

بِسۡــمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰزِ ٱلرَّحِيمِ

(١) - ﴿ يَتَأَيُّهُا النَّاسُ ﴾ خطابٌ يَعُمُّ بني آدمَ ﴿ اَتَقُواْ رَيَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم مِن نَفْسِ وَحِدَةٍ ﴾ هي آدَمُ ﴿ وَخَلَقَ مِنْهَا وَ وَجَهَا ﴾ عطفٌ على ﴿ خَلَقَكُم ﴾؛ أي: خَلَقَكُم مِن شَخصٍ واحِدٍ وخلَقَ منه أمَّكُم حَوَّاءَ مِن ضِلَعٍ مِن أضلاعِه، أو محذوفٍ تقديرُه: مِن نفسٍ واحدةٍ خلقَها وخلقَ منها زوجَها، وهو تقريرٌ لخَلْقِهم من نفسٍ واحدةٍ.

﴿وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءُ ﴾ بيانٌ لكَيْفِيَّةِ تَوَلُّدِهِم مِنهما(١)، والمعنى: ونَشَرَ مِن تلكَ النَّفسِ والزَّوجِ المخلوقَةِ مِنها بنينَ وبناتٍ كثيرةً، واكتفى بوَصفِ الرِّجالِ بالكثرَةِ عن وَصفِ النِّساءِ بها إذ الحِكمَةُ تَقتضي أن يكنَّ أكثرَ، وذكَّرَ ﴿كَثِيرًا ﴾ حملًا على الجمع.

وترتيبُ الأَمْرِ بالتَّقوى على هذه القِصَّةِ لِمَا فِيها مِن الدَّلالَةِ على القُدرةِ القاهرَةِ التي مِن حقِّهَا أَن تُخشى، والنِّعمةِ البَاهرة التي تُوجِبُ طاعةَ مُوْليهَا، أو لأنَّ المرَادَ به تَمهيدُ الأمرِ بالتَّقوى فيما يتَّصلُ بحقوقِ أهلِ منزلهِ وبني جنسِه على ما دَلَّت عليه الآياتُ التي بَعدَها.

وقيرئ: (وخالِقٌ.. وباثٌ)(٢) على حذفِ مُبتدَأً تقديرُه: وهو خالِقٌ وباثٌّ.

⁽١) في نسخة التفتازاني: «تولُّدهم من زوج ونفس».

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١) عن خالد الحذاء، و «الكشاف» (٢/ ٢٨٢) دون نسبة.

﴿وَاتَقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَآءَ لُونَ بِدِۦ﴾؛ أي: يَسألُ بَعضُكم بَعضاً فيقول: أسألُكَ باللهِ، وأصلُه: تتسَاءلونَ، فأُدغِمَت التاءُ الثَّانيَةُ في السِّين.

وقرأً عَاصِمٌ وحَمزةُ والكسَائيُّ بطَرحِهَا(١).

﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ بالنَّصبِ، عَطفٌ على محلِّ الجارِّ والمجرُّور؛ كقَولكَ: مرَرتُ بزَيدٍ وعمراً، أو على ﴿ اللهَ ﴾؛ أي: اتقُوا اللهَ واتَّقوا الأرحَامَ فصِلُوها ولا تقطعُوهَا.

وقرأ حمزة بالجرِّ عطفًا على الضَّميرِ المَجرورِ(٢)، وهو ضَعيفٌ لأنَّه كبَعضِ الكلمَةِ(٣).

أما المجيزون لتلك القراءة والمدافعون عنها فمنهم أبو حيان الذي كان من أشد المدافعين عنها، والمشنعين على الزمخشري وابن عطية وغيرهما في كلامهما عليها، وساق الكثير من الشواهد التي تثبت جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة العامل. انظر: «البحر» (٦/ ٢٠٢).

وتبعه الألوسي حيث قال في «روح المعاني» (٥/ ٢٦٦): فالتشنيع على هذا الإمام (يعني: حمزة) =

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۲٦)، و «التيسير» (ص: ۹۳).

⁽٢) المصدرين السابقين.

⁽٣) كذا قال البيضاوي تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٢٨٣)، وقد وقع في هذه القراءة خلاف طويل بين العلماء ما بين مجيز وينسب للكوفيين، ومانع وينسب للبصريين. انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٣٨٠). وممن ردها الفراء، والمبرد، وتلميذه الزجَّاج، وأبو علي الفارسي، والأزهري، وابن عطية. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٥٢)، و«الكامل» للمبرد (٣/ ٣٠)، و«معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٧)، و«إعراب القرآن» للنحاس (١/ ١٩٧)، و«الحجة» للفارسي (٣/ ١٢١)، و«معاني القراءات» للأزهري (١/ ٢٩٠). وذكر القرطبي في «تفسيره» (٦/ ٩) عن كتاب «التذكرة المهدية»: أن أبا العباس المبرد قال: لو صليت خلف إمام يقرأ: (ما أنتم بمصرخيً) و: (اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) لأخذت نعلي ومضيت.

وقد لخص أدلة البصريين المانعين واحتجاجهم على المجيزين: ابن الأنباري في «الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٣٨٢) بما لا مزيد عليه فلينظر ثمة.

وقُـرِئَ بالرَّفع(١) على أنَّه مبتدأٌ مَحذُوفُ الخبرِ تقديرُه: والأرحامُ كذلك؛ أي: مِمَّا يُتَّقَى ويُتساءَلُ به.

وقَد نبَّه سُبحانَه إذ قَرنَ الأرحَامَ باسمِه على أنَّ صلتَها بمكانٍ منه، وعنه على السَّلام: «الرَّحِمُ مُعلَّقَةٌ بالعَرشِ تقول: مَن وَصَلنِي وَصَلهُ اللهُ ومَن قَطعَني قطعَني قطعَني.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْتُكُمْ رَقِيبًا ﴾: حافظاً مُطَّلِعًا.

(٢) - ﴿ وَمَا اتُوا الْيَكَ مَ اَتُوالَهُمْ ﴾؛ أي: إذا بلغُوا، و(اليتَامَى): جَمع يَتيم، وهو الذي مَاتَ أبوه، من اليُتْمِ وهو الانفرادُ، ومنه: الدُّرَّة اليَتيمَة، إِمَّا على أنَّه لمَّا جَرى مجرَى الأسماء كفَارسٍ وصَاحبٍ جُمع على: يَتاثمَ، ثم قلِبَ فقيلَ: يتامَى، أو على أنَّه جُمع على يَتْمَى كأسرى لأنَّه من باب الآفاتِ، ثم جُمعَ يَتْمَى على يَتامَى كأسْرَى وأسارَى.

ومن أواثل مَن ردَّ على المضعِّفين لقراءة حمزة: ابنُ جني رحمه الله، وكان رده من أحسن الردود وألطفها وأقواها، ومن الردود الحسنة أيضاً رد ابن زنجلة رحمه الله في «حجة القراءات» (ص: ١٩٠) حيث ذكر تفصيلاً في المسألة لم أجده لغيره، فقال: ومَن قرأ: (والأرحام) فالمعنى: تساءلون به وبالأرحام، وقد أنكروا هذا وليس بمنكر؛ لأن الأثمَّة أسندوا قراءتهم إلى النَّبي عَلَيْ، وأنكروا أيضا أن الظَّهر لا يُعْطف على المُضمر المجرور إلَّا بإظهار الخافض، وليس بمنكر، وإنَّما المُنكر أن يُعْطف الظَّهر على المُضمر الدي لم يَجرِ له ذكر، فتقول: «مَرَرْت به وزيدٍ»، وليس هذا المُنكر أن يُعْطف الظَّهر على المُضمر الذي لم يَجرِ له ذكر، فتقول: «مَرَرْت به وزيدٍ»، وليس هذا بحسن، فأما أن يتقدّم للهاء ذكرٌ فهو حسن، وذلك: عَمْرٌو مَرَرْتُ به وزيدٍ، فكذَلِك الهاء في قوله:

في غاية الشناعة ونهاية الجسارة والبشاعة، وربما يخشى منه الكفر.

⁽١) نسبت لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد القرشي البصري. انظر: «المحتسب» (١/ ١٧٩).

⁽٢) رواه البخاري (٥٩٨٩)، ومسلم (٢٥٥٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

والاشتقاقُ يقتضِي وُقوعَه على الصِّغارِ والكبارِ، لكنَّ العُرفَ خصَّصَه بمَـن لـم يبلُغْ.

ووُرودُه في الآية إِمَّا للبُلَّغِ على الأصلِ المتناوِلِ للصغيرِ والكبير (١١)، أو الاتِّسَاعِ لقُربِ عهدِهم بالصِّغر حثًّا على أن تُدفعَ إليهم أموَالُهُم أوَّلَ بلُوغهِم قَبْل أن يَزولَ عنهم هذا الاسمُ إن أُونِسَ منهم الرُّشدُ، ولذلك أمرَ بابتلائِهِم صِغاراً، أو لغيرِ البُلَّغِ والحكمُ مقيَّدٌ فكأنه قال: وآتوهم إذا بلَغُوا.

ويؤيِّدُ الأُوَّلَ مَا رُوِيَ: أَنَّ رَجُلًا مِن غَطفانَ كَانَ مَعه مَالٌ كثيرٌ لابنِ أَخِ له يتيم، فلمَّا بلغَ طلبَ المالَ منه فمنَعَهُ، فنزلَت، فلمَّا سَمِعَها العَمُّ قال: أَطعْنَا اللهُ ورسولُهُ نعُوذُ باللهِ مِن الحُوبِ الكَبيرِ(٢).

﴿ وَلَا تَنَبَدُ لُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِبِ ﴾: ولا تَستبدِلُوا الحرامَ مِن أموالهم بالحلالِ مِن أموالكُم، أو: الأمرَ الخبيث ـ وهو اختزالُ أموالهِم ـ بالأمرِ الطيّبِ الذي هو حِفظُها.

وقيل: ولا تَأْخُذُوا الرَّفيعَ مِن أموالهم وتُعطوا الخَسِيسَ مكانَها، وهذا تَبديلٌ وليس بتبَدُّلِ.

﴿ وَلَا تَأْكُلُواۤ أَمُولَكُمُ إِلَىٓ أَمُولِكُمُ ﴾ ولا تأكلُوهَا مضمُومَةً إلى أَموَالِكم؛ أي: لا تُنفِقُوهُما معاً ولا تُسوُّوا بينَهُما وهذا حَلالٌ وذاك حَرامٌ، وهو فيما زادَ على قَدْرِ أَجره؛ لقولِه تعالى: ﴿ فَلَيَأْ كُلُ بِٱلْمَعُهُونِ ﴾ [النساء: ٦].

﴿إِنَّهُ ﴾ الضَّميرُ للأَكلِ ﴿كَانَ حُوبًا كَبِيرًا ﴾: ذَنبًا عَظيمًا.

⁽١) «المتناول للصغير والكبير» من نسخة الخيالي.

⁽۲) رواه إلى قوله: «فنزلت» ابن أبي حاتم في «تفسيره» (۳/ ٨٥٤) عن سعيد بن جبير. وذكره بتمامه مع زيادة عليه الثعلبي في «تفسيره» (۱۲/ ۱۶)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٤٢)، والبغوي في «تفسيره» (۲/ ١٥٩)، عن مقاتل والكلبي. وهو في «تفسير مقاتل» (١/ ٢٥٦).

وقرِئَ: (حَوْبًا)(١) وهو مَصدَر حَابَ حَوْبًا، و: (حَابًا) (٢) كقالَ قولاً وقالاً.

(٣) - ﴿ وَإِنَّ خِفْتُمُ آلَا نُقْسِطُوا فِ ٱلْيَنَهَىٰ فَانكِحُواْ مَاطَابَ لَكُمْ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾؛ أي: إن خِفتُم أَنْ لا تَعدِلُوا في يَتامَى النِّسَاءِ إذا تزَوَّجُتُم بهنَّ فتزَوَّجُوا ما طابَ مِن غَيرِهِنَّ؛ إذ كانَ الرجُلُ يَجِدُ يتيمةً ذَاتَ مالٍ وجمالٍ فيتزوَّجُها ضِنَّا بها، فرُبَّما يجتمِعُ عندَه مِنهُنَّ عَدَدٌ ولا يقدرُ على القيامِ بحُقوقِهِنَّ.

أو: إن خِفتُم أَنْ لا تعدِلوا في حقوقِ اليتامى فتَحرَّ جتُم منها فخافوا أيضًا أَنْ لا تعدِلوا بين النِّسَاءِ وانكحُوا مِقدارًا يُمكِنُكُم الوَفاءُ بحقِّه؛ لأن المُتحرِّجَ مِن الذَّنبِ يَنبغي أَن يتحرَّجَ من الذُنُوبِ كلِّهَا، على ما رُوِيَ أَنه تعالى لمَّا عظَّم أَمرَ اليتامَى تَحرَّجُوا من ولايَتِهم، وما كانوا يَتحرَّجُون مِن تَكثيرِ النِّسَاءِ وإضاعَتِهنَّ فنزلَت (٣).

وقيل: كانوا يتحرَّجُونَ من ولايةِ اليَتامَى ولا يتحرَّجُونَ من الزِّني فقيلَ لهم: إن خِفتُم أن لا تَعدِلوا في أمرِ اليَتامَى فخافوا الزِّني فانكِحُوا ما حَلَّ لَكُم(٤).

وإنما عبَّر عنهنَّ بـ(ما) ذهَاباً إلى الصَّفَةِ، أو إجراءً لهُنَّ مُجرى غيرِ العُقَلاءِ لنقصَانِ عقلِهنَّ، ونظيرهُ: ﴿أَوْمَامَلَكَتْ أَيَمَنَكُمُ ﴾.

وقرِئَ: (تَقْسِطُوا) بفتحِ التاءِ(٥) على أنَّ ﴿لَا﴾ مزيدَةٌ؛ أي: إن خِفتُم أن تجورُوا.

⁽۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ۳۱)، و «تفسير الثعلبي» (۱۰/ ۲۰)، و «الكشاف» (۲/ ۲۹۲)، عن الحسن.

⁽٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٠/ ٢٠) عن أبيِّ رضي الله عنه، و«الكشاف» (٢/ ٢٩٦) دون نسبة.

⁽٣) روى معناه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٣٦٣ ـ ٣٦٥) عن ابن عباس وسعيد بن جبير وقتادة والسدي والضحاك والربيع.

⁽٤) روى معناه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٣٦٦) عن مجاهد.

⁽٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١) عن إبراهيم وابن وثاب. وإبراهيم هو النخعي، وابن وثاب هو يحيى.

﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَعَ ﴾ مَعدُولَةٌ عن أعدادٍ مُكرَّرَةٍ هي ثِنتَينِ ثنتَينِ وثلاثاً ثلاثاً وأربعاً وأربعاً وأبعاً، وهي غيرُ مُنصَرِفَةٍ للعَدلِ والصِّفَةِ، فإنها بُنيَت صِفَاتٍ وإن كانَت أصُولُها لم تُبنَ لها.

وقيل: لتكريرِ العَدلِ، فإنَّها مَعدولَةٌ باعتبارِ الصِّيغَةِ والتَّكريرِ^(۱)، مَنصوبَةٌ على الحالِ من فاعلِ ﴿طَابَ﴾.

ومعناها: الإذنُ لكلِّ ناكحٍ يريدُ الجمعَ أن ينكِحَ ما شاءَ من العدَدِ المذكورِ مُتَّفقِينَ فيه ومُختلفِينَ، كقولك: اقتسِمُوا هذه البَدْرَة (٢) دِرهمينِ دِرهمينِ وثلاثَةً ثلاثَةً، ولو أُفردَتْ كانَ المعنى تجويزَ الجمعِ بينَ هذه الأعدادِ دونَ التَّوزيعِ، ولو ذُكرَتْ بـ(أو) لذهبَ تجويزُ الاختلافِ في العَددِ.

﴿ فَإِنْ خِفْتُمُ آلَا نَعَدِلُوا ﴾ بينَ هـذه الأعـدادِ أيضًا ﴿ فَوَعِدَةً ﴾؛ أي: فاختـاروا_أو: فانكِحُـوا_واحـدَةً وذَرُوا الجمـعَ.

وقُرئ بالرَّفعِ^(٣) على أنَّه فاعلُ محذوفٍ أو خبرُه؛ تقديرُه: فتكفِيكُم واحِدَةٌ، أو: فالمَقنَعُ^(١) واحدَةٌ.

﴿ أَوْمَا مَلَكَتَ أَيْمَنَكُمُ ﴾ سوَّى بين الواحِدَة من الأزواجِ والعدَدِ مِن السَّراري لخِفَّة مُؤَنِهِنَّ وعدَم وجوبِ القَسْمِ بينهنَّ.

⁽۱) قوله: «لتكرير العدل» مقابلٌ لقوله: «للعدل والصفة»، وحاصله: أنها مُنِعَت الصرفَ لتكرُّر العدلِ فيها؛ لأنها خرجَت عن أوزانها الأصليَّة إلى أوزان أُخَرَ، وعن تكرُّرها إلى التوحيد. انظر: «حاشية الأنصارى» (۲/ ١٨٤).

⁽٢) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة: عشرة آلاف درهم. انظر: «الصحاح» (مادة: بدر).

⁽٣) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «المبسوط» (ص: ١٧٥)، و«النشر» (٢/ ٢٤٧).

⁽٤) «فالمقنعُ» بفتح الميم والنون: ما يُقنَعُ به. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٨٥).

﴿ وَالِكَ ﴾؛ أي: التَّقليلُ منهنَّ، أو اختيارُ الواحدَة، أو التَّسرِّي ﴿ أَذَنَى آلَا تَعُولُوا ﴾: أقربُ أن لا تميلُوا، يقال: عالَ الميزانُ: إذا مالَ، وعالَ الحاكِمُ: إذا جارَ، وعَولُ الفَريضَةِ: الميلُ عن حَدِّ السِّهَام المسمَّاة.

وفسِّر بـ: ألَّا تَكثُرُ عِيالُكُم، على أنَّه مِن عالَ الرجُلُ عِيَالَه يَعُولهُم: إذا مَانَهُم، فعبَّر عن كثرةِ العيالِ بكثرةِ المُؤَنِ على الكِنايَةِ، ويؤيِّدُهُ قراءةُ: (أَنْ لا تُعِيلوا)(١) مِن أعالَ الرَّجُلُ: إذا كَثُرَ عِيالُه، ولعَلَّ المرادَ بالعِيالِ الأزواجُ، وإن أريدَ الأولادُ فلأنَّ التسرِّيَ مَظِنَّةُ قِلَّةِ الولدِ بالإضافَةِ إلى التزوُّجِ لجوازِ العزلِ فيه؛ كتزوُّجِ الواحدةِ بالإضافَةِ إلى تزوُّج الأربع.

(٤) - ﴿ وَءَاتُواۤالنِّسَآةَ صَدُقَائِمِنَّ ﴾: مُهورَهُنَّ، وقرئَ بفتح الصَّادِ وسكونِ الدالِ على التَّخفيفِ، وبضمِّ الصَّاد وسكونِ الدَّالِ جمعُ صُدْقَة كغُرفَة، وبضمِّهمَا على التَّوحيدِ('')، وهو تثقيلُ صُدْقة كـ ﴿ ظُلُمةٍ » في ظُلْمَة.

﴿ غِلَةً ﴾: عَطِيَّةً، يقال: نَحَلَه كذا نِحْلَةً ونُحْلاً: إذا أعطاهُ إيَّاهُ عن طيبِ نفسٍ بلا توقُّعِ عِوَضٍ.

ومَن فسَّرهَا بالفَريضَةِ ونحوِها نظرَ إلى مَفهُومِ الآيةِ لا إلى مَوضوعِ اللفظِ، ونصبُها على المصدّرِ لأنَّها في معنى الإيتاءِ، أو الحالِ مِن الواوِ أو الصَّدقاتِ؛ أي: آتوهنَّ صدقاتهنَّ ناحلينَ، أو: مَنحُولةً.

وقيل: المعنى: نِحلةً مِن اللهِ وتَفضُّلاً منه عليهنَّ، فتكونُ حالًا مِن الصَّدُقاتِ.

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، و«الكشاف» (٢/ ٣٠١)، عن طاوس.

⁽۲) انظر: «الكشاف» (۲/ ۳۰۱) والكلام منه، و «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ۳۱)، وفيه: (صُدُقاتهن) عن قتادة، (صَدَقاتهن) عن يحيى بن وثاب ورويت عن قتادة، (صَدَقاتهن) عن الزهري، (صُدُقاتهن) أبو واقد.

وقيل: ديانةً، مِن قولهم: انتحلَ فُلانٌ كذا: إذا دانَ به، على أنَّه مفعولٌ له أو حالٌ مِن الصَّدُقاتِ؛ أي: دِينًا من اللهِ شَرَعَه.

والخِطابُ للأَزواجِ، وقيل: للأوليَاءِ؛ لأنهم كانوا يأخذونَ مهُورَ مَوْلِيَّاتهم.

﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ﴾ الضَّميرُ للصَّداقِ حَمْلاً على المعنى، أو مُجْرًى مُجْرًى اسم الإشارةِ كقَوْلِ رُؤبةَ في قوله:

كأنَّه في الجِلْدِ تَوليعُ البَهَقْ (١)

أردتُ: كأنَّ ذاك.

وقيل: للإيتاء و ﴿ فَقُسًا ﴾ تمييزٌ لبيانِ الجنسِ ولذلكَ وُحِّدَ، والمعنى: فإن وَهَبْنَ لكم مِن الصَّداقِ عَن طيبِ نَفسٍ، لكنْ جَعَلَ العُمدَةَ طيبَ النَّفسِ للمُبَالغةِ، وعدَّاه بـ ﴿ عَن ﴾ لتَضمُّنِ معنَى التَّجافي والتَّجاوُزِ، وقال: ﴿ يَنْهُ ﴾ بَعثًا لهُنَّ على تقليلِ الموهُوبِ.

﴿ فَكُلُوهُ مَنِيَّا مَ يَتَا ﴾: فخذُوه وأَنفِقُوه حَلالًا بلا تَبِعَةٍ، و(الهنِيء) و(المرِيء) صفت الإمِن مَن عَيرِ عَصِّ، أُقيمَت ا مُقامَ مَصْدَريْهِما، أو وُصِف بهما المصدرُ، أو جُعِلَتا حالًا مِن الضَّمير.

وقيل: الهَنيءُ: ما يَلَذُّه الإنسَانُ، والمَريءُ: ما تُحمَدُ عاقبتُه.

قال أبو عبيدة: فقلتُ لرؤبة: إن كانت خطوط فقل: كأنها، وإن كان سواد وبلق فقل: كأنهما، فقال: كأنَّ ذاك _ ويلك _ توليع البهق.

⁽۱) انظر: «ديوان رؤبة» (ص: ١٠٤)، و«مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ٤٣). والبهق: بياض يعتري الجلد يخالف لونه، وليس من البرص، والبيت في وصف مفازة، وقبله:

فيها خطوطٌ من سوادٍ وبَلَتْ

رويَ أَنَّ ناساً كـانوا يتأثَّمونَ أَن يقبلَ أَحدُهُم مِن زوجَتِه شيئًا ممَّا سَاقَ إليهَا فَنَزَلَت(١).

(٥) - ﴿ وَلَا ثُوْتُوا السُّفَهَا مَا اَصُوالكُمُ ﴾ نهي للأولِياءِ أن يُؤتُوا الذين لا رُشْدَ لهم أموالَهُم فيُضَيِّعُوها، وإنما أضاف الأموال إلى الأولِياءِ لأنَّها في تَصرُّفِهم وتحتَ ولايَتِهم، وهو المُلائِمُ للآياتِ المتقدِّمةِ والمتأخِّرةِ.

وقيل: نَهِيٌّ لَكُلِّ أَحَدٍ أَن يعمدَ إلى مَا حَوَّله اللهُ مِن المالِ فيعطيَ امرأَته وأولادَه ثمَّ ينظرَ إلى أيديهم، وإنَّما سمَّاهم سُفهاءَ استِخفافًا بعَقلِهم واستِهجانًا بجَعْلِهم قُوَّاماً على أنفُسِهم، وهو أوفَقُ لقولِه: ﴿الَّتِي جَعَلَاً لللَّهُ لَكُمُ قِينَمًا ﴾؛ أي: تقُومُونَ بها وتنتعِشُونَ، وعلى اللَّوَّل يُؤوَّلُ بأنَّهَا التي مِن جنسِ ما جعَلَ اللهُ لكم قيامًا سُمِّيَ ما به القِيامُ قِيامًا للمُبالغَةِ.

وقُرِئ: ﴿قِيَمًا ﴾(٢) بمعنَاه كعِوَذٍ بمَعنى عيَاذٍ، و: «قِوَامًا»(٣) وهو ما يُقامُ به.

﴿وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ ﴾ واجعَلُوها مكانًا لرِزقِهم وكِسوتِهم بأَن تَتَّجرُوا فيها وتُحصِّلوا مِن نفعِها ما تحتاجُونَ إليهِ.

﴿ وَقُولُوا لَهُ مَعْ وَاللَّهُ مَا اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللّ الشَّرعُ أو العقلُ بالحُسنِ، والمُنكَرُ: ما أَنكَرَه أحدُهُما لقبْحهِ.

⁽١) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٣٨٤) عن حضرمي. وحضرمي شيخ بالبصرة كان قاصًا، ولم يرو عنه غير سليمان التيمي. كما في «التهذيب».

⁽٢) هي قراءة نافع وابن عامر. انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٦)، و«التيسير» (ص: ٩٤).

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، و«الكشاف» (٢/ ٣٠٧)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) - ﴿وَٱبْنَالُواۤالۡیَكَمَیٰ﴾: اختبِرُوهُم قبلَ البُلُوغِ بتَتَبُعِ أَحوالِهِم في صَلاحِ الدِّينِ،
 والتَّهدِّي إلى ضَبطِ المالِ وحُسنِ التَّصرُّفِ بأن يَكِلَ إليه مُقدِّماتِ العقدِ.

وعند أبي حنيفَةَ: بأن يَدفَعَ إليه ما يَتصرَّفُ فيه.

﴿ حَتَى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾: حتى إذا بلَغوا حدَّ البلوغِ بأَنْ يَحتَلِمَ أُو يَستكمِلَ خمسَ عشرةَ سنةً كُتِبَ عشرةَ سنةً عندنا؛ لقولِه عليه السَّلام: «إذا استكملَ المولودُ خمسَ عشرةَ سنةً كُتِبَ ما لَه وعليه، وأُقِيمَت عليهِ الحدودُ»(١)، وثمانيةَ عَشرَ عند أبي حَنيفَةَ، وبلُوغُ النّكاحِ كنايَةٌ عن البُلوغ؛ لأنَّهُ يَصلُحُ للنِّكاحِ عنده.

﴿ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِنْهُم رُشِدًا ﴾: فإِنْ أَبِصَرتُم منهم رُشداً، وقرئَ: (أَحَسْتُم)(٢) بمعنى: أَحسَسْتُم.

﴿ فَأَدْفَعُواْ إِلَيْهِمْ أَمُوالَهُمْ ﴾ مِن غيرِ تأخيرٍ عن حَدِّ البلُوغِ.

ونظمُ الآيةِ: أنَّ «إِنْ» الشَّرطيَّةَ جوابُ ﴿إذا ﴾ المتَضمِّنةِ مَعنى الشَّرطِ، والجملَةُ غايَةُ الابتلاءِ؛ كأنَّه قيل: وابتلوا اليتامَى إلى وَقتِ بُلوغِهِم واستِحقاقِهِم دفعَ أموالهم إليهم بشَرطِ إيناسِ الرُّشدِ مِنهم، وهو ذَليلٌ على أنَّه لا يُدفَعُ إليهم مَا لم يُؤنَسْ مِنهُم الرُّشدُ.

وقال أبو حنيفَةَ: إذا زادَتْ على سِنِّ البُلوغِ سبعَ سنينَ، وهي مُدَّةٌ مُعتبرَةٌ في تغيُّرِ

⁽۱) رواه البيهقي في «مختصر الخلافيات» (۳/ ۳۹۰) من حديث أنس رضي الله عنه وقال: «إسناده ضَعِيف لا يثبت مثله»، وذكره في «السنن الكبرى» (٦/ ٥٦) بلا إسناد، وقال: «وإسناده ضعيف لا يصح».

⁽۲) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٥٧)، و «تفسير الثعلبي» (١٠ / ٦٩)، و «الكشاف» (٢/ ٣١١)، عن ابن مسعود رضي الله عنه. وذكرها الطبري في «تفسيره» (٦/ ٤٠٤) بلفظ: (أحسيتم)، وفسرها بما فسر به المؤلف (أحستم).

الأحوالِ إذ الطَّفْلُ يتميَّزُ بَعدَهَا ويؤمّرُ بالعبَادةِ، دُفِع إليه المالُ وإن لم يُؤنَسِ الرُّشدُ. ﴿ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكُبُرُوا ﴾: مُسرفينَ ومبادرينَ كِبَرهُم، أو: لإِسرافِكُم ومبَادَرتِكُم كِبَرَهُم.

﴿ وَمَنَ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ﴾ مِن أكلِها ﴿ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلُ بِٱلْمَعْرُفِ ﴾: بقَدْرِ حاجَتِه وأُجرَةِ سَعيِه، ولفظُ الاستعفافِ والأكلِ بالمعروفِ مُشعِرٌ بأنَّ الوليَّ له حَقٌّ في مالِ الصَّبيِّ، وعنهُ عليه السَّلام: أنَّ رجلًا قالَ له: إنَّ في حِجْري يَتيمًا أفاكلُ مِن مالهِ؟ قال: «بالمعروفِ غيرَ مُتأثِّلِ مالًا ولا واقِ مالكَ بمالِه» (١).

وإيرادُ هذا التَّقسيمِ بعدَ قولِه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَآ ﴾ يدلُّ على أنَّه نهيٌ للأولِياءِ أن يَأْخُذوا وينفِقوا على أَنفُسِهم أموَالَ اليَتامَى.

﴿ فَإِذَا دَفَعَتُمْ إِلَيْهِمْ أَمَوَكُمُ فَأَشَهِدُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ بأنَّهم قبَضُوهَا فإنَّه أَنفى للتُهمَةِ وأبعدُ من الخصُومَةِ ووُجوبِ الضَّمانِ، وظاهرُهُ يَدلُّ على أنَّ القَيِّمَ لا يُصَدَّق في دَعواهُ إلا بالبيِّنةِ، وهو المختارُ عِندَنا ومذهبُ مَالكِ، خِلافًا لأبي حَنيفَةَ.

ورواه عبد الرزاق في «التفسير» (١٩٥)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٥٧٢ ـ تفسير)، والطبري في «التفسير» (٦/ ٤٢٥)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٣٠٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/ ٤)، عن الحسن العرني عن النبي على قال البيهقي: هذا مرسل، وهو المحفوظ.

قلت: هو الحسن بن عبد الله العُرَنِيُّ البَجَليُّ الكوفيُّ، روى عن ابن عباس ولم يدركه، وعن عمرو بن حريث وسعيد بن جبير وغيرهم. ووقع عند الطبري: الحسن البصري.

⁽۱) رواه الثعلبي في «تفسيره» (۱۰/ ۸۸ ـ ۸۹) عن ابن عباس، وبنحوه أبو داود (۲۸۷۲)، والنسائي (۲۸۲)، وابن ماجه (۲۷۱۸)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وإسناده حسن. ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٢٤٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦/٤)، من طريق أبي عامر الخزاز، عن عمرو بن دينار عن جابر رضى الله عنه مرفوعاً.

﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾: مُحاسِباً، فلا تخالِفُوا ما أُمِرتُم ولا تَتجاوَزُوا ما حُدَّ لكم.

(٧) _ ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبُ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبُ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ﴾ يريدُ بهم: المتوارثينَ بالقَرابَةِ.

﴿ مِمَّا قَلَ مِنْهُ أَوْكُثُرُ ﴾ بدَلٌ من ﴿ ما تَرَكَ ﴾ بإعَادةِ العَاملِ.

﴿نَصِيبَامَّفَرُوضَا ﴾ نَصْبٌ على أنَّه مَصدَرٌ مؤكِّدٌ، كقولِه: ﴿فَرِيضَةَ مِنَ اللّهِ ﴾ [النساء: ١١] أو حالٌ إذ المعنى: ثبتَ لهم مَفروضًا نَصيبٌ، أو على الاختِصَاصِ بمعنى: أعني نَصيبًا مقطُوعًا واجبًا لهم.

وفيه دليلٌ على أنَّ الوارِثَ لو أعرَضَ عن نَصيبِه لم يَسقُطْ حَقُّه.

رويَ أنَّ أُوسَ بن صَامتٍ الأنصَاريَّ (١) خلَّفَ زَوجَتَه أمَّ كُحَّةَ (٢) وثلاثَ بناتٍ،

⁽۱) قوله: «أن أوس بن صامت الأنصاري»، كذا ذكر تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (۲/ ۳۱۵). وتعقب بأن الصواب: أوس بن ثابت. قلت: وجاء اسمه أوس بن ثابت في «تفسير أبي الليث السمرقندي» (۱/ ۲۸۳)، و«تفسير الثعلبي» (۱/ ۹۰)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ۱۶۳)، و«تفسير السمعاني» (۱/ ۹۹۳)، و«تفسير الراغب» (۳/ ۱۱۹)، و«تفسير البغوي» (۱/ ۱۲۹)، و«زاد المسير» (۱/ ۳۶۷)، و«تفسير الرازي» (۹/ ۲۰۰)، و«العجاب في بيان الأسباب» لابن حجر (۲/ ۲۸۳)، و«الإصابة» له (۱/ ۲۹۳).

ووقع في «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/ ٣٥٩): (أوس بن مالك).

أما أوس بن الصامت فلم أجد من ذكره في هذه القصة، وإنما هو مذكور في التفاسير في سورة المجادلة، وهو زوج خولة بنت ثعلبة التي أتت النبي على تجادله في زوجها أوس المذكور.

⁽٢) قوله: «أم كحة»، كذا وقعت في النسخ بالحاء تبعاً لما في «الكشاف» (٢/ ٣١٥)، وكذا قيدها التفتازاني: بالحاء المهملة وضم الكاف. انظر: «حاشية التفتازاني» (و١٧٦ب). والذي في أكثر المصادر السابقة: (أم كجة) بالجيم.

فزَوَى ابنا عمِّه سُوَيدٌ وعُرفُطَةُ ـ أَو قَتادَةُ وعَرْفجَةُ (') ـ ميرَاثَه عنهُنَّ على سنَّةِ الجاهليَّةِ ـ فإنَّهم ما كانوا يورِّثونَ النِّساءَ والأطفالَ، ويقُولونَ: إنَّما يَرثُ مَن يُحارِبُ ويذُبُّ عن الحَوْزَةِ ـ فجاءَت أَمُّ كُحَّة إلى رسولِ اللهِ ﷺ في مَسجِدِ الفَضِيخِ (۲) فشكت إليه، فقال: «ارجِعي حتى أَنظُرَ ما يُحْدِثُ اللهُ»، فنزَلَتْ، فبَعثَ إليهِمَا: «لا تُفرِّقا مِن مالِ أَوْسٍ شيئًا فإنَّ الله قد جعلَ لهنَّ نَصيبًا ولم يبيِّن، حتى يُبيِّنَ»، فنزلَ: ﴿ يُوصِيكُو اللهُ ﴾ أَوْسٍ شيئًا فإنَّ الله قد جعلَ لهنَّ نَصيبًا ولم يبيِّن، حتى يُبيِّنَ»، فنزلَ: ﴿ يُوصِيكُو اللهُ ﴾ [النساء: ١١] فأعطَى أم كُحَّةَ الثُّمُنَ والبنَاتِ الثَّلُثينِ والباقي ابني العمِّ (۳).

(۱) قال الكلبي: «قتادة وعُرْفطة»، وقال غيره: «سويد وعَرفجة» ذكر هذا الثعلبي، وروى ابن الأثير في «أسد الغابة» (۲/ ۱۲۸) عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما: «خالد وعرفطة»، وانظر: «الإصابة» (۵/ ۲۵ ٤)، و «أسد الغابة» (٤/ ٢٨)، و «تفسير مقاتل بن سليمان» (١/ ٥٩ ٣).

- (۲) قوله: «مسجد الفضيخ»: هو مسجد صغير شرقيّ مسجد قباء على شفير الوادي على نشز من الأرض مردوم. كذا في «تاريخ المدينة» للشريف السمهودي، ولم يهتد له شراح «الكشاف» فأخطؤوا فيه. انظر: «حاشية الخفاجي». وانظر من حواشي «الكشاف»: «حاشية التفتازاني» (و ۱۷٦ ب)، و «حاشية الجاربردي» (ج ١/ و ٢٩١ ب).
- (٣) هذا الحديث بهذا السياق رغم كثرة دورانه في كتب التفسير إلا أن أكثرهم لم يذكر له سنداً ولا راوياً، ولا تخرج روايته عن مقاتل بن سليمان في «تفسيره» (١/ ٣٥٩)، أو مقاتل بن حيان كما في «التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي (٤/ ٤٤٦)، أو رواية الكلبي كما ذكر الثعلبي (١٠/ ٩٠)، أو طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس كما رواه ابن الأثير في «أسد الغابة» (٢/ ١٢٨). وعزاه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٣٣) للمفسرين، والظاهر أنه عنى بقوله: «المفسرون» الكلبي ومقاتلاً وأشباههما كما قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٣٩).

وقد روى القصة الإمام أحمد (١٤٧٩٨)، وأبو داود (٢٨٩١) والترمذي (٢٠٩٢) واللفظ له، عن جابر قال: جاءت امرأةُ سعد بنِ الرَّبيع بابْنتيْها مِن سعدٍ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، فقالت: يا رسولَ اللهِ، هاتان ابنتا سعد بن الرَّبيع، قُتل أبوهما معك يومَ أُحُدٍ شهيدًا، وإن عمهما أُخذ مالهما، فلمْ يَدَعْ لهما مالًا ولا تُنكحان إلا ولهما مالً، قال: «يَقضِى اللهُ في ذلك» فنزلتْ آيةُ الميراث، فبعث رسولُ الله ﷺ =

وهو دَليلٌ على جوازِ تأخيرِ البيَانِ عَن وقتِ الخطابِ.

(٨) - ﴿ وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُولُوا ٱلْقُرْبَى ﴾ ممَّن لا يَرِثُ ﴿ وَٱلْيَنَنَى وَٱلْمَسَكِينُ فَارْزُقُوهُم مِّنَهُ ﴾: فأعطُوهم شيئًا مِن المقسُوم تَطييبًا لقُلُوبِهم وتصَدُّقًا عليهم، وهو أَمرُ نَدْبِ للبُلَّغِ مِن الورَثة.

وقيل: أمرُ وجُوبِ، ثمَّ اختُلِفَ في نسخِه.

والضَّميرُ لـ (ما ترك) أو ما دَلَّ عليه ﴿ الْقِسْمَةُ ﴾.

﴿ وَقُولُوا لَهُ مُ قَوْلًا مَعْرُوفًا ﴾ وهـ و أَنْ يَدعُـ وا لهـم ويَستقِلُّوا مـا أعطَوْهُـم ولا يمنُّـ واعليهـم.

(٩) _ ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيَهِمْ ﴾ أمرٌ للأوصياء بأنْ يَخشُوا اللهَ ويتَقُوه في أمرِ اليتامَى فيَفعلوا بهم ما يحبُّونَ أن يُفعَلَ بذَرَاريِّهم الضِّعَافِ بعد وفاتهم.

أو للحاضرينَ المريضَ عند الإيصاءِ بأن يَخْشَوا ربَّهم، أو يَخْشَوا على أولادِ المريضِ ويُشْفِقُوا عليهم شَفَقَتَهُم على أولادِهم، فلا يتركوهُ أن يضرَّ بهم بصرفِ المالِ عنهم.

أو للوَرثَةِ بالشفقةِ على مَن حضر القسمَةَ مِن ضُعَفاء الأقاربِ واليتامَى والمسَاكينِ مُتَصوِّرينَ أنَّهم لو كانُوا أولادَهُم بَقُوا خلفَهُم ضِعَافًا مِثلَهُم هل يُجَوِّزونَ حرمَانهم.

أو للمُوصينَ بأن يَنظروا للوَرثةِ فلا يُسرِفُوا في الوَصيَّةِ.

إلى عمهما، فقال: «أَعْطِ ابنتي سعد الثُلُثينِ، وأعطِ أُمَّهما الثُّمُنَ، وما بقي فهو لك». قال الترمذي:
 حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ.

و ﴿ لَوَ ﴾ بما في حَيِّزه جُعلَ صِلَةَ ﴿ الَّذِينَ ﴾ على معنى: وليَخشَ الذين حَالهُم وصِفَتُهم أَنَّهم لو شارَفوا أن يخلِّفُوا ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خافوا عليهم الضَّيَاعَ، وفي ترتيبِ الأَمْرِ عليه إشارَةٌ إلى المقصُودِ منه والعِلَّةِ فيه، وبعثٌ على التَّرَحُّمِ، وأنْ يُحبَّ لأولادِ غيرِه ما يحبُّ لأولادِه، وتهديدٌ للمُخالِفِ بحالِ أولادِه.

﴿ فَلْيَتَقُوا اللّهَ وَلْيَقُولُوا فَوْلا سَدِيدًا ﴾ أمرَهُم بالتَّقرى التي هي غايةُ (١) الخَشْيَة بَعدَ ما أَمرَهم بها مراعاةً للمبدَأِ والمُنتهَى إذ لا ينفَعُ الأوَّلُ دُونَ الثاني، ثمَّ أمرَهم أن يقولوا لليَتَامَى مِثلَ ما يقولونَ لأولادِهِم بالشَّفقَةِ وحُسنِ الأدبِ، أو للمرَيضِ ما يصدُّه عن الإسرافِ في الوصِيَّةِ وتضييعِ الورثة، ويذكِّرُه التوبَةَ وكلمةَ الشَّهادةِ، أو لحاضري القِسمَةِ عُذرًا جَميلًا ووَعْدًا حَسَنًا، أو أن يقولوا في الوَصيَّةِ ما لا يؤدِّي إلى مُجاوزةِ النُّلْثِ وتضييع الوَرثةِ.

(١٠) - ﴿إِنَّ ٱلِّذِينَ يَأْكُلُونَ آمَوْلَ ٱلْيَتَنَكَىٰ ظُلْمًا ﴾: ظالمينَ، أو: على وَجهِ الظُّلْمِ ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِم ﴾: مِلْءَ بطونهم ﴿نَارًا ﴾: ما يجُرُّ إلى النارِ ويَؤُولُ إليها، وعن أبي بَرْزَةَ أَنَّه عليه السَّلام قال: «يَبعَثُ اللهُ قَومًا مِن قَبُورِهم تتأجَّجُ أفواهُهُم نارًا» فقيل: مَن هُم؟ فقال «ألم ترَ أنَّ اللهَ يقول ﴿إِنَّ ٱلَذِينَ يَأْكُلُونَ أَمُولَ ٱلْيَتَنَكَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَاكُلُونَ فِي بُطُونِهِم نَارًا ﴾»(١).

﴿ وَسَيَصْلَوْ كَ سَعِيرًا ﴾: سيدخلونَ ناراً وأيَّ نارٍ.

وقَرأَ ابنُ عَامِر وابنُ عيَّاشٍ عن عَاصِمٍ بضمِّ الياءِ مُخفَّفًا^(٣)، وقُرِئ به مُشَدَّدًا^(٤)،

⁽١) في نسخة الخيالي: «نهاية».

⁽٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٨٨١)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٦٦).

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٧)، و«التيسير» (ص: ٩٤). وابن عياش هو شعبة أحد راويي عاصم.

⁽٤) أي: (وسيُصَلُّون)، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١) عن أبي حيوة.

تقول: صَلِيَ النَّارَ: قاسى حرَّها، وصَلَيْتُه: شوَيْتُه، وأَصْلَيْتُه وصَلَّيْتُه: ألقيتُهُ فيها. و(السَّعِيرُ): فَعِيلٌ بمعنى مفعولٍ مِن سَعَرْتُ النارَ: إذا أَلـهَبْتَها.

(١١) - ﴿ يُوصِيكُو اللّهُ ﴾: يأمرُكم ويَعهَدُ إليكم ﴿ فِي آوَلَكِ كُمْ ﴾: في شأنِ ميراثِهِم، وهوَ إجمالٌ تَفصِيلُهُ: ﴿ لِلذَّكِ مِثْلُ حَظِّ ٱلأُنشَينِ ﴾؛ أي: يُعَدُّ كلُّ ذكر بأنشينِ حيثُ اجتمَعَ الصَّنفَان فيُضَعَّفُ نَصيبُه، وتَخصيصُ الذَّكرِ بالتَّنصيصِ على حَظِّهِ لأنَّ القصدَ إلى بيَانِ فَضلِه، والتَّنبيهِ على أنَّ التَّضعيفَ كافٍ للتَّفضِيلِ (١)، فلا يُحْرَمُنَ بالكُلِّيَّةِ وقد اشتركا في الجهَةِ، والمعنى: للذَّكرِ مِنهم، فحُذِفَ للعِلْم به.

﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآ } ﴾؛ أي: إن كانَ الأولادُ نسَاءً خُلَّصًا ليسَ مَعهُنَّ ذكرٌ ، فأنَّثَ الضَّمِيرَ باعتبارِ الخبرِ ، أو على تأويل المولوداتِ.

﴿ فَوْقَ ٱثْنَتَيْنِ ﴾ خَبَرٌ ثانٍ أو صِفةٌ لـ ﴿ نِسَاءَ ﴾؛ أي: نِسَاءً زائداتٍ عـلـى اثنتينِ ﴿ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مَا تَرَكَ ﴾ المتوفَى مِنكُم، ويدُلُ عليهِ المعنى.

﴿ وَإِن كَانَتَ وَحِدَةً فَلَهَ النِّصَفُ ﴾؛ أي: وإن كانَت المولودةُ واحدَةً، وقرأ نافع بالرَّفع (٢) على (كانَ) التامَّةِ.

واختُلف في الثنتين، فقال ابنُ عبَّاس: حكمُهُما حُكمُ الواحدَةِ؛ لأنه تعالى جعَل الثُّلثين لِمَا فوقهُمَا^(٣).

⁽١) قولُهُ: "وتخصيصُ الذَّكرِ بالتَّنصيصِ على حظِّهِ..." يعني: أنَّ الآية نزلَتْ لبيانِ المواريثِ ردًّا لِمَا كانُوا عليه مِن توريثِ الذُّكورِ دونَ الإناثِ، ومقتضاهُ الاهتمامُ بالإناثِ وأن يُقالَ: "للأُنثيَنِ مثلُ حظً الذَّكرِ" لكنَّهُ عكسَ هُنا، فأشارَ المصنف إلى أنَّ حكمتَهُ: أنَّ الذَّكرَ أفضلُ ففعلَ ذلكَ لفضلِه. انظر: "حاشية الخفاجي".

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٧)، و «التيسير» (ص: ٩٤).

⁽٣) كذا ذكر النحاس في «إعراب القرآن» (١/٣٠١) عن ابن عباس وصححه عنه، وقد رده أهل =

وقال الباقونَ: حُكْمُهُما حُكمُ ما فوقَهُما؛ لأنّه تعالى لمّا بيَّنَ أنَّ حظَّ الذكرِ مِثلُ حظِّ الأنثينِ إذا كانَ معه أنثى وهو الثُّلثانِ يقتضي ذلك أنَّ فرضَهُما الثُّلثانِ، ثمَّ لمَّا وَهمَ ذلك أن يزاد النَّصيبُ بزيادةِ العَدد ردَّ ذلك بقولهِ: ﴿ فَإِن كُنَّ نِسَآ هُ فَوْقَ ٱ ثَنْتَيْنِ ﴾، ويؤيِّدُ ذلك أنَّ البنتَ الواحدةَ لَمَّا استحقَّت الثُّلُثَ مع أخيها فبالحري أن تستحقَّهُ مع أُختٍ مِثلِها، وأنَّ البنتين أمسُّ رَحِمًا من الأُختينِ وقد فَرَضَ لهما الثُّلثين بقولِه: ﴿ وَلهما ٱلثُّلُثَانِ مِّا تَرَكَ ﴾.

﴿ وَلِأَبُونَهِ ﴾: ولأَبُويِ الميِّتِ ﴿ لِكُلِّ وَحِدِمِنْهُ مَا ﴾ بدلٌ مِنه بتكريرِ العَامِلِ، وفائِدَتُه: التَّنصِيْصُ على استحقاقِ كلِّ واحدٍ مِنهُما السُّدسَ، والتَّفصيلُ بعدَ الإجمالِ تأكيدٌ.

﴿ اَلشُدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ ﴾: للميِّتِ ﴿ وَلَدُ ﴾ ذكرٌ أو أُنثى، غيرَ أنَّ الأبَ يأخذُ الشُّدُسَ مع الأنثى بالفَرْضيَّةِ وما بقيَ من ذَوي الفُرُوضِ أَيضًا بالعصُوبة.

﴿ فَإِن لَمْ يَكُن لَذُ وَلَدُ وَوَرِثَهُ وَ أَبَوَاهُ ﴾ فحَسْبُ ﴿ فَلِأُوتِهِ ٱلثُّلُثُ ﴾ مما ترك، وإنَّما لم يَذكُر حِصَّةَ الأبِ لأنَّه لمَّا فَرَضَ أنَّ الوارثَ أبواهُ فقط، وعيَّنَ نصيبَ الأمِّ، عُلِمَ أنَّ الباقيَ للأَبِ، وكأنَّهُ قال: فلَهُما ما تركَ أثلاثًا، وعلى هذا ينبغي أنْ يكونَ لها حيثُ

⁼ الحديث من جهة الرواية، وأهل اللغة من جهة اللغة:

فأما من جهة الرواية فقد قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٢٣/٥): هذه الروايةُ مُنكَرةٌ عند أهلِ العلمِ قاطبةً، كلُّهم ينكرها ويدفعها بما رواه ابن شهابٍ عن عُبيَدِ الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباسٍ: أنه جَعَل للبنتيْنِ الثُّلُثَيْنِ، وعلى هذا جماعةُ الناسِ، وقد رُوِي عن النبيِّ عَلَيْ من أخبارِ الدَّادِ العُدُولِ مِثْلُ ما عليه الجماعةُ في ذلك.

وأما من جهة اللغة فقال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٢٠): فأمَّا ما ذُكِرَ عن ابن عباس من أن البنتين بمنزلة البنت فهذا لا أحسبه صحيحاً عن ابن عباس، وهو يَستحيلُ في القياسِ؛ لأن منزلة الاثنين منزلة الجمع، فالواحد خارج عن الاثنين.

يكونُ (١) مَعَهُما أحدُ الزَّوجَين ثلثُ ما بقي مِن فرضِه كما قالَه الجمهُورُ، لا ثلثُ المالِ كما قالَه الجمهُورُ، لا ثلثُ المالِ كما قالَه ابنُ عبَّاسٍ (٢)، فإنه يُفضِي إلى تفضيلِ الأُنثى على الذَّكرِ المسَاوي لها في الجهّةِ والقُربِ، وهو خلافُ وَضْع الشَّرع.

﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥ إِخْوَةً فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ بإطلاقه يَـدلُّ عـلى أنَّ الإخوَة يَردُّونَها من التُّلُثِ إلى السُّدُسِ، وإن كانوا لا يَرِثونَ مع الأَبِ.

وعن ابنِ عبَّاس: أنَّهم يأخذُونَ السُّدُسَ الذي حجَبوا عنه الأمَّ (٣).

والجمهُورُ على أنَّ المرادَ بالإخوةِ عدَدٌ ممَّن له إخوةٌ مِن غيرِ اعتبارِ التَّثليثِ سواءٌ كانَ مِن الإخوةِ أو الأخواتِ.

وقال ابنُ عبَّاسٍ: لا يحجبُ الأمَّ مِن الثُّلُثِ ما دُونَ الثَّلاثَةِ، ولا الأخواتُ الخُلَّصُ (١٠)؛ أخذاً بالظاهر.

⁽١) «يكون» من نسخة الخيالي.

⁽٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٠٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣١٠٦٣)، عن عكرمة أنه قال في زوج وأبوين: «وكان ابن عباس يعطي الأم الثلث من جميع المال». وروى الدارمي في «سننه» (٢٨٧٦) من طريق عطاء عن ابن عباس قال: «للزوج النصف، وللأم ثلث جميع المال، وما بقى فللأب». وانظر: «التهذيب في الفرائض» للكلوذاني (ص: ١٩٨).

⁽٣) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٩٢٧)، والطبري في «تفسيره» (٦٨/٦)، ولفظه: السدس الذي حجبته الإخوة الأمّ لهم، إنما حجبوا أمهم عنه ليكون لهم دون أمهم.

⁽٤) اختلفوا في حَجْب الأُمِّ بالأخوين في قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ لَهُمْ إِخْوَةٌ فَلِأَمُّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء: ١١]، فذهب جمهورُ العلماء إلى أنَّ الأخوينِ يرُدَّان الأمَّ عن النُّلث، بخلافِ ابن عباس رضي الله عنهما فإنه جَعَل الثلاثة مِن الإخوةِ والأَخوات حاجبة للأُمِّ دونَ الاثنين، فلها معهما الثلثُ عنده بناءً على أنَّ الإخوة صيغةُ الجمع فلا يَتَناولُ المثنَّى، وله في خلافهِ مع عثمانَ في هذه المسألة قصةٌ رواها الطبريُ في «تفسيره» (٦/ ٢٥٧).

وقرأً حمزَةُ والكسَائيُ ﴿فِلإِمِّه﴾ بكسرِ الهمزةِ(١١) إثباعًا للكسرَةِ التي قبلَها.

﴿ مِنْ بَعَدِ وَصِيّةِ يُوصِيَهَ آوَ دَيْنٍ ﴾ مُتعلِّقٌ بما تقدَّمَه مِن قِسمَةِ المواريثِ كلِّها ؛ أي: هذه الأنصباءُ للوَرَثةِ مِن بعدِ ما كانَ مِن وصِيَّةٍ أو دَينٍ ، وإنَّما قال بـ ﴿ أَوّ ﴾ التي للإباحةِ دونَ الواوِ للدَّلالَةِ على أنَّهما مُتسَاوِيَان في الوجُوبِ مُقدَّمانِ على القِسمةِ مجمُوعَيْنِ أو مُنفردَيْنِ (٢).

وقدَّمَ الوصيَّةَ على الدَّينِ وهي مُتَأَخِّرَة في الحُكمِ لأَنَّها مُشَبَّهَةٌ بالميراثِ، شاقَّةٌ على الوَرَثَةِ، مندُوبٌ إليها الجَميعُ، والدَّينُ إنَّما يكونُ على النُّدورِ.

﴿ عَابَآ اَوَٰكُمْ وَأَبْنَآ اَوُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيْهُمْ أَفْرَبُ لَكُونَفْعًا ﴾؛ أي: لا تعـلَمونَ مَـن أنفَعُ لَكُم مِمَّن يَرِثُكُم مِن أُصُولِكُم وفرُوعِكُم فـي عاجِلِكُم وآجِلِكُم، فتَحرَّوا فيهِم ما

أمّا الجمهورُ فمذهبهم: أنّ حُكْمَ الاثنينِ في باب الميراث حُكْمُ الجماعةِ، ألا يُرى أنّ البنتين كالبنات والأختين كالأخوات في استِحقاق النُّلثين فكذا في الحَجْب، وأيضاً معنى الجمعِ المُطلَق مُشترَكٌ بين الاثنينِ وما فوقهما، بل قال جمعٌ: إنّ صيغةَ الجمعِ حقيقةٌ في الاثنين كما فيما فوقهما في كلام العربِ، فقد أخرجَ الحاكمُ في «المستدرك» (٢٩٦١)، والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٢٢٧١) عن زيد بن ثابتٍ أنه كان يَحجُبُ الأمّ بالأخوين، فقالوا له: يا أبا سعيدٍ، إنّ الله تعالى يقول: ﴿ وَإِن كَانَ لَهُ وَإِن كَانَ لَهُ وَإِن الْعَرب تُسمّي الأخوينِ إخوةً. انظر: «روح المعاني» (٥/٥٧).

قلتُ: وقد وقعَ عندَ النَّحويِّينَ اختِلافٌ في عَدِّ الاثْنينِ جمعاً، وصنف العلامة ابن كمال باشا في ذلك رسالة بحث فيها خِطابَ الواحدِ بخطابِ الاثنينِ، ومُعامَلةَ المثنَّى مُعامَلةَ الجمعِ، وهي مطبوعة ضمن «مجموع رسائل العلامة ابن كمال باشا» الذي طبعته دار اللباب.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٨)، و«التيسير» (ص: ٩٤).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «ومنفردين»، وفي نسخة الطبلاوي: «ومفردين».

وصَّاكُم اللهُ به ولا تعمَدُوا إلى تَفضيلِ بعضٍ وحِرمَانهِ، رويَ: أنَّ أَحَدَ المتوالدَيْنِ إذا كانَ أرفعَ درجةً مِن الآخرِ في الجنَّةِ سألَ أن يُرفَعَ إليه، فيُرفَعُ بشفاعتِه (١).

أو: مِن مُوَرِّ ثيكُم مِنهُم (٢).

أَوَمَن أُوصَى (٣) مِنْهُم فعرَّضَكُم للتَّوابِ بإمضَاءِ وصيَّتِه، أو مَن لم يُوصِ فوفَّرَ عليكم مالَه، فهوَ اعتِراضٌ مُؤكِّدٌ لأمرِ القِسمةِ أو تَنفيذِ الوَصِيَّةِ.

﴿ فَرِيضَكَةً مِّنَ اللهِ ﴾ مَصدَرٌ مؤكِّدٌ، أو مَصدَرُ ﴿ يُوصِيكُو اللهُ ﴾ لأنَّه في معنَى: يأمرُكُم ويَفرضُ عليكُم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا ﴾ بالمصَالِح والرتَبِ ﴿ حَكِيمًا ﴾ فيما قضَى وقَدَّر.

(۱۲) - ﴿ وَلَكُمْ نِصَفُ مَا تَكُ لَا أَزْوَجُكُمْ إِن لَرْ يَكُن لَهُ ﴾ وَلَكُمْ فَإِن كَانَ لَهُ عَن صُلْبِ بَنيها أو مِن صُلْبِ بَنيها أو بنى بَنيها وإن سَفُلَ، ذكراً كانَ أو أُنثى، مِنكُم أو مِن غيرِكُم (٤).

⁽۱) رواه الطبراني في «الكبير» (۱۲۲٤۸) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (۷/ ۱۱۶): وفيه محمد بن عبدالرحمن بن غزوان، وهو ضعيف.

⁽٢) في نسخة الخيالي: «أو ممن يورِّ ثكم منهم» والمعنى واحد، وهو عطف على قوله: "ممن يرثكم»، وقوله: «منهم» يعنى: من آبائكم وأبنائكم.

⁽٣) قوله: «أوّمن أوصى» بدل من: «مَن أنفع» وذكر الأنصاري أن في نسخة: «أَمَن» وهي بدل أيضاً كما قال. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩٦). قلت: والمعنى في كليهما واحد، لكن هذه النسخة التي ذكرها هي الموافقة لما في المصادر: «الكشاف» و«البحر المحيط» و«الدر المصون» و«اللباب» لابن عادل و«روح المعاني».

⁽٤) قولُهُ: «أي: ولدٌ وارثٌ...» يعني: أنَّ المُرادَ بالولدِ ما يشملُ الذَّكرَ والْأنثى والصَّلبيَّ وغيرَهُ، سواءٌ كانَ مِن هذا الزَّوجِ أو غيرِهِ، ولذا قالَ: ﴿لهُنَّ﴾ ولم يَقلْ: لكُم. «حاشية الخفاجي».

﴿ مِنْ بَعَدِ وَصِيَةِ يُوصِينَ بِهِا أَوْ دَيْنِ وَلَهُ ﴾ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكُتُمْ إِن لَمَ يَكُن لَكُمْ وَلَدُّ فَلَهُنَ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكُمُ مِنَا لَكُمُ مِنَا لَمُ مِنْ وَالمُعْتِقُ وَالمُونِ وَالْمُعْتِقُ وَالمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعِتِقُ وَالْمُعِتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعِنِيقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُولُ وَالْمُعْتِقُ وَالْمُعْتِقُولُ وَالْمُعْتِقُولُ وَالْمُعْتِقُولُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعْتِقُولُ وَالْمُعْتِقُولُ وَالْمُعْتِقُولُ وَالْمُعِلِقُ وَلِمُ وَالْمُعْتِقُولُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعْتِقُولُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعُمِولُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعِلِقُ والْمُعِلِقُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعُلِقُ وَالْمُعِلِقُ وَالْمُعُلِقُ وَالْمُعُولُ وَالْمُعُلِقُ وَالْمُعُلِقُ وَالْمُع

﴿ وَإِن كَاكَ رَجُلُ ﴾؛ أي: الميِّتُ ﴿ يُورَثُ ﴾؛ أي: يُورَثُ منه، من ﴿ وُرِث ﴿ '')، صِفَةُ ﴿ رَجُلُ ﴾.

﴿ كَلَنَةً ﴾ خبرُ ﴿ كَانَ ﴾، أو ﴿ يُورَثُ ﴾ خبرُه و ﴿ كَلَنَةً ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ فيه، وهُو (٣): مَن لم يخلِّفْ وَلدًا ولا وَالدًا.

أو مفعُولٌ له، والمرادُ بها(٤): قرابَةٌ ليسَتْ مِن جهَة الوالدِ والوَلَدِ.

ويجُوز أن يكونَ الرجُلُ الوارِثَ، و ﴿يُورَثُ ﴾ مِن أُورِثَ، و ﴿كَلَالَةً ﴾ مَن ليسَ بوالدِ و لا وَلدِ (٥٠).

⁽١) أي: إذا أعتق الرجل والمرأة عبداً _ أو جارية _ مشتركاً بينهما، ثم مات المعتَق ولا مستحِقَّ للإرث، قُسمت تركته بين المعتِق والمعتِقة على السوية. انظر: «حاشية القونوي» (٧/ ٦٤).

⁽٢) قوله: « أي: يُورث منه، من: وُرث يعني: هو من الثلاثي لا من المزيد، يقال: ورث أباه مالًا يرث وراثة، وهو وارث، والأب والمال كلاهما موروث، وأورثه مالاً: تركه ميراثاً له. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٤/ ٤٦٩).

⁽٣) قوله: «وهو»؛ أي: الكلالةُ على القولين المذكورين في إعرابه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩٨).

⁽٤) قوله: «والمراد بها»؛ أي: بالكلالة على القول بأنه مفعولٌ له. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩٨).

⁽٥) قوله: «وكلالة من ليس بوالد ولا ولد»؛ أي: على القول بأن الرجلَ هو الوارثُ. وبما تقرَّر عُلم أن الكلالةَ تُطلَقُ على مَن لم يُخلِّف ولداً ولا والداً، وعلى القرابة مِن غير جهةِ الولد =

وقىرى: (يُورِثُ) على البِناءِ للفاعلِ('')، فالرَّجُلُ: الميِّتُ، و﴿كَلَةً ﴾ تحتمِلُ المعانيَ الثَّاني مفعُولٌ له، وعلى الثَّاني مفعُولٌ له، وعلى الثَّالثِ مَفعولٌ به. الثَّالثِ مَفعولٌ به.

وهي في الأصلِ مَصْدَرٌ بمعنى الكَلالِ، قالَ الأعشَى:

فَٱلَّيْتُ لا أَرثِي لها من كلالة ولا مِن حَفاً حتَّى أُلَاقي مُحمَّدا(٢)

فاستُعيرَت لقَرابَةٍ لَيسَت بالبَعضيَّة؛ لأَنَّها كالَّةُ بالإضافَةِ إليها (٣)، ثمّ وُصفَ بها المورِّثُ والوارِثُ بمَعنى: ذي كلالَةٍ، كقولك: فلانٌ مِن قرابَتي.

﴿ أَوِ ٱمْرَأَةٌ ﴾ عطفٌ على ﴿ رَجُلُ ﴾ ، ﴿ وَلَهُ ، ﴾ ! أي: وللرَّجُلِ ، واكْتَفَى بحُكمِه عن حُكْم المرأةِ لدَلالةِ العَطفِ على تَشارُكِهِمَا فيه.

⁼ والوالد، وعلى مَن ليس بولدٍ ولا والدٍ، فهي على قولين لِذَاتٍ، وعلى قولٍ لمَعْنَى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩٨).

⁽۱) قرئت على البناء للفاعل بالتشديد والتخفيف: الأول عن الحسن، والثاني عن الأعمش انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣١)، وهما في «الكشاف» (٢/ ٣٣٣) دون نسبة.

⁽۲) انظر: «الديوان» (ص: ١٨٥)، و «جمهرة أشعار العرب» (ص: ٨٠)، و «العين» (٣/ ٣٠٦)، و «كتاب الشعر» لأبي علي الفارسي (ص: ١٩٥)، و «الكشاف» (٢/ ٣٣٣). قوله: «لا أرثي»؛ أي: لا أرحم، والضمير في «لها» للناقة، قيل: إن الأعشى مدح النبي ﷺ بقصيدة فيها هذا البيت، وأقبل إلى مكة ونزل على عتبة، فسمع به أبو جهل فلم يزالوا يغوونه حتى صدوه، فمات باليمامة كافراً. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٤/ ٤٧١). والحفى: أن يعرى القدم من النعل والخف، ويقال: حفي من كثرة المشي؛ أي: رقَّت قدمه أو حافره. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج ١/ و ٩٥). وعجز البيت من نسخة الخيالي وليس في باقي النسخ.

 ⁽٣) عبارة «الكشاف» (٢/ ٣٣٤): فاستُعيرتْ للقرابة من غيرِ جهةِ الولد والوالد؛ لأنَّها بالإضافة إلى
 قرابتهما كالَّةٌ ضعيفةٌ.

﴿ أَتُ أَوَ أَخَتُ ﴾؛ أي: مِن الأمّ، ويدُلُّ عليهِ قِراءَة أُبِيِّ وسَعْدِ بن مَالكِ: (وله أخْ أَو أَخَتُ ﴾؛ أي: مِن الأمّ، وأنَّهُ ذكرَ في آخرِ السُّورَةِ أنَّ للأختينِ النُّلُثينِ وللإخوَةِ الكلَّ، وهو لا يَليقُ بأولادِ الأمّ، وأنَّ ما قُدِّرَ هاهنا فرضُ الأمّ، فيناسِبُ أن يكونَ لأولادِها.

﴿ فَلِكُلِّ وَحِدِ مِنْهُمَا ٱلسُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوٓا ٱكَٰثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَآهُ فِى ٱلثَّلُثِ ﴾ سوَّى بين الذَّكِرِ والأنثى في القسمَةِ لأنَّ الإدلاءَ بمحضِ الأُنوثَةِ.

ومفهومُ الآية: أنَّهُم لا يرثُون ذلك مع الأُمِّ والجدَّةِ كما لا يَرِثونَ معَ البنتِ وبنتِ الابنِ، فخُصَّ فيه بالإجماع^(٢).

﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارِّ ﴾؛ أي: غيرَ مُضارِّ لوَرَثْتِه بالزِّيادَةِ على الثلثِ، أو قَصْدِ المضارَّةِ بالوصيَّةِ دونَ القُربَةِ والإقرارِ بدَينٍ لا يَلزمُه (٣)، وهو حالٌ عن فاعل ﴿يُوْصِي ﴾ المذكورِ في هذهِ القراءةِ المدلولِ عليهِ بقوله: ﴿يُوصَىٰ ﴾ على البناءِ للمفعُولِ في قراءةِ ابن كثيرٍ وابن عامرٍ وابن عياشٍ عن عاصم (١٠).

⁽۱) ذكرها عنهما الزمخشري في «الكشاف» (۲/ ٣٣٦-٣٣٧) لكنه فرق بينهما فجعل قراءة أبيّ: (من الأم) بالتعريف، وقراءة سعد: (من أم) بالتنكير، ورواها عن سعد رضي الله عنه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ۲۹۷)، وسعيد بن منصور في «سننه» (۹۲ - تفسير)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٤٧٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٨٨٧ - ٨٨٨)، وجاء عند أبي عبيد والطبري: (من أمه).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «فخص الإجماع». وقوله: «فخُصَّ فيه»؛ أي: في إرثهم ذلك مع الأم والجدَّة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ١٩٩).

⁽٣) قوله: «أو قصدِ المضارَّة بالوصية» عطف على: «الزيادة على الثلث»، وأشار بقوله: «دون القربة» إلى أن من المضارَّة أن يُوصِيَ بالثلث أو بدونه قاصداً الضررَ بالورثة، لا القُربةَ، وقوله: «والإقرارِ بدين لا يلزمه» عطف على «الوصيةِ»، ولو عطفه بـ (أو)، أو قال: كالإقرار؛ كان أوضحَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٠٠٢).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٨)، و«التيسير» (ص: ٩٤). وهي قراءة عاصم من طريقيه: حفص وابن عياش.

﴿وَصِينَةُ مِنَ اللّهِ ﴾ مَصدَرٌ مؤكِّدٌ، أو منصوبٌ بـ ﴿عَيْرَ مُضَارِّ ﴾ على المفعُولِ به ، ويؤيِّدهُ أن قُرِئَ (غيرَ مُضَارِّ وَصِيَّةٍ) بالإضافةِ (١٠)؛ أي: لا يضارُّ وصيَّةً مِن اللهِ ـ وهو الثُّلثُ فما دُونَه ـ بالزِّيادَةِ، أو وَصِيَّةً منه بالأولادِ بالإسرافِ في الوَصِيَّةِ والإقرارِ الكاذبِ (١٠).

﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ ﴾ بالمُضارِّ وغيرِه ﴿حَلِيمُ ﴾ لا يُعاجِلُ بعُقوبَتِه.

(١٣ - ١٤) - ﴿ تِـلُكَ ﴾ إشارةٌ إلى الأَحكامِ التي تقدَّمَت في أَمرِ اليَتامى والوَصَايا والمَواريثِ.

﴿ حُدُودُ أُلَّهِ ﴾: شَرائِعُه التي هي كالحدُودِ المحدودةِ التي لا يجوزُ مُجاوزَتُها.

﴿ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدُخِلَهُ جَنَّتِ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَا لُهُ خَلِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَكَّ حُدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَارًا خَلِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ توحيدُ الضَّميرِ في ﴿ يُدُودَهُ يُدْخِلُهُ نَارًا خَلِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ توحيدُ الضَّميرِ في ﴿ يُدُودَهُ يُدَخِلَهُ ﴾ وجمعُ ﴿ خَلِدِينَ ﴾ للَّفظِ والمعنى.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامِر ﴿نُدْخِلُه﴾ بالنُّونِ(٣).

و ﴿ خَلِدِينَ ﴾ حالٌ مُقدَّرةٌ كقولك: مَررتُ برَجُلِ مَعه صَقرٌ صَائداً به غداً (١٠)،

 ⁽۱) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ۳۲)، و«المحتسب» (۱/۱۸۳)،
 و«الكشاف» (۲/ ۳۳۸).

⁽٢) عبارة «الكشاف» (٢/ ٣٣٤): أو وصيةً من الله بالأولاد وأن لا يدعَهم عالةً بإسرافه في الوصيّة.

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٨)، و «التيسير» (ص: ٩٤).

⁽٤) الحال المقدرة: هي التي لا تقارن الفعل في الوقوع؛ كقوله تعالى: ﴿وَنَنْحِنُونَ ٱلْحِبَالَ بِيُوتًا﴾ [الأعراف: ٧٤]، وكالمثال المذكور؛ لأن الجَبَل لا يكون بيتاً في حال النَّحت، وكذلك: «صائداً به غدًا»، أي: مقدراً به الصيد غدًا، وكذا كل حال مقدرة.

وكذلك ﴿ خَكِلِدًا ﴾، ولَيسَتا صِفَتينِ لـ ﴿ جَنَنتِ ﴾ و ﴿ نَارًا ﴾، وإلَّا لَوجَبَ إبرازُ الضَّمير لأنَّهما جَرَيَا على غير مَن هُما لَه (١٠).

(١٥) - ﴿ وَٱلَّتِي يَأْتِينَ ٱلْفَحِشَةَ مِن نِسَكَآبِكُمُ ﴾؛ أي: يَفْعَلْنَها، يقالُ: أَتَى الفَاحِشَةَ وجَاءَهَا وغَشِيهَا ورَهِقَهَا: إذا فَعلَها، والفاحِشةُ: الزِّنى؛ لزِيادَةِ قُبحِهَا وشَناعِتِهَا.

﴿ فَاسْتَشْهِدُواْ عَلَيْهِنَ آرَبَعَ لَهُ مِن رَجَالِ اللَّهُ اللَّهُ وَاعْلَيْهِنَ آرَبَعَ لَمْ مِن رَجَالِ المؤمنينَ يشهَدُواْ عَلَيْهِنَ ﴿ فَإِن شَهِدُواْ فَأَمْسِكُوهُ اللَّهُ فِي الْبُدُوتِ ﴾: فاحبِسُوهنَ في المؤمنينَ يشهَدُوا اللّهُ عليهِنَ ﴿ حَتَّى يَتَوَفَّهُنَ ٱلْمَوْتُ ﴾: يَسْتَوفِيَ أرواحَهُنَ الموتُ، البيُوتِ واجعَلُوها سِجناً عليهِنَ ﴿ حَتَّى يَتَوَفَّهُنَ ٱلْمَوْتُ ﴾: يَسْتَوفِيَ أرواحَهُنَ الموتُ، أو: يتوفاهُنَ مَلائكةُ الموتِ.

قيل: كان ذلكَ عُقُوبَتَهنَّ في أوائلِ الإسلامِ فنُسِخَ بالحدِّ.

ويحتَمِلُ أن يكونَ المرادُ به التَّوصِيَةَ بإمساكِهِنَّ بعد أن يُجلَدْنَ كيلا يجريَ عَلَيْهنَّ ما جَرى بسبَبِ الخروجِ والتَّعرُّضِ للرِّجَالِ، ولم يُذكَر الحدُّ استغناءً بقولِه ﴿ الزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِيهُ [النور: ٢].

⁽۱) قوله: «لوجب إبراز الضمير...» يعني لكان الواجب أن يقال: «خالدين هم فيها»، و: «خالدًا هو فيها»، وذلك أن الخلود ليس بفعل للجنة أو النار، وإنما هو فعلُ أهلهما؛ فلو جُعل صفةً لجيء بالضمير ظاهراً كما ذكرناه، ولما لم يظهر عُلم أنه حال. وتفصيله: أنَّ الصَّفةَ ونحوَها إنِ اتَّصفَ بها متبوعُها وكانَ فاعلَها فالأصلُ استتارُ الضَّميرِ ويجوزُ إبرازُهُ، وإلَّا فللنَّحويِّينَ فيهِ مذهبانِ: وجوبُ الإبرازِ مُطلقًا، والثَّاني: إن وقع لبسٌ وجبَ إبرازُهُ وإلَّا جازَ إبرازُهُ واستتارُهُ، والمشهورُ الأوَّلُ، وعليه المُصنَّفُ والزَّمخشريُّ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽۲) في نسخة التفتازاني: «تشهد».

﴿ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَكُنَّ سَكِيلًا ﴾ كتَعيينِ الحدِّ المخلِّصِ عن الحَبْسِ، أو النَّكاحِ المُغني عن السّفاح.

(١٦) - ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنكُمْ ﴾ يعني: الزَّانيَ والزَّانيَة، وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿ وَاللَّذَانِ ﴾ بتشديدِ النُّون وتمكينِ مدِّ الألف، والباقون بالتخفيفِ من غيرِ تمكينِ (١٠). ﴿ وَاللَّذَانَ ﴾ بتشديدِ النَّوبيخ والتَّقريع، وقيل: بالتَّعييرِ والجَلْدِ.

﴿ فَإِن تَابَاوَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمَا ﴾: فاقطعُوا عنهما الإيذاء، أو: أَعرِضُوا عنهما بالإغماض والسَّتْرِ عنهما بالإغماض والسَّتْرِ والسَّتْرُ والسَّتْرِ والسَّتْرُ والسَّتْرِ والسَّتْرِ والسَّتْرِ والسَّتْرِ والسُّلْسِلْمِ والسَّتْرِ والسَّلْمِ والسَّلْمِ والسَّتْرِ والسَّتْرِ والسَّتْرِ والسَّتْرِ والسَّلْمِ والسَّتْرِ والسَّتْرِ والسَائِقُولِ والسَّتْرِ والسَّتْرِ والسَّتْرِ والسَّلْمِ والسَلْمِ والسَائِقُ والسَّلْمِ والسَّلْمِ والسَّلْمِ والسَّلْمِ والسَّلْمِ والْ

قيل: هذه الآيةُ سَابِقَةٌ على الأُولَى نُزولًا، وكانَ عُقوبَةُ الزُّناةِ: الأذى، ثم الحَبسَ، ثم الجَلْدَ.

وقيل: الأُولى في السَّحَّاقاتِ، وهذه في اللَّوَّاطِينَ، و﴿ اَلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِيَ ﴾ في الزُّنَاةِ. (١٧) - ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللهِ بمقتضَى وَعدِه، مِن تابَ عليه: إذا قَبلَ تَوبتَهُ.

﴿ لِلَّذِيكَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوءَ عِبَهَالَةِ ﴾: مُلتَبِسينَ بها سَفَهاً، فإنَّ ارتكابَ الذَّنبِ سَفَهٌ وتجاهلٌ، ولذلك قيل: مَن عصَى اللهَ فهو جاهِلٌ حتى يَنزِعَ مِن جهَالتِه.

﴿ ثُمَّ يَتُوبُوكَ مِن قَرِيبٍ ﴾: مِن زمانٍ قَريبٍ؛ أي: قبلَ حُضورِ المَوْتِ؛ لقولِه تعالى: ﴿ حَقَى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ وقولِه عليه السَّلامُ: "إنَّ الله يقبَل توبةَ عَبدِهِ ما لم يُغَرْغِر "(").

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٩)، و «التيسير» (ص: ٩٤).

⁽٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «علَّةُ الأمرِ بالإعراضِ وتركِ المَذَمَّة».

⁽٣) رواه أحمد في «المسند» (٦١٦٠)، والترمذي (٣٥٣٧) وحسنه، وابن ماجه (٤٢٥٣)، وابن =

وسمَّاهُ قريبًا لأنَّ أَمَدَ الحيَاةِ قَرِيبٌ لقولِه: ﴿قُلْمَنْعُ الدُّنْيَاقَلِيلٌ ﴾ [النساء: ٧٧]. أو: قبلَ أَن يُشرَبَ (١) في قُلوبِهم حبُّه فيُطبَعَ عليها فيتعذَّرَ عليهم الرُّجوعُ.

و ﴿ مِن ﴾ للتَّبعيضِ؛ أي: يتوبُونَ في أيِّ جُزءٍ مِن الزَّمَانِ القَريبِ الذي هو ما قبلَ أن ينزلَ بهم سلطانُ الموتِ أو يُزيَّنَ السُّوءُ.

﴿ فَأُولَكَتِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِم ﴾ وَعْدٌ بالوفاء بما وَعَد به وكتبَ على نفسِه بقولهِ ﴿ إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ ﴾.

﴿وَكَاكَالَةُ عَلِيمًا ﴾ فهو يَعلَمُ بإخلاصِهِم في التَّوبَةِ ﴿حَكِيمًا ﴾ والحَكِيمُ لا يُعَاقِبُ التَّائثِ.

(١٨) - ﴿ وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيَتِ عَلَى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ اللهُ وَكُمْ السَّيِعَاتِ حَقَى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ اللهُ وَتُكَ قَالَ إِنِي تَبْتُ ٱلْكِنَ وَلَا ٱلَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارُ ﴾ سَوَّى بينَ مَن سَوَّفَ التَّوبة إلى حضُورِ الموتِ مِن الفسَقة والكفَّارِ وبَينَ مَن ماتَ على الكفرِ في نَفْي التَّوبة إلى حضُورِ الموتِ مِن الفسَقة والكفَّارِ وبَينَ مَن ماتَ على الكفرِ في نَفْي التَّوبة إلى عَضُورِ الموتِ مِن الفسَقة والكفَّارِ وبَينَ مَن ماتَ على الكفرِ في نَفْي التَّوبة إلى عَضُورِ الموتِ مِن الفسَقة والكفَّارِ وبينَ مَن ماتَ على الكفرِ في نَفْي التَّوبة إلى عَلَم الاعتدادِ بها في تلكَ الحالة ، وكأنَّه قال: وتوبَةُ هَوْلاء وعدَمُ توبَة هؤلاء سَواءٌ.

⁼ حبان في «صحيحه» (٦٢٨)، والحاكم في «المستدرك» (٧٦٥٩)، وصححه، من حديث ابن عمر رضى الله عنهما.

ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٤٩٩) من حديث رجل من أصحاب النبي ﷺ.

ورواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥١٤) من طريق قتادة عن العلاء بن زياد عن أبي أيوب بُشيْرِ بن كعب، فذكره. قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٤٠): وبُشَيرٌ تابعي معروف، وهو بالموحدة والمعجمة مصغرٌ. ولقتادة فيه إسناد آخر أخرجه الطبري عقب الخبر السابق عن قتادة عن عبادة بن الصامت، ومن هذا الوجه أخرجه إسحاق بن راهويه، وهو منقطع بين قتادة وعبادة.

⁽١) «أقبل أن يشرب» عطف على «قبل حضور الموت».

وقيل: المرادُب(الذينَ يعمَلُونَ السُّوء): عصَاةُ المؤمنينَ، وبـ(الذين يعمَلُونَ السُّوء): السَّيِّئَاتِ): المنافِقُون لتَضاعُفِ كُفرِهِم وسوءِ أَعمالِهم، وبـ ﴿الَّذِينَ يَمُوتُونَ ﴾: الكُفَّارَ.

﴿ أُولَئَيِكَ أَعْتَدُنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ تأكيدٌ لعَدَمِ قَبُولِ تَوْبَتِهم، وبيَانُ أَنَّ العذابَ أعدَّه لهم لا يُعجِزُه عذابُهم متى شاءَ.

و(الإِعتَادُ): التَّهيِئَةُ، من العَتادِ وهو العُدَّةُ، وقيل: أصلُه: أَعدَدْنا، فأُبدِلَت الدَّالُ الأولَى تَاءً.

(١٩) - ﴿ يَآ أَيُّهَا اللَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُ لَكُمُ أَن تَرِثُوا اللِّسَآءَ كَرَهَا ﴾ كان الرَّجلُ إذا مَاتَ وله عصبةٌ القَى ثَوبَه على امر أتِه وقال: أنا أحَقُّ بها، ثمَّ إن شاءَ تزوَّجَهَا بصداقِها الأوَّلِ، وإن شاءَ عضَلهَا لتفتدِيَ بما وَرِثَت الأوَّلِ، وإن شاءَ عضَلهَا لتفتدِيَ بما وَرِثَت من زَوجها، فنُهُوا عن ذلك، وقيل: لا يَحِلُّ لكم أن تأخذوهنَّ على سَبيلِ الإِرثِ فتَتَزَوَّجُوهُنَّ كارهَاتٍ لذلك أو مُكرَهاتٍ عليه.

وقَراً حَمزَةُ والكِسائِيُّ: ﴿كُرْها﴾ بالضمِّ في مواضِعهِ(١)، وهما لغتانِ، وقيل: بالضَّم: المشقَّةُ، وبالفتح: ما يُكرَهُ عليهِ.

﴿ وَلَا تَعَضُّلُوهُ مَنَ لِتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَا ءَاتَيْتُمُوهُ مَنَ ﴾ عَطفٌ على ﴿ أَن تَرِثُوا ﴾ و (لا) لِتَأكيدِ النَّفي؛ أي: ولا تَمْنعُوهُنَّ مِن التَّزويجِ، وأصلُ العَضلِ: التَّضييقُ، يقالُ: عضَّلَت الدَّجَاجَةُ بيضها.

وقيل: الخِطابُ معَ الأَزواجِ، كانوا يحبِسُونَ النِّساءَ مِن غيرِ حَاجَةٍ ورَغبةٍ حتى يَر ثوا مِنهنَّ أو يَختَلِعْنَ بمهرهنَّ.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٢٩)، و«التيسير» (ص: ٩٥).

وقيل: تمَّ الكلامُ بقولِه: ﴿كَرَهُا ﴾ ثم خاطبَ الأزواجَ ونَهاهُم عن العَضلِ. ﴿ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَنحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ﴾ كالنُّشوزِ، وسوءِ العِشرَةِ، وعدَم التَّعفُّفِ.

والاستثناءُ مِن أعمِّ عامِّ الظرفِ، أو المفعولِ له، تقديرهُ: ولا تعضلوهنَّ للافتداءِ إلَّا وقتَ أن يأتينَ بفاحشَةِ، أو: لا تعضلُوهنَّ لعلَّةٍ إلَّا لأَنْ يأتينَ بفاحشَةٍ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ: ﴿مُبَيَّنَةَ﴾ هنا، وفي (الأحزاب) [٣٠]، والطلاق [١] بفتح الياء، والباقون بكسرها فيهن(١٠).

﴿ وَعَاشِرُوهُ نَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾: بالإنصافِ في الفِعلِ والإجمالِ في القَوْلِ.

﴿ فَإِن كُرِهِ تُمُوهُنَ فَعَسَىٰٓ أَن تَكُرَهُوا شَيْتًا وَيَجْعَلَ اللّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾؛ أي: فلا تفارقُوهُنَّ لكراهَةِ النَّفسِ، فإنَّها قد تكرَه ما هو أصلَحُ دِينًا وأكثرُ خيراً وقد تحبُّ (٢) ما هو بخلافِه، وليَكُن نظرُكُم إلى ما هو أصلَحُ للدِّينِ وأَدنى للخَيْرِ.

و(عسَى) في الأَصْلِ عِلَّةُ الجزاءِ فأُقِيمَ مُقامَهُ، والمعنَى: فإِنْ كَرِهْتُمُوهنَّ فاصبِروا عليهنَّ فعسَى أن تكرهُوا شيئًا وهو خَيرٌ لكم.

(٢٠) - ﴿ وَإِنْ أَرَدَتُمُ ٱسْتِبْدَالَ زَوْجِ مَكَاكَ زَوْجٍ ﴾ تَطليقَ امرأةٍ وتـزوُّجَ أَخـرى ﴿ وَءَاتِهُ مَكَاتِ مَعَ الضَّميرَ لأَنَّه أرادَ أَخـرى ﴿ وَءَاتِ، جمعَ الضَّميرَ لأَنَّه أرادَ بالـزَّوج الجنسَ ﴿ وَنَطَارًا ﴾ : مَالاً كثيراً.

﴿ فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَكِيًا ﴾؛ أي: مِن القِنطارِ ﴿ أَتَأْخُذُونَهُ بُهَ تَنَا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ استِفهامُ إنكارٍ وتَوبيخ؛ أي: أتأخذُونَه باهتينَ وآثمينَ.

ويحتمِلُ النَّصبَ على العِلَّةِ كما في قولكَ: «قَعدْتُ عن الحَربِ جُبنًا»؛ لأنَّ

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۳۰)، و «التيسير» (ص: ۹۵).

⁽٢) في نسخة الخيالي: «خيراً وتحب».

الأَخذَ بسبَب بُهتانهم واقترافِهِم المآثِمَ، قيل: كانَ الرَّجُلُ منهم إذا أرادَ امرأةً جَدِيدةً بَهتَ التي تحتَه بفاحِشَةٍ حتى يُلجِئها إلى الافتداءِ منهُ بما أعطاهَا ليَصرفَهُ إلى تزوُّجِ الجَديدَةِ، فنهُوا عَن ذلك.

و(البهتانُ): الكذبُ الذي يَبْهَتُ المكذوبَ عليه، وقد يُستعمَلُ في الفِعلِ الباطلِ، ولذلك فُسِّرَ هاهنا بالظُّلم.

(٢١) - ﴿ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ ، وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضِ ﴾ إنكارٌ لاستردادِ المهرِ والحالُ أنه وصَلَ إليها بالملامَسَةِ ودخلَ بها وتقرَّرَ المهرُ.

﴿ وَأَخَذْ نَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا ﴾: عَهدًا وَثيقًا وهو حقُّ الصُّحبَةِ والممازجَةِ. أو: ما أوثقَ اللهُ عليهم في شأنهنَّ بقولِه: ﴿ فَإِمْسَاكُ مِعْرُونٍ أَوْتَسْرِيحُ إِبِإِحْسَنٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

أو: ما أشارَ النبيُّ عليه السَّلام بقولهِ: «أَخذتُموهنَّ بأَمَانةِ اللهِ، واستَحْلَلْتُم فُروجَهُنَّ بكلمَةِ الله»(١).

(٢٢) - ﴿ وَلَا نَنكِحُواْ مَا نَكُحَ ءَابَ آؤُكُم ﴾: ولا تَنكِحُوا التي نَكَحَهَا آباؤكم، وإنَّما ذكرَ ﴿ ما ﴾ دونَ (مَن) لأنَّه أريدَ به الصِّفَةُ، وقيل: مصدريَّةٌ على إرادَةِ المفعولِ مِن المصدرِ.

﴿ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ بيانُ ﴿ مَا نَكُمَ ﴾ على الوجهين.

﴿إِلَّا مَا قَدُ سَلَفَ ﴾ استثناءٌ مِن المعنى اللازِمِ للنَّهي، وكأنَّه قيل: تَستَجِقُونَ العِقَابَ بنكاحِ ما نكحَ آباؤُكُم إلَّا ما قد سَلفَ، أو مِن اللفظِ للمُبالغَةِ في التَّحريمِ والتَّعميم كقولهِ:

⁽۱) رواه مسلم (۱۲۱۸) ضمن حديث جابر الطويل في صفة الحج فقال فيه: «واتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن...».

ولا عَيبَ فيهم غيرَ أَنَّ سيُوفَهُم بهنّ فُلولٌ مِن قراعِ الكَتائبِ(١) والمعنى: ولا تنكِحُوا حلائِلَ آبائِكُم إلَّا ما قَد سلفَ إِنْ أَمكَنكُم أَن تَنكِحُوه (١). وقيل: الاستثناءُ مُنْقَطِعٌ، ومعناه: لكنْ ما قَد سَلَفَ فإنَّه لا مؤاخَذةَ عليه، لا أَنَّه مُقَرَّدٌ.

﴿إِنَّهُ، كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا ﴾ عِلَةٌ للنَّهي؛ أي: إنَّ نكاحَهُنَّ كانَ فاحِشةً عندَ اللهِ ما رخَّصَ فيه لأُمَّةٍ من الأَمَم، ممقوتًا عندَ ذَوِي المُروءاتِ، ولذلك سُمِّي وَلَدُ الرّجُلِ مِن زَوْجَةِ أبيه: المقتيَّ.

﴿ وَسَآءَ سَكِيلًا ﴾ سَبيلُ مَن يراهُ ويَفعَلُه.

(٢٣) - ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ أَمَهَ كَكُمُ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوْتُكُمْ وَعَمَّنَكُمْ وَخَلَاتُكُمْ وَ وَكَلَاتُكُمْ وَ وَكَلَاتُكُمْ وَخَلَاتُكُمْ وَ وَكَلَاتُكُمْ وَ وَكَلَاتُكُمْ وَ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ ﴾ ليسَ المُرادُ تَحريمَ ذاتهنَّ بل تحريمُ نِكاحِهِنَّ لأَنَّه مُعظَمُ ما يقصَدُ مِنهنَّ، ولأنَّه المتبَادِرُ إلى الفَهمِ كتَحريمِ الأكلِ مِن قولهِ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ يقصَدُ مِنهنَّ، ولأنَّ ما قبلَهُ وما بعدَه في النّكاح.

و ﴿ أَمُّهَ كُمُّ مَا وَلَمَتْكَ أَوْ وَلَدَتْ مَنْ وَلَدَكُ وَإِنْ عَلَتْ.

﴿ وبناتُكم ﴾ تتناوَلُ مَن وَلَدْتَها أو وَلَدْتَ مَن وَلَدَهَا وإن سَفُلَت.

﴿وَأَخَوَتِكُمْ ﴾ الأخواتُ من الأوجُهِ الثلاثَةِ، وكذلك الباقيَات.

والعَمَّة: كلُّ أنثى ولدَهَا من وَلَدَ ذكراً ولَدَك.

⁽١) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» (ص: ١٥)، وقد تقدم.

 ⁽٢) قوله: «والمعنى: لا تنكحوا حلائل آبائكم إلا ما قد سلف إن أمكنكم أن تنكحوه)؛ أي: ولا يمكن ذلك، والغرض: المبالغة في تحريمه، وسدُّ الطريق إلى إباحته كما تعلَّق بالمُحَال في التأبيد في نحو قوله: ﴿حَقَّ يَلِعَ ٱلْجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلْجِمَاطِ ﴾ [الأعراف: ٤٠]. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٠٧_ ٢٠٨).

والخالَةُ: كلُّ أُنثى ولَدَهَا من وَلَد أنثى ولَّدَتْكَ قريبًا أو بعيدًا. وبناتُ الأخ وبناتُ الأختِ: تتناوَلُ القُربَى والبُعدَى.

﴿ وَأَمَهَنتُ كُمُ اللَّتِى آرَضَعَنكُمُ وَآخَوَ تُكُم مِن الرَّضَعَةِ ﴾ نزَّلَ اللهُ الرَّضاعة منزلَة النَّسبِ حتَّى سمَّى المُرضِعة أُمَّا والمراضِعة أُختاً، وأمرُها (١) على قياسِ النسبِ باعتبارِ المُرضِعةِ ووالدِ الطِّفلِ الذي دَرَّ عليه اللبنُ، قال عليه السَّلام: «يحرُم من النَّسب» (٢).

واستثناءُ أختِ ابنِ الرَّجُلِ وأمِّ أخيهِ من الرَّضاعِ من هذا الأَصلِ ليسَ بصَحيحٍ، فإنَّ حُرمَتَهُما في النَّسبِ بالمصَاهرةِ دونَ النسَبِ(٣).

(٣) قوله: «واستثناء أختِ ابنِ الرَّجُلِ وأمَّ أخيهِ من الرَّضاعِ...» ردعلى الزمخشري حيث قال في «الكشاف» (٢/ ٣٥٣): وقالوا: تحريم الرَّضاع كتحريم النَّسب إلا في مسألتين؛ إحداهما: أنه لا يجوز للرَّجل أن يتزوَّج أختَ ابنه من النَّسب ويجوز أن يتزوَّج أختَ ابنه من الرَّضاع؛ لأنَّ المانع في النَّسب ويجوز أي يتزوَّج أختَ ابنه من الرَّضاع؛ لأنَّ المانع في النَّسب ويجوز في وهذا المعنى غيرُ موجود في الرَّضاع. والتَّانيةُ: لا يجوز أن يتزوَّج أمَّ أخيه من النَّسب ويجوز في الرَّضاع؛ لأنَّ المانع في النَّسب وطء الأب إيَّاها وهذا المعنى غيرُ موجود في الرَّضاع.

⁽۱) قوله: «وأمرها» اختلف في ضبطها، فقيدها الأنصاري بفتح الميم والراء المشددة؛ أي: أجراها، بينما جعلها القونوي وشيخ زاده مبتداً على أنها بسكون الميم وضم الراء؛ أي: «أمرها» وقوله: «على قياس النسب» خبره، وقوله: «باعتبار المرضعة» خبر ثاني. وكلا الوجهين في ضبطها صواب كما يظهر من كلام الشهاب حيث قال: «أمرها» بفتح الهمزة وسكون الميم؛ أي: أمرها كائن على قياس النسب، وقيل: إنه بفتحتين وراء مشددة بمعنى: أجراها، يعني: أن المرضعة أم وزوجها أب. انظر: «حاشية شيخ زاده» (۳/ ۲۹۰)، و«حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (۷/ ۹۱).

⁽٢) رواه البخاري (٦١٥٦)، ومسلم (١٤٤٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها، ورواه البخاري (٢٦٤٥)، ومسلم (١٤٤٧) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿ وَأُمَّهَنَتُ نِسَآبِكُمُ مُ وَرَبَيْبُكُمُ الَّتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِسَآبِكُمُ الَّتِي وَ حُجُورِكُم مِّن نِسَآبِكُمُ الَّتِي وَ حُجُورِكُم مِّن نِسَآبِكُمُ الَّتِي وَ حَجُورِكُم مِّن نِسَآبِكُمُ الَّتِي وَ حَلَّمُ الرَّضَاعةِ لأَنَّ لَهَا لُحْمةً كَلُحْمَةِ النَّسَبِ، ثم محرَّماتِ المُصَاهرة فإن تحريمهنَّ عَارِضٌ لمصلَحَةِ الزَّواج.

و (الرَّبائبُ): جمعُ رَبيبَةٍ، والرَّبيبُ: وَلد المرأةِ مِن آخَرَ، سُمِّيَ به لأَنَّه يَرُبُّه كما يَرُبُّ ولدَه في غالبِ الأمرِ، فَعِيلٌ بمعنى مفعُولٍ، وإنما لحِقَه التَّاء لأنه صَارَ اسماً.

و ﴿ مِن نِسَآ يَكُمُ ﴾ متعلَقٌ بـ ﴿ ربائبكم ﴾ ، و ﴿ الَّذِي ﴾ بصِلَتِها صفَةٌ لها مقيدةٌ لللهُ فَلَا اللهُ مَا اللهُ مَا اللهُ الل

فإنِّي لَستُ مِنكَ ولَستَ مِنْتِي (٢)

وزاد الزمخشري في التمثيل للمسألة قوله تعالى: ﴿ ٱلْمُنَفِقُونَ وَٱلْمُنَفِقَاتُ بَعْضُهُ مِينَ بَعْضِ ﴾ [التوبة: ٦٧]، وقوله ﷺ: «ما أنا مِنْ دَدٍ ولا الدَّدُ منِّي». وهذا الحديث رواه البخاري في «الأدب المفرد» =

وحاصل الرد: أن المحرِّم في هاتين المسألتين ليس النسب بل المصاهرة، فلا يصح استثناؤهما من هذا الأصل الذي هو: «تحريم الرضاع كتحريم النسب» فإن الأصل في الاستثناء المتصل أن يدخل المستثنى في المستثنى منه، وهنا لم يدخل حتى يخرج بكلمة الاستثناء عن حكم المستثنى منه. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٧/ ٩١ - ٩٢).

⁽۱) قوله: «و ﴿ اللَّتِي ﴾ بصلتها صفة لها »؛ أي: لـ (ربائبكم) «مقيدة للَّفظ »؛ أي: لِلَفظِ ﴿ وَرَبَكْمِبُكُمُ ﴾ «والحكمِ »؛ أي: وللحكمِ ، وهو تحريمُهنَّ «بالإجماع قضية للنظم» علةٌ للتقييد؛ أي: لاقتضاء نظم الآية ذلك. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٠٩).

⁽٢) عجز بيت للنابغة الذبياني، وهو في «ديوانه» (ص: ١٢٣)، و«الكشاف» (٢/ ٣٥٤)، وصدره: إذا حاولت في أسد فجوراً

على مَعنى: أنَّ أمَّهاتِ النِّساءِ وبناتِهنَّ متَّصلاتٌ بهنَّ، لكنَّ الرسُولَ ﷺ فرَّقَ بينَهُما (١١)، فقالَ في رَجُلٍ تزوَّجَ امرأةً وطلَّقَها قبل أن يدخُلَ بها: «إنه لا بأسَ أن يَتَزوَّجَ ابنتَها، ولا يحِلُّ له أن يتزوَّجَ أمَّها» (٢).

وإليه ذهَبَ عَامَّة العُلَماءِ، غيرَ أنَّه رُوِيَ عن عليٍّ رَضِيَ اللهُ عنه تَقييدُ التحريم فيهما(٣).

ولا يجوزُ أَنْ يَكُونَ الموصُولُ الثَّاني صِفَةً للنِّساءَيْنِ لأنَّ عامِلَهُمَا مختلفٌ (١٠).

 ⁽٧٨٥)، والدولابي في «الكنى» (٩٩٨)، والبيهقي في «الآداب» (٦٣٠)، وفي «السنن الكبرى»
 (٣٦٦/١٠)، من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه مرفوعاً.

⁽١) قوله: «فرَّق بينهما»؛ أي: بين أمهات النساء وبناتهن. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١٠).

⁽٢) رواه الترمذي (١١١٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أن النبيَّ ﷺ قال: «أَيُّما رجلٍ نكحَ نَكُح امرأةً فدخل بها فلا يَحلُّ له نكاحُ ابنتِها، وإنْ لم يكنْ دخل بها فلْينكِح ابنتَها، وأَيُّما رجلٍ نكحَ امرأةً فدخل بها أو لم يدخل بها فلا يَحِلُّ له نكاحُ أُمَّها». قال الترمذي: هذا حديثٌ لا يَصِحُّ مِن قِبَلِ اسناده، وإنما رواه ابنُ لَهِيعة والمثنَّى بنُ الصَّبَّاحِ عن عَمرو بن شُعيب، والمثنَّى بنُ الصَّبَاحِ وابنُ لَهِيعة يُضَعَفان في الحديث، والعملُ على هذا عند أكثرِ أهلِ العلم، قالوا: إذا تَزوَّج الرجلُ امرأةً ثم طلَّقها قَبْل أن يَدخلَ بها حلَّ له أن يَنكحَ ابنتَها، وإذا تزوَّج الرجلُ الابنةَ فطلَّقها قَبْل أنْ يدخلَ بها لَمْ يَحِلُّ له نكاحُ أُمِّها؛ لقولِ اللهِ تعالى: ﴿وَأَمُهَاتُ نِسَآيِكُمُ ﴾.

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٢٦٧)، والطبري في «تفسيره» (٦/٥٥٦)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٥٤١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩١١)، وفي سنده الخلاس بن عمرو، وهو ثقة لكنه لم يسمع من علي، وحديثه عنه من صحيفة، كما قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٢٢٨)، ولذلك قال الجصاص في «أحكام القرآن» (٢/ ١٦٠): «وأهلُ النَّقلِ يضعَّفون حديث خِلاسٍ عن عليًّ». وقال القرطبي في «تفسيره» (٦/ ١٧٥): وحديث خلاس عن علي لا تقوم به حجة، ولا تصح روايته عند أهل العلم بالحديث، والصحيح عنه مثل قول الجماعة.

⁽٤) قوله: «لأن عاملهما»؛ أي: عاملَ النِّساءَين المتعاطفين «مختلف»؛ إذ عاملُ الأول (أمَّهاتُ)، وعاملُ =

وفائدَةُ قولِه: ﴿ فِي حُجُورِكُم ﴾ تقوِيَةُ العِلَّةِ وتَكمِيلُها، والمعنَى: أنَّ الرَّبائبَ إذا دَخَلتُم بأمَّهاتهِنَّ وهنَّ في احتِضانِكُم أو بصددهِ قَوِيَ الشَّبَهُ بينها وبين أولادِكُم وصَارتْ أحِقًاءَ بأن تُجْروهَا مُجراهُم، لا تقييدُ الحُرمَةِ (١١)، وإليه ذهبَ جمهُورُ العلماءِ، وقد رويَ عن عليِّ رضي الله عنه جَعْلُه شرطًا (١١).

والأمَّهاتُ والرَّبائِبُ يتناولانِ القريبَةَ والبَعيدَةَ.

وقوله: ﴿ دَخَلْتُ مِهِنَّ ﴾؛ أي: دَخَلْتُم مَعهُنَّ السترَ، وهي كِنايَةٌ عَن الجماع.

ويُؤثِّر في حرمة المصاهرةِ ما ليسَ بزنَّى (٣) كالوَطءِ بشبهَةٍ أو مِلْكِ يَمينٍ. وعند أبي حنيفة: لمسُ المنكوحَةِ ونحوُه كالدُّخولِ.

﴿ فَإِن لَمْ تَكُونُواْ دَخَلْتُم بِهِ ﴾ فَكَا جُنكاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ تَصريحٌ بعدَ إشعَارٍ دَفْعاً للقِيَاس.

﴿وَحَلَنَهِلُ أَبْنَآهِكُمُ ﴾: زَوْجاتُهُم، سُمِّيَتِ الزَّوجَةُ حَلِيلَةً لِحِلِّها، أو لحُلُولِها معَ الزَّوج.

﴿ الَّذِينَ مِنْ أَصَّلَي كُمْ ﴾ احترازٌ عَن المُتبنَّيْنَ لا عَن أبناءِ الوَلَدِ.

﴿ وَأَن تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَ يَنِ ﴾ في مَوضِعِ الرَّفعِ عَطفًا على المحرَّماتِ،

⁼ الثاني (مِن). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١٠). .

⁽١) قوله: «لا تقييدُ الحرمة» عطف على «تقييدُ العلة»؛ أي: لا تقييد الحرمة بكون الربيبة في الحجر حقيقةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١٠).

 ⁽۲) أي: أنه لا بد من الحضانة لتحرم، وإلا لم تحرم. ورواه عن علي رضي الله عنه عبد الرزاق في
 «المصنف» (۱۰۸۳٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (۳/ ۹۱۲)، وفيه قصة.

 ⁽٣) قوله: «ويؤثّر» أي: في التحريم «ما»؛ أي: جماعٌ «ليس بزنًا» بخلاف الزنا؛ إذ لا حرمة له. انظر:
 «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١١).

والظاهرُ أنَّ الحُرمةَ غيرُ مَقصُورةٍ على النّكاحِ، فإنَّ المحرَّمَاتِ المعدودةَ كما هي محرَّمةٌ في النّكاحِ فهي مُحَرَّمةٌ في مِلْكِ اليَمينِ، ولذلك قالَ عثمانُ وعليٌّ رضي الله عنهما: «حرَّمتْهُما آيةٌ وأحَلَّتُهُما آيةٌ»(١) يَعنيان هذه الآيةَ وقولَه ﴿أَوْمَامَلَكَتَ أَيْمَنْكُمُمُ ﴾ النساء: ٣]، فرجَّحَ عليٌّ التحريمَ وعُثمانُ التّحليلَ (٢).

وقولُ عليِّ أظهَرُ؛ لأنَّ آيةَ التَّحليلِ مَخْصُوصةٌ في غيرِ ذلكِ^(٣)، ولقولهِ عليه السلام: «ما اجتمعَ الحلالُ والحرامُ إلا غلَبَ الحَرامُ»^(٤).

(۱) قول عثمان سيأتي، وقول علي رواه عبد الرزاق في «المصنف» (۱۲۷۳۷)، وسعيد بن منصور في «سننه» (۱۲۷۳۷)، ورواه البزار في «مسنده» (۷۳۰) وزاد: ولا آمُرُ به، ولا أَنْهَى عنه، ولا أفعلُه أنا ولا أحدٌ من أهل بيتي.

(٢) قوله: «فرجَّحَ عليٌّ التحريمَ وعُثمانُ التَّعليلَ» الذي وقفنا عليه من الرواية ترجيح علي التحريم، وتوقف عثمان في ذلك، وهكذا قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٤٠): «لم أجد عنه التصريح بالتحليل وإنما توقف». قلت: وهو ما رواه مالك في «الموطأ» (٢/ ٥٣٨)، ومن طريقه الشافعي في «مسنده» (٦/ ٤٠)، عن ابن شهاب، عن في «مسنده» (٤٠ ـ ترتيب السندي)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١/ ٤١٤)، عن ابن شهاب، عن قبيصة بن ذُوَيبٍ: أنَّ رجلاً سأل عثمان بن عفان عن الأختين من مِلك اليمين: هل يُجْمَعُ بينهما؟ فقال عثمانُ: «أَحَلَّتُهما آيةٌ وحرَّمتُهما آيةٌ، وأمَّا أنا فلا أحبُّ أن أصنعَ هذا»، قال: فخرج مِن عنده فلقي رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: «لو كان لي مِن الأمرِ شيءٌ ثم وجدتُ أحداً فعَلَ ذلك لجعلْتُه نكالاً»، قال مالكٌ: قال ابن شهاب: أُراهُ عليَّ بن أبي طالب رضى اللَّه عنهُ.

ورواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٢٧٢٨) عن مالكٍ ومعمرٍ عن الزهري به، وفيه: «لكنِّي أنهاكَ، ولو كان...» الخبرَ كالسابق.

وهكذا رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٦٢٦٤) من طريق معمر عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبةً، قال: «سأَل رجلٌ عثمان...» فذكره وصرح فيه بذكر علي دون شك فقال: «.. فلقي عليًّا بالباب..».

(٣) قوله: «مخصوصة في غير ذلك»؛ أي: في غير الأختين، و «في» بمعنى الباء، فلو عبَّر بها كان أوضح. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١١).

(٤) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٢٧٧٢) من طريق جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود =

﴿ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ استثناءٌ عن لازمِ المعنَى، أو منقطعٌ معناه: لكنْ ما سَلَفَ مغفورٌ؛ لقوله: ﴿ إِنَ اللَّهَ كَانَ غَـفُورًا رَّحِيــمًا ﴾.

(٢٤) - ﴿وَٱلْمُحْصَنَكُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾: ذواتُ الأزوَاجِ أحصَنَهِ لَّ التَّزويجُ أو الأَزواجُ، وقرأ الكسائِي بكَسْر الصَّاد(١) لأنهنَّ أحصَنَّ فروجَهُ لَّ.

﴿إِلَّا مَامَلَكَتُ أَيْمَنُكُمْ اللَّهِ يريدُ: مَا ملكَتْ أَيمانُهُم مِن اللاتي سُبِيْنَ ولهنَّ أَزواجٌ كُفَّارٌ فهُنَّ حلالٌ للسَّابِينَ، والنِّكاحُ مُرتَفِعٌ بالسَّبي؛ لقول أبي سَعيدٍ: أصَبْنَا سَبيًا يومَ أوطاسٍ ولهُنَّ أزواجٌ، فكرِهنا أن نقَعَ عليهنَّ وسَأَلنا النبيَّ ﷺ فنزلَت الآيةُ فاستَحْلَلنَاهُنَّ (١)، وإيَّاهُ عَنى الفَرزدَقُ بقوله:

وذاتِ حَليلٍ أَنكَحَتْها رِمَاحُنا حلالٍ لِمَن يَبْنِي بها لَمْ تُطَلَّقِ (٣)

رضي الله عنه موقوفاً، وقال البيهقي في «السنن الكبرى» (٧/ ١٦٩): «جابر الجعفي ضعيف، والشعبي عن ابن مسعود منقطع، وإنما رواه غيره بمعناه عن الشعبي من قوله غير مرفوع إلى ابن مسعود رضي الله عنه». وقال الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ الزَّركَشِيُّ في كتابِه «المعتبر في تخريجِ أَحاديثِ المنهاجِ والمُختَصر» (ص: ٢٥٠): «هذا الحَديثُ لا يُعرَفُ مَرفوعًا»، ثم ذكر رواية عبد الرزاق. قال السيوطي في «الحاشية» (٤/ ٢٥٠): «غيرَ أنَّها قاعِدَةٌ صَحيحَةٌ في نَفسِها، قال الشَّيخُ أبو مُحمَّدِ الجُوينيُّ في «السلسِلَةِ»: لم يَخرُج عَنها إلا ما نَدَر».

⁽۱) رواها سعيد بن منصور في "سننه" (۲۰۷ ـ تفسير) عن يحيى بن وثاب. وذكرها الثعلبي في "تفسيره" (۱/ ۲۰۵) عن علقمة. ونسبها في "الكشاف" (۲/ ۳۱۱) لطلحة بن مصرف، والمشهور في هذه الآية القراءة بالفتح، وما جاء في بعض نسخ البيضاوي ـ ومنها النسخ التي اعتمدناها ـ من عزو القراءة بالكسر للكسائي خطأ نبه عليه الشهاب في "الحاشية".

⁽٢) رواه مسلم (١٤٥٦).

⁽٣) انظر: «ديوان الفرزدق» (٢/ ٣٨)، و«العقد» لابن عبد ربه (٢/ ٢٢٩)، و«حجة القراءات» لابن زنجلة (ص: ١٩٧)، و«الكشاف» (٢/ ٣٦١)، ورواية الديوان: (حلالاً لمن يبني...).

وقـال أبـو حنيفةَ: «لو سُبِيَ الزَّوجانِ لم يَرتفِع النِّكاحُ ولم تَحِلَّ للسَّابي»، وإطلاقُ الآيةِ والحديثِ حُجَّةٌ عليه.

﴿ كِنَنَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ مَصدَرٌ مؤكِّدٌ؛ أي: كتبَ اللهُ عليكُم تَحريمَ هؤلاء كِتابًا.

وقرِئَ: (كُتُبُ الله) بالجمعِ والرَّفعِ (١)؛ أي: هذه فرائضُ اللهِ عليكم، و: (كَتَبَ الله) بلفظِ الفعل (٢).

﴿وَأَحَلَّ لَكُمْ﴾ عطفٌ على الفِعْلِ المُضمَرِ الذي نصبَ ﴿كِنَبَ اللَّهِ﴾.

وقرأ حمزةُ والكسَائِيُّ وحَفَّ عن عَاصمٍ على البناءِ للمفعولِ^(٣) عطفًا على ﴿ حُرِّمَتَ ﴾.

﴿مَّاوَرَآءَ ذَلِكُمْ ﴾: ما سِوَى المحرَّماتِ الثَّمانِ المذكورَةِ، وخُصَّ عنه بالسُّنَّةِ ما في مَعنى المذكوراتِ؛ كسَائرِ محرَّماتِ الرَّضاعِ (١)، والجَمعِ بين المرأةِ وعمَّتِها وخالَتِها.

﴿ أَن تَبْتَغُواْبِأَمُو لِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَنفِحِينَ ﴾ مَفعولٌ لهُ، والمعنى: أُحِلَّ لكم ما وراءَ ذلكم إرادةَ أَنْ تَبْتَغُوا النساءَ بأموالِكُم بالصَّرفِ في مُهورِهِنَّ أو أثمانِهنَّ في حالِ كونِكُم مُحصِنينَ غيرَ مسَافحِينَ.

⁽١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٦٢)، و «البحر» (٦/ ٣٦٢)، عن محمد بن السميفع اليماني.

⁽٢) نسبت لمحمد بن السميفع أيضاً. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٢)، و «المحتسب» (١/ ١٨٥)، و «الكشاف» (٢/ ٣٦١).

⁽٣) وقرأ باقي السبعة بالبناء للفاعل. انظر: «السبعة» (ص: ٢٣١)، و«التيسير» (ص: ٩٥).

⁽٤) قوله: «وخص عنه»؛ أي: عمَّا أُحِلَّ لكم ما وراءَ ذلكم «كسائر محرمات الرضاع»؛ أي: باقيها. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢١٢).

ويجُوزُ أن لا يُقدَّرَ مفعُولُ ﴿تَبْـتَغُوا﴾، وكأنَّه قيل: إرادةَ أن تَصرِفوا أَموالَكُم مُحصِنينَ غير مُسَافحين.

أو بدلٌ مِن ﴿ مَّا وَزَاءَ ذَلِكُمْ ﴾ بدل الاشتمال.

واحتجَّ به الحنفيَّةُ على أنَّ المهرَ لا بدَّ وأن يكونَ مَالًا، ولا حجَّةَ فيه.

و (الإحْصَانُ) هنا: العِفَّةُ، فإنَّها تَحصينُ النَّفسِ عَن اللَّومِ والعِقابِ، و (السِّفاحُ): الزِّني، مِن السَّفح وهو صَبُّ المنيِّ فإنَّه الغَرضُ مِنه.

﴿ فَمَا ٱسْتَمْتَعْنُم بِهِ مِنْهُ نَ ﴾: فمَن تمتَّعْتُم به من المنكوحَاتِ، أو: فما استمتَعْتُم به منهنَّ مِن جماع أو عَقدٍ عليهنَّ.

﴿فَكَاتُوهُنَّ أَجُورَهُرِ ﴾: مُهورَهُنَّ؛ فإنَّ المهرَ في مُقابِلَةِ الاستمتاعِ ﴿فَرِيضَةً ﴾ حالٌ مِن الأُجورِ بمعنى: مَفروضَةً، أو صِفَةُ مَصْدَرٍ مَحذوفٍ؛ أي: إيتاءً مَفرُوضًا، أو مصدرٌ مُؤكِّدٌ.

﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ فِيمَا تَرَضَيْتُ مبِهِ مِنْ بَعْدِ ٱلْفَرِيضَةِ ﴾: فيما يُزادُ على المسمَّى أو يُحطُّ عنه بالتَّراضِي، أو: فيما تراضيًا به مِن نفقةٍ أو مَقامٍ أو فِراقٍ.

وقيل: نَزَلَت الآيةُ في المُتْعَةِ التي كانَت ثلاثَةَ أيام حينَ فُتِحَت مَكَّةُ، ثمَّ نُسِخَت كما رُوِيَ أَنَّه عليه السَّلام أباحَها ثمَّ أصبحَ يقول: «يا أَيُّها النَّاسُ، إني كنتُ أَمرْتُكُم بالاستِمْتاعِ مِن هذه النِّساءِ، أَلَا إنَّ اللهَ حَرَّمَ ذلك إلى يومِ القِيامَةِ»(١)، وهي النّكاحُ المؤقّتُ بوقتٍ مَعلوم، سُمِّي بها إذ الغرضُ منه مجرَّدُ الاستمتاعِ بالمرأةِ وتمتيعُها بما تُعطَى، وجوَّزَها ابنُ عبَّاسِ(١)، ثمَّ رجَعَ عنه (١).

⁽١) رواه مسلم (١٤٠٦) من حديث سبرة الجهني رضي الله عنه.

⁽٢) رواه عنه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٥٨٧ _ ٥٨٨)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٥٨٩)، والحاكم =

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا ﴾ بالمصالح ﴿ حَكِيمًا ﴾ فيما شَرَعَ مِن الأحكامِ (١).

في «المستدرك» (٣١٩٢)، وأنه كان يقرؤها: (فما استمتعتُم به منهنَّ إلى أجلِ مسمَّى). وقال الطبري عن هذه القراءة: قراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، وغير جائز لأحد أن يُلحق في كتاب الله تعالى شيئاً لم يأت به الخبر القاطع العذر عمن لا يجوز خلافه.

(١) رواه الفاكهي في «أخبار مكة» (١٧١٤) عن جابرِ الجُعْفِيِّ، قال: رَجَع ابنُ عباس رضِيَ اللهُ عنهما عن قوله في المُتعة والصَّرْفِ، وعن كلمة أخرى.

وهو في «الكشاف» (٢/ ٣٦٥) بلفظ: «اللَّهم إنِّي أتوبُ إليك من قولي بالمتعة وقولي في الصَّرْف». قوله: «وقولي في الصرف»؛ أي: في ربا النقد دون النسيئة.

ويشهد له ما رواه عنه الترمذي (١١٢٢) أنه قال: إنما كانت المتعةُ في أوَّل الإسلام، كان الرجل يَقْدَمُ البلدةَ ليس له بها معرفةٌ فيَتَزوَّج المرأةَ بقَدْرِ ما يَرى أنه يُقيم، فتَحفظُ له متاعَه، وتُصْلَحُ له شَيْتُه، حتى إذا نزلت الآيةُ: ﴿ إِلَّا عَلَىٓ اَزْوَجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتَ أَيْمَنْهُمْ ﴾ [المؤمنون: ٦]، قال ابن عباسٍ: فكلُّ فرج سوى هذين فهو حرامٌ.

وكذا ما رواه الطبري (٦/ ٥٨٥) من طريق علي بن أبي طلحة عنه: من أن المراد بالآية النكاح المعروف، ولفظه: والاستمتاع هو النّكاحُ، وهو قولُه: ﴿ وَاَلُوا النّساء عَلَمُ اللّهِ عَبِيدَ فِي الناسخ والمنسوخ» (١٤٠)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٣٢٥) عنه أن قوله: ﴿ فَهَا اسْتَمْتَمُ مُومِينَهُنَّ ﴾ نسختها ﴿ يَا أَيُّهُ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَآةَ فَطَلِقُوهُنَ لِعِدَّ بِهِ وهو عنه أن قوله: ﴿ فَهَا السّتَمْتَمُ مُومِينَهُنَّ ﴾ نسختها ﴿ يَا أَيُّهُ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَآةَ فَطَلِقُوهُنَ لِعِدَّ بِهِ وهو يفيد رجوعه عن القول بالمتعة كما ذكر هذان الإمامان؛ وأن هذا يفيد نسخ المتعة بالقرآن كما قال النحاس، قال: وإنما المتعة أنْ يقولَ لها: أتزوجُكِ يومًا _ أو ما أَشْبَهَه _ على أنه لا عِدَّةَ عليك ولا ميراثَ بينا ولا طلاق ولا شاهدَ يشهدُ على ذلك... ولذلك قال عمرُ رضي الله عنه: لا أُوتَى برجل ميراثَ بينا ولا طلاق ولا شاهدَ يشهدُ على ذلك... ولذلك قال عمرُ رضي الله عنه: لا أُوتَى برجل

قال ابن العربي في «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس» (٢/ ٧١٤): وقد كان ابن عباس يقولها ثم ثبت رجوعه عنها، فانعقد الإجماع على تحريمها.

وقال الخطابي: تحريم المتعة كالإجماع إلا بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع في المختلِفات إلى على وآل بيته، فقد صح عن على أنها نسخت.

(٢٥) - ﴿ وَمَن لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا ﴾: غِنَى واعتلاءً (١٠)، وأصلُه: الفَضْلُ والزِّيادَةُ. ﴿ أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَتِ اللَّهُ وَمِنَاتِ ﴾ في مَوضِعِ النَّصبِ بـ ﴿ طَوْلًا ﴾، أو بفِعلٍ يُقدَّرُ صِفةً له؛ أي: ومَن لم يَستَطِع مِنكُم أن يَعتَلِيَ نِكاحَ المُحصناتِ، أو: مَن

لم يَستَطِع غِنَى يبلُغُ به نِكاحَ المُحصناتِ، يعني: الحَرائِرَ؛ لقوله: ﴿فَمِن مَا مَلَكَتُ أَيْمَن كُمُ مِن فَنيَا تِكُمُ ٱلمُؤْمِناتِ.

وظاهرُ الآيةِ حجَّةٌ للشَّافعيِّ رضيَ الله عنه في تَحريمِ نِكاحِ الأَمَةِ على مَن مَلكَ ما يجعَلُه صَداقَ حُرَّةٍ، ومنع نكاحِ الأَمَةِ الكِتابيَّةِ مُطلَقًا.

وأوَّلَ أَبُو حنيفةَ رحمه الله طَوْلَ المُحصناتِ بأن يملِكَ فِراشَهُنَّ على أنَّ النَّكاحَ هُوَ الوَطءُ، وحمَلَ قوله: ﴿ مِن فَنَيَـٰ تِكُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ﴾ على الأفضلِ كما حَمَلَ عليه في قولِه: ﴿ المُحْصَنَتِ المُؤْمِنَاتِ ﴾ [النساء: ٢٥].

ومِن أَصحابِنا مَن حمَلَه أيضاً على التَّقييدِ وجَوَّزَ نِكاحَ الأَمَةِ لِمَن قَدَرَ على الحُرَّةِ الكُوَّا ِ ومُوالَاتِهِم. الحُرَّةِ الكُوَّارِ ومُوالَاتِهِم.

قلت: رواه عن علي رضي الله عنه البخاري (٥١١٥)، ومسلم (١٤٠٧): أن رسول الله ﷺ نَهَى عن
 متعة النساء يومَ خيبرَ، وعن أكل لحوم الحُمُر الإنسِيَّة.

وفي رواية لمسلم: أن عَلِيًّا رضي الله عنه قال لفلانٍ: إنك رجلٌ تائهٌ، نهانا رسولُ اللهِ ﷺ... بمِثْل الحديث السابق.

بل صح ذلك أيضاً عن غير علي من أثمة أهل البيت، فقد روى البيهةيُّ في «السنن الكبرى» (٧/ ٢٠٧) عن جعفرِ بن محمدٍ: أنَّه سئل عن المتعةِ، فقال: هي الزِّنا بعينِه. وانظر: «معالم السنن» للخطابي (٣/ ١٩٠)، و«فتح الباري» (٩/ ١٧٣)، وانظر كذلك: «التمهيد» (١٠١/ ١٢١)، فقد نقل الإجماع على تحريمها أيضاً.

⁽١) الاعتلاءُ مِن علا إليهِ وطالَ إليهِ: إذا نالَهُ ووصلَ إليهِ. «حاشية الخفاجي».

والمَحذورُ في نِكاحِ الأَمَةِ: رِقُّ الوَلَدِ، وما فيه مِن المهانَةِ ونقصانِ حقِّ الزَّوْجِ. ﴿ وَالْمَحذُورُ في نِكاحِ الأَمَةِ: رِقُّ الوَلَدِ، وما فيه مِن المهانَةِ ونقصانِ حقِّ الزَّوْجِ. ﴿ وَاللَّهُ الْعَالِمُ بِالسَّراثِرِ، وبتفاضُلِ (١٠) ما بَينكُم في الإيمانِ، فَرُبَّ أَمَةٍ تَفْضُلُ الحُرَّةَ فيه، ومِن حقِّكم أن تعتبِروا فَضْلَ الإيمانِ لا فَضْلَ النَّسَبِ.

والمرادُ: تأنيسُهُم بنكاحِ الإماءِ، ومَنعُهُم عن الاستنكافِ مِنه، ويُؤيِّدهُ: ﴿بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضِ ﴾: أنتُم وأرِقًا وكم مُتناسِبُون، نَسبُكُم مِن آدمَ ودينُكُم الإسلامُ.

﴿ فَٱنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ ﴾ يريد: أربابَهنَّ، واعتبارُ إذنهم مُطلَقًا لا إشعارَ له على أنَّ لَهنَّ أن يبَاشِرنَ العقدَ بأنفسِهنَّ حتى يَحتجَّ به الحنفيَّةُ (٢).

﴿وَءَانُوهُرَ أَجُورَهُنَ ﴾؛ أي: أدُّوا إليهنَّ مهُورَهُنَّ بإذن أهلِهنَّ، فحُذفَ ذلك لتقدُّم ذكره.

أو: إلى مَواليهنَّ، فحُذفَ المضافُ للعِلم بأنَّ المهرَ للسَّيِّدِ لأَنَّه عِوَضُ حقِّه، فيجبُ أن يُؤدَّى إليه.

وقال مَالك: «المهرُ للأمّة»؛ ذَهَاباً إلى الظاهِر.

﴿ إِلَّهَ مُهُونِ ﴾: بغيرِ مَطل وإضرارٍ ونقصَانٍ. محصنات

⁽١) في نسخة الخيالي: «أو بتفاضل».

⁽٢) رد على الزمخشري في قوله: «﴿ بِإِذْنِ آهَلِهِنَ ﴾ اشتراطٌ لإذنِ الموالي في نكاحهنَّ، ويُحتَّجُ به لقول أبي حنيفة: إنَّ لهنَّ أن يباشِرْن العقدَ بأنفسهنَّ؛ لأنَّه اعتبر إذنَ الموالي لا عقدَهم». انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٦٨).

ووجهُ ما ذكرَهُ المُصنّفُ: أنَّ عدمَ الاعتبارِ لا يُوجبُ اعتبارَ العدمِ، فلعلَّ العاقدَ يكونُ هوَ المولى أو الوكيل، فلا يلزمُ جوازُ عقدِها. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿مُحصَناتِ﴾: عَفائِفَ ﴿غَيْرَ مُسَنفِحَتِ ﴾: غيرَ مُجاهرَاتِ بالسِّفاحِ ﴿وَلَا مُتَخِذَاتِ أَخِدَانِ ﴾: أخِلَّاءَ في السِّرِّ.

﴿ فَإِذَآ أُحْصِنَ ﴾ بالنَّزويجِ ﴿ فَإِنْ أَتَيْنَ بِهَنْ حِشَةٍ ﴾: زِنَى ﴿ فَعَلَيْهِنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَتِ ﴾ يعني: الحرَائرَ ﴿ وَمِنَ الْعَذَابِ ﴾: من الحدِّ؛ لقولهِ: ﴿ وَلِيسَّهُ دَعَدَابُهُمَا طَآيِفَةٌ مِّنَ اَلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النور: ٢]، وهو يدُلُّ على أنَّ حَدَّ العَبْدِ نِصْفُ حَدِّ الحرِّ، وأنَّه لا يُتنصَّفُ.

﴿ذَلَكَ﴾؛ أي: نَكَاحُ الْإِمَاءِ ﴿لِمَنْ خَشِى ٱلْعَنَتَ مِنَكُمْ ﴾: لِمَن خَافَ الوُقوعَ في الزنى، وهو في الأصلِ: انكسَارُ العظمِ بعدَ الجَبرِ، مُستعَارٌ لكُلِّ مَشقَّةٍ وضَرَرٍ، ولا ضررَ أعظَمُ مِن مواقعَة الإثمِ بأفحشِ القبائحِ.

وقيلَ: المرادُ به الحدُّ، وهذا شرطٌ آخرُ لنِكاح الإماءِ.

﴿ وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾؛ أي: وصَبْرُكم عن نِكاحِ الإماء مُتَعفِّفينَ خيرٌ لكم، قال عليه السلام: «الحرائرُ صلاحُ البَيتِ والإماءُ هَلاكُه»(١١).

﴿ وَأَلَّهُ عَفُورٌ ﴾ لِمَن لم يَصبِر ﴿ رَّحِيدٌ ﴾ بأَنْ رَخَّصَ له.

(٢٦) - ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِلهُ بَيِّنَ لَكُمُ ﴾ ما تعبَّدَكُم به مِن الحلالِ والحَرامِ، أو: ما خَفِيَ عنكم (٢) من مَصَالِحِكُم ومحاسِن أَعمالِكُم، و ﴿ لِلهُ بَيِّنَ ﴾ مَفعولُ ﴿ يُرِيدُ ﴾،

⁽۱) رواه الثعلبي في "تفسيره" (۱۰/ ۲۳۲)، عن يونس بن مرداس وكان خادماً لأنس قال: كنت بين أنس وأبي هريرة، فقال أنس: سمعت رسول الله على يقول: "من أحب أن يلقى الله عز وجل طاهراً مطهراً فليتزوج الحرائر"، فقال أبو هريرة سمعت رسول الله على يقول: "الحرائر صلاح البيت..." الحديث. وفيه أحمد بن محمد بن عمر اليمامي كذبه أبو حاتم، ويونس مجهول. انظر: "المقاصد الحسنة" (۱/ ۳۰٤).

⁽٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «عليكم».

واللام مَزِيدَةٌ لتأكيدِ مَعنى الاستقبالِ اللازمِ للإرادةِ كما في قولِ قيسِ بن سَعدِ: أرَدتُ لكيما يَعلمَ الناسُ أنَّه سَراويلُ قيسٍ والوُفُودُ شهُودُ(١) وقيل: المفعُولُ محذوفٌ، و﴿لِلْبَيِّنَ ﴾ مفعولٌ له؛ أي: يريدُ الحقَّ لأجلِه.

﴿ وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبِّلِكُمْ ﴾: مناهِجَ مَن تقدَّمَكُم مِن أهلِ الرُّشدِ لتسلُكُوا طريقَهُم.

﴿ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمُ ﴾: ويغفِرَ لَكُم ذُنوبَكُم، أو: يُرشدَكُم إلى ما يَمنَعُكُم عَن المعَاصِي ويحثُّكم على التَّوبَةِ، أو: إلى ما يَكونُ كفَّارةً لسَيِّئاتِكُم.

﴿ وَأَللَّهُ عَلِيمٌ ﴾ بها ﴿ حَكِيمٌ ﴾ في وضعِهَا.

(۲۷) _ ﴿ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾ كرَّرهُ للتَّأْكيدِ والمقابلَةِ (٢٠ ﴿ وَيُرِيدُ النَّبَاعَ الشَّهَواتِ الائتمارُ لها، وأمَّا الثَّبَاعَ الشَّهَواتِ الائتمارُ لها، وأمَّا المُتعاطى لِمَا سوَّغَه الشَّرعُ منها دونَ غيره فهو مُتَّبعٌ له في الحَقيقَةِ لا لها.

وقيل: المجُوسُ، وقيل: اليَهُود، فإنَّهم يُحلُّون الأخواتِ من الأبِ وبناتِ الأخِ والأختِ.

﴿أَن يَمْيلُوا ﴾ عَن الحقّ ﴿مَيلًا ﴾ بموافَقَتِهم على اتّباعِ الشَّهَوات واستِحلالِ المُحرَّماتِ.

﴿عَظِيمًا ﴾ بالإضافةِ إلى مَيْلِ مَن اقترفَ خَطيئةً على نُدورٍ غيرَ مُستحلِّ لها.

⁽۱) انظر: «المعارف» لابن قتيبة (ص: ۹۹۰)، و«الكامل» للمبرد (۲/ ۸٦/)، و«المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (۱/ ۱۹۳۶)، و«إعراب القرآن» للنحاس (۱/ ۲۰۹)، و«ثمار القلوب» للثعالبي (ص: ۱۰۱). وفيه قصة ذكرها المبرد.

⁽٢) أي: أنَّهُ قوبلَ بقوله: ﴿ رَبُويِدُ ٱلَّذِيكَ يَشَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَاتِ أَن يَمِّيلُوا ﴾.

(٢٨) - ﴿ يُرِيدُ اللّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُم ﴾ فلذلك شَرَعَ لكم الشّرعة الحنيفيَّة السَّمْحَة السَّمْحة السَّمْة، ورخَّصَ لكم في المضايقِ كإحلالِ نِكَاحِ الأَمَةِ.

﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ لا يصبِرُ عن الشَّهواتِ، ولا يتحمَّلُ مَشاقَّ الطَّاعاتِ.

وعن ابنِ عبَّاسٍ رضيَ اللهُ عَنهما: ثمانُ آياتٍ في سورةِ النِّساءِ هي خيرٌ لهذهِ الأُمَّةِ مما طلعَت عليه الشَّمسُ وغربَت، هذه الثلاثُ و: ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَآبِرَ مَا لُمْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ [النساء: ٤٨] ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ ﴾ [النساء: ٤٨] ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ ﴾ [النساء: ٤٨] ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ ﴾ [النساء: ١١٠] ﴿ مَّا يَفْعَلُ اللّهُ ذَرَةٍ ﴾ [النساء: ١١٠] ﴿ مَّا يَفْعَلُ اللّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرُ ثُمَّ وَءَامَن ثُمَّ وكَانَ اللّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٧] (١٠.

(٢٩) - ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ ﴾: بما لم يُبحه الشَّرعُ كالغَصْبِ والرِّبا والقِمارِ.

﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ؛ أي: ولكنْ كـونُ تجارَةٍ عن تراضٍ غيرُ مَنهيٍّ عنه، أو: اقصِدُوا كونَ تجارَةٍ.

و ﴿ عَن تَرَاضِ ﴾ صِفةٌ لـ ﴿ تِجَارةٌ ﴾؛ أي: تجَارةٌ صَادرَةٌ عَن تَراضي المُتعاقِدَينِ. وتَخصيصُ التِّجارَةِ من الوجُوهِ الَّتي بها يَحِلُّ تَناوُلُ مَـالِ الغَيْرِ لأَنَّها أغلبُ وأوفَقُ لذَوِي المُروءاتِ، ويجوزُ أن يُرادَ بها الانتقالُ مُطلَقًا (٢٠).

⁽١) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٦٠ ـ ٦٦١)، وفيه: ﴿ وَالَّذِينَ مَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ـ ﴾ [النساء: ١٥٢] بدل: ﴿ مَّا يَفْكُلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ ﴾.

⁽٢) قوله: «ويجوز أن يراد بها الانتقال مطلقًا...»؛ أي: انتقالُ المال من الغير بطريق شرعيّ سواءٌ كان تجارةً أو إرثًا أو هبةً أو غيرَها، من استعمال الخاص وإرادةِ العام لتظهر صحة الحصر، ولكونه بعيدًا قال: «ويجوز...»، وكذا الوجهُ الذي بعده، وهو أبعدُ منه لجعل الأكل بمعنى الصرف. «حاشية الخفاجي».

وقيلَ: المقصُودُ بالنَّهيِ: المنعُ عن صَرفِ المالِ فيما لا يَرضاهُ اللهُ، وبالتِّجارَةِ: صَرفُهُ فيما يَرضاه.

وقراً الكُوفيُّونَ: ﴿ يَحِكَرَةً ﴾ بالنَّصبِ على «كانَ» الناقصةِ وإضمارِ الاسمِ (١)؛ أي: إلَّا أن تكونَ التِّجارَةُ أو الجِهَةُ تِجارةً.

﴿ وَلَا نَقْتُكُوا أَنفُسَكُم ﴾ بالبَخْعِ (٢) كما تفعلُه جهَلَةُ الهندِ، أو بالقاءِ النَّفسِ إلى التَّهلُكَةِ، ويؤيِّدُه ما رُوِيَ أَنَّ عمرو بن العاصِ تأوَّله في التَّيمُّمِ لخَوفِ البَردِ فلم يُنكِر عليه النبيُّ ﷺ (٣).

أو بارتكابِ ما يؤدِّي إلى قتلِهَا، أو باقترافِ ما يُذَلِّلها ويُرْدِيها فإنَّه القتلُ الحَقيقيُّ للنَّفس.

وقِيلَ: المرادُ بالأَنفُسِ: مَن كانَ مِن أهلِ دِينِهِم، فإنَّ المؤمنينَ كنَفْسِ واحدَةٍ.

جَمَعَ في التَّوصِيَةِ بين حفظِ النَّفسِ والمالِ الَّذي هو شَقيقُها مِن حَيْثُ إنَّه سبَبُ قِوامِها؛ استبقاءً لهم رَيثَما تُستكمَلُ النفوس وتَستَوْفِي فَضائِلَهَا رأفةً بهم ورَحمَةً؛ كما أشارَ إليه بقولِه:

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۳۱)، و «التيسير» (ص: ٩٥). والكوفيُّونَ من السبعة: عاصم وحمزة والكسائي.

⁽٢) في نسخة الخيالي: "بالنخع". قال الشهاب: "البَخْعُ" بالباء الموحدة والخاء المعجمة والعين المهملة: قتلُ النفس غمَّا، ومراده به مطلقُ القتل، والمعروفُ في قتل الهند أنفسها: طرحُها في النار؛ كما قال الشاعر: والهند تقتل بالنيران أنفسها وعندنا أنّ ذاك القتل يحييها

وهذا هو الصحيح، وما قيل كما هو في بعض النسخ: الجوع و «البجع» بباء موحدة وجيم، و «النخع» بنونٍ وخاء معجمةٍ، لا يُلتفت إليه. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) رواه أبو داود (٣٣٤)، وعلقه البخاري قبل الحديث (٣٤٥).

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾؛ أي: أمرَ ما أمرَ ونَهَى عمَّا نَهَى لفَرْطِ رحمَتِه عليكُم. وقيلَ: معناهُ: إنَّه كانَ بكم يا أُمَّةَ مُحمَّدٍ رَحيمًا لَمَّا أمَرَ بني إسرائيلَ بقَتْلِ الأنفُس ونَهاكُم عنه.

(٣٠) - ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى القَتْلِ أو ماسَبَقَ مِن المحرَّمَات ﴿ عُدُونَا وَظُلْمًا ﴾: إفراطًا في التَّجاوُزِ عَن الحقِّ، وإتيانًا (١) بما لا يستحِقُه.

وقيلَ: أرادَ بالعُدوانِ: التَّعدِّيَ على الغيرِ، وبالظُّلمِ: ظلمَ النَّفسِ بتَعريضِهَا للعقاب.

﴿ فَسَوْفَ نُصِّلِيهِ نَارًا ﴾: نُدخِلُه إياها، وقُرِئَ بالتَّشدِيدِ مِن صَلَّى (٢)، وبفَتحِ النُّونِ مِن صَلاهُ يَصْليهِ (٣)، ومنه: شاةٌ مَصْليَّة.

و: «يُصليهِ» بالياء (٤)، والضَّميرُ للهِ، أو لـ ﴿ ذَلِكَ ﴾ مِن حيثُ إنَّه سَبَبُ الصَّلْيِ. ﴿ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾ لا عُسرَ فيه ولا صَارِفَ عنه.

(٣١) - ﴿ إِن تَجْتَنِبُوا كَبَابِرَ مَا لُنْهُونَ عَنْهُ ﴾: كبائِرَ الذُّنوبِ الَّتي نَهاكُم اللهُ ورَسولُه عنها. وقُرِئَ: «كَبيرَ»(٥) على إرادةِ الجِنسِ.

﴿ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّ التَّكُمْ ﴾: نَغفِرْ لَكُم صَغائِرَكُم ونَمحُها عنكُم.

⁽١) في نسخة التفتازاني: «أو إتيانا».

⁽٢) دون نسبة في «الكشاف» (٢/ ٣٧٣)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٣)، و«البحر المحيط» (٧/ ١٥).

⁽٣) نسبت للأعمش وحميد والنخعي. نظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٢)، و «المحتسب» (١/ ١٨٦)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٣)، و «البحر المحيط» (٧/ ١٥).

⁽٤) دون نسبة في «الكشاف» (٢/ ٣٧٣)، و«البحر المحيط» (٧/ ١٥).

⁽٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٢) عن سعيد بن جبير ومجاهد، وزاد في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٣٤).

واختُلِفَ في الكَبائرِ، والأقربُ: أنَّ الكبيرةَ كلُّ ذَنبٍ رتَّبَ الشارعُ عليه حَدًّا أو صرَّحَ بالوَعيدِ فيه.

وقيلَ: ما عُلِمَ حُرِمتُه بقاطعٍ.

وعن النَّبيِّ ﷺ أنَّها سَبعٌ: «الإشراكُ باللهِ، وقتلُ النَّفسِ الَّتي حرَّمَ اللهُ، وقذفُ المحصَنَةِ، وأكلُ مالِ اليَتيم، والرِّبا، والفِرارُ من الزَّحفِ، وعُقوقُ الوَالدَينِ»(١).

وعن ابنِ عباسٍ: الكبائر إلى سبعِ مئة أقربُ منها إلى سبعٍ (١).

وقيلَ: أرادَ بها هاهنا أنواعَ الشَّركِ؛ لقولِه تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِـ، وَيُغْفِرُ مَادُونَ ذَلِكَ ﴾ [النساء: ٤٨].

(١) رواه البخاري (٢٧٦٦)، ومسلم (٨٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه بدل «وعقوق الوالدين»: «والسحر».

ورواه أبو داود (٢٨٧٥) من حديث عمير بن قتادة الليثي رضي الله عنه بلفظ: «هن تسع» فذكر السبع المذكورة أعلاه وزاد: السحر، واستحلال بيت الله الحرام.

وروي موقوفًا عن علي رضي الله عنه، رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٤٣) عن محمد بن سهل بن أبي حثمة عن أبيه قال: إني لفي هذا المسجد ـ مسجد الكوفة ـ وعليٌّ يخطب الناسَ على المنبر، فقال: «يا أيها الناس، إن الكبائر سبعٌ..» فذكر فيه بدل «وعقوق الوالدين»: «والتعرب بعد الهجرة»، وزاد: «فقلت لأبي: يا أبهُ، ما التعرُّب بعد الهجرة، كيف لَحِقَ هاهنا؟ فقال: يا بنيّ، وما أعظمُ من أن يهاجر الرجل، حتى إذا وقع سَهمه في الفيء ووَجب عليه الجهاد خلع ذلك من عنقه، فرجع أعرابيًا كما كان؟»

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٥١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٣٤).

وروي عن ابن عباس أيضا: إلى سبعين، رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٥٥٥)، والطبري في «تفسيره» (٦٥١).

وروى الطبري من طريق سليمان التيمي عن طاوس قال: ذكروا عند ابن عباس الكبائر فقالوا: هي سبع؟ قال: «هي أكثر من سبع وسبع»، قال سليمان: فلا أدري كم قالها من مرّة.

وقيلَ: صِغَرُ الذُّنُوبِ وكِبَرُها بالإضافةِ إلى ما فوقَهَا وما تحتَها، فأكبَرُ الكبائرِ الشَّركُ، وأصغَرُ الصغائرِ حَديثُ النَّفسِ، وما بينَهُما وسائطُ يَصدُقُ عليها الأمرانِ، فمَن عَنَّ له أمرَان منها ودعَت نفسُه إليهما بحيثُ لا يتمالَكُ، فكفَّها عن أكبرِهما كُفِّر عنه ما ارتكبَه لِمَا استحقَّ من الثَّوابِ على اجتنابِ الأكبَرِ.

ولعَلَّ هذا ممَّا يتفَاوَتُ باعتبَارِ الأشخاصِ والأحوالِ، ألا ترى أنَّه تعالى عَاتبَ نبيَّهُ في كثيرِ مِن خَطراتِه الَّتي لم تُعدَّ على غيرِه خطيئةً فضلًا أن يُؤاخَذ عليها.

﴿ وَنُدَّخِلَكُم مُّدَخَلًا كَرِيمًا ﴾: الجنَّةَ وما وَعَدَ من الثَّوابِ، أو: إدخالًا مع كرامَةٍ.

وقرأً نافِعٌ بفتح الميم (١)، وهو أيضًا يحتمِلُ المكانَ والمصدر.

(٣٢) - ﴿ وَلَا تَنَمَنَّوا مَا فَضَلَ اللّهُ بِهِ عِنْضَكُمْ عَلَى بَعْضِ ﴾ من الأُمورِ الدُّنيويَّةِ كالجاهِ والمالِ فلعَلَّ عدَمَه خيرٌ، والمُقتضِي للمنع: كونُه ذريعة إلى التَّحاسُدِ والتَّعادي مُعرِبَةً عن عدَم الرِّضى بما قسَم الله لهُ، وأنَّهُ تشَة لحصُول الشَّيء له مِن غيرِ طلبِ (٢٠)، وهو مَذمومٌ لأنَّ تمني ما لم يقدَّر لهُ معارضةٌ لحِكمةِ القَدَر، وتمني ما قُدِّر له بكسب بطالةٌ وتضييعُ حظٌ، وتمني ما قدِّر له بغير كسب ضائعٌ ومُحالٌ.

﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبُ مِّمَا ٱكْتَسَبُوا ۗ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبُ مِّمَا ٱكْنَسَبَنَ ﴾ بيانٌ لذلك؛ أي: لكلَّ من الرِّجالِ والنِّسَاءِ فضلٌ ونَصيبٌ بسببِ ما اكتسبَ ومِن أَجلهِ، فاطلبُوا الفَضلَ بالعَمل لا بالحسّدِ والتَّمنِّي كما قالَ عليه السَّلامُ: «ليسَ الإيمانُ بالتَّمنِّي»(٣).

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٢)، و«التيسير» (ص: ٩٥).

⁽٢) «مِن غيرِ طلبِ»؛ أي: مباشرَةِ خارجيَّةٍ لأسبابِه. «حاشية الخفاجي».

⁽٣) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٣٥٠) من قول الحسن البصري. ورواه ابن النجار في =

وقيلَ: المرادُ: نصيبُ الميراثِ، وتَفضيلُ الوَرَثَةِ بعضِهم على بعضِ فيه، وجُعل ما قُسِمَ لكلِّ منهُم على حسبِ ما عُرفَ من حالِه الموجبَةِ للزِّيادَةِ والنَّقصِ كالمكتَسَبِ له(١).

﴿ وَسَّعَلُوا اللهَ مِن فَضَّلِهِ : ﴿ أَي: لا تَتمنَّوا ما للنَّاسِ، واسأَلوا اللهَ مثلَه مِن خزائنِه الَّتي لا تَنفَدُ، وهو يدلُّ على أنَّ المنهيَّ هو الحسَدُ.

أو: لا تتمنُّوا واسألوا اللهَ مِن فَضْلهِ بما يقرِّبُه (٢) ويسُوقُه إليكم.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءِ عَلِيمًا ﴾ وهو يَعلم ما يستحقُّه كلُّ إنسَانٍ فيفَضِّلُ عن عِلم وتبيَان، رُويَ أَنَّ أَم سَلمة قالَت: يا رسُول الله! يغزُو الرِّجَالُ ولا نغزُو، وإنَّما لنا نصفُ الميراثِ، لَيتَنَا كنَّا رِجَالًا؟ فنزلتْ (٣).

= «ذيل تاريخ بغداد» (١٧/ ٣٤ ـ ط الكتب العلمية) من طريق الحسن عن أنس رضي الله عنه، وفيه يوسف بن عطية اتهمه ابن حبان بالوضع، وقال النسائي: متروك. انظر: «المجروحين» (٣/ ١٣٤)،

و «الميزان» (٤/ ٨٦٤).

(١) قوله: «وجُعل...» بالماضي المجهول؛ أي: جُعلَ ما قُسِمَ لكُلِّ من الرِّجَالِ والنِّسَاءِ على حسَبِ ما عَرَفَ اللهُ من حاله الموجبةِ للبَسْط أو القَبْض كسبًا له. انظر: «الكشاف» (٢/ ٣٧٦).

(٢) «بما يقرِّبُهُ»؛ أي: يقرِّبُ ذلكَ المتمنَّى إليكُم.. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٣) رواه الترمذي (٣٠٢٢)، وأحمد (٢٦٧٣٦)، من طريق مجاهد عن أم سلمة رضي الله عنها، وقال الترمذي: مرسل، يريد: أنه منقطع بين مجاهد وأم سلمة، ورده الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على الطبري (٨/ ٢٦٢) بأن مجاهداً أدرك أم سلمة يقيناً وعاصرها، والمعاصرة من الراوي الثقة تحمل على الاتصال.

ورواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٦٥)، وابن المنذر في «تفسيره» (١٦٧٧)، عن مجاهد.

(٣٣) _ ﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَ لِي مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ﴾؛ أي: ولكلِّ تَرِكَةٍ جَعلنا وُرَّاثا يَلُونَها ويُحْرِزونَها، و﴿ مِمَّا تَرَكَ ﴾ بَيانٌ لـ «كلِّ» مع الفَصْل بالعَامِل.

أو: لِكُلِّ ميِّتِ جَعلْنا وُرَّاثا ممَّا تركَ، على أنَّ «مِن» صلة ﴿مَوَلِى ﴾ لأنَّه في معنَى الوارثِ، وفي ﴿تَرَكَ ﴾ ضميرُ «كلِّ»، و﴿الْوَلِدَانِوَالْأَقْرَبُونَ ﴾ استئنافٌ معنَى الوارثِ، وفيه خُروجُ الأولادِ فإنَّ ﴿الأقربونَ ﴾ لا يتناوَلهُم كما لا يتناولُ الوالدينِ.

أو: ولكلِّ قوم جَعلناهم موَاليَ حَظُّ ممَّا ترَكَ الوالدانِ والأقربونَ، على أنَّ ﴿ جَعَلْنَا مَوَالِيَ ﴾ صِفَّةُ «كلِّ»، والراجعُ إليه محذوفٌ، وعلى هذا فالجملَةُ مِن مُبتدَأٍ وخبَر.

﴿ والذين عاقَدَتْ أيمانُكُم ﴾: مَوالي المُوالاةِ (١)، كانَ الحليفُ يورَّثُ السُّدُسَ مِن مَال حَليف، فنسِخَ بقولهِ: ﴿ وَأَوْلُوا ٱلْأَرْحَامِ بَعَضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٧٥].

وعن أبي حنيفةَ: لو أسلَمَ رَجلٌ على يدِ رَجُلٍ وتعَاقدَا على أن يتعاقَلا ويَتوارَثا صَحَّ ووَرثَ^(۱).

أو الأزواج(٣) على أنَّ العقدَ عقدُ النَّكاحِ.

وهـو مبتَداً ضُمِّنَ معـنى الشَّـرطِ وخبرُه: ﴿فَاتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ ﴾، أو منصُوبٌ بمُضمَر يفسِّرُه ما بعدَهُ، كقَولكَ: «زَيدًا فاضربه».

⁽١) قوله: «موالي الموالاة» تفسير (والذين عاقدت أيمانكم). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٢٤).

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٣٧٨/٢).

⁽٣) قوله: «أو الأزواج» عطف على «موالي الموالاة». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٢٤). ويجوز فيه الرفع والنصب تبعاً لإعراب المعطوف عليه على ما يأتي

أو مَعطُوفٌ على «الوالِدَينِ»، وقولُه: ﴿فَانُوهُمْ ﴿ جَملةٌ مُسَبَّبة عَن الجملَةِ المُتَقدِّمَة مؤكِّدةٌ لها، والضَّميرُ للمَوالِي (١٠).

وقراً الكوفيُّونَ: ﴿عَقَدَتُ ﴾(٢) بمعنى: عَقَدَت عهُودَهم أيمانُكُم، فحُذفَ العُهودُ وأُقيمَ الضَّميرُ المضَافُ إليه مُقامَه، ثمَّ حُذِفَ كما حُذفَ في القراءة الأخرى. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَى صَلِيهِم.

(٣٤) - ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّكَآءِ ﴾: يَقومُونَ عليهنَّ قيامَ الوُلاةِ على الرَّعِيَّة، وعَلَى الرَّعِيَّة، وعَلَلَ ذلك بأمرَينِ: مَوهبيٍّ وكسبيٍّ، فقالَ:

﴿ بِمَا فَضَكَ اللّهُ بَعْضَهُ مُ عَلَى بَعْضِ ﴾: بسَبَبِ تَفضيلِ الرِّجَالِ على النِّساءِ بكمالِ العَقْلِ وحُسنِ التَّدبيرِ ومَزيدِ القُوَّةِ في الأَعمالِ والطَّاعاتِ، ولذلك خُصُّوا بالنبوَّة والإمَامةِ والولايةِ وإقامةِ الشَّعائرِ، والشَّهادةِ في مجامِعِ القَضايا، ووجُوبِ الجِهادِ والجمعةِ ونحوِهِما، والتَّعصيبِ وزيادةِ السَّهمِ في الميراثِ، والاستبدادِ بالفراقِ.

﴿ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمَوالِهِمْ ﴾ في نِكاحِهنَّ كالمهرِ والنَّفقَةِ.

ورُويَ: أَنَّ سَعْدَ بِنَ الرَّبِيعِ أَحَدَ نُقَبَاءِ الأَنصَارِ نشزَتْ عليه امرأَتُهُ حبيبةُ بنتُ زيد بن أبي زهيرٍ فلَطَمَها، فانطلَقَ بها أبوهَا إلى رسولِ الله ﷺ فشكا، فقالَ عليه السَّلامُ: «لتقتصَّ منه»، فنزلَت، فقالَ: «أَرَدْنا أمرًا وأرادَ اللهُ أمرًا، والذي أرادَ اللهُ خيرٌ»(٣).

⁽۱) قوله: "والضمير"؛ أي: ضمير المفعول في (آتوهم) على القول الأخير "للموالي"؛ أي: في قوله تعالى: ﴿ وَلِكُ لِّ جَعَلْنَا مَوَلِيَ ﴾ فالضمير على هذا القولِ يشمل غير (الذين عاقدت)، وعلى الأولين يختصُّ بهم. انظر: "حاشية الأنصاري" (٢/ ٢٢٤).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٣)، و«التيسير» (ص: ٩٦). والكوفيُّونَ: حمزة والكسائي وعاصم.

 ⁽٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٢٨٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٥١)، عن مقاتل.
 ورواه دون ذكر الأسماء ابن وهب كما في «تفسير القرآن من الجامع» (٧٢)، وابن أبي شيبة في =

﴿ فَٱلصَّدَلِحَاتُ قَانِنَاتُ ﴾: مُطيعاتٌ للهِ قائماتٌ بحقوقِ الأَزواج.

﴿ حَنفِظَتَ لِلْغَيْبِ ﴾: لِمَواجبِ الغَيْب؛ أي: يحفظن في غيبة الأزواجِ ما يجبُ حِفظُه في النَّفسِ والمالِ، وعنه عليه السَّلام: «خيرُ النِّسَاءِ امرأةٌ إنْ نظرتَ إليها سَرَّتْكَ، وإذا غِبْتَ عنها حَفِظَتْكَ في مَالِها ونفسِهَا » وتلا الآيةَ (١).

وقيلَ: لأُسرَارِهم.

﴿ بِمَا حَفِظَ اللهُ ﴾: بحفظِ اللهِ إِيَّاهُنَّ: بالأَمرِ على حِفْظِ الغيبِ، والحثِّ عليه بالوعدِ والوَعيدِ، والتَّوفيق له.

أو: بالذي حفظَه اللهُ لهنَّ عليهم مِن المهرِ والنَّفقَةِ والقيَامِ بحِفظِهنَّ والذبِّ عنهنَّ.

وقُرِئَ: ﴿بِمَا حَفْظَ اللهَ﴾ بالنَّصْبِ(٢) على أنَّ «مَا» مَوصُولَةٌ، فإنَّها لو كانَت مَصدَريَّةً لم يكن لـ ﴿حَفِظَ ﴾ فاعلٌ، والمعنى: بالأمرِ الَّذي حفظَ حقَّ اللهِ أو طاعتَه، وهو التَّعفُّفُ والشَّفقَةُ على الرِّجالِ.

^{= «}مصنفه» (۲۷ ۹۳)، وأبو داود في «المراسيل» (۲۷ ۱)، والطبري في «تفسيره» (۲ / ۲۸۸)، وابن المنذر في «تفسيره» (۱ ۱۷۰)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ۲۵۱)، عن الحسن مرسلاً. ورواه ابن مردويه في «تفسيره» كما ذكر الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (۱/ ۳۱۲): عن علي قال: أتى النبي علي رجل من الأنصار بامرأة له فقال: يا رسول الله، إن زوجها فلان بن فلان الأنصاري، وإنه ضربها فأبن وجهها، فقال عليه السلام: «ليس له ذلك»، فنزلت ﴿الرَّبَالُ قَوْمُوبُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى كذاب. انظر: «ذخيرة الحفاظ» لابن طاهر (۱/ ۲۳۲).

⁽۱) رواه النسائي في «الكبرى» (۸۹۱۲)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٦٩٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٦٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه أبو داود (١٦٦٤) وليس فيه تلاوة الآية.

⁽٢) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «المبسوط» (ص: ١٧٩)، و «النشر» (٢/ ٢٤٩).

﴿ وَ اللَّهِ عَافُونَ نُشُوزَهُ ﴾: عِصيانَهُنَّ وترقُعهُن عن مُطاوعَةِ الأزواجِ، مِن النَّشزِ (١). ﴿ وَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللّ

أو: لا تباشروهنَّ، فيكونُ كِنايةً عن الجِماعِ.

وقيلَ: ﴿ الْمَضَاجِعِ ﴾: المَبَايِت؛ أي: لا تبايتُوهُنَّ.

﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ ﴾ يعني: ضَرْبًا غير مبرِّحٍ ولا شَائنٍ.

والأمُورُ التَّلاثةُ مُرتَّبةٌ ينبَغي أن يُدَرَّج فيها.

﴿ فَإِنَّ أَطَعْنَكُمُ فَلَا لَبَعُوا عَلَيْهِنَ سَكِيلًا ﴾ بالتَّوبيخِ والإيذاءِ، والمعنى: فأزيلوا عَنهُنَّ التعرُّضَ واجعَلوا ما كانَ مِنهنَّ كأنْ لم يَكُن، فإنَّ «التائبَ مِن الذَّنبِ كمَن لا ذنبَ له (٢).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴾ فاحذروهُ فإنَّه أقدَرُ عليكُم مِنكُم على مَن تحتَ أيديكم.

أو: إنَّه على علقِ شأنِه يتجاوَزُ عَن سَيِّئاتِكُم ويتوبُ عليكم فأنتم أحقُّ بالعَفوِ عن أزواجِكُم.

أو: إنَّه يتعالى ويكبرُ أن يَظلمَ أَحَدًا أو يَنْقُصَ حقَّه.

(۱) بسكون الشين وفتحها. انظر: «روح المعاني» (٦/ ١٣).

⁽٢) رواه ابن ماجه (٤٢٥٠)، والطبراني في «الكبير» (١٠٢٨١)، من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه رفعه، قال في «المقاصد الحسنة» (ص: ٢٤٩): «رجاله ثقات، بل حسنه شيخنا _ يعني: ابن حجر _ يعني لشواهده، وإلا فأبو عبيدة جزم غير واحد بأنه لم يسمع من أبيه». ورواه الطبراني في «الكبير» (٧٧٥) عن أبي سعيد الأنصاري، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٠٠/ ٢٠): فيه من لم أعرفهم.

(٣٥) - ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾: خِلافًا بينَ المرأةِ وزوجِها، أضمرَهُما وإن لم يَجْرِ ذِكرُهما لجَرْي ما يدلُّ عليهما، وإضافَةُ الشِّقاقِ إلى الظَّرفِ: إمَّا لإجرائِه مُجرَى المفعُول به كقولِك: يا سَارقَ اللَّيلةِ، أو الفاعلِ كقولِهِم: نهارُك صَائِمٌ.

﴿فَابُعَثُواْ حَكَمُا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾: فابعثوا أَيُّها الحُكَّامُ متى اشْتَبَهَ عليكم حَالُهمَا _لتبيينِ الأمرِ أو إصلاحِ ذاتِ البَيْنِ _ رَجلًا وسيطًا يَصْلحُ للحُكومَةِ والإصلاحِ من أهلهِ وآخرَ مِن أهلها، فإنَّ الأقاربَ أعرَفُ ببواطنِ الأحوَالِ وأطلَبُ للصَّلاحِ.

وهذا على وجهِ الاستحبابِ فلو نُصِبَا(١) من الأجانب جازَ.

وقيلَ: الخطابُ للأزواجِ والزُّوجاتِ. واستُدلُّ به على جَوازِ التَّحكيمِ.

والأظهَرُ: أنَّ النَّصْبَ (٢) لإصلاحِ ذاتِ البينِ أو لتَبيينِ الأمرِ، ولا يليَان الجمعَ والتَّفريقَ إلَّا بإذنِ الزَّوجَين.

وقالَ مَالكٌ: لهما أن يَتَخالَعا إن وَجَدَا الصَّلاحَ فيه.

﴿إِن يُرِيدَآ إِصْكَ حَا يُوقِقِ ٱللَّهُ بَيْنَهُمَآ ﴾ الضَّميرُ الأول للحَكمَين والثَّاني للزَّوجَين؛ أي: إن قصَدَا الإصلاحَ أوقعَ الله بحُسْنِ سَعْيِهما الموافقةَ بين الزَّوجَين.

وقيلَ: كلاهما للحَكَمَين؛ أي: إنْ قصدَا الإصلاحَ يُوَفِّقِ اللهُ بينهما لتتَّفِقَ كَلِمَتُهما ويحصُلَ مَقصُودُهما.

وقيلَ: للزَّوجَين؛ أي: إن أرادَا الإِصْلاحَ وزالَ الشقَاقُ أَوْقعَ اللهُ بينَهُما الأُلفَةَ والوِفاقَ.

وفيه تنبيةٌ على أنَّ مَن أصلح نِيَّتَه فيما يتحرَّاه أصلَحَ اللهُ مبتغاهُ.

⁽١) في نسخة الخيالي: «بعثا».

⁽٢) في نسخة الخيالي: «البعث».

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ بالظواهِر والبوَاطِن، فيعلَمُ كيفَ يَرفعُ الشَّقَاقَ ويُوقِع الوفاقَ.

(٣٦) _ ﴿ وَاَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكُوا بِهِ عَشَيْكًا ﴾: صنَّمًا أو غيرَه، أو: شيئًا من الإشراكِ جَلِيًّا أو خَفِيًّا.

﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾: وأَحْسِنوا بهما إِحْسَانًا ﴿ وَبِذِى ٱلْقُرْبَى ﴾: وبصَاحبِ القَرابَةِ ﴿ وَٱلْمَسَكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَى ﴾: الَّذي قَرُبَ جوارُه، وقيلَ: الَّذي له معَ الجِوارِ قُرْبٌ واتصالٌ بنسَبٍ أو دِينٍ.

وقُرِئَ بالنَّصْبِ على الاختصاصِ تَعظيمًا (١).

﴿وَٱلْجَارِٱلْجُنُبِ ﴾: البَعيدِ، أو الَّذي لا قرابَةَ له، وعنه عليهِ السَّلام: «الجيرانُ لله ثلاثةٌ، فجارٌ له ثلاثةٌ، فجارٌ له ثلاثةٌ، فجارٌ له ثلاثةٌ، فجارٌ له ثلثة حقوقٍ: حقُّ الجوارِ، وحقُّ الإسلامِ، وجارٌ له حقُّ واحِدٌ: حقُّ الجوارِ، وهُو المشرِكُ مِن أهل الكتابِ»(٢).

﴿وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنَٰبِ﴾: الرَّفيقِ في أمرٍ حَسَنٍ كتعلُّمٍ وتَصَرُّفٍ وصِناعَةٍ وسَفَرٍ، فإنَّه صَحِبَك وحصَل بجنبِكَ. وقيلَ: المرأةُ.

﴿ وَٱبْنِ ٱلسَّكِيلِ ﴾: المسَافِرِ أو الضَّيْف.

⁽١) أي: (والجارَ ذا القربي). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣) عن أبي حيوة.

⁽٢) رواه البزار كما في «كشف الأستار» (١٨٩٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٥/ ٢٠٧)، من حديث جابر رضي الله عنه، وفي إسناده عبد الله بن محمد الحارثي، وهو وضاع كما في «مجمع الزوائد» (٨/ ٣٠٠)، ورواه ابن عدي في «الكامل» (٦/ ٢٩٢)، والخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص: ٤٠ ـ ٤١)، والبيهقي في «الشعب» (٩٥٦٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، وفي إسناده مجموعة من الضعفاء، لكنهم غير متهمين بالوضع كما قال البيهقي.

﴿ وَمَا مَلَكَتَ أَيْمَانُكُمْ ﴾: العَبيدِ والإماءِ.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا ﴾: مُتكبِّرًا يَأنفُ عَن أقاربِه وجيرانِه وأصحَابهِ ولا يلتفِتُ إليهم ﴿فَخُورًا ﴾ يتفاخَرُ عليهم.

(٣٧) _ ﴿ ٱلَّذِينَ يَبُخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخُلِ ﴾ بدَلٌ من قولهِ: ﴿ مَن كَانَ ﴾، أو نصبٌ على الذمِّ، أو رفعٌ عليه؛ أي: هم الذين.

أو مُبتداً خبرُه محذوفٌ تقديرُه: ﴿الَّذِينَ يبخلونَ﴾ بما مُنحوا به ﴿ويأمرُونَ النَّاسَ بالبُخْلِ﴾ وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿بالبَخَلِ﴾ بفتح الحرفينِ(١)، وهي لغةٌ ﴿وَيَكَ نُمُونَ مَا ءَاتَنهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضَالِةً ﴾: الغِنَى والعِلم = أحِقًاءُ بكلِّ ملامَة.

﴿وَأَعَٰتَدُنَا لِلۡكَنِمِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ وُضعَ الظَّاهرُ فيه مَوضِعَ المضمَر إشعارًا بأنَّ مَن هذا شأنُه فهو كافِرٌ لنعمَةِ اللهِ، ومَن كانَ كافرًا لنعمتِه فلهُ عذابٌ يُهينُه كما أهَانَ النَّعمةَ بالبُخل والإخفاءِ.

والآيةُ نَزَلَت في طائفَةٍ من اليهُودِ كانُوا يقولونَ للأنصارِ تَنَصُّحًا: لا تُنفِقُوا أموالَكُم فإنَّا نخشَى عليكم الفقرَ^(٢).

وقيلَ: في الَّذينَ كَتَموا صِفةَ محمَّدٍ عَلَيْ إِلَيْ (٣).

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۳۳)، و «التيسير» (ص: ۹٦).

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٢٤) من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت، عن سعيد بن جبير أو عكرمة، عن ابن عباس. ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٢٠٤) من طريق محمد بن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن عكرمة. ورواه ابن المنذر في «تفسيره» (٢٧٢) عن محمد بن إسحاق قوله. وكذا جاء في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٥٦٠)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٩٩).

⁽٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٣١٩) من طريق عطية العوفي عن ابن عباس، ورواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٢٢_ ٢٣) عن قتادة والسدي ومجاهد، وقول مجاهد في «تفسيره» (ص: ٢٧٦).

(٣٨) - ﴿ وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ ٱمْوَلَهُمْ رِنَآهَ ٱلنَّاسِ ﴾ عطفٌ على ﴿ ٱلَّذِينَ يَبَّخُلُونَ ﴾ أو «الكافرينَ»، وإنَّما شاركَهُم في الذَّمِّ والوَعيدِ لأنَّ البخلَ والسَّرفَ -الَّذي هو الإنفَاقُ لا على ما يَنبَغي - مِن حيثُ إنَّهما طرّفا إفراطٍ وتَفريطٍ سواءٌ في القبحِ واستجلابِ الذَّمِّ. أو مبتدأٌ خبرُه مَحذوفٌ مَدلولٌ عليه بقولِه: ﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينَا ﴾.

﴿ وَلَا يُؤْمِنُونَ كِاللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ ليتحرَّوا بالإنفاقِ مَراضيَهِ وثوابَهِ، وهُم مشركو مَكَّة، وقيلَ: المنافِقُونَ.

﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينَا فَسَاءَقَرِينَا ﴾ تَنبيةٌ على أَنَّ الشَّيطانَ قرَنَهم فحمَلَهُم على ذلك وزيَّنَه لهم؛ كقولِه: ﴿ إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوۤ ٱلْإِخْوَنَ ٱلشَّيَطِينِ ﴾ [الإسراء: ٢٧] والمرادُ: إبليسُ وأعوانُه الدَّاخلَةُ والخارجَةُ.

ويجوزُ أن يكونَ وَعيدًا لهم بأن يُقْرِنَ بهم الشَّيطانُ في النَّارِ.

(٣٩) - ﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْءَا مَنُواْ بِاللّهِ وَالْيُوْمِ الْآخِرِ وَاَنَفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ اللّهُ ﴾؛ أي: وما الَّذي عَلَيهِم ـ أو: أيُّ تبعَةٍ تَحيقُ بهم ـ بالإيمانِ والإنفاقِ في سَبيلِ الله، وهو تَوبيخٌ لهم على الجَهلِ بمكانِ المنفعّةِ، والاعتقادِ في الشَّيءِ على خلافِ ما هو عليه، وتَحريضٌ على الفِكْرِ لطلبِ الجوابِ لعلَّه يؤدِّي بهم إلى العلمِ بما فيه مِن الفوائدِ الجليلةِ والعَوائدِ الجَميلةِ، وتنبيهٌ على أنَّ المدعوَّ إلى أمرٍ لا ضررَ فيه ينبغي أن يُجيبَ اليه احتياطًا فكيفَ إذا تضمَّنَ المنافِع؟

وإنَّما قدَّمَ الإيمانَ هاهنا وأخَّرَهُ في الآية الأخرى(١) لأنَّ القصدَ بذكرِه إلى التَّحضيضِ هاهنا والتَّعليلِ ثَمَّ.

﴿ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴾ وعيدٌ لهم.

⁽١) قوله: «وإنما قدم الإيمان ها هنا»؛ أي: على الإنفاق «وأخره في الآية الأخرى» وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنفِقُونَ ﴾ [النساء: ٣٨]. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣٠).

(٤٠) - ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾: لا يَنْقُصُ مِن الأَجرِ ولا يزيدُ في العِقابِ أصغرَ شَيءٍ كالذرَّةِ وهي النَّملةُ الصَّغيرةُ، ويقال لكلِّ جزءٍ مِن أجزاءِ الهَبَاء.

و «المِثقالُ»: مِفعَالٌ مِن الثَّقْلِ، وفي ذكرِه إيماءٌ إلى أنَّه وإن صَغُرَ قَدْرُه عَظُمَ جزاؤهُ.

﴿ وَإِن تَكُ حَسَنَةً ﴾: وإن يكنْ مِثقالُ الذرَّةِ حَسَنةً، وأنَّثَ الضَّميرَ لتَأنيثِ الخبرِ، أو لإضافةِ المثقالِ إلى مُؤنَّثٍ، وحَذفَ النونَ من غيرِ قياسٍ تَشبيهًا بحروفِ العِلَّةِ.

وقرأً ابنُ كثيرِ ونافعٌ: ﴿حَسَنةٌ ﴾ بالرفع على كانَ التامَّةِ(١).

﴿ يُضَاعِفُهَا ﴾: يُضاعِفْ ثــوابَها، وقرأَ ابـنُ كثيـر وابـنُ عامِـر ويعقـوبُ: ﴿ يُضعِّفُها ﴾ (٢) وكلاهُما بمعنّى.

﴿ وَيُؤْتِ مِن لَدُنَهُ ﴾: ويُعطِ صَاحبَها مِن عندِه عـلى سَبيلِ التَّفضُّلِ زائدًا على ما وعدَ في مقابلَةِ العَملِ ﴿ أَجَرًا عَظِيمًا ﴾: عَطاءً جزيلًا، وإنَّما سمَّاه أجرًا لأنَّه تابعٌ للأَجرِ مَزيدٌ عليه.

(٤١) - ﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئَنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ فكيف حالُ هؤلاءِ الكَفَرةِ من اليهودِ والنصارى وغيرِهم ﴿إِذَا جِئَنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ يعني: نبيَّهُم يشهَدُ على فسادِ عقائدِهم وقبُحِ أعمالهِم، والعاملُ في الظَّرفِ مَضمُونُ المبتدأ والخبرِ مِن هَول الأمرِ وتَعظيم الشَّأنِ (٣).

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۳۳)، و «التيسير» (ص: ۹٦).

 ⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۲۳۳)، و «التيسير» (ص: ۸۱)، و «المبسوط» (ص: ۱٤۸)، و «النشر»
 (۲/ ۸۲۷).

⁽٣) قوله: «والعامل في الظرف»؛ أي: العامل في (إذًا)، وهو المراد بالظرف في كلام المصنف «مضمونُ المبتدأ»؛ أي: المقدَّرِ، وهو «حالُ هؤلاءِ الكفرة»، «والخبرِ» وهو (كيف)، ومعنى الاستفهام: التهويل =

﴿ وَجِنْنَا بِكَ ﴾ يا محمَّدُ ﴿ عَلَىٰ هَـُ وُلآءِ شَهِيدًا ﴾ تشهد على صِدْقِ هـؤلاءِ الشَّهَداءِ؛ لعِلمكَ بعقائدِهِم، واستجماع شرعِكَ مجامِع قواعِدهم.

وقيلَ: ﴿ هَتَوُلآ مِ ﴾ إشارَةٌ إلى الكفرَةِ المستفهَمِ عن حالِهم، وقيلَ: إلى المؤمنينَ؛ كقولِه تعالى: ﴿ لِلَكُونُوا أَشُهَدَآ ءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

(٤٢) - ﴿ يَوْمَبِنِ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَعَصَواا الرَّسُولَ لَوَ شُوَى بِهِمُ الْأَرْضُ ﴾ بيانٌ لحالهم حينئذٍ؛ أي: يودُّ الَّذينَ جمَعُوا بين الكفرِ وعصيانِ الأمرِ - أو: الكفرةُ والعصاةُ - في ذلك الوقت أن يُدفَنُوا فتُسوَّى بهم الأرض كالمَوْتى، أو لم يُبعَثُوا، أو لم يخلَقُوا، وكانُوا هم والأرضُ سواءً.

﴿ وَلَا يَكُنُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴾: ولا يَقْدِرُونَ كِتمانَه؛ لأنَّ جوارِ حَهم تَشهَدُ عليهم.

وقيل: الواوُللحال؛ أي: يودُّون أن تُسوَّى بهم الأرضُ وحَالُهُم أنَّهم لا يكتمونَ اللهَ حَدِيثًا، ولا يَكْذِبونه بقولهِم (١): ﴿وَاللَّهِ رَيِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [الانعام: ٢٣]، إذ رُويَ أَنَّهُم إذا قالوا ذلك خَتَمَ اللهُ على أفواهِهِم فتشهَدُ عليهم جَوارِحُهُم، فيشتدُّ الأمرُ عليهم فيتمنَّونَ أن تسوَّى بهم الأرضُ (١).

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿تَسَّوَّى﴾ على أنَّ أصلَه: تتسَوَّى، فأُدغم التَّاءُ في السِّين، وحمزَةُ والكِسَائيُّ: ﴿تَسَوَّى﴾ على حذفِ التَّاءِ الثَّانيةِ (٣)؛ يُقالُ: سَوَّيتُه فتسَوَّى.

⁼ والاستعظام، فالمعنى: فكيف حالهم من الهول وقت مجيئنا من كل أمة بشهيد. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٧/ ١٦٥).

⁽١) في نسخة الطبلاوي: «كقولهم». وقوله: «ولا يكذبونه» عطف تفسير لما قبلَه؛ لأن معنى كتمانهم الحديثَ جَحْدُهم الشركَ. انظر: «فتوح الغيب» (٤/ ٥٤٦)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣٢).

⁽٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٣١٩٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه.

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٤)، و «التيسير» (ص: ٩٦).

(٤٣) _ ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقَرَبُوا ٱلطَّكَلَوٰةَ وَٱنتُدَّ سُكَنَرَىٰ حَتَّى تَعْلَمُوا مَا نَقُولُونَ ﴾؛ أي: لا تقُوموا إليها وأنتُم سُكارَى من نحوِ نَومٍ أو خَمْرٍ حتَّى تتنبَّهُوا وتعلَمُوا ما تقولُونَ في صَلاتِكُم.

رُوِيَ أَنَّ عبدَ الرحمَن بن عوفٍ صنَعَ مَأْدُبَةً ودعَا نفرًا من الصَّحَابةِ حين كانَت الخمرُ مُباحَةً، فأكلوا وشرِبوا حتَّى ثَمِلُوا، وجاءَ وقتُ صَلاةِ المغربِ فتقدَّم أحَدُهم ليُصلِّي بهم، فقرأ: أعبُد ما تعبُدُون، فنزلَتْ(۱).

وقيلَ: أرادَ بالصَّلاةِ مَواضِعَها وهي المسَاجدُ، وليس المرادُ منه نهيَ السَّكرانِ عَن قُربانِ الصَّلاةِ، وإنَّما المرادُ النَّهيُ عن الإفراطِ في الشُّربِ.

والسُّكْرُ: من السَّكْرِ وهو السَّدُّ.

وقُرِئَ: «سَكارى» بالفتحِ، و: «سَكْرى» على أنَّه جَمعٌ كهَلْكى، أو مفرَدٌ بمعنى: وأنتم قومٌ وجماعةٌ سَكْرَى، و: «سُكرَى» كحُبلَى (٢) على أنَّها صفةُ الجماعَةِ.

﴿ وَلَا جُنُبًا ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ وَأَنتُم سُكَرَىٰ ﴾ إذ الجملَةُ في مَوضِعِ النَّصبِ على الحالِ.

و «الجنُبُ»: الَّذي أَصَابَه الجنابَةُ، يَستوي فيه المذكَّرُ والمؤنَّثُ والواحدُ والجمعُ؛ لأنَّه يُجرَى مُجرَى المصدر.

﴿إِلَّاعَابِرِي سَبِيلٍ ﴾ مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿وَلَاجُنُبًا ﴾، استثناءٌ من أعمِّ الأحوالِ؛ أي: لا

⁽۱) رواه أبو داود (۳۱۷۱)، وصححه الترمذي (۳۰۲٦)، والحاكم في «المستدرك» (۷۲۲۰)، من حديث على رضى الله عنه. وانظر ما تقدم عند تفسير الآية (۲۱۹) من سورة البقرة.

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣). وقراءة (سكارى) نسبها لعيسى وهو ابن عمر، و(سَكْرى) بفتح السين لإبراهيم وهو النخعي، و(سُكرى) بضمها للأعمش.

تقربُوا الصَّلاة جُنبًا في عَامَّةِ الأحوَالِ إلَّا في السَّفرِ، وذلك إذا لم يجِدِ الماءَ وتيمَّمَ، ويَشهَدُ له تعَقيبُه بذكرِ التيمُّم، أو صِفَةٌ لقولِه: ﴿جُنُبًا ﴾؛ أي: جُنبًا غيرَ عابري سَبيل. ويشهَدُ له تعَقيبُه بذكرِ التيمُّم لا يَرفَعُ الحدَث.

ومَن فسَّر الصَّلاة بمواضِعها فسَّر عابري السَّبيل بالمجتازينَ فيها، وجوَّز للجنبِ عبُورَ المسجدِ، وبه قالَ الشافِعيُّ رضي الله عنه، وقالَ أبو حنيفةَ: لا يجوز له المرورُ في المسجدِ إلَّا إذا كانَ فيه الماءُ أو الطَّريقُ.

﴿ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُواْ ﴾ غايَةُ النَّهي عَن القُربانِ حالَ الجنابَةِ.

وفي الآيةِ تنبيهٌ على أنَّ المصلِّيَ ينبغي أن يتحرَّزَ عما يُلهيهِ ويَشغلُ قلبَه، ويزكِّيَ نفسَه عما يجِبُ تَطهيرُها عنه.

﴿ وَإِن كُناكُم مَ فَهَى ﴾ مَرَضًا يُخافُ معه من استعمالِ الماءِ فإنَّ الواجدَ له كالفاقِدِ، أو مرَضًا يمنعُهُ عَن الوصُولِ إليه بسببِ ضَعْفِ حركتِهم وعَجْزِهم (١).

﴿ أَوْعَلَىٰ سَفَرٍ ﴾ لا تجدُوهُ فيه ﴿ أَوْجَاءَ أَحَدُ مِنَ الْفَاآبِطِ ﴾ فأحدَثَ بخروجِ الخارج مِن أَخَدِ السَّبيلين، وأصلُ الغائطِ: المكانُ المطمئنُّ مِن الأرضِ.

﴿ أَوْ لَامَسُنُمُ ٱلنِّسَاءَ ﴾: أو مَاسَسْتُم بَشَرتَهنَّ بَبَشَرتكم، وبهِ استدلَّ (٢) الشافِعيُّ على أنَّ اللَّمسَ ينقضُ الوضُوءَ.

وقيلَ: أو جَامَعْتُموهُنَّ.

وقرأ حَمزة والكسَائِيُّ: ﴿لَمَستُم﴾ (٣) واستعمالُه كنايةً عن الجِماعِ أقلُّ مِن الملامَسة.

⁽١) «بسبب ضعف حركتهم وعجزهم» من نسخة الخيالي.

⁽٢) بعدها في نسخة التفتازاني: «ابن عم النبي الهاشمي».

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٤)، و«التيسير» (ص: ٩٦).

﴿ فَلَمْ يَجِدُواْ مَآءً ﴾: فلم تتمكَّنوا مِن استعمالِه؛ إذ الممنوعُ عنه كالمَفقودِ.

ووَجهُ هذا التَّقسيمِ: أن المترخِّصَ بالتيمُّم إمَّا مُحدِثٌ أو جنُبٌ، والحالُ المُقتَضِيَةُ له في غالبِ الأَمرِ مَرضٌ أو سفَر، والجنُبُ لَمَّا سبقَ ذكرهُ اقتصر على بيانِ حالِه، والمحدِثُ لَمَّا لم يجرِ ذكرُه ذكرَ من أسبَابِه ما يحدُثُ بالذاتِ أو بالعَرَضِ (١)، واستَغْنَى عَن تَفصيلِ أحوالِه بتفصيلِ حالِ الجنبِ وبيانِ العُذر مُجمَلًا (٢)، وكأنَّهُ قيلَ: وإن كُنتُم جُنبًا مَرضَى، أو على سفرٍ، أو محدِثينَ جئتُم من الغائطِ، أو لامَسْتُم النسَاءَ، فلم تجدوا ماءً.

﴿ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمُ وَأَيْدِيكُمْ ﴾؛ أي: فتعمَّدوا شيئًا مِن وَجهِ الأرضِ طاهِرًا، ولذلك قالَت الحَنفيَّةُ: لو ضربَ المتيمِّمُ يدَهُ على حجرٍ صَلدٍ ومسَحَ أَجزأهُ، وقالَ أصحَابُنَا: لا بدَّ أن يعلَقَ باليدِ شيءٌ من الترابِ؛ لقولِهِ في المائدةِ: ﴿ فَالْمَسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ ﴾ [٦]؛ أي: مِن بَعضِه، وجَعلُ «مِن» لابتداءِ الغايةِ تعَسُّفٌ؛ إذ لا يُفهَمُ مِن نحو ذلك إلَّا التَّبعيضُ.

و «اليَدُ»: اسمُ العُضوِ إلى المَنكِب، ومَا رُوِيَ أَنَّه عليه السَّلامُ تيمَّم ومَسَح يدَيه إلى مَرْفِقَيهِ (٣)، والقِياسُ على الوُضوءِ، دليلٌ على أنَّ المرادَ هاهنا: وأيديكُم إلى المرافِق. ﴿إِنَّ اللهَ كَانَ عَفُوًا عَفُورًا ﴾ فلذلك يسَّر الأمرَ عليكُم ورخَّص لَكُم.

⁽۱) في نسخة التفتازاني: «ما يحدث بالذات وما يحدث بالعرض». وقوله: «ذكر أسبابه»؛ أي: أسبابَ حدَثِه؛ أي: أسبابَ حدَثِه؛ أي: بعضَها من كونه تغوُّ طا أو ملامسة للمرأة، وإلى الأول أشار بقوله: «ما يحدث بالذات»، وإلى الثاني بقوله: «أو بالعرض»؛ إذ التغوُّ طُ ذاتيٌّ، والملامسةُ عرَضيَّةٌ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٣٥).

 ⁽۲) قوله: «واستغنى عن تفصيل أحواله»؛ أي: من كونه مرضاً، أو سفراً، أو مسافراً «وبيان العذر»؛ أي: عذره في تيمُّمه من كونه مرضاً أو سفراً، المأخوذِ من قوله: ﴿ مَرْهَىٰ آوْعَلَى سَفَرٍ ﴾ «مجملاً»؛ أي: من غير بيانٍ لضابط المرض والسفر المبيحينِ للتيمُّم. انظر: «حاشية الأنصاري» (۲/ ٢٣٥).

⁽٣) رواه أبو داود (٣٣٠) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وقال السيوطي: مدارهُ على محمَّدِ بن =

(٤٤) ـ ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا ﴾ مِن رؤيّةِ البصَرِ؛ أي: ألـم تَنظُر إليهِم، أو القَلبِ وعُدِّيَ بـ ﴿ إِلَى ﴾ لتضمُّن مَعنى الانتهاءِ.

﴿نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِئَبِ ﴾: حَظًّا يَسيرًا من علم التَّوراةِ؛ لأنَّ المرادَ أحبارُ اليَهودِ.

﴿ يَشَّ تَرُونَ ٱلضَّلَالَةَ ﴾: يختارونَها على الهدَى، أو يَستبدلُونَها به، بعدَ تمكُّنِهم منه أو حصُولِه لهم بإنكارِ نُبُوَّ و مُحَمَّدٍ عليه السَّلامُ.

وقيلَ: يأخذونَ الرُّشَا ويُحرِّفُونَ التَّورَاة.

﴿ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُوا ﴾ أيُّها المؤمنُونَ ﴿ السَّبِيلَ ﴾: سَبيلَ الحقِّ.

(٤٥) - ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ ﴾ منكم ﴿وَأَعْدَآيِكُمْ ﴾ وقد أخبَركُم بعدَاوَةِ هَؤلاءِ وما يُريدونَ بكم فاحذَرُوهم.

﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا ﴾ يَلِي أَمرَكُم ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ يُعِينُكم، فَثِقُوا عليه واكتفُوا به عن غيره، والباءُ تُزادُ في فاعِل (كفَى) لتوكيدِ الاتِّصالِ الإسنادِيِّ بالاتِّصالِ الإضافيِّ.

(٤٦) - ﴿ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا ﴾ بيانٌ لـ ﴿ ٱلَّذِينَ أُونُوا نَصِيبًا ﴾ فإنَّه يحتَمِلُهُم وغيرَهم، وما بينَهما اعتراضٌ، أو بيانٌ لـ ﴿ أعدَائكم ﴾، أو صِلَةٌ لـ ﴿ نَصِيرًا ﴾؛ أي: يَنصرُكُم من الَّذينَ هَادُوا ويحفَظُكُم منهُم.

ثم نقل عن النووي قوله: احتج أصحابنا بأشياء كثيرة لا يظهرُ الاحتجاجُ بها، وأقربُها أنَّ الله أمرَ بغسلِ اليدينِ إلى المرفقينِ في الوضوءِ، وقال في آخرِ الآيةِ: ﴿ فَلَمْ يَجَدُواْ مَا مَ فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَأَمَسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾، وظاهرهُ أن المرادَ الموصوفةُ أولًا بقولهِ: ﴿ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾، وهذا المطلقُ محمولٌ على ذلكَ المقيَّد لا سيما وهي آيةٌ واحدةٌ، وقد أجمع المسلمونَ على أنَّ الوجة يُستوعبُ في التيشُم كالوضوءِ، فكذا اليدانِ، قال الشافعيُّ والبيهقيُّ: أخذنا بحديثِ الذِّراعينِ لأنهُ موافقٌ لظاهرِ القرآنِ والقياسِ وأحوَطُ. انظر: «المجموع» (٢/ ٢١١)، و«حاشية السيوطي» (٥/ ٢٤).

⁼ ثابتِ العَبديِّ وهو ضعيفٌ، وقد أنكرَ البخاريُّ عليهِ هذا الحديثَ.

أو خبرُ محذوفٍ صِفَتُه: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ - ﴾؛ أي: ومِن الَّذينَ هَادوا قومٌ يحرِّفونَ الكلِم عن مَواضعِه؛ أي: يُميلونَهُ عن مَواضِعِه الَّتي وضعَهُ اللهُ فيها بإزالَتِه عنها وإثباتِ غيرِه فيها، أو يُؤوِّلونَه على ما يشتَهُون فيُميلونَه عمَّا أنزلَ اللهُ فيه.

وقُرِئَ: «الكِلْمَ» بكسر الكافِ وسكونِ اللَّامِ (١) جمعُ كِلْمَةٍ تخفيفُ كَلِمَةٍ.

﴿ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا ﴾ قَولَكَ ﴿ وَعَصَيْنَا ﴾ أمرَكَ.

﴿ وَٱسَّمَعْ غَيْرَ مُسْمَعِ ﴾؛ أي: مدعُوًّا عليكَ بـ: «لا سَمِعتَ» بصَمَم أو مَوتٍ.

أو: اسمَعْ غيرَ مجَابِ إلى ما تَدعو إليه.

أو: اسمَعْ غيرَ مُسمَع كلامًا ترضاه.

أو: اسمَعْ كلامًا غيرَ مُسمَعِ إيَّاكَ لأنَّ أذنكَ تنبُو عنه، فيكونُ مفعولًا به.

أو: اسمَعْ غيرَ مُسمَعٍ مَكرُوهًا، مِن قولهم: أسمعَه فلانٌ: إذا سَبَّه، وإنَّما قالوهُ نِفاقًا.

﴿ وَرَعِنَا ﴾: انظُرْنا نكلِّمْكَ أو نفهَمْ كلامَك.

﴿ لَيَّا يِأَلْسِنَنِهِم ﴾: فَتْلًا بها وصَرفًا للكلامِ إلى ما يُشبهُ السَّبَّ، حيثُ وَضَعُوا ﴿ رَعِنَ اللهُ المشابِهَ لِمَا يَتَسَابُون به مَوضِع: ﴿ أَنظُرْنَا ﴾، و ﴿ غَيْرَ مُسْمَع ﴾ موضِعَ: لا أُسمعتَ مَكروهًا.

أو: فتلًا بها وضَمَّا لِمَا يظهرونَ مِن الدُّعاء والتَّوقيرِ إلى ما يُضمِرُونَ من السبِّ والتحقير نِفاقًا.

﴿وَطَعْنَا فِي ٱلدِّينِ ﴾: استهزاءً به وسخرِيةً.

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣) عن أبي رجاء.

﴿ وَلَوْ أَنَهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعْ وَانْظُرُنا﴾ ولو ثبتَ قولهُم هذا مَكانَ ما قالوهُ ﴿ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَعْدَلَ، وإنَّما يجبُ حَذْفُ الفِعل بعد «لَو» في مثلِ ذلك لدلالَةِ «أَنَّ» عليه ووقوعِه مَوقعَهُ.

﴿ وَلَكِنَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ يِكُفّرِهِم ﴾: ولكن خَذَلَهُم وأبعدَهُم عن الهدَى بسَبَبِ كُفرهِم. ﴿ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قِلِيلًا ﴾: إِلَّا إِيمَانًا قليلًا لا يُعبَأ به، وهوَ الإيمانُ ببَعضِ الآياتِ والرُّسُلِ.

ويجوزُ أن يراد بالقلَّةِ العَدَمُ كقولِه:

قليلُ التشكِّي للمُهمِّ يُصيبُ

أو: إلَّا قليلًا منهُم آمَنُوا، أو سَيُؤمِنونَ.

(٤٧) - ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنَابَ ءَامِنُوا مِمَا نَزَلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُم مِّن قَبْلِ أَن نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٓ أَدْبَارِهَا ﴾: مِن قَبْلِ أَن نَمحو (٢) تَخطيطَ صُورِهَا ونجعَلَها على هيئةِ أَدبارهَا، يعنى: الأقفاء، أو نُنكِّسَها إلى وَرَائهَا في الدُّنيا أو في الآخِرَة.

وأصلُ الطَّمْسِ: إزالَةُ الأَعلامِ المائلةِ، وقد يُطلَقُ بمعنَى الطَّلسِ في إزالةِ الصُّورةِ، ولمطلَقِ القَلبِ والتَّغييرِ، ولذلكَ قيلَ: معنَاهُ: من قبلِ أن نُغَيِّرُ وجُوهًا فنَسْلُبَ

كثير النوى شتّى الهوى والمسالك وهو في «نقد الشعر» لقدامة بن جعفر (ص: ٢٩) برواية: رحيبُ مناخ العِيسس سهلُ المباركِ

⁽١) نُسب لتأبط شرَّا، كما في «العقد» لابن عبد ربه (١/٧٠١)، و «الأمالي» للقالي (٢/ ١٣٨)، و «زهر الآداب» للقيرواني (٢/ ٣٥٨)، وعجزه:

⁽٢) في نسخة الخيالي: «نمحق».

وَجَاهَتَها وإِقبالَها، ونكسُوَهَا الصَّغَار والإِدبارَ، أو نردَّها إلى حيثُ جَاءَت منه وهي أَذرِعَاتُ الشَّام، يعني: إجلاءً بني النَّضيرِ.

ويَقْرُبُ منه قولُ مَن قالَ: إنَّ المرادَ بالوجُوهِ الرُّؤسَاءُ.

أو: مِن قَبلِ أن نَطمِسَ وجوهًا بأَنْ نُعميَ الأبصَارَ عن الاعتبارِ، ونُصِمَّ الأسماعَ عَن الإصغاءِ إلى الحقِّ بالطَّبعِ، ونردَّها عن الهدايَةِ إلى الضَّلالةِ.

﴿ أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا آضَحَبَ ٱلسَّبْتِ ﴾: أو نُخزِيَهُم بالمسخِ كما أخزَيْنا به أصحابَ السَّبْتِ، أو مَسخًا مثلَ مَسخِهِم (١)، أو نلعَنَهُم على لِسَانكَ كما لعنَّاهُم على لسَانِ داودَ.

والضَّميرُ لأصحابِ الوُجوهِ، أو لـ ﴿الَّذِينَ ﴾ على طريقَةِ الالتفاتِ، أو للوُجوهِ إِنْ أُريدَ به الوُجهاءُ، وعطفُه على الطَّمْسِ بالمعنى الأوَّلِ يدُلُّ على أنَّ المرادَ به ليس مَسخَ الصُّورةِ في الدُّنيا قالَ: إنَّه مَسخَ الصُّورةِ في الدُّنيا قالَ: إنَّه بَعدُ مترَقَّبٌ، أو كانَ وقوعُه مشروطًا بعدَم إيمانِهم وقد آمَنَ مِنهم طائفَةٌ.

⁽۱) «أو مسخًا» نصب بمقدَّر؛ أي: أو نمسخهم مسخًا، وفي نسخة: (أو نمسخهم) «مثل مسخهم»؛ أي: مسخ أصحاب السبت. انظر: «حاشية الأنصاري» (۲/ ۲٤٠).

قلت: والعبارة في مطبوعة البيضاوي مع «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٣٣٧): «أي: نمسخهم مثل مسخهم»، وفي «حاشية القونوي» (٧/ ١٨٨): «أي: بمسخهم مثل مسخهم». كلاهما بـ«أي» التفسيرية، ولعله هو الصواب.

⁽۲) قوله: «وعطفه»؛ أي: ﴿نَلَعَنَهُمْ ﴾ «على الطمس بالمعنى الأول»؛ أي: للَّعنِ «يدل على أن المراد به»؛ أي: باللَّعنِ «ليس مسخَ الصورة»؛ أي: ليس خاصًا بمسخ الصورة «في الدُّنيا»؛ أي: فقط؛ إذ لو كان فيها فقط لكان عينَ المعطوف عليه، فيخالفُ المعروفَ من تغاير المتعاطفين. انظر: «حاشية الأنصارى» (۲/ ۲٤٠).

﴿ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ ﴾ بإيقاعِ شيءٍ، أو: وَعيدُه، أو: ما حَكَمَ به وقَضاه ﴿ مَفْعُولًا ﴾: نافذًا، أو كائِنًا، فيقعُ لا مَحالَةَ ما أُوعِدتُم به إِنْ لم تؤمِنُوا به.

(٤٨) ـ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْ فِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ عَ ۗ لأَنَّه بَتَّ الحُكمَ على خلُودِ عَذابِه، ولأنَّ ذنبَه لا يَنمحي عنه أثرُهُ فلا يستعدَّ للعَفْوِ بخلافِ غيرِه.

﴿ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ ﴾؛ أي: ما دونَ الشِّركِ صَغيرًا كانَ أو كبيرًا ﴿ لِمَن يَشَآءُ ﴾ تفضُّلًا عليه (١) وإحسَانًا.

والمعتزلةُ علَّقوه بالفِعْلَيْنِ على مَعنى: إنَّ اللهَ لا يغفِرُ الشَّركَ لِمَن يَشاءُ وهو مَن لم يتُبْ، ويغفِرُ ما دونَهُ لِمَن يشاءُ وهو مَن تابَ.

وفيه تقييدٌ بلا دليل؛ إذ ليسَ عمُومُ آياتِ الوَعيدِ بالمحَافظةِ أَوْلَى منه، ونقضٌ لمذهبِهِم فإنَّ تَعليقَ الأَمرِ بالمشيئةِ ينافِي وجُوبَ التَّعذيبِ قبلَ التَّوبَةِ والصَّفحِ بعدَها، والآيةُ كما هي حُجَّةٌ عليهم فهي حُجَّةٌ على الخوارجِ الَّذينَ زَعَموا أنَّ كلَّ ذنبِ شِركٌ، وأن صَاحبَه خَالدٌ في النَّارِ.

﴿ وَمَن يُشَرِكُ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰۤ إِثَمَّا عَظِيمًا ﴾: ارتكبَ ما يُستَحقَرُ دونَه الآثامُ، وهو إشارةٌ إلى المعنى الفارقِ بينه وبين سَائرِ الذُّنوبِ، والافتراءُ كما يُطلَقُ على القولِ يُطلَقُ على الله يُطلَقُ على القولِ يُطلَقُ على الإختلاقُ.

(٤٩) - ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَّكُّونَ أَنفُسَهُم ﴾ يعني: أهلَ الكتابِ قالُوا: ﴿ غَنْ ٱبْنَتَوُا ٱللَّهِ وَأَحِبَتُوهُ ﴾ [المائدة: ١٨].

وقيلَ: ناسٌ من اليهُود جاؤوا بأَطفَالهِم إلى رسولِ اللهِ ﷺ فقالوا: هـل على

⁽١) في نسخة الخيالي: «تفضلاً منه».

هؤلاءِ ذَنبٌ؟ قالَ: «لا»، قالُوا: والله ما نحنُ إلَّا كهيئَتِهِم: ما عَمِلْنا بالنَّهارِ كُفِّرَ عنَّا بالليلِ كُفِّرَ عنا بالنَّهارِ (١٠).

وفي معنَاهم: مَن زكَّى نفسَه وأثنَى عليها.

﴿ بَلِ اللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ ﴾ تنبيةٌ على أنَّ تزكِيَته هو المعتَدُّ به دونَ تزكيَةِ غيرِه، فإنَّه العَالِمُ بما يَنطَوِي عليه الإنسانُ مِن حَسَنٍ وقبيحٍ، وقد ذمَّهُم وزكَّى المرتَضَينَ مِن عبادِه المُؤمنينَ.

وأُصلُ التَّزكِيَةِ: نفيُ ما يُستقبَحُ فِعلًا أو قَوْلًا.

﴿ وَلَا يُظَلِّمُونَ ﴾ بالذمِّ أو العِقابِ على تَزكِيَتِهم أنفسَهم بغيرِ حَقِّ ﴿ فَتِيلًا ﴾: أَدْنى ظلم وأصغرَه، وهو الخَيْطُ الَّذي في شقِّ النَّواةِ يُضربُ به المثلُ في الحقارَةِ.

(٥٠) ﴿ اَنظُرُ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ ﴾ في زَعمِهِم أَنَّهم أَبناءُ اللهِ وأزكياءُ عندَهُ ﴿ وَكَفَى بِهِ * : بزعمِهِم هذا أو بالافتراءِ ﴿ إِثْمًا مُبِينًا ﴾ لا يَخفَى كونُه مَأْثمًا مِن بين آثامِهم.

(٥١) - ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِتَبِ يُؤْمِنُونَ بِٱلْجِبْتِ وَٱلطَّاغُوتِ ﴾ نزَلت في يهُود كانُوا يقُولون: إنَّ عبَادَةَ الأصنام أرضَى عند الله مِمَّا يَدْعُو إليه محمَّد (٢).

⁽۱) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (۱۰/ ٤٠٠) عن الكلبي، والواحدي في «الوسيط» (۲/ ٦٥) عن ابن عباس من رواية الكلبي. والفراء في «معاني القرآن» (۱/ ۲۷۲) دون عزو، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (۷/ ۱۲۵) عن السدى.

⁽٢) لم أجده هكذا، ولعل المراد ما روي عن قتادةً: أن هذه الآية نزلت في كعب بن الأشرف وحييً بن أخطبَ من بَني النَّضير، لَقيَا قريشاً بالموسم فقال لهم المشركون: نحن أهدى أم محمدٌ وأصحابه؟ فقالا: بل أنتم أهدى من محمد، وهما يعلمان أنَّهما كاذبان. رواه ابن شبة في «تاريخ المدينة» =

وقيلَ: في حُييّ بنِ أخطَبَ وكعبِ بن الأشرفِ في جمعٍ من اليَهود خرَجوا إلى مكّة يحالفونَ قُريشًا على محاربة رسُول اللهِ ﷺ، فقالوا: أَنتُم أهلُ كِتابٍ، وأنتُم أقرَبُ إلى محمَّد منكم إلينا، فلا نأمَنُ مَكْرَكُم فاسجُدوا لآلهتِنا حتَّى نطمئِنَ إليكم، ففَعَلوا (١٠).

و «الجبتُ» في الأصل: اسمُ صنمٍ، فاستُعْمِل في كلِّ ما عُبِدَ مِن دونِ اللهِ. وقيلَ: أصلُه: الجبْسُ، وهو الَّذي لا خيرَ فيه، فقلِبَت سِيْنُهُ تاءً.

و «الطاغُوتُ»: يُطلَقُ لكلِّ باطلِ مِن معبُودٍ أو غيرِه.

﴿وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾: لأجلهِم وفيهم: ﴿هَتَوُلآءِ ﴾ إشارةٌ إليهم ﴿أَهَدَىٰ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ سَبِيلًا ﴾: أقوَمُ دينًا وأرشَدُ طريقاً.

(٥٢) _ ﴿ أُولَكِيكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ نَصِيرًا ﴾ يَمنَعُ العذابَ عنه بشفاعَةٍ أو غيرها.

(٥٣) - ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ ﴾ ﴿أَمْ ﴾ مُنقَطِعَةٌ، ومَعنَى الهمزةِ: إنكارُ أَنْ يَكُونَ لهم نَصِيبٌ من الملكِ، وجحدٌ لِمَا زَعَمت اليَهودُ من أَنَّ الملكَ سيَصير لهم (٢).

= (۲/ ٤٥٤)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ١٤٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٧٧)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٤٥). وبنحوه ابن شبة عن الزهري، والطبري (٧/ ١٤٥) عن مجاهد.

وبنحوه دون ذكر السجود لآلهتهم: رواه النسائي في «الكبرى» (١١٦٤٣)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ١٤٢)، وصححه ابن حبان (٢٥٧٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

⁽۱) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (۲۰۳)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٦٤٨ ـ تفسير)، والطبري في «تفسيره» (١٨٨٣)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٥٨)، جميعهم عن عكرمة.

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «إليهم».

﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾؛ أي: لو كانَ لهُم نَصيبٌ مِن الملكِ فإِذَا لا يؤتونَ أَحدًا ما يوازِي نَقِيرًا، وهو النُّقْرَةُ في ظهرِ النَّواةِ، وهذا هو الإغراقُ في بيَانِ شُحِهم، فإنَّهُم بخِلوا بالنَّقيرِ وهُم ملوكٌ فما ظنُّكَ بهم إذا كانُوا أذِلَّاءَ مُتفَاقرينَ؟!

ويجوزُ أَنْ يَكونَ المعنَى إنكارَ أَنَّهم أُوتُوا نصِيبًا من الملكِ على الكِنايَةِ، وأَنَّهُم لا يُؤتُونَ النَّاسَ شيئًا.

و ﴿إِذِن ﴾ إذا وَقعَ بعدَ الواوِ أو الفاءِ لا لتَشريكِ مُفرَدٍ (١) جَازِ فيه الإلغاءُ والإعمالُ، ولذلكَ قُرِئ: ﴿فإذًا لا يؤتُوا ﴾ على النَّصبِ (١).

(30) - ﴿ أَمِّ يَحْسُدُونَ ٱلنَّاسَ ﴾: بل أَيحسدُونَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وأصحابَه، أو العربَ، أو النَّاسَ جميعًا؛ لأنَّ مَن حَسَد على النبوَّةِ فكأنَّما حسَدَ النَّاسَ كُلَّهُم كمالَهم ورُشدَهُم، وبَّخَهُم وأنكرَ عليهم الحسَدَ كما ذمَّهُم على البُخلِ، وهما شرُّ الرَّذائلِ وكأنَّ بينَهُما تلازُمًا وتجاذُبًا.

﴿ عَلَىٰ مَا ٓءَاتَىٰهُ مُ اللَّهُ مِن فَضَّلِهِ عَلَى يعني: النبوَّةَ والكتابَ والنصرَةَ والإعزازَ، وجَعْلَ النَّبِيِّ الموعُودِ منهم.

﴿ فَقَدُ ءَاتَيْنَا ٓ ءَالَ إِبْرَهِيمَ ﴾ الَّذينَ هُم أسلافُ محمَّدِ عليه السَّلامُ وأبناءُ عَمِّه ﴿ وَالْكِنَابَ وَالْمِكُمُ مُلَكًا عَظِيمًا ﴾ فلا يَبْعُدُ أَن يُؤتيه اللهُ مِسْلَ ما آتاهُم.

⁽۱) قوله: «لا لتشريك مفرد»؛ أي: إذا وقع (إذن) بعد الواو أو الفاء لتشريك جملة لجملة أخرى كما في هذا الموضع جاز فيه ما ذكر، واحترز به عما إذا وقع بعدهما لتشريك مفرد كقولك: جاء زيد وإذن عمرو. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (۷/ ۱۹۷).

⁽٢) انظر: «معانى القرآن» للفراء (١/ ٢٧٣)، و«الكشاف» (٢/ ٤١١)، عن ابن مسعود.

(٥٥) - ﴿فَوَنْهُم ﴾: مِن اليَهودِ ﴿مَّنَ ءَامَنَ بِهِ ، ﴾: بمحمَّدٍ، أو بما ذُكرَ مِن حَديثِ آل إبرَاهيمَ ﴿وَمِنْهُم مَّن صَدَّعَنْهُ ﴾: أعرضَ عنه ولم يؤمِنْ به.

وقيلَ: مَعناهُ: فمِن آلِ إِبرَاهيمَ مَن آمنَ به ومِنهُم مَن كَفَرَ ولم يكُن في ذلك تَوهينُ أُمرِه، فكذلك لا يُوهِّنُ كُفْرُ هؤلاءِ أمرَك.

﴿ وَكَفَىٰ بِحَهَنَّمَ سَعِيرًا ﴾: نارًا مَسعُورةً يُعذَّبون بها؛ أي: إن لم يُعجَّلُوا بالعقوبَةِ فقد كفاهم ما أُعِدَّ لهم مِن سَعيرِ جَهنَّمَ.

(٥٦) - ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَايَتِنَا سَوْفَ نُصِّلِهِمْ نَارًا ﴾ كالبَيَانِ والتَّقريرِ لـذلك ﴿كُمَّا نَضِيمِ مَنَارًا ﴾ كالبَيَانِ والتَّقريرِ لـذلك ﴿كُمَّا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا ﴾ بأنْ يُعَادَ ذلك الجِلْدُ بعَينِه على صُورةٍ أُخرَى ؟ كقولك: بدَّلتُ الخاتم قُرْطًا، أو بأن يُزَالَ عنه أثرُ الإِحراقِ ليَعُود إحسَاسُه للعَذابِ كما قالَ: ﴿لِيَدُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ﴾ ؛ أي: ليدُومَ لهم ذَوْقُه.

وقيلَ: يُخلَقُ مكانَه جلدٌ آخرُ.

والعَذابُ في الحقيقَةِ للنَّفسِ العَاصية المُدرِكَةِ لا لآلةِ إدراكِها فلا مَحذورَ.

﴿ إِنَ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا ﴾ لا يَمتَنِعُ عليه ما يُريدُه ﴿ حَكِيمًا ﴾ يعَاقبُ على وَفقِ حِكمَتِه .

(٥٧) _ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلِحَتِ سَنُدُخِلُهُمْ جَنَّتِ تَجْرِى مِن تَحْنِهَا ٱلأَنْهَرُ خَلِدِينَ فِهَآ أَبَدًا ﴾ قدَّمَ ذكرَ الكفَّارِ ووَعيدَهُم على ذكرِ المُؤمنينَ ووَعدِهِم؛ لأنَّ الكلامَ فيهم وذِكْرَ المؤمنينَ بالعَرض.

﴿ لَهُمْ فِهِمَ ٓ أَزْوَجُ مُطَهَّرَةٌ ۗ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلَا ظَلِيلًا ﴾: فَيْنانَا لا جُوَبَ فيه، ودائـمَـا لا تنسَخُه الشَّمسُ، وهو إشارةٌ إلى النِّعمَةِ التَّامَّةِ الدَّائمَةِ، والظَّليلُ صِفَةٌ مُشتَقَّةٌ مِن الظلِّ لتأكيدِه؛ كقولِهم: شمسٌ شامِسٌ، وليلٌ أَلْيلُ، ويَومُ أَيْوَمُ. (٥٨) - ﴿إِنَّالَقَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا ٱلْأَمَننَتِ إِلَىٰ آهَلِها ﴾ خطابٌ يَعُمُّ المكلَّفينَ والأَمَاناتِ، وإِن نَزلَتْ يومَ الفتحِ في عثمانَ بن طلحة بن عبدِ الدَّار لَمَّا أُغلَق بابَ الكعبةِ وأَبَى أَن يَدفعَ المفتاحَ ليَدخُلَ فيها، وقالَ: لو علمتُ أنَّه رَسُولُ اللهِ لم أمنعُه، فلوَى عليٌّ يدَهُ وأخذَ منه وفتح، فدَخلَ رسولُ اللهِ ﷺ وصَلَّى رَكعتينِ، فلما خرَجَ سَأَلَه العبَّاسُ أَن يُعطيَه المفتاحَ ويجمَعَ له السِّقايَةَ والسِّدانةَ، فأمرَهُ الله أن يَرُدَّ إليه، فأمرَ عليًّا أن يردَّ ويعتذرَ إليه، وصَار ذلك سببًا لإسلامِه، ونزلَ الوَحيُ بأنَّ السِّدانةَ في أولادِه أبدًا (۱).

﴿ وَإِذَا حَكَمْتُهُ بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَعَكُّمُوا بِٱلْعَدُلِ ﴾؛ أي: وأَن تَحكُموا بالإنصَافِ والسَّويَّةِ إذا قضَيتُم بين مَن يَنفذُ عليه أمرُكم أو يَرضى بحُكمِكُم، ولأنَّ الحكمَ وَظيفَةُ الوُلاةِ قيلَ: الخطابُ لهم.

﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ * أَي: نِعمَ شيئًا يَعِظُكُم به، أو: نعمَ الشَّيءُ الَّذي يَعِظُكُم به، ف«ما» مَنصُوبةٌ مَوصُوفةٌ بـ ﴿ يَعِظُكُم بِهِ ، أو مَرفُوعةٌ مَوصُولةٌ به ،

⁽١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٢٩)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٥٧)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٣٨). وقال الحافظ في «العجاب في بيان الأسباب» (٢/ ٨٩٣): كذا أورده الثعلبي بغير سند جازماً به، وتلقاه عنه غير واحد منهم الواحدي، وفيه زيادات منكرة:

منها: أن المحفوظ أن إسلام عثمان بن طلحة كان قبل الفتح بمدة، قدم هو وعمرو بن العاص وخالد بن الوليد فأسلموا جميعاً بين الحديبية والفتح.

ومنها: أنه أغلق الباب، وصعد السطح، والمعروف في كتب السير أن المفتاح كان عند أمه، وأن النبي ﷺ لما طلب منه المفتاح امتنعت أمه من دفعه فدار بينهما في ذلك كلام كثير.

ثم كيف يلتئم قوله: (لوى على يده) مع كونه فوق السطح؟! إلى غير ذلك.

ورواه بنحوه ابن مردويه من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس كما في «الدر المنثور» (۲/ ٥٧٠)، وإسناده واه.

والمخصُوصُ بالمدحِ مَحذوفٌ، وهو المأمُورُ به من أداءِ الأمَاناتِ والعَدلِ في الحُكومَات.

﴿إِنَّاللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ بأقوالِكُم وأحكامِكُم وما تفعَلونَ في الأمّاناتِ.

(90) - ﴿ يَا يَهُ اللَّهِ مَا اللَّهُ وَالطِيعُوا اللّهَ وَالطِيعُوا الرّسُولَ وَالْوَا الْأَمْرِ مِنكُرٌ ﴾ يريد بهم أُمراءَ المسلمينَ في عَهدِ الرَّسُولِ وبَعدَه، ويندرِجُ فيهم الخلفاءُ والقُضاةُ وأُمراءُ السّرِيَّة، المسلمينَ في عَهدِ الرَّسُولِ وبَعدَه، ويندرِجُ فيهم الخلفاءُ والقُضاةُ وأُمراءُ السّرِيَّة، المسلمينَ في عَهدِ الرَّسُولِ وبَعدَه، ويندرِجُ فيهم الخلفاءُ والقُضاةُ وأُمراءُ السّرِيَّة، المسلمينَ في عَهدِ الرَّسُولِ وبَعدَما أمرَهم بالعَدلِ تنبيهًا على أنَّ وُجوبَ طَاعَتِهم ما داموا على الحقِّ.

وقيلَ: علماء الشَّرعِ؛ لقولِه تعالى: ﴿ وَلَوْرَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَى أَوْلِيا ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٨٣].

﴿ فَإِن لَنَزَعْتُمْ ﴾ أنتم وأُولو الأمر منكم ﴿ فِي شَيْءٍ ﴾ من أمُور الدِّينِ، وهو يؤيِّدُ الوجهَ الأوَّلَ إذ ليس للمقلِّد أن يُنازعَ المجتهدَ في حُكمِهِ بخِلافِ المَرؤوسِ، إلَّا أن يُقالَ: الخطابُ لأولي الأمرِ على طريقَةِ الالتِفاتِ.

﴿ فَرُدُّوهُ إِلَىٰ اللَّهِ ﴾: فراجِعُوا فيه إلى كِتابهِ ﴿ وَٱلرَّسُولِ ﴾ بالسُّؤالِ عنه في زمَانِه والمراجعَةِ إلى سُننِه بعدَه.

واستدَلَّ به منكِرُو القِياسِ فقالوا: إنَّه تعالى أُوجَبَ رَدَّ المختلَفِ إلى الكتابِ والسُّنَّة دونَ القياس.

وأُجيبَ: بأنَّ ردَّ المُختَلَفِ إلى المنصوصِ عليه إنَّما يكونُ بالتَّمثيلِ والبناءِ عليه وهو القِياسُ، ويؤيِّدُ ذلك الأمرُ به بعدَ الأمرِ بطاعَةِ اللهِ وطاعَةِ الرَّسولِ، فإنَّه يدُلُّ على أنَّ الأحكامَ ثلاثةٌ: مُثبَتٌ بالكِتابِ، ومثبَتٌ بالسنَّةِ، ومثبَتٌ بالرَّدِّ إليهما على وَجْهِ القياس.

﴿إِن كُنُّمُ تُوْمِنُونَ بِأَللَّهِ وَٱلْمُومِ ٱلْآخِرِ ﴾ فإنَّ الإيمانَ يُوجبُ ذلك.

﴿ ذَلِكَ ﴾؛ أي: الردُّ ﴿ خَيْرٌ ﴾ لكم ﴿ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾: عاقِبَةً، أو أحسنُ تأويلًا مِن تأويلًا مِن تأويلًا مِن تأويلًا مِن المِدِّدِ.

(٦٠) - ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَهُمْ ءَامَنُوا يِمَا أُنِولَ إِلَيْكَوَمَا أُنِولَ مِن قَبْلِكَ يُوكُونَ أَن يَتَحَاكُمُوا إِلَى الطَّغُوتِ ﴾ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أنَّ مُنافِقًا خاصم يَهُودِيًّا، فدَعاه اليَهُوديُّ إلى النِّبِيِّ ﷺ ودعاه المنافقُ إلى كعبِ بن الأشرَفِ، ثمَّ إنَّهُما احتكما إلى رَسُولِ اللهِ فحكمَ لليَهودِيِّ، فلم يَرضَ المنافقُ وقالَ: نتحاكمُ إلى عمرَ، فقالَ اليهُوديُّ لعمرَ: قضى لي رَسُولُ اللهِ فلم يَرضَ بقضائِه وخاصمَ إليك، فقالَ عمرُ للمنافق: أكذلك؟ فقالَ: مكانكُما حتَّى أخرُجَ إليكُما، فدخلَ فأخذَ سيفَهُ ثمَّ خَرَجَ فضَرَبَ به عنقَ المنافقِ حتَّى برَد، وقالَ: هكذا أقضي لِمَن لم يَرضَ بقضاءِ اللهِ ورسُولِه، فنزلَت، وقالَ جبريلُ: إنَّ عمرَ فرَقَ بين الحقِّ والباطلِ فسُمِّي الفارُوقَ (١٠).

والطاغُوتُ على هذا كعبُ بن الأشرفِ، وفي معناه مَن يحكُمُ بالباطلِ ويُؤثِرُ لأجلِه (٢)؛ سُمِّيَ بذلك لفَرْطِ طُغيَانِه، أو لتَشَبُّههِ (٣) بالشَّيطانِ، أو لأنَّ التَّحاكُمَ إليه

⁽١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٥٥٣)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٦٢)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٤٢)، من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسناد واه كما تقدم. وأما لقب عمر بالفاروق فهو باتفاق وفي أخبار أخر. انظر: «فتح الباري» (٧/ ٤٤).

والقصة رواها أيضا ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٩٤) من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود دون كلام جبريل في آخرها، وذكر الخصام بين رجلين ولم يعين منافقاً أو يهودياً. وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي يتيم عروة بن الزبير. فالخبر مرسل.

⁽٢) «ويُؤثرُ لأجلِهِ»؛ أي: يختارَ لأجل الباطل ما يختارُهُ. «حاشية الخفاجي».

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «لتشبيهه».

تحاكُمٌ إلى الشَّيطانِ مِن حيثُ إنَّه الحامِلُ عليه كما قالَ: ﴿ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكُفُرُوا بِهِ ع وَيُرِيدُ ٱلشَّيَطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَلًا بَعِيدًا ﴾.

وقُرِئَ: «أن يكفروا بها»(١) على أنَّ الطاغُوتَ جمعٌ كقولِهِ: ﴿ أَوْلِي ٓ اَوُهُمُ ٱلطَّاخُوتُ يُخْرِجُونَهُم ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

(٦١) - ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالُوا إِلَى مَا أَنْ زَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ ﴾ وقُرِئَ: «تَعالُوا» بضمّ اللَّامِ (٢) على أنّه حُذف لامُ الفِعل اعتباطًا ثمَّ ضُمَّ اللَّامُ لوَاوِ الضّميرِ.

(٦٢) ﴿ فَكَيْفَ ﴾ يكونُ حَالهُم ﴿إِذَآ أَصَلَبَتْهُم مُّصِيبَةٌ ﴾ كقَتلِ عُمَرَ المنافقَ أو النِّقمةِ (٢٠) من اللهِ.

﴿ بِ مَاقَدَّ مَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ مِن التَّحاكُمِ إلى غيرِك وعدمِ الرِّضَا بحُكمِكَ.

﴿ ثُمَّ جَآءُوكَ ﴾ حين يُصَابُونَ للاعتذارِ، عطفٌ على ﴿ أَصَابَتْهُم ﴾، وقيلَ: على ﴿ يُصُدُّونَ ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ.

﴿ يَعَلِفُونَ بِاللَّهِ ﴾ حالًا: ﴿إِنَّ أَرَدُنَاۤ إِلَّاۤ إِحْسَنَا وَتَوْفِيقًا ﴾: ما أردنا بذلك إلَّا الفَصْلَ بالوجهِ الأَحسَن والتَّوفيقَ بين الخصمين ولم نُردْ مُخالفَتَكَ.

⁽١) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٥٢٨)، و «الكشاف» (٢/ ٤١٩)، عن العباس بن الفضل.

⁽٢) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩١)، و «الكشاف» (٢/ ١٩٤)، عن الحسن.

⁽٣) في نسخة الخيالي: «نقمة».

وقيلَ: جاءَ أصحابُ القَتيلِ طَالِبينَ بدَمِهِ، وقالوا: ما أرَدنا بالتَّحاكُمِ إلى عمرَ إلَّا أن يُحسِنَ إلى صَاحبِنَا ويوفِّق بينَه وبين خَصمِه (١٠).

(٦٣) - ﴿ أُولَكَيِكَ ٱلَّذِينَ يَعَلَمُ ٱللَّهُ مَافِي قُلُوبِهِ مَرَ ﴾ مِن النَّفاقِ، فلا يُغني عنهم الكِتمانُ والحَلِفُ الكاذِبُ من العِقابِ.

﴿ فَأَعْرِضْ عَنْهُمُ ﴾؛ أي: عَن عِقابهم لِمَصلحَةٍ في استبقائِهِم، أو عَن قَبولِ مَعذِرَتِهم.

﴿وَعِظْهُمْ ﴾ بلِسَانك وكُفَّهم عمَّا هم عليه.

﴿ وَقُل لَهُ مَ فِ آنفُسِهِم ﴾؛ أي: في معنى أَنفُسِهم، أو: خاليًا بهم؛ فإنَّ النُّصحَ في السرِّ أنجَعُ.

﴿قَوْلَا بَلِيـغُا ﴾ يبلغُ مِنهُم ويُؤثَّرُ فيهم.

أُمرَه تعالى بالتَّجافي عَن ذُنوبِهم، والنُّصحِ لهُم، والمبالغَةِ فيه بالتَّرغيبِ والتَّرهيبِ، وذلك مُقتضَى شفقةِ الأنبياءِ، وتَعليقُ الظَّرفِ بـ ﴿بَلِيغًا ﴾ ـ على معنى: بليغًا في أَنفُسِهم مؤثِّرًا فيها ـ ضَعيفٌ؛ لأنَّ معمُولَ الصِّفَةِ لا يتقدَّمُ على الموصوفِ، والقولُ البليغُ في الأصل هو الَّذي يطابِقُ مَدلولُه المَقصودَ به.

(٦٤) - ﴿ وَمَاۤ أَرَّسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّالِيُطَكَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ ﴾: بسبَبِ إذنِه في طاعَتِه وأمرِه المبعُوثَ إليهم بأنْ يطيعُوه، وكأنَّه احتجَّ بذلك على أنَّ الَّذي لم يَرضَ بحكمِه وإن أَظهرَ الإسلامَ كانَ كافرًا مُستَوجِبَ القتلِ، وتقريرُه: أنَّ إرسالَ الرَّسولِ لَمَّا لم يَكُن إلَّا ليُطاعَ كانَ مَن لم يُطِعْه ولم يرضَ بحُكْمِه لم يَقبَلْ رِسالَتَه، ومَن كانَ كذلك كانَ كافرًا مُستوجِبَ القتل.

⁽۱) انظر: «تفسير الثعلبي» (۱۰/ ٤٥٧).

﴿ وَلَوْ أَنَهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ بالنّفاقِ أو التّحاكُم إلى الطَّاغوتِ ﴿ جَآمُوكَ ﴾ تائبينَ من ذلك، وهو خبَرُ «أنَّ» و ﴿ إِذ ﴾ مُتعلّقٌ به.

﴿ فَاسَتَغَفَرُوا اللّهَ ﴾ بالتَّوبَةِ والإخلاصِ ﴿ وَاسْتَغْفَ رَلَهُ مُ الرَّسُولُ ﴾ : واعتذرُوا الله حتَّى انتَصَبْتَ لهم شَفيعًا، وإنَّما عدَلَ عن الخطابِ تَفخيمًا لشأنِه، وتنبيهًا على أنَّ مِن حقِّ الرسُولِ أن يقبَلَ اعتذارَ التَّائبِ وإن عَظُمَ جُرمُه ويشفَعَ له، ومِن مَنصِبِه أن يَشفعَ في كبائرِ الذُّنوبِ.

﴿لَوَجَدُوا اللّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا ﴾: لعَلِمُوه قابلًا لتَوبَتِهِم مُتفَضِّلًا عليهم بالرَّحمَةِ، وإن فُسِّرَ «وَجدَ» بـ: صَادف، كانَ ﴿قَوَّابًا ﴾ حَالًا و ﴿رَجِيمًا ﴾ بدَلًا منه أو حالًا من الضَّمير فيه.

(٦٥) ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ ﴾؛ أي: فورَبِّك، و (لا) مزيدة لتأكيدِ القسَم، لا لتُظاهِرَ ﴿ لَا ﴾ في قولِهِ: ﴿ لَا يُضَا في الإثبات كقولِه تعالى: ﴿ لَا أَنْهَا تُزاد أَيضًا في الإثبات كقولِه تعالى: ﴿ لَا أَنْهَا تُزاد أَيضًا في الإثبات كقولِه تعالى: ﴿ لَا أَنْهِمُ بَهَٰذَا ٱلْبَكَدِ ﴾ [البلد: ١].

﴿ حَتَىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَكَرَ بَيْنَهُمْ ﴾: فيما اختَلَفَ بينَهُم واختَلَطَ، ومنه: الشَّجَرُ؛ لتَداخُل أغصَانِهِ.

﴿ ثُمَّ لَا يَحِدُوا فِي آنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا فَضَيْتَ ﴾: ضِيْقا ممَّا حَكَمْتَ به، أو: مِن حُكْمِك، أو: شَكًا مِن أجلِه فإنَّ الشاكَّ في ضِيْقِ من أمرِه.

﴿ وَيُسَلِّمُوا لَسَّلِيمًا ﴾: ويَنقادوا لك انقيَادًا بظاهِرهِم وباطِنِهم.

(٦٦) - ﴿ وَلَوْ أَنَا كَنَبْنَا عَلَيْهِمْ آنِ ٱقْتُلُوٓا أَنفُسَكُمْ ﴾: تَعرَّضوا بها للقَتْلِ بالجهَادِ، أو: اقتُلوهَا كما قَتَلَ بنو إسرائيلَ، و «أَنْ » مصدريَّةٌ، أو مفسِّرةٌ لأنَّ ﴿ كَنَبْنَا ﴾ في معنى: أَمَرْنا.

﴿ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِينَزِكُم ﴾ خُروجَهُم حينَ استُتِيبُوا مِن عبَادةِ العِجل.

وقراً أَبُو عمرو ويَعقوبُ: ﴿ آَنِ ٱقْتُكُوۤ اَ ﴾ بكسرِ النُّونِ على أصلِ التَّحريكِ، ﴿ أَوُ احرُجوا ﴾ بضمِّ الواوِ للإتباعِ والتَّشبيهِ بواوِ الجمعِ في نحوِ: ﴿ وَلَا تَنسَوُ ٱ ٱلْفَضْلَ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، وقراً عاصمٌ وحمزَةُ بكسرِهما على الأصلِ، والباقُون بضَمِّهما إجراءً لهما مُجرَى الهمزةِ المتَّصلَةِ بالفعلِ (١).

﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُم ﴾: إلَّا ناسٌ قليلٌ وهُم المُخلِصُونَ، لمَّا بيَّنَ أَنَّ إِيمَانَهم لا يَتِمُّ إلَّا بأن يُسلِّموا حقَّ التَّسليمِ، نبَّه على قصُورِ أكثرِهِم ووَهْنِ إِسْلامِهم، والضَّميرُ للمَكتوب، ودلَّ عليه ﴿كَنَبَنَا﴾، أو لإحدى مَصدَرَي الفِعلَيْنِ.

وقرأً ابنُ عَامرٍ بالنَّصبِ(٢) على الاستِثناءِ، أو على: إلَّا فِعلَّا قليلًا.

﴿ وَلَوَ أَنَّهُمْ فَعَلُواْ مَا يُوعَظُونَ بِهِ ۦ ﴾ مِن متابعَةِ الرَّسُول ومطَاوعَتِه طَوعًا ورَغبَةً ﴿ لَكَانَ خَيْرًا لَمْكُمْ ﴾ في عاجِلِهم وآجِلِهم ﴿ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا ﴾ في دينِهِم؛ لأنَّه أشدُّ لتَحصيلِ العِلْمِ ونَفْيِ الشَّكِّ، أو: تَثبيتًا لثَوابِ أعمَالِهم، ونَصبُه على التَّمييزِ.

والآيةُ أيضًا ممَّا نَزَلَتْ في شأنِ المُنافقِ واليَهوديِّ (٣).

وقيلَ: إنَّها والتي قبلَها نَزلتا في حَاطِب بن أبي بَلتَعَة، خَاصَم زُبَيْرًا في شراجٍ من الحرَّةِ كانا يَسقيانِ بها النَّخلَ، فقالَ عليه السَّلامُ: «اسقِ يا زُبَيرُ ثمَّ أرسِل الماءَ إلى

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۳۶)، و«التيسير» (ص: ۷۸)، و«المبسوط» (ص: ۱٤۱)، و«النشر» (۲/ ۲۲۵).

⁽٢) وقرأ باقي السبعة بالرفع. انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٥)، و«التيسير» (ص: ٩٦).

⁽٣) ورد هذا في رِوايَةِ ابن لهيعة عن أبي الأسوَدِ السَّابقةِ في قصة المنافق واليهودي رواها ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٩٩٤).

جَارِكَ» فقالَ حَاطِبٌ: لِأَنْ كانَ ابنَ عمَّتِك، فقالَ عليه السَّلامُ: «اسقِ يا زُبَير ثمَّ احبسِ الماءَ إلى الجَدر واستَوْفِ حقَّكَ ثمَّ أرسِلْه إلى جارِك»(١).

(٦٧) _ ﴿ وَإِذَا لَآتَيْنَهُم مِنلَدُنَا آجَرًا عَظِيمًا ﴾ جوابٌ لِسُؤالٍ مُقَدَّرٍ كأنه قيلَ: وما يكونُ لهم بعدَ التَّبيتِ؟ فقالَ: وإذًا لو تَثبَّتُوا لآتينَاهُم؛ لأنَّ «إذَن» جوابٌ وجَزاءٌ.

(٦٨) - ﴿ وَلَهَدَيْنَهُمْ صِرَطاً مُّسَتَقِيماً ﴾ يَصِلُونَ بسُلُوكِه جنابَ القدسِ، ويَفْتَحُ عليه ما لم عليه السَّلامُ: «مَن عَمِلَ بما عَلِمَ ورَّثَه اللهُ عِلْمَ ما لم يَعْلَم» (٢٠).

(۱) رواه البخاري (۲۳۰۹)، ومسلم (۲۳۵۷)، من حديث عروة عن عبد الله بن الزبير رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا، أنه حدَّثه: «أنَّ رجلًا من الأنصار خاصم الزبيرَ عند النبيِّ عَيْقِ في شِرَاجِ الحَرَّةِ...»، فلم يسم الرجل، وجاء في آخره: فقال الزبيرُ: «والله إني لَأُحْسِبُ هذه الآيةَ نزلت في ذلك: ﴿ فَلاَ وَرَبِكَ لاَ يُؤْمِنُونَ كَتَى لَنَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُم مَ ﴾ . وكذا رواه البخاري (۲۳۲۲) عن عروة، وفيه: فقال الزُبيرُ: «والله إن هذه الآية أُنزلت في ذلك..».

وذكرُ حاطب في قصة النزول رواه ابن أبي حاتم (٣/ ٩٩٤) عن سعيد بن المسيِّب قال: أُنزِلت في الزُّبَيْرِ بنِ العوَّامِ وحاطب بن أبي بلتعةَ اختصما في ماء، فقضى النبيُّ ﷺ أن يسقيَ الأعلى ثُم الأسفلُ.

قال الحافظ في «الفتح» (٥/ ٣٥_٣٦): وإسناده قوي مع إرساله، فإن كان سعيد بن المسيب سمعه من الزبير فيكون موصولاً، وعلى هذا فيؤوَّل قوله: «من الأنصار» (يعني: في رواية الصحيحين) على إرادة المعنى الأعم كما وقع ذلك في حق غير واحد كعبد الله بن حذافة.

(٢) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ١٥) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال: ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم عليه السلام، فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي على الله الكلام عن بعض الإسناد عليه لسهولته وقربه، وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل.

(٦٩) - ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَتِهِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم ﴾ مَزيدُ تَرغيبٍ في الطَّاعةِ بالوَعدِ عَلَيها مُرافقة أكرَمِ الخَلائقِ وأعظمِهم قَدْرًا.

﴿ مِنَ ٱلنَّبِيَتَ وَٱلصِّدِيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّلِحِينَ ﴾ بيانٌ لـ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ حالٌ منه أو مِن ضميرِه، قسمَهم أربعَة أقسَامٍ بحسَبِ مَنازِلهم في العِلْمِ والعَملِ، وحَثَّ كافَّة النَّاسِ على أن لا يتأخَّروا عنهم، وهم:

الأنبيّاءُ الفائزونَ بكمالِ العِلمِ والعَمَلِ، المُتجاوزونَ حدَّ الكَمالِ إلى دَرجةِ التَّكميلِ.

ثمَّ الصِّدِّيقُونَ الَّذينَ صَعِدَت نفوسُهُم تارةً بمراقي النَّظرِ في الحُجَجِ والآياتِ، وأخرى بمعارِجِ التَّصْفِيَة والرِّياضاتِ، إلى أَوْجِ العِرفانِ حتَّى اطَّلَعُوا على الأشياءِ وأُخبَروا عنها على ما هي عَليها.

ثمَّ الشُّهداءُ الَّذينَ أدَّى بهم الحِرصُ على الطَّاعةِ والجِدُّ في إظهارِ الحقِّ حتَّى بَذَلوا مُهَجَهُم في إعلاءِ كَلِمَةِ اللهِ.

ثمَّ الصَّالحونَ الَّذينَ صَرَفوا أعمارَهُم في طاعَةِ اللهِ وأموَالَهُم في مَرضاتِه.

ولكَ أن تقول: المنعَمُ عَلَيهم هم العَارفونَ باللهِ، وهؤلاء إمَّا أن يكونوا بالغينَ درجَةَ العِيانِ، أو واقفينَ في مقام الاستدلالِ والبرهَان:

والأوَّلون: إما أن ينالوا مع العِيانِ القربَ بحيثُ يكونون كمَن يرى الشَّيءَ قريبًا وهم الأنبيَاءُ، أو لا فيكونون كمَن يَرى الشَّيءَ مِن بعيدٍ وهم الصِّدِّيقون.

والآخرُون إما أن يكونَ عِرفانُهم بالبراهين القاطِعَةِ وهم العُلماءُ الرَّاسخونَ في العِلْمِ التَّلماءُ الرَّاسخونَ في العِلْمِ الَّذينَ هم شُهداءُ اللهِ في أرضِه، وإمَّا أن يكونَ بأماراتٍ وإقناعاتٍ تَطمَئِنُ إليها نُفوسُهُم وهم الصَّالحونَ.

﴿وَحَسُنَ أُولَكَيْكَ رَفِيقًا ﴾ في مَعنى التَّعجُّبِ، و ﴿ رَفِيقًا ﴾ نَصبٌ على التَّمييزِ أو الحالِ، ولم يُجمَع لأنَّه يقالُ للواحدِ والجَمعِ كالصَّدِيقِ، أو لأنَّهُ أُريدَ: وحَسُنَ كلُّ واحدٍ منهم رَفيقًا.

رُويَ أَنَّ ثَوبَانَ مَوْلَى رَسُولِ الله ﷺ أَتَاهُ يَومًا وقد تغيَّر وجهُه ونَحُلَ جِسمُه، فسألَه عن حَالهِ فقالَ: ما بي مِن وَجع، غيرَ أني إذا لم أركَ اشتَقتُ إليك واستوحَشتُ وَحْشةً شَديدةً حتَّى ألقاكَ، ثمَّ ذكرْتُ الآخرة فخِفْتُ أَن لا أراكَ هناك؛ لأني عَرفتُ أَنّكَ تُرفَعُ مع النَّبيِّنَ، وإن أُدخِلتُ في الجنَّة كنتُ في مَنزلٍ دونَ منزلِك وإن لم أُدخَل فذاك حين لا أراكَ أبدًا، فنزلت (۱).

(٧٠) _ ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارَةٌ إلى ما للمُطيعينَ مِن الأَجْرِ ومَزيدِ الهِدَايةِ ومُرافقةِ المُنعَمِ عليهم ومزيَّتِهم ﴿ ٱلْفَضْلُ ﴾ صِفَتُه ﴿ مِنَ اللهَ عَلَيهم ومزيَّتِهم ﴿ ٱلفَضْلُ ﴾ صِفَتُه ﴿ مِنَ اللهِ عَلَيهم ومزيَّتِهم ﴿ الفَصْلُ ﴾ حَبرٌ و ﴿ مِنَ اللهِ عَالَى ، والعامِلُ فيه معنى الإشارةِ.

﴿ وَكُفَى إِنَّهِ عَلِيكًا ﴾ بجَزاءِ مَن أطاعَه أو بمقاديرِ الفَضلِ واستِحقاقِ أهلِهِ.

(٧١) _ ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِـذَرَكُمُ ﴾: تيقَّظُوا واستعِدُّوا للأعــداءِ، والحِذْرُ: الحَذَرُ، كالإِثْرِ والأثَر، وقيلَ: ما يُحذَرُ به كالحَزم والسِّلاح.

﴿ فَأَنفِرُواْ ﴾: فاخرجُوا إلى الجهَادِ ﴿ ثُبُاتٍ ﴾: جماعاتٍ مُتفرِّقَةً، جمعُ «ثُبَةٍ » مِن

⁽۱) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٦٥) عن الكلبي، وذكره في «البسيط» (٦/ ٥٧٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما في رواية الكلبي، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٤٦٤) من غير سند ولا نسبة، وروى الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٠)، و«الأوسط» (٤٧٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٤/ ٢٤٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها نحوه دون تسمية الصحابي، وقال ابن حجر في «العجاب» (٢/ ٤١٤): «رجاله موثقون».

ثَبَيْتُ على فلانٍ تَثْبِيَةً: إذا ذكرتَ مُتفرِّقَ محاسِنه، ويُجمَعُ أيضًا على «ثُبِينَ» جَبرًا لِمَا حُذِفَ مِن عَجُزِه.

﴿ أُو أَنفِرُوا جَمِيعًا ﴾: مجتمِعينَ كوكبةً واحدةً.

والآيةُ وإن نزلَتْ في الحربِ لكنْ يَقتضي إطلاقُ لَفْظِها وجُوبَ المبادرَةِ إلى الخيراتِ كلِّها كَيْفَما أمكنَ قبلَ الفَواتِ.

(٧٢) - ﴿ وَإِنَّ مِنكُّرُ لَمَن لَيُبَطِّنَ ﴾ الخِطابُ(١) لعَسكرِ رَسولِ اللهِ المؤمنينَ مِنهم والمنافقينَ، والمبطِّئُونَ: منافقوهم؛ تثاقلُوا وتخلَّفُوا عن الجهادِ، من بَطَّأَ بمعنى أَبْطأً وهو لازِمٌ.

أو: يُبَطِّئوون غيرَهم كما ثَبَّط ابـن أُبيِّ ناسًا يَومَ أحدٍ، مِن بطَّأَ مَنقولًا مِن بَطُؤَ كثَقَّلَ مِن ثَقُلَ.

واللَّامُ الأُولى للابتداءِ دخلَتْ اسمَ «إنَّ» للفَصلِ بالخبَرِ، والثانِيَةُ جـوابُ قَسمٍ مَحذوفٍ، والقسَمُ بجوابِه صِلةُ «مَن»، والرَّاجِعُ إليه ما استكنَّ في ﴿لَيُبَطِّئَنَ﴾ والتَّقدير: وإنَّ مِنكُم لَمَن أُقْسِمُ باللهِ ليُبَطِّئنَّ.

﴿ فَإِنَّ أَصَابَتَكُمْ مُصِيبَةً ﴾ كقَتْلٍ وهزيمَةٍ ﴿قَالَ ﴾؛ أي: المبطِّئُ: ﴿ فَدْ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَىٓ إِذْ لَمْ أَكُن مَعَهُمۡ شَهِيدًا ﴾؛ أي: حاضرًا فيُصيبَنِي ما أصَابَهم.

(٧٣) _ ﴿ وَلَهِنَ آصَـٰبَكُمُ فَضَـٰلُ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ كفَتْحٍ وغَنيمَةٍ ﴿لَيَقُولَنَ ﴾ أكَـدهُ تَنبيهًا على فَرطِ تَحسُّرهم، وقُرِئَ بضَمِّ اللَّام إعادَةً للضَّميرِ على مَعنى «مَن»(٢).

﴿ كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ ﴾ اعتراضٌ بين الفِعْلِ ومَفْعُولِه، وهو: ﴿ يَلْلَتُ تَنِي

⁽۱) في نسخة التفتازاني: «خطاب».

⁽٢) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٢)، و «الكشاف» (٢/ ٤٣١)، عن الحسن.

كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ للتَّنبيه على ضَعفِ عَقِيدَتِهم، وأنَّ قولَهُم هذا قَوْلُ مَن لا مُواصلَة بينكُم وبينَه، وإنَّما يريدُ أن يكونَ مَعكم لمجرَّدِ المالِ، أو حالٌ عن الضَّميرِ في ﴿لَيَقُولُنَ ﴾، أو داخلٌ في المقولِ؛ أي: يقولُ المبطِّئ لِمَن يثبِّطُه مِن المنافقينَ وضَعَفَةِ المسلمين تَضريبًا(۱) وحَسَدًا: كأنْ لم يَكُن بينكُم وبينَ محمَّدِ حيثُ لم يَسْتَعِن بكم فتفُوزوا بما فازَ ﴿يالَيْتَني كنتُ مَعَهم﴾.

وقيلَ: إنَّه متَّصِلٌ بالجملَةِ الأُولى، وهو ضَعيفٌ؛ إذ لا يُفصَلُ أبعَاضُ الجُملَةِ بما لا يتعلَّقُ بها لفظًا ومَعنَى.

و ﴿كَأَن ﴾ مخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلَةِ، واسمُهُ ضَميرُ الشَّأن وهو مَحذوفٌ.

وقراً ابنُ كثيرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ ورُويسٌ عن يَعقوبَ: ﴿ تَكُنُّ ﴾ بالتَّاءِ (٢) لتأنيثِ لفظِ المودَّةِ.

والمنادَى في ﴿يَلَيَـتَنِي ﴾ مَحذوفٌ؛ أي: يا قوم، وقيلَ: «يا» أُطلِقَ للتَّنبيهِ على الاتِّسَاع.

﴿ فَأَفُوزَ ﴾ نَصْبٌ على جوابِ التَّمنِّي، وقُرِئَ بالرَّفعِ (٣) على تقديرِ: فأنا أفُوزُ في ذلك الوَقتِ، أو العطفِ على ﴿ كُنتُ ﴾.

(٧٤) _ ﴿ فَأَيُقَنَتِلْ فِي سَكِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَوْةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْآخِرَةِ ﴾؛ أي: الَّذينَ يَبيعُونها بها، والمعنَى: إن بَطَّأ هَؤلاءِ عَن القتالِ فليُقاتِل المخلصُونَ

⁽۱) «تضريبًا»؛ أي: تحريكًا لهم وتحريضًا، قال الراغب: التضريب: التحريض؛ كأنه حث على الضرب في الأرض. انظر: «حاشية الخفاجي». وفي نسخة الخيالي: «تضريةً» قالَ الأنصاري: «تضرِيةً»؛ أي: إغراءً. انظر: «حاشية الأنصاري» (۲/ ۲۰۹).

⁽۲) انظر: «التيسير» (ص: ٩٦)، و«المبسوط» (ص: ١٨٠)، و«النشر» (۲/ ٢٥٠).

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣) عن النحوي.

الباذِلُون أنفسَهُم في طلَبِ الآخرَةِ، أو الَّذينَ يشتَرونَها ويختارونَها على الآخرَةِ وهم المبطِّئونَ، والمعنى: حثُّهم على تَركِ ما حُكِيَ عنهُم.

﴿ وَمَن يُقَنتِلَ فِ سَبِيلِ اللّهِ فَيُقْتَلَ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُوْتِيهِ أَجَّا عَظِيمًا ﴾ وَعَدَ له الأجرَ العظيمَ غلَبَ أو غُلِبَ بترغيبًا في القتالِ وتكذيبًا لقولِهم: ﴿ قَدْ أَنْعُمَ اللّهُ عَلَى إِذْ لَمْ آكُن العظيمَ غلَبَ أو غُلِبَ ؛ ترغيبًا في القتالِ وتكذيبًا لقولِهم: ﴿ قَدْ أَنْعُمَ اللّهُ عَلَى إِذْ لَمْ آكُن مَعَهُمْ شَهِيدًا ﴾ وإنّما قال: ﴿ فَيُقْتَلُ أَوْ يَغْلِبُ ﴾ تنبيهًا على أنَّ المجاهدَ يَنبغي أن يثبتَ في المعرَكةِ حتَّى يُعِزَّ نفسَه بالشَّهَادةِ أو الدِّينَ بالظَّفرِ والغلبَةِ، وأن لا يكونَ قصدُه بالذَّاتِ إلى القتلِ بل إلى إعلاءِ الحقِّ وإعزَازِ الدِّينِ.

(٧٥) - ﴿ وَمَا لَكُونَ ﴾ مُبتدأً وخبرٌ ﴿ لَا نُقَائِلُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ ﴾ حَالٌ، والعَاملُ فيها مَا في الظّرفِ مِن مَعنى الفعلِ، ﴿ وَٱلْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ عَطفٌ على اسمِ ﴿ اللّهِ ﴾؛ أي: وفي سَبيلِ المُستضعفينَ، وهو تَخليصُهُم مِن الأسرِ وصَوْنُهم عن العَدُوِّ، أو على السَّبيلِ بحذفِ المضافِ؛ أي: وفي خلاصِ المُستَضعَفينَ.

ويجوزُ نَصبُه على الاختصَاصِ، فإنَّ سبيلَ اللهِ يَعمُّ أبوابَ الخيرِ، وتخليصُ ضَعفَةِ المُسلمينَ مِن أيدي الكفَّارِ أَعْظَمُها وأخَصُّها.

﴿ مِنَ ٱلرَّبَالِ وَٱلنِسَآءِ وَٱلْوِلْدَانِ ﴾ بَيانٌ للمُستَضْعَفين، وهم المُسلمونَ الَّذينَ بَقُوا بمكَّةَ لصَدِّ المُسلمونَ اللَّذينَ بَقُوا بمكَّةً لصَدِّ المُشركينَ أو ضَعفِهِم عن الهجرةِ مُستَذَلِّينَ مُمتَحنينَ، وإنَّما ذكر الولدانَ مُبالغَةً في الحثِّ وتنبيهًا على تَناهي ظلمِ المُشركينَ بحيثُ بلغَ أَذاهم الصِّبيانَ، وأنَّ دَعْوَتَهم أُجيبَت بسبَبٍ مُشاركتِهم في الدُّعاءِ حتَّى يُشارِكُوا في استِنزالِ الرَّحمةِ واستِدْفاع البَليَّةِ، وقيلَ: المرادُبه العَبيدُ والإماءُ، وهو جمعُ وليدٍ.

﴿ اللَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا وَأَجْعَل لَّنَا مِن لَدُنكَ وَلِيًّا وَٱجْعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴾ فاستجابَ اللهُ دُعاءَهم بأنْ يَسَّرَ لِبَعْضِهم الخُروجَ إلى المَدينَةِ،

وجعَلَ لِمَن بقي مِنهُم خَيْرَ وليِّ وناصِر، ففتَحَ مكَّةَ على نبيِّهِ صلواتُ اللهِ عليه، فتوَلَّاهُم ونَصَرهُم ثمَّ استعملَ عليهم عَتَّابَ بنَ أَسِيدٍ فحَمَاهُم ونصَرَهُم حتَّى صَارُوا أعزَّ أهلِها.

و ﴿ ٱلْمَرْيَةِ ﴾: مَكَّةُ، و ﴿ ٱلظَّالِرِ ﴾ صِفَتُها، وتَذكيرُه لتَذكيرِ ما أُسندَ إليه، فإنَّ اسمَ الفاعلِ أو المفعُولِ إذا جرى على غيرِ مَن هوَ لهُ كانَ كالفِعلِ يذكَّرُ ويُؤَنَّثُ على حسب ما عملَ فيه.

(٧٦) _ ﴿ اللَّهِ ﴿ وَ اللَّهِ ﴿ وَ اللَّهِ اللَّهِ ﴾ فيما يَصِلُونَ به إلى اللهِ ﴿ وَاللَّهِ يَكَفَرُوا يُقَنِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّنغُوتِ ﴾ فيما يبلغُ بهم إلى الشَّيطَان.

﴿ فَفَكُ لِلُوٓا أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيَطُنِ ﴾ لَمَّا ذكرَ مقصِدَ الفَريقينِ أمرَ أُوليَاءَه أَن يُقاتِلُوا أُولياءَ الشَّيطان، ثمَّ شَجَّعَهم بقولِهِ: ﴿ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾؛ أي: إنَّ كيدَه للمؤمنينَ بالإضافةِ إلى كيدِ اللهِ للكافرين ضَعيفٌ لا يُؤبَه به، فلا تَخافوا أُولياءَهُ فإنَّ اعتمادَهم على أضعَفِ شَيءٍ وأوهَنِهِ.

(٧٧) - ﴿ أَلَوْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّواْ أَيْدِيَكُمْ ﴾؛ أي: عن القَتْلِ ﴿ وَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوةَ وَمَاتُوا ٱلزَّكَوْ اَ ﴾: واشتَغِلُوا بما أُمِرتُم به.

﴿ فَلَمَّا كُنِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْفِنَالُ إِذَا فَرِقُ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ كَخَشْيَةِ ٱللَّهِ ﴾: يخشونَ الكُفَّارَ أن يَقتلوهُم كما يخشَوْنَ الله أن يُنزِلَ عليهم بأسَهُ، و ﴿ إِذَا ﴾ للمُفاجَأةِ جوابُ «لمَّا».

﴿ وَيَنَّ ﴾ مُبتداً ﴿ مِنْهُم ﴾ صِفتُه ﴿ يَخْشَوْنَ ﴾ خبَرُه ، ﴿ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ مِن إضافةِ المصدرِ إلى المفعُولِ وَقعَ موقِع المصدرِ ، أو الحالِ مِن فاعلِ ﴿ يَخْشُونَ ﴾ على مَعنى : يخشُونَ النَّاسَ مثلَ أهلِ خَشيةِ اللهِ منه (١).

⁽١) أي: حال كونهم مثل أهل خشية الله؛ أي: مشبِهين لأهل خشيته سبحانه. انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٣٥)، و«حاشية الخفاجي».

﴿أَوَّاشَدَّخَشْيَةً ﴾ عطفٌ عليه إنْ جَعلته حَالًا، وإن جَعلته مَصدَرًا فلا؛ لأنَّ أفعَلَ التَّفضيلِ إذا نَصَبَ ما بَعدَه لم يكن مِن جِنسِه (١) بل هو مَعْطُوفٌ على اسمِ اللهِ؛ أي: كخَشْيَة اللهِ أو كخَشْيَة أشدَّ خشيةً منه، على الفَرْضِ، اللهمَّ إلَّا أن تُجعَلَ الخشيةُ ذاتَ خَشيةٍ كقولِهم: ﴿جَدَّهُ على مَعنى: يخشَوْنَ النَّاسَ خشيةً مثل خَشْيَةِ اللهِ أو خَشْيةً أشدً خشيةً من خشيةً من خشيةِ اللهِ أو خَشْيةً أشدً

﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَنَبَّتَ عَلَيْنَا ٱلْفِئَالَ لَوَ لَآ أَخْرَنَنَآ إِلَىٰٓ أَجَلِ قَرِبٍ ﴾ استزادَةٌ في مدَّةِ الكَفّ عن القتالِ حَذرًا عن الموتِ، ويَحتمِلُ أنَّهم ما تَفَوَّهُوا به ولكن قالوهُ في أنفُسِهم فحكى اللهُ عنهُم.

﴿ قُلْ مَنْعُ الدُّنْيَا قَلِيلُ ﴾: سَريعُ التَّقَضِّي ﴿ وَٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ النَّقَى وَلَا نُظْلَمُونَ فَلِيلًا ﴾؛ أي: ولا تُنقَصُونَ أدنَى شيءٍ مِن ثوابِكُم فلا ترغَبوا عنه، أو من آجالِكُم المقدَّرة.

وقرأً ابنُ كثيرٍ وحَمزةُ والكِسائيُّ: ﴿ولا يُظلِّمُون﴾(٢) لتقدُّم الغيبَةِ.

(٧٨) ﴿ أَيَّنَمَاتَكُونُواْ يُدّرِككُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ قُرئ بالرفع على حذف الفاء(٢) كما في قولِهِ:
مَن يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكُرُ ها(١)

⁽۱) قوله: «عطف عليه»؛ أي: على ﴿كَغَشَيَة اللّهِ ﴾ "إن جعلته»؛ أي: ﴿كَغَشَيَة اللّهِ ﴾ «حالًا، وإن جعلته مصدراً؛ فلا»؛ أي: فلا يصحُّ عطفُه عليه؛ «لأن أفعل التفضيل إذا نصب ما بعده»؛ أي: على التمييز «لم يكن»؛ أي: ما بعده «من جنسه»؛ أي: من جنس أفعل التفضيل، بخلاف ما إذا جُرَّ به. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢٦٢/٢).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٥)، و«التيسير» (ص: ٩٦).

⁽٣) تنسب لطلحة بن سليمان، انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣) وحذف الفاء؛ كأنه قيل: فيدرككم الموتُ، انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٣٦).

⁽٤) صدر بيت عزاه سيبويه في «الكتاب» (٣/ ٦٥) لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، وهو في «ديوان =

أو على أنَّه كلامٌ مبتدأٌ، و﴿ أَيَّنَمَا﴾ متصل بـ«لا تُظلَّمون».

﴿ وَلَوْكُنُهُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيِّدَةٍ ﴾: في قصُورٍ أو حصُونٍ مُرَفَّعَةٍ، والبروجُ في الأَصل: بيُوتٌ على أطراف القصر، من تبرَّجَتِ المرأةُ: إذا ظَهَرتْ.

وقُرِئَ: «مُشَيِّدَةٍ» (١) وَصفًا لها بوصفِ فاعِلها، كقولِهم: قصِيدةٌ شاعرةٌ، و: «مَشِيْدَةٍ» (٢) من شادَ القصرَ: إذا رفَعه.

﴿ وَإِن تَصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِ اللّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّعَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِ اللّهِ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّعَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِندِ لَا يَّا كَما تَقعُ الحسنَةُ والسَّيِّةُ على الطَّاعةِ والمَعصيةِ يقعانِ على النِّعمةِ والبَلِيَّةِ، وهما المرادُ في الآية أي: وإِن تُصِبْهم نِعمةٌ كخِصبٍ نَسَبوهَا إلى اللهِ، وإِن تُصِبهم بليَّةٌ كَفَحطٍ أَضَافوهَا إليكَ وقالوا: إِن هي إلَّا بشُؤمِكَ، كما قالَت اليهُودُ: منذُ دَخل محمَّدٌ المدِينةَ نقصَت ثِمارُهَا وغَلَت أسعارُها(٣).

﴿ قُلْكُلُّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ ﴾ يَقبِضُ ويَبسُطُ حسبَ إرادَتِه ﴿ فَمَالِ هَتَوُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ يُوعَظُونَ به وهوَ القرآنُ، فإنَّهم لو فهمُوهُ وتدبَّروا معَانيَه لعَلِموا أنَّ الكلَّ مِن عند الله.

أو: حَدِيثًا مَّا كبهَائمَ لا أفهَامَ لهُا(١).

⁼ كعب بن مالك» (ص ١٠٨ _ ١٠٩). وعجزه:

والشــرُّ بالشــرِّ عنــد الله مِثــلانِ

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٣)، و «الكشاف» (٢/ ٤٣٧)، عن نعيم بن ميسرة.

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٣٧) دون نسبة.

⁽٣) ذكره الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٧٩)، والثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٤٧٩)، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٨٣)، والبغوي في «تفسيره» (٢/ ٢٥٢).

⁽٤) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «لهم».

أو: حادثًا مِن صُروفِ الزَّمَان فيتفكَّروا فيها فيَعلَمُوا أَنَّ الباسطَ والقابضَ هوَ الله. (٧٩) - ﴿مَّاَأَصَابَكَ ﴾ يا إنسَانُ ﴿مِنْ حَسَنَةٍ ﴾: مِن نعمَةٍ ﴿فَنَالَقِهِ تفضُّلًا منه، فإنَّ كلَّ ما يفعَلُه الإنسَانُ من الطَّاعةِ لا يكافِئ نِعمةَ الوجُودِ فكيفَ يقتضي غيرَه؟ ولذلك قالَ عليه السَّلام: «ما أحَدُّ يَدخلُ الجنَّةَ إلَّا برَحمَةِ اللهِ » قيلَ: ولا أنت؟ قالَ: «ولا أنا»(١).

﴿ وَمَاۤ أَصَابَكَ مِن سَيِتَةِ ﴾ : مِن بَلِيَّةٍ ﴿ فَين نَفْسِكَ ﴾ لأنَّها السبَبُ فيها لاستِجْلابها بالمعَاصي، وهو لا يُنَافي قولَه : ﴿ كُلُّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ [النساء: ٧٨] فإنَّ الكلَّ منه إيجادًا وإيصالًا، غيرَ أنَّ الحسَنَةَ إحسَانٌ وامتنانٌ، والسَّيِّئةَ مُجازاةٌ وانتقامٌ، كما قالت عائشَةُ رضي الله عنها: ما من مُسْلمٍ يُصِيبُه وَصَبٌ ولا نَصَبٌ حتَّى الشَّوكةُ يُشَاكُهَا، وحتَّى انقطاعُ شِسْع نعلِه، إلَّا بذَنْبٍ، ومَا يَعفو اللهُ أَكثرُ (٢).

⁽۱) رواه البخاري (۵۲۷۳)، ومسلم (۲۷۱٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله؟ قال: «لا، ولا رسول الله؟ قال: «لا، ولا أناء إلاً أنْ يَتَعَمَّدنى الله بفضل ورحمةٍ».

 ⁽٢) دخلَ على المصنَّفِ _ كما قال السيوطي في «الحاشية» _ حَديثٌ في حَديثٍ؛ فإنَّ حديثُ عائشَةَ
 أخرجَهُ البخاري (٥٦٤٠)، ومسلم (٢٥٧٢)، بلفظ: «ما من مصيبةٍ تصيبُ المسلمَ إلا كَفَّر اللهُ بها
 عنه، حتى الشَّوكةِ يُشاكُها».

وروى البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٣)، عن أبي سعيدِ الخُدْريِّ وأبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ قال: «ما يُصيبُ المسلمَ، مِن نَصَبٍ ولا وَصَبٍ، ولا همَّ ولا حُزنِ، ولا أذَى ولا غمَّ، حتى الشوكةِ يُشاكُها، إلا كَفَّر اللهُ بها من خطاياه».

وروى الترمذي (٣٢٥٢) نحوه من حديث أبي موسى رضي الله عنه، ولفظه: «لا يُصيبُ عبدًا نكبةٌ فما فوقَها أو دونَها إلا بذنب، وما يعفو اللهُ عنه أكثرُ»، وقرأ: ﴿ وَمَاۤ أَصَبَكُم مِن مُصِيبَ وَفِيما كَسَبَتَ أَيْدِيكُمُ وَيَعْمُواْ عَن كُثِيرٍ ﴾ [الشورى: ٣٠]. قال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ لا نَعْرفُه إلا من هذا الوجهِ.

والآيتانِ كما تَرى لا حُجَّةَ فيهما لَنا وللمُعتزلَةِ(١).

ولا خارجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلام (٢)

﴿ وَكُفَى إِلَّهِ شَهِيدًا ﴾ على رسالتِكَ بنَصْبِ المُعجِزاتِ.

(٨٠) - ﴿ مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدُ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ لأنَّه في الحقيقَةِ مُبَلِّغٌ والآمرُ هوَ اللهُ، رُويَ أَنَّه عليه السَّلامُ قالَ: «مَن أَحَبَّني فقد أَحَبَّ اللهَ، ومَن أطاعَني فقد أطاعَ الله»، فقالَ المنافقون: لقد قارفَ الشَّرْكَ وهو يَنْهَى عنه، ما يُريد إلَّا أن نتَّخِذَهُ رَبًّا كما اتخذتِ النصَاري عيسَى، فنز لَت (٣٠).

على حلفَةٍ لا أشتمُ الدَّهرَ مُسلِمًا

⁽۱) "والآيتان" وهما: ﴿قُلْكُلُّ مِّنْ عِندِاللهِ ﴾ ﴿مَآأَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فِيْزَاللهِ ﴾... إلى آخره "لا حجة فيهما لنا" في أن أفعال العبد مخلوقة له؟ في أن أفعال العبد مخلوقة له؟ لتعارض الآيتين. انظر: "حاشية الأنصاري" (٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

وقال السيوطي: قوله: «والآيتانِ لا حجة فيهما...» يعني: لما قرَّرَه مِن أنَّ المرادَ بالحسنَةِ والسَّيِّئةِ النَّعمةُ والبَلِيَّةُ، لا الطَّاعةُ والمعصِيَةُ. انظر: «حاشية السيوطي» (٥/ ٩٨).

⁽٢) عجز بيت للفرزدق، وهو في ديوانه (٢/ ٢١٢)، و «الكتاب» (١/ ٣٤٦)، وأراد كما قال سيبويه: و لا يخرج خروجاً. وصدره:

⁽٣) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٤٦): «لم أجده»، ولعله يعني: مسنداً، وإلا فقد ذكره مقاتل في «تفسيره» (١٠ / ٢٨٥)، والواحدي في «البسيط» (٦/ ٢١٩)، والبغوي في «تفسيره» (١٠ / ٢٥٩)، ولم يذكروا له سنداً.

﴿ وَمَن تَولَى ﴾ عَن طاعَتِه ﴿ فَمَا أَرْسَلْنَكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ تحفظُ عَليهم أعمالَهُم وتحاسِبُهم عليها، إنَّما عليكَ البَلاغُ وعلينا الحسّابُ، وهُو حَالٌ من الكافِ.

(٨١) - ﴿ وَيَقُولُونَ ﴾ إذا أمرتَهُم بأمرٍ: ﴿ طَاعَةٌ ﴾؛ أي: أمرُنا طاعَةٌ، أو: مِنَّا طاعَةٌ، أو: مِنَّا طاعَةٌ، وأصلُها النَّصِبُ على المصدرِ، ورَفعُها للدَّلالَةِ على الثَّباتِ.

﴿ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنْ عِندِكَ ﴾: خرَجُوا ﴿ بَيْتَ طَآبِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِي تَقُولُ ﴾؛ أي: زوَّرَتْ خلافَ ما قُلْتَ لها، أو مَا قالَت لكَ مِن القَبُول وضَمانِ الطَّاعةِ.

و «التَّبييتُ»: إمَّا مِن البَيتُوتَة لأنَّ الأمُورَ تُدَبَّر بالليلِ، أو مِن بَيتِ الشعرِ، أو من البَيْتِ المبنيِّ؛ لأنَّه يُسوَّى ويُدَبَّر (١).

وقرأً أبو عَمروٍ وحمزةُ: ﴿ بَيَّت طَّائفةٌ ﴾ بالإدغام (٢) لقُرْبِهما في المَخرَج.

﴿ وَاللَّهُ يَكُتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ ﴾: يُثِبُّه في صَحَائِفِهم للمُجازاةِ، أو في جُملةِ ما يُوحَى اللهُ اللهُ اللهُ على أسرارِهم.

﴿فَأَعْرِضَ عَنْهُمْ ﴾: قَلِّلِ المُبالاةَ بهم، أو: تجَافَ عَنهم ﴿وَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾ في الأمُورِ كُلِّهَا سِيَّما في شأنِهم ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ يَكفيكَ مَعَرَّتَهم وينتقِمُ لك مِنهم.

(٨٢) ـ ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرَءَانَ ﴾: يتأمَّلُونَ في معَانيه ويَتبصَّرونَ ما فيه، وأصلُ التَّدَبُّر: النَّظرُ في أدبارِ الشَّيءِ.

﴿ وَلَوْكَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِاً لللهِ ﴾؛ أي: ولَو كانَ مِن كلامِ البشَر كما زَعَمَ الكُفَّارُ ﴿ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْذِلَانَفًا كَثِيرًا ﴾ مِن تَناقُضِ المَعنى وتَفاوُتِ النَّظم، وكانَ بعضُه فَصيحًا وبَعضُه

⁽۱) قوله: «لأنه»؛ أي: كلاَّ من بيت الشعر والبيت المبنيِّ «يُسوَّى ويُدبَّر»؛ إذ الأول يسوِّيه ويدبِّر، شاعرُه، والثاني بانِيه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٦٨).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٥)، و «التيسير» (ص: ٩٦).

رَكيكًا، وبعضُه تَصعُبُ مُعارضَتُه وبعضُه تَسهُل، ومُطابقَةِ بعضِ أخبارِه المستقبَلةِ للواقِع دونَ بعضٍ، على ما دلَّ عليه للواقِع دونَ بعضٍ، على ما دلَّ عليه الاستِقراءُ لنقصَان القوَّةِ البشريَّةِ، ولعَلَّ ذكرَه هاهنا للتنبيهِ على أنَّ اختلافَ ما سبَقَ مِن الأحكام ليسَ لتَناقُضٍ في الحكم بل لاختلافِ الأحوَالِ في الحِكمِ والمصَالحِ.

(٨٣) - ﴿ وَإِذَا جَآءَ هُمْ أَمْرُ مِنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ ﴾ ممَّا يوجِبُ الأَمنَ أو الخوف ﴿ أَذَاعُوا بِهِ عَ ﴿ اللَّمَوْهِ كَمَا كَانَ يَفْعَلُهُ قُومٌ مِن ضَعَفَةِ المُسلِمين، إذا بَلَغَهُم خبرٌ مِن سَرايا رَسولِ اللهِ عَلَيْهُ، أو أخبرَ هم الرسُولُ بما أُوحِيَ إليه مِن وَعدِ بالظفرِ أو تخويفٍ من الكفرةِ، أذَاعُوا به لعدَمِ حَزِمِهِم (١)، فكانَت إذاعَتُهم مَفسَدَةً، والبَاءُ مَزيدَةً، أو لتَضَمُّنِ الإذاعةِ مَعنى التَّحَدُّث.

﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ ﴾: ولو رَدُّوا ذلك الخبرَ ﴿ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أَوْلِي اَلْأَمْرِ مِنْهُمْ ﴾: إلى رأيه عليه السَّلامُ ورأي كبارِ أصحَابِه البُصَراءِ بالأمُورِ، أو الأُمراءِ ﴿ لَعَلِمَهُ ﴾: لعَلِمَه على أيِّ وَجهٍ يُذْكَرُ ﴿ اللَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ ﴾: يَستَخرِجونَ تَدبيرَهُ بتجارِبهم وأَنظارِهِم.

وقيلَ: كانُوا يَسمعُونَ أراجيفَ المنافقينَ فيُذيعُونهَا فيَعُودُ وَبالَا على المسلمينَ، ولو رَدُّوه إلى الرَّسُولِ وإلى أُولي الأَمرِ مِنهم حتَّى سَمِعُوه منهم وتعرَّفوا أَنَّه: هل يُذاعُ؟ لعَلِمَ ذلك مِن هؤلاءِ الَّذينَ يَسْتنبِطُونَه مِن الرَّسولِ وأولي الأمرِ؛ أي: يَستخرِجُون عِلمَه مِن جِهَتِهم (٢).

⁽١) قولُهُ: «لعدم حزمِهِم» بحاء مُهملَة وزاي؛ أي: لا لفساد ونفاقٍ وغيرِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) قوله: «لعلم ذلك...»؛ أي: لعَلِم صحتَه وهل هو مما يذاعُ أو لا يذاعُ هؤلاء المذيعون، وهم الذين يستنبطونه من الرسول وأولي الأمر؛ أي: يتلقّونه منهم ويستخرجون علمَه من جهتهم. انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٤٣).

وأصلُ الاستنباطِ: إخراجُ النَّبَطِ، وهو الماءُ يُخرجُ من البِثْرِ أوَّلَ ما يُحفَرُ.

﴿ وَلَوَ لَا فَضَلُ اللّهِ عَلَيْكُمُ وَرَحْمَتُهُ ، بإرسَ الِ الرَّسُ ولِ وإنزالِ الكِتابِ ﴿ لَأَتَبَعْتُمُ الشَّ عَلَيه بعَقَلِ الشَّ عليه بعَقَلِ الشَّ عليه بعَقَلِ الشَّ عليه بعَقَلِ راجح اهتدَى به إلى الحقِّ والصَّوابِ، وعَصَمه عن مُتابِعَةِ الشَّيطان؛ كزيدِ بن عمرو بن نُفَيل ووَرقة بن نوفَل.

أو: إلَّا اتِّبَاعًا قليلًا على النُّدُورِ.

(٨٤) - ﴿ فَقَائِلٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ إن تَثْبَّطُوا وتركوكَ وحدَكَ ﴿ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾ إلَّا فِعْلَ نفسِكَ لا يَضرُّكَ مُخالَفَتُهم وتَقاعُدُهُم، وتقدَّمْ إلى الجهَادِ وإن لم يُسَاعِدكَ أَحَدٌ فإنَّ اللهَ ناصِرُك لا الجنُودُ.

رُوِيَ أَنَّه عليه السَّلامُ دَعَا النَّاسَ في بَدْرٍ الصُّغرَى إلى الخروجِ، فكَرِهَهُ بعضُهُم فنزلَتْ، فخرَج وما معَه إلَّا سَبْعُونَ لم يَلْو على أَحَدٍ (١).

والمعنى على هذا الوجه: أن ﴿ اللَّهِ يَسْتَنْ عِطُونَهُ ﴾ هم المذيعون أنفسهم، والمراد بالعلم في ﴿ لَعَلِمَهُ ﴾: معرفتهم بما ينبغي في ذلك الأمر من الإذاعة وعدمها، واستنباطهم إياه من الرسول وأولي الأمر: تلقيهم أمثال تلك الأمور والعلم بمصالحها من قِبَلهم. انظر: «حاشية التفتازاني»
 (و ١٩٥٠).

⁽۱) ذكره عند تفسير هذه الآية دون عزو كل من أبي الليث والثعلبي والبغوي والزمخشري والقرطبي، وعزاه الطبرسي في «مجمع البيان» (٥/ ١٧٦ ـ ١٧٧) للكلبي، والكلبي متروك، والخبر لا حجة فيه، وهو يخالف ما عند النسائي في «الكبرى» (١١٠١٧)، حيث روى هذه القصة من حديث ابن عباس رضي الله عنهما لكن في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ اللَّيْنَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسُ قَدّ جَهَعُوا كُمُمُ ﴾ الآيات المذكورة.

وقُرِئَ: «لا تُكلَّفْ» على الجزمِ(۱۱)، و: «لا نُكلِّفُ» بالنُّونِ على بناءِ الفاعلِ (۱۱)؛ أي: لا نُكَلَفُ إلَّا فَعَلَ نفسِك، لا أنَّا لا نكلِّفُ أَحَدًا إلَّا نفسَك؛ لقولِه: ﴿وَحَرِّضِ الْذُومِينَ ﴾ على القتالِ؛ إذ ما عَليك في شَأنِهِم إلَّا التَّحريضُ.

﴿عَسَى اللّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ يعني: قُريشًا، وقد فعَل بأَنْ أَلْقَى في قُلُوبهم الرُّعْبَ حتَّى رَجَعُوا (٢) ﴿وَاللّهُ أَشَدُّ بَأْسًا ﴾ مِن قُريشٍ ﴿وَأَشَدُ تَنكِيلًا ﴾: تَعذيبًا مِنْهُم، وهو تقريعٌ وتهديدٌ لِمَن لم يتَّبِعْهُ.

(٨٥) ـ ﴿ مَّن يَشْفَعُ شَفَعَةً حَسَنَةً ﴾ راعَى بها حقَّ مُسلِمٍ ودفَع بها عنه ضرَّا، أو جلبَ إليه نفعًا ابتغاءً لوَجهِ الله، ومنها الدُّعاءُ لمُسلِم، قالَ عليهِ السَّلام: «مَن دعا لأَخيهِ المُسْلِم بظَهرِ الغَيْبِ استُجيبَ لهُ وقالَ له الملكُ: ولكَ مثلُ ذلكَ»(٤).

﴿ يَكُن لَّهُ رُنَهِ يِبُّ مِّنَّهَا ﴾ وهو ثوابُ الشَّفاعةِ، والتَّسبُّبُ إلى الخيرِ الواقِع بها.

﴿ وَمَن يَشْفَعُ شَفَعَةً سَيِّتَةً ﴾ يُريدُ بها مُحرَّمًا ﴿ يَكُن لَهُ كِفْلُ مِّنْهَا ﴾: نَصِيبٌ مِن وِزرِها مُسَاوِ لها في القَدرِ.

﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُقِينًا ﴾: مقتدِرًا، مِن أَقَاتَ على الشَّيءِ: إذا قَدَرَ، قالَ: وَذِي ضِغْنِ نَ كَفُفْتُ الطَّعْنَ عَنه وكُنْتُ عَلى إسَاءَتِه مُقيتًا (٥)

⁽١) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٢٦٣)، «الكشاف» (٢/ ٤٤٥)، دون نسبة، ونسبها أبو حيان في «البحر» (٧/ ٢٣٣) لعبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٤٥)، و«البحر» (٧/ ٢٣٣)، دون نسبة.

⁽٣) لو صح الخبر، ولم يصح كما تقدم.

⁽٤) رواه مسلم (٢٧٣٢) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

⁽٥) انظر: «طبقات الفحول» (١/ ٢٨٩) وعزاه لأبي قيسِ بن رِفَاعةَ، وهو في «تفسير الطبري» (٥) انظر: «طبقات الفحول» (٢٧٢)، و«تفسير ابن المنذر» (٢٠٧٠) للزبير بن عبد المطلب، وروى ابن الأنباري في «إيضاح =

أو: شهيدًا حَافظًا، واشتقاقُه مِن القُوتِ فإنَّه يُقوِّي البدَنَ ويحفَظُه.

(٨٦) - ﴿ وَإِذَا حُيِينُمُ بِنَحِيَةً وَنَحَيُّوا إِلَّحْسَنَ مِنْهَا آؤ رُدُّوهَا ﴾ الجمهورُ على أنة في السَّلام، ويدلُلُ على وجُوبِ الجَوابِ: إمَّا بأَحسَنَ منه وهو أَن يزيدَ عليه: «ورَحمةُ الله»، فإن قالَه المُسلِّمُ زادَ: «وبَركاتُه» وهي النِّهايَةُ، وإمَّا برَدِّ مثلِه؛ لِمَا رُويَ أَن رَجُلًا قالَ لرسُولِ اللهِ ﷺ: السَّلامُ عليك، فقالَ: «وعليك السلامُ ورحمةُ اللهِ» وقالَ آخر: السَّلامُ عليكَ ورحمةُ اللهِ، فقالَ: «وعليكَ السلام ورحمة الله وبركاتُه» وقالَ آخر: السَّلام عليكَ ورحمةُ اللهِ وبركاتُه، فقالَ: «وعليكَ السلام ورحمة الله وبركاتُه» وقالَ آخر: قَالَ الله ؟ وتَلا الآيَة، فقالَ: «إنَّكَ لم تَتْرُك فَضلًا فردَدْتُ عليكَ مِثْلَه» (١٠)، وذلكَ لاستجماعِه أقسَامَ المطالبِ الَّتي هي: السلامةُ عن المضَارِّ، وحُصُولُ المنافعِ، وثباتُها، ومنه قيلَ: ﴿ وَتَل التَّرديدِ بين أَنْ يُحيِّيَ المسلِّمُ ببَعضِ التحيَّةِ وبين أَن يُحيِّي المسلِّم ببَعضِ التحيَّةِ وبين أن يُحيِّي المسلِّم، وبمامِها (١٠).

الوقف والابتداء» (١/ ٨٠) عن ابن عباس نسبته لأحيحة بن الجلاح في قصة سؤالات نافع ابن الأزرق له، وهو في «التاج» (مادة: قوت) لأبي قيسِ بن رِفَاعةَ اليهوديِّ، أو لثعلبةَ بنِ مُحَيصةَ شاعر جاهليّ، أو للزُّبير بن عبد المطلب. ودون نسبة في «إصلاح المنطق» (ص: ١٩٩)، و«غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٣٢)، و«معاني القرآن» للنحاس (١٤٧/٢). والرواية في جميع هذه المصادر: «كففت النفس عنه».

⁽۱) رواه الطبري في «تفسيره» (۷/ ۲۷۷)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (۵۷۲٦)، والطبراني في «الكبير» (۲۱۱۶)، من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (۸/ ۳۳): «فيه هشام بن لاحق قواه النسائي، وترك أحمد حديثه، وبقية رجاله رجال الصحيح». ورواه الطبراني أيضاً في «الأوسط» (۵۹۰۹) من حديث ابن عباس، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (۸/ ۳۳): «فيه نافع بن هرمز، وهو ضعيف جداً. وانظر: «الكافي الشاف» لابن حجر (ص: ٤٦).

⁽٢) قوله: «ومنه»؛ أي: ممَّا ذكر في الحديث «قيل: ﴿أَوْ ﴾»؛ أي: في الآيةِ «للترديد بين أن يحيِّي المسلِّم =

وهذا الوجُوبُ على الكِفايَةِ، وحَيثُ السَّلامُ مَشروعٌ، فلا يُرَدُّ في الخطبَةِ وقراءةِ القُرآنِ، وفي الحمَّام وعند قضَاءِ الحاجَةِ ونحوِها.

و «التحيَّةُ» في الأصلِ: مَصدَرُ «حَيَّاك اللهُ» على الإِخبارِ مِن الحيَاةِ، ثمَّ استُعملَ للحُكم والدُّعاءِ بذلك، ثمَّ قيل لكلِّ دُعَاءٍ فغلَبَ في السَّلام.

وقيلَ: المرادُ بالتَّحيَةِ: العَطِيَّةُ، وأُوجَبَ الثَّوابَ أو الرَّدَّ على المتَّهِب، وهو قولٌ قَديمٌ للشَّافعيِّ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴾: يحاسبُكُم على التَّحيَّةِ وغيرِها.

(٨٧) ـ ﴿ اَللَّهُ لَاۤ إِلَهُ إِلَهُ مُبَدَأٌ وخبَر، أَو ﴿ اَللَّهُ ﴾ مُبتدَأٌ والخبرُ ﴿ لِيَجْمَعَنَكُمْ إِلَى يَومِ القِيامَةِ، أَو مُفضِينَ إِلَى يَومِ القِيامَةِ، أَو مُفضِينَ إليه، أو في يومِ القيَامَةِ، و﴿ لَآ إِلَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ اعتراضٌ.

والقيامُ والقِيَامَة كالطِّلابِ والطِّلابةِ، وهي قِيَامُ النَّاسِ مِن القَبُورِ أو للحسَابِ. ﴿لَارَيْبَ فِيهِ﴾: في اليَومِ أو في الجمعِ، فهُو حَالٌ عن اليَومِ أو صِفَةٌ للمَصدرِ. ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾ إنكارٌ أن يكونَ أحدٌ أكثرَ صِدقًا منه، فإنَّه لا يتَطرَّقُ

الكَذِبُ إِلَى خَبَرِه بَوَجْهٍ؛ لأَنَّه نَقْصٌ وهو على اللهِ محالٌ.

ببعض التحية، وبين أن يحيي بتمامها» هذا كما ترى إنما يأتي في المسلّم، و﴿أَوْ ﴾ في الآية إنما
 هي في المسلّم عليه، فلا يؤخذ ممّا ذُكِر في الحديث ما قاله هذا القائل. انظر: «حاشية الأنصاري»
 (۲۷۲/۲).

قلت: وحل الإشكال بأن يقال: إن مراد صاحب هذا القيل أن ﴿أَوَّ ﴾ للترديد بالنسبة للمسلَّم عليه، فإن هذا المسلّم عليه مأمور بالأحسن فيما إذا أتى المسلّم ببعض التحية، ومأمور بالرد فيما إذا أتى المسلّم بتمامها؛ إذ لا أحسن منها حتى يؤتَى به، ولما كان عينَه جُعل كأنه ردَّ إليه ما أخذ منه. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٨٨) - ﴿ فَمَا لَكُرُ فِي ٱلمُنكِفِقِينَ ﴾: فما لَكُم تفرَّ قُتُم في المُنافِقينَ ﴿ فِقَتَيْنِ ﴾؛ أي: فرقتَيْنِ ولم تَتَّفِقُوا على كُفْرِهم، وذلك أنَّ ناسًا منهُم استَأْذَنوا رَسُولَ اللهِ ﷺ في الخرُوجِ إلى البَدوِ لاجتِواءِ المدِينةِ (١)، فلمَّا خرَجُوا لم يزالوا رَاحِلينَ مَرحَلةً مَرحَلةً مَرحَلةً حَتَّى لَحِقوا بالمشركينَ، فاختلفَ المسلِمونَ في إسلامِهم (١).

وقيلَ: نزلَتْ في المُتَخلِّفينَ يَومَ أُحُدِ^(٣)، أو في قَومٍ هَاجَرُوا ثمَّ رجَعُوا مُعتلِّينَ باجتواءِ المَدينَةِ والاشتياقِ إلى الوَطنِ (١٠)، أو قَومٍ أَظَهَرُوا الإسلامَ وقَعَدوا عن الهجرَة (٥٠).

و ﴿ فِنَتَيْنِ ﴾ حَالٌ عامِلُها ﴿ لَكُونَ ﴾ كقولك: «مَا لك قائمًا؟» و ﴿ فِي ٱلمُنكِفِقِينَ ﴾ حالٌ مِن ﴿ فِنَتَيْنِ ﴾؛ أي: مُتفرِّقونَ فيهم، أو مِنَ الضَّميرِ؛ أي: وما لكم تَفترِقونَ فيهم، ومَعنى الافتراقِ مُستفَادٌ مِن ﴿ فِئتَيَّنِ ﴾.

⁽۱) الاجتواء بالجيم من قولهم: اجتويت البلد، إذا كرهت الإقامة فيها وإن كنت في نعمة، وأصل معناه: كراهيتُها لوخامتها المقتضيةِ للجوى، وهو مرض داء الجوف إذا تطاول. «حاشية الخفاجي».

⁽۲) ذكره بهذا اللفظ الزجاج في «معاني القرآن» (۲/ ۸۷) دون عزو، والواحدي في «البسيط» (۷/ ۲۲) وعزاه لابن عباس والمفسرين. ورواه الإمام أحمد في «المسند» (۱۹۹۷) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن عبد الرحمن بن عوف، دون قوله: «فلمَّا خَرجوا لم يزالوا راحلين مَرحلة مَرحلة حتى لحقوا بالمشركين». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (۷/۷): فيه ابن إسحاق وهو مدلس، وأبو سلمة لم يسمع من أبيه.

⁽٣) رواه البخاري (٤٠٥٠)، ومسلم (٢٧٧٦/ ٦)، من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

⁽٤) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٤٥٢) بلفظ: وقيل: كانوا قومًا هاجروا من مكَّة، ثم بَدا لهم فرجعوا وكتبوا إلى رسول الله: إنَّا على دِينك، وما أخرجَنا إلَّا اجتواءُ المدينة والاشتياقُ إلى بلدنا.

⁽٥) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٢٨٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٧٤١).

﴿وَٱللَّهُ أَرَكَسَهُم بِمَاكَسَبُوٓا ﴾: رَدَّهُم إلى حُكْمِ الكَفَرَةِ، أو نَكَّسَهُم بأَنْ صَيَّرهم للنَّارِ، وأُصْلُ الرَّكْسِ: رَدُّ الشَّيءِ مَقلُوبًا.

﴿ أَتُرِيدُونَ أَن تَهَدُواْ مَنْ أَضَلَ الله ﴾: أَنْ تجعلوهُ من المُهتَدين ﴿ وَمَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَن يَج يَحِدَ لَهُ ، سَبِيلًا ﴾ إلى الهدَى.

(٨٩) _ ﴿ وَدُّواْ لَوَ تَكَفُرُونَ كَمَا كَفَرُواْ ﴾: تمنَّوا أن تكفروا كَكُفرهم ﴿ فَتَكُونُونَ ﴾ ولو نُصِبَ سَوَآءَ ﴾: فتكونونَ معَهُم سَواءً في الضَّلالِ، وهو عَطفٌ على ﴿ تَكَفُرُونَ ﴾ ولو نُصِبَ على جوابِ التَّمنِّي لجازَ.

﴿ فَلَا نَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَآءَ حَتَى يُهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ ﴾: فلا تُوالوهُم حتَّى يؤمنُوا وتُحقِّق واتُحقِّق واللهِ لا لأَغراضِ الدُّنيَا، و «سبيلُ اللهِ»: ما أَمَرَ بسُلُوكِه.

﴿ فَإِن تَوَلَّوا ﴾ عَن الإيمانِ الظَّاهرِ بالهِجرَةِ، أو عَن إظهارِ الإيمانِ ﴿ فَخُذُوهُمْ وَأَفْتُلُوهُمْ خَيْثُ وَجَد تُمُوهُمْ ﴾ كسَائر الكَفرَةِ.

﴿ وَلَا نَنَا خِذُواْ مِنْهُمْ وَلِيَّنَا وَلَا نَصِيرًا ﴾؛ أي: جانبُوهُم رأسًا ولا تقبَلُوا منهم وِلايةً ولا نُصرَةً.

(٩٠) - ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَقُ ﴾ استشناءٌ مِن قولِه: ﴿فَخُدُوهُمْ وَٱقْتُـُلُوهُمْ ﴾؛ أي: إلَّا الَّذينَ يتَّصِلُـونَ وينتهُـون إلى قـومٍ عَاهَدُوكُـم ويُفارِقـونَ مُحارَبَتكُـم.

والقومُ هم خُزاعَةُ.

وقيلَ: الأَسلَميُّونَ، فإنَّه عليه السَّلامُ وادَعَ وقتَ خرُوجِه إلى مكَّة هلالَ بن

عُوَيمِرِ الأَسلميَّ على أن لا يُعِيْنَه ولا يُعِينَ عليه، ومَن لجأَ إليه فله من الجوارِ مثلُ ما لَه (١٠).

وقيلَ: بنو بكرِ بن زَيدِ مَنَاةً.

﴿أَوْجَاءُوكُمْ عَطَفٌ عَلَى الصِّلَةِ ؛ أَي: أَو الَّذِينَ جَاؤُوكُم كَافِّينَ عَن قِتالِكُم وقتالِ قَومِهم، استثنى عن المأمُور بأخذهِم وقتلِهِم مَن تَرَكَ المحاربينَ فلَحِقَ بالمعَاهَدينَ، أو أتى الرسُولَ وكفَّ عن قتالِ الفَريقَيْنِ، أو على صِفَةِ ﴿قَوْمٍ ﴾ وكأنَّه قيلَ: إلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إلى قومٍ مُعَاهَدين، أو قومٍ كافِّين عن القتالِ لَكُم وعليكُم، والأوَّل أظهَرُ لقولِه: ﴿فَإِنِ ٱعْتَرَلُوكُمْ ﴾.

وقُرِئَ بغيرِ العَاطِفِ(٢) على أنَّهُ صِفةٌ بعدَ صِفَةٍ، أو بيَانٌ لـ ﴿ يَصِلُونَ ﴾، أو استئنافٌ.

﴿ حَصِرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾ حالٌ بإضمارِ «قَد»، ويدلُّ عليه أَنْ قُرِئَ: ﴿ حَصِرَةَ صُدُورُهُم ﴾ ("")، و: «حَصِراتٍ »(١)، أو بيانٌ لـ ﴿ جَانَ وَكُمْ ﴾ ، وقيلَ: صفَةُ مَحذوفٍ ؛ أي: جَاؤُوكُم قومًا حَصِرَتْ صدُورهُم.

⁽١) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٢٨٢)، وابن المنذر في «تفسيره» (٢٠٨٣)، عن مجاهد.

 ⁽۲) أي: بغير ﴿أَوۡ﴾، نسبت لأبي بن كعب رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٥٥)، و«البحر»
 (٧/ ٢٥٦).

والذي في "إعراب القرآن" للنحاس (١/ ٢٣١)، و"المحرر الوجيز" (٢/ ٩٠)، و"التبيان" للعكبري (١/ ٣٨٣)، و«جمال القراء" لعلم الدين السخاوي (ص: ٣٨٣): (إلا الَّذِينَ يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق حصرت) ليس فيها ﴿أَزْ جَآءُوكُمْ ﴾.

⁽٣) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «المبسوط» (ص: ١٨٠)، و«النشر» (٢/ ٢٥١).

⁽٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٤) عن الضحاك.

وهم بَنو مُدلجٍ جَاؤُوا رَسُولَ الله ﷺ غيرَ مُقاتلين (١).

و «الحَصَرُ»: الضِّيقُ والانقبَاضُ.

﴿ أَن يُقَنِيلُوكُمُ أَوْيُقَنِيلُواْ قَوْمَهُمْ ﴾؛ أي: عَن أَنْ، أو: لأَنْ، أو: كراهَةَ أن يُقاتِلُوكُم. ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَسَلَطَهُمْ عَلَيْكُمْ ﴾ بأن قَوَّى قلُوبَهُم وبَسَط صُدُورهم وأزالَ الرُّعبَ عنهم ﴿ فَلَقَنَالُوكُمُ ﴾ ولم يكفُّوا عَنكُم.

﴿ فَإِنِ آعَنَزُلُوكُمْ فَلَمْ يُقَائِلُوكُمْ ﴾: فإن لم يتعرَّضُوا لكم ﴿ وَٱلْقَوَا إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ ﴾: الاستسلامَ والانقيادَ ﴿ فَا جَعَلَ ٱللهُ لَكُوْ عَلَيْهِمْ سَكِيلًا ﴾ فما أذِنَ لكم في أُخْذِهِم و قَتلِهم.

(٩١) - ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأْمَنُوكُمْ وَيَأْمَنُواْ قَوْمَهُمْ ﴾ هم أَسَدٌ وغَطَفانُ (١٠) وقيلَ: بنو عبدِ الدَّارِ (٣) ، أَتُوا المدينة وأظهَرُوا الإسلامَ ليَأْمَنُوا المسلمينَ فلمَّا رَجَعُوا كَفَرُوا.

﴿كُلَّ مَا رُدُّواْ إِلَى ٱلْفِئْنَةِ ﴾: دُعُوا إلى الكُفْرِ أو إلى قتالِ المسلمينَ ﴿أُرْكِسُواْفِيهَا ﴾: عادُوا إليها وقُلِبُوا فيها أقبحَ قَلْبِ.

﴿ فَإِن لَّمْ يَعْتَزِلُوكُمْ وَيُلْقُوٓ أَ إِلَيْتُمُ السَّلَمَ ﴾: ويَنْبِذُوا إليكم العَهْدَ ﴿ وَيَكُفُوٓا أَيْدِيَهُ مُ

⁽١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٦١٢) عن الحسن في خبر طويل جاء فيه أن الآية نزلت في بني مدلج كرِهوا قتالَ الفريقين، فأُخذ عليهم أن لا يُعِينوا على رسول الله ﷺ، فإن أسلمت قريشٌ أسلموا معهم، قال الحسن: فالذين حصرت صدورهم بنو مدلج.

⁽٢) رواه أبو صالح عن ابن عباس. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٠/ ١١)، و «تفسير البغوي» (١/ ٦٧٤)، و «زاد المسير » (١/ ٤٤٦).

⁽٣) رواه الضحاك عن ابن عباس. انظر: «الوسيط» للواحدي (٢/ ٩٣)، و«تفسير البغوي» (١/ ٦٧٤)، و «زاد المسير» (١/ ٤٧٦).

عن قِتالِكُم ﴿فَخُذُوهُمْ وَأَقْنُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِقَتُمُوهُمْ ﴾: حَيثُ تمكَّنتُم مِنْهُم فإنَّ مجرَّدَ الكفّ لا يُوجبُ نفي التَّعرُّ ضِ ﴿وَأُوْلَتِهِكُمْ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانَا مُبِينًا ﴾: حُجَّةً واضِحَةً في التعرُّضِ لهم بالقَتلِ والسَّبي لظهُورِ عَداوَتِهم ووُضوحِ كُفرِهِم وغَدرِهِم، أو: تسَلُّطًا ظاهِرًا حيثُ أُذِنَ لكم في قَتلِهِم.

(٩٢) - ﴿وَمَاكَاكَ لِمُؤْمِنٍ ﴾: وما صَحَّ له وليسَ مِن شأنِه ﴿أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا ﴾ بغيرِ حَقِّ ﴿إِلَّا خَطَتًا ﴾ فإنَّه على عُرضَته (١)، ونصبُه على الحالِ أو المفعُولِ له؛ أي: لا يقتلُه في شيءٍ من الأحوالِ إلَّا حَالَ الخطأِ، أو: لا يقتلُه لعِلَّةٍ إلَّا للخَطأِ، أو على أنَّهُ صِفَةُ مَصدَرِ محذوفٍ؛ أي: إلَّا قتلًا خَطأً.

وقيلَ: ﴿مَا كَانَ﴾ نَفَيٌ في مَعنى النَّهيِ والاستثناءُ منقطِعٌ؛ أي: لكنْ إن قتلَه خطاً فجزَاؤهُ ما يذكرُ، والخَطأ: مَا لا يضَامُّه القصدُ إلى الفعلِ أو الشَّخصِ، أو ما لا يُقصَدُ به زهُوقُ الرُّوحِ غالبًا، أو لا يُقصَدُ به محظورٌ كرَمْي مُسلِمٍ في صَفِّ الكفَّارِ مع الجَهل بإسلامِه، أو يكونُ فعلَ غيرِ المُكلَّفِ.

وقُرِئَ: «خَطاءً» بالمدِّ(٢)، و: «خَطَّا» كعَصَّا بتخفيفِ الهمزِ (٣).

والآيةُ نزَلَت في عيَّاشِ بن أبي ربيعةَ أخِي أبي جَهلٍ من الأمِّ، لقي حَارثَ بن زيدٍ في طريقٍ وكانَ قد أسلَمَ ولم يَشعُر به عيَّاشٌ فقتلَه(٤).

⁽١) قوله: «على عرضته» بضم فسكون وضاد معجمة؛ أي: لا يزالون يقعون فيه اضطراراً لأنهم يحاربون، ولا يخلو المقاتل من خطأ، فلذا ترك القصاص فيه دفعاً للحرج. «حاشية الخفاجي».

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٤) عن الحسن.

⁽٣) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٩٢)، و«البحر» (٧/ ٢٦٦)، عن الزهري.

⁽٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٣٠٦/٧ ـ ٣٠٦) عن مجاهد وعكرمة والسدي. وابن أبي حاتم (٣/ ١٠٣١) عن سعيد بن جبير. والبلاذري في «أنساب الأشراف» (١٩٨/١٠)، وابن المنذر =

﴿ وَمَن قَنَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾؛ أي: فعلَيه _أو: فواجبُه _ تحريرُ رَقبَةٍ ، والتحرِيرُ : الإعتاقُ، والحُرُّ كالعتيقِ: للكريمِ مِن الشَّيءِ (١)، ومنه: «حُرُّ الوَجْهِ» لأكرَمِ مَوضعٍ منه، سُمِّيَ به لأنَّ الكرمَ في الأحرارِ، والرَّقبَةُ عبَّر بها عن النَّسمةِ كما عبِّر عَنها بالرَّأسِ.

﴿مُؤْمِنَةٍ ﴾: محكُوم بإسلامِها وإن كانَت صَغيرةً.

﴿ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةُ إِلَى آهَ لِهِ عَ ﴾: مُؤَدَّاةٌ إلى ورَثتِه يقتَسِمونها كسائرِ المواريثِ؛ كَقُوْلِ ضحَّاكِ بن سُفيَان الكلابيِّ: كتبَ إليَّ رَسولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُني أَن أُورِّثَ امرَأَةَ أَشْيَمَ الضِّبَابِيِّ من عَقلِ زَوجِهَا (٢٠).

وهي على العَاقلةِ، فإن لم يَكُن فعَلَى بيتِ المالِ، فإن لم يكُن ففي مَالِه.

﴿ إِلَّا أَن يَصَكَدُقُوا ﴾: يتَصدَّقوا عليه بالدِّيةِ، سُمِّيَ العَفوُ عنها صَدَقةً حَثًّا عليه وتَنبيهًا على فضلِه، وعن النَّبيِّ ﷺ: «كلُّ مَعروفٍ صَدَقة»(٣) وهو مُتعلِّقٌ بــ: «عَليه»

⁼ في "تفسيره" (٢/ ٨٣٠)، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه. وذكره الواحدي (ص: ١٦٩) عن الكلبي مبسوطاً مطولاً. وملخص القصة: أن الحارث كان قد أعان أبا جهل على إرجاع عيّاش إلى أمه في مكة لما خرج عياش مهاجراً أول مرة، ثمّ إنَّ عيّاشًا هاجرَ بعد ذلك إلى المدينةِ، ثم أسلَمَ الحارثُ أيضاً وهاجرَ ولم يعلَمْ عيّاشٌ بإسلامِه، فلقِيَه يومًا فحمَلَ عليه وقتلَه، فنزلَت.

⁽١) «والحر كالعتيق» في أن كلاً منهما وُضعِ «للكريم من الشيء» آدميًّا كان أو غيرَه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٨٠).

⁽٢) رواه أبو داود (٢٩٢٧)، والترمذي (١٤١٥)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٣١)، وابن ماجه (٢٦٤٢)، والإمام أحمد في «المسند» (١٥٧٤٥)، قال الترمذي: حسن صحيح.

⁽٣) رواه البخاري (٢٠٢١) من حديث جابر رضي الله عنه، ومسلم (١٠٠٥) من حديث حذيفة رضى الله عنه.

أو بـ ﴿ مُسَكَمَةً ﴾؛ أي: تجبُ الدِّيَةُ عليه أو يُسلِّمُها إلى أهلِه إلَّا حَالَ تَصدُّقِهم عليه أو زمانَه، فهو في محلِّ النَّصْب على الحالِ من القاتلِ أو الأهلِ، أو الظَّرفِ.

﴿ فَإِن كَاكَ مِن قَوْمِ عَدُوِّ لَكُمْ وَهُو مُؤْمِثُ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ﴾؛ أي: إن كانَ المؤمنُ المقتولُ من قومٍ كفارٍ مُحارِبين أو في تَضَاعيفهم، ولم يَعلَمْ إيمانه، فعلى قاتلِهِ الكفَّارَةُ دُونَ الدِّيَة لأهلِهِ؛ إذ لا وراثة بينَه وبينَهم ولأنهم محاربُونَ.

﴿ وَإِن كَاكَ مِن قَوْمِ بَيْنَكُمُ وَبَيْنَهُم مِيثَنَى فَدِيدٌ مُسَلَمَةً إِلَىٰ آهَلِهِ عَلَيْهُ مَسَلَمَةً إِلَىٰ آهَلِهِ عَلَيْهُ مَ وَبَيْنَهُم مِيثَنَى فَدِيدٌ مُسَلَمَةً إِلَىٰ آهَلِ الذَّمَةِ فَحُكُمُه حُكمُ المُسلمِ في وُجُوبِ الكفَّارةِ والدِّيةِ، ولَعَلَّهُ فيما إذا كانَ المقتولُ مُعَاهَدًا أو كانَ له وَارِثٌ مسلِمٌ.

﴿ فَمَن لَمْ يَجِدُ ﴾ رقبَةً بأن لم يملكُها ولا ما يَتوَصَّل بهِ إليها ﴿ فَصِيامُ شَهَرَيْنِ مُتَكَابِعَيْنِ ﴾: فعليه ـ أو: فالواجبُ عليه ـ صيَامُ شهرينِ.

﴿ نَوْبَكَةُ ﴾ نَصْبٌ على المفعُولِ له؛ أي: شَرَعَ ذلك له توبةً، مِن: تابَ اللهُ عليه: إذا قَبِلَ توبتَه، أو حَالٌ بحَذفِ مُضافِ؛ أي: وتابَ الله عليكم تَوبةً، أو حَالٌ بحَذفِ مُضافِ؛ أي: فعليه صيامُ شهرَين ذا توبةٍ.

﴿ مِنَ اللّهِ ﴾ صِفَتُها ﴿ وَكَانَ اللّهُ عَلِيمًا ﴾ بحاله ﴿ حَكِيمًا ﴾ فيما أمرَ في شأنِه. (٩٣) _ ﴿ وَمَن يَقْتُلُ مُوْمِنَ اللّهُ عَلِيمًا ﴾ لِمَا فيه مِن التَّهدِيد العظيم، قالَ ابنُ وعَضِبَ اللّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ لِمَا فيه مِن التَّهدِيد العظيم، قالَ ابنُ عباس: لا تُقبَلُ توبَةُ قاتِل المؤمنِ عَمْدًا(١)، ولَعَلَّهُ أُراد به التَّشديدَ، إذرُويَ عنه خلافُه (١).

⁽١) رواه البخاري (٤٧٦٤)، ومسلم (٣٠٢٣/ ٢٠).

⁽۲) روى عبد بن حميد كما في «الدر المنثور» واللفظ له، وابن أبي شيبة في «المصنف» (۲۷۷۵۳)، =

والجمهورُ على أنَّه مخصُوصٌ بمَن لم يتُبْ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ ﴾ [طه: ٨٢] ونحوه، وهو عندنا:

إمَّا مخصُوصٌ بالمُستحِلِّ له كما ذكر عكرِمَةُ وغيرُه (١)، ويؤيِّدُهُ: أنَّه نزلَ في مِقيَس بن ضبَابةَ؛ وَجَدَ أخاهُ هِشَامًا قتيلًا في بَني النَّجَّارِ ولم يظهَر قاتِلُه، فأمرَهم رسُولُ الله ﷺ أن يَدفَعُوا إليهِ ديتَه فدَفَعُوا إليه، ثمَّ حَمَل على مُسلمٍ فقَتَله ورجَعَ إلى مكَّة مُرتَدًّا (٢).

والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٣٤٩)، عن سعد بن عبيدة: أن ابن عباس كان يقول: لمن قتل مؤمناً توبة، فجاءه رجل فسأله: ألمن قتل مؤمناً توبة؟ قال: لا، إلا النار. فلما قام الرجل قال له جلساؤه: ما كنت هكذا تفتينا، كنت تفتينا أن لمن قتل مؤمناً توبة مقبولة، فما شأن هذا اليوم؟! قال: إني أظنه رجلاً مغضباً يريد أن يقتل مؤمناً، فبعثوا في أثره فوجدوه كذلك. وروى سعيد بن منصور في «التفسير من سننه» (٦٧٥)، والبيهقي في «الكبرى» (١٥٨٣٣)، عن ابن عباس قصة أخرى فيها أنه أمر رجلاً قتل آخر عمداً بالتوبة. قال الإمام النووي في «شرح مسلم» (١٨٨/ ١٥٩): وروي عنه - أي: ابن عباس - أن له توبة وجواز المغفرة له لقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَعْمَلُ سُوّءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَسْتَغْفِر اللهَ يَجِدِ اللهُ عَمُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١١٠]، وهذه الرواية الثانية هي مذهب جميع أهل السنة والصحابة والتابعين ومن بعدهم، وما روي عن بعض السلف مما يخالف هذا محمول على التغليظ والتورية في المنع منه.

⁽۱) لم أجد بهذا نصاً صريحاً عن عكرمة، وقال النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٣٤٩): «وهذا القولُ يقالُ: إنَّه قولُ عكرمة؛ لأنَّه ذَكَرَ أنَّ الآيةَ نزلت في رجلٍ قَتلَ مؤمِنًا مُتعمِّدًا ثم ارتدًّ». فالذي يظهر من كلامه أن من ذكره عن عكرمة إنما هو استدل بما رواه عكرمة من الخبر المفيد لذلك وهو قصة مقيس الآتية، وإلى هذا يشير فعل الطبري أيضاً، حيث نقل في «تفسيره» (٧/ ٣٤١) عن بعضهم أن المعنى في الآية: مستحلًّا قتلَه، ثم قال: «ذكرُ من قال ذلك...»، فروى الخبر الآتي في سبب النزول عن عكرمة.

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٣٤١) من طريق ابن جريج عن عكرمة، ورواه الطبري أيضًا =

أو المرادُ بالخلودِ: المكثُ الطَّويلُ؛ فإنَّ الدَّلاثلَ مُتظاهِرَةٌ على أنَّ عُصَاةَ المسلمينَ لا يدومُ عَذابُهم.

(٩٤) _ ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواً إِذَا ضَرَبَّتُمَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾: سافَرْتُم وذَهَبتُم للغَزو ﴿ فَتَبَيَّنُوا ﴾: فاطلبُوا بيَانَ الأَمرِ وثبَاتَه ولا تَعجَلوا فيه، وقرأ حمزة والكسائي: ﴿ فَتَنْبَتُوا ﴾ في الموضعين هنا وفي «الحجرات» [٦] ، من التثبُّتِ (١١).

﴿ وَلَا نَقُولُواْلِمَنَ ٱلْقَى إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَامَ ﴾: لِمَن حيَّاكُم بتحيَّة الإسلام، وقرأ نافعٌ وابن عامِر وحمزَةُ: ﴿ السَّلَمِ ﴾ بغير ألفِ (٢)؛ أي: الاستسلام والانقيادَ، وفُسِّرَ به السَّلامُ أيضًا.

﴿لَسَّتَ مُؤْمِنًا ﴾ وإنَّما فعلتَ ذلك متعوِّذًا، وقُرِئَ: ﴿مُؤمَنًا ﴾ بالفتحِ (١٠)؛ أي: مبذولًا له الأمَانُ.

﴿ تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَ ﴾: تطلبُونَ مالَه الَّذي هـو حُطامٌ سَريعُ النَّفادِ، وهو حَالٌ من الضَّميرِ في ﴿ نَقُولُوا ﴾ مُشعِرٌ بما هو الحامِلُ لهم على العَجلةِ وتركِ التثبُّت ﴿ فَعِندَ ٱللَّهِ مَعَانِمُ كَثِيرَةٌ ﴾ تُعنِيكم عن قتل أَمثالِه لمالِه.

﴿ كَنَالِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ﴾؛ أي: أوَّلَ ما دخَلْتُم في الإسلام تفوَّهْتُم

وابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (۲/ ۷٦٠) عن ابن جريج. ورواه ابن بشكوال أيضًا من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما. وابن أبي حاتم في «تفسيره» (۳/ ۱۰۳۷ ـ ۱۰۳۸) عن سعيد بن جبير.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٦)، «التيسير» (ص: ٩٧).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٦)، و «التيسير» (ص: ٩٧).

⁽٣) هي رواية ابن جماز عن أبي جعفر كما في «النشر» (٢/ ٢٥١)، ورواية ابن وردان عن أبي جعفر كما في «تحبير التيسير» (ص: ١٠٥).

بكلمتَي الشَّهَادةِ فحُصَّنتُم بها دِمَاءَكم(١) وأموَالَكم مِن غيرِ أن يُعلَم مُواطأةُ قُلُوبِكُم ألسِنتكم.

﴿ فَمَ ﴾ الله عَلَيْكُم ﴾ بالاشتِهارِ بالإيمانِ والاستقامَةِ في الدِّينِ.

﴿فَتَبَيَّنُوا ﴾ وافعَلُوا في الدَّاخلينَ في الإسلامِ كما فعلَ اللهُ بكم، ولا تبُادِرُوا إلى قَتلِ وَخَوفًا، فإنَّ إبقاءَ أَلْفِ كافرٍ أهوَنُ عندَ اللهِ مِن قتلِ امرئ مُسلم.

وتكرِيرُه تأكيدٌ لتعظيم الأمرِ وترتيبِ الحُكمِ على ما ذُكِرَ من حالِهم.

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعُمُلُونَ خَبِيرًا ﴾: عالمًا به وبالغرضِ منه، فلا تتهَافتوا في القتل واحتاطوا فيه.

رُويَ أَنَّ سَرِيَّةً لَرَسُولِ اللهِ ﷺ غزَتْ أَهلَ فَدَكِ فَهرَبُوا وبقيَ مِردَاسٌ ثقةً بإسلامِه، فلمَّا رأى الخيلَ ألجاً غنمه إلى عَاقُولٍ من الجَبلِ وصعد، فلمَّا تلاحَقُوا وكبَّرُوا كبَّر ونزلَ وقالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ محمَّدٌ رسُولُ الله السَّلام عليكُم، فقتَله أُسَامةُ واستاقَ غنمَه، فنزلت (٢).

وقيلَ: نَزَلَت في المقدادِ، مَرَّ برَجُلٍ في غُنيمةٍ فأرادَ قتلَه، فقالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، فقتلَه، وقالَ: وَدَّ لو فَرَّ بأهلِه وماله (٣).

⁽١) في نسخة الخيالي: «فحصنت بها دماؤكم».

⁽٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٥٤١) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه مختصراً ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ١٠٤٠) عن جابر، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٣٥٧)، ومسلم (٩٦)، عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما، دون التصريح بأنه سبب نزول الآية.

⁽٣) رواه البزار في «مسنده» (١٢٧٥)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٨٩٤٠)، والطبراني في «المعجم =

وفيه دليلٌ على صِحَّةِ إيمانِ المكرَهِ، وأنَّ المجتهِدَ قد يخطِئ، وأنَّ خَطأَهُ مُغتَفرٌ. (٩٥) - ﴿لَّا يَسْتَوِى اَلْقَاعِدُونَ ﴾ عن الحربِ ﴿مِنَ اَلْمُؤْمِنِينَ ﴾ في مَوضعِ الحالِ مِن ﴿الْقَاعِدُونَ ﴾، أو من الضَّميرِ الَّذي فيه.

﴿غَيْرُ أُولِ الظَّرَرِ ﴾ بالرَّفعِ صفةٌ لـ ﴿القَنعِدُونَ ﴾ لأنَّه لم يُقصَد به قومٌ بأعيانهم، أو بدُّلٌ منه.

وقـراً نافِعٌ وابن عَامِرٍ والكِسائيُّ بالنَّصبِ(١) على الحالِ أو الاستثناءِ، وقُرِئَ بالجَرِّ على أنَّه صِفةٌ لـ«المؤمنينَ» أو بدلٌ منه(٢).

وعن زَيدِ بن ثابتٍ: أَنَها نزَلت ولم يكُن فيها ﴿غَيْرُ أُولِ الضَّرَدِ ﴾، فقالَ ابنُ أُمِّ مَكتومٍ: وكيفَ وأنا أعمى ؟ فغَشِيَ رَسُولَ اللهِ ﷺ في مجلسِه الوَحيُ فو قَعَت فخذُهُ على فَخِذِي حتَّى خشِيتُ أَن تَرُضَها، ثمَّ سُرِّي عنه فقالَ: «اكتُب: ﴿لَا يَسْتَوِى الْقَعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَدِ ﴾ "(٣).

الكبير" (١٢٣٧٩)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وروى البخاري (٢٠١٩)، ومسلم (٩٥) واللفظ له، عن المقداد رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة فقال: أسلمت لله، أفأقتله يا رسول الله بعد أن قالها؟ قال: رسول الله على: «لا تقتله» قال: فقلت: يا رسول الله، إنه قد قطع يدي، ثم قال ذلك بعد أن قطعها، أفأقتله؟ قال رسول الله على: «لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وإنك بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال».

⁽١) انظر: (السبعة) (ص: ٢٣٧)، و(التيسير) (ص: ٩٧).

⁽٢) وهي قراءة شاذة نسبت لأبي حيوة كما في اإعراب القرآن اللنحاس (١/ ٢٣٤)، والمشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب (١/ ٢٠٦)، والمحرر الوجيز (٢/ ٩٧)، وزاد ابن عطية نسبتها للأعمش.

⁽٣) رواه بنحوه البخاري (٢٨٣٢)، ومسلم (١٨٩٨)، وأبو داود (٢٥٠٧)، والترمذي (٣٠٣٣)، والنسائي (٣١٠٠)، وابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٢١١)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٦٦٤)، =

﴿ وَٱللَّهُ عِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَلِهِمْ وَٱنفُسِهِمْ ﴾؛ أي: لا مُسَاواة بَينهم وبينَ مَن قعَد عن الجهاد الجهاد من غير علة، وفائدته: تذكيرُ ما بينَهما من التفاوت ليَرغب القاعِدُ في الجهاد رَفعًا لرُتبَتِهِ وأَنفَةً عن انحطاط مَنزلتهِ.

﴿ فَضَّلَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُحَلِهِمَ وَأَنفُسِمِمْ عَلَى القَعِدِينَ دَرَجَةً ﴾ جُملةٌ مُوضِحَةٌ لِمَا نُفِي الاستواءُ فيه، والقاعدونَ على التقييد السَّابق، و ﴿ دَرَجَةً ﴾ نَصْبٌ بنَزعِ الخافض؛ أي: بدرجَةٍ، أو على المصدر لأنَّه تضمَّنَ مَعنى التَّفضِيلِ ووَقع مَوقِعَ المرَّة منهُ، أو الحالِ بمعنى: ذوي درجَةٍ.

﴿وَكُلَّا﴾ من القاعدِين والمجاهِدِين ﴿وَعَدَاللَّهُ ٱلْخُسْنَى ﴾: المثُوبةَ الحسنَى وهي الجنَّةُ؛ لحُسنِ عقيدَتِهم وخلُوصِ نِيَّتِهم، وإنَّما التَّفاوتُ في زيادةِ العَملِ المُقتَضي لمَزيدِ الثَّوابِ.

﴿ وَفَضَّلَ اللَّهُ المُجَهِدِينَ عَلَى الْقَعِدِينَ أَجَرًا عَظِيمًا ﴾ نصبٌ على المَصدَرِ؛ لأنَّ «فضَّلَ» بمعنى: أَجَرَ، أو المفعُولِ الثَّاني لهُ لتضمُّنِه معنَى الإعطاءِ، كأنه قيلَ: وأعطَاهُم زيادةً على القاعدينَ أجرًا عَظيمًا.

(٩٦) - ﴿ دَرَجَنتِ مِنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً ﴾ كلُّ واحِدٍ منها بدَلٌ من ﴿أَجُرًا ﴾، ويجوزُ أن يَنتصِبَ ﴿ دَرَجَنتِ ﴾ على المصدرِ كقولِكَ: ضَربتُه أسواطًا، و﴿أَجُرًا ﴾ على الحالِ عنها تقدَّمَتْ عليها لأنَّها نكرَةٌ، و ﴿مَغْفِرةً ورحمةً ﴾ على المصدرِ بإضمارِ فعلَيْهما.

كرَّر تفضيلَ المُجاهدينَ وبالغَ فيه إجمالًا وتَفصِيلًا تعظيمًا للجِهَاد وتَرغيبًا فيه. وقيلَ: الأوَّلُ: ما خوَّلهُم في الدُّنيا من الغَنيمةِ والظفرِ وجميلِ الذِّكرِ، والثَّاني: ما جعَل لهُم في الآخِرَة.

والحاكم في «المستدرك» (٢٤٢٨).

وقيلَ: المرادُ بالدَّرَجَةِ: ارتفاعُ مَنزِلتهم عند اللهِ، وبالدَّرَجَاتِ: مَنَازلُهُم في الجَنَّةِ.

وقيلَ: القاعدُون الأُولُ: هم الأضِرَّاءُ، والقاعِدُونَ الثَّاني: هم الَّذينَ أُذِنَ لهم في التخلُّفِ اكتفاءً بغَيرهم.

وقيلَ: المجاهِدونَ الأوَّلونَ(١): مَن جَاهَدَ الكفَّارَ، والآخِرُونَ: مَن جَاهَد نفسَه، وعَليه قولُه عليه السَّلام: «رَجَعْنا من الجهادِ الأصغَرِ إلى الجهادِ الأكبَرِ»(٢).

﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا ﴾ لِمَا عسَى يَفْرُطُ منهم ﴿رَّحِيمًا ﴾ بما وَعدَ لهُم.

(٩٧) _ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّهُمُ ٱلْمَلَيْكِمَةُ ﴾ يحتمِلُ الماضي والمضارع، وقُرِئ: «تَوَقَّتُهُم» (٣)، و: «تُوفَّاهُم» على مضارع وُفِّيَت (١٠)، بمعنى: أنَّ اللهَ يوفِّي الملائكة أنفسَهُم فيتَوَفَّونَها؛ أي: يُمَكِّنُهم من استيفائِها فيستَوفُونَها.

﴿ ظَالِمِيٓ أَنفُسِمٍ * في حَالِ ظُلمِهم أَنفسَهُم بتركِ الهِجرَةِ ومُوَافقَةِ الكَفَرةِ ؛ فإنَّها نزلَت في ناسِ من مَكَّةَ أسلَمُوا ولم يُهَاجرُوا حينَ كانتِ الهجرَةُ واجِبَةً (٥٠).

⁽١) في نسخة التفتازاني: «الأول».

⁽٢) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣/ ٥٢٣)، والبيهقي في «الزهد» (٣٧٣) وضعفه، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ١١٤): هو من رواية عيسى بن إبراهيم، عن يحيى بن يعلى، عن ليث بن أبي سليم، والثلاثة ضعفاء، وأورده النسائي في «الكني» من قول إبراهيم بن أبي عبلة أحدِ التابعين من أهل الشام.

⁽٣) دون نسبة في «الكشاف» (٢/ ٤٧١)، و«البحر» (٧/ ٣٠٤).

⁽٤) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٤)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ١٠٠)، و «البحر» (٧/ ٣٠٤)، عن إبراهيم، وهو النخعي.

⁽٥) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٢٦٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٩): فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وغيره وضعفه جماعة.

﴿ قَالُوا ﴾؛ أي: الملائكةُ توبيخًا لهم: ﴿ فِيمَ كُنُهُمْ ﴾؛ أي: في أيِّ شيءٍ كُنتم مِن أمر دِينِكُم؟

﴿ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضَعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ اعتَذرُوا ممَّا وبِّخُوا به بضَعْفِهِم وعَجزهِم عـن الهجرَة، أو عن إظهَار الدِّين وإعلاء كَلِمَتِهِ.

﴿قَالُواْ ﴾؛ أي: الملائكةُ، تكذيبًا لهُم أو تَبكيتًا ﴿أَلَمْ تَكُنَّ أَرْضُ اللَّهِ وَسِعَةً فَنُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ إلى قُطرِ آخرَ كما فعلَ المهاجرُون إلى المدينةِ والحَبَشةِ.

﴿ فَأُولَتِكَ مَأْوَنَهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ لتركِهِم الواجِبَ ومُسَاعدَتِهم الكفَّارَ، وهو خبرُ ﴿ إِنَّ ﴾، والفاءُ فيه لتضمُّنِ الاسمِ مَعنى الشَّرطِ، و﴿ قَالُواْ فِيمَ كُنكُمْ ﴾ حالٌ مِن ﴿ الْمَلَتِهِ كَمُّ ﴾ بإضمارِ «قَد»، أو الخبرُ ﴿ قَالُواْ ﴾ والعَائدُ محذُوفٌ؛ أي: قالوا لهم، وهو جُملةٌ معطوفةٌ على الجملةِ قبلَها مُستنجةٌ مِنها.

﴿وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴾ مَصيرُهم، أو: جَهَنَّم.

وفي الآية دليلٌ على وجُوبِ الهجرَةِ من مَوضعٍ لا يتمكَّنُ الرَّجلُ فيه من إقامَةِ دينِه، وعن النَّبِيِّ عَلَيْ «مَن فرَّ بدينِه مِن أرضٍ إلى أرضٍ وإن كانَ شِبرًا من الأرضِ استوجبَتْ له الجنَّة، وكانَ رفيقَ أبيهِ إبراهيمَ ونبيِّه محمَّدٍ عليه السَّلام»(١).

(٩٨) - ﴿ إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَنِ ﴾ استثناءٌ مُنقَطِعٌ لعدَمِ دُخُولهم في الموصولِ وضَميرِه والإشارةِ إليه، وذكرُ ﴿ الوِلْدانِ ﴾ إن أُريدَ بـــه

وروى البخاري (٤٥٩٦) عن ابن عباس ما يفيد هذا المعنى، ولفظه: «أنَّ ناسًا من المسلمين كانوا مع المشركين يكثِّرونَ سَوَادَ المشركين على عهد رسول الله ﷺ، يأتي السهمُ فيُرمَى به فيصيبُ أحدَهم فيَقتلُه، أو يُضربُ فيُقتلُ، فأنزل اللهُ: ﴿إِنَّ اللَّيِنَ تَوَمَّنُهُمُ ٱلْمَلَتَهِكَةُ ظَالِينَ أَنفُسِهِم ﴾ [النساء: ٩٧] الآيةَ».

⁽١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٠/ ٥٥٥) عن الحسن عن النبي ﷺ مرسلًا.

المماليكُ فظاهِرٌ، وإن أُريدَ الصبيَانُ فللمبالغَةِ في الأَمرِ، والإشعارِ بأنَّهم على صَددِ وُجوبِ الهِجرَةِ، فإنَّهم إذا بَلَغوا وقَدَروا على الهجرَةِ فلا مَحِيصَ لهم عنها، وأنَّ قُوَّامَهُم يجبُ عليهم أن يهَاجِروا بهم مَتى أَمكَنَت.

﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴾ صِفَةٌ لـ﴿الْمُسْتَضْعَفِينَ ﴾ إذ لا تَوْقيتَ فيه، أو حالٌ عنه أو عن المُستكِنِّ فيه، واستطاعةُ الحيلَةِ: وجدانُ أسبَابِ الهجرَةِ وما تتوقَّفُ عليه، واهتداءُ السَّبيلِ: مَعرفةُ الطريقِ بنفسِه أو بدَليلِ.

(٩٩) - ﴿ فَأُولَتِكَ عَسَى اللهُ أَن يَعْفُو عَنْهُمْ ﴾ ذُكِرَ بكلمةِ الإطماعِ ولفظِ العَفوِ إيذانًا بأنَّ تركَ الهجرةِ أمرٌ خَطيرٌ حتَّى إنَّ المضطرَّ مِن حقِّه أنْ لا يأمَنَ ويَترصَّدَ الفرصَةَ ويعلِّقَ بها قلبَه ﴿ وَكَاكَ اللهُ عَفُورًا ﴾.

(١٠٠) ـ ﴿ وَمَن يُهَاجِرُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدُ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَاغَمًا كَثِيرًا ﴾: مُتحوَّلًا، من الرَّغامِ وهي التُّرابُ.

وقيلَ: طريقًا يراغِمُ قومَه بسلوكِه؛ أي: يفارقُهُم على رغمِ أُنوفِهِم، وهو أيضًا مِن الرَّغام.

﴿ وَسَعَةُ ﴾ في الرِّزقِ وإظهارِ الدِّينِ ﴿ وَمَن يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ اللَّوْتُ ﴾ وقُرِئَ: "يُدرِكُهُ » بالرَّفعِ (١) على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: ثمَّ هو يُدرِكُه، وبالنَّصب (٢) على إضمارِ «أَنْ » كقولِه:

سأتركُ مَنْزِلي لبني تميم وألحقُ بالحِجازِ فأستَرِيحَا(٣)

⁽۱) نسبت لطلحة بن سليمان. انظر: «المحتسب» (۱/ ١٩٥)، و«المحرر الوجيز» (۲/ ١٠٢)، ونسبها أبو حيان في «البحر» (٧/ ٣١٢) للنخعي وطلحة بن مصرف.

⁽٢) انظر: «المحتسب» (١/ ١٩٧) عن الحسن، و«المحرر الوجيز» (٢/ ١٠٢) عنه وعن قتادة ونبيح والجراح.

⁽٣) دون نسبة في «الكتاب» (٣/ ٣٩ و٩٢)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ٧٣)، و«معاني القرآن» =

﴿ فَقَدُ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ الموقوعُ والوُجوبُ متقاربان، والمعنى: ثبَتَ أَجرُه عندَ اللهِ ثبُوتَ الأَمرِ الواجب.

والآية نَزَلَت في جُندبِ بنِ ضَمْرَةَ؛ حمَلَه بَنُوه على سَرِيرٍ مُتوجِّهًا إلى المدِينةِ، فلمَّا بلغَ التَّنعيمَ أشرفَ على الموت، فصَفَقَ يمينَه على شمالِه فقالَ: اللهمَّ هذه لك وهذه لرسُولك، أبايعُكَ على ما بايعَ عليه رَسُولُك، فماتَ(١).

(۱۰۱) - ﴿ وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾: سَاف رتُ م ﴿ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحُ أَن نَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَوْةِ ﴾ بتنصيفِ رَكعاتِها، ونفيُ الحرَج فيه يدلُّ على جَوازِه دونَ وُجُوبِه، ويؤيِّدُه أَنَّهُ عليه السَّلامُ أَتَمَّ في السَّفَرِ (٢)، وأنَّ عائِشةَ اعتمرَتْ مع رَسُولِ الله وقالت: يا رسولَ الله! قصَرْتُ وأتمَمْتُ وصُمتُ وأفطَرْتُ، فقالَ: «أحسَنتِ يا عائشَةُ »(٣).

⁼ للزجاج (١/ ٣٥٦)، و«المحتسب» (١/ ١٩٧)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٨/ ٥٢٢). قال البغدادي: «والبيت لم يعزه أحدٌ من خَدَمة كتاب سيبويه إلى قائل معين، ونسبه العينيُّ [في «المقاصد» (٤/ ١٨٧٧)] وتَبعهُ السيوطيّ في «أبيات المغني» [١/ ٤٩٧] إلى المغيرة بن حَبْناءَ بن عمرو بن ربيعة الحَنظلي التَّميمي، وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه».

⁽۱) رواه الطبري أيضاً (۷/ ٣٩٦) عن عكرمة. ورواه ابن أبي حاتم (۳/ ١٠٥١) عن ابن عباس من رواية عكرمة، وفيه: «ضمرة بن جندب»، ومن هذا الطريق عن ابن عباس رواه الطبري (۷/ ٣٩٨) وفيه: «ضمرة من بني بكر»، وذكره الواحدي (ص: ١٧٨) عن ابن عباس من رواية عطاء وسماه: «حبيب بن ضمرة». وقيل في اسمه أيضًا: «ضمرة بن العيص»، و«العيص بن ضمرة»، و«ضمضم بن عمرو». انظر: «الإصابة» (۱/ ٦١٨ ـ ٦١٩).

⁽٢) رواه الشافعي في «الأم» (١/ ٢٠٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٨١٨٧)، والبزار كما في «كشف الأستار» (٢٨٢)، والدارقطني في «سننه» (٢٢٩٩)، عن عائشة : «أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ كان يقصرُ في السَّفر ويتمُّ». وفيه سنده المغيرة بن زياد الموصلي، قال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٥٧): اختلف في الاحتجاج به.

⁽٣) رواه النسائي (١٤٥٦)، والدارقطني في «سننه» (٢٢٩٣) و(٢٢٩٤) وحسنه، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢٢٨٥).

وأوجبَهُ أبو حنيفةَ لقولِ عُمرَ: صَلاهُ السَّفرِ ركعتانِ تَمامٌ غيرُ قصرٍ على لسَانِ نبيَّكم (١).

ولقولِ عَائشةَ رضي الله عنها: أوَّلَ ما فُرِضَت الصَّلاةُ فُرِضَت ركعتين ركعتين، فأُقِرَّت في السَّفرِ وزيدَتْ في الحضرِ(٢).

وظاهرُهَما يخالِفُ الآية، فإن صَحَّا(٣) فالأوَّلُ مُؤَوَّلٌ بأَنَّه كالتَّامِّ في الصحَّةِ والإجزاءِ، والثَّاني لا ينفي جوازَ الزِّيادَةِ، فلا حاجةَ إلى تأويلِ الآيةِ بأَنَّهم ألِفُوا الأربعَ فكانَ مَظِنَّةً لأن يخطُر ببالهم أنَّ رَكعتَي السَّفرِ قَصْرٌ ونُقصَانٌ فسُمِّي الإتيانُ بهما قَصْرًا على ظنِّهم، ونفيُ الجناح فيه لتَطيبَ به أنفسُهم.

وأقلُّ سفرِ تُقصَرُ فيه أربَعةُ بُرُدٍ عندَنا وسِتَّةٌ عندَ أبي حنيفةَ.

وقُرِئَ: "تُقْصِرُوا" مِن أَقْصرَ (١) بمعنى: قَصَرَ.

و ﴿ مِنَ ٱلصَّلَوْةِ ﴾ صِفةُ مَحذوفٍ _ أي: شيئًا مِن الصَّلاةِ _ عندَ سيبَويه، ومَفعُولُ ﴿ نَقَصُرُوا ﴾ بزيادة «مِن» عند الأخفش (٥٠).

﴿إِنْ خِفْنُمُ أَن يَفْذِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوآ إِنَّ ٱلْكَفِرِينَ كَانُواْ لَكُرْ عَدُوًّا مُبِينًا ﴾ شَريطةٌ باعتبارِ الغالبِ في ذلك الوقت، ولذلك لم يُعتبَرُ مَفهُومُها كما لم يُعتبَر في قولِهِ ﴿ فَإِنْ خِفْتُمُ ٱلَّا يُقِيمًا

⁽۱) رواه النسائي (۱٤۲۰)، وابن ماجه (۱۰٦٤)، وصححه ابن خزيمة (۱٤۲٥). وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: هذا إسناد على شرط مسلم.

⁽٢) رواه البخاري (٣٥٠)، ومسلم (٦٨٥).

⁽٣) وقد صحاكما تقدم.

⁽٤) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ١٠٤)، و«البحر» (٧/ ٣١٢)، عن ابن عباس رضي الله عنهما والضبي.

⁽٥) ذكر القولين أبو البقاء في «التبيان» (ص: ٣٨٦). ولعل المصنف نقل عنه.

حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيهَا أَفْلَدَتْ بِدِ عَهِ [البقرة: ٢٢٩] وقد تظاهرَت السُّنَنُ عـلـى جَوازِه أيضًا في حالِ الأمنِ.

قرئ: «من الصلاة أن يَفتِنكم» (١) بغير ﴿إِنْخِفْتُمُ ﴾ بمعنى: كراهةَ أَنْ يَفتِنكُم، وهو القتالُ والتعرُّضُ بما يُكرَهُ.

(١٠٢) - ﴿ وَإِذَا كُنتَ فِيهِمَ فَأَقَمْتَ لَهُمُ ٱلصَّكَاذَةَ ﴾ تعلَّق بمَفهومِه مَن خصَّ صَلاةَ الخَوْفِ بحضرةِ الرَّسُولِ لفَضلِ الجماعَةِ، وعامَّةُ الفقهَاءِ على أنَّه تعالى علَّمَ الرَّسُول كيفيَّتها ليَأتَمَّ به الأئمَّةُ بَعدَه، فإنَّهم نوَّابٌ عنه فيكونُ حضُورُهُم كحضُورِه.

﴿ فَلْنَقُمْ طَآبِهَ كُونَهُم مَعَكَ ﴾: فاجعَلْهُم طائفتَيْنِ، فلتَقُم إحداهُما معَكَ يُصلُّون وتَقومُ الطائفةُ الأخرى تجَاهَ العَدُوِّ ﴿ وَلَيَأْخُذُوۤا أَسْلِحَتَهُمْ ﴾؛ أي: المصلُّونَ حَزمًا، وقيلَ: الضَّميرُ للطَّائفةِ الأحرى، وذكرُ الطَّائفةِ الأولى يدلُّ عَليهم.

﴿ فَإِذَا سَجَدُوا ﴾ يعني: المُصَلِّين ﴿ فَلْيَكُونُوا ﴾؛ أي: غيرُ المصَلِّينَ ﴿ مِن وَرَآبِكُمُ ﴾ يحرسُونَكُم، يعني: النبيَّ ومَن يُصَلِّي معه، فغُلِّب المخاطَبُ على الغائب.

﴿ وَلْتَأْتِ طَآبِفَةُ أُخْرَكَ لَمْ يُصَلُّواْ ﴾ لاشتغالهِم بالحِراسَةِ ﴿ فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ ﴾ ظاهرُهُ يدلُّ على أنَّ الإمَامَ يُصَلِّي مرَّتينِ بكلِّ طائفَةٍ مرَّةً؛ كما فعَله عليه السَّلامُ ببَطنِ نخلِ (٢).

⁽۱) رواها الطبري في «تفسيره» (۷/ ۲۰ ٤) عن أبي بن كعب رضي الله عنه، وكذا ذكرها النحاس في «معاني القرآن» (۲/ ۱۷۸)، وأوردها الزمخشري في «الكشاف» (۲/ ٤٧٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

⁽٢) رواه البخاري (١٣٦)، ومسلم (٣١١ /٨٤٣)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

وإنْ أريدَ به أن يصلِّيَ بكلِّ ركعَةً إن كانَت الصَّلاةُ ركعَتينِ فكيفيَّتُه: أن يُصلِّي بالأولَى ركعَة وينتظِرَ قائمًا حتَّى يُتمُّوا صَلاتَهم منفَردينَ ويذهَبُوا إلى وَجهِ العَدُوِّ، وتأتي الأخرى فيتمَّ بهم الركعَة الثَّانيةَ ثمَّ ينتظرَهُم قاعدًا حتَّى يُتِمُّوا صَلاتَهُم ويُسلِّم بهم كما فعَلهُ رَسُولُ الله ﷺ بذاتِ الرِّقاعِ(۱).

وقالَ أبو حنيفة: يصلِّي بالأولى رَكعَةً، ثمَّ تذهَبُ هذه وتَقِفُ بإزاءِ العدُوِّ وتأتي الأُولَى الأُولَى الأُولَى الأُولَى الأُولَى وَجهِ العَدُوِّ، وتأتي الأُولَى فتودُ إلى وجهِ العَدُوِّ، وتأتي الأُولَى فتؤدِّي الرَّكعةَ الثَّانيَةَ بغيرِ قراءَةٍ وتُتمُّ صَلاتَها (٢٠).

﴿ وَلْيَأْخُذُواْ حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتُهُمْ ﴾ جعَلَ الحَذَر آلة يَتحَصَّنُ بها الغازي، فجمع بينه وبين الأسلِحَة في وُجُوبِ الأخذِ، ونظيرُه قولُه: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَانَ ﴾ [الحشر: ٩].

﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغَفُّلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُوْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُم مَّيْلَةً

⁽۱) رواه البخاري (۱۲۹)، ومسلم (۸٤۲)، من رواية صالح بن خوات عمن صلى مع النبي ﷺ صلاة الخوف ...، ورجح ابن حجر في «الفتح» (٧/ ٤٢٢) أن يكون الراوي هو والد صالح وهو خوات بن جبير رضي الله عنه.

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٤٨٠)، وزاد بعد «وتتم صلاتها»: «ثم تحرسُ وتأتي الأخرى فتؤدي الركعة بقراءة وتُتمُّ صلاتها». قال العلامة الآلوسي: وإنما سقطت القراءة عن الطائفة الأولى في صلاتهم الركعة الثانية بعد سلام رسول الله على لأنهم وإن كانوا في ثانيته عليه الصلاة والسلام في مقابلة العدو إلَّا أنهم في الصلاة وفي حكم المتابعة، فكانت قراءة الإمام قائمة مقام قراءتهم كما هو حكم الاقتداء، ولا كذلك الطائفة الأخرى لأنهم اقتدوا بالإمام في الركعة الثانية وأتم الإمام صلاته فلا بد لهم من القراءة في ركعتهم الثانية إذ لم يكونوا مقتدين بالإمام حينئذ. انظر: «روح المعاني» (٢٦ ١٦١).

وَحِدَةً ﴾: تَمنُّوا أَنْ يَنالُوا مِنكُم غِرَّةً في صَلاتِكُم فيَشدُّون عَليكُم شَدَّةً واحدَةً، وهو بيانُ ما لأَجله أُمِرُوا بأخذِ السِّلاح.

﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِن مَّطَدٍ أَوْ كُنتُم مَرْضَى آن تَضَعُوا أَسَلِحَتَكُمْ ﴾ رُخصَةٌ لهم في وَضعِها إذا ثَقُل عليهم أخذُهَا بسبَبِ مَطرٍ أو مرَضٍ ، وهذا ممَّا يؤيِّد أنَّ الأمرَ بالأخذِ للوجوبِ دُون الاستحبَابِ.

﴿ وَخُذُواْ حِذْرَكُمْ ﴾ أمرَهم مع ذلك بأخذِ الحِذْر كي لا يَهجُمَ عليهم العدُوُّ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَفِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ وَعدٌ للمُؤمنينَ بالنَّصرِ على الكُفَّارِ بعدَ الأمرِ بالحَزمِ؛ لتقوى قُلوبُهم وليَعْلَمُوا أنَّ الأمرَ بالحزمِ ليسَ لضَعفِهِم وغلبَةِ عَدوِّهِم، بل لأنَّ الواجبَ أن يُحافظُوا في الأمورِ على مَراسم التَّيقُظِ والتَّدَبُّر فيتَوَكَّلُوا على اللهِ.

(١٠٣) ـ ﴿ فَإِذَا قَضَيْتُمُ الصَّلَوٰةَ ﴾: أَذَّيتُم وفَرَغْتُم مِنها ﴿ فَٱذَّكُرُوا اللَّهَ قِينَمَا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمُ ﴾: فدُوموا على الذِّكرِ في جميع الأحوالِ.

أو: إذا أَرَدتُم أداءَ الصَّلاةِ واشتدَّ الخَوْفُ فصَلُّوها كيفَما أَمْكنَ ﴿قِيامًا ﴾ مُسايفينَ ومُقارعينَ، و فعودًا ﴾ مُرامينَ، ﴿وعلى جُنوبِكُم ﴾ مُثخِنين.

﴿فَإِذَا ٱطْمَأْنَنَتُمْ ﴾: سكَنَتْ قُلوبُكُم من الخوفِ ﴿فَأَقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ ﴾: فعَدِّلُوا واحفَظُوا أركانَها وشرائِطَها وائتوا بها تامَّةً.

﴿إِنَّ الصَّلَوٰةَ كَانَتَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَنَا مَّوْقُوتًا ﴾: فرضًا محدوداً بأوقاتِ (() لا يجوزُ إخراجُها عَن أوقاتِها في شَيءٍ مِن الأحوالِ، وهذا دليلٌ على أنَّ المرادَ بالذِّكرِ الصَّلاةُ، فإنَّها واجبَةُ الأداءِ حالَ المُسايفَةِ والاضطرابِ في المعركةِ، وتعليلٌ للأمرِ بالإتيانِ بها كيفَما أمكنَ، وقالَ أبو حنيفةَ: لا يُصلِّي المُحارِبُ حتَّى يطمَئِنَّ.

⁽١) في نسخة التفتازاني: «محدود الأوقات».

(١٠٤) - ﴿ وَلَا تَهِ نُواْ﴾: ولا تَضْعُ فوا ﴿ فِ ٱبْتِغَآءِ ٱلْقَوْمِ ﴾: في طلبِ الكُفَّارِ بالكُفَّالِ ﴿ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَاتَأْلَمُونَ وَرَّجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ ﴾ اللقتالِ ﴿ إِن تَكُونُواْ تَأْلَمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَاتَأْلَمُونَ وَرَّجُونَ مِنَ ٱللَّهِ مَا لا يَرْجُونَ ﴾ النوام لهم وتقريعٌ على التَّواني فيه بأنَّ ضررَ القِتالِ دائِرٌ بين الفريقينِ غيرُ مُختصِّ بهم، وهم يَرجونَ مِن اللهِ بسببِه مِن إظهارِ الدِّينِ واستحقاقِ التَّوابِ ما لا يرجو عَدهُمُ، فينبغي أن يكونوا أَرْغَبَ مِنهم في الحربِ وأصبَرَ عليها.

وقُرِئَ: «أَنْ تكونوا» بالفتحِ(١) بمعنى: ولا تَهِنوا لأَنْ تَكونوا تألمونَ، ويكونُ قولُه: ﴿ فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ ﴾ عِلَّةٌ للنَّهي عن الوهنِ لأَجلِه، والآيَةُ نزلَت في بدرِ الصُّغرى(٢). ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا ﴾ بأعمالِكُم وضَمائِركُم ﴿ حَكِيمًا ﴾ فيما يأمُرُ ويَنْهى.

(١٠٥) - ﴿ إِنَّا آَنَرُلْنَا ٓ إِلَّكَ ٱلْكِنْبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحَكُّمُ بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ نزلَتْ في طِعْمَةَ بن أُبيرِقٍ مِن بني ظَفَرٍ ؛ سرقَ دِرعًا مِن جارِه قَتادةَ بن النَّعمانِ في جِرابِ دَقيقٍ ، فجعلَ الدَّقيقُ يَنتِثِرُ مِن خَرْقٍ فيه ، وخبَّأَها عند زيدِ بن السَّمينِ اليَهوديِّ ، فالتُمِسَت الدِّرعُ عند طِعمَةَ فلم توجَد ، وحلف ما أخذَها وما لَه بها عِلمٌ ، فتركوه وابتغوا أثرَ الدَّقيقِ عند طِعمَةَ فلم توجَد ، وحلف ما أخذَها وما لَه بها عِلمٌ ، فتركوه وابتغوا أثرَ الدَّقيقِ حتَّى انتَهى إلى مَنزلِ اليَهوديِّ ، فأخذوها فقالَ: دفعَها إليَّ طِعمَةُ ، وشهدَ له ناسٌ من اليهودِ ، فقالت بنو ظَفَر: انطلِقوا بنا إلى رَسولِ اللهِ ، فسألوهُ أن يجادِلَ عَن صاحبِهِم وقالوا: إن لم تفعلُ هَلَكَ وافتضحَ ويَرِئَ اليهوديُّ ، فهمَّ رَسولُ اللهِ ﷺ أن يفعَلَ (٣).

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٥) عن الأعرج.

⁽٢) بل في غزوة أحد لما واعدهم أبو سفيان بدراً الصغرى كما رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٤٥٥) عن ابن عباس.

 ⁽٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٤٥٨ ـ ٤٦٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وقتادة
 والسدى وعكرمة. وخبر ابن عباس ضعيف جدًّا.

ورواه مطولاً الترمذي (٣٠٣٦) من حديث قتادة بن النعمان. وقال: «غريب، ولا نعلم أسنده =

﴿ مِكَا أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ﴾: بما عرَّفَك اللهُ وأَوْحى به إليك، وليسَ مِن الرُّوْيَةِ بمعنى العِلْمِ وإلَّا لاستَدعى ثلاثةَ مَفاعيلَ.

﴿ وَلَا تَكُن لِلْخَايِنِينَ ﴾؛ أي: لأَجلِهِم والذبِّ عنهم ﴿خَصِيمًا ﴾ للبُرآءِ.

(١٠٦) - ﴿ وَٱسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ ﴾ ممَّا هَمَمْتَ به ﴿ إِنَ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا زَحِيمًا ﴾ لِمَن يَستغفِرُه.

(١٠٧) - ﴿ وَلَا يُحَكِّدُ لَ عَنِ ٱلَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ ﴾: يُخوِّنُونها، فإنَّ وبالَ خِيانَتِهم يَعودُ عليها، أو جَعَلَ المَعصيةَ خِيانةً لها كما جُعِلَت ظلمًا عليها، والضَّميرُ لطِعمةَ وأمثالِه، أو له ولقومِهِ فإنَّهم شاركوه في الإثم حين شَهِدُوا على براءَتِه وخاصَموا عنه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا ﴾: مُبالِغًا في الخيانةِ مُصِرًّا عليها ﴿أَيْهِمَا ﴾: مُنهَمكًا فيه.

رُوِيَ أَنَّ طِعمَةَ هربَ إلى مكةَ وارتدَّ ونَقَبَ حائِطًا بها ليسرقَ أهلَه فسقطَ الحائطُ عليه فقتلَه (١).

إلا محمد بن سلمة، ورواه غير واحد عن عاصم بن عمر مرسلاً". فالخبر ما بين مرسل ومتصل ضعيف، لكن قال الواحدي في «البسيط» (٧/ ٦٩) والكرماني في «لباب التفاسير» (٢/ ٤٢٣): أجمع المفسرون على أنَّ هذه الآياتِ نزلَت في طُعْمة بنِ أُبيْرِق. زاد الكرماني: إلَّا ابنَ بحرٍ ؛ فإنَّه قال: نزلَت في المنافقين، وهو متَّصلٌ بقولِه: ﴿فَمَا لَكُونِ اللَّنَفِقِينَ فِثَكَيَّين ﴾. وقوله: «إن بني ظفر سألوه عليه السلام أن يجادل عن صاحبهم وقالوا: إن لم تفعل هلك وافتضح وبرئ اليهودي، فهم رسول الله ﷺ أن يفعل " لفظ مستنكر لم نقف له على سند، وإنما أورده الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٨١) عن جماعة من المفسرين، وهو مما يجب تنزيه النبي ﷺ عن أمثاله.

⁽۱) ورد نحو هذا في آخر خبر طويل رواه الطبراني في «الكبير» (۱۹/۹)، والحاكم في «المستدرك» (۱) ورد نحو هذا في اخر خبر طويل رواه الطبراني في «الكبير» (۱/ ٣٣٨) عن النعمان رضي الله عنه. وأورده أبو الليث في «تفسيره» (۱/ ٣٣٨) عن الكلبي. والزجاج في «معاني القرآن» (۲/ ۱۰) دون عزو.

(١٠٨) ـ ﴿ يَسَـتَخُفُونَ مِنَ النَّاسِ ﴾: يَستَتِرونَ مِنهم حياءً وخوفًا ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ ﴾: يَستَتِرونَ مِنهم حياءً وخوفًا ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ ﴾: ولا يَسْتَخْيون منه وهو أحقُّ بأن يُستَخْيا ويُخافَ منه ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ ﴾ لا يَخْفَى عليه سِرُّهُم، فلا طريقَ مَعه إلَّا تركُ ما يستَقبِحُه ويؤاخِذُ عليه.

﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ ﴾: يُدبِّرونَ ويُزوِّرونَ ﴿مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ مِن رمي البَريءِ، والحَلِفِ الكاذب، وشَهادةِ الزُّورِ ﴿وَكَانَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُجْيطًا ﴾: لا يَفوتُ عنه شيءٌ.

(١٠٩) - ﴿ هَتَأَنتُمْ هَتَوُلآء ﴾ مبتداً وحبرٌ ﴿ جَدَلَتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنْيَ ﴾ جملةٌ مبيِّنةٌ لوقوع ﴿ هؤلاء ﴾ خبرًا، أو صِلَتُه عندَ مَن جَعَلَه مَوْصولًا ﴿ فَمَن يُجَدِلُ اللهِ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَكَمَةِ أَمْ مَن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ﴾: محامِيًا يَحميهم مِن عذابِ اللهِ .

(١١٠) - ﴿ وَمَن يَعْمَلُ سُوٓءًا ﴾: قبيحًا يَسُوءُ به غيرَه ﴿ أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ، ﴾ بما يختَصُّ به ولا يَتعدَّاه.

> وقيلَ: المرادُ بالسُّوءِ ما دونَ الشِّركِ، وبالظُّلمِ الشِّركُ. وقيلَ: الصَّغيرةُ والكبرةُ.

﴿ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللهَ ﴾ بالتوبة ﴿ يَجِدِ اللهَ غَفُورًا ﴾ لذنوبه ﴿ رَّحِيمًا ﴾: مُتفضًلًا عليه، وفيه حث (١) لطعمة وقومه على التَّوبة والاستِغفار.

(١١١) _ ﴿ وَمَن يَكْسِبَ إِنْمَا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ، عَلَىٰ نَفْسِهِ ۦ ﴾: فلا يَتعدَّاه وَبالُه لقولِه: ﴿ وَإِنْ أَسَأْتُمُ فَلَهَا ﴾ [الإسراء: ٧] ﴿ وَكَانَ اللّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ فهو عالمٌ بفِعلِه حَكيمٌ في مُجازاتِه.

(١١٢) ـ ﴿ وَمَن يَكْسِبُ خَطِيَّةً ﴾: صغيرةً، أو ما لا عمدَ فيه ﴿أَوْ إِنْمَا﴾: كبيرةً، أو ما كانَ عن عَمدٍ ﴿ثُمَّ يَرْمِ بِهِ. بَرِيَّنَا ﴾ كما رمَى طِعمَةُ زَيْدًا، ووحَّدَ الضَّميرَ لمكانِ

⁽١) في نسخة التفتازاني: «بعثٌ».

«أو» ﴿ فَقَدِ آحَتَمَلَ بُهُتَنَا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ بسببِ رَمْيِ البَريءِ وتَبرِئَةِ النَّفسِ الخاطِئَةِ، وللذلك سوَّى بينَهُما وإن كانَ مُقترفُ أحدِهما دونَ مُقتَرفِ الآخرِ.

(١١٣) - ﴿ وَلُولَا فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُۥ ﴾ بإعلام ما هُمْ عليه بالوَحي، والضَّميرُ للرسول ﴿ لَمَ مَتَ طَآبِ فَكَ مُ مِنْهُمْ هُ ﴾؛ أي: من بني ظَفَر ﴿ أَن يُضِلُوكَ ﴾ عَن القضاءِ بالحقِّ مع عِلمِهِم بالحالِ، والجملةُ جوابُ «لولا»، وليسَ القَصدُ فيه إلى نَفي همِّهِم بل إلى نَفي مَّا ثَيْرِه فيه.

﴿ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ ﴾ لأنَّه ما أَزلَّكَ عن الحقِّ، وعادَ وبالله عليهم.

﴿وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنشَىءٍ ﴾ فإنَّ الله عَصمَكَ، وما خطرَ ببالِكَ كانَ اعتمادًا مِنك على ظاهرِ الأَمرِ لا مَيْلًا في الحُكم.

و ﴿ مِن شَيْءٍ ﴾ في مَوضع النَّصبِ على المَصدَرِ؛ أي: شيئًا مِن الضرِّ.

﴿ وَأَنزَلَ اللّهُ عَلَيْكَ الْكِنْبَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ﴾ مِن خَفِيّاتِ الأمورِ، أو مِن أُمورِ الدِّينِ والأَحكامِ ﴿ وَكَاكَ فَضَلُ اللّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾ إذ لا فضلَ أعظَمُ مِن النُّبَوَّةِ.

(١١٤) - ﴿ لَا خَيْرَ فِي كَثِيرِ مِن نَجُولُهُمْ ﴾: مِن مُتَناجِيهِم، كقولِه تعالى: ﴿ وَإِذْ هُمْ بَعُوكَ ﴾ [الإسراء: ٤٧] أو: مِن تناجِيهم، فقوله: ﴿ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُونٍ ﴾ على حَذْفِ مُضافٍ؛ أي: إلَّا نَجوى مَن أَمَر، أو على الانقطاع بمعنى: ولكن مَن أمرَ بصدقةٍ ففي نَجواه الخيرُ.

و «المعروفُ»: كلُّ ما يَستَحسِنُه الشَّرعُ ولا يُنكِرُه العَقلُ، وفُسِّرَ هاهنا بالقَرْضِ، وإغاثَةِ الملهوفِ، وصدقَةِ التَّطوُّع، وسائرِ ما فُسِّرَ به.

﴿ أَوْ إِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ ﴾: أو إصلاح ذاتِ بَيْنِ.

﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَالِكَ أَبْتِغَآ مَ مَضَاتِ أَلِّهِ فَسَوْفَ نُوْلِيهِ أَجُرًا عَظِيمًا ﴾ بَنَى الكلامَ على الأمرِ، ورَتَّبَ الجزاءَ على الفعلِ (١٠)؛ ليدلَّ على أنَّه لَمَّا دخلَ الآمِرُ في زُمرَةِ الخَيِّرِينِ كانَ الفاعِلُ أَدخلَ فيهم، وأنَّ (١٠) العُمدَةَ والغَرضَ هو الفِعلُ، واعتبارُ الأَمرِ مِن حَيثُ كانَ الفاعِلُ أَدخلَ فيهم، وأنَّ (١٠) العُمدَةَ والغَرضَ هو الفِعلُ، واعتبارُ الأَمرِ مِن حَيثُ إنَّه وُصلَةٌ إليه، وقُيِّدَ الفعلُ بأن يكونَ لطلبِ مَرضاتِ الله؛ لأنَّ الأعمالَ بالنياتِ، وأنَّ مَن فعلَ خيرًا رياءً وسُمعةً لم يَستحِقَّ به مِن اللهِ أُجرًا، ووَصَفَ الأَجرَ بالعِظمِ تَنبيهًا على حَقارَةِ ما فاتَ في جَنبهِ مِن أغراضِ الدُّنيَا.

وقراً حمزةُ وأبو عمرو: ﴿ يُؤْتِيهِ ﴾ بالياء (٣).

(١١٥) - ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ ﴾: يُخالِفْه، مِن الشِّقِ فإن كُلَّا من المُتخالِفَينِ في شِقِّ غيرِ شِقِّ الآخرِ ﴿ مِنْ بَعَدِ مَا نَبَيْنَ لَهُ ٱللَّهُدَىٰ ﴾: ظهرَ له الحقُّ بالوقوفِ على المُعجزاتِ ﴿ وَيَتَبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلمُؤْمِنِينَ ﴾: غيرَ ما هُم عليهِ مِن اعتقادٍ أو عَملٍ ﴿ فَوَلَهِ عَملَ مَا قَولَى مِن الضَّلالِ، ونُخلي بينَه وبينَ ما اختارَه ﴿ وَنُصُلِهِ عَلَىٰ اللَّهُ فَيها، وقُرِئَ بفَتحِ النُّونِ مِن صَلاهُ () ﴿ وَسَاءَ تَمَصِيرًا ﴾ جهنَّمُ. جهنَّمُ .

والآيةُ تَدلُّ على حُرمَةِ مُخالفَةِ الإجماعِ؛ لأنَّه تعالى رَتَّبَ الوَعيدَ الشَّديدَ على المشاقَّةِ واتِّباعِ غَيرِ سَبيلِ المُؤمنينَ، وذلك إمَّا لحُرمَةِ كلِّ واحِدٍ مِنهما أو أحدِهما أو الجمع بينَهما، والثَّاني باطِلٌ إذ يَقبُحُ أن يُقالَ: مَن شَرِبَ الخمرَ وأكلَ الخُبزَ استوجَبَ الحَدَّ، وكذا الثَّالِثُ؛ لأنَّ المشاقَّةَ مُحرَّمَةٌ ضُمَّ إليها غيرُها أو لم يُضَمَّ، وإذا

⁽١) «بنى الكلام على الأمر»؛ أي: على قوله: ﴿أَمْرَ بِصَدَقَةٍ ﴾ إلى آخره «ورتب الجزاء على الفعل»؛ أي: فعل الصدقة وما عُطِف عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٩٩).

⁽٢) في نسخة الخيالي: «فإن».

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٧).

⁽٤) انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٢٧)، و «الكشاف» (٢/ ٤٩١).

كَانَ اتِّبَاعُ غيرِ سَبيلِهِم مُحرَّمًا كَانَ اتِّبَاعُ سَبيلِهِم واجِبًا؛ لأنَّ تركَ اتِّباعِ سَبيلِهِم ممَّن عَرَفَ سَبيلَهُم اتِّباعُ غيرِ سَبيلِهِم.

وقد استَقْصَيْتُ الكلامَ فيه في «مِرصادُ الأَفهام إلى مَبادِئ الأَحكام» (١).

(١١٦) _ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ ـ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ كــرَّرَه للتَّأكيدِ، أو لقصَّةِ طِعمةَ.

وقيلَ: جاءَ شيخٌ إلى رَسولِ اللهِ ﷺ وقالَ: إني شَيخٌ مُنهَمِكٌ في الذُّنوبِ، إلَّا أَنِي المُ اللهِ شَيئًا مُذْ عَرفْتُه وآمنْتُ به، ولم أَتَّخِذ مِن دُونِه وَلِيًّا، ولم أُوقِع المعاصي جُرأَةً، وما توهَمْتُ طرفَةَ عينٍ أَنِّي أُعجِزُ اللهَ هَربًا، وإني لنَادِمٌ تائِبٌ، فما تَرَى حالي عندَ الله؟ فنزلَت (٢).

﴿ وَمَن يُشْرِكَ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ عَن الحقّ؛ فإن الشّركَ أعظَمُ أنواعِ الضَّلالَةِ وأبعدُها عن الصَّوابِ والاستقامَةِ، وإنَّما ذكرَ في الآيةِ الأُولى ﴿ فَقَدِ الضَّلالَةِ وأبعدُها عن الصَّوابِ والاستقامَةِ، وإنَّما ذكرَ في الآيةِ الأُولى ﴿ فَقَدِ الضَّلَالَةِ وَالسَاءَ ٤٨] لأنَّها مُتَّصِلَةٌ بقصَّةِ أهلِ الكتابِ، ومَنشَأُ شِركِهِم كان نَوعَ افتراءٍ، وهو دَعوى التَّبنِي على اللهِ.

(١١٧) _ ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ۚ إِلَّا إِنَكُ ﴾ يعني: اللاتَ والعُزَّى ومَناةَ ونحوَها، كانَ لكلِّ حَيِّ صَنَمٌ يَعبدونَه ويُسمُّونَه: أُنثى بني فلانٍ، وذلك:

إما لتأنيثِ أسمائها كما قال:

وما ذَكَ رُ فإنْ يَكَبُ رُ (") فَأُنت في شديدُ الأَزْمِ ليسَ لهُ ضروسُ (١)

⁽١) وهو شرح لـ«مختصر ابن الحاجب».

 ⁽۲) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (۲۰۲/۱۰) من طريق الضحاك عن ابن عباس، وقال الحافظ في
 «الكافي الشاف» (ص ٤٩): إسناده منقطع.

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «يسمن»، وهي رواية في بعض المصادر.

⁽٤) البيت دون نسبة في «المعاني الكبير» لابن قتيبة (٢/ ٦٣٢)، و«الصحاح» (مادة: ضرس)، و «التنبيه» =

فإنَّه عنى القُرادَ، وهو ما كانَ صَغيرًا سُمِّيَ قُرادًا، فإذا كبرَ سُمِّيَ حَلَمَةً.

أو لأنَّها كانَت جماداتٍ، والجَماداتُ تُؤنَّثُ مِن حَيثُ إنَّها ضاهَت الإناثَ لانفعالِها.

ولعلَّه تعالى ذكرَها بهذا الاسمِ تنبيهًا على أنَّهُم يَعبدونَ ما يُسمُّونَه إناثًا لأَنَه يَنفعِلُ ولا يَفعلُ، ومِن حقِّ المَعبودِ(١) أن يكونَ فاعِلًا غيرَ مُنفعِلٍ؛ ليكونَ دَليلًا على تَناهى جَهلِهم وفَرطِ حَماقَتِهم.

وقيلَ: المُرادُ الملائِكَةُ لقولِهم: الملائِكَةُ بناتُ اللهِ.

وهو جمعُ أُنثى كرِبابٍ ورُبَّى.

وقُرِئَ: «أُنْثَى» على التَّوحيدِ(٢).

و: «أُنْثًا» على أنَّه جمعُ أنيثٍ كخُبُثٍ وخَبيثٍ، و: «وُثنًا» بالتَّخفيفِ والتَّثقيلِ وهو جمعُ وَثَنِ كأَسَدٍ وأُسْد وأُسُد، و: «أُثنًا» بهما على قلب الواوِ لضَمَّتِها همزةً (٣٠).

﴿ وَإِن يَدْعُونَ ﴾: وإن يَعبدونَ بعبادَتِها ﴿ إِلَّا شَيْطَكنَا مَرِيدًا ﴾ لأنَّه الَّذي أمرَهُم بعبادَتِها وأغراهُم عليها، فكأنَّ طاعتَهُ في ذلك عِبادَةٌ له.

للبكري (ص: ٣٠)، و«لسان العرب» (مادة: ضرس)، و«حياة الحيوان» للدميري (١/ ٣٣٨).
 «شديد الأزم»؛ أي: العضِّ، أو اللُّزُومِ، يقال: أزَمَه؛ أي: عضَّه، وأزَمَ الرجلُ بصاحبه؛ أي: لزِمَه.
 انظر: «الصحاح» (مادة: أزم).

⁽١) في نسخة الطبلاوي: «المصور».

⁽٢) نسبها ابن الجوزي في «زاد المسير» (١/ ٤٧٢) لأبي هريرة والحسن والجوني.

⁽٣) انظر هذه القراءات الخمسة مع نسبتها لقارئيها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٥)، و «الكشاف» (٢/ ٤٩٢)، و «المحرر الوجيز» (١١٣/٢)، و «البحر» (٧/ ٣٦٠ _ ٣٦٢). وزاد بعضهم على التي ذكرها المؤلف: (وَثَنّا)، و: (أوثانًا) ونسبت هذه لعائشة رضي الله عنها.

والمارِدُ والمَريدُ: الَّذي لا يَعْلَقُ بخيرٍ، وأصلُ التَّركيبِ للمُلابسَةِ، ومنه: صرحٌ مُمرَّدٌ، وغلامٌ أمردُ، وشجرةٌ مَرداءُ للَّتي تناثرَ وَرقُها.

(١١٨) ـ ﴿ لَمَنَهُ اللّهُ ﴾ صِفةٌ ثانيَةٌ للشَّيطانِ ﴿ وَقَالَ ـ لَأَيَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا ﴾ عطفٌ عليه؛ أي: شَيْطانًا مَريدًا جامعًا بينَ لَعنَةِ اللهِ وهذا القولِ الدالِّ على فَرْطِ عداوتِه للنَّاس.

وقد بَرهنَ شُبحانَه أولًا على أَنَّ الشِّركَ ضَلالٌ في الغايَةِ على سبيلِ التَّعليلِ بأَنَّ ما يشركونَ به يَنفعِلُ ولا يَفعَلُ فِعلَّا اختيارِيًّا، وذلك يُنافي الأُلوهيَّة غاية المنافاةِ، فإنَّ الإلهَ تعالى يَنبَغِي أَن يكونَ فاعِلًا غيرَ مُنفَعِلٍ، ثمَّ استدلَّ عليه بأنَّه عبادَةُ الشَّيطانِ وهي أفظَعُ الضَّلالِ لثلاثَةِ أوجُه:

الأَوَّلُ: أَنَّه مَريدٌ مُنهمِكٌ في الضَّلالِ لا يعلقُ بشيءٍ مِن الخيرِ والهدى، فتكونُ طاعَتُه ضلالًا بَعيدًا عَن الهُدى.

والثَّاني: أنَّه مَلعونٌ لضَلالِه فلا تَستجلِبُ مُطاوعَتُه سوى الضَّلالِ واللَّعنِ.

والثالث: أنَّه في غايةِ العَداوَةِ والسَّعيِ في إهلاكِهِم، وموالاةُ مَن هذا شَأْنُه غايةُ الضَّلالَةِ فضلًا عن عِبادَتِه، والمفروضُ: المقطوعُ؛ أي: نصيبًا قُدِّرَ لي وفُرِضَ؛ مِن قولهم: فَرَضَ له في العَطاءِ.

(١١٩) - ﴿ وَلَأُضِلَنَهُمْ ﴾ عن الحقِّ ﴿ وَلَأَمْتِيَنَهُمْ ﴾ الأمانيَّ الباطِلَةَ ؛ كطولِ الحياةِ ، وأنْ لا بعثَ ولا عِقابَ ﴿ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ ءَاذَاكَ ٱلأَنْعَامِ ﴾: يَشقُّونَها لتَحريمِ ما أحلَّه اللهُ ، وهي عِبارَةٌ عمَّا كانت العربُ تفعَلُ بالبحائرِ والسَّوائبِ ، وإشارةٌ إلى تحريم كلِّ ما أحلَّ الله ، ونقصِ كلِّ ما خلَقَ كامِلًا بالفعلِ أو القوَّةِ .

﴿ وَلَا مُنْ تَهُمْ فَلَيُعَيِّرُكَ خَلْقَ اللَّهِ ﴾ عن وجهِه صورةً أو صفةً، ويندرِجُ فيه

ما قيل من فَقَّءِ عينِ الحامي، وخِصاءِ العبيد، والوَشْمِ والوَشْرِ، واللِّوَاطِ والسَّحْقِ ونحوِ ذلك، وعبادةِ الشمس والقمر، وتغييرِ فطرةِ الله الَّتي هي الإسلام، واستعمالِ الجوارح والقُوى فيما لا يَعودُ على النَّفْس كمالًا ولا يُوجبُ لها من الله زُلْفَى.

وعمومُ اللَّفظِ يمنعُ الخِصَاءَ مطلقًا، لكن الفقهاءَ رخَّصوا في خِصَاء البهائمِ للحاجة.

والجملُ الأربعُ حكايةٌ عمَّا ذكرَه الشَّيطانُ نطقًا أو أتاه فِعْلًا.

﴿ وَمَن يَتَخِذِ الشَّيَطُانَ وَلِيَّ امِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ بإيثارِه ما يَدعوه إليه على ما أمرَه اللهُ به، ومجاوَزتِه عن طاعَةِ اللهِ إلى طاعَتِه ﴿ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانَا مُبِينَا ﴾ إذ ضيَّعَ رأسَ مالِه، وبدَّلَ مكانَه من الجنَّةِ بمكانٍ مِن النارِ.

(١٢٠) - ﴿ يَعِدُهُم ﴾ ما لا يُنجِزُ ﴿ وَيُمَنِيهِم ﴾ ما لا يَنالون ﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ اللَّهُ مَا لا يَنالون ﴿ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيَطُدُ إِلَّا عُرُورًا ﴾ وهو إظهارُ النَّفعِ فيما فيه الضَّررُ، وهذا الوعدُ إمَّا بالخواطرِ الفاسِدَةِ أو بلسانِ أوليائِه.

(۱۲۱) ـ ﴿ أُوْلَئِكَ مَأْوَلَهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنَّهَا يَجِيصًا ﴾: مَعدِلًا ومَهرَبًا؛ مِن حَاصَ يَحيصُ: إذا عدَلَ، و ﴿ عَنَّهَا ﴾ حالٌ منه وليسَ صِلَةً له لأنَّه اسمُ مَكانٍ، وإن جُعِلَ مَصدرًا فلا يعمَلُ أيضًا فيما قبلَه.

(١٢٢) _ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ سَنُدَّ خِلُهُمْ جَنَّتِ تَجْرِى مِن تَخْتِهَا ٱلْأَنْهَا وَعَدَه وَعْدًا وحقَّ ذلك حَقَّا، فالأوَّلُ تَخْتِها ٱلْأَنْهَا وُعَدَا وحقَّ ذلك حَقَّا، فالأوَّلُ مُؤكِّدٌ لنفسِه لأنَّ مَضمونَ الجُملةِ الاسميَّةِ الَّتِي قبلَه وَعدٌ، والثَّانِي مُؤكِّدٌ لغيره.

ويجوزُ أن يُنصَبَ المَوصولُ بفِعلِ يُفسِّرُه ما بعدَه، و ﴿وَعَدَاللَهِ ﴾ بقولِه: ﴿ سَكُنْدَ خِلْهُمْ ﴾ لأنّه بمعنى: نَعِدُهم إدخالَهُم، و ﴿حَقّا ﴾ على أنّه حالٌ مِن المصدرِ.

﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ جُملَةٌ مؤكِّدةٌ بَليغَةٌ.

والمقصودُ مِن الآيةِ: مُعارضَةُ المواعيدِ الشَّيطانيَّةِ الكاذبةِ لقُرنائِه بوعدِ اللهِ الصَّادقِ لأوليائِه، والمبالغةُ في توكيدِه ترغيبًا للعِبادِ في تَحصيلِه.

(١٢٣) - ﴿ لَيْسَ بِأَمَانِيّكُمْ وَلَا أَمَانِيّ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ ﴾؛ أي: ليسَ ما وعدَ اللهُ مِن الثَّوابِ يُنالُ بأمانيِّ أَهلِ الكِتابِ، وإنَّما يُنالُ بالإيمانِ والعَملِ الكِتابِ، وإنَّما يُنالُ بالإيمانِ والعَملِ الصَّالحِ، وقيلَ: ليسَ الإيمانُ بالتَّمنِّي ولكنْ ما وقرَ في القَلبِ وصدَّقَه العَملُ.

رُوِيَ: أَنَّ المُسلمين وأهلَ الكِتابِ افتَخَروا، فقالَ أهلُ الكتابِ: نَبيُّنا قبلَ نَبيَّكُم، وكتابُنا قبل كتابِكُم، وقالَ المسلمون: نحنُ أَوْلَى مِنكم؛ نَبيُّنا خاتمُ النِّبيينَ؛ وكتابُنا يَقضي على الكُتبِ المُتقدِّمَةِ، فنزَلَت (١١).

وقيلَ: الخطابُ مع المشركينَ، ويدلُّ عليه تقدُّمُ ذكرِهِم؛ أي: ليسَ الأَمرُ بأمانيِّ المشركينَ، وهو قولُهم: إن كانَ الأمرُ كما يزعُمُ هؤلاءِ لنكونَنَ خيرًا منهم وأحسنَ حالًا.

و ﴿ وَلَا آَمَانِيَ آَهَلِ ٱلْكِتَابِ ﴾ وهو قولُهم: ﴿ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ [البقرة: ١١١]، وقولُهم: ﴿ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّا آَتَكَامًا مَعَدُودَةً ﴾ [البقرة: ٨٠]، ثمَّ قرَّرَ ذلك بقولِه:

﴿ مَن يَعْمَلْ سُوَّءًا يُجِّزَ بِهِ عَ عَاجِلًا أَو آجِلًا؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّه لَمَّا نزلَ قالَ أَبو بكرٍ رضي الله عنه: فمَن يَنجو معَ هذا يا رسولَ الله؟! فقالَ عليه السَّلام: «أَمَا تَحزَنُ؟ أَمَا تَمرَضُ؟ أَما يصيبُكَ اللَّاواء؟»، قالَ: بلي يا رسولَ الله! قالَ: «هو ذاك»(٢).

⁽۱) رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٦٩٣ ـ تفسير) عن مسروق، والطبري في «تفسيره» (٧/ ٥٠٧ ـ _ . ١١٥) عن ابن عباس ـ بإسناد ضعيف جدًّا ـ والسدي وقتادة والضحاك وأبي صالح ومسروق.

⁽٢) رواه بنحوه الإمام أحمد في «المسند» (٦٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٩١٠) و(٢٩٢٦)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٥٠) وصححه.

﴿ وَلَا يَجِدُ لَهُ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾: ولا يَجِدْ لنفسِه إذا جاوَزَ موالاةَ اللهِ ونُصرتَه مَن يواليه ويَنصرُه في دفع العَذابِ عَنه.

(١٢٤) - ﴿ وَمَن يَعْمَلُ مِنَ ٱلصَّكِلِحَتِ ﴾: بعضَها وشَيئًا مِنها؛ فإنَّ كلَّ أحدٍ لا يتمَكَّنُ مِن كلِّها وليسَ مُكلَّفًا بها.

﴿ مِن ذَكَرٍ أَوَّ أُنثَىٰ ﴾ في مَوضعِ الحالِ مِن المُستكنِّ في ﴿يَعْمَلُ ﴾ و﴿مِنَ ﴾ للبيانِ، أو من ﴿الصَّلِحَتِ ﴾؛ أي: كائنةً مِن ذكرِ أو أنثى و ﴿مِنَ ﴾ للابتداءِ.

﴿ وَهُو مُؤْمِنٌ ﴾ حالٌ، شَرَطَ اقترانَ العَملِ بها في استدعاءِ الثَّوابِ المذكور تَنبيهًا على أنَّه لا اعتدادَ به دونَه فيه (١).

﴿ فَأُوْلَتِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا ﴾ بنقصِ شَيءٍ مِن الثَّوابِ، وإذا لم يَنقُص ثوابُ المطيعِ فبالحريِّ أَنْ لا يُزادَ عِقابُ العاصي؛ لأنَّ المُجازِيَ أَرحَمُ الرَّاحِمين، ولذلك اقتصَرَ على ذكرهِ عقيبَ الثَّوابِ.

وقراً ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو أبو بكرٍ: ﴿يُدْخَلُونَ ﴾ _ هنا وفي «غافر» [الآية: ٤٠]، و «مريم» [الآية: ٢٠] و «مريم» [الآية: ٢٠] وضم الياء وفتح الخاء، والباقون بفتح الياء وضم الخاء (٢٠).

(١٢٥) ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ. لِلَّهِ ﴾: أخلَصَ نَفسَهُ للهِ ولا يَعرفُ لها ربَّا سِواه، وقيلَ: بذلَ وَجهَهُ لَه في السُّجودِ، وفي هذا الاستِفهامِ تنبيهٌ على أنَّ ذلك مُنتهَى ما تبلُغُه القوَّةُ البَشريَّةُ.

⁽۱) قوله: «شرطَ اقترانَ العمل بها»؛ أي: بالحال «في استدعاء»؛ أي: طلب «الثواب تنبيهًا على أنه لا اعتدادَ به»؛ أي: بالعمل الصالح «دونه»؛ أي: دون اقتران العمل بالحال «فيه»؛ أي: في الثواب. انظر: «حاشية الأنصاري» (۲/ ۲۰۴).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، و «التيسير» (ص: ٩٧).

﴿وَهُوَ مُحَسِنٌ ﴾: آتِ بالحسَناتِ تارِكٌ للسَّيِّئاتِ ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ ﴾ الموافِقة لدينِ الإسلامِ، المُتَّفَقَ على صِحَّتِها ﴿حَنِيفًا ﴾: مائلًا عن سائرِ الأديانِ، وهو حالٌ مِن المُتَّبع أو الملَّةِ أو إبراهيمَ.

﴿ وَٱتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾: اصطفاهُ وخَصَّصه بكرامَةٍ تُشبِه كرامَةَ الخليلِ عندَ خَليلِه، وإنَّما أعادَ ذِكرَهُ ولم يُضمِرْ تَفخيمًا له، وتَنصيصًا على أنَّه المَمدوحُ.

و «الخُلَّةُ»: من الخِلالِ؛ فإنَّه وُدٌّ تخلَّلَ النَّفسَ وخالطَها.

وقيلَ: من الخَلَلِ؛ فإنَّ كلَّ واحِدٍ مِن الخَليلَيْنِ يسدُّ خلَلَ الآخرِ، أو مِن الخَلِّ وهو الطَّريقُ في الرَّملِ، فإنهما يترافقانِ في الطَّريقةِ (١)، أو مِن الخَلَّةِ بمَعنى الخَصْلَةِ فإنَّهما يتوافقانِ في الخِصالِ.

والجملةُ استئنافٌ جيء بها للتَّرغيبِ في اتِّباعِ مِلَّتِه، والإيذانِ بأنَّه نهايةٌ في الحسن وغايةُ كمالِ البشر.

رُوِيَ أَنَّ إبراهيمَ عليه السَّلامُ بعثَ إلى خليلٍ له بمصرَ في أزمَةٍ أصابَت النَّاسَ يمتارُ منه، فقالَ خليلُه: لو كانَ إبراهيمُ يريدُ لنَفسِه لفَعَلتُ ولكن يريدُ للأَضْيافِ، وقد أصابنا ما أصابَ النَّاسَ، فاجتازَ غِلمانُه ببطحاءَ ليَّنةٍ فملؤوا منها الغرائرَ حياءً من النَّاسِ، فلمَّا أُخبَروا إبراهيمَ ساءَه الخبرُ فغَلَبتهُ عيناهُ فنامَ، وقامَت سارةُ إلى غِرارةٍ منها فأخرجَتْ حُوَّارى (٢) واختبزَتْ، فاستيقظ إبراهيمُ عليه السَّلامُ فاشتمَّ رائحة

⁽١) في نسخة الخيالي: «الطريق».

⁽٢) «حُوَّارى»؛ أي: دقيقًا نُخِلَ مرَّةً بعد أخرى، وهو بضم الحاء وتشديد الواو وفتح الراء: ما حُوِّر من الطعام؛ أي: بُيئض، وهذا دقيقٌ حُوَّارَى، وحوَّرتُه فاحوَرَّ؛ أي: ابيَضَ. انظر: «الصحاح» (مادة: حور) و «حاشية الأنصارى» (٢/ ٢٠٤).

الخبرِ فقالَ: مِن أينَ هذا لكِ؟! فقالت: مِن عندِ خَليلِك المِصريِّ، فقالَ: بل مِن عند خليلِك المِصريِّ، فقالَ: بل مِن عند خليلي اللهِ عزَّ وجلَّ، فسمَّاه اللهُ خليلًا (١).

(١٢٦) ـ ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ خَلقًا ومُلْكًا يختارُ مِنهما مَن يشاءُ وما يَشاءُ.

وقيلَ: هو مُتَّصلٌ بذكرِ العُمَّالِ، مُقرِّرٌ لوجوبِ طاعَتِه على أهلِ السَّماواتِ والأرضِ، وكمالِ قُدرَتِه على مُجازاتِهم على الأَعمالِ.

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ تُحِيطًا ﴾ إحاطةَ عِلْمٍ وقُدرَةٍ، وكانَ عالِمًا بأعمالِهم فيُجازيهم على خيرها وشَرِّها.

(١٢٧) - ﴿ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِ ﴾: في مِيراثِهِنَّ، إذ سببُ نُزولِه: أنَّ عُيينَةَ بن حِصْنٍ أَتى النبيَّ ﷺ فقالَ: أُخبِرنَا أَنَّكَ تُعطي الابنةَ النِّصفَ والأُختَ النِّصفَ، وإنَّما كنَّا نورِّثُ مَن يشهَدُ القتالَ ويَحوزُ الغنيمةَ، فقالَ عليه السَّلامُ: «كذلك أُمِرتُ» (٢٠).

﴿ قُلِ اللهَ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَ ﴾: يبيّنُ لَكُم حُكمَه فيهنَّ، و «الإفتاءُ»: تَبيينُ المُبهَمِ. ﴿ وَمَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَبِ ﴾ عَطفٌ على اسمِ اللهِ، أو ضَميرِه المُستكِنِّ في ﴿ يُفْتِيكُمْ ﴾ وساغَ للفَصلِ، فيكونُ الإفتاءُ مُسنَدًا إلى اللهِ، وإلى ما في القرآنِ

⁽۱) ذكره دون عزو الفراء في «معاني القرآن» (۱/ ۲۹۰)، والطبري في «تفسيره» (۷/ ۲۹۰)، والزجاج في «معاني القرآن» (۱/ ۱۱»). وعزاه التعلبي في «تفسيره» (۱۱/ ۱۹)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ۱۸۳)، للكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، وقال ابن كثير عند تفسير هذه الآية: «وفي صحة هذا ووقوعه نظر، وغايته أن يكون إسرائيليًّا لا يصدَّق ولا يكذَّب». وروي نحوه في المعجزة لكن بسياق آخر عن زيد بن أسلم، رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (۱/ ۲۰۵)، ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (۱/ ۲۰۵)،

⁽٢) ذكره الراغب في «تفسيره» (٤/ ١٧٩).

مِن قولِه: ﴿ يُوصِيكُ الله ﴾ [النساء: ١١] ونحوِه، والفعلُ الواحدُ يُنسَبُ إلى فاعلينِ باعتبارَينِ مُختَلِفَين، ونظيرُه: «أغناني زَيدٌ وعَطاؤُه».

أو استئنافٌ مُعترِضٌ لتَعظيمِ المتلوِّ عَلَيهم، على أنَّ ﴿وَمَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ مُبتدَأٌ و﴿فِي ٱلْكِتَكِ ﴾ خبرُه، والمرادُ به: اللوحُ المحفوظُ.

ويجوزُ أن يُنصَبَ على مَعنى: ويبيِّنُ لكم ما يُتلى عليكم، أو يُخفَضَ على القَسَمِ كأنَّه قيلَ: وأُقْسمُ بما يُتلى عليكُم في الكِتابِ، ولا يجوزُ عَطفُه على المجرورِ في ﴿فِيهِنَّ ﴾ لاختلالِه لفظًا ومَعنَّى.

﴿ فِي يَتَهَى ٱلنِّسَآءِ ﴾ صِلَةُ ﴿ يُتَلَى ﴾ إن عُطِفَ الموصولُ على ما قبلَه؛ أي: يُتلَى على على على ما قبلَه؛ أي: يُتلَى على عليكم في شَأْنِهنَّ، وإلَّا فبدلٌ مِن ﴿ فِيهِنَّ ﴾، أو صِلَةٌ أخرى لـ ﴿ يُفْتِيكُمُ ﴾ على مَعنى: اللهُ يُفتيكُم فيهنَّ بسبَبِ يَتامى النِّساء؛ كما تقولُ: كلَّمْتُك اليومَ في زَيدٍ، وهذه الإضافَةُ بمعنى «مِن» لأنَّها إضافَةُ الشَّيءِ إلى جِنسِه.

وقُرِئَ: «يَيامي» (١) على أنها أَيامَي، فقُلِبَت همزتُه ياءً.

﴿ اَلَّتِى لَا تُؤْتُونَهُنَ مَا كُنِبَ لَهُنَ ﴾؛ أي: فُرِضَ لهن من الميراث ﴿ وَرَغَبُونَ اَن تَنكِحُوهُ نَ ﴾: أن تَنكِحُوهُ نَ ﴾: في أنْ تنكِحوهنَ ، فإنَّ أولياءَ اليَتامَى كانُوا يرغبون فيهنَّ إنْ كنَّ جميلاتٍ ويأكلونَ مالهنَّ ، وإلَّا كانُوا يَعْضُلوهنَّ طمعًا في ميراثِهِنَّ . والواوُ تحتمِلُ الحالَ والعطفَ .

وليس فيه دليلٌ على جوازِ تزويجِ اليتيمة؛ إذ لا يَلزمُ من الرغبةِ في نكاحها جَرَيانُ العقدِ في صغرها.

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٥) عن أبي عبد الله المدني.

﴿وَٱلْمُسْتَضَعَفِينَ مِنَ ٱلْوِلْدَانِ ﴾ عطفٌ على ﴿يَتَنَمَى ٱلنِّسَآءِ﴾، والعربُ ما كانُوا يورِّ ثُونَهُم كما لا يُورِّ ثُونَ النَّساء.

﴿ وَآَن تَقُومُواْ لِلْيَتَنَكَى إِلَقِسَطِ ﴾ أيضًا عطفٌ عليه؛ أي: ويُفتيكُم - أو ما يُتلى - في أَن تقومُوا، هذا إذا جَعَلت ﴿ فِي يَتَنَكَى ﴾ صِلَةً لأَحدِهِما، فإن جَعلتَهُ بدلًا فالوَجهُ نَصبُهما عطفًا على مَوضِعِ ﴿ فِيهِنَ ﴾، ويجوزُ أن يَنتَصِبَ ﴿ وَآَن تَقُومُوا ﴾ بإضمارِ فعلٍ؛ أي: ويأمرُكُم أَن تقوموا، وهو خطابٌ للأئمَّةِ في أَن يَنظُروا لهم ويَستَوْفُوا حُقوقَهُم، أو للقُوَّام بالنَّصَفَةِ في شأنِهم.

﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرِ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴾ وَعَدٌّ لِمَن آثرَ الخيرَ في ذلك.

(١٢٨) ـ ﴿ وَإِنِ أَمْرَأَةً خَافَتْ مِنْ بَعَلِهَا ﴾: توقَّعَت مِنه، لِمَا ظهرَ لها مِن المَخايلِ، و﴿ أَمْرَأَةً ﴾ فاعلُ فعلِ يفسِّرُه الظَّاهرُ.

﴿نُشُوزًا ﴾: تجافيًا عنها وترقُّعًا عن صُحبَتِها كراهةً لها ومَنعًا لحقوقِها ﴿أَوّ إِعْرَاضًا﴾ بأَن يُقِلَّ مُجالَسَتَها ومُحادَثَتَها.

﴿ فلا جُناحَ عليهِما أَنْ يَصَّالَحَا بَيْنَهُما صُلْحًا ﴾: أن يَتصالحَا بأنْ تَحطَّ له بعضَ المهرِ أو القَسْم، أو تَهَبَ له شيئًا تَستَمِيلُه به.

وقراً الكوفيُّونَ: ﴿أَن يُصَلِحًا ﴾(١) مِن أصلَحَ بين المتنازِعَينِ، وعلى هذا جازَ أَنْ يَنتَصِبَ ﴿يُصَلِحًا ﴾ على المفعولِ بهِ، و﴿بَيْنَهُمَا ﴾ ظرفٌ أو حالٌ منه، أو عـلـى المصدر كما في القراءَةِ الأُولى، والمفعولُ ﴿بَيْنَهُمَا ﴾ أو هو محذوف.

وقُرِئَ: «يَصَّلِحَا»(٢) مِن اصَّلَحَ بمعنى: اصطَلَح.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۳۸)، و «التيسير» (ص: ۹۷).

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦) عن الجحدري.

﴿وَالصَّلَحُ خَيْرٌ ﴾ من الفُرقةِ وسوءِ العِشرَةِ، أو من الخُصومَةِ، ويجوزُ أن لا يُرادَ به التَّفضيلُ بل بيانُ أنَّه مِن الخُيُورِ كما أنَّ الخُصومَةَ مِن الشُّرورِ، وهو اعتراضٌ، وكذا قوله: ﴿وَأَحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشَّحَ ﴾ ولذلك اغتُفِرَ عَدمُ تَجانُسِهِما، والأوَّلُ للتَّرغيبِ في المصالحةِ والثَّاني لتَمهيدِ العُذرِ في المماكسةِ.

و مَعنى إحضارِ الأَنفُسِ الشُّحَّ: جعلُها حاضرةً له مطبوعَةً عليه، فلا تكادُ المرأةُ تسمَحُ بالإعراضِ عنها والتَّقصيرِ في حَقِّها، ولا الرَّجُلُ يَسمَحُ بأَن يُمسِكَها ويقومَ بحَقِّها على ما يَنبَغِي إذا كَرِهَها أو أحبَّ غيرَها.

﴿ وَإِن تُحْسِنُوا ﴾ في العِشرةِ ﴿ وَتَتَقَوا ﴾ النُّسوزَ والإعراضَ ونقصَ الحَقِّ ﴿ فَإِن تُحْسِنُوا ﴾ : عليمًا به ﴿ فَإِن اللهُ كَاكِيمًا ﴾ : عليمًا به وبالغرضِ فيه، فيُجازِيكُم عليه، أقامَ كونَه عالِمًا بأعمَالِهم مقامَ إثابَتِه إيَّاهم عليها الذي هو في الحَقيقَةِ جوابُ الشَّرطِ _ إقامةَ السَّببِ مقامَ المُسبَّبِ.

(١٢٩) - ﴿ وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا أَن تَعْدِلُواْبَيْنَ النِّسَاءَ ﴾ لأنَّ العدلَ أن لا يقعَ مَيْلٌ أَلبتَّة وهو مُتعَذِّرٌ، ولذلك كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ يقسِمُ بين نِسائِه فيَعدِلُ ويقول: «هذه قِسمَتي فيما أملِكُ فلا تُؤاخِذْني فيما تَملِكُ ولا أَملِكُ»(١).

﴿ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ على تَحرِّي ذلك وبالَغْتُم فيه ﴿ فَلَا تَمِيـ لُوا كُلُ ٱلْمَيْـ لِ ﴾ بتركِ المُستَطاع والجَوْرِ على المَرغوبِ عَنها؛ فإنَّ ما لا يُدرَكُ كلُّهُ لا يُترَكُ كُلُّه.

(۱) رواه الإمام أحمد في «المسند» (۲۰۱۱)، وأبو داود (۲۱۳٤)، والترمذي (۲۱٤۰)، والنسائي (۲۹٤۳)، والمستدرك» (۳۹٤۳)، وابن ماجه (۱۹۷۱)، وابن حبان في «صحيحه» (۲۲۰۵)، والحاكم في «المستدرك» (۲۷۲۱) وصححه، من حديث عائشة رضي الله عنها. وإسناده صحيح كما قال ابن كثير في «التفسير» عند هذه الآية، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله، ورجح الإرسال غير واحد من الأثمة منهم الترمذي.

﴿ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَقَةِ ﴾ الَّتي ليسَت ذاتَ بعلٍ ولا مطلَّقةً، وعَن النَّبِيِّ ﷺ: «مَن كانَت له امرأتانِ يَميلُ مع إحداهُما جاءَ يومَ القِيامَةِ وأحدُ شِقَيْه مائِلٌ »(١).

﴿ وَإِن تُصَلِحُوا ﴾ ما كُنتم تُفسِدُون مِن أُمورهنَّ ﴿ وَتَنَّقُوا ﴾ فيما يُستَقْبَلُ من الزَّمان ﴿ فَإِنَ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ يغفرُ لكم ما مَضى مِن مَيْلِكُم.

(١٣٠) - ﴿ وَإِن يَنْفَرَّقَا ﴾ وقُرِئَ: ﴿ وإِن يتفارَقَا ﴾ (٢٠)؛ أي: وإِن يُفارِقْ كلُّ مِنهما صاحِبَه ﴿ يُغْنِ اللَّهُ كُلُّ ﴾ مِنهما عن الآخرِ ببدَلٍ أو سُلُوَّ ﴿ مِن سَعَتِهِ عَنهُ وَقُدرَتِه ﴿ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴾ : مُقتَدِرًا مُتقِنًا في أفعالِه وأحكامِه.

(۱۳۱) ـ ﴿ وَبِلَهِ مَا فِ السَّمَوَتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ تنبيه على كمالِ سَعَتِه وقُدرَتِه ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابِ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ يعني: اليَهودَ والنَّصارَى ومَن قبلَهُم، و «الكتابُ» للجِنْسِ، و ﴿ مِن ﴾ مُتعلِّقَةٌ بـ ﴿ وَصَّيْنَا ﴾ أو بـ ﴿ أُوتُواْ ﴾، ومساقُ الآيةِ لتأكيدِ الأَمر بالإخلاص.

﴿ وَإِيَّاكُمْ ﴾ عطفٌ على ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾.

﴿ أَنِ اتَّقُوا اللهَ ﴾: بأنِ اتَّقوا اللهَ، ويجوزُ أن تكونَ «أنْ» مُفسِّرةً؛ لأن التَّوصِيَةَ في مَعنى القولِ.

﴿ وَإِن تَكُفُرُواْ فَإِنَّ لِللَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلأَرْضِ ﴾ على إرادَةِ القَوْلِ؛ أي: وقُلنا لهم ولكم: إنْ تَكفروا فإنَّ اللهَ مالِكُ الملكِ كلِّهِ لا يتضرَّرُ بكُفرِكُم ومَعاصيكُم كما لا يَنتَفِعُ بشُكْرِكُم وتَقواكُم، وإنَّما وَصَّاكُم لرَحْمَتِه لا لحاجَتِه، ثمَّ قرَّرَ ذلك بقولِه:

⁽۱) رواه الإمام أحمد في «المسند» (۷۹۳۱)، وأبو داود (۲۱۳۳)، والترمذي (۱۱٤۱)، والنسائي (۱۹۲۱)، والنسائي وابن ماجه (۱۹۲۹)، وابن حبان في «صحيحه» (۲۰۷۷)، والحاكم في «المستدرك» (۲۷۵۹) وصححه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦) عن ابن خليل القارئ.

﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا ﴾ عن الخَلقِ وعبادَتِهم ﴿ جَيدُ اللهِ في ذاتِه حُمِدَ أو لم يُحمَد.

(۱۳۲) - ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ كرَّرَ ثالثًا للدَّلالةِ على كونِه غَنِيًّا حميدًا، فإنَّ جميعَ المخلوقاتِ تَدُلُّ بحاجتها على غناه، وبما أفاضَ عليها من الوجودِ وأنواع الخصائصِ والكمالاتِ على كونه حميدًا.

﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ راجعٌ إلى قولِه: ﴿ يُغَينِ ٱللَّهُ كُلَّا مِن سَعَتِهِ ، ﴾ فإنَّه تـوكَّلَ بكفايَتِهما، وما بينَهُما تقريرٌ لذلك.

(١٣٣) - ﴿إِن يَشَأَ يُذَهِبَكُمْ أَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾: يُفْنِكُم، ومَفعولُ ﴿يَشَأَ ﴾ محذوفٌ دلَّ عليه الجوابُ ﴿وَيَأْتِ بِعَاخَرِينَ ﴾: ويُوْجِدْ قومًا آخرينَ مكانكُم، أو خَلْقًا آخرين مكانَ الإنسِ.

﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَالِكَ ﴾ مِن الإعدامِ والإيجادِ ﴿ قَدِيرًا ﴾: بليغَ القُدرَةِ لا يُعجزُه مرادٌ. وهذا أيضًا تقريرٌ لغِناهُ وقُدرَتِه، وتهديدٌ لِمَن كفرَ به وخالفَ أمرَه.

وقيلَ: هو خِطابٌ لِمَن عادى رسولَ اللهِ مِن العربِ، ومعناه مَعنى قوله: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [محمد: ٣٨] لِمَا رُوِيَ: أَنَّه لَمَّا نزلَ ضَربَ رسولُ اللهِ ﷺ يَدُه على ظهرِ سَلمانَ وقالَ: إنَّهم قومُ هذا(١١).

⁽١) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٥٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وزاد: (يعني عجم الفرس). وفيه انقطاع بين الطبري وشيخه كما نبه عليه الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/ ٣٦٤)، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٧/ ٥٠٥)، وعزاه لسعيد بن منصور والطبري وابن أبي حاتم وغيرهم. وقد صح نحو هذا عن النبي ﷺ لكن في قوله تعالى: ﴿وَمَاحَرِينَ مِنْهُمٌ لَتَايِلُحَقُوا بَي حاتم وغيرهم. وقد صح نحو هذا عن النبي ﷺ لكن في قوله تعالى: ﴿وَمَاحَرِينَ مِنْهُمٌ لَتَايِلُحَقُوا بِيهِمْ إلله عنه بيم إلى الجمعة: ٣]، كما روى البخاري (٤٨٩٧)، ومسلم (٥٤٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه أنه لما نزلت هذه الآية وسألوه: من هم؟ وضع رسول الله ﷺ يده على سلمان، ثم قال: «لو كان الإيمان عند الثريا لناله رجال – أو: رجل – من هؤلاء».

(١٣٤) - ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ثُوابَ الدُّنيَا ﴾ كالمُجاهدِ يجاهِدُ للغَنيمَةِ ﴿ فَعِندَاللّهِ وَاللّهُ مَا لَهُ يَطِلُبُ أَحسَّهُما، فلْيَطلُبْهُما كَمَن يقولُ: ﴿ رَبَّنَا ٓ النّنَا وَالْآخِرَةِ ﴾ فما له يَطلبُ أخسَّهُما، فلْيَطلُبْهُما كَمَن يقولُ: ﴿ رَبَّنَا ٓ النّنَا وَالدُّنيَا وَالدُّنيَا وَالدَّفِي وَ فَي الدُّسُونَ مِنهما فإنَّ فِي الدُّنيَا وَلِي اللّهُ لِم تُخطِئهُ الغَنيمَةُ ، وله في الآخرةِ ما هي في جنبِه كلا شَيْءٍ ، أو: فعنذ اللهِ ثوابُ الدَّارينِ فيُعطي كُلًّا ما يُريدُه؛ كقولِه: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ حَرَّنَ الْآخِرَةِ نَزِدُ لَكُمُ ﴾ الآية [الشورى: ٢٠].

﴿ وَكَانَ أَللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾: عالمًا بالأغراضِ فيُجازِي كُلًّا بحسَبِ قَصدِه.

(١٣٥) - ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا فَوَرَمِينَ بِٱلْقِسَطِ ﴾: مُواظِبِينَ على العَدلِ مُجتهِدِينَ في إقامَتِه ﴿ شُهَهَ دَآءَ لِللَّهِ ﴾ بالحقِّ تُقيمونَ شَهاداتِكُم لوَجهِ اللهِ، وهو خبرٌ ثانٍ أو حالٌ.

﴿ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾: ولو كانَت الشَّهادَةُ على أَنفُسِكُم بأن تُقِرُّوا عليها؛ لأنَّ الشَّهادةَ بيانٌ للحَقِّ سواءٌ كانَ عليه أو على غَيرِه ﴿ أَوِ ٱلْوَلِلَا يَنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ ولو على والدِيكُم وأقارِبِكم.

﴿إِن يَكُنُ ﴾؛ أي: المشهودُ عليه، أو كلُّ واحدٍ منه ومِن المَشهودِ له ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا ﴾ فلا تَمتَنِعُوا عَن إقامَةِ الشَّهادَةِ، أو: لا تَجورُوا فيها مَيْلًا أو تَرخُما.

﴿ فَأَلَنَّهُ أَوَّلَى بِهِمَا ﴾: بالغنيِّ والفَقيرِ وبالنَّظرِ لهما، فلو لَم تَكُن الشَّهادَةُ عليهما أو لهما صلاحًا لَمَا شَرَعَها، وهو عِلَّةُ الجوابِ أُقيمَت مقامَه، والضَّميرُ في ﴿ بِهمَا ﴾ راجعٌ إلى ما دلَّ عليه المذكورُ ـ وهو جِنْسَا الغَنيِّ والفَقيرِ ـ لا إليه وإلَّا لوحَّدَ، ويَشهَدُ عليه أَنَّه قُرِئَ: «فاللهُ أَوْلَى بهم».

﴿ فَلَا تَتَّبِعُوا ٱلْمُوَى آن تَعْدِلُوا ﴾: لأَنْ تَعدِلُوا عن الحقّ، أو: كراهة أن تَعدِلُوا، مِن العَدلِ.

﴿ وَإِن تَلْوَءُ أَ ﴾ ألسِنتَكُم عن شَهادةِ الحقِّ أو حُكومَةِ العَدْلِ. قرأه نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍ و وعاصمٌ والكسائيُّ بإسكانِ اللام وبعدَها واوانِ الأولى مضمومةٌ والثانيةُ ساكنةٌ، وقرأ حمزةُ وابنُ عامرٍ: ﴿ وإن تَلُوا ﴾ (١) بمعنى: وإن وَلِيتُم إقامةَ الشَّهادَةِ.

﴿أَوْ تُعْرِضُوا ﴾ عن أدائِها، ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ فيُجازِيكُم عليه.

(۱۳٦) _ ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓا ﴾ خطابٌ للمُسلمينَ، أو للمنافقين، أو لمُؤمني أهلِ اللهِ اللهِ إنَّا نُؤمِنُ بك أهلِ الكتابِ، إذ رُوِيَ أَنَّ ابنَ سَلَامٍ وأصحابَه قالُوا: يا رسولَ الله! إنَّا نُؤمِنُ بك وبكتابِك وبموسى والتَّوراةِ وعُزيرِ ونكفُرُ بما سِواه، فنزَلَت (١٠).

﴿ اَمِنُوا بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَ الْكِنْكِ اللّهِ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَكِ اللّهِ اللّهِ وَالْكِتَكِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

﴿ وَمَن يَكُفُرُ بِاللَّهِ وَمَلَكَ كِيهِ وَكُنُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيُؤْمِ ٱلْآخِرِ ﴾؛ أي: ومَن يكفُر بشَيءٍ مِن ذلك ﴿ فَقَدْ ضَلَ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ عَن المقصِدِ بحيثُ لا يكادُ يَعودُ إلى طريقِه.

(۱۳۷) - ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ يعني: اليَهودَ آمَنوا بموسى عليه السَّلامُ ﴿ ثُمَّ كَفَرُوا ﴾ بعيسى ﴿ ثُمَّ كَفَرُوا ﴾ بعيسى ﴿ ثُمَّ اَمْنُوا ﴾ بعد عَوْدِه إليهم ﴿ ثُمَّ كَفَرُوا ﴾ بعيسى ﴿ ثُمَّ اَذْدَادُوا كُفْرًا ﴾ بمحمَّد صلواتُ الله عليهم.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٩)، و«التيسير» (ص: ٩٧).

⁽٢) رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣٤٢٢) من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهكذا ذكره الثعلبي (١١/ ٤٤ ـ ٥٥)، وذكره السمر قندي (١/ ٣٤٧)، والواحدي (ص: ١٨٦)، عن الكلبي.

أو: قومًا تكرَّرَ مِنهم الارتدادُ ثمَّ أصرُّوا على الكُفرِ وازدادوا تَمادِيًا في الغيِّ.

﴿ لَمْ يَكُنِ اللّهُ لِيغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾ إذ يُستبعَدُ منهم أن يَتوبوا عَن الكُفرِ ويَثبُتوا على الإيمانِ، فإنَّ قُلوبَهم ضَرِيَتْ (١) بالكفرِ، وبَصائِرَهم (١) عَمِيَت عن الحقّ، لا أنَّهم لو أخلَصُوا الإيمانَ لم يُقبَلْ مِنهم ولم يُغفَرْ لهم.

وخبرُ «كانَ» في أمثالِ ذلك محذوفٌ تُعلَّقُ به اللَّامُ مثل: لم يكن اللهُ مُريدًا لِيغفِرَ لهم.

(١٣٨) - ﴿ بَشِرِ ٱلمُنَفِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ يَدُلُّ على أَنَّ الآيةَ في المُنافِقينَ، وهُم قَدْ آمَنوا في الظَّاهِرِ وكَفَروا في السرِّ مرَّةً بعدَ أُخرى، ثمَّ ازدادوا بالإصرارِ على النِّفاقِ وإفسادِ الأَمرِ على المؤمنينَ، ووَضْعُ ﴿ بَشِرٍ ﴾ مكانَ «أَنذِرْ» تهكُّمٌ بهم.

(١٣٩) - ﴿ ٱلَّذِينَيَنَّخِذُونَ ٱلْكَفِرِينَ أَوْلِيَآهَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ في محلِّ النَّصبِ أو الرَّفع على الذمِّ بمعنى: أريدُ الذين، أو: هم الذين.

﴿ آَيَبْنَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ ﴾: أيتعزَّزونَ بمُوالاتِهم ﴿ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ لا يتعزَّزُ إلَّا مَن أعزَّه، وقد كتبَ العِزَّةَ لأوليائِه فقالَ: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمِنْةُ وَلِرَسُولِهِ - وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [المنافقون: ٨] لا يؤبَهُ بعِزَّةِ غيرهِم بالإضافةِ إليهم.

(١٤٠) _ ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِنْكِ ﴾ يَعني: القرآنَ، وقرأَ عاصم: ﴿ نَزَّلَ ﴾، وقرأَ الباقونَ: ﴿ نُزِّلَ ﴾ على البناء للمفعول (٣)، والقائمُ مقامَ فاعلِه: ﴿ أَنَ إِذَا سَمِعْنُمْ عَلَمُ مَا المَخفَّفَةُ، والمعنى: أنَّه إذا سَمِعتُم.

⁽١) أي: تعودت، وفي نسخة التفتازاني: «ضُرِبَت».

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «وأبصارهم».

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٩)، و«التيسير» (ص: ٩٨).

﴿ يُكُفّرُ بِهَا وَيُسْتَهُ زَأْ بِهَا ﴾ حالان مِن الآياتِ جيءَ بهما لتقييدِ النَّهيِ عن المُجالسَةِ في قولِه: ﴿ فَلَانَقَعُدُواْ مَعَهُمْ حَتَىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ _ الَّذي هو جزاءُ الشَّرطِ _ بما (() إذا كانَ مَن يُجالِسُه هازِتًا مُعانِدًا غيرَ مَرجُو الرجوعِ عن الاستهزاء (()) ويؤيِّدُه الغايَةُ (()) وهذا تِذكارُ ما نَزَّلَ عليهم بمكَّةَ مِن قوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي اللّهِ الآيةَ [الأنعام: ٦٨]، والضَّميرُ في ﴿ مَعَهُم ﴾ للكَفَرَةِ المدلولِ عليهم بقولِه: ﴿ يُكُفَدُ عِهَا وَيُسَنَهُ رَأُ بِهَا ﴾.

﴿إِنَّكُوْ إِذَا مِّتْلُهُمُ ﴾ في الإثم؛ لأَنَّكُم قادِرونَ على الإعراضِ عَنهم والإنكارِ عليهم، أو الكفرِ إن رَضِيتُم بذلك، أو لأنَّ الَّذينَ يقاعدونَ الخائضينَ في القرآنِ مِن الأحبارِ كانُوا منافقينَ، ويدلُّ عليه:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَفِقِينَ وَٱلْكَنفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَيِعًا ﴾ يعني: القاعدين والمقعود

و ﴿إِذَا ﴾ مُلغَاةٌ لوُقوعِها بين الاسمِ والخَبرِ، ولذلك لم يُذكَرْ بعدَها الفِعلُ، وإفرادُ ﴿مِّثْلُهُمْ ﴾ لأنّه كالمَصدرِ، أو للاستغناءِ بالإضافةِ إلى الجمع، وقُرِئَ بالفتحِ على البناءِ (١٤ لإضافتِه إلى مَبنيِّ؛ كقولِه: ﴿مِثْلُ مَاۤ أَنَّكُمْ نَطِقُونَ ﴾ [النساء: ١٤٠].

(١٤١) - ﴿ اَلَّذِينَ يَتَرَبَّصُونَ بِكُمْ ﴾: يَنتَظِرونَ وُقوعَ أَمرٍ بِكُم، وهو بدلٌ مِن ﴿ اللهِ عَن اللهِ عَن اللهِ عَن اللهِ عَن اللهِ عَن اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَلَيْ عَلَا اللهِ عَنْ اللهِ عَلَا عَ

⁽١) «بما» متعلق بقوله: «لتقييد النهي...».

⁽٢) «الرجوع عن الاستهزاء» من نسخة الطبلاوي.

⁽٣) وهي: ﴿حَقَّنْ يَخُوضُوا فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِ: ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣١٩).

⁽٤) دون نسبة في «الإملاء» للعكبري (١/ ٣٩٩)، و «البحر» (٧/ ٤٢٣).

﴿ فَإِن كَانَ لَكُمْ فَتْحُ مِنَ ٱللَّهِ قَالُوٓا ٱلَمْ نَكُن مَعَكُمْ ﴾ مُظاهرينَ لكم، فأَسْهِمُوا لنا فيما غَنِمْتُم ﴿ وَإِن كَانَ لِلْكَنفِرِينَ نَصِيبُ ﴾ مِن الحربِ فإنَّها سِجالٌ ﴿ قَالُوٓا ٱلدَ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾؛ أي: قالوا للكفرةِ: ألَمْ نَغلِبْكُم ونتمَكَّنْ مِن قَتلِكُم فأَبْقَينا عليكم.

و «الاستحواذُ»: الاستيلاء، وكانَ القِياسُ أن يُقالَ: استَحَاذَ يَستَجِيذُ استحاذَةً، فجاءَتْ عَلى الأصل.

﴿ وَنَمْنَعَكُم مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ بأَنْ أَخذَلْنَاهم بتَخييلِ ما ضَعُفَت به قلوبُهم، وتَوانَيْنا في مُظاهرَتِهم، فأشرِكُونا فيما أَصَبْتُم.

وإنَّما سُمِّيَ ظَفَرُ المُسلمينَ فَتْحًا وظَفَرُ الكافرين نَصيبًا لخِسَّةِ حظِّهِم، فإنَّه مقصورٌ على أمرٍ دُنيَوِيِّ سريع الزَّوالِ.

﴿ فَاللَّهُ يَعَكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيكَةُ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَفِرِينَ عَلَى الْتُوْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾ حينئذ، أو في الدُّنيا، والمرادُ بالسَّبيلِ: الحُجَّةُ، واحتجَّ به أصحابُنا على فسادِ شراءِ الكافِر المسلم، والحنفيَّةُ على حصولِ البينونَةِ بنفسِ الارتدادِ، وهو ضعيفٌ لأنَّه لا ينفي أن يكونَ إذا عادَ إلى الإيمانِ قبلَ مُضِيِّ العدَّةِ (١).

(١٤٢) - ﴿إِنَّ ٱلْمُنَفِقِينَ يُخَدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَدِعُهُمْ ﴾ سبقَ الكَلامُ فيه أوَّلَ سورةِ البقرةِ ﴿وَإِذَا قَامُواً إِلَى ٱلصَّلَوْةِ قَامُوا كُسَالَى ﴾: مُتثاقِلينَ كالمُكرَهِ على الفِعل.

وقُرِئَ: «كَسالي» بالفتح (٢)، وهما جمعًا كَسْلان.

﴿ يُرَآ اَوْنَ ٱلنَّاسَ ﴾ لِيَخالُوهُم مؤمنينَ، والمُراءَاةُ: مُفاعَلَةٌ بمعنى التَّفعيلِ كـ «نَعَمَ وناعَمَ»، أو للمُقابلَةِ فإنَّ المرائيَ يُرِي مَن يرائيهِ عملَهُ وهو يُريهِ استِحسانَه.

⁽١) قولُهُ: «وهوَ ضعيفٌ؛ لأنَّهُ لا ينفي أن يكونَ...»؛ أي: لا ينفي أن يكونَ السَّبيلُ إذا عادَ إلى الإيمانِ قبلَ مضيِّ العدة. «حاشية الخفاجي».

⁽٢) نسبت للأعرج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦).

﴿ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّاقِلِيلًا ﴾ إذ المُراثي لا يفعَلُ إِلَّا بحضرَةِ مَن يرائيهِ وهو أقلُ أحوالِه، أو لأنَّ ذكرَهُم باللسانِ قَليلٌ بالإضافةِ إلى الذِّكرِ بالقلبِ.

وقيلَ: المرادُ بالذِّكرِ الصَّلاةُ، وقيلَ: الذِّكرُ فيها فإنَّهم لا يذكرونَ فيها غيرَ التَّكبيرِ والتَّسليم.

(١٤٣) - ﴿ مُّذَبَّذَ بِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ حالٌ عن واوِ ﴿ رُزَاءُونَ ﴾ ، كقولِه: ﴿ وَلَا يَذْكُرُونَ ﴾ ؟ أي: يراؤونَهُم غيرَ ذاكرينَ مُذبنَبِينَ ، أو واوِ ﴿ يَذْكُرُونَ ﴾ ، أو منصوبٌ على الذمِّ.

والمعنى: متردِّدينَ بين الإيمانِ والكُفرِ؛ مِن الذَّبذبَةِ وهو جعلُ الشَّيءِ مضطربًا، وأصلُه: الذَّبُ بمعنى الطَّردِ.

وقُرِئَ بكسرِ الذَّالِ(١) بمعنى: يُذَبذِبونَ قُلوبَهم أو دينَهُم، أو: يَتذبذَبُونَ؛ كقولِهم: صَلْصَلَ، بمعنى: تَصلصَلَ.

وقُرِئَ بالدالِ الغيرِ المُعجَمَةِ (٢) بمعنى: أَخَذُوا تارةً في دُبَّةٍ وتارةً في دُبَّة، وهي الطَّريقَةُ.

﴿ لَا إِلَىٰ هَتُؤُلَآءِ وَلآ إِلَىٰ هَتُؤُلآءٍ ﴾: لا منسوبين إلى المؤمنين ولا إلى الكافرين، أو: لا صائرين إلى أحدِ الفَريقَيْن بالكُلِّيَّة.

﴿ وَمَن يُضَلِلِ اللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ ، سَبِيلًا ﴾ إلى الحقّ والصَّوابِ، ونَظيرُه قولُه تعالى: ﴿ وَمَن لَرْ يَجْعَلُ اللَّهُ اللَّهُ مِن ثُورِ ﴾ [النور: ٤٠].

⁽۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦)، و «المحتسب» (٢٠٣/١) عن ابن عباس وعمرو بن فايد.

⁽۲) انظر: «الكشاف» (۲/ ۲۱) عن أبي جعفر وهي خلاف المشهور عنه.

(1٤٤) - ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوالَا نَتَخِذُوا الْكَيفِرِينَ أَوْلِيَآهَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ فإنَّه صَنيعُ المُنافقين ودَيْدَنُهم فلا تتشبَّهُوا بهم ﴿ أَثُرِيدُونَ أَن يَجْعَكُوا لِللَّهِ عَلَيْكُمْ سُلَطَنَنَا مُنِيعًا ﴾: حُجَّةً بيِّنةً، فإنَّ مُوالاتَهم دليلٌ على النِّفاقِ، أو: سُلطانًا يُسلِّطُ عليكم عِقابَه.

(١٤٥) - ﴿إِنَّ ٱلمُنْفِقِينَ فِي ٱلدَّرِكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ هـ و الطَّبقَةُ الَّتي في قعرِ جهَّنَم، وإنَّما كانَ كذلك لأَنَهم أُخبَثُ الكفرَةِ؛ إذ ضَمُّوا إلى الكُفْرِ استهزاءً بالإسلام وخداعًا للمُسلمين، وأمَّا قولُه عليه السَّلام: «ثلاثٌ مَن كنَّ فيه فهوَ مُنافِقٌ وإنْ صام وصلَّى وزَعَم أنَّه مُسلِمٌ: مَن إذا حدَّث كذَبَ، وإذا وَعَدَ أَخلَفَ، وإذا ائتُمِنَ خان»(١) ونحوُه= فمِن بابِ التَّشبيهِ والتَّغليظِ.

وإنَّما سُمِّيَت طبقاتُها السبعُ: دَرَكاتٍ؛ لأنَّها مُتدارِكَةٌ متتابِعَةٌ بعضُها فوقَ بعضٍ. وقرأَ الكوفيُّونَ بسكونِ الراءِ (٢)، وهو لُغَةٌ كـ «السَّطَر والسَّطْرِ»، والتَّحريكُ أوجَهُ لأنَّه يُجمعُ على: أَدْراكٍ.

﴿ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ﴾ يخرِجُهُم منه.

(١٤٦) - ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا ﴾ عن النَّفاقِ ﴿ وَأَصْلَحُوا ﴾ ما أفسَدُوا مِن أَسرارِهِم وأحوالِهم في حالِ النِّفاقِ ﴿ وَٱعْتَصَمَمُوا بِٱللَّهِ ﴾: وثِقوا به وتمسَّكُوا بدينِه ﴿ وَٱخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّهِ ﴾ لا يريدونَ بطَاعَتِهم إلَّا وَجهَه.

⁽١) رواه مسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٣٩)، و «التيسير» (ص: ٩٨).

(١٤٧) - ﴿ مَّا يَفْعَكُ ٱللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِن شَكَرَتُكُمْ وَءَامَنتُمْ ﴾ أَيَتَشَقَّى به غيظًا، أو يدفَعُ ضرَّا، أو يستجلِبُ به نفعًا، وهو الغَنيُّ المتعالى عن النَّفعِ والضرَّ؟ وإنَّما يُعاقِبُ المُصِرَّ بكفرِه لأنَّ إصرارَه عليه كسوءِ مزاجٍ يؤدِّي إلى مَرَضٍ، فإذا أزالَه بالإيمانِ والشُّكرِ ونقَّى عنه نفسَهُ تخلَّصَ مِن تَبِعَتِه.

وإنَّما قدَّمَ الشُّكرَ لأنَّ النَّاظرَ يُدرِكُ النِّعمَةَ أولًا فيَشكُرُ شُكرًا مُبهَمَّا، ثمَّ يمعِنُ النَّظرَ حتَّى يعرفَ المنعِمَ فيؤمنُ به.

﴿وَكَانَ ٱللهُ شَاكِرًا ﴾: مُثيبًا يقبَلُ اليَسيرَ ويُعطي الجَزيلَ ﴿عَلِيمًا ﴾ بحقّ شُكرِكُم وإيمانِكُم.

(١٤٨) _ ﴿ لَا يُحِبُ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ ﴾: إلَّا جَهْرَ مَن ظُلِمَ بالدُّعاءِ على الظَّالمِ والتَّظلُّمِ منه، رُوِيَ أَنَّ رَجلًا ضافَ قَوْمًا فلم يُطعِمُوه فاشتكاهُم فعوتِبَ عليه فنزلت (١).

وقُرِئَ: «مَن ظَلَم» على البناءِ للفاعلِ (٢)، فيكونُ الاستثناءُ مُنقَطِعًا؛ أي: ولكن الظَّالَمَ يفعَلُ ما لا يحبُّه اللهُ.

﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا ﴾ لكلام المَظلوم ﴿ عَلِيمًا ﴾ بالظَّالم.

⁽۱) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٦٥٤)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٧٠٧ ـ تفسير)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٢٩).

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٦) عن الضحاك، و «المحتسب» (١/ ٢٠٣) عن ابن عباس وسعيد بن جبير والضحاك بن مزاحم وزيد بن أسلم وعبد الأعلى بن عبدالله بن مسلم بن يسار وعطاء بن السائب وابن يسار.

(١٤٩) - ﴿إِن نُبُدُوا خَيْرًا ﴾: طاعةً وبِرًّا ﴿أَوْ تُحَفُّوهُ ﴾: أو تَفعلوهُ سِرًّا ﴿أَوْتَعَفُوا عَن سُوٓءٍ ﴾ لكم المؤاخذَةُ عليه، وهو المقصودُ، وذكرُ إبداءِ الخيْرِ وإخفائِه تَشبيبٌ له (١٠) ولذلك رتَّبَ عليه قولَه: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا ﴾ أي: يُكثِرُ العفو عَن العُصاقِ مع كمالِ قُدرَتِه على الانتِقامِ فأنتُم أُولى بذلك، وهو حَثٌّ للمظلومِ على العَفْوِ بعد ما رخص له في الانتصارِ حَمْلًا على مكارِم الأخلاقِ.

(١٥٠) _ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكُفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ : وَرُسُلِهِ ﴾ : وَرُسُلِهِ ﴾ : وَرَسُلِهِ ﴿ وَيَقُولُونَ بَنُوْمِن بِبَعْضٍ وَنَصَعْمُ بِبَعْضٍ ﴾ : فُومِن ببعضِ الأنبياءِ ونَكفُر ببعضِهِم ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ : طريقًا وَسَطًا بين الإيمانِ والكُفرِ، ولا واسطَة إذ الحقُّ لا يَختَلِفُ؛ فإنَّ الإيمانَ باللهِ إنَّما يتمُّ بالإيمانِ برُسلِه وتصديقِهِم فيما بَلَّغوا عنه تَفصيلًا أو إجمالًا، فالكافِرُ ببعضِ ذلك كالكافِر بالكلِّ في الضَّلالِ كما قالَ تعالى: ﴿ فَمَاذَا بَعَدَالُحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَالُ ﴾ [يونس: ٣٢].

(١٥١) - ﴿ أُوْلَتِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾: هم الكاملونَ في الكُفرِ لا عِبرةَ بإيمانِهم هذا ﴿ حَقًا ﴾ مصدرٌ مؤكِّدٌ لغيرِه، أو صِفَةٌ لمصدرِ الكافرينَ بمعنى: هم الَّذينَ كَفَروا كُفْرًا حَقًا؛ أي: يَقينًا مُحقَّقًا ﴿ وَأَعَدَّذَنَا لِلْكَفِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴾.

(١٥٢) _ ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۽ وَلَمْ يُفَرِّقُواْ بَيِّنَ أَحَدِ مِّنْهُمْ ﴾ أضدادُهم ومُقابِلوهُم، وإنَّما دخلَ ﴿ بَيِّنَ ﴾ على ﴿ أَحَدِ ﴾ وهو يَقتضي مُتعدِّدًا لعمومِه مِن حيثُ إنَّه وقعَ في سِياقِ النَّفي.

⁽۱) قوله: «وذكر إبداء الخير وإخفائه تشبيب له»؛ أي: تمهيدٌ وتوطئةٌ للعفو، من تشبيب القصيدة، وهو تزيينُها بما يُقدَّم على التخلُّصِ إلى المدح من التغزُّل، يقال: شبَّبَ قصيدتَه بفلانة، والمعنى: أنه ذكر عامًّا وهو إبداءُ الخير وإخفاؤه، ثم ذكر خاصًّا وهو العفوُ عن سوء، وذكرُ العامِّ إنما هو توطئةٌ لذلك الخاصُّ؛ تنبيهًا على شرفه وعلوِّ منزلته. انظر: «حاشية الأنصاري» (۲/ ۲۲٤).

﴿أُولِئِكَ سَوْفَ نُؤْتِيهِم أُجورَهُم﴾ الموعودَةَ لهم، وتَصديرُهُ بـ﴿سَوْفَ﴾ لتَأكيدِ الوَعدِ والدلالَةِ على أنَّه كائِنٌ لا محالَةَ وإن تأخَّرَ.

وقرأً حفصٌ عن عاصمٍ ويعقوبُ بالياءِ على تلوينِ الخطابِ (١).

﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا ﴾ لِمَا فَرَطَ مِنهُم ﴿ زَّحِيمًا ﴾ عليهم بتَضعيفِ حَسناتِهم.

(١٥٣) - ﴿ يَسْتَلُكَ أَهْلُ ٱلْكِئْبِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِئْبُا مِن ٱلسَّمَآءِ ﴾ نَزَلَت في أحبارِ اليَهودِ، قالُوا: إن كنتَ صادِقًا فأتِنا بكتابٍ مِن السَّماءِ جُملةً كما أتى به مُوسى (١٠).

وقيلَ: كتابًا مُحرَّرًا بخطِّ سَماوِيِّ على ألواحٍ كما كانَت التَّوراةُ.

أو: كتابًا نُعايِنُه حين ينزِلُ.

أو: كِتابًا إلينا بأعيانِنا أنَّك رَسولُ اللهِ (٣).

﴿ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ اَكْبَرُ مِن ذَلِكَ ﴾ جوابُ شَرطٍ مُقدَّرٍ ؛ أي: إن استكُبَرْتَ ما سَألوهُ مِنكَ فقد سَألوا مُوسى أكبَرَ مِنه، وهذا السُّؤالُ _ وإن كانَ مِن آبائِهِم _ أُسنِدَ إليهِم لاَنَّهم كانُوا آخذينَ بمَذْهَبِهم تابعينَ لهَدْيِهِم (١٤)، والمعنى: أنَّ عِرقَهُم راسِخٌ في ذلك، وأنَّ ما اقترحوهُ عليكَ ليسَ بأوَّلِ جَهالاتِهم وخيالاتِهم.

⁽۱) لم يقرأ بالياء من العشرة _ في المشهور عنهم _ سوى حفص، والباقون بالنون. انظر: «السبعة» (ص: ۲۶۲)، و«التيسير» (ص: ۹۸)، و«المبسوط في القراءات العشر» للنيسابوري (ص: ۱۸۳)، و«النشر» (۲/ ۲۵۳). و«الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية» لأبي على الأهوازي (ص: ۱۲۳)، و«النشر» (۲/ ۲۵۳).

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٣٩) و(٩/ ٣٩٥) عن محمد بن كعب قال: جاء ناسٌ من يهودَ إلى النبي ﷺ وهو مُحْتَبِ، فقالوا: يا أبا القاسم، ألا تأتينا بكتاب من السماء كما جاء به موسى ألواحًا يحملها من عند الله؟ فأنزل الله: ﴿ يَسْتَلُكَ أَهْلُ ٱلْكِنَبِ ﴾ الآية. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١/ ١٥٠)، دون سند.

⁽٣) رواه الطبري في اتفسيره (٧/ ٦٤٠) عن ابن جريج.

⁽٤) في نسخة الخيالي: «لكذبهم».

﴿ فَقَالُوا ۚ أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾: عِيانًا؛ أي: أَرِناهُ نَرَهُ جَهْرَةً، أو: مُجاهرينَ مُعاينينَ له.

﴿ فَأَخَذَتُهُ مُ ٱلصَّنْعِقَةُ ﴾: نازٌ جاءَتْ مِن السَّماءِ فأهلَكَتْهُم ﴿ بِظُلْمِهِمْ ﴾: بسببِ ظُلْمِهِم، وهو تَعَنَّتُهم وسُؤالُهُم لِمَا يَستحيلُ في تلكَ الحالِ الَّتي كانُوا عليها، وذلك لا يَقتَضِى امتِناعَ الرُّويَةِ مُطلَقًا (١).

﴿ ثُمَّ اَتَّخَذُواْ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُ مُ ٱلْبَيِّنَتُ ﴾ هذه الجِنايَةُ الثَّانيَةُ الَّتي اقترفَها أيضًا أوائِلُهم، و «البيناتُ»: المُعجِزاتُ، ولا يجوزُ حَملُها على التَّوراةِ إذ لم تأتِهم بعدُ.

(۱) قوله: «وذلك لا يَقتضِي امتِناعَ الرُّويَةِ مُطلَقًا» فيه رد على الزمخشري حيث قال في «الكشاف» (۱) قوله: «وذلك لا يَقتضِي امتِناعَ الرُّويَةِ مُطلَقًا» فيه رد على الزمخشري حيث قال في «الكشاف» (۲۸/۲): ﴿وَظُلْمِهِم ﴾: بسبب سؤالهم الرُّوية، ولو طلبوا أمرًا جائزًا لَمَا سُمُّوا ظالمين ولما أخذتُهم الصاعقة؛ كما سأل إبراهيم عليه السلام أن يُريّهُ إِحْياءَ المَوْتي فلم يُسمَّه ظالمًا ولا رَماه بالصاعقة، فتبًّا للمشبّهة ورميًا بالصواعق.

فقوله "فتبًّا للمشبهة ورميًا بالصواعق" يعني: أهل السنة، حيث أجازوا على الله الرؤية في الآخرة لقوله تعالى: ﴿وَبُورُ وَبُورُ وَبُورُ وَبُورُ وَبُورُ وَبُورُ وَبُورُ وَبُورُ وَبُورُ وَبُورُ وَمِهُ إِلَا مِهَا الله الله الله الله المحيحة المتفق على صحتها، وقالَ أبو حيان في "البحر" (٧/ ٤٥٣) متعقبًا كلام الزمخشري: وهو على طريقة الاعتزال في استحالة رؤية الله عندهم، وأهل السنة يعتقدون أنهم لم يسألوا محالًا عقلًا، لكنّه ممتنع من جهة الشرع، إذ قد أخبر تعالى على ألسنة أنبيائه أنه لا يُرى في هذه الحياة الدُّنيا، والرؤية في الآخرة ثابتة عن الرسول على التواتر، وهي جائزة عقلًا.

وقالَ الآلوسي في «روح المعاني» (٦/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥): وإنكار طلب الكفار للرؤية تعنتًا لا يقتضي امتناعها مطلقًا، واستدل الزمخشري بالآية على الامتناع مطلقًا، وبنى ذلك على كون الظلم المضاف إليهم لم يكن إلَّا لمجرد أنهم طلبوا الرؤية، ثم أرعد وأبرق ودعا على مدعي جواز الرؤية بما هو به أحق، وأنت تعلم أن الرجل قد استولى عليه الهوى فغفل عن كون اليهود إنما سألوا تعنتًا ولم يعتبروا المعجز من حيث هو، مع أن المعجزات سواسيةُ الأقدام في الدلالة ويكفيهم ذلك ظلمًا، والتنظير بسؤال إبراهيم عليه الصلاة والسلام من العجب العجاب كما لا يخفى على ذوى الألباب.

﴿ فَعَفَوْنَا عَن ذَالِكَ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَنَا مُبِينًا ﴾: تَسلُّطًا ظاهرًا عليهم حينَ أمرَهُم بأن يَقتُلوا أنفُسَهُم توبةً عن اتِّخاذِهِم.

(١٥٤) - ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَقِهِم ﴾: بسببِ ميثاقِهِم ليقبَلُوه ﴿ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَدًا ﴾ على لسانِ مُوسى والطُّورُ مُظِلُّ عليهِم ﴿ وَقُلْنَا لَهُمُ لَا تَعْدُواْ فِي السَّبْتِ ﴾ على لسانِ داود، ويحتمِلُ أن يُرادَ على لسانِ موسى حين ظَلَّلَ الجبلُ عليهم، فإنَّه شَرَعَ السَّبْتَ ولكنْ كانَ الاعتداءُ فيه والمسخُ به في زمنِ داودَ عليه السَّلام.

وقرأً ورشٌ عن نافعٍ: ﴿لا تَعَدُّوا﴾ (١) على أن أصلَه: لا تَعْتَدُوا، فأُدغِمَت التَّاءُ في الدالِ.

﴿ وَأَخَذَنَا مِنْهُم مِّيثَقًا غَلِيظًا ﴾ على ذلك، وهو قولُهم: سَمِعنا وأطَعنا.

(١٥٥) _ ﴿ فَهِمَا نَقَضِهِم مِّ مَثَقَهُم ﴾ أي: فخالَفوا ونَقضُوا ففَعَلْنا بهم ما فَعَلْنا بهم ما فَعَلْق بنقضِهِم، و «ما» مزيدة للتَّاكيدِ، والباءُ مُتعلَّقة بالفعلِ المَحذوفِ، ويجوزُ أن تَتعلَّق ب ب ﴿ حَرَّمُنَا عَلَيْهِم طَيِبَهِم عَلِيبَهِم عَلِيبَهِم عَلِيبَهِم عَلَيبَهِم عَلِيبَهِم عَلَيبَهِم عَلِيبَهِم عَلَيبَهِم عَلَيبَهِم عَلَيبَهِم عَلَيبَهِم عَلَيبَهِم عَلَيبَهِم عَلَيبِهِم عَلَيبَهِم عَلَيبَهُم عَلَيبَهِم عَلَيبَه عَلَيْهِم عَلَيبَهُم عَلَيْهِم عَلَيبَهُم عَلَيبَهُم عَلَيبَهُم عَلَيْهِم عَلَيْهُم عَلَيْهِم عَلَيبَهُم عَلَيبَهُم عَلَيبَهُم عَلَيْهِم عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَلَيبَهُم عَلَيبَهُم عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَلَي المُعْمِونِ عَلَيْهُم عَمْلُ في جارِّه (١٠٤) عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَلَيْهُم عَمْلُ في جارِّه (١٤) عَلَيْهُم عَمْلُ في جارِّه (١٤).

⁽١) وقالون عن نافع بإخفاء حركة العين وتشديد الدَّال، والنَّصُّ عنه بالإسكان، والباقون بإسكان العين وتخفيف الدَّال. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٠)، و«التيسير» (ص: ٩٨).

⁽٢) قوله: «لا بما دل عليه» عطف على قوله: «بالفعل المحذوف»، لا على: «بسبب النقض». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٢٧).

⁽٣) قوله: «مثل: لا يؤمنون» مثال لمَا دلَّ عليه ﴿بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا ﴾ «لأنه»؛ أي: ﴿بَلَ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا ﴾. المصدر السابق.

⁽٤) قوله: «فيكون»؛ أي: ﴿بَلَ طَبْعَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ من صلة ﴿وَقَرْلِهِمْ ﴾»؛ أي: في قوله تعالى: ﴿وَقَرْلِهِمْ قُلُوبُنَا =

﴿وَكُفْرِهِم بِثَايَتِ ٱللَّهِ ﴾: بالقرآنِ، أو بمَا في كِتابِهِم ﴿وَقَنْلِهِمُ ٱلْأَنْبِيَآءَ بِغَيْرِحَقِّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفُ ﴾: أوعيةٌ للعُلوم، أو: في أكنَّةٍ ممَّا تَدعونا إليه.

﴿ بَلَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ ﴾ فجعَلَها مَحجوبَةً عن العلمِ، أو خَذَلَها ومَنعَها التَّوفيقَ للتَّدبُّرِ في الآياتِ والتَّذكُّرِ بالمواعظِ.

﴿ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ مِنهم كعبدِ اللهِ بن سَلَامٍ، أو: إيماناً قليلًا لا عِبرة به لنُقصانِه.

(١٥٦) - ﴿ وَبِكُفْرِهِمٌ ﴾ بعيسى، وهو مَعطوفٌ على ﴿ بِكُفْرِهِمٌ ﴾ لأنَّه مِن أسبابِ الطَّبعِ، أو على قوله: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم ﴾، ويجوزُ أن يُعطَفَ مَجموعُ هذا وما عُطِفَ عليه على مَجموعٍ ما قبلَه، ويكونُ تَكريرُ ذكرِ الكُفرِ إيذانًا لتكرُّرِ كُفرِهِم، فإنَّهم كَفروا بموسى ثمَّ بعيسى ثمَّ بمحمَّدٍ عليهم السلام.

﴿ وَقُولِهِمْ عَلَى مَرْيَعَ بُهُ تَنَّا عَظِيمًا ﴾ يعني: بنِسبَتِها إلى الزِّنا.

(١٥٧) - ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَنَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ ﴾؛ أي: بزَعمِهم (١)، ويحتمِلُ أنَّهم قالوه استهزاءً، ونظيرُه: ﴿ إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِى ٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمُ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الشعراء: ٢٧]، وأن يَكُونَ استِئنافًا مِن اللهِ بمَدحِه، أو وضعًا للذِّكرِ الحسنِ مَكانَ ذِكرهِم القبيح.

﴿ وَمَا قَنَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُم ﴾ رُوِيَ أَنَّ رَهطًا منَ اليَهُودِ سَبُّوهُ وأُمَّه فَدَعا عَليهم فَمسَخَهم اللهُ قِردَةً وخَنازيرَ، فاجتمعت اليَهودُ على قَتلهِ، فأخبَرَهُ اللهُ بأنَّه يَرفَعُه

 ⁼ غُلْفُ ﴾ «فلا يعمل»؛ أي: ﴿بَلَ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا ﴾ «في جارٌه»؛ أي: وهو باء ﴿فَيِمَا نَقْضِهِم ﴾. المصدر السابق.

⁽۱) قوله: «بزعمهم»؛ أي: سماه اليهود رسولاً بناءً على زعم النصارى المقرين برسالته وإن لم يعتقدوه. المصدر السابق.

إلى السَّماء، فقالَ لأصحابِه: أيُّكُم يَرْضَى أَنْ يُلقَى عَليه شَبَهِي فَيُقتَلَ ويُصلَبَ ويَدخُلَ المَّنَة، فقامَ رَجلٌ مِنهم فألقى الله عليه شبهَه فقُتِلَ وصُلِبَ(١).

وقيلَ: كَانَ رَجُلًا يُنافِقُه، فخرجَ ليدلَّ عليه فأَلْقَى اللهُ عليه شبهَه فأُخِذَ وصُلِبَ. وقيلَ: دخلَ طيطانوسُ اليَهودِيُّ بيتًا كانَ هو فيه فلَم يَجِدْه، وأَلْقَى اللهُ عليه شبهَه فلمًا خرجَ ظُنَّ أنَّه عيسى فأُخِذَ وصُلِبَ (٢).

وأمثالُ ذلك من الخوارقِ الَّتي لا تُستبعَدُ في زمانِ النبوَّةِ.

(۱) ذكره الثعلبي في "تفسيره" (۱۱/ ٦٦ - ٦٧) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وفيه بدل قوله: "فأخبره الله بأنه يرفعه إلى السماء... إلخ": "وثاروا إليه ليقتلوه، فبعث الله تعالى جبريل عليه السلام - فأدخله خوخة فيها روزنة في سقفها، ورفعه الله تعالى إلى السماء من تلك الروزنة، فأمر يهوذا - رأس اليهود - رجلًا من أصحابه يقال له: ططيانوس أن يدخل الخوخة، ويقتله، فلما دخل ططيانوس الخوخة لم ير عيسى عليه السلام، فأبطأ عليهم، فظنوا أنّه يقاتله فيها، فألقى الله تعالى عليه شبه عيسى عليه السلام، فلما خرج ظنوا أنّه عيسى، فقتلوه وصلبوه».

وقوله: «فقال لأصحابه: أيُكم يرضى أن يُلقى عليه شبَهي فيُقتلَ ويُصْلَبَ ويُدخل الجنَّة؟... إلخ» رواه القاضي إسماعيل بن إسحاق في «أحكام القرآن» (٢٩٢)، والنسائي في «الكبرى» (١١٥٢٧)، والطبري في «تفسيره» (١١٥٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١١٠١) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً. وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ١٥): إسناده صحيحٌ إلى ابن عباس على شرط مسلم.

قلت: فهذا أصح من رواية الكلبي السابقة: أن الذي ألقي عليه شبهه كان من أصحاب يهوذا، أو رواية أنه كان منافقاً له كما سيأتي، ولعل كل هذه الروايات مما نقل عن أهل الكتاب، وقد قال أبو حيان في «البحر» (٧/ ٤٦٠): «وقد اختلف فيمن ألقي عليه الشبه اختلافاً كثيراً…» ثم عدد الروايات الواردة في ذلك.

(٢) انظر التعليق السابق.

وإنَّما ذمَّهم اللهُ بما دلَّ عليه الكلامُ مِن جُرأتهم على اللهِ وقصدِهِم قتلَ نبيِّهِ المؤيَّدِ بالمُعجزاتِ القاهرَةِ وتَبجُّحِهم به، لا بقولِهم هذا على حَسبِ حسبانِهم.

و ﴿ شُبِدَ ﴾ مُسندٌ إلى الجارِّ والمجرورِ، وكأنَّه قيلَ: ولكنْ وقعَ لهم التَّشبيهُ بينَ عِيسى والمقتولِ، أو في الأمرِ (١) على قَوْلِ مَن قالَ: لم يُقتَل أَحدٌ ولكنْ أُرجِفَ بقتلِه وشاعَ بينَ النَّاسِ، أو إلى ضَميرِ المقتولِ لدلالةِ ﴿ إِنَّا قَنَلْنَا ﴾ على أنَّ ثَمَّ مقتولًا.

﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْنَلَفُواْ فِيهِ ﴾: في شأنِ عيسى؛ فإنّه لَمَّا وَقَعَت تلك الوَقعَةُ اختلفَ النَّاسُ فقالَ بعضُ اليَهودِ: إنَّه كانَ كاذِبًا فقتلناه حَقًّا، وتردَّدَ آخرون فقالَ بعضُهم: النَّاسُ فقالَ بعضُهم: إن كانَ هذا عيسى فأينَ صاحِبُنا؟ وقالَ بعضُهُم: الوَجهُ وَجهُ عِيسى والبَدنُ بَدنُ صاحبِنا، وقالَ مَن سمعَ منه: ﴿إنَّ الله يَرفَعُني إلى السَّماءِ »: إنَّه رُفع إلى السماء، وقالَ قومٌ: صُلِبَ النَّاسوتُ وصعدَ اللاهوتُ.

﴿ لَفِي شَكِ مِنْهُ ﴾: لفي تَردُّدٍ، والشكُّ كما يُطلَقُ على ما لا يَترجَّحُ أحدُ طَرفَيْهِ يُطلَقُ على مُطلَقِ التَّردُّدِ، وعلى ما يُقابِلُ العلمَ، ولذلك أكَّده بقولِه:

﴿ مَا لَهُم بِهِ عِنْ عِلْمٍ إِلَّا آبَاعَ ٱلظِّلِّ ﴾ استثناءٌ مُنقطعٌ؛ أي: ولكنَّهم يَتَّبعونَ الظنَّ.

ويجوزُ أن يُفسَّرَ الشكُّ بالجهلِ والعلمُ بالاعتقادِ الَّذي تَسكنُ إليه النَّفسُ جَزمًا كانَ أو غيرَه، فيتَّصِلُ الاستثناءُ.

﴿ وَمَا قَنَلُوهُ يَقِينًا ﴾: قَتْلًا يَقينًا كما زعموه بقولِهم: ﴿ إِنَّا قَنَلْنَا ٱلْمَسِيحَ ﴾، أو: مُتيقِّنينَ. وقيلَ: معناه: ما عَلِموهُ يَقينًا؛ كقولِه:

⁽١) «أو في الأمر» عطف على قوله: «بين»؛ أي: ولكن وقع التشبيه لهم في أمر القتل. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٥٢)، وكلًّا من حاشيتي ابن التمجيد والقونوي (٧/ ٣٥٢)

كذلك تُخبِرُ عَنْها العَالِمَاتُ بِها وقد قَتَلْتُ بعِلْمي ذلكُم يَقَنا(١)

مِن قَولِهِم: قَتَلْتُ الشَّيءَ عِلْمًا، و: نَحرْتُه علمًا، إذا تَبالَغَ عِلمُكَ فيه.

(١٥٨) - ﴿ بَل زَفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ ﴾ رَدٌّ وإِنكَارٌ لقَتلِه وإثباتٌ لرَفعِه.

﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا ﴾ لا يُغْلَبُ على ما يُريدُه ﴿ كَكِيمًا ﴾ فيما دَبَّرَ لعيسى.

(١٥٩) - ﴿ وَإِن مِنْ أَهْلِ ٱلْكِنْكِ إِلَّا لِيُوْمِنَنَّ بِهِ وَقَلْ مَوْتِهِ وَهَ بُكُ مَوْتِهِ وَهَ أَي: وإنْ مِن أَهلِ الكِتابِ أَحَدٌ إِلا لَيوَمنَنَّ بِه، فقولُه: ﴿ لَيُوْمِنَنَ ﴾ جملةٌ قَسَميَّةٌ وقعَت صِفةً لـ «أحدٌ الكِتابِ أَحَدٌ إِلا لَيوَمنَنَّ بِه، فقولُه: ﴿ لَيُوْمِنَنَ ﴾ جملةٌ قَسَميَّةٌ وقعَت صِفةً لـ «أحدٌ إلَّا ويعودُ إليه الضَّميرُ الثَّاني والأوَّلُ لِعيسى، والمعنى: ما مِن اليهودِ والنَّصارى أحدٌ إلَّا ليؤمننَّ بأنَّ عيسى عبدُ اللهِ ورسولُه قبلَ أن يموتَ ولو حينَ أن تزهقَ روحُه ولا يَنفعُه إيمانُه، ويؤيِّدُ ذلك أن قُرِئَ: ﴿ إلا ليؤمننَ به قبلَ مَوتِهم ﴾ بضمِّ النونِ (٢٠) لأنَّ ﴿ أحدًا ﴾ في مَعنى الجمعِ، وهذا كالوعيدِ لهم والتَّحريضِ على مُعاجلَةِ الإيمانِ به قبلَ أن يُضطرُّوا إليه ولم يَنفَعُهُم إيمانُهم.

وقيلَ: الضَّميرانِ لِعيسى، والمعنى: أنَّه إذا نزلَ مِن السَّماءِ آمنَ به أهلُ المِللِ جميعًا (٣).

رُوِيَ أَنَّه ينزلُ من السماء حين يخرُجُ الدَّجَّالُ فيهلِكُه، ولا يبقى أحدٌ مِن أهلِ

⁽۱) البيت للمقنع الكندي كما في «تفسير الثعلبي» (۱۱/ ۷۰)، ودون نسبة في «غرائب التفسير» للكرماني (۱/ ۱۸).

⁽٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٩٥)، و«الكشاف» (٢/ ٥٣٦)، عن أبيٌّ رضي الله عنه.

⁽٣) رواه الطبري في "تفسيره" (٧/ ٦٦٤ ـ ٦٦٦) عن ابن عباس وأبي مالك والحسن وقتادة وابن زيد، ورواه عن ابن عباس أيضًا الحاكم في "المستدرك" (٣٢٠٧)، والضياء في "المختارة" (١٠/ ٢٣٨) (٢٥٠). قال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين. ورجح هذا القول الطبري فقال: وهو أولى الأقوال بالصحة والصواب، ثم استدل على ذلك بالحديث الآتي.

الكِتابِ إِلَّا يؤمِنُ به حتَّى تكونَ المِلَّةُ واحِدةً، وهي مِلَّةُ الإسلامِ، وتَقعُ الأَمَنةُ حتَّى ترتَعَ الأُسودُ معَ الإبلِ والنُّمورُ مع البقرِ والذِّئابُ مع الغنمِ، ويلعبَ الصِّبيانُ بالحيَّاتِ('')، ويلبَثُ في الأرضِ أربعينَ سنَةً ثمَّ يُتوفَّى ويُصلِّي عليه المُسلمونَ ويَدفِنونَه ('').

﴿ وَيُوْمَ ٱلْقِيَكُةِ يَكُونُ عَلَيْمِ مَ شَهِيدًا ﴾ فيشهَدُ على اليَهودِ بالتَّكذيبِ وعلى النَّصارى بأنَّهم دَعَوهُ ابنَ الله.

(١٦٠) ـ ﴿ فَيِظُلِّمِ مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ ﴾؛ أي: فبأيِّ ظُلمٍ مِنهم ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَنَتٍ أُحِلَّتَ لَهُمَّ ﴾ يعني: ما ذَكرهُ في قولِه: ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا ﴾ [الانعام: ١٤٦].

﴿ وَبِصَدِهِمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾: ناسًا كثيرًا، أو: صَدًّا كثيرًا.

(١٦١) _ ﴿ وَٱخۡذِهِمُ ٱلرِبَوٰا وَقَدۡ نُهُواٰعَنْهُ ﴾ كانَ الرِّبَا مُحرَّمًا عليهم كما هو مُحرَّمٌ علينا، وفيه دليلٌ على دلالةِ النَّهي على التَّحريمِ.

﴿وَأَكِلِهِمۡ أَمَوٰلَالَنَاسِ بِٱلْبَطِلِ﴾: بالرِّشوةِ وسائرِ الوُجوهِ المحرَّمَةِ ﴿وَأَعْتَدْنَا لِلْكَفِرِينَ مِنْهُمۡ عَذَابًا ٱلِيـمَا ﴾ دون مَن تابَ وآمنَ.

(١٦٢) _ ﴿ لَكِكِنِ ٱلرَّسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُم ﴾ كعبد اللهِ بن سَلَامٍ وأصحابِه ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ أي: مِنهم، أو مِن المُهاجرينَ والأنصار ﴿ يُؤْمِنُونَ بِمَا ٱنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا ٱنْزِلَ مِن مَنْهُم اللهُ عَبُرُ المُبتدَأ.

﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوْةَ ﴾ نَصبُ على المدحِ إن جُعِلَ ﴿ يُوْمِنُونَ ﴾ الخبر لا

⁽١) في نسخة الخيالي: «مع الحيات».

⁽٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٩٢٧٠)، وأبو داود (٤٣٢٤)، والطبري في «تفسيره» (٧/ ٦٧٣)، والحاكم في «المستدرك» (١٦٣). وإسناده صحيح. وليس فيه قوله: «فلا يبقى أحدٌ من أهل الكتاب إلَّا يؤمنُ به»، وقد رويت عن ابن عباس وغيره. انظر التعليق السابق.

﴿ أُوْلَٰكِكَ ﴾، أو عطفٌ على «ما أُنزلَ إليك»، والمرادُ بهم الأنبياءُ؛ أي: يؤمنونَ بالكتب وبالأنبياء.

وقُرِئَ بالرَّفعِ (١) عَطفًا على ﴿الرَّسِخُونَ ﴾، أو الضَّميرِ في ﴿يُؤْمِنُونَ ﴾، أو على أنَّه مُبتدَأٌ والخبرُ ﴿أُوْلَيِكَ سَنُؤْتِهِمَ ﴾.

﴿وَٱلْمُوَّتُونَ الزَّكَوْهَ ﴾ رَفْعُه لأحدِ الأوجُه المذكورةِ.

﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ بِأَللَّهِ وَٱلْمَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ قدَّمَ عليه الإيمانَ بالأنبياءِ والكتبِ وما يصدِّقُه من اتِّباع الشَّرائع لأنَّه المقصودُ بالآيةِ.

﴿ أُوْلَيْكَ سَنُوْتِهِمْ أَجُرًا عَظِيًا ﴾ على جَمعِهِم بينَ الإيمانِ الصَّحيحِ والعَملِ الصَّالحِ. وقرأ حمزةُ: ﴿ سَيُوْتِيْهِم ﴾ بالياء (٢).

(١٦٣) - ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كُمَّا أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوجِ وَٱلنَِّيتِّنَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ جوابٌ لأَهـلِ الكتابِ عَن اقتراحِهِم أَن يُنزِّلَ عليهم كتابًا مِن السَّماءِ، واحتجاجٌ عليهم بأنَّ أمرَهُ في الوَحي كسائرِ الأنبياءِ.

﴿ وَأَوْحَيْنَا ٓ إِنَ هِيمَ وَإِسْمَعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَٱيُوبَ وَيُعْفُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَٱيُوبَ وَيُونُسَ وَهَرُونَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ خصّهم بالذكر مع اشتمالِ النّبيّن عليهم تعظيمًا لهم، فإنّ إبراهيمَ أوّلُ أولي العزمِ منهم وعيسى آخرُهم، والباقينَ أشرفُ (٣) الأنبياءِ ومَشاهيرُ هُم.

⁽۱) نسبت لابن مسعود ومالك بن دينارِ والجَحْدريِّ وعيسى الثقفيِّ. انظر: «معاني القرآن» للفراء (۱/ ۱۰۳)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ۳۱)، و«المحتسب» (۱/ ۲۰۳)، و«الكشاف» (۲/ ۹۳۹)، و«المحرر الوجيز» (۲/ ۱۳۰).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٠)، و «التيسير» (ص: ٩٨).

⁽٣) في نسخة الخيالي: «أشراف».

﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُرَدَ زَبُورًا ﴾ قــراً حمـزَةُ: ﴿زُبُـورا﴾ بالضَّـمِّ (١)، وهـو جمـعُ زِبْـرٍ بمعنى: مَزبـورٍ.

(١٦٤) ـ ﴿ وَرُسُلًا ﴾ نصبٌ بمُضمَرٍ دلَّ عليه ﴿ أَوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ ﴾ كـ: أرسلنا، أو فسَّرَه ﴿ قَدَّ قَصَصْنَا لَهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ ﴾؛ أي: مِن قبلِ هذه السُّورةِ، أو اليوم.

﴿ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكُ وَكُلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ وهو مُنتهَى مراتبِ الوَحيِ خُصَّ به موسى من بينهم، وقد فضَّلَ اللهُ محمدًا ﷺ بأن أعطاه مثلَ ما أعطَى كلَّ واحدٍ مِنهم.

(١٦٥) _ ﴿ رُسُلًا مُبَشِرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ نصبٌ على المَدحِ، أو بإضمارِ: أرسَلْنا، أو على الحالِ فيكونُ ﴿ رُسُلًا ﴾ مُوطِّنًا لِمَا بعدَه كقولِك: «مرَرْتُ بزيدٍ رَجلًا صالحًا».

﴿لِتَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةُ بَعَدَ الرُّسُلِ ﴾ فيقولوا: لولا أَرسَلْتَ إلينا رَسولًا فيُنبِّهَنا ويُعلِّمنا ما لم نَكُن نعلَمُ، وفيه تنبيهٌ على أنَّ بعثةَ الأَنبياءِ إلى النَّاسِ ضرورةٌ؛ لقُصورِ الكلِّ عن إدراكِ جُزئيَّاتِ المَصالح، والأكثرِ عن إدراكِ كُليَّاتِها.

واللَّامُ مُتعلِّقَةٌ بـ «أَرْسَلْنا» أو بقولِه: ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾، و﴿حُجَّةٌ ﴾ اسمُ «كانَ» وخبرُه ﴿لِلنَّاسِ ﴾ أو ﴿عَلَى ٱللَّهِ ﴾ والآخَرُ حالٌ، ولا يجوزُ تعلُّقُه بـ ﴿حُجَّةٌ ﴾ لأنَّه مَصدرٌ، و﴿بَغَدَ ﴾ ظرفٌ لها أو صِفَةٌ.

﴿وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا ﴾ لا يُغلبُ فيما يُريدُه ﴿ عَكِيمًا ﴾ فيما دبَّرَ مِن أمرِ النبوَّةِ، وخصَّ كلَّ نَبيِّ بنوعِ مِن الوَحيِ والإعجازِ.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٠)، و «التيسير» (ص: ٩٨).

(١٦٦) - ﴿ لَكِنِ اللَّهُ يَشَهَدُ ﴾ استدراكٌ عن مفهومٍ ما قبلَه، وكأنَّه لمَّا تَعنَّتُوا عليه بسؤالِ كتابٍ ينزلُ عليهِم من السَّماءِ واحتجَّ عليهم بقولِه: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ قالَ: إنَّهم لا يَشهدونَ ولكنَّ الله يَشهدُ، أو: إنَّهم أنكروهُ ولكنَّ الله يُثبِتُه (١) ويقرِّرُه.

﴿ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ ﴾ مِن القرآنِ المُعجِزِ الدالِّ على نُبوَّتِك.

رُويَ أَنَّه لَمَّا نزلَ ﴿إِنَّا آَوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ ﴾ قالُوا: ما نَشْهَدُ لكَ، فنزلَتْ(٢).

﴿أَنزَلَهُ,بِعِلْمِهِ، ﴾: أنزلَهُ مُلتَبِسًا بعلمِه الخاصِّ به، وهو العِلْمُ بتَأليفِه على نَظْمٍ يَعجزُ عنه كلُّ بَليغِ، أو بحالِ (٣) مَن يَستعِدُّ للنبوة ويَستأهِلُ نُزولَ الكِتابِ عليه.

أو: بعِلْمِه الَّذي يحتاجُ إليه النَّاسُ في مَعاشِهِم ومَعادِهِم.

والجارُّ والمَجرورُ على الأوَّلَيْنِ حالٌ عَن الفاعلِ، وعلى الثالثِ حالٌ عن المفعولِ، والجملَةُ كالتَّفسير لِمَا قبلَها.

﴿وَٱلْمَلَتِ كُهُ يَشْهَدُونَ ﴾ أيضًا بنُبوَّتِك، وفيه تنبيه على أنَّهم يودُّونَ أن يَعلَمُوا صِحَّةَ دَعوى النبوَّةِ على وَجهِ يَستغني عن النَّظرِ والتَّامُّلِ، وهذا النَّوعُ مِن خواصً المَلكِ، ولا سبيلَ للإنسانِ إلى العلمِ بأمثالِ ذلك سِوى الفكرِ والنَّظرِ، فلو أتى هؤلاءِ بالنَّظرِ الصَّحيح لعَرَفوا نُبوَّتك وشَهِدوا بها كما عَرَفتِ الملائِكةُ وشَهِدوا.

﴿ وَكَفَىٰ بِأَللَّهِ شَهِيدًا ﴾؛ أي: وكفى بما أقامَ مِن الحُجَجِ على صِحَّةِ نبوَّتِك عَن الاستشهادِ بغيره.

⁽١) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «يبينه».

⁽٢) رواه الطبري في اتفسيره» (٧/ ٦٩٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

⁽٣) قوله: «أو بحال» عطف على «تأليفه». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٣٦).

(١٦٧) - ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلَلًا بَعِيدًا ﴾ لأنَّهم جَمَعوا بين الضَّلالِ والإضلالِ، ولأنَّ المُضِلَّ يكونُ أغرَقَ في الضَّلالِ وأَبعَدَ مِن الانقلاعِ عنه.

(١٦٨ ـ ١٦٩) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُوا ﴾ محمَّدًا بإنكارِ نُبوَّتِه، أو النَّاسَ بصدِّهِم عما فيه صَلاحُهُم وخلاصُهُم، أو بأعمَّ مِن ذلك، وعليه (١) تَدلُّ على أنَّ الكُفَّارَ مُخاطَبونَ بالفُروع؛ إذ المرادُ بهم: الجامِعونَ بين الكُفْرِ والظُّلم.

﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّهَ خَلِدِينَ فِهَآ أَبَدًا ﴾ لجَرْي حُكمِهِ السَّابِقِ ووَعدِهِ المَحتومِ على أنَّ مَن ماتَ على كُفرِهِ فهوَ خالِدٌ في النَّارِ، و ﴿ خَلِدِينَ ﴾ حالٌ مُقدَّرَةٌ.

﴿ وَكَانَ ذَالِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ﴾ لا يَصعُبُ عليه ولا يَستَعظِمُه.

(١٧٠) - ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدِّ جَاءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن زَّيِكُمْ ﴾ لَمَّا قرَّرَ أَمرَ النبوَّةِ وبيَّنَ الطريقَ الموصِلَ إلى العلمِ بها ووعيدَ مَن أنكرَها، خاطبَ النَّاسَ عامَّةً بالدَّعوَةِ وإلزام الحُجَّةِ والوَعْدِ بالإجابةِ والوَعيدِ على الرَّدِّ.

﴿ فَعَامِنُواْ خَيْرًا لَكُمْ ﴾؛ أي: إيمانًا خيرًا لكم، أو: ائتوا أمرًا خيرًا لكم ممَّا أَنتُم عليه .

وقيلَ: تقديرُه: يَكُنِ الإيمانُ خيرًا لكم، ومَنَعَه البصريُّونَ لأنَّ «كانَ» لا يُحذَفُ مع اسمِه إلَّا فيما لا بُدَّ منه، ولأنَّه يؤدِّي إلى حَذفِ الشَّرطِ وجَوابه.

﴿ وَإِن تَكَفُّرُواْ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ يعني: وإن تَكفُروا فهو غَنِيٌّ عنكم

⁽١) في نسخة الخيالي: (وعليه الآية)، وفي نسخة التفتازاني: (وعليه).

لا يَتضرَّرُ بكُفرِكُم كما لا يَنتَفعُ بإيمانِكُم، ونبَّه على غِناه بقولِه: ﴿لِلَهِ مَافِى ٱلسَّمَــُوَتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ وهو يعمُّ ما اشتَمَلَتا عليه وما تَركَّبَتا منه.

﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيًّا ﴾ بأحوالِهم ﴿ حَكِيمًا ﴾ فيما دبَّرَ لهم.

(۱۷۱) - ﴿ يَتَأَهْلَ ٱلْكِتَابِ لَا تَغَلُّواْ فِى دِينِكُمْ ﴾ الخطابُ للفَريقَيْنِ، غَلَت اليَهودُ في حَطِّ عيسى حتَّى رَمَوْه بأنَّه وُلِدَ لغيرِ رِشدَةٍ، والنَّصارى في رفعِه حتَّى اتَّخذوهُ إلهًا.

وقيلَ: للنَّصارَى خاصَّةً فإنَّه أوفَقُ لقولِه:

﴿ وَلَا تَ قُولُواْ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ يعني: بتنزيهِ عن الصَّاحبَةِ والولدِ ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ كَا رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ وَ الْقَلَهَ آلِلَ مَرْيَمَ ﴾: أوصلَها إليها وحصَّلَها فيها.

﴿ وَرُوحٌ مِنْهُ ﴾: وذو روحٍ صدر منه لا بتوسُّطِ ما يجري مجرى الأَصلِ والمادَّةِ له. وقيلَ: سُمِّى روحًا لأَنَّه كانَ يُحيى الأمواتَ أو القُلوبَ.

﴿ فَنَامِنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِّةِ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَاثَةً ﴾؛ أي: الآلهة ثلاثةٌ: الله والمسيحُ ومريم، ويشهَدُ عليه قولُه تعالى: ﴿ مَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ التَّخِذُونِ وَأَمِّى إِلَاهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ [المائدة: ١١٦].

أو: اللهُ ثلاثَةٌ، إن صَحَّ أَنَّهم يقولونَ: اللهُ ثلاثَةُ أقانيمَ: الأبُ والابنُ وروحُ القُدُسِ، ويُريدونَ بالأبِ الذَّاتَ، وبالابنِ العِلمَ، وبروح القدسِ الحياةَ.

﴿أَنتَهُوا ﴾ عن التَّثليثِ ﴿خَيْرًا لَكُمْ ﴾ نَصبُه كمَا سبقَ (١).

﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَّهُ وَحِدُّ ﴾؛ أي: واحدٌ بالذَّاتِ لا تعدُّدَ فيه بوجه مّا.

⁽١) في قوله: ﴿فَنَامِنُواْخَيْرَا لَكُمُّ ﴾ [النساء: ١٧٠].

﴿ سُبْحَنَهُ وَ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ : أُسبِّحُه تَسبيحًا مِن أَنْ يكونَ له وَلدٌ، فإنَّه يكونُ لِمَن يعادِلُه مِثْلٌ ويتطرَّقُ إليه فَناءٌ.

﴿ لَهُ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ ملكًا وخلقًا لا يماثِلُه شيءٌ من ذلك فيَتَّخذَه ولدًا.

﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾ تنبيهٌ على غِنَاه عن الولد، فإنَّ الحاجةَ إليه ليكونَ وكيلًا لأبيه، واللهُ سُبحانَه قائمٌ بحفظِ الأشياء، كافٍ في ذلك، مستَغْنِ عمَّن يَخْلُفُه أو يُعِينه.

(۱۷۲) - ﴿ لَن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ ﴾: لَنْ يأنفَ، مِن نَكَفْتُ الدَّمعَ: إذا نحَّيتَه بأصبعِكَ كيلا يُرى أَثرُه عليك.

﴿ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ ﴾: مِن أن يكونَ عبدًا له؛ فإنَّ عُبوديَّتَه شرفٌ يُتباهَى به، وإنَّما المذلَّةُ والاستنكافُ عُبوديَّةُ غيره.

رُوِيَ أَنَّ وَفَدَ نَجْرَانَ قَالُوا لَرْسُولِ اللهِ ﷺ: لَمَ تَعِيبُ صَاحِبَنَا؟ قَالَ: "وَمَنَ صَاحِبُكُم؟» قَالُوا: عَيْسَى، قَالَ: "وَأَيَّ شِيءٍ أَقُولُ؟» قَالُوا: تَقُولُ: إِنَّهُ عَبدُ اللهِ! قَالَ: "إِنّه لِيسَ بِعَارِ أَن يَكُونَ عَبدًا للله» قَالُوا: بلى، فَنزِلَت (١٠).

﴿ وَلَا ٱلْمَلَتِكِكُهُ ٱلْمُقَرِّبُونَ ﴾ عطفٌ على ﴿ ٱلْمَسِيحُ ﴾ ؛ أي: ولا يَستَنكِفُ الملائكةُ المقرَّبونَ أن يكونوا عَبيدًا لله ، واحتجَّ به مَن زعَمَ فَضْلَ الملائكةِ على الأنبياء ، وقالَ : مَساقُه لرَدِّ النَّصارى في رفع المَسيحِ عن مَقامِ العُبوديَّة ، وذلك يَقتضي أن يكونَ المَعطوفُ أَعْلى دَرجَةً من المعطوف عليه حتَّى يكونَ عدمُ استِنْكافِهِم كالدَّليلِ على عدمِ استِنكافِه.

⁽۱) نسبه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ١٨٧) للكلبي. وابن الجوزي في «زاد المسير» (١/ ٥٠٢) للكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وجوابُه: أنَّ الآيةَ للرَّدِّ على عَبدةِ المسيحِ والملائكةِ، فلا يَتَّجِه ذلك، وإن سُلِّم اختِصاصُها بالنَّصارَى فلعلَّه أرادَ بالعَطفِ المُبالغَة باعتبارِ التَّكثيرِ دون التكبير؛ كقولِك: «أصبَحَ الأميرُ لا يُخالِفُه رَئيسٌ ولا مَرؤوسٌ»، وإن أرادَ به التَّكبيرَ فغَايتُه تَفضيلُ المُقرَّبينَ مِن الملائِكةِ _ وهم الكرُّوبِيُّونَ الَّذينَ حَوْلَ العَرشِ، أو مَن أعلى مِنهم رُتبَةً من الملائِكةِ _ على المسيحِ مِن الأنبياءِ، وذلك لا يستلزمُ فَضلَ أحدِ الجِنسَيْنِ على الآخرِ مُطلَقًا، والنِّراعُ فيه.

﴿ وَمَن يَسْتَنكِفَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكَبِرُ ﴾: يترفَّعْ عنها، والاستكبارُ دونَ الاستِنكافِ ولذلك عطفَ عليه، وإنَّما يُستعمَلُ حيثُ لا استحقاقَ، بخلافِ التَّكبُّرِ فإنَّه قَد يكونُ باستِحقاقِ.

﴿فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾: فيُجازِيهم.

(١٧٣) - ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ فَيُوَفِيهِمَ ٱجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُم مِن فَضَلِقَ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱلسَّتَنكَفُوا وَاسْتَكْبُرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَلاَ يَجِدُونَ لَهُم فَضَلِقَ المَدلولِ عَلَيها مِن فَحوى الكلامِ، مِن دُونِ اللهِ وَلِيًّا وَلاَ نَصِيرًا ﴾ تفصيلٌ للمُجازاةِ العامَّةِ المَدلولِ عَلَيها مِن فَحوى الكلامِ، وكأنَّه قالَ: فسيَحشُرُهم إليه جميعًا يومَ يحشرُ العِبادَ للمُجازَاةِ، أو لمُجازاتِهم، فإنَّ وكأبة مُقابليهم والإحسانَ إليهم تَعذِيبٌ لهم بالغَمِّ والحَسرَةِ.

(١٧٤) - ﴿ يَتَأَيُّهَا اَلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَنَّ مِن زَّيِكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينَا ﴾ عنى بالبُرهانِ: المُعجزاتِ، وبالنُّورِ: القرآنَ؛ أي: جاءَكُم دلائِلُ العَقلِ وشَواهِدُ النَّقلِ ولم يبقَ لكُم عُذْرٌ ولا عِلَّةٌ، وقيلَ: البُرهانُ: الدِّينُ، أو رسولُ اللهِ، أو القُرآنُ.

(١٧٥) ـ ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَٱعْتَصَكُواْ بِهِـ فَسَكِيدٌ خِلْهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ ﴾: ثوابِ قَدْرُه بإزاءِ إيمانِه وعَملِه رَحمةً منه لا قضاءً لحقٌ واجِبِ. ﴿وَفَضَّلِ ﴾: إحسانِ زائدٍ عليه ﴿وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ ﴾: إلى اللهِ، وقيلَ: إلى المَوعودِ ﴿صِرَطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ هو الإسلامُ والطَّاعَةُ في الدُّنيا، وطريقُ الجنَّةِ في الآخرَةِ.

(١٧٦) - ﴿ يَسْتَفْتُونَكَ ﴾؛ أي: في الكَلالَةِ، حُذِفَت لدَلالَةِ الجوابِ عليها.

رُوِيَ أَنَّ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ كانَ مَريضًا، فعادَهُ رَسولُ اللهِ ﷺ، فقالَ: إني كَلالَةٌ فكي أَسنَعُ في مالي؟ فنزلَت(١١).

وهي آخرُ ما نزلَ في الأحكامِ(٢).

﴿ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَّالَةِ ﴾ سَبقَ تَفسيرُها في أوائلِ السُّورَةِ.

﴿إِنِ ٱمْرُؤًا هَلَكَ لِيْسَ لَهُ, وَلَدُّ وَلَهُ وَلَدُّ وَلَهُ وَلَدُّ وَلَهُ وَلَدُّ وَلَهُ وَلَهُ الْمَعَلِ يُفسِّرُه الظَّاهِرُ، و ﴿لَيْسَ لَهُ, وَلَدُّ ﴾ صِفَةٌ له أو حالٌ عن المُستكنِّ في ﴿هَلَكَ ﴾، والواوُ في ﴿وَلَهُ وَ ﴾ تحتمِلُ الحالَ والعَطْفَ.

والمرادُ بالأختِ: الأُختُ مِن الأبوينِ أو الأبِ؛ لأنَّه جُعِلَ أخوها عصبةً وابنُ الأمِّ لا يكونُ عصبةً.

⁽۱) رواه البخاري (۱۹۶، ۵۷۷، ۵۷۷۱)، ومسلم (۱۹۱۱)، وأبو داود (۲۸۸۲)، والترمذي (۲۰۹۷)، والنسائي في «السنن الكبرى» (۲۲۸۷)، وابن ماجه (۲۷۲۸)، من حديث جابر رضي الله عنه.

 ⁽۲) رواه البخاري (۲۷٤٤)، ومسلم (۱۲۱۸)، وأبو داود (۲۸۸۸)، والترمذي (۳۰٤۱)، والنسائي في «السنن الكبرى» (۱۱۰۷۱)، ولفظ مسلم: آخرُ آيةٍ أُنزلت من القرآن: ﴿يَسَمَّقْتُونَكَ هُلِ اللَّهُ يُقْتِيكُمْ فِي اللَّمَاتِي» (٦/ ٥٣): والمراد: من الآيات المتعلقة بالأحكام، كما نص على ذلك المحقون.

قلت: لعل قول المحققين ذلك للتوفيق بين الروايات الواردة في آخر الآيات نزولاً، وقد ذكرنا بعضها عند تفسير الآية (٢٨١) من سورة البقرة.

والولدُ على ظاهرِه، فإنَّ الأختَ وإِن وَرِثَت مع البنتِ عندَ عامَّةِ العلماءِ غيرَ ابنِ عبَّاسِ(١)، لكنَّها لا ترثُ النِّصفَ.

﴿ وَهُو يَرِثُهُ آ﴾؛ أي: والمَرءُ يَرِثُ أُختَهُ إن كانَ الأَمرُ بالعَكسِ ﴿ إِن لَمْ يَكُن لَمَا وَلَدُ ﴾ ذكرًا كانَ أو أُنثى إن أُريدَ بـ ﴿ يَرِثُهُ آ ﴾: يَرِثُ جميعَ مالِها، وإلَّا فالمرادُ به الذَّكرُ إذ البنتُ لا تحجبُ الأخَ.

والآيةُ كما لم تدلَّ على سقوطِ الإخوةِ بغيرِ الوَلدِ لم تدلَّ على عدمِ سُقوطِهِم به، وقَد دلَّت السُّنَّةُ على أنَّهم لا يَرِثونَ معَ الأبِ، وكذا مَفهومُ قَولِه: ﴿ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِٱلْكُلَالَةِ ﴾ إن فُسِّرَت بالميتِ.

﴿ فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا ٱلنُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ﴾ الضَّميرُ لِمَن يَرِثُ بالأحوَّةِ، وتَثنيتُه مَحمولَةٌ على المعنى، وفائدةُ الإخبارِ عنه بـ ﴿ ٱثْنَتَيْنِ ﴾: التَّنبيهُ عـلـى أنَّ الحُكمَ باعتبارِ العَددِ دونَ الصِّغَرِ والكِبَرِ وغيرهما.

﴿ وَإِن كَانُوٓ أَ إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَآ ءَ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأَنْيَيْنِ ﴾ أصلُه: وإن كانُـوا إخـوَةً وأخـواتٍ، فغُلِّبَ المذكَّرُ (٢٠).

﴿ يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمُ أَن تَضِلُوا ﴾؛ أي: يُبيِّنُ لكم ضلالَكُم الَّذي مِن شَانِكُم إذا خُليَّتُم وطِباعَكُم؛ لتَحترِزُوا (٢) عنه وتَتَحرَّوْا خِلافَه، أو: يُبيِّنُ لكم الحقَّ والصَّوابَ كراهةَ أن تَضِلُّوا.

⁽۱) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (۱۹۰۲۳)، ومن طريقه الحاكم في «المستدرك» (۷۹۷۹) وصححه، والبيهقي في «السنن» (٦/ ٢٣٣).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «الذكر».

⁽٣) في نسخة الخيالي: «لتحذروا».

وقيلَ: لئلا تضلوا، فحَذَفَ (١) «لا» وهوَ قولُ الكوفيِّين.

﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ فهو عالِمٌ بمَصالح العِبادِ في المحيا والمَماتِ.

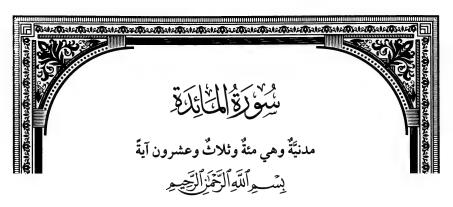
عن النَّبِيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورَةَ النِّساءِ فكأنَّما تَصدَّقَ على كلِّ مُؤمِنٍ ومُؤمِنةٍ وَرِثَ ميراثًا، وأُعطِيَ مِن الأَجرِ كمَن اشترى مُحرَّرًا وبَرِئَ مِن الشّركِ، وكانَ في مشيئةِ اللهِ من الّذينَ يَتجاوَزُ عَنهُم»(٢).

* * *

(١) في نسخة التفتازاني: «بحذف».

⁽۲) رواه الثعلبي في «تفسيره» (۱۰/ ۹)، والواحدي في «الوسيط» (۲/ ۳)، وهو قطعة من الحديث الموضوع الذي روي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة. وقال المناوي في «الفتح السماوي» (۲/ ۲۶٥): رواه الثعلبي والواحدي من حديث أبي بن كعب، وهو موضوع كما تقدم التنبيه عليه.





(١) - ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا أَوْفُواْ بِٱلْمُقُودِ ﴾ «الوفاءُ»: هو القِيامُ بمقتضَى العَهدِ، وكذلك الإيفاءُ.

و «العَقدُ»: العهدُ الموتَّقُ، قالَ الحطيئةُ:

قومٌ إذا عَقدوا عَقدًا لجارِهِم شَدُّوا العِنَاجَ وشدُّوا فوقَه الكَرَبَا(١)

وأصلُه: الجمعُ بين الشَّيئينِ بحيثُ يَعْسُرُ الانفصالُ، ولعلَّ المرادَ بالعقودِ: ما يعمُّ العقودَ الَّتي عَقَدها اللهُ على عبادِه وألزمَها إيَّاهُم مِن التَّكاليفِ، وما يَعْقدونَ بينهم مِن عقودِ الأماناتِ والمعاملاتِ ونحوِها ممَّا يجبُ الوَفاءُ به، أو يَحْسُنُ إنْ حمَلْنا الأمرَ على المشترَكِ بين الوُجوبِ والنَّدب.

⁽۱) انظر: «ديوان الحطيئة» (ص: ١٢٨)، و «مجاز القرآن» (١/ ١٤٥)، و «إصلاح المنطق» لابن السكيت (ص: ٣٥)، و «الشعر والشعراء» (١/ ٢٣٤)، و «غريب القرآن» (ص: ١٣٨) كلاهما لابن قتيبة، و «تضيير الطبري» (٨/ ٧)، و «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ١٣٩)، و «الصحاح» (مادة: عنج)، و «خزانة الأدب» للبغدادي (٣/ ٢٧٨)، يصف قومه بوفاء العهد، قال البغدادي: «أراد أنهم إذا عقدوا عقدًا أحكموه و وثقوه كإحكام الدَّلو إذا شدَّ عليها العناج». والعِناجُ: حبلٌ يُشدُّ في أسفلِ الدَّلو ثمَّ يُشدُ إلى العَراقيِّ ليكونَ عونًا لها وللوَذَمِ، فإذا انقطعت الأوذامُ أمسكها العِناجُ ولم يَدَعها تسقط في البئر، والعُرقوتانِ: الخَشبتَانِ المُعتَرِضتانِ على الدَّلوِ كالصَّليب، والأوذامُ: السُّيورُ التي بين آذانِ الدَّلوِ وأطرافِ العَراقِيِّ، والكَرَبُ: الحبلُ الذي يُشدُّ في وَسطِ العَراقِيِّ ثم يُثنَّى ويثلَّثُ؛ ليكونَ هو الذي يلى الماءَ فلا يَعفن الحبل الكبير. انظر: «حاشية السيوطي» (٥/ ٢٦٧).

﴿ أُحِلَّتَ لَكُم بَهِ بِمَةُ ٱلْأَنْعَامِ ﴾ تَفصيلٌ للعُقودِ.

و «البَهيمَةُ»: كلُّ حيِّ لا يميِّزُ، وقيلَ: كلُّ ذاتِ أربع، وإضافَتُها إلى ﴿اَلْأَنْعَكِرِ ﴾ للبيانِ كقولِك: «تَوْبُ خَزِّ» ومعناه: البهيمَةُ من الأنعام، وهي الأزواجُ الثَّمانيَةُ وأُلحِقَ بها الظباءُ وبقرُ الوَحشِ.

وقيلَ: هما المرادُ بالبهيمَةِ ونحوُهما ممَّا يماثِلُ الأنعامَ في الاجترارِ وعدمِ الأَنيابِ(١)، وإضافَتُها إلى ﴿اللَّفَكِمِ ﴾ لمُلابسَةِ الشَّبهِ(١).

﴿ إِلَّا مَا يُتَلَىٰ عَلَيْكُمُ ﴾: إلَّا محرَّمَ ما يُتلى عليكُم؛ كقولِه: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: ٣] أو: إلَّا ما يُتلى عليكم تَحريمُه (٣).

⁽۱) قوله: «وقيل: هما المراد بالبهيمة ونحوُهما...» لو قدم «ونحوُهما» على «المرادُ» كان أوضحَ وأوفقَ بقول «الكشاف»: وقيل: بهيمةُ الأنعام الظّباءُ وبقرُ الوحش ونحوُهما، كأنهم أرادوا ما يماثلُ الأنعامَ ويُدانِيها من جنس البهائم في الاجترار وعدم الأنياب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٤٥)، وانظر: «الكشاف» (٢/ ٥٥٩).

⁽۲) قوله: «لملابسة الشبه» فإن الإضافة تجوز لأدنى مناسبة، والملابسة هنا الشبه، فكأنه قال: للملابسة التي هي الشبه. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (-7/6) و (-7/6). وحاصل الخلاف: أن المراد بالبهيمة إما الأنعام فالإضافة حينتذ للبيان، وإما ما يماثلها من حيوانات الوحش فإضافته لمناسبة الشبه كطائر الجمل للنعامة. انظر: «حاشية ابن التمجيد على البيضاوى» ((-7/6)).

⁽٣) قوله: "إلا ما يُتلَى عليكم تحريمه"؛ في "الكشاف": آية تحريمه، وهو عطفٌ على قوله: "إلا محرم ما يتلى عليكم"، وإنما قدَّر ذلك لأنه لابد من المناسبة بين المستثنى والمستثنى منه في الاتصال، فلا يستقيم استثناء الآيات من البهيمة، فيقدر إما المضاف كما يقال: "إلا محرم ما يتلى عليكم"؛ أي: الذي حرمه المتلو، وإما الفاعل، بأن يقال: "إلا البهيمة التي يتلى عليكم آية تحريمها"، فقوله: "آية تحريمه" يُشعر بأن الأصل هذا، ثم حُذف المضاف الذي هو "آية" وأقيم المضاف إليه مقامه وهو "تحريمه"، ثم حذف المضاف ثانياً وأقيم الضمير المجرور مقامه، فانقلب الضمير المجرور مرفوعاً واستتر في (يُتلَى ﴾ وعاد إلى ﴿ما﴾. انظر: "فتوح الغيب" (٥/ ٢٥٦).

﴿غَيْرَ مُحِلِّى ٱلصَّيْدِ ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿لَكُم ﴾ وقيلَ: من واوِ ﴿أَوْفُواْ ﴾. وقيلَ: استثناءٌ، وفيه تعسُّفٌ.

و ﴿ ٱلصَّيْدِ ﴾ يحتمِلُ المصدرَ والمفعولَ.

﴿ وَأَنتُمْ حُرُمُ ﴾ حالٌ عمَّا استكنَّ في ﴿ يُحِلِّي ﴾، و «الحُرُمُ »: جمعُ حَرَامٍ، وهو المُحرِمُ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعَكُمُ مَا يُرِيدُ ﴾ مِن تَحليلٍ وتَحريمٍ.

(٢) _ ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّوا شَعَنَيِرَ اللَهِ ﴾ يعني: مناسكَ الحجِّ، جمعُ شَعيرَةٍ وهي اسمُ ما أُشعِرَ؛ أي: جُعِلَ شعارًا، سُمِّيَ به أعمالُ الحجِّ ومواقِفُه لاَنَها علاماتُ الحجِّ وأعلامُ النُّسُكِ.

وقيلَ: دينُ اللهِ؛ لقولِه: ﴿وَمَن يُعَظِّمْ شَعَكَبِرَ ٱللَّهِ ﴾ [الحج: ٣٢]؛ أي: دِينَه.

وقيلَ: فرائِضُه الَّتي حدَّها لعبادِه.

﴿ وَلَا ٱلشَّهُ رَ ٱلْحَرَامَ ﴾ بالقتالِ فيه أو بالنَّسيء (١١).

﴿ وَلَا ٱلْهَدّى ﴾: ما أُهدِيَ إلى الكعبّةِ، جمعُ هَدْيَةٍ؛ كجَدْيِ في جمعِ جَدْيَةِ السَّرِجِ. ﴿ وَلَا ٱلْهَدّي ﴾: أي: ذواتِ القلائِدِ من الهَدْيِ، وعَطفُها على ﴿ ٱلْهَدْى ﴾ للاختصاصِ فإنَّها أشرفُ الهَدْي، أو: القلائدَ أنفسَها، والنَّهيُ عن إحلالِها مُبالغَةٌ في النَّهي عَن التعرُّضِ للهَدْيِ (٢٠)، ونظيرُهُ قولُه: ﴿ وَلَا يُبْدِينَ وَينَتَهُنّ ﴾ [النور: ٣١] (٣٠).

⁽١) «أو بالنسيء»؛ أي: بالتأخير؛ أي: تأخير حرمة شهر إلى شهر كما كانوا يفعلونه. انظر: «حاشية القونوي» (٧/ ٣٨٤).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «للبدن».

⁽٣) فنُهي عن إبداء الزينة مبالغة في النهي عن إبداء مَواقعها. انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٦١).

و «القلائِدُ»: جمعُ قِلادَةٍ، وهو ما قُلِّدَ به الهَدْيُ من نعلٍ أو لِحاءِ شَجرٍ أو غيرِهما ليُعلمَ به أنَّه هَدْيٌ فلا يُتعرَّضَ له.

﴿ وَلا آمِينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾: قاصدين لزيارَتِه ﴿ يَبْنَغُونَ فَضْلاً مِن رَبِّهِمْ وَرِضُونَا ﴾ أن يُثيبَهُم ويرضى عنهم، والجُملَةُ في مَوضعِ الحالِ مِن المُستكِنِّ في ﴿ آيِينَ ﴾ وليست يُثيبَهُم ويرضى عنهم، والجُملَةُ في مَوضعِ الحالِ مِن المُستكِنِّ في ﴿ آيِينَ ﴾ وليست صِفَةً له لأنّه عامِلٌ، والمختارُ: أنَّ اسمَ الفاعِلِ المَوصوفَ لا يعمَلُ، وفائدتُه: استنكارُ تَعرُّضِ مَن هذا شأنُه، والتَّنبيهُ على المانع له.

وقيلَ: مَعناه: يبتغونَ مِن اللهِ رِزقًا بالتِّجارَةِ ورِضوانًا بزَعمِهِم؛ إذرُوِيَ أَنَّ الآيةَ نزلَت عامَ القضيةِ في حُجَّاجِ اليَمامَةِ، لَمَّا همَّ المسلمونَ أن يَتعرَّضُوا لهم بسببِ أَنَّه كانَ فيهم الحُطَمُ شُرَيحُ بنُ ضُبَيْعَةَ وكانَ قد استاقَ سَرْحَ المدينَةِ (١٠). وعلى هذا فالآيةُ مَنسوخَةٌ.

وقُرِيَّ: «تَبتغون» على خطابِ المؤمنينَ (٢).

﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَأَصَطَادُوا ﴾ إذن في الاصطِيادِ بعد زَوالِ الإحرام، ولا يلزَمُ مِن إرادَةِ الإباحَةِ مُطلَقًا. الإباحَةِ هاهنا مِن الأمرِ دلالةُ الأمرِ الآتي بعدَ الحظرِ على الإباحَةِ مُطلَقًا.

قد لفّها الليل بسوّاق حُطّم ليس براعي إبل ولا غنم ولا بجزّارِ على ظهر الوَضَم خدلّج السّاقين خفّاقِ القدم

انظر: «البرصان والعرجان» للجاحظ (ص: ٢٧٥)، وفي «تفسير مقاتل» (١/ ٤٥٠)، و«تفسير الطبري» (٨/ ٣١) أنه هو الذي أنشد هذا الشعر بعد الذي فعله مع المسلمين، وملخص قصته معهم كما رواها الطبري عن السدي: أنه أتى النبي على وسأله عن الإسلام، ثم خرج وغدر بالمسلمين واستاق سرح المدينة وانطلق به وهو يرتجز ما تقدم.

⁽١) ذكره الواحدي في أسباب النزول (ص: ١٨٩) مطولًا، ورواه بنحوه الطبري (٨/ ٣٦ ـ ٣٣) عن السدي وعكرمة. والذي سمّاه الحطم هو رشيد بن رميض الشاعر حين رجز به في الحرب فقال:

 ⁽۲) انظر: "المختصر في شواذ القراءات" (ص: ۳۷)، و "الكشاف" (۲/ ٦٣ ٥)، عن حميد بن قيس والأعرج.

وقُرِئَ بكسرِ الفاءِ على إلقاءِ حَركَةِ همزَةِ الوَصلِ عليها(١١)، وهو ضَعيفٌ جِدًّا. وقُرِئَ: «أَحْلَلْتُم»(٢)؛ يُقالُ: حلَّ المُحرِمُ وأَحَلَّ.

﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمُ ﴾: لا يَحمِلَنَّكُم، أو: لا يَكسِبَنَّكُم ﴿ شَنَانُ ثَوْمٍ ﴾: شِدَّةُ بُغضِهم وعَداوَتِهم، وهو مَصدَرٌ أُضيفَ إلى المفعولِ أو الفاعلِ.

وقرأ ابنُ عامِرٍ، وإسماعيلُ عن نافعٍ، وابنُ عيَّاشٍ عن عاصم: بسُكونِ النُّونِ(٣)، وهو أيضًا مصدَرٌ كـ «لَيَّان»، أو نعتٌ بمعنى: بَغيضُ قومٍ، وفَعْلَانُ من النَّعتِ أكثرُ.

﴿أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾: لِأَنْ صَدُّوكُم عنه عامَ الحُديبيّةِ.

وقـراً ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو بكسرِ الهَمزة (١) على أنَّه شَرطٌ مُعترِضٌ أغنى عَن جوابه ﴿لا يَجْرِمَنَّكُم﴾.

﴿ أَن تَعْتَدُوا ﴾ بالانتقامِ، ثاني مَفعولَيْ ﴿ يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ فإنَّهُ يُعدَّى إلى واحِدٍ وإلى اثنين ككَسَبَ.

ومَن قرأً: «يُجرِمَنَّكُم» بضمِّ الياءِ(٥) جَعَلَه منقولًا من المُتعدِّي إلى مفعولٍ بالهمزَةِ إلى مَفعولين.

﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلنَّقْوَىٰ ﴾: على العَفو والإغضاء ومُتابِعةِ الأمر ومُجانبة

⁽۱) نسبت لأبي واقد والجراح ونبيح والحسن بن عمران. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ۳۷)، و «المحتسب» (۱/ ۲۰۰۵)، و «البحر» (۸/ ۳۰).

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٦٣)، و«البحر» (٨/ ٣٠).

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٢)، و «التيسير» (ص: ٩٨).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٢)، و «التيسير» (ص: ٩٨).

⁽٥) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧)، و «المحتسب» (١/ ٢٠٦)، و «الكشاف» (٢/ ٦٣ ٥)، و «البحر» (٨/ ٣١).

الـهـوى ﴿وَلَا نَعَاوَثُواْ عَلَى ٱلْإِثْمِرِ وَٱلْعُدُونِ ﴾ للتَّشَفِّي والانتقامِ ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْمِقَابِ ﴾ فانتقامُه أشـدُّ.

(٣) ـ ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ بيانُ ﴿ مَايُتَلَىٰ عَلَيْكُمُ ﴾. و «المَيْنَةُ »: ما فارقَهُ الروحُ مِن غيرِ تَذكِيَةٍ.

﴿ وَٱلدَّمُ ﴾؛ أي: الدَّمُ المسفوحُ؛ لقولِه ﴿ أَوْدَمَا مَّسْفُوحًا ﴾ [الأنعام: ١٤٥] وكانَ أهلُ الجاهليَّةِ يَصبُّونَهُ في الأمعاءِ ويَشوُونَها.

﴿ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَا أَهِلَ لِغَيْرِ ٱللهِ بِهِ عَهِ الْمَالِي وَلَا اللهِ بِه ؟ كقولِهم: «باسم اللاتِ والعُزَّى» عند ذبحِه.

﴿ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ ﴾: الَّتي ماتَت بالخَنقِ.

﴿ وَٱلْمَوْقُوذَةُ ﴾: المَضروبَةُ بنحوِ خَشبٍ أو حَجرٍ حتَّى تموت، مِن وَقذْتُه: إذا ضرَبْته.

﴿ وَٱلْمُتَّرَدِيَّةُ ﴾: الَّتِي تَردَّت في عُلوٍّ أو في بئرِ فماتَت.

﴿وَٱلنَّطِيحَةُ ﴾: الَّتِي نَطحَتْها أُخرى فماتَت، والتَّاءُ فيها للنَّقل (١).

﴿ وَمَا آكُلُ ٱلسَّبُعُ ﴾؛ أي: وما أكلَ مِنه السَّبعُ فمات، وهو يدلُّ على أنَّ جوارِحَ الصَّيدِ إذا أَكلَتْ ممَّا اصطادَتْهُ لم تَحلَّ.

﴿ إِلَّا مَا ذَكَيَّتُمُ ﴾: إلَّا ما أَدرَكْتُم ذكاتَه وفيه حَياةٌ مُستقِرَّةٌ من ذلك، وقيلَ: الاستثناءُ مخصوصٌ بما أكلَ السَّبعُ، والذَّكاةُ في الشَّرعِ: بقَطعِ الحُلقومِ والمريء بمُحدَّدٍ.

(١) قوله: «والتاء فيها»؛ أي: في المذكورات من المنخنقة إلى النطيحة «للنقل»؛ أي: من الوصفية إلى الاسمية. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٤٩).

_

﴿ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنَّصُبِ ﴾ واحـدُ الأنصابِ، وهـي أحجارٌ كانَت مَنصوبَةً حولَ البيتِ يَذبحونَ عليها ويَعُدُّونَ ذلك قربَةً.

وقيلَ: هي الأصنَامُ، و﴿عَلَى ﴾ بمعنى اللَّامِ، أو على أصلِها بتقديرِ: وما ذُبِحَ مُسمَّى على الأصنام، وقيلَ: هو جَمعٌ والواحِدُ نِصابٌ.

﴿ وَأَن تَسْنَقْسِمُوا بِالْأَوْلَامِ ﴾؛ أي: وحُرِّمَ عليكُم الاستقسامُ بالأقداحِ، وذلكَ أَنَّهُم إذا قَصدُوا فعلًا ضَربُوا ثلاثَةَ أقداحٍ مكتوبٍ على أحدِها: «أَمَرني ربي»، وعلى الآخرِ: «نَهاني ربِّي»، والثالثُ غُفْلٌ، فإن خرجَ الآمرُ مَضَوا على ذلك، وإن خرجَ النَّاهِي تجنبُّوا عنه، وإنْ خرجَ الغُفْلُ أَجَالُوها ثانِيًا، فمَعنى الاستقسامِ: طلبُ معرفة ما قُسمَ لهم دونَ ما لم يُقسَم بالأزلام.

وقيلَ: هو استقسَامُ الجَزورِ بالأقداح على الأَنصِبَاءِ المعلومَةِ.

وواحدُ الأَزلام: زَلَمٌ كجَملِ، و: زُلَمٌ كصُرَدٍ.

﴿ ذَلِكُمْ فِسَقُ ﴾ إشارَةٌ إلى الاستقسامِ، وكونُه فِسقًا؛ لأنَّه دخولٌ في علمِ الغَيبِ، وضَلالٌ باعتقادِ أنَّ ذلك طريقٌ إليه، وافتراءٌ على اللهِ إنْ أُريدَ بـ «ربي»: اللهُ، وجَهَالةٌ وشِركٌ إن أُريد بهِ الصَّنمُ أو المِيسِرُ المحرَّمُ. أو إلى تناوُلِ (١) ما حرِّمَ عليهِم.

﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾ لم يُرِدْ به يومًا بعينِه، وإنَّما المرادُ: الحاضِرُ (٢) وما يتَّصِلُ به من الأزمنَةِ الآتية.

وقيل: أرادَيومَ نُزولِها، وقد نَزلَتْ بعدَ عصرِ يومِ الجمعَةِ يومَ عرفةَ حجَّةَ الوَداعِ(٦).

⁽١) قوله: «أو إلى تناول»: عطف على «إلى الاستقسام». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٥٠).

⁽٢) في نسخة الخيالي: «وإنما أراد الزمن الحاضر».

⁽٣) رواه البخاري (٧٢٦٨)، ومسلم (٣٠١٧)، من حديث عمر رضي الله عنه، وليس فيهما: «بعد عصر».

﴿يَهِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ ﴾؛ أي: مِن إبطالِهِ ورُجوعِكُم عنه بتَحليلِ هذه الخبائِثِ وغيرِه، أو: مِن أَن يَغلِبُوكُم عليه.

﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ ﴾ أن يَظْهَروا عليكُم ﴿ وَٱخْشَوْنِ ﴾: وأَخلِصوا الخَشْيةَ لي.

﴿ اَلْيَوْمَ اَكُمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ بالنَّصرِ والإظهارِ على الأديانِ كلِّها، أو بالتَّنصيصِ على قواعدِ العَقائِدِ، والتَّوقيفِ على أُصولِ الشَّرائع وقَوانينِ الاجتهادِ.

﴿ وَأَتَمَٰتُ عَلَيْكُمُ نِعْمَتِي ﴾ بالهدايّةِ والتّوفيقِ، أو بإكمالِ الدِّينِ، أو بفَتحِ مكَّةَ وهدمِ مَنارِ الجاهليّةِ.

﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسَّلَامَ ﴾: اخترتُهُ لَكُم ﴿ دِينًا ﴾ مِن بينِ الأَديانِ، وهـو الدِّينُ عنـدَ اللهِ لا غير.

﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَ ﴾ مُتَّصِلٌ بذكرِ المُحرَّماتِ، وما بينهُما اعتراضٌ لِمَا يُوجِبُ التَّجنُّبَ عنها، وهو أنَّ تَناوُلَها فسوقٌ، وحُرمَتها من جملةِ الدِّينِ الكامِلِ والنَّعمةِ التَّجنُّبَ عنها، وهو أنَّ تَناوُلَها فسوقٌ، وحُرمَتها من جملةِ الدِّينِ الكامِلِ والنَّعمةِ التامَّةِ والإسلامِ المَرْضيِّ، والمعنى: فمَن اضطُرَّ إلى تناوُلِ شيءٍ مِن هذهِ المحرَّماتِ ﴿ فِي مَنْهُ صَلَا اللهُ عَنْهُ مَتَجَانِفِ لِإِثْمِ ﴾: غيرَ مائلٍ له ومُنحَرِفِ إليه بأن يَأْكُلها تلذُّذًا أو مجاوِزًا حدَّ الرُّخصَةِ كقولِه (۱۰): ﴿ غَيْرَ بَاغٍ وَلَاعَادٍ ﴾ [البقرة: ١٧٣].

﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ لا يؤاخذُهُ بأكلِه.

(٤) - ﴿ يَسْتَلُونَكَ مَاذَآ أُمِلَ أَمُمْ ﴾ لَمَّا تضمَّنَ السُّؤالُ معنى القَولِ أُوقِعَ على الجملَةِ، وقد سبقَ الكلامُ في ﴿ مَاذَآ ﴾، وإنَّما قالَ ﴿ لَمُمْ ﴾ ولم يَقُل: «لنا» على الحِكايَةِ؛ لأنَّ ﴿ يَسْتَلُونَكَ ﴾ بلَفظِ الغَيبَةِ، وكِلَا الوَجهينِ سائِغٌ في أمثالِه.

⁽١) في نسخة الخيالي: «تلذذا ومتجاوزًا حد الرخصة لقوله».

والمسؤُولُ: ما أُحلَّ لهم من المطاعِم؛ كأنَّهم لَمَّا تُلِيَ عليهم ما حُرِّمَ عليهم سألوا عمَّا أُحِلَّ لَهُم.

﴿ قُلْ أُحِلَ لَكُمُ ٱلطَّيِبَاتُ ﴾: ما لم تَستَخبِثْهُ الطِّباعُ السَّليمَةُ ولم تَتنفَّر عنه، وِمن مَفهومِه حُرِّمَ مُستخبثَاتُ العربِ، أو: ما لم يدلَّ (١) نصٌّ ولا قياسٌ على حُرمَتِه.

﴿ وَمَا عَلَمْتُ مِنَ ٱلْجَوَارِجِ ﴾ عطفٌ على ﴿ ٱلطَّيِّبَاتُ ﴾ إن جُعِلَ «ما» موصولةً على تقديرِ: وصَيدُ ما علَّمتُم، وجملةٌ شرطيَّةٌ إن جُعِلَت شَرطًا وجوابُها ﴿ فَكُلُوا ﴾.

و «الجوارِحُ»: كواسِبُ الصَّيْدِ على أهلِها من سباع ذواتِ الأَربع والطَّيرِ.

﴿ مُكَلِّيِنَ ﴾: مُعلِّمينَ إِيَّاهُ الصَّيْدَ، والمُكلِّبُ: مُؤدِّبُ الجَوارِحِ ومُضَرِّيها بالصَّيْدِ، مُشتَقُّ من الكَلْبِ لأَنَّ التَّأديبَ يكونُ أكثرَ فيهِ وآثَرَ، أو لأَنَّ كلَّ سَبُعٍ يُسمَّى كَلبًا، لقولِه عليه السَّلامُ: «سَلِّطْ عليهِ كَلبًا مِن كِلابِك» (٢٠).

وانتصابُه على الحالِ مِن ﴿ عَلَّمْتُم ﴾، وفائدتُه: المُبالَغَةُ في التَّعليمِ.

⁽١) قوله: «أو ما لم يدل...) عطف على «ما لم تستخبثه». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٥٢).

⁽٢) رواه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٣/ ٢٠٧)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٣٨٠)، من طريق عروة بن الزبير عن هبار بن الأسود. ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٩٨٤) وصححه، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٢١١)، من طريق أبي نوفل بن أبي عقرب عن أبيه. وأبو عقرب اسمه: مسلم بن عمرو كما في «أسد الغابة» (٥/ ١٨١). ورواه الأصفهاني في «الأغاني» (١٦/ ١٨٥ - ١٨٦) بعضه عن عن عكرمة وبعضه عن ابن عباس.

ورواه الدولابيُّ في «الذرية الطاهرة» (٧٧)، وقوام الدين الأصبهاني في «دلائل النبوة» (ص: ٢٢٠)، عن محمد بن كعب القُرَظيِّ وعثمان بن عروةَ بن الزبير، وهو مرسل.

والمخاطب كما ذكر ابن الأثير هو عتيبة بن أبي لهب، ذكر ذلك ابن إسحاق وابن الكلبي والزبير وغيرهم.

﴿ تُعَلِّمُونَهُنَ ﴾ حالٌ ثانيَةٌ أو استئنافٌ ﴿ مِمَا عَلَمَكُمُ اللَّهُ ﴾ مِن الحِيلِ وطرقِ التَّأديبِ، فإنَّ العِلمَ بها إلهامٌ مِن اللهِ، أو مُكتَسَبٌ بالعقل الَّذي هو مِنحَةٌ منه.

أو: ممَّا علَّمَكُم أن تُعلِّمُوهُ: مِن اتِّباع الصَّيدِ(١) بإرسالِ صاحبِه، وينزجِرُ بزَجرِه، وينضرِفُ بدُعائِه، ويمسِكُ عليه الصَّيدَ ولا يَأكلُ مِنه.

﴿ فَكُلُواْ مِمَّا آمَسَكُنَ عَلَيْكُمُ ﴾ وهو ما لم يَأكُلْ منه؛ لقولِه عليه السَّلامُ لعَدِيِّ بن حاتم: «وإن أكلَ منه فلا تَأكُلْ إنَّما أمسَكَ على نفسِه »(٢) وإليه ذهبَ أكثرُ الفقهاءِ.

وقالَ بعضُهُم: لا يُشترَطُ ذلك في سِباعِ الطَّيرِ؛ لأنَّ تَأديبَها إلى هذا الحَدِّ مُتعذِّرٌ. وقالَ آخرونَ: لا يُشترَطُ مُطلَقًا.

﴿ وَٱذَكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ الضّميرُ لـ «ما علَّمْتُم» والمعنى: سَمُّوا عليه عندَ إرسالِه، أو لِـ «ما أَمْسَكْنَ» بمعنى: سَمُّوا عليه إذا أدرَكْتُم ذكاتَهُ.

﴿ وَانَّقُواْ اللَّهَ ﴾ في مُحرَّماتِه ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ فيؤاخِذُكُم بما جَلَّ ودَقَّ.

(٥) - ﴿ ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِبَاتُ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِنْبَ حِلُّ لَكُمُ ﴾ يتناوَلُ الذَّبائِحَ وغيرَها، ويعمُّ ﴿ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِنْبَ ﴾ اليهودَ والنَّصارَى، واستَثنى عليٌّ رضي الله عنه نصارى بني تغلبَ، وقالَ: ليسُوا على النَّصرانيَّةِ ولم يأخذوا مِنها إلَّا شُربَ الخَمر (٣).

⁽۱) «أو مما علمكم الله أن تعلموه» عطف على (مما علَّمكم الله من الحيل)، و«أن تعلَّموه» مفعول ثاني لامما علَّمكم»، والضمير المنصوب في «تعلَّموه» عائد إلى «ما»، ومفعوله الثاني محذوف؛ أي: مما عرفكم الله أن تعلِّموه الكلب، وقوله: «من اتباع الصيد» بيان لـ(ما)، والإضافة فيه للمفعول؛ أي: مِن اتباع الجارح الصيدَ. انظر: «فتوح الغيب» (٥/ ٢٨٢).

⁽۲) رواه البخاري (۱۷۵)، ومسلم (۱۹۲۹)، وأبو داود (۲۸٤۸)، والترمذي (۱٤۷۰)، والنسائي (۲۷۲)، وابن ماجه (۳۲۰۸)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

⁽٣) رواه الشافعي في «الأم» (٢/ ٢٥٤)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٨٥٧٠)، والطبري في «تفسيره» (٨/ ١٣٣).

ولا يُلحَقُ بهم المَجوسُ في ذلك، وإن أُلحقَ بهم في التَّقريرِ على الجِزيَةِ لقولِه على الجِزيَةِ لقولِه عليه السَّلام: «سُنُّوا بهم سُنَّةَ أهلِ الكتابِ غيرَ ناكِحي نِسائِهِم ولا آكِلي ذَبائِحِهِم»(١).

﴿ وَطَعَامُكُمْ حِلُ لَهُمُ ﴾ فلا عليكم أن تُطعِمُوهم وتَبيعوهُ منهم، ولو حُرِّمَ عليهم لم يَجُزْ ذلك.

﴿ وَٱلْمُحْصَنَتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَتِ ﴾؛ أي: الحرائرُ العَفائِفُ، وتَخصيصُهُنَّ بعثٌ على ما هو الأَوْلَى.

﴿ وَٱلْخُصَنَتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِنْبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ وإن كنَّ حربيَّاتٍ، وقالَ ابن عباسٍ: لا تحلُّ الحَربيَّاتُ (٢).

﴿ إِنَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَ ﴾: مُهورَهُنَ، وتَقييدُ الحِلِّ بإيتائِها لتَأكيدِ وُجوبِها والحَتُّ على ما هو الأَوْلي، وقيلَ: المرادُ بإيتائها: التزامُها.

⁽۱) هذا حديث مجموع من حديثين مرسلين، ولذلك قال الحافظ في «الدراية» (۲/ ۲۰۰): «لم أُجِده هكذا»، فقد رواه عبد الرَّزَّاق في «المصنف» (۱۰۲۸)، وابن شيبة في «المصنف» (۱۲۳۲۵) من طريق الحسن بن محمَّد بن الحنفية رفعه: أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فمَن أسلم قُبل منه، ومَن لم يُسلم ضربت عليه الجِزيّة، غير ناكحي نسائِهم ولا آكِلِي ذبائجِهم. قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (۳/ ۱۷۲): هذا مرسل.

وروى مالك في «الموطأ» (١/ ٢٧٨) عن جعفر بن محمد بن عليٌّ عن أبيه: أن عمر بن الخطاب ذكر المجوسَ فقال: ما أدري كيف أصنعُ في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوفٍ: أشهدُ لَسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «سُنُّوا بهم سُنَةٌ أهلِ الكتاب». قال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ١١٤ _ 117): هذا حديث منقطع لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف ... ولكن معناه متصل من وجوه حسان.

⁽٢) روى معناه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٤٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠٠٣٢).

﴿ مُحَصِنِينَ ﴾: أَعِفَّاءَ بالنِّكاحِ ﴿ غَيْرَ مُسَفِحِينَ ﴾: مُجاهرين بالزِّنا ﴿ وَلَا مُتَّخِذِيَ الْخُدَانِ ﴾: مُسرِّينَ به، و «الخِدْنُ »: الصَّديقُ، يقعُ على الذَّكرِ والأنثى.

﴿ وَمَن يَكُفُرُ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ, وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ يريدُ بالإيمانِ: شرائِعَ الإسلام، وبالكُفرِ به: إنكارَه والامتناعَ عنه.

(٦) - ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓ أَإِذَا قُمَتُمْ إِلَى الصَّلَوْةِ ﴾؛ أي: إذا أَردْتُم القيام؛ كقولِه: ﴿ فَإِذَا قُرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ ﴾ [النحل: ٩٨] عبَّرَ عن إرادَةِ الفعلِ بالفعلِ المسبَّبِ عنها؛ للإيجازِ والتَّنبيهِ على أنَّ مَن أرادَ العِبادَةَ يَنبَغي أن يُبادِرَ إليها بحيثُ لا ينفَكُ الفعلُ عن الإرادَةِ.

أو: إذا قَصَدْتُم الصَّلاةَ؛ لأنَّ التَّوجُّهَ إلى الشَّيءِ والقيامَ إليه قَصدٌ له.

وظاهرُ الآيةِ يُوجِبُ الوضوءَ على كلِّ قائِمٍ إلى الصَّلاةِ وإن لم يَكُن مُحدِثًا، والإجماعُ على خلافِه؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عليه السَّلامُ صلَّى الخَمْسَ بوضوءِ واحدٍ يومَ الفَتح، فقالَ عُمَرُ: صَنعتَ شَيئًا لم تَكُن تَصنَعُه، فقالَ: «عمدًا فَعلْتُه»(۱).

وقيلَ: مُطلَقٌ أُريدَ به التَّقييدُ، والمعنى: إذا قُمتُم إلى الصَّلاةِ مُحدِثِين. وقيلَ: الأمرُ فيه للنَّدب.

وقيلَ: كانَ ذلك أوَّلَ الأَمرِ ثمَّ نُسِخَ، وهو ضعيفٌ؛ لقولِه عليه السَّلام: «المائدَةُ مِن آخرِ القرآنِ نُزُولًا فأحِلُّوا حَلالَها وحَرِّمُوا حَرامَها»(٢).

﴿ فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾: أَمِرُوا الماءَ عليها، ولا حاجَةَ إلى الدَّلكِ خلافًا لمِالكِ. ﴿ وَأَيْدِيكُمُ إِلَى المَرْافِقِ ﴾ الجمهورُ على دُخولِ المَرفَقين في المَغسولِ، ولذلك

⁽١) رواه مسلم (٢٧٧) من حديث بريدة رضي الله عنه.

⁽٢) رواه أبو عبيد في افضائل القرآن؛ (ص: ٢٣٩) عن عطية بن قيس مرفوعاً مرسلًا.

قيلَ: ﴿ إِلَى ﴾ بمعنى «مع» كقولِه تعالى: ﴿ وَيَزِدْكُمُ قُوَّةً إِلَى قُوْتِكُمُ ﴾ [هود: ٥٦] أو متعلَّقةٌ بمحذوفي تقديرُه: وأيديَكُم مُضافَةً إلى المرافقِ، ولو كانَ كذلك لم يبقَ لمَعنى التَّحديدِ ولا لذكرِه مَزيدُ فائدَةٍ؛ لأنَّ مُطلَقَ اليَدِ يشتمِلُ عليها.

وقيلَ: ﴿إِلَى ﴾ تُفيدُ الغايَةَ مُطلَقًا، وأمَّا دُخولُها في الحُكمِ أو خُروجُها منه فلا دلالَةَ لها عليه، وإنَّما يُعلَمُ مِن خارجٍ ولم يَكُن في الآيَةِ، وكأنَّ الأيديَ مُتناوِلَةٌ لها فحُكِمَ بدُخولِها احتياطًا.

وقيلَ: ﴿إِلَى ﴾ مِن حيثُ إِنَّهَا تُفيدُ الغايَةَ تَقتضي خروجَهَا وإلَّا لَم تَكُن غايةً؛ كقولِه تعالى: ﴿فَنَظِرَهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وقولِه: ﴿ثُمَّ أَتِمُوا ٱلقِيامَ إِلَى ٱلَيِّلِ ﴾ [البقرة: ١٨٧]، لكنْ لَمَّا لَم تَتميَّز الغايَةُ هاهنا من ذي الغَايَةِ وجبَ إدخالُها احتياطًا.

﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ الباءُ مَزيدَةٌ، وقيلَ: للتَّبعيضِ؛ فإنَّه الفارِقُ بين قولِك: مَسحتُ المنديلَ، وبالمنديلِ (١)، ووَجههُ أن يُقالَ: إنَّها تدلُّ على تَضمينِ الفِعلِ مَعنى الإلصاقِ؛ فكأنَّهُ قيلَ: وألصِقُوا المسحَ برُؤوسِكُم، وذلك لا يَقتضي الاستيعاب، بخلافِ ما لو قيلَ: وامسَحُوا رُؤوسَكُم، فإنَّه كقولِه: ﴿فَأَغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾.

واختلفَ العُلماءُ في قَدْرِ الواجِبِ؛ فأوجَبَ الشَّافعيُّ أقلَ ما يقَعُ عليه الاسمُ أخذًا باليَقينِ، وأبو حَنيفَةَ مَسْحَ ربعِ الرَّأسِ لأنَّه عليهِ السَّلامُ مَسحَ على ناصيَتِه (٢)، وهو قَريبٌ مِن الرُّبع، ومالكٌ مَسْحَ كلِّه أخذًا بالاحتياطِ.

⁽۱) قوله: «مسحت المنديل وبالمنديل» استدل به المؤلف على أن الباء للتبعيض وليست زائدة، فإن العرب يفرقون بينهما فيقولون: الأول يستدعي استيعاب المنديل بالمسح بأن تمسحه بجميع أجزائه، بخلاف الثاني فإنه يصدق بأن تمسحه بإمرار يدك على بعض أجزائه، ولو لم تكن الباء للتبعيض لكانا بمعنى واحد ولم يكن بينهما فرق. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٤٨٤).

⁽٢) رواه مسلم (٢٧٤)، من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ﴾ نصبه نافعٌ وابنُ عامرٍ وحَفصٌ والكِسائيُّ ويعقوبُ عطفًا على ﴿وَجُوهَكُمْ ﴾، ويؤيِّدُه السُّنَّةُ الشائعَةُ، وعَملُ الصَّحابَةِ، وقولُ أكثرِ الأثمَّةِ، والتَّحديدُ إذ المسحُ لم يُحدَّ.

وجرَّهُ الباقونَ على الجِوارِ(۱)، ونظيرُهُ كثيرٌ في القرآنِ والشِّعرِ؛ كقولِه: ﴿عَذَابَ يَوْمِ ٱللِيعِ ﴾ [هود: ٢٦]، و ﴿حورٍ عِينٍ ﴾ [الواقعة: ٢٢] بالجرِّ في قراءة حمزة والكسائيِّ (۱)، وقولِهم: ﴿جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ ﴾، وللنُّحَاةِ بابٌ في ذلك، وفائدتُه: التَّنبيهُ على أنَّه يَنبغي أن يُقتَصَدَ في صَبِّ الماءِ عليها، ويُغسَلَ غَسْلًا يقرُبُ مِن المسحِ، وفي الفَصل بينَه وبينَ أخويه إيماءٌ على وجوبِ التَّرتيبِ.

وقُرِئَ بالرَّفعِ (٣) على: وأرجُلُكُم مَغسولَةٌ.

﴿ وَإِن كُنتُم جُنبًا فَأَطَّهَ رُوا ﴾: فاغتَسِلُوا.

﴿ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْعَلَىٰ سَفَرٍ أَوْجَاءَ أَحَدُّ مِنكُم مِنَ ٱلْفَآ بِطِ أَوْ لَنَمْسَتُمُ ٱلنِسَآةَ فَلَمْ يَجَدُواْ مَا عَنَيْمَمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَأَمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِنْفَةً ﴾ سبق تفسيرُه، ولعلَّ تكريرَهُ ليتَّصِلَ الكلامُ في بيان أنواع الطَّهارَةِ.

﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِنْ حَرَجٍ ﴾؛ أي: ما يُريدُ الأمرَ بالطَّهارَةِ للصَّلاةِ أو الأمرَ بالتَّيمُّمِ تَضييقًا عليكم ﴿ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ ﴾: ليُنظِّفَكُم، أو:

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۶۲_۲۶۳)، و«التيسير» (ص: ۹۸)، و«النشر» (۲/ ۲۰۶).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٦٢٢)، و «التيسير» (ص: ٢٠٧). والعطف على هذه القراءة على قوله: ﴿ يَأْكُوا بِ وَأَبَارِينَ ﴾، والمَعنى مُختَلِفٌ ؛ إذ ليس المَعنى: يطوفُ عليهم ولدانٌ مُخلَّدونَ بحورٍ عينٍ.

انظر: «التيان» للعكبرى (٢/ ٤٢٣).

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧)، و«المحتسب» (١/ ٢٠٨)، عن الحسن.

ليُطَهِّرَكُم عن الذُّنوبِ فإنَّ الوُضوءَ تَكفيرٌ للذنوبِ، أو: ليُطَهِّرَكُم بالتُّرابِ إذا أعوَزَكُم التَّطهيرُ بالماءِ، فمَفعولُ ﴿يُرِيدُ ﴾ في الموضِعَينِ مَحذوفٌ.

واللَّامُ للعِلَّةِ، وقيلَ: مَزيدَةٌ، والمعنى (١): ما يريدُ اللهُ أن يجعلَ عليكم مِن حَرجِ حتَّى لا يرخِصَ لكم في التَّيمُّمِ ولكنْ يريدُ أن يطهِّرَكُم، وهو ضَعيفٌ لأنَّ «أنْ» لا تُقدَّرُ بعدَ المزيدَةِ.

﴿ وَلِيُ تِمَّ ﴾: ليُتِمَّ بشرعِه ما هو مَطهرَةٌ لأبدانِكُم ومَكفرَةٌ (٢) لذُنوبِكُم ﴿ نِعْ مَتَهُ وَ عَلَيكُم عَلَيْكُمْ ﴾ في الدِّين، أو: ليُتِمَّ برُخصِه إنعامَه عليكم بعَزائِمِه.

﴿لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ ﴾ نِعمتَهُ.

والآية مُشتَمِلةٌ على سبعةِ أمورٍ كلُّها مَثنًى، طهارتانِ: أصلٌ وبَدلٌ، والأصلُ اثنان: مُستوعِبٌ وغيرُ مُستوعِبٍ، وغيرُ المستوعبِ باعتبارِ الفِعلِ: غَسلٌ ومَسحٌ، وباعتبارِ المحلِّ: محدودٌ وغيرُ مَحدودٍ، وأنَّ آلتَها: مائِعٌ وجامِدٌ، وموجِبَها: حدثٌ أصغرُ أو أكبَرُ، وأنَّ المُبيحَ للعُدولِ إلى البَدلِ: مَرضٌ أو سَفرٌ، وأنَّ الموعودَ عليها: تَطهيرُ الذُّنوبِ وإتمامُ النَّعمَةِ.

(٧) - ﴿ وَٱذْ كُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمُ ﴾ بالإسلام؛ لتُذكِّرَكُم المنعِمَ (٣) وتُرغِّبكُم في شُكرِه.

﴿ وَمِيثَنَقَهُ ٱلَّذِي وَاثَقَكُم بِهِ ۚ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾ يعني: الميثاقَ الَّذي أخذَهُ

⁽١) في نسخة الخيالي: «والمعنى بعد المزيدة».

⁽٢) في نسخة الخيالي: «ومغفرة». قال الشهاب في «الحاشية»: «مطهرة ومكفرة» الظاهر فيه الفتح كقولهم: الولد مَجْبَنة ومَبْخَلة؛ أي: سببٌ للبخل والجبن، ويصح أن يكون على وزن اسم الفاعل مشددًا.

⁽٣) في نسخة الخيالي: «بالإسلام ليزيدكم النعم».

على المُسلمينَ حينَ بايَعَهم رسولُ اللهِ ﷺ على السَّمعِ والطَّاعَةِ في العُسرِ واليُسرِ واليُسرِ والمُسرِ والمُسرِ والمُنشطِ والمَكرَهِ (١)، أو ميثاقَ ليلَةِ العَقَبةِ، أو بيعةَ الرضوانِ.

﴿ وَأَتَّقُوا أَلَّهَ ﴾ في إنساءِ نِعَمه (٢) ونَقضِ ميثاقِه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾؛ أي: بخَفِيَّاتِها فيُجازيكم عليها فضلًا عن جَلِيَّاتِ أعمالِكُم.

(٨) - ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِالْقِسْطِ وَلا يَجْرِمَنَكُمُ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَى الْمَسْرِةِ وَلَا يَجْرِمَنَكُمُ شَنَانُ قَوْمٍ عَلَى الْكَمْلِ، والمعنى: لا يَحمِلنَّكُم شَدَّةُ بُغضِكُم للمُشركين على تَركِ العَدلِ فيهم، فتَعتَدوا عليهم بارتكابِ ما لا يَحِلُّ؛ كَمُثْلَةٍ، وقَذْفٍ، وقتلِ نساءٍ وصِبيَةٍ، ونقضِ عَهدٍ؛ تَشفِيًا ممَّا في قُلوبِكُم.

﴿ أَعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقُوىٰ ﴾؛ أي: العدلُ أقربُ للتقوى، صرَّحَ لهم الأمرَ بالعَدلِ، وبيَّنَ أَنَّه مُقتضَى بالعَدلِ، وبيَّنَ أَنَّه مُقتضَى الهَوَى، بعدما نهاهُم عن الجَوْرِ وبيَّنَ أَنَّه مُقتضَى الهَوَى، وإذا كانَ هذا العدلُ مع الكفَّارِ فما ظنَّكَ بالعَدلِ مع المؤمنينَ؟

﴿وَانَّقُواْ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرُا بِمَا تَعَمَّلُونَ ﴾ فيُجازِيكُم به، وتكريرُ هذا الحكمِ إمَّا لاختلافِ السَّببِ كما قيلَ: إنَّ الأُولى نَزَلَت في المشركينَ وهذه في اليَهودِ، أو لِمَزيد الاهتمام بالعَدلِ والمُبالغَةِ في إطفاءِ نائرَةِ الغَيظِ.

(٩) _ ﴿ وَعَدَ اللّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَكَمِلُواْ ٱلصَّكِلِحَدَتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجَرُ عَظِيمٌ ﴾ إنَّما حُذِفَ ثاني مَفعولَيْ ﴿ وَعَدَ ﴾ استغناءً بقولِه: ﴿ لَهُم مَّغْفِرَةٌ ﴾ ، فإنَّه استئنافٌ يبينُه.

⁽١) رواه البخاري (٧١٩٩)، ومسلم (١٧٠٩)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

⁽٢) قوله: «في إنساء نعمه» بمعنى: نسيانها، وهو مصدر أنسى المزيد، فكأنَّ مَن نَسِيَ أنسَى نفسَه. «حاشية الخفاجي».

وقيلَ: الجملَةُ في مَوضِعِ المفعولِ، فإنَّ الوعدَ ضربٌ من القَولِ، وكأنَّهُ قالَ: وَعَدَهُم هذا القولَ.

(١٠) - ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِكَايَنتِنَا آُولَتَهِكَ أَصْحَبُ ٱلجَّحِيمِ ﴾ هذا مِن عادَتِه تَعالى أَن يُتْبِعَ حالَ أحدِ الفريقين حالَ الآخرِ وفاءً بحقِّ الدَّعوَةِ، وفيه مَزيدُ وعدِ للمُؤمنينَ وتَطييبِ لقُلوبِهم.

(١١) _ ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱذْ كُرُوا نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴿ رُوِيَ أَنَّ المشركينَ رَأُوا رسولَ اللهِ وأصحابَه بعُسْفانَ قاموا إلى الظُّهرِ معًا، فلمَّا صَلَّوا نَدِموا ألا كانُوا أكبُّوا عليهم، وهمُّوا أن يُوقِعوا بهم إذا قاموا إلى العَصرِ، فردَّ اللهُ كيدَهُم بأن أنزلَ صلاةَ الخَوفِ (١٠)، والآيةُ إشارةٌ إلى ذلك.

وقيل: إشارةٌ إلى ما رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ أتى قريظةَ ومعه الخُلَفاءُ الأربعةُ يَستقرِضُهُم لدِيَةِ مُسلمَيْنِ قتَلَهُما عمرُ وبن أميَّة الضَّمْريُّ يحسَبُهما مُشرِكَيْنِ، فقالوا: نعم يا أبا القاسم، اجلِس حتَّى نُطعِمَكَ ونُقرِضَك، فأجلَسُوه وهَمُّوا بقتلِه، فعمدَ عمرُ وبن جِحَاش إلى رَحِّى عظيمةٍ يَطرحُهَا عليه فأمسَكَ اللهُ يدَهُ، فنزلَ جبريلُ فأخبرَهُ بذلك فخرَجَ (٢).

⁽۱) رواه مسلم (۲۰۸/۸٤۰) مِن حَديثِ جابرِ رضي الله عنه. والترمذي (۳۰۳۵)، والنسائي (۱٥٤٤)، مِن حَديثِ أَبِي هُريرَةَ رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح غريب. ورواه الطبري في «تفسيره» (۷/ ٤٣٨) مِن حَديثِ ابنِ عبَّاسِ رضي الله عنهما.

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٢٨) من طريق محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة وعبد الله بن أبي بكر قالا: «خرج رسول الله على النفير ليستعينهم على دية العامريّين اللذين قتلهما عمرو بن أمية الضّمري...». وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ١٩٠) عن ابن إسحاق في قصة إجلاء بني النضير أيضاً.

وقيلَ: نزلَ رسولُ اللهِ ﷺ مَنز لا وعلَّقَ سِلاحَه بشجرَةٍ وتفرَّقَ النَّاسُ عنهُ، فجاءَه أعرابيٌّ فسلَّ سيفَه فقالَ: هن يمنَعُكَ مِنِي؟ فقالَ: اللهُ، فأسقطَهُ جبريلُ مِن يدِه وأخذَه الرَّسولُ وقالَ: «مَن يمنَعُك مني؟» فقالَ: لا أحدَ الشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ، فنزلَت (۱).

﴿إِذْ هَمَّ قَوْمُ أَن يَبْسُطُواً إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ ﴾ بالقَتلِ والإهلاكِ؛ يُقالُ: بَسطَ إليه يَدَهُ: إذا بطشَ به، وبَسطَ إليه لِسانَه: إذا شَتَمَه.

﴿ فَكُفَّ أَيْدِيَهُ مَ عَنكُمْ ﴾: مَنعها أَن تُمَدَّ إليكم، ورَدَّ مَضرَّتَها عنكُم.

﴿ وَاتَقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلَيْمَ وَكُلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ فإنَّه الكافي لإيصالِ الخيرِ ودفعِ الشَّرِّ.

ورواه الواقدي في «المغازي» (١/ ٣٦٣) وما بعدها عن جمع من شيوخه في القصة نفسها. وكذا رواه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٢٦) من طريق ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة. وهذه كلها مراسيل، ورواه أبو نعيم (٤٢٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما، لكن إسناده ساقط، فيه موسى بنُ عبد الرَّحمن الصَّنْعانيُّ وهو دجال وضاع، كما في «المجروحين» لابن حبان (٢/ ٢٤٢). وقد تُعقبت هذه الرواية التي نقلها المصنف بهذا اللفظ عن الزمخشري في «الكشاف» (٥/ ٥٨٥) بأن الذي في الروايات أن المقتولينِ كانا كافرين معاهدين لا مسلمين، وأن الخروج كان إلى بني النَّضير وهي التي كانت سبب إجلائهم من المدينة، لا إلى قريظة فإنهم بقوا في المدينة إلى غزوة الخُندق وقصتهم في الغدر بالنبي على ونقض العهد معه معروفة. انظر: «الكافي الشاف» (ص: ٥٣)، و«حاشية السيوطي» (٥/ ٣١٧).

(۱) ذكره بتمامه ابن سعد في «الطبقات» (۲/ ۳۵) دون راو ولا سند، ورواه البخاري (۲۹۱۳)، ومسلم (۸٤۳)، من حديث جابر رضي الله عنه دون قوله في آخره: «أشهَدُ أن لا إله إلا اللهُ وأنَّ مُحمَّدًا رسولُ اللهِ، فنزلَت» ولم أجده مسنداً هكذا، لكن كون القصة سبب نزول الآية رواه الطبري في «تفسيره» (۸/ ۲۳۲) عن قتادة أنه قال: ذُكر لنا أنها نزلت على رسول الله على وهو ببَطْنِ نَخْلٍ في الغزوة السابعةِ افاراد بنو ثعلبة وبنو مُحَارِب أنْ يَفْتِكُوا بِها فأطلعه اللهُ على ذلك... الحديث.

(١٢) - ﴿ وَلَقَدْ أَخَدُ اللّهُ مِيثَنَى بَخِ ﴿ إِسْرَهِ بِلَ وَبَعَثْ نَا مِنْهُمُ اثْنَىٰ عَشَرَ نَقِيبًا ﴾: شاهدًا مِن كلِّ سِبطٍ ينقِّبُ عن أحوالِ قومِه ويفتِّشُ عنها، أو: كفيلًا يَكفلُ عليهم بالوَفاءِ بما أُمِرُوا به.

رُوِيَ أَن بني إسرائيل لَمَّا فَرَغوا من فرعونَ واستقرُّوا بمِصرَ أمرَهُم اللهُ بالمسيرِ إلى أريحاءَ مِن أرضِ الشَّامِ، وكانَ يَسكُنُها الجبابرَةُ الكنعانيونَ، وقالَ: إني كتَبْتُها لكم دارًا وقرارًا فاخرجوا إليها وجاهِدوا مَن فيها فإني ناصِرُكم، وأمرَ مُوسى أن يأخذَ من كلِّ سِبْطٍ كفيلًا عليهم بالوفاءِ بما أُمِروا به، فأخذ عليهم الميشاقَ واختارَ مِنهم النُّقباءَ وسارَ بهم، فلمَّا دنا مِن أرضِ كَنعان بعثَ النُّقباءَ يَتجسَّسون الأخبارَ ونهاهم أن يُحدِّثُوا قومَهُم، فرأوا أجرامًا عظيمةً وبأسًا شديدًا، فهابوا ورَجَعوا وحدَّثُوا قومَهُم، إلَّا كالبَ بن يوقنَّا من سبطِ يَهوذَا ويوشَعَ بن نونِ مِن سبطِ أفرائيمَ بن يوسفَ (۱).

﴿ وَقَالَ اللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ﴾ بالنُّصرَةِ ﴿ لَهِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّكَوْةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوْةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكُوةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكُوةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَرْتُمُوهُمْ ﴾؛ أي: نَصَرتموهم وقَوَّيتمُوهُم، وأصلُه: الذبُّ، ومِنه: النَّعزيرُ.

﴿وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ بالإنفاقِ في سبيلِ الخيرِ، و ﴿قَرْضًا ﴾ يحتمِلُ المصدَرَ والمفعولَ.

﴿ لَأَكُ عَنكُمْ سَيِّاتِكُمْ ﴾ جوابٌ للقَسَمِ المدلولِ عليه باللَّامِ في ﴿ لَيِنْ ﴾ سادٌ مسَدَّ جوابِ الشَّرطِ ﴿ وَلَأَدْخِلنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلأَنْهَارُ فَمَن كَ فَرَ

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۲/ ٥٨٥)، وروى معناه الطبري في «تفسيره» (۸/ ٢٣٧ ـ ٢٤١) عن السدي ومجاهد وابن إسحاق وابن عباس والفضل بن خالد. ولعل اللفظ المذكور ملخص من مجموع هذه الأخبار.

بَعْدَذَالِكَ مِنكُمْ ﴾: بعدَ ذلك الشَّرطِ المؤكَّدِ المعلَّقِ به الوعدُ العظيم ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ السَّبِيلِ ﴾ ضَلالًا لا شُبهةَ فيه ولا عُذرَ معَه، بخلافِ مَن كفرَ قبلَ ذلك إذ قد يُمكِنُ أن يكونَ له شُبهةٌ ويُتوهَّمَ له مَعذرَةٌ.

(١٣) - ﴿ فَبِ مَانَقَضِهِم مِيثَنَقَهُمْ لَعَنَّهُمْ ﴾: طَرَدْناهم مِن رَحمَتِنا، أو: مَسَخناهم، أو: ضَرَبنا عليهم الجزيّة.

﴿ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ﴾ لا تَنفَعِلُ عن الآياتِ والنُّذُر.

وقراً حَمزةُ والكِسائيُّ: ﴿قَسِيَّةٌ ﴾(١) وهو إمَّا مُبالغَةُ ﴿قَسِيَةً ﴾ أو بمعنى: رَدِيَّةً ؛ من قولِهم: دِرهَمٌ قَسِيٌّ، إذا كانَ مَعْشوشًا، وهو أيضًا مِن القَسوَةِ فإنَّ المعشوشَ فيه يَبْسٌ وصَلابَةٌ.

وقُرِئَ: «قِسِيَّةً» بإتباع القافِ للسِّينِ (٢).

﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلۡكِلِمَ عَن مَوَاضِعِهِ ﴾ استئنافٌ لبيانِ قَسوَةِ قلوبِهم، فإنَّه لا قسوَةَ أشدُّ مِن تغييرِ كلامِ اللهِ والافتراءِ عليه، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن مَفعولِ ﴿ لَعَنَّهُمْ ﴾ لا مِن القُلوب؛ إذ لا ضميرَ له فيه.

﴿وَنَسُوا حَظًا ﴾: وتركوا نَصيبًا وافيًا ﴿مَمَاذُكِرُواْبِهِ عَ مَن التَّوراةِ، أو مِن اتِّباعِ محمَّدٍ، والمعنى: أنَّهم حرَّفُوا التَّوراةَ وتركوا حظَّهُم ممَّا أُنزلَ عليهم فلم يَنالوهُ.

وقيلَ: مَعناه: أنَّهم حَرَّ فوها فزلَّت بشُؤمِه أشياءُ منها عَن حِفظِهِم؛ لِمَا رُوِيَ أنَّ ابنَ مَسعودٍ رضيَ الله عنه قالَ: قد يَنسي المرءُ بعضَ العلمِ بالمعصِيَةِ، وتلا هذهِ الآيةَ^(٣).

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٤٣)، و «التيسير» (ص: ٩٩).

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٨) عن بعضهم.

 ⁽٣) انظر: «الكشاف» (٢/ ٥٨٨)، ورواه ابن المبارك في «الزهد» (٨٣)، والإمام أحمد في «الزهد»
 (٨٥٣)، بلفظ: «إنى لأحسبُ الرجلَ يَنْسى العلمَ يَعْلَمُه بالخطيئة يعملُها». وليس فيهما ذكر الآية.

﴿ وَلَا نَزَالُ تَطَلِعُ عَلَى خَآبِنَةٍ مِنْهُمْ ﴾: خيانة، أو: فرقة خائنة، أو: خائن والهاءُ للمُبالغَة، والمعنى: أنَّ الخِيانَة والعدر مِن عادَتِهم وعادة أسلافِهم لا تزالُ تَرى ذلكَ منهم ﴿ إِلَا قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾ لم يَخونوا، وهم الَّذينَ آمنوا مِنهم.

وقيلَ: الاستثناءُ مِن قولِه: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةُ﴾.

﴿ فَأَعْفُ عَنَّهُمْ وَأَصْفَحُ ﴾ إنْ تابوا وآمَنوا، أو عاهَدوا والتزَمُوا الجِزيَّة.

وقيلَ: مُطلَقٌ نُسِخَ بآيةِ السَّيفِ.

﴿إِنَّ اَللَهَ يُحِبُّ اَلْمُحْسِنِينَ ﴾ تعليلٌ للأمرِ بالصَّفحِ وحَثٌّ عليه، وتَنبيهٌ على أنَّ العَفْو عن الكافرِ الخائنِ إحسانٌ فَضلًا عن العفوِ عَن غيرِه.

(18) _ ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاً إِنَّا نَصَكَرَىٰۤ أَخَذُنَا مِيثَاقَهُمْ ﴾؛ أي: وأَخَذنا مِن النَّصارى مِيثَاقَهُم كما أَخَذنا ممَّن قبلَهُم.

وقيلَ: تقديرُه: ومِنَ الَّذينَ قالوا إنَّا نَصارَى قومٌ أَحَذنا.

وإنَّما قالَ: ﴿قَالُواْ إِنَّا نَصَكَدَرَى ﴾ ليَدُلُّ على أنَّهم سَمُّوا أنفُسَهم بذلك ادِّعاءً لنُصرَةِ اللهِ.

﴿ فَسَسُوا حَظَا مِّمَا ذُكِرُوا بِهِ عَلَّقَرَيْنَا ﴾: فأَلْزَمْنا _ مِن غَرِيَ بالشَّيءِ: إذا لَصِقَ به _ ﴿ بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغَضَ اَهَ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيكَمَةِ ﴾: بين فِرَقِ النَّصارى، وهم: نَسْطُورِيَّةٌ ويَعْقُوبِيَّةٌ ومَلْكَائيَّةٌ (١)، أو: بينَهُم وبينَ اليَهود.

﴿ وَسَوِّفَ يُنَيِّنُّهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصَّنعُونَ ﴾ بالجزاء والعِقابِ.

⁽۱) قوله: وملكاثية، بهمزة بعد الألف الممدودة، نسبة إلى ملكاء _ بالمد _ وهو علَم غير عربي، والجاري على الألسنة: ملكانية، نسبة إلى ملكاء على غير القياس؛ كصنعاني نسبة إلى صنعاء، وكل هذا محتاج إلى تصحيح النقل فيه. «حاشية الخفاجي».

(١٥) ـ ﴿ يَكَأَهْلَ ٱلْكِتَابِ ﴾ يعني: اليَهودَ والنَّصارَى، ووحَّد الكِتابَ لأَنَه للجنس.

﴿ فَدَّ جَاءَ كُمُّ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمُّ كَيْرًا مِمَّا كُنتُمُ ثَغُفُونَ مِنَ الصَّنتُمُ ثَغُفُونَ مِنَ الصَّنتِ مَحَمَّدِ عليه السَّلامُ، وآيةِ الرَّجمِ في التَّوراةِ، وبشارَةِ عيسى بأحمَدَ في الإنجيلِ.

﴿ وَيَعْفُوا عَن كَثِيرٍ ﴾ ممَّا تُخفونَه لا يُخبرُ به إذا لم يَضطر إليه أمرٌ دينيٌ، أو: عَن كثيرِ منكم فلا يؤاخِذُه بجُرمِه.

﴿ قَدْ جَاءَ كُم مِنَ اللّهِ نُورٌ وَكِتَنَّ مُبِيثُ ﴾ يعني: القرآنَ؛ فإنّه الكاشفُ لظلماتِ الشَّكِ والضَّلالِ، والكتابُ الواضِحُ الإعجازِ، وقيلَ: يريدُ بالنُّورِ محمَّدًا عليه السَّلام.

(١٦) - ﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ ﴾ وَحَدَ الضَّميرَ لأنَّ المرادَ بهما واحدٌ، أو لأنَّهما كواحدٍ في الحُكمِ.

﴿ مَنِ أَتَّبَعَ رِضُوا كُهُ ﴾: مَن اتَّبعَ رضاهُ بالإيمانِ منهم.

﴿ سُبُلَ ٱلسَّلَامِ ﴾: طُرقَ السَّلامَةِ مِن العذابِ، أو: سُبلَ (١) اللهِ.

﴿ وَيُخْرِجُهُم مِنَ ٱلظُّلُمَنتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾: مِن أنواعِ الكفرِ إلى الإسلامِ ﴿ وَيُخْرِجُهُم مِنَ ٱلظُّلُمَنتِ إِلَى ٱلنُّورِ ﴾: بإرادَتِه، أو: بتَوفيقِه.

﴿ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَطِ مُسْتَقِيمِ ﴾: طريقِ هو أقرَبُ الطُّرقِ إلى اللهِ ومُؤدِّ اللهِ ومُؤدِّ اللهِ لا مَحالَةَ.

⁽١) في نسخة الطبلاوي والخيالي: (سبيل).

(١٧) - ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوٓا إِنَّ اللّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَهْيَمَ ﴾ هم الَّذينَ قَالُوا بالاتِّحادِ مِنهم، وقيلَ: لم يُصرِّح به أحدٌ مِنهم ولكن لَمَّا زَعموا أنَّ فيه لاهوتًا، وقالوا: لا إلهَ إلَّا واحِدٌ، لَزِمَهم أن يكونَ هو المسيحَ، فنَسَبَ إليهم لازِمَ قولِهم تَوضيحًا لجَهلِهم وتَفضيحًا لعَقيدتِهم.

﴿ قُلُ فَمَن يَمْلِكُ مِنَ اللّهِ شَيْعًا ﴾: فمَن يمنَعُ مِن قدرتِه وإرادَتِه شيئًا ﴿ إِنَ الْرَادَانَ يُهَلِك الْمَسِيحَ البّرَ مَرْكِمَ وَأُمَّكُهُ, وَمَن فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ احتج بذلك على فسادِ قولِهم، وتقريرُه: أنَّ المسيحَ مَقدورٌ مَقهورٌ قابِلٌ للفَناءِ كسائرِ المُمكِناتِ، ومَن كانَ كذلك فهو بمَعزِلٍ عن الألوهيَّةِ.

﴿ وَلِلّهِ مُلْكُ ٱلسَّكَوَرَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءٌ وَٱللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ إذاحة للما عرض لهم مِن الشُّبهة في أمرِه، والمعنى: أنّه تعالى قادِرٌ على الإطلاق، يخلُقُ مِن غيرِ أصل كما خلق السّماواتِ والأرض، ومِن أصل كخلقِ ما بينَهُما، فيُنشِئُ مِن أصل ليسَ مِن جنسِه كآدمَ وكثيرِ من الحيواناتِ، ومِن أصل يُجانِسُه: إمّا مِن ذَكرٍ وحدَهُ كخلقِ حوّاء، أو مِن أُنثى وَحدَها كعيسى، أو مِنهما كسَائرِ النّاسِ.

(١٨) ـ ﴿ وَقَالَتِ ٱلْمَهُودُ وَٱلنَّصَكَرَىٰ خَنُ ٱبْنَكُوا اللَّهِ وَأَحِبَتُوهُ ﴾: أشياعُ ابنيهِ عُزيرٍ والمسيح؛ كما قيل لأشياع ابن الزبير: الخبيبون(١٠).

أو: مقرَّبون عنده قُربَ الأولادِ من والدِهم، وقد سبق لنحوِ ذلك مزيدُ بيانٍ في آل عمران.

﴿ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم ﴾؛ أي: فإِنْ صَحَّ ما زَعَمتُم فلِمَ يُعذِّبُكُم بذُنوبِكُم؟

⁽١) لأنه كان يكنى أبا خُبَيب باسم ابنه خُبَيب.

فإنَّ مَن كانَ بهذا المَنصِبِ لا يفعَلُ ما يُوجِبُ تعذيبَه، وقد عذَّبَكُم في الدُّنيا بالقَتلِ والأَسرِ والمَسخ، واعترَفْتُم أنَّه سيُعَذِّبُكُم بالنَّارِ أيامًا مَعدودَةً.

﴿ بَلَ أَنتُه بَشَرُّ مِّمَّنَ خَلَقَ ﴾: ممَّن خلقَهُ اللهُ ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَآهُ ﴾ وهم مَن آمنَ به وبرُسُله ﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآهُ ﴾ وهم مَن كفرَبه، والمعنى: أنَّه يُعامِلُكم مُعاملَةَ سائرِ النَّاسِ لا مزيَّة لكُم عليه.

﴿ وَلِلَّهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ كلُّها سَواءٌ في كونِها خَلقًا ومُلكًا له. ﴿ وَإِلَيْهِ ٱلْمَصِيرُ ﴾ فيُجازى المُحسِنَ بإحسَانِه والمُسيءَ بإساءَتِه.

(١٩) - ﴿ يَتَأَهْلَٱلْكِنْكِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ ﴾؛ أي: الدِّينَ، وحُذِفَ لظُهورِه، أو: ما كتَمْتُم، وحُذِفَ لتَقدُّمِ ذكرِه، ويجوزُ أن لا يُقدَّرَ مفعولٌ على معنى: ويبذلُ (١١ لكم البَيانَ، والجملةُ في مَوضِع الحالِ أي: جاءَكُم رَسولُنا مُبيِّنًا لكم.

﴿عَلَىٰ فَنَرَةٍ مِنَ ٱلرُّسُٰلِ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿جَآءَكُمْ ﴾؛ أي: جاءَكُم على حينِ فُتورٍ من الإرسالِ وانقطاعٍ مِن الوَحيِ، أو ﴿يُبَيِّنُ ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ فيه (٢).

﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَامِنَ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾: كراهَةَ أن تَقولوا ذلك وتَعتَذِرُوا به.

﴿ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ؛ أي: لا تَعتذِرُوا بـ ﴿ مَا جَآءَنَا ﴾ فقد جاءَكُم.

⁽١) في نسخة الخيالي: «يبذل».

⁽۲) قوله: «أو يبين» عطف على «بـ ﴿ بَآءَكُمُ ﴾»، وقوله: «حال» خبر مبتدأ محذوف؛ أي: وهو ـ أي: ﴿ عَلَنَ فَتُرَوِّ ﴾ ـ حالٌ «من الضمير فيه»؛ أي: في ﴿ يُبَيِّنُ ﴾، ومراده بالتعلق فيه: التعلقُ المعنويُّ لا اللفظيُّ، وإلَّا فالحالُ متعلقٌ بمحذوف واجب الحذف، ولو قال: (أو حال)؛ ليكون عطفًا على «متعلقٌ» كان أولى، وأفاد إعرابًا ثالثًا لـ ﴿ عَلَنَ فَتَرَوّ ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٦٩).

﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فيقدرُ على الإرسالِ تَترَّى كما فعلَ بين مُوسى وعيسى عليهما السلام، إذ كانَ بينَهُما ألفٌ وسبعُ مئةِ سنةٍ وألفُ نبيِّ، وعلى الإرسالِ على فترةٍ كما فعلَ بين عيسى ومحمَّد عليهما السَّلام: كانَ بينَهُما ستُّ مئةٍ (١١)، أو خمسُ مئةٍ وتسعٌ وستونَ سنةً(١١)، وأربعةُ أنبياء: ثلاثةٌ من بني إسرائيلَ وواحِدٌ من العرب: خالدُ بن سِنَانِ العَبسيُّ (٣).

وفي الآيةِ امتنانٌ عليهم بأنْ بَعَثَ إليهم حين انطمَسَت آثارُ الوَحيِ وكانُوا أحوَجَ ما يكونُ إليه.

قال الآلوسي في «روح المعاني» (١٢/ ١٢١): وأما العرب غير المعاصرين للنبي على فلم يأتهم من عهد إسماعيل عليه السلام نبي منهم، بل لم يرسل إليهم نبي مطلقًا، وموسى وعيسى وغيرهما من أنبياء بني إسرائيل عليهم الصلاة والسلام لم يبعثوا إليهم على الأظهر، وخالد بن سنان العبسي عند الأكثرين ليس بنبي، وخبر ورود بنت له عجوز على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لها: «مرحبا بابنة نبي ضيعه قومه» ونحوه من الأخبار مما للحفاظ فيه مقال لا يصلح معه للاستدلال، وفي «شروح الشفاء» و«الإصابة» للحافظ ابن حجر بعض الكلام في ذلك. قلت: والحديث الذي ذكره من مجيء ابنته إلى النبي على هو حديث ابن عباس الذي قدمنا أو لا تخر بجه وتضعيفه.

⁽١) وصح هذا من قول سلمان رضي الله عنه كما رواه البخاري (٣٩٤٨) قال: فترةٌ بين عيسى ومحمدٍ صلَّى الله عليهما وسلَّم: ستُّ مئة سنةٍ».

⁽٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ٤٤) من طريق هشام بن محمد بن السائب عن أبيه عن أبي صالح عن ابن عباس.

⁽٣) ورد ذكر نبوته في حديث ضعيف رواه البزار (٢٣٦١ ـ كشف)، والطبراني في «الكبير» (١٣٤٤٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهو مع ضعفه مخالف لما رواه البخاري (٣٤٤٢)، ومسلم (٢٣٦٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه أن النبي على قال في عيسى: «ليس بيني وبينه نبي».

(٢٠) - ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ - يَنقَوْمِ ٱذْكُرُواْ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَآ ہُ ﴾: فأَرْشَـدَكم وشـرَّفَكُم بهـم، ولـم يَبعَثْ في أُمَّةٍ ما بَعَثَ في بني إسـرائيلَ مِـن الأَنبياءِ.

﴿وَجَعَكَكُم مُلُوكًا ﴾؛ أي: وجَعَلَ مِنكم، أو: فيكم، وقد تَكاثَرَ فيهم الملوكُ تَكاثُرُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّا اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الل

وقيلَ: لَمَّا كَانُوا مَملوكينَ في أيدي القِبْطِ فأنقَذَهم اللهُ وجعلَهُم مالكِينَ لأَنفُسِهم وأمورِهِم سمَّاهُم مُلُوكًا.

﴿ وَءَاتَنكُم مَّالَمَ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَلَمِينَ ﴾: مِن فَلقِ البَحرِ، وتَظليلِ الغَمامِ، وإنزالِ المنّ والسَّلوَى، ونحوها ممَّا آتاهم.

وقيلَ: المرادُ بـ ﴿ ٱلْعَالَمِينَ ﴾: عالَمِي زَمانِهم.

(٢١) _ ﴿ يَنَقُومِ ٱدْخُلُواْ ٱلْأَرْضَ ٱلْمُقَدَّسَةَ ﴾: أرضَ بيتِ المَقدسِ، سُمِّيَت بذلك لأنَّها كانَت قرارَ الأنبياءِ ومَسكنَ المؤمنينَ.

وقيلَ: الطُّورُ وما حولَه، وقيلَ: دِمشقُ وفِلسطين وبعضُ الأردنِّ، وقيلَ: الشَّام. ﴿ اَلَّتِي كُنْبَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾: قسَمَها لكم، أو: كتبَ في اللوحِ (١) أنها تكونُ مَسكنًا لكم ولكنْ إنْ آمَنتُم وأطَعْتُم؛ لقولِه لهم بعد ما عَصَوا: ﴿ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةً عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ٢٦].

﴿ وَلَا نَرْنَذُواْ عَلَىٰ آذَبَارِكُم ﴾: ولا تَرجعوا مُدْبرينَ خَوْفًا من الجبابرَةِ، قيلَ: لَمَّا سَمِعوا حالَهم مِن النُّقُباء بكوا وقالوا: ليتنا مِتنا بمصرَ، تعالَوا نجعَلْ علينا رَأْسًا يَنصرِفُ بنا إلى مِصرَ (٢).

⁽١) بعدها في نسخة الخيالي: «المحفوظ».

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٩٢) عن ابن إسحاق.

أو: لا ترتَدُّوا في دينِكُم بالعصيانِ وعَدم الوُثوقِ على اللهِ.

﴿ فَنَنقَلِبُواْ خَسِرِينَ ﴾ ثوابَ الدَّارينِ، ويجوزُ في ﴿ فَنَنقَلِبُواْ ﴾ الجزمُ على العطفِ والنَّصبُ على الجواب.

(٢٢) - ﴿ قَالُواْ يَكُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّادِينَ ﴾: مُتغلِّبينَ لا تتأتَّى مُقاوَمَتُهم، والجبَّارُ فَعَّالٌ مِن جَبَرَهُ على الأمرِ بمَعنى: أجبرَهُ، وهو الَّذي يُجبِرُ النَّاسَ على ما يُريدُه.

﴿ وَإِنَّا لَنَ نَدْخُلَهَا حَتَّى يَغُرُجُواْ مِنْهَا فَإِن يَغْرُجُواْ مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ ﴾ إذ لا طاقة لنا بهم.

(٢٣) ـ ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ كالبُ ويُوشَعُ ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ﴾؛ أي: يخافونَ اللهَ ويتَّقونَه.

وقيلَ: كانا رَجُلَينِ من الجَبابرَةِ أسلَمَا وصارا إلى مُوسى، فعَلَى هذا الواوُ لبني إسرائيلَ والراجِعُ إلى الموصولِ محذوفٌ؛ أي: مِن الَّذينَ يخافُهُم بنو إسرائيلَ، ويشهَدُ له أن قُرِئَ: «الذينَ يُخافُون» بالضَّمِّ (١)؛ أي: المَخُوفينَ، وعلى المَعنى الأوَّلِ يكونُ هذا مِن الإخافَةِ؛ أي: من الَّذينَ يُخوَّفُون مِن الله بالتَّذكيرِ، أو يُخوِّفُهم الوَعيد.

﴿ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ﴾ بالإيمانِ والتَّثبيتِ، وهـو صِفَةٌ ثانيَةٌ لـ ﴿ رَجُلَانِ ﴾، أو اعتراضٌ:

﴿ اَدَّخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابِ ﴾: بابَ قريَتِهِم؛ أي: باغِتُوهم وضاغِطُوهم في المَضيقِ وامنَعُوهم من الإصحار (٢).

⁽۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ۳۸)، و «المحتسب» (۲۰۸/۱)، عن ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير.

⁽٢) الإصحار: البروز إلى الصحراء.

﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمُو مُ فَإِنَّكُمُ غَلِبُونَ ﴾؛ لتَعشُرِ الكرِّ عليهم في المَضايقِ مِن عظمِ أُجسَامِ لا قلوبَ فيها.

ويجوزُ أن يكونَ عِلمُهما بذلك مِن إخبارِ مُوسى وقولِه: ﴿كَنَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾، أو ممَّا عَلِمَا من عادَتِه تعالى في نُصرَةِ رُسلِه، وممَّا عهدَا مِن صَنيعِه لمُوسى في قهرِ أعدَائِه.

﴿ وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُواْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾؛ أي: مُؤمنينَ به ومُصدِّقينَ لوَعدِه.

(٢٤) _ ﴿ فَالُواْ يَكُوسَىٰ إِنَّا لَن نَدْخُلَهَا آبَدًا ﴾ نَـفَـوا دُخـولَهم (١١) عــلــى التَّأكيد والتَّأبيدِ ﴿ مَّا دَامُواْ فِيهَا ﴾ بدلٌ مِن ﴿ أَبَدًا ﴾ بدلَ البَعضِ.

﴿ فَأَذْهَبَ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَلْتِلآ إِنَّا هَنهُنَا قَعِدُونَ ﴾ قالوا ذلك استِهانَةً باللهِ ورَسولِه وعدمَ مُبالاةٍ بهما، وقيلَ: تَقديرُه: اذهَب أنتَ ورَبُّكَ يُعِينُك (٢).

(٢٥) - ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى ﴾ قالَه شَكوى بثِّهِ وحُزنِه إلى اللهِ لمَّا خالفَه قومُه وأَيِسَ منهم، ولم يبقَ مَعه مُوافِقٌ يثقُ به غيرَ هارونَ عليه السَّلام، والرَّجُلان المذكورانِ وإن كانا يُوافِقانِه لم يَثِقْ عليهما لِمَا كابَدَ مِن تَلَوُّنِ قومِه.

ويجوزُ أن يُرادَ بـ ﴿أخي ﴾: مَن يُؤاخيني في الدِّينِ، فيَدخُلان فيه.

ويحتمِلُ نَصبُه عطفًا على ﴿نَفِّسِى ﴾، أو على اسمِ «إنَّ»، ورفعُه عَطفًا على الضَّميرِ في ﴿لَآ أَمْلِكُ ﴾ أو على محلِّ «إنَّ» واسمِها، وجرُّهُ عندَ الكوفيِّينَ عَطفًا على الضَّميرِ في ﴿نَفْسِى ﴾.

⁽١) في نسخة الخيالي: «دخولها» وفي الهامش نسخة كالمثبت.

⁽٢) ولا لزوم لهذا التقدير والصرف عن الظاهر، بل إنه يذهب بهاء التنزيل وجماله، مع أن ظاهر النص هو المعبر عن حال بني إسرائيل من جفائهم وقسوة قلوبهم وقلة مبالاتهم بأمر الله ووعده.

﴿ فَٱفْرُقَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَسِقِينَ ﴾ بأنْ تَحكُمَ لنا بما نَستَحِقُّهُ وتَحكُمَ عليهم بما يَستَحِقُّونَ، أو بالتَّبعيدِ بينَنا وبينَهُم وتَخليصِنا مِن صُحبَتِهم.

(٢٦) ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا ﴾: فإنَّ الأرضَ المُقدَّسَةَ ﴿ مُحَرَّمَةُ عَلَيْهِمْ ﴾ لا يَدخلونَها ولا يَملِكونَها بسبب عِصيانِهم ﴿ أَرْبَعِينَ سَنَةُ يَتِيهُونَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ عامِلُ الظَّرفِ:

إِمَّا ﴿ مُحَرَّمَةً ﴾ فيكونُ التَّحريمُ مُؤقَّتًا غيرَ مُؤبَّدٍ، فلا يُخالِفُ ظاهرَ قولِه: ﴿ اللَّهِ كَنَبَ اللّهُ لَكُمْ ﴾، ويؤيِّدُ ذلك ما رُوِيَ أَنَّ مُوسى عليه السَّلامُ سارَ بعدَه بمَن بَقِيَ مِن بَني إسرائيلَ ففتحَ أريحاءَ وأقامَ فيها ما شاءَ اللهُ ثمَّ قُبضَ.

وقيلَ: إنَّه قُبِضَ في التِّيهِ، ولمَّا احتُضِرَ أخبرَهُم بأنَّ يُوشعَ بعدَه نبيٌّ، وأنَّ اللهَ أمرَهُ بقتالِ الجبابرَةِ، فسارَ بهم يوشَعُ وقتلَ الجبَابرة وصارَ الشَّامُ كلُّهُ لبَني إسرائيلَ.

وإمَّا ﴿ يَتِيهُونَ ﴾؛ أي: يَسيرونَ فيها مُتحيِّرينَ لا يَرونَ طَريقًا، فيكونُ التَّحريمُ مُطلقًا.

وقد قيلَ: لم يَدخُل الأرضَ المُقدَّسَةَ أحدٌ ممَّن قالَ: ﴿إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا ﴾ بـل هَلكوا في التِّهِ، وإنَّما قاتَلَ الجبابرَةَ أولادُهُم.

رُوِيَ أَنَّهِم لَبِثُوا أربعينَ سَنةً في سِتَّةِ فراسِخَ يَسيرونَ مِن الصَّباحِ إلى المَساءِ، فإذا هم بحيثُ ارتَحلُوا عنه، وكانَ الغمامُ يُظلِّلُهم من الشَّمسِ، وعَمودٌ مِن نورٍ يَطلعُ عليهم بالليلِ فيُضيءُ لهم، وكانَ طَعامُهُم المنَّ والسَّلوى، وماؤُهُم مِن الحجر الَّذي يَحملونَه (۱).

والأكثَرُ على أنَّ مُوسى وهارون كانا مَعَهم في التِّيهِ، إلَّا أَنَّه كانَ ذلك رَوحًا لهما وزيادَةً في دَرجَتِهما وعقوبةً لهم، وأنَّهما ماتا فيه، ماتَ هارونُ، وموسى

⁽١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣١٥) عن الربيع.

بعدَه بسنَةٍ، ثمَّ دخلَ يوشَعُ أريحاءَ بعدَ ثلاثةِ أَشهُرٍ، وماتَ النُّقَباءُ فيه بَغتَةً غيرَ كالِب ويُوشَعَ^(١).

﴿ فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْفَاسِقِينَ ﴾ خاطبَ به موسى لَمَّا نَدِمَ على الدُّعاءِ عليهم، وبيَّنَ أَنَّهم أُحِقَّاءُ بذلك لفِسقِهم.

(۲۷) - ﴿وَٱتَلُ عَلَيْهِمْ نَبَآ ٱبْنَىٰ ءَادَمَ ﴾ قابيلَ وهابيلَ، أوحَى اللهُ إلى آدمَ عليه السَّلامُ أن يُزوِّجَ كلَّ واحدٍ مِنهما توأمَ الآخرِ، فسَخِط منه قابيلُ؛ لأنَّ توأمَهُ (٢) كانتَ أجملَ، فقالَ لهما آدَمُ: قَرِّبَا قُربانًا فمِن أَيْكُما قُبِلَ تَزوَّجَها، فقُبِلَ قُربانُ هابيلَ بأَنْ نَزلَتْ نارٌ فأكلتُه، فازدادَ قابيلُ سخطًا وفعلَ ما فعلَ (٣).

وقيلَ: لم يُرِدْ بهما ابنَي آدمَ لصُلبِه، وأَنَّهما رَجُلان مِن بني إسرائيلَ، ولذلك قالَ: ﴿كَتَبْنَاعَكِي بَنِيَ إِسْرَتِهِ بِلَ ﴾ [المائدة: ٣٢].

﴿ إِلَّا لَحَقِ ﴾ صِفَةُ مَصدر مَحذوفِ؛ أي: تلاوةً مُلتَبِسَةً بالحقّ، أو حالٌ مِن الضّميرِ في «اتل» أو مِن ﴿ نَبَا ﴾؛ أي: مُلتَبِسًا بالصّدقِ مُوافِقًا لِمَا في كتبِ الأوّلين. ﴿ إِذْ قَرّبَا فَأَبُانًا ﴾ ظرفُ النّبَأِ، أو حالٌ مِنه.

أو بدَلٌ على حذفِ مُضافٍ؛ أي: اتلُ عليهم نَبَأهُما نبأَ ذلك الوَقتِ.

⁽۱) روى الطبري في «تفسيره» (۸/ ۳۱۰) من طريق عكرمة عن ابن عباس: فدخلوا التيه، فكلُّ من دخل التيه ممن جاوز العشرين سنةً مات في التيه، فمات موسى في التيه، ومات هارون قبله، قال: فلبثوا في تيههم أربعين سنة، فناهض يوشع بمن بقي معه مدينة الجبارين، فافتتح يوشع المدينة.

⁽٢) في نسخة التفتازاني: « توأمة الآخر... لأن توأمته».

⁽٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٢٠٣/١٩) من طريق السدي عن أشياخه عن ابن عباس وابن مسعود. وورد فيه روايات عن ابن عباس وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم ومجاهد وقتادة وابن إسحاق. انظر: «تفسير الطبري» (٨/ ٣١٦_٣٢).

و «القُربانُ»: اسمُ ما يُتقرَّبُ بها إلى اللهِ مِن ذَبيحَةٍ أو غيرِها، كمَا أن الحُلْوَانَ اسمُ ما يُحْلَى؛ أي: يُعطَى، وهو في الأَصلِ مَصدَرٌ ولذلكَ لم يُثنَّ.

وقيلَ: تَقديرُه: إذ قرَّبَ كلُّ واحدِ مِنهما قُربانًا، قيلَ: كانَ قابيلُ صاحِبَ زرعٍ وقَرَّبَ أردَأَ قمحِ عندَه، وهابيلُ صاحِبَ ضَرعِ وقرَّبَ جَملًا سَمينًا.

﴿ فَلْقُبِلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُنَقَبَّلُ مِنَ ٱلْآخَرِ ﴾ لأنَّه سَخِطَ حكمَ اللهِ ولم يُخلِص النيَّةَ في قُربانِه، وقصدَ إلى أخسِّ ما عِندَه.

﴿ قَالَ لَأَقَنُكُنَكَ ﴾ تَوعَده بالقتلِ لفَرْطِ الحسدِ له على تَقبُّلِ قُربانِه، ولذلك ﴿ قَالَ إِنَّمَا يَتَمَبُّلُ اللّهُ مِنَ الْمُنْقِينَ ﴾ في جوابِه؛ أي: إنَّما أُتِيتَ مِن قِبَلِ نَفْسِكَ بتركِ التَّقوَى لا مِن قِبَلِي فلِمَ تَقتُلُني؟ وفيه إشارة إلى أنَّ الحاسِدَ يَنبَغِي أن يرى حرمانه مِن تقصيرِه، ويجتهِدَ في تَحصيلِ ما به صارَ المحسودُ محظوظًا، لا في إزالَةِ حظّه؛ فإنَّ ذلك ممَّا يضرُّهُ ولا يَنفَعُه، وأنَّ الطَّاعَةَ لا تُقبَلُ إلَّا مِن مُؤمِن مُتَّق.

(٢٨) - ﴿ لَمِنْ بَسَطَتَ إِلَى يَدَكَ لِنَقْنُلَنِى مَا آنَاْ بِبَاسِطِ يَدِى إِلَيْكَ لِأَقْنُلُكَ ۚ إِنِّ آخَافُ اللَّهَ رَبَّ ٱلْعَنْلَمِينَ ﴾ قيل: كانَ هابيلُ أقوى منه، ولكنْ تحرَّجَ عن قَتلِه، واستسلَمَ له خوفًا مِن اللهِ لأنَّ الدَّفعَ لم يُبَحْ بعدُ (١)، أو تَحرِّيًا لِمَا هو الأَفضَلُ، قالَ عليهِ السَّلامُ: «كُنْ عبدَ اللهِ القاتِلَ» (١).

وإنَّما قالَ: ﴿مَا آنَاْ بِبَاسِطِ ﴾ في جوابِ ﴿ لَبِنَ بَسَطتَ ﴾ للتَّبرِّي عَن هذا الفعلِ الشَّنيع رأسًا، والتَّحرُّزِ مِن أنْ يُوصَفَ به ويطلَقَ عليه، ولذلك أكَّدَ النَّفيَ بالباءِ.

⁽١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣٢٩) عن مجاهد.

⁽٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٠٦٤)، من حديث خباب بن الأرت رضي الله عنه.

(٢٩) - ﴿ إِنِّ أُرِيدُ أَن تَبُواً بِإِنْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصَحَبِ ٱلنَّارِ وَذَلِكَ جَزَّ وَأَ الطَّلِمِينَ ﴾ تعليلٌ ثانٍ للامتناعِ عن المعارضةِ والمقاوَمةِ، والمعنى: إنَّما أستَسلِمُ لك إرادةَ أن تَحمِلَ إثمي لو بسطتُ إليكَ يدي، وإثمكَ ببسطِكَ يدَكَ إليَّ، ونحوُه: «المُستبَّانِ ما قالا فعَلَى البادئِ ما لم يَعتَدِ المظلومُ»(١).

وقيلَ: مَعنى ﴿بِإِثْمِي﴾: بإثمِ قَتلي ﴿و﴾بـ﴿إثمكَ﴾: الَّذي لم يُتقبَّلُ لأجلِه (٢) قربانُك.

وكلاهما في مَوضع الحالِ؛ أي: ترجعَ مُلتبِسًا بالإثمَيْنِ حامِلًا لهُما.

ولعلَّه لم يُرِدْ مَعصِيَة أخيه وشقاوَتَه، بل قصدُه بهذا الكلامِ إلى أنَّ ذلك إن كانَ لا مَحالةَ واقعًا فأريدُ أن يكونَ لك لالي، فالمرادُ بالذَّاتِ أن لا يكونَ له، لا أن يكونَ لأخيهِ.

ويجوزُ أن يكونَ المرادُ بالإثم عقوبتَه، وإرادةُ عِقابِ العاصي جائزَةٌ.

(٣٠) - ﴿ فَطَوَّعَتْ لَهُ رَنَفْسُهُ ، قَنْلَ أَخِيهِ ﴾: فسهَّلَتْه له ووسَّعَته، مِن طاعَ له المرتَعُ: إذا اتَّسعَ.

وقُرِئَ: «فطاوَعَت» (٣) على أنَّه فَاعَلَ بمعنى فعَّلَ، أو على أنَّ قتلَ أخيهِ كأنَّه دعاها إلى الإقدام عليه فطاوَعَتْه، و ﴿لَهُرُ ﴾ لزيادة الرَّبطِ كقولِك: حَفِظتُ لزيدٍ ماله.

﴿ فَقَنَالُهُ فَأَصَّبَحَ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ دِينًا ودُنيا؛ إذ بقيَ مُدَّةَ عُمره مطرودًا محزونًا.

⁽١) رواه مسلم (٢٥٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «من أجله».

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٨) عن أبي واقد، و«المحتسب» (١/ ٢٠٩) وفيه: هي قراءة الحسن بن عمران وأبي واقد والجراح، ورُويت عن الحسن.

قيلَ: قُتِلَ هابيلُ وهو ابنُ عشرينَ سنةً عند عَقَبةِ حِرَاءٍ.

وقيلَ: بالبَصرَةِ في مَوضعِ المسجدِ الأعظمِ.

(٣١) _ ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُلَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيكُ, كَيْفَ يُوَارِى سَوْءَةَ آخِيهِ ﴾ رُوِيَ أَنَّه لَمَّا قَتَلَه تحيَّر في أمرِه ولم يَدرِ ما يَصنَعُ به إذ كانَ أوَّلَ ميَّتٍ مِن بني آدم، فبعثَ اللهُ غرابينِ فاقتتلا فقتَلَ أحدُهُما الآخرَ، فحفرَ له بمنقارِه ورِجلَيْهِ ثمَّ ألقاهُ في الحفرَةِ (١٠).

والضَّميرُ في ﴿لِيُرِيَهُ, ﴾ للهِ أو للغرابِ، و﴿كَيْفَ ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿يُورِي ﴾، والضملةُ ثاني مفعولي «يُري»، والمرادُب ﴿سَوْءَةَ آخِيهِ ﴾: جَسدُه الميتُ، فإنَّه ممَّا يُستقبَحُ أن يُرى.

﴿ قَالَ يَنُولَلَنَى ﴾ كلمَةُ جَزَعٍ وتحسُّرٍ، والألِفُ فيها بدلٌ مِن ياءِ المتكلِّمِ، والمعنى: يا ويلتي احضُري فهذا أوانُكِ، والوَيلُ والويلَةُ: الهلكَةُ.

﴿ أَعَجَرْتُ أَنَّ أَكُونَ مِثْلَ هَلَذَا اللَّهُ إِنِ فَأُورِي سَوْءَةَ أَخِي ﴾ لا أهتدي إلى ما اهتدى إليه، وقولُه: ﴿ فَأُورِي ﴾ وليسَ جوابَ الاستفهام؛ إذ ليسَ المعنى: لو عَجَزْتُ لواريتُ (٢).

وقُرِئَ بالسُّكونِ (٣) على: فأنا أُواريْ، أو على تَسكينِ المنصوبِ تَخفيفًا. ﴿ فَأَصَّبَحَ مِنَ ٱلنَّدِمِينَ ﴾ على قتلِه؛ لِمَا كابدَ فيه من التَّحيُّرِ في أمرِه وحملِه على

⁽١) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣٤١) وما بعدها عن ابن عباس ومجاهد وقتادة وغيرهم.

⁽٢) انظر: «التبيان» للعكبري (٤٣٣/١)، وفيه: وذكر بعضُهم نَه يجوزُ أَنْ يَنتصِبَ على جوابِ الاستفهام، وليس بشيء، إذ ليس المعنى: أيكونُ منِّي عجزٌ فمُواراةٌ؛ أَلَا تَرى أَنَّ قولَك: أين بيتُكَ فَأَزُورَكَ، معناه: لو عرَفْتُ لَزُرتُ، وليس المعنى هنا: لو عجَزْتُ لَوارَيتُ.

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٨) عن طلحة بن مصرف.

رقبتِه سنة (۱) أو أكثر (۲) على ما قيل، وتَلمُّذِه للغرابِ، واسودادِ لونِه، وتبرُّو أبويهِ منه؛ إذ رُوِيَ أَنَّه لَمَّا قتلَه اسودَّ جَسدُهُ فسألَهُ آدمُ عن أخيهِ فقالَ: ما كنتُ عليه وكيلًا، فقالَ: بل قَتلتَهُ ولذلك اسودَّ جَسدُك، وتبرَّأ عنه، ومكثَ بعد ذلك مئةَ سنةٍ لا يضحَك، وعَدِمَ الظفرَ بما فعلَهُ مِن أجلِه.

(٣٢) - ﴿مِنْ أَجِّلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي ٓ إِسَّرَهِ يلَ ﴾: بسببِه قضَيْنَا عليهم، و﴿ أَجِّلِ ﴾ في الأصلِ مصدرُ أَجَلَ شرَّا: إذا جناهُ، استعُمِلَ في تعليلِ الجناياتِ كقولِهم: مِن جَرَّاكَ فعلتُه؛ أي: مِن أَن جَرَرْتَه؛ أي: جَنَيْتَه، ثمَّ اتُّسِعَ فيه فاستُعمِلَ في كلِّ تعليلٍ.

و ﴿مِنَ ﴾ ابتدائيَّـةٌ متعلِّقةٌ بــ﴿كَتَبْنَا ﴾؛ أي: ابتداءُ الكَتْبِ وإنشــاؤه مِن أجلِ ذلك.

﴿أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ﴾: بغيرِ قَتلِ نفسٍ يوجِبُ القَصاصَ ﴿أَوْ فَسَادِ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾: أو بغيرِ فَسادٍ فيها كالشِّركِ وقطعِ الطَّريقِ ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ مِن حيثُ إنَّه هتكَ حرمةَ الدِّماءِ وسَنَّ القتلَ وجَرَّاً النَّاسَ عليه، أو مِن حيثُ إنَّ قتلَ الواحدِ وقتلَ الجميع سواءٌ في استجلابِ غَضبِ اللهِ والعذابِ العَظيم.

﴿ وَمَنْ أَخْيَاهَا فَكَ أَنَّهَا آخْيَا ٱلنَّاسَ جَعِيعًا ﴾؛ أي: ومَن تَسبَّبَ لبقاءِ حَياتِها بعَفو أو مَنعٍ عن القتلِ أو استنقاذٍ مِن بعضِ أسبابِ الهلكَةِ فكأتَّما فعلَ ذلك بالنَّاسِ جَميعًا، والمقصودُ منه: تَعظيمُ قتلِ النَّفسِ وإحيائِها في القُلوبِ؛ تَرهيبًا عن التَّعرُّضِ لها وتَرغيبًا في المحاماةِ عليها.

⁽١) رواه الطبري في "تفسيره» (٨/ ٣٤٠) عن الضحاك عن ابن عباس رضي الله عنهما.

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٣٤٣) عن مجاهد: أنه حمله مئة سنة.

﴿ وَلَقَدْ جَآءَ تَهُمْ رُسُلُنَا بِٱلْبَيِنَتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَلِكَ فِي ٱلأَرْضِ لَمُسْرِفُوك ﴾؛ أي: بعدَما كتَبْنا عليهِم هذا التَّشديدَ العَظيمَ مِن أَجلِ أَمثالِ تلك الجنايَةِ، وأَرسَلْنَا إليهم الرُّسلَ بالآياتِ الواضِحَةِ تأكيدًا للأمرِ وتَجديدًا للعَهدِ كي يتحامَوْا عنها، وكثيرٌ منهم يُسْرِفونَ في الأرضِ بالقَتلِ ولا يبالونَ به، وبهذا اتَّصَلَت القصَّةُ بما قبلَها.

و «الإسرافُ»: التَّباعُدُ عَن حدِّ الاعتدالِ في الأمرِ.

(٣٣) _ ﴿ إِنَّمَا جَزَّ وَا الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولُهُ, ﴾؛ أي: يُحارِبونَ أُولياءَهُما وهم المسلمونَ، جعلَ مُحارَبَتَهم محارَبَتَهما تعظيمًا، وأصلُ الحربِ: السَّلبُ، والمرادُ به هاهنا: قَطعُ الطَّريقِ.

وقيلَ: المكابرةُ باللُّصوصيَّةِ(١) وإن كانَت في مِصْرٍ.

﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ﴾؛ أي: مُفسدين، ويجوزُ نَصبُه على العِلَّةِ، أو المصدّرِ؛ لأنَّ سَعيَهُم كانَ فَسادًا، فكأنَّه قيلَ: ويُفسِدونَ في الأرضِ فَسادًا.

﴿ أَن يُقَتَلُوا ﴾؛ أي: قصاصًا من غيرِ صَلْبٍ إِن أَفردوا القَتلَ ﴿ أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾؛ أي: يُصلَّبُوا هُ؛ يُصلَبُ، وللفُقهاءِ خِلافٌ في أنَّه يُقتلُ ويُصلَبُ، أو يُصلَبُ، أو يُطعَنُ حتَّى يَموت.

﴿ أَوْ تُقَطَّعُ آيَدِيهِ مَ وَآرَجُلُهُم مِنْ خِلَافٍ ﴾: تُقطَّعُ أيديهم اليُمني وأرجُلُهم اليُسري إِن أَخذُوا المالَ ولَم يَقتُلُوا.

﴿ أَوْ يُنفَوْأُ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾: يُنفَوا من بلدٍ إلى بلدٍ بحيثُ لا يَتَمكَّنون من القَرارِ في مَوضِع إن اقتَصَروا على الإخافَةِ.

⁽١) أي: المجاهرة في أخذ المال والسرقة والنهب والغارة.

وفسَّرَ أبو حنيفَةَ النَّفيَ بالحبسِ، و «أو» في الآيةِ على هذا للتَّفصيلِ. وقيلَ: إنَّه للتَّخييرِ، والإمامُ مُخيَّرٌ بين هذهِ العُقوباتِ في كلِّ قاطِع طَريقٍ.

﴿ ذَالِكَ لَهُمْ خِزْئُ فِي ٱلدُّنْيَا ﴾: ذلٌ وفضيحَةٌ ﴿ وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابُ عَظِيمُ ﴾ لعِظَم ذُنوبِهم.

(٣٤) _ ﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ استثناءٌ مخصوصٌ بما هو حَقُّ اللهِ تعالى، ويدلُّ عليهِ قولُه تعالى: ﴿ فَاعْلَمُوۤ اللَّهَ عَنْفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ أمَّا القتلُ قصاصًا فإلى الأولياءِ يَسقُطُ بالتَّوبَةِ وجوبُه لا جَوَازُه.

وتقييدُ التَّوبَةِ بالتَّقدُّمِ على القُدرَةِ يدلُّ على أَنَّها بعدَ القُدرَةِ لا تُسقِطُ الحدَّ وإن أسقطَت العَذابَ، وأنَّ الآيةَ في قُطَّاعِ المسلمينَ لأنَّ توبَةَ المشركِ تَدرَأُ عنه العُقوبَةَ قبلَ القُدرَةِ وبعدَها.

(٣٥) _ ﴿ يَكَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُوا ٱللَّهَ وَٱبْتَغُوّا إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ ﴾؛ أي: ما تتوسَّلُونَ به إلى ثوابِه والزُّلفي منه؛ مِن فعلِ الطَّاعاتِ وتَركِ المَعاصي؛ مِن وَسَّلَ إلى كذا: إذا تقرَّبَ إليه، وفي الحديثِ: «الوَسيلَةُ مَنزلَةٌ في الجنَّةِ»(١).

﴿وَجَهِدُوا فِي سَبِيلِهِ ﴾ بمُحاربَةِ أعدائِه الظَّاهرَةِ والباطنَةِ.

﴿لَعَلَّكُمْ تُقْلِحُونَ ﴾ بالوُصولِ إلى اللهِ تعالى والفوزِ بكرامَتِه.

(٣٦) - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَ آكَ لَهُ مَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ مِن صُنوفِ الأَموالِ ﴿ مَنَ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ ﴿ مَجَيعًا وَمِثْلَهُ, مَعَكُه لِيَفْتَدُواْ بِهِ عَ ﴾: ليَجعلوهُ فِديّةٌ لأَنفُسِهم ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ واللّامُ مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ يَستدعيهِ «لو»، إذ التَّقديرُ: لو ثبتَ أنَّ لهم ما في الأرضِ، وتَوحيدُ الضَّميرِ في ﴿ بِهِ عَ ﴾ والمذكورُ شيئان _: إمَّا لإجرائِه مُجرى اسم الإشارَة

⁽١) رواه مسلم (٣٨٤) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

في نحوِ قولِه تعالى: ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة: ٦٨] أو لأنَّ الواوَ في ﴿وَمِثْلَهُ. ﴾ بمعنى «مع».

﴿مَا نُقُبِّلَ مِنْهُمْ ﴾ جوابُ ﴿لَوْ ﴾، و﴿لَوْ ﴾ بما في حيِّزِه خبرُ ﴿ إِنَّ ﴾، والجملَةُ تمثيلٌ لِلُزوم العَذابِ لهم، وأنَّه لا سبيلَ لهم إلى الخلاصِ منه.

﴿ وَلَمْ مَا اللَّهِ أَلِيدٌ ﴾ تَصريحٌ بالمقصودِ منه، وكذلك قولُه:

(٣٧) - ﴿ رُوِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ ٱلنَّادِ وَمَا هُم بِخَرِجِينَ مِنْهَا ۖ وَلَهُمْ عَذَابُ مَا مُورِعَ وَمَا هُم بِخَرِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابُ مُقِيمٌ ﴾ وقُرِئَ: ﴿ وَمَا هُم بِخَرْجِينَ ﴾ بدلَ: ومَا يُخرجونَ، للمُبالغَةِ.

(٣٨) - ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَأَقَطَ عُوۤ ٱلَّذِيهُ مَا ﴾ جملتانِ عندَ سيبويهِ إذ التَّقديرُ: فيما يُتلى عليكُم السَّارِقُ والسَّارِقَةُ؛ أي: حُكمُهُما (٢)، وجملةٌ عند المبرِّدِ، والفاءُ للسَّببيَّةِ دخلَ الخبرَ لتَضمُّنِهما مَعنى الشَّرطِ؛ إذ المعنى: والذي سرقَ والتي سَرَقَت (٣).

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩) عن أبي واقد وأبي الجراح.

⁽۲) انظر: «الكتاب» (۱/۱۱۲ ـ ۱۶۳). قوله: «إذ التقدير»؛ أي: تقديرُ الجملة الأولى: «فيما يتلى عليكم...» والثانية: ﴿فَأَقَطَ مُوَالَّدِينَهُ مَا ﴾ وهي جملة أمرية جيء بها بياناً لذلك الحكم المقدر. انظر: «حاشية الأنصاري» (۲/ ۳۸۲)، و«حاشية شيخ زاده» (۳/ ۵۲۲).

⁽٣) قوله: «وجملة واحدة عند المبرد» على أن قوله: «السارق» مبتدأ، وقوله: ﴿فَأَقَطَ عُوَا أَيْدِيَهُمَا ﴾ خبره، ودخلت الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط؛ لأن الألف واللام فيه موصولة، والمعنى: والذي سرق والتي سرقت فاقطعوا، نحو: الذي يأتيني فله درهم. وإنما اختار سيبويه كون الخبر محذوفا هرباً من وقوع الجملة الإنشائية خبراً، فإن الإنشاء لا يقع خبرا إلا بإضمار وتأويل. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٣/ ٥٢٢).

وقُرِئَ بالنَّصبِ(١)، وهو المختارُ في أمثالِه لأنَّ الإنشاءَ لا يقَعُ خبرًا إلَّا بإضمارٍ وتَأويل(٢).

و «السَّرِقَةُ»: أخذُ مالِ الغيرِ في خُفيَةٍ، وإنَّما توجَّبَ القَطعُ إذا كانَت من حِرْزِ والمَّخوذُ ربعُ دينارٍ أو ما يُساويهِ؛ لقولِه عليه السَّلام: «القطعُ في ربعِ دينارٍ فصاعِدًا». وللمُلمَاءِ خِلافٌ في ذلكَ لأحاديثَ وردَتْ فيه، وقد استقصيتُ الكَلامَ فيهِ في «شرح المصابيح» (٣).

والمرادُ بالأَيدي: الأيمانُ، ويؤيِّدُه قراءَةُ ابنِ مسعودٍ: «أيمانَهما» (٤) ولذلك ساغَ وضعُ الجَمعِ موضِعَ المثنَّى كما في قولِه: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾ [التحريم: ٤] اكتفاءً بتَثنِيَةِ المُضافِ إليه.

و «اليدُ»: اسمُ تَمامِ العضوِ، ولذلك ذهبَ الخوارِجُ إلى أن المقطعَ هو المنكِبُ، والجمهورُ إلى أنَّه الرُّسغُ؛ لأنَّه عليه السَّلامُ أُتيَ بسَارقٍ فأمرَ بقَطع يَمينِه منه (٥٠).

⁽۱) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٣٨) عن عيسى بن عمر، وذكرها سيبويه في «الكتاب» (١/ ١٤٤) دون نسبة.

 ⁽٢) قوله: «لا يقع خبراً إلا بإضمار وتأويل» نحو قولك في الآية: «مقولٌ فيه: اقطعُوا» سواءٌ دخلت الفاء
 على الإنشاء كما في الآية، أم لا كما في: زيدٌ اضرِبْه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٨٢).

⁽٣) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للمصنف (٢/ ٥١٨ - ٥٢٤).

⁽٤) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢٠٦/١)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، عن ابن مسعود بلفظ: (والسارقون والسارقاتُ فاقطعوا أيمانهما)، وهكذا رواها عن ابن مسعود الطبري في «تفسير ٥» (٨/ ٤٠٧).

⁽٥) رواه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٢١٣٢) من حديث الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة مرسلًا. وفيه عبد الكريم بن أبي المخارق، قال عنه أحمد كما في ترجمته في «الميزان» ـ: قد ضربت على حديثه. وقال ابن عبد البر: لا يختلفون في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به.

﴿جَزَآءً بِمَاكَسَبَانَكَلَا مِّنَ اللَّهِ ﴾ مَنصوبانِ على المفعولِ لهُ أو المصدّرِ، ودلَّ على فعلِهما: ﴿فَاقَطَ عُوَا ﴾(١)، ﴿وَاللَّهُ عَزِيزُ حَكِيدٌ ﴾.

(٣٩) - ﴿ فَنَ تَابَ ﴾ من السُّرَّاقِ ﴿ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ . ﴾؛ أي: سَرِقَته ﴿ وَأَصَّلَحَ ﴾ أمرَه بالتَّفصِّي عن التَّبِعَات والعَزمِ على أن لا يَعودَ إليها ﴿ فَإِكَ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيَهُ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ يَقبَلُ توبتَهُ فلا يعلَّبُه في الآخرَةِ، وأمَّ القطعُ فلا يَسقطُ بها عند الأكثرينَ لأنَّ فيه حقَّ المسروقِ منه.

(٤٠) - ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُ مُلَكُ ٱلسَّمَكَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الخطابُ للنَّبيِّ أو لكلِّ أحد.

﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغَفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كَالَ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ قدَّمَ التَّعذيبَ على على المغفرةِ ابتناءً على ترتيبِ ما سبق، أو لأنَّ استحقاقَ التَّعذيبِ مُقدَّمٌ، أو لأنَّ المرادَبه القَطعُ وهو في الدُّنيا.

(٤١) _ ﴿ يَتَأَيُّهُ الرَّسُولُ لَا يَحَرُّنكَ الَّذِينَ يُسَكِرِعُونَ فِي الْكُفَّرِ ﴾؛ أي: صَنيعُ الَّذينَ يقعونَ في الكفرِ سَريعًا؛ أي: في إظهارِه إذا وجدوا منه فرصَةً.

﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا ءَامَنَا بِأَفْوَهِهِ مَ وَلَوَ تُوَّمِن قُلُوبُهُمْ ﴾؛ أي: مِن المنافقينَ، والباءُ مُتعلِّقَةٌ بـ ﴿ قَالُوٓا ﴾ لا بـ ﴿ ءَامَنَا ﴾ والواوُ تحتمِلُ الحالَ والعطفَ.

﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا ﴾ عطفٌ على ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا ﴾.

﴿ سَمَنَعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ خبرُ محذوفٍ؛ أي: هم سمَّاعونَ، والضَّميرُ للفَرِيقينِ أو له ﴿ اللَّذِينَ ﴾ ويجوزُ أن يكونَ مُبتداً و ﴿ من الذين ﴾ خبرَه؛ أي: ومن اليَهودِ قومٌ سمَّاعونَ.

⁽١) اودل على فعلهما ﴿وَأَقَطَ عُوٓا﴾»؛ أي: لأن (اقطعوا) في معنى: جازُوهما ونكِّلُوا بهما. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٨٣).

واللام في ﴿لِلْكَذِبِ ﴾ إمَّا مَزيدَةٌ للتَّأْكيدِ، أو لتَضمينِ السَّماعِ معنى القَبولِ؛ أي: قابلون لِمَا تَفتريه الأحبارُ، أو للعِلَّةِ والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: سمَّاعون كلامَكَ ليَكذِبوا عليك فيه.

﴿ سَمَنَعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ ﴿ اَي: لِجَمعِ آخرَ من اليَهودِ لم يَحضُروا مَجلِسَكَ وتَجَافُوا عنكَ تكبُّرًا أو إفراطًا في البَغضاء، والمَعنى على الوَجْهَينِ: أي: مُصْغونَ لهم قائلونَ كلامَهُم، أو سمَّاعونَ منك لأجلِهم وللإنهاء إليهم.

ويجوزُ أن تتعلَّقَ اللَّامُ بـ «الكَذبِ» لأنَّ ﴿سَمَنَعُونَ ﴾ الثَّاني مكرَّرٌ للتَّأكيدِ؛ أي: سَمَّاعونَ ليكذِبوا لقوم آخرينَ.

﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكِلَمَ مِنْ بَعَدِ مَوَاضِعِهِ إِنَّ عَنْ يُمِيلُونَهُ عَن مَواضِعِه الَّتِي وَضَعَه اللهُ في فيها: إمَّا لفظًا بإهمالِه أو تغييرِ وَضعِه، وإمَّا مَعنَّى بحملِه على غيرِ المرادِ وإجرائِه في غيرِ مَوردِهِ.

والجُملَةُ صِفةٌ أخرى لـ «قومٍ» أو صِفَةٌ لـ ﴿ سَمَنعُونَ ﴾ أو حالٌ من الضَّميرِ فيه، أو استئنافٌ لا مَوضِعَ له، أو في موضِعِ الرَّفعِ خبرٌ لمَحذوفٍ؛ أي: هُم يحرِّفونَ، وكذلك:

﴿ يَقُولُونَ إِنَّ أُوتِيتُمْ هَنَا فَخُذُوهُ ﴾؛ أي: إن أُوتيتُم هذا المحرَّفَ فاقبلوهُ واعمَلُوا به.

﴿ وَإِن لَمْ تُؤَوَّهُ ﴾ بـل أفتاكُم محمَّدٌ بخلافِه ﴿ فَأَحَذَرُواً ﴾؛ أي: فاحذروا قبولَ ما أفتاكُم به.

رُويَ أَنَّ شَرِيفًا مِن خيبرَ زَنَى بشريفَةٍ وكانا مُحصنَيْنِ، فكرِهوا رَجمَهُما فأرسَلُوهما مع رَهْطٍ منهم إلى بَني قُريظَةَ ليَسأَلوا رسولَ اللهِ ﷺ عنه، وقالوا: إنْ

أمرَكُم بالجلدِ والتَّحميمِ فاقبَلُوا، وإنْ أمرَكُم بالرَّجمِ فلا، فأمَرَهُم بالرَّجمِ فأبُوْا عنه، فجَعَلَ ابنَ صُورِيا حكَمًا بينَه وبينَهُم وقالَ له: «أَنْشُدُكَ اللهَ الَّذي لا إلهَ إلَّا هوَ، الَّذي فَلَقَ البحرَ لِمُوسى ورفعَ فوقَكُم الطُّورَ وأَنجاكُم وأغرَقَ آلَ فِرعونَ، والذي أَنزلَ عليكُم كِتابَهُ وحلالَهُ وحرامَهُ هل تجدُ فيه الرَّجمَ على مَن أُحصنَ؟» قالَ: نعم، فوثبوا عليه فقالَ: خفتُ إن كذَبْتُه أن ينزلَ علينا العَذابُ، فأمرَ رَسولُ اللهِ ﷺ بالزَّانِينِ فرُجِمَا عند باب المَسجدِ(۱).

﴿ وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتَنَتَهُ ، ﴾: ضَلالتَه أو فَضيحَتَه ﴿ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيًّا ﴾: فلَن تَستطيعَ له مِن اللهِ شَيئًا في دَفعِها.

﴿ أُوْلَكِيكَ ٱلَّذِينَ لَمْ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ مَ ﴿ مِن الكُفْرِ، وهو كما ترى نَصُّ على فسادِ قولِ المُعتزلَةِ.

﴿ لَمُتُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزَّى ﴾: هوانٌ بالجِزيَةِ والخوفِ عَن (٢) المؤمنينَ ﴿ وَلَهُمْ فِي

⁽١) رواه الحميدي في «مسنده» (١٢٩٤)، وبنحوه أبو داود (٢٥٤٤)، من حديث جابر رضي الله عنه، وفيه التصريح بأن هذه القصة هي سبب نزول الآية الآتية من هذه السورة وهي الآية (٤٢)، وفي إسناده مجالد بن سعيد وهو ضعيف.

وله شاهد من حديث البراء رواه مسلم (١٧٠٠) وفيه التصريح بأن هذه القصة هي سبب نزول هذه الآية.

وآخر من حديث ابن عمر رواه البخاري (٤٥٥٦)، ومسلم (١٦٩٩).

وثالث من حديث أبي هريرة رواه أبو داود (٤٥٠) و (٤٥١). وفيه التصريح أيضاً بأن هذه القصة هي سبب نزول الآية الآتية من هذه السورة.

ورواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٢٧٠) من طريق آخر عن أبي هريرة في نزول هذه الآية والتي بعدها، وزاد فيه أن ابن صوريا كفر بعدما ظهر منه الإيمان بالنبي على.

 ⁽۲) قوله: «عن» كذا في النسخ، وفي مطبوعة البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» و«حاشية الأنصاري» و«حاشية الخفاجي»: «من».

ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ وهو الخلودُ في النَّارِ، والضَّميرُ لـ«الذين هادوا» إن استأنفْتَ بقولِه: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ ﴾، وإلَّا فللفريقين.

(٤٢) _ ﴿ سَمَعُعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ كرَّرَه للتَّأْكيدِ ﴿ أَكَنْ لِلسُّحْتِ ﴾؛ أي: الحرام كالرُّشَا؛ مِن سَحَتَه: إذا استَأْصَلَه؛ لأنَّه مَسحوتُ البَركَةِ.

وقرأً ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائيُّ ويعقوبُ بضمَّتينِ(١)، وهما لغتانِ كالعُنْقِ والعُنُق.

وقُرِئَ بفتح السِّينِ على لفظِ المصدرِ (٢).

﴿ فَإِن جَا أُوكَ فَأَحَكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضَ عَنْهُمْ ﴾ تخييرٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ إذا تحاكَمُوا الله بينَ الحُكمِ والإعراضِ، ولهذا (٣) قيلَ: لو تَحاكَمَ كِتابيّان إلى القاضي لم يَجِب عليه الحكمُ، وهو قولٌ للشَّافعيِّ، والأصحُّ وجوبُه إذا كانَ المُترافِعانِ أو أحدُهما فِي اللهِ التزَمْنا الذَّ عنهم ودفعَ الظُّلمِ عنهم، والآيةُ ليسَت في أهلِ الذِّمَّةِ، وعند أبي حنيفة يجبُ مُطلقًا.

﴿ وَإِن تُعْرِضَ عَنْهُمْ فَكَن يَضُرُّوكَ شَيْئًا ﴾ بأن يُعادوكَ لإعراضِكَ عَنهم فإنَّ اللهَ يَعصِمُكَ مِن النَّاسِ.

﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحَكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ﴾: بالعَدلِ الَّذي أمرَ اللهُ بهِ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُ الْمُقْسِطِينَ ﴾ فيحفظُهُم ويُعْظِمُ شانَهُم.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲٤٣)، و«التيسير» (ص: ۹۹)، و«النشر» (۲/۲۱۲).

⁽٢) نسبت لخارجة عن نافع. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و «البحر» (٨/ ٢١٦)، و (٢ وزاد أبو حيان نسبتها لزيد بن علي.

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «ولذلك».

(٤٣) - ﴿ وَكَيْفَ يُحَكِّمُهُونَكَ وَعِندَهُمُ ٱلتَّورَنةُ فِيهَا حُكُمُ ٱللّهِ ﴾ تعجيبٌ مِن تَحكيمِهِم مَن لا يُؤمنونَ به والحالُ أنَّ الحُكمَ مَنصوصٌ عليه في الكتابِ الَّذي هو عندَهُم، وتنبيهٌ على أنَّهم ما قَصَدوا بالتَّحكيمِ مَعرفَةَ الحقِّ وإقامَةَ الشَّرع، وإنَّما طلبوا به ما يكونُ أهونَ عليهم وإن لَم يَكُن حُكْمَ اللهِ في زَعمِهِم، و ﴿ فِيهَا حُكُمُ اللهِ ﴾ حالٌ مِن ﴿ ٱلتَّورَنةُ ﴾ إن رفَعْتَها بالظَّرفِ، وإن جَعَلتَها مبتدأً فمِن ضميرِها المستكنِّ فيه، وتأنيئُها لكونِها نظيرَةَ المؤنَّثِ في كلامِهم لفظًا كمَوْمَاةٍ ودَوْدَاةٍ (١٠).

﴿ ثُمَّ يَتُوَلَّوْ مَنْ بَعَدِ ذَالِكَ ﴾: ثمَّ يُعرِضونَ عَن حُكمِكَ الموافقِ لكِتابِهم بعدَ التَّحكيم، وهو عطفٌ على ﴿ يُحَكِّمُونَكَ ﴾ داخلٌ في حكم التَّعجيبِ.

﴿ وَمَاۤ أُوۡلَتِهِ كَ بِالْمُؤۡمِنِينَ ﴾ بكتابهم؛ لإعراضِهِم عنه أولًا وعمَّا يُوافِقُه ثانيًا، أو: بكَ وبه.

(٤٤) _ ﴿ إِنَّا آَنَزَلْنَا ٱلتَّوْرَئَةَ فِيهَا هُدَى ﴾ يَهدي إلى الحقِّ ﴿وَنُورُ ﴾ يكشفُ ما استَبْهَمَ مِن الأحكامِ ﴿يَحَكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيتُونَ ﴾ يعني: أنبياءَ بني إسرائيل، أو موسى ومَن بعدَه إن قُلنا: شَرعُ مَن قبلنا شَرعُنا ما لَم يُنسَخ، وبهذهِ الآيةِ تمسَّكَ القائِلُ به.

﴿ ٱلَّذِينَ أَسَلَمُوا ﴾ صِفَةٌ أُجرِيَت على النَّبيِّينَ مَدَّا لهم، وتَنويهًا بشأنِ المُسلمينَ، وتَعريضًا باليَهودِ وأنَّهم بمعزِلٍ عن دينِ الأنبياءِ واقتفاءِ هَديِهم.

﴿ لِلَّذِينَ هَادُوا ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ أَنزَلْنَا ﴾ أو بـ ﴿ يَخَكُمُ ﴾؛ أي: يحكمونَ بها في تَحاكُمِهِم، وهـ ويدلُّ على أنَّ النَّبيينَ أنبياؤُهُم.

⁽۱) قوله: «موماة»: هي المفازة، و «دوداة»: أرجوحة الصبي. انظر: «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٣٣٧أ). وما ذكره من معنى الموماة مذكور في «الصحاح» وغيره، أما الدوداة فقال الطيبي في «فتوح الغيب» (٥/ ٣٦٥): «ما وجدته في كتب اللغة، وفي «الحاشية»: أنها أرجوحة الصبي».

﴿وَٱلرَّبَنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ ﴾: زُهَّادُهُم وعُلَماؤُهُم السَّالِكُونَ طريقَةَ أنبيائِهِم، عطفٌ على ﴿النَّبِيُّونِ ﴾.

﴿ بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِنَ كِنْبِ ٱللَّهِ ﴾: بسببِ أمرِ اللهِ إيَّاهُم بأن يحفظُوا كتابَه مِن التَّضييع والتَّحريفِ، والرَّاجِعُ إلى «ما» مَحذوفٌ، و ﴿ مِن ﴾ للتَّبيينِ.

﴿وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَداءً ﴾: رقباءَ لا يَتركونَ أن يغيِّروا(١)، أو: شُهداءَ يُثبِتُونَ ما يَخفى منهُ كما فعلَ ابنُ صُوريا.

﴿ فَكَلَا تَخْشُوا ٱلنَّكَاسَ وَٱخْشُوْنِ ﴾ نَهِيٌ للحُكَّامِ أَن يَخْشَـوْا غيـرَ اللهِ في حُكُومَاتهـم، ويُداهِنـوا فيهـا خَشْيَةَ ظالـم أو مراقبَـةَ كبيـرٍ.

﴿ وَلَا نَشْتَرُواْ بِنَايَتِي ﴾: ولا تَستَبدِلُوا بأَحكامي الَّتي أَنزَلْتُها ﴿ ثَمَنَا قَلِيلًا ﴾ هو الرُّشوةُ والجاهُ.

﴿ وَمَن لَمْ يَحَكُم بِمَا أَنزَلَ الله ﴾ مُستهينًا به مُنكِرًا له ﴿ فَأُولَتَ إِكَ هُمُ ٱلْكَفِرُونَ ﴾ لاستِهانَتِهم به وتَمرُّ دِهم بأَنْ حكَمُ وا بغيره، ولذلك وَصَفَهم بقولِه: ﴿ ٱلظَّلِمُونَ ﴾

(۱) قوله: «رقباءَ لا يَتركونَ أن يغيِّروا» عبارة فيها تأمل كما قال ابن التمجيد، وذلك بأنه يلزم عليه أن يكون الرَّبَانِيُّونَ وَالْأَحْبارُ رقباءَ على أنفسهم لا يتركونها أن تغير وتحرف التوراة لأن المحرف لا يكون إلا منهم لا من العامة، وهو كما ترى ليس فيه مزيد معنى. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٧/ ٤٧١)، و«روح المعاني» (٧/ ٢١٦).

قلت: ولعل المصنف أخذها من قول الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٦٢٨): ﴿وَكَانُواْ عَلَيْهِ شُهَدَاءَ ﴾: رقباءَ لئلا يُبَدِّل، والمعنى: ﴿يَعَكُمُ ﴾ بأحكام التوراةِ ﴿النَّبِيُّونَ ﴾ بين موسى وعيسى _وكان بينهما ألفُ نبيِّ _ ﴿الدِّينَ هَادُوا ﴾ يحملونهم على أحكام التوراة لا يتركونهم أن يَعْدِلوا عنها؛ كما فعل رسول الله ﷺ مِن حَمْلهم على حكم الرَّجم، وإرغام أنُوفهم، وإبائه عليهم ما اشتهوه من الجَلد، وكذلك حَكَمَ الربانيُّون والأحبار المسلمون بسبب ما استَحْفَظهم أنبياؤُهم من كتاب الله والقضاء بأحكامه، وبسبب كونهم عليه شهداء.

و ﴿ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾ ، فكُفْرُهم لإِنكارِه ، وظُلْمُهُم بالحُكْمِ على خلافِه ، وفِسقُهُم بالحُكْمِ على خلافِه ، وفِسقُهُم بالخروج عنه .

ويجوزُ أن تكونَ كلُّ واحدَةٍ من الصِّفاتِ الثلاثِ باعتبارِ حالٍ انضمَّتْ إلى الامتناعِ عن الحُكمِ به ملائمَةٍ لها، أو لطائفَةٍ كما قيلَ: هذه في المسلمينَ لاتِّصالِها بخِطَابِهم، والظَّالمونَ في اليَهودِ، والفاسقونَ في النَّصارى.

(٤٥) - ﴿ وَكَبْنَاعَلَيْهِمْ ﴾: وفَرَضْنا على اليَهودِ ﴿ فِيهَا ﴾: في التَّوراةِ: ﴿ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ ﴾؛ أي: أنَّ النَّفْسَ تُقتَلُ بالنَّفْسِ ﴿ وَٱلْمَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفَ وَٱلْأَنفَ وَٱلْأَذُنُ وَٱلسِّنَ بِٱلسِّنَ بِٱلسِّنَ بِالنَّفْسِ وَالْمَيْنِ وَٱلْأَنْ وَالسِّنَ بِالسِّنِ بَهِ وَمَا في بِٱللَّذُنُ وَٱلسِّنَ بِالسِّنِ بَهِ وَكَأَنَّهُ قيلَ: كتبنا عليهم: النَّفْسُ بالنَّفسِ والعينُ بالعينِ، فإنَّ الكتابة والقراءة تقعانِ على الجُمَل كالقولِ.

أو مُستأنفَةٌ ومعناها: وكذلك العَينُ مفقوءَةٌ بالعينِ، والأنفُ مجدوعةٌ بالأنف، والأذنُ مصلومةٌ بالأذن، والسِّنُّ مقلوعةٌ بالسِّنِّ.

أو على أنَّ المرفوعَ منها مَعطوفٌ على المستكِنِّ في قولِه: ﴿ بِٱلنَّقْسِ ﴾ وإنَّما ساغَ لأَنَّه في الأصلِ مَفصولٌ عنه بالظَّرفِ، والجارُّ والمجرورُ (٢) حالٌ ميئنَةٌ للمعنى.

⁽۱) قرأ المعطوفات كلها بالنصب عاصم ونافع وحمزة، وقرأ الْكسَائي: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ السَّاورفع ما بعد ذلك كله، وقرأ باقي السبعة: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ والعينَ بالعينِ والأنفَ بالأنفِ والأُذنَ بالأذنِ والسِّنَ بالسِّنَ الله ينصبون ذلك ويرفعون ﴿والجروحُ﴾. انظر: "السبعة" (ص: ٢٤٤)، و"التيسير" (ص: ٩٩).

 ⁽٢) قوله: «مفصول عنه بالظرف»؛ أي: بالجار والمجرور وهو ﴿ إِلنَّفْسِ ﴾، «والجار والمجرور»؛ أي:
 في المعطوفات على الضمير المستكنِّ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٣٩٠).

﴿ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾؛ أي: ذاتُ قصاصٍ.

وقراءةُ الكسائيِّ أيضًا بالرَّفعِ، ووافقه ابنُ كثيرِ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ، على أنَّه إجمالٌ للحُكم بعدَ التَّفصيلِ.

﴿ فَمَن تَصَدَّقَ ﴾ مِن المُستحِقِّين ﴿ بِهِ ۽ ﴾: بالقصاصِ؛ أي: فمَن عفا عنه ﴿ فَهُوَ ﴾: فالتَّصدُّقُ ﴿ كَفَارَةٌ لَهُ ﴾: للمُتصدِّقِ؛ يُكفِّرُ اللهُ به ذنوبَه.

وقيلَ: للجاني يُسقِطُ عنه ما لَزِمَه.

وقُرِئَ: «فهو كفَّارتُه له»(١)؛ أي: فالمتصدِّقُ كفَّارتُه الَّتي يَستحِقُّها بالتَّصدُّقِ له لا ينقصُ مِنها شيءٌ.

﴿ وَمَن لَمْ يَعَكُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ ﴾ من القِصاصِ وغيره ﴿ فَأُولَتَهِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾. (٤٦-٤٧) - ﴿ وَقَفَيْنَا عَلَىٓ اَتَرِهِم ﴾؛ أي: وأَتْبَعناهم على آثارِهِم، فحُذِفَ المفعولُ لدلالةِ الجارِّ والمجرور عليه، والضَّميرُ لـ ﴿ النَّبَيتُونَ ﴾.

﴿بِعِيسَى أَبْنِ مَرْيَمٌ ﴾ مفعولٌ ثانٍ عُدِّيَ إليه الفعلُ بالباءِ.

﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَكَنِّهِ مِنَ ٱلتَّوْرَكَةِ وَءَاتَيْنَكُ ٱلْإِنجِيلَ ﴾ وقُرِئَ بفتح الهَمزِ (٢).

﴿ فِيهِ هُدًى وَثُورٌ ﴾ في مَوضعِ النَّصبِ بالحالِ ﴿ وَمُصَدِقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَ اللهِ ﴾ عَطفٌ عليه، وكذا قولُه: ﴿ وَهُدُى وَمَوْعِظَةً لِللْمُتَقِينَ ﴾.

ويجوزُ نَصبُهُما على المفعولِ لهما عَطفًا على مَحذوفٍ أو تعليقًا به، وعُطِفَ: ﴿ وَلِيَحْكُمَ أَهلُ الإنجيلِ بما أَنْزَلَ اللهُ فيه ﴾ عليهِ في قراءةِ حمزة (٣).

⁽١) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٣١)، و «البحر المحيط» (٨/ ٢٣٨).

⁽٢) أي: (الأنجيل) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٢٥)، و «المحتسب» (١/ ١٥٢).

⁽٣) قرأ حمزة بالنصب، وباقي السبعة بالجزم على الأمر. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٤)، و «التيسير» =

وعلى الأوَّلِ اللَّامُ مُتعلِّقَةٌ بمحذوفٍ؛ أي: وآتيناهُ ليَحكُمَ.

وقُرِئَ: «وأَنْ لِيَحكُمْ»(١) على أنَّ «أنْ» مَوصولَةٌ بالأمرِ كقولِك: أمرتُكَ بأَنْ قُم؛ أي: وأَمَرْنا بأَنْ لِيَحكُمْ.

﴿ وَمَن لَمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَتِهِكَ هُمُ الْفَسِقُونَ ﴾ عن حُكمِه، أو: عَن الإيمانِ إن كانَ مُستهينًا به.

والآيةُ تدلُّ على أنَّ الإنجيلَ مُشتَمِلَةٌ على الأحكامِ، وأنَّ اليَهوديَّةَ مَنسوخَةٌ ببعثَةِ عيسى عليه السَّلام، وأنَّه كانَ مُستقِلًا بالشَّرعِ، وحَملُها على: وليحكمُوا بما أنزلَ اللهُ فيه مِن إيجابِ العملِ بأحكام التَّورَاةِ، خلافُ الظَّاهرِ.

(٤٨) - ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَابَ بِٱلْحَقِّ ﴾؛ أي: القرآنَ ﴿مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَابِ المنزلةِ، فاللامُ الأُولى للعَهْدِ والثَّانيَةُ للجِنس.

﴿ وَمُهَيِّمِنًا عَلَيْهِ ﴾: ورقيبًا على سائرِ الكتبِ يحفَظُهُ عن التَّغييرِ ويَشهَدُ له بالصِّحَّةِ والتَّباتِ.

 ⁽ص: ۹۹). والتقدير على هذا الوجه وهو عطف و ﴿ولِيَحكم ﴾ على ﴿هدًى وموعظة ﴾ حالً نصبهما على المفعول لهما .: وآتيناه الإنجيل هدى وموعظة .أي: لأجلهما وليَحكم ؛ أي: وللحُكُم بما أنزل الله فيه من الأحكام، وإنما ذُكِرَت اللامُ في ﴿لِيَحكُم ﴾ دون ﴿هدًى وموعظة ﴾؛ لفوات شرط نصب المفعول له فيه دونَهما، وهو اتحادُه مع عامله فاعلًا وزمانًا؛ إذ فاعلُ الحكم ﴿أهلُ ﴾ ، وزمانه مستقبل، وفاعل الإيتاء الله ، وزمانه ماضٍ . انظر: "حاشية الأنصاري" (٢/ ٣٩١).

⁽۱) نسبت لأبي رضي الله عنه. انظر: «تفسير الطبري» (۸/ ٤٨٤)، و «الكشاف» (۲/ ٦٣٢)، و «المحرر الوجيز» (۲/ ١٩٩). وشكك الطبري في صحتها فقال: (وأما ما ذكر عن أبيّ بن كعب من قراءته ذلك: (وأن ليحكم) على وجه الأمر، فذلك مما لم يَصِحّ به النقل عنه. ولو صحّ...)

وقُرِئَ على بِنْيَةِ المَفعولِ؛ أي: هُومِنَ عليهِ وحُوفِظَ مِن التَّحريفِ، والحافِظُ له هوَ اللهُ تعالى، أو الحُفَّاظُ في كلِّ عَصرِ.

﴿ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا آنَزَلَ ٱللهُ ﴾؛ أي: بما أنزلَ إليكَ ﴿ وَلَا تَتَبِعَ آهُوَآءَ هُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ بالانحرافِ عنه إلى ما يَشْتَهونَه، ف (عَن صِلَةٌ لـ (لا تَتَبعُ التَضمُّنِه مَعنى الانحرافِ، أو حالٌ من فاعلِه؛ أي: لا تَتَبع أهواءَهُم مائلًا عمَّا جاءَكَ.

﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنكُمْ ﴾ أَيُّها النَّاسُ ﴿شِرْعَةَ ﴾: شريعةً وهي الطريقُ إلى الماءِ؛ شُبِّهَ بِها الدِّينُ لأَنَّه طريقٌ إلى ما هو سببُ الحياةِ الأَبديَّةِ.

وقُرِئَ بفتحِ الشِّينِ (١).

﴿ وَمِنْهَا كُمَّا ﴾: وطريقًا واضِحًا في الدِّينِ، مِن نَهَجَ الأَمرُ: إذا وَضَحَ.

واستُدِلَّ به على أنَّا غيرُ مُتعبَّدينَ بالشَّرائع المتقدِّمَة.

﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمُ أَمَّةً وَحِدَةً ﴾: جماعَةً مُتَّفِقَةً على دينٍ واحدٍ في جميعِ الأعصارِ مِن غيرِ نَسخٍ وتحويلٍ، ومَفعولُ «لو شاءَ» محذوفٌ دلَّ عليه الجوابُ.

وقيلَ: مَعناه: لو شاءَ اللهُ اجتماعَكُم على الإسلام لأجبَرَكُم عليه.

﴿ وَلَكِن لِيَبَلُوكُمُ فِي مَا ءَاتَكُمُ ﴾ من الشَّرائعِ المختلفَةِ المناسِبَةِ لكلِّ عَصرٍ وقَرنٍ: هَل تعمَلُونَ بها مُذعِنينَ لها مُعتَقِدينَ أنَّ اختلافَها مُقتضَى (٢) الحكمَةِ الإلهيَّةِ، أم تَزِيغُونَ عنِ الحقِّ وتُفرِّطُونَ في العملِ؟

﴿ فَاسَتَبِقُوا النَّحَيْرَتِ ﴾: فابتدِروها انتهازًا للفُرصَةِ، وحِيازَةً لفضلِ السَّبْقِ والتَّقَدُّم.

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩) عن يحيى بن وثاب.

⁽٢) في نسخة الخيالي: «بمقتضى».

﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمٌ جَمِيمًا ﴾ استئنافٌ فيه تعليلُ الأمرِ بالاستباقِ، ووَعدٌ ووَعيدٌ للمُبادِرينَ والمُقصِّرينَ.

﴿ فَيُنَيِّنَكُمُ بِمَا كُنتُمُ فِيهِ تَخْنَلِفُونَ ﴾ بالجزاءِ الفاصِلِ بين المُحقِّ والمُبطلِ والعامِلِ والعامِلِ والمقصِّر.

(٤٩) _ ﴿ وَآنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَا ٱنْزَلَ ٱللهُ ﴾ عَطفٌ على ﴿ ٱلْكِتَبَ ﴾ ؛ أي: أَنزَلْنَا إليكَ الكتابَ والحُكم، ويجوزُ أن يكونَ جملةً بتقدير: وأمَرْنا أنِ احكُم.

﴿ وَلَا تَتَبِعَ أَهْوَآءَهُمُ وَالْحَذَرَهُمُ أَن يَفْتِنُولَكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكَ ﴾؛ أي: أن يُضِلُّوكَ ويَصرِفُوكَ عنه، و ﴿ أَن ﴾ بصِلَتِه بدلٌ مِن «هم» بدلَ الاشتمالِ؛ أي: احذَرْ (١٠) فِتنتَهُم، أو مَفعولٌ له؛ أي: احذَرْهُم مخافَةَ أن يَفتِنوكَ.

رُوِيَ أَنَّ أَحِبَارَ اليَهُودِ قَالُوا: اذْهَبُوا بِنَا إلى مُحمَّدِ لَعلَّنَا نَفْتِنُهُ عَن دينِه، فقالوا: يا محمَّدُ! قد عرفتَ أَنَّا أحبارُ اليَهُودِ، وأَنَّا إِن اتَّبَعنَاكَ اتَّبَعنَا اليَهُودُ كلُّهُم، وإِنَّ بِينَنَا وبين قومِنا خُصومَةً، فَنتَحَاكمُ إليك فتقضي لنا عليهم ونحنُ نُؤمِنُ بك ونُصدِّقُك، فأبى ذلكَ رَسولُ اللهِ عَلَيْهِ، فَنزَلَت (٢).

﴿ فَإِن تَوَلَّوا ﴾ عن الحكم المنزَلِ وأرادوا غيرَه ﴿ فَأَعَلَمُ أَنَّهَ يُرِيدُ اللّهُ أَن يُصِيبُهُم بِبَعْضِ ذُنُوبِم ۗ يعني: ذنبَ التَّولِّي عن حكم اللهِ، فعبَّر عنه بذلكَ تَنبيها على أنَّ لهم ذُنوبًا كثيرة هذا مع عِظَمه واحدٌ منها مَعدودٌ مِن جُملَتِها، وفيه دلالةٌ على التَّعظيم كما في التَّنكير، ونَظِيرُه قولُ لَبيدِ:

⁽١) في نسخة التفتازاني: «احذرهم».

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٠٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٥٤)، عن ابن عباس رضى الله عنهما، وهو في «أسباب النزول» للواحدي (ص: ١٩٨).

أو يَرتَبِطْ بعضَ النُّفوسِ حِمامُها(١)

﴿ وَإِنَّا كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ لَفَسِقُونَ ﴾: لَمُتمرِّدونَ في الكُفرِ مُعتدونَ فيه.

(٥٠) - ﴿ أَفَحُكُمَ ٱلْجَهِلِيَّةِ يَبَغُونَ ﴾ الَّذي هوَ الميلُ والمُداهنَةُ في الحكمِ، والمرادُ بالجاهليَّةِ: الملَّةُ الجاهليَّةُ الَّتي هي مُتابِعَةُ الهوى.

وقيلَ: نَزَلَت في بني قُريظةَ والنَّضيرِ، طَلَبوا رسولَ اللهِ أن يَحكُمَ بما كانَ يَحكمُ به أهلُ الجاهليَّةِ مِن التَّفاضُل بين القَتْلي (٢).

وقُرِئَ: «أفحكمُ الجاهليةِ» برفعِ الحكمِ (٢) على أنَّهُ مُبتداً و ﴿ يَبَغُونَ ﴾ خبرُه، والرَّاجعُ مَحذوفٌ حَذْفَه في الصَّلَةِ في قولِه: ﴿ أَهَاذَا ٱلَّذِى بَعَكَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: 13] واستُضعِفَ ذلك في غيرِ الشَّعرِ.

وقُرِئَ: «أَفحَكَمَ الجاهليَّةِ» (1)؛ أي: يَبغونَ حاكمًا كَحُكَّامِ الجاهليَّةِ يَحكمُ بحسبِ شَهيَّتِهم.

وقرأً ابنُ عامرٍ: ﴿ تَبغون ﴾ بالتاءِ (٥)، على: قُل لهم: أفحُكُمَ الجاهليَّةِ تَبغونَ.

(١) انظر: «ديوان لبيد بن ربيعة» (ص: ١١٣)، وهو من معلقته المشهورة، وصدره:

تَـرَّاكُ أمكنـةِ إذا لـم أرضَهـا

- (٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«المحتسب» (١/ ٢١٠) عن السلمي ويحيى وإبراهيم. وهو النخعي.
 - (٤) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٣٩)، و«المحتسب» (١/ ٢١٠)، عن قتادة والأعمش.
 - (٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٤)، و«التيسير» (ص: ٩٩).

﴿ وَمَنْ آحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكُمًا لِقَوْمِ يُوقِنُونَ ﴾؛ أي: عندَهُم، واللَّامُ للبيانِ كما في قولِه: ﴿ هَيْتَ لَكَ ﴾ [يوسف: ٢٣]؛ أي: هذا الاستفهامُ لقوم يوقِنون؛ فإنَّهم هم الَّذينَ يَتدبَّرونَ الأمورَ ويتَحقَّقونَ الأشياءَ بأنظارهِم فيَعلمونَ أَنْ لا أحسَنَ حكمًا مِن اللهِ.

(١٥) - ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَا مَنُوا لَا نَتَخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّمَـٰزَىٰ أَوْلِيَآ ﴾ فلا تَعتَمِـدُوا عليهم ولا تُعاشِمُ وهم مُعاشرةَ الأحبابِ ﴿ بَمْشُهُمْ أَوْلِيَا هُ بَعْضِ ﴾ إيماءٌ إلى عِلَّةِ النَّهيِ ؛ أي: فإنَّهُم مُتَّفِقون على خِلافِكُم يوالي بعضُهُم بعضًا ؛ لاتِّحادِهِم في الدِّينِ وإجماعِهِم على مُضادَّتِكُم.

﴿ وَمَن يَتَوَلِّمُ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنهُمُ ﴾؛ أي: ومَن والاهُم مِنكُم فإنَّهُ مِن جُملَتِهم، وهذا تشديدٌ في وُجوبِ مُجانبَتِهم كما قالَ عليه السَّلام: «لا تراءى ناراهما»(١)، أو لأنَّ المُوَالينَ لهم كانُوا مُنافِقين.

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾؛ أي: الَّذينَ ظَلَموا أَنفُسَهُم لمُوالاةِ الكُفَّارِ، أو: المؤمنينَ بمُوالاةِ أعدائِهم.

(٥٢) - ﴿ فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ يعني: ابنَ أبيِّ وأضرابَه ﴿يُسَدِعُونَ فِهِمْ ﴾؛ أي: في مُوالاتِهم ومُعاونَتِهم ﴿يقُولُونَ نَخْتَىٰ آن تُصِيبَنا دَآبِرَةٌ ﴾: ويَعتذِرُونَ بأنَّهم يخافونَ أن تُصيبَهُم دائرَةٌ مِن دوائرِ الزَّمانِ بأن ينقلِبَ الأمرُ وتكونَ الدَّولَةُ للكُفَّارِ.

رُوِيَ أَنَّ عُبادةَ بنَ الصَّامتِ قالَ لرسولِ اللهِ ﷺ: إنَّ لي مَوالِيَ من اليهودِ كثيرًا

⁽١) رواه أبو داود (٢٦٤٥)، والترمذي (١٦٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٢٢٦٤)، من حديث قيس بن أبي حازم، عن جرير بن عبد الله مرفوعاً.

ورواه النسائي في «الكبرى» (٦٩٥٦)، والحربي في «غريب الحديث» (٧٦٦/٢)، والترمذي (١٦٠٥)، من حديث قيس بن أبي حازم، عن النبي على مرسلاً، ونقل الترمذي عن البخاري قوله: الصحيح حديث قيس عن النبي على مرسل.

عدَدُهُم، وإني أبرَأُ إلى اللهِ ورسولِهِ مِن ولايَتِهم (١) وأُوَالي اللهَ ورَسولَه، فقالَ ابنُ أبيٍّ: إني رَجلٌ أخافُ الدَّوائرَ لا أبرَأُ مِن ولايةِ مَوَاليَّ، فنزلَت (٢).

﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِي بِالْفَتْحِ ﴾ لرسولِ اللهِ على أعدائِهِ وإظهارِ المسلمينَ ﴿ أَوَ الْمَرِ بِإِظهارِ أَسرارِ أَسرارِ المَعْ عُسَأْفَة اليَّهُ ودِ من القَتلِ والإجلاءِ، أو الأمرِ بإظهارِ أَسرارِ المنافقينَ وقَتلِهم.

﴿ فَيُصِّبِحُواْ ﴾؛ أي: هـؤلاءِ المُنافقونَ ﴿ عَلَىٰ مَا آسَرُّواْ فِي آنفُسِهِمْ نَدِمِينَ ﴾ على ما استَبْطَنُوه مِن الكُفرِ والشَّكِّ في أمرِ الرَّسولِ فَضلًا عمَّا أَظْهَرُوهُ ممَّا أَشْعرَ على نفاقِهم (٣).

(٥٣) _ ﴿ وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا ﴾ بالرَّفعِ قراءةُ عاصمٍ وحمزَةَ والكِسائيِّ على أنَّه كلامٌ مُبتدَأٌ، ويؤيِّدُه قراءَةُ ابنِ كثيرٍ ونافِعٍ وابنِ عامرٍ مرفوعًا بغيرِ واوٍ على أنَّه جوابُ قائلِ يقولُ: فماذا يقولُ المؤمنونَ حينَئذٍ؟

وبالنَّصبِ قراءَةُ أبي عمرو ويَعقوبَ (٤) عطفًا على ﴿أَن يَأْتِي ﴾ باعتبارِ المعنى ؛ وكأنَّه قالَ: عَسى أَن يأتيَ اللهُ بالفَتحِ ويقولَ الَّذينَ آمَنوا، أو بجَعْلِه بدلًا مِن اسمِ اللهِ داخِلًا في اسمِ «عَسى» مُغنِيًا عن الخبرِ بما تضمَّنَه من الحدثِ، أو على

(١) في نسخة الخيالي: «موالاتهم».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٠٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٣٠١)، من رواية عطية بن سعيد العوفي قال: جاء رجل يقال له عبادة بن الصامت...، فذكره مرسلاً.

ورواه ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٤٩) عن أبيه عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت أنه قال لرسول الله على ...، فذكر نحوه. وهو أيضاً مرسل.

(٣) «مما أشعر على نفاقهم» ضمَّن «أشعر» معنى: أَطلَعَ، فعدًاه بـ «على». انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٣٩٩).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٥)، و«التيسير» (ص: ٩٩)، و«النشر» (٢/ ٢٥٤_ ٢٥٥).

«الفَتْحِ» بمَعنى: عَسى اللهُ أن يأتيَ بالفَتحِ وبقولِ المؤمنينَ؛ فإنَّ الإتيانَ بما يُوجِبُه كالإتيانِ به.

﴿ أَهَا وُلاَ اللَّهِ اللَّهِ مَا اللَّهِ مَهَدَ أَيْمَنِهِ مِ إِنَّهُمْ لَكَكُمْ ﴾ يقولُ المؤمنونَ بَعضُهُم لبَعضٍ تعجُّبًا من حالِ المنافقينَ، وتَبجُّحًا بما مَنَّ اللهُ عليهم مِن الإخلاصِ، أو يقولونَ لليَهودِ؛ فإنَّ المنافقينَ حَلَفُوا لهم بالمُعاضدَةِ كما حَكى اللهُ عنهم بقولِه: ﴿ وَإِن فُولِنَ نَصُرَنَكُمْ ﴾ [الحشر: ١١].

و «جَهْدُ الأيمانِ»: أَغلَظُها، وهو في الأصلِ مَصدَرٌ، ونصبُه على الحالِ على تقديرِ: وأقسَمُوا باللهِ يَجتَهِدُونَ جهدَ أَيْمانِهِم، فحُذِفَ الفِعلُ وأُقيمَ المصدَرُ مُقامَهُ، ولذلك ساغَ كونُها مَعرِفَةً، أو على المَصدرِ لأنَّه بمعنى أقسَمُوا.

﴿ حَبِطَتَ أَعَمَلُهُمْ فَأَصَّبَحُواْ خَسِرِينَ ﴾ إمَّا مِن جُملَةِ المقولِ، أو مِن قولِ اللهِ شَهادَةً لهم بحبوطِ أعمالِهم، وفيه مَعنى التَّعجُّبِ؛ كأنَّه قيلَ: ما أحبَطَ أعمالَهُم وما أخسَرَهُم! (٤٥) _ ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدُ مِنكُمْ عَن دِينِهِ ﴾ قرأه على الأصلِ نافِعٌ وابنُ عامِرٍ، وهو كذلكَ في الإمامِ، والباقونَ بالإدغامِ (١١).

وهذا من الكائِناتِ الَّتي أخبَرَ اللهُ عنها قبلَ وُقوعِها، وقد ارتَدَّ من العَرَبِ في أواخر عهدِ رسول اللهِ ﷺ ثلاثُ فرق:

بنو مدلج وكانَ رئيسَهُم ذو الحمارِ (٢) الأَسودُ العَنسيُّ؛ تنبَّأُ باليمنِ واستَوْلَى على

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٥)، و «التيسير» (ص: ٩٩).

⁽٢) قوله: «ذو الحمار» يروى بالمعجمة والمهملة، قال الحافظ في «الفتح» (٢١/ ٢١): كان يقال لأسود العنسي: (ذو الحمار) لأنّه علَّم حمارًا إذا قال له: (اسجد) يخفض رأسه، فعلى هذا هو بالحاء المهملة، والمعروف أنه بالخاء المعجمة بلفظ الثوب الذي يختمر به.

بلادِهِ، ثمَّ قتلَهُ فيروزُ الدَّيلَمِيُّ ليلَةَ قُبِضَ رسولُ اللهِ ﷺ مِن غَدِهَا، وأخبرَ الرَّسولُ في تلكَ اللَّيلَةِ فسُرَّ المُسلمونَ، وأتى الخبرُ في أواخِرِ ربيع الأوَّلِ (١٠).

وبنو أَسدٍ قومُ طُلَيحَةَ بنِ خويلِدٍ، تنبَّأَ فبعثَ إليهِ رسولُ اللهِ ﷺ خالدًا(٢)، فهربَ بعد القتالِ إلى الشَّام ثمَّ أسلَمَ وحَسُنَ إسلامُه.

وفي عهدِ أبي بَكرٍ سبعٌ: فزارَةُ قومُ عيينَةَ بنِ حصنٍ، وغَطَفانُ قومُ قرَّةَ بنِ سلمَةَ، وبعضُ تَميمٍ وبَنو سليمٍ قومُ الفُجاءَةِ بن عبديالِيلَ، وبنو يَربوعَ قومُ مالكِ بن نُويرَةَ، وبعضُ تَميمٍ

⁽۱) انظر ما ورد من أخبار في ردة الأسود العنسي ثم قتله في «تاريخ الطبري» (۳/ ١٨٤ ـ ١٨٧ و ٢٢٧ و ٢٢٧ انظر ما ورد من أخبار في ردة الأسود العنسي ثم قتله في «تاريخ الطبري» (۳ / ١٨٤ ـ ١٨٠ اليمن و «الكافي الشاف» (ص: ٥٥). وما ذكره المؤلف من أن العنسي استولى على بلاد اليمن وأخرج عمال رسول الله على قد تعقبه الحافظ بقوله: (ظاهره يقتضي أن لا يبقى منهم هناك أحد، وليس الأمر كذلك، بل بقي منهم على ما كان عليه جماعة منهم من المهاجرين ابن أبي أمية ومعه جميع السواحل، وكان باليمن أيضًا معاذ بن جبل وغيره من عمال رسول الله على سواحل اليمن، وإنما استولى العنسى على صنعاء وبعض البلاد الجبالية).

⁽٢) كذا قال، وقد ذكر بعض أصحاب الحواش أن الصَّوابُ: فبعثَ إليهِ أبو بكرِ خالدًا. انظر: «حاشية السيوطي» (٥/ ٤١١)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٠١). وكان طليحة قد أعلن الردة في حياة النبي السيوطي، (١٥٧/١٠)، وقد ذكر أن طلحة بعد توبته التحق بجيوش الفتح واستشهد في نواحي أذربيجان.

قومُ سَجاحِ(١) بنت المنذرِ المُتنبَّئَةِ زوجَةِ مُسيلِمَةَ، وكندَةُ قومُ الأَشعثِ بن قيسٍ، وبنو بَكر بن وائلِ بالبَحرينِ قومُ الحُطَم، وكفَى اللهُ أمرَهُم على يدهِ.

وفي إمرَةِ عمرَ رضيَ اللهِ عنه غسَّانُ قومُ جَبَلَةَ بن الأَيهمِ، تنصَّرَ وسارَ إلى الشَّامِ. ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ عِلْهُ عَلَى الشَّالِمُ الْيَمَنُ ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّه عليه السَّلامُ أَسُارَ إلى أبي موسى الأشعري وقالَ: «قومُ هذا»(٢).

وقيلَ: الفُرسُ؛ لأنَّهُ عليه السَّلامُ سُئِلَ عنهم فضربَ يدَه على عاتقِ سَلمانَ فقالَ: «هذا وذَوُوه»(٣).

وقيلَ: الَّذينَ جاهدوا يومَ القادسيَّةِ: ألفانِ مِن النَّخعِ، وخمسةُ آلافٍ مِن كِندَةَ وبَجيلَةَ، وثلاثةُ آلافٍ من أفناءِ النَّاس.

قلت: يعني بآية الجمعة قوله تعالى: ﴿ وَمَاخَرِينَ مِنْهُمْ لَمَا لِلْحَقُولَ بِهِمْ ﴾ [الآية: ٣] والحديث رواه البخاري (٨٩٧)، ومسلم (٢٥٤٦). وآية القتال: ﴿ وَلِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَّدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾ [الآية: ٣٨] والحديث رواه الترمذي (٣٢٦٠) و(٣٢٦١).

⁽١) قوله: «سجاح» يجوز فيها البناء والإعراب مع عدم الصرف. انظر: «حاشية الجاربردي» (ج١/ و١٣٤أ).

⁽٢) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٠٧)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٢٦)، والطبري في «البسيط» في «تفسيره» (٨/ ٥٢١)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٢٠) وصححه، والواحدي في «البسيط» (٧/ ٣٤٠)، جميعهم من طريق سماك بن حرب عن عياض بن عمرو الأشعري عن النبي على وعياض مختلف في صحبته. انظر: «الإصابة» (٤/ ٦٢٩). ورواه البيهقي في «الدلائل» (٥/ ٣٥٢) من وجه آخر عن سماك عن عياض عن أبي موسى قال: تلوتُ عند النبي على: ﴿ مَسَوّفَ يَأْتِي اللهُ بِهَوْمِ ﴾ الآية، فقال رسول الله على «هم قومك يا أبا موسى أهلُ اليمن».

⁽٣) كذا ذكر نقلًا عن الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٦٤٥)، وتعقبه الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٥٧) بقوله: هكذا رواه، وهو وهم منه فإن هذا الكلام إنما ورد في آية الجمعة من طريق أبي الغيث عن أبي هريرة وهو متفق عليه. وفي آية القتال رواه الترمذي من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضى الله عنه.

والراجِعُ إلى ﴿مَن ﴾ مَحذوفٌ تقديرُه: فسوفَ يأتي اللهُ بقومٍ مَكانَهم.

ومَحبَّةُ اللهِ للعبادِ: إرادَةُ الهدى والتَّوفيقِ لهم في الدُّنيا، وحسنُ الثَّوابِ في الآخرَةِ، ومحبَّةُ العبادِ له: إرادَةُ طاعتِهِ والتَّحرُّزُ عن مَعاصيه.

﴿ أَذِلَةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ عاطفين عليهم مُتذلّلينَ لهم، جمعُ ذَليلٍ، لا ذَلولٍ فإنَّ جمعَه: ذُلُلٌ، واستعمالُه مع «على» إمَّا لتضمُّنِه معنى العطفِ والحُنوِّ، أو للتَّنبيهِ على أنَّهم مع علوِّ طَبَقَتِهم وفضلِهم على المؤمنين حافظونَ لهم، أو للمُقابلَةِ.

﴿ أَعِزَةٍ عَلَى ٱلكَفِرِينَ ﴾: شِدادٍ مُتغلّبينَ عليهم؛ مِن عَزَّهُ: إذا غلبَه. وقُرِئَ بالنّصبِ على الحالِ (١).

﴿ يُحَهِدُونَ فِي سَيِيلِ اللهِ صِفَةٌ أخرى لـ «قوم»، أو حالٌ من الضَّميرِ في ﴿ أَعِزَةٍ ﴾. ﴿ وَلَا يَخَافُونَ لَوَمَةً لَآبِدٍ ﴾ عطفٌ عـلى ﴿ يُجَهِدُونَ ﴾ بمعنى: أنَّهم الجامعونَ بينَ المجاهدةِ في سبيلِ اللهِ والتَّصلُّبِ في دينِه، أو حالٌ بمعنى: أنَّهم يُجاهِدونَ وحالُهم خِلافُ حالِ المنافقينَ، فإنَّهم يخرجونَ في جيشِ المسلمينَ خائفينَ مَلامَةَ أوليائِهِم من اليَهودِ، فلا يَعملونَ شيئًا يَلحَقُهم فيه لومٌ مِن جِهَتِهم.

و «اللَّومَةُ»: المرَّةُ من اللوم، وفيها وفي تَنكيرِ ﴿لَآيِدٍ ﴾ مُبالَغتان.

﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارَةٌ إلى ما تقدَّمَ من الأوصافِ ﴿ فَضَّلُ ٱللَّهِ يُوْتِيهِ مَن يَشَآءُ ﴾: يمنَحُه ويُوفِّقُ له ﴿ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ كثيرُ الفَضل ﴿ عَلِيدُ ﴾ بمن هو أهلُه.

(٥٥) - ﴿إِنَّهَ وَلِيُكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ لَمَّا نَهى عن مُوالاةِ الكَفَرَةِ ذكرَ عَقيبَهُ مَن هو حَقيقٌ بها، وإنَّما قالَ: ﴿وَلِيْكُمُ ﴾ ولم يَقُل: أولياؤُكم؛ للتَّنبيهِ على أنَّ الوِلاية اللهِ على الأصالَةِ ولرسولِه وللمؤمنينَ على التَّبَع.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩) عن ابن ميسرة، قال ابن خالويه: ويجوز في النحو الرفع. ﴿ اَلَّذِينَ يُقِيمُونَ اَلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكُوٰةَ ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿ الذين آمنوا ﴾ فإنَّه جَرى مَجْرَى الاسم، أو بدلٌ منه، ويجوزُ نَصبُه ورَفعُه على المدح.

﴿وَهُمُ رَكِعُونَ ﴾: مُتَخشِّعونَ في صَلاتِهِم وزكاتهم.

وقيلَ: هو حالٌ مَخصوصَةٌ بـ ﴿يؤتُونَ﴾؛ أي: يؤتُونَ الزَّكاةَ في حالِ ركوعِهِم في الصَّلاةِ حرصًا على الإحسانِ ومُسارعةً إليه، وأنها نزلَت في عليِّ رضيَ الله عنه حينَ سألَهُ سائِلٌ وهو راكِعٌ في صلاتِه فطرحَ له خاتَمَه (١١).

واستدلَّ بها الشَّيعةُ على إمامَتِه زاعمينَ أنَّ المُرادَ بالوَليِّ: المتولِّي للأُمُورِ والمستحِقُّ للتصرُّفِ فيهم، والظاهِرُ ما ذكرناه، مع أنَّ حملَ الجَمعِ على الواحدِ أيضًا خلافُ الظَّاهرِ، وإنْ صَحَّ أنَّه نزلَ فيه فلعلَّهُ جيءَ بلفظِ الجمعِ لتَرغيبِ النَّاسِ في مثلِ فِعْلِه فيندرِجُوا فيه، وعلى هذا يكونُ دليلًا على أنَّ الفعلَ القليلَ في الصَّلاةِ لا يُبطِلُها، وأنَّ صدقةَ التطوُّع تُسمَّى زكاةً.

(٥٦) - ﴿ وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ, وَاللَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾: ومَن يتَّخِذْهم أُولياءَ ﴿ فَإِنَّ حِزْبَ اللهِ هُو الْغَلِبُونَ ﴾؛ أي: فإنَّهم الغالبونَ، ولكنْ وُضِعَ الظَّاهرُ موضِعَ المُضمَرِ تنبيهًا على البرهانِ عليه، وكأنَّه قيلَ: ومَن يتوَلَّ هؤلاءِ فهُم حزبُ اللهِ وحزبُ اللهِ هم الغالِبونَ،

⁽۱) رواه الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ۱۰۲) من حديث علي رضي الله عنه، ورواه الطبري في «تفسيره» (۸/ ٥٣٠) عن السدي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٦٢) عن سلمة بن كهيل. وروي في ذلك أحاديث وأخبار جمعها ابن كثير عند هذه الآية من «تفسيره» ثم قال: وليس يصح شيء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها وجهالة رجالها. وقال في «البداية والنهاية» (۱۱/ ۹۶): «ولم ينزل في علي شيء من القرآن بخصوصيته». وروى الطبري في «تفسيره» (۸/ ٥٣١) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٦٢)، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ١٨٥)، عن محمَّد بن عليَّ أنه قال: ﴿وَالَذِينَ مَنُوا ﴾ وقد قال الله المُؤمنين، فقيل له: إنَّ ناسًا يقولون: هو عليِّ، قال: فعليٍّ منَ الذين آمَنُوا، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَالمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالنَّمُ مِنْ الذين آمَنُوا، وقد قال الله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلَالُونُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلَّهُ وَلَاللّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلَاللّهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلَالْمُؤْمِنَالُونَ وَلَاللّهُ وَلَالُونُ وَلَاللّهُ وَلَالِهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلِونَ وَلَاللّهُ وَلُونَ وَلَاللّهُ وَلِونَ وَلَالْمُؤْمِنُونَ وَلِونَ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلُونَ وَلِولُونَ وَلِولُونَ وَلِولُونَ وَلَاللّهُ وَلَاللّهُ وَلِولُونَ وَلِولُولُونَ وَلَاللّهُ وَلِولُونَ وَلِولُونَ وَلَالْمُؤْمِنُو

وتنويهًا بذِكرِهم، وتعظيمًا لشَأنِهم، وتَشريفًا لهم بهذا الاسمِ، وتَعريضًا لِمَن يُوالي غيرَ هؤلاءِ بأنَّه حزبُ الشَّيطانِ.

وأصلُ الحزبِ: القومُ يَجتَمِعونَ لأمرِ حَزَبَهم.

(٧٥) - ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا لَا نَنَّخِذُوا الَّذِينَ التَّخَذُوا دِينَكُرُ هُزُوا وَلَعِبَا مِن الَّذِينَ أُوتُوا الْكِئَبَ مِن قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَا الْمَهُ الْفَهُ الْمُعْلَمُ وَالْكُمُّ وَالْكُفَّارَ أَوْلِيَا الْمَهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ مَن المسلمينَ يُوادُّونَهُما (١٠).

نافقًا، وكانَ رِجالٌ مِن المسلمينَ يُوادُّونَهُما (١٠).

وقد رتَّبَ النَّهيَ عَن مُوالاتِهم على اتِّخاذِهِم دينَهُم هُزوًا ولعبًا؛ إيماءً على العِلَّةِ، وتَنبيهًا على أنَّ مَن هذا شأنُه بعيدٌ عن الموالاةِ جديرٌ بالمعاداةِ.

وفَصَّل المستهزِئينَ بأهلِ الكتابِ والكُفَّارِ على قراءةِ مَن جرَّهُ، وهُم أبو عمرٍ و والكِسائيُّ ويعقوبُ(٢)، والكُفَّارُ وإن عَمَّ أهلَ الكتابَ يُطلَقُ على المشركينَ خاصَّةً؛ لتَضاعُفِ كُفرِهِم.

ومَن نصبَهُ عَطفَ على ﴿ اللَّهِ مَا أَيْنِيَ التَّهَدُوا ﴾ على أنَّ النَّهيَ عن موالاةِ مَن ليسَ على الحقِّ رأسًا سواءٌ مَن كانَ ذا دِينٍ تَبعَ فيه الهوى وحَرَّفه عن الصَّوابِ كأهلِ الكتابِ، ومَن لم يَكُن كالمشركينَ.

﴿وَاَتَّقُواْ اللَّهَ ﴾ بتركِ المَناهي (٣) ﴿إِنَّ كُنُمُ مُّوْمِنِينَ ﴾ لأنَّ الإيمانَ حَقَّا يَقتَضِي ذلك. وقيلَ: إن كنتم مُؤمنينَ بوَعدِه ووَعيدِه.

⁽۱) رواه الطبري في «تفسيره» (۸/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن سعيد بن جبير أو عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٦٦٤) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد قوله. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ١٦٨) عن ابن إسحاق قوله.

⁽۲) ونصبه الباقون. انظر: «السبعة» (ص: ۲٤٥)، و«التيسير» (ص: ۱۰۰)، و«النشر» (۲/ ۲۵۰).

⁽٣) في نسخة الخيالي: «المعاصي».

(٥٨) ـ ﴿ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوْةِ اتَّغَذُوهَا هُزُواً وَلَعِبًا ﴾؛ أي: اتَّخذُوا الصَّلاةَ أو المُناداةَ، وفيه دليلٌ على أنَّ الأذانَ مَشروعٌ للصَّلاةِ.

رُوِيَ أَنَّ نَصرانيًّا بالمدينَةِ كَانَ إِذَا سَمِعَ المؤذِّنَ يقول: أَسْهَدُ أَنَّ مُحمَّدًا رسولُ الله، قال: أَحرَقَ الله الكاذِب، فدخلَ خادمُهُ ذَاتَ ليلةٍ بنارٍ وأَهلُهُ نِيامٌ، فتطايَرَ شَررُهُ في البيتِ فأحرقَهُ وأهله (۱).

﴿ ذَالِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَمْقِلُونَ ﴾ فإنَّ السَّفَهَ يُؤدِّي إلى الجَهلِ بالحقِّ والهزءِ به، والعَقُل يمنعُ مِنه.

(٩٥) - ﴿ قُلْ يَتَأَهَلَ ٱلْكِنْبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَا ﴾: هل تُنكِرونَ مِنَّا وتَعيبونَ؛ يُقالُ: نَقَمَ مِنه كذا: إذا أَنكَرَهُ، وانتَقَم: إذا كافأهُ.

وقُرِئَ: «تنقَمون» بفتح القافِ (٢)، وهو لُغَةٌ.

﴿ إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِأَسِّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلْتَنَا وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلُ ﴾: الإيمانُ بالكتبِ المنزلةِ كلِّها.

﴿ وَأَنَّ أَكْثَرُ كُونِسِقُونَ ﴾ عطفٌ على ﴿ أَنْ ءَامَنًا ﴾ ، وكأنَّ المُستثنَى لازمُ الأمرينِ وهو المخالفَةُ ؛ أي: ما تُنكِرونَ مِنَّا إلَّا مُخالَفَتكُم حيثُ دَخَلْنا الإيمانَ وأنتُم خارجونَ مِنه. أو كانَ الأصلُ: واعتقادَ أنَّ أكثرَكُم فاسقونَ ، فحُذِفَ المضافُ.

أو على «ما»؛ أي: وما تَنقِمونَ مِنَّا إلَّا الإيمانَ بالله وبما أَنزَلَ وبأنَّ أكثرَكُم.

أو على عِلَّةٍ مَحذوفَةٍ والتَّقديرُ: هل تَنقِمُونَ منَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا لقلَّةِ إنصافِكُم و فِسقِكُم.

⁽١) رواه الطبري في (تفسيره» (٨/ ٥٣٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٦٤)، عن السدي.

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩) عن يحيى والأعمش، و «الكشاف» (٢/ ٢٥٢) عن الحسن، و «البحر» (٨/ ٢٨٢) عن النخعي وابن أبي عبلة وأبي حيوة وأبي البرهسم.

أو نصبٌ بإضمارِ فعلٍ يَدُلُّ عليه ﴿مَلَّ تَنقِمُونَ ﴾؛ أي: ولا تَنقِمونَ أَنَّ أَكثرَكُمُ فاسقو نَ؟

أو رَفعٌ على الابتداءِ والخبرُ مَحذوفٌ؛ أي: وِفسقُكُم ثابِتٌ مَعلومٌ عندَكُم ولكنَّ حُبَّ الرِّياسَةِ والمالِ يَمنَعُكُم عَن الإنصافِ.

والآيَةُ خِطابٌ ليَهودِ سَأَلوا رسولَ اللهِ ﷺ عمَّن يُؤمِنُ به، فقالَ: «أَوْمِنُ ﴿ إِلَّلَهِ وَمَآ أُنِلَ إِلَيْنَا ﴾ » إلى قوله: ﴿ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٦] فقالوا حينَ سَمِعُوا ذِكرَ عِيسى: لا نعلَمُ دينًا شَرَّا مِن دينِكُم (١).

(٦٠) ﴿ قُلْ هَلَ أُنَيِتُكُمُ بِثَرِ مِن ذَلِكَ ﴾؛ أي: مِن ذلك المَنقومِ ﴿ مَثُوبَةً عِندَ اللّهِ ﴾: جزاءً ثابِتًا عندَ اللهِ، والمَثوبَةُ مُختصَّةٌ بالخيرِ كالعُقوبَةِ بالشَّرِّ، فوُضِعَت هاهنا مَوضِعَها على طريقَةِ قولِه:

تحيَّةُ بَينِهِم ضَرْبٌ وَجِيعُ⁽¹⁾ ونصبُها على التَّمييز عَن ﴿ بِشَرِ ﴾.

﴿ مَن لَعَنَهُ ٱللهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَاذِيرَ ﴾ بدلٌ مِن «شرِّ» على حذف مُضافٍ؛ أي: بشَرِّ مِن أَهلِ ذلك مَن لعنَهُ اللهُ، أو: بشرِّ من ذلك دِينُ من لعنه الله، أو خَبرُ مَحذوفٍ؛ أي: هو مَن لعنَهُ اللهُ، وهم اليَهودُ أبعدَهُم اللهُ مِن رحمَتِه وسَخِطَ

⁽۱) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (۸/ ٥٣٧ – ٥٣٨) من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد عن سعيد بن جبير أو عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (١ / ١٦٧) عن ابن إسحاق قوله. وذكره بلفظ المصنف الثعلبي في «تفسيره» (١ / ١٦٧ ٤ ـ ٤١٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٠١)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

 ⁽۲) عجز بيت لعمرو بن معدي كرب. انظر: «الكتاب» (۳/ ۵۰)، و «النوادر» لأبي زيد (ص: ٤٢٨)،
 وتقدم عند تفسير الآية (۱۰) من سورة البقرة.

عليهِم بكُفرِهِم وانهِمَاكِهِم في المعاصي بعدَ وُضوحِ الآياتِ، ومَسَخَ بعضَهُم قِردَةً وهم أصحابُ السَّبتِ، وبعضَهم خنازيرَ وهم كُفَّارُ أهل مائدَةِ عيسى.

وقيلَ: كِلا المسخَيْنِ في أصحابِ السَّبتِ؛ مُسِخَت شُبَّانُهُم قِردَةً ومَشايِخُهم خنازيرَ.

﴿ وَعَبَدَ ٱلطَّاعَٰوُتَ ﴾ عَطفٌ على صِلَةِ ﴿ مَن ﴾.

وكذا: «عُبِدَ الطَّاغوتُ» على البناءِ للمَفْعولِ ورَفعِ «الطَّاغوتُ»، و: «عَبُدَ الطَاغوتُ»، و: «عَبُدَ الطاغوتُ» بمعنى: صارَ مَعبودًا، فيكونُ الراجِعُ مَحذوفًا(١٠)؛ أي: فيهم أو بينَهُم.

ومَن قرَأً: "وعابِدَ الطاغوتِ»، أو: ﴿وعَبُدَ﴾ على أنَّه نَعتُ كَفَطُنِ ويَقُظِ^(۱)، أو: "عَبَدَةَ»، أو: "عَبَد الطاغوتِ» على أنَّه جمعٌ كخَدَمٍ، أو أنَّ أصلَه "عَبَدَةَ» فحُذفَ التَّاءُ للإضافَة= عَطفَه على ﴿ ٱلِقِرَدَةَ ﴾.

ومَن قرأً: (وعَبَدِ الطَّاغوتِ) بالجرِّ عَطَفَه على ﴿مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ ﴾ (٣).

(١) قوله: «فيكونُ الراجِعُ مَحذوفًا»؛ أي: على هاتين القراءتين. انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٥٥ ـ ٢٥٦). والقراءة الثانية: (وعَبُدُ الطاغوتُ) هي جملة من فعل وفاعل.

(٢) و(الطاغوتِ) على هذه القراءة بالجرعلى الإضافة، وهذه قراءة حمزة، والباقون: ﴿وَعَبَدَ الطَّانَوُتَ ﴾. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٠). وكل ما عدا هاتين القراءتين فهو من الشواذ.

(٣) انظر هذه القراءات مع نسبتها لقائليها وتخريجها وزوائد عليها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«المحتسب» (١/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، و«الكشاف» (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢١٣ ـ ٢٨٣)، و«البحر» (٨/ ٢٨٧ ـ ٢٩٢)، و«روح المعاني» (٧/ ٢٨٣ ـ ٢٨٦). وكل قراءة من هذه القراءات وقع فيها المضاف اسماً فـ(الطاغوتِ) عليها بالجر على الإضافة. انظر: «البحر» (٨/ ٢٩٠).

وأحصى أبو حيان منها اثنتين وعشرين قراءة عدا المتواتر وهما قراءتان كما تقدم، ومعه تغدو أربعاً وعشرين. والمرادُ بالطاغوتِ: العِجلُ، وقيلَ: الكَهَنَةُ وكلُّ مَن أطاعوهُ في مَعصيَةِ اللهِ. ﴿ أَوْلَتِكَ ﴾؛ أي: الملعونونَ ﴿ شَرُّ مَكَانًا ﴾ جعلَ مكانَهُم شَرَّا ليكونَ أبلَغَ في الدلالَةِ على شرارَتِهم.

وقيلَ: ﴿مَّكَانًا ﴾: مُنصَرَفًا (١).

﴿ وَأَضَلُ عَن سَوَلَهِ ٱلسَّبِيلِ ﴾: قَصْدِ الطَّريقِ المُتوسِّطِ بينَ غُلُوِّ النَّصارَى وقَدحِ اللهودِ.

والمرادُ مِن صِيغَتَي التَّفضيلِ الزِّيادَةُ مُطلَقًا، لا بالإضافَةِ إلى المؤمنينَ في الشَّرارَةِ والضَّلالِ.

(٦١) - ﴿ وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُواْءَامَنَا ﴾ نزلَتْ في يَهودٍ نَافَقُوا رسولَ اللهِ (٢)، أو عامَّةِ المنافقين.

﴿ وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُواْ بِهِ ، ﴾ أي: يخرجونَ مِن عندِكَ كما دَخَلُوا لا يؤثّرُ فيهم ما سَمِعُوا منك، والجُملتانِ حالانِ مِن فاعِلِ ﴿ قَالُوٓا ﴾، و﴿ بِالْكُفْرِ ﴾ و ﴿ بِهِ ، ﴾ فيهم ما سَمِعُوا منك، والجُملتانِ حالانِ مِن فاعلي ﴿ وَأَلُوّا ﴾، و ﴿ قد ﴾ وإن دخلت لتقريبِ الماضي من الحالِ نيصح أن يقعَ حالًا، أفادَت أيضًا _ لِمَا فيها مِن التَّوقُّعِ _ أنَّ أَمارَةَ النّفاقِ كانَت

⁼ إلا أن بعض المعاصرين أثبت فيها ستًا وثلاثين قراءة. انظر: «معجم القراءات» لعبد اللطيف الخطيب (٢/ ٣١٢).

والقراءة الأخيرة أثبتنا بدلاً منها في تحقيق «الكشاف» قراءة حمزة، وهو خطأ، فليستدرك من هنا.

⁽١) قوله: «﴿ مَكَانَا ﴾ منصرفًا »؛ أي: معنى المكان: المُنصَرَفُ بفتح الراء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٠٨).

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ٤٧) عن قتادة وابن عباس وابن زيد والسدي. وخبر ابن عباس ضعيف.

لائحَةً عليهم، وكانَ الرَّسولُ يَظنُّهُ(١)، ولذلكَ قالَ: ﴿وَاللَّهُ أَعَلَرُ بِمَاكَانُواْ يَكْتُنُونَ ﴾؛ أي: مِن الكُفرِ، وفيه وَعيدٌ لهم.

(٦٢) _ ﴿ وَتَرَىٰ كَتِيرًا مِنْهُم ﴾؛ أي: مِن اليَهودِ والمنافقينَ ﴿ يُسَدِعُونَ فِي ٱلْإِثْمِ ﴾؛ أي: الحرامِ، وقيلَ: الكَذِب؛ لقولِه: ﴿ عَن قَوْلِمِهُ ٱلْإِثْمَ ﴾ [المائدة: ٦٣] ﴿ وَٱلْعُدُونِ ﴾: الظلمِ، أو مجاوَزَةِ الحَدِّ في المعاصي.

وقيلَ: الإثمُ ما يَختَصُّ بهم، والعُدوانُ ما يَتَعدَّى إلى غيرِهِم.

﴿وَأَكَلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ﴾؛ أي: الحرامَ؛ خصَّهُ بالذِّكرِ للمُبالغَةِ.

﴿لِينْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾: لبِئسَ شيئًا عَمِلُوه.

(٦٣) - ﴿ لَوَلَا يَنْهَا هُمُ ٱلرَّبَنِيُّوكَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْ لِمِمُ ٱلْإِثْمُ وَأَكِّلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ﴾ تحضِيضٌ لعُلَمائِهِم على النَّهي عَن ذلك، فإنَّ «لَوْ لَا» إذا دخلَ على الماضي أفادَ التَّوبيخ، وإذا دخلَ على المستقبَل أفادَ التَّحضيضَ.

﴿لَيْشَى مَاكَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ أبلَغُ مِن قولِه: ﴿لَيْقَسَ مَاكَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ مِن حيثُ إن الصَّنعَ عملُ الإنسانِ بعدَ تَدرُّبِ فيه وتَرَوِّ وتحرِّي إجادَةٍ، ولذلك ذمَّ به خواصَّهُم، ولأنَّ تركَ الحسبَةِ أقبَحُ مِن مواقعَةِ المعصيَةِ؛ لأنَّ النَّفسَ تَلتَذُّ بها وتَميلُ إليها، ولا كذلكَ تركُ الإنكارِ عليها فكان جديرًا بأبلَغ الذَّمِّ.

(٦٤) - ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةً ﴾؛ أي: هو مُمسِكٌ يُقتِّرُ بالرِّزقِ، وغلُّ اليَدِ وبَسطُها مجازٌ عن البُخلِ والجودِ، ولا قصدَ فيه إلى إثباتِ يَدٍ وغَلِّ أو بَسطٍ ولذلك يُستعمَلُ حيثُ لا يُتصوَّرُ ذلك، كقولِه:

⁽١) ﴿وَكَانَ الرَّسُولَ يَظْنَهُۥ؛ أَي: يَظَنُّ نِفَاقَهُم، ويتوقَّعُ أَن يَظْهَرَ اللهِ مَا كَتَمُوه. وعبارة «الكشاف»: وكان رسول الله ﷺ متوقِّعًا لإظهارِ اللهِ ما كتَمُوه، فدخل حرفُ التوقُّع.

جَادَ الحِمَى بُسُطُ اليَدينِ بوابِلِ شَكَرَت نَداهُ تِلاعُه ووِهَادُه (١) ونظيرُه من المجازاتِ المركَّبَةِ: شابَتْ لِمَّةُ اللَّيل.

وقيلَ: معناه: إنَّه فقيرٌ، كقولِه (٢): ﴿لَقَدُ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآهُ﴾ [آل عمران: ١٨١].

﴿ عُلَتَ آيدِ بِهِمْ وَلُعِنُواْ عِا قَالُوا ﴾ دُعاءٌ عليهم بالبُخلِ والنَّكدِ، أو بالفَقرِ والمَسكنَةِ، أو بغَلِّ الأَيدِي حقيقَةً: يُغلَّلونَ أُسارى في الدُّنيا ومُسحَّبينَ إلى النَّارِ في الآخرَةِ، فتكونُ المطابقَةُ من حيثُ اللفظُ وملاحَظَةُ الأصلِ؛ كقولِك: سَبَّنِي سَبَّ اللهُ دابِرَهُ (٣).

﴿ بَلَّ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ ثَنَّى اليدَ مُبالغَةً في الرَّدِّ ونفي البُخلِ عنه، وإثباتًا لغايَةِ الجودِ، فإنَّ غايَةَ ما يبذُلُهُ السَّخِيُّ من مالِه أن يُعطيَهُ بيديهِ، وتَنبيهًا على منحِ الدُّنيا والآخرَةِ، وعلى ما يعطَى للاستدراج وما يُعطَى للإكرامِ.

﴿ يُنفِقُكَيْفَ يَشَآ ﴾ تأكيدٌ لذلك؛ أي: هو مُختارٌ في إنفاقِه يُوسِّعُ تارَةً ويُضيِّقُ أخرى، على حسَبِ مَشيئَتِه ومُقتَضى حِكمَتِه، لا على تَعاقُبِ سعَةٍ وضيقٍ في ذاتِ

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۲/ ٦٦٠) ولم أجده عند من سبق الزمخشري، وذكره متابعوه في تفاسيرهم كالمصنف وأبي حيان وأبي السعود والآلوسي. جاد: من الجود، والوهاد: جمع الوهدة، وهي ما اطمأن من الأرض، والتلعة: ما ارتفع منها، والوابل: المطر الكثير. وقوله: «بسطُ» بضمتين: هو جمع باسط، والمراد بها السحاب، وهو فاعل «جاد» كما في «حاشية الجاربردي على الكشاف» (ج١/ و٢٤٢أ).

⁽٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «لقوله».

⁽٣) قوله: «فتكون المطابقة»؛ أي: حاصلة «من حيث اللفظ»؛ أي: لفظُ ﴿مَعْلُولَةٌ ﴾ و﴿عُلَتَ ﴾ «وملاحظة الأصل»؛ إذ الأصل في القول الشنيع أن يُقابَلَ بالدعاء على قائله؛ «كقولك: سبني سب الله دابره»؛ أي: قطَعَه؛ إذ القصدُ بقوله: (سبَّ اللهُ دابرِه) الدعاءُ بالقطعِ على مَن سبَّه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤١١).

يدٍ، ولا يَجوزُ جعلُهُ حالًا من الهاءِ للفَصلِ بينَهُما بالخبرِ ولأنَّها مُضافٌ إليها، ولا مِن اليدينِ إذ لا ضَميرَ لهما فيه، ولا مِن ضَمِيرهِما لذلك.

والآيةُ نَزَلَت في فنحاصَ بنِ عازوراءَ، فإنَّه قالَ ذلك لَمَّا كفَّ اللهُ عن اليهودِ ما بَسَطَ عليهم مِن السَّعةِ بشُؤمِ تَكذيبِهم محمَّدًا صلواتُ اللهِ عليه، وأُشرِكَ فيه الآخرون لأنَّهم رضُوا بقولِه (١).

﴿ وَلَيَزِيدَ كَكِيْرًا مِنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَكَ مِن رَبِكَ طُغْيَنَا وَكُفْرًا ﴾؛ أي: هم طاغونَ كافرونَ، ويَزدادونَ طُغيانًا وكُفرًا بما يسمعونَ مِن القرآنِ كما يزدادُ المريضُ مَرضًا مِن تناوُلِ الغذاءِ الصَّالح للأَصِحَّاءِ.

﴿ وَٱلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيَكَةَ ﴾ فـلا تتوافَـقُ قلوبُهـم ولا تتطابَـقُ أقوالُهـم.

﴿ كُلَّمَ ٓ اَ أَوْقَدُواْ نَارًا لِلْمَحْرِبِ أَطْفَأُهَا الله ﴾: كلَّما أرادوا حربَ الرَّسولِ عليه السَّلامُ وإثارةَ شرِّ عليه ردَّهُم اللهُ بأن أوقعَ بينَهُم منازعةً كفَّ بها عنه شرَّهم.

أو: كلَّما أرادوا حربَ أَحدٍ غُلِبُوا، فإنَّهم لَمَّا خالَفُوا حكمَ التَّوراةِ سلَّطَ اللهُ عَلَيهم عَلَيهم بختنصَّرَ، ثمَّ أفسَدُوا فسَلَّطَ عليهم فُطْرُسَ الرُّومِيَّ، ثمَّ أفسَدُوا فسَلَّطَ عليهم المُسلمينَ (٢).

و ﴿ لِلْحَرْبِ ﴾ صِلَةُ ﴿ أَوْقَدُوا ﴾ أو صِفَةُ ﴿ نَارًا ﴾.

⁽۱) رواه الطبري في «تفسيره» (۸/ ٥٥٥) عن عكرمة، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (۳/ ۱۱۳) إلى ابن عباس، وعزاه الثعلبي في «تفسيره» (۱۱ / ۲۳۳) لابن عباس وعكرمة والضحاك وقتادة. وانظر: «تفسير مقاتل» (۱/ ٤٩٠).

⁽٢) رواه بنحوه مطولاً الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠) عن الربيع.

﴿ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا ﴾؛ أي: للفَسادِ، وهـو اجتِهادُهُم فـي الكَيدِ وإثارَةِ الحروبِ والفتنِ وهتكِ المَحارم.

﴿ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾ فلا يُجازِيهِم إلَّا شَرًّا.

(٦٥) - ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا ﴾ بمُحمَّد وبما جاء به ﴿ وَٱتَّقَوْا ﴾ ما عَدَدْنا مِن مَعاصِيهم ونحوِها ﴿ لَكَ فَرَنَا عَنْهُمْ سَتِاتِهِمْ ﴾؛ أي: الَّتي فَعَلوها ولم نُواخِذْهُم بها ﴿ وَلَاَدْخَلْنَهُمْ جَنَّتِ ٱلتَّعِيمِ ﴾: ولَجعَلناهم من الدَّاخلين فيها، وفيه تنبيهٌ على عظم مَعاصيهِم وكَثرَةِ ذُنوبِهم، وأنَّ الإسلامَ يجُبُّ ما قبلَه وإن جلَّ، وأنَّ الكِتابيَّ لا يَدخلُ الجنَّة ما لم يُسلِمْ.

(٦٦) _ ﴿ وَلَوَ أَنَهُمُ أَقَامُواْ التَّوْرَئَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴾ بإذاعَةِ ما فيهِما مِن نَعتِ الرَّسولِ والقِيامِ بأحكامِهِما ﴿ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِم مِن رَّبِهِم ﴾ يعني: سائر الكتبِ المُنزلَةِ، فإنَّها مِن حيثُ إنَّهم مُكلَّفونَ بالإيمانِ بها كالمُنزلِ إليهم، أو القرآنَ.

﴿ لَأَكُواُ مِن فَوقِهِ مَ وَمِن تَحْتِ أَرَجُلِهِ م ﴾: لوَسَّعَ عليهم أرزاقَهُم بأنْ يُفيضَ عليهم بركاتٍ من السَّماءِ والأرضِ، أو يُكثرَ ثمرَةَ الأَسْجارِ وغلَّةَ الزَّروعِ، أو يَرزُقَهُم الجنانَ اليانِعَةَ الثِّمارِ، فيَجتنونَها مِن رأسِ الشَّجرِ ويَلتَقِطُون ما تَساقطَ على الأرضِ، بيَّنَ بذلك أنَّ ما كُفَّ عنهم بشُؤْم كُفرِهِم ومَعاصِيهم لا لِقُصورِ الفيضِ، ولو أَنَّهُم آمنوا وأقامُوا ما أُمِرُوا به لوسَّعَ عليهم وجعلَ لهم خيرَ الدَّارين.

﴿ مَنْهُمْ أَمَةً مُفَتَصِدَةً ﴾: عادِلَةٌ غيرُ غاليَةٍ ولا مُقَصِّرَةٍ، وهم الَّذينَ آمنوا بمحمَّدِ عَلَيْهُ. وقيلَ: ﴿ مُقَتَصِدَةً ﴾: مُتوسِّطةٌ في عَدَاوَتِه.

﴿ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَآةَ مَا يَعْمَلُونَ ﴾؛ أي: بئسَ ما يَعمَلُونَه، وفيه معنى التَّعجُّبِ؛ أي: ما أسواً عملَهُم، وهو المعاندةُ، وتحريفُ الحقِّ، والإعراضُ عنه، والإفراطُ في العَداوَةِ.

(٦٧) ـ ﴿يَكَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلَغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن زَيِكَ ﴾: جميعَ مـا أُنزِلَ إليكَ غيرَ مراقِبٍ أحدًا ولا خائفٍ مَكروهًا.

﴿ وَإِن لَّمْ تَغْمَلُ ﴾: وإن لم تُبَلِّغ جميعَه كمَا أَمَرتُك ﴿ فَا بَلَقْتَ رِسَالَتَهُ ﴾: فما أُدَّيَ منها؛ كتركِ بعضِ أَركانِ الصَّلاةِ أُدَّيَ منها؛ كتركِ بعضِ أَركانِ الصَّلاةِ فإنَّ غرضَ الدَّعوةِ يَنتقِضُ به.

أو: فَكَأَنَّكَ مَا بِلَّغْتَ شَيئًا مِنْهَا؛ كَقُولِه: ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ ﴾ [المائدة: ٣٢] مِن حيثُ إِنَّ كتمانَ البعضِ والكلِّ سَواءٌ في الشَّناعَةِ واستِجلابِ العِقابِ.

﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ ﴾ عِدَةٌ وضمانٌ مِن اللهِ بعصمةِ روحِهِ مِن تَعرُّضِ الأَعادِي، وإذاحَةٌ لمعاذيره.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْكَنْفِرِينَ ﴾: لا يُمَكِّنُهم ممَّا يريدونَ بك.

وعن النَّبِيِّ ﷺ: «بَعَثَني اللهُ برِسالتِه فضِقتُ بها ذرعًا، فأُوحَى اللهُ: إن لَم تُبلِّغْ رِسالتِي عَذَّبتُكَ، وضَمِنَ لي العِصمَةَ فقَويتُ»(١١).

⁽۱) رواه إسحاق بن راهويه في «مسنده» (٤٤٣) من طريق كلثوم بن محمد عن عطاء الخراساني عن أبي هريرة، دون قوله: «وضمن لي العصمة فقويت»، قال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٥٥): «وعطاء الخراساني لم يسمع من أبي هريرة، وكلثوم بن محمد متكلم فيه».

ورواه أبو الشيخ عن الحسن كما في «الدر المنثور» (٣/ ١١٦ - ١١٧) دون العبارة المذكورة أيضاً، وزاد: فأنزل ﴿ يَكَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِغَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن زَّيِكَ ﴾. قال في «الكافي الشاف»: ومرسل الحسن ضعيف، والحديث ضعيف.

وروى الحميدي في «مسنده» (٩٠٧)، وعنه البخاري في «خلق أفعال العباد» (ص: ٧٦)، عن أبي الأحوص عوف بن مالك الجشمي عن أبيه مرفوعاً: «أتتني رسالة من ربي فضقت بها ذرعًا، ورأيت أن الناس سيكذبونني، فقيل لي: لتفعلن أو ليفعلن بك».

وعن أنسٍ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحرَسُ حتَّى نَزلَت، فأَخرَجَ رأْسَهُ مِن قُبَّةِ أَدْمٍ فَقالَ: «انصَرِفُوا يا أَيُّها النَّاسُ؛ فقَدْ عَصَمَني اللهُ مِن النَّاسِ»(١).

فظاهرُ الآية يوجِبُ تبليغَ كلِّ ما أُنزِلَ، ولعلَّ المرادَ تَبليغُ ما يَتعلَّقُ به مَصالِحُ العبادِ، وقُصدَ بإنزالِه إطلاعُهُم عليهِ، فإنَّ مِن الأَسرارِ الإلهيَّةِ ما يَحرُمُ إِفشاؤُه.

(٦٨) - ﴿ قُلْ يَتَأَهِّلَ ٱلْكِنْكِ لَسَّمُ عَلَى شَيْءٍ ﴾؛ أي: دِينٍ يُعتَدُّ به ويَصِحُ أن يُسمَّى شيئًا لأَنَّه باطِلٌ ﴿ حَتَّى تَقْيمُوا ٱلتَّوْرَئةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن زَيِّكُمْ ﴾ ومِن إقامَتِهما: الإيمانُ بمحمَّدٍ عليه السَّلامُ، والإذعانُ لحكمِه، فإنَّ الكُتبَ الإلهيَّةَ بأسرِها آمرةٌ بالإيمانِ لِمَن صَدَّقَه، والمُعجزَةُ ناطقةٌ بوجوبِ الطاعةِ له، والمرادُ: إقامَةُ أُصولِهما وما لم يُنسَخْ مِن فُروعِهما.

﴿ وَلَيَزِيدَ كَكُثِيرًا مِّنْهُم مَّا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِكَ طُغْيَكَنَا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى ٱلْقَوْمِ الْكَفِرِينَ ﴾: فلا تحزَنْ عَليهم لزِيادَةِ طُغيانِهم وكُفرِهِم بما تبلِّغُه إليهم، فإنَّ ضررَ ذلك لاحِقٌ بهم لا يَتخطَّاهُم، وفي المُؤمنينَ مَندوحَةٌ لك عَنهُم.

⁽۱) ذكره عن أنس الزمخشري في «الكشاف» (۲/ ۲٦٨)، ورواه الترمذي (۳۰٤٦)، والحاكم في «المستدرك» (۳۲۲۱) وصححه، من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الترمذي: حديث غريب. وأشار إلى أنه روي مرسلاً دون ذكر عائشة رضي الله عنها. وقال الحافظ في «فتح الباري» (٦/ ٨٢): إسناده حسن، واختُلف في وصله وإرساله.

ورواه الطبراني في «الصغير» (٤١٨) عن أبي سعيد الخدري، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٧): «فيه عطية العوفي وهو ضعيف».

ورواه الطبراني أيضاً كما في «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٥٣) من طريق من حديث عصمة بن مالك الحطمي، وفي سنده الفضل بن المختار، قال عنه ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه إما إسناداً أو متناً.

(٦٩) - ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَّذِينَ عَامَنُواْ وَالْقَائِمُونَ وَالتَّمَنَوَىٰ وَالتَّمَنُوٰ فَي سُورَةِ البَقرةِ، ﴿وَالصَّدِعُونَ ﴾ سبقَ تفسيرُه في سُورَةِ البَقرةِ، ﴿وَالصَّدِعُونَ ﴾ رفعٌ على الابتداءِ وخَبرُهُ مَحذوفٌ والنيَّةُ بهِ التَّاخيرُ عمَّا في حيِّزِ «إِنَّ والتَّقديرُ: إِنَّ الَّذينَ آمنوا والذينَ هادوا والنَّصارى حُكمُهُم كذا والصَّابئونَ كذلك كقولِه:

فإنِّي وقَيَّارٌ بها لَغَريبُ (١)

وقولِه:

وإلَّا فاعلَمُ وا أنَّا وأنتُ مُ بُغاةٌ ما بَقينا في شِقاقِ (١)

وهو كاعتراضٍ دُلَّ به على أنَّه لَمَّا كانَ الصَّابئونَ مع ظهورِ ضَلالهم ومَيْلِهم عَن الأديانِ كلِّها يُتابُ عليهم إن صحَّ مِنهم الإيمانُ والعَملُ الصَّالحُ كانَ غيرُهُم أَوْلى للديانِ كلِّها يُتابُ عليهم إن صحَّ مِنهم الإيمانُ والعَملُ الصَّالحُ كانَ غيرُهُم أَوْلى للديانِ كلِّها يُتابُ عليهم إن صحَّ مِنهم الإيمانُ والعَملُ الصَّالحُ كانَ غيرُهُم أَوْلى للديانِ كلّها يُتابُ عليهم إن صحَّ مِنهم الإيمانُ والعَملُ الصَّالحُ كانَ غيرُهُم أَوْلى المَّالحُ للهِ المَّالحُ للهِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالحُ للهِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ اللهِ المَّالِقِينِ الللهِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ اللَّهُ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ اللَّهِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ اللَّهِ المَّالِقِينِ اللَّهُ الْمُلْفِينِ المَّالِقِينِ المَالَّقِينِ اللَّهُ المُنْ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ اللَّهُ المُنْ المَّالِقِينِ اللهِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَّالِقِينِ المَالِقِينِ اللَّهِ المَالِقِينِ اللَّهُ المَّالِقِينِ اللَّهُ الْمُلْفِينِ المَّالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ اللهِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المِنْ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المُنْفِينِ المَّالِقِينِ المَالِقِينِ المِنْفِينِ الْمُنْفِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المُنْفِينِ المَالِقِينِ الْمُنْفِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِي المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِينِ المَالِقِ

ويَجوزُ أن يكونَ ﴿وَالنَّصَرَىٰ﴾ مَعطوفًا عليه و ﴿مَنْ ءَامَن ﴾ خبرُهُما، وخبرُ «إنَّ» مَقدَّرٌ دلَّ عليه ما يعدَه كقوله:

⁽۱) عجز بيت لضابئ بن الحارث البرجمي، كما في «الكتاب» (۱/ ۷۵)، و «الأصمعيات» (ص: ١٨٤)، و «شرح نقائض جرير والفرزدق» لأبي عبيدة (٢/ ٣٩٤)، و «الكامل» للمبرد (١/ ٢٥٣)، و «تفسير الطبري» (١/ ١٠٠)، و «الأصول في النحو» (١/ ٢٥٦)، و «المذكر والمؤنث» لابن الأنباري (١/ ٣٦٩). ودون نسبة في «الجمل» للخليل (ص: ١٥٤)، و «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣١١)، و «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (١/ ١٧١). قال الفراء: وقد أنشدونا هذا البيت رفعًا ونصبًا. يعني: (قيارٌ) و (قياراً). قيل: قيار: اسم جمله، وقيل: فرسه، وقيل: غلامه الأسود. وصدر البيت:

فمَن يكُ أمسى بالمدينةِ رحلُهُ

⁽٢) أي: فاعلموا أنا بغاة وأنتم كذلك، والبيت لبشر بن أبي خازم، وهو في «ديوانه» (ص: ١٨٠)، و «الكتاب» (٢/ ١٥٦).

نحنُ بما عِندَنا وأنتَ بـمـا عندكَ راضٍ والرَّأيُ مُختَلِفُ (١)

ولا يجوزُ عطفُه على محلِّ ﴿إِنَّ ﴾ واسمِها فإنَّه مَشروطٌ بالفراغِ مِن الخبرِ ؛ إذ لو عُطِفَ عليهِ قبلَه كانَ الخبرُ خبرَ المُبتدَأِ وخبرَ ﴿إِنَّ ﴾ معًا فيجتمِعُ عليهِ عامِلانِ، ولا على الضَّميرِ في ﴿هَادُوا ﴾ لعدمِ التَّأكيدِ والفَصل، ولأنَّه يوجِبُ كونَ الصَّابئينَ هُودًا.

وقيلَ: ﴿إِنَّ ﴾ بمعنى: نَعَم، وما بعدَها في موضِع الرَّفع بالابتداءِ.

وقيلَ: ﴿الصَّابِئُونَ﴾ مَنصوبٌ بالفتحَةِ، وذلكَ كما جُوِّزَ بالياءِ جُوِّزَ بالواوِ.

﴿ مَنْ ءَامَ َ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَلِحًا ﴾ في محل الرَّفع بالابتداء، وخبرُه ﴿ فَلَا خُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعْزَنُونَ ﴾ والجملة خبر ﴿ إِنَّ ﴾، أو خبرُ المبتدأ كما مرَّ، والراجِعُ مَحذوفٌ؛ أي: مَن آمنَ مِنهُم، أو النصبِ على البدلِ من اسمِ ﴿ إِنَّ ﴾ وما عُطِفَ عليه.

وقُرِئَ: «والصَّابئينَ»(٢) وهو الظَّاهر، «والصَّابِيُون» بقلبِ الهمزَةِ ياءً (٣)،

⁽۱) نسبه سيبويه في «الكتاب» (۱/ ۷۰) لقيس بن الخطيم، وأبو زيد القرشي في «جمهرة أشعار العرب» (ص: ٥٣٠ ـ ٥٣١) لعمرو بن امرئ القيس، وهو ما رجحه البغدادي في «الخزانة» (٤/ ٢٨٣)، ونسبه أبو البركات الأنباري في «الإنصاف في مسائل الخلاف» (۱/ ٩٥) لدرهم بن زيد الأنصاري، ودون نسبة «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٣٤٣١)، و«مجاز القرآن» (١/ ٢٥٨)، و«معاني القرآن» للأخفش (ص: ٨٨ و٣٥٧).

⁽۲) انظر: «المحتسب» (۲/ ۲۱۲)، و «المحرر الوجيز» (۲/ ۲۱۹)، و «البحر» (۸/ ۳۲۲)، عن عثمان بن عفان وعائشة وأبي بن كعب وسعيد بن جبير والجحدري. ونسبها الزمخشري في «الكشاف» (۲/ ۲۷۱) لابن كثير، وهي خلاف المشهور عنه كما قال السمين الحلبي في «الدر المصون» (۶/ ۳۱۶).

⁽٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢١٦)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٢١٩)، و «البحر» (٨/ ٣٢٢)، عن الحسن والزهري. وذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٢/ ٦٧١) دون نسبة.

﴿والصَّابُونَ﴾ بحذفِها(١)؛ مِن صَبا بإبدالِ الهمزَةِ ألفًا، أو مِن صَبَوْتُ لأنَّهم صَبَوْا إلى التَّهواتِ ولم يَتَّبِعوا شرعًا ولا عَقْلًا.

(٧٠) - ﴿ لَقَدْ أَخَذْ نَا مِيثَنَى بَنِيَ إِسْرَءِ بِلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلًا ﴾ لَيُذَكِّرُوهم وليُبَيِّنُوا لهم أمرَ دينِهِم ﴿ كُلِّمَا جَاءَهُمْ رَسُولُ بِمَا لاَ نَهْوَى آنفُسُهُمْ ﴾: بما يُخالِفُ هواهُم مِن الشَّرائع ومَشاقِ التَّكاليفِ ﴿ فَرِيقًا كَذَبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴾ جوابُ الشَّرطِ، والجملةُ صِفةُ ﴿ رُسُلًا ﴾ والراجعُ محذوفٌ؛ أي: رسولٌ مِنهُم.

وقيلَ: الجوابُ مَحذوفٌ دلَّ عليه ذلكَ، وهو استِئناكٌ (٢).

وإنَّما جيءَ بـ ﴿يَقْتُلُونَ ﴾ موضِعَ «قَتَلُوا» على حكايَةِ الحالِ الماضيَةِ؛ استحضارًا لها واستفظاعًا للقَتلِ، وتَنبيهًا على أنَّ ذلكَ مِن دَيدَنِهم ماضيًا ومُستَقبلًا، ومحافظةً على رُؤوس الآي.

(٧١) - ﴿وَحَسِبُواْ أَلَاتَكُوكَ فِتْنَةٌ ﴾؛ أي: وحَسِبَ بنو إسرائيلَ أن لا يصيبَهُم بلاءٌ وعذابٌ بقتلِ الأنبياءِ وتَكذيبِهم.

وقراً أبو عمرٍ و وحمزَةُ والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿ أَلَّا تَكُونُ ﴾ بالرَّفعِ (٣) على أنَّ « أَنْ » هيَ المُخفَّفَةُ مِن الثَّقيلَةِ ، وأصلُه: أنَّه لا تكونُ (١) ، وإدخالُ فعلِ الحِسبانِ عليها

⁽۱) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ١٥٨)، و«التيسير» (ص: ٧٤).

⁽٢) قوله: «الجواب محذوف دل عليه ذلك»؛ أي: وهو ﴿ فَرِيقًا كَذَبُوا ﴾ والتقدير: كلَّما جاءهم رسول كنَّبوه، وبعضُهم قدَّر الجوابَ بما صُرِّحَ به في نظير الآية من قوله: ﴿ أَفَكُلُما جَاءَكُمُ رَسُولُ بِمَا لَا نَهْوَى اللَّهُ مَن قوله: ﴿ أَفَكُلُما جَاءَكُمُ رَسُولُ بِمَا لَا نَهْوَى اللَّهُ مَن قوله: ﴿ أَقَالَكُمُ ﴾ [البقرة: ٨٧]، فالتقدير هنا: استكبَرُوا، «وهو»؛ أي: ﴿ فَرِيقًا كَذَبُوا وَفَرِيقًا يَقَتُلُونَ ﴾ . انظر: «حاشية الأنصاري» (٨/ ٤١٩).

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٧٤٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٠)، و«النشر» (٢/ ٢٥٥).

⁽٤) جاء هنا في هامش نسخة التفتازاني: «فخففت (أن) وحذف ضمير الشأن».

ـ وهي للتَّحقيقِ ـ تَنزيلٌ له مَنزلَةَ العلَمِ لتَمكُّنِه في قُلوبِهِم، و«أنَّ» أو «أنْ» بمَا في حَيِّزها سادٌّ مَسدَّ مَفعولَيْهِ.

﴿فَعَمُوا ﴾ عن الدِّينِ، أو الدَّلائلِ والهدى.

﴿وَصَـٰتُوا ﴾ عن استماع الحَقِّ كما فَعَلوا حينَ عَبَدوا العِجلَ.

﴿ ثُمَّ تَابَ اللهُ عَلَيْهِم ﴾؛ أي: ثمَّ تابوا فتابَ اللهُ عليهِم.

﴿ ثُمَّ عَمُواْ وَصَمَنُواْ ﴾ كرَّةً أُخرى، وقُرِئَ بالضَّمِّ فيهما (١) على أنَّ اللهَ عَمَاهم وصَمَّهم؛ أي: رَماهُم بالعَمى والصَّمَمِ، وهو قليلٌ، واللغةُ الفاشِيَةُ: أَعمَى وأَصَمَّ.

﴿ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ بدلٌ من الضَّميرِ، أو فاعلٌ والواوُ علامَةُ الجمعِ كقولِهم: «أكلوني البَراغيثُ»، أو خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ؛ أي: العُمْيُ والصُّمُّ كثيرٌ منهم.

وقيلَ: مُبتداً والجملَةُ قبلَه خبرُهُ، وهو ضَعيفٌ لأنَّ تَقديمَ الخبرِ في مثلِهِ مُمتَنِعٌ. ﴿وَاللهُ بَصِيرُ عِمَايَعٌ مَلُوبَ ﴾ فيُجازيهم وَفْقَ أعمالِهم.

(٧٢) - ﴿ لَقَدْ كَفَرَ اللَّهِ مَا لَذِينَ قَالُوا إِنَ اللّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمٌ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبَيْ إِسَرَهِ مِن الْعَبُدُوا اللهَ خالقي يَبَنِي إِسَرَهِ مِن اعْبُدُوا اللهَ خالقي وخالِقَكُم ﴿ إِنَّهُ مَن يُشْرِكَ بِاللَّهِ ﴾؛ أي: في عبادتِه، أو فيما يُخصُّ به من الصّفاتِ والأَفعالِ ﴿ وَعَلَيْكُم مَن الصّفاتِ والأَفعالِ ﴿ وَفَيَمَا يُخصُّ به مِن الصّفاتِ والأَفعالِ ﴿ وَفَيَمَا يَخصُّ به مِن الصّفاتِ والأَفعالِ ﴿ وَفَيَمَا لَهُ عَلَيْهِ مِن المحرَّمِ، فإنَّها وَفَيَمَا يَمْنَعُ المحرَّمُ عليه مِن المحرَّمِ، فإنَّها دارُ الموحِّدين.

﴿ وَمَأْوَنَهُ ٱلنَّارُ ﴾ فإنها المُعدَّةُ للمُشركين ﴿ وَمَا لِلظَّلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴾؛ أي: وما لهم أحدٌ يَنصُرُهم من النَّارِ، فوضَعَ الظَّاهِرَ موضِعَ المُضمَرِ تَسجيلًا على أَنَّهم ظَلَموا بالإشراكِ وعَدَلوا عن طريقِ الحقِّ، وهو يحتمِلُ أن يكونَ مِن تَمام كلام

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ١٠) عن يحيي وإبراهيم.

عيسى، وأن يكونَ مِن كلامِ اللهِ تنبيهًا على أنَّهم قالوا ذلك تَعظيمًا لعِيسى وتقرُّبًا إليه وهو مُعادِيْهم بذلك ومخاصِمُهم فيه، فما ظنُّكَ بغيرِه؟

(٧٣) _ ﴿ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَ اللَّهَ ثَالِكُ ثَلَاغَةُ ﴾؛ أي: أحدُ ثلاثَةٍ، وهو حِكَايَةٌ عمَّا قالَه النَّسْطُوريَّةُ والمَلكائِيَّةُ مِنهم القائلونَ بالأَقانيمِ الثَّلاثَةِ، وما سبقَ قولُ اليَعقوبِيَّةِ القائلينَ بالاتِّحادِ.

﴿وَمَكَامِنْ إِلَامٍ إِلَا إِلَهُ وَحِدُ ﴾: وما في الوُجودِ ذاتٌ واجِبٌ مُستحِقٌ للعِبادَةِ مِن حيثُ إنَّه مَبدأُ جميعِ المَوجوداتِ إلَّا إلهٌ مَوصوفٌ بالوَحدانيَّةِ مُتعالٍ عَن قَبولِ الشَّركَةِ، و ﴿مِنْ ﴾ مزيدَةٌ للاستغراقِ.

﴿ وَإِن لَمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ ﴾ ولم (١) يُوحِّدُوا ﴿ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابُ الْيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن عَذَابُ الْيَمْسَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن النَّصارَى، وَضَعَه موضِعَ «لَيَمَسَّنَّهم» تكريرًا للشَّهادةِ على كُفرِهِم، وتَنبيهًا على أنَّ العَذَابَ على مَن دامَ على الكُفر ولم يَنقَلِع عنه، ولذلكَ عقَّبَه بقولِه:

(٧٤) _ ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى اللّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ أَدُ ﴾؛ أي: ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ ﴾ بالانتهاءِ عن تلك العقائدِ والأَقوالِ الزَّائغَةِ ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ أَدُ ﴾ بالتَّوحيدِ والتَّنزيهِ عن الاتِّحادِ والحُلولِ بعدَ هذا التَّقريرِ والتَّهديدِ ﴿ وَاللّهُ عَنْفُورٌ رَّحِيتُ ﴾ يَغفِرُ لهم ويمنَحُهم من فضلِه إن تابوا، وفي هذا الاستِفهام تَعجيبٌ مِن إصرارِهِم.

(٧٥) - ﴿ مَّا الْمَسِيحُ اَبْثُ مَرْيَهَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبَّلِهِ الرُّسُلُ ﴾؛ أي: ما هوَ إلَّا رَسولٌ كالرُّسُلُ ﴾؛ أي: ما هوَ إلَّا رَسولٌ كالرُّسُلُ ها بنه بآياتٍ كما خَصَّهم بها، فإنْ أَحْيَى المَوْتى على يديه فقَد أَحيَى العَصا وجَعَلَها حيَّةً تَسعى على يدِ مُوسى وهو أَعجَبُ، وإنْ خَلَقَه من غيرِ أبِ وأمِّ وهو أَغرَبُ.

⁽١) في نسخة الخيالي: «وإن لم».

﴿وَأُمُّهُ مِدِّيقَةٌ ﴾ كسائر النِّساءِ اللَّاتي يُلازِمنَ الصِّدقَ أو يُصَدِّقنَ الأنبياءَ. ﴿كَانَا يَأْكُلُانِ ٱلطَّعَامُ ﴾ ويَفتَقِرانِ إليه افتقارَ الحَيواناتِ.

بَيْنَ أُوَّلًا أَقصَى ما لهما مِن الكَمالِ، ودلَّ على أنَّه لا يوجِبُ لهما أُلوهيَّةً لأنَّ كثيرًا من النَّاسِ يُشارِكُهما في مِثلِه، ثمَّ نبَّه على نَقصِهِما وذكرَ ما يُنافي الرُّبوبيَّة ويَقتضي أن يكونا من عداد المُركَّباتِ الكائنةِ الفاسِدَةِ، ثمَّ تعجَّبَ ممَّن يَدَّعِي الرُّبوبيَّة لهما مع أمثالِ هذهِ الأدلَّةِ الظَّاهرَةِ فقالَ: ﴿انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيكتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّ أَمثالِ هذهِ الأدلَّةِ الظَّاهرَةِ فقالَ: ﴿انظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيكتِ ثُمَّ انظُرْ أَنَّ لُونَ عَن استِماع الحقِّ وتأمُّلِه؟

و ﴿ ثُمَّ ﴾ لتَفاوُتِ ما بينَ العَجَبينِ؛ أي: إنَّ بَيانَنا للآياتِ عجبٌ وإعراضَهُم عنها أعجَبُ.

(٧٦) - ﴿ قُلْ أَنَّبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرَّا وَلَا نَفْعًا ﴾ يعني: عيسى، وهو وإن مَلَكَ ذلك بتَمليكِ اللهِ إيَّاه لا يَملِكُه مِن ذاتِه، ولا يملِكُ مثلَ ما يَضرُّ اللهُ به مِن البَلايا والمصائِب وما يَنفَعُ بهِ مِن الصِّحَةِ والسَّعَةِ.

وإنَّما قالَ: ﴿مَا ﴾ نَظَرًا إلى ما هو عليهِ في ذاتِه؛ تَوطِئَةً لنفي القُدرَةِ عنه رأسًا، وتَنبيهًا على أنَّه مِن هذا الجنسِ، ومَن كانَ له حَقيقَةٌ تقبَلُ المُجانسَة والمشارَكَة فبمَعزِلٍ عَن الألوهيَّةِ، وإنَّما قَدَّم الضرَّ لأنَّ التَّحرُّزَ عنه أهمُّ مِن تحرِّي النَّفع.

﴿وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيمُ الْعَلِيمُ ﴾ بالأقوالِ والعَقائدِ، فيُجازي عليها إن خيرًا فخيرًا وإن شَرًّا فشرًّا.

(٧٧) - ﴿ قُلْ يَتَأَهِ لَ اللَّهِ عَنْ لَوَا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِ ﴾؛ أي: غُلُوًّا باطِلَّا فَتَرفَعُوا عيسى إلى أَن تَدَّعوا لهُ الإلهيَّةَ، أو تَضعوهُ فتَزعُمُوا (١١) أنَّه لغير رِشدَةٍ.

⁽١) في نسخة التفتازاني: «فتدعوا».

وقيلَ: الخِطابُ للنَّصاري خاصَّةً.

﴿ وَلَا تَتَبِعُوا أَهُوا آهُ وَا مَ قَرْمِ قَدْ ضَكُوا مِن قَبْلُ ﴾ يعني: أسلافَهُم وأئمَّتُهُم الَّذينَ ضَلُّوا قبلَ مَبعَثِ محمَّدِ عليه السَّلامُ في شَريعَتِهِم ﴿ وَأَضَكُوا كَثِيرًا ﴾ شايعَهم على بِدَعهم وضَلالِهم ﴿ وَضَكُوا عَن سَوآ السَّبيلِ ﴾: عن قَصدِ السَّبيلِ الَّذي هـ و الإسلامُ بعدَ مبعَثِه لَمَّا كذَّبوهُ وبَغَوْا عليهِ.

وقيلَ: الأوَّلُ إشارَةٌ إلى ضَلالِهم عَن مُقتَضى العَقلِ، والثَّاني إشارَةٌ إلى ضَلالِهم عمَّا جاءَ بهِ الشَّرعُ.

(٧٨) _ ﴿ لُعِنَ اللَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ بَنِي إِسْرَةِ بِلَ عَلَىٰ لِسَكَانِ دَاوُرَدَ وَعِيسَى ٱبَّنِ مَرْيَعَ ﴾؛ أي: لَعنَهُم اللهُ في الزَّبورِ والإنجيل على لِسانِهما.

وقيلَ: أهلُ أيلَةَ لَمَّا اعتَدَوا في السَّبتِ لَعنَهُم داودُ فمَسَخَهم اللهُ قِردَةً، وأصحابُ المائدةِ لَمَّا كَفروا دَعا عليهم عيسى ولَعَنَهم فأصبَحُوا خَنازيرَ وكانُوا خَمسَةَ آلافِ رَجلِ.

﴿ ذَالِكَ بِمَا عَصُواْ وَ كَانُواْ يَعْتَدُونَ ﴾؛ أي: ذلكَ اللَّعنُ الشَّنيعُ المقتضي للمَسخ بسبِبِ عِصيانِهم واعتِدائِهِم ما حُرِّمَ عليهِم.

(٧٩) _ ﴿ كَانُوا لَا يَـتَنَاهَوْ كَ عَن مُنكِرٍ فَعَلُوهُ ﴾؛ أي: لا ينهى بَعضُهُم بَعضًا عن مُعاودَةِ مُنكرٍ فعلوهُ، أو: عَن مثلِ مُنكرٍ فَعلوهُ، أو: عَـن مُنكرٍ أرادوا فِعلَهُ وتَهيَّؤوا له، أو: لا يَنتهونَ عنه؛ مِن قولهم: تَناهى عن الأَمرِ وانْتَهى عنهُ: إذا امتنَعَ.

﴿لَبِنْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ تعجيبٌ مِن سوءِ فِعلِهِم مُؤكَّدٌ بالقَسم.

(٨٠) _ ﴿ تَكَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ ﴾: مِن أَهُلِ الكتابِ ﴿ يَتُولُؤُنَ ٱلَّذِينَ كَا مُومنينَ.

﴿لِيَشْنَ مَا قَدَّمَتْ لَمُتْمَ أَنفُسُهُمْ ﴾؛ أي: لبِئسَ شيئًا قَدَّموا ليرِدُوا عليه يومَ القيامة.

﴿أَن سَخِطَ اللّهُ عَلَيْهِمْ وَفِي الْعَكَابِ هُمْ خَلِدُونَ ﴾ هــو المخـصـوصُ بالذمِّ، والمَعنى: موجِبُ سخطِ اللهِ والخلودِ في العَذابِ (١)، أو عِلَّةُ الذمِّ والمخصوصُ مَحذوفٌ؛ أي: لبِئسَ شَيئًا ذلك؛ لأنَّه كسَبَهُم السُّخطَ والخُلودَ.

(٨١) - ﴿ وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِي ﴾ يعني: نَبِيَّهُم، وإن كانَت الآيةُ في المنافقينَ فالمرادُ نَبيُّنا.

﴿ وَمَا أُنزِكَ إِلَيْهِ مَا اَتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآ ﴾ إذ الإيمانُ يمنَعُ ذلك ﴿ وَلَكِكَنَ كَثِيرًا مِنْهُمْ فَكَسِقُوكَ ﴾: خارجونَ عَن دينِهِم أو مُتمرِّدونَ (٢) في نِفاقِهِم.

(٨٢) - ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَوةً لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ الْمَهُودَوَ الَّذِينَ أَشَرَكُوا ﴾ لشِدَّة شَكيمَتِهِم وتضاعُفِ كُفرِهِم، وانهِماكِهِم في اتَّباعِ الهَوى، وركونِهم إلى التَّقليدِ، وبُعدِهِم عَن التَّحقيقِ، وتَمرُّنِهم على تكذيبِ الأَنبياءِ ومُعاداتِهِم.

﴿ وَلَتَجِدَتَ أَقْرَبَهُم مَودَّةً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّا نَصَكَرَىٰ ﴾ لِلِيْنِ جانِبِهم، ورِقَّةٍ قلوبِهم، وقِلَّةٍ حرصِهِم على الدُّنيا، وكثرة اهتِمامِهم بالعلم والعَملِ، وإليه أشارَ بقولِه:

﴿ ذَالِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيسِينَ وَرُهُبَانًا وَأَنَّهُمْ لَا يَسَتَحَيِّرُونَ ﴾ عن قبولِ الحَقِّ إذا فَهِمُوه، أو: يتواضعونَ ولا يَتكبَّرونَ كاليَهودِ، وفيه دَليلٌ على أنَّ التَّواضُعَ والإقبالَ على العلمِ والعَملِ والإعراضَ عن الشَّهواتِ مَحمودةٌ وإن كانَت في كافِر.

⁽١) انظر: «الكشاف» (٢/ ٦٨١)، ولفظه: هو المخصوصُ بالذمّ ومحلُّه الرفع؛ كأنه قيل: لبئسَ زادُهم إلى الآخرة سَخَطُ الله عليهم، والمعنى: مُوجِبُ سخطِ الله.

⁽۲) في نسخة الخيالي: «مستمرون».

(٨٣) - ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ مَاۤ أُنِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَى ٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ ﴾ عَطفٌ على ﴿ لَا يَسْتَكِيمُونَ ﴾ وهو بَيانٌ لرِقَّةِ قُلوبهم وشِدَّةِ خَشيتِهِم، ومُسارَعَتِهم إلى قَبولِ الحَقِّ وعَدمِ تَأْبِيهِم عنه.

و «الفَيْضُ»: انصبابٌ عَن امتلاء، فُوضِعَ مَوضِعَ الامتلاءِ للمُبالغَةِ، أو جُعِلَت أعينُهم مِن فَرْطِ البُكاءِ كأنَّها تَفيضُ بأنفُسِها.

﴿ مِمَّا عَرَهُو أَمِنَ ٱلْحَقِ ﴾ (مِن الأولى للابتداء، والثَّانيَةُ لتَبيينِ ما عرفوا أو للتَّبعيضِ فإنَّه بعضُ الحقِّ، والمعنى: أنَّهم عَرَفوا بعضَ الحقِّ فأبكاهُم فكيفَ إذا عرفوا كلَّه؟ ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا ءَامَنَا ﴾ بذلك، أو بمُحمَّدٍ ﴿ فَأَكَثْبُنَ مَعَ ٱلشَّهِدِينَ ﴾: مع الَّذينَ شَهدُوا بأنَّه حَقُّ أو بنبُوَّتِه، أو: مِن أمَّتِه الَّذينَ هم شُهداءُ على الأُمم يومَ القيامَةِ.

(٨٤) _ ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُوْمِنُ بِٱللّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَظْمَعُ أَن يُدَّخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّلِيحِينَ ﴾ استفهامُ إنكارٍ واستِبعادٍ لانتفاءِ الإيمانِ مع قيامِ الدَّاعي، وهو الطَّمعُ في الانخراطِ مع الصَّالحينَ والدُّخولِ في مَداخِلِهم، أو جَوابُ سائلِ قالَ: لِمَ آمنتُم؟

و ﴿ لَا نُؤْمِنُ ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ، والعَامِلُ ما في اللَّامِ مِن مَعنى الفعلِ؛ أي: أيُّ شيءٍ حصلَ لنا غيرَ مُؤمنينَ باللهِ؛ أي: بوَحدانيَّتِه؛ فإنَّهم كانُوا مُثلِّثينَ، أو بكتابِه ورَسولِه فإنَّ الإيمانَ بهما إيمانٌ بهِ حَقيقَةً، وذَكَرَهُ توطئةً وتعظيمًا.

﴿وَنَظَمَعُ ﴾ عطفٌ على ﴿نُؤِمِنُ ﴾ أو خبرُ محذوفٍ والواوُ للحالِ؛ أي: ونحنُ نطمَعُ، والعاملُ فيها عاملُ الأولى مقيّدًا بها، أو ﴿نُؤْمِنُ ﴾.

(٨٥) - ﴿ فَأَنْبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُوا ﴾؛ أي: عن اعتقادٍ، مِن قولِك: هذا قولُ فلانٍ؛ أي: مُعتقَدُه ﴿ جَنَّاتٍ تَجَرِّى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَا رُخَالِدِينَ فِيها وَذَالِكَ جَزَآهُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾: الّذينَ أَحْسَنُوا النَّظَرَ والعَمَلَ، أو الَّذينَ اعتادوا الإحسانَ في الأُمورِ.

والآياتُ الأربَعُ رُوِيَ أَنَّها نزلَتْ في النَّجاشِيِّ وأصحابِه؛ بعثَ إليهِ رَسولُ اللهِ ﷺ بكتابهِ فقرأَهُ ثمَّ دعا جعفرَ بن أبي طالبٍ والمُهاجرينَ معه، وأحضَرَ الرُّهبانَ والقِسِّيسينَ، فأمرَ جعفرًا أن يقرَأُ عليهم القرآنَ، فقراً شُورَةَ مريم فبَكُوا وآمَنُوا بالقرآنِ(١٠).

وقيلَ: نزلَتْ في ثَلاثين أو سَبعينَ رَجُلًا من قومِه وَفَدُوا على رسولِ اللهِ ﷺ فقرَأَ عليهم سورَةَ مريم فبَكَوْا وآمَنُوا(٢).

(٨٦) _ ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُواْ بِعَايَنِتِنَا ٱلْوَلَيَتِكَ أَصْحَبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾ عَطَفَ التَّكذيبَ بآياتِ اللهِ على الكُفرِ _ وهو ضربٌ منه _ لأنَّ القصدَ إلى بيانِ حالِ المُكذِّبينَ، وذَكَرَهُم في مَعرِضِ المُصدِّقينَ بها جمعًا بين التَّرغيبِ والتَّرهيبِ.

(٨٧) - ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِبَتِ مَا أَحَلَّ اللهُ لَكُمْ ﴾؛ أي: ما طابَ ولذَّ منه، كأنَّه لَمَّا تضمَّنَ ما قبلَه مَدْحَ النَّصارَى على تَرهُّبِهم والحثَّ على كسرِ النَّفسِ ورَفضِ الشَّهواتِ عقَّبَه النَّهيَ عن الإفراطِ في ذلك والاعتداءِ عمَّا حدَّ الله بجعلِ الحَلالِ حَرامًا، فقالَ: ﴿ وَلَا تَمَّ تَدُوا أَ إِنَ اللَّهَ لَا يُحِبُ الْمُعْتَدِينَ ﴾.

ويجوزُ أن يُرادَ به: ولا تَعتَدُوا حُدودَ ما أحلَّ لَكم إلى ما حرَّمَ عليكُم، فتكونُ الآيَةُ ناهيَةً عن تحريم ما أحَلَّ وتحليل ما حرَّمَ داعيةً إلى القَصدِ بينَهُما.

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٦٤٤) عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي. وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٦٧٨) عن سعيد بن المسيِّب وأبي بكر بن عبد الرَّحمن ابن الحارث بن هشام وعروة بن الزُّبير. ورواه بنحوه مطولاً الطبري في «تفسيره» (٨/ ٥٩٥) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

⁽۲) رواه ابن الجعد في «مسنده» (۲۱۸۸)، والطبري في «تفسيره» (۸/ ۲۰۰)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١١٨٤)، عن سعيد بن جبير مرسلاً. وعندهم أنه قرأ عليهم سورة (يس) لا (مريم).

رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وصفَ القِيامةَ لأصحابِه يومًا وبالغَ في إنذارِهِم، فرَقُوا واجتَمَعُوا في بيتِ عثمانَ بنِ مَظعون واتَّفقوا على أَنْ لا يَزالُوا صائمينَ قائمينَ، وأن لا يَنامُوا على الفُرُشِ، ولا يَأكلوا اللَّحمَ والوَدكَ، ولا يَقْرَبوا النِّساءَ والطِّيب، ويرفُضُوا الدُّنيا ويلبسوا المُسوحَ ويسيحُوا في الأرضِ ويَجُبُّوا مَذاكِيرَهُم، فبلغَ ذلكَ رَسُولَ اللهِ عليهِ السَّلام فقالَ لهم: "إنِّي لم أُؤمَر بذلك، إنَّ لأَنفُسِكُم عليكُم حَقًا، وصُومُوا وأفطِرُوا، وقومُوا ونامُوا، فإنِّي أقومُ وأنامُ، وأصومُ وأفطِرُ، وآكلُ اللَّحمَ والدَّسمَ، وآتي النِّساءَ، فمَن رَغِبَ عَن سُنتِي فليسَ مني»، فنزلت (۱).

(٨٨) - ﴿ وَكُلُواْمِمَا رَزَقَكُمُ اللهُ حَلَالُاطِيِّ بَأَ ﴾؛ أي: كُلُوا ما أُحِلَّ لكم وطابَ ممَّا رَزَقَكُم اللهُ ، فيكونُ ﴿ حَلَاكُ ﴾ مَفعولَ «كلوا» و ﴿ مِمَّا ﴾ حالٌ منه تقدَّمَت عليه لأنَّه نكرَةٌ.

ويجوزُ أن تكونَ «مِن» ابتدائيَّةً مُتعلقَةً بـ«كلوا»، ويجوزُ أن تكونَ مَفعولًا، ويجوزُ أن تكونَ مَفعولًا، وهُ حَلَلاً ﴾ حالٌ من الموصولِ أو العائدِ المَحذوفِ، أو صِفَةٌ لمصدر مَحذوفِ.

وعَلَى الوجوهِ لو لم يَقَع الرِّزقُ على الحرامِ لم يَكُن لذكرِ الحَلالِ فائدَةٌ زائدَةٌ. ﴿وَاتَقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنتُم بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾.

⁽۱) ذكره هكذا الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٠٥) وعزاه للمفسرين، وهو في «تفسير مقاتل» (١/ ٤٩٩). وروى القصة بنحوها الطبري في «تفسيره» (٨/ ٢٠٠ ـ ٦١٢) عن ابن عباس وقتادة وأبي قلابة ومجاهد وعكرمة وأبي مالك والسدي، وأصلها في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه، رواه البخاري (٦٣٠٥)، ومسلم (١٤٠١): أن ناساً من أصحاب رسول الله على سألوا أزواجه عن عمله في السر، فقال بعضهم: لا آكل اللحم، وقال بعضهم: لا أتزوج النساء، وقال بعضهم: لا أنام على فراش، فبلغ ذلك رسول الله على أصوم وأفطر، وأنام وأقوم، وآكل اللحم وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني».

(٨٩) ـ ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغُو فِي آيَمَانِكُمْ ﴾ هو ما يبدو مِن المرءِ بلا قَصدٍ كَقُولِ الرَّجل: لا والله، وبَلى والله، وإليه ذهبَ الشَّافعيُّ رضي الله عنه.

وقيلَ: الحلفُ على ما يَظنُّ أنَّه كذلك ولم يَكُن، وإليه ذهبَ أبو حنيفَةَ.

و ﴿ فِي ٓ أَيِّمَانِكُمْ ﴾ صِلَةُ ﴿ يُوَاخِذُكُمْ ﴾، أو «اللغوِ» لأنَّه مَصدرٌ، أو حالٌ منه.

﴿ وَلَكِن يُوَاخِذُكُم بِمَا عَقَدتُمُ ٱلْأَيْمَنَ ﴾: بما وَثَقْتُم الأيمانَ عليه بالقَصْدِ والنيَّة، والمعنى: ولكنْ يُؤاخِذُكُم بما عَقَدتُم إذا حَنِثْتُم.

أو: بنكثِ ما عَقَّدتُم، فحُذِفَ للعلمِ به.

وقرأً حمزَةُ والكِسائيُّ وابنُ عيَّاشِ عن عاصمٍ: ﴿عَقَدتُم﴾ بالتَّخفيفِ، وابنُ عامرٍ بروايةِ ابن ذكوانَ: ﴿عاقَدْتُم﴾ (١) وهو مِن فاعَلَ بمعنى فَعَّلَ.

﴿ فَكَفَّرَ رَهُ وَ ﴾ ؛ أي: فكفَّارَةُ نكثِه ؛ أي: الفَعلَةُ الَّتي تُذهِبُ إثمَه وتَستُره ، واستُدلَّ بظاهرِه على جوازِ التَّكفيرِ بالمالِ قبلَ الحنثِ ، وهو عندنا خلافًا للحَنفيَّة ؛ لقولِه عليه السَّلام: «مَن حلفَ على يمينٍ ورأى غيرَها خيرًا منها فليُكفِّر عن يمينِه وليأتِ الَّذي هو خَيرٌ » (٢).

﴿ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَكِينَ مِنَ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ مِن أَقْصَدِهِ في النَّوعِ أو القَدْرِ (٣)، وهو مُدُّ لكلِّ مسكينٍ عندَنا، ونصفُ صاعِ عندَ الحنفيَّةِ.

ومحلُّهُ النَّصبُ لأنَّه صفَّةُ مَفعولٍ مَحذوفٍ، وتقديرُه: أن تُطعِمُ واعشرة

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲٤٧)، و«التيسير» (ص: ۱۰۰).

⁽٢) رواه مسلم (١٦٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٣) أي: المقدار، وقوله: «من أقصده» قال في «الأساس» (مادة: قصد): ومن المجاز: قصد في معيشته واقتصد، وقصد في الأمر: إذا لم يجاوز فيه الحدّ ورضي بالتّوسط.

مَساكينَ طعامًا مِن أُوسَطِ ما تُطعِمونَ، أو الرَّفعُ على البَدلِ مِن ﴿ إَطْعَامُ ﴾، و«أَهْلون» كـ «أرضون».

وقُرِئَ: «أَهالِيْكُم» بسكونِ الياءِ (١) على لُغَةِ من يسكِّنُها في الأحوالِ الثَّلاثِ كالألِفِ، وهو جمعُ أَهْلِ كاللَّيالي في جمع ليلِ والأَراضِي في جمع أَرْضٍ، وقيلَ: جمعُ أَهْلَاةٍ.

﴿أَوْكِسُونَهُمْ ﴾ عطفٌ على ﴿إِطْعَامُ ﴾، أو ﴿مِنْ أَوْسَطِ ﴾ إن جُعِلَ بَدلًا، وهـو ثَوبٌ يُغطِّي العورَةَ، وقيلَ: ثوبٌ جامِعٌ: قميصٌ أو رِداءٌ أو إزارٌ.

وقُرِئَ بضمِّ الكافِ^(٢) وهو لُغَةٌ كقُدوَةٍ، و: «كإسْوَتِهم»^(٣) بمعنى: أو كمثلِ ما تُطعِمونَ أَهليكم إسرافًا أو تَقتيرًا تُواسونَ بينَهُم وبينَهُم إن لم تُطعِمُوهُم الأوسَطَ، والكافُ في محلِّ الرَّفع وتقديرُه: أو إطعامُهُم كإسوَتِهم.

﴿ أَوْ تَحْرِيرُ رَفَبَةِ ﴾: أو إعتاقُ إنسانٍ، وشَرَطَ الشَّافعيُّ فيه الأيمانَ قِياسًا على كفَّارَةِ الفتلِ، ومعنى ﴿ أَوْ ﴾: إيجابُ إحدى الخصالِ الثَّلاثِ مُطلَقًا، وتخييرُ المكلَّفِ في التَّعيين.

﴿ فَمَن لَمْ يَجِدٌ ﴾؛ أي: واحدًا منها ﴿ فَصِيامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامِ ﴾: فكفَّارَتُه صيامُ ثلاثةِ أَيَّامٍ ، وشَرَطَ أبو حنيفَة فيه التَّتابُعَ لأنَّه قُرِئَ: «ثلاثةِ أيامٍ متتابعاتٍ » (ن والشَّواذُ ليست بحُجّةٍ عندَنا إذ لم تَثبُتْ كِتابًا ولم تُرْوَ سُنَّةً.

⁽۱) انظر: «المحتسب» (۱/۲۱۷_۲۱۸)، و«الكشاف» (۲/ ٦٩٠)، عن جعفر بن محمد.

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠) عن يحيى والسلمي.

 ⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠)، و«الكشاف» (٢/ ٦٩٢)، عن ابن المسيب واليماني. وذكر عنهما أيضًا: (أو كأُسْوتِهم) بالفتح.

⁽٤) رواها الطبري في التفسيره (٨/ ٢٥٢) عن أبي وابن مسعود، وعن ابن مسعود رواها أيضًا عبد الرزاق في التفسيره (٧٢٨)، وأبو عبيد في الفضائل القرآن (ص: ٢٩٨). وعن أبي رواها الإمام مالك في اللموطأ (١/ ٥٠٥).

﴿ ذَالِكَ ﴾؛ أي: المذكورُ ﴿كَفَّنرَةُ أَيَّمَانِكُمْمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ وحَنِثْتُم.

﴿وَٱحْفَظُوٓاْ أَيْمَنَكُمُ ﴾ بأنْ تَضِنُّوا بها ولا تَبذلُوها لكلِّ امرِي، أو: بأَنْ تَبَرُّوا فيها ما استطَعْتُم ولم يَفُتْ بها خَيرٌ، أو: بأن تُكفِّرُوها إذا حَنِثْتُم.

﴿ كَذَلِكَ ﴾؛ أي: مشلَ ذلك البَيانِ ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَاينتِهِ ، أعلامَ شَرائِعِه ﴿ لَعَلَكُر تَشْكُرُونَ ﴾ نعمَة التَّعليمِ، أو نعمَهُ الواجبَ شُكرُها، فإنَّ مثلَ هذا التَّبيينِ يُسهِّلُ لكم المخرجَ منه.

(٩٠) - ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوٓا إِنَّمَا الْخَتُرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ ﴾؛ أي: الأصنامُ الَّتي نُصِبَت للعِبادَةِ ﴿ وَٱلْأَزْتُمُ ﴾ سبقَ تَفسيرُهُ في أَوَّلِ السُّورَةِ.

﴿ رِجْسُ ﴾: قَذَرٌ تَعَافُ عنه العقولُ، وإفرادُه لأنَّه خبرٌ لـ ﴿ ٱلْخَبُرُ ﴾ وخبرُ المعطوفاتِ محذوفٌ، أو لمُضافٍ مَحذوفٍ كأنَّه قالَ: إنَّما تَعاطى الخمرِ والمَيسرِ.

﴿ يَنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطُنِ ﴾ لأنَّه مُسبَّبٌ مِن تَسويلِه وتَزيينِه.

﴿ فَأَجْتِنِبُوهُ ﴾ الضَّميرُ للرِّجس، أو لِمَا ذكرَ، أو للتَّعاطي.

﴿لَعَلَّكُمْ تُقْلِحُونَ ﴾: لِكَي تُفلِحُوا بالاجتنابِ عنه.

واعلَمْ أنَّه تَعالى أكَّدَ تَحريمَ الخَمرِ والميسرِ في هذه الآيةِ بأَنْ صَدَّرَ الجُملةَ بسوانِمَا ﴾، وقَرَنَهما بالأصنامِ والأزلامِ، وسَمَّاهما رِجسًا، وجعَلَهما مِن عملِ الشَّيطانِ تَنبيهًا على أنَّ الاشتغالَ بهما شَرُّ بَحتُ أو غالبٌ، وأَمَرَ بالاجتنابِ عَن عَينِهِما، وجعَلَه سَببًا يُرجى مِنه الفَلاحُ، ثمَّ قَرَّر ذلك بأنْ بيَّنَ ما فيهِما مِن المفاسِدِ الدُّنيويَّةِ والدِّينيَّةِ المُقتضيَةِ للتَّحريم فقالَ:

(٩١) - ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيَطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَوَةَ وَالْبَغْضَآةَ فِي الْخَبْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمُ عَن ذِكْرِ الشَّوَ وَالْمَيْسِرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمُ عَن ذِكْرِ الشَّوةِ وَالْمَيْوَ فَي وَإِنَّمَا خَصَّهُمَا بإعادةِ الذِّكرِ وشَرْحِ مَا فيهِمَا مِن الوَبالِ تَنبيهًا على أَنَّهما مِن الوَبالِ تَنبيهًا على أَنَّهما مِثلُهما في على أَنَّهما البَيانِ، وذَكرَ الأَنصابَ والأَزلامَ للدَّلالَةِ على أَنَّهما مِثلُهما في الحُرمَةِ والشَّرارَةِ لقولِه عليه السَّلام: «شارِبُ الخمرِ كعابدِ الوَثَن»(١١).

وخصَّ الصَّلاةَ من الذكرِ بالإفرادِ للتَّعظيمِ، والإشعارِ بأنَّ الصادَّ عَنها كالصَّادِّ عن الإيمانِ مِن حيثُ إنَّها عِمادُه والفارِقُ بينهُ وبينَ الكفرِ، ثمَّ أعادَ الحثَّ على الانتهاءِ بصيغَةِ الاستِفهامِ مُرتَّبًا على ما تقدَّمَ مِن أنواعِ الصَّوارفِ وقالَ: ﴿فَهَلَ أَنكُم مُنتَهُونَ ﴾ إيذانًا بأنَّ الأمرَ في المنع والتَّحذيرِ بلغَ الغَايةَ وأنَّ الأعذارَ قد انقطَعَت.

(٩٢) - ﴿ وَأَطِيعُواْ اللَّهَ وَاَطِيعُواْ الرَّسُولَ ﴾ فيما أَمَرَا بِهِ ﴿ وَٱحْذَرُواْ ﴾ ما نَهَيا عنه، أو مُخالفَتَهُما .

﴿ فَإِن تَوَلَّتَتُمَّ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا ٱلْبَلَاءُ ٱلْمُبِينُ ﴾؛ أي: فاعلَمُوا أَنَّكُم لم تَضرُّ وا الرَّسولَ بتَولِّيكُم فإنَّما عليهِ البلاغُ وقد أَدَّى وإنَّما ضَررتُم به أنفُسَكُم.

⁽١) رواه البزار في «مسنده» (٢٩٢٤) والحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (٥٤٩ ـ بغية الباحث) من عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٠٧٠)، وعنه ابن ماجه (٣٣٧٥)، من حديث أبي هريرة، بلفظ «مدمن الخمر كعابد وثن». قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٥٨): «إسناده جيد».

قلت: والحديثان ضعفهما العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢/ ١٠٤١)، وحديث أبي هريرة رواه أيضاً ابن الجوزي في «العلل» (١١١٧) وقال: لا يصح.

وروى ابن حبان في «صحيحه» (٥٣٤٧)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١١١٨) من حديث ابن عباس: «مَنْ لَقِيَ اللَّهَ مدمن خمر، لقيه كعابد وثن». قال ابن الجوزي: لا يصح. وروى الطبراني في «الأوسط» (٤٨١٠) من حديث أنس مرفوعاً: «المقيم على الخمر كعابد وثن»، قال الحافظ: وإسناده ضعيف. وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٥٧): فيه جنادة بن مروان، وهو متهم.

(٩٣) - ﴿ لَيْسَ عَلَى اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الطَّلِحَنِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُواْ ﴾ ممّا لم يحرَّمْ عليهم؛ لقولِه: ﴿إِذَا مَا اتَّقُواْ وَءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الطَّلِحَتِ ﴾؛ أي: اتَّقُوا المحرَّمَ، وثَبَتُوا على الإيمانِ والأعمالِ الصَّالحَةِ ﴿ثُمَّ اتَّقُواْ ﴾ ما حُرِّمَ عليهم بعدُ كالخَمرِ ﴿وَءَامَنُواْ ﴾ بتَحريمِه ﴿ثُمَّ اتَقُواْ ﴾: ثمَّ استمرُّوا وثَبَتُوا على اتِّقاءِ المعاصي ﴿وَأَحَسُنُواْ ﴾: وتَحرَّوا الأعمالَ الجَميلَة واشتَغلُوا بها.

رُوِيَ أَنَّه لَمَّا نزلَ تحريمُ الخمرِ قالت الصَّحابَةُ: يا رَسولَ اللهِ! فكيفَ بإخوانِنا الَّذينَ ماتوا وهم يَشربونَ الخمرَ ويأكلونَ الميسرَ؟ فنزلت(١).

ويَحتملُ أن يكونَ هذا التَّكريرُ باعتبارِ الأوقاتِ الثَّلاثَةِ ('')، أو باعتبارِ الحالاتِ الثَّلاثِ: استعمالُ الإنسانِ التَّقوى والإيمانَ بينَه وبين نفسِه، وبينَه وبين النَّاسِ، وبينَه وبين اللهِ، ولذلك بُدِّلَ الإيمانُ بالإحسانِ في الكرَّةِ الثَّالثَةِ إشارةً إلى ما قالَ النبيُّ عليهِ السَّلام في تَفسيره (").

⁽١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٨٨)، والترمذي (٣٠٥٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. قال الترمذي: حسن صحيح.

وله شاهد من حديث أنس رواه البخاري (٢٦٠٠)، وآخر من حديث البراء بن عازب رواه الترمذي (٣٠٥٠) وقال: حسن صحيح.

⁽٢) قوله: «الأوقات الثلاثة»؛ أي: الماضي والحال والاستقبال التي يقعُ فيها الأفعالُ المذكورةُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٣٥).

وقالَ الشهاب: المراد بالأوقات الثلاثة: زمان التحريم الأوّل الماضي، وزمان التحريم الثاني الذي هو بمنزلة الحال، وزمان الثبات على جميع ذلك في المستقبل. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) قوله: «إلى ما قال عليه السلام في تفسيره»؛ أي: تفسير الإحسان من قوله: «الإحسانُ أَنْ تَعبُدُ اللهَ كَانَكَ تَراهُ، فإنْ لم تكنْ تَراهُ فإنّه يَراكَ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٣٥). والحديث رواه البخارى (٥٠)، ومسلم (٩)، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه.

أو باعتبارِ المراتبِ الثَّلاثِ: المبدأِ والوَسطِ والمنتهَى.

أو باعتبارِ ما يَتَّقي، فإنَّه ينبغي أن يتركَ المُحرَّماتِ توقِّيًا مِن العقابِ، والشُّبهاتِ تَحرُّزًا عن الوقوعِ في الحرامِ، وبعضِ المباحاتِ تَحفُّظًا للنَّفسِ عن الخسَّةِ وتهذيبًا لها عن دنسِ الطَّبيعَةِ.

﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ فلا يُؤاخِذُهم بشَيءٍ، وفيه: أنَّ مَن فعلَ ذلك صارَ مُحسنًا، ومَن صارَ شُو مَحبوبًا.

(٩٤) - ﴿ يَّاَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ لِيَبَلُونَكُمُ اللَّهُ بِثَىٰءٍ مِّنَ الصَّيْدِ تَنَالُهُ اَيَّدِيكُمْ وَرِمَا عُكُمْ ﴾ نَزَلت عامَ الحُديبيةِ، ابتَلاهُم اللهُ بالصَّيدِ وكانَت الوحوشُ تَغشاهُم في رِحالهم بحيثُ يَتمكَّنونَ مِن صيدِها أخذًا بأَيديهم وطَعنًا برِماجِهم وهم مُحرمونَ (١).

والتَّحقيرُ والتَّقليلُ في ﴿ بِثَنَيْءٍ ﴾ للتَّنبيهِ على أنَّه ليسَ مِن العظائمِ الَّتي تَدحَضُ الأقدامَ كالابتلاءِ ببذلِ الأَنفُسِ والأَموالِ، فمَن لم يَثْبُتْ عنده فكيف يَثُبُتُ عند ما هو أشدُّ منه؟

﴿ لِيَعْلَمُ اللَّهُ مَن يَخَافُهُ وِ الْغَيْبِ ﴾: ليتميّز الخائفُ مِن عقابِه _ وهو غائبٌ مُنتظّرٌ _ لقوَّة إيمانِه ، فذكرَ العِلمَ وأرادَ وقوعَ المَعلومِ وظُهورَه، أو تَعلُّقُ العلم.

﴿ فَهَنِ ٱعْتَدَىٰ بَعْدَذَلِكَ ﴾: بعد ذلك الابتلاءِ بالصَّيدِ ﴿ فَلَهُ مَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ فالوَعيدُ لاحِقٌ

⁽١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٠٤) عن مقاتل بن حيان.

 ⁽٢) قوله: «وهو»؛ أي: العقابُ «غائب»؛ أي: عن الخائف «منتظرٌ» له «لقوة إيمانه» صلةُ الخائفُ «ممن
 لا يخافه» صلةُ «يتميَزَ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٣٦).

وعبارة «الكشاف» (٢/ ٦٩٧): ليَتميَّزَ مَن يخافُ عقابَ الله _ وهو غائبٌ مُنتَظَرٌ في الآخرِة _ فيتَّقيَ الصيدَ ممن لا يخافُه فيُقْدِم عليه.

به، فإنَّ مَن لا يملِكُ جأشَه في مثلِ ذلك ولا يُراعِي حُكمَ اللهِ فيه فكيفَ به فيما تكونُ النَّفسُ أميَلَ إليه وأحرَصَ عليه؟

(٩٥) - ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نَقْنُلُواْ الصَّيْدَ وَاَنَّمْ حُرُمٌ ﴾؛ أي: مُحرِمُونَ، جمعُ حرامٍ كرَدَاحٍ ورُدُحٍ، ولعلَّهُ ذكرَ القتلَ دونَ الذَّبحِ والذَّكاةِ للتَّعميمِ، وأرادَ بالصَّيدِ: ما يُؤكَلُ لحمُه لأَنَّه الغالِبُ فيه عُرفًا، ويؤيِّدُه قولُه عليه السَّلام: «خمسٌ يُقتَلْنَ في الحلِّ والحَرَمِ: الحِدَأَةُ والغُرابُ والعَقرَبُ والفَأْرَةُ والكَلبُ العَقورُ »(١)، وفي روايةٍ أخرى: «الحيَّةُ» بدلَ «العقربِ»(٢) معَ ما فيهِ مِن التَّنبيهِ على جوازِ قتل كلِّ مُؤذٍ.

واختُلِفَ في أنَّ هذا النَّهيَ: هل يُلغي حُكمَ الذَّبحِ فيُلحَقَ مذبوحُ المحرمِ بالميتَةِ ومذبوح الوَثنيِّ، أو لا فيكونَ كالشَّاةِ المغصوبَةِ إذا ذبحَها الغاصِبُ؟

﴿ وَمَن قَنَلَهُ مِنكُمُ مُتَعَمِدًا ﴾: ذاكرًا لإحرامِه، عالمّا بأنّه حرامٌ عليه قتلُ ما يَقتُلُه، والأكثرُ على أنّ ذكرَهُ ليسَ لتقييدِ وُجوبِ الجَزاءِ فإنّ إتلافَ العامِدِ والمُخطئِ واحِدٌ في إيجابِ الضّمانِ، بل لقولِه: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنفَقِمُ اللّهُ مِنةً ﴾، ولأنّ الآية نزَلت فيمَن تعمّد؛ إذ رُويَ أنّه عنّ لهم في عُمرَةِ الحُديبيةِ حمارُ وَحشٍ، فطَعنه أبو اليسرِ برمحِه فقتَلَه، فنزَلَت ".

﴿ فَجَزَاء مُنْكُ مَا قَنْلُ مِنَ ٱلنَّعَمِ ﴾ برفع الجزاء والمثل قراءة الكوفِيِّينَ ويعقوب، يعني:

⁽١) رواه البخاري (١٨٢٩)، ومسلم (١٩٨/ ٦٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

⁽٢) رواه مسلم (١١٩٨/ ٦٧) من حديث عائشة رضي الله عنها.

⁽٣) قال الحافظ في «الفتح» (٤/ ٢١): حكاه مقاتل في «تفسيره». قلت: وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣) قال الحافظ في «الفتح» (٤٩ ٢): حكاه مقاتل في «تفسيره» (١٩ ٤ ـ ٤٩٦) دون سند ولا راو. وقال السيوطي: «إنّما هو أبو قتادة، والحديثُ مخرَّجٌ في «الصحيحينِ» من روايته، وأنه هو الذي فعلَ ذلك». انظر: «حاشية السيوطي» (٥/ ٤٩٤)، ورواه البخاري (١٨٢١)، ومسلم (١١٨٦)، من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

فعليهِ _ أو: فواجِبُه _ جزاءٌ يماثِلُ ما قتلَ مِن النَّعَمِ، وعليه لا يَتعَلَّقُ الجارُّ بـ ﴿ جزاءٌ ﴾ للفَصلِ بينَهُما بالصِّفَةِ، فإنَّ مُتعلِّقَ المصدرِ كالصِّلَةِ له فلا يُوصَفُ ما لم يَتِمَّ بها، وإنَّما يكونُ صِفَتَه.

وقرأ الباقونَ على إضافَةِ المصدَرِ إلى المفعولِ(''، أو إقحامِ ﴿مِثْلُ ﴾ كما في قولِهم: «مِثلي لا يقولُ كذا»، والمعنى: فعَليهِ أن يَجزِيَ مثلَ ما قتلَ.

و تُرِئَ: «فجزَاءً مثلَ ما قتلَ» بنصبِهِما(٢)؛ على فلْيَجْزِ جزاءً _أو: فعليه أن يجزيَ جزاءً _يماثِلُ ما قتلَ.

و: «فَجزاؤُه مثلُ ما قتلَ»(٣).

وهذه المماثَلَةُ باعتبارِ الخلقَةِ والهيئَةِ عند مالكِ والشَّافعيِّ، والقيمةِ عندَ أبي حنيفَة، وقالَ: يُقوَّمُ الصَّيدُ حيثُ صِيدَ، فإن بلغَت القِيمَةُ ثمنَ هَدي يخيَّرُ بينَ أنْ يُهدِيَ ما قيمَتُه قيمَتُه، وبينَ أن يَشتريَ بها طعامًا فيُعطيَ كلَّ مِسكينٍ نصفَ صاعٍ مِن بُرِّ أو صاعًا مِن غيرِه، وبينَ أن يصومَ عن طعامِ كلِّ مِسكينٍ يومًا، وإن لم تَبلُغ يخيَّرُ بينَ الإطعامِ والصَّومِ، واللفظُ للأوَّلِ أوفَقُ.

﴿ يَحْكُمُ بِدِ ـ ذَوَا عَدْلِ مِنكُمْ ﴾ صِفَةُ «جزاءٌ »، ويحتمِلُ أن يكونَ حالًا مِن ضميرِه في خبرِه (٤٠)، أو منه إذا أضَفْتَه، أو وَصَفْتَه ورَفَعْتَه بخبرِ مُقدَّرٍ لــ «مَن».

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص ۲٤٧ ـ ٢٤٨)، و«التيسير» (ص ١٠٠).

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص ٤١)، و«الكشاف» (٢/ ٧٠١)، عن محمد بن مقاتل.

⁽٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣١٩)، و«تفسير الطبري» (٨/ ٦٧٩ ـ ١٦٠)، و «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٢٨٢)، و «الكشاف» (٢/ ٢٠١)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

⁽٤) قوله: «ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير في خبره»؛ أي: خبرِ (جزاءٌ) إن قُدِّر: فعليه جزاءٌ، ومراده بـ «الضمير في خبره»: الضميرُ في (كائنٌ) المقدَّرِ، لا الضميرُ المجرورُ بعده. انظر: «حاشية الأنصارى» (٢/ ٤٣٨).

وكما أنَّ التَّقويمَ يحتاجُ إلى نَظرٍ واجتِهادٍ، تحتاجُ المماثلَةُ في الخلقَةِ والهيئَةِ إليهما، فإنَّ الأنواعَ تَتشابَهُ كثيرًا.

وقُرِئَ: «ذو عَدْلٍ» (١) على إرادةِ الجنسِ أو الإمامِ.

﴿ هَدَيًا ﴾ حالٌ مِن الهاءِ في ﴿ به ﴾ أو مِن «جزاءً » وإن نُوِّنَ لتَخصُّصِه بالصَّفَةِ، أو بدلٌ عن ﴿ مِثْل ﴾ باعتبارِ محلِّهِ، أو لَفظِه فيمَن نصبه.

﴿ بَالِغَ ٱلْكَمْبَةِ ﴾ وَصفَ بهِ ﴿ هَذَيًا ﴾ لأنَّ إضافتَهُ لَفظيَّهُ، ومَعنى بلوغِه الكَعبة: ذبحُه بالحرمِ والتَّصدُّقُ به ثمَّة، وقالَ أبو حَنيفَة: يَذبَحُ بالحرمِ ويَتصدَّقُ به حيثُ شاءَ. ﴿ أَوْكَفَنَرُهُ ﴾ عطفٌ على «جزاءٌ » إن رَفَعْتَه، وإن نَصبْتَه فخبرُ مَحذوفِ.

﴿ طَعَامُ مَسَكِينَ ﴾ عطفُ بيانٍ أو بَدلٌ منه، أو خبرُ محذوفٍ؛ أي: هي طَعامُ. وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿ كفارةُ طعامِ ﴾ بالإضافَةِ للتَّبيينِ (٢)؛ كقولِك: خاتمُ فِضَّةٍ. والمعنى عند الشَّافعيِّ: أو أن يُكفِّرُ بإطعامِ مَساكينَ ما يُساوي قيمةَ الهَديِ مِن غالبِ قوتِ البلدِ فيُعطي كلَّ مِسكينٍ مُدَّا.

﴿ أَوْ عَدَّلُ ذَالِكَ صِيَامًا ﴾: أو ما ساواهُ مِن الصَّومِ، فيصومُ عَن طعامِ كلِّ مِسكينٍ يومًا، وهو في الأصل مَصدَرٌ أُطلِقَ للمَفعولِ.

وقُرِئَ بكسرِ العَينِ (٢) وهو ما عُدِلَ بالشَّيءِ في المقدارِ كعِدْلَي الحملِ (٤).

⁽۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١)، و «المحتسب» (١/ ٢١٩)، عن جعفر بن محمد، وزاد ابن جني نسبتها لأبيه محمد الباقر.

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۲٤۸)، و«التيسير» (ص: ۱۰۰).

 ⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١) عن النبي على وابن عباس، و«معاني القرآن»
 للنحاس (٢/ ٣٦٢) عن طلحة والجحدري.

⁽٤) قوله: «الحمل» كذا في النسخ وبعض نسخ «الكشاف»، وفي أخرى من «الكشاف»: «الجمل». انظر: «الكشاف» (٢/ ٧٠٣).

و ﴿ ذَالِكَ ﴾ إشارَةٌ إلى الطَّعامِ و ﴿ صِيَامًا ﴾ تمييزٌ للعدلِ.

﴿ لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ أي: فعليهِ الجزاءُ، أو الطَّعامُ، أو الصَّومُ، ليذوقَ ثِقلَ فعلِه وسوءَ عاقبَةِ هتكِه لحُرمَةِ الإحرامِ، أو: الثِّقلَ الشَّديدَ على مُخالفَةِ أمرِ اللهِ، وأصلُ الوَبَلِ: الثِّقلُ، ومنه: الطعامُ الوَبيلُ.

﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ﴾ مِن قتلِ الصَّيدِ محرِمًا في الجاهليَّةِ، أو قبلَ التَّحريمِ، أو في هذهِ المرَّةِ ﴿وَمَنْ عَادَ ﴾ إلى مثلِ هذا ﴿فَيَننَقِمُ اللهُ مِنهُ، وليسَ فيه ما يَمنَعُ الكَفَّارَةَ على العَائدِ كما حُكِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ وشُريحٍ (١).

﴿ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو اننِقَامِ ﴾ ممَّنْ أصرَّ على عِصيانِه.

(٩٦) - ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ ﴾: ما صِيدَ مِنهُ ممَّا لا يَعيشُ إلَّا في الماءِ، وهو حَلالٌ كلَّه لقولِه عليه السَّلامُ في البَحرِ: «هو الطَّهورُ ماؤُه والحلُّ ميتَتُه» (٢٠).

وقالَ أبو حنيفةَ: لا يحِلُّ منه إلَّا السَّمكُ.

وقيلَ: يحلُّ السَّمكُ وما يُؤكِّلُ نظيرُه في البرِّ.

﴿ وَطَعَامُهُ ، ﴾: ما قذفَهُ أو نضبَ عنه، وقيلَ: الضَّميرُ للصَّيدِ، وطعامُه أكلُه.

⁽۱) انظر: «الإشراف» لابن المنذر (۳/ ۲۳۰) وفيه: «كان ابن عباس يقول: لا يحكم عليه إلا في المرة الأولى، وبه قال شريح والحسن البصري وسعيد بن جبير ومجاهد والنخعي وقتادة. وقالَ عطاء والثوري والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي: يحكم عليه كلما أصاب الصيد، وذكر أبو ثور ذلك عن مالك والكوفي. وكذلك نقول».

⁽۲) رواه مالك في «الموطأ» (۲۰)، ومن طريقه الشافعي في «الأم» (۱/ ۱۱)، وأبو داود في «سننه» (۸۳)، (۸۳)، والترمذي في «سننه» (۲۹) وقال: هذا حديث حسن صحيح، والنسائي في «سننه» (۳۳۲)، وابن خزيمة في «صحيحه» (۱۱۱)، وابن حبان في «صحيحه» (۵۲۵۸)، والحاكم في «المستدرك» (۲۹۲)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿مَتَنَعَالَّكُمْ ﴾: تَمتيعًا لكم؛ نَصبٌ على الغَرَضِ(١).

﴿ وَلِلسَّكَيَّارَةِ ﴾؛ أي: ولسَيَّارَتِكُم يَتزوَّدونَه قَديدًا.

﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِ ﴾؛ أي: ما صِيدَ فيه، أو: الصَّيدُ فيه، فعلى الأوَّلِ يحرُمُ على المحرمِ أيضًا ما صادَهُ الحلالُ وإن لم يَكُن له فيه مَدخَل، والجمهورُ على حِلِّهِ لقَوْلِه عليه السَّلامُ: «لحمُ الصَّيدِ حَلالٌ لكم ما لم تَصطادوهُ أو يُصَد لَكُم» (٢).

﴿ مَا دُمَّتُهُ حُرُمًا ﴾؛ أي: مُحرِمينَ، وقُرِئَ بكسرِ الدَّالِ مِن دامَ يَدَامُ (٣).

﴿ وَاتَّ قُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾.

(٩٧) - ﴿ جَعَلَ اللَّهُ ٱلْكَمْبُ لَهُ ﴾: صَيَّرَها، وإنَّما سُمِّيَ البيتُ كَعبَةً لتكعُّبه.

﴿ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ ﴾ عطفُ بيانٍ على جهَةِ المدح، أو المفعولُ الثَّاني (١٠).

﴿ وَيَنَمَا لِلنَّاسِ ﴾: انتِعاشًا لهم؛ أي: سببَ انتِعاشِهِم في أَمرِ مَعاشِهِم ومَعادِهِم؛ يَلوذُ به الخائِف، ويأمَنُ فيه الضَّعيف، ويربَحُ فيه التُّجَّارُ، ويتوجَّهُ إليه الحُجَّاجُ والعمَّار.

أو: ما يقومُ بهِ أمرُ دينِهِم ودُنياهُم.

⁽١) قوله: «نصب على الغرض»؛ أي: على العلة؛ لأنه مفعولٌ له.. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٤١).

⁽٢) رواه أحمد في «مسنده» (١٤٨٩٤)، وأبو داود (١٨٥١)، والترمذي (٨٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (٣٩٧٦)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٣٩٧١)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٩٧١)، والحاكم في «المستدرك» (١٧٤٨)، من حديث جابر رضى الله عنه.

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١) عن يحيى.

⁽٤) قوله: «أو المفعول الثاني»؛ أي: أو هو المفعول الثاني؛ لأنّ (جعل) بمعنى (صير) ينصب مفعولين، لا بمعنى خلق أو حكم. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقراً ابنُ عامرٍ ﴿ قِيَمًا ﴾ (١) على أنَّه مَصدَرٌ على فِعَلِ كالشَّبَعِ، أُعِلَّ عَينُه كما أُعِلَّ في فعلِه (٢)، ونصبُه على المصدرِ أو الحالِ.

﴿ وَٱلشَّهَرَ ٱلْحَرَامَ وَٱلْهَدَى وَٱلْقَلَتِهِدَ ﴾ سبق تفسيرُها، والمرادُ بالشَّهرِ: الشَّهرُ الَّذي يُؤدَّى فيه الحَجُّ، وهو ذو الحِجَّةِ لأنَّه المناسِبُ لقُربانِه، وقيلَ: الجنسُ.

﴿ ذَالِكَ ﴾ إشارةٌ إلى الجَعلِ، أو إلى ما ذُكرَ مِن الأمرِ بحفظِ حُرمَةِ الإحرامِ وغيرِه.

﴿ لِتَعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَوَتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ فإنَّ شَرْعَ الأحكامِ لدَفعِ المُصارِّ قبلَ وُقوعِها وجَلبِ المنافعِ المُترتِّبةِ (٣) عليها دليلُ حِكمَةِ الشَّارعِ وكمال عِلمِه.

﴿ وَأَنَ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيثُم ﴾ تَعميمٌ بعدَ تَخصيص، ومُبالغَةٌ بعدَ إطلاقٍ.

(٩٨) _ ﴿ اَعْـلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ وَأَنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ وعيدٌ ووَعدٌ لِمَن انتهكَ مَحارِمَه ولِمَن حافظَ عليها، أو لِمَن أصرَّ عليهِ ولِمَن انقلعَ عنه.

(٩٩) _ ﴿ مَّاعَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَغُ ﴾ تَشديدٌ في إيجابِ القيامِ بما أُمرَ به؛ أي: الرسولُ أَتَى بما أُمِرَ بهِ مِن التَّبليغ ولم يُبتِي لكم عُذرًا في التَّفريطِ.

﴿ وَأَللَّهُ يُعْلَمُ مَا تُبَّدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ ﴾ مِن تَصديقِ وتكذيبٍ، وفعل وعزيمَةٍ.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٠).

 ⁽۲) قوله: «أعل عينه» لأنَّه واويٌّ، فقُلِبَت الواوُ ياءٌ لمناسبة الكسرة قبلَها «كما أعل في فعله»؛ أي:
 وهو قام؛ إذ أصلُه: قوَمَ، فقُلِبَت الواوُ ألفًا لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها. انظر: «حاشية الأنصاري»
 (۲/ ۲۶).

⁽٣) في نسخة الخيالي: «المرتبة».

(١٠٠) - ﴿ قُل لَا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ ﴾ حُكمٌ عامٌ في نَفي المُساواةِ عندَ اللهِ بينَ الرَّديءِ من الأشخاصِ والأعمالِ والأَموالِ وجَيِّدِها؛ رَغَّبَ به في صالحِ العملِ وحلالِ المالِ.

﴿ وَلَوْ أَعْجَبُكَ كُثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ ﴾ فإنَّ العِبرَةَ بالجَودَةِ والرَّداءَةِ دونَ القِلَّةِ والكَثرَةِ، فإنَّ المحمودَ القليلَ خيرٌ مِن المَذمومِ الكثيرِ، والخِطابُ لكلِّ مُعتَبِرِ ولذلكَ قالَ:

﴿ فَاتَقُوا اللَّهَ يَكَأُولِ الْأَلْبَابِ ﴾؛ أي: فاتَّقوهُ في تَحرِّي الخَبيثِ وإن كَثُر، وآثِروا الطَّيِّبَ وإن قلَّ ﴿ لَعَلَكُمْ تُقْلِحُونَ ﴾: راجينَ أَن تَبلُغوا الفَلاحَ.

رُوِيَ أَنَّها نزلَت في حُجَّاجِ اليَمامَةِ لَمَّا هَمَّ المُسلِمونَ أن يُوقِعُوا بهم، فنُهُوا عنه وإن كانُوا مُشرِكِين (١).

(١٠١) _ ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْتَلُوا عَنْ أَشَيَاتَ إِن تُبَدَ لَكُمُّمْ مَسُوَّكُمُّ وَإِن تَسْتَلُوا عَنْ أَشَيْلُوا عَنْ أَشَيْلُوا عَنْ أَلْكُمْ مَا يُخْمُّ مَا يُخْمُّ وَإِن تَسْتَلُوا عَنْها وَ وَالمعنى: لا تَسْأَلُوا رَسُولَ اللهِ عَن أَشْياءَ إِن تَظْهَرْ لَكُم تَعْمُّكُم، وإِن تَسْأَلُوا عَنْها في زمانِ الوَحِي تظهَرْ لَكُم، وهما كمُقدِّمَتينِ تُنتِجَانِ ما يمنَعُ السُّؤالَ، وهو أَنَّه ممّا يَغُمُّهُم، والعاقِلُ لا يفعَلُ ما يَغُمُّهُ.

و ﴿أَشْيَآهَ ﴾: اسمُ جمعِ كطَرْفاءَ، غيرَ أنَّه قُلِبَت لامُه فجُعِلَت: «لَفْعَاء».

وقيلَ: «أَفعِلَاء» حُذِفَت لامُه، جمعٌ لـ«شَيءٍ» على أنَّ أصلَه «شَيِّعٌ» كَهَيِّن، أو «شَيِيءٌ» كَصَدِيقِ، فخُفِّفَ.

وقيلَ: «أَفعال» جمعٌ له مِن غيرِ تَغييرِ كَبَيْتٍ وأَبياتٍ، ويَردُّهُ مَنعُ صَرفِه. ﴿عَفَااللَّهُ عَنْهَا﴾ صِفَةٌ أخرى؛ أي: عَن أشياءَ عَفا اللهُ عنها ولم يُكلِّف بها، إذ رُوِيَ

⁽١) قاله مقاتل في «تفسيره» (١/ ٥٠٧)، والكلبي كما في «تفسير أبي الليث» (١/ ٤٢١).

أَنَّه لَمَّا نَزَلَت ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٩٧]، قالَ سراقَةُ بن مالكِ: أكُلّ عامٍ ؟ فأعرضَ عنهُ رسولُ اللهِ حتَّى أعادَ ثلاثًا، فقالَ: «لا، ولو قلتُ: نعم، لوَجبَت، ولو وَجبَت لَمَا استَطعتُم، فاتركوني ما تركتُكُم » فنزلَت (١٠).

أو استئنافٌ؛ أي: عفا اللهُ عمَّا سلَفَ مِن مَسأَلَتِكُم فلا تَعودوا إلى مِثلِها.

﴿ وَاللَّهُ عَفُورٌ حَلِيكُ ﴾ لا يُعاجِلُكم بعُقوبَةِ ما يَفْرُطُ منكم ويعفُو عن كثيرٍ.

وعن ابنِ عباسٍ أنَّه عليهِ السَّلامُ كانَ يخطبُ ذاتَ يومٍ غضبانَ مِن كثرَةِ ما يَسألونَ عنه ممَّا لا يَعنيهِم، فقالَ: «لا أُسأَلُ عن شيءٍ إلَّا أَجبْتُ» فقالَ رجلٌ: أين أبي؟ فقالَ: «خذافَةُ» وكانَ يُدْعَى لغَيرِه، فنزلَت (٢٠).

(۱) رواه بنحوه الترمذي (۳۰۵۵) وحسنه، وابن ماجه (۲۸۸٤)، من حديث علي رضي الله عنه، دون تسمية السائل. ورواه الطبري في «تفسيره» (۹/ ۱۹) من حديث أبي هريرة رضى الله عنه وسماه: محصن الأسدي. ثم أعقبه من طريق آخر عن أبي هريرة وسماه: عكاشة بن محصن الأسدي.

أما الروايات التي فيها أن السائل سراقة فليس فيها ذكر النزول، وهو ما رواه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر الطويل في صفة الحج: فقام سُرَاقَةُ بنُ مالك بنِ جُعْشُم، فقال: يا رسولَ الله، ألِعَامِنا هذا أم لأبدٍ؟ فشَبَّكَ رسولُ اللهِ ﷺ أصابعَه واحدةً في الأخرى، وقال: «دخلت العمرةُ في الحجِّ» مرتين «لا بل لأبد أبدٍ».

وبنحو هذا رواه مسلم (١٢١٦)، والبخاري (١٧٨٥)، عن جابر أيضاً.

وللنسائي (٢٨٠٦) وابن ماجه (٢٩٧٧) من حديث سراقة بن مالك نحوه.

وروى مسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال: «أيها الناس، فرض الله عليكم الحج فحجوا» فقال رجل: أفي كل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال: «لو قلت: نعم، لوجبت ولما استطعتم» ثم قال: «ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، وإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه».

(٢) رواه البخاري (٦٣٦٢)، ومسلم (٩٥ ٧٣٠ / ١٣٧) من طريق قتادة عن أنس رضي الله عنه قال: سألوا =

(١٠٢) ـ ﴿ فَدَسَالُهَا قَوْمٌ ﴾ الضَّميرُ للمَسألَةِ الَّتي دلَّ عليها ﴿ مَّتَكُوا ﴾ ولذلك لم يُعَدَّ بـ «عن»، أو لـ ﴿ أَشْيَاءَ ﴾ بحذفِ الجارِّ.

﴿ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ سَأَلَهَا ﴾، وليسَ صفَةً لـ ﴿ قَوْمٌ ﴾ فإنَّ ظرفَ الزَّمانِ لا يقعُ صِفَةً للجثَّةِ (١)، ولا حالًا مِنها، ولا خبرًا عَنها.

﴿ ثُمَّ أَصَّبَحُواْ بِهَا كَفِرِينَ ﴾؛ أي: بسبَبِها حيثُ لَم يأتمروا بما سَأَلُوا جُحودًا.

(١٠٣) _ ﴿ مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنْ بَجِيرَةٍ وَلَا سَآبِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِ ﴾ ردُّ وإنكارٌ لِمَا ابتَدعَهُ أهـلُ الجاهليَّةِ، وهو أَنَّهُم إذا نُتِجَت النَّاقَةُ خمسةَ أبطُنِ آخرُها ذكرٌ بَحَروا أذنَها _ أي: شَقُّوهَا _ وخَلُوا سبيلَها فلا تُركَبُ ولا تُحلَبُ.

وكان الرَّجلُ منهم يقولُ: إن شُفِيتُ فنَاقتي سَائِبَةٌ، ويجعَلُها كالبَحيرَةِ في تَحريمِ الانتفاع بها.

وإذا وَلدَت الشَّاةُ أُنثى فهيَ لهم، وإِنْ وَلَدَت ذكرًا فهوَ لآلِهَتِهم، وإِن وَلَدَتْهُما وَصِلَت الأُنثى أخاها فلا يُذبَحُ لها الذَّكرُ.

رسول الله على حتى أحفوه المسألة، فغضب فصعد المنبر، فقال: «لا تسألوني اليوم عن شيء إلا بينته لكم» فجعلت أنظر يميناً وشمالاً، فإذا كل رجل لافٌ رأسه في ثوبه يبكي، فإذا رجل كان إذا لاحى الرجال يدعى لغير أبيه، فقال: يا رسول الله من أبي؟ قال: «حذافة»، ثم أنشأ عمر فقال: رضينا بالله ربّاً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد على رسولاً، نعوذ بالله من الفتن، فقال رسول الله على: «ما رأيت في الخير والشر كاليوم قط، إنه صورت لي الجنّة والنار، حتى رأيتهما وراء الحائط»، وكان قتادة يذكر عند هذا الحديث هذه الآية: ﴿ يَتَأَيُّما الَّذِينَ مَا مَنُوا لاَ تَسْتَلُوا عَنَ أَشَا اللهُ يَا تُبَدّ لَكُمْ تَسُوكُمْ ﴾.

وروى البخاري (٤٦٢٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان قومٌ يَسألون رسولَ الله ﷺ استهزاءً، فيقولُ الرجلُ: مَن أبي؟ ويقولُ الرجلُ تَضِلُّ ناقته: أين ناقتي؟ فأنزل اللهُ فيهم هذه الآية: ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامُواُ لاَتَنَـّالُواعَنَ أَشْيَاءً إِن تُبَدِّلُكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١] حتى فرغ من الآيةِ كلِّها.

⁽١) في نسخة التفتازاني: «لا يكون صفة لجثة».

وإذا نُتِجَت مِن صُلبِ الفَحلِ عَشرَةَ أبطُنٍ حرَّمُوا ظهرَهُ، ولم يَمنَعُوه مِن ماءٍ ولا مَرعًى، وقالوا: قَد حَمَى ظهرَه.

ومعنى ﴿مَاجَمَلَ﴾: ما شَرَعَ ووَضَعَ، ولذلك تَعدَّى إلى مَفعولٍ واحِدٍ وهو البَحيرَةُ، و﴿مِنْ﴾ مَزيدَةٌ.

﴿ وَلَئِكِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾ بتحريم ذلك ونسبَتِه إليه.

﴿وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَمْقِلُونَ ﴾؛ أي: الحلالَ مِن الحرامِ، والمبيحَ مِن المحرِّمِ أو الآمِرِ، ولكنَّهم لا يَمْقِلُونَ ﴾؛ أي: الحلالَ مِن الحرامِ، والمبيحَ مِن المحرِّمِ أو الآمِرِ، ولكنَّهم يُقلِّدونَ كِبارَهُم، وفيه: أنَّ مِنهم مَن يعرفُ بُطلانَ ذلك، ولكنْ مَنعَهُم حبُّ الرِّياسَةِ وتقليدُ الآباءِ أن يَعترفوا به.

(١٠٤) _ ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُ مُ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُواْ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ عَابَاءَنَا ﴾ بيانٌ لقُصورِ عَقلِهِم وانهِماكِهِم في التَّقليدِ، وأنْ لا سندَ لهم سِواهُ.

﴿ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآ أَوُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْتًا وَلاَ يَهْتَدُونَ ﴾ الواؤ للحَالِ، والهَ مزَةُ دخلَتْ عَليها لإنكارِ الفعلِ على هذهِ الحالِ؛ أي: أَحَسْبُهُم ما وَجَدُوا عليه آباءَهُم ولو كانُوا جَهَلةً ضالِّينَ، والمعنى: أنَّ الاقتداءَ إنَّما يَصِحُّ بمَن عُلِمَ أنَّه عالِمٌ مُهتَدٍ، وذلك لا يُعرَفُ إلَّا بالحُجَّةِ فلا يَكفِى التَّقليدُ.

(١٠٥) - ﴿ يَنَا يُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ ﴾ أي: احفَظُوها والزَمُوا إصلاحَها (١)، والجارُّ مع المجرورِ جُعِلَ اسمًا لـ «الزموا» ولذلكَ نَصَبَ ﴿ أَنفُسَكُمْ ﴾.

وقُرِئَ بالرَّفعِ (٢) على الابتداءِ.

⁽١) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «والزموا صلاحها».

 ⁽۲) انظر: «الكامل» للهذلي (ص: ٥٣٦)، و«الكشاف» (٢/ ٧١٤)، عن نافع، وهي خلاف المشهور
 عنه، فقد اتفق القراء العشرة على القراءة بالنصب فيها في المشهور عنهم.

﴿لَا يَضُرُّكُم مِّن ضَلَ إِذَا ٱهْتَدَيَّتُم ﴿ لَا يَضرُّكُم الضُّلَّالُ إِذَا كَنتم مُهتَدِينَ، ومِن الاهتداءِ أَن يُنكرَ المُنكرَ حَسْبَ طَاقَتِه كما قالَ عليهِ السَّلام: «مَن رأى مِنكم مُنكرًا واستطاعَ أَن يُغيِّره بيَدِه فليُغَيِّرهُ بيَدِه، فإن لم يَستَطِع فبِلسانِه، وإن لم يَستَطِع فبِقَلبِه ((). واستطاعَ أَن يُغيِّره بيَدِه فليُغَيِّرهُ بيَدِه، فإن لم يَستَطِع فبِقلبِه (اللهُ فَن يُتحسَّرونَ على الكَفَرةِ ويَتمنَّوْنَ إيمانَهم.

وقيلَ: كانَ الرَّجلُ إذا أسلمَ قالوا له: سَفَّهْتَ آباءَكَ، فنَزلَت (٢).

و ﴿ لَا يَضُرُّكُم ﴾: يحتمِلُ الرَّفعَ على أنَّه مُستأَنفٌ، ويؤيِّدُه أَن قُرِئَ: « لا يَضِيرُكُم » (٢)، والجزمَ على الجوابِ أو النَّهي؛ لكنَّه ضُمَّتِ الرَّاءُ إتباعًا لضمَّةِ الضَّادِ المنقولَةِ إليها مِن الرَّاءِ المُدغَمَةِ، وتَنصرُهُ قراءَةُ مَن قرأً: « لا يَضُرَّكُم » بالفَتحِ (٤)، و: « لا يَضُرْكُم » بكسرِ الضَّادِ وضَمِّها مِن ضارَهُ يَضِيرُهُ ويَضُورُه (٥).

﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيمًا فَيُنَبِّكُمُ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ وَعـدٌ ووَعـيـدٌ للفريقَيْنِ، وتَنبيهٌ على أنَّ أحدًا لا يؤاخَذُ بذَنبِ غيرِه.

(١٠٦) _ ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَدَهُ بَيْنِكُمْ ﴾؛ أي: فيما أُمِرتُم شَهادَةُ بينِكُم (٢)، والمرادُ بالشَّهادَةِ: الإشهادُ، وإضافتُها إلى الظَّرفِ على الاتِّساع.

(١) رواه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

⁽۲) رواه الطبري في «تفسيره» (۹/ ٥٣ - ٥٤) عن ابن زيد.

⁽٣) انظر: «تفسير الراغب» (٥/ ٤٧١) دون نسبة، و «الكشاف» (٢/ ٢١٤)، عن أبي حيوة.

⁽٤) لم أجدها.

⁽٥) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١)، و «البحر» (٨/ ٤٣٥): الضم عن الحسن، والكسر عن النخعي ويحيي.

⁽٦) قوله: «فيما أمرتم شهادة بينكم» أعرب ﴿ثَهَدَةُ ﴾ مبتداً، خبره محذوف، وهكذا فعل الزمخشري لكنه قدر الخبر: «فيما فرض عليكم شهادة بينكم» وجعَل ﴿اثنان ﴾ فاعلاً للشهادة، على معنى: فيما فرض عليكم أن يشهد اثنان. انظر: «الكشاف» (٢/ ٧١٥).

وقُرِئَ: «شهادَةً» بالنَّصبِ والتَّنوينِ (١١) على: ليُقِمْ.

﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾: إذا شارَفَه وظهرَتْ أمارَاتُه، وهو ظرفٌ للشَّهادَةِ.

﴿حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ﴾ بَدلٌ منه، وفي إبدالِه تَنبيةٌ على أنَّ الوَصِيَّةَ ممَّا يَنبغي أن لا يُتهاوَنَ فيهِ، أو ظرفُ ﴿حَضَرَ﴾.

﴿أَتُنَانِ﴾ فاعلُ ﴿شَهَدَةُ ﴾، ويجوزُ أن يكونَ خَبرَها على حذفِ المُضافِ.

﴿ ذَوَا عَدَّلِ مِنكُمْ ﴾؛ أي: مِن أقارِبِكُم، أو مِن المسلمينَ، وهما صِفَتانِ لـ ﴿ أَثَنَانِ ﴾.

﴿ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ عَطفٌ على ﴿ أَثْنَانِ ﴾، ومَن فسَّرَ الغيرَ بأهلِ الذَّمَّةِ جعلَهُ مَنسوخًا، فإنَّ شهادتَهُ على المُسلِم لا تُسمَعُ إجماعًا.

﴿إِنْ أَنتُمْ ضَرَيْنُمُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾؛ أي: سافَرْتُم فيها ﴿فَأَصَابَتَكُم مُصِيبَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾؛ أي: قارَبْتُم الأجلَ.

﴿ تَحْبِسُونَهُمَا ﴾: تَقِفُونَهما وتَصِيرُونَهما، صِفَةٌ لـ ﴿ ءَاخَرَانِ ﴾، والشَّرطُ بجوابِه المَحذوفِ المدلولِ عليه بقولِه: ﴿ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ اعتراضٌ فائدتُه: الدلالةُ على المَحذوفِ المدلولِ عليه بقولِه: ﴿ أَوْ ءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ اعتراضٌ فائدتُه : الدلالةُ على أنَّه يَنبغي أَنْ يشهدَ اثنانِ مِنكم، فإن تعذَّرَ كما في السَّفرِ فمِن غيرِكُم، أو استئنافٌ كأنَّه قيل: كيفَ نعمَلُ إن ارتَبْنَا بالشَّاهِدين؟ فقال: ﴿ تَعْبِسُونَهُمَا ﴾.

﴿ مِنْ بَغَدِ ٱلصَّــ لَوْةِ ﴾: صلاةِ العصرِ؛ لأنَّه وقتُ اجتماعِ النَّاسِ وتَصادُمِ مَلائكَةِ اللَّيل ومَلائكَةِ النَّهارِ، وقيلَ: أيَّ صلاةٍ كانت.

﴿ فَيُقَسِمَانِ بِأَشِّهِ إِنِ ٱزْ تَبْتُدُ ﴾: إن ارتابَ الوارِثُ مِنكم: ﴿ لَا نَشْتَرِى بِدِ ثَنَاً ﴾ مُقسَمٌ

 ⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١) عن الشعبي والأشهب العقيلي، وهي في «المحتسب»
 (١/ ٢٢٠) عن الأعرج، و «البحر» (٨/ ٤٣٥) عن الحسن والأعرج والسلمي وأبي حيوة.

عليه، و ﴿إِنِادَتَنْتُمْ ﴾ اعتراضٌ يفيدُ اختصاصَ القَسَم بحالِ الارتيابِ، والمعنى: لا نَستبدِلُ بالقَسَمِ أو باللهِ عَرَضًا مِن الدُّنيا؛ أي: لا نحلِفُ باللهِ كاذبًا لطمَع.

﴿ وَلَوْكَانَ ذَا قُرْنِكَ ﴾: ولو كانَ المُقسَمُ له قَريبًا مِنَّا، وجوابُه أيضًا مَحذوفٌ؛ أي: لا نَشترى.

﴿ وَلَا نَكْتُدُ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾؛ أي: الشَّهادَةَ الَّتِي أُمِرنا بإقامَتِها.

وعن الشَّعبيِّ أَنَّه وقفَ على «شَهادَهْ» ثمَّ ابتداً: «آللهِ» بالمدِّ على حذفِ حرفِ القَسَمِ وتعويضِ حَرفِ الاستفهامِ منه (١)، ورُوِيَ عنه بغيرِه (٢)؛ كقولِهم: أللهِ لأفعلنَّ.
﴿إِنَّا إِذَا لَيِنَ الْآثِمِينَ ﴾؛ أي: إنْ كَتَمْنا.

وقُرِئَ: «لَمِلَّاثِمين» بحذفِ الهمزَةِ وإلقاءِ حَركتِها على اللَّام وإدغام النُّونِ فيها^(٣).

(١٠٧) ـ ﴿ فَإِنْ عُثِرَ ﴾: فإن اطُّلِعَ ﴿ عَلَىٰٓ أَنَّهُ مَا ٱسْتَحَقَّاۤ إِثْمًا ﴾؛ أي: فعَلَا ما أُوجَبَ إِثْمًا كَتَحريفٍ ﴿ فَاخَرَانِ ﴿ يَقُومَانِ مَقَامَهُما مِن الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِم ﴾: من الَّذينَ جُنِيَ عليهم وهم الوَرَثَةُ.

وقرأً حَفَصٌ: ﴿ٱسۡتَحَقّآ﴾ على البناءِ للفاعل(٢)، وهو ﴿ٱلْأَوْلَيْنِ ﴾.

⁽١) أي: بالمد في همزة الاستفهام التي هي عوض من حرف القسم. انظر: «البحر» (٨/ ٥٥١)، وانظر القراءة أيضًا في «المحتسب» (١/ ٢٢١).

⁽٢) أي: بغير مد؛ وهي: (شهادة ألله). انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢١). وذكر عنه ابن جني أيضا وجهين آين ايخرين: (شهادة آلله) بالتنوين بعده المد، و: (شهادة ألله) بالتنوين بعده القصر. وقال: فهذه أربعة أوجه رُويت عن الشعبي، وتابعه على (شهادة ألله) السلمي ويحيى وإبراهيم وسعيد بن جبير ويحيى بن يعمر والحسن والكلبي.

⁽٣) انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٤١) عن ابن محيصن.

⁽٤) والباقون على البناء للمجهول. انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٠).

﴿ الْأَوْلِيَانِ ﴾: الأَحقَّانِ بالشَّهادَةِ لقرابَتِهِما ومَعرِفَتِهما، وهو خبرُ محذوفِ (١٠)؛ أي: هما الأَولَيَان، أو خبرُ «آخران»، أو مُبتدَأٌ خبرُه ﴿ ءَاخَرَانِ ﴾، أو بدلٌ مِنهما، أو مِن الضَّميرِ في ﴿ يَعُومَانِ ﴾.

وقرأ حمزَةُ ويَعقوبُ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ: ﴿الأَوَّلِينَ ﴾ (٢) على أنَه صِفَةٌ لـ ﴿الْأَوَّلِينَ ﴾ أو بدلٌ منه ؛ أي: من الأَوَّلِينَ اللَّذينَ استُحِقَ عليهم.

وقُرِئَ: «الأوَّلَيْنِ» على التَّنيِّةِ (٣)، وانتصابُه على المدحِ.

و: «الأُوَّلان» (٤) وإعرابُه إعرابُ ﴿الْأَوْلِيَـنِ ﴾.

﴿ فَيُقْسِمَانِ بِأَلَّهِ لَشَهَا دَنُنَا آحَقُ مِن شَهَا دَتِهِمَا ﴾: أصدَقُ مِنها وأَوْلى بأَن تُقبَل.

﴿ وَمَا اَعْتَدَيْنَا ﴾: وما تَجاوَزْنَا فيها الحقَّ ﴿ إِنَّاۤ إِذَا لَمِنَ ٱلظَّلِمِينَ ﴾: الواضِعينَ الباطِلَ موضِعَ الحقِّ، أو: الظَّالِمِينَ أَنفُسَهم إن اعتَدَيْنا.

ومعنى الآيتين: أنَّ المُحتضَرَ إذا أرادَ الوَصيَّةَ يَنبغي أن يُشهِدَ عَدْلَيْنِ مِن ذَوي نَسبِه أو دينِه على وَصِيَّتِه، أو يوصيَ إليهما احتِياطًا، فإن لم يَجِدْهُما بأنْ كانَ في سَفَرٍ فآخرانِ مِن غيرهِم، ثمَّ إن وقعَ نِزاعٌ وارتِيابٌ أقسَما على صِدقِ ما يَقولانِ بالتَّغليظِ في الوَقتِ، فإن اطُّلِعَ على أَنَّهما كَذَبَا بأمارَةٍ ومَظِنَّةٍ حَلَفَ آخرانِ مِن أولياءِ الميِّت.

⁽١) قوله: (وهو خبر محذوف... الخ)؛ أي: على قراءة المجهول؛ لأنّ الكلام فيها، والقراءة الأخرى وقعت فيما بين الكلام عليها. (حاشية الخفاجي).

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۲٤۸)، و «التيسير» (ص: ۱۰۰)، و «النشر» (۲/ ۲۵۲).

⁽٣) انظر: «الكشاف» (٢/ ٧٢٠) دون نسبة، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٥٤) عن ابن سيرين.

⁽٤) انظر: «معاني القرآن» (١/ ٣٢٤)، و «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٤١)، «الكشاف» (٢/ ٧٢٠)، عن الحسن.

والحكمُ مَنسوخٌ إن كانَ الاثنانِ شاهدَيْنِ، فإنَّه لا يحلِفُ الشَّاهدُ ولا يُعارَضُ يمينُه بيَمينِ الوارثِ، وثابتٌ إن كانا وَصِيَّينِ.

ورَدُّ اليَمينِ إلى الوَرثَةِ إمَّا لظُهورِ خِيانَةِ الوَصِيَّينِ؛ فإنَّ تَصديقَ الوَصِيِّ باليَمينِ الأَمانَتِه، أو لتَغييرِ الدَّعوى إذ رُوِي أَنَّ تَميمًا الدَّارِيَّ وعَدِيَّ بنَ بَدَّاءٍ خرجا إلى الشَّام للتجارة وكانا حينئذِ نَصرانِيَّينِ، ومَعهما بُدَيلٌ مولى عمرو بن العاصِ وكانَ مُسلِمًا، فلَمَّا قَدِمُوا الشَّامَ مَرِضَ بُدَيلٌ فدوَّنَ ما معَهُ في صَحيفَةٍ وطرحَها في متاعِه مُسلِمًا، فلَمَّا قَدِمُوا الشَّامَ مَرِضَ بُدَيلٌ فدوَّنَ ما معَهُ في صَحيفَةٍ وطرحَها في متاعِه ولم يُخبِرهُما به، وأوْصَى إليهما بأن يَدفَعا متاعَه إلى أهلِه وماتَ، ففتَشَاهُ وأخذا منه إناءً مِن فِضَةٍ فيهِ ثلاثُ مئة مِثقالٍ مَنقوشًا بالذَّهبِ فغيبًاهُ، فأصابَ أهلُه الصَّحيفَة فطالبُوهُما بالإناءِ فجَحَدا، فترافعوا إلى رسولِ اللهِ فنزلَت ﴿ يَكَأَيُّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ الآيةَ، فحَلَّفَهما رسولُ اللهِ يَشَيِّةُ بعدَ صلاةِ العَصرِ عندَ المنبرِ وخلَّى سَبيلَهُما، ثمَّ وُجِدَ الإناءُ في أيديهِما فأتاهُم بنو سهم في ذلك فقالا: قد اشتريناهُ مِنه ولكنْ لَم يَكُن لَنا عليهِ في أيديهِما فأتاهُم بنو سهم في ذلك فقالا: قد اشتريناهُ مِنه ولكنْ لَم يَكُن لَنا عليهِ في أيديهِما فأتاهُم بنو سهم في ذلك فقالا: قد اشتريناهُ مِنه ولكنْ لَم يَكُن لَنا عليهِ بَيْنَةٌ فكرِهنا أن نُقِرَّ به، فرفَعُوهُما إلى رسولِ اللهِ فنزلَت: ﴿ فَإِنْ عُيْنَ عُرَكَ ، فقامَ عمرُو بنُ العاص والمُطَلِبُ بنُ أبى وداعةَ السَّهميَّانِ وحَلَفا").

ولعلُّ تَخصيصَ العَددِ لخصوصِ الواقعَةِ.

⁽۱) رواه الطبري في «تفسيره» (۹/ ۸۹) عن قتادة وابن سيرين وعكرمة دخل حديث بعضهم في بعض. ورواه البخاري (۲۷۸۰)، وأبو داود (٣٦٠٦)، والترمذي (٣٠ ٦٠)، عن ابنِ عباس مختصراً بلفظ: خَرجَ رجلٌ من بني سهم مع تميم الدَّاريِّ وعَديٍّ بن بَدَّاء، فمات السَّهميُّ بأرضِ ليس بها مسلم، فلما قدِما بتَركته، فقدوا جام فضَّة مُخَوَّصاً بالذهب، فأحلفهما رسولُ الله ﷺ، ثم وُجِدَ الجامُ بمكة، فقالوا: اشتريناه من تميم وعَدِيّ، فقام رجلان مِن أولياء السَّهميُّ فحلفا: لشهادتُنا أحقُّ من شهادتِهما وإن الجامَ لِصاحبهم، قال: فنزلت فيهم: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامنُواْ شَهَادَةُ بَيْنِكُمُ إِذَا حَضَرَ أَمَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ وإلى الجامَ لِصاحبهم، قال: فنزلت فيهم: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامنُواْ شَهَادُهُ بَيْنِكُمُ إِذَا حَضَرَ أَمَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾

(١٠٨ ـ ١٠٩) ـ ﴿ ذَلِكَ ﴾؛ أي: الحكمُ الَّذي تقدَّمَ، أو تحليفُ الشَّاهِدِ ﴿ أَذَٰ ثَنَ أَن يَأْتُواْ بِٱلشَّهَدَةِ عَلَى وَجْهِهَآ ﴾: على نحوِ ما حَمَلوها من غيرِ تَحريفٍ وخيانَةٍ فيها.

﴿ أَوْ يَخَافُوۤا أَن ثُرَدَا لَيَنُ الْمَدَالَةِ عَلَى الْمَدَّ الْمَدِّ الْمَدِّ عَلَى المَدَّعِين بعدَ أيمانِهم، فيَفْتَضِحُوا بظهورِ الخيانَةِ واليمينِ الكاذبَةِ، وإنَّما جُمِعَ الضَّميرُ الأَنَّه حكمٌ يعمُّ الشُّهودَ كلَّهُم.

﴿ وَاتَقُوا اللّهَ وَاسْمَعُوا ﴾ ما تُوصَونَ به سمعَ إجابةٍ ﴿ وَاللّهُ لاَ يَهْدِى الْقَوْمَ الْفَسِقِينَ ﴾ ؛ أي : فإنْ لَم تتَقُوا ولم تَسمَعُوا كُنتُم قومًا فاسِقينَ ، والله لا يهدي القومَ الفاسقينَ ؛ أي : لا يَهديهِم إلى حُجَّةٍ ، أو إلى طريقِ الجنَّةِ ، فقولُه : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللّهُ الرُّسُلَ ﴾ ظرفٌ له ، وقيلَ : بدلٌ مِن مفعولِ ﴿ وَاتّقَوُا ﴾ بدلَ الاشتِمالِ ، أو مفعولُ ﴿ وَاسْمَعُوا ﴾ على حذفِ المضافِ ؛ أي : واسمَعُوا خبرَ يوم جَمعِه ، أو منصوبٌ باضمارِ : اذكر .

﴿ فَيَقُولُ ﴾؛ أي: للرُّسلِ: ﴿ مَاذَآ أُجِبْتُمْ ﴾: أيَّ إجابَةٍ أُجِبتُم؟ على أنَّ ﴿ مَاذَآ ﴾ في مَوضع المصدَرِ، أو: بأيِّ شَيءٍ أُجِبتُم؟ فحُذِفَ الجارُّ.

وهذا السُّوالُ لتَوبيخِ قومِهِم كما أنَّ سؤالَ المَوؤودَةِ لتوبيخِ الوائدِ، ولذلك ﴿ قَالُوالَا عِلْمَ لَنَا بِما لستَ (١) تَعلمُه ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّمُ الْغَيُوبِ ﴾ فتَعلَمُ ما نعلمُ ممَّا أجابونا وأظهَرُوا لنا، وما لَم نَعلَم ممَّا أضمَرُوا في قلوبِهم، وفيه التَّشكِي عنهم (٢)، ورَدُّ الأمرِ إلى عِلمِه بما كابَدُوا منهم.

⁽١) في نسخة الخيالي: «كنت»، وفي نسخة الطبلاوي: «أنت».

 ⁽۲) قوله: «وفيه»؛ أي: في ﴿لَاعِلْمَلْنَا﴾ إلى آخره «التشكي»؛ أي: تشكّي الأنبياء إلى ربهم في الانتقام من أعدائهم والإخبار «عنهم»؛ أي: عن أعدائهم بما لقُوا من سوء صَنِيعهم.. انظر: «حاشية الأنصاري»
 (۲/ ۵۰۵).

وقيلَ: المعنى: لا عِلمَ لنا إلى جنبِ عِلمِكَ، أو: لا عِلمَ لَنا بما أَحدَثُوا بعدَنا، وإنَّما الحُكمُ للخاتِمَةِ.

وقُرِئَ: «عَلَّامَ» بالنَّصبِ (١) على أنَّ الكلامَ قد تمَّ بقولِه: ﴿إِنَّكَ أَنتَ ﴾؛ أي: إنَّك الموصوفُ بصِفاتِكَ المعروفَةِ، و«عَلَّامَ» مَنصوبٌ على الاختصاصِ أو النِّداءِ.

(١١٠) - ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَكِعِسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ يَعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَى وَلِدَيْكَ ﴾ بدلٌ مِن ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ﴾، وهو على طريقة ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَبُ ٱلجُنَّةِ ﴾ (١) [الأعراف: ٤٤]، والمعنى: أنَّه تَعالَى يُوبِّخُ الكَفْرَةَ يومَئذِ بسؤالِ الرُّسلِ عَن إجابَتِهم وتَعديدِ ما أظهرَ عليهِم من الآياتِ، فكذَّبَتُهُم طائفةٌ وسَمَّوْهُم سحرَة، وغلا آخرونَ فاتَّخذوهُم آلهَةً، أو نصبٌ (٣) بإضمار: اذكر.

﴿إِذْ أَيَدتُكَ ﴾: قوَّيتُكَ، وهو ظرفٌ لـ ﴿يَعْمَتِي ﴾ أو حالٌ منهُ، وقُرِئَ: «آيَدْتُك»(٤).

﴿ بِرُوجِ ٱلْقُدُسِ ﴾: بجبريلَ عليه السَّلامُ، أو: بالكلامِ الَّذي يَحيا بهِ الدِّينُ أو النَّفسُ حياةً أبديَّةً وتَطهرُ من الآثامِ، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِي ٱلْمَهْدِ وَكَهُلاً ﴾؛ أي: كائِنًا في المهدِ وكَهْلًا، والمعنى: تُكلِّمُهم في الطُّفولَةِ والكُهولَةِ على سواءٍ، والمعنى: إلحاقُ حالِه في الطُّفولةِ بحالِ الكُهولةِ في كمالِ العَقلِ والتَّكلُّمِ، وبه استُدِلَّ على أنَّه سينزِلُ، فإنَّهُ رُفِعَ قبلَ أن اكتَهَلُ ().

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤١ ـ ٤٢) عن يعقوب.

 ⁽٢) قوله: (وهو على طريقة: ﴿وَنَادَىٰ أَصَحَبُ ٱلجَنَةِ ﴾ ؟ أي: في أن الماضي أُقِيمَ مُقامَ المضارع. انظر:
 (٢) حاشية الأنصارى (٢/ ٤٥٥).

⁽٣) قوله: «أو نصب» عطف على «بدل من ﴿نَوْمَ يَجْمَعُ ﴾). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٥٥).

⁽٤) انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٤١) عن ابن محيصن ومجاهد.

⁽٥) في نسخة الخيالي: (قبل الكهولة).

﴿ وَإِذْ عَلَمْتُكَ الْكِتَنِ وَالْحِكَمَةَ وَالتَّوْرَئَةَ وَالْإِنِيلَ وَإِذْ تَخَلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيَّةِ الطَّيْرِ بِإِذْ فِي الْمَتَّى الْطَيْرِ بِإِذْ فِي الْمَتَّى الْمَالِي الْمَالِي الْمُتَّى الْمُتَالِقِ الْمُتَالِقِ الْمُتَالِقِ الْمُتَالِيقِ الْمُتَالِقِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

وقرأً نافِعٌ ويعقوبُ: ﴿طَائِرًا﴾ (١) ويحتمِلُ الإفرادَ والجمعَ كالبَاقرِ.

﴿ وَإِذْ كَ فَفْتُ بَنِيَ إِسْرَهِ بِلَ عَنكَ ﴾ يعني: اليهودَ حينَ همُّوا بقتلِه ﴿ إِذْ جِئْتَهُم بِالْبَيِنَاتِ ﴾ وَفَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ إِنْ هَلَاآ ﴾؛ أي: ما هذا الَّذي جئتَ به ﴿ إِلَّا سِحْرٌ مُبِيثٌ ﴾.

وقرأً حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿ إلا ساحِرٌ ﴾ (٢)، فالإشارَةُ إلى عيسى عليهِ السَّلام.

(١١١) - ﴿ وَإِذَ أَوْحَيْتُ إِلَى ٱلْحَوَارِبَ فَ ﴾؛ أي: أَمَرتُهم على ألسنة رُسُلي ﴿ أَنَّ مَامِنُواْ بِوَيرَسُولِي ﴾ يجوزُ أن تكونَ «أَنْ» مَصدريَّةً وأن تكونَ مُفسِّرَةً.

﴿ قَالُواْ مَامَنَّا وَاشْهَد بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴾: مُخلِصونَ.

(١١٢) - ﴿ إِذْ قَالَ اَلْحَوَارِيُّونَ يَعِيسَى اَبْنَ مَرْيَعَ ﴾ مَنصوبٌ بـ ﴿ اَذْكُرٌ ﴾، أو ظرفٌ لـ ﴿ قَالُوا ﴾ فيكونُ تَنبيهًا على أنَّ ادِّعاءَهُم الإخلاصَ مع قولهم: ﴿ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآيِدَةً مِنَ السَّمَآءِ ﴾ لم يَكُن بعدُ عن تحقيق واستحكام مَعرِفَةٍ.

وقيلَ: هذهِ الاستطاعَةُ على ما تَقتضيهِ الحِكمَةُ والإرادَةُ لا على ما تَقتضيهِ القُدرَةُ.

وقيلَ: المعنى: هل يُطيعُ رَبُّكَ؟ أي: هل يُجيبُكَ؟ واستطاعَ بمعنى أطاعَ كاستجابَ وأجابَ.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲٤٩)، و«التيسير» (ص: ۸۸)، و «النشر» (۲/ ٢٤٠).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٩)، و«التيسير» (ص: ١٠١).

وقراً الكِسائيُّ: ﴿هَلْ تَستَطِيعُ رَبَّكَ﴾ (١) أي: سُؤالَ ربِّكَ، والمعنى: هل تَسأَلُه ذلك مِن غيرِ صارفٍ.

والمائدَةُ: الخِوانُ إذا كانَ عليهِ الطَّعامُ، مِن مادَ الماءُ يَميدُ: إذا تحرَّكَ، أو مِن مادَهُ: إذا أعطاهُ كأنَّها تَميدُ مَن تُقدَّمُ إليه، ونَظيرُها قولُهم: شَجرَةٌ مُطعِمَةٌ.

﴿ قَالَ اتَّقُواْ اللَّهَ ﴾ مِن أمثالِ هذا السُّؤالِ ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ بكمالِ قُدرَتِه وصِحَّةِ نُبوَّتِي، أو: صَدَقتُم في ادِّعاءِ الإيمانِ.

(١١٣) - ﴿ قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَأْكُلَ مِنْهَا ﴾ تَمهيدُ عذرٍ وبَيانٌ لِمَا دَعاهم إلى السُّؤالِ، وهو أَن يَتمتَّعوا بالأكلِ مِنها.

﴿ وَتَطْمَيِنَ قُلُوبُكَ ﴾ بانضِمامِ علمِ المُشاهدَةِ إلى علمِ الاستِدلالِ بكمالِ قُدرَتِه. ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ في ادِّعاءِ النبوَّةِ، أو: أنَّ اللهَ يجيبُ دَعوَتَنا.

﴿ وَتَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ الشَّلِهِدِينَ ﴾ إذا استَشْهَدْتَنا، أو: مِن الشَّاهدينَ لِلْعينِ دونَ السَّامعينَ للخبر.

(١١٤) - ﴿ قَالَ عِسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ لَمَّا رأى أَنَّ لَهُم غرضًا صَحيحًا في ذلك، وأَنَّهم لا يُقلِعُونَ (٢) عنه، فأرادَ إلزامَهُم الحُجَّةَ بكَمالِها: ﴿ اللَّهُمَّ رَبَّنَا آنَزِلَ عَلَيْنَا مَآبِدَةً مِنَ السَّمَآءِ لا يُقلِعُونَ (٢) عنه، فأرادَ إلزامَهُم الحُجَّة بكَمالِها: ﴿ اللَّهُمَّ رَبَّنَا آنَزِلَ عَلَيْنَا مَآبِدَةً مِنَ السَّمَآءِ لا يُعَلِّمُه لَيْ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْنَا مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّمُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى

وقيلَ: العِيدُ: السُّرورُ العائِدُ، ولذلك سُمِّي يومُ العيدِ عيدًا.

وقُرِئَ: "تَكُنْ" على جوابِ الأَمرِ (٣).

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲٤٩)، و«التيسير» (ص: ۲۰۱).

⁽٢) في نسخة الطبلاوي: «وأنهم لا ينفكون»، وفي نسخة التفتازاني: «أو أنهم لا يقلعون».

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿لِأَوَلِنَا وَمَاخِرِنَا ﴾ بـدلٌ مِـن ﴿لَنَا ﴾ بإعـادَةِ العامـلِ؛ أي: عيـدًا لمُتقدِّمينَا ومُتأخِّرينَا؛ رُوِيَ أَنَّهـا نَزلَتْ يـومَ الأَحـدِ فلذلكَ اتَّخـذَه النَّصـارَى عِيـدًا(١٠).

وقيلَ: يأكلُ مِنها أَوَّلُنا وآخرُنَا (٢).

وقُرِئَ: «لأُولانا وأُخرانا» (٣) بمعنى الأُمَّةِ أو الطَّائفَةِ (١٠).

﴿وَمَايَةً ﴾ عطفٌ على ﴿عِيدًا ﴾ ﴿مِنكَ ﴾ صِفَةٌ لها؛ أي: آيةً كائِنَةً منكَ دالَّةً على كمالِ قُدرَتِكَ وصِحَّةِ نُبوَّتِي.

﴿وَارْزُقْنَا﴾ المائدة، أو الشُّكرَ عليها ﴿وَأَنتَخَيْرُ الرَّزِقِينَ ﴾: خيرُ مَن يَسرزُقُ لأنَّه خالِتُ السِّزقِ ومُعطيهِ بـلا عِوَض.

(١١٥) - ﴿قَالَ اللهُ إِنِّي مُنْزِلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾ إجابَةً إلى سُؤالِكُم، وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصِمٌ: ﴿مُنَزِلُهَا ﴾ بالتَّشديدِ (٥٠).

﴿ فَمَن يَكُفُرُ بَعْدُمِنكُمْ فَإِنِّ أُعَذِّبُهُ, عَذَابًا ﴾؛ أي: تَعذِيبًا، ويجوزُ أن يُجعَلَ مَفعولًا به على السَّعَةِ.

﴿لَآ أُعَذِبُهُ ﴾ الضّميرُ للمَصدَرِ، أو للعَذابِ إن أُريدَ به ما يُعذَّبُ به على حَذفِ حرفِ الجرِّ.

﴿ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَلَمِينَ ﴾ أي: مِن عَالَمِي زَمانِهم، أو العالَمِينَ مُطلَقًا؛ فإنَّهم مُسِخُوا قِردَةً وخَنازيرَ ولم يُعذَّب بمثل ذلك غيرُهُم.

⁽١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١١/ ٥٥٨) عن كعب الأحبار.

⁽٢) قوله: «وقيل: يأكل منها أولنا وآخرنا» عطف على «بدلٌ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٪).

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن زيد بن ثابت وابن محيصن واليماني.

⁽٤) قوله: «بمعنى الأُمَّةِ أو الطَّائفَةِ»؛ أي: التأنيث بهذا المعنى. انظر: «الكشاف» (٢/ ٧٢٨).

⁽٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٠)، و«التيسير» (ص:١٠١).

رُوِيَ أَنَّهَا نزلَت سُفرَةٌ حمراءُ بينَ غَمامَتينِ وهُم يَنظرونَ إليها حتَّى سَقطَتْ بينَ أَيديهِم، فبَكي عِيسي عليهِ السَّلام وقالَ: اللهمَّ اجعَلْني مِن الشَّاكرينَ، اللهمَّ اجعَلْهَا رَحمَةً للعَالَمِينَ ولا تَجعَلْها مُثلَةً وعُقوبَةً، ثمَّ قامَ فتوضَّأً وصَلَّى وبَكَى، ثمَّ كشفَ المنديلَ وقالَ: باسم اللهِ خيرِ الرَّازقينَ، فإذا سَمَكَةٌ مَشويَّةٌ بلا فلوس (١) ولا شوكٍ، تَسيلُ دَسمًا، وعندَ رأسِها ملحٌ وعندَ ذَنبِها خلُّ وحولَها مِن ألوانِ (٢) البقولِ ما خلا الكُرَّاتُ (٣)، وإذا خمسَةُ أرغفَةٍ على واحدٍ مِنها زيتونٌ، وعلى النَّاني عَسلٌ، وعلى الثَّالثِ السَّمنُ، وعلى الرَّابع جبنٌ، وعلى الخامسِ قَديدٌ، فقالَ شمعونُ: يا روحَ الله! أمِن طعام الدُّنيا أمْ مِن طعامِ الآخرةِ، قالَ: «ليسَ مِنهما، ولكن اخترَعَه اللهُ بقُدرَتِه، كُلُوا ما سَأَلتُم، واشكُرُوا يُمدِدْكُم اللهُ ويَزِدْكُم من فَضلِه»، فقالوا: يا روحَ اللهِ! لَو أَرَيْتَنا مِن هذهِ الآيةِ آيةً أُخرى، فقالَ: «يا سَمَكَةُ! احيَيْ بإذنِ اللهِ» فاضطربَتْ، ثمَّ قالَ لها: «عُودِي كما كُنتِ»، فعادَتْ مَشويَّةً، ثمَّ طارَت المائدةُ، ثمَّ عَصَوْا بَعدَها فمُسِخُوا(٤). وقيلَ: كانَت تَأتيهم أَربعينَ يَومًا وغِبًّا(٥) يَجتمِعُ عليها الفُقراءُ والأَغنياءُ والصِّغارُ

⁽١) قوله: «بلا فلوس»؛ أي: بلا قشورٍ كالفلوس، قال في «القاموس»: وشيءٌ مُفلَّسُ اللَّونِ: على جِلدِه لُمَعٌ كالفُلُوس. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٨). وانظر: «القاموس» (مادة: فلس).

⁽٢) في نسخة الخيالي: (من أنواع).

⁽٣) في نسخة التفتاز اني: «البقول سوى الكراث، والكراث بقل خبيث الرائحة. انظر: «التاج» (مادة: خبث).

⁽٤) رواه مطولاً ابن أبي حاتم في اتفسيره، (١٢٤٤/٤ ـ ١٢٥١) مقطعًا، وأبو بكر الشافعي في «الغيلانيات» (١١٣٥)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٥٣٤)، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه. وذكره الثعلبي في اتفسيره ١ (١١/ ٥٦٢). وجمع ابن كثير عند تفسير هذه الآية ما فرقه ابن أبي حاتم في سياق واحد ثم قال: «هذا أثر غريب جدًّا». وانظر: «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ۱۹۲).

⁽٥) قوله: «وغبًّا»؛ أي: يوما بعد يوم لتكون أشهى وأحب. انظر: «حاشية الخفاجي».

والكِبارُ يأكلونَ، حتَّى إذا فاءَ الفَيْءُ طارَتْ وهُم يَنظرونَ في ظِلِّها، ولَم يأكُلْ مِنها فَقيرٌ إلَّا غَنِيَ مُدَّةَ عمرِه، ولا مَريضٌ إلَّا بَرِئَ ولم يَمرَضْ أبدًا، ثمَّ أوحَى اللهُ إلى عيسى أن اجعَلْ مائدَتِي في الفُقراءِ والمرضَى دونَ الأَغنياءِ والأصِحَّاء، فاضطرَبَ النَّاسُ لذلكَ، فمُسِخَ مِنهم ثلاثةٌ وثَمانونَ رَجُلًا (۱).

وقيلَ: لَمَّا وعدَ اللهُ إنزالَها بهذهِ الشَّريطَةِ استَغْفَروا وقالوا: لا نُريدُ، فلَم تَنزِل (٢٠). وعَن مجاهدٍ: أنَّ هذا مَثلٌ ضربَهُ اللهُ لمُقترحِي المُعجزاتِ (٣).

وعن بعضِ الصُّوفيَّةِ: المائدةُ هاهنا عبارةٌ عَن حقائقِ المعارِفِ؛ فإنَّها غذاءُ الرُّوحِ كمَا أَنَّ الأطعِمَةَ غذاءُ البَدنِ، وعلى هذا فلعلَّ الحالَ أَنَّهم رَغِبُوا في حقائِقَ الرُّوحِ كمَا أَنَّ الأطعِمَةَ غذاءُ البَدنِ، وعلى هذا فلعلَّ الحالَ أَنَّهم رَغِبُوا في حقائِقَ لم يَستَعِدُّوا للوُقوفِ عَلَيها، وقالَ لهم عِيسى: إن حَصَّلتُم الإيمانَ فاستَعمِلُوا التَّقوَى حتَّى تتمكَّنُوا مِن الاطِّلاعِ عَلَيها، فلَم يُقلِعُوا عَن السُّؤالِ وأَلَحُّوا فيه، فسألَ لأجلِ حتَى تتمكَّنُوا مِن الاطِّلاعِ عَلَيها، فلَم يُقلِعُوا عَن السُّؤالِ وأَلَحُّوا فيه، فسألَ لأجلِ اقتراحِهِم، فبيَّنَ اللهُ تعالى أنَّ إنزالَها سَهلٌ، ولكنْ فيه خَطرٌ وخَوفُ عاقبَةٍ؛ فإنَّ السَّالِكَ إذا انكشَفَ له ما هو أعلَى مِن مَقامِهِ لعلَّهُ لا يَحتَمِلُه ولا يَستقِرُّ له فيضِلَّ به ضَلاً لا يعدداً المُ اللهُ عيدًا اللهُ المَا عيداً اللهُ اللهُ عيدًا اللهُ المَا عيداً اللهُ المَا اللهُ المَا اللهُ المَا اللهُ المَالِي اللهُ المَا المَالِكُ المَا اللهُ المَا المَالِكُ المَالِكُ المَا المَالِكُ المَالِكُ المَالِكُ المَالِكُ المَالِكُ المَالِلُهُ المَالِكُ المَالِكُ المَلْلِكُ المَالِكُ المَالِكُ المَالِكُ المَالِكُ المَالِكُ المَالِقُولُ المَالِكُ المَالِكُ المَالِلْهُ المَالِلْ المَالْمَا المَالْمَالِلْهُ المَالْمُولُ المَالِمُ المَالْمُ المَالِمُ المَالْمُ المَالْمُ المَالْمَالِمُ المَالْمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالْمِ المَالِمُ المَالَّةُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالْمُ المُعَلِّمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالِمُ المَالْمُ المَالِمُ المَالْمُ المَالِمُ المَالْمُ المَالَّةُ المَالِمُ المَالْمُ المَالِمُ المَل

⁽١) ورد بنحوه ضمن خبر سلمان السابق دون قوله: "فمسخ منهم ثلاثة وثمانون رجلاً».

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٨/ ١٣٠) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢٥٢/٤)، عن الحسن، وذكره عنه الثعلبي في «تفسيره» (١٢٥٢/١)، والواحدي في «البسيط» (٧/ ٥٩٨). وقالَ الثعلبي: والصواب أنها نزلت؛ لقوله عز وجل: ﴿إِنِّ مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾ ولا يقع في خبره الخلف، ولتواتر الأخبار عن رسول الله على والصحابة والتابعين وغيرهم من علماء الدين في نزولها.

⁽٣) رواه الطبري في اتفسيره؛ (٨/ ١٣٠) وابن أبي حاتم في اتفسيره؛ (١٢٤٨/٤).

⁽٤) وهذا مما يسمى بالتفسير الإشاري، وهو في الحقيقة ليس بتفسير ولا يجوز جعله تفسيراً بحال من الأحوال، لكنه من باب الشيء بالشيء يذكر على ما ذكر بعض العلماء. وقد تقدم التنبيه عليه.

(١١٦) - ﴿ وَإِذْ قَالَ اللّهُ يُنعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ءَأَنَتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ الْتَخِذُونِ وَأَتِى إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿ إِلَهَيْنِ مِن دُونِ اللّهِ ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿ إِلَهَيْنِ ﴾ دُونِ اللّهِ ﴾ يريد به توبيخ الكفرة و تَبكيتَهُم، و ﴿ مِن دُونِ اللّهِ ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿ إِلَهَيْنِ ﴾ أو صِلَةُ ﴿ النَّخِذُونِ ﴾ ، ومعنى ﴿ دُونِ ﴾ : إمّا المُغايرةُ فيكونُ فيه تَنبيهٌ على أنَّ عبادَةَ اللهِ مع عبادَةِ غيرِهِ كَلَا عِبادَةٍ ، فمَن عَبَدَهُ مع عِبادَتِهما كأنَّه عَبدَهُما ولم يَعبُدُهُ ، أو القصور وانتهم لَم يَعتقِدُوا أنّهما مُستقِلًانِ باستحقاقِ العِبادَةِ ، وإنّما زَعَموا أنّ عِبادَتَهما تُوصِلُ إلى عبادَةِ اللهِ تَعالى ، وكأنّه قيلَ : اتّخذُونِي وأُمّي إلهينِ مُتَوصِّلينَ بنا إلى اللهِ .

﴿ قَالَ سُبْحَنْكَ ﴾؛ أي: أُنزِّهُك تَنزيهًا مِن أَنْ يكونَ لكَ شَريكٌ ﴿ مَا يَكُونُ لِي آنَ أَقُولَ مَالِيسَ لِي بِحَقٍ ﴾: ما يَنبَغِي لي أَنْ أقولَ قَوْلًا لا يَحِقُّ لي أَن أقولَه.

﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعَلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾: تَعلَمُ ما أُخفِيه في نَفسِي كما تَعلَمُ ما أُعْلِنُه، ولا أَعلَمُ ما تُخفِيهِ من مَعلومَاتِكَ.

وقولُهُ: ﴿ فِي نَفْسِكَ ﴾ للمُشاكلَةِ، وقيلَ: المرادُ بالنَّفسِ الذَّاتُ.

﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّهُ ٱلْغُيُوبِ ﴾ تَقريرٌ للجُملتينِ باعتبارِ مَنطوقِه ومَفهومِه.

(١١٧) ـ ﴿ مَاقُلْتُ لَمُمُ إِلَّا مَا آَمَرْتَنِي بِهِ ۦ ﴾ تصريحٌ بنَفي المُسْتَفْهَمِ عنه بعدَ تقديمِ ما يَدلُّ عليه.

﴿ آَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِي وَرَبَّكُمْ ﴾ عطفُ بيانٍ للضَّميرِ في ﴿ بِهِ ۗ أَو بَدَلٌ منه، وليسَ مِن شرطِ البَدلِ جوازُ طرحِ المبدَلِ منه مطلَقًا ليلزَمَ منهُ بقاءُ الموصولِ بلا راجِعٍ. أو خبرُ مُضمَرِ أو مَفعولُهُ مثل: هو، أو: أعنى.

ولا يجوزُ إبدالُهُ من ﴿مَاۤ أَمۡرَتَنِي بِهِۦٓ﴾، فإنَّ المصدَرَ لا يكونُ مَفعولَ القَوْلِ، ولا أَنْ تكونَ «أَعْبُدُواْ اللهَ رَبِي وَرَبَّكُمْ ﴾،

والقولُ لا يُفسَّرُ بل الجملَةُ تُحكَى بعدَهُ، إلَّا أن يُؤوَّلَ القَوْلُ بالأمرِ فكانَ مثلَ: ما أَمَرتُهم إلَّا بما (١) أَمَرْتنى به أن اعبُدوا الله.

﴿ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ ﴾؛ أي: رقيبًا عليهم أَمنَعُهم أن يَقولُوا ذلكَ ويَعتَقِدُوه، أو: مُشاهِدًا لأحوالِهم مِن كُفرِ وإيمانٍ.

﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى ﴾ بالرَّفع إلى السَّماء؛ لقولِه: ﴿ إِنِّى مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ ﴾ [آل عمران: ٥٥]. و «التَّوفِّي»: أَخذُ الشَّيء وافِيًا، والموتُ نَوعٌ منهُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ اللّهُ يَتَوَفَّى ٱلأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَ اللَّهِ لَدَ تَمُتْ فِي مَنامِهَ اللهِ [الزمر: ٤٢].

﴿ كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾: المراقِبَ لأَحوالِهم، فتَمنَعُ مَن أَرَدْتَ عِصمتَهُ مِن القَولِ به، بالإرشادِ إلى الدَّلائلِ والتَّنبيهِ عليها بإرسالِ الرُّسلِ وإنزالِ الآياتِ.

﴿ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾: مُطَّلِعٌ عليه مُراقِبٌ له.

(١١٨) - ﴿ إِن تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ﴾؛ أي: إِن تُعَذِّبهم فإنَّكَ تُعذِّبُ عِبادَكَ، ولا اعتراضَ على المالِكِ المُطلَقِ فيما يَفعَلُ بمُلكِه، وفيهِ تنبيهٌ على أَنَّهم استَحقُّوا ذلك لأنَّهم عِبادُكَ وقد عَبَدُوا غيرَك.

﴿ وَإِن تَغَفِرُ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيرُ ٱلْمَكِيمُ ﴾ فلا عَجزَ ولا استِقباح؛ فإنَّكَ القَادِرُ القَوِيُّ على الشَّوابِ والعِقابِ، الَّذي لا يُثيب ولا يُعاقِب إلَّا عَن حِكمَة وصوابٍ، فإنَّ المغفرة مُستحسَنة لكلِّ مُجرِمٍ، فإن عَذَّبْتَ فعَدْلٌ وإن غَفَرْتَ فَضَلَّ، وعدمُ غفرانِ الشَّركِ مُقتضَى الوَعيدِ، فلا امتناعَ فيه لذاتِه ليَمتنِعَ التَّرديدُ والتَّعليقُ بِدْإنْ».

⁽١) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «ما».

(١١٩) _ ﴿ قَالَ اللَّهُ هَلَا يَوْمُ يَنَفَعُ الصَّلِدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ وقَرَأَ نافِعٌ: ﴿ يَوْمَ ﴾ بالنَّصبِ (١) عـلى أنَّـه ظرفٌ لَـ ﴿ قَالَ ﴾، وخبرُ ﴿ هَلَا ﴾ مَحذوفٌ، أو ظـرفٌ مُستَقَرُّ وقـعَ خبرًا، والمعنى: هذا الَّذي مِن كلامٍ عيسى واقِعٌ يومَ يَنفَعُ.

وقيلَ: إنَّه خَبرٌ، ولكن بُنِيَ على الفَتحِ لإضافَتِه إلى الفعلِ. وليسَ بصَحيحٍ لأنَّ المضافَ إليه مُعرَبٌ.

والمرادُ بـ «الصِّدقِ»: الصِّدقُ في الدُّنيَا، فإنَّ النافِعَ ما كانَ حالَ التَّكليفِ.

﴿ لَكُمْ جَنَّتُ تَجَرِّى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَا رُخَلِدِينَ فِهِمَا أَبَداً رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ بيانُ النَّفع.

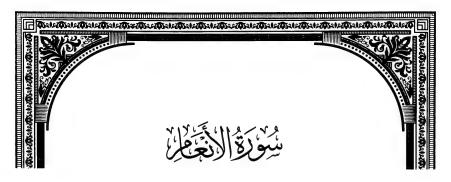
(١٢٠) - ﴿ لِلْهِ مُلْكُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَافِينَ وَهُو عَلَىٰ كُلِ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ تنبيه على كذبِ النَّصارَى وفسادِ دَعواهُم في المَسيحِ وأُمِّهِ، وإنَّما لَم يَقُل: «ومَن فيهنَّ» تَغليبًا للعُقلاءِ وقالَ: ﴿ وَمَافِينَ ﴾ إثباعًا لهم غيرَ أُولي العَقلِ؛ إعلامًا بأنهم في غايَةِ العُقلاءِ وقالَ: ﴿ وَمَافِينَ ﴾ إثباعًا لهم غيرَ أُولي العَقلِ؛ إعلامًا بأنهم في غايَةِ القُصورِ عَن مَعنى الرُّبوبيَّةِ والنُّزولِ عن رُتبَةِ المَعبوديَّةِ، وإهانة لهم، وتَنبيهًا على المُجانسَةِ المُنافيَةِ للأُلوهيَّةِ، ولأنَّ ما يُطلَقُ مُتناوِلًا للأَجناسِ كُلِّها فهو أَوْلى بإرادَةِ العُموم.

عن النَّبِيِّ عَلَيْهُ: «مَن قرأً سُورَةَ المائدَةِ أُعطِيَ مِن الأَجرِ عشرَ حسناتٍ، ومُحِيَ عنهُ عَشرُ سَيِّئاتٍ، ورُفِعَ له عَشرُ دَرجاتٍ، بعدَدِ كلِّ يَهودِيٍّ ونَصرانيٍّ يَتنفَّسُ في الدُّنيا»(٢).

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۵۰)، و«التيسير» (ص: ۲۰۱).

⁽٢) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١١/١١)، والواحدي في «الوسيط» (١٤٧/٢)، من حديث أبيًّ رضي الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع الذي روي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، وقد تقدم الكلام عليه في آخر سورة آل عمران.





(١) - ﴿ الْمُحَمَّدُ لِلَهِ اللَّهِ اللَّهِ مَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ ﴾ أخبرَ بأنَّه تعالى حَقيقٌ بالحمدِ، ونبَّه على أنَّه المستحِقُ له على هذه النِّعَمِ الجسامِ حُمِدَ أو لَم يُحمَد؛ ليكونَ حجَّة على الذينَ هُم بربِّهم يَعدِلونَ، وجمعَ ﴿ السَّمَوَتِ ﴾ دونَ ﴿ الأرض ﴾ وهي مثلُهنَّ (٢)؛ لأنَّ طَبقاتِها مختلفةٌ بالذّاتِ مُتفاوِتَةُ الآثارِ والحركاتِ، وقدَّمَها لشَرَفِها وعلوً مَكانِها وتقدُّم وُجودِها (٣).

(۱) وكلاهما مروي عن ابن عباس، فاستثناء الثلاث رواه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ١٥٤) من طريق أبي عَمْرِو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عباس. واستثناء الست ذكره أبو الليث السمر قندي في «تفسيره» (١/ ٤٣٥)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ١٢٥)، من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسناد واه.

 ⁽٢) إشارَةٌ إلى قولِهِ تعالى: ﴿ أَللَّهُ ٱلذِّي خَلَقَ سَبْعَ سَمُونِتِ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ ﴾ [الطّلاق: ٦٢]، قال المُصنّفُ في تفسيرِها: أي: وخلقَ مثلَهُنَّ في العددِ مِن الأرضِ والظّاهرُ منهُ التعدُّدُ الحقيقيُّ. وقيلَ: المُرادُ الأقاليمُ السّبَعَةُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) هذا بناءً على ما اختاره المصنّفٌ في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿ ثُمُّ ٱسْتَوَى إِلَى ٱلسَكَا وَفَسَوّنهُنّ سَبّعَ سَمَوَاتٍ ﴾، وانظر: «حاشية الخفاجي».

﴿ وَجَعَلَ الظُّلُنَتِ وَالنُّورَ ﴾: أنشأهُما، والفرقُ بينَ (خَلَقَ) و (جعَلَ) الذي له مفعولٌ واحِدٌ: أن الخَلْقَ فيه معنى التَّقديرِ، والجَعْلَ فيه مَعنى التَّضمينِ (١٠)، ولذلك عبَّرَ عَن إحداثِ النُّورِ والظُّلْمَةِ بالجَعْلِ تَنبيهًا على أَنَّهُما لا يقومانِ بأنفُسِهما كما زعمَت الثنويَّة.

وجمعَ الظُّلماتِ لكثرَةِ أسبابِها والأجرامِ الحاملَةِ لها(٢)، أو لأنَّ المرادَ بالظُّلمَةِ الضَّلالُ وبالنُّورِ الهدى، والهُدَى واحِدٌ والضَّلالُ مُتعدِّدٌ، وتَقديمُها لتقدُّمِ الأعدامِ على الملكاتِ.

ومَن زعمَ أنَّ الظُّلمَةَ عَرَضٌ يُضادُّ النُّورَ احتجَّ بهذه الآيَةِ، ولم يعلَم أن عدمَ المَلكَةِ كالعمى ليس صِرْفَ العَدَمِ حتى لا يتعلَّق به الجَعْلُ (٣).

﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ أَلْحَمْدُ يلَّهِ ﴾ (١) على

⁽١) قال التفتازاني: أي: جَعلُ شَيءٍ في ضِمنِ شيءٍ بأن يَحصُلَ منه أو يَصيرَ إيَّاه أو ينقلَ منه أو إليهٍ، وبالجملَةِ فيه اعتبارُ شيئين وارتباطٌ بينهما. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٥/ ب).

 ⁽٢) قال الخفاجي: ضميرُ (لها) في كلامِ المُصنَّفِ إمَّا لـ(الظُّلمات) فيكونُ معنى كونِها حاملةً لها: أنَّها منشؤُها، أو لـ(أسباب) وهي كثافةُ الأجسام، وهذا أقربُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) قال الخفاجي: يعني: أنَّ الجعلَ ليسَ بمعنى الخلقِ والإيجادِ، بل تضمينُ شيءٍ شيئًا وتصييرُهُ قائِمًا بهِ وإن لم بهِ قيامَ المظروفِ بالظَّرفِ أو الصَّفَةِ بالموصوفِ، والعدمُ مِنَ الثَّاني؛ فصحَّ تَعلُّقُ الجعلِ بهِ، وإن لم يكنْ موجوداً عينيًّا؛ لأنَّهُ ذكرَ في «الطَّوالعِ» أنَّ العدمَ المتجدِّدَ يجوزُ أن يكونَ بفعلِ الفاعلِ كالوجودِ للحادثِ، هذا تحقيقُ كلامِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٤) قال الخفاجي: قوله: اعطفٌ على قوله: ﴿ آخَمَدُ يَدِ ﴾ ... »: هذا مِن غوامضِ هذا الكتابِ؛ لأنَّ هُنا احتمالاتٍ: أن يكونَ (يكفرونَ) مِنَ الكفر أو الكفرانِ، و(يعدلونَ) مِنَ العدلِ بمعنى التَّسويَةِ أو العدولِ بمعنى الانصرافِ، و(بربِّهم) إمَّا مُتعلقٌ بـ ﴿ كَفَرُوا ﴾ أو بـ ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ ، وعلى كلِّ تقديرٍ ؛ فهذه الجُملَةُ إمَّا معطوفَةٌ على جُملَةٍ ﴿ اَلْحَمَدُ يَدِ ﴾ أو على الصِّلَةِ، وقد جوَّزَ بعضَ هذه الاحتمالاتِ =

مَعنى: أنَّ اللهَ حقيقٌ بالحمدِ على ما خلقَهُ نعمةً على العبادِ ثمَّ الذين كفروا بهِ يَعدلونَ فيكفرونَ نِعمَتَهُ، ويكونُ ﴿ بِرَبِّهِمَ ﴾ تَنبيهًا على أنَّه خلقَ هذهِ الأشياءَ أسبابًا لتكوُّنِهم وتَعيُّشِهم، فمِن حَقِّهِ أن يُحمدَ عليها ولا يُكفرَ.

أو على قولِه: ﴿ خَلَقَ ﴾ على مَعنى: أنَّه خَلقَ ما لا يقدرُ عليه أحدٌ سواه، ثمَّ هم يعدلونَ به ما لا يقدرُ على شيءٍ منه.

ومَعنى ﴿ثُمَّ ﴾: استبعادُ عُدُولِهم بعدَ هذا البيانِ(١٠).

والباءُ على الأوَّلِ متعلَّقةٌ بـ ﴿كَفَرُوا ﴾ (٢) وصلَّةُ ﴿يَمْدِلُونَ ﴾ محذوفةٌ؛ أي: يَعْدِلُونَ عنه؛ ليقعَ الإنكارُ على نفسِ الفعلِ، وعلى الثَّاني مُتعلَّقَةٌ بـ ﴿يَعْدِلُونَ ﴾ والمعنى: أنَّ الكُفَّارَ يَعدِلُونَ بربِّهم الأوثانَ؛ أي: يُسَوُّونَها به.

(٢) - ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِن طِينٍ ﴾؛ أي :ابتداً خَلقَكُم منه؛ فإنَّه المادَّةُ الأُولى (٣)، وإنَّ آدمَ الذي هو أصلُ البشر خُلِقَ منه. أو :خَلَقَ أباكُم؛ فحُذِفَ المُضافُ.

تصريحًا ونفى غيرَها تلويحًا؛ لأنّهُ جعلَهُ على عطفِهِ على جُملَةِ ﴿ آلْحَمْدُ ﴾ مِنَ العُدولِ، والجازُ مُتعلَقٌ بـ ﴿ كَفَرُوا ﴾ و ﴿ كَفَرُوا ﴾ مِنَ الكفر إلا الكفر إن، وعلى عطفِهِ على الصَّلَةِ فـ ﴿ يَمْدِلُوكَ ﴾ مِنَ العدلِ، والجازُ مُتعلَقٌ بهِ مُقدَّمٌ مِن تأخيرٍ إمَّا لتعظيم اسمِهِ الجليلِ أو لرعايةِ الفاصلَةِ، و ﴿ كَفَرُوا ﴾ مسكوتٌ عن تفسيرِه فيه إشارَةٌ إلى احتمالِه للوجهَينِ. ثم فصل في شرح هذه الوجوه، انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽۱) قال التفتازاني: إنَّما لَم يحمِل (ثمَّ) على التَّراخِي مع استِقامَتِه؛ لكونِ الاستبعادِ أُوفَقَ بالمَقامِ. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ١٣). وقال الأنصاري: قوله: (ومعنى (ثم) استبعاد عدولهم) أي: وعدلهم، إذ الاستبعادُ لا يختصُّ بأحد الوجهين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٧).

 ⁽٢) قال التفتازاني: هذا تخصيصٌ مِن غَيرِ مُخصَّصٍ، لتأتَّي التَّقديرين على كُلِّ مِن الوَجهَينِ. انظر:
 هحاشية التفتازاني، (٢٢٥/ب).

⁽٣) قوله: (المادة الأولى): أي: المادة الأصلية. انظر: احاشية القونوى، (٨/ ١٠).

﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلا ﴾: أجلَ المَوتِ ﴿وَأَجَلُ مُسَمِّى عِندَهُ, ﴾: أجلُ القيامَةِ.

وقيل: الأوَّلُ ما بينَ الخلقِ والمَوتِ، والثَّاني: ما بين المَوتِ والبَعثِ، فإنَّ الأَجلَ كما يُطلَقُ لآخرِ المدَّةِ يُطلَقُ لجُملَتِها.

وقيل: الأوَّلُ النَّومُ، والثَّاني الموتُ.

وقيل: الأوَّلُ لِمَن مَضى، والنَّاني لِمَن بَقِيَ ولِمَن يأتي.

﴿وَأَجَلُ ﴾ نكرَةٌ خُصِّصتْ بالصِّفَةِ، ولذلك استُغنِيَ عَن تَقديمِ الخبرِ، والاستئنافُ به لتَعظيمِه، ولذلك نُكِّرَ ووُصِفَ بأنَّه ﴿مُسَمِّى ﴾؛ أي: مُثْبَتٌ مُعيَّنٌ لا يقبَلُ التَّغيُّر، وأخبرَ عنهُ بأنَّه عندَ الله لا مدخلَ لغيرِهِ فيه بعِلمٍ ولا قدرَةٍ، ولأنَّه المقصودُ بيانُه (۱).

﴿ ثُمَّ أَنتُهُ تَمَّرُونَ ﴾ استبعادٌ لامترائهم بعدَما ثبتَ أنه خالِقُهُم وخالِقُ أُصولِهم ومُحييهِم إلى آجالِهم؛ فإنَّ مَن قدرَ على خلقِ الموادِّ وجَمعِها وإيداعِ الحياةِ فيها وإبقائِها ما يشاءُ كانَ أقدرَ على جمعِ تلك الموادِّ وإحيائِها ثانيًا، فالآيةُ الأولى دليلُ التَّوحيدِ، والثَّانيَةُ دليلُ البَعثِ (٢).

والامتراءُ: الشَّكُّ، وأصلُه: المريُّ، وهو استخراجُ اللبنِ مِن الضَّرع.

⁽۱) قوله: (ولأنه المقصود بيانه): عطفٌ على (لتعظيمه)، انظر: «حاشية الأنصاري» (۲/ ٤٦٧). وفي نسخة الطبلاوي: «ببيانه»، وذكر الخفاجي في نسخة: «لأنه المقصود بيانُه بالذات»، انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) قال الأنصاري: تلخيص الأولى: أنَّ إيجاد السموات والأرض والظلمات والنور مقتضٍ لإزالة الشرك وإثبات التوحيد، ولهذا ناسب أن يستبعد منهم الشرك، والثانية: أن إيجاد الأنفس وما عطف عليه مقتضٍ لحصول تيقن البعث، ولهذا ناسب أن يستبعد منهم الامتراء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٨).

(٣) ـ ﴿ وَهُوَ اللَّهُ ﴾ الضَّميرُ لـ ﴿ الله ﴾، و ﴿ الله ﴾ خبرُه.

﴿ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ متعلِّقٌ باسمِ اللهِ (١)، والمعنى: هو المستحِقُّ للعبادَةِ فيهما لا غير، كقولِه تَعالى: ﴿ وَهُو ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَهُ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَهُ ﴾ [الزخرف: ٨٤].

أو بقولِه (٢): ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ والجملَةُ خبرٌ ثانٍ، أو هي الخبرُ و ﴿اللهُ ﴾ بدلٌ، ويكفي لصِحَّةِ الظرفيَّةِ كونُ المعلومِ فيهما كقولِك: رمَيْتُ الصَّيدَ في الحرمِ: إذا كنتَ خارجَهُ والصَّيدُ فيه.

أو ظرفٌ مُستقِرٌ (٣) وقعَ خبرًا (٤) بمعنى: أنَّه تعالى لكمالِ علمِه بما فيهما كأنَّه فيهما الله فيهما كأنَّه فيهما (٥)، و ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهَرَكُمْ ﴾ بيانٌ وتقريرٌ له (٦)،.....

(۱) قال الأنصاري: قوله: (متعلق باسم الله): أي: بمعنى اسم الله، كما عبر به في «الكشاف» [٣/ ١١] نظرًا لاشتقاقه من الألوهية، أي: المعبودية، فصار المعنى ما ذكره بقوله متعلق باسم الله، انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٨). وقد بيَّن الخفاجيُّ وجه عبارة المصنَّفِ بمزيدِ إيضاحٍ والفرقَ بينها وبين عبارة «الكشاف» في «حاشيته». وكتب تحته في نسخة التفتازاني: «لأنه المعبود، أي: وهو المعبود في السماوات والأرض».

- (٢) قوله: (أو بقوله): عطفٌ على (باسم الله). انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٤٦٨).
- (٣) قوله: «أو ظرف مستقرًّا: عطفٌ على متعلق (باسم الله)، انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٦٩).
 - (٤) قوله: (وقع خبرًا)، أي: لـ(هو)، انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٤٦٩).
- (٥) قوله: (فكأنه فيهما) إشارة إلى أن الكلام استعارة تمثيلية، أو إشارة إلى تشبيه حال علمه تعالى بما فيهما بحال كونه تعالى فيهما، وهذا أوفق بكلام المصنف، والمشبه به لا يجب كونه محققًا فلا إشكال بأن كونه فيهما محال فكيف يكون مشبهًا به. انظر: «حاشية القونوى» (٨/ ١٤).
- (٦) قوله: (و ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهَرَكُمْ ﴾ بيان وتقرير له ؟ أي: لقوله: ﴿ وَهُوَ اللهُ فِي السَّمَوَتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ على
 القول بأن ﴿ فِي السَّمَوَتِ ﴾ ظرفٌ و ﴿ فِي الْأَرْضِ ﴾ ظرفٌ، أما على القول بأنه متعلقٌ باسم الله فـ ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهَرَكُمْ ﴾ استئنافٌ ؛ لأنه لمّا قيل: هو المعبودُ فيهما، اتَّجة أن يقال: فما شأنُه مع عابديه حينئذٍ ؟ =

وليسَ مُتعلِّقَ المصدرِ لأنَّ صِلتَه لا تتقدَّمُ (١).

﴿ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ من خير أو شرًّ، فيثيبُ عليه ويعاقِبُ، ولعلَّه أريدَ بالسرِّ والجهرِ: ما يَخفَى وما يظهَرُ مِن أحوالِ الأَنفُسِ، وبالمكتسَبِ: أعمالُ الجوارح.

(٤) _ ﴿ وَمَا تَأْنِيهِ مِنْ ءَايَةِ مِنْ المُعجِزاتِ وَالثَّانيَةُ للتَّبعيضِ؛ أي :ما يظهَرُ لهم دليلٌ قَطُّ من الأدلَّةِ أو مُعجِزةٌ مِن المُعجِزاتِ أو آيةٌ من آياتِ القُرآنِ ﴿ إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْجِنِينَ ﴾ تاركينَ النَّظرَ (٢) فيه غيرَ مُلتَفِتينَ إليه.

(٥) - ﴿ فَقَدْكَذَّبُواْ بِالْحَقِّ لَمَا جَآءَهُم ﴾ يعني: القرآنَ، وهو (٣) كاللَّازِمِ ممَّا قبلَهُ ؛ كَانَّه قيل: إنَّهم لَمَّا كانوا مُعرضينَ عن الآياتِ كُلِّها كذَّبُوا به لَمَّا جاءَهُم، أو كالدَّليلِ عليه على مَعنى: أنَّهم لَمَّا أعرَضُوا عن القرآنِ وكذَّبُوا به وهو أعظمُ الآياتِ، فكيفَ لا يُعرِضُونَ عَن غيرِه ؟ ولذلك رُتِّبَ عليه بالفَاءِ.

﴿ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَكُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾؛ أي: سيَظْهَرُ لهم ما كانوا بهِ يَستَهزِئُونَ عندَ نزولِ العَذابِ بهم في الدُّنيا، أو الآخرَةِ (٤٠)، أو عندَ ظُهورِ الإسلامِ وارتفاعِ أمرِه.

= فأجيب: بأنه يعلمُ سرَّهم وجهرَهم، ويعلمُ ما يكسبون، فيجازيهم على أعمالهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٩).

⁽۱) قوله: (وليس) أي: الظرف، (متعلق المصدر) وهو السر والجهر، وهذا باعتبار أصله وإلا فالظاهر أنه بمعنى المفعول، أي: ما أسررتموه وما أعلنتموه من الأقوال، انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٥)، وفي المسألة خلاف ذكره السيوطي والخفاجي. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٢٢ _ ٢٣)، «حاشية الخفاجي».

⁽٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «تاركين للنظر».

⁽٣) قوله: (وهو): أي: قوله: ﴿ فَقَدَّكَذَّبُوا ﴾.

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «أو في الآخرة»، وفي نسخة الخيالي: «والآخرة»، وأشار إليها الأنصاري وقال: وهي أبلغ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٠).

(٦) ـ ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كُمْ أَهَلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِن قَرْنٍ ﴾؛ أي :مِـن أهــلِ زمانٍ، والقَرْنُ مُدَّةُ أغلَبِ أعمارِ النَّاسِ وهي سبعونَ سَنَةً، وقيل :ثمانونَ.

وقيل: القَرنُ أهلُ عصرٍ فيه نبيٌّ أو فاتَقٌ في العلمِ قَلَّت المدَّةُ أو كَثُرَت، واشتِقاقُهُ مِن قَرَنْتُ(١).

﴿مَكَنَّهُمَّ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾: جَعَلنا لهم فيها مكانًا وقرَّرْناهم فيها، أو: أعطيناهم من القُوى والآلاتِ ما تمكَّنوا بها من أنواع التَّصرُّفِ فيها.

﴿ مَالَةِ نُمَكِن لَكُو ﴾: ما لم نَجعَل لَكُم من السَّعَةِ وطولِ المقامِ يا أهلَ مكَّة، أو: ما لم نُعطِكُم من القوَّةِ والسَّعةِ في المالِ والاستظهارِ بالعُددِ (٢) والأسباب.

﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلسَّمَاءَ عَلَيْهِم ﴾؛ أي: المطرَ، أو السَّحابَ، أو المُظِلَّة (٢٠)؛ فإنَّ مبدأَ المطرِ مِنها ﴿ مِدَرَادًا ﴾: مِغزارًا (٤٠).

﴿وَجَعَلْنَا ٱلْأَنْهَارَ تَجَرِّى مِن تَعَلِيمٌ ﴾ فعاشُوا في الخِصبِ والرِّيفِ بين الأنهارِ والثَّمار.

⁽١) قوله: «واشتقاقه من قرنت»؛ أي: من قرنتُ الرجلَ بزمانه، وعبارةُ غيره: من الاقتران، والمراد بالاشتقاق: الأخذُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧١).

⁽Y) قوله: «العُدَد» بالضَّمِّ - جمعُ عدَّةٍ وهي السِّلاحُ ونحوهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) قوله: «أو المُظِلَّة»: بضم الميم، أي: الغمام بآخر السحاب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧١).

 ⁽٤) المدرارُ مِفْعالٌ، كمِنْحارٍ: صيغَةُ مُبالغَةٍ يستوي فيهِ المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ، ومِغْزاراً مِنَ الغزارَةِ وهي الكثرةُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٧) - ﴿ وَلَوْ نَزَلْنَا عَلَيْكَ كِنَبُا فِي قِرْطَاسِ ﴾ مَكتوبًا في رَقِّ (١) ﴿ فَلَمَسُوهُ بِٱلَّذِيهِمْ ﴾ فَمَسُوهُ، وتَخصيصُ اللَّمسِ لأنَّ التَّزويرَ لا يقعُ فيه، فلا يُمكِنُهم أن يقولوا: إنما سُكِّرَت أبصارنا، ولأنَّه (١) يتقدَّمُه الإبصارُ حيثُ لا مانعَ، وتَقييدُه بالأَيدي لدَفعِ التَّجوُّزِ فإنه قَد يُتجوَّزُ به للفحصِ كقوله: ﴿ وَأَنَّا لَمَسَّنَا ٱلسَّمَاءَ ﴾ [الجن: ٨].

﴿ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِنَّ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّ مِينٌ ﴾ تَعنُّنَّا وعِنادًا.

(٨) _ ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَكُ ﴾: هَلَّا أُنزلَ معَهُ ملكٌ يكلِّمُنا أَنَّه نَبِيٍّ؛ كقولِه: ﴿ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكُ فَيكُونِ مَعَهُ مُنذِيرًا ﴾ [الفرقان: ٧].

﴿ وَلَوْ أَزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِى ٱلْأَمْ ﴾ جوابٌ لقَولِهم، وبيانٌ لِمَا هو المانِعُ ممَّا اقترحوهُ والخللِ فيه (٢٠)، والمعنى: أنَّ الملَكَ لو أُنزلَ بحيثُ عاينوهُ كما اقترَحوا لحقَّ إهلاكُهم؛ فإنَّ سُنَّةَ اللهِ قد جَرَت بذلكَ فيمَن قبلَهُم.

﴿ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾ بعدَ نُزولِه طرفَةَ عينٍ.

(٩) - ﴿ وَلَوْ جَعَلَنَاهُ مَلَكَا لَجَعَلَنَاهُ رَجُلَا وَللَبَسَنَا عَلَيْهِ مَ مَايَلْبِسُونَ ﴾ جوابٌ ثانٍ إنْ جُعِلَ اللهاءُ للمَطلوبِ، وإن جُعِلَ للرَّسولِ فهو جوابُ اقتراحِ ثانٍ، فإنَّهم تارةً يقولون: ﴿ لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَتَ عِكَةً ﴾ [فصلت: ١٤]. يقولون: ﴿ لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَتَ عَلَيْهُ مَلَكُ ﴾ وتارةً يقولون: ﴿ لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَتَ عَلَيْهُ وَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَجُلًا

(١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «في ورق»، وأشار إلى ذلك الخفاجي في «حاشيته».

⁽٢) قوله: «ولأنه»: أي: اللمس. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٢).

⁽٣) قوله: «الخلل فيه» يصحُّ في (الخللِ) الجرُّ عطفًا على (ما) في قولِهِ: (لِمَا)، والرَّفعُ عطفًا على (المانع)، والمُرادُ بالمانعِ: اقتضاءُ هلاكِهِم، وبالخللِ: زوالُ قاعدَةِ التَّكليفِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

كما مُثَلَ جبريلُ في صُورَةِ دِحيَةَ الكلبيِّ(١) ، فإنَّ القوَّةَ البَشريَّةَ لا تَقْوى على رؤيَةِ الملكِ في صُورَةِه، وإنَّما رَآهُم كذلك الأفرادُ مِن الأنبياءِ بقوَّتِهم القُدسيَّةِ.

﴿ وَلَلْبَسَٰنَا ﴾ جـوابُ محـذوفٍ؛ أي: ولـو جَعلناهُ رَجُلًا للبسنا؛ أي: لخَلَّطْنا عليه ما يخلطونَ على أنفسِهِم فيقولونَ: ﴿ مَا هَٰذَاۤ إِلَّا بَشَرٌ مِتْلُكُو ﴾ [المؤمنين: ٢٤].

وقرئ: (لَبَسْنا) بلام (١)، و: (للَبَسنَا) بالتَّشديدِ للمُبالغَةِ (١٠).

(۱۰) - ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلِ مِّن فَبَلِكَ ﴾ تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ على ما يرى من قومِه ﴿ فَكَ اَقَ بِاللَّهِ عَلَيْ عَلَى ما يرى من قومِه ﴿ فَكَ اَقَ بِاللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى على اللَّهُ اللَّهُ عَلَى على اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى على على اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَيْ أَنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى عَلَّا عَلَى عَلَّمُ عَلَّا عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَّا عَلَى عَلَى عَلَّى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَّمُ عَلَّا عَلَّا عَلَا عَلَّا عَلَّ

⁽۱) روى النسائي في «جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي» (ص: ۸۰)، والإمام أحمد في «المسند» (۱) روى النسائي في مرزة بريل وذكره ابن حجر في مرزة وحية الكلبيّ. وذكره ابن حجر في «الإصابة» (۲/ ۳۲۲) عن النسائي وصحح إسناده.

وروى البخاري (٤٩٨٠) ومسلم (٢٤٥١) أبي عثمان قال: أنبئت أن جبريل، أتى النبي على وعنده أم سلمة، فجعل يتحدث، فقال النبي على لأم سلمة: (من هذا؟) أو كما قال، قالت: هذا دحية، فلما قام، قالت: والله ما حسبته إلا إياه، حتى سمعت خطبة النبي على يخبر خبر جبريل، أو كما قال. وقوله: (الكلبي) زيادة من نسخة الطبلاوي، و(دِحية) بالكسر، وحُكي فتحها، وضبط بالوجهين في

وقوله: «الكلبي» زيادة من نسخة الطبلاوي، و(دِحية) بالكسر، وحُكيَ فتحها، وضبط بالوجهين في نسخة التفتازاني. وانظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«الكشاف» (٣/ ١٦)، عن ابن محيصن.

⁽٣) أي: (وللَبَّسنا عليهم ما يُلبِّسون). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و «الكشاف» (٣/ ١٦)، عن الزهري. وزاد ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ١٢) نسبتها لمعاذ القارئ وأبى رجاء.

⁽٤) قوله: «حيث أهلكوا لأجله» أشار به إلى أن قوله: ﴿مَاكَانُوْابِهِ يَسَتَهْزِءُونَ ﴾ من إطلاق السبب على المسبب مبالغة، لأن المحيط بهم هو العذاب لا المستهزأ به. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٣).

(١١) - ﴿ قُلَ سِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَاكَ عَنقِبَةُ ٱلْمُكَذِيبِنَ ﴾ كيفَ أهلَكَهُم الله بعذابِ الاستئصالِ كي تَعتبِرُوا، والفرقُ بينَه وبينَ قوله : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَانظُرُوا ﴾ [النمل: ٢٩]: أنَّ السَّيرَ ثَمَّةَ لأجلِ النَّظرِ، ولا كذلكَ هاهنا، ولذلك قيل : مَعناهُ : إباحَةُ السَّيرِ للتِّجارَةِ وغيرِها وإيجابُ النَّظرِ في آثارِ الهالِكينَ.

(١٢) ـ ﴿ قُل لِمَن مَّافِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ خَلقًا ومُلكًا، وهو سؤالٌ تبكيتٍ. (١)

﴿قُلْ يَلَهِ﴾ تقريرٌ لهم (٢) وتَنبيهٌ على أنَّه المتعيِّنُ للجوابِ بالاتَّفاقِ بحيثُ لا يمكِنُهم أن يذكرُوا غيرَه.

﴿ كَنَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾: التزَمَها تَفضُّلًا وإحسانًا، والمرادُ بالرَّحمَةِ: ما يعمُّ الدَّارينِ، ومن ذلك: الهِدايَةُ إلى معرفَتِه والعلمِ بتَوحيدِه بنصبِ الأَدِلَّةِ وإنزالِ الكُتبِ والإمهالِ على الكُفرِ.

﴿ لَيَجْمَعَنَكُمُ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ ﴾ استئنافٌ وقَسَمٌ للوَعيدِ على إشراكِهِم وإغفَالِهم النَّظرَ؛ أي: ليَجْمَعَنَّكُم في القبورِ مَبعوثينَ إلى يومِ القِيامَةِ فيُجازيكُم على شِركِكُم، أو: في يومِ القِيامَةِ، و ﴿ إِلَىٰ ﴾ بمعنى (في).

وقيل: بدلٌ مِن ﴿ٱلرَّحْمَةَ ﴾ بدلَ البَعضِ، فإنَّ مِن رَحمَتِه بعثَه إيَّاكم وإنعامَه عليكم.

⁽١) بكَّتَهُ بالحجَّةِ: غلبَهُ وألزمَهُ ما سكتَ بهِ لعجزِهِ عنِ الجوابِ عنهُ، والمقصودُ أنَّهُ تقريعٌ لهُم وتوبيخٌ. انظر: «أساس البلاغة» (مادة: بكت)، «حاشية الخفاجي».

⁽٢) قوله: «تقرير»: التَّقريرُ لهُ معنيانِ: الحملُ على الإقرارِ، والتَّبيتُ بأنْ يجعلَهُ قارًّا مُتمكِّناً، وكلاهُما ممَّا نطقَتْ بهِ كتبُ اللُّغَةِ. والمعنى على الأول: إلجاءٌ إلى الإقرارِ بأنَّ الكلَّ لهُ؛ لأنَّ هذا مِنَ الظُّهورِ بحيثُ لا يقدرُ على إنكارِهِ أحدٌ، وعلى الثاني: أنَّهُ تقريرٌ للجوابِ لأجلِهِم. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٣١)، «حاشية الخفاجي».

﴿لَارَيْبَ فِيهِ ﴾: في اليوم، أو الجَمع.

﴿ اللَّهِ عَلَى خَسِرُوۤا أَنفُسَهُم ﴾ بتضييع رأسِ مالِهم وهو الفِطرَةُ الأصليَّةُ والعَقلُ السَّلِيم، وموضِعُ ﴿ اللَّهِ عَلَى الذَّمِّ، أو رفعٌ على الخبرِ؛ أي: وأنتمُ الذين، أو على الابتداء، والخبرُ: ﴿ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ والفاءُ للدلالَةِ على أنَّ عدمَ إيمانِهم مسبَّبٌ عَن خُسرانِهم؛ فإنَّ إبطالَ العَقلِ باتِّباعِ الحَواسِّ والوَهمِ، والانهماكَ في التَّقليدِ وإغفالِ النَّظرِ، أدَّى بهم إلى الإصرارِ على الكُفرِ والامتناع عَن الإيمانِ.

(١٣) _ ﴿ وَلَهُ ، ﴾ عطفٌ على ﴿ يَلَهِ ﴾ (١) ، ﴿ مَاسَكُنَ فِي ٱلْيَلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ مِن السُّكنى، وتَعدِيتُه بـ ﴿ فِي ﴾ كما في قولِه : ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَكِنِ ٱلنِّينَ ظَلَمُوٓ ٱلنَّفُسَهُمْ ﴾ [ابراهيم: ٤٥] والمعنى : ما اشتمَلَا عليه.

أو مِن السُّكونِ؛ أي: ما سكنَ فيهما أو تحرَّكَ، فاكتفَى بأحدِ الضِّدَّينِ عَن الآخرِ. ﴿ وَهُو السَّمِيعُ ﴾ لكلِّ مَسموعٍ ﴿ الْعَلِيدُ ﴾ بكلِّ مَعلومٍ، فلا يخفى عليهِ شَيءٌ. ويجوزُ أن يكونَ وَعيدًا للمُشركينَ على أقوالِهم وأفعالِهم.

(١٤) ـ ﴿ قُلُ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَخِذُ وَلِيًّا ﴾ إنكارٌ لاتِّخاذِ غيرِ اللهِ وَلِيًّا لا لاتِّخاذِ الوَلِيّ، فلذلك قُدِّمَ وأُوْلِيَ الهمزةَ(٢)......

⁽١) قوله: (عطف على ﴿بِيّهِ ﴾): يحتمل أنه من عطف المفرد على المفرد، أعني: الخبر على الخبر والمبتدأ على المبتدأ على المبتدأ على المبتدأ على المبتدأ على المبتدأ على المبتدأ في الأولى محذوفًا، والأول هو الظاهر، والغرض أن يدخل هذا تحت (قل) ليكون احتجاجًا ثانيًا على المشركين. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٤٧٥).

⁽٢) قوله: الفلذلك قدَّم وأولي الهمزة؛ يعني قدَّمَ المفعولَ للاختصاصِ، وأُوْلَى حرفَ الاستفهامِ ليَدُلَّ على أنَّ الإنكارَ راجِعٌ إلى نفسِ المَفعولِ لا إلى الفعلِ. قاله التفتازاني، انظر: احاشية السيوطي، (٦/ ٣٦).

والمرادُ بالوليِّ :المعبودُ؛ لأنَّه (١١)ردُّ لِمَن دعاهُ إلى الشَّركِ.

﴿ فَاطِرِ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾: مُبدِعِهِمِا، وعن ابنِ عبَّاسٍ: ما عرفتُ مَعنى الفاطِرِ حَتَّى أتاني أعرابيَّانِ يختَصِمانِ في بئرٍ، فقال أحدُهُما: أنا فَطَرْتُها؛ أي: ابتدَأْتُها (٢٠).

وجرُّه على الصِّفَةِ (٣) لـ ﴿ اللهِ ﴾ فإنه بمَعنى الماضي (١) ، ولذلك قُرِئَ: (فَطَرَ) (٥) ، وقرئ بالرَّفع والنصبِ على المَدح (١) .

﴿ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَدُ ﴾: يَـرزُقُ ولا يُـرزَقُ (٧)، وتخصيصُ الطَّعامِ لشِـدَّةِ الحاجَـةِ إليهِ.

وقُرِئَ: (ولا يَطعَم) بفتح الياءِ(^).

(١) قوله: (لأنه): أي الإنكار بما ذكر. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٥).

(٢) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٤٥)، ومن طريقه ابن الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (١/ ٧٢)، ورواه الطبرى في «تفسيره» (٩/ ١٧٥).

- (٣) قوله: (وجره على الصفة): خرَّجه أبو البقاءِ على البدليَّةِ، ووجَّههُ أبو حيَّانَ بأنَّ الفصلَ فيه أسهلُ. «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٤٨٤)، «البحر المحيط» (٩/ ٥٥)، «حاشية الخفاجي».
- (٤) قوله: (بمعنى الماضي) أشار إلى أن الإضافة في ﴿فَاطِرِ السَّمَوَتِ ﴾ ليست لفظيةً بل معنويةً ليصحَّ جعله لله. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٧).
- (٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و «الكشاف» (٣/ ١٨)، و «البحر» (٩/ ٥٥)، عن الزهري. وزاد ابن خالويه نسبتها لنبيح.
- (٦) بالرفع نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧٣)، و«البحر» (٩/ ٥٥)، ودون نسبة في «التبيان» للعكبري (ص: ٤٨٤)، و«البحر» (٩/ ٥٥). وكلاهما من الشواذ.
- (٧) قوله: «يرزق ولا يرزق» يعني: ليس المعنى خصوص الطعم بل مطلق النفع تعبيرًا عن كل الشيء بمعظمه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٦).
- (٨) نسبت لسعيد بن جبير ومجاهد والأعمش وأبي حيوة وعمرو بن عبيد. انظر: (إعراب القرآن) =

وبعكسِ الأوَّلِ(١) على أنَّ الضَّميرَ لغيرِ اللهِ والمعنى: كيفَ أُشرِكُ بمَن هو فاطِرُ السَّماواتِ والأَرضِ ما هو نازِلٌ عن رُتبَةِ الحَيوانيَّةِ؟!

وببنائِهِما للفاعلِ(٢) على أنَّ الثَّانيَ مِن أَطعَمَ بمعنى: استَطْعَمَ (٦)، أو على معنى: أنه يُطعِمُ تارَةً ولا يُطعِمُ أُخرى؛ كقولِه: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْضُطُ ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

﴿ قُلَ إِنَّ أُمِّ تُ أَنْ أَكُونَ أَوْلَ مَنْ أَسَادَ ﴾ لأنَّ النَّبِيِّ سَابِقُ أُمَّتِه في الدِّينِ ﴿ وَلَا تَكُونَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ويجوزُ عطفُه على ﴿ وَلَا تَكُونَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ ويجوزُ عطفُه على ﴿ وَلَا تَكُونَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾

(١٥) - ﴿ قُلَ إِنَّ آخَافُ إِنَّ عَصَيَّتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ مبالغَةٌ أُخرى في قطع أَطماعِهم، وتعريضٌ لهم بأنَّهم عُصاةٌ مُستوجِبونَ للعذابِ، والشَّرطُ مُعتَرِضٌ بينَ الفِعل والمَفعولِ به، وجوابُه مَحذوفٌ دلَّ عليه الجملَةُ (١٠).

للنحاس (٢/٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/٣٧٣)،
 و «البحر المحيط» (٩/ ٥٦).

⁽۱) رويت عن يعقوب. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩)، و«البحر» (٩/ ٥٦). والمشهور عن يعقوب كقراءة الجماعة. وقوله: (وبعكس الأول) أي: بعكس الوجه الأول، وهو بناء (يُطعَم) للمفعول، و(ولا يطعم) للفاعل. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٦).

⁽۲) انظر: «تفسير الثعلبي» (۱۲/ ٤٤)، و«الكشاف» (٣/ ١٩)، عن الأشهب العقيلي، و«المحرر الوجيز» (١/ ٢٥٠) عن يمان العماني وابن أبي عبلة. ووهم أبو حيان في «البحر» (٨/ ٥٥) فنسبها أولاً كـ «المحرر» ثم عاد فكررها منسوبة للعقيلي كـ «الكشاف»، وقد نبه السمين في «الدر المصون» (٤/ ٥٥ - ٥٥٥) على ما وقع فيه أبو حيان وأن فعله يوهم أنهما قراءتان.

⁽٣) فيكون المعنى: وهو يُطْعِمُ ولا يَسْتَطْعِم. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩).

⁽٤) تقديره: إن عصيت ربى استحقيت العذاب العظيم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٧٧٤).

(١٦) - ﴿ مِّن يُصْرَفَ عَنْهُ يَوْمَبِ ذِ ﴾؛ أي: يُصرَفِ العذابُ عنه.

وقراً حمزة والكِسائِيُّ ويعقوبُ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ ﴿يَصْرِفَ﴾(١) على أنَّ الضَّميرَ فيه اللهِ، وقَد قُرِئَ بإظهارِه (٢) -، والمفعولُ به محذوفٌ، أو ﴿يومئذِ﴾ بحذفِ المضافِ(٣).

﴿ فَقَدُرَحِ مَدُ ﴾ نجَّاهُ وأنعمَ عليه ﴿ وَذَلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ ﴾؛ أي: الصَّرفُ، أو الرُّحْمُ (١).

(١٨) - ﴿ وَهُو الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾ تصويرٌ لقَهره وعلوِّه بالغَلبَةِ والقُدرَةِ.

﴿ وَهُوَ لَلْكِيمُ ﴾ في أمرِه وتَدبيرِه ﴿ لَلْهَبِيرُ ﴾ بالعبادِ وخَفايَا أَحوالِهم.

(۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۰۶)، و «التيسير» (ص: ۱۰۱)، و «النشر» (۲/۲۵۷).

⁽۲) يعني قراءة أبيِّ: (مَنْ يصرِفِ اللهُ عنه)، انظر: «الكشاف» (۳/ ۲۰)، «البحر المحيط» (۹/ ٥٥)، والذي في أكثر المصادر عن أبي: (من يصرفه الله عنه) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٤/ ١٢٧٠)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«تفسير الثعلبي» (۱۲/ ٤٧)، و«البسيط» للواحدي (۸/ ٣٤)، و«المحرر الوجيز» (۲/ ۲۷٤).

⁽٣) أي: عذاب يومنذ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧٧).

⁽٤) كتبها التفتازاني بخطه محتملة لـ «الرحمة» و «الرحم»، وأشار القونوي في «حاشيته» (٨/ ٣٦) إلى نسخة فيها: «الرحمة»، والرُّحْم بضم فسكون أو بضمَّتين، انظر: «حاشية الخفاجي».

(١٩) - ﴿ قُلْ أَى شَيْءِ أَكَبُرُ شَهَدَةً ﴾ نزلَ حينَ قالَتْ قريشٌ : يا محمَّد !لقد سَأَلْنَا عنكَ اليَهودَ والنَّصارَى فزَعَموا أَنْ ليسَ لكَ عِندَهُم ذِكرٌ ولا صِفَةٌ، فأرِنَا مَن يَشهَدُ لكَ أَنَّك رسولُ اللهِ (١٠).

و(الشَّيءُ) يَقَعُ على كلِّ مَوجودٍ، وقد سبقَ القولُ فيه في سورَةِ البَقَرَةِ.

﴿ قُلِ اللَّهُ ﴾؛ أي: اللهُ أكبرُ شهادَةً، ثم ابتداً: ﴿ شَهِيدُ ابَيْنِي وَبَيْنَكُمُ ﴾؛ أي: هو شَهيدٌ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ اللَّهِ شَهِيدُ كان أكبرَ شهادَةً. شهادَةً.

﴿وَأُوحِى إِنَّ هَنَا الْقُرَّ الْ لِأَنذِرَكُم بِهِ عِهِ الْمَ اللهُ اللهُ وَاكتَفَى بذكرِ الإنذارِ عَن ذكرِ البِشارَةِ. ﴿وَمَنْ بَلَغَ ﴾ عطفٌ على ضَميرِ المُخاطَبِينَ ؛ أي: لأُنذِرَكُم به يا أهلَ مَكَّةَ وسائرَ مَن بلغَهُ مِن الأسوَدِ والأحمَرِ (٢) أو مِن الثَّقلَيْنِ (٣).

أو: لأُنذِرَكُم أيها الموجودونَ ومَن بلَغَه إلى يومِ القيامَةِ، وهو دليلٌ على أنَّ أحكامَ القُرآنِ تعم الموجودينَ وقتَ نُزولِه ومَن بعدَهُم، وأنه لا يؤاخَذُ بها مَن لَم تَبلُغُه.

⁽١) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢١٤) عن الكلبي.

⁽٢) قولُهُ: ﴿وسائِرَ مَن بلغَهُ مِنَ الأسودِ والأحمرِ»: قالَ الحريريُّ في ﴿الدَّرَةِ» [(ص: ٢٠٤)]: العربُ تقولُ في الكنايَةِ عنِ العربِ والعجمِ الأسودُ والأحمرُ؛ لأنَّ الغالبَ على ألوانِ العربِ الأدمَةُ والسُّمرَةُ والغالبَ على ألوانِ العجمِ البياضُ والحمرَةُ. قالُوا: والمُرادُ بالحمرَةِ هُنا البياضُ ومَن قالَ: الأسودُ والأبيضُ فقد خالفَ الاستعمال، ومُرادُ المُصنَّفِ _ رحمَهُ اللهُ _: جميعُ النَّاسِ؛ لأنَّ العجمَ مَن عدا العربَ، وأمَّ تخصيصُهُ بفارس فعرفُ الاستعمالِ. انظر: ﴿حاشية الخفاجي».

 ⁽٣) قولُهُ: «أو مِنَ الثَقَلَينِ» يعني: الإنسَ والجنَّ؛ سُمِّيا بذلكَ لأنَّهُما ثقلا الأرضِ وحمولتهُ. انظر:
 «حاشية الخفاجي».

﴿ أَبِكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ وَالِهَةَ أَخْرَى ﴾ تقريرٌ لهم مع إنكارٍ واستِبعادٍ.

﴿ قُل لَّا أَشْهَدُ ﴾ بما تشهدونَ.

﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَخِدٌ ﴾؛ أي: بَل أشهَدُ أَنْ لا إلهَ إلا هو.

﴿ وَإِنِّنِي بَرِيَّ مُ مِّاتُّشْرِكُونَ ﴾ يعني: الأَصنامَ.

(٢٠) ـ ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُمُ ٱلْكِتَبَ يَعْرِفُونَهُ, ﴾: يعرفونَ رَسُولَ اللهِ بحِلْيَتِه المذكورَةِ في التَّوراةِ والإِنجيلِ ﴿كَمَا يَعْرِفُوكَ أَبْنَاءَهُمُ ﴾ بحُلاهُم.

﴿ اللَّذِينَ خَسِرُوٓا أَنفُسَهُم ﴾ مِن أهلِ الكتابِ والمُشركينَ ﴿ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ لتَضييعِهِم ما به يُكتَسَبُ الإيمانُ.

(٢١) - ﴿ وَمَنْ أَظْلُرُمِمَنِ أَفَتَرَىٰ عَلَى اللّهِ كَقُولِهِم : الملائِكَةُ بناتُ اللهِ، و : هؤلاءِ شُفعاؤُنا عندَ اللهِ ﴿ أَوْكَذَبَ بِنَا يَتِهِ ﴾ كأنْ كذَّبوا القُرآنَ والمعجزاتِ وسَمَّوْهَا سِحرًا، وإنّما ذكرَ ﴿ أَوْ ﴾ وهُم قد جمعوا بينَ الأمرينِ تنبيهاً على أن كلًّا منهما وحدَهُ بالغٌ غايَةَ الإفراطِ في الظُّلم على النّفسِ. (١)

﴿إِنَّهُ ﴾ الضَّميرُ للشَّأنِ ﴿لا يُقلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ فضلًا ممَّن لا أحدَ أظلَمُ مِنه.

(۲۲) - ﴿ وَيَوْمَ نَعَشُرُهُمْ جَمِيعًا ﴾ منصوبٌ بمُضمَرٍ (٢) تَهويلًا للأَمرِ ﴿ ثُمُ اَنقُولُ لِلَّذِينَ أَشَرُكُواْ أَيْنَ شُرَكاً وَللهِ.

⁽١) قال التفتازاني: مَعْنَى جَمْعِهم بينَ الأَمْرَينِ أَنَّهـم ذَهَبوا إليهِما جميعًا، لكن وردَ في النَّظمِ كلمَةُ ﴿ أَوْ ﴾ لأنَّ المعنى: لا أظلمُ ممَّنْ ذهبَ إلى أحدِ الأَمْرَينِ، فكيفَ بمَنْ جمعَ بينَهُما، انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ب).

⁽٢) في إعرابِهِ وجوهٌ منها: أنَّهُ منصوبٌ بمُضمَرٍ يقدَّرُ مُؤخَّرًا، وتقديرُهُ كانَ كيتَ وكيتَ فتركَ ليبقى على الإيهامِ الَّذي هوَ أدخلُ في التَّخويفِ والتَّهويلِ، وجوز نصبه باذكرُ مُقدِّرًا، انظر: «حاشية الخفاجي».

وقرأ يعقوبُ: ﴿يَحشرُ ﴾ و﴿يَقُولُ ﴾ بالياءِ(١).

﴿ الَّذِينَ كُنتُمَّ زَعْمُونَ ﴾؛ أي: تَزعمونَهم شركاءً، فحُذِفَ المفعولانِ.

والمرادُ مِن الاستفهامِ التَّوبيخُ، ولعلَّه يحالُ بينَهُم وبينَ آلهَتِهِم حينئِذِ ليَفقِدُوهَا في السَّاعَةِ التي عَلَّقوا بها الرَّجاءَ فيها، ويحتمِلُ أن يُشاهِدُوهُم ولكنْ لَمَّا لَم يَنفَعُوهم في السَّاعَةِ التي عَلَقوا بها الرَّجاءَ فيها، ويحتمِلُ أن يُشاهِدُوهُم ولكنْ لَمَّا لَم يَنفَعُوهم فكانَّهم غُيَّبٌ (٢) عَنهُم.

(٢٣) _ ﴿ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾؛ أي: كفرُهُم، والمرادُ: عاقِبَتُه.

وقيل: مَعذِرَتُهم التي يَتَوهَّمون أنْ يتخلَّصُوا بها، من فَتَنْتُ الذَّهبَ: إذا خلَّصْتَه.

وقيل: جوابُهُم، وإنما سمَّاهُ فِتنَةً لأنَّه كذبٌ، أو لأنَّهم قَصَدوا به الخلاصُ.

وقراً ابنُ كثيرِ وابنُ عامرٍ وحَفصُ عن عاصم: ﴿لَرْ تَكُن ﴾ بالتاءِ و ﴿فِتَنَهُمُ ﴾ بالرَّفعِ على أنَّها الاسمُ، ونافعٌ وأبو عمرٍ و وأبو بكرٍ عنه (٣) بالتَّاءِ والنَّصبِ على أنَّ الاسمَ ﴿أَنَ قَالُوا ﴾، والتَّأنيثُ للخبرِ كقَوْلِهم: (من كانَت أمَّك؟)(٤)، والباقونَ بالياءِ والنَّصبِ (٥).

⁽١) أي: ﴿يَحشُرهم جميعاً ثم يقولُ ﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٧).

 ⁽٢) قولُهُ: (فكأنَّهُم غيبٌ عنهُم) بضمَّ الغينِ المُعجمَةِ وتشديدِ الياءِ، أو بفتجِهِما معَ التَّخفيفِ؛ جمعُ غائِبٍ كخادمٍ وخَدَمٍ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) أي: عن عاصم.

⁽٤) قوله: «من كانت أمَّك»، الضمير في «كانت» عائد على لفظ «مَن» وهو مذكر، لكنه أنث بالنظر إلى «أمك».

⁽٥) وهذه الأخيرة هي التي صدَّر بها المؤلف، وهي قراءة حمزة والكسائي، ومجمل ما ذكره ثلاث قراءات سبعية، وهي التاء مع كل من الرفع والنصب، والياء مع النصب. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٤)، و «التيسير» (ص: ٢٠١).

وثمة رابعة شاذة وهي الياء مع الرفع، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن عاصم من رواية المفضل، وعن الأعمش.

﴿وَاللَّهِرَبِنَامَاكُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ يَكذِبونَ ويحلفونَ عليه _ مع عِلْمِهم بأنَّه لا ينفَعُ _ مِن فرطِ الحيرَةِ والدَّهشَةِ؛ كما يقولون: ﴿رَبَّنَا آخْرِجْنَامِنْهَا ﴾ [المؤمنون: ١٠٧] وقد أَيقَنُوا بالخلودِ.

وقيل: معناهُ: ما كنَّا مُشركينَ عندَ أنفُسِنَا، وهو لا يوافِقُ قولَه:

(٢٤) ـ ﴿ أَنَطُرْكَيْفَكَذَبُواْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾؛ أي: بنَفي الشِّركِ عنها. وحملُه على كَذِبِهِم في الدُّنيا تعشُّفٌ يُخِلُّ بالنَّظمِ (١)، ونظيرُ ذلك قولُه: ﴿ يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَيعًا فَيَعْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَعْلِفُونَ لَكُرُ ﴾ [المجادلة: ١٨].

> وقرأ حمزَةُ والكسائيُّ: ﴿ربَّنا﴾(٢) بالنَّصبِ على النِّداءِ أو المدحِ. ﴿وَضَلَّعَتُهُم مَّاكَانُواْ يَفْتُرُونَ ﴾ من الشُّركاءِ.

(٢٥) _ ﴿ وَمِنْهُم مَن يَسْتَعِعُ إِلَيْكَ ﴾ حينَ تتلو القُرآنَ، والمرادُ :أبو سُفيانَ والوليدُ والنَّضرُ وعُتبَةُ وشيبَةُ وأبو جَهلٍ وأضرابُهُم، اجتمَعُوا فسَمِعُوا رسولَ اللهِ يَقرَأُ، فقالوا للنَّضرِ :ما يقولُ إلا أنَّه يُحرِّكُ لسانَهُ ويقولُ أساطيرَ الأوَّلين مثلَ ما حدَّثتُكُم (٤).

﴿ وَجَمَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً ﴾: أغطيَةً، جمعُ كِنانٍ: وهو ما يَستُرُ الشَّيءَ.

⁽١) قولُهُ: «يخلُّ بالنَّظمِ»؛ لِمَا فيهِ مِن صرفِ أوَّلِ الآيَةِ إلى أحوالِ القيامَةِ وآخرِها إلى أحوالِ الدُّنيا. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۲۵۵)، و«التيسير» (ص: ۱۰۲).

⁽٣) قوله: «والذي جعلها»: أي: الكعبة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٨٠).

⁽٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٣٦)، عن الكلبي. وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢١٤) من رواية أبي صالح عن ابن عباس، فيكون من رواية الكلبي أيضاً لأنه الراوي عن أبي صالح في أمثال هذا.

﴿ أَن يَفْقَهُوهُ ﴾: كراهة أن يَفقَهُوهُ.

﴿ وَفِي ءَاذَانِهِمْ وَقُوا ﴾ يمنَعُ مِن استِماعِهِ، وقد مَرَّ تَحقيقُ ذلك في أوَّلِ سورة البقرَةِ. ﴿ وَإِن يَرَوَّا كُلَّ ءَايَةٍ لاَ يُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ لفرطِ عِنادِهِم واستحكام التَّقليدِ فيهم.

﴿ حَتَى إِذَا جَاءُوكَ يُجَدِلُونَكَ ﴾؛ أي: بَلَغَ تَكذِيبُهُم الآياتِ إلى أَنَهم جَاؤُوكَ يُجادِلُونكَ، وهو ﴿يَقُولُ وَحَتَى ﴾ هي التي تَقَعُ بعدَها الجُمَلُ لا عملَ لها، والجُملَةُ: (إذا) وجوابُه، وهو ﴿يَقُولُ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَالْجُملُ الْأَوَّلِينَ ﴾، فإنَّ جَعْلَ أصدَقِ الحديثِ خُرافَاتِ(١) الأوَّلينَ غايَةُ التَّكذيبِ، و ﴿ يُجَدِلُونَكَ ﴾ حالٌ لمَجيئهِم.

والأساطيرُ: الأَباطيلُ، جمعُ أُسطورَةٍ أو إسطارَةٍ، أو أسطارٍ جمعِ سَطَرٍ، وأصلُه: السَّطْرُ بِمعنى الخَطِّ.

⁽١) قوله: «خرافات»: قال التفتازاني: قيلَ: إنَّ أصلَ الخُرافَةِ: ما اخترفَ مِن الفواكِه مِن الشَّجرِ، ثمَّ جعلَ اسْمًا لما يتلهَّى بهِ مِن الأَحاديثِ. وفي «المستقصى» [١/ ٣٦١]: أنَّه رجلٌ مِن خُزاعةَ استهوَتُهُ الجِنُ فرجعَ إلى قومِه، وكانَ يُحدَّثُهم بالأَباطيلِ، فكانَت العَرَبُ إذا سَمِعَت ما لا أصلَ له قالَت: حَديثُ خُرافَة، ثمَّ كَثُرُ حَتَّى قيلَ للأَباطيل: خُرافَاتٌ انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

⁽٢) كتب التفتازاني تحته: (فيه نظر)، وقال في «حاشيته على الكشاف» (٢٢٨/ أ): هذا مَبنيٌّ على أنَّ (إذا) عندَه ليسَ بلازمِ الظَّرفيَّةِ، بل يَجرِي عليه إعرابُ الأَسماءِ، اهـ. وقد خطَّأ أبو حيان هذا الوجه في «البحر المحيط» (٩/ ٩١) و «التذييل والتكميل» (٧/ ٣١٩).

 ⁽٣) كتب تحته في نسخة التفتازاني: «حال»، وذكر الخفاجي أنه الذي في النسخ الصحيحة، ووقع في نسخة بدل قوله حال: جواب. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٢٦) ـ ﴿ وَهُمْ يَنْهُونَ عَنْهُ ﴾؛ أي :يَنْهَوْنَ النَّاسَ عن القرآنِ، أو الرَّسولِ والإيمانِ به ﴿ وَيَنْغَوْنَ عَنْهُ ﴾ بأنفُسِهم.

أو: ينهونَ عن التَّعرُّضِ لرسولِ اللهِ ﷺ ويَنْأُونَ عنه فلا يُؤمِنُونَ بهِ كأبي طالبٍ. ﴿ وَإِن يُهَلِكُونَ ﴾ أنَّ ضَررَهُ لا يَتعَدَّاهُم إِلَا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ أنَّ ضَررَهُ لا يَتعَدَّاهُم إِلَا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ أنَّ ضَررَهُ لا يَتعَدَّاهُم إلى غيرِهِم.

(۲۷) - ﴿ وَلَوْ تَرَى ٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَ ٱلنَّارِ ﴾ جوابُه مَحذوفٌ؛ أي: لَو تَراهُم حينَ يُوقَفُونَ على النَّارِ حتى يُعايِنوهَا، أو يَطَّلِعونَ عليها، أو يَدخُلونَها، فيعرفونَ مِقدارَ عَذابِها = لرَّ أَيْتَ أُمرًا شَنيعًا.

وقرئ: (وَقَفُوا) على البناءِ للفاعلِ(١) مِن: وَقَفَ عليه وُقوفًا. ﴿ فَقَالُواْ يَلْيَنْنَا نُرَدُ ﴾ تَمنيًا للرُّجوع إلى الدُّنيا.

﴿ ولا نُكَذِّبُ بآياتِ ربِّنا ونَكُونُ مِن المُؤمِنِينَ ﴾ استئنافُ كلام مِنهُم على وجهِ الإِثباتِ(٢) كَقَولِهم: دَعني ولا أعودُ؛ أي: أنا لا أعودُ تَركْتَنِي أو لم تَتْرُكني.

أو عَطفٌ على ﴿نُرَدُّ﴾ (٣)، أو حالٌ من الضَّميرِ فيه، فيكونُ في حُكمِ المتمَنَّى، وقولُه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ راجعٌ إلى ما تضمَّنه التمنِّى مِن الوعدِ.

ونصبَهُما حمزَةُ ويَعقوبُ وحفصٌ على الجوابِ بإضمارِ (أن) بعدَ الواو، وإجراءً لها مُجرى الفاء، وقرأً ابنُ عامرٍ برفع الأوَّلِ على العَطفِ ونَصبِ الثَّاني على الجوابِ(١٠).

⁽١) ذكرها الثعلبي في «تفسيره» (١٢/٩٥) عن ابن السميفع، وزاد أبو حيان في «البحر» (٩٦/٩) نسبتها لزيد بن علي.

⁽٢) كتب تحته في نسخة التفتاز اني: «أي: دون التمني». وانظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) قال التفتازاني: والمَعنى على تَمنِّي مجموعِ الأَمرَيْنِ الرَّدِّ وعَدمِ التَّكذيبِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٣) / أ).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر» (٢/ ٢٥٧).

(٢٨) - ﴿ بَلْ بَدَا لَمُهُمُ مَا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ ﴾ الإضرابُ عَن إرادَةِ الإيمانِ المفهومِ مِن التَّمنِّي، والمعنى : أنَّه ظهرَ لهم ما كانوا يُخفونَ مِن نِفاقِهِم أو قَباثِحِ أَعمَالِهم فتمَنَّوا ذلك ضَجَرًا لا عَزْمًا على أنَّهم لو رُدُّوا لآمَنُوا.

﴿ وَلَوْرُدُّوا ﴾؛ أي: إلى الدُّنيا بعدَ الوُقوفِ والظُّهورِ ﴿ لَعَادُوالِمَا نُهُواْ عَنْهُ ﴾ مِن الكُفرِ والمَعاصِي ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَذِبُونَ ﴾ فيما وَعَدوا مِن أَنفُسِهم.

(٢٩) - ﴿ وَقَالُوٓا ﴾ عط ف على ﴿ لَهَادُوا ﴾ ، أو على ﴿ إنهم لَكَلِدِبُونَ ﴾ ، أو على ﴿ إنهم لَكَلِدِبُونَ ﴾ ، أو على

﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَانُنَا ٱلدُّنَّا﴾ الضَّميرُ للحَياةِ ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾.

(٣٠) ـ ﴿ وَلَوْ تَرَيَّ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى رَبِّهِمْ ﴾ مجازٌ عن الحبسِ(١) للسُّؤالِ والتَوبيخِ.

وقيل: معناهُ: وُقِفُوا على قضاءِ ربِّهم أو جزائِه، أو: عُرِّفوهُ حقَّ التَّعريفِ.

﴿ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِٱلْحَقِ ﴾ كأنَّه جوابُ قائلٍ قال: ماذا قالَ ربُّهم حينئذٍ؟ والهمزَةُ للتَّقريع على التَّكذيبِ، والإشارَةِ إلى البعثِ وما يتبَعُهُ مِن الثَّوابِ والعقابِ.

﴿ قَالُواْ بَكَىٰ وَرَبِّنَا ﴾ إقرارٌ مؤكَّدٌ باليمينِ لانجلاءِ الأمرِ غايةَ الجلاءِ.

﴿ قَالَ فَذُوقُوا اللَّهَ ذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكَفُّرُونَ ﴾: بسببٍ كُفرِكُم، أو ببدلِه.

(٣١) - ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا بِلِقَاءَ اللَّهِ ﴾ إذ فاتَهُم النَّعيمُ واستَوْجَبُوا العَذابَ المُقيم، ولقاءُ اللهِ: البعثُ وما يَتبَعُه.

⁽۱) قولُهُ: قمجازٌ عنِ الحبسِ»: لمَّا كانَ معنى الاستعلاءِ هُنا غيرَ متصوَّرِ احتاجَ النَّظمُ إلى تقديرِ أو تجوُّزِ والتَّجوُّزُ إمَّا في المُفرَدِ أو في الجُملَةِ على أنَّهُ استعارَةٌ تَمثيليَّةٌ، وهوَ الأرجحُ عندَهُم وكلامُ المُصنَّفِ مرحمَهُ اللهُ يحتملُهُما ولم يجعلوهُ كنايَةً؛ لأنَّ المشهورَ فيها اشتراطُ إمكانِ الحقيقَةِ، وهيَ غيرُ مُمكنَةٍ هُنا. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿ حَتَّى إِذَا جَآءَ تُهُمُ ٱلسَّاعَةُ ﴾ غاية لـ ﴿ كَنَّبُوا ﴾ لا لـ ﴿ خَسِرَ ﴾ لأنَّ خُسرانَهُم لا غايَةَ له. ﴿ بَغْتَةُ ﴾ : فجأةً، ونصبُها على الحالِ، أو المصدر فإنَّها نوعٌ مِن المَجيءِ.

﴿ قَالُواْ يَحَسَّرَ نَنَا ﴾؛ أي: تَعالَيْ فهذا أوانُكِ ﴿ عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا ﴾: قصَّرْنا ﴿ فِيهَا ﴾: في الحياةِ الدُّنيا، أُضمِرَت وإن لم يَجْرِ ذِكرُها للعلم بها.

أو: في السَّاعة، يعني: في شأنِها والإيمانِ بها.

﴿ وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ ﴾ تَمثيلٌ الستِحقاقِهِم آصارَ الآثام(١٠).

﴿ أَلَاسَآهُ مَايَزِرُونَ ﴾: بئسَ شَيئًا يَزِرُونَه وِزْرُهُم.

(٣٢) _ ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّالَعِبُّ وَلَهُو ﴾؛ أي : ومَا أَعمالُها إلا لعبٌ ولَهو يُلهِي الناسَ ويشغَلُهُم عما يُعقِبُ مَنفعَةً دائمَةً ولذَّةً حَقيقيَّةً، وهو جوابٌ لقَولِهم : ﴿إِنْ هِيَ إِلَا حَيَالُنَا ٱلدُّنِا ﴾.

﴿ وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيِّرٌ لِلَّذِينَ يَنَقُونَ ﴾ لِدَوامها وخُلوصِ مَنافِعِها ولذَّاتِها، وقولُه ﴿ لِلَّذِينَ يَنَّقُونَ ﴾ تنبيهٌ على أنَّ ما ليسَ مِن أعمالِ المُتَّقينَ لعبٌ ولَهوٌ.

وقرأً ابنُ عامرٍ: ﴿ولدارُ الآخرَةِ﴾(٢).

﴿أَفلا يَعقِلُونَ﴾ أيَّ الأمرَينِ خيرٌ؟ وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ بالتاءِ (٣) على خطابِ المخاطَبينَ به، أو تغليبِ الحاضرينَ على الغائبينَ.

⁽١) قولُهُ: «تمثيلٌ... إلخ» الآصارُ جمعُ إِصْرِ كحِملِ لفظًا ومعنىّ. والوزرُ أصلُ معناهُ الثُقلُ أيضًا، ثمَّ قيلَ للذُّنوبِ أوزارٌ. انظر: «حاشية الخفاجي». وذكر السيوطيُّ أنها على حقيقته كما وردت به الآثار لا تمثيلٌ. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٥٨).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

⁽٣) وقرأبهاأيضاً حفص بالتاء انظر: (السبعة) (ص:٢٥٦)، و(التيسير) (ص:٢٠٢)، و(النشر) (٢/ ٢٥٧).

(٣٣) - ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لِيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ﴾ معنى ﴿ قَدْ ﴾ زيادَةُ الفعلِ وكثرتُه كمَا في قولِه:

ولكنَّهُ قَد يُهلِكُ المالَ نَائِلُه (١)

والهاءُ في ﴿إِنَّهِ ﴾ للشَّأنِ.

وقُرِئ: ﴿ليُحزِنُك﴾ من أَحزَنَ (٢).

﴿ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ ﴾ في الحقيقة. وقرأ نافِعٌ والكِسائيُّ: ﴿ لا يُكْذِبُونَكَ ﴾ (٣) مِن أكذَبَه: إذا وجدَهُ كاذِبًا، أو نسبَهُ إلى الكذب.

﴿ وَلَكِكَنَّ الظَّلِمِينَ بِكَايَنتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾: ولكنَّهُم يجحدونَ آياتِ اللهِ ويكذِّبونَها (١٠)، فوضعَ ﴿ الظَّلِمِينَ ﴾ موضِعَ الضَّميرَ للدَّلالَةِ على أنَّهم ظَلَموا بجُحودِهِم، أو جَحَدوا لتَمرُّنِهم على الظلم، والباءُ لتَضمينِ الجُحودِ مَعنى التَّكذيبِ.

رُوِي أَنَّ أَبا جهلِ كَانَ يقولُ: ما نُكذِّبُكَ وإنَّك عندَنا لصادِقٌ، وإنَّما نُكذِّبُ ما جئتنا به، فنزَ لَت^(ه).

(٣٤) - ﴿ وَلَقَدَّكُذِ بَتَ رُسُلٌ مِن قَبْلِكَ ﴾ تسليَةٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ، وفيه دليلٌ على أنَّ قولَه: ﴿ لاَيْكَذِبُونَكَ ﴾ ليس بنَفي تكذيبِه مُطلقًا.

⁽١) صدر بيت لزهير، وهو في اديوانه، (ص: ٣١_ شرح الشنتمري).

⁽٢) قرأ بها نافع، والباقون بفتح الياء وضم الزاي. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

⁽٣) انظر: (السبعة) (ص: ٢٥٧)، و(التيسير) (ص: ١٠٢).

⁽٤) في نسخة التفتازاني: (ويكذبونه)، وأشار إلى ذلك الخفاجيُّ في (حاشيته).

⁽٥) رواه الترمذي (٣٠٦٤) مرفوعاً وموقوفاً ورجح الموقوف، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٢٣٠) والضياء في «المختارة» (٧٤٨)، من طريق ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه. وصححه الحاكم على الشرط الشيخين، وتعقبه الذهبي فقال: ما خرجا لناجية شيئاً.

﴿ فَصَبَرُواْ عَلَىٰ مَاكُذِبُواْ وَأُوذُواْ ﴾: على تكذيبِهِم وإيذائِهِم، فتأسَّ بهم واصبِرْ. ﴿ حَتَى آئنهُمْ نَصْرُنا ﴾ فيه إيماءٌ بوعدِ النَّصر للصَّابرين.

﴿ وَلَا مُبَدِّلَ لِكِلَمَتِ ٱللَّهِ ﴾: لِمَواعيدِه، من قوله: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَنْنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الصافات: ١٧١] الآيات.

﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَبَائِي ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾؛ أي: مِن قصصِهِم وما كابَدُوا مِن قَوْمِهم.

(٣٥) - ﴿ وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ ﴾: عَظُمَ وشَقَّ (١) ﴿ إِعْرَاضُهُمْ ﴾ عنكَ وعَن الإيمانِ بما جئتَ به.

﴿ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْنَغِي نَفَقًا فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَمًا فِي ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِثَايَةٍ ﴾: مَنفَذًا تنفُذُ فيه إلى جَوفِ الأَرضِ فتُطْلِعَ لهم آيةً ، أو مَصعدًا تصعد به إلى السَّماءِ فتُنزَّلَ مِنها آيةً ، و ﴿ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾ صفة لـ ﴿ سُلَمًا ﴾ ، ويجوزُ أن يكونا مُتعلَّقينِ بـ ﴿ تَبْنَغِي ﴾ أو حالينِ مِن المُستكِنِّ.

وجوابُ الشَّرطِ التَّاني مَحذوفٌ تَقديرُهُ: فافْعَلْ، والجُملَةُ جوابُ الأوَّلِ.

والمقصودُ: بيانُ حِرصِه البالغِ على إسلامِ قومِه، وأنَّه لو قَدَرَ أن يَأْتِيَهم بآيَةٍ مِن تحتِ الأَرضِ أو من فوقِ السَّماءِ لأَتى بها رجاءَ إيمانِهم.

﴿ وَلَوْ شَاءَاللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾؛ أي: ولو شاءَ اللهُ جَمْعَ لهُم عـلى اللهدى لوَفَقَهُم على الإيمانِ حَتى يُؤمنوا، ولكِن لم تتعلَّقْ بهِ مَشيئتُه فلا تَتهالَكْ عليهِ.

⁽١) قوله: ﴿وإِن كَانَ كَبرِ»: قال التفتازاني: إنَّما أتى فيه بلفظِ (كَانَ) ليبقى الشَّرطُ على المضيِّ، ولا ينقلبَ مُستقبلًا؛ لأنَّ (كَانَ) لقوَّةِ دلالتِهِ على المضيِّ لا تقلبُهُ (إنْ) للاستقبالِ بخلافِ سائِرِ الأفعالِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

والمعتزلَةُ أوَّلوهُ بأنَّه لو شاءَ لجَمَعَهُم على الهدى بأَنْ يَأْتِيَهُم بآيَةٍ مُلجِئَةٍ، ولكِن لم يفعَلْ لخروجِه عَن الحِكمَةِ.

﴿ فَلَا تَكُونَنَ مِنَ ٱلْجَهِلِينَ ﴾ بالحرصِ على ما لا يكونُ والجَزَعِ في مَواطِنِ الصَّبرِ، فإنَّ ذلكَ مِن دأب الجَهَلَةِ.

(٣٦) _ ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾: إنَّما يجيبُ الذين يَسمَعونَ بفهمٍ وتأمُّلٍ؛ كقولِه: ﴿أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾ [ق: ٣٧] وهؤلاءِ كالموتى الذينَ لا يَسمَعونَ.

﴿ وَٱلْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ فيُعَلِّمُهم حينَ لا يَنفَعُهم الإيمانُ ﴿ ثُمَّ إِلَيْوِرْجَعُونَ ﴾ للجَزاءِ.

(٣٧) _ ﴿ وَقَالُواْ لَوْلَا نُزِلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِن دَيِهِ ﴾؛ أي: آيةٌ ممَّا اقترَحُوه، أو آيةٌ أُخرى سِوى ما أُنزلَ من الآياتِ المتكاثِرَةِ لعَدم اعتِدادِهِم بها عِناداً.

﴿ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرُ عَلَى آَن يُنَزِلَ مَا يَكَ ﴾ مما اقتر حوه، أو: آيَةً تَضطُرُ هُم إلى الإيمانِ كنتقِ الجبل، أو: آيةً إن جَحَدُوها هَلَكُوا.

﴿ وَلَكِكِنَّ أَكَثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنَّ اللهَ قادِرٌ على إِنزالِها، وأنَّ إنزالَها يستَجلِبُ عليهم البلاءَ، وأنَّ لهم فيما أُنزِلَ مَندوحَةً عَن غيرِه.

وقرأً ابنُ كثيرٍ: ﴿يُنزِلَ﴾ بالتَّخفيفِ(١)، والمعنى واحِدٌ.

(٣٨) - ﴿ وَمَامِن دَآبَةٍ فِ ٱلْأَرْضِ ﴾ تَدِبُّ (٢) على وَجهِها ﴿ وَلَا طَلَهِرِ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ في الهواء، وصفَةُ به قطعًا لمجازِ السُّرعَةِ ونحوها.

وقرئ: (ولا طائِرٌ) بالرفع على المَحلِّ (٣).

⁽١) والباقون بالتشديد. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٥)، و «التيسير» (ص: ٧٥).

⁽٢) قوله: «تدِبُّ»: بكسر الدال المهملة، أي: تمشى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٨٨).

⁽٣) انظر: (إعراب القرآن) للنحاس (٢/٩ - ١٠) عن الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق، و(المحرر =

﴿إِلَّا أَمُمُّ أَمْنَالُكُم ﴾ محفوظةٌ أحوالُها، مُقدَّرَةٌ أرزاقُها وآجالُها.

والمقصودُ مِن ذلكَ: الدَّلالَةُ على كمالِ قُدرتِه وشمولِ عِلمِه وسَعَةِ تَدبيرِهِ؛ ليكونَ كالدَّليلِ على أنَّه قادِرٌ على أن يُنزِّلَ آيةً، وجمعَ الأُمَمَ للحَملِ على المَعنى.

﴿مَافَرَطْنَافِٱلْكِتَبِ مِن شَيْءٍ ﴾ يعني: اللوحَ المَحفوظَ؛ فإنَّه مُشتَمِلٌ على ما يجري في العالم مِن جليل ودقيقٍ، لم يُهمَلْ فيهِ أَمرُ حَيوانٍ ولا جمادٍ.

أو: القرآنَ؛ فإنَّه قد دوِّنَ فيهِ ما يُحتاجُ إليه من أمرِ الدِّينِ مُفصَّلًا أو مُجمَلًا.

و ﴿مِن ﴾ زائدةُ(١)، و ﴿شَيْءٍ ﴾ في مَوضِعِ المَصدرِ لا المفعولِ بهِ، فإنَّ (فرَّطَ) لا يتعدَّى بنفسِه، وقد عُدِّى بـ ﴿فِ ﴾ إلى ﴿الْكِتَبِ ﴾.

وقرئ: (ما فَرَطْنَا) بالتَّخفيفِ(٢).

﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ يعني: الأُممَ كلَّها، فيُنصِفُ بعضَها مِن بعضٍ، كما رُوِيَ أَنَّه يأخذُ للجَمَّاء مِن القَرْناءِ (٣).

وعن ابنِ عبَّاسِ: حَشْرُها: مَوتُها(١٠).

(٣٩) _ ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِتَايَتِنَا صُمُّ ﴾ لا يسمعونَ مثلَ هذه الآياتِ الدَّالَّةِ على رُبوبيَّتِه وكمالِ عِلمِهِ وعِظَم قُدرَتِه سماعًا تتأثَّرُ به نُفوسُهُم.

⁼ الوجيز» (۲/ ۲۹۰)، و «الكشاف» (۳/ ۳۸)، عن ابن أبي عبلة.

⁽١) في نسخة التفتازاني والخيالي: «مزيدة».

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٣)، و «الكشاف» (٣/ ٣٨)، عن علقمة.

⁽٣) رواه مسلم (٢٥٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: (لَتُؤدُّنَ الحقوقَ إلى أهلها يومَ القيامة، حتى يُقادَ للشاة الجَلْحاء من الشاة القَرْناء). ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٨٣).

⁽٤) روه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ١٣٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٤٠٣).

﴿وَبُكُمُّ ﴾ لا يَنطِقُونَ بالحقِّ.

﴿ فِي ٱلظُّلُمَنتِ ﴾ خبرٌ ثالِثٌ (١٠؛ أي: خابِطونَ في ظُلماتِ الكفرِ، أو في ظُلمَةِ الجَهلِ وظلمَةِ العَنادِ وظلمَةِ التَّقليدِ، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن المُستكنِّ في الخَبرِ.

﴿ مَن يَشَهِا اللَّهُ يُضَلِلْهُ ﴾: مَن يَشَأَ اللهُ إِضلالَه يُضلِلْه، وهو دَليلٌ واضِحٌ لنا على المُعتزِلَةِ.

﴿ وَمَن يَمَا يَجَعَلُهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ بأنْ يُرشِدَه إلى الهُدى ويَحمِلَه عليه.

(٤٠) - ﴿ قُلَّ أَرَ مَ يَتَكُمُ ﴾ استِفهامُ تَعجيبٍ، والكافُ حرفُ خِطابٍ أكَّدَ به الضَّميرَ للتَّأْكيدِ لا محلَّ لهَ من الإعرابِ؛ لأنَّك تقولُ: (أرأيتك زيدًا ما شأنُه) فلو جَعَلَتَ الكافَ مَفعولًا كما قالَه الكوفِيُّونَ لعَدَّيتَ الفِعلَ إلى ثلاثةِ مَفاعيلَ، وللزِمَ في الآيةِ أن يُقالَ: أرأيتُمُوكُم، بل الفعلُ مُعلَّق، أو المفعولُ مَحذوفٌ تَقديرُه: أرأيتكُم الهَتكُم تَنفَعُكُم إذ تَدعونَها.

وقرأ نافعٌ: ﴿أَرَأَيْتَكُم﴾ و(أرأيت) و(أريتم) و(أفرأيت) وشبهَه إذا كان قبلَ الرَّاءِ همزةٌ بتسهيلِ الهمزةِ التي بعدَ الرَّاءِ (٢)، والكسائيُّ يَحذِفُها، والباقونَ يُحقِّقونَها أصلًا، وحمزةُ إذا وقفَ وافقَ نافِعًا (٣).

﴿إِنَّ أَتَنَكُمْ عَذَابُ أَلَّهِ ﴾ كما أتى مَن قَبلَكُم.

⁽۱) قوله: «خبر ثالث» فيه تجوز؛ لأنه خبر ثان كما في «الدر المصون» (۲۱۳/۶). ولم أجد أحداً من أصحاب الحواشي وغيرهم نبه عليه.

⁽٢) قوله: "بتسهيل الهمزة": أي: بتسهيلها بين بين، أو بقلبها ألفًا. انظر: "حاشية الأنصاري" (٢/ ٤٨٩)، والمصادر في التعليق الآتي.

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ۲۵۷)، و«التيسير» (ص: ۲۰۲).

﴿ أَوَ أَتَنَكُمُ ٱلسَّاعَةُ ﴾ وهولُها، ويدلُّ عليهِ: ﴿ أَغَيْرُ ٱللَّهِ تَدْعُونَ ﴾ وهو تَبكِيتٌ لهم. ﴿ إِن كُنتُدُ صَدِقِينَ ﴾ أنَّ الأَصنامَ آلهَةٌ، وجوابُه مَحذوفٌ؛ أي: فادعوهُ.

(٤١) _ ﴿ بَلَ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾: بل تَخصُّونَه بالدُّعاءِ كما حَكَى عنهم في مواضِعَ، وتَقديمُ المفعولِ لإفادَةِ التَّخصيصِ.

﴿ فَيَكُشِفُ مَاتَدْعُونَ إِلَيْهِ ﴾؛ أي: ما تَدعونَه إلى كَشفِه ﴿ إِن شَآءَ ﴾ أَنْ يَتفضَّلَ عَليهِم، ولا يَشاءُ في الآخرَةِ.

﴿ وَتَنسَوْنَ مَا تُتُرِّكُونَ ﴾ وتتركونَ آلِهتكَمُ في ذلكَ الوقتِ لِمَا رُكِزَ في العُقولِ على أنَّه تعالى القادِرُ على كشفِ الضرِّ دونَ غيره، أو: تنسونَه من شدَّةِ الأَمرِ وهَولِه.

(٤٢) - ﴿ وَلَقَدَّ أَرْسَلُنَا إِلَى أَمَدٍ مِن قَبْلِكَ ﴾؛ أي: قبلَكَ، و ﴿ مِن ﴾ زائدةٌ ﴿ فَأَخَذَنَهُم ﴾؛ أي: فكَفَروا وكَذَّبوا المرسلينَ فأَخذناهُم.

﴿ إِلَّا أَسَاءَ ﴾ بالشِّدَّةِ والفَقرِ ﴿ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾ والضرِّ والآفاتِ، وهما صِيغَتا تأنيثٍ لا مُذكَّرَ لهما.

﴿لَعَلَّهُمْ بَصَرَّعُونَ ﴾: يَتذلَّلُونَ لنا ويَتوبونَ عَن ذنوبِهم.

(٤٣) _ ﴿ فَلَوَلآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا ﴾ مَعناهُ: نَفيُ تَضَرُّعِهم في ذلكَ الوقتِ مع قيام مَا يدعوهُم.

﴿ وَلَكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ مَاكَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ استِدراكٌ على المَعنى، وبيانٌ للصَّارفِ لهم عن التَّضرُّعِ، وأنَّه لا مانعَ لهم إلا قساوَةُ قُلوبِهم وإعجابُهم بأعمالِهم التي زيَّنَها الشَّيطانُ لَهم.

(٤٤) - ﴿ فَكَمَانَسُواْ مَا ذُكِرُواْ بِهِ مِن البَاسَاءِ والضَّرَّاءِ ولم يتَّعِظوا بهِ ﴿ فَتَحْنَا عَلَيْهِمَ ٱبُواَبَ صُلِّ شَيْءٍ ﴿ وَالتَّمْ اللَّهُمَ وَالرَّحَاءِ؛ إلزامًا للحُجَّةِ وإزاحةً للعِلَّةِ.

أو مكرًا (٢) بهم، لِمَا رُوِيَ أَنَّه عليهِ السلام قال: «ومكرَ بالقومِ ورَبِّ الكعبَةِ» (٣). وقرأَ ابنُ عامِرٍ: ﴿فتَحْنَا﴾ بالتَّشديدِ في جميعِ القُرآنِ (١)، ووافقهُ يَعقوبُ فيما عدا هذا والذي في الأَعرافِ (٥).

﴿ حَتَىٰ إِذَا فَرِحُوا ﴾ : أُعجِبُوا ﴿ بِمَا أُوتُوا ﴾ من النِّعَم، ولم يَزيدوا على البَطَرِ (١) والاشتِغالِ بالنِّعمَةِ عَن المُنعِم (٧) والقيام بحقّه ﴿ أَخَذْنَهُم بَغْتَةُ فَإِذَاهُم ثُمُّ لِشُونَ ﴾ : مُتحسِّرونَ آيسونَ.

⁽١) قوله: «مُراوَحَة» بالرَّاءِ والحاءِ المُهملَةِ، وهي: العملُ بأحدِ العَمَلينِ بمرَّةٍ وبالآخرِ أُخرى، مِن رَاوَحَ بينَ الرِّجلَيْن: قامَ على إحداهما مرَّةً وعلى الأُخرى أُخرى. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٧٤).

⁽٢) قوله: «أو مكرًا»: عطف على (مراوحةً). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٩١).

⁽٣) قالَ السُّيوطيُّ: لم أقفْ عليهِ مرفوعًا، إنَّما هوَ مِن قولِ الحسنِ أخرجَهُ ابنُ أبي حاتم بزيادَةِ أعطوا حاجتَهُم، شمَّ أخذوا. لكنْ روى أحمدُ [«المسند» (١٧٣١١)] والطَّبرانيُّ [«المعجم الكبير» (٢٧/ ٣٣٠)] والبيهقيُّ في «شُعبِ الإيمانِ» [(٤٢٢٠)] مِن حديثِ عقبةَ بنِ عامر رضيَ اللهُ عنهُ مرفوعاً: ﴿إذَا رأيتَ اللهَ يُعطي العبدَ في الدُّنيا ما يحبُّ، وهوَ مُقيمٌ على معاصيهِ فإنَّما هوَ استدراجٌ، ثمَّ تلا رسولُ اللهِ ﷺ هذهِ الآيةَ والَّتي بعدَها. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٧٥). قلت: حسَّن العراقيُّ إسناده في (تخريج أحاديث الإحياء) (ص: ١٤٧٧).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ۲۵۷)، و «التيسير» (ص: ۲۰۲).

⁽٥) انظر: (تحبير التيسير) (ص: ٣٥٥)، و(النشر) (٢/ ٢٥٨).

⁽٦) كتب تحته في نسخة الطبلاوي: «وهو شدة الفرح والتكبر».

⁽٧) كتب تحته في نسخة الطبلاوي: «متعلق بالاشتغال»، وقوله: (والقيامِ بحقِّه)؛ أي: حقَّ المنعمِ، وهوَ الشُّكرُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٤٥) _ ﴿ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْرِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾: أي: آخرُهُم بحيثُ لم يبقَ مِنهُم أحدٌ، مِن دبَرَه دَبَرًا ودُبورًا: إذا تَبِعَه.

﴿ وَٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْمَالِينَ ﴾ على إهلاكِهِم، فإنَّ هلاكَ الكُفَّارِ والعُصاةِ مِن حيثُ إنَّه تخليصٌ لأهلِ الأرضِ مِن شؤمِ عَقائدِهِم وأعمالِهم نعمةٌ جليلةٌ يحقُّ أن يُحمَدَ عليها.

(٤٦) - ﴿ قُلْ أَرَءَ يَتُد إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَنَرَكُمْ ﴾: أصمَّكُم وأعماكُم ﴿ وَخَنَمَ عَلَى قُلُوبِكُم ﴾ بأن يُغَطِّى عليها ما يزولُ به عَقلُكُم وفَهمُكُم.

﴿ مَنَ إِلَهُ عَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ﴾؛ أي بذاك (١)، أو بما أُخذَ وخُتِمَ عليه، أو بأخذِ هذهِ المذكوراتِ.

﴿ اَنظُرَ كَيْفَ نُصَرِفُ ٱلْآينَتِ ﴾ فكرَّرَها تارةً مِن جهةِ المقدِّماتِ العَقليَّةِ، وتارَةً مِن جهةِ المُتقدِّمين.

﴿ ثُدَّهُمْ يَصَّدِفُونَ ﴾: يُعرِضُونَ عَنها، و ﴿ ثُمَّمَ ﴾ لاستبعادِ الإعراضِ بعدَ تَصريفِ الآياتِ وظُهورها.

(٤٧) _ ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَنَكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِبَغْتَةً ﴾: مِن غيرِ مُقدِّمَةٍ ﴿ أَوْجَهْرَةً ﴾ يتقدَّمُها أمارَةٌ تؤذِنُ بحلولِه، وقيل: ليلًا ونهارًا.

وقُرِئَ: (بَغَتة أو جَهَرة)(٢).

(۱) قوله: (بذاك): يريد به أن ضمير (به) عائدٌ إلى السمع والأبصار والقلوب بتأويل اسم الإشارة، وإفراد اسم الإشارة بتأويل المذكور.

⁽۲) دون نسبة في «الكشاف» (٣/ ٤٣).

﴿ هَلَ يُهَلَكُ ﴾؛ أي: ما يُهلكُ به هلاكَ سَخطٍ وتَعذيبٍ (١) ﴿ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّالِمُونَ ﴾ ولذلكَ (١) صحَّ الاستثناءُ المفرَّغُ منه.

وقُرِئَ: (يَهْلِكُ) بفتح الياءِ^(٣).

(٤٨) ـ ﴿ وَمَاثُرِّسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ ﴾ المؤمنينَ بالجنَّةِ ﴿ وَمُنذِدِينَ ﴾ الكافرينَ بالنَّارِ، ولم نُرسِلْهم ليُقْتَرَحَ عليهم ويُتَلَهَّى بهم. (١٠)

﴿ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ ﴾ ما يَجِبُ إصلاحُه على ما شُرِعَ لهم ﴿ فَلَا خَوْثُ عَلَيْهِمْ ﴾ مِن العذاب ﴿ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ بفَوْتِ التَّواب.

(٤٩) _ ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِتَايَعَتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ جعلَ العذابَ ماسًا لهم كأنَّه الطَّالِبُ للوصولِ إليهم، واستَغنى بتَعريفِه عَن التَّوصيفِ.

﴿ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾: بسبب خُروجِهِم عَن التَّصديقِ والطَّاعةِ.

(٥٠) ـ ﴿ قُل لَاۤ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِى خَزَآبِنُ ٱللَّهِ ﴾: مَقدورَاتُه، أو خزائِنُ رِزقِه ﴿ وَلَآ أَعَلَمُ ٱلْغَيْبَ ﴾ مالم يوحَ إليَّ ولم يُنصَب عليهِ دليلٌ، وهو مِن جملَةِ المَقولِ.

﴿ وَلَا ٓ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكُ ﴾؛ أي: مِن جنسِ المَلائِكَةِ، أو أقدِرُ على ما يَقدِرونَ عليه .

⁽١) قال التفتازاني: قيَّد بذلك ليَستقيمَ الحَصرُ؛ إذ غيرُ الظَّالِمينَ أيضًا يهلكونَ، لكن لا تعذيبًا وسُخطًا، بل إثابَةً ورفعَ درجَةٍ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/ أ).

⁽٢) قوله: (ولذلك) أي: لكون الاستفهام بمعنى النفي. انظر: (حاشية الأنصاري) (٦/ ٤٩٢).

⁽٣) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٩٣)، و «البحر» (٩/ ١٦٨)، عن ابن محيصن، و «الكشاف» (٣/ ٤٣) دون نسبة.

 ⁽٤) قال الطيبي: يعني: يُلعبُ بهم ويُسخر.. وهو إشارةٌ إلى اتصال هذه الآية بقوله: ﴿ وَقَالُوا لَوْلا نُزِلَ عَلَيْهِ
 مَايَةٌ مِن دَّيِدٍ. ﴾. انظر: (فتوح الغيب) (٦/ ٩٢).

﴿إِنْ أَتَبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَى ﴾ تبرَّأُ عَن دَعوى الألوهيَّةِ والملَكيَّةِ(١) وادَّعي النَّبوَّةَ التي هي مِن كَمالاتِ البَشرِ رَدًّا لاستبعادِهِم دَعواهُ وجَزمِهم على فسادِ مُدَّعاه.

﴿ قُلُ هَلَ يَسَتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ مَثَلٌ للضَّالِّ والمُهتَدِي، أو الجاهلِ والعالِمِ، أو مُدَّعي المستقيم كالنُّبوَّةِ. أو مُدَّعي المستقيم كالنُّبوَّةِ.

﴿ أَفَلَا تَنَفَكَّرُونَ ﴾ فتَهْتَدُوا، أو: فتُمَيِّزُوا بين ادِّعاءِ الحقِّ والبَاطلِ، أو: فتَعْلَمُوا أنَّ اتِّباعَ الوَحي ممَّا لا مَحيصَ عنه.

(١٥) _ ﴿ وَأَنذِرْ بِهِ ﴾ الضميرُ لِـ ﴿ مَا يُوحَى ﴾

﴿ اللَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوا إِلَى رَبِّهِمْ ﴿ هـم المؤمنونَ المُفرِّطونَ في العملِ، أو المحوِّزُونَ للحَسْرِ مُؤمنًا كانَ أو كافرًا، مُقِرَّا به أو مُتردِّدًّا (٣) فيه، فإنَّ الإنذارَ ينجَعُ (٤) فيهم دونَ الفارغينَ الجازِمينَ باستِحالَتِه.

﴿ لَيْسَ لَهُم مِن دُونِهِ وَلِيُّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ في مَوضِعِ الحالِ مِن ﴿ يُحَشَرُوا ﴾ فإنَّ المخوفَ هو الحشرُ على هذه الحالَةِ ﴿ لَعَلَهُمْ يَنَقُونَ ﴾ لكي يَتَّقُوا.

(٥٢) _ ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْفَدَوْةِ وَٱلْمَشِيّ ﴾ بعدَما أمرَهُ بإنذارِ غيرِ المتَّقينَ ليتَّقوا أمرَهُ بإكرامِ المتَّقينَ وتقريبِهِم وأن لا يَطرُدَهُم ترضيّةً لقُريشٍ.

رُوِيَ أَنَّهُم قالوا: لو طَرَدْتَ هؤلاءِ الأَعبُدَ ـ يعنون فقراءَ المسلمينَ كعمَّارِ

⁽١) في نسخة التفتازاني: «أو الملكية».

⁽٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «أو الملكية».

⁽٣) قوله: (أو متردِّدًا) عطفٌ على (مقرًّا)؛ لأنَّه كافرٌ أيضًا. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٤) قوله: «ينجع» أي: يؤثر. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٨٥)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٩٥٥).

وصُهيبٍ وخبَّابٍ وسلمانَ ـ جَلَسنا إليكَ وحَادثْناكَ، فقال: «ما أنا بطاردِ المؤمنين» قالوا: فأقِمْهُم عنَّا إذا جئنا(١)، قال: «نعم»(٢).

ورُوِيَ أَنَّ عُمَرَ قال له: لو فَعلتَ حتى ننظُرَ إلى ماذا يَصيرونَ، قالوا: (فاكتُبْ بذلك كتاباً)، فدَعَا بالصَّحيفَةِ وبعليِّ ليكتُبَ فنزَلَت (٣٠).

والمرادُ بذكرِ الغَداةِ والعَشِيِّ: الدَّوامُ، وقيل: صلاةُ الصُّبحِ والعَصرِ. وقرأ ابنُ عامر: ﴿بالغُدوَةِ﴾(١).

﴿ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ حالٌ مِن ﴿ يَدْعُونَ ﴾ ؛ أي: يَدعونَ ربَّهُم مُخلِصينَ فيه، قيَّدَ الدُّعاءَ بالإخلاصِ تنبيهًا على أنَّه مِلاكُ الأمرِ، ورتَّبَ النَّهيَ عليه (٥) إشعارًا بأنَّه يَقتَضِي إكرامَهُم ويُنافي إبعادَهُم.

﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ ﴾؛ أي: ليسَ عليكَ حسابُ إيمانِهم، فلعلَّ إيمانَهُم عندَ اللهِ أعظمُ مِن إيمانِ مَن تَطرُدُهُم بسُؤالِهم طمَعًا في إيمانِهم لو آمنوا، وليسَ عليكَ اعتبارُ بواطِنِهم وإخلاصِهِم لمَّا اتَّسَمُوا بسيرةِ

⁽١) في نسخة التفتازاني: «إذا جئناك».

⁽۲) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٥١٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩٠٠٠)، ورواه بنحوه ابن ماجه (٢١٧)، والبزار في «مسنده» (٢١٣٠)، والطبري في «تفسيره» (٩/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، من حديث خباب رضي الله عنه. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥٠/ ٢٤٠) من حديث سلمان رضي الله عنه. وأصل القصة عند مسلم (٢٤١) عن سعد رضي الله عنه.

 ⁽٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢٦٢)، وهو ضعيف لإرساله، كما أن في إسناده الحسين بن داود
 المصيصي المعروف بسنيد، وهو ضعيف. انظر: «تقريب التهذيب» ترجمة سنيد بن داود.

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ۲۰۸)، و «التيسير» (ص: ۲۰۲).

⁽٥) قوله: (عليه): أي الدعاء بالإخلاص. انظر: «حاشية الخفاجي».

المُتَّقينَ، فإن كانَ لهم باطنٌ غيرُ مَرضيٍّ كما ذكرَهُ المُشركونَ وطَعنوا في دينِهِم فرسابُهُم عليهم لا يَتعَدَّاهُم إليكَ، كما أنَّ حِسابَكَ عليكَ لا يَتعدَّاك إليهِم.

وقيل: ما عليكَ مِن حسابِ رِزقِهِم؛ أي: مِن فَقرِهِم.

وقيل: الظَّميرُ للمُشرِكينَ، والمعنى: لا تؤاخَذُ بحِسابِهِم ولا هُم بحسابِكَ حتى يُهمَّكَ إيمانُهُم بحيثُ تَطردُ المؤمنينَ طمعًا فيه.

﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ فتُبعِدَهُم وهو جوابُ النَّفي ﴿ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ جوابُ النَّهي، ويجوزُ عَطفُهُ على ﴿ فَتَطْرُدَهُمْ ﴾ على وَجهِ التَّسبُّبِ، وفيه نظرٌ (١٠).

(٥٣) - ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَا بَعْضَهُم بِبَعْضِ ﴾: ومثلَ ذلك الفَتْنِ ـ وهوَ اختلافُ أحوالِ النَّاسِ في أُمورِ الدُّنيا ـ ﴿فَتَنَا ﴾؛ أي: ابتَلَيْنَا بعضَهُم ببعضٍ في أُمرِ الدِّينِ فقدَّمْنا هؤلاءِ الضُّعفاءَ على أشرافِ قريشِ بالسَّبقِ إلى الإيمانِ.

(۱) قال الطّبِيُّ: وَجهُ النَّظْرِ هو أَنَّ قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءُ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءُ فَتَظُرُدُهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّلِمِينَ ﴾ حينئذ مُؤذِنٌ بأنَّ عدمَ الظُّلمِ لعَدمِ تفويضٍ أَمرِ الحِسابِ إليه، فيفهَمُ مِنهُ أَن لَو كَانَ حِسابُهُم عليه وطَرَدَهم كانَ ظالِمًا وليسَ كذلك؛ لأنَّ الظُّلمَ وَضعُ الشَّيءِ في غَيرِ مَوضِعِه. قال: والجوابُ أنَّه أرادَ بذلك المبالغة في معنى الطَّردِ؛ يعني: لو قُدَّرَ تفويضُ الحسابِ إليك مثلًا ليصحَّ منك طردُهم لم يصحَّ أيضًا، فكيف والحسابُ ليس إليك، نظيرُه في إرادةِ المبالغةِ قولُ عمرَ: نعمَ العبدُ صهيبٌ لو لم يخفِ الله لم يعصِه. أراد أن صهيبًا إنما يطبع الله تبارك وتعالى حبًا له، لا مخافة عقابه، يقول: فلو لم يكن عقاب يخافه ما عصى الله عز وجل أيضًا. انظر: «فتوح الغيب» له، لا مخافة عقابه، يقول: فلو لم يكن عقاب يخافه ما عصى الله عز وجل أيضًا. انظر: «فتوح الغيب»

وفي هامش نسخة الخيالي: «وجه النظر أن العطف عليه بإضمار أن فيه أيضًا يفيد أنه مسبب عن كون حسابهم عليك، وليس كذلك، وقد يجاب بأن المعطوف على الشيء لا يجب أن يكون في حكمه من كل وجه، بل يكفى ههنا مجرد ال..... والسبيية بنفس الأمر، وفيه ما فيه».

﴿ لِيَقُولُوا أَهَكُولُا مِنَ اللهُ عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا ﴾؛ أي: أهؤلاء مَن أنعمَ اللهُ عليهم بالهداية والتّوفيقِ لِمَا يُسعِدُهم دوننا ونحنُ الأكابِرُ والرُّوَساءُ وهم المساكينُ والضَّعفاءُ؟! وهو إنكارٌ لأن يُخصَّ هؤلاء مِن بينِهم بإصابةِ الحقِّ والسَّبقِ إلى الخير؛ كقولِهم: ﴿ لَوَ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُوناً إِلَيْهِ ﴾، واللهُ للعاقبة، أو التّعليلِ على أن ﴿ فَتَنَا ﴾ مُتضمِّنُ مَعنى: خَذَلْنا.

﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعَلَمَ مِالشَّكِرِينَ ﴾: بمَن يقَعُ مِنه الإيمانُ والشُّكرُ فيوفِّقَه، وبمَن لا يقعُ منه فيَخْذلَه.

(٤٥) _ ﴿ وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِعَايَنِتِنَا فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيَكُمُ ۖ كُتَبَكُمْ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ﴾:

﴿ اَلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾: هم الذين يَدعونَ ربَّهم، وَصَفَهم بالإيمانِ بالقرآنِ واتِّباعِ الحُجَجِ بعدما وَصَفَهم بالمواظبَةِ على العبادَةِ، وأمرَهُ بأن يبدأ بالتَّسليمِ أو يبلِّغَ سلامَ الله إليهم ويُبشِّرَهُم بسَعَةِ رحمَةِ اللهِ وفَضلِه بعدَ النَّهيِ عَن طردِهِم؛ إيذانًا بأنَّهم الجامعونَ لفَضيلتَيْ العِلمِ والعمَلِ (١)، ومَن كانَ كذلك ينبغي أن يُقرَّبَ ولا يُطرَدَ ويُعزَّ ولا يُتَلَّق مِي اللَّذِيا والرَّحمةِ في الآخرةِ.

وقيل: إنَّ قومًا جاؤوا إلى النبيِّ ﷺ فقالوا: إنَّا أَصبْنَا ذُنوبًا عِظامًا؟ فلَم يَرُدَّ عليهم شيئًا فانصَرَفُوا، فنَزلَت (٢).

⁽١) في هامش نسخة الطبلاوي؛ نسخة: «الجامعون بين فضيلتي العلم والعمل».

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢٧٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٠٠) عن ماهان مرسلاً، وانظر: «الدر المنثور» (٢/ ٢٧٦).

﴿إِنَّهُ مَن عَمِلَ مِنْكُم سُوءًا﴾ استئنافٌ بتَفسيرِ الرَّحمَةِ، وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ ويَعقوبُ بالفتح على البَدلِ منها(١).

﴿ بِحَهَكَلَةِ ﴾ في موضعِ الحالِ؛ أي: مَن عملِ ذنبًا جاهلًا بحقيقَةِ ما يَتْبعُه من المضارِّ والمفاسدِ، كعُمرَ فيما أشارَ إليه، أو مُلتبِسًا بفعلِ الجهالَةِ فإنَّ ارتكابَ ما يؤدِّي إلى الضَّررِ مِن أفعالِ أهل السَّفهِ والجَهل.

﴿ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ ، ﴾ بعدَ العَملِ أو السُّوءِ ﴿ وَأَصْلَحَ ﴾ بالتَّدارُكِ والعزمِ على أن لا يعودَ إليه.

﴿ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ فتحَه مَن فتحَ الأوَّلَ غيرَ نافعٍ على إضمارِ مُبتدَأٍ أو خبرٍ ؟ أي: فأمرُه أو فله غفر انه (٢).

(٥٥) _ ﴿ وَكَنَالِكَ ﴾ ومثلَ ذلكَ التَّفصيلِ الواضحِ ﴿ نُفَصِّلُ ٱلْآيَنَتِ ﴾: آيـاتِ القُرآنِ في صِفةِ المُطيعينَ والمُجرمينَ، المُصرِّينَ مِنهم والأَوَّابِينَ.

﴿ وليَسْتَبِينَ سَبِيلُ المُجْرِمِينَ ﴾ قرأ نافعٌ بالتَّاءِ ونصبِ السَّبيلِ على معنى: ولتَستَوْضِحَ يا محمَّدُ سَبِيلَهُم فتُعامِلَ كُلًّا مِنهُم بما يحقُّ له فَصَّلْنَا هذا التَّفصيلَ،

وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عمرٍ و ويعقوبُ وحفصٌ عن عاصمٍ برَ فعِه على مَعنى: ولتَبِينَ سَبيلُهُم.

والباقونَ بالياءِ والرَّفع على تذكيرِ السَّبيلِ فإنَّه يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ (٣).

ويجوزُ أن يُعطَفَ على علَّةٍ مقدَّرةٍ؛ أي: نفصِّلُ الآياتِ ليَظْهَرَ الحَقُّ وليَستبينَ.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۵۸)، و «التيسير» (ص: ۱۰۲).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و «التيسير» (ص: ١٠٢). وقوله: «على البدل منها» أي: من الرحمة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٩٧).

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٣)، و«النشر» (٦٥٨/٢).

للبيِّنَةِ باعتبار المَعنى.

(٥٦) - ﴿ قُلَّ إِنِي نَهُمِتُ ﴾: صُرِفْتُ وزُجِرْتُ بما نُصِبَ لي من الأدلَّةِ وأُنزِلَ عليَّ مِن الآياتِ في أمرِ التَّوحيدِ ﴿ أَنْ أَعَبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ عن عبادَةِ ما تعبدونَ مِن دونِ اللهِ، أو ما تَدْعونَها آلهةً ؛ أي: تُسمُّونَها.

﴿ قُل لَا آنَيْهُ آهُو آءَكُم ﴾ تأكيدٌ لقطع أطماعِهِم، وإشارَةٌ إلى الموجِبِ للنَّهيِ وعِلَّةِ الامتناعِ عن مُتابعَتِهِم، واستجهالٌ لهم، وبيانٌ لمبدأ ضلالِهم وأنَّ ما هُم عليهِ هوًى وليسَ بهُدًى، وتنبيهٌ لِمَن تحرَّى الحقَّ على أن يتَبعَ الحُجَّةَ ولا يُقلِّد.

﴿ قَدْ صَلَلْتُ إِذَا ﴾؛ أي: إن اتَّبَعتُ أهواءَكُم فقَد ضَللتُ ﴿ وَمَا آنَاْ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾؛ أي: في شيءٍ مِن الهدى حتى أكونَ مِن عدادِهِم، وفيه تَعريضٌ بأنَّهم كذلك.

(٥٧) _ ﴿ قُلَ إِنِي عَلَى بَلِنَةٍ ﴾ تنبيه على ما يَجِبُ اتّباعُه بعدما بُيِّنَ ما لا يجوزُ اتِّباعُه، والبَيِّنَةُ: الدَّلالةُ الواضحَةُ التي تفصِلُ الحقَّ من الباطل.

وقيل: المرادُ بها القرآنُ والوَحيُ، أو الحُجَجُ العَقليَّةُ، أو ما يَعمُّهما.

﴿ مِن زَيِّ ﴾: مِن مَعرفَتِه وأنه لا معبودَ سِواهُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ صِفَةً لـ ﴿ بَيِنَةٍ ﴾ (١). ﴿ وَكَ ذَبْتُم بِه حَيثُ أَشرَكْتُم به غيرَه، أو

﴿ مَاعِندِى مَاتَسَتَعَجِلُونَ بِهِ * يعني: العذابَ الذي استَعجَلُوه بقولهم: ﴿ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَكَمَآءِ أَوِ ٱقْتِنَا بِعَذَابِ ٱلِيعِ ﴾ [الأنفال: ٣٢].

﴿إِنِ ٱلْمُكْمُمُ إِلَّا بِلَّهِ ﴾ في تَعجيلِ العَذابِ وتَأخيرِه ﴿يَقْضِ الحَقَّ﴾؛ أي: القضاءَ

⁽١) قوله: «ويجوز أن يكون صفة لبينة» بجعلها بمعنى حجة، وأمَّا على الأول فهو متعلق بها بجعلها بمعنى: بيان. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٩٩).

الحقَّ، أو يصنَعُ الحَقَّ ويدبِّرُه، مِن قولهم: قَضَى الدِّرعَ: إذا صنَعَها، فيما يَقضي من تَعجيل وتَأخير(١).

وأصلُ القَضاء: الفَصلُ بتَمامِ الأَمرِ، وأصلُ الحُكْمِ: المنعُ؛ فكأنَّهُ مَنعُ الباطلِ. وقرأ ابنُ كثيرِ ونافِعٌ وعاصمٌ: ﴿يَقُصُّ﴾(٢) من قصَّ الأثرَ أو قصَّ الخبرَ. ﴿يَقُصُّ ﴾(٢) من قصَّ الأثرَ أو قصَّ الخبرَ. ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَعِيلِينَ ﴾: القاضينَ.

(٥٨) ـ ﴿ قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى ﴾؛ أي: في قُدرَتِي ومُكنَتِي ﴿ مَا تَسَـ تَعْجِلُونَ بِهِ ۽ ﴾ مِن العِقابِ ﴿ لَقُضِى ٱلْأَمْرُ بَيِّنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾: لأَهْلَكْتُكُم عاجِلاً غضبًا لرَبِّي، وانقطعَ ما بيني وبينكُم.

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّلِمِينَ ﴾ في معنَى الاستدراكِ؛ كأنَّه قال: ولكنَّ الأمرَ إلى اللهِ وهو أعلَمُ بمَن يَنبغي أن يُوخَذَ وبمَن يَنبغي أن يُمهَلَ مِنهم.

(٥٩) _ ﴿ وَعِندَهُ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ ﴾: خَزائِنُه، جمعُ مَفْتَحٍ _ بفتحِ الميمِ _: وهو المَخزَنُ، أو ما يُتوصَّلُ به إلى المُغيَّباتِ (٣)، مُستعارٌ مِن المَفاتِحِ الذي هو جمعُ مِفْتَحِ _ بالكَسرِ _ وهو المِفتاحُ، ويؤيِّدُه أنه قُرِئَ: (مفاتيحُ) (١)، والمعنى: أنه المتوصِّلُ (٥) إلى المغيَّباتِ، المحيطُ علمُه بها.

(۱) قوله: "فيما يقضي.." متعلق ب (يقض الحق) على الاحتمالين. انظر: "حاشية القونوي" (٨/ ١٢٨). قلت: وعبارة الزمخشري: (يقض الحق)؛ أي: القضاء الحقَّ في كلِّ ما يقضِي من التأخير والتعجيل في أقسامه. انظر: "الكشاف" (٣/ ٥١).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

 ⁽٣) قوله: (أو ما يتوصل به إلى المغيبات) عطفٌ على (خزائنه). انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥٠٠).

⁽٤) نسبت لابن السميفع كما في: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٩٦)، و«البحر المحيط» (٩/ ١٩٩).

⁽٥) قوله: «والمعنى: أنه المتوصل» بفتح الصَّاد؛ أي: المتوصَّل به تعالى، وبكسرها على ما هو ظاهر كلامه، وعليه جرى في «الكشاف». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٠). والمُرادُ بالتَّوصُّلِ: إحاطَةُ العلم، انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ﴾ فيعلَمُ أوقاتَها وما في تَعجيلِها وتأخيرِها من الحِكَمِ، فيُظهِرُها على ما اقتَضَتْهُ حِكمَتُه وتعلَّقَت به مَشيئتُه، وفيه دليلٌ على أنَّه تَعالى يعلَمُ الأشياءَ قبلَ وُقوعِها.

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ﴾ عطفٌ للإخبارِ عَن تعلُّقِ علمِه بالمشاهَداتِ على الإخبارِ عَن اختصاصِ العلم بالمغيَّباتِ به.

﴿ وَمَا تَستَقُطُ مِن وَرَقَهَ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ مُبالغَةٌ في إحاطَةِ علمِه بالجُزئيَّاتِ.

﴿ وَلَا حَبَّةٍ فِي خُلُمُنَتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبِ وَلَا يَادِسٍ ﴾ مَعطوفاتٌ على ﴿ وَرَقَةٍ ﴾، وقوله: ﴿ إِلّا فِي كِنَبٍ مُبِينٍ ﴾ بدلٌ مِن الاستثناءِ الأوَّلِ بدلَ الكُلِّ على أنَّ الكِتابَ المُبينَ عِلْمُ اللهِ، أو بدلَ الاشتمالِ إن أُريدَ به اللوحُ.

وقُرِئَت بالرَّفعِ(١) للعَطفِ على محلِّ ﴿ مِن وَرَقَةٍ ﴾، أو للابتداءِ(١)، والخبرُ: ﴿ إِلَّا فِيكِنْ مُبِينٍ ﴾.

(٦٠) - ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّكُم بِٱلَّتِلِ ﴾: يُنيمُكُم فيه ويُراقِبُكُم، استُعِيرَ التَّوفِّي مِن المَوتِ للنَّومِ لِمَا بينَهُما من المشاركةِ في زوالِ الإحساسِ والتَّمييزِ، فإنَّ أصلَهُ: قبضُ الشَّيءِ بتَمامِه.

﴿ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُ مِ إِلنَّهَادِ ﴾: كَسَبْتُم فيه، خصَّ الليلَ بالنَّومِ والنَّهارَ بالكَسبِ جريًا على المعتادِ.

﴿ ثُمُ يَبَعَثُ مُ ﴾: يُوقِظُكُم، أطلقَ البعثَ تَرشيحًا للتَّوفِّي ﴿ فِيهِ ﴾: في النَّهارِ ﴿ لِيُقْضَى آجَلُ مُسَمَّى ﴾: ليبلغَ المتيقِّظُ آخرَ أجلِه المسمَّى له في الدُّنيا.

⁽١) أي: (ولا حبةً.. ولا رطبٌ ولا يابسٌ)، نسبت لابن أبي إسحاق والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٣)، و (إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٣)، و «البحر المحيط» (٩/ ٢٠٣).

⁽٢) في نسخة الطبلاوي: «أو رفعًا على الابتداء».

﴿ ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ﴾ بالموتِ ﴿ ثُمَّ يُنيِّقُكُم بِمَاكُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ بالمجازاةِ عليهِ.

وقيل: الآيةُ خطابٌ للكفَرَةِ، والمعنى: أَنَكُم مُلقَوْنَ كالجِيَفِ باللَّيلِ وكاسبونَ للآثامِ بالنَّهارِ، وأنَّه تَعالى مُطَّلِعٌ على أعمالِكُم يبعَثُكُم من القبورِ في شأنِ ذلك الذي قطَعْتُم به أعمارَكُم من النَّومِ بالليلِ وكسبِ الآثامِ بالنَّهارِ ليُقضى الأجلُ الذي سمَّاهُ وضربَهُ لبَعثِ المَوْتى وجزائِهِم على أعمَالِهم، ثمَّ إليهِ مَرجِعُكُم بالحسابِ، ثمَّ يُنبَّئُكُم بما كُنتُم تَعمَلُون بالجزاءِ.

(٦١) - ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَ دِوِدَ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً ﴾: ملائكةً تحفظُ أعمالَكُم وهُم الكِرامُ الكاتِبونَ، والحِكمَةُ فيه: أنَّ المُكلَّفَ إذا عَلِمَ أنَّ أعمالَهُ تُكتَبُ عليه وتُعرَضُ على رُؤوسِ الأَشهادِ كان أزجَرَ عَن المَعاصِي، وأنَّ العبدَ إذا وَثِقَ بلُطفِ سَيِّدِه واعتمدَ على عَفوِه وسَترِه لم يحتَشِم منه احتشامَه من خدمِه المُتطلِّعين عليه (١٠).

﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتُهُ رُسُلُنَا ﴾ ملكُ الموتِ وأعوانُه.

وقرأ حمزة: ﴿تَوفَّاهِ ﴾ بألفٍ مُمالَةٍ (٢).

﴿وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴾ بالتَّوانِي والتَّأخيرِ.

وقُرِئَ بالتَّخفيفِ(٣)، والمعنى: لا يُجاوِزونَ ما حُدَّ لهم بزيادَةٍ أو نُقصانٍ.

(٦٢) - ﴿ ثُمَّ رُدُّواً إِلَى اللهِ ﴾: إلى حُكمِهِ وجَزائِه ﴿ مَوْلَنَهُمُ ﴾: الذي يتولَّى أمرَهُم ﴿ الْحَقِّ ﴾: العَدلِ الذي لا يحكُمُ إلا بالحقِّ، وقرئ بالنَّصبِ على المدح(١٠).

⁽١) قولُهُ: (يحتشمُ) بمعنى يستحي، وضميرُ مِن خدمِهِ إمَّا إلى السَّيِّدِ أو إلى العبدِ، قيلَ: والمُبالغَةُ في النَّاني أكثرُ وخَدَم بفتحتَينِ جمعُ خادمٍ، وهوَ مِن نوادرِ الجموعِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) انظر: (السبعة؛ (ص: ٢٥٩)، و(التيسير) (ص: ١٠٣).

⁽٣) نسبت للأعرج. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢١٠).

⁽٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧) عن الحسن وقتادة، و «البحر المحيط» (٩/ ٢١٢) عن الحسن والأعمش.

﴿ أَلَا لَهُ ٱلْحَكَمُ ﴾ يومئذ لا حُكمَ لغيرِه فيه ﴿ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْخَسِينَ ﴾ يحاسِبُ الخَلائِقَ في مِقدارِ حَلبِ شاقٍ (١) لا يَشغَلُه حسابٌ عَن حسابٍ.

(٦٣) ﴿ قُلْ مَن يُنَجِيكُم مِن ظُلُمُنتِ ٱلْبَرِ وَٱلْبَحْرِ ﴾: مِن شَدائِدِهما، استُعِيرَت الظُّلمَةُ للشِّدَّةِ لمُشاركَتِهِما في الهَوْلِ وإبطالِ الإبصارِ، فقيل لليومِ الشَّديدِ: يومٌ مُظلِمٌ، و: يومٌ دُو كواكِبَ(٢)، أو مِن الخسفِ في البَرِّ والغَرَقِ في البحرِ.

وقرأً يَعقوبُ: ﴿ يُنْجِيكُم ﴾ بالتَّخفيفِ (٣)، والمَعنى واحِدٌ.

﴿ تَدْعُونَهُ, تَضَرُّعًا وَخُفَيَةً ﴾ مُعلِنينَ ومُسرِّينَ، أو إعلانًا وإسرارًا.

وقُرِئَ: ﴿وَخِفْيَةً ﴾ بالكسرِ(١٠).

﴿لَئِنْ أَنْجَيْتَنَا مِن هـ فِهِ لنكونَنَّ مِن الشَّاكِرِين ﴾ على إرادَةِ القَوْلِ؛ أي: تَقولونَ ﴿لئن أَنْجَيْتَنا ﴾.

وقرأَ الكُوفِيُّونَ: ﴿لَيِنْ أَنِحَنَا ﴾ (٥) ليوافِقَ قولَه: ﴿تَدَّعُونَهُۥ ﴾.

و ﴿ هَٰذِهِ ٤ ﴾ إشارةٌ إلى الظُّلمَةِ.

(٦٤) _ ﴿قُلِ اللهُ يُنجيكُمْ مِنْها﴾ شدَّدَه الكوفيُّونَ وخفَّفه الباقونَ^(١) ﴿وَمِن كُلِّ كَرْبِ﴾: غَمِّ سِواها.

⁽١) قولُهُ: (مقدارِ حَلْبِ شاةٍ) عبارَةٌ عن تقليل زمانِهِ، وهوَ أنَّهُ عندَهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) أي: اشتدت ظلمته حتى عاد كالليل. انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٦).

⁽٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٨_٢٥٩).

⁽٤) بالكسر قراءة أبي بكر، والباقون بالضم. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

⁽٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣). والكوفيون: حمزة والكسائي وعاصم.

⁽٦) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣). وقرأ بها أيضاً هشام.

﴿ ثُمَّ أَنتُمَ تُشْرِكُونَ ﴾: تَعودونَ إلى الشِّركِ ولا توفونَ بالعهدِ، وإنَّما وَضعَ ﴿ تُشْرِكُونَ ﴾ موضِعَ: لا تَشكرونَ؛ تنبيهًا على أنَّ مَن أشرَكَ في عبادَةِ اللهِ فكأنَّهُ لم يَعبُدْهُ رأسًا.

(٦٥) ـ ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابُامِّن فَوْقِكُمْ ﴾ كما فَعَلَ بقومِ نُوحٍ ولُوطٍ وأصحابِ الفيل.

﴿ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ كما أغرقَ فِرعَوْنَ وخسفَ بقَارون.

وقيـل: ﴿ مِن فَوْقِكُمُ ﴾: أكابرُكُـم وحُكَّامُكُـم، و ﴿ مِن تَحْتِ أَرَّجُلِكُمْ ﴾: سَـفِلَتُكُم وعَبيدُكُم .

﴿ أَوْ يَلْسِكُمْ ﴾: يَخْلِطَكُم (١) ﴿ شِيَعًا ﴾: فِرقًا (١) مُتحزِّبينَ على أَهواءِ شَتَّى، فيُنْشِبَ القتالُ بينكُم؛ قال:

وكتيبة لبَّسْتُها بكتيبَة حتَّى إذا الْتبسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي (٣)

⁽۱) قوله: «يخلطكم»: المُرادُ اختلاطُ النَّاسِ في القتالِ بعضِهِم ببعضٍ، وهوَ مُرادُ المُصنَّفِ رحمَهُ اللهُ، المُرادُ يخلطَ أمرَكُم عليكُم، ففي الكلامِ مُقدَّرٌ محذوفٌ، وخلطُ أمرِهِم عليهِم بجعلِهِم مُختلفي المُرادُ يخلطَ أمرَكُم عليكُم، ففي الكلامِ مُقدَّرٌ محذوفٌ، وخلطُ أمرِهِم عليهِم بجعلِهِم مُختلفي الأهواءِ. انظر: «حاشية الخفاجي». وكتب فوقه في نسخة الطبلاوي نقلًا عن «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٦٣): «يقال: لَبَست عليه الأمرَ أي: خلطت، وهو من باب ضرب، وقولك: لبست الثوب من باب علمَ، ومصدرُه: اللبسُ بضمً اللام، ومصدر الأول: اللَّبس بالفتح».

⁽٢) كتب فوقه في نسخة الطبلاوي نقلاً عن «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٦٣): (وشيعًا: منصوب على أنه حال من مفعول: ﴿يَلْمِسَكُمْ ﴾، وهو جمع شيعةٍ كسِدْرَةٍ وسِدَرٍ، والشّيعة: كلُّ قوم اجتمعوا على أمرٍ».

⁽٣) البيت لحبان بن الحكم السلمي الملقب بالفرار، وهو صحابي شهد فتح مكة وحنيناً. انظر: «الحيوان» للجاحظ (١٠٥/٥)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (١/ ٢٥٥)، و«العقد» لابن عبد ربه (١/ ١٢٥)، و «الحماسة» بشرح المرزوقي (١/ ١٤١). والكتيبة؛ بمثنّاة: الجيش، أي: وربَّ جيشٍ خلَطته بجيشٍ فلما اختلطا نفضت يدي، أي: تركتهما وشأنهما، قال الطيبي [«فتوح الغيب» (٦/ ١٢٤)]: وفي البيت كنايات، أحدها: أنه مِهياجٌ للحروب، وثانيها: نفض يده، فإنه كناية عن أنه خلاهم والفتنة، وثالثها: فإنه فتان جبان. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٣).

﴿ وَيُدِينَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ﴾ يقاتِلُ بعضُكُم بعضًا.

﴿ اَنْظُرْكَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَنَتِ ﴾ بالوَعدِ والوَعيدِ ﴿ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾.

(٦٦) - ﴿ وَكَذَّبَ بِهِ مَ قَوْمُكَ ﴾؛ أي: بالعَذاب، أو: بالقرآنِ.

﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ ﴾: الواقِعُ لا محالةً، أو: الصِّدقُ.

﴿ قُلُ لَسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلِ ﴾: بحَفيظٍ وُكِلَ إليَّ أمرُكُم فأمنعَكُم من التَّكذيبِ أو أجازيَكُم، إنَّما أنا مُنذِرٌ واللهُ الحفيظُ.

(٦٧) ـ ﴿ لِكُلِّ بَهَا ﴾: خبرٍ، يريدُ: إمَّا العذابَ، أو الإيعادَ به.

﴿مُسْتَقَرُّ﴾: وقتُ استقرارٍ ووُقوعٍ (١).

﴿ وَسَوَّفَ تَعْلَمُونَ ﴾ عند وُقوعِه في الدُّنيا والآخرَةِ (٢).

(٦٨) - ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ٓ اَيكِذِنَا ﴾ بالتّكذيبِ والاستهزاءِ بها والطّعنِ فيها ﴿ فَأَعْرِضُ عَنْهُم ﴾: فلا تُجالِسْهُم وقُمْ عَنْهُم ﴿ حَقَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ﴾ أعادَ (٣) الضّميرَ على معنى الآيات؛ لأنّها القُر آنُ (١٠).

⁽١) قوله: «ووقوع»: إن عطفَ على (استقرارٍ) على أنَّهُ بيانٌ للاستقرارِ فظاهرٌ، ويصحُّ عطفُهُ على (وقتُ) فيكونُ تجويزًا للمصدريَّةِ فيهِ لكنَّهُ خلافُ الظَّاهرِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «في الدنيا أو في الآخرة».

⁽٣) في نسخة الطبلاوي: «ذكّر»، والمثبت من بقية النسخ، وهو الموافق لما في الحواشي، وقوله: «أعاد الضمير»: أي: ذكّر الضمير مع أنَّ المرجع مؤنَّثٌ لأنه راجعٌ «على معنى الآيات» لا الآيات، انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٤٦)، قال الخفاجي: والظَّاهرُ عودُهُ إلى الخوضِ أو الطَّعنِ أو مجموعِ ما مضى. وأصلُ معنى الخوضِ عبورُ الماءِ، استُعيرَ للتَّفاوضِ في الأمورِ، وأكثرُ ما وردَ في القرآنِ للنَّفاقِضِ في الأمورِ، وأكثرُ ما وردَ في القرآنِ للنَّما وردَ في اللَّمَ، وتخاوضوا في الحديثِ وتفاوضوا بمعنىً، انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٤) قوله: «الأنها» أي: الآيات، «القرآن» فكما يطلق الآيات على بعض يطلق القرآن عليه أيضًا، ولك ان =

﴿ وَإِمَّا يُنسِينَكَ ٱلشَّيَطَانُ ﴾ بأن يشغلَكَ بوسوسَةٍ حتى تَنسى النَّهيَ. وقرأَ ابنُ عامر: ﴿ يُنسِّينَك ﴾ بالتَّشديدِ (١).

﴿ فَلَا نَقْعُدُ بَعْدَ ٱلذِّتَ رَىٰ ﴾: بعد أَنْ تَذكُرَه ﴿ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ أي: مَعهم، فوضع الظَّاهِرَ موضِعَ المضمَرِ دلالةً على أنَّهم ظلموا بوضع التَّكذيبِ والاستهزاءِ موضِعَ التَّصديقِ والاستِعظام.

(٦٩) _ ﴿ وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَنْقُونَ ﴾: وما يلزمُ المتقين الذين يُجالِسُونَهم ﴿ مِنْ حِسَابِهِ مِنْ مَنْ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ مَنْ عَلَيْهِ مِنْ قَبَائِحٍ أَعْمَالِهِمْ وَأَقُوالِهِمْ.

﴿ وَلَكِن ذِكَرَى ﴾: ولكن عليهم أَنْ يُذكِّرُوهم ذكرَى، ويَمنَعُوهم عن الخَوْضِ وغيرِه من القبائحِ ويُظهِرُوا كراهَتَها، وهو يحتمِلُ النَّصبَ على المصدر، والرَّفعَ على: ولكن عليهم ذكرى، ولا يجوزُ عطفُه على محلِّ ﴿ مِن شَيءٍ ﴾ لأنَّ ﴿ مِن حِسابِهِم ﴾ يأباهُ (٢)، ولا عَلَى ﴿ شَيءٍ ﴾ لذلك ولأنَّ (مِن) لا تزادُ بعدَ الإثباتِ.

﴿لَعَلَّهُمْ يَنَّقُونَ ﴾: يَجتَنبُونَ ذلكَ حياءً، أو كراهَةً لمَساءَتِهم.

ويحتملُ أَنْ يكونَ الضَّميرُ لـ﴿الَّذِينَ يَنَّقُونَ ﴾، والمعنى: لعلَّهُم يَثبُتونَ على تَقواهم ولا تَنتَلِمُ^{٣)} بمُجالسَتِهِم.

⁼ تقول: كما يطلق القرآن على المجموع يطلق على البعض. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٤٦).

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

⁽۲) قولِه: ﴿يَأْبَاهِ﴾: لأنَّه حالٌ من ﴿ثَوَتُ ﴾ قُدُمْ عليه فصارَ قيدًا للعاملِ، فإذا عُطِفَ ﴿ذِكَرَىٰ ﴾ على ﴿ثَوْتُ ﴾ عطفَ المُفرَدِ على المفردِ كانَ جهَةُ القيدِ مُعتبرَةً، ويَوُولُ المعنى إلى: أن عليكَ مِن حِسابِهم ذِكرِي، و﴿ذِكْرَىٰ ﴾ ليسَ مِن حِسابِهم. انظر: ﴿حاشية التفتازاني ﴾ (۲۳۱/ أ).

⁽٣) قوله: (تنثلم) بمثلثة: أي: ولا تنصدعُ أنت بمجالستك لهم.

رُوِيَ أَنَّ المُسلمينَ قالوا: لَئِن كنَّا نَقومُ كلَّمَا استَهزَؤُوا بالقُرآنِ لم نَستَطِع أَن نَجلِسَ في المَسجِدِ [الحرام] ونطوف، فنَزَلَت(١١).

(٧٠) ـ ﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَـُ لُواْدِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهُوًا ﴾؛ أي: بَنَوا أَمَرَ دينِهِم (٢ عــلى التَّشهِّي، وتَديَّنُوا بما لا يعودُ عليهم بنَفعٍ عاجِلًا وآجِلًا؛ كعبادَةِ الصَّنمِ، وتَحريمِ البَحائِرِ والسَّوائبِ.

أو: اتَّخَذُوا دينَهُم الذي كُلِّفُوه لعبًا ولهوًا حيثُ سَخِرُوا بهِ.

أو: جَعلُوا عيدَهُم الذي جُعِلَ مِيقاتَ عبادَتِهم زمانَ لَعبِ ولَهوٍ.

والمعنى: أُعرِضْ عَنهُم ولا تُبالِ بأَفعالِهم وأَقوالِهم.

ويجوزُ أَنْ يكونَ (٣) تَهديدًا لهم؛ كقولِه: ﴿ ذَرْفِ وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴾ [المدثر: ١١]. ومَن جعلَهُ مَنسوخًا بِآيةِ السَّيفِ حملَهُ على الأَمرِ بالكَفِّ عنهم و تركِ التَّعرُّ ضِ لهم. ﴿ وَمَن جعلَهُ مُنسوخًا بَالَيْقِ السَّيفِ حملَهُ على الأَمرِ بالكَفِّ عنهم و تركِ التَّعرُّ ضِ لهم.

﴿ وَذَكِرْ بِهِ ﴾؛ أي: بالقرآنِ ﴿ أَن تُبْسَلَ نَفْسُ بِمَا كَسَبَتْ ﴾: مخافَةَ أَنْ تُسلَمَ (١٠) إلى الهلاكِ وتُرهَنَ بسوءِ عملها.

⁽۱) أورده الثعلبي في «تفسيره» (۱۲/ ۱۰۹) عن ابن عباس رضي الله عنهما، والطبرسي في «مجمع البيان» (۷/ ۹۶) عن أبي جعفر محمد بن علي رحمه الله. ودون نسبة في «المحرر الوجيز» (۲/ ۹۶)، و «الكشاف» (۳/ ۲۱). وما بين معكوفتين من المصادر.

⁽٢) في نسخة الطبلاوي: «بنوا أمرهم» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

⁽٣) أي: المعنى في قوله تعالى: ﴿ وَذَرِ ٱلَّذِيكَ ٱتَّفَكُّواْدِينَهُمْ ﴾.

⁽٤) قوله: «أن تسلم» مِنَ الإفعالِ، ويجوزُ أن يكونَ مِنَ «التَّفعِيل» وهما مُتقارِبانِ. وفسَّرَ البَسْلَ بالإسلامِ إلى الهلاكِ؛ أي: وقوعه فيه وجعله كأنَّهُ رهنٌ بيدِهِ، قالَ الرَّاغبُ [«المفردات» (ص: ١٢٣)]: ﴿تُبْسَلَ ﴾ هُنا بمعنى: تحرم الثَّواب، والفرقُ بينَ الحرامِ والبسلِ أنَّ الحرامَ عامٌّ لما منعَ منهُ بحكمٍ أو قهر، والبسلُ: الممنوعُ بالقهرِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

وأَصلُ الإبسالِ والبَسْلِ: المنعُ، ومنه: أَسَدٌ باسِلٌ؛ لأنَّ فريستَهُ لا تفلِتُ منه، والباسلُ: الشُّجاع؛ لامتناعِهِ مِن قرنِه، وهذا بسلٌ عليكَ؛ أي: حرامٌ.

﴿ لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ ﴾ يدفعُ عنها العَذابَ.

﴿ وَإِن تَعْدِلُ كُلَّ عَدْلِ ﴾: وإن تَفْدِ كلَّ فِداءٍ، والعَدَّلُ: الفِديَّةُ؛ لأَنَّهَا تُعادِلُ المفديَّ، وهاهنا: الفِداءُ(۱)، و﴿ كُلَّ ﴾ نصبٌ على المصدَرِ.

﴿ لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا ﴾ الفِعلُ مُسنَدٌ إلى ﴿مِنْهَا ﴾ لا إلى ضَميرِه، بخلافِ قولِه: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ فإنه المَفْدِيُّ بهِ.

﴿ أُوْلَيْكَ الَّذِينَ أَبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا ﴾؛ أي: سُلِّمُوا إلى العذابِ بسببِ أعمالِهم القبيحةِ وعقائدِهِم الزَّائغَةِ.

﴿ لَهُمْ شَرَابُ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابُ أَلِيمُ بِمَا كَانُواْ يَكَفُرُونَ ﴾ تأكيدٌ وتَفصيلٌ لذلك (٢)، والمعنى: هم بينَ ماءٍ مَعليِّ يَتجَرْجَرُ في بُطونِهم ونارٍ تَشتَعِلُ بأبدانِهم بسبب كُفرهم.

(٧١) - ﴿ قُلُ أَندَّعُوا ﴾: أنعبدُ ﴿ مِن دُونِ اللهِ مَا لا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا ﴾: ما لا يقدرُ على نَفعِنا وضَرِّنا ﴿ وَنُرَدُّ عَلَى آعَقَابِنَا ﴾: ونرجعُ إلى الشركِ ﴿ بَعْدَ إِذْ هَدَننَا اللهُ ﴾ فأنقَذَنا منهُ ورَزَقَنا الإسلامَ.

﴿ كَأَلَذِى اَسْتَهُوَتُهُ الشَّيَطِينُ ﴾: كالذي ذهبَتْ بهِ مَرَدَةُ الجنِّ إلى المهامِهِ، استِفعالُ مِن هَوَى يَهْوِي هوَّى إذا ذهبَ.

وقرأً حمزَةُ: ﴿استهواه﴾ بألفٍ مُمالَةٍ(٣).

⁽١) قوله: (وهاهنا الفداء): أي: والمراد بالعدل هنا: الفداء. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢: ٥٠٦).

⁽٢) قوله: الذلك : أي: لقوله: ﴿ أَوْلَتِكَ الَّذِينَ أَبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا ﴾.

⁽٣) انظر: «التيسير» (ص: ١٠٣)، «النشر» (٢/ ٢٥٨).

ومحلُّ الكافِ النَّصبُ على الحالِ مِن فاعلِ ﴿ نرد ﴾ أي: مُشبهينَ الذي استَهوَتُهُ أو على المصدر؛ أي: رَدًّا مثلَ رَدِّ الذي استَهْوَتُهُ.

﴿ فِي ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ ﴾ مُتحيِّرًا ضالًّا عن الطَّريقِ.

﴿لَهُ وَأَضَحَبُ ﴾ لهذا المُستَهْوَى (١) رُفقَةٌ ﴿ يَدْعُونَهُ وَإِلَى ٱلْهُدَى ﴾ ؛ أي: يَهدونَهُ الصِّراطَ (١) المُستقيم، أو إلى الطَّريقِ المُستقيم، وسمَّاهُ هدَّى تَسميَةً للمَفعولِ بالمَصدَرِ. ﴿ أَتْقِنَا ﴾ وأَتْقِنَا ﴾ واللهِ المُستقيم، أو إلى الطَّريقِ المُستقيم، أو إلى الطَّريقِ المُستقيم، وسمَّاهُ هدَّى تَسميةً للمَفعولِ بالمَصدَرِ.

﴿ قُلَّ إِنَّ هُدَى اللهِ ﴾ الذي هو الإِسلامُ ﴿ هُوَ اللهُ دَى ﴾ وحدَهُ، وما عداه ضَلالٌ. ﴿ وَأُمِرْ نَا لِنُسَلِمَ لِرَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ مِن جملةِ المقولِ، عطفٌ على ﴿ إِنَّ هُدَى اللهِ ﴾، واللامُ لتَعليلِ الأَمرِ ؛ أي: أُمرنَا بذلكَ لنسلِمَ، وقيل: هي بمعنى الباءِ، وقيل: هي زائدةٌ.

(٧٢) _ ﴿ وَأَنْ أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوْةَ وَٱتَّقُوهُ ﴾ عطفٌ على ﴿ لِنُسَلِمَ ﴾؛ أي: للإسلامِ ولإقامَةِ الصَّلاةِ، أو على مَوقعِه كأنَّه قيل: وأُمِرْنا أن نُسلِمَ وأَنْ أَقيمُوا.

رُوِيَ أَنَّ عبدَ الرَّحمنِ بنَ أبي بكرٍ دعا أباه إلى عبادَةِ الأوثانِ فنَزَلَت(١٠)، وعلى

⁽١) قوله: «المُستَهْوَى» بصيغة المفعول. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) في نسخة الخيالي: «الطريق المستقيم»، وفي نسخة التفتازاني: «إلى أن يهدوه الطريق المستقيم».

⁽٣) أي: فلا يجيبُهم يهلِك. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٨).

⁽٤) ذكره مقاتل في «تفسيره» (١/ ٥٦٨)، والفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٣٩)، وابن قتيبة في «غريب القرآن» (ص: ١٥٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١١٤ / ١٢)، ومكي في «الهداية» (٣/ ٢٠٦٥)، ولم يذكر له هؤلاء راوياً ولا سنداً.

وذكره السمرقندي في «تفسيره» (١/ ٤٥٩)، والماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ١٣٢) من طريق أبي صالح عن ابن عباس، وأمثال هذه الرواية معروفة من طريق الكلبي عن أبي صالح عن =

هذا كانَ أمرُ الرَّسولِ عليه السَّلام بهذا القَوْلِ إجابَةً عَن الصِّدِّيقِ؛ تَعظيماً لشأنِهِ وإظهارًا للاتِّحادِ الذي كانَ بينَهُما.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي ٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾ يومَ القِيامَةِ.

(٧٣) - ﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ﴾: قائمًا بالحقِّ والحِكمةِ.

﴿ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُ ﴾ جملَةٌ اسميَّةٌ قُدِّمَ فيها الخبرُ؛ أي: قولُهُ الحَقُّ يومَ يقولُ؛ كقولِكَ: القتالُ يومَ الجُمعَةِ، والمعنى: أنه الخالِقُ للسَّمواتِ والأَرضينَ قولُه الحَقُّ نافذٌ في الكائناتِ.

= ابن عباس. وذكره الواحدي في «البسيط» (٨/ ٢٢٤ _ ٢٢٥) من طريق عطاء عن ابن عباس، وذكره أيضا عن الكلبي.

قلت: فتلخص من كل هذه الروايات: أن هذا الخبر إما من رواية مقاتل، أو من رواية الكلبي، أو من رواية الكلبي، أو من رواية ابن عباس من طريق عطاء أو الكلبي، وكل هذا ساقط لا يحتج به، فمقاتل والكلبي متروكان، وطريق عطاء عن ابن عباس التي دأب الواحدي على ذكرها هي نسخة موضوعة كما تقدم بيانه عند تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلُ مَن كَاكَ عَدُواً لِبَعِبْرِيلَ ﴾ [البقرة: ٩٧].

وهذا القول مردود لا يصح عن ابن عباس ولا عن غيره، فإن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه قد أسلم وكان من أجلاء الصحابة، وإنما ينزل مثل هذا فيمن مات على كفره كأبي لهب والوليد بن المغيرة.

وقال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٠٧) متعقبا لهذا الخبر: وهذا ضعيف؛ لأن في الصحيح أن عائشة رضي الله عنها لما سمعت قول قائل: إن قوله تعالى: ﴿ وَاللَّذِى قَالَ لِوَلِدَيْهِ أُفِّ لَكُمّاً ﴾ أن عائشة رضي الله عنها لما سمعت قول قائل: إن قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهِ، ما نزل فينا من القرآن شيء [الأحقاف: ١٧] نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر، قالت: كذبوا والله، ما نزل فينا من القرآن شيء إلا براءتي. قلت: رواه البخاري (٤٨٢٧).

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» في آية الأحقاف: ومن زعم أنها نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أسلم بعد ذلك بكر رضي الله عنهما أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه، وكان من خيار أهل زمانه.

وقيل: (يوم) مَنصوبٌ بالعطفِ على ﴿السَّمَوْتِ ﴾، أو على الهاءِ في ﴿وَاتَّقُوهُ ﴾ (١٠. أو فاعلُ أو بمَحذوفِ (١٠ دَلَّ عليهِ ﴿ إِلْحَقِ ﴾، و ﴿ قَوْلُهُ الْحَقُ ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ ، أو فاعلُ (يكونُ) على مَعنى: وحينَ يقولُ لقولِه الحقِّ أي: لقضائِه - كُن فيكونُ ، والمرادُبه: حينَ يُكونُ الأشياءَ ويُحدِثُها، أو حينَ تقومُ القيامَةُ فيكونُ التَّكوينُ حشرَ الأَمواتِ وإحياءَها.

﴿ وَلَهُ ٱلْمُلَّكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ ﴾ كقولِه: ﴿ لِمَنِ ٱلْمُلَّكُ ٱلْيَوْمِ لِلَّهِ ٱلْوَحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾ [الرعد: ١٦].

﴿ عَكِلُمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَكَدَةِ ﴾؛ أي: هو عالِمُ الغَيبِ ﴿ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ كالفَذلكَةِ للآيةِ.

(٧٤) ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَدَ ﴾ هو عطفُ بيانٍ لـ (أبيه)، وفي كتبِ التَّواريخِ أنَّ اسمَهُ: تارَحُ، وقيل: هما عَلَمانِ له كإسرائيلَ ويَعقوبَ، وقيل: العَلَمُ تارَحُ، و (آزَرُ) وَصفٌ معناهُ: الشَّيخُ أو المُعْوَجُّ، ولعلَّ منعَ صرفِه لأنَّه أعجَمِيٌّ حُمِلَ على مُوازِنِه (١٠)،

⁽١) قولُهُ: «وقيلَ: منصوبٌ بالعطفِ على السَّماواتِ... إلخ»: إذا عطفَ على السَّماواتِ فهوَ مفعولٌ بهِ، والمعنى أنَّهُ أوجدَ السَّماواتِ والأرضَ وما فيها وأوجدَ يومَ الحشرِ والمعادِ، وكذا إذا عطفَ على الهاءِ فهوَ مفعولٌ بهِ أيضًا، كما في قولِهِ: ﴿ وَانَتَّعُوا يَوْمَا لَا يَمْزِي ﴾ [البقرَة: ٤٨]، وهوَ بتقديرِ مُضافٍ؛ أي: هولَهُ وعقابَهُ وفزعَهُ، أو المُرادُ باتَّقاءِ ذلكَ اليومِ اتَّقاءُ ما فيهِ مِن ذلكَ. انظر «حاشية الخفاجي».

⁽٢) قوله: (أو بمحذوف) عطفٌ على (بالعطف)؛ أي: أو منصوبٌ بمحذوفٍ.

⁽٣) قوله: «أو فاعل يكون»: أي: بمعنى فيوجَدُ قولُه الحقُّ، وعليه فتكون تامة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٨).

⁽٤) قوله: «على موازنه»؛ أي: وهو (أَفعَل) كآدم، فمُنِع صرفُه للعجمة وللتعريف. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٩).

أو نَعتُ مُشتَقٌّ مِن الأَزْرِ أو الوِزْرِ^(۱)، والأقرَبُ أَنَّهُ عَلَمٌ أعجميٌّ على فاعَل كعابَر وشالَخ.

وقيل: اسمُ صَنمٍ يعبدُهُ فلُقِّبَ به لِلُزومِ عبادَتِه، أو أُطلِقَ عليه بحذفِ المُضافِ(٢).

وقيل: المرادُ به الصَّنمُ، ونصبُهُ بفعلٍ مُضمَرٍ يفسِّرُه ما بعدَه؛ أي: أتعبُدُ آزرَ؟ ثم قال: ﴿ اَتَتَخِذُ أَصَّنَامًا مَالِهَةً ﴾ تفسيرًا وتقريرًا، ويدلُّ عليهِ أَنْ قُرِئَ: (أَأَزْراً تَتَّخِذُ أصناماً) بفتح همزة (أزْر) وكسرها(٣)، وهو اسمُ صنمٍ.

وقرأ يعقوبُ بالضمِّ على النداءِ(١)، وهو يدلُّ على أنه عَلَمٌ.

﴿ إِنَّ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ ﴾ عن الحَقِّ ﴿ مُّبِينٍ ﴾ ظاهرِ الضَّلالَةِ.

 ⁽۱) قوله: «أو نعت مشتق»؛ أي: فهو عربيٌّ، ومُنِع صرفُه للتعريف ووزن الفعل، والأزْرُ: القوة والظهر،
 ومنه: ﴿اَشُدُدْبِهِ عَانَرِى﴾ [طه: ٣١]؛ أي: ظهري، والوِزْرُ: الإشمُ والثُقلُ. انظر: «حاشية الأنصاري»
 (۲/ ۹۰۵).

⁽٢) قوله: «أو أطلق عليه بحذف المضاف» تقديرُه: عابدُ آزرَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٩).

⁽٣) نسبت بفتح الهمزة التي بعد همزة الاستفهام لابن عباس، وبكسرها لأبي إسماعيل الشامي. انظر:
«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢٧)، و «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و «المختسب»
(١/ ٢٢٣)، و «الكشاف» (٣/ ٦٧)، و «البحر» (٢٤٨/٩)، و «روح المعاني» (٨/ ٢٥١). قال
الزمخشري: وقرئ: (أإزراً تتخذ أصناماً آلهةً) بفتح الهمزة وكسرها بعد همزة الاستفهام، وزَاي
ساكنة وراء منصوبة منوَّنة، وهو اسم صنم ومعناه: أتعبد إزراً؟ على الإنكار، ثم قال: (تتخذ أصناماً آلهة) تثبياً لذلك وتقريراً، وهو داخل في حكم الإنكار، لأنه كالبيان له.

⁽٤) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٩).

(٧٥) - ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِي ٓ إِبْرَهِيمَ ﴾: ومشلَ هـذا التَّبصيرِ نُبصِّرُه (١)، وهـو حكايةُ حـالِ ماضيَةٍ.

وقُرِئَ: (تُرِي) بالتَّاءِ ورفعِ الملكوتِ(٢)، ومَعناهُ: تبصِّرُه دلائلُ الرُّبوبيَّةِ(١٠).

﴿مَلَكُونَ ٱلسَّمَوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾: رُبوبيَّتَها ومُلكَها، وقيل: عجائبَها وبدائِعَها.

والملكوتُ: أعظَمُ الملكِ، والتَّاءُ فيه للمُبالغَةِ.

﴿ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴾؛ أي: ليستدلُّ وليكونَ، أو فعَلْنا ذلك ليَكونَ.

(٧٦) _ ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَتِهِ ٱلَّتِلُ رَوَا كُوِّكُكُم قَالَ هَنذَارَيِّ ﴾ تَفصيلٌ وبيانٌ لذلك(١٠).

وقيل: عطفٌ على ﴿ قَالَ إِبْرَهِيمُ ﴾ ، و﴿ وَكَذَلِكَ نُرِى ﴾ اعتراضٌ ؛ فإنَّ أباهُ وقومَهُ

- (٣) قال الخفاجي: قولُهُ: (تبصِّرُهُ دلائِلُ الرُّبوبيَّةِ) إِن قرأناهُ فعلًا مِن بصَّرَهُ يُبصِّرُهُ فيكونُ ملكوتُ الَّذي هوَ نائِبُ الفاعلِ!! بمعنى: دلائِلِ الرُّبوبيَّةِ، أو بتقديرِ مُضافٍ، لكن هذهِ عبارَةُ «الكشَّافِ» بعينِها، وقد ضبطَها العلَّامَةُ في «شرحِهِ» على صيغَةِ المصدرِ المنصوبِ وجعلَها مفعولًا ثانيًا مُقدَّراً لتُري، وهوَ يصحُّ هُنا، وكأنَّهُ مِن طريقِ الرُّوايَةِ. انظر: «حاشية الخفاجي».
- (٤) قوله: (تفصيل أو بيان لذلك)؛ أي: لقوله: ﴿ وَكَذَلِكَ نُرِيَّ إِبْرَهِيمَ مَلَكُوْتَ ٱلسَّمَنَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ إلى آخره. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥١٠).

⁽۱) قال التفتازاني: قد تقرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارةِ في هذا المَقامِ إشارَةٌ إلى هذه الإراءةِ، لا لشيءِ آخرَ يشبِهُ هذه، وأوردَ بدلَ الإراءةِ (التَّبصيرَ) تصحيحًا لتذكيرِ اسمِ الإشارةِ وتنبيهًا على أنَّه من رؤيةِ البَصرِ لكن استُعيرَت للمَعرِفَةِ ونظرِ البصيرَةِ؛ لأنَّ المَلكوتَ بمَعنى الرُّبوبيَّةِ والإلهيَّةِ ليس ممَّا يُبصَرُ حِسًّا. انظر: «حاشية التفتازاني» (۲۳۱/ أ).

⁽۲) انظر: «الكشاف» (۳/ ۷۰)، و «البحر المحيط» (۹/ ۲۵۳). وعزاها الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ۱۷۱) إلى أبي جعفر برواية الشيزري. وكتب تحت «ورفع الملكوت» في نسخة التفتازاني: «على الفاعلية».

كانوا يَعبدونَ الأَصنامَ والكواكِبَ، فأرادَ أن يُنبِّهَهُم على ضَلالَتِهم ويُرشِدَهُم إلى الحقِّ من طريقِ النَّظرِ والاستِدلالِ.

و ﴿ جَنَّ عَلِيمِ ٱلَّيْلُ ﴾: سَتَرَهُ بظلامِه، والكوكَبُ كانَ الزُّهرةَ أو المُشتَرِيَ.

وقولُه: ﴿ هَاذَارَتِي ﴾ على سبيلِ الوَضعِ (١)، فإن المستدِلَّ على فَسادِ قولٍ يَحكيهِ على ما يقولُه الخَصمُ ثمَّ يكرُّ عليهِ بالإفسادِ.

أو على وَجهِ النَّظرِ والاستدلالِ(٢)، وإنَّما قالَهُ زمانَ مُراهَقَتِه أو أَوَّلَ أوانِ بُلوغِه. ﴿ فَلَمَّآ أَفَلَ ﴾؛ أي: غابَ ﴿ قَالَ لَآ أُحِبُ ٱلْآفِلِينَ ﴾ فَضْلًا عن عِبادَتِهم، فإنَّ الانتقالَ والاحتجابَ بالأَستارِ يَقتَضِي الإمكانَ والحُدوثَ ويُنافي الأُلوهيَّةَ.

(٧٧) - ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغَا ﴾: مُبتَدِئًا في الطُّلوعِ ﴿ قَالَ هَلْاَارَ فِي أَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَهِ الْكَارِ فَي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَهِ اللهِ فَي دَركِ لَهِ لَيْ كَبُّ لَأَكُونَ كَي مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّالِينَ ﴾ استعجزَ نفسه ُ(٣) واستعانَ بربِّهِ في دَركِ الحقِّ، فإنَّه لا يَهتدي إليه إلا بتوفيقِه؛ إرشاداً لقومِه وتنبيها لهم على أنَّ القمرَ أيضًا لنغيُّر حالِه لا يَصلُحُ للأُلوهيَّةِ، فإنَّ مَن اتَّخذَه إلها فهو ضالٌ.

(٧٨) - ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِعْتَةً قَالَ هَلذَا رَبِّى ﴾ ذُكِّرَ اسمُ الإشارةِ لتذكيرِ الخبرِ،
 وصيانَةً للربِّ عن شُبهَةِ التَّأْنيثِ.

(١) قوله: «على سبيل الوضع»؛ أي: الموافقةِ للخصمِ والتنزُّلِ معَه ليقطعَه بالحجَّةِ، كما نبَّه به عليه بقوله: «فإن المستدل على فساد قول يحكيه...». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١١).

⁽٢) قوله: «أو على وجه النظر والاستدلال» عطفٌ على قوله: «على سبيل الوضع»، وحاصل الأول: أنه إرشادٌ لقومه إلى طريق النظر والاستدلال وتنبيه لهم على الخطأ، والثاني: أنه إرشادٌ واستدلالٌ لنفسه. قال الزمخشري [«الكشاف» (٣/ ٦٩)]: والأول أظهر؛ لقوله: ﴿لَهِن تَمْ يَهْدِفِى رَبِّي ﴾، وقوله: ﴿قَالَ يَنَقَوْرِ إِنِي بَرَى مُهُمِّكُونَ ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١١).

⁽٣) قولُهُ: (استعجزَ نفسَهُ... إلخ)؛ أي: أظهرَ العجزَ صورَةً. انظر: "حاشية الخفاجي".

﴿ هَنذَآ أَكَبُرُ ﴾ كبَّره استدلالًا أو إظهاراً (١) لشبهة الخصم.

﴿ فَلَمَّا آَفَلَتَ قَالَ يَنَقَوْمِ إِنِي بَرِيَ ثُمِّمَا ثُمَّرِكُونَ ﴾ مِن الأجرامِ المُحدَثَةِ المُحتاجَةِ إلى محدِثِ يُحدِثُها ومُخصِّص يُخصِّصُها بما تختَصُّ به (۱)، ثمَّ لَمَّا تبرَّأَ عنها توجَّهَ إلى مُوجِدِها ومُبدِعِها الذي دلَّتْ هذه الممكناتُ عليهِ فقال:

(٧٩) ـ ﴿ إِنِّ وَجَهْتُ وَجْهِى لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَآ أَنَاْمِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾.

وإنَّما احتجَّ بالأُفولِ دونَ البُزوغِ ـ مع أنَّه أيضًا انتقالٌ ـ لتَعَدُّدِ دلاَلَتِه (٣)، ولأنَّهُ رَأَى الكَوْكَبَ الذي يعبدونَهُ في وَسطِ السَّماءِ حينَ حاوَلَ الاستدلالَ.

(٨٠) ـ ﴿ وَحَاجَهُ وَوَهُ مُوهُ أَوْمُهُ وَ خَاصِمُوهُ فِي التَّوحِيدِ.

﴿ قَالَ أَتُكَبُّونَيِّ فِي أَلَّهِ ﴾: في وَحدانيَّتِه.

وقرأً نافِعٌ وابنُ عامرٍ بتَخفيفِ النُّونِ(١٠).

﴿وَقَدَّ هَدَنِنِ ﴾ إلى توحيدِه ﴿وَلآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ ﴾؛ أي: لا أخافُ مَعبوداتِكُم في وقتٍ لأنَّها لا تضرُّ بنفسِها ولا تنفَعُ ﴿إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِي شَيْئًا ﴾ أن يُصيبني بمكروه مِن جِهَتِها، ولعلَّهُ جوابٌ لتَخويفِهم إيَّاهُ مِن آلهِتَهِم، وتهديدٌ لهم بعَذابِ اللهِ.

⁽١) في نسخة الخيالي: (وإظهاراً). وفي نسخة الطبلاوي: (واستظهارًا). والمثبت من نسخة التفتازاني وهو الموافق لما في الحواشي.

⁽٢) قولُهُ: (ومُخصِّصٍ... إلخ) أي: يخصِّصُها بصفاتِها كالبزوغ والأفولِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) قوله: «لتعدد دلالته»؛ أي: لأن غيبوبته تكون في وقتها المعتاد، وقد تكون قبله بحيلولة سحاب، بخلاف طلوعه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١٢).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦١)، و«التيسير» (ص: ١٠٤).

﴿ وَسِعَ رَبِي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ كأنَّهُ عِلَّةُ الاستثناءِ؛ أي: أحاطَ به علماً فلا يبعدُ أن يكونَ في علمِه أن يَحيقَ به مَكروهٌ مِن جِهَتِها.

﴿ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ فتميِّزُوا بين الصَّحيحِ والفاسدِ والقادرِ والعاجزِ.

(٨١) _ ﴿ وَكَيِّفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكَتُمْ ﴾ ولا يتعلَّقُ به ضَرُّ ﴿ وَلا يَخَافُونَ أَشْرَكُتُمُ أَشْرَكُتُمُ الشَّوِ ﴾ وهو حقيقٌ بأن يُخافَ منه كلَّ الخوفِ؛ لأنَّهُ إشراكٌ للمَصنوعِ بالصَّانع، وتَسويَةٌ بينَ المَقدورِ العاجزِ والقادِرِ (١) الضَّارِّ النَّافع.

﴿ مَا لَمْ يُنزِّلُ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَكَنَا ﴾: ما لم يُنزِّلُ بإشراكِه كتابًا، أو لم يَنصِبْ عليه دَليلًا.

﴿ فَأَى ٱلْفَرِيقَيْنِ آَحَقُ بِٱلْأَمْنِ ﴾؛ أي: الموحّدُونَ أو المشركونَ، وإنّما لَم يَقُلْ: (أَيُّنا أَن أَن أَنهُ اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللّهُ الل

﴿إِن كُنتُمُ تَعْلَمُونَ ﴾ ما يحقُّ أن يُخافَ منه.

(٨٢) - ﴿ اَلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوّا إِيمَنَهُم بِظُلْمِ أُولَتِهِكَ لَمُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُهْ تَدُونَ ﴾ استئناف منه أو مِن اللهِ بالجَوابِ عمَّا استفهم عنه، والمرادُ بالظُّلمِ هاهنا: الشَّرْكُ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّ الآيةَ لَمَّا نزَلَت شقَّ ذلكَ على الصَّحابَةِ وقالوا: أَيُنَا لَمْ يَظلِمْ نَفسَهُ؟! فقالَ عليهِ السَّلامُ: ﴿ يَبُنَى لَا ثَمْ رِكَ بِاللَّهِ إِنَّ الْفَرْكَ الشَّرِكَ الشِرِكَ الشَّرِكَ السَّرَا اللهُ الل

⁽۱) في نسخة الخيالي: "بالقادر"، وفي نسخة الطبلاوي: "وبالقادر"؛ كأنه يشير إلى الوجهين، وهو كالمثبت في نسخة التفتازاني، وكتب تحته: "الظاهر أن الباء بمعنى الواو"، وأشار إلى الوجهين الخفاجيُّ ورجَّح الواو؛ قال: لأنَّ بين لا تُضافُ إلَّا لمتعدِّد، وقال: قيل: الباءُ بمعنى (معَ) مُتعلَّقُ بمحذوف، وهو معَ المجرورِ في محلِّ نصبِ حالٌ عنِ المقدورِ لا مُتعلِّقٌ بالتَّسويَة، وإلَّا لا يكونُ لربين) معنى، وهو تعسُفٌ. انظر: "حاشية الخفاجي".

⁽٢) رواه البخاري (٣٣٦٠)، ومسلم (١٢٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

ولَبْسُ الإيمانِ به: أن يصدِّقَ بوجودِ الصَّانعِ الحكيمِ ويخلطَ بهذا التَّصديقِ الإشراكَ به.

وقيل: المعصية (١١).

(٨٣) - ﴿ وَتِلْكَ ﴾ إشارَةٌ إلى ما احتجَّ به إبراهيمُ عليه السَّلامُ على قومِه مِن قولِه: ﴿ وَلَهُ مَن عَلَى قومِه مِن قولِه: ﴿ وَهُم مُهمَّ تَدُونَ ﴾ أو مِن قولِه: ﴿ وَهُم مُهمَّ تَدُونَ ﴾ أليه.

﴿ حُجَّتُنَا آَتَيْنَهُ آ إِبْرَهِيمَ ﴾: أرشَدْناهُ إليها وعلَّمْنَاهُ إيَّاها.

﴿عَلَىٰ قَوْمِهِ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ حُجَّتُنَآ ﴾ إن جُعِلَ خبرَ (تلك)، وبمَحذوفِ إن جُعِلَ بدَلَه؛ أي: آتينَا إبراهيمَ حُجَّةً على قومِه.

﴿نَرْفَعُ دَرَجاتِ مَن نَشاءُ ﴾ في العِلم والحكمّةِ.

وقرأً الكوفيُّونَ ويعقوبُ بالتَّنوينِ (٢).

﴿إِنَّ رَبُّكَ حَكِيمٌ ﴾ في رَفعِه وخَفضِه ﴿عَلِيمٌ ﴾ بحالِ مَن يرفَعُه واستِعدادِه له.

(٨٤) _ ﴿ وَوَهَبَّنَا لَهُ رَاسَحَنَى وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾؛ أي: كُلًّا مِنهُم.

﴿ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ﴾: من قبلِ إبراهيمَ، عدَّ هُداهُ نعمَةً على إبراهيمَ مِن حيثُ (٣) إنه أبوهُ، وشَرَفُ الوالدِ يتعدَّى إلى الوَلدِ.

﴿ وَمِن ذُرِّيَّ يَعِدِ ﴾ الضَّميرُ لإبراهيمَ إذ الكلامُ فيه، وقيل: لنُوحٍ لأنَّهُ أقرَبُ، ولأنَّ

⁽۱) قوله: «وقيل: المعصية» مقابلٌ لقوله: «والمراد بالظلم هاهنا الشركُ». انظر: «حاشية الأنصاري» (۲/ ۰۱۳).

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۲۲۱)، و«التيسير» (ص: ۱۰٤)، و«النشر» (۲/ ۲۲۰).

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «من جهة». وكتب تحته كالمثبت؛ نسخة.

يونُسَ ولوطًا ليسَا مِن ذريَّةِ إبراهيمَ (١١) ، فلو كان لإبراهيمَ اختصَّ البيانُ بالمَعدودِينَ في تلكَ الآيةِ والتي بعدَها، والمذكورونَ في الآيةِ الثَّالثَةِ عطفٌ على (نوحًا).

﴿ دَاوُرِدَ وَسُلَتُمَنَّ وَأَيُّوبَ ﴾: أيوبُ بن أَمُوص من أسباطِ عِيْصِ بنِ إسحاق.

﴿ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ۚ وَكَذَالِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾؛ أي: نَجزِي المُحسنينَ جزاءً مثلَ ما جَزينا إبراهيمَ برفع درجاتِه وكثرَةِ أولادِه والنبوَّةِ فيهِم.

(٨٥) _ ﴿ وَزَكَرِيّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ ﴾ هـو ابنُ مريمَ، وفي ذكرِهِ دليلٌ على أنَّ الذُّرِّيَّةَ تتناوَلُ أولادَ البنتِ.

﴿ وَإِلْيَاسَ ﴾ قيل: هو إدريسُ جدُّ نوحٍ، فيكونُ البيانُ مَخصوصًا بمَن في الآيةِ الأُولى.

وقيل: هو مِن أسباطِ هارونَ أَخِي مُوسى.

﴿ كُلُّ مِنَ ٱلصَّنلِجِينَ ﴾: الكاملينَ في الصَّلاحِ، وهو الإتيانُ بما يَنبَغِي والتَّحرُّزُ عمَّا لا يَنبَغِي.

(٨٦) ـ ﴿ وَإِسْمَاعِيلَ وَٱلْيَسَعَ ﴾ هو اليَسَعُ بنِ أُخْطُوبَ.

وقرأً حمزَةُ والكسائيُّ: ﴿واللَّيْسَع﴾ (٢)، وعلى القراءتَيْنِ: عَلَمٌ أعجميٌّ أُدخلَ عليه اللامُ كمَا أُدخلَ على اليَزيدِ في قولِه:

(۱) القول بأن يونس ولوطًا ليسا من ذرية إبراهيم عليهم الصلاة والسلام هو قول الطبري في «تفسيره» (۹/ ٣٨٣)، والواحدي في «تفسيره» (٣/ ٢٦٧)، قال ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٢٦٧) عند تفسير هذه الآية: «وعود الضمير إلى نوح، لأنه أقرب المذكورين ظاهر لا إشكال فيه، وهو اختيار ابن جرير، وعوده إلى إبراهيم، لأنه الذي سيق الكلام من أجله حسن، لكن يشكل عليه لوط، فإنه ليس من ذرية إبراهيم، بل هو ابن أخيه هاران بن آزر، اللهم إلا أن يقال: إنه دخل في الذرية تغليباً».

⁽٢) انظر: (السبعة) (ص: ٢٦٢)، و(التيسير) (ص: ١٠٤).

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكًا شديدًا بأعباءِ الخِلافَةِ كاهِلُه (١)

﴿وَيُونُسُ ﴾ هو يونسُ بن مَتَّى.

﴿وَلُوطًا ﴾ هو هارانُ ابنُ أخي إبراهيمَ.

﴿وَكُلَّا فَضَلْنَا عَلَى ٱلْعَالَمِينَ ﴾ بالنبوَّةِ، وفيه دليلُ فَضلِهِم على مَن عَداهُم مِن الخَلقِ. الخَلقِ.

(۸۷) - ﴿ وَمِنْ ءَابَآبِهِمْ وَذُرِيَّ لِهِمْ وَإِخْوَنِهِمْ ﴾ عطفٌ على ﴿ كُلًا ﴾ و ﴿ نُوحًا ﴾ ؟ أي: فَضَّلنا كُلَّا مِنهم أو هَدَيْنا هؤلاءِ وبعضَ آبائِهِم وذُرِّيَّاتِهم وإخوانِهم، فإنَّ مِنهُم مَن لَم يَكُن نبيًّا ولا مَهدِيًّا.

﴿وَأَجْنَبَيْنَامُ ﴾ عطفٌ على ﴿فَضَلْنَا ﴾ أو ﴿هَدَيْنَا ﴾.

﴿ وَهَدَيْنَهُمْ إِلَىٰ صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ تكريرٌ لبَيانِ ما هُدُوا إليه.

(٨٨) _ ﴿ ذَلِكَ هُدَى اللهِ ﴾ إشارةٌ إلى ما دَانوا بهِ ﴿ يَهْدِى بِهِ ءَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ دليلٌ على أنَّه مُتفضِّلٌ عليهم بالهداية.

﴿ وَلَوْ أَشْرَكُواْ ﴾؛ أي: ولو أشركَ هؤلاءِ الأنبياءُ مع فَضلِهِم وعُلُوِّ شَانِهم ﴿ لَحَبِطَ عَنْهُم مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ لكانوا كغَيْرِهِم في حبوطِ أعمَالِهم بسُقوطِ ثَوابِها.

(٨٩) _ ﴿ أُولَتِهِكَ ٱلَّذِينَ ءَانَيْنَهُمُ ٱلْكِئَبَ ﴾ يريدُ به الجنسَ ﴿ وَٱلْحَكُمُ ﴾: الحكمة، أو فصلَ الأمرِ على ما يقتضيهِ الحَقُّ، ﴿ وَٱلنَّبُوَّةَ ﴾: والرِّسالَةَ.

﴿ فَإِن يَكُفُرُ بِهَا ﴾؛ أي: بهذهِ الثلاثَةِ ﴿ هَنَوُلآ ﴾ يعني: قُرِيشًا ﴿ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا ﴾؛ أي: بمراعاتِها ﴿ قَوْمًا لَيْسُواْ بِهَا بِكَنفِرِينَ ﴾ وهُم الأنبياءُ المذكورون ومُتابِعُوهُم.

⁽١) البيت لابن ميادة واسمه الرَّمَّاح بن أبرد في «ديوانه» (ص: ١٩٢). وكتب تحته في نسخة التفتازاني: «العِبء؛ بالكسر: الحِمْل، والجمع: الأعباء، صحاح [١/ ٦١]».

وقيل: هُم الأَنصارُ، أو أصحابُ النَّبِيِّ، أو كلُّ مَن آمَنَ بهِ، أو الفُرْسُ، وقيل: الملَائكَةُ.

(٩٠) - ﴿ أُولَيْكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ يريدُ: الأنبياءَ المُتقدِّمَ ذِكرُهُم فِي اللهِ فَعَداءِ.

والمرادُ بــ (هداهُم): ما توافَقُوا عليه من التَّوحيدِ وأُصولِ الدينِ، دونَ الفُروعِ المختلَفِ فيها فإنَّها لَيسَتْ هُدَى مُضافًا إلى الكلِّ، ولا يمكِنُ التَّاسِّي بهم جميعًا، فليسَ فيهِ دَليلٌ على أنَّه عليهِ السَّلامُ مُتعبَّدٌ بشرع مَن قبلَهُ.

والهاءُ في ﴿أَفْتَدِهُ ﴾ للوَقفِ، ومَن أثبتَها في الدَّرجِ ساكنَةً كابنِ كثيرٍ ونافعٍ وأبي عَمْرٍ و وعاصمٍ أَجرَى الوصلَ مُجْرَى الوَقفِ، وأشبعَهَا ابنُ عامرٍ على أنَّها كنايَةُ المَصدَرِ ('').

﴿ قُل لَا آَسْنَكُكُمْ عَلَيْهِ ﴾؛ أي: على التَّبليغِ أو القرآنِ ﴿ أَجَرًا ﴾ جُعلًا (٢) من جِهَتِكُم؛ كما لم يسأَلْ مَن قَبلِي مِن النَّبيِّينَ، وهذا مِن جملَةِ ما أُمرَ بالاقتداءِ بهم فيه.

﴿إِنَّ هُوَ ﴾؛ أي: التَّبليغُ، أو القرآنُ، أو الغرضُ ﴿إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَاكِمِينَ ﴾ إلا تذكيراً وعِظَةً لهم.

 ⁽١) قولُهُ: (فاختصَّ) أمرٌ مِنَ الاختصاصِ؛ أي: اجعلْهُ منفردًا بذلكَ واجعلِ الاقتداءَ مقصورًا عليهِ، وهوَ
 مُستفادٌ مِنَ التَّقديم. انظر: «حاشية الخفاجي».

 ⁽۲) قرأ ابن ذكوان بكسر الهاء وصلتها، وهشام بكسرها من غير صلة، وحمزة والكسائي يحذفان الهاء
 في الوصل خاصة، والباقون يثبتونها ساكنة في الحالين. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

 ⁽٣) الجُعْلُ؛ بضم الجيم وسكونِ العينِ كالجعالةِ والجعيلة: ما يجعلُ للإنسانِ بفعلِهِ، وهو أعم من الأجرِ والتَّوابِ. انظر: «مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصبهاني (: ١٩٧)، «حاشية الخفاجي».

(٩١) - ﴿ وَمَاقَدَرُواْ اللّهَ حَقَّ قَدْرِهِ *): وما عَرَفوهُ حقَّ مَعرِفَتِه في الرَّحمَةِ والإنعامِ على العبادِ ﴿ إِذْ قَالُواْ مَا آنَزَلَ اللّهُ عَلَى بَشَرِمِن شَيْءٍ ﴾: حينَ أَنكَرُوا الوحي وبعثةَ الرُّسلِ، وذلك مِن عظائمٍ رَحمَتِه وجلائلِ نِعمَتِه، أو في السخطِ (١)على الكُفَّارِ وشدَّةِ البَطشِ بهم حينَ جَسَروا على هذه المقالَةِ.

والقائلونَ هم اليهودُ؛ قالوا ذلك مبالغَةً في إنكارِ إنزالِ القُرآنِ؛ بدَليلِ نَقضِ كلامِهِم وإلزامِهِم بقولِه: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِ مُوسَىٰ فُورًا وَهُدُى لِلنَّاسِ﴾ وقراءَقُ^(۱) الجُمهورِ: ﴿تَجَعَلُونَهُ وَاَطِيسَ تُبَدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ﴾ بالتَّاءِ، وإنَّما قرأَ بالياءِ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو^(۱) حملًا على ﴿قَالُوا ﴾ ﴿وَمَاقَدَرُوا ﴾، وتضمَّنَ (١٤) ذلك توبيخَهُم على سوءِ جَهلِهِم للتَّوراةِ، وذمَّهُم على تَجزِئتِها بإبداءِ بعضِ انتخبُوهُ وكَتبوهُ في ورقاتٍ مُفَرَّقَةٍ وإخفاءِ بعضِ لا يَشتهونَه.

رويَ أنَّ مالكَ بنَ الصَّيفِ قالَهُ لَمَّا أغضبَهُ الرَّسولُ بقولِه: «أنشدكَ بالذي

 ⁽١) قوله: (أو في السخط) عطفٌ على (في الرحمة)، والغرض منها بيان أن (ما قدروا الله حق قدره)
 يحتمل أن يكون صفةً لعطفٍ وصفة قهر. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ١٨٥).

 ⁽٢) قوله: (وقراءَة الجمهورِ) بالجرِّ عطفٌ على (نقضِ) فإنَّها تدلُّ على أنَّ الخطابَ لليهودِ. انظر:
 حاشية الخفاجي).

⁽٣) انظر: (السبعة) (ص: ٢٦٢)، و(التيسير) (ص: ١٠٥).

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «وتضمين»، وأشار إلى ذلك الخفاجي فقال: قولُهُ: (وتضمن) وفي نسخَةِ: وتضمين، وهو معطوفٌ على (نقضٍ)، وهو دليلٌ آخرُ؛ لأنَّهُ لو كانَ جوابًا لكفَّارِ قُريشٍ لم يكنْ ما ذُكرَ مِنَ التَّوبيخِ في موقعِهِ؛ لأنَّهُم لا يوبخونَ بفعلِ غيرِهِم فهوَ دليلٌ على أنَّهُ جوابٌ وخطابٌ لهُم، فيكونُ القولُ الأوَّلُ منهُم. وفي نسخَةٍ: (تضمَّنَ) على المضيِّ، فلا يكونُ مِنَ الدَّليلِ ويكونُ كقولِهِ في «الكشَّافِ» [٣/ ٧٦] وأدرجَ تحتَ الإلزامِ توبيخَهُم. انظر: «حاشية الخفاجي».

أنزلَ التَّوراةَ على مُوسى هل تجِدُ فيها أنَّ الله يبغضُ الحبرَ السَّمينَ؟ فأنتَ الحبرُ السَّمينُ؟ الحبرُ السَّمينُ»(١).

وقيل: هُم المشركونَ، وإلزامُهُم بإنزالِ التَّوراةِ لأنَّه كانَ مِن المَشهوراتِ الذَّائعَةِ عندَهُم، ولذلك كانوا يقولونَ: ﴿ لَوَ أَنَا آنُزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِنَا لَكُنَا آهَدَىٰ مِنْهُم ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

﴿ وَعُلِمْتُم ﴾ على لسانِ مُحمَّدِ ﴿ مَالَةِ تَعْلَمُواْ اَنَدُولَا ٓ ءَابَآ وُكُمْ ﴾ زيادةً على ما في التَّوراةِ، وبيانًا لِمَا التبَسَ عليكُم وعلى آبائِكُم الذينَ كانوا أعلَمَ منكُم، ونظيرُه: ﴿ إِنَّ هَٰذَا الْقُرْءَانَ يَقُسُ عَلَى بَنِيَ إِسْرَةِ بِلَ أَكْمُ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَغْتَلِفُونَ ﴾ [النمل: ٧٦].

وقيل: الخطابُ لِمَن آمنَ مِن قُريشٍ.

﴿ قُلِ ٱللَّهُ ﴾؛ أي: أنزلَهُ اللهُ، أو: اللهُ أنزلَهُ، أمرَهُ بأن يُجيبَ عَنهُم إشعاراً بأنَّ الجوابَ مُتعيِّنٌ لا يمكنُ غيرُهُ، وتنبيهًا على أنَّهم بُهتُوا بحيثُ لا يَقدِرُونَ على الجواب.

﴿ ثُمَّ ذَرَهُمْ فِ خَوْضِهِمْ ﴾: في أباطيلِهِم، فلا عليك (٢) بعدَ التَّبليغِ وإلزامِ الحُجَّةِ. ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ حالٌ مِن (هم) الأوَّلِ، والظَّرفُ صِلَةُ ﴿ ذَرَهُمْ ﴾ أو ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾، أو حالٌ من المفعولِ (٣) أو فاعلِ ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾.

أو مِن (هم) الثاني، والظَّرفُ مُتَّصِلٌ بالأوَّلِ.

⁽١) رواه الطبري في اتفسيره ا (٩/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤) عن سعيد بن جبير دون قوله: «فأنت الحبُر السمين».

⁽٢) قولُهُ: (لا عليكَ) أصلُهُ: لا بأسَ عليكَ واسمُ لا يحذفُ كثيرًا، وقد سمعَ في هذا بخُصوصِهِ. انظر: (حاشية الخفاجي).

 ⁽٣) قوله: «من المفعول» يعني: مفعول ﴿ ذَرْهُم ﴾ وهو (هُم) الأولُ. انظر: «حاشية الأنصاري»
 (٣/ ١٩٥٥).

(٩٢) ـ ﴿ وَهَاذَا كِتَابُ أَنَرَلْنَاهُ مُبَارَكُ ﴾: كثيرُ الفائدَةِ والنَّفعِ ﴿ مُّصَدِّقُ الَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ يعني: التَّوراةَ أو الكتبَ التي قبلَهُ.

﴿ وَلِنُنذِرَأُمَّ اللَّمُرَىٰ ﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليه ﴿ مُبَارَكُ ﴾؛ أي: للبركاتِ ولتُنذِرَ، أو عِلَّهُ للمحذوفِ؛ أي: ولتُنذِرَ أهلَ أمِّ القُرى أنزلناهُ.

وإنَّما سُمِّيَت مكَّةُ بذلك لأنَّها قبلَةُ أهلِ القُرَى ومَحجُّهُم ومُجتمَعُهُم وأعظَمُ القُرَى شَانَا، وقيل: لأنَّ الأرضَ دُحِيَت مِن تَحتِها، أو لأنَّها مكانُ أوَّلِ بيتٍ وُضِعَ للنَّاسِ.

وقرأً أبو بكرٍ عَن عاصمِ بالياءِ(١)؛ أي: ليُنذِرَ الكتابُ.

﴿ وَمَنْ حَوْلُمَا ﴾: أهلَ الشَّرقِ والغَربِ.

﴿ وَٱلَّذِينَ يُوْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِدِ وَهُمْ عَلَى صَلاَتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾ فإنَّ مَن صدَّقَ بالآخرَةِ خافَ العاقبَة، ولا يزالُ الخَوْفُ يحملُهُ على النَّظرِ والتَّدبُّرِ حتى يُؤمِنَ بالنَّبِيِّ والكِتابِ _ والضَّميرُ يَحتَمِلُهُما _، ويحافِظَ على الطَّاعَةِ، وتَخصيصُ الصَّلاةِ لأَنَّها عمادُ الدِّين وعَلَمُ الإيمانِ.

(٩٣) _ ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمِّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ﴾ فزعمَ أنَّه بعثَهُ نبيًّا كمُسيلِمَةَ والأَسوَدِ العَنسيِّ، أو اختلقَ عليه أحكامًا كعَمرِو بنِ لُحَيِّ ومُتابعِيه.

﴿ أَوْقَالَ أُوحِى إِلَى وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَى ۗ ﴾ كعبدِ اللهِ بنِ سعدِ بن أبي سرح؛ كانَ يَكتُبُ لرسولِ اللهِ ﷺ ، فلمَّا نزَلَتْ: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ فلمَّا بلغَ قولَهُ: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَنَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ﴾ فلمَّا بلغَ قولَهُ: ﴿ وَثُو اللهُ أَحسَنُ الخالقينَ! تَعجُبًا مِن تفصيلِ

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۲۳)، و «التيسير» (ص: ۱۰۵)، و «النشر» (۲/ ۲۲۰). و تحرف لفظ «بكر» في مطبوع «التيسير» إلى: «عمرو».

خلقِ الإنسانِ، فقال عليهِ السَّلامُ: «اكتبها فكذلك نزلت» فشكَّ عبدُ اللهِ وقال: لَئِن كانَ محمَّدٌ صادقًا لقد أوحيَ إليّ كما أوحيَ إليهِ، ولئن كانَ كاذبًا لقد قلتُ كمَا قالَ (١). ﴿ وَمَن قَالَ سَأُنُولُ مِثْلَ مَا آنَزَلَ اللهُ ﴾ كالذين قالوا: ﴿ لَوَ نَشَاءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَنذَا ﴾ [الأنفال: ٣١].

﴿ وَلَوْ تَرَى ٓ إِذِ ٱلظَّلِيلِمُونَ ﴾ حُذِفَ مَفعولُه لدلالَةِ الظرفِ عليه؛ أي: ولَوْ تَرَى الظَّالِمِينَ ﴿ فِ غَمَرَتِ ٱلْوَتِ ﴾: شدائدِه؛ مِن غمَرَهُ الماءُ: إذا غَشِيَه.

﴿ وَٱلْمَلَيْكَةُ بَاسِطُوٓ اللَّهِ يهِمْ ﴾ بقبض أرواجِهِم كالمُتقاضِي المُلِظِّ (٢)، أو بالعذابِ.

(۱) رواه الطبري في «تفسيره» (۹/ ٤٠٥)، وذكره بنحو ما ذكره المصنف: الفراء في «معاني القرآن» (۱/ ٢٤٨)، وأبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (۲/ ٢٧٦)، والثعلبي في «تفسيره» (۲۲/ ١٤٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ۲۲۰)، والرازي في «تفسيره» (۲۲ / ۲۲۲)، بألفاظ متقاربة. وقد رد بعض العلماء هذه القصة، فقال أبو الليث عقبها: وقد قيل: إن الحكاية غير صحيحة؛ لأن ارتداد عبد الله بن أبي سرح كان بالمدينة، وهذه الآية مكية.

ونحوه قول ابن كمال باشا في (تفسيره) عند تفسير قوله تعالى: ﴿ فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ ٱلْخَلِقِينَ ﴾: وهذه الرَّواية غيرُ صحيحة؛ لأنَّ السُّورةَ مكيَّةٌ، وارتداده كان بالمدينة على ما اعترف به الرَّاوي.

وقد نقل الألوسي رحمه الله التوفيق بين كون السورة مكية والقصة وقعت في المدينة فقال في «روح المعاني» (٣٨/١٨): وطعن بعضهم في صحة هذه الرواية بأن السورة مكية وارتداده بالمدينة كما تقتضيه الرواية، وأجيب: بأنه يمكن الجمع بأن تكون الآية نازلة بمكة واستكتبها على إياه بالمدينة فكان ما كان، أو يلتزم كون الآية مدنية لهذا الخبر، وقوله: إن السورة مكية، باعتبار الأكثر.

قلت: وأصل القصة عند أبي داود (٤٣٥٨)، والنسائي (٤٠٦٩)، ولفظه: عن ابن عباس قال: كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله ﷺ، فأزله الشيطان، فلحق بالكفار، فأمر به رسول الله ﷺ أن يقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان بن عفان، فأجاره رسول الله ﷺ.

(٢) قوله: «كالمتقاضي المُلِظ»: المتقاضي الغريمُ الّذي يطلبُ قضاءَ حقِّه، والـمُلِظُ بالظّاءِ المُعجمةِ
 والطّاءِ المُهملةِ الملخُ الملازمُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿ أَخْرِجُوا أَنفُسَكُمُ ﴾؛ أي: يقولونَ لهم: أخرِجُوها إلينا مِن أجسادِكُم؛ تغليظًا وتعنيفًا عليهِم، أو: أُخرِجُوها مِن العذابِ وخَلِّصُوها مِن أيدينًا.

﴿ أَلُوهُم ﴾ يريدُ به وقتَ الإماتَةِ، أو الوقتَ الممتدَّ مِن الإماتَةِ إلى ما لا نهاية.

﴿ تُجَزُّونَ عَذَابَ ٱلْهُونِ ﴾؛ أي: الهوان(١)، يريدُ: العذابَ المتضمِّنَ لشدَّةٍ وإهانَةٍ، فإضافَتُه إلى ﴿ ٱلْهُونِ ﴾ لعَراقَتِه وتمكُّنِه فيه(١).

﴿ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ﴾ كادِّعاءِ الوَلدِ والشَّريكِ له، ودَعوى النبوَّةِ والوَحي كاذبًا ﴿ وَكُنتُمْ عَنْ ءَاينتِهِ ء تَسْتَكَمْبُرُونَ ﴾ فلا تتأمّلونَ فيها ولا تُؤمِنونَ.

(٩٤) _ ﴿ وَلَقَدَّ جِنْتُمُونَا ﴾ للحِسابِ والجَزاءِ ﴿ فُرَدَىٰ ﴾ مُنفَرِدينَ عَن الأَموالِ والأُولادِ وسائرِ مَا آئَرْنُموهُ مِن الدُّنيا، أو: عن الأَعوانِ والأَوثانِ التي زَعَمتُم أَنَّها شُفعَاؤُكُم، وهو جمعُ (فَرْدٍ)، والأَلِفُ للتَّأنيثِ ككُسالَى.

وقُرِئَ: (فُرادًا) كرُخَالٍ $(^{"})$ ، و: (فُرَادَ) كثُلاثَ $(^{(1)})$ ، و: (فَرْدَى) كسَكْرَى $(^{(0)})$.

⁽۱) قوله: «أي: الهوان» يريد أن الهون بمعنى الهوان؛ أي: الذل ضد العز. انظر: «حاشية القونوي» (۱۹۷/۸).

 ⁽۲) قوله: «لعراقته»؛ أي: لتمحضه «وتمكنه فيه»؛ أي: الهوان، لا يشوبه كونه طهرة للذنوب. انظر:
 «حاشية القونوي» (۸/ ۱۹۷).

⁽٣) انظر: "إعراب القرآن" للنحاس (٢/ ٢٢) عن أبي حيوة، و "المختصر في شواذ القراءات" (ص: ٤٤) عن عيسى بن عمر.

⁽٤) حكاها أحمد بن يحيى ثعلب كما في "إعراب القرآن" للنحاس (٢/ ٢٢)، وفي "المختصر في شواذ القراءات" (ص: ٤٤) عن أبي معاذ النحوي: (فَراد مثل ثَلاث)، ولعل في ضبطه خطاً. وانظر: "حاشية الخفاجي".

⁽٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤) عن خارجة عن نافع وأبي عمرو والأعرج.

﴿ كَمَاخَلَقْنَكُمُ آوَّلَ مَرَّةِ ﴾ بدلٌ منه، أي: على الهيئةِ التي وُلِدتُم عليها في الانفرادِ، أو حالٌ ثانيةٌ إن جُوِّزَ التَّعدُّدُ فيها، أو حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿ فُرَدَىٰ ﴾؛ أي: مُشْبِهين ابتداءَ خلقِكُم عُراةً حُفَاةً غُرْلًا بُهْماً (١)، أو صِفَةُ مَصدرِ ﴿ جِثْتُمُونَا ﴾؛ أي: مجيئاً كخَلقِنا لَكُم.

﴿ وَرَكَتُمُ مَّا خَوَّلْنَكُمْ ﴾: ما تَفضَّلْنَا به عَليكُم في الدُّنيا فشُغِلتُم به عَن الآخرَةِ ﴿ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ ﴾ ما قدَّمْتُم (٢) مِنه شيئًا ولم تَحتمِلُوا نقيرًا.

﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآ ءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمُ أَنَهُمْ فِيكُمْ شُرَكَتُوا ﴾؛ أي: شُركاءُ اللهِ فـــي رُبوبيَّتِكُـم واسـتحقاقِ عِبادَتِكُم.

﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ ﴾؛ أي: تقطَّعَ وَصلُكُم وتشتَّتَ جَمعُكُم، والبَيْنُ مِن الأَضدادِ يُستعمَلُ للفَصلِ والوَصلِ، وقيل: هو الظَّرفُ أُسنِدَ إليه الفعلُ على الاتِّساعِ، والمعنى: وَقعَ التَّقطُّعُ بينكُم.

ويَشْهَدُ لَهُ قراءَةُ نافعِ والكِسائيِّ وحفصِ عن عاصمِ بالنَّصبِ^(٣) على إِضمارِ الفاعلِ لدلالَةِ ما قبلَهُ عليه، أو أقيمَ مقامَ مَوصوفِه (١٠)، وأصَّلُه: (لقد تقطَّعَ ما بينكُم)، وقَد قُرئَ بهِ (٥٠).

(١) قوله: «غرلاً»؛ أي: غير مختونين، «بُهمًا»؛ بالضَّمِّ: أي: ليس معهم شيء. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٢).

⁽۲) في نسخة التفتازاني: (ما قدمتموه منه شيئًا) قال شيخ زاده: قوله: (ما قدمتموه منه شيئًا)، هكذا فيما رأيته من النسخ، والعبارة الظاهرة: ما قدمتم منه شيئًا فكأنه جعل شيئًا بدلًا من ضمير المفعول، وتوسط (منه) بين البدل والمبدل منه لأنه ليس بأجنبي، بل هو من تتمة البدل. انظر: (حاشية شيخ زاده) (٤/ ٩٧ - ٩٨)، ونحوه في (حاشية الخفاجي). والمثبت من نسخة الطبلاوي على ما هو الأصل.

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

⁽٤) قوله: (أو أقيم)؛ أي: ﴿بَيْنَكُمْ ﴾ (مقام موصوفه)؛ والمعنى: لقد تقطَّعَ وصلُ بينكم، كما أشار إليه بقوله: (وأصله لقد تقطع ما بينكم)؛ إذ المعنى: وصل بينكم. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥٢٢).

⁽٥) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٤٥)، و «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و «الكشاف» (٣/ ٨٣)، عن ابن مسعود.

﴿ وَضَلَ عَنكُم ﴾: بطلَ وضاعَ ﴿ مَّا كُنْتُمْ زَعْمُونَ ﴾ أَنَها شُفعَاؤُكُم، أو أَنْ لا بعثَ ولا جزاءَ.

(٩٥) ـ ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَى ﴾ بالنَّباتِ والشَّجرِ.

وقيل: المرادُبه الشُّقاقُ(١) الذي في الحنطَّةِ والنَّواةِ.

﴿ يُغْرِجُ ٱلْمَى ﴾ يريدُ به: ما يَنمُو مِن الحَيوانِ والنَّباتِ؛ ليُطابِقَ ما قبلَهُ.

﴿ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾: ممَّا لا يَنْمُو كالنُّطَفِ والحَبِّ.

﴿ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾: ومخرجُ ذلكَ مِن الحيوانِ والنَّباتِ، ذَكَرَهُ بلفظِ الاسمِ حملًا على ﴿ فَإِلَى ٱلْمَيِّ ﴾ فإنَّ قولَه: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ ﴾ واقعٌ موقعَ البيانِ له.

﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ ﴾؛ أي: ذلِكُم المحيي المُميتُ هو الذي يحقُّ له العبادَةُ

﴿ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾: تُصرَفُونَ عنهُ إلى غيرِه.

(٩٦) ـ ﴿ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ ﴾: شــاقٌ عمــودِ الصُّبحِ عَن ظُلَمَةِ الليلِ أو عَن بياضِ النَّهارِ، أو شاقُّ ظلمَةِ الإصباح وهو الغَبَشُ^(٢) الذي يليهِ.

والإصباحُ في الأصلِ: مصدر أصبَحَ: إذا دَخَلَ في الصَّباحِ يُسَمَّى بهِ الصُّبحُ. وقرئ بفتح الهمزَةِ على الجمع^(٣)، وقُرِئ (فالقَ) بالنَّصبِ على المَدح^(١).

⁽١) في هامش نسخة التفتازاني: «الشُّقاق؛ بالضَّمَّ: تشقُّق الجلد، مغرب»، انظر: «المغرب» للمطرزي (ص: ٢٥٥).

⁽٢) قوله: «الغَبَش»؛ بغينِ مُعجمَةٍ وباءٍ مُوحَّدَةٍ وشينِ مُعجمَةٍ: ظلمَةُ آخرِ اللَّيلِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و«الكشاف» (٣/ ٨٤)، عن الحسن، وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٢٥) نسبتها لعيسى وأبى رجاء.

⁽٤) أي: (فالقَ الإصباحِ وجَاعِلَ الليلِ). انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٤٤) عن الحسن في رواية عباد، و «الكشاف» (٣/ ٨٥) دون نسبة.

﴿ وَجَاعِلُ الليلِ سَكَنًا ﴾ يسكنُ إليه التَّعِبُ بالنَّهارِ لاستراحَتِه فيه؛ مِن سَكَنَ إليه: إذا اطمأنَّ إليهِ استئناسًا به، أو: يَسكُنُ فيه الخَلقُ، مِن قولِه: ﴿ لِلسَّكُنُواْ فِيهِ ﴾ [يونس: ٢٧]، ونصبُه بفعلٍ دلَّ عليهِ ﴿ جاعلُ ﴾ ، فإنَّه في معنى الماضي، ويدلُّ عليه قراءَةُ الكُوفيِّين: ﴿ وَجَعَلَ ٱليَّلَ ﴾ (١) حملًا على مَعنى المعطوفِ عليهِ؛ فإنَّ ﴿ فَالِقُ ﴾ بمعنى: فَلَقَ، ولذلكَ قُرِئَ به (١).

أو به (٣) على أنَّ المرادَ منه جَعْلٌ مستمِرٌ في الأزمِنَةِ المُختَلِفَةِ، وعلى هذا يجوزُ أن يكونَ: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ ﴾ عطفاً على محلِّ ﴿الليل﴾، ويشهدُ له قراءتُهما بالجَرِّ، والأحسنُ نصبُهما بـ (جَعَل) مقدَّرٍ، وقرئا بالرَّفعِ (١) على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ؛ أي: مَجعولان.

﴿ حُسْبَانًا ﴾؛ أي: على أدوارٍ مُختلِفَةٍ تُحسبُ بها الأوقاتُ ويكونانِ عَلَمَي الحُسبانِ، وهو مصدَرُ (حَسِبَ). الحُسبانِ، وهو مصدَرُ (حَسِبَ).

⁽۱) انظر: «السبعة» (۱/ ۲۶۳)، و «التيسير» (ص: ۱۰۵).

قال الكرماني في «غرائب التفسير» (١/ ٣٧٥): مَن أضاف نصب (سكنًا) بفعل مضمر دل عليه (جاعل)؛ أي: جعله سكنًا، وكذلك قوله: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسَبَانًا ﴾؛ أي: جعلهما، ولا ينتصب باسم الفاعل عند البصريين؛ لأنه بمعنى الماضى، وأجاز ذلك الكوفيون.

⁽٢) أي: (فَلَقَ الإصباحَ وجَعَلَ الليلَ). انظر: ﴿إعراب القرآنِ للنحاس (٢٣/٢)، و﴿الكشافِ) (٣/ ٨٥)، عن النخعي، وزاد ابن عطية في ﴿المحرر الوجيزِ» (٢/ ٣٢٦) نسبتها لأبي حيوة ويحيى بن وثاب.

⁽٣) قوله: (أو به) أي: بـ ﴿ جَاعِلٌ ﴾. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٢٥).

⁽٤) نسب الجرفي (الشمس والقمر) ليزيد بن قطيب وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و «المحرر الوجيز». (٣/ ٣٢٦). والرفع لابن محيصن من رواية الزعفراني. انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٤٤٥).

وقيل: جمعُ حِسابٍ كشِهابٍ وشُهبَان.

﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى جَعلِهِما حسبانًا؛ أي: ذلكَ التَّسييرُ بالحسابِ المعلومِ ﴿ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ﴾ الذي قَهَرَهُما وسَيرَهُما على الوَجهِ المَخصوصِ ﴿ ٱلْعَلِيمِ ﴾ بتَدبيرِهِما والأنفَع مِن التَّداويرِ الممكِنَةِ لَهُما.

(٩٧) _ ﴿ وَهُوَ اللَّذِى جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ ﴾: خَلَقَها لَكُم ﴿ لِلْهَتَدُواْ بِهَا فِي ظُلْمَتِ ٱلْبَرّ وَٱلْبَحْرِ ﴾: في ظلماتِ اللَّيلِ في البرِّ والبَحرِ، وإضافتُها (١) إليهما للمُلابسَةِ، أو: في مُشتَبِهاتِ الطرقِ، وسمَّاها ظُلُماتٍ على الاستِعارَةِ، وهو (١) إفرادٌ لبعضِ مَنافِعِها بالذِّكرِ بعدَما أجملَهَا بقولِه ﴿ لَكُمُ ﴾.

﴿ فَدَّ فَصَّلْنَا ٱلْآيَنَتِ ﴾: بيَّنَّاها فَصلًا فَصلًا ﴿ لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ فإنَّهم المُنتفِعُونَ به.

(٩٨) _ ﴿ وَهُوَ الَّذِى آَنَشَا كُمُ مِن نَفْسِ وَحِدَةٍ ﴾ هو آدَمُ ﴿ فَمُسْتَقَرُ ۗ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴾؛ أي: فلكُم استقرارٌ في الأصلابِ أو فوقَ الأرضِ، واستيداعٌ في الأرحامِ أو تحتَ الأرضِ. أو: موضِعُ استقرارٍ واستيداع (٣).

وقراً ابنُ كثيرٍ والبَصْريَّانِ بكسرِ القافِ على أنَّه اسمُ فاعل (١)، والمُستودَعُ

⁽١) قوله: (وإضافتها)؛ أي: الظلمات. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٥).

⁽٢) قوله: (وهو»؛ أي: الاهتداء بالنجوم. انظر: «حاشية الخفاجي».

 ⁽٣) قوله: «أو موضع استقرار واستيداع» أشار به إلى أن (مستقراً) و(مستودعاً) اسما مكانين، وبما قبلَه
 إلى أنهما مصدران. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٥).

⁽٤) ولم يختلفوا في (مستودَع) أنه بفتح الدال. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٦٠).

اسمُ مَفعولِ؛ أي: فمِنكُم قارٌ ومِنكُم مُستودَعٌ؛ لأنَّ الاستقرارَ مِنَّا دونَ الاستيدَاع (١٠).

﴿ فَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآيَنَتِ لِقَوْمِ يَفْقَهُوكَ ﴾ ذكر مع ذكرِ النُّجومِ ﴿ يَعْلَمُونَ ﴾ لأنَّ أمرَهَا ظاهِرٌ، ومع ذكرِ تَخليقِ بني آدمَ ﴿ يَفْقَهُوكَ ﴾ لأنَّ إنشاءَهُم مِن نَفسٍ واحدَةٍ وتَصريفَهُم بينَ أحوالٍ مُختلفَةٍ دقيقٌ غامِضٌ يحتاجُ إلى استعمالِ فِطنَةٍ وتَدقيقِ نَظرٍ.

(٩٩) - ﴿ وَهُو ٱلَّذِي آنزَلُ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَآهُ ﴾: مِن السَّحابِ، أو :مِن جانبِ السَّماءِ.

﴿ فَأَخْرَجْنَا ﴾ على تَلوينِ الخِطَابِ ﴿ بِهِ ۽ ﴾: بالماءِ ﴿ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾: نَبْتَ كلِّ صنفٍ من النَّباتِ، والمعنى: إظهارُ القُدرَةِ في إنباتِ الأنواع المفتنَّةِ (٢) بماء واحدِ كما في قولِه: ﴿ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَحِدِ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضِ فِي ٱلْأُكُلِ ﴾ [الرعد: ٤].

﴿ فَأَخْرَجُنَا مِنْهُ ﴾: من النَّباتِ أو الماءِ ﴿ خَضِرًا ﴾: شيئًا أخضرَ، يقال: اخضرَ وخَضِرَ كاعورَ وعورَ، وهو الخارجُ من الحبَّةِ المُتشعِّبُ.

﴿ نَخْرِجُ مِنْهُ ﴾: من الخَضِرِ ﴿ عَبَّا مُتَرَاكِبًا ﴾ وهـو السُّنبلُ ﴿ وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِها قنوانٌ ، أو مِن النَّخْلِ شيءٌ مِن طَلْعِها قنوانٌ ، أو مِن النَّخْلِ شيءٌ مِن طَلْعِها قنوانٌ .

⁽۱) قوله: «لأن الاستقرار منا دون الاستيداع» لأن الاستقرارَ في الأصلاب أو فوق الأرض لا صُنعَ للعبد فيه، بخلاف الاستيداع في الأرحام، أو تحت الأرض، وضميرُ «منّا» لله. انظر: «حاشية الأنصاري» (۲/ ٥٢٥).

⁽٢) في نسخة الطبلاوي: «المفنّنة». قال الخفاجي: وقولُهُ: «المفتنّة» بالفاءِ والتَّاءِ والنُّونِ «افْتِعَال» مِنَ الفنّ، وفي نسخَةٍ: «مُفنَّنة» بنونينِ؛ أي: على فنونٍ وأنواعٍ، وقالَ ابنُ الجوزيِّ: تقولُ لذي الفنونِ مِنَ العلومِ مُفتَنَّ، وقد افتنَّ في الأمرِ أخذَ مِن كلِّ فنَّ، والعامَّةُ تقولُ: مُتفنِّنٌ والمتفنِّنُ هوَ الضَّعيفُ، وقد تَفنَّنَ: ضعفَ، أخذَ مِنَ الفنن، وهوَ ما لانَ مِنَ الغصونِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِن النَّخلِ ﴾ خبر ﴿قِنَوَانُ ﴾ و ﴿مِن طَلْمِهَا ﴾ بدلٌ مِنُه، والمعنى: وحاصلةٌ مِن طلعِ النَّخلِ قِنوانٌ، وهو الأعذاقُ: جمعُ قِنْوٍ ؛ كصِنوانٍ: جمعُ صِنْوٍ.

وقُرِئَ بضمِّ القافِ كذِئبِ وذُؤبان (١)، وبفَتحِها (٢) على أنَّه اسمُ جمعٍ؛ إذ ليسَ (فَعْلان) مِن أَبنيَةِ الجمع.

﴿ دَانِيَةٌ ﴾: قريبَةٌ من المتناوَلِ، أو: مُلتَفَّةٌ قريبٌ بعضُها مِن بَعضٍ، وإنَّما اقتصرَ على ذكرِها عن مُقابِلِها لدلالتها عليه وزيادَةِ النِّعمَةِ فيها.

﴿ وَجَنَّنتِ مِنْ أَعْنَابِ ﴾ عطفٌ على ﴿ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾.

وقُرِئَ بالرَّفعِ (٣) على الابتداء؛ أي: ولَكُم - أو: ثَمَّ - جناتٌ، أو: ومِن الكَرْمِ جَنَّاتٌ، ولا يجوزُ عطفُه على ﴿قِنْوَانُ ﴾ إذ العنبُ لا يخرُجُ مِن النَّخلِ.

﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ ﴾ أيضًا عطفٌ على ﴿نَبَاتَ ﴾، أو نصبٌ على الاختصاصِ لعزَّةِ هذين الصِّنفَيْن عِندَهُم.

﴿مُشْتَبِهًاوَغَيْرَ مُتَشْدِيهِ ﴾ حالٌ مِن (الرُّمَّانِ)، أو مِن الجَميعِ؛ أي: بعضُ ذلكَ مُتشابِهٌ وبعضُه غيرُ مُتشابِهِ في الهيئةِ واللونِ والقَدْرِ والطَّعمِ.

 ⁽١) نسبت للسلمي عن علي، وعبد الوهاب عن أبي عمرو، والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥).

⁽٢) وهي قراءة الأعرج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٣).

⁽٣) وهي قراءة الأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و «البحر المحيط» (٩/ ٣١٥).

﴿ أَنظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ ﴾؛ أي: ثمرِ كلِّ واحدٍ مِن ذلك، وقرأً حمزَةُ والكِسائيُّ بضمِّ الثاءِ والميمِ (١)، وهو جمعُ ثَمرَةٍ كخَشبَةٍ وخُشُبٍ، أو ثِمارٍ ككِتَابٍ وكُتُبٍ.

﴿إِذَآ أَثْمَرَ ﴾: إذا أخرجَ ثمرَه كيفَ يُثمِرُ ضَئيلًا لا يكادُ يُنتفَعُ به.

﴿وَيَنْهِهِ ۚ ﴾: وإلى حالِ نُضجِه وإلى نَضيجِه كيفَ يعودُ ضَخيمًا ذا نفعٍ ولذَّةٍ، وهو في الأصلِ مَصدَرُ (يَنَعَت الشَّمرَة): إذا أدركتْ، وقيل: جمعُ يانِعٍ كتَاجرٍ وتَجْرٍ. وقُرئَ بالضَّمِّ () وهو لغَةٌ فيهِ، و: (يانعِه) (").

﴿إِنَّ فِي ذَلِكُمُ لَآيَتِ لِقَوْمِ يُوْمِنُونَ ﴾؛ أي: لآياتٍ على وجودِ القادرِ الحكيمِ وتوحيدِه، فإنَّ حُدوثَ الأَجناسِ المُختلفةِ والأنواعِ المفتنَّةِ مِن أَصلِ واحِدٍ، ونَقْلَها مِن حالٍ إلى حالٍ، لا يكونُ إلا بإحداثِ قادرٍ يعلَمُ تَفاصيلَها، ويرجِّحُ ما تَقتَضِي حِكمَتُه مما يمكِنُ مِن أحوالِها، ولا يَعوقُه عَن فعلِه نِدٌّ يُعارِضُه أو ضِدٌّ يُعانِدُه، ولذلك عقَّبَه بتَوبيخ مَن أشركَ بهِ والردِّ عليهِ فقال:

(١٠٠) _ ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَ ﴾؛ أي: الملائكَةَ بـأَنْ عَبدُوهُـم وقالـوا: الملائكَةُ بنـاتُ اللهِ، وسـمَّاهُم جِنَّـا لاجتِنانِهـم تحقيـراً لشَـأْنِهم.

أو: الشَّياطِينَ؛ لأَنَّهُم أَطاعُوهُم كما يُطاعُ اللهُ، أو عَبَدوا الأوثانَ بتَسويلِهِم وتَحريضِهِم، أو قالوا: اللهُ خالِقُ الخيرِ وكلِّ نافعٍ، والشَّيطانُ خالِقُ الشَّرِّ وكُلِّ ضارًّ؛ كما هوَ رأيُ الثنويَّةِ(٤٠).

⁽١) انظر: (السبعة) (ص: ٢٦٤)، و(التيسير) (ص: ١٠٥).

⁽٢) أي: (ويُنْعه) بضم الياء. نسبت لمجاهد وابن أبي إسحاق وقتادة والضحاك وابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٢٨)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٢٠).

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و «الكشاف» (٣/ ٩٠)، عن ابن محيصن.

⁽٤) وهم القائلون بيزدان وأهرمن، حيث قالوا: إن الله _ تعالى _ وإبليس أخوان، فالله _ تعالى _ خلق

ومَفعـولا (جَعَـل): ﴿لِلَّهِ شُرَكَاءَ ﴾، و﴿الْإِنَّ ﴾ بدلٌ مِـن ﴿شُرَكَاءَ ﴾، أو ﴿شُرَكَاءَ ٱلْجِنَّ ﴾ و ﴿لِلَّهِ ﴾ متعلّـتٌ بــ﴿شُرَكَاءَ ﴾ أو حالٌ منه.

وقُرِئَ: (الجنُّ) بالرَّفعِ^(۱)؛ كأنَّه قيل: مَن هم؟ فقيل: الجنُّ، وبالجرِّ^(۱) على الإضافَةِ للتَّبيين.

﴿وَخَلَقَهُمُ ﴾ حالٌ بتَقديرِ (قد)، والمعنى: وقد عَلِمُوا أنَّ اللهَ خالِقُهُم دونَ الجنِّ، وليسَ مَن يخلُقُ كمَن لا يَخلقُ.

وقُرِئَ: (وخَلْقَهُم)(٢) عطفاً على ﴿ٱلْجِنَّ ﴾؛ أي: وما يخلقونَهُ من الأصنامِ، أو على ﴿شُرَّكَآءَ ﴾ أي: وجَعَلوا له اختلاقَهُم للإفكِ حيثُ نَسبوهُ إليه.

﴿ وَخَرَقُوا لَهُ ﴾: افتَعَلوا وافترَوْا له، وقرأ نافعٌ بتشديدِ الرَّاء للتكثير (١٠).

وقرئ: (وحَرَّفوا)(٥)؛ أي: وزوَّرُوا.

﴿ بَنِينَ وَبَنَاتٍ ﴾ فقالَت اليَهودُ: ﴿ عُـ زَيْرُ أَبِنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقالت النَّصارى: ﴿ أَلْمَسِيحُ أَبِّنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] وقالَت العربُ: الملائِكَةُ بناتُ اللهِ.

الناس والدواب والأنعام وكلَّ خيرٍ، ويعبرون عن الله بيزدان، وإبليس خالق السباع والحيات والعقارب وكل شر، ويعبرون عن إبليس بأهرمن. انظر: «جامع البيان» للإيجي (١/ ٦٣٥).

⁽١) انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٤٥) عن أبي حيوة.

⁽٢) انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٤٥) عن أبي البرهسم.

⁽٣) وهي قراءة يحيى بن يعمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و «المحتسب» (١/ ٢٢٤).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و «التيسير» (ص: ١٠٥).

⁽٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٤)، و«الكشاف» (٣/ ٩٢)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٢٧)، عن ابن عباس وابن عمر. وتحرفت في مطبوع «الشواذ» الى: (وخرقوا).

﴿ بِعَيْرِ عِلْمِ ﴾: مِن غيرِ أَنْ يعلَمُوا حقيقةَ ما قالُوا ويَرَوْا عليهِ دليلًا، وهو في مَوضِعِ الحالِ مِن الواوِ، أو المصدرِ؛ أي خَرْقًا بغيرِ علمٍ.

﴿ سُبْحَكُنَهُ وَتَعَلَىٰ عَمَّايَصِفُونَ ﴾ وهو أنَّ له شَريكًا أو ولدًا.

(١٠١) - ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ مِن إضافَةِ الصَّفَةِ المُشبَّهةِ إلى فاعلِها أو إلى الظَّرفِ، كقولهم: (ثَبْتُ الغَدرِ)(١)؛ أي: ثابتٌ فيه، بمعنى: أنه عَديمُ النَّظيرِ فيهِما.

وقيل: معناهُ: المُبدِعُ، وقد سبقَ الكَلامُ فيه، ورفعُهُ على الخبرِ والمبتدَأُ مَحذوفٌ، أو على الابتداءِ وخبرُه: ﴿أَنَّ يَكُونُ لَهُ, وَلَدُّ﴾؛ أي: مِن أينَ ـ أو: كيفَ ـ يكونُ لهَ وَلدٌ ﴿وَلَمْ تَكُن لَهُ صَاحِبَةٌ ﴾ يكونُ مِنها الوَلدُ؟

وقُرِئَ بالياءِ للفَصلِ(٢)، أو لأنَّ الاسمَ ضَميرُ اللهِ أو ضَميرُ الشَّأنِ.

﴿وَخَلَقَكُلَ شَيْءٍ وَهُو بِكُلِ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ لا تَخفى عليهِ خافِيَةٌ، وإنَّما لم يَقُل به لتَطرُّ قِ التَّخصيص إلى الأوَّلِ.

وفي الآيةِ استِدلالٌ على نَفي الوَلدِ مِن وُجوهٍ:

الأُوَّلُ: أنَّ مِن مُبدَعَاتِه السَّماواتُ والأرضُ، وهي معَ أنَّها من جنسِ ما يوصَفُ بالولادَةِ مُبرأَةٌ عنها لاستمرارِها وطولِ مُدَّتِها، فهوَ أَوْلَى بأَنْ يَتَعالى عَنها.

والثاني: أنَّ المعقولَ مِن الوَلدِ ما يتولَّدُ مِن ذَكرٍ وأُنثى مُتجانِسَيْنِ، واللهُ تَعالَى مُنزَّهُ عَن المجانسَةِ.

⁽١) رجلٌ نَبْتُ الغَدَرِ محرَّكةً: يَثْبُتُ في القتال والجَدَل وفي جميع ما يأخُذُ فيه. والغَدَرُ: كلُّ موضعٍ صعب لا تكادُ الدابَّةُ تَنْفُذُ فيه. انظر: «القاموس» (مادة: غدر).

 ⁽۲) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن النخعي، وزاد في «المحتسب» (١/ ٢٢٤)
 نسبتها ليحيى. وقوله: «للفصل» أي: بـ﴿لَهُ ﴾ بين ﴿تَكُن ﴾ و﴿مَنْرِجَةٌ ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري»
 (۲/ ۲۹٥).

والثالثُ: أنَّ الولدَ كفُّ الوالدِ، ولا كفءَ له لوَجهينِ:

الأوَّلُ: أنَّ كلَّ ما عداهُ مَخلوقُه، فلا يكافِئُه.

والثَّاني: أنه لذاتِه عالِمٌ بكلِّ المَعلوماتِ، ولا كذلكَ غيرُهُ بالإجماع.

(١٠٢) ـ ﴿ذَلِكُمُ ﴾ إشارَةٌ إلى الموصوفِ بما سبقَ مِن الصِّفاتِ وهو مُبتدَأٌ.

﴿ اللَّهُ رَبُكُمْ لَا إِلَكَ إِلَّا هُوَ خَالِقُ كُلِ شَيْءٍ ﴾ أخبارٌ مترادِفَةٌ، ويجوزُ أن يكونَ البَعضُ بدلًا أو صِفَةً، والبعضُ خبراً.

﴿ فَاعَبُدُوهُ ﴾ حكمٌ مُسبَّبٌ عن مَضمونِها، فإنَّ مَن استَجْمَعَ هذه الصِّفاتِ استحقَّ العبادَةَ.

﴿ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴾؛ أي: وهو مع تلكَ الصِّفاتِ مُتولِّي أُمورِكُم فكِلُوها إليهِ وتوسَّلُوا بعبادَتِه إلى إنجاحٍ مآربِكُم، ورَقيبٌ على أَعمالِكُم فيُجازِيكُم عليها.

(١٠٣) - ﴿ لَا تُدَرِكُهُ ﴾: لا تحيطُ به ﴿ اَلْأَبْصَـٰرُ ﴾: جمعُ بصرٍ ، وهي حاسَّةُ النَّظَر ، وقد يقالُ للعَيْن مِن حيثُ إنَّها مَحلُّهَا.

واستدَلَّ به المُعتزِلَةُ على امتناعِ الرُّؤيَةِ، وهو ضَعيفٌ؛ لأَنَّه ليسَ الإدراكُ مُطلَقَ الرؤيَةِ، ولا النَّفيُ في الآيةِ عامًّا في الأوقاتِ فلعلَّهُ مَخصوصٌ ببعضِ الحالاتِ، ولا في الأَشخاصِ فإنَّهُ في قوَّةِ قَولِنا: (لا كلُّ بصرٍ يُدرِكُهُ) مع أنَّ النَّفيَ لا يوجِبُ الامتناعَ.

﴿ وَهُوَيُدِرِكُ ٱلْأَبْصَنَرَ ﴾: يحيطُ علمُه بها ﴿ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَيِيرُ ﴾ فيدركُ ما لا تُدركُه الأبصار (١٠).

⁽۱) المراد بالأبصار هنا: النور الذي يُدرَك به المبصَرات، فإنه لا يدركه مدرك بخلاف جرم العين فإنه يُرى، أو يقال: المراد أنّ كل عين لا ترى نفسها، ووقع في نسخة بدل «كالأبصار»: «بالإبصار» على صيغة المصدر. انظر: «حاشية الخفاجي».

ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ اللفِّ؛ أي: لا تدرِكُه الأبصارُ لآنَّهُ اللطيفُ وهو يدرِكُ الأبصارَ لآنَّهُ اللطيفُ وهو يدرِكُ الأبصارَ لآنَّه الخبيرُ فيكونُ اللطيفُ مُستعارًا مِن مقابلِ الكثيفِ لِمَا لا يُدرَكُ بالحاسَّةِ ولا يَنطَبعُ فيهَا.

(١٠٤) - ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآبِرُ مِن زَيِّكُم ﴾ البصائِرُ: جمعُ بَصيرَةٍ، وهي للنَّفسِ كالبَصر للبَدَنِ، سُمِّيَت بها الدلالةُ لأنَّها تُجلِّي لها الحقَّ وتُبصِّرُها.

﴿ فَمَنْ أَبْصَرَ ﴾؛ أي: أبصرَ الحقُّ وآمنَ بهِ ﴿ فَلِنَفْسِهِ ۦ ﴾ أبصرَ؛ لأنَّ نفعَهُ لها.

﴿ وَمَنْ عَمِيَ ﴾ عن الحَقِّ وضلَّ ﴿ فَعَلَيْهَا ﴾ وبالله.

﴿ وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴾ وإنَّما أنا مُنذِرٌ واللهُ هو الحفيظُ عليكُمْ يحفَظُ أعمالَكُم ويُجازِيكُم عليها، وهذا كلامٌ وردَ على لسانِ الرَّسولِ ﷺ.

(١٠٥) - ﴿ وَكَذَالِكَ نُصَرِفُ ٱلْآيَتِ ﴾: ومثلَ ذلكَ التَّصريفِ نصرِّفُ، وهو إجراءُ المعنى الدَّائرِ في المَعاني المُتعاقِبَةِ؛ مِن الصَّرفِ، وهو نقلُ الشَّيءِ مِن حالٍ إلى حَالٍ.

﴿ وَلِيَقُولُواْ دَرَسْتَ ﴾ أي: وليقولوا دَرَسْتَ صَرَّفْنا، واللامُ لامُ العاقبَةِ، والدَّرْسُ: القراءَةُ والتَّعلُمُ.

وقراً ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو: ﴿دارَسْتَ﴾؛ أي: دارستَ أهلَ الكتابِ وذاكرتَهُم. وابن عامرٍ ويعقوبُ: ﴿دَرَسَتْ﴾ مِن الـدُّروسِ(١)؛ أي: قَدُمَتْ هـذه الآياتُ وعَفَتْ؛ كَقَولِهـم: ﴿أَسَطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٥].

وقرئ: (دَرُسَت) بضمِّ الرَّاءِ (٢) مُبالغَةً في ﴿دَرَسَتْ﴾.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

⁽٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٩٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣١)، و«زاد المسير» (٢/ ٦٤)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٣٥). وعزاها ابن الجوزي لأبيِّ رضي الله عنه.

و: (دُرِسَتْ) على البناءِ للمَفعولِ(١١) بمَعنى: قُرِئَت، أو عُفِيت.

و: (دارَسَتْ)(٢) بمعنى: دَرَسَتْ، أو دارَسَتِ اليهودُ محمَّدًا، وجازَ إضمارُهُم بلا ذكر لشُهرَتِهم بالدراسة.

و: (دَرَسْنَ)^(٣)؛ أي: عَفَوْنَ.

و: (دَرَسَ)(١)؛ أي: درسَ مُحمَّدٌ ﷺ.

و: (دارِسَاتٌ)(٥)؛ أي: قَديماتٌ، أو ذاتُ درسِ كقولِه: ﴿عِيشَةٍ زَاضِيَةٍ ﴾ [الحاقة: ٢١].

﴿ وَلِنُبَيِّنَهُ ﴾ واللامُ على أصلِه؛ لأنَّ التَّبيينَ مَقصودُ التَّصريفِ (١٠)، والضَّميرُ للآياتِ باعتبارِ المَعنى، أو للقُرآنِ وإن لم يُذكر لكونِه مَعلومًا، أو للمَصدر (٧٠).

⁽۱) نسبت للحسن كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، ولابن عباس رضي الله عنهما بخلاف عنه وقتادة كما في «المحتسب» (١/ ٢٢٥).

⁽٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥).

⁽٣) نسبت لابن مسعود رضى الله عنه. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٥).

⁽٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن ابن مسعود، و «المحتسب» (١/ ٢٢٥) عنه وعن أبيّ رضي الله عنهما.

⁽٥) انظر: «الكشاف» (٣/ ٩٧)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٣٦). وقد أورد أبو حيان ثلاث عشرة قراءة لهذه الكلمة منها ما ذكر هنا ومنها ما لم يذكر.

⁽٦) قوله: «اللام على أصله...»؛ أي: من أنه حقيقةٌ، يوضحه قول «الكشاف»: فإن قلت: أيُّ فرق بين اللامين في ﴿وَلِيَعُولُوا ﴾ ﴿وَلِيُبَنِنَهُ ﴾؟ قلت: الفرقُ أن الأُولى مجازٌ، والثانية حقيقةٌ؛ لأن الآيات صُرَّفَت للتبيين، ولم تُصرَّف ليقولوا: درَسْتَ، لكن لمَّا حصل هذا القولُ بتصريف الآيات كما حصل التبيين، شُبة به فسِيقَ مَساقَه وقيل: (ليقولوا) كما قيل: (لنبيَّنَه). انظر: «حاشية الأنصاري» (٧/ ٥٣٢). وانظر: «الكشاف» (٩/ ٩٧).

 ⁽٧) قوله: «أو للمصدر»؛ أي: المفهوم من ﴿نُصَرِفُ﴾؛ أي: نبين التصريف، أو المفهوم من (لنبين)؛ أي:
 لنبين التبيين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٢).

﴿لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ﴾ فإنَّهم المُنتفعونَ بهِ.

(١٠٦) ـ ﴿ اَلَيْعَ مَا أُوحِى إِلَيْكَ مِن رَّبِكَ ﴾ بالتَّديُّنِ به ﴿ لَاۤ إِلَكَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ اعتراضٌ أُكِّدَ به إيجابُ الاتِّباع، أو حالٌ مؤكِّدَةٌ.

﴿ مِن رَّبِكَ ﴾ بمعنى: مُنفرداً في الأُلوهيَّةِ.

﴿وَأَعْرِضْ عَنِٱلْمُشْرِكِينَ ﴾: ولا تحتفِلْ بأقوالِهم، ولا تَلتَفِت إلى آرائِهِم، ومَن جعلَهُ منسوخًا بآيةِ السَّيفِ، حمل الإعراضَ على ما يعمُّ الكفَّ عَنهُم.

(١٠٧) ـ ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ تَوحيدَهُم وعدمَ إشراكِهِم ﴿مَاۤ أَشۡرَكُواْ ﴾ وهو دليلٌ على أنَّه تعالى لا يريدُ إيمانَ الكافرِ، وأنَّ مُرادَه واجِبُ الوُقوع.

﴿ وَمَا جَعَلْنَكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾: رقيبًا ﴿ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾ تقومُ بأُمرِهِم (١).

(١٠٨) - ﴿ وَلَا تَسُبُّوا ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾؛ أي: ولا تَذكُرُوا آلهتَهُم التي يَعبدُونَها بما فيها مِن القبائحِ ﴿ فَيَسُبُّوا ٱللَّهَ عَذَوًا ﴾: تجاوُزًا عن الحقِّ إلى الباطلِ ﴿ بِغَيْرِ عِلْمِ ﴾: على جَهالَةٍ باللهِ وبما يَجِبُ أن يذكرَ به.

وقرَأً يعقوبُ: ﴿ عُدُوًّا ﴾ (٢) يقالُ: عدا فلانٌ عَدْوًا وعُدُوًّا وعَدَاءً وعُدُوانًا.

رُوِيَ أَنَّه عليه السَّلامُ كانَ يَطْعَنُ في آلهَتِهِم فقالُوا: لتَنْتَهِيَنَّ عَن سبِّ آلِهَتِنا أو لنَهجُونَّ إلهَكَ، فنَزَلَت(٣).

وقيل: كانَ المسلمونَ يَسبُّونَها فنُهُوا لئَّلَّا يكونَ سَبُّهُم سَببًا لسَبِّ الله(١٠).

⁽١) في نسخة التفتازاني: «بأمورهم».

⁽٢) انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ٢٠٠)، و «النشر» (٢/ ٢٦١).

⁽٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٨٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧٣/١٢).

⁽٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٨٠) عن قتادة، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٧٤/١٧٤).

وفيهِ دليلٌ على أنَّ الطَّاعةَ إذا أدَّت إلى مَعصيَةٍ راجِحَةٍ وجبَ تَركُها، فإنَّ ما يُؤدِّي إلى الشَّرِّ شَرِّ.

﴿ كَذَالِكَ زَيِّنَالِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُم ﴾ مِن الخيرِ والشَّرِّ بإحداثِ ما يُمكِّنُهم منهُ ويحمِلُهُم عليهِ تَوفيقًا وتَخذيلًا، ويجوزُ تَخصيصُ (العَملِ) بالشرِّ و(كلّ أمَّةٍ) بالكفرَةِ لأنَّ الكلامَ فيهِم، والمشبَّهُ (١) به تَزيينُ سبِّ اللهِ لهم.

﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مِّرْجِعُهُمْ فَيُنْتِئُهُم بِمَاكَانُوْأَيْعَمَلُونَ ﴾ بالمحاسبَةِ والمجازاةِ عليه.

(١٠٩) _ ﴿ وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ ﴾ مصدَرٌ في مَوقِعِ الحالِ، والدَّاعي لهم إلى هذا القَسمِ والتَّأكيدِ فيه التَّحكُّمُ على الرَّسولِ في طلبِ الآياتِ واستحقارُ ما رَأُوْا منها.

﴿ لَهِن جَآءَتُهُم ، اَيَدُ ﴾ مِن مُقتَر حَاتِهم ﴿ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا ٱلْآيَنَ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ هو قادِرٌ عليها يُظهِرُ منها ما يشاءُ، وليسَ شيءٌ منها بقُدرَتِي وإرادَتِي.

﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾: وما يُدرِيكُم؟ استفهامُ إنكارٍ ﴿ أَنَهَا ﴾؛ أي: الآيةُ المقترَحةُ ﴿ إِذَا جَآءَتُ لا يُؤمِنُونَ ﴾؛ أي: الآيةُ المقترَحةُ ﴿ إِذَا جَآءَتُ لا يُؤمِنُونَ ، أنكرَ السَّببَ مُبالغَةً في نَفْيِ المسبَّبِ (٢) ، وفيه تَنبيةٌ على أنَّه تَعالى إنَّما لم يُنزِلْها لعِلْمِه بأنَّها إذا جاءَتُ لا يُؤمِنُونَ بها، وقيل: ﴿ لا ﴾ مزيدةٌ.

وقيل: (أنَّ) بمعنى: لعلَّ؛ إذ قُرِئَ: (لعلَّها)(٣).

⁽١) قوله: (والمُشبَّة) بالنَّصبِ عطفٌ على اسم أنَّ، ويجوزُ رفعُهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) قوله: «أنكر السبب» وهو الدراية بإيمانهم، «مبالغة في نفي المسبب» وهو إيمانهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٤).

 ⁽٣) أي: (لعلَّها إذا جاءتهم لا يؤمنون) وهي قراءة أبيّ رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/
 ٣٥٠)، و«الكشاف» (٣/ ١٠١)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣٣).

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو، وأبو بكرٍ عن عاصمٍ، ويعقوبُ: ﴿إِنَّها﴾ بالكسر(١)، كأنَّه قال: وما يُشعِرُكُم ما يكونُ مِنهم، ثمَّ أخبرَهُم بما علِمَ مِنهم.

والخطابُ للمُؤمِنينَ؛ فإنَّهُم يتَمنَّوْنَ مَجيءَ الآيةِ طمَعًا في إيمانِهم، فنزلَتْ(٢). وقيلَ: للمُشركينَ(٢)؛ إذ قرأً ابنُ عامرِ وحمزَةُ: ﴿لا تُؤمِنُونَ ﴾ بالتاء(٤).

وقُرِئَ: (وما يُشعِرُهُم أنها إذا جاءَتْهُم)(٥) فيكونُ إنكارًا لهم على حَلِفِهِم؛ أي: ومَا يُشعِرُهُم أَنَّ قُلُوبَهُم حينئِذِ لم تَكُن مَطبوعَةً كما كانَتْ عند نُزولِ القُرآنِ وغيرِه مِن الآياتِ فيُؤمِنونَ بها.

(١١٠) - ﴿ وَنُقَلِّبُ أَفِئدَتَهُمْ وَأَبْصَدَرَهُمْ ﴾ عطفٌ على ﴿ لا يُؤْمِنُونَ ﴾؛ أي: وما يُشعِرُكُم أَنَّا حينَئِذٍ نُقلِّبُ أَفِئدَتَهم عن الحقِّ فلا يَفقَهُونَه، وأبصارَهُم فلا يُبصِرُونَه فلا يُؤمِنونَ بها.

﴿كَمَالَوْ يُوْمِنُواْ بِهِ * ﴾؛ أي: بما أُنزلَ مِن الآياتِ ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾: ونَدَعُهم مُتحيِّرينَ لانَهديهِم هدايةَ المُؤمنينَ.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲٦٥)، «التيسير» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

⁽٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٠)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٤٨٧). ولم يذكرا فيها خبراً مرويًا عن السلف.

⁽٣) رواه الطبري في اتفسيره (٩/ ٤٨٦) عن مجاهد.

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥)، و«التيسير» (ص: ٢٠٦).

⁽٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و «الكشاف» (٣/ ١٠١)، دون نسبة. وفي «معاني القرآن» للفراء (١٠ ٣٥٠) عن عبد الله: (وما يشعركم إذا جاءتهم أنهم لا يؤمنون). وفي نسخة منه: (يشعرهم).

وقُرِئَ (ويُقلِّبُ.. ويَذَرُهُم) على الغيبَةِ (١)، و: (تُقَلَّبُ) على البناءِ للمَفعولِ والإسنادِ إلى الأفئدَةِ (١).

(١١١) _ ﴿ وَلَوَ أَنْنَا نَزَلْنَا إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَيْكِ كَهَ وَكُلَّمَهُمُ ٱلْمُوْقَ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمُ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا ﴾ كمّا اقترحوا فقالُوا: ﴿ لَوَلَا أَنْزِلَ عَلَيْمَا ٱلْمَلَتَهِكَةُ ﴾ [الفرقان: ٢١] فأتَوْا بآياتِنا، ﴿ أَوْ تَأْنِيَ كُمُّا اللّهِ وَٱلْمَلَتِهِكَةُ ﴾ والإسراء: ٩٢].

و ﴿ قُبُلًا ﴾: جمعُ قَبِيلِ بمعنى كَفِيلٍ؛ أي: كُفَلاءَ بما بَشَّروا به وأَنذَرُوا.

أو: جمعُ قَبيلِ الذي هو جمعُ قَبيلَةٍ بمعنى: جَماعاتٍ، أو مَصدرٌ بمعنى: مُقابلَةً كـ ﴿قِبَلّا﴾، وهو قراءَةُ نافعٍ وابنِ عامرٍ (٣)، وهو على الوُجوهِ حالٌ من ﴿كُلَّ ﴾ وإنَّما جازَ ذلك لعُمومِه.

﴿ مَاكَانُواْ لِيُوْمِنُوا ﴾ لَمَّا (٤) سبق عليهم القَضاءُ بالكُفرِ ﴿ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللهُ ﴾ استثناءٌ مِن أعمِّ الأَحوالِ؛ أي: لا يُؤمِنُونَ في حالٍ إلا حالَ مَشيئةِ اللهِ إيمانَهم، وقيل: مُنقَطِعٌ، وهو حُجَّةٌ واضحةٌ على المعتزِلَةِ.

﴿ وَلَكِنَ أَكُ ثُرَهُمْ يَجْهَلُونَ ﴾ أنَّهم لَوْ أُتُّوا بِكُلِّ آيةٍ لم يُؤمِنُوا، فيُقسِمُونَ باللهِ

⁽۱) انظر: «المحرر الوجيز» (۲/ ٣٣٤)، و«البحر المحيط» (۹/ ٣٥٥)، عن النخعي، و«الكشاف» (۱/ ٣٥٥) دون نسبة. وقراءة: (ويقلب) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن الكسائي عن بعضهم.

⁽٢) أي: «وتُقَلَّبُ أفئدتُهم وأبصارهم». انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ١٠٢)، عن الأعمش.

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ٢٠٦).

⁽٤) قوله: (لما سبقَ عليهِم القضاءُ بالكفرِ) بتشديدِ الميم وتخفيفِها. انظر: «حاشية الخفاجي».

جَهْدَ أيمانِهِم على ما لا يَشعُرونَ، ولذلك أُسندَ الجهلُ إلى أَكثرِهِم مع أنَّ مُطلَقَ الجَهلُ إلى أَكثرِهِم مع أنَّ مُطلَقَ الجَهل يَعمُّهُم (١).

أو: لكن َ أكثرَ المُسلمينَ يَجهَلُونَ أَنَّهِم لا يُؤمِنُونَ فيتمنَّوْنَ نزولَ الآيةِ طَمَعًا في إيمانِهِم.

(١١٢) ـ ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِي عَدُوَّا ﴾؛ أي: كما جَعَلْنا لكَ عَدُوَّا جَعَلْنَا لكلِّ نبيِّ سبقَكَ عدُوَّا، وهو دليلٌ على أنَّ عداوةَ الكفرَةِ للأَنبياءِ بفعلِ اللهِ وخلقِه.

﴿شَيَنطِينَ ٱلْإِنِسِ وَٱلْجِنِّ ﴾: مَرَدَةَ الفَرِيقينِ، وهو بدلٌ مِن ﴿عَدُوَّا﴾، أو أوَّلُ مَفعولَيْ ﴿جَعَلْنَا﴾ و﴿عَدُوَّا﴾ مفعولُه الثَّاني، و﴿لِكُلِّ ﴾ متعلِّقٌ به أو حالٌ منه.

﴿ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضِ ﴾: يُوسوِسُ شياطينُ الجنِّ إلى شَياطينِ الإنسِ، أو بعضُ الجنِّ إلى بعضٍ، أو بعضُ الإنسِ إلى بَعضٍ.

﴿زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ ﴾: الأباطيلَ المموَّهَةَ؛ مِن زخرَفَهُ: إذا زَيَّنه.

﴿ غُرُورًا ﴾ مَفعولٌ له، أو مَصدَرٌ في موقعِ الحالِ.

﴿ وَلَوْ شَآهُ رَبُّكَ ﴾ إيمانَهم ﴿ مَافَمَلُوهُ ﴾؛ أي: ما فَعَلُوا ذلك، يعني: معاداةَ الأَنبياءِ وإيحاءَ الزَّخرفِ أو الغرورِ، وهو وإيحاءَ الزَّخرفِ أو الغرورِ، وهو أيضًا دليلٌ على المعتزلَةِ.

﴿ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾: وكُفرَهُم.

(١١٣) - ﴿ وَلِلْصَغَى ٓ إِلَيْهِ أَفْتِدَهُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ ﴾ عطفٌ على ﴿ غُرُورًا ﴾ إن جُعلَ علَّة ، أو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ أي: وليكونَ ذلك جَعَلْنا لكلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا، والمعتزلَةُ

⁽١) قوله: «ولذلك أسند الجهل إلى أكثرهم»؛ أي: لا إليهم؛ لأن بعضهم معاند، «مع أن مطلق الجهل يعمهم» فيشمل المعاند. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٥).

لَمَّا اضطُرُّوا فيه قالوا: اللامُ لامُ العاقِبَةِ، أو لامُ القَسَمِ كُسِرَت لَمَّا لَمْ يؤكَّدِ الفعلُ بالنُّونِ، أو لامُ الأمرِ وضَعفُه أظهَرُ.

والصَّغوُ: الميلُ، والضَّميرُ(١) لِمَا لهُ الضَّميرُ في ﴿فَعَلُوهُ ﴾.

﴿ وَلِيَرْضَوْهُ ﴾ لأَنفُسِهِم ﴿ وَلِيَقَيِّرِفُوا ﴾: وليَكتَسِبُوا ﴿ مَا هُم مُّقَيِّرِفُوكَ ﴾ من الآثامِ.

(١١٤) - ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ آَبْتَغِي حَكَمًا ﴾ على إرادَةِ القولِ؛ أي: قُل لهم يا محمَّد: أفغيرَ اللهِ أطلبُ مَن يَحكمُ بيني وبينكُم ويَفصِلُ المحقَّ مِنَّا من المبطِل.

و(غيرَ) مَفعولُ ﴿ أَبْتَغِي ﴾، و ﴿ حَكَمًا ﴾ حالٌ منه، ويحتمِلُ عكسَه. و ﴿ حَكَمًا ﴾ أَبِلَغُ مِن (حاكِمٍ) ولذلك لا يُوصَفُ به غيرُ العادلِ.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي ٓ أَنْزُلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِئْبَ ﴾: القرآنَ المُعجِزَ

﴿مُفَصَّلَا﴾: مُبيَّنًا فيه الحقُّ والباطِلُ بحيثُ يَنفِي التَّخليطَ والالتباسَ، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ القُرآنَ بإعجازِهِ وتقريرِهِ مُغْنِ عن سائرِ الآياتِ.

﴿ وَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَهُ وُ ٱلْكِئَبَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِن رَّبِكَ بِٱلْمَقَ ﴾ تأييدٌ لدلالة الإعجازِ على أنَّ القُرآنَ حَقٌ منزلٌ مِن عندِ اللهِ، يعلَمُ أهلُ الكتابِ به لتصديقِه ما عِندَهُم مع أنَّهُ عليهِ السَّلامُ لم يُمارِسْ كُتبَهُم ولم يُخالِطْ عُلماءَهُم، وإنما وصفَ جميعَهُم بالعلم لأنَّ أكثرَهُم يَعلمونَ، ومَن لم يَعْلَم فهو مُتمَكِّنٌ منهُ بأدنى تأمُّل.

وقيل: المرادُ مُؤمِنو أهلِ الكتابِ.

وقرأً ابنُ عامرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿مُنَزَّلُ ﴾ بالتَّشديدِ (١).

⁽١) قوله: «والضمير»؛ أي: في ﴿إِلَيْهِ ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٧).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ٢٠٦).

﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَذِينَ ﴾ في أَنَّهم يَعلَمُونَ ذلك، أو في أَنَّه مُنزَّلُ بجحودِ أَكْثَرِهِم وكُفرِهِم به، فيكونُ مِن بابِ التَّهبيجِ كقوله: ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ (١) [القصص: ٨٧].

أو خطابُ الرَّسولِ لخطابِ الأمَّةِ.

وقيل: الخطابُ لكلِّ واحدٍ على معنى: أنَّ الأدلَّةَ لَمَّا تعاضَدَتْ على صِحَّتِه فلا ينبغي لأَحدٍ أن يَمْتَرِيَ فيه.

(١١٥) - ﴿وَتَمَّتْ كَلِماتُ رَبِّكَ ﴾ :بلَغَتِ الغايَةَ أخبارُه وأحكامُه ومَواعيدُه ﴿ وَعَدَّلًا ﴾ في الأقضيةِ والأحكامِ، ونَصبُهُما يحتَمِلُ التَّمييزَ والحالَ والمفعولَ له.

﴿ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَنتِهِ ﴾: لا أحد يُبدِّلُ شيئًا مِنها بمَا هو أَصدَقُ أو أعدَلُ، أو: لا أحدَ يقدِرُ أن يُحرِّفَها شائعًا ذائعًا كما فُعِلَ بالتَّوراةِ على أنَّ المرادَ بها القرآنُ فيكونُ ضمانًا لها مِن اللهِ بالحفظِ كقوله: ﴿ وَإِنَّا لَمُ لَحَفِظُونَ ﴾ [يوسف: ١٢]، أو: لا نبيَّ ولا كتابَ بعدَها ينسَخُها ويبدِّلُ أحكامَها.

وقرأَ الكوفِيُّونَ ويَعقوبُ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ ﴾ (٢)؛ أي: ما تكلَّمَ به، أو القُرآنُ.

﴿ وَهُو ٱلسَّمِيعُ ﴾ لِمَا يَقُولُونَ ﴿ ٱلْعَلِيدُ ﴾ بما يُضمرونَ فلا يُهمِلُهُم.

(١١٦) - ﴿ وَإِن تُطِع آَكَثَر مَن فِ ٱلْأَرْضِ ﴾؛ أي :أكثر الناسِ، يريدُ الكُفَّارَ، أو الجُهَّالَ، أو تُبَّاعَ الهوى، وقيل :الأرضُ أرضُ مكَّة.

⁽١) في جميع النسخ الخطية: (ولا تكن من المشركين) والصواب المثبت.

⁽٢) وقرأ الباقون بالجمع. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ١٣٠).

﴿ يُضِ لُوكَ عَن سَكِيلِ ٱللَّهِ ﴾ عن الطَّريقِ الموصِلِ إليه، فإنَّ الضَّالَ في غالبِ الأَمرِ لا يأمُرُ إلا بما فيه ضَلالٌ.

﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ ﴾ وهـو ظنُّهُم أنَّ آباءَهُم كانُوا على الحقِّ، أو جَهالاتُهم وآراؤُهُم الفاسدَةُ، فإنَّ الظنَّ يطلَقُ على ما يقابِلُ العِلمَ.

﴿ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخُوصُونَ ﴾ : يَكْذِبونُ على اللهِ فيما يَنسبونَ إليه ؛ كاتِّخاذِ الوَلدِ، وجعلِ عبادَةِ الأوثانِ وُصلَةً إليه ، وتحليلِ الميتَةِ ، وتَحريمِ البَحائرِ ، أو يقدِّرونَ أنَّهم على شيءٍ . وحقيقتُه (١٠): ما يقالُ عن ظنَّ وتخمينِ .

(١١٧) - ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَأَعْلَمُ مَن يَضِلُ عَن سَبِيلِهِ ۚ وَهُوَأَعْلَمُ بِٱلْمُهُ تَذِينَ ﴾؛ أي: أعلَمُ بالفَرِيقَيْنِ، و ﴿ مَن ﴾ موصولَةٌ أو مَوصوفَةٌ في محلِّ النَّصبِ بفعلِ دلَّ عليه ﴿ أَعْلَمُ ﴾ لا به، فإنَّ (أفعل) لا ينصبُ الظاهرَ في مثلِ ذلك، أو استفهاميَّةٌ مرفوعةٌ بالابتداءِ والخبرُ: ﴿ يَضِلُ ﴾، والجملَةُ معلَّتٌ عنها الفعلُ المقدَّرُ.

وقُرِئَ: (مَن يُضِلُّ) (٢)؛ أي: يُضِلُّه اللهُ، فتكونُ (مَن) منصوبةً بالفِعلِ المقدَّرِ، أو مَجرورَةً بإضافَةِ ﴿أَعْلَمُ ﴾ إليه؛ أي: أعلَمُ المُضلِّينَ، مِن قولِه: ﴿ مَن يُضْلِلِ اللهُ ﴾ أو مِن أَضْلَلْتُه: إذا وَجدتُه ضالًا، والتَّفضيلُ في العلمِ بكثرتِه، وإحاطَتِه بالوُجوهِ التي يمكنُ تعلُّقُ العلم بها، ولزومِه، وكونِه بالذَّاتِ لا بالغَيرِ.

(١١٨) _ ﴿ فَكُلُواْمِمَّا ذُكِرُ أَمِّمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ مُسبَّبٌ عَن إنكارِ اتِّباعِ المضلِّينَ الذينَ يُحرِّمُونَ الحلالَ ويُحلِّلُونَ الحرامَ، والمعنى: كُلُوا ممَّا ذُكِرَ اسمُ اللهِ على ذَبحِهِ لا ممَّا ذُكِرَ عليهِ اسمُ غيرهِ أو ماتَ حتفَ أنفِهِ.

⁽١) قوله: (وحقيقته)؛ أي: الخرص. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥٣٩).

⁽٢) نسبت للحسن. انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٤٠)، و (المحتسب) (١/ ٢٢٨).

﴿إِن كُنتُم بِكَايَتِهِ مُؤْمِنِينَ ﴾ فإنَّ الإيمانَ بها يَقتَضِي استباحَةَ ما أحلَّهُ اللهُ واجتنابَ ما حرَّمَه.

(١١٩) _ ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾: وأيُّ غـرضٍ فـي أَنْ تتحرَّجُـوا عَـن أَكلِـه، ومـا يمنَعُكُـم عنه؟

﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمُ مَّا حُرِّمَ عَلَيْكُمُ ﴾ ممَّا لم يُحرَّمْ بقولِه: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ [المائدة: ٣].

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ: ﴿فُصِّلَ﴾ على البناءِ للمَفعولِ، ونافعٌ ويَعقوبُ وحفصٌ ﴿حَرَّمَ﴾ على البناءِ للفَاعل(١٠).

﴿ إِلَّا مَا أَضْطُرِرَتُمْ إِلَيْهِ ﴾ ممَّا حرَّمَ عليكُم فإنه أيضاً حلالٌ حالَ الضَّرورَةِ.

﴿ وَإِنَّا كَثِيرًا لَّيْضِلُّونَ ﴾ بتَحليلِ الحرامِ وتَحريمِ الحَلالِ.

قرأهُ الكوفيونَ بضمِّ الياءِ والباقونَ بالفتحِ(٢).

﴿ إِلَّهُ وَآيِهِ مِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾: بتَشهِّيهِ م من غيرِ تعلُّقِ بدَليلٍ يفيدُ العلمَ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُعْتَدِينَ ﴾: المتجاوِزِينَ الحقَّ إلى الباطلِ والحلالَ إلى الحرام.

(١٢٠) ـ ﴿ وَذَرُوا ظَلِهِرَ ٱلْإِنْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾: ما يُعلَنُ وما يُسَرُّ، أو: ما بالجوارِحِ وما بالقلب.

 ⁽۱) قرأ حمزة والكسائي وعاصم ونافع: ﴿وقد فصَّل﴾ بفتح الفاء والصاد، والباقون بضم الفاء وكسر الصاد، وقرأ نافع وحفص: ﴿ما حرَّم﴾ بفتح الحاء والراء، والباقون بضم الحاء وكسر الراء. انظر: «السبعة» (ص: ۲٦٦ _ ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ٢٠١)، و«النشر» (٢/ ٢٦٢).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ٢٠٦).

وقيل: الزِّنَي في الحوانيتِ واتِّخاذَ الأُخدانِ.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْسِبُونَ ٱلْإِثْمَ سَيُجْزَوْنَ بِمَاكَانُواْ يَقْتَرِفُونَ ﴾: يَكسِبُون.

(١٢١) - ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّالَةً يُذَكِّ اَسْدُاللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ ظاهرٌ في تحريم مَتروكِ التَّسميةِ عَمدًا أو نِسيانًا، وإليه ذهبَ داودُ، وعن أحمدَ مثلُه، وقال مالكٌ والشَّافعيُّ بخلافِه؛ لقولِه عليه السَّلامُ: ﴿ ذَبِيحَةُ المسلمِ حلالٌ وإن لم يَذكُر اسمَ اللهِ عليه »(١)، وفرَّقَ أبو حنيفَة بينَ العَمدِ والنَّسيانِ، وأوَّله (١) بالميتَةِ، أو بما ذُكِرَ غيرُ اسمِ اللهِ عليهِ لقوله: ﴿ وَإِنَّهُ مُ لَفِسَقُ ﴾ فإن الفِسقَ: ما أُهِلَ لغيرِ اللهِ بهِ، والضَّميرُ لِـ ﴿ ما ﴾ ويجوزُ أن يكونَ للأكلِ الذي دلَّ عليهِ ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا ﴾.

﴿ وَإِنَّ ٱلشَّيَطِينَ لَيُوحُونَ ﴾: لَيُوسوسُونَ ﴿ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآبِهِمْ ﴾ من الكُفَّارِ ﴿ لِيُجَدِلُوكُمْ ﴾ بقولِهم: تأكلونَ ما قَتَلْتُم أنتُم وجَوارِحُكُم وتَدَعُونَ ما قتَلَهُ اللهُ؟! وهو يؤيَّدُ التَّاويلَ بالميتَةِ.

﴿ وَإِنَّ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾ في استِحلالِ ما حُرِّمَ ﴿ إِنَّكُمْ لَمُثْرِكُونَ ﴾ فإنَّ مَن تركَ طاعَةَ اللهِ

⁽۱) رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (۱/ ٤٧٨) عن راشد بن سعد. قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٢٨١): هذا إسناد مرسل ضعيف. وعزاه ابن حزم في «المحلى» (٦/ ٨٨) إلى سعيد بن منصور، وقال: «هذا مرسل، والأحوص بن حكيم ليس بشيء، وراشد بن سعد ضعيف». وروى أبو داود في «المراسيل» (٣٧٨) نحوه عن الصلت مولى سويد. قال ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٣/ ٥٧٩): «وعلته مع الإرسال، هي أن الصلت السدوسي لا تُعرف له حال، ولا يعرف بغير هذا، ولا روى عنه إلا ثور بن يزيد». وانظر: «نصب الراية» للزيلعي (٤/ ١٨٣).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «وأولوه». قال الأنصاري: قوله: «وأوله»؛ أي: أبو حنيفة، وفي نسخة: «وأولوه»؛ أي: مالك والشافعي وأبو حنيفة، لكن التأويل بما ذكره إنما يتم على مذهب الشافعي حيث لم يفرق بين العمد والنسيان. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤١٥).

إلى طاعَةِ غيرِهِ واتَّبَعَهُ في دينِه فقَدْ أَشرَكَ، وإنَّما حَسُنَ حَذْفُ الفاءِ فيه لأنَّ الشَّرطَ بلفظِ الماضي.

(۱۲۲) _ ﴿ أَوَمَنَكَانَ مَيْتَا فَأَحْيَيْنَكُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِى بِهِ وَ النَّاسِ ﴾ مثَّلَ بهِ مَن هداهُ اللهُ تَعالى وأنقذَهُ مِن الضَّلالِ وجعلَ له نورَ الحُجَجِ والآياتِ يتأمَّلُ بها في الأشياءِ فيميزُ بينَ الحقِّ والباطلِ والمُحِقِّ والمُبطِلِ.

وقرأ نافِعٌ ويَعقوبُ: ﴿مَيَّتًا﴾ على الأصلِ(١).

﴿كَمَن مَّنَاهُهُ﴾: صِفتُه، وهو مُبتدأٌ خبرُه: ﴿فِي الظُّلُمَنتِ ﴾، وقولُه: ﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ﴾ حالٌ من المستكنِّ في الظَّرفِ لا من الهاءِ في ﴿مَثَلُهُ ﴾؛ للفَصلِ، وهو مَثلٌ لِمَن بقيَ على الضَّلالَةِ لا يُفارِقُها بحالٍ.

﴿ كَنَالِكَ ﴾: كما زُيِّنَ للمؤمنِ إيمانُه ﴿ زُيِّنَ لِلْكَنِفِرِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُوكَ ﴾.

والآيةُ نَزلَتْ في حمزةَ وأبي جهلِ(٢).

وقيل: في عُمَرَ _ أو عمَّارٍ _ وأَبي جهلٍ (٣).

(١٢٣) - ﴿ وَكَذَاكِ جَعَلْنَافِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَ الْيَمْكُرُواْ فِيهَا ﴾؛ أي: كما جَعَلْنَا في مَكَّةَ أكابِرَ مُجرِمِيها ليَمكُرُوا فيها جَعَلْنا في كلِّ قَريَةٍ أكابِرَ مُجرِمِيها

انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٤).

⁽٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٠٠)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

⁽٣) في عمر وأبي جهل رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٥٣٣) عن الضحاك، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٨١) عن زيد بن أسلم. وفي عمار وأبي جهل رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٥٣٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٨١)، عن عكرمة.

ليَمكُرُوا فيها، و ﴿ جَعَلْنَا ﴾ بمَعنى: صيَّرْنا، ومَفعولاه: ﴿ أَكَنِرَ مُجْرِمِيهَ ﴾ على تقديم المَفعولِ التَّانِي، أو ﴿ فِي كُلِّ قَرْبَةٍ أَكْبِرَ ﴾ و ﴿ مُجْرِمِيهَ اللَّهُ ويجوزُ أن يكونَ مُضافًا إليه إن فُسِّر الجعلُ بالتَّمكين، و (أفعلُ) التَّفضيلِ إذا أضيفَ جازَ فيهِ الإفرادُ والمُطابقَةُ، ولذلكَ قُرِئَ: (أكبَرَ مُجرِمِيها) (١١).

وتخصيصُ الأكابرِ لأنَّهُم أَقْوَى على استنباعِ النَّاسِ والمَكرِ بهم. ﴿ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ ذلك.

(١٢٤) - ﴿ وَإِذَا جَآءَ تَهُمْ اَيَةٌ قَالُوا لَن نُوْمِنَ حَتَّى نُوْتَى مِثْلَ مَآ أُوتِى رُسُلُ اللهِ ﴾ يعني: كُفَّارَ قريسٍ ؛ لِمَارُويَ: أَنَّ أَبِا جَهِلٍ قَال: زاحَمْنا بَني عبدِ منافٍ حتى إذا صِرنا كفَرَسَيْ رهانٍ (٢) قالوا: مِنَّا نَبِيٌّ يُوحَي إليهِ! واللهُ لا نَرضَى به إلا أَنْ يأتينا وَحيٌ كمَا يأتيهِ، فنَزَلَت (٣).

﴿ اللهُ أَعلَمُ حيثُ يَجْعَلُ رِسَالاتِه ﴾ استئنافٌ للرَّدِّ عليهم بأنَّ النبوَّةَ ليسَتْ بالنَّسبِ والمالِ، وإنَّما هي بفضائِلَ نفسانيَّةٍ يخصُّ اللهُ بها مَن يشاءُ مِن عِبادِه، فيَجتبي لرِسالَته مَن عَلِمَ أَنَّه يَصلُحُ لها، وهو أَعلَمُ بالمكانِ الذي فيه يَضَعُها.

وقرأً ابنُ كثيرٍ وحَفضٌ عَن عاصمٍ: ﴿ رِسَالَتُهُۥ ﴾ (١٠).

⁽١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٨٥) عن ابن مسلم.

⁽٢) قوله: «كفرسي رهان»؛ أي: سابقين إلى غاية. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ١٨٨).

⁽٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٨٥)، عن مقاتل، وهو في «تفسير مقاتل» (١٨ ٥ ٢٠٣). ورواه ابن إسحاق عن الزهري كما في «سيرة ابن هشام» (١/ ٣١٦) دون ذكر النزول، ونحوه في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٤/ ٣٤٧) عن عروة في قصة رؤيا عاتكة رضى الله عنها دون ذكر النزول أيضاً.

⁽٤) انظر: (السبعة) (ص: ٢٤٦)، و(التيسير) (ص: ١٠٦).

﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا صَغَازٌ ﴾: ذلُّ وحَقارَةٌ بعدَ كِبَرِهِم(١).

﴿عِندَ أَلَّهِ ﴾ يـومَ القِيامَةِ، وقيل: تَقديرُه: مِن عندِ اللهِ.

﴿ وَعَذَابُ شَدِيدُ إِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ ﴾: بسبِبِ مَكرِهِم، أو جَزاءً على مَكرِهِم.

(١٢٥) - ﴿ فَمَن يُرِدِ اللهِ أَن يَهْدِيكُ ﴿ : يُعرِّفَه طريقَ الحقِّ ويُوفِّقَهُ للإيمانِ ﴿ يَمْرُحُ صَدِّرَهُ لِلإِسْلَامِ ﴾ فيتَّسِعُ لهُ ويفسحُ فيه مجالَه، وهو كنايةٌ عَن جعلِ النَّفسِ قابلَةً للحَقِّ، مُهيَّاةً لحُلولِه فيها، مُصفَّاةً عمَّا يَمنَعُه ويُنافيهِ.

وإليه أشارَ عليهِ السَّلامُ حينَ سُئِلَ عنه فقال: «نورٌ يَقذِفُه اللهُ في قَلبِ المُؤمنِ فيُسْرَحُ له أو يَنفَسِحُ» فقالوا: هل لذلكَ أمارَةٌ يعرف بها؟ فقال: «نَعم: الإنابَةُ إلى دارِ الخُلودِ، والتَّجافِي عن دار الغُرورِ، واستِعدادٌ للمَوتِ قبلَ نُزولِه»(٢).

﴿ وَمَن يُرِدُ أَن يُضِلَهُ مُ يَجَعَلَ صَدْرَهُ ، ضَيِقًا حَرَجًا ﴾ بحيثُ يَنبُو عَن قَبولِ الحَقِّ فلا يَدخُلُه الإيمانُ.

وقراً ابنُ كثيرٍ ﴿ضَيْقًا﴾ بالتَّخفيفِ، ونافعٌ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ ﴿حَرِجًا﴾ بالكسرِ؛ أي: شديدَ الضِّيقِ، والباقونَ بالفَتح وصفًا بالمصدَرِ^(٣).

⁽۱) قوله: (كبرهم)؛ أي: عِظَمِهم. انظر: (حاشية الأنصاري) (۲/ ٤٣٥)، وكونُهُ بعدَ الكبرِ مُستفادٌ مِن قولِهِ: ﴿سَيُصِيبُ ﴾ ومِن وصفِهِم بـ﴿أَكَنْبِرَ ﴾ قبلَهُ، وهوَ أشنعُ، فلذا قيَّدَهُ بهِ. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٢) رواه الحاكم في «المستدرك» (٧٨٦٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٦٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤/ ٣٤)، والثعلبي في «تفسيره» (٣٣/ ٣٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً.
قال الذهبي: «عدى بن الفضل ساقط».

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

﴿ كَأَنَّمَا يَصَّعَدُ فِي السَّمَآءِ ﴾ شبَّهَه مُبالغَةً في ضيقِ صَدرِه بمَن يُزاوِلُ ما لا يَقدِرُ عليه؛ فإنَّ صُعودَ السَّماءِ مثَلٌ فيمَا يَبعدُ عَن الاستِطاعَةِ (١)، وتنبيه (٢) على أنَّ الإيمانَ يَمتَنِعُ عنهُ كمَا يمتَنِعُ عنهُ الصُّعودُ.

وقيل: معناهُ: كأنَّما يتصاعَدُ إلى السَّماءِ نُبُوًّا عن الحقِّ وتباعدًا في الهربِ منهُ. وأصلُ ﴿يَصَعَدُهُ: يَتَصعَّد، وقد قُرِئَ به (٣).

وقرأ ابنُ كثيرِ: ﴿ يَصْعَدَ ﴾ ، وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ: ﴿ يصَّاعَدَ ﴾ بمعنى: يتَصَاعَد ''). ﴿ كَذَالِكَ ﴾ ؛ أي: كما يضيقُ صَدرُهُ ويبعدُ قلبُهُ عَن الحقِّ ﴿ يَجْعَلُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىهم، فوضعَ الظَّاهِرَ الرِّجْسَ عَلَى اللَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ : يجعَلُ العَذابَ أو الخذلانَ عَلَيهم، فوضعَ الظَّاهِرَ مَوضِعَ المُضمَرِ للتَّعليل.

(۱) وقد فسر العلماء المعاصرون هذه الآية بالاعتماد على ما توصل إليه العلم من أنّ الضغط الجوي يخف كلما ارتفع الإنسان في الجوحتى يتلاشى، وأن الإنسان كلما صعد في السماء ضاق صدره وشعر بصعوبة في التنفس حتى يصل لدرجة الاختناق. ففي هذا النصّ معجزة من أبلغ المعجزات القرآنية، إذ لم يوجد زمن الرسول على معرف هذا أو يخبر عنه.

وهذا وإن كانت الآية تحتمله لكن كلام المفسرين القدامى في تفسيرهم للآية صحيح أيضاً، أما ما ذهب إليه البعض من نسبة العجز عن تفسيرها لمن تقدم من المفسرين، وأنهم لم يهتدوا لسرها حتى جاء العلم الحديث فكشف معنى الآية، فهو كلام في غير مكانه، فإنهم -كما المصنف هنا - فسروا الآية واستقام المعنى، وهو المراد، ومَن زاد فلأن القرآن كتاب معجز لا تنتهي عجائبه على مر الزمان كما جاء في وصفه.

⁽٢) في نسخة التفتازاني: (ونبه به).

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و «الكشاف» (٣/ ١١٢)، عن ابن مسعود رضى الله عنه.

⁽٤) والباقون: ﴿يَصَّفَكُ ﴾ بتشديد الصَّاد والعين. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٨_٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٦_٧٠).

(١٢٦) ـ ﴿ وَهَٰذَا ﴾ إشارةٌ إلى البيانِ الذي جاءَ به القرآنُ، أو إلى الإسلامِ، أو إلى ما سبقَ من التَّوفيق والخذلان.

﴿ صِرَاطُ رَبِّكَ ﴾: الطَّريقُ الذي ارتضاهُ، أو: عادَتُه وطريقُه الذي اقتضَتْه حِكمَتُه.

﴿مُسْتَقِيمًا ﴾: لا عِوَجَ فيه، أو: عادلًا مُطَّردًا، وهو حالٌ مؤكِّدةٌ كقولِه: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [البقرة: ٩١]، أو مقيِّدةٌ والعامِلُ فيها مَعنى الإشارةِ.

﴿ فَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآيَنَتِ لِقَوْمِ يَذَكَرُونَ ﴾ فيعلمونَ أنَّ القادرَ هو اللهُ، وأنَّ كلَّ ما يحدثُ مِن خيرٍ أو شرَّ فهو بقضائِه وخَلْقِه، وأنَّه عالمٌ بأحوالِ العبادِ حَكيمٌ عادلٌ فيما يفعلُ بهم.

(١٢٧) - ﴿ لَمُمُ دَارُ ٱلسَّلَامِ ﴾: دارُ اللهِ، أضافَ الجنَّةَ إلى نفسِه تعظيمًا لها، أو: دارُ السَّلامةِ من المكارهِ، أو: دارٌ تحيَّتُهم فيها سَلامٌ.

﴿عِندَرَبِّهِمْ﴾: في ضَمانِه، أو: ذخيرةً لهم عندَه لا يَعلَمُ كُنْهَها غيرُه.

﴿ وَهُو وَلِيُّهُم ﴾: مُواليهِم أو ناصِرُهم ﴿ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾: بسببِ أعمالِهم.

أو: مُتولِّيهِم بجزائِها فيتولِّي إيصالَه إليهِم.

(١٢٨) - ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ﴾ نصبٌ بإضمارِ (اذكُرْ) أو (نقولُ)، والضَّميرُ لِمَن يُحشَرُ مِن الثَّقَلينِ. وقرأ حَفصٌ عَن عاصم، ورَوْحٌ عن يعقوبَ بالياءِ (١٠).

﴿ يَهُ مَعْشَرَ ٱلِجِنِ ﴾ يعني: الشَّياطينَ ﴿ قَدِ ٱسْتَكَثَرْتُد مِّنَ ٱلْإِنسِ ﴾؛ أي: مِن إغوائِهِم وإضلالِهم، أو: مِنهم بأَنْ جَعلتُموهُم أتباعَكُم فحُشروا مَعكم، كقولِهم: استكثرَ الأَميرُ مِن الجُنودِ.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و «التيسير» (ص: ١٠٧)، و «النشر» (٢/ ٢٦٢).

﴿ وَقَالَ أَوْلِيَ آَوُهُم مِنَ ٱلْإِنِي ﴾: الذينَ أطاعوهُم: ﴿ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضِ ﴾؛ أي: انتفعَ الإنسُ بالجنِّ بالإنسِ بأن الشّهواتِ وما يُتوصَّلُ به إليها، والجنُّ بالإنسِ بأن أطاعُوهم وحصَّلُوا مُرادَهُم.

وقيل: استمتاعُ الإنسِ بهم: أنَّهم كانوا يَعوذونَ بهم في المفاوزِ وعندَ المخاوفِ، واستمتاعُهُم بالإنسِ: اعترافُهُم بأنَّهم(١) يَقدِرونَ على إجارَتِهم.

﴿وَبَلَقْنَآ أَجَلَنَا الَّذِى آجَلْتَ لَنَا﴾؛ أي: البعث، وهو اعترافٌ بما فعلوا مِن طاعةِ الشَّيطانِ واتِّباع الهوى وتكذيبِ البَعثِ وتَحشُّرِهم على حالِهم.

﴿ قَالَ ٱلنَّادُ مَثْوَىٰكُمْ ﴾: مَنزِلُكُم، أو: ذاتُ مَثواكُم (١).

﴿ خَلِدِينَ فِيهَآ ﴾ حالٌ، والعامِلُ فيها ﴿ مَثُونَكُمٌ ﴾ إن جُعِلَ مَصدرًا، ومعنى الإضافةِ إن جُعِلَ مَكانًا (٣).

﴿ إِلَّا مَا شَاءَ أَلَهُ ﴾ إِلَّا الأوقاتُ التي يُنقَلُونَ فيها مِن النَّارِ إلى الزَّمهريرِ. وقيل: إلَّا ما شاءَ قبلَ الدُّخولِ؛ كأنَّه قيل: النَّارُ مَثواكُم أبدًا إلَّا ما أمهَلكُم. ﴿ إِنَّرَبِكَ حَكِيدُ ﴾ في أفعالِه ﴿ عَلِيدُ ﴾ بأعمالِ الثَّقلين وأحوالِهم.

⁽١) قوله: «اعترافهم»؛ أي: الإنس، «بأنهم»؛ أي: الجن. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٤٦).

⁽۲) قوله: «منزلكم أو ذات مثواكم» الأول على أن المثوى اسم مكان بمعنى مكان الإقامة، والثاني على أنه مصدر ميمي، فلذلك قدر المضاف لأنه لا يصح حمل الإقامة على النار، فيصير المعنى: ذات إقامتكم. انظر: «حاشية شيخ زاده» (۱٤٣/٤).

⁽٣) لأن اسم المكان لا يعمل عمل الفعل، فجعل ناصب الحال معنى الإضافة. انظر: •حاشية شيخ زاده • (١٤٣/٤).

(١٢٩) ـ ﴿ وَكَذَالِكَ نُولِيَ بَعْضَ الظَّلَامِينَ بَعْضًا ﴾: نَكِلُ بعضَهُم إلى بعضٍ، أو: نجعَلُ بعضَهُم يتولَّى بعضًا فيُغويهم، أو أولياءَ بعضٍ وقرناءَهُم في العذابِ كما كانوا في الدُّنيا.

﴿بِمَاكَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ مِن الكفرِ والمعاصِي.

(١٣٠) _ ﴿ يَنَمَعْشَرَ ٱلِجِنِّ وَٱلْإِنِسِ ٱلَدَيَأْتِكُمُّ رُسُلُّ مِنكُمْ ﴾ الرُّسلُ مِن الإنسِ خاصَّةً، لكنْ لَمَّا جُمِعوا مع الجنِّ في الخطابِ صحَّ ذلك، ونظيرُه: ﴿ يَغْرُجُ مِنْهُمَا ٱللَّوْلُوُ وَالمَرْجانُ يخرجُ مِن المِلْح دونَ العَذبِ.

وتعلَّق بظاهرِه قومٌ وقالوا: بُعِثَ إلى كلِّ من النَّقلينِ رسلٌ مِن جنسِهِم.

وقيل: الرُّسُلُ مِن الجنِّ رسلُ الرُّسلِ إليهِم لقولِه: ﴿وَلَوْا إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

﴿ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَنِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاآءَيَوْمِكُمْ هَنذًا ﴾ يعنى: يومَ القيامةِ.

﴿ قَالُواً ﴾ جوابًا: ﴿ شَهِدًنَا عَلَىٰ أَنفُسِنَا ﴾ بالجُرمِ والعِصيانِ، وهو اعترافٌ مِنهُم بالكفرِ واستيجاب العَذاب.

﴿ وَعَنَّ نَهُمُ لَلْمَيْوَ أَلَدُنْ يَا وَشَهِدُواْ عَنَ آنفُسِمِ ٱنَهُمْ كَانُواْ كَنفِرِبَ ﴾ ذمٌّ لهم على سوءِ نظرِهِم وخطأ رَأيهِم، فإنَّهم اغترُّوا بالحياةِ الدُّنيويَّةِ واللذاتِ المُخْدَجةِ (١٠)، وأعرضُوا عَن الآخرةِ بالكليَّةِ، حتَّى كانَ عاقبةُ أمرِهِم أن اضطُرُّوا إلى الشَّهادةِ على أنفُسِهم بالكفرِ والاستسلام للعذابِ المخلَّد؛ تحذيرًا للسَّامعينَ مِن مثل حالِهم.

(١٣١) _ ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى إرسالِ الرُّسلِ، وهو خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ؛ أي: الأمرُ ذلك ﴿ أَن لَمْ يَكُن زَبُّكَ مُهْ لِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلّمِ وَأَعَلُهَا غَنْفِلُونَ ﴾ تعليلٌ للحكم، و﴿ أَن ﴾

⁽١) قوله: (المُخدَجَة)؛ أي: الناقصة. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥٤٧).

مَصدريَّةٌ أو مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ؛ أي: الأمرُ ذلك لانتفاءِ كونِ رَبِّك، أو لأنَّ الشَّأنَ: لم يَكُن رَبُّكَ مُهلِكَ القُرَى بسببِ ظلمٍ فَعَلوه، أو مُلتَبِسينَ بظلمٍ، أو ظالمًا وهم غافِلون لم ينبَّهوا برسولٍ، أو بدلٌ(١) مِن ﴿ ذَلِكَ ﴾.

(۱۳۲) _ ﴿ وَلِكُلِ ﴾ مِن المكلَّفينَ ﴿ دَرَجَنَ ﴾: مراتبُ ﴿ مِّمَا عَكِلُوا ﴾: مِن أَعمالِهم، أو مِن جزائِها، أو من أجلِها ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَنفِلٍ عَمَّا يَصَّمَلُوكَ ﴾ فيخفَى عليه عملٌ، أو قَدْرُ ما يُستحقُّ به مِن ثوابٍ أو عِقابٍ.

وقرأً ابنُ عامرٍ بالتَّاءِ(٢) على تغليبِ الخطابِ على الغيبةِ.

(۱۳۳) _ ﴿ وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُ ﴾ عن العبادِ والعِبادةِ ﴿ ذُو ٱلرَّحْمَةِ ﴾: يَترحَّمُ عليهِم بالتَّكليفِ تَكميلًا لهم، ويُمْهِلُهم على المعاصي، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ ما سبقَ ذكرُه مِن الإرسالُ ليسَ لنَفعِه بَلْ لتَرحُّمِه على العبادِ، وتأسيسٌ لِمَا بعدَه وهو قولُه:

﴿إِن يَشَا أَيُذَهِبَكُمْ ﴾؛ أي: ما به إليكُم حاجةٌ إنْ يشَأْ يُذهِبْكُم أَيُها العُصاةُ ﴿ وَيَسَتَخَلِفٌ مِنْ بَعْدِكُم مَّا يَشَاءُ ﴾ مِن الخَلقِ ﴿ كَمَا آنَشَا كُم مِن ذُرِيَةِ قَوْمٍ ﴿ وَيَسَتَخَلِفٌ مِنْ بَعْدِكُم مَّا يَشَاءُ ﴾ مِن الخَلقِ ﴿ كَمَا آنَشَا كُم مِن ذُرِيَةِ قَوْمٍ الخَرِينِ ﴾؛ أي: قرنًا بعدَ قرنٍ، لكنَّه أبقاكُم تَرحُّمًا عليكُم.

(١٣٤) _ ﴿ إِنَ مَاتُوعَ دُونَ ﴾ مِن البَعثِ وأحوالِه ﴿ لَآتِ ﴾: لكائنٌ لا مَحالةَ ﴿ وَمَا آنتُه بِمُعْجِزِينَ ﴾ طالِبَكُم به.

(١٣٥) _ ﴿ قُلْ يَنْقُوْمِ آعَ مَلُواْ عَلَى مَكَانَتِكُم ﴾: على غاية تَمكُّنِكُم واستِطاعَتِكُم، يقال: مَكُنَ مكانةً: إذا تمكَّنَ أبلغَ التَّمكُّنِ.

⁽١) قوله: (بدلٌ) عطفٌ على (تعليل للحكم). انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥٤٨).

⁽٢) انظر: (السبعة) (ص: ٢٦٩)، و(التيسير) (ص: ٢٠٦).

أو: على ناحِيَتكم وجِهَتِكم التي أنتُم عليها، مِن قولِهم: مكانٌ ومَكانَةٌ؛ كمَقامٍ ومَقامةٌ.

وقرأً أبو بكرٍ عَن عاصمٍ: ﴿مَكَانَاتِكُم﴾ بالجمعِ في كلِّ القرآنِ(١).

وهو أمرُ تهديد، والمعنى: اثبتُوا على كفرِكُم وعداوَتِكُم ﴿إِنِي عَامِلُ ﴾ ما كنتُ عليه مِن المُصابرةِ والتَّباتِ على الإسلامِ، والتَّهديدُ بصيغَةِ الأمرِ مبالغةٌ في الوَعيدِ كأنَّ المهدِّدَ يريدُ تَعذيبَه (٢) مجمِعًا عليه، فيحملُه بالأمرِ على ما يُفضي به إليهِ، وتسجيلٌ (٣) بأنَّ المهدَّدَ لا يتأتَّى منه إلا الشرُّ كالمأمورِ به الذي لا يقدرُ أن يَتفَصَّى عنه.

﴿ فَسَوَّفَ تَعْلَمُوكَ مَن تَكُونُ لَهُ عَنِقِبَةُ ٱلدَّارِ ﴾ إنْ جُعلَ ﴿ مَن ﴾ استفهاميَّة بمعنى: (أَيُنا تكونُ له العاقبةُ الحُسنى التي خلقَ اللهُ لها هذه الدَّارَ) فمَحلُّها الرَّفعُ وفعلُ العلم معلَّقٌ عنه (٤).

وإن جُعِلَت خبريَّةً فالنَّصبُ بـ ﴿تَعْلَمُونَ ﴾؛ أي: فسوفَ تَعرفونَ الذي تكونُ له العاقبةُ، وفيه مع الإنذارِ إنصافٌ في المقالِ، وحسنُ الأدبِ (٥٠)، وتنبيهٌ على وثوقِ المنذِر بأنَّه مُحتُّ.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و «التيسير» (ص: ١٠٧).

⁽٢) قوله: (كأنَّ المهدِّد) بكسر الدَّال، (يريد تعذيبَه)؛ أي: المهدَّد؛ بفتحها، (مجمِعًا عليها) صفة محذوفٍ؛ أي: تعذيبًا مُجمِعًا عليه. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥٤٨). و(مجمعًا عليه) على صيغة الفاعل؛ أي: عازمًا مصمِّمًا. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٣) قوله: (وتسجيلٌ) عطف على المبالغةٌ). انظر: احاشية الأنصاري، (٢/ ٥٤٥).

⁽٤) قوله: (وفعل العلم معلقٌ عنه)؛ أي: عن ﴿مَن﴾؛ أي: عن العمل فيه. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٤٩).

 ⁽٥) قوله: (وحسنُ الأدبِ)؛ حيثُ لم يَقل: العاقبةُ لنا وفوَّضَ الأمرَ إلى اللهِ وهذا مِنَ الكلامِ المنصفِ
 كقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنَّا آَوْلِيَاكُمْ لَمَلَى هُدًى أَوْفِ ضَلَالِ شُبِينِ ﴾. انظر: (حاشية الخفاجي).

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿يكونُ﴾ بالياءِ(١)؛ لأنَّ تأنيثَ العاقبةِ غيرُ حَقيقيٌّ. ﴿إِنَّهُ لَا يُقْلِحُ ٱلظَّلِمُونَ ﴾ وضعَ (الظَّالمينَ) مَوضِعَ الكافرينَ لأنَّه أعمُّ وأكثرُ فائدةً.

(١٣٦) _ ﴿ وَجَعَلُواْ ﴾؛ أي: مُشركو العربِ ﴿ يَقِهِ مِمَّا ذَراً ﴾: حلقَ ﴿ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَكِ نَصِيبً فَقَالُواْ هَكَ اللَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَا إِنَّ أَفَمَا كَانَ لِشُرَكَ آبِهِمْ ﴾ لِشُرَكَ آبِهِمْ ﴾ لِشُرَكَ آبِهِمْ ﴾ لِشُرك آبِهِمْ ﴾

رُوِيَ أَنَّهُم كَانُوا يُعَيِّنُونَ شَيئًا مِن حَرْثٍ وَنَتَاجٍ لللهِ وَيَصْرِفُونَهُ إِلَى الضَّيفَانِ والمساكينِ، وشيئًا منهما لآلهَتِهم وينفقونَه على سَدَنتِها ويذبحونَ عندها، ثمَّ إن رَأُوا ما عَيَّنُوا للهِ أَرْكَى تَرْكُوهُ لها حُبًّا لآلهتِهم (٢).

وفي قوله: ﴿مِمَّا ذَراً ﴾ تنبيهٌ على فَرْطِ جَهالتِهِم، فإنَّهم أَشرَكُوا الخالقَ في خلقِه جمادًا لا يقدرُ عَلى شيءٍ، ثمَّ رجَّحوهُ عليه بأن جَعلوا الزَّاكي له.

وفي قولِه: ﴿ بِزَعْمِهِمْ ﴾ تنبية على أنَّ ذلك ممَّا اخترَعُوه لم يأمُرْهُم الله به.

وقراً الكِسائيُّ بالضَّمِّ في المَوضعينِ^(٣)، وهو لغةٌ فيه، وقد جاءَ فيه الكسرُ أيضًا كالودٌ^{٤٤)}.

﴿ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ حُكْمَهُم هذا.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٠)، و «التيسير» (ص: ١٠٧).

⁽٢) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في اتفسيره؛ (٤/ ١٣٩٠ ـ ١٣٩١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

⁽٣) انظر: (السبعة) (ص: ٢٧٠)، و(التيسير) (ص: ٢٠٦).

 ⁽٤) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٣٤٨)، وعزاها للكسائي أيضاً، وعقب ذلك بقوله:
 ولا أحفظ أحداً قرأبه. وقد نفى بعض العلماء القراءة بالجر؛ فقال الفراء في «معاني القرآن»
 (١/ ٣٥٦): لم يَقرأ بكسر الزاي أحد نعلمه.

وقال أبو حيان في «البحر المحيط) (٩/ ١٩٤): والكسر لغة لبعض قيس وتميم، ولم يُقرأ به.

(١٣٧)- ﴿ وَكَذَالِكَ ﴾ ومِثْلَ ذلك التَّزيينِ في قسمَةِ القرباتِ ﴿ زَيِّ لِكَيْدِ مِنَ الْمُشْرِكِينِ فَي قَسَلَ أَوْلَدِهِمْ ﴾ بالوأد ونحرِهِم لآلهتِهِم ﴿ شُرَكَا وَهُمْمْ ﴾ مِن الجنِّ أو مِن السَّدنَةِ، وهو فاعلُ ﴿ زَيِّنَ ﴾.

وقراً ابنُ عامرٍ: ﴿ زُيِّنَ ﴾ على البناءِ للمَفعولِ الذي هو القتلُ، ونصبِ الأولادِ، وجرِّ الشُّركاءِ بإضافةِ القتلِ إليه مَفصولًا بينَهُما بمَفعولِه (١٠)، وهو ضَعيفٌ في العربيَّةِ مَعدودٌ مِن ضروراتِ الشِّعر (٢) كقولِه (٣):

فزَجَ جُتُها بِمِزَجَ لِهِ (١) زَجَّ القَلُ وصَ أبي مَزَادَهُ

(۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۷۰)، و «التيسير» (ص: ۱۰۷).

- (٢) القول بأن الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ضرورة مردودٌ؛ لأنه مختلفٌ فيه بين النَّحويين، فبعضهم أجازها وهو الصحيح على ما ذكره أبو حيَّان، ووقوعه في قراءة متواترة دلَّ على الصَّحة؛ لأنَّ العربيَّة تثبت بالقرآن، وفَهمُ العكس مِن عكس الفهم. انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٢٣)، و«تفسير ابن كمال باشا» عند هذه الآية.
- (٣) البيت بلا نسبة في «الكتاب» (١/ ١٧٦)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٦٩)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٠٦)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٢٧٥). قال الطبري: «وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه». وذكر البغدادي في «خزانة الأدب» (٤/ ٤١٥) عن ابن خلف: هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين. والزَّجُّ: الطَّعنُ، والعِزَجَّةُ بكسرِ الميمِ: الرُّمحُ القصيرُ كالعِزرَاقِ، والقَلُوص: الشَّابَّةُ مِن النُّوقِ، وأبو مَزادَة: كنيَةُ رَجُل. انظر: «حاشية السيوطي» (٢/ ٢١٠).
- (٤) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «فزججتها متمكناً» والمثبت من نسخة التفتازاني وهي رواية المصادر. وأشار إلى النسختين الأنصاري في «حاشيته» (٢/ ٥٥١).

وقرئ بالبناءِ للمَفعولِ وجرِّ (أولادِهم) ورفعِ (شركاؤهم) بإضمارِ فعلٍ دلَّ عليهِ (زُيِّن)(۱).

﴿لِيُرَدُوهُمْ ﴾: ليهلِكُوهم بالإغواءِ ﴿وَلِيَـلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾: وليُخلِّطُوا عليهِم ما كانوا عليه مِن دينِ إسماعيل، أو ما وجبَ عليهِم أن يَتديَّنوا به، واللامُ للتَّعليل إن كانَ التَّزيينُ مِن الشَّياطينِ وللعاقبةِ إن كانَ مِن السَّدَنةِ.

﴿ وَلَوْ شَكَ اللَّهُ مَا فَعَكُوهُ ﴾: ما فعلَ المُشركونَ ما زُيِّنَ لهم، أو الشركاءُ التَّزيينَ، أو الفريقانِ جميعَ ذلك.

﴿ فَذَرَّهُمُ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ افتراءهم، أو: ما يفترونَه مِن الإفكِ.

(١٣٨) _ ﴿ وَقَالُوا هَنذِهِ ﴾ إشارةٌ إلى ما جُعلَ لآلهتِهِم ﴿ أَنْعَندُ وَحَرْثُ حِجْرٌ ﴾ : حرامٌ ،) فِعْلٌ) بمعنى (مَفعولٍ) كالذَّبحِ يستوي فيه الواحدُ والكثيرُ والذَّكرُ والأُنثى.

وقُرئَ: (حُجْرٌ) بالضمِّ (١٠)، و: (حِرْجٌ) (١٠)؛ أي: مُضيَّقٌ.

﴿ لَا يَطْعَمُهَا ٓ إِلَّا مَن نَّشَاءُ ﴾ يعنونَ: خدمَ الأوثانِ، والرِّجالَ دونَ النِّساءِ.

﴿ رِزَعْمِهِمْ ﴾ مِن غيرِ حُجّةٍ.

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) عن علي رضي الله عنه، و «المحتسب» (١/ ٢٢٩) عن أبي عبد الرحمن السلمي.

⁽٢) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩٩)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠)، و «الكشاف» (٣/ ١٢٥) عن الحسن وقتادة.

⁽٣) بكسر الحاء وتقديم الراء على الجيم. ونسبت لابن عباس وابن مسعود وأبيّ وابن الزبير وعمرو بن دينار وعكرمة والأعمش. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣١)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٥٧٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٢٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠)، و«البحر» (٩/ ٢٨٤).

﴿وَأَنْعَانُمُ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ﴾ يعني: البَحائرَ والسَّوائبَ والحَواميَ.

﴿ وَأَنْكُرُ لَا يَذَكُرُونَ آسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ في الذَّبحِ، وإنَّما يذكرونَ اسمَ الأصنامِ عليها. وقيل: لا يحجُّونَ على ظهورِها.

﴿ ٱفْتِرَاتَ عَلَيْهِ ﴾ نصبٌ على المصدرِ؛ لأنَّ ما قالوه تقوُّلُ على الله، والجارُّ مُتعلِّقٌ بـ (قالوا)، أو بمَحذوفِ هو صفةٌ له (١).

أو على الحالِ(٢)، أو المفعولِ له، والجارُّ متعلِّقٌ به أو بالمَحذوفِ.

﴿سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْيَفْتَرُونَ ﴾: بسببه، أو: بدَلَه.

(١٣٩) - ﴿ وَمَنَالُواْ مَا فِ بُطُونِ هَنَذِهِ ٱلْأَنْعَكَمِ ﴾ يعنون: أجنَّة البَحائرِ والسَّوائبِ.

﴿ خَالِصَ أُ لِذُكُورِنَا وَمُحَدَّمُ عَلَىٰٓ أَزْوَحِنَا ﴾ حلالٌ للذُّكورِ خاصَّةً دونَ الإناثِ إِن ولدَ حيًّا؛ لقولِه: ﴿ وَإِن يَكُن مَيْتَةَ فَهُمْ فِيهِ شُرَكَآ هُ ﴾ فالذُّكورُ والإناثُ فيه سواءٌ.

وتأنيثُ الخالصةِ للمَعنى، فإنَّ ﴿مَا ﴾ في مَعنى الأجنَّةِ، ولذلك وافقَ عاصمٌ في روايةِ أبي بكرِ ابنَ عامرٍ في ﴿مَّيْــتَةُ ﴾ بالتَّاء، وخالفَه هو وابنُ كثيرٍ في ﴿مَّيْــتَةُ ﴾ بنصبٍ كغيرهم ٣٠٠.

⁽١) قوله: «أو بمحذوف هو»؛ أي: الجارُّ «صفةٌ له»؛ أي: للمحذوف، والتقدير: قولاً كاثنًا عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٢).

⁽٢) قوله: «أو على الحالِ» عطفٌ على قوله: «على المصدر». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٥٥).

⁽٣) قرأ ابن عامر: ﴿وإن تكن﴾ بالتاء ﴿مِيته ﴾ بالرفع، وابن كثير: ﴿يكن﴾ بالياء و ﴿مِيته ﴾ بالرفع، وأبو بكر عن عاصم: ﴿تكن﴾ بالتاء كابن عامر ﴿مِيته ﴾ بالنصب، وباقي السبعة: ﴿يكن﴾ بالياء ﴿مِيتة ﴾ بالنصب. انظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٢٧٠)، و «التيسير» (ص: ١٠٧)، و «النشر» (٢/ ٢٦٥_٢١).

أو التَّاء فيه للمُبالغةِ^(١) كما في راويةِ الشِّعرِ، أو هو مصدرٌ كالعافيةِ وقعَ موقعَ الخالص.

وقرئ بالنَّصبِ(٢) على أنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ، والخبرُ ﴿لِلْكُورِنَا ﴾، أو حـالٌ مِـن الضَّميرِ الذي في الظَّرفِ لا مِن الذي في ﴿لِلْأَكُورِنَا ﴾، ولا مِن الذُّكورِ لأنَّها لا تتقدَّمُ على العامل المعنويِّ وعلى صاحبِه المجرورِ.

وقُرئَ: (خالص) بالرَّفعِ والنَّصبِ^(٣)، و: (خالِصُه) بالرفعِ والإضافةِ إلى الضَّميرِ (٤)، على أنَّه بدلٌ مِن ﴿مَا ﴾ أو مبتدأٌ ثانٍ، والمرادُ به: ما كانَ حَيًّا.

والتذكيرُ في ﴿فِيهِ ﴾ لأنَّ المرادَ بالميتةِ ما يعمُّ الذَّكرَ والأنثى، فغُلِّبَ الذَّكرُ.

﴿ سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ ﴾؛ أي: جزاءَ وصفِهِم الكذبَ على اللهِ في التَّحريمِ والتَّحليل، مِن قولِه: ﴿ وَتَصِفُ ٱلسِنَتُهُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾ [النحل: ٦٢] ﴿ إِنَّهُۥ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾.

⁽١) قوله: «أو التاء فيه للمبالغة) عطفٌ على قوله: «وتأنيث الخالصة للمعنى). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٣).

⁽٢) أي: (خالصة). نسبت للزهري في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، ولابن عباس والأعرج وقتادة في «المحتسب» (١/ ٢٣٢). وزاد في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠) نسبتها لسفيان بن حسين، وفي «البحر» (٩/ ٤٣٠) لابن جبير.

⁽٣) بالرفع عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٣٢) إلى ابن مسعود وابن عباس والأعمش بخلاف. وبالنصب عزاها ابن خالويه وابن جني لسعيد بن جبير.

⁽٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) عن ابن عباس، وزاد في «المحتسب» (١/ ٢٣٢) نظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) عن ابن عباس، وزاد في «البحر» (٩/ ٤٣٠) لأبي رزين وعكرمة وأبي حيوة وابن يعمر.

(١٤٠) ـ ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَـتَلُوٓا أَوْلَئَدَهُمْ سَفَهَا ﴾ يريدُ بهم العربَ الذين كانوا يَقتلونَ بناتِهم مخافةَ السَّبِي والفَقرِ.

وقرأً ابنُ كثيرِ وابنُ عامرٍ: ﴿قَتَّلُوا﴾ بالتَّشديدِ(١) بمعنى التَّكثيرِ.

﴿ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ لخفَّةِ عَقلِهِم، وجَهلِهِم بأنَّ اللهَ رازقُ أولادِهم لا هُم، ويجوزُ نَصبُه على الحالِ أو المصدرِ.

﴿ وَحَكَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ ﴾ مِن البَحائرِ ونَحوِها ﴿ أَفْتِرَآةً عَلَى ٱللَّهِ ﴾ يحتمِلُ الوجوة المذكورة في مثلِه ﴿ قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ إلى الحقّ والصَّوابِ.

(١٤١) ـ ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى ٓ أَنشَا جَنَّتِ ﴾ مِن الكُرومِ ﴿ مَعْرُوشَنتِ ﴾: مَرفوعاتِ على ما يَحمِلُها، ﴿ وَغَيْرَ مَعْرُوشَتِ ﴾: مُلْقَيَاتٍ على وجهِ الأرضِ.

وقيل: المعروشاتُ: ما غرسَهُ النَّاسُ فعَرَشوهُ ﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَنتِ ﴾: ما نبتَ في البَراريِّ والجِبالِ.

﴿ وَٱلنَّخَلَ وَٱلزَّرَعَ مُخْلِفًا أَكُلُهُ ﴾: ثمرُهُ الذي يؤكلُ في الهيئةِ والكيفيَّةِ ، والضَّميرُ للزَّرعِ والباقي مَقيسٌ عليه ، أو للنَّخلِ والزَّرعُ داخلٌ في حكمِه لكونِه مَعطوفًا عليه ، أو للرَّرعِ والباقي على تقديرِ: أُكُلُ ذلك ، أو كلِّ واحدٍ مِنهما ، و ﴿ مُخْلِفًا ﴾ حالٌ مقدَّرةٌ لأنَّه لم يَكُن كذلك عندَ الإنشاءِ .

﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَيْبِهُا وَغَيْرَمُتَشَيْبِهِ ﴾: يتشابَه بعضُ أفرادِهما في اللونِ والطَّعم ولا يتشابَه بعضُها.

﴿ كُلُواْ مِن ثَمَرِهِ ﴾: مِن ثمرِ كلِّ واحدٍ مِن ذلك ﴿ إِذَآ أَثْمَرَ ﴾ وإن لم يُدرِك ولم يَيْنَعْ بعدُ (٢).

⁽١) انظر: (السبعة) (ص: ٢٧١)، و(التيسير) (ص: ٩٣).

⁽٢) قولُهُ: (وإن لم يُدرِك)؛ أي: ينضجْ ويتمَّ، يعني: فائِدَةُ التَّقييدِ بهِ إباحَةُ الأكلِ قبلَهُ، وعلى الثَّاني لا =

وقيل: فائدَتُه: رخصةُ المالكِ في الأكل منه قبلَ أداءِ حتِّ اللهِ.

﴿ وَ مَا تُوا حَقَّهُ ، يَوْمَ حَصَادِهِ مَ اللهِ الزَّكاةَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ

وقيل: الزَّكاةُ، والآيةُ مدنيَّةُ، والأمرُ بإيتائِها يومَ الحصادِ ليُهتمَّ به حينئذِ حتَّى لا يؤخَّرَ عَن وقتِ الأداءِ، وليُعلمَ أنَّ الوجوبَ بالإدراكِ لا بالتَّنقيةِ.

وقرأ ابنُ كَثيرٍ ونافعٌ وحمزةُ والكِسائيُ ﴿حِصادِه﴾ بكسرِ الحاءِ(١)، وهو لغَةٌ فيه. ﴿وَلَا نَشَرِفُوا ﴾ [الإسراء: ٢٩].

﴿إِنَّهُ وَلا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾: لا يَرتَضِي فِعلَهُم.

(١٤٢) _ ﴿ وَمِنَ ٱلْأَنْعَلَمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ﴾ عطفٌ على ﴿ جَنَّلَتِ ﴾؛ أي: وأنشأً مِن الأنعامِ ما يَحمِلُ الأثقالَ وما يُفرَشُ للذَّبحِ، أو ما يُفرَشُ المنسوجُ مِن شَعره وصُوفِه ووَبَره.

وقيل: الكبارُ الصَّالحةُ للحملِ، والصِّغارُ الدَّانيَةُ مِن الأرضِ مثلَ الفَرشِ المفروش عليها.

﴿ كُنُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ ﴾: كُلُوا ما أحلَّ لَكُم منه ﴿ وَلَا تَنْبِعُوا خُطُوَتِ الشَّيَطَانِ ﴾ في التَّحليلِ والتَّحريم مِن عندِ أَنفُسِكُم ﴿إِنَّهُ لَكُمُّ عَدُوُّ مُّبِينٌ ﴾: ظاهِرُ العَداوَةِ.

حاجَةَ إلى هذا القيدِ. و(يَيْنَع)؛ بياءينِ مِن بابِ علمَ وضربَ، والياءُ الثَّانيةُ ثابتةٌ على كلِّ تقديرٍ. انظر:
 «حاشية الخفاجي».

⁽١) انظر: (السبعة) (ص: ٢٧١)، و(التيسير) (ص: ١٠٧).

(١٤٣) - ﴿ ثَمَنِيَةَ أَزْوَجَ ﴾ بدلٌ مِن ﴿ حَمُولَةً وَفَرَشَا ﴾ ، أو مفعولُ ﴿ كُلُوا ﴾ ﴿ وَلَا تَنْبِعُوا ﴾ معترِضٌ بينهما ، أو فعلٍ دلَّ عليه (١١) ، أو حالٌ من (ما) بمعنى: مختلفةً أو متعدِّدةً.

والزَّوجُ: ما معه آخرُ مِن جنسِه يُزاوجُه، وقد يقالُ لِمَجموعِهِما، والمرادُ الأولُ. ﴿ يَرَ الضَّأَنِ آثَنَيْنِ ﴾: زوجينِ اثنينِ: الكبشُ والنَّعجةُ، وهو بدلٌ مِن ﴿ ثَكَنِيكَ ﴾. وقُرِئَ: (اثنان) على الابتداءِ(١).

والضَّانُ: اسمُ جنسِ كالإبلِ، وجمعُه: ضِئِينٌ، أو جمعُ ضائِنِ كتَاجرٍ وتَجْرٍ. وقُرِئَ بفَتح الهمزةِ (٢)، وهو لغَةٌ فيه.

﴿ وَمِنَ ٱلْمَعْذِ آثَنَا يَٰنِ ﴾: التَّيسُ والعنزُ. وقرأً ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمرٍو وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ بالفتحِ (١٠)، وهو جمعُ ماعزٍ كصاحِبٍ وصَحْبٍ، أو حَارِسٍ وحَرَسٍ. وقُرئَ: (المِعْزَى)(٥٠).

﴿ قُلْ ءَ ٓ الذَّكرينِ ﴾: ذكرِ الضَّأْنِ وذكرِ المعزِ ﴿ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأَنْشَيْنِ ﴾: أَمْ أُنْشَيهِمَا، ونصبُ (الذَّكرين) و(الأُنشين) بـ ﴿ حَرَّمَ ﴾.

⁽١) قوله: «أو فعلٍ» بالجر عطفاً على ﴿ كُلُوا ﴾ (دل عليه ا؛ أي: دلَّ عليه ﴿ كُلُوا ﴾. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥٥٦).

 ⁽۲) نسبت لأبان بن عثمان. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦ ـ ٤٧)، و «البحر المحيط»
 (۹/ ٥١).

⁽٣) نسبت لعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، و «المحتسب» (١/ ٢٣٤)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٤)، و «البحر» (٩/ ٤٥١).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ۲۷۱)، و«التيسير» (ص: ۱۰۸)، و«النشر» (۲/ ۲۶۲).

⁽٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و الكشاف، (٣/ ١٣١)، و «البحر» (٩/ ٤٥١)، عن أبيَّ رضى الله عنه.

﴿ أَمَّا ٱشْتَمَلَتَ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأَنْثَيَيْنِ ﴾: أو ما حَمَلَت إناثُ الجِنسَيْنِ ذكرًا كانَ أو أُنشَى.

﴿نَيْتُونِ بِعِلْمٍ ﴾: بأمر مَعلومٍ يدلُّ على أنَّ اللهَ تعالى حَرَّمَ شيئًا مِن ذلك ﴿إِن كُنتُدْ صَدِقِينَ ﴾ في دَعوى التَّحريم عليه.

(188) _ ﴿ وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَعْرِ ٱثْنَيْنِ قُلْ ءَالذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنشَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَكَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنشَيَيْنِ ﴾ كما سبقَ.

والمعنى: إنكارُ أنَّ اللهَ حرَّمَ مِن الأجناسِ الأربعَةِ ذكرًا أو أُنثَى أو ما تحملُ إناثُها ردًّا عليهِم، فإنَّهُم كانوا يُحرِّمُونَ ذكورَ الأنعامِ تارةً وإناثُها تارةً، وأولادَها كيف كانَتْ تارةً زاعمينَ أنَّ اللهَ حرَّمَها.

﴿أَمْ كُنتُمْ ﴾: بَلْ أَكُنتُم ﴿شُهَكَاآءَ ﴾: حاضرينَ مُشاهِدينَ ﴿إِذْ وَصَّلَكُمُ اللَّهُ بِهَنذَا ﴾: حينَ وَصَّاكُم بهذا التَّحريمِ؛ إذ أَنتُم لا تُؤمِنونَ بنَبيِّ فلا طريقَ لكم إلى مَعرفةِ أمثالِ ذلك إلا المشاهدةُ والسَّماعُ.

﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللّهِ كَذِبًا ﴾ فنسبَ إليه تحريمَ ما لم يُحرِّم، والمرادُ: كُبَراؤُهُم المقرِّرونَ لذلكَ، أو عمرُو بنُ لُحَيِّ المؤسِّسُ له ﴿ لِيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِعِلَمِ ۗ إِنَّ ٱللّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّلِمِينَ ﴾.

(١٤٥) - ﴿ قُل لَا آَجِدُفِ مَآ أُوحِىَ إِلَىٓ ﴾؛ أي: في القرآنِ، أو فيما أُوحِيَ إليَّ مُطلقًا، وفيه تَنبيةٌ على أنَّ التَّحريمَ إنَّما يُعلَمُ بالوحي لا بالهوى.

﴿ عُرَمًا ﴾: طعامًا مُحرَّمًا ﴿ عَلَىٰ طَاعِمِ يَطْعَمُهُ وَإِلَّا أَن يَكُونَ مَيْسَةً ﴾: إلَّا أَنْ يكونَ الطَّعامُ ميسةً.

وقراءةُ ابنُ كثيرِ وحمزةُ: ﴿تَكُونَ﴾ بالتَّاءِ لتَأنيثِ الخبرِ، وقراءةُ ابنُ عامرِ بالياءِ ورَفعِ ﴿مَيْتَهُ على أَنَّ (كانَ) هي التَّامةُ (١)، وقوله: ﴿أَوْدَمَا مَسْفُوحًا ﴾ عطفٌ على (أنْ) مع ما في حيِّزِه (٢)؛ أي: إلا وجودَ ميتةٍ أو دمًا مَسفوحًا؛ أي: مصبوبًا كالدمِ في العروقِ، لا كالكبدِ والطحالِ.

﴿ أَوْلَحْمَ خِنزِيرِ فَإِنَّهُ رِجْشُ ﴾: فإنَّ الخنزيرَ - أو لحمَه - قَذَرٌ لتعوُّدِه أكلَ النَّجاسةِ، أو خبيثٌ يُخْبثُ.

﴿ أَوْفِسَقًا ﴾ عطفٌ على ﴿ لَحْمَ خِنزِيرٍ ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ للتَّعليل.

﴿ أُهِلَ لِغَيْرِ ٱللهِ بِهِ . ﴾ صفةٌ له موضحةٌ، وإنَّما سُمِّيَ ما ذبحَ على اسمِ الصَّنمِ فِسقًا لتوغُّلِه في الفسق.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِسَقًا ﴾ مفعولًا لَه مِن ﴿أُهِلَ ﴾، وهو عطفٌ على ﴿يَكُونَ ﴾ والمستكنُّ في ﴿يَكُونَ ﴾.

﴿ فَمَنِ ٱضْطُرَ ﴾: فمَن دَعَتْه الضَّرورةُ إلى تناولِ شَيءٍ مِن ذلك ﴿غَيْرَبَاغٍ ﴾ على مضطرِّ مثلِه ﴿وَلَا عَادِ ﴾ قَدْرَ الضَّرورةِ ﴿فَإِنَّرَبَكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ لا يؤاخذُه.

والآيةُ محكمةٌ لأنَّها تدلُّ على أنَّه لم يَجِد فيما أوحيَ إلى تلكَ الغايةِ (١٠) محرَّمًا غيرَ هذه، وذلك لا يُنافي ورودَ التَّحريمِ في شيءٍ آخَرَ (١٠)، فلا يَصِحُ

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ۲۷۲)، و «التيسير» (ص: ١٠٨).

 ⁽٢) قولُهُ: ﴿عطفٌ على أنْ.. إلخَ ﴾؛ أي: على قراءَةِ الرَّفعِ كما يدلُّ عليهِ قولُهُ: ﴿إلاَّ وجودَ ميتةٍ ﴾، فإنَّهُ على قراءَةِ النَّصبِ يكونُ التَّقديرُ: على وجودِهِ ميتةً ، وعطفُهُ حينتذِ على ﴿مَيِّتَةً ﴾ أقربُ لفظًا ومعنى. انظر: ﴿حاشية الخفاجي).

⁽٣) قوله: ﴿ إِلَى تَلَكَ الْعَايَةِ ﴾؛ أي: إلى نزول الآية. انظر: ﴿ حاشية القونوي ﴿ ٨/ ٢٨٧).

⁽٤) قوله: «وذلك لا يُنافي ورودَ التَّحريمِ في شيءِ آخَرَ»؛ أي: بعد تلك الغاية. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٢٨٧).

الاستدلال بها على نسخ الكتابِ بخبرِ الواحدِ، ولا على حلِّ الأشياءِ غيرها إلَّا مع الاستصحاب(١).

(١٤٦) ـ ﴿ وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَاكُلَّ ذِى ظُفُرٍ ﴾: كلَّ ما لَه إصبعٌ كالإبلِ والسِّباع والطُّيورِ.

وقيل: كلَّ ذي مخلبٍ وحافرٍ وسُمِّيَ الحافرُ ظُفرًا مجازًا، ولعلَّ المسبَّبَ عن الظَّلم تَعميمُ التَّحريم.

﴿ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَدِ حَرَّمَنَ عَلَيْهِمْ شُخُومَهُمَآ ﴾: الثُّرُوبَ وشُحومَ الكُلَى (٢)، والإضافةُ لزِيادةِ الرَّبطِ (٣).

﴿ إِلَّا مَا حَمَلَتَ ظُهُورُهُمَا ﴾: إلَّا ما علقَتْ بظُهورِهِما ﴿ أَوِ ٱلْحَوَاكِ آ﴾: أو ما اشتمَلَ على الأمعاء، جمعُ حاويةٍ أو حاوِياء كقاصِعَاء وقوَاصِع، أو حَوِيَّة كسَفِينَة وسَفَائِن.

وقيل: هو عطفٌ على ﴿شُحُومَهُمَآ ﴾ و﴿أَوَّ ﴾ بمعنى الواوِ.

⁽١) قـوك. (ولا على حل إلا مع الاستصحاب؛ أي: ولا يصحُّ الاستدلالُ بها على حلَّ شيء بدون استصحاب الأصل. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥٥٨).

وقال ابن التمجيد: قوله: ﴿إلا مع الاستصحابِ الاستصحاب: بقاء الشيء على ما كان عليه، أي: غير ما ورد عليه النهي من الأشياء ولو بخبر الواحد. انظر: (حاشية ابن التمجيد) (٨/ ٢٨٧).

 ⁽٢) الثُّروبُ: شحمٌ قد يغشِّي الكَرِشَ والأمعاءَ رقيقٌ. انظر: «الصحاح» (مادة: ثرب)، والكُلى؛ بضمِّ الكاف: جمعُ كُلية.

⁽٣) قوله: «والإضافة لزيادة الربط»؛ أي: في قوله: ﴿ شُحُومَهُمَا ﴾. وإلا كان يكفي أن يقال: ومن البقر والغنم الشحوم، كما يقال: أخذت من زيد الدراهم، لكن أضيفت وقيل: ﴿ شُحُومَهُمَا ﴾ لزيادة الربط. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٩)، و«حاشية القونوي» (٨/ ٢٨٨).

﴿ أَوْ مَا أَخْتَلَطَ بِمَظْمِ ﴾ هو شَحْمُ الأَلْيةُ لاتِّصالِها بالعُصْعُصِ.

﴿ ذَلِكَ ﴾ التحريمَ أو الجَزاءَ ﴿ جَزَيْنَهُم بِبَغْيِهِمَ ﴾: بسببِ ظُلمِهِم ﴿ وَإِنَّا لَصَلاِقُونَ ﴾ في الإخبارِ، أو الوعدِ والوعيدِ.

(١٤٧) - ﴿ فَإِن كَ نَقُل رَّبُكُمْ ذُو رَحْمَةِ وَسِعَةِ ﴾ يُمهِلُكُم على التَّكذيبِ فلا تغترُّوا بإمهالِه فإنَّه لا يُهمِلُ ﴿ وَلَا يُرَدُّبَأَلُهُ مَنِ ٱلْفَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ حينَ ينزلُ.

أو: ذو رَحمَةٍ واسِعَةٍ على المُطيعينَ وذو بأسٍ شَديدٍ على المجرمينَ، فأقامَ مقامَه (۱): ﴿وَلَا يُرَدُّبُأْسُهُ، ﴾ لتَضمُّنِه التَّنبية على إنزالِ البأسِ عليهِم معَ الدلالَةِ على أنَّه لازبٌ (۱) بهم لا يمكنُ ردُّهُ عَنهُم.

(١٤٨) - ﴿ سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱشْرَكُوا ﴾ إخبارٌ عَن مُستقبلٍ ، ووقوعُ مُخْبَرهِ يدلُّ على إعجازِه: ﴿ لَوَ شَآءَ ٱللهُ مَاۤ أَشْرَكُنَا وَلاَ ءَابَاۤ وُلَا حَرَّمْنَا مِن شَيّع ﴾ ؛ أي: لو شاءَ اللهُ خلاف ذلك مشيئة ارتضاءِ كقولِه: ﴿ فَلُو شَآءَ لَهَدَ سَكُم ٓ أَجْمَعِينَ ﴾ [الانعام: ١٤٩] لَمَا فعَلْنا نحنُ ولا آباؤنا، أرادوا بذلك أنَّهم على الحقِّ المَشروعِ المَرضيِّ عندَ اللهِ ، لا الاعتذارَ عن ارتكابِ هذه القبائحِ بإرادةِ اللهِ إيَّاها مِنهُم حتى ينه ضَ ذمُّهُم به دليلًا للمُعتزِلَةِ ، ويؤيِّدُ ذلك قولُه:

﴿ كَذَابِ لَكَ فِي أَنَّ اللهَ مَنعَ اللهَ مَنعَ اللهَ مَنعَ اللهَ مَنعَ اللهَ مَنعَ اللهُ مَنعَ اللهُ مَنعَ اللهُ مَنعَ اللهُ اللهُ مَنعَ اللهُ الله

⁽١) قوله: (فأقام مقامه)؛ أي: مقام البأس الشديد. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥٦٠).

⁽٢) قوله: (الازب)؛ أي: الازمٌ.

﴿ حَتَىٰ ذَاقُواْ بَأَسَنَا ﴾ الذي أَنْزَلْنا عليهِم بتكذيبِهِم ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمِ ﴾: مِن أَمْرٍ مَعلوم يَصِحُّ الاحتجاجُ به على ما زَعَمْتُم ﴿ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ٓ ﴾: فتُظهِرُوه لنا.

﴿ إِن تَنَيِعُوكَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾ ما تَتَبعونَ في ذلك إلا الظنَّ ﴿ وَإِنْ أَنتُدْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾: تَكْذِبونَ على اللهِ.

وفيه دليلٌ على المنعِ مِن اتِّباعِ الظنِّ سيَّما في الأُصولِ، ولعل ذلك حيثُ يُعارِضُه قاطِعٌ؛ إذ الآية فيه(١).

(١٤٩) - ﴿ قُلَ فَلِلَهِ الْخُبَّةُ ٱلْبَلِغَةُ ﴾: البيَّنَةُ الواضحَةُ التي بلَغَتْ غايةَ المتانَةِ والقُوَّةِ على الإثباتِ، أو بلغَ بها صاحبُها صِحَّةَ دَعواهُ، وهي مِن الحَجِّ بمَعنى القصدِ كأنَّها تَقْصِدُ إثباتَ الحكم وتَطْلبُه.

﴿ فَلَوْ شَآهَ لَهُدَىٰكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾ بالتَّوفيقِ لها والحملِ عليها، ولكن شاءَ هِدايةً قَومٍ وضَلالَ آخرينَ.

(١٥٠) _ ﴿ قُلْ هَلُمُ شُهَدَآءَكُم ﴾: أحضِرُوهُم، وهو اسمُ فعلِ لا يَتصرَّفُ عندَ أهلِ الحِجازِ، وفِعلٌ يؤنَّثُ ويُجمَعُ عندَ بني تَميمٍ، وأصلُه عندَ البَصريِّين: (ها لُمَّ)، مِن (لَمَّ): إذا قَصَدَ؛ حُذِفَت الألفُ لتقديرِ السُّكونِ في اللامِ فإنَّه الأصلُ، وعندَ الكُوفِينَ: (هل أُمَّ)؛ فحُذِفَت الهمزةُ بإلقاءِ حركتِها على اللامِ، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ (هل) لا تدخلُ الأمرَ.

ويكونُ مُتعدِّيًا كما في الآيةِ، ولازمًا كقولِه: ﴿ مَلْمٌ إِلَّيْنَا ﴾ [الأحزاب: ١٨].

﴿ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَنَذَا ﴾ يعني: قُدُوتَهم فيه، استحضَرَهُم ليُلْزِمَهُم

⁽١) قوله: ﴿إِذَ الآية فيه ؛ أي: فيما يعارضه قاطعٌ. انظر: ﴿حاشية الأنصاري (٢/ ٥٦١).

الحُجَّةَ ويُظهرُ بانقطاعِهِم ضَلالَتَهُم، وأنَّه لا مُتمسَّكَ لهم كمَن يقلِّدُهُم، ولذلك قيَّدَ الشُّهداءَ بالإضافةِ ووصفَهُم بما يَقتَضِي العهدَ بهِم.

﴿ فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ ﴾ فلا تُصدِّقُهُم فيه، وبيِّنْ لهم فسادَه؛ فإنَّ تسليمَهُم موافقة للهم في الشَّهادةِ الباطلةِ.

﴿ وَلَا تَنَبِعُ أَهُوَا مَ اللَّهِ مِنَ كَذَّبُوا بِنَا يَنِينَ ﴾ مِن وَضعِ الظَّاهرِ مَوضِعَ المُضمَرِ ؛ للدَّلالةِ على أَنَّ مُحَدِّبَ الآياتِ مُتَّبِعُ الهوى لا غير ، وأنَّ مُتَّبِعَ الحُجَّةِ لا يكونُ إلَّا مُصدِّقًا بها.

﴿وَالَّذِيكَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ﴾ كعبدَةِ الأَوثانِ ﴿وَهُم بِرَبِهِمْ يَعْدِلُوكَ ﴾: يجعلونَ له عديلًا.

(١٥١) ـ ﴿ قُلْ تَعَالَوَا ﴾ أمرٌ مِن التَّعالي، وأصلُه: أَنْ يقولَه مَن كانَ في عُلْوِ لِمَن كانَ في سُفْلِ، فاتُّسِعَ فيه بالتَّعميم.

﴿ أَتَلُ ﴾: أقرأُ ﴿ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمُ ﴾ منصوبٌ بـ ﴿ أَتَلُ ﴾، و ﴿ مَا ﴾ تَحتمِلُ الخبريةَ والمصدرية ، و حَرَّمَ ﴾ والجملةُ مفعولَ ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ مَلْ اللهِ مَلْ مُعُولَ ﴿ اللهِ مَا اللهِ مَلْ اللهِ اللهِ مَلْ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَل

﴿عَلَيْكُمْ ﴾ متعلِّقةٌ بـ ﴿حَرَّمَ ﴾ أو ﴿أَتَلُ ﴾.

﴿ أَلَا تُشْرِكُواْ بِهِ ١٠٠ أَي: لا تُشرِكُوا ؛ ليَصِحَّ عطفُ الأمرِ عليه، ولا يمنعُه تَعليقُ الفعلِ المفسَّرِ بـ ﴿ مَا حَرَمَ ﴾ (١) فإنَّ التَّحريمَ باعتبارِ الأوامرِ يرجعُ إلى أضدادِها.

⁽١) قوله: (ولا يمنعه)؛ أي: عطفَ الأمرِ عليه (تعليقُ الفعل) وهو ﴿أَتَّلُ ﴾ (المفسَّر» بـ (أنْ) (بـ ﴿مَا حَرَّمَ ﴾) متعلَقٌ بـ (تعليقُ»، لا بـ (المفسَّر». انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٦٣٥).

وقال ابن التمجيد: قوله: ﴿إلا مع الاستصحابِ الاستصحاب: بقاء الشيء على ما كان عليه، أي: =

ومَن جعلَ (أن) ناصبَةً فمحلُّها النَّصبُ بـ ﴿عَلَيْتَكُمْ ﴾ على أنَّه للإغراء، أو بالبدلِ مِن ﴿مَا ﴾، أو مِن عائدِه المحذوفِ على أنَّ (لا) زائدةٌ. أو الجرُّ(١) بتقديرِ اللهم، أو الرفعُ على تقديرِ: المَتلوُّ أنْ لا تُشرِكُوا، أو: المحرَّمُ أن تُشرِكُوا.

﴿شَيْئًا ﴾ يحتمِلُ المصدرَ والمفعولَ.

﴿ وَبِالْوَلِدَيْنِ إِحْسَنَا ﴾؛ أي: وأحسِنُوا بهم إحسانًا، وضعَه موضِعَ النَّهيِ عَن الإساءةِ إليهما للمُبالغَةِ، وللدلالةِ على أنَّ تركَ الإساءةِ في شأنِهِما غيرُ كافٍ بخلافِ غيرِهما.

﴿ وَلَا تَقْنُكُواۤ أَوْلَكَدَكُم مِّنَ إِمْلَتِي ﴾: مِن أُجلِ فقرٍ ومِن خَشْيَتِه، كقوله: ﴿ خَشْيَةَ إِمْلَقِ ﴾ [الإسراء: ٣١].

﴿ غَنْ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ﴾ منعٌ لمُوجبيةِ ما كانوا يفعلونَ لأجلِه واحتجاجٌ عليه.

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الْفُواحِثَ ﴾: كبائر الذُّنوبِ، أو: الزِّنَى ﴿ مَا ظَهَـرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ بدلٌ منه، وهو مثلُ قولِه: ﴿ ظَلِهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ وَ ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

﴿ وَلَا نَفْ نُلُوا اَلنَفْسَ اللَّهِ عَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ﴾ كالقَوَدِ وقتلِ المُرتدِّ ورجمِ المُحصَنِ. ﴿ ذَالِكُونَ ﴾ إشارةٌ إلى ما ذكرَ مفصَّلًا ﴿ وَصَّنَكُم بِدِ . ﴾: بحفظِه ﴿ لَعَلَكُونَ لَمْقِلُونَ ﴾: تَرْشُدونَ ؛ فإنَّ كمالَ العقل هو الرُّشدُ.

(١٥٢) _ ﴿ وَلَا نَقْرَبُواْ مَالَ ٱلْمَيْسِمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ ٱحۡسَنُ ﴾: إلَّا بالفِعْلةِ التي هي أحسَنُ ما يُفعَلُ بمالِه كحفظِه وتثميره

غير ما ورد عليه النهي من الأشياء ولو بخبر الواحد. انظر: (حاشية ابن التمجيد) (٢٨٧/٨).

⁽١) قوله: (الجرُّ) بالرفع عطفاً على (النصبُ، في قوله: (ومحلُّها النصب،

﴿ حَتَّى يَبَلُغَ أَشُدَهُ ﴾: حتَّى يصيرَ بالغَّا، وهو جمعُ شِدَّةٍ كَنِعْمَةٍ وأَنْعُمٍ، أو شِدِّ كَصِرِّ وأَصُرِّ، وقيل: مفردٌ كَأَنْكِ (١).

﴿ وَأَوْفُوا أَلْكَيْلُ وَالَّهِيزَانَ فِالْقِسْطِ ﴾: بالعدلِ والسَّوِيَّةِ.

﴿لَا نُكِلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾: إلا ما يَسَعُها ولا يَعْشُرُ عليها، وذكرُه عقيبَ الأمرِ معناه: أنَّ إيفاءَ الحقِّ عَسِرٌ، فعَلَيكُم بما في وُسعِكُم وما وراءَه معفوٌّ عنكُم.

﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ ﴾ في حكومة ونحوِها ﴿ فَأَعْدِلُواْ ﴾ فيها ﴿ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾: ولو كانَ المقولُ له أو عليه مِن ذَوِي قرابَتِكُم.

﴿ وَبِعَهُ دِاللَّهِ أَوْفُوا ﴾ يعني: ما عَهِدَ إليكُم مِن ملازمَةِ العدلِ وتأديةِ أحكامِ الشَّرعِ. ﴿ وَبِعَهُ دِاللَّهُ مَا عَهِدَ إليكُم مِن ملازمَةِ العدلِ وتأديةِ أحكامِ الشَّرعِ.

وقرأ حمزةُ وحفصٌ والكسائيُّ: ﴿تَذَكَّرُونَ ﴾ بتخفيفِ الذالِ حيثُ وقعَ إذا كان بالتاء، والباقونَ بتشديدِها(٢).

(١٥٣) - ﴿وَأَنَّ هَذَاصِرَطِي مُسْتَقِيمًا ﴾ الإشارةُ فيه إلى ما ذكرَ في السُّورَةِ؛ فإنَّها بأَسرِها في إثباتِ التَّوحيدِ والنُّبوَّةِ وبيانِ الشَّريعةِ.

وقراً حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿وإنَّ﴾ بالكسرِ على الاستئنافِ، وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ بالفتحِ والتَّخفيفِ، والباقونَ به مُشددَّةً ﴿ بتقديرِ اللامِ على أنَّه عِلَّةٌ لقولِه: ﴿فَاتَيْبِعُوهُ ﴾.

وقرأً ابنُ عامرٍ: ﴿صِرَاطِيَ﴾ بفتح الياءِ(١).

⁽١) الآنُك؛ بالمدِّ وضمِّ النُّون: الرصاص الأسود.

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۲۷۲)، و«التيسير» (ص: ۱۰۸).

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٣)، و «التيسير» (ص: ١٠٨)، و «النشر» (٢/ ٢٦٦).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ۲۷۳)، و «التيسير» (ص: ١٠٨).

وقُرِئَ: (وهذا صِرَاطِي)(١)، (وهذا صِراطُ رَبِّكُم)، (وهذا صِراطُ رَبِّكَ)(١).

﴿ وَلَا تَنَيِعُوا ٱلسُّبُلَ ﴾: الأديانَ المُختَلِفَة، أو الطُّرقَ التَّابِعةَ للهَوى، فإنَّ مُقتضَى الحجَّةِ واحدٌ، ومُقتضَى الهوى مُتعدِّدٌ لاختلافِ الطَّبائع والعاداتِ.

﴿ فَنَفَرَقَ بِكُمْ ﴾: فتفرِّقَكُم وتُزيلَكُم ﴿ عَن سَبِيلِهِ ، ﴾ الذي هو اتِّباعُ الوَحيِ واقتِفاءُ البُرهانِ.

﴿ ذَالِكُمْ ﴾ الاتباعَ ﴿ وَصَّنكُم بِهِ - لَعَلَّكُمْ تَنَّقُونَ ﴾ الضَّلالَ والتَّفرُّقَ عَن الحقِّ.

(١٥٤) _ ﴿ ثُمَّ مَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِئْبَ ﴾ عطفٌ على ﴿ وَصَّنَكُم ﴾، و﴿ ثُمَّ ﴾ للتَّراخِي في الإخبارِ، أو للتَّفاوُتِ في الرُّتبَةِ؛ كأنَّه قيل: ذلِكُم وَصَّاكُم به قديمًا وحديثًا، ثمَّ أعظمُ مِن ذلك أنَّا آتينا موسى الكِتابَ.

﴿ تَمَامًا ﴾ للكرامَةِ والنِّعمَةِ ﴿ عَلَى ٱلَّذِى ٓ أَحْسَنَ ﴾: على مَن أحسنَ القيامَ به، ويؤيِّدُه أَنْ قُرِئ: (على الذين أَحْسَنوا) (٣٠.

أو: على الذي أحسنَ تَبليغَهُ، وهو مُوسى عليه السَّلام.

أو: تمامًا على ما أحسنَه؛ أي: أجادَه مِن العلمِ والشَّرائعِ؛ أي: زيادةً على علمِه إتمامًا له.

⁽١) نسبها الفارسي في «الحجة» (٣/ ٤٣٩) لأبيُّ رضي الله عنه، وابنُ عطية في «المحرر الوجيز» (١/ ٣٦٤) لابن مسعود رضي الله عنه، والزمخشريُّ في «الكشاف» (٣/ ١٤٢) للأعمش.

⁽٢) ذكرهما الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٤٢)، الأولى عن ابن مسعود رضي الله عنه، والثانية عن أبيًّ رضى الله عنه.

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات (ص: ٤٧)، و «الكشاف» (٣/ ١٤٤)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وقُرِئَ بالرَّفعِ^(۱) على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: على الدِّين الذي هو أحسَنُ، أو: على الوجه الذي هو أحسنُ ما يكونُ عليه الكتبُ.

﴿وَتَفَصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾: وبيانًا مُفصَّلًا لكلِّ ما يُحتاجُ اليه في الدِّينِ، وهو عطفٌ على ﴿تَمَامًا ﴾ ونصبُهُما يحتمِلُ العِلَّةَ والحالَ والمصدرَ.

﴿ وَهُدَى وَرَحْمَةَ لَعَلَّهُم ﴾: لعلَّ بني إسرائيلَ ﴿ بِلِقَآءِرَبِهِمْ يُؤْمِنُونَ ﴾؛ أي: بلقائِه للجَزاءِ.

(١٥٥) ـ ﴿ وَهَندَا كِنَنْبُ ﴾ يعني: القرآنَ ﴿ أَنزَلْنَهُ مُبَارَكُ ﴾: كثيرُ النَّفعِ ﴿ فَأَتَّبِعُوهُ وَآتَقُواْ لَعَلَكُمُ تُرْحَمُونَ ﴾ بواسطةِ اتِّباعِه، وهو العملُ بما فيه.

(١٥٦) ـ ﴿ أَن تَقُولُوٓا ﴾: كراهةَ أَنْ تَقُولُوا ، عـلَّةٌ لـ ﴿ أَنزَلْنَهُ ﴾: ﴿ إِنَّمَا أُنزِلَ ٱلْكِنْبُ عَلَى طُآ بِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا ﴾: اليهودِ والنَّصارى، ولعلَّ الاختـصاصَ فـي ﴿ إِنَّمَا ﴾ لأنَّ الباقيَ المشهورَ حينئذٍ مِن الكتبِ السَّماويَّةِ لم يَكُن غيرَ كتبِهِم.

﴿ وَإِن كُنّا ﴾: (إنْ) هي المخفَّفَةُ، ولذلك دخلَت اللامُ الفارقَةُ في خبرِ (كان)؛ أي: وإنّهُ كنّا ﴿ عَن دِرَاسَتِهِمْ ﴾: قراءَتِهم ﴿ لَعَنفِلِينَ ﴾ لا ندري ما هي، أو لا نعرِفُ مِثلَها.

(١٥٧) - ﴿ أَوْ تَقُولُوا ﴾ عَطفٌ على الأوَّلِ ﴿ لَوْ أَنَا آأُنِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِنَابُ لَكُنَّا آهَدَىٰ مِنْهُمٌ ﴾ لحدَّةِ أذهانِنا وثقابَةِ أفهامِنا (٢٠) ، ولذلك تَلقَّفْنا فنونَا مِن العلمِ كالقصصِ والأشعارِ والخُطَبِ على أنَّا أُمَيُّونَ.

⁽١) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣٤)، و«الكشاف» (٣/ ١٤٤)، عن يحيى بن يعمر، وضعف ابن جني هذه القراءة.

⁽٢) قوله: (وثقابة أفهامنا)؛ بمثلثة وقاف وموحَّدة: النفوذ والحِدَّةُ. ويروى بالفاء بدل الباء، انظر: (حاشية الخفاجي).

﴿ فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ مِن زَيِّكُمْ ﴾: حُجَّةٌ واضِحَةٌ تَعرِفُونَها

﴿وَهُدُى وَرَحْمَةً ﴾ لِمَن تَأْمَّلَ فيه وعَمِلَ به.

﴿ فَمَنَ أَظَٰلَمُ مِتَن كَذَّبَ بِعَايَنتِ اللَّهِ ﴾ بعد أَنْ عرف صِحَّتَها أو تمكَّنَ مِن مَعرِفَتِها ﴿ وَصَدَفَ ﴾ : أعرضَ، أو: صَدَّ ﴿ عَنْهَا ﴾ فضَلَّ وأضَلَّ.

﴿ سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصَّدِفُونَ عَنْ ءَايَننِنَا سُوٓءَ ٱلْمَذَابِ ﴾: شِدَّتَه ﴿ بِمَا كَانُواْ يَصَّدِفُونَ ﴾: بإعراضِهم أو صَدِّهِم.

(١٥٨) _ ﴿ هَلَ يَنظُرُونَ ﴾؛ أي: ما يَنتَظِرُونَ، يعني: أهلَ مكَّةَ، وهُم ما كانوا منتظِرينَ لذلك، ولكنْ لَمَّا كان يلحَقُهم لحوقَ المنتظِر شُبِّهُوا بالمُنتظِرينَ.

﴿ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَتِكُةُ ﴾: ملائكةُ الموتِ أو العذاب.

وقرأً حَمزَةُ والكِسائيُ بالياءِ(١).

﴿ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾؛ أي: أمرُهُ بالعَذابِ، أو: كلُّ آياتِه، يعني: آياتِ القيامَةِ والهلاكِ الكُلِّيِّ؛ لقولِه: ﴿ أَوْ يَأْتِكَ بَعْضُ ءَايَنتِ رَبِّكَ ﴾ يعني: أشراطَ السَّاعةِ.

وعَن حُذيفَةَ والبَراءِ بنِ عازبِ: كُنَّا نَتذاكُرُ السَّاعةَ إذ أشرفَ علينَا رَسولُ اللهِ ﷺ فقال: «ما تَذاكرونَ؟» قلنا: نَتذاكرُ السَّاعةَ، قال: «إنَّها لا تَقومُ حتَّى تَرَوا قَبْلَها عشرَ آياتِ: الدُّخَانَ، ودابَّةَ الأَرضِ، وخَسْفًا بالمشرقِ، وخَسْفًا بالمغربِ، وخسفاً بجزيرةِ العَرَب، والدَّجَالَ، وطُلوعَ الشَّمسِ مِن مَغرِبِها، ويأجوجَ ومَأجوجَ، ونُزولَ عِيسَى، ونارًا تَخرجُ مِن عَدَن»(٢).

⁽١) انظر: (السبعة) (ص: ٢٧٤)، و(التيسير) (ص: ١٠٨).

 ⁽۲) رواه مسلم (۲۹۰۱) من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه. وحديث البراء قال في
 «الكافى الشاف» (ص: ٦٣): لم أجده.

﴿ يَوْمَ يَأْتِى بَمْضُ ءَاينتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَنْهَا ﴾ كالمُحْتضرِ إذا صارَ الأمرُ عيانًا، والإيمانُ برهانيٌّ.

وقُرِئَ: (تَنْفَعُ) بالتَّاءِ(١)؛ لإضافةِ الإيمانِ إلى ضميرِ المؤنَّثِ.

﴿لَرْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ ﴾ صفةً ﴿نَفْسًا ﴾، ﴿أَوْكَسَبَتْ فِي إِيكَنِهَا خَيْرًا ﴾ عطفٌ على

والمعنى: أنهُ لا ينفعُ الإيمانُ حينئذِ نفسًا غيرَ مقدِّمةٍ إيمانَها، أو مقدِّمةً إيمانَها غيرَ كاسبةٍ في إيمانها خيرًا، وهو دليلٌ لِمَن لم يَعتبرِ الإيمانَ المجرَّدَ عن العملِ، وللمُعتبرِ تخصيصُ هذا الحكمِ بذلكَ اليومِ وحملُ التَّرديدِ على اشتراطِ النفعِ بأحدِ الأمرينِ، على معنى: لا ينفعُ نفسًا خلَتْ عَنْهما إيمانُها.

والعطفُ على ﴿لَرَ تَكُنَ ﴾ بمعنى: لا ينفعُ نفسًا إيمانُها الذي أحدثَتْهُ حينئذٍ وإن كسبَتْ فيه (٢) خيرًا.

﴿ قُلِ ٱنكَظِرُوٓ النَّلاثةِ فَإِنَّا مُنكَظِرُونَ ﴾ وعيدٌ لهم؛ أي: انتظروا إتيانَ أحدِ الثَّلاثةِ فإنَّا منتظرونَ لهُ، وحينئذِ لنا الفوزُ وعليكم الويلُ.

(١٥٩) _ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَقُواْ دِينَهُمْ ﴾: بدَّدُوهُ (١)، فآمَنوا ببعض وكفروا ببعض، أو: افترَقوا فيهِ.

وقالَ عليهِ السَّلامُ: «افترقتِ اليهودُ على إحدى وسبعينَ فرقةً كلُّها في الهاويةِ

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧) عن ابن سيرين وابن عمر.

⁽٢) (فيه) من نسخة التفتازاني.

⁽٣) قوله: (بددوه)؛ أي: بعَّضوه، من التبديد وهو التبعيض. انظر: (حاشية القونوي) (٨/ ٣٢٠).

إلا واحدةً، وافترقتِ النَّصارى على اثنتينِ وسبعينَ فرقةً كلُّها في الهاويةِ إلا واحدةً، وستفترقُ أمَّتي على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً كلُّها في الهاويةِ إلا واحدةً»(١).

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ: ﴿فَارَقُوا﴾(٢)؛ أي: بايَنوا.

﴿وَكَانُوا شِيَعًا ﴾: فرقًا تُشَيِّعُ كلُّ فرقةٍ إمامًا ﴿لَسْتَمِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾؛ أي: من السُّؤالِ عنهم وعن تفرُّقهم، أو عن عقابِهم، أو: أنتَ بريءٌ منهم.

وقيل: هو نهيٌ عن التَّعرُّضِ لهم، وهو مَنسوخٌ بآيةِ السَّيفِ.

﴿إِنَّمَا آمُّهُمْ إِلَى اللَّهِ ﴾ يتولَّى جزاءَهم ﴿ثُمَّ يُنَيِّتُهُم بِمَاكَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ بالعقابِ.

(١٦٠) - ﴿ مَن جَاءً بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾؛ أي: عشرُ حسناتٍ أمثالُها فضلًا من اللهِ.

وقرأً يعقوبُ: ﴿عشرٌ ﴾ بالتنوينِ، ﴿أَمثالُها ﴾ بالرَّفع على الوصفِ(٣).

وهذا أقلُّ ما وعدَ من الأضعافِ، وقد جاءَ الوعدُ بسبعينَ، وسبعِ مئةٍ، وبغيرِ حسابِ، ولذلكَ قيلَ: المرادُ بالعَشْرِ الكثرةُ دونَ العددِ.

﴿وَمَن جَآءً بِٱلسَّيِّتَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَا مِثْلَهَا﴾ قضيةً للعدلِ ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ بنقصِ النَّواب وزيادةِ العقاب.

⁽۱) رواه بنحوه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠) وقال: (حسن صحيح)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وابن حبان في (صحيحه) (٦٢٤٧)، والحاكم في (المستدرك) (٤٤١)، وصححه على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وانظر: (الكافي الشاف) (ص: ٦٣).

⁽٢) انظر: (السبعة) (ص: ٢٧٤)، و(التيسير) (ص: ١٠٨).

⁽٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٦٦).

(١٦١) - ﴿ قُلَ إِنَّنِي هَدَنِي رَقِيَ إِلَى صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ ﴾ بالوحي والإرشاد إلى ما نَصَبَ من الحُججِ ﴿ دِينًا ﴾ بدلٌ من محلِّ ﴿ إِلَى صِرَطٍ ﴾ ؛ إذ المعنى: وهداني صراطًا، كقوله: ﴿ وَبَعَدِ يَكُمُ صِرَطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ [الفتح: ٢٠] أو مفعولُ فعلِ مضمَرٍ دلَّ عليهِ الملفوظُ.

﴿ قَيِّمًا ﴾: (فَيْعِل) من قامَ؛ كسيِّد من سادَ، وهو أبلغُ من المستقيمِ باعتبارِ الزِّنَةِ، والمُستقيمُ باعتبارِ الصِّيغةِ.

وقراً ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿وَيَكَا ﴾ (١) على أنهُ مصدرٌ نُعِتَ بهِ، وكانَ قياسُهُ: قِوَماً؛ كعِوَضٍ، فأُعِلَ لإعلالِ فعلهِ كالقِيَامِ.

﴿ مِلَةَ إِبْرَهِيمَ ﴾ عطفُ بيانٍ لـ ﴿ دِينًا ﴾، ﴿ حَنِيفًا ﴾ حالٌ مِن ﴿ إِبْرَهِيمَ ﴾، ﴿ وَمَاكَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ عطفٌ عليهِ.

(١٦٢ ـ ١٦٣) - ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاقِ وَنُشَكِي ﴾: عبادتي كلَّها، أو قُرباني، أو حجِّي ﴿ وَعَمْيَاى وَمَمَاقِ ﴾: وما أنا عليهِ في حياتي وأموتُ عليهِ من الإيمانِ والطَّاعةِ، أو طاعاتِ الحياةِ والخيراتِ المضافة إلى المماتِ كالوصيَّةِ والتَّدبيرِ، أو الحياة والممات أنفسَهما.

وقرأً نافعٌ: ﴿ومحيايُ﴾ بإسكانِ الياءِ(٢) إجراءً للوصل مُجرى الوقفِ.

⁽۱) بكسر القاف وفتح الياء مخففة، والباقون بفتح القاف وكسر الياء مشددة. انظر: «السبعة» (ص: ۲۷٤)، و «التيسير» (ص: ۱۰۸).

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۲۷٤)، و«التيسير» (ص: ۱۰۸).

(١٦٤) - ﴿ فَلَ آغَيْرَ ٱللَّهِ ٱبْغِى رَبًّا ﴾ فأُشرِكَهُ في عبادتهِ، وهو جوابٌ عن دُعائِهم لهُ إلى عبادةِ آلهَتهِم ﴿ وَهُو رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ حالٌ في موقعِ العلَّةِ للإنكارِ والدليلِ(١) لهُ؛ أي: كلُّ ما سواهُ مربوبٌ مِثْلِي لا يَصْلُحُ للرُّبوبيةِ.

﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ﴾ فلا ينفعُني في ابتغاءِ ربِّ غيرهِ ما أنتم عليهِ من ذلك.

﴿ وَلَا نَزِرُ وَازِرَةً وِزَرَ أُخْرَىٰ ﴾ جوابٌ عَن قولهم: ﴿ أَتَبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلَنَحْمِلْ خَطَلَيَكُمْ ﴾ [العنكبوت: ١٢].

﴿ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَّحِثِمُكُمْ ﴾ يومَ القيامةِ ﴿ فَلُنَبِّ عَكُمُ بِمَا كُنتُمٌ فِيهِ تَخْلِفُونَ ﴾ بتبيَّنِ الرُّشــدِ من الغَيِّ، وتميُّزِ المحقِّ من المُبطلِ.

(١٦٥) _ ﴿ وَهُو اللَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَتَهِ الْأَرْضِ ﴾: يَخْلُفُ بعضُكم بعضًا، أو: خلفاءَ الأممِ السَّالفةِ، خلفاءَ الله مِ السَّالفةِ، على أنَّ الخطابَ عامٌ، أو: خلفاءَ الأممِ السَّالفةِ، على أنَّ الخطابَ للمؤمنينَ.

﴿ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضِ دَرَجَنتِ ﴾ في الشَّرفِ والغِنى ﴿ لِيَبَلُوكُمْ فِي مَا ءَاتَنكُو ﴾ من الجاهِ والمالِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ ﴾ لأنَّ ما هو آتٍ قريبٌ، أو لأنَّهُ يَسْرُعُ إذا أرادَهُ.

﴿ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ وصفَ العقابَ ولم يُضِفْهُ إلى نفسِهِ، ووصفَ ذاتَهُ بالمغفرةِ وضمَّ إليهِ الوصفَ بالرَّحمةِ، وأتى ببناءِ المبالغةِ واللَّامِ المؤكِّدةِ تنبيهًا على أنهُ تعالى غفورٌ بالذَّاتِ معاقِبٌ بالعَرَضِ، كثيرُ الرَّحمةِ مُبالِغٌ فيها، قليلُ العقوبةِ مُسامحٌ فيها.

⁽١) قوله: «والدليل» عطفٌ على «موقع العلة». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧١).

عن رسولِ اللهِ ﷺ: ﴿أُنزِلَت عليَّ سورةُ الأنعام جملةً واحدةً يشيِّعُها سبعونَ ألفَ ملكِ لهم زجلٌ بالتَّسبيح والتَّحميدِ، فمَن قرأَ الأنعامَ صلَّى عليهِ واستغفرَ لهُ أولئكَ السَّبعونَ ألفَ ملكِ بعددِ كلِّ آيةٍ من سورةِ الأنعام يومَّا وليلةً»(١).

⁽١) الحديث إلى قوله: (لهم زجل بالتسبيح والتحميد) رواه الطبراني في (المعجم الصغير) (٢٢٠)، وأبو نعيم في احلية الأولياء الراع عن ابن مردويه كما في اللدر المنثور الراس ٢٤٣)، عن ابن عمر. قال الهيثمي في امجمع الزوائد؛ (٧/ ٢٠): رواه الطبراني في االصغير؛ وفيه يوسف بن عطية الصفار، وهو ضعيف.

ومن قوله: اقمن قرأ سورة الأنعام؛ رواه الثعلبي في اتفسيره؛ (١٢/ ١٥)، من حديث أنَّ رضى الله عنه، وهو قطعة من الحديث الموضوع الذي روي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سبورة، وقد تقدم الكلام عليه.

وقال الحافظ في والكافي الشاف؛ (ص: ٦٣): فيه أبو عصمة وهو متهم بالكذب.





مَكِّيَةٌ إِلَّا ثمانِ آياتٍ مِن قولِه: ﴿ وَسَئَلَهُمْ ﴾ إلى قولِه: ﴿ وَإِذْ نَنَقُنَا ﴾ (١). مُحكَمٌ كلُّها، وقيلَ: إلَّا (١) قولَه: ﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَنِهِلِينَ ﴾ (١).

(۱) هذا قول مقاتل في «تفسيره» (۲/ ۲۷ _ ۲۸). وقد اختلفت الروايات عن الأثمة في هذه السورة؛ فقد روي عن ابن عباس وابن الزبير أنها مكية كلها دون استثناء، رواه عن ابن عباس: ابن الضريس في «فضائل القرآن» (ص: ۲۳)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٤٤٥). وعن عبد الله بن الزبير رواه ابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٣/ ٤١٢).

وفي «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٥٥): عن قتادة: مكية إلّا قوله تعالى: ﴿ وَسَّمَلُهُمْ عَنِ الْقِرْكَةِ ﴾ الآية، فإنَّها نزلت بالمدينة. وقال ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ١٠٠): روى العوفي وابن أبي طلحة وأبو صالح عن ابن عباس أن سورة الأعراف من المكّيّ، وهذا قول الحسن ومجاهد وعكرمة وعطاء وجابر بن زيد وقتادة. وروي عن ابن عباس وقتادة أنها مكية إلّا خمس آيات أوَّلُها قوله تعالى: ﴿ وَسَّنَاهُمْ عَنِ ٱلْقَرْبَكِةِ ﴾.

- (٢) في نسخة التفتازاني: (إلى)، وليس في نسخة الطبلاوي: (وقيل».
- (٣) نسب القول بذلك لابن زيد، وقال ابن حزم: جميعها محكم غير آيتين:

أو لاهنَّ: قوله: ﴿وَذَرُوا ٱلَّذِينَ يُلْعِدُونَ فِي ٓأَسْمَنَهِدِ ﴾ الآية نسخت بآية السيف.

الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿خُذِالْمَغُوفَائُمُ وَالمُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَنهِلِينَ ﴾، وهذه الآية من عجيب المنسوخ؛ لأنَّ أوَّلها منسوخ وآخرها منسوخ وأوسطها محكم، قوله: ﴿خُذِالْمَغُو ﴾ يعني: الفضل من أموالهم، والأمر بالمعروف محكم، وتفسيره معروف، وقوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَنهِلِينَ ﴾ منسوخ بآية السيف. انظر: «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (ص: ٤٤٨)، ولابن حزم (ص: ٣٨).

وآيُها مئتانِ وخمسٌ (١).

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَازِ ٱلرَّحِيمِ

(١) - ﴿ المَّصَّ ﴾ سبقَ الكلامُ في مثلِه.

(٢) - ﴿ كِنَابُ ﴾ خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: هـ و كتابٌ (٢)، أو خبرُ ﴿ الْمَصَ ﴾ والمرادُ به السُّورةُ أو القرآنُ.

﴿ أُنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ صِفَتُه.

﴿ فَلَا يَكُن فِي صَدِّرِكَ حَرَجٌ مِنْهُ ﴾؛ أي: شكٌّ؛ فإنَّ الشَّاكَّ حَرِجُ الصَّدرِ، أو: ضِيقُ قلبِ من تبليغِه مخافة أن تُكذَّبَ فيه، أو تُقصِّرَ في القيام بحقِّه.

وتوجيهُ النَّهيِ إليه للمُبالغَةِ كقولِهم: «لا أَرَيَنَّكَ هاهنا»(٣)، والفاءُ تحتَمِلُ العطفَ والجوابَ؛ كأنَّه قيلَ: إذا أنزلَ إليك لتُنذِرَ به فلا يَحْرَجْ صدرُك منه.

﴿ لِلُنذِرَ بِمِهِ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿ أُنزِلَ ﴾ ، أو بـ﴿ لا يَكُنْ ﴾ (٤) ؛ لأنَّه إذا أَيْقَنَ أَنَّه مِن عندِ اللهِ جَسَرَ على الإنذارِ ، وكذا إذا لم يَخَفْهُم أو عَلِمَ أَنَّه موفقٌ للقيام بتَبليغِه .

(١) مئتان وخمس آيات في البَصريّ والشامي، وست في المدني والمكي والكوفي. انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٥٥).

(٢) هذا مَبنيٌّ على المُختارِ من كونِ ألفاظِ التَّهجي على نمطِ التَّعديدِ فلا محلَّ لها من الإعراب، بخلاف ما بعده. انظر: «حاشية الخفاجي».

- (٣) هو من الكناية، ظاهرُه يَقتَضِي أَنَّ المُتكلِّمَ يَنهى نَفسَه عن أَن يرى المُخاطبَ هنا، والمرادُ نَهيُ المُخاطَبِ؛ أي: لا تَكُن هاهنا حتى لا أراكَ فيه، فإنَّ كَينونَتك هاهنا مُستلزِمةٌ لرُوْيَتِي إيّاك، المعنى: أَنَّ الحرجَ لو كان مما يُنهى لنَهيناهُ عنكَ فانتَهِ عنه بتَركِ التَّعرُضِ له. وقال: فالنَّهيُ من بابِ التَّهييجِ والإلهاب ليُداوِمَ على اليَقينِ ويَزيدَ فيه. انظر: "فتوح الغيب، للطيبي (٦/ ٣١٧).
- (٤) في تَعليقِ المَجرورِ والظَّرفِ بـ «كان» الناقِصةِ خِلافٌ مبناه على أنَّها هل تدلُّ على حدثٍ أم لا؟ فمَن قال: «نَعَم» جوَّزَه، ومَن قال: «لا» مَنعه، كما قال أبو حيّان في «البحر المحيط» (١٠/ ١٢).

﴿ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يحتمِلُ النَّصبَ بإضمارِ فِعْلِها؛ أي: لتُنذِرَ وتُذكِّرَ ذِكرى، فإنَّها بمَعنى: التَّذكيرِ، والجرَّ عطفًا على ﴿ كِنَبُ ﴾ أو خبرًا لمحذوفِ (١٠).

(٣) - ﴿ ٱتَّـبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِن رَّقِكُرُ ﴾ يعُمُّ القُرآنَ والسُّنَّةَ؛ لقولِه: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْمُوَىٰ ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْمُوَىٰ ﴾ [النجم: ٣-٤].

﴿ وَلَا تَنَّبِعُوا مِن دُونِهِ ۚ أَوْلِيَآ ۚ ﴾ يُضِلُّونَكُم مِن الجنِّ والإنسِ.

وقيلَ: الضَّميرُ في ﴿مِن دونِهِ ﴾ لِـ ﴿مَا أُنزِلَ ﴾؛ أي: ولا تتَّبِعُوا من دونِ دينِ اللهِ دينَ أولياءٍ.

وقُرِئَ: «ولا تبتَغُوا»(۲).

﴿ وَلِيلًا مَّا تَذَّكُرُونَ ﴾؛ أي: تَذكُّرًا قليلًا _ أو: زمانًا قليلًا _ تَذكَّرونَ، حيثُ تتركونَ دينَ اللهِ وتتَّبعونَ غيرَه.

و ﴿مَا﴾ مَزيدةٌ لتَأْكيدِ القِلَّةِ، وإِن جُعِلَت مَصدريَّةً لم ينتصِب ﴿قَلِيلًا ﴾ بـ ﴿تَلِيلًا ﴾ بـ ﴿تَلَيلًا ﴾

وقراً حمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ عَن عاصم: ﴿تَذَكَّرُونَ ﴾ بحذفِ التَّاءِ، وابنُ عامرِ: ﴿يتَذكَّرُونَ﴾ (٤) على أنَّ الخطابَ بعدُ مع النَّبيِّ عليه السَّلامُ.

⁽١) انظر: (الكشاف) للزمخشري (٣/ ١٥٦).

⁽٢) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٣/ ٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٥٧)، عن مالك بن دينار، و «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن مجاهد.

⁽٣) لأنَّ معمولَ المصدرِ لا يتقدَّمُهُ، وقال أبو البَقاءِ: لا يجوزُ أن تكونَ ﴿مَا ﴾ مصدريَّةً لأن ﴿قَلِيلا ﴾ لا يبقى لهُ ناصتُ. انظر: (التبيان) لأبي البقاء العكبري (١/ ٩٠).

⁽٤) بياء تحتية ومثناة فوقية وذال مخففة وهي قراءة ابن عامر في المشهور عنه، وقرأ باقي السبعة بتاء فوقية وذال وكاف مشددتين.

(٤) - ﴿وَكُمْ مِن قَرْيَةٍ ﴾ وكثيرًا مِن القُرَى ﴿أَهْلَكُنْهَا﴾: أَرَدْنا إهلاكَ أهلِها، أو أهلكناهَا بالخذلانِ ﴿فَجَآءَهَا﴾: فجاءَ أهلَها ﴿بَأْسُنَا﴾: عذابُنا ﴿بَيْنَا ﴾: بائتينَ كقَومِ لوطٍ، مَصدرٌ وقعَ موقِعَ الحالِ ﴿أَوْ هُمْ قَآبِلُونَ ﴾ عطفٌ عليه؛ أي: قائلينَ (١) نصفَ النَّهارِ كقومِ شُعيبٍ، وإنَّما حُذِفَت واوُ الحالِ استثقالًا لاجتماع حَرْفَي عطفِ؛ فإنَّها واوُ عطفِ استُعيرَتْ للوَصلِ (١)، لا اكتفاءً بالضَّميرِ، فإنَّه غيرُ فَصيحٍ (١)، وفي التَّعبيرينِ (١) مُبالغةٌ في غفلتِهم وأمنِهم عَن العَذابِ، ولذلك خصَّ الوقتينِ، ولأنَّهُما وقتُ دَعَةٍ واستراحَةٍ، فيكونُ مَجيءُ العذابِ فيه أفظَعَ.

(٥) - ﴿ فَمَاكَانَ دَعُونِهُمْ ﴾؛ أي: دعاؤُهُم واستغاثَتُهُم، أو: ما كانُوا يَدْعونَه مِن دينِهِم ﴿إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓ أَإِنَّا كُنَاظُلِمِينَ ﴾ إلَّا اعترافَهُم بظُلْمِهم فيما كانُوا عليه و يُطلانِه (٥) تحسُّرًا عليه.

وقول المؤلف: «﴿ تَذَكَرُونَ ﴾ بحذف التاء المراد به تخفيفُ الذال بحذف تاء الافتعال المدغمة فيها، وإن أراد حذف التاء من: (تتذكرون) بتاءين فوقيتين، فهي قراءة ذكرها ابن مجاهد عن ابن عامر، لكنها شاذة كما صرح الآلوسي، وأوردها ابن خالويه في الشواذ. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ۲۷۸)، و «التيسير» (ص: ۱۰۸)، و «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ۷۶)، و «حاشية شيخ زاده» (٤/ ١٨٩)، و «روح المعانى» (٩/ ١٤).

⁽١) والقَيلولةُ: الرّاحةُ والدَّعةُ وسطَ النَّهارِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽۲) هذا مبنيٌّ على قول الزمخشري في «الكشاف» (۳/ ١٥٩)، وقد سبق إليه الفراء والأنباري، ولم يرتضه أبو حيّان، فقال: هذا التَّعليلُ ليس بصَحيحٍ؛ لأنَّ واوَ الحالِ ليسَت حرفَ عطفٍ فيلزَمُ من ذكرِها اجتماعُ حرفي عطفٍ. وناقش الحلبي أبا حيان في هذا. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (۱/ ۷۲)، و «الدر المصون» للحلبي (٥/ ٢٥١).

⁽٣) هذا أيضًا مبني على قول الزمخشري الذي تبع فيه الفراء، ونقل أبو حيان أنه رجع عنه إلى مَذهَبِ الجَماعةِ. انظر: «البحر المحيط؛ لأبي حيان (١٠/ ١٧ ـ ١٨).

⁽٤) أي: ﴿بَيُّنَّا ﴾ وما بعده. انظر: ١حاشية الأنصاري، (٢/ ٥٧٥).

⁽٥) معطوف على ابظُلمِهم). انظر: احاشية الأنصاري) (٢/ ٥٧٥).

(٦) - ﴿ فَلَنَسْتَانَ ٱلَّذِيكَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ عَن قبولِ الرِّسالةِ وإجابتِهم الرُّسلَ ﴿ وَلَنَسْتَاكَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ عمَّا أُجيبُوا به، والمرادُ مِن هذا السُّوَالِ: تَوبيخُ الكفَرَةِ وتقريعُهُم، والمنفيُّ في قولِه: ﴿ وَلَا يُسْتَلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [القصص: ٧٨] سؤالُ الاستعلام (١١)؛ أو الأوَّلُ في موقفِ الحسابِ، وهذا عندَ حُصولِهم على العُقوبَةِ.

(٧) _ ﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم ﴾: على الرُّسُلِ حينَ يقولونَ: ﴿لَاعِلْمَلَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّمُ النُّسُوبِ ﴾ [المائدة: ١٠٩]، أو على الرُّسُلِ والمرسَلِ إليهِم ما كانُوا عليه، ﴿يعِلْمِ ﴾: عالِمِينَ بظَواهِرِهم وبواطنِهم، أو: بمَعلومِنا مِنْهُم (١٠).

﴿ وَمَاكُنَّا غَآبِيِينَ ﴾ عَنْهُم، فيَخفى علينا شَيءٌ من أحوالِهم.

(٨) _ ﴿ وَٱلْوَزْنُ ﴾؛ أي: القَضاءُ، أو وزنُ الأعمالِ، وهو مقابَلَتُها بالجزاءِ، والجُمهورُ على أنَّ صحائفَ الأعمالِ توزَنُ بميزانِ لهُ لسانٌ وكِفَّتَانِ ينظرُ إليه الخلائقُ؛ إظهارًا للمَعْدَلَةِ وقطعًا للمَعذِرَةِ، كما (٢) يسألُهم عَن أعمالِهِم فتعترفُ بها السنتُهُم وتشهدُ بها جوارِحُهُم (١).

⁽١) في نسخة الخيالي: (سؤال الاستفهام).

⁽٢) والجارُّ والمجرورُ حالٌ من فاعلِ نقصُّ على الأوَّل، مُتعلِّقةٌ بِهِ "نَقصُّ، على الثاني. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) في نسخة التفتازاني: (وكما).

⁽٤) روى الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٦٨ و ٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ٤٤)، عن مجاهد: أن الوزن هو القضاء والحقَّ هو العدل. وروى عنه الطبري في قوله تعالى بعد هذا: ﴿ فَنَن تَقُلَتُ مَوَزِيتُ لَهُ ﴾ قال: حَسَناتُهُ. وقد ذكر الرازي هذا عن بعض السلف وعن كثير من المتأخرين، فقال: وهو قولُ مجاهد والضَّحاكِ والأعمش، وكثيرٌ من المتأخّرين ذهبوا إلى هذا القول، وقالوا: حملُ لفظ الوزنِ على هذا المعنى سائغٌ في اللَّغة، والدَّليلُ عليه، فوجبَ المصيرُ إليه. انظر: «تفسير الرازى» (٢٠٢/ ١٠)، وإلى هذا القول ذهب المعتزلة كما قال أبو حيان في «البحر» (٢٠/ ٢٠)،

ويؤيِّدُه ما رُوِيَ: أَنَّ الرَّجلَ يُؤتَى به إلى الميزانِ فيُنشَرُ عليه تسعةٌ وتِسعونَ سِجِلَّا(١) كلُّ سِجِلِّ مدَّ البصرِ، فيُخْرَجُ له بطاقةٌ(١) فيها كلمتا الشَّهادةِ، فتوضعُ السِّجلاتُ في كفَّةٍ والبطاقةُ في كفَّةٍ، فطاشَت السِّجلاتُ وثَقُلتِ البِطاقَةُ(١).

= ومع ذلك فالزمخشري كان مجوِّزًا للأمرين. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٦١).

وقال الزجاج بعد ذكر هذه الأقوال: وهذا كله في باب اللغة والاحتجاج سائغ، إلا أن الأولَى من هذا أن يُتَبَع ما جاء بالأسانيد الصحاح. انظر: «معاني القران للزجاج» (٢/ ٣١٩).

وقد رجَّح مكي مذهب الجمهور فقال: قال مجاهد: (ليس ثَمَّ ميزان، وإنما هو مَثَل ضُرِبَ)، وأكثر الناس على أن ثَمَّ ميزاناً توزن به أعمال العباد كيف شاء الله وعلى ما شاء، نقول كما قال، ونوجب ما أوجَب، ونؤمن بما في كتاب الله، ولا نتقدم بين يدي الله، ولا نعترض، ولا نكيف ما لا علم عندنا منه، ولا نحدُه. انظر: (الهداية) (٨٤١٢/١٢).

ونقل القرطبي عن القشيري قوله: قد أجمعت الأُمةُ في الصدرِ الأولِ على الأخذِ بهذه الظواهر من غير تأويل، وإذا أجمعوا على منع التأويل وَجَب الأخذُ بالظّاهر، وصارت هذه الظواهرُ نصوصًا. انظر: «تفسير القرطبي» (٩/ ١٥٦).

- (١) السِّجلُّ: الكتابُ، وقيلَ: إنَّهُ مُعرَّبٌ. انظر: ﴿حاشية الخفاجي﴾.
- (٢) هي في الأصل: رقعة صغيرة، تُجعَل في طيِّ الثوب، يكتب فيها ثمنه. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٥٧٦).
- (٣) رواه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وابن حبان في قصحيحه (٢٢٥)، والحاكم في قالمستدرك (١٩٣٧)، وصححه، ووافقه الذهبي في قالتلخيص، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. ورواه الإمام أحمد في قالمسند (٢١٣/)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: قإنَّ الله سيخلصُ رجلاً من أُمتي على رؤوس الخلائق يومَ القيامة فيَنشُرُ عليه تسعة وتسعين سِجِلَّا كلُّ سِجِلٍّ مِثلَ مَدِّ البصر، ثُم يقول: أتنكِرُ من هذا شيئًا؟ أظلمك كَتبَي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: بَلَى، إنَّ الكَ عندنا حَسنة وإنَّه لا ظُلمَ عليكَ اليومَ، فتُحرَجُ بطاقة فيها: أشهدُ أن لا إله إلا اللهُ وأنَّ محمَّدًا عبدُه ورسولُه، فيقولُ: احضُر وَزنَكَ. فيقولُ: يا ربً ما هذه البطاقةُ مع هذه السِّجِلَّاتِ؟ فيقولُ: إنَّك لا ع

وقيلَ: توزَنُ الأشخاصُ؛ لِمَا رُوِيَ عنه عليه السَّلامُ: «إِنَّه ليأتي العظيمُ السَّمينُ يومَ القيامةِ لا يَزِنُ عندَ اللهِ جناحَ بَعوضَةٍ»(١).

﴿ يَوْمَهِذِ ﴾ خبرُ المُبتدَأِ الَّذي هو «الوَزنُ » ﴿ ٱلْحَقُ ﴾ صِفَتُه (٢) ، أو خبرُ مَحذوفٍ ، ومعناه: العدلُ السَّويُ.

﴿ فَمَن ثَقُلَتَ مَوَزِينُهُ ﴾: حسناتُه، أو ما يـوزَنُ بـه حسـنـاتُـه، وجمعُه باعتبارِ اختلافِ الموزوناتِ وتعدُّدِ الوَزنِ، فهو جمعُ «مَوزونِ» أو «مِيزانٍ».

﴿ فَأُولَتِيكَ هُمُ ٱلمُقْلِحُونَ ﴾: الفائزونَ بالنَّجاةِ والثَّوابِ.

(٩) _ ﴿ وَمَنْ خَفَّتْ مَوْزِينُهُ فَأُولَتِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْأَنفُسَهُم ﴾ بتَضييعِ الفِطرَةِ السَّليمَةِ الَّتِي فُطِرَتْ عليها، واقترافِ ما عرَّضَها للعذاب.

﴿ بِمَا كَانُواْ بِكَا يُعْلِمُونَ ﴾ فيكذِّبونَ بدلَ التَّصديق (٣).

(١٠) - ﴿ وَلَقَدُ مَكَّنَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾؛ أي: مَكَّنَّاكُم مِن سُكناهَا وزرعِها والتَّصرُّفِ فيها ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَامَعَنِشَ﴾: أسبابًا تَعيشونَ بها، جمعُ «مَعيشَةٍ».

تُظلَمُ، قال: فتُوضَعُ السجلاتُ في كِفّةٍ والبطاقةُ في كِفّةٍ، فطاشتِ السجلَاتُ وثَقُلتِ البطاقةُ، فلا يَنقُلُ مع اسمِ الله شيء ، وقد قيل: ليس المرادب لا إله إلا الله الإيمان، وإنّما الذكر، وقد استشهد من يقول بهذا بأنَّ رسولَ اللهِ سُئِلَ عَلَيْ عن قولِ: لا إله إلا الله ، أمن الحسناتِ هي ؟ فقال: «مِن أفضلِ الحَسناتِ». رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠٢) عن أبي ذر. انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٧٢٨ ـ ٧٢).

⁽١) رواه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥) عن أبي هريرةً.

 ⁽٢) أي: الوزنُ كائِنٌ يومَ إذ تُسألُ الرُّسلُ والمُرسَلُ إليهِم، فحذفَ الجُملةَ وعوَّضَ عنها التَّنوينَ. انظر:
 •حاشية الخفاجي.

⁽٣) يريدُ أَنَّ قولَه: ﴿يَظْلِمُونَ ﴾ ضُمِّنَ مَعنى التَّكذيبِ، فعُدِّيَ بالباءِ. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٣٣٢).

وعن نافع أنَّه هَمَزَه تَشبيهًا بما الياءُ فيهِ زائدَةٌ ك (صَحائِفَ)(١). ﴿ وَلِيلا مَّا نَشَكُرُونَ ﴾ فيمَا صنعتُ إلَيْكُم.

(١١) ـ ﴿ وَلَقَدْ خَلَقَنَكُمْ ثُمُّ صَوَّرْنَكُمْ ﴾؛ أي: خلَقْنا أباكم آدمَ حينًا (٢٠ طينًا غيرَ مصوَّرِ ثمَّ صوَّرْناهُ، نزَّلَ خلقَهُ وتَصويرَهُ مَنزِلَةَ خلقِ الكلِّ وتصويرِه.

أو: ابتدَأْنَا خلقَكُم ثمَّ تَصويرَكُم بأَنْ خَلَقْنا آدمَ ثمَّ صَوَّرْناه، ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكَيِكَةِ ٱسۡجُدُوالِآدَمَ﴾.

وقيلَ: ﴿ثُمَّ قُلْنَا ﴾ لتأخيرِ الإخبارِ (٣).

﴿ فَسَجَدُوٓ أَ إِلَّا إِبْلِيسَ لَوْ يَكُن مِنَ ٱلسَّنجِدِينَ ﴾: ممَّن سَجَدَ لآدمَ.

(١٢) _ ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا شَبُّدَ ﴾؛ أي: أَنْ تسبُّدَ، و (الا) صِلَّة (١٤) مِشلُّها في

(۱) هي رواية خارجة عن نافع كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص: ۲۷۸)، و «النشر» (١٦/١). وقد عدَّ بعض النحويين هذه القراءة غلطًا، والصواب أنَّ لها وجهًا فقد قال الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٧٤): ربما همزت العرب هَذا وشبهه، يتوهمونَ أنها فعيلة؛ لشبهها بوزنها في اللفظ وعدَّة الحروف، وقد همزت العرب «المصائب»، وواحدتها: مصيبة.

(٢) (حيناً) من نسخة الخيالي.

- (٣) لَمّا كَانَ أَمْرُ الملائِكة بالسُّجودِ مُقدَّمًا على خلقِنا وتصويرِنا، وقد عُطِفَ عليهِ بِـ (ثمَّ)، اقتضى تأويلَهُ فأوّهُ بوجوهِ، منها أن المراد خلق آدم، أو ابتداء خلقنا، أو أن (ثم) لتراخي الإخبار، وقال الطِّبيِيُّ: يمكنُ أن تُحملَ ﴿ثُمَّ ﴾ على التَّراخِي في الرُّتبةِ؛ لأنَّ مقامَ الامتنانِ يَقتَضي أن يقال: إنَّ كونَ أبيهِم مسجودًا للملائكةِ أرفَعُ درجةً من خَلقهِم وتصويرهِم، وفيه تلويحٌ إلى شرفِ العلمِ. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٣٥٥)، و «حاشية الخفاجي».
- (٤) أي: زائِدةٌ، فإنَّهُ يُعبَرُّ عنِ الزَّائِدِ في القرآنِ بالصَّلةِ تأدُّبا؛ لأنَّ المنعَ إنَّما هوَ عنِ السُّجودِ لا عن تركِه، وهذا القول ذكر في «العين» المنسوب للخليل (٨/ ٣٤٩) وهو مختار الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٧٤)، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٦٥).

﴿ لِتَكَلَّابَعْلَمَ ﴾ [الحديد: ٢٩] مُؤكِّدَةٌ مَعنى الفعلِ الَّذي دخلَتْ عليه، ومُنبِّهَةٌ على أنَّ الموبَّخَ عليه تَركُ السُّجودِ.

وقيلَ: الممنوعُ مِن الشَّيءِ مُضطَرُّ إلى خلافِه، فكأنَّه قيلَ: ما اضطرَّكَ إلى أَنْ لا تَسحُدَ(١).

﴿إِذْ أَمِّرْتُكَ ﴾ دليلٌ على أنَّ مُطلقَ الأمرِ للوجوبِ والفَوْرِ (٢).

﴿ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنَهُ جوابٌ مِن حيثُ المعنى استأنفَ بهِ استبعادًا لأَنْ يكونَ مِثلُه مأمورًا بالسُّجودِ لمثلِه (٢)، كأنَّه قالَ: المانعُ أنِّي خيرٌ مِنه، ولا يَحسُنُ للفاضِلِ أَنْ يَسجُدَ للمَفضولِ، فكيفَ يَحسُنُ أَنْ يُؤمَرَ به (١)؟! فهو الَّذي سَنَّ التَّكَبُّرُ وقالَ بالحُسْنِ والقُبح العَقْليَيْنِ أَوَّلًا (٥).

﴿ خَلَقْنَيٰ مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾ تعليلٌ لفضلِه عليه، وقد غَلِطَ في ذلك بأنْ رَأى الفضلَ كُلَّهُ باعتبارِ العُنصُرِ، وغَفَلَ عمَّا يكونُ باعتبارِ الفاعلِ؛ كمَا أشارَ إليه

 ⁽۱) فـ ﴿مَنَعَكَ ﴾ على هذا القول مجاز، والقرينة «لا»، وقريب منه ما ذهب إليه السكاكي والراغب.
 انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٦٧)، و«المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٧٧٩).

⁽٢) ما ذكره البيضاوي هنا لا يتفق مع مذهبه الشافعي بالكامل، وقد ذكر الأنصاري أنَّ الأول مسلم، أما الثاني فأجاب عليه بأن الفور ليسَ من صيغةِ الأمرِ، بل بما دلَّ عليه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٧٨). وانظر: «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي (٢/ ٢٨ و ٢٠ - ٦١).

⁽٣) في نسخة الخيالي: «مأمورًا بمثله».

⁽٤) وعلى هذا يكون قد علم من كلام إبليس الجواب وزيادة، وهو ما ذهب إليه الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٦٥)، وذهب الطّبيقُ إلى أنَّ قول إبليس: ﴿أَنَا خَيْرٌ ﴾ جوابُ سؤال لم يُسأل عنه، وهو: أيكما خيرٌ ؟ ولذلك عدَّه من الأُسلوب الأحمق. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٣٧).

⁽٥) في هذه العبارة ردٌّ على المعتزلة، وربَّما على الماتريدية أيضًا. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٣٤٤).

تعالى بقولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسَجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَى ﴾ [ص: ٧٥]؛ أي: بغيرِ واسِطَةٍ وباعتبارِ الصُّورَةِ؛ كما نبَّهَ عليه بقولِه: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُ سَنجِدِينَ ﴾ [الحجر: ٢٩]، وباعتبارِ الغايَةِ وهو مِلاكُهُ (١)، ولذلك أمرَ الملائكة بسُجودِه لمَّا بيَّنَ لَهُم أَنَّه أعلَمُ مِنْهُم، وأنَّ له خَواصَّ ليسَتْ لغَيْره.

والآيةُ دليلُ الكونِ والفسادِ(٢)، وأنَّ الشَّياطينَ كائنَةٌ(٣)، ولعلَّ إضافَةَ خلقِ الإنسانِ إلى الطَّينِ والشَّيطانِ إلى النَّارِ باعتبارِ الجُزءِ الغَالب.

(١٣) - ﴿ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا ﴾ مِن السَّماءِ، أو الجنَّةِ ﴿ فَمَا يَكُونُ لَكَ ﴾: فما يصِتُّ ﴿ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا ﴾ وتعصي، فإنَّها مكانُ الخاشعِ المطيعِ، وفيه تنبيهٌ على أنَّ التَّكبُرُ لا يليقُ بأهل الجنَّةِ، وأنَّه تعالى إنَّما طردَه وأهبطَهُ لتكبُّرِه، لا لِمُجرَّدِ عِصيانِه.

﴿ فَأَخْرُجُ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّنْفِرِينَ ﴾: ممَّنْ أهانَهُ اللهُ لكِبْرِه.

قالَ عليهِ السَّلامُ: «مَن تَواضعَ للهِ رفعَهُ اللهُ، ومَن تَكبَّرَ وضعَهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ

(١٤) ـ ﴿ قَالَ أَنظِرْفِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾: أمهِلْني إلى يـومِ القِيامَةِ فلا تُمِتْنِي، أو: لا تُعجِّلْ عُقوبَتِي.

(١٥) - ﴿ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلمُّنظرِينَ ﴾ يَقتَضِي الإجابة إلى ما سألَهُ ظاهرًا، لكنَّه

⁽۱) قوله: ﴿وهو ملاكه﴾؛ أي: ما يكون من الفضل باعتبار الغاية ـ كاختصاص آدم وتمييزه بشرف العلم ـ هو الذي يقوم به الفضل ويبنى عليه. وملاك الأمر وقوامه: ما يقوم به الأمر. انظر: ﴿حاشية شيخ زاده﴾ (١٩٦/٤).

⁽٢) قوله: «دليل الكون والفساد»؛ أي: الوجودِ والعدمِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧٩).

⁽٣) أي: حادثة لا أرواح قديمة. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٤) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٧٩٠) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مطولًا. وروى مسلم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله».

مَحمولٌ على ما جاءَ مُقيَّدًا بقولِه: ﴿ إِلَى يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴾، وهو النَّفخَةُ الأُولَى، أو وقت يعلَمُ اللهُ انتهاءَ أجلِه فيه (١)، وفي إسعافِه إليه ابتلاءُ العِبادِ وتَعريضُهُم للشَّوابِ بمُخالفَتِه (١).

(١٦) - ﴿ قَالَ فَيِمَآ أَغْوَيْتَنِى ﴾؛ أي: بعدَ أَنْ أَمْهَلْتَنِي لأَجتَهِدَنَّ في إغوائِهِم بأَيِّ طَريقٍ يُمكِنُني بسببِ إغوائِكَ إيَّايَ بواسِطَتِهم؛ تَسميَةٌ، أو حَمْلًا على الغيِّ، أو تَكليفًا بما غَويتُ لأجلِه (٣).

والباءُ مُتعلِّقَةٌ بفعلِ القَسَمِ المَحذوفِ (١)، لا بـ «أقعدن» فإنَّ اللَّامَ تصدُّ عنهُ (٥)، وقيلَ: الباءُ للقَسم.

﴿ لَأَفَعُدُذَ لَكُمْ ﴾ ترصُّدًا بهم كما يقعدُ القُطَّاعُ للسَّابِلَةِ ﴿ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾: طريقَ الإسلام، ونصبُه على الظَّرفِ؛ كقولِه:

 ⁽١) فهو أرادَ أن يجدَ فسحةً في الإغواءِ ونجاةً مِنَ الموتِ، إذ لا موتَ بعدَ البَعثِ، فأجابَهُ إلى الأوَّلِ دونَ
 الثّاني. انظر: ١-حاشية الخفاجي٠.

⁽٢) تبعَ فيهِ الزَّمخشريَّ، وهوَ مبنيٌّ على تعليلِ أفعالِهِ تعالى، وعدمِ إسنادِ القبائِحِ والشُّرورِ إليهِ... والأولى أن لا يخوضَ العبدُ في أمثالِ هذهِ الأسرارِ، ويفوِّضَ حقيقتَها إلى الحكيمِ المُختارِ. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٦٦)، و«حاشية الخفاجي».

⁽٣) قوله: «تسمية...» إلى آخره، بيانٌ لعموم الطرق المذكورة بقوله: «بأي طريق يمكنني»، والمعنى: لأجتهدنَّ في إغوائهم بأن أُغوِيَهم بحيثُ يُسمَّوا غاوِينَ لارتكابهم الغَيَّ، أو: بأن أحمِلَهم على الغَيِّ؛ أي: أزينته لهم، أو: بأن أكلِّفَهم -أي: أُلزِمَهم -بفعلِ ما غَوِيتُ لأجلِه، وهو المعصيةُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧٩).

⁽٤) قدَّره الزمخشري: فبما أغويتني أُقسمُ بالله لأَقعدن. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٦٨).

⁽٥) وذلك لأنها تمنعُ ما بعدَها عن العملِ فيما قبلَها؛ لأنَّ لها صدرَ الكلام على الصَّحيحِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيتَ النَّعْلَبُ(١)

وقيلَ: تَقديرُهُ: على صِراطِكَ؛ كقولِك (٢): «ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبَطْنَ» (٣).

(١٧) - ﴿ ثُمَّ لَاَتِنَنَّهُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْدَنِهِمْ وَعَن شَمَآبِلِهِمْ ﴾؛ أي: مِن جَميعِ الجهاتِ الأربَعِ، مَثْلَ قَصْدَه إِيَّاهُم بالتَّسويلِ(١٠) والإضلالِ مِن أيِّ وجه يمكنُه بإتيانِ العَدوِّ مِن الجهاتِ الأربَع، ولذلك لم يَقُل: مِن فَوقِهِم ومِن تحتِ أَرجُلِهِم.

وقيلَ: لم يَقُل: مِن فوقِهِم؛ لأنَّ الرَّحمةَ تنزلُ منه، ولم يَقُل: مِن تحتِهِم؛ لأنَّ الإِتيانَ منه يُوحشُ.

وعن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿ مِنْ بَيْنِ آيْدِيهِمْ ﴾: مِن قِبَلِ الآخرةِ ﴿ وَمِنْ خَلِفِهِمْ ﴾ مِن قِبَلِ الدُّنيا ﴿ وَعَنْ أَيْنَئِهِمْ وَعَن شَمَآيِلِهِمْ ﴾ مِن جهَةِ حَسَناتِهِم وسَيِّئَاتِهِم (٥٠).

(١) جزء من بيت لساعدةَ بن جُوَّيةَ، و تمامه:

لَــدنِ بهــزً الكَــفَّ يعســلُ مَتـــنُه فيه كمــا عَسَــلَ الطَّرِيــقَ الثَّعلَــبُ انظر: «ديوان الهذليين» (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨)، والبيت في «الكتاب» (١/ ٢١٤)، وهو دون نسبة في «الكامل» للمبرد (١/ ٢٨٩). ورواية الديوان: «لذُّ بهزًّ»، وقال شارحه: قوله: «لَذَّ»؛ أي: تَلذُّ الكَفُّ بهزًّه، وقوله: «كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ»؛ أي: في الطريق.

واستشكل الطيبي الاستشهاد بالبيت؛ لأنَّه شاذٌّ. انظر: "فتوح الغيب" للطيبي (٦/ ٣٤٢).

- (٢) في نسخة التفتازاني: (كقولهم).
- (٣) أي: على الظهر والبطن. انظر: ﴿معاني القرآنِ المزجاج (٢/ ٣٢٤).
- (٤) التَّسويلُ: تَحسينُ الشَّيءِ وتَزيينُه للإنسانِ ليَفعلَهُ أو يقولَه. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثهر (٢/ ٤٢٥).
- (٥) رواه ابن أبي حاتم في القسيره (٨٢٤٥) بلفظ: (﴿ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيرِمْ ﴾: أشككهم في الآخرة »، و (٨٢٥٠) بلفظ: (﴿ وَمَنْ أَيْنَهِمْ ﴾: من قبل حسناتهم »، و (٨٢٥٨) بلفظ: (﴿ وَمَنْ أَيْنَهِمْ ﴾: من قبل سيائتهم »، و رواه (٨٢٤٤) بلفظ: (﴿ وَمَنْ بَيْنِ آيْدِيرِمْ ﴾: من قبل الدنيا ». بلفظ: (﴿ وَمَنْ أَبْنِيمْ ﴾: من قبل سيائتهم »، و رواه (٨٢٤٤) بلفظ: (﴿ وَمَنْ أَبْنِيمْ ﴾: من قبل الدنيا ».

ويحتمِلُ أَنْ يُقالَ: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيمِمْ ﴾: مِن حيثُ يعلمونَ ويَقْدِرونَ التَّحرُّزَ عنه، ﴿وَمَنْ أَيْسُنِهِمْ وَعَن شَمَآبِلِهِمْ ﴾: مِن جهةٍ وَمَن خَلْفِهِمْ ﴾: مِن حيثُ لا يَعلَمُونَ ولا يَقْدِرونَ، ﴿وَعَنْ أَيْسُنِهِمْ وَعَن شَمَآبِلِهِمْ ﴾: مِن جهةٍ يَتيسَّرُ لهم أَنْ يعلَمُوا ويتَحرَّزُوا ولكن لم يَفعَلُوا لعدم تَيقُّظهِم واحتياطِهِم.

وإنَّما عُدِّيَ الفعلُ إلى الأوَّلَينِ بحرفِ الابتداءِ(١)؛ لأنَّه مِنهُما متوجِّهٌ إليهِم، وإلى الأخيرينِ بحرفِ المُجاوَزَةِ(٢) فإنَّ الآتيَ مِنهُما كالمُنحَرِفِ عنهُم المارِّ على عُرضِهِم(٣)، ونظيرُه قولُهم: جلستُ عَن يمينِه.

﴿ وَلَا يَجِدُ أَكْثَرُهُمْ شَكِرِينَ ﴾: مُطيعينَ، وإنَّما قالَه ظنًّا؛ لقولِه: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾ [سبأ: ٢٠] لمَّا رأى فيهم مبدأً الشرِّ مُتعدِّدًا ومبدأً الخيرِ واحدًا (١٠)، وقيلَ: سمعَهُ مِن الملائكةِ.

(١٨) ـ ﴿ قَالَ آخُرُجَ مِنْهَا مَذْهُومًا ﴾: مَذمومًا، من «ذَأَمَه»: إذا ذمَّه.

وقُرِئَ: «مَذُومًا»(٥) ـ كـ «مَسُولِ» في مَسؤُولِ، أو كـ «مَكُولِ» في مَكِيلٍ ـ مِن ذامَهُ يَذيمُه ذيمًا(٢).

 ⁽١) وهو ﴿مِنْ﴾.

⁽٢) وهو ﴿عن﴾.

⁽٣) قوله: «المار على عرضهم»؛ أي: غير ملاصق لهم فيتجاوز عنهم. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٣٥٢). والعُرض: الجانب. انظر: «القاموس» (مادة: عرض).

⁽٤) قوله: «مبدأ الشَّرِ»؛ أي: القوّة الشَّهويَّة والغضبيَّة، و«مبدأ الخيرِ»: العقلُ، أو: «مبدأ الشَّرِ»: الشَّيطان والنَّفس والهوى، و«مبدأ الخير»: المَلَك. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٨١)، و«حاشية الخفاجي».

⁽٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و «المحتسب» (٢٤٣/١)، عن الزهري والأعمش.

⁽٦) قوله: «كـ «مسول»...» يعني: أن هذه القراءة تخرج على أحد وجهين: الأول: أن يكون أصله: مذؤوم، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الذال قبلها ثم حذفت، فصار =

﴿مَّنْحُولَا﴾: مَطرودًا ﴿لَّنَ تَبِمَكَ مِنْهُمْ ﴾ اللَّامُ فيـه لتوطئـةِ القسـمِ، وجوابُـه: ﴿لَأَمَلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمُ آَجْمَعِينَ ﴾ وهو سادٌ مَسدَّ جواب الشَّرطِ.

وقُرِئَ «لِمَنْ» بِكَسرِ اللَّامِ (١) على أنَّه خبرُ ﴿لَأَمْلاَنَ ﴾ على مَعنى: لِمَن تَبعِكَ هذا الوعيدُ (١)، أو عِلَّةٌ لـ ﴿ اَخْرَجَ ﴾ (١)، و ﴿لَأَمْلاَنَ ﴾ جوابُ قَسم مَحذوفٍ (١).

كـ «مسول» في مسؤول. والثاني: أن يكون اسم مفعول من «ذامه يذيمه» كـ «باعه يبيعه»، وكان حقه أن يقال: «مَذِيم» كمبيع، إلّا أنه أُبدلت الواو من الياء كما قالوا: «مكول» في مكيل مع أنه من الكيل.
 انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢٠١).

(۱) وهي قراءة الجحدري، وعصمة عن أبي بكر عن عاصم في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٤٣)، و «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٧٢).

(۲) هذا معنى ما ذكره الزمخشري في «الكشاف» (۳/ ۱۷۲)، ولفظه: ورَوى عصمةُ عن عاصمٍ: «لِمَن تَبِعك» بكسر اللامِّ، بمعنى: لِمَن تَبِعكَ منهم هذا الوعيدُ، وهو قوله: ﴿لاَمْلاَنَّ جَهَنَمُ يَنكُمُ أَجْهَيْنَ ﴾؛ على أنَّ ﴿لاَمْلاَنَّ ﴾ في محلِّ الابتداء، و «لِمَن تَبِعك» خبرُه. وقد أنكر أبو حيان في «البحر المحيط» على أنَّ ﴿لاَمْلاَنَ ﴾ في محلِّ الابتداء، و البحرة المالحليي فأجازها، وقال: يكون هذا الجارُّ خبراً مقدماً، والمبتدأ محذوف تقديره: لمن تبعك منهم هذا الوعيدُ، ودلَّ على قوله: «هذا الوعيد» قولُه: ﴿لاَمْلاَنَ جَهَنَمُ ﴾؛ لأن هذا القسم وجوابَه وعيدٌ، وهذا أراده الزمخشري. انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٢٧٤)، وهو قريب من كلام أصحاب الحواشي. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٨١)، و «حاشية ابن التمجيد» (٥/ ٣٥٣).

قلت: ويحتمل أن يكون الزمخشري قصد أن جملة ﴿لاَ مَلاَنَّ جَهَنَمُ مِنكُمُ أَجْمَعِينَ ﴾ محكية، فهذا القول مبتدأ خبره الجار والمجرور، ويقوي هذا ما ذُكر من أن هذا القول هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَلَكِكنَ حَقَّ الْقَوْلُمنَى لَأَمْلاَنَ جَهَنَّكُم مَنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾، والله أعلم.

- (٣) قوله: «أو علة لـ ﴿ اَخْرِجَ ﴾ ؟ أي: اخرج لأجل من تبعث منهم. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٢٠١).
 - (٤) قوله: ﴿وَ ﴿ لَأَمَلَأُنَّ ﴾ جواب قسم محذوف ؛ أي: على الوجهين المذكورين في هذه القراءة.

ومَعنى ﴿مِنكُمْ ﴾: منكَ ومِنهم، فغُلِّبَ المُخاطبُ.

(١٩) - ﴿ وَيَتَادَمُ ﴾؛ أي: وقُلْنَا: يا آدمُ (١) ﴿ أَسَكُنْ آَنَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِعْتُمَا وَلَا نَقْرَبَا هَذِهِ ٱلشَّجَرَةَ ﴾ وقُرِئَ: «هذي الشَّجرة» (١) وهو الأصلُ لتَصغيرِه على: ذَيَّا، والهاءُ بدلٌ مِن الياءِ (٣).

﴿ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ فتصيرا مِن الَّذينَ ظَلَموا أنفسَهُم، و «تكونَا» يحتمِلُ الجزمَ على العطفِ، والنَّصبَ على الجواب(٤٠).

(٢٠) - ﴿ فَوَسُّوسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَانُ ﴾؛ أي: فعلَ الوَسوَسَةَ لأجلِهِما، وهي في الأصلِ: الصَّوتُ الخفيُّ ك «الهَيْنَمَةِ» و «الخَشْخَشَةِ»، و منهُ: وَسْوَسَ الحُلِيُّ. وقد سبقَ في البقرةِ كيفيَّةُ وَسوسَتِه.

﴿ لِيُبَدِى لَمُمَا ﴾: ليُظْهِرَ لَهُما، واللَّامُ للعاقبةِ، أو للغرضِ على أنَّه أرادَ أيضًا بوَسْوَسَتِه أَنْ يَسوءَهُما بالسَّوأةِ (٥)، وفيه دليلٌ على أنَّ يَسوءَهُما بالسَّوأةِ (٥)، وفيه دليلٌ على أنَّ كشفَ العَوْرةِ في الخلوةِ وعندَ الزَّوجِ من غيرِ حاجةٍ قبيحٌ مستهجَنٌ في الطّباعِ (١).

⁽١) إنما قدَّرَ: قلنا؛ ليؤذِنَ بأنَّ هذه القصَّةَ بتَمامِها مَعطوفةٌ على مِثلها، وهي قولُه: ﴿ قُلْنَا لِلْمَلَتَ كَوَ أَسَجُدُوا ﴾. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٤٧_٣٤٨).

⁽٢) هي قراءة ابن محيصن. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٤٤).

⁽٣) أي: الياء هي أصل الهاء في كلمة «هذه». انظر: «المحتسب» (١/ ٢٤٤).

⁽٤) جواب النَّهي منصوب على إضمار «أن» عند الخليل وسيبويه، وزعم الجرميُّ: أنَّ الفاء هي الناصبة. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٤٦).

⁽٥) أي: لِكونِ كشفِ الفَرج يسوءُ صاحبَهُ سمَّتهُ العربُ: سَوءةً. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٦) تبعَ فيه صاحبَ «الكشاف» (٣/ ١٧٣)، وقد قال ابنُ المُنيِّر: إنَّ فيه مَيلاً إلى الاعتزالِ، وأنَّ العَقلَ يُقبِّحُ ويُحسِّنُ. قال: وهذا اللفظُ لو صَدَرَ من السُّنِّيِّ كانَ تأويلُه أنَّ العَقلَ أدركَ المعنى الذي لأجلِه حسَّنَ الشَّرعُ السَّترَ وقبَّعَ الكَشفَ. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٢٩١)، ولم نقف عليه في مطبوع «الانتصاف».

﴿مَا وُدِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَ تِهِمَا ﴾ ما غُطِّيَ عَنْهُما مِن عَوراتِهِما، وكانا لا يَرَيانِها مِن أنفُسِهما ولا أحدُهُما مِن الآخرِ، وإنَّما لم تُقلَبِ الواوُ المضمومةُ همزةً في المَشهورِ كما قُلِبَ في «أُويصِلِ» تصغيرِ واصِلِ(١٠؛ لأنَّ الثَّانيَةَ مدةٌ.

وقُرِئَ: «سَوَاتِهِمَا» بحذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حركتِها على الواوِ^(۱)، و: «سَوَّاتِهِما» بقلبِها واوًا وإدغام الواوِ السَّاكنةِ فيها^(۱).

﴿ وَقَالَ مَا نَهَنَكُمَا رَبُّكُمَا عَنَ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا ﴾: إلَّا كراهةَ أَنْ تكونَا ﴿ مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَالِدِينَ ﴾: الَّذينَ لا يموتونَ، أو: يخلدونَ في الجنةِ.

واستُدِلَّ به على فضلِ الملائكةِ على الأنبياءِ، وجوابُه: أنَّه كانَ مِن المَعلومِ أنَّ الحَقائقَ لا تَنقلِبُ، وإنَّما كانَتْ رَغبَتُهُما في أن يحصلَ لهما أيضًا ما للملائكةِ من الكمالاتِ الفِطريَّةِ والاستغناءِ عَن الأطعمَةِ والأَشرِبَةِ، وذلك لا يدلُّ على فَضلِهِم مُطلَقًا (٤٠).

(٢١) - ﴿ وَقَاسَمَهُمَآ إِنِي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّصِحِينَ ﴾؛ أي: أقسَمَ لهما على ذلك، وأخرَجَه (٥) على زِنَةِ المُفاعَلَةِ للمُبالغَةِ، وقيلَ: أقسَمَا له بالقَبولِ (١).

⁽١) وأصله: وُوَيصِل، وقد قُلبت الأولى همزة لأنَّ الثَّانية مُتحرِّكة. انظر: «المقتضب» للمبرد (١/ ٩٥).

⁽٢) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٥٦٠)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٤٢).

⁽٣) نسبت للزهري والحسن وأبي جعفر وشيبة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (٢٤٣/١).

⁽٤) وقيل: إنَّ كلام إبليس من جملة الغرور الذي دلاهما به، فلا اعتداد به. انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٩٤).

⁽٥) في نسخة الخيالي: ﴿وإنما أخرجه».

⁽٦) يعنى مع قسمه لهما بالنصح، فصار ما بينهم مقاسمة.

وقيلَ: أقسَمَا عليه باللهِ إنَّه لَمِن النَّاصحينَ، وأقسَمَ لهما، فجُعِلَ ذلك مُقاسمةً (١٠). (٢٢) _ ﴿ فَذَلِّنَهُمَا ﴾: فنزَّلَهما إلى الأكلِ من الشَّجرةِ (٢٠)، نبَّه به على أنَّه أهبطَهُما بذلك مِن دَرجةٍ عاليةٍ إلى رُتبةٍ سافلَةٍ، فإنَّ «التَّدلِيَةَ» و «الإدلاءَ» إرسالُ الشَّيءِ مِن أَعْلى إلى أَسْفلَ.

﴿ بِغُرُورِ ﴾: بما غرَّهما به مِن القَسَمِ؛ فإنَّهما ظنَّا أنَّ أحدًا لا يحلفُ باللهِ كاذبًا (٣)، أو: مُلْتَبِسَينِ بغرورٍ.

﴿ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَ تُهُمًا ﴾؛ أي: فلمَّا وجدًا طعمَها آخذَينَ في الأكلِ مِنها أُخذَتْهُما العقوبةُ وشؤمُ المعصيّةُ، فتهافتَ عَنْهُما لباسُهُما وظهرَتْ لَهُما عوراتِهِما.

واختُلفَ في أنَّ الشَّجرةَ كانَت السُّنبلةَ، أو الكَرْمَ، أو غيرَهُما، وأنَّ اللباسَ كانَ نورًا(٤)، أو حُلَّةً، أو ظُفرًا(٥).

⁽۱) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (۲/ ۹۰)، و «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (۱/ ۳۷۳)، و «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٣).

 ⁽٢) وعن الأزهريّ أنَّ أصلَهُ من تدليةِ العَطشانِ شيئًا في البئرِ، فلا يجدُ فيها ما يشفي غليلَهُ. انظر: «تهذيب اللغة» (١٢٢/١٤).

⁽٣) هذا مذكور عن ابن عباس رضي الله عنهما. انظر: «الوسيط» للواحدي (٢/ ٣٥٧)، و«تفسير القرطبي» (٧/ ١٨٠).

⁽٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١١٤/١٠) عن وهب.

⁽٥) كون اللباس كان ظفرًا روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ولا يصح، فقد رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٥٢ و ١٤٥٩) عنه من طريقين: الأول فيه الحسن بن أبي جعفر الجُفري، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وضعفه أحمد والنسائي. انظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٧٣). وفي الثاني النضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزاز، قال عنه أحمد: ليس بشيء، وقال ابن معين: لا يحل لأحد أن يروى عنه، وقال البخاري: منكر الحديث. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٥).

﴿ وَطَنِقَا يَخْصِفَانِ ﴾: أخذَا يَرْقَعانِ (١) ويلزقانِ ورقةً فوقَ ورقةٍ ﴿ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ قيلَ: كانَ ورقَ التِّين (٢).

وقُرِئَ: «يُخْصِفانِ» من أخصَفَ؛ أي: يُخْصِفَانِ أَنفُسَهُما، و: «يُخَصِّفَانِ» مِن خَصَّفَ، و: «يَخِصِّفَانِ»

﴿ وَنَادَ نَهُمَا رَبُّهُمَا أَلَةِ أَنَهَكُما عَن تِلكُما الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَكُمَا إِنَّ الشَّيَطَانَ لَكُما عَدُوَّ مُبِينٌ ﴾ عتابٌ على مُخالفة النَّهي، وتوبيخٌ على الاغترارِ بقولِ العَدوِّ، وفيه دليلٌ على أنَّ مُطلقَ النَّهي للتَّحريم (١٠).

(٢٣) - ﴿قَالَارَبَّنَا ظَلَمْنَا آنفُسَنَا ﴾: ضَرَرْناهَا (٥) بالمعصيَةِ والتَّعريضِ للإخراجِ عَن الجنَّةِ.

﴿ وَإِن لَرْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمَّنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ دليلٌ على أنَّ الصَّغائرَ معاقبٌ عليها إن لم تُغفَر.

وقالت المعتزلةُ: لا تَجوزُ المُعاقبَةُ عليها مع اجتنابِ الكبائرِ، ولذلك قالُوا: إنَّما

⁽١) إشارةٌ إلى أنَّ طَفِقَ من أفعالِ الشُّروعِ الدّالَةِ على الأخذِ في الفعلِ، ولذا لا تدخلُ أن على خبرِها وهيَ بكسرِ الفاءِ في الأفصح، وقد تُفتَحُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) رواه الطبري (١٠/ ١١١) عن ابن عباس رضى الله عنهما.

 ⁽٣) تنظر القراءات الثلاث مع من قرأ بكل منها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)،
 و «المحتسب» (١/ ٢٤٥)، و «الكشاف» (٣/ ١٧٦).

⁽٤) قال الشهاب في «حاشيته»: أجابَ المُصنِّفُ عنهُ في البقرةِ بأنَّهُ للتَّنزيهِ، وأنَّ ندمَهُما واستغفارَهُما لتركِ الأولى، فكيفَ ذكرَ هُنا أنَّهُ دليلٌ على التَّحريمِ معَ احتمالِ التَّنزيهِ؟! وانظر في المسألة: «تقويم الأدلة في أصول الفقه» للدبوسي (ص: ٥٤)، و«تشنيف المسامع» للزركشي (٢/ ١٣٤).

⁽٥) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «أضررناها».

قَالا ذلك على عادةِ المُقرَّبينَ في استعظامِ الصَّغيرِ مِن السَّيِّئاتِ واستحقارِ العَظيمِ مِن الحسناتِ(١).

(٢٤) ـ ﴿ قَالَ ٱهْبِطُوا ﴾ الخطابُ لآدمَ وحوَّاءَ وذُرِّيتِهِما، أو: لهما ولإبليسَ،
 كرَّرَ الأمرَ له تبعًا ليُعلمَ أنَّهم قرناءُ أبدًا، أو: أخبرَ عمَّا قالَ لهم مُفرَّقًا.

﴿بَعْضُكُو لِبَعْضِ عَدُو ﴾ في مَوضع الحالِ؛ أي: مُتعادِينَ.

﴿ وَلَكُرُ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرِ ﴾: استقرارٌ، أو: موضعُ استقرارٍ (٢)، ﴿ وَمَتَكَعُ ﴾: وتمتُعُ ﴿ وَلَكُرُ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرُ ﴾: وتمتُعُ ﴿ إِلَى حِينِ ﴾: إلى تَقَضَّى آجالِكُم (٣).

(٧٥) ـ ﴿ قَالَ فِيهَا تَعْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تَخْرَجُونَ ﴾ للجزاءِ.

وقراً حمزةُ والكسائيُّ وابنُ ذَكْوانَ: ﴿وَمِنْهَا تَخْرُجُونَ﴾، وفي ﴿كذلك تَخْرُجُونَ﴾ [الزخرفِ: ١١] بفتح التَّاءِ وضمِّ الرَّاءِ (١٠).

(٢٦) ﴿ يَنَهَنِي َ اَدَمَ قَدُ أَزَلْنَا عَلِيَكُولِلَاسًا ﴾؛ أي: خلَقْناه (٥) لَكُم بتَدبيراتِ سَماويَّةِ وأسبابِ نازلةٍ، ونظيرُه قولُه: ﴿ وَأَنزَلَ لَكُم مِنَ ٱلْأَنْعَلَمِ ﴾ [الزمر: ٦] وقولُه: ﴿ وَأَنزَلْنَا لَكُم مِنَ ٱلْأَنْعَلَمِ ﴾ [الزمر: ٦] وقولُه: ﴿ وَأَنزَلْنَا لَكُم مِنَ ٱلْأَنْعَلَمِ ﴾ [الحديد: ٢٥].

﴿ يُورِي سَوْءَ تِكُمُّ ﴾ الَّتي قصدَ الشَّيطانُ إبداءَها، ويُغنيكم عن خصفِ الورقِ.

⁽۱) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٧٧).

⁽٢) أي: هو مصدرٌ مِيميٌّ على الأول، واسمُ مكانِ على الثاني. انظر: «حاشية الخفاجي».

 ⁽٣) هذا مبني على تعلَّق ﴿ إِلَى حِينِ ﴾ بـ ﴿ متاعٌ ﴾ ، ويجوز تعلُّقه بـ ﴿ مُسْتَقَرِّ ﴾ ، ويفسَّر الحين عندها بوقت القيامة ، كما مرَّ في البقرة . انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٤) انظر: «التيسير» (ص: ١٠٩).

⁽٥) في نسخة الخيالي: اخلقناا.

رُوِيَ: أَنَّ العربَ كَانُـوا يَطُوفُونَ بِالبِيتِ عُراةً ويقولُون: لا نَطُوفُ في ثِيابٍ عَصَيْنَا اللهَ فيها، فنزَلَت(١).

ولعلَّه ذكرَ قِصَّةَ آدمَ تَقدِمَةً لذلك، حتَّى يُعلَمَ أنَّ انكشافَ العَورَةِ أوَّلُ سوءٍ أَصابَ الإنسانَ مِن الشَّيطانِ، وأنَّه أغْواهُم في ذلك كمَا أغْوَى أَبُويْهِم.

﴿ وَرِيشًا ﴾: ولِباسًا تَتجمَّلُونَ به، والرِّيشُ: الجمالُ (٢). وقيلَ: مالًا، ومنه «تريَّشُ الرَّجلُ»: إذا تموَّلَ (٣).

وقُرِئَ: «رِيَاشًا» (٤) وهو جمعُ ريشِ؛ كـ «شِعْبِ» و «شِعَابِ».

﴿ وَلِمَاسُ النَّقَوَىٰ ﴾: خشيةُ اللهِ، وقيلَ: الإيمانُ، وقيلَ: السَّمتُ الحَسَنُ، وقيلَ: لباسُ الحربِ، ورفعُه بالابتداءِ، وخبرُه: ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾، أو خبرٌ و ﴿ ذَلِكَ ﴾ صِفَتُه؛ كأنَّه قيلَ: ولباسُ التَّقوى المُشارُ إليه خبرٌ (٠٠٠٠).

(۱) رواه الطبري في «تفسيره» (۱۰/ ۱۵۳) وعبد بن حميد كما في «الدر المنشور» (۳/ ٤٣٩)، عن سعيد بن جبير، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (۱۱/ ۱۲۰)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٥٦)، عن مجاهد.

وروى مسلم في «صحيحه» (٣٠٢٨) عن ابن عباس: «كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة، فتقول: من يعيرني تطوافاً؟ تجعله على فرجها، وتقول:

اليوم يَبددُو بعضُه أو كلُّهُ فما بدا منه فلا أُحِلُه فنزلت هذه الآية: ﴿ خُذُواْ زِينَتُكُمْ عِندُكُمْ مَسْجِدِ ﴾ [الأعراف: ٣١]».

- (٢) قال الطِّيبِّ: عطفَ ﴿رِيشًا﴾ على ﴿لِاَسًا﴾ ليُؤذِنَ بأنَّ الزِّينةَ أيضًا غرضٌ صَحيحٌ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٨).
 - (٣) انظر: (الزاهر في معاني كلام الناس) للأنباري (١/ ٢٥٠).
- (٤) نسبت لعثمان وابن عباس رضي الله عنهم وجمع من التابعين والقراء. انظر: «المختصر في شواذ القراءات؛ (ص: ٤٨)، و «المحتسب» (١/ ٢٤٦)، و «الكشاف» (٣/ ١٧٨)، و «البحر» (١/ ٥١).
- (٥) وفي هذا الإعراب إشكال من جهة أنَّ اسم الإشارة أعرف من المعرف باللام، ولا يُوصف الشَّيء =

وقراً نافعٌ وابنُ عامِرٌ والكِسائيُّ: ﴿ولِباسَ﴾ بالنَّصبِ(١) عطفٌ على ﴿لِبَاسًا﴾. ﴿ذَلِكَ ﴾؛ أي: إنـزالُ اللِّباسِ ﴿مِنْ مَايَنتِ ٱللَّهِ ﴾ الدَّالَـةِ على فضلِـه ورَحمتِـه ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكُرُونَ ﴾ فيعرفونَ نِعمتَهُ، أو يتَّعِظُونَ فيتورَّعونَ عَن القَبائح.

(۲۷) _ ﴿ يَنَبَىٰ ءَادَمَ لَا يَفْنِنَنَكُمُ ٱلشَّيْطَانُ ﴾: لا يَمتَحِنَنَّكُم بَأَنْ يَمنَعَكُم دخولَ الحِنَّةِ بإغوائِكُم.

﴿كُمَا ٓ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ ﴾: كما مَحَنَ أَبويْكُم بأَنْ أخرجَهُما مِنها(٢)، والنَّهيُ في اللَّفظِ للشَّيطانِ، والمعنى: نَهيُهُم عَن اتِّباعِه والافتتانِ به.

﴿ يَنزِعُ عَنَّهُمَا لِبَاسَهُمَالِيُرِيَهُمَا سَوْءَتِهِمَا ﴾ حالٌ مِن ﴿ أَبَوَيْكُم ﴾، أو فاعلِ ﴿ أَخْرَجَ ﴾ وإسنادُ النَّزعِ إليهِ للتَّسبُّبِ.

﴿ إِنَّهُ بَرَكُمُ هُوَوَقِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا نَرُوْبَهُمْ ﴾ تعليلٌ للنَّهي، وتَأْكيدٌ للتَّحذيرِ مِن فِتنتِه. و «قبيلُه»: جنودُه (٣)، ورؤيتُهُم إيَّانا من حيثُ لا نراهُم في الجُملَةِ لا تَقتَضِي امتِناعَ رؤيتِهِم وتَمَثُّلِهُم لنا(٤).

بما هو أعرف منه. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (۲/ ۳۲۸)، و «التبيان» لأبي البقاء العكبري
 (۱/ ٥٦٢)، و «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٩).

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۸۰)، و«التيسير» (ص: ۱۰۹).

⁽٢) أي: أوقعَهما في المحنِ والبلاءِ بسببِ الإخراجِ من الجنة. انظر: «حاشية الخفاجي».

 ⁽٣) و (القبيلُ) في الأصل: الجماعةُ من قوم شتَّى، فإن كانُوا من أبِ واحِدٍ فهُم قبيلةٌ. انظر: (الغريب المصنف) لأبي عبيد (١/ ٣٨١)، و (فقه اللغة وسر العربية) للثعالبي (ص: ١٥٥).

⁽٤) لأنَّه تَعالى أثبتَ أنَّهُم يرونَنا من جِهةٍ لا نراهُم نحنُ مِنها، وهي الجِهةُ التي يكونونَ فيها على أصلِ خِلقَتِهم من الأجسامِ اللَّطيفةِ. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٥٦). وكلام البيضاوي ردٌّ على الزَّمخشريِّ وغيرهِ مِنَ المُعتزلةِ المُنكِرينَ لِرؤيةِ الجنِّ، فإنه قال في «الكشاف» (٣/ ١٦٠): فيه =

﴿إِنَّا جَمَلْنَا ٱلشَّيَطِينَ أَوْلِيَآةً لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ بما أوجَدْنا بينَهُم مِن التَّناسُب، أو بإرسالِهم عليهِم، وتَمكينِهِم مِن خذلانِهم، وحَملِهِم على ما سَوَّلُوا لهم.

والآيةُ مَقصودُ القِصَّةِ وفذلَكَةُ (١) الحكايَةِ.

(٢٨) - ﴿ وَإِذَا فَعَـُلُواْ فَحِشَةً ﴾: فعلةً مُتناهيّةً في القُبحِ كعبادَةِ الصَّنمِ وكشفِ العَورَةِ في الطَّوافِ.

﴿ قَالُواْ وَجَدُنَا عَلَيْهَا ٓ ءَابَآ ءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا﴾ اعتذَرُوا واحتَجُوا بأمرينِ: تقليدِ الآباءِ، والافتراءِ على اللهِ، فأعرَضَ عَن الأوَّلِ لظُهورِ فَسادِه وردَّ الثَّانيَ بقولِه:

﴿ قُلْ إِنَ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآهِ ﴾؛ لأنَّ عادتَه تَعالى جرَتْ على الأمرِ بمَحاسنِ الأفعالِ والحتِّ على مكارم الخِصالِ.

ولا دلالةَ فيه على أنَّ قبحَ الفعلِ _ بمَعنى ترتُّبِ الذَّمِّ عليه آجِلًا _ عَقليٌّ؛ فإنَّ المُرادَ بالفاحشةِ: ما ينفرُ عنه الطَّبعُ السَّليمُ، ويَستنقِصُه العَقلُ المُستقيمُ.

وقيلَ: هما جوابَا سُؤالينِ مُترتِّبَينِ؛ كأنَّه قيلَ لهم لَمَّا فَعلوها: لِمَ فَعَلْتم؟ فقالوا: وَجَدْنا عليها آباءَنا، فقيلَ: ومِن أينَ أخذَ آباؤُكُم؟ فقالوا: اللهُ أمرَنا بها.

وعلى الوَجهَيْنِ ('') يمتَنِعُ التَّقليدُ إذا قامَ الدَّليلُ على خلافِه، لا مُطلَقًا. ﴿ أَنَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ إنكارٌ يَتضمَّنُ النَّهي عَن الافتراءِ على اللهِ ("".

دليلٌ بينٌ أن الجن لا يُرُون ولا يظهَرون للإنس، وأن إظهارهم أنفسَهم ليس في استطاعتهم، وأن
 زَعمَ مَن يَدَّعى رؤيتَهم زُورٌ ومَخرقةٌ.

⁽١) الفذلكة: الإجمال.

⁽٢) كونه جوابًا، أو جوابين.

 ⁽٣) لأنَّ الافتراء تعمُّدُ الكذبِ فإذا أُنكِرَ القولُ من غيرِ علمٍ فإنكارُ ما عُلِمَ خلاقُهُ يثبتُ بالطَّريقِ الأولى.
 انظر: ٥-عاشية الخفاجي٠.

(٢٩) - ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِي بِٱلْقِسْطِ ﴾: بالعدل، وهو الوسطُ مِن كلِّ أمرٍ، المتجافي عَن طرفي الإِفراطِ والتَّفريطِ.

﴿ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمُ ﴿ وَتُوجَّهُ وَا إِلَى عَبَادَتِه مُستقيمينَ غيرَ عادلينَ إلى غيرِها، وأقيمُوها نحو القبلَةِ ﴿ عِندَكُلِ مَسْجِدٍ ﴾ : في كلِّ وَقتِ سُجودٍ أو مَكانِه، وهو الصَّلاةُ (١) وأو نفي أيِّ مَسجد حضرَ تُكُم الصَّلاةُ (١) ولا تُؤخِّرُوها حتَّى تَعودُوا إلى مَساجِدِكُم.

﴿ وَٱدْعُوهُ ﴾: واعبدُوه ﴿ مُغِلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾؛ أي: الطَّاعةَ، فإنَّ إليه مَصيرَكُم. ﴿ وَكَمَا بَدَأَكُمْ ﴾ كَمَا أَنشأَكُم ابتداءً ﴿ مَعُودُونَ ﴾ بإعادَتِه فيُجازيكُم على أعمالِكُم،

وإنَّما شبَّهَ الإعادةَ بالإبداءِ تقريرًا لإمكانِها(٣) والقدرةِ عليها.

وقيلَ: ﴿كُمَّا بَدَأَكُمْ ﴾ مِن التُّرابِ تَعودونَ إليه.

وقيلَ: ﴿كُمَّا بَدَأَكُمْ ﴾ حُفاةً عُراةً غُرْلًا (٤) تَعودونَ.

وقيلَ: ﴿ كُمَّا بَدَأَكُمْ ﴾ مُؤمِنًا وكافرًا يعيدُكُم (٥).

⁽١) أي: ﴿ سَنَّجِدِ ﴾ مصدرٌ ميميٌّ، أو اسمُ مكانٍ كُنِّيَ به عن الصَّلاةِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٦٧).

 ⁽٢) قولُهُ: «أو في مسجد حضرَتكُم الصَّلاةُ» عطفٌ على قولِه: «في كلِّ وقتِ سجودٍ»، والمسجدُ على
 هذا بالمعنى المُصطلَح المعروف. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) في نسخة التفتازاني: الإمكانه".

⁽٤) أي: غير مختونين. انظر: «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» للعسكري (ص: ٦٨).

⁽٥) روى الطبري في «تفسيره» (١٠/ ١٤٢) عنِ ابنِ عبّاسِ رضيَ اللهُ عنهُما قال: إنَّ الله سبحانه بدأ خلق ابن آدم مؤمنًا وكافرًا؛ كما قال جل ثناؤه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ فَمِنَكُمْ كَافِرُ مَنْ كُرُكُمْ وَمِنَّا وَكَافرًا. وروى عنه أيضًا أنَّه قال: يبعث المؤمن مؤمنًا، والكافر كافرًا.

(٣٠) - ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾ بأَنْ وَفَقَهُم للإيمانِ ﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ ﴾ بمُقتضَى القَضاءِ السَّابِقِ(١)، وانتصابُه بفعلٍ يُفسِّرُه ما بعدَه؛ أي: وخَذَلَ فَريقًا(١). ﴿ وَانتصابُه بفعلٍ يُفسِّرُه ما بعدَه؛ أي: وخَذَلَ فَريقًا (١). ﴿ وَانتصابُه بفعلٍ يُفسِّرُه ما بعدَه؛ أي: وخَذَلَ فَريقًا (١). ﴿ وَتَحَدِينٌ اللَّهِ اللَّهُ عَلَيلٌ لَخَذَلَانِهِم (١)، أو تحقيقٌ لضَلالَتِهِم.

﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُهْ تَدُونَ ﴾ يدلُّ على أنَّ الكافِرَ المُخطِئَ والمُعانِدَ سواءٌ في استحقاقِ الذَّمِّ (١٠)، وللفارقِ أنْ يحملَهُ على المقصِّرِ في النَّظرِ.

(٣١) _ ﴿ يَنَهِى مَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمُ ﴾: ثيابَكُم لِمُواراةِ عَورَاتِكُم ﴿ عِندَكُلِ مَسْجِدٍ ﴾ لطَوافٍ أو صَلاةٍ، ومِن السُّنَّةِ أن يأخذَ الرَّجلُ (٥٠ أحسنَ هيئَةِ للصَّلاةِ، وفيه دليلٌ على وُجوب ستر العورةِ في الصَّلاةِ.

⁽۱) في هذا ردُّ على المعتزلة فهم ينكرونَ القضاءَ في أفعالِ العبادِ الاختياريّةِ ويُثيِتُونَ علمَهُ بها، قال الزمخشريُّ في «الكشاف» (٣/ ١٨٣): ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ ﴾؛ أي: كلمةُ الضَّلالة، وعَلِمَ الله أنهم يَضلُّون. ثم قال: وهذا دليلٌ على أنَّ عِلمَ الله لا أثر له في ضلالهم، وأنهم هم الضالُّون باختيارهم وتولِّهم الشياطينَ دون الله.

⁽۲) تبع في هذا التقدير الزمخشري، وهو مبني عنده على الاعتزال، والظاهر أن يقدَّر: وأضلَّ فريقًا، ولكن يمكن أن يُحمل كلام البيضاوي على أنه قاله تأدبًا، لا ميلًا للاعتزال، ولا إشكال فيه على مذهب أهل السنة، فمن أضلَّه الله مخذول غير منصور. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢١٠)، و«حاشية القونوي» (٨/ ٣٧٢).

 ⁽٣) قدَّمه لبيان رجحانه عنده، ولعل رجحانه لموافقته قراءة (أنَّهم اتخذوا) المروية عن سهل بن شعيب وعباس بن المفضل. انظر: (شواذ القراءات) للكرماني (ص: ١٨٥).

 ⁽٤) قال الشهاب في «حاشيته»: وجهُ الدَّلالةِ أَنَهُ ذكرَ أوَّلاً مَن والى الشَّياطِينَ عادلاً عنِ اللهِ وهُمُ المُعاندونَ، ثمَّ ذمَّ مَن ظَنَّ مِنهُم أنَّ ما هوَ عليهِ حتَّ وهدي.

⁽٥) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «الإنسان».

﴿وَكُلُواْ وَالشَّرِيُوا ﴾ ما طابَ لَكُم، رُوِيَ أَنَّ بني عامرٍ في أَيَّامِ حَجِّهِم كَانُوا لا يأكلونَ الطَّعامَ إلَّا قوتًا، ولا يأكلونَ دسمًا، يعظِّمونَ بذلك حجَّهُم، فهَمَّ المسلمونَ به، فنَزَلَت (١١).

﴿ وَلَا تُسْرِفُوا ﴾ بتَحريمِ الحَلالِ، أو بالتَّعدِّي إلى الحرامِ، أو بإفراطِ الطَّعامِ والشَّرَهِ عليه.

وعَن ابنِ عبَّاسٍ: كُلْ ما شِئتَ والبَسْ ما شِئتَ ما أخطأَتْكَ خَصْلتانِ: سَرَفٌ ومَخِيْلَةٌ(٢).

فقالَ عليُّ بنُ الحُسينِ بنُ واقدٍ: جمعَ اللهُ الطِّبَّ في نصفِ آيةٍ فقالَ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرِبُواْ وَلَا تُسۡرِفُواْ ﴾(٣).

﴿إِنَّهُ لِا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ لا يَرتَضِي فِعلَهُم.

(٣٢) - ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ ذِينَةَ ٱللَّهِ ﴾ مِن الثِّيابِ وسائرِ ما يُتجمَّلُ به ﴿ ٱلَّتِيٓ ٱخْرَجَ لِعِبَادِهِ - ﴾ مِن النَّبَاتِ كالقُطنِ والكَتَّانِ، والحيوانِ كالحَريرِ والصُّوفِ، والمعادنِ كالدُّروع ﴿ وَٱلطَّيِبَتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ﴾: المُستلذَّاتُ مِن الماّكلِ والمشاربِ.

⁽١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣٣٨/١٢) عن الكلبي، وهو في «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٢٦)، لكن أوله: (كان أهل الجاهلية...).

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٨٧٨)، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٤٤٤) إلى عبد بن حميد، وعلقه البخاري قبل الحديث (٥٧٨٣). والمَخِيلةُ: الكِبرُ.

⁽٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤/ ٢٣٠)، و«غرائب التفسير» للكرماني (٢/ ٤٠٢)، و«الكشاف» (٣/ ١٨٤)، و «الكافغ «الكافي (٣/ ١٨٤)، و «زاد المسير» (٣/ ١٨٨). وقد ذكروه بأتم من هذا، وفيه قصة قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٤): لم أجد لها إسنادًا.

وفيه دليلٌ على أنَّ الأصلَ في المطاعمِ والملابسِ وأنواعِ التَّجمُّلاتِ الإباحةُ؛ لأنَّ الاستفهامَ في ﴿مَنْ﴾ للإنكارِ(١).

﴿ قُلْ مِنَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنَيَا ﴾ بالأصالةِ، والكفرةُ وإِنْ شارَكُوهُم فيها فتَبَعٌ. ﴿ خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِينَمَةِ ﴾ لا يشارِكُهُم فيها غيرُهُم، وانتصابُها على الحالِ(٢). وقرأً نافِعٌ بالرَّفع على أنَّها خبرٌ بعدَ خَبرٍ ٣٠٠.

﴿كَذَلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَنتِلِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾؛ أي: كتفصيلِنَا هذا الحُكمَ نُفصِّلُ سائرَ الأحكامِ هم.

(٣٣) - ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي ٱلْفَوَىحِثَ ﴾: ما تزايدَ قبحُهُ، وقيلَ: ما يتعلَّقُ بالفُروجِ. ﴿ مَا ظَهَرَ مِنَّهَا وَمِلْ هَا.

﴿ وَٱلَّإِنْمَ ﴾: وما يوجبُ الإثمَ، تعميمٌ بعدَ تخصيصٍ، وقيلَ: شربُ الخمرِ (١٠). ﴿ وَٱلْمِغْنَ ﴾: الظُّلمَ، أو الكِبْرَ، أفردَه بالذِّكر للمُبالغَةِ.

﴿ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ «البَغي » مؤكِّدٌ له مَعنَّى.

 ⁽١) أي: لإنكارِ تحريمِها على وجهِ بليغٍ؛ لأنَّ إنكارَ الفاعلِ يُوجبُ إنكارَ الفعلِ؛ لانعدامِ الفعل دونَ فاعلهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) انظر: (الحجة) لأبي على (٤/ ١٥ ـ ١٧)، و(التبيان) لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٦٥).

⁽٣) انظر: (السبعة) (ص: ٢٨٠)، و(التيسير) (ص: ١٠٩).

⁽٤) هذا منقولٌ عنِ الحسنِ البَصريِّ، والأخفش، وذكرَهُ أهلُ اللَّغةِ، وأنكره الكرماني في «لباب التفاسير» فقال: والصحيح أنَّ الخمر حُرمت بالمدينة، وهذه السورة مكية. انظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» للأنباري (٢/ ٢١)، و «مقايس اللغة» (١/ ٢٠)، و «تفسير الثعلبي» (٢/ ٢١).

﴿ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَرٌ يُنَزِّلُ بِهِ عَلَمُكَانًا ﴾ تهكُّمٌ بالمُشركينَ (١)، وتَـنبيهٌ على تحريمِ اتَّباعِ ما لم يدلُّ عليه برهانٌ.

﴿ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴾ بالإلحادِ في صِفاتِه والافتراءِ عليهِ؛ كقولِهم: اللهُ أ أمرَنا بها.

(٣٤) - ﴿ وَلِكُلِّ أَتَمْ آَجُلُ ﴾: مدَّة أو وقتٌ لنزولِ العذابِ بهم، وهو وعيدٌ لأهلِ مكَّة. ﴿ وَلِكُلِ أَتَهُ أَجُلُهُم ﴾: انقرضَتْ مُدَّتُهُم، أو حانَ وَقتُهُم.

﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةٌ وَلَا يَسْنَقْدِمُونَ ﴾؛ أي: لا يَتَأْخَرُونَ ولا يَتَقدَّمُونَ أَقصرَ وقتِ (٢)، أو لا يطلبونَ التَّقدُّمَ والتَّأَخُّرَ لشدَّةِ الهولِ.

(٣٥ ـ ٣٦) ـ ﴿ يَبَنِيَ ءَادَمَ إِمَّا يَأْتِينَكُمْ رُسُلُ مِنكُمْ يَعُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَتِي ﴾ شرطٌ ذكرَهُ بحرفِ الشَّكِ (٣٦ ـ ٣٦) للتَّنبيهِ على أنَّ إتيانَ الرُّسُلِ أمرٌ جائزٌ غيرُ واجبٍ كما ظنَّه أهلُ التَّعليمِ (١٠)، وضُمَّت إليه «ما» لتأكيدِ معنى الشَّرطِ، ولذلك أُكِّدَ فعلُها بالنُّونِ، وجوابُه:

⁽۱) لأنه لا يجوز أن يُنزِل بُرهاناً بأن يُشرَك به غيرُه، كما قال الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٨٦)، ووجه التهكُّم أنه جُعل كأنَّ له سلطانًا إلا أن لم ينزل. انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٠١).

⁽٢) وذُكِرَت السّاعةُ لأنَّها أقلُّ أسماءِ الأوقاتِ، وهي ليس وقتّ محدَّدًا. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٣٤).

⁽٣) وهو (إن) الشرطية؛ لأنَّ ﴿إِمَّا﴾ هي (إن) الشرطيةُ ضُمَّت إليها (ما) مؤكِّدةً لمعنى الشرط. انظر: (الكشاف) (٣/ ١٨٦).

⁽٤) ذكر الشهاب أنهم الفلاسفة الذين أوجبوا على الله إرسال الرسل؛ لأنه يفعل الأصلح. وذكر القونوي أنهم الإسماعيلية، وهم طائفة من الشيعة ذهبوا إلى أن المعرفة لا تحصل بدون المعلم. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٨/ ٣٧٧)، و«إيثار الحق على الخلق» لابن الوزير (ص: ٢٥).

﴿ فَمَنِ اَتَّمَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خُوفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَنِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا أَوْلَئِكَ أَصْحَتُ النَّارِ هُمْ فِهَا خَلِدُونَ ﴾ والمعنى: ﴿ فَمَنِ اتَّقَىٰ ﴾ التَّكذيبَ وأصلحَ عملَه مِنكُم، ﴿ وَالَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَئِنَا ﴾ مِنْكُم، وإدخالُ الفاءِ في خبرِ الأوَّلِ دونَ عملَه مِنكُم، وإدخالُ الفاءِ في خبرِ الأوَّلِ دونَ النَّاني (١) للمُبالغةِ في الوعدِ والمُسامحةِ في الوَعدِ.

(٣٧) - ﴿ فَمَنْ أَظْلَا مِعَنِ أَفْتَرَىٰ عَلَى اللّهِ كَذِبًّا أَوْ كُذَّبَ بِعَايَدِهِ ، فَمَنْ تَقَوَّلَ (٢ على اللهِ ما لم يَقُلُه، أو كذَّبَ ما قالَه ﴿ أُولَكِكَ يَنَا أَكُمْ نَصِيبُهُم مِنَ ٱلْكِنكِ ﴾ : ممَّا كُتبَ لهم مِن الأرزاقِ والآجالِ.

وقيلَ: الكتابُ: اللَّوحُ المَحفوظُ؛ أي: ممَّا أُثبتَ لهم فيه.

﴿ حَقَّةِ إِذَا جَآءَتُهُمْ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوْنَهُمْ ﴾؛ أي: يتوفونَ أرواحَهُم، وهو حالٌ مِن الرُّسلِ (٣)، و و ﴿ حَقَّةٍ ﴾ غايةُ نَيلِهِم، وهي الَّتي يُبتدأُ بعدَها الكَلامُ (١٠).

﴿ فَالْوَا ﴾ جوابُ ﴿ إِذَا ﴾: ﴿ أَيْنَ مَا كُنتُمُ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾؛ أي: أيـنَ الآلهةُ الَّذينَ كنتُمْ تَعبدونَها؟ و ﴿ مَا ﴾ وُصِلَت بـ ﴿ أَيْنَ ﴾ في خطِّ المصحَفِ وحقُّها الفصلُ لأنّها مَوصولَةٌ (٥).

⁽١) الأول: ﴿ فَلَا خُوفُ عَلَيْهِمْ ﴾، والثاني: ﴿ أُولَتِكَ أَصْحَنْ ٱلنَّارِ ﴾.

 ⁽٢) التَّقُولُ: تعمُّدُ الكذبِ مُطلقًا، ويدخل في التقوُّل عليه إثبات الشريك والصاحبة والولد له تعالى،
 وإسناد الأحكام الباطلة إليه تعالى. انظر: (حاشية شيخ زاده) (٢١٦/٤).

⁽٣) والمراد بالرسل الملائكة هنا.

⁽٤) ونوقش في دلالتها على الغاية، وفي كونها جارة. انظر: «الدر المصون» للحلبي (٣/ ٥٨٣).

⁽٥) كذا قال تبعًا للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٨٧) وكذا تابعه أبو حيان في «البحر» (١٠ / ٨٣)، والألوسي في «روح المعاني» (٩٨ /٩)، وابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية، ولم يذكر غيرهم هذا الموضع من المواضع التي وصل فيها (ما) بـ (أين) في القرآن. انظر: «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» للداني (ص: ٧٧)، و«البرهان» للزركشي (١/ ٤١٩).

﴿ قَالُواْ ضَلُواْ عَنَا ﴾: غابوا عنَا ﴿ وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَفِرِينَ ﴾ اعترَفُوا بأنَّهُم كانُوا ضَالِّينَ فيما كانُوا عليه (١).

(٣٨) - ﴿ قَالَ آدَخُلُوا ﴾ ؛ أي: قالَ اللهُ لهم يومَ القيامةِ (٢) ، أو أحدٌ من الملائكة : ﴿ وَ أَمَرِ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم ﴾ ؛ أي: كائنينَ في جملةِ أمم مصاحِبِينَ لهم يومَ القيامةِ ﴿ مِنَ ٱلْجِنِ وَٱلْإِنْسِ ﴾ يعني: كفَّارَ الأمم الماضيةِ من النَّوعَينِ ﴿ فِي ٱلنَّارِ ﴾ متعلِّقٌ بِ ﴿ آدَخُلُوا ﴾ .

﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةً ﴾؛ أي: في النَّارِ ﴿لَمَنَتْ أُخَّنَهَا ﴾ الَّتي ضلَّتْ بالاقتداءِ بها.

﴿حَقَّ إِذَا ٱدَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا ﴾؛ أي: تدارَكُوا(٢) وتلاحَقُوا في النَّارِ.

﴿ قَالَتَ أُخْرَنَهُمْ ﴾ دخولًا '' أو منزلةٌ '' وهُم الأَتْبَاعُ'' - ﴿ لِأُولَنَهُمْ ﴾ ؛ أي: لأجلِ أُولاهُم - إذ الخطابُ معَ اللهِ لا مَعَهُم -: ﴿ رَبَّنَا هَتَوُلاَ ۚ أَضَكُونَا ﴾ : سَنُّوا لَنا الضَّلالَ فاقتدَيْنا بهِم ﴿ فَعَاتِهِمْ عَذَا بَاضِعْفَا مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ : مُضاعفًا ؛ لأنَّهُم ضَلُّوا وأَضَلُّوا.

 ⁽١) وأوَّلَ الشَّهادةَ بالاعترافِ؛ لأَنَّها إمّا للغيرِ أو على الغيرِ، لكنَّها التَّلفُّظُ بما يتحقَّفُهُ الشّاهدُ، فتجوَّزَ بهِ
 عن ذلكَ. انظر: «حاشية الخفاجي».

 ⁽۲) هذا على قول مَن أجاز أن يكلم الله الكفار بما يسوؤهم على ما مرَّ في تفسير البقرة، والثاني على
 قول من منعه.

 ⁽٣) قوله: «تدارَكُوا» تفسيرٌ لـ ﴿ أَذَارَكُوا ﴾ ببيانِ أصلِهِ: إذ أصلُهُ: تدارَكُوا، فأُدغِمَتِ التّاءُ في الدّالِ بعدَ
 قلبها دالًا وتسكينها، ثمَّ اجتُلِبَت همزةُ الوصل. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٤) «أُخرى» على هذا مؤنث «آخِر» المقابل للأوَّل.

⁽٥) ﴿أُخرى على هذا مؤنث «آخِر» اسم التفضيل.

 ⁽٦) انظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ٣٦). والظاهر أن هذا على القولين السابقين، لا على الثاني فقط، فقد جاء
 في «تفسير مقاتل»: قالت أخراهم دخولًا النار وهم الأتباع، لأولاهم دخولًا النار وهم القادة.

﴿ قَالَ لِكُلِّ ضِعْتُ ﴾ (١): أمَّا القادةُ فبكُفْرِهِم وتَضليلِهِم، وأمَّا الأتباعُ فبِكُفْرِهِم وتَقليدِهِم (٢).

﴿ وَلَكِكِنَ لَا نَعْلَمُونَ ﴾ ما لَكُم، أو: ما لِكُلِّ فريق. وقراً عاصِمٌ بالياءِ على الانفِصَالِ (٣٠) . ﴿ وَقَالَتَ أُولَى لَهُمْ لِأُخْرَى لَهُمْ فَمَا كَاكَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلِ ﴾ عطفُ واكلامَهُم على جوابِ اللهِ لأُخراهم ورتَّبُوهُ عليه (١٠)؛ أي: فقد ثبتَ أَنْ لا فضلَ لَكُم علينا، وأنَّا وإيَّاكُم مُتَساوُونَ في الضَّلالِ واستحقاقِ العَذابِ ﴿ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ ﴾ مِن قولِ القادَةِ أو مِن قولِ الفريقين (٥٠).

(٤٠) - ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَذَّ بُولُوا عَلَيْنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا ﴾؛ أي: عَن الإيمانِ بها ﴿ لاَنُفَتَتُ لَهُمُ أَبُوَّابُ السَّمَاءَ ﴾ لأَدْعِيَتِهِم وأَعمَالِهِم أو لأَرْوَاحِهِم؛ كما تُفتَّحُ لأعمالِ المؤمنينَ

(١) قال أبو عبيدة: «الضَّعفُ» مثلُ الشَّيءِ مرّةً واحدةً، وقال الأزهريُّ: ما قالَهُ هوَ ما تستعملُهُ النّاسُ في مجازِ كلامِهم، وأمّا كلامُ اللهِ تعالى فيردُّ إلى كلامِ العربِ، و «الضَّعفُ» في كلامِ العربِ: المثلُ إلى ما زاد، ولا يقتصرُ على مِثلَينِ، بل هو غيرُ محصورِ أكثرُه، وأقلُّه محصور، وهو المثل. انظر: «مجاز القرآن» لأبى عبيدة (١/ ٢١٤)، و «تهذيب اللغة» للأزهرى (١/ ٢٠٤_ ٣٠٥).

⁽٢) قال في «الكشّافِ»: لأنَّ كُلاَّ مِنَ القادةِ والأتباعِ كانُوا ضالِّينَ مُضِلِّينَ. وقال الخفاجي في «حاشيته»: أمّا الأوَّلُ فظاهرٌ، وأمّا الثّاني فلأنَّ القادةَ زادُوا باتبًاعِهِم لهُم طغيانًا وثباتًا على الضَّلالِ وقوّةً على الإضلالِ؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنْهُمُانَ يَجَالُّ مِنَ ٱلْإِنِي يَعُودُونَ بِهَالِينَ ٱلْإِنْ أَلْفِيْ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

 ⁽٣) هي قراءة عاصم من رواية شعبة، وقرأ الباقون بالتاء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير»
 (ص: ١١٠). وقوله: «على الانفِصالِ»؛ أي: انفصالُ هذا الكلام عمّا قبلَةُ.

⁽٤) قوله: « ورتَّبُوهُ عليه» عطف تفسير على ما قبله. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/٢١٦).

⁽٥) قال القونوي في «حاشيته» (٨/ ٣٨١): فيه نوع ركاكة، وذكر الخفاجي أنه في بعض النسخ: «أو من قول اللهِ للفريقَين»، قال: وهيَ أظهرُ مِنَ الأولى.

وأَرواحِهِم لتَتَّصِلَ بالمَلائكَةِ(١)، والتَّاءُ في ﴿نَهُنَّحُ﴾ لتأنيثِ الأبوابِ، والتَّشديدُ لكَثْرَتِها(١).

وقرأً أبو عمرو بالتَّخفيفِ، وحمزةُ والكسائيُّ به وبالياءِ؛ لأنَّ التَّأنيثَ غيرُ حَقيقيٌّ والفعلُ مقدَّمٌ(٣).

وقُرِئَ على البناءِ للفاعلِ ونَصبِ الأبوابِ بالتَّاءِ على أنَّ الفعلَ للآياتِ، وبالياءِ على أنَّ الفعلَ شُوِ^{ر؛}).

﴿ وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَقَّى يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِي سَمِّ ٱلْخِيَاطِ ﴾؛ أي: حتَّى يدخلَ ما هو مَثُلُ في عِظَمِ الجِرْمِ وهو البَعيرُ فيما هو مَثُلٌ في ضيقِ المسلكِ وهو ثقبَةُ الإبرةِ، وذلك ممَّا لا يكونُ، فكذا ما توقَّفَ عليه.

وقُرِئَ: «الجُمَّل» كالقُمَّل، و «الجُمَل» كالنُّغَر، و «الجُمْل» كالقُفْل، و «الجُمُل» كالنُّصُب، و «الجَمْل» كالحَبْل (٥٠)، وهي الحبلُ الغليظُ مِن القِنَّب (٢٠)، وقيلَ: حبلُ السَّفينَةِ.

⁽۱) وهذا على الحقيقة لثبوته في الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة؛ كما في قوله تعالى: ﴿ إِلَيْهِ يَصَّعَدُ اللهِ بِنَ الْكَيْمُ ٱلطَّيْبُ وَٱلْمَمُلُ ٱلصَّلِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ [فاطر: ۱۰]، وكما روى الترمذي في «سننه» (٤٧٨) عبد الله بن السائب، أنَّ رسول الله عَلَيْ كان يصلِّي أربعًا بعد أن تزول الشمس قبل الظهر، وقال: «إنَّها ساعةٌ تفتح فيها أبوابُ السماء، وأحبُ أن يصعدَ لي فيها عملٌ صالحٌ».

⁽٢) فالتَّضعيفُ لتكثيرِ المفعولِ لا الفعل؛ لعدم مُناسبةِ المقام. انظر: «حاشية الخفاجي،

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

 ⁽٤) القراءتان في «الكشاف» (٣/ ١٨٩)، والأولى عن اليزيدي والثانية عن نعيم بن ميسرة في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١٨٦).

⁽٥) انظر هذه القراءات الخمسة مع نسبتها لقائليها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و «المحتسب» (١/ ٢٤٩)، و «الكشاف» (٣/ ١٨٩)، و «البحر» (١٠/ ٩٠).

⁽٦) القِنَّبُ والقُنَّب: نوعٌ من الكَتّانِ. انظر: «تاج العروس» (٤/ ٨١). وهذا التفسير على القراءات الخمسة.

و: «سمِّ» بالضَّمِّ والكسرِ(١)، و: «في سمِّ المِخْيَطِ»(٢) وهوَ و «الخِياطُ»: ما يُخاطُ به كـ «الحِزَام» و «المِحْزَم».

﴿وَكَنَالِكَ ﴾؛ أي: ومثلَ ذلك الجزاءِ الفظيع ﴿ بَعْزِي ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾.

(٤١) - ﴿ لَمُهُمْ مِن جَهَنَمَ مِهَادٌ ﴾: فِراشٌ ﴿ وَمِن فَوْقِهِ مْ غَوَاشِ ﴾: أغطيَةٌ، والتَّنوينُ فيه للبدلِ عن الإعلالِ عندَ سيبويهِ (٣)، وللصَّرفِ عندَ غيرِه (١).

وقُرِئَ: «غواشٌ» على إلغاءِ المَحذوفِ (٠٠).

﴿ وَكَذَلِكَ نَجْزِى الظَّلِمِينَ ﴾ عَبَرَ عَنْهُم بالمُجرمينَ تارَةً وبالظَّالِمينَ أُخرى؛ إشعارًا بأنَّهُم بتكذيبِهِم الآياتِ اتَّصَفُوا بهذهِ الأَوْصافِ الذَّميمَةِ، وذكرَ الجُرمَ مع الحرمانِ من الجنَّةِ والظُّلمَ مع التَّعذيبِ بالنَّارِ تنبيهًا على أنَّه (١) أعظمُ الإِجرام.

(۱) أي: وقرئ اسمً النصم والكسر، ذكرهما ابن خالويه في المختصر في شواذ القراءات ا (ص: ٤٩) عن أبي السمال، وزاد الكرماني في السواذ القراءات ا (ص: ١٨٦) ابن سيرين وأبي حيوة في قراءة الضم، ونسب قراءة الكسر لأبي حيوة ويزيد بن قطيب.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات؛ (ص: ٤٩)، و «الكشاف؛ (٣/ ١٩١)، عن ابن مسعود.

(٣) فهو غيرُ مُنصرفٍ عند سيبويه؛ لأنَّهُ على صيغةِ مُتهى المجموعِ، والتَّنوينُ عوضٌ عن الحرفِ المحذوفِ، وهو الياء عند سيبويه، أو عن حركتِهِ عند أصحابه كأبي إسحاق الزجاج. انظر: «الكتاب» (٣/ ٣٠٨)، و (معانى القرآن؛ للزجاج (٣/ ٣٣٨)، و (إعراب القرآن؛ للنحاس (٢/ ٥٣).

(٤) هو منصرف عندهم لزوال علَّة المنع ـ وهي وزن «فواعل» ـ بحذف الياء، وصيرورته على وزن «فعال». انظر: «حاشية الأنصاري» (٧/ ٩٣٠).

(٥) انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٤٩) عن أبي رجاء.

(٦) الضمير يعود على الظلم، وقد ذكر بخصوصه بعد ذكر الجرم العام الذي يشمل الظلم وغيره، كما ذكر أن عقوبته التعذيب في النار، وهو يشمل الحرمان من الجنة وزيادة؛ للتنبيه على أن الظلم أعظم جرماً. (٤٢) _ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَكِيلُواْ ٱلصَّكِلِحَتِ لَانُكِلِفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أَوْلَتِهِكَ أَصْحَبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَلِدُونَ ﴾ على عادَتِه سُبحانَه وتعالى في أَنْ يَشفَعَ (١) الوَعيدَ بالوَعْدِ (٢).

و ﴿ لَا نُكِلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ اعتراضٌ بين المبتدَأِ وخبرِه (٣) للتَّرغيبِ في اكتسابِ النَّعيمِ المُقيمِ بما يسَعُهُ طاقَتُهُم ويسهُلُ عَلَيهِم (١٠).

وقُرِئَ: «لا تُكَلَّفُ نفسٌ »(٥).

(٤٣) - ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلِ ﴾؛ أي: نُخرِجُ مِن قُلوبِهِم أسبابَ الغلِّ، أو نُطهِّرُها منه حتَّى لا يكونَ بينَهُم إلَّا التَّوادُّ.

وعَن عليِّ: إنِّي لأَرْجُو أَنْ أكونَ أنا وعُثمانُ وطَلحَةُ والزُّبَيرُ مِنْهُم (١٠).

﴿ تَجْرِي مِن تَعْلِيمُ ٱلْأَنْهَارُ ﴾ زيادةً في لذَّتِهِم وسُرورِهِم.

﴿ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَننا لِهَاذَا ﴾: لِمَا جَزاؤُه هذا ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْ آيِي لَوْلَآ أَنْ هَدَننا

(١) قوله: (يشفع) بمعنى: يقرنَهُ بهِ، ويجعلَهُ بهِ شفعًا. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «الوعد بالوعيد».

⁽٣) المبتدأ ﴿الذين آمنوا﴾ والخبر ﴿أُوْلَيَهِكَ ﴾. وفي نسخة الخيالي والتفتازاني: ﴿والخبرِ﴾.

⁽٤) أي: أنَّ الوسعَ ما يقدرُ الإنسانُ عليهِ في حال السَّعة ولسهولة، لا في حال الضِّيق والشِّدة، فإنَّ أقصى الطَّاقةِ يُسمَّى جهدًا لا وسعاً، وغلطَ مَن ظنَّ أنَّ الوسعَ بذلُ المجهودِ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (١٩/٤). وانظر: «البسيط» للواحدى (١٣٦/٩).

⁽٥) انظر: (الكشاف) (٣/ ١٩١)، و(البحر) (١٩١/٩٣)، عن الأعمش.

⁽٦) رواه عبد الرزاق في (تفسيره) (٩٠١)، والطبري في (تفسيره) (١٩٨/١-١٩٩). قال الخفاجي في (حاشيته): وخصَّ هؤلاءِ لِما جرى في خلافةِ عثمانَ رضيَ اللهُ عنهُ بينَهُما، ومُحاربةِ طلحةَ والزُّبير رضىَ اللهُ عنهُما في وقعةِ الجَمَل.

اَللَّهُ﴾: لولا هِدايَةُ اللهِ وتَوفيقُه، واللَّامُ لتَوكيدِ النَّفيِ (''، وجوابُ ﴿لَوْلَآ ﴾ مَحذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه.

وقرأً ابنُ عامرٍ: ﴿مَا كُنَّا﴾ بغيرِ واوٍ (٢) على أنَّها مبيِّنةٌ للأُولَى.

﴿لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِنَا إِلَّتِيَ ﴾ فاهتدَيْنَا بإرشادِهِم (٣)، يقولونَ ذلك اغتباطًا وتبجُّحًا (١) بأنَّ ما عَلِمُوه يقينًا في الدُّنيا صارَ لَهُم عينَ اليَقينِ في الآخرةِ.

﴿وَنُودُوٓا أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ ﴾ إذا رَأُوها مِن بَعيدٍ، أو بعدَ دُخولِها، والمنادَى له بالذَّاتِ(٥):

⁽۱) أي: اللام في ﴿لِنَهْتَدِى ﴾، وهي اللام اللَّهُ اللَّهِ تُسمَّى لام الجحود، وتُزادُ بعدَ «كانَ» المنفيَّةِ للتَّأكيد، وقوله: «واللام لتوكيد النفي» اختيار لمذهب الكوفيين فيها، فهي عندهم زائدة، وعند البصريين جارة، ولكن الكوفيين يجعلون اللام وما بعدها خبرًا، أما الزمخشري فكلامه صريح في تقدير الخبر كما هو مذهب البصريين، ففي «الكشاف» (٣/ ١٨٩): وما كان يستقيمُ أن نكون مهتدين لولا هدايةُ الله وتوفيقُه؛ فالظاهر أن مذهبه مركب من المذهبين، وكذلك مذهب ابن مالك فيها. انظر: «اللامات» للزجاجي (ص: ١٦)، و «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (٢/ ٤٨٥)، و «الجنى الداني» للمرادي (ص: ١٦ ـ ١٢١)، و «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢٢٠).

⁽٢) انظر: (السبعة) (ص: ٢٨٠)، و(التيسير) (ص: ١١٠).

⁽٣) في نسخة الخيالي: الإرشادهم.

⁽٤) الاغتباط: السُّرور، والتَّبجُّع: الفرح. انظر: «معجم ديوان الأدب، للفارابي (٢/ ٤٤١)، و الألفاظ المختلفة في المعانى المؤتلفة، لابن مالك (ص: ١١٨).

⁽٥) القولان لإيضاح مبرَّر دخول اسم الإشارة ﴿ يَلْكُمُ ﴾ الموضوعة في الأصل للبعيد، وقوله:
«والمنادى له» مبتدأ خبره: ﴿ أُورِثَتُكُوهَا ﴾ و «بالذات»؛ أي: بالقصد، وإن كان المنادى له بحسب الظاهر ﴿ يَلْكُمُ لَلْمَنَدُ ﴾ ؛ أي: الذي نودوا له ليس نفس الجنة في الحقيقة وبالذات، بل المنادى له هو كونها موروثة لهم؛ لأنَّ نفعهم إنَّما هو فيه، ونفس الجنة وإن وقعت في الآية موقع المنادى له لكن كونها منادى له ليس بالذات بل بالعَرض. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و «حاشية القونوي» (٨/ ٣٨٦).

﴿ أُورِنَتُمُوهَا بِمَا كُنتُم تَعَمَلُونَ ﴾؛ أي: أُعْطِيتُمُوها بسببِ أَعمَالِكُم (١)، وهو حالٌ مِن ﴿ الْجَنّةُ ﴾ والعامِلُ فيها مَعنى الإشارةِ، أو خبرٌ و ﴿ الْجَنّةُ ﴾ صِفَةُ ﴿ تِلْكُمُ ﴾، و ﴿ أَن ﴾ في المواقع الخَمسَةِ (١) هي المخفَّفَةُ، أو المفسِّرَةُ لأنَّ المُناداةَ والتَّأذينَ من القولِ (١).

(٤٤) _ ﴿ وَنَادَىٰ أَصَٰبُ ٱلْجَنَةِ أَصَّنَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُنَا حَقَّافَهَلَ وَجَدَثُم مَّا وَعَدَ رَبُكُمْ حَقًا ﴾ إنَّما قالوهُ تَبجُّحًا بحالِهِم وشَماتَةً بأصحابِ النَّارِ وتَحسيرًا لهم، وإنَّما لم يَقُل: ما وعدَكُم _ كمَا قالَ: ﴿ مَا وَعَدَنَا ﴾ _ لأنَّ ما ساءَهُم مِن الموعودِ لم يَكُن بأسرِهِ مَخصُوصًا وعدُه بهِم كالبَعثِ والحِسابِ ونعيم أهلِ الجنَّةِ (١٤).

(۱) احتجَّ الزمخشري بهذه الآية لمذهب المعتزلة، وأنكر على أهل السنة قولهم بأن دخول الجنة بفضل الله ورحمته، ويشهد لأهل السنة ما رواه البخاري (١٣٦٤) ومسلم (٢٨١٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لن يُنتَجِّيَ أحدًا منكم عملُه» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: (ولا أنا، إلّا أن يتغمَّدني الله برحمةٍ، سَدِّدوا وقارِبوا». ونحوه عند البخاري (٣٤٦٧)، ومسلم (٢٨١٨)، من حديث عائشة، و(٢٨١٧) عند مسلم من حديث جابر.

وفي التعبير القرآني بلفظ ﴿أُورِثَتُمُوهَا ﴾ إشارة إلى أن هذا المعنى؛ فالنسب سبب للميراث، ولكن ليس بكسب الإنسان، بل ليس بكسب الإنسان، والعمل الصالح سبب لدخول الجنة، ولكن ليس بكسب الإنسان، بل بفضل الله ورحمته، ﴿ قُلْ بِفَضَّلِ اللَّهِ وَرَحَمَتِهِ فَإِنْ اللَّهُ فَلَيْفَرَحُواْ هُو خَيْرٌ مُثَمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ [يونس: ٥٨]. انظر: «حاشية الخفاجي».

- (۲) هيَ: ﴿أَن تِلْكُمُ ﴾ و﴿أَن وجدنا ﴾ و﴿أَن لَقنَةُ اللَّهِ ﴾ و﴿أَن سَلَمْ عَلَيْكُمْ ﴾ و﴿أَنْ أَفِيضُوا ﴾. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٣٨٦).
- (٣) هذا التعليل لجواز كونها مفسرة، فشرطها أن تقع بعد ما فيه معنى القول دون حروفه. انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٣/ ١٥٢٢).
- (٤) هذا أحد وجهين ذكرهما في «الكشاف» (٣/ ١٩٤)، وحاصله أن حذف المفعول أفاد الشمول؛ فأهل النار وجدوا ما وعدهم الله من العذاب وما وعد المؤمنين من الثواب حقًا، والوجه الثاني: أنه حذف تخففًا لدلالة ما سقه عليه.

﴿ قَالُوا نَعَدُ ﴾ وقرأَ الكِسائيُّ: ﴿ نَعِمْ ﴾ بكسرِ العَينِ (١)، وهمَا لُغتانِ.

﴿ فَأَذَنَهُ مُؤَذِنٌ ﴾ قيلَ: هو صاحبُ الصُّورِ ﴿ بَيْنَهُمْ ﴾: بينَ الفَرِيقَيْنِ ﴿ أَن لَّمَنَهُ اللهِ عَلَى الظَّلِمِينَ ﴾. وقرأً ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿ أَنَّ لَعَنَةَ اللهِ ﴾ بالتَّشديدِ والنَّصبِ(١).

وقُرِئَ: «إِنَّ» بالكسرِ على إرادةِ القَولِ(")، أو إجراءِ «أَذَّنَ» مُجرى: قالَ.

(٤٥) - ﴿ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِٱللَّهِ ﴾ صِفَـةٌ لـ ﴿ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ مُقـرِّرَةٌ (١)، أو ذمٌّ مرفوعٌ أو منصوبٌ (٥).

﴿ وَرَبَّغُونَهَا عِوَجًا ﴾: زيغًا ومَيْلًا عمَّا هو عليه، و «العِوَجُ» ـ بالكسرِ ـ في المعاني والأَعيانِ ما لم تَكُن مُنتَصِبَةً، وبالفتحِ ما كانَ (١) في المنتصبَةِ كالحائطِ والرُّمحِ (٧)، ﴿ وَهُم إِلْآ خِرَةِ كَنِفُونَ ﴾.

(٢٦) - ﴿ وَبَيْنَهُمَا حِبَابٌ ﴾؛ أي: بينَ الفَريقَيْنِ؛ كقولِه: ﴿ فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورِ ﴾ [الحديد: ١٣]، أو بين الجنَّةِ والنَّارِ ليمنعَ وُصولَ أثر إحداهُما إلى الأخرى.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠). وقراءة ابن كثير من رواية البزي.

⁽٣) نسبت للأعمش. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩٤)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٠٤)، و «البحر» (١٩٤).

⁽٤) قولُهُ: (صفةٌ للظّالمينَ مقرِّرةٌ) إنَّما كانَت صفةٌ مقرِّرةٌ؛ لأنَّ الصَّدَّ عن سبيلِ اللهِ بمعنى: الإعراضِ عنهُ، لا منعِ الغيرِ، ولا يُوقفُ بينَهُما على هذا، وعلى القطعِ يصحُّ الوقفُ. انظر: (حاشية الخفاجي). وانظر: (منار الهدى في بيان الوقف والابتدا) للأشموني (١/ ٣٤٤).

⁽٥) على تقدير: هم اللذين، أو أذمُّ الذين.

⁽٦) «ما كان»: ليس في نسخة التفتازاني.

⁽٧) انظر: «الصحاح» (١/ ٣٣١)، و«معجم الفروق اللغوية» (ص: ٣٧٩).

﴿ وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ ﴾: وعلى أعرافِ الحِجَابِ؛ أي: أعاليهِ، وهو السُّورُ المَضروبُ بَينَهُما: جمعُ عُرْفِ، مُستعارٌ مِن عُرْفِ الفرس.

وقيلَ: «العُرْفُ»: ما ارتفعَ مِن الشَّيءِ، فإنَّه يَكُونُ بظُهُورِه أعرفَ مِن غيرِه.

﴿ رِجَالُ ﴾: طائفَةٌ مِن المُوحِّدِينَ قصَّرُوا في العملِ، فيُحبَسُونَ بينَ الجنَّةِ والنَّارِ حتَّى يقضيَ اللهُ فيهم ما يشاءُ.

وقيلَ: قومٌ علَتْ دَرَجاتُهُم كالأنبياءِ، أو الشُّهداءِ(')، أو خِيارِ المُؤمنينَ وعُلَمَائِهِم، أو ملائكةٌ يُرَوْنَ في صورةِ الرِّجالِ.

﴿ يَعْرِفُونَ كُلًا ﴾ مِن أهلِ الجنَّة والنَّارِ ﴿ بِسِيمَنهُمْ ﴾: بعلا مَتِهم الَّتي أعلَمَهُم اللهُ بها كبياضِ الوَجهِ وسوادِه، «فِعْلَى» مِن «سامَ إبلَه»: إذا أرسلَها في المرعَى مُعْلَمَةً، أو مِن «وَسَمَ» على القلبِ(٢)؛ كـ «الجاوِ» مِن الوَجْهِ، وإنَّما يَعرفونَ ذلك بالإلهامِ أو تَعليم المَلائِكَةِ.

﴿ وَنَادَوْا أَصَحَبَ ٱلْجَنَّةِ أَن سَلَمُ عَلَيْكُمُ ﴾ إذا نَظروا (٣) إليهِم سَلَّموا عَلَيهِم ﴿ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَظْمَعُونَ ﴾ حالٌ مِن الواوِ على الوجهِ الأوَّلِ (١)، ومن الأصحابِ على الوُجوهِ الباقية (٥).

⁽١) في نسخة الطبلاوي: «والشهداء».

 ⁽٢) قوله: (على القلب)؛ أي: القلبِ المكانيِّ، وهو تقديمُ حرفٍ على آخر. انظر: (حاشية الأنصاري)
 (٢/ ٥٩٥).

⁽٣) قال الطيبيُّ: إنَّما قدَّرَ «نَظرُوا» دونَ «صُرفت»؛ ليؤذِنَ بأنَّ النظرَ إلى أصحابِ الجنّةِ وُجدَ مِنهُم على سبيلِ الرغبةِ وميلِ النَّفسِ، وإلى أصحابِ النّارِ بخِلافِه. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٩٥).

⁽٤) قوله: ﴿ وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴾ حال من الواو ﴾؛ أي: من واو ﴿ يَدَّخُلُوهَا ﴾ «على الوجه الأول »؛ أي: وهو أنَّ الرجالَ القائمين على الأعراف طائفةٌ من الموحِّدين قصَّروا في العمل. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٩٥٥).

⁽٥) «الباقية» من نسخة الخيالي، وفي نسخة الطبلاوي: «على الوجه الثاني».

(٤٧) _ ﴿ وَإِذَا صُرِفَتَ أَبْصَنُرُهُمْ لِلْقَاّةَ أَصَّى ِالنَّارِ قَالُواْ ﴾ تعوُّذًا باللهِ: ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْمَلْنَا مَعَ ٱلْقَوْرِ ٱلظَّالِمِينَ ﴾؛ أي: في النَّارِ.

(٤٨) - ﴿ وَنَادَىٰۤ أَصَّبُ ٱلْأَعْرَافِ دِجَالَا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَنهُم ﴾ مِن رُوساءِ الكَفَرةِ ﴿ قَالُوا مَآ أَغْنَى عَنكُمْ جَمْعُكُو ﴾: كثرتُكُم، أو: جَمْعُكُم المالَ ﴿ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكَكِّرُونَ ﴾ عَن الحقّ، أو على الخلق (١).

وقُرِئَ: «تَسْتَكْثِرُونَ» مِن الكثرَةِ (٢).

(٤٩) _ ﴿ أَهَتُوُلآهِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ ٱللهُ بِرَحْمَةٍ ﴾ مِن تتمَّةِ قَولِهم للرِّجالِ، والإشارةُ إلى ضُعفَاءِ أهلِ الجنَّةِ الَّذينَ كانَت الكفرةُ يحتقرونَهُم في الدُّنيَا ويحلفونَ أَنَّ اللهَ لا يُدخِلُهُم الجنَّة.

﴿ الله الله عَمْ الله عَمْ الله عَلَيْكُمْ وَلَا أَنتُدَ تَحَزَّوُنَ ﴾؛ أي: فالتفتُوا إلى أصحابِ الجنَّةِ وقالوا لَهُم: ﴿ الدَّغُلُوا ﴾، وهو أوفَقُ للوُجوهِ الأخيرةِ (٣٠).

أو: فقيلَ لأَصحابِ الأَعرافِ: ادخُلُوا الجنَّةَ بفَضلِ اللهِ، بعدَ أَنْ حُبِسوا حتَّى أَبصَرُوا الفَرِيقَيْنِ وعرَفُوهُم وقالوا لَهُم ما قالُوا.

وقيلَ: لَمَّا عَيَّرُوا أصحابَ النَّارِ، أقسَمُوا أنَّ أصحابَ الأعرافِ لا يَدخلونَ الجنَّة، فقالَ اللهُ أو بعضُ الملائكة: ﴿ أَمَتُولَا إِ الدِّنَةَ السَّمْتُةُ ﴾.

وقُرِئ: «أُدْخِلُوا»^(؛)......

(١) في نسخة الخيالي: (الحق).

(٢) انظر: «معاني القرآن؛ للزجاج (٢/ ٣٤٣)، واتفسير أبي الليث؛ (١/ ١١٨)، واالكشاف، (٣/ ١٩٦).

(٣) وهو أنَّ أصحاب الأعراف قوم علت درجاتهم كالأنبياء، أو خيار المؤمنين، أو ملائكة على صورة رجال.

(٤) انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٤٨)، و (المحتسب) (١/ ٢٤٩) عن طلحة بن مصرف.

و: «دَخَلُوا»(١١) على الاستئنافِ، وتَقديرُه: دَخَلُوا الجنَّةَ مقولًا لهم: ﴿لَاخَوْفُ عَلَيْكُو ﴾.

(٠٠) - ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَبُ ٱلنَّارِ أَصْحَبَ ٱلجُنَّةِ أَنَّ أَفِيضُواْ عَلَيْ نَامِنَ ٱلْمَآءِ ﴾؛ أي: صبُّوه، وهو دليلٌ على أنَّ الجنَّة فوقَ النَّارِ (٢).

﴿ أَوْ مِتَا رَزَفَكُمُ أَلَهُ ﴾ مِن سائرِ الأَشرِبَةِ؛ ليلاثِمَ الإفاضةَ (")، أو مِن الطَّعامِ (1)؛ كقولِه:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاءً بَارِدَا(٥)

﴿ قَالُوٓ ا إِنَ اللَّهَ حَرَّمَهُ مَا عَلَى ٱلْكَنْفِرِينَ ﴾: منعَهُما عنهم مَنْعَ المحرَّمِ عن المكلَّفِ (١٠). (٥١) _ ﴿ ٱلَّذِينَ ٱتَّحَدُواْ دِينَهُمْ لَهُوَا وَلَعِبًا ﴾ كتَحريم البَحيرَةِ والتَّصدِيةِ (٧)

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و «المحتسب» (١/ ٢٤٩)، عن عكرمة.

حَتَّى شَتَت هَمّالةً عَيناها

(٦) يعني: أنَّ التَّحريمَ بمعنى المنع، فهو استعارة؛ لأنَّ الدّارَ ليسَت بدارِ تكليفٍ. انظر: «حاشية الخفاجي».
 (٧) التَّصديةُ: التَّصفيقُ. انظر: «غريب القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٧٩).

 ⁽۲) هو دليل بحسب الظاهر، و لا يريد أنه دليل قطعي؛ فلا وجه للبحث فيه. انظر: ٩حاشية القونوي»
 (٨/ ٣٩٣).

⁽٣) لأن الأصل في الإفاضة أن تكون للماء وما شابهه من المائعات. انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٣٣٤).

⁽٤) أي: على تَضمينِ ﴿ أَفِيشُوا ﴾ مَعنى: ألقُوا. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١٠ / ١٠)، و«حاشية السيوطي» (٦/ ٣١٩).

⁽٥) صدر بيت أنشده الفراء لبعض بني دُبير - قبيلة من أسد _ يصف فرسه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٤)، و «تفسير الطبري» (١/ ٢٦٤)، و «الخصائص» لابن جني (٢/ ٣٣٤)، و «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٤٩٩). وعجزه:

حولَ البَيتِ، و«اللَّهُوُ»: صَرْفُ الهمِّ بما لا يَحْسُنُ أن يُصْرفَ به، و«اللَّعبُ»: طلبُ الفرح بما لا يَحْسُنُ أَنْ يُطلَبَ به(۱).

﴿ وَغَرَّتُهُمُ ٱلْحَكِوَةُ ٱلدُّنْكَ فَٱلْيَوْمَ نَنسَهُمْ ﴾: نفعَلُ بهم فعلَ النَّاسينَ (٢)، فنَتُرُكُهم في النَّارِ.

﴿ كَمَا نَسُوا لِفَآهَ يَوْمِهِمْ هَاذَا ﴾ فلَمْ يُخْطِروهُ ببالِهِم ولم يَستَعِدُّوا لَه.

﴿وَمَا كَانُواْ بِعَايَنِينَا يَجْحَدُونَ ﴾: وكما كانُوا مُنكِرينَ أنَّها مِن عندِ اللهِ.

(٥٢) - ﴿ وَلَقَدْ جِنْنَهُم بِكِنَبِ فَصَلْنَهُ ﴾: بيّنًا مَعانيَه مِن العَقائدِ والأَحكامِ والمَواعظِ مُفصَّلَةً ﴿ عَلَى عِلْمِ فَ عَالِمِينَ بوجهِ تَفصيلِه حتَّى جاءَ حَكيمًا (٣)، وفيه دَليلٌ على أنَّه تَعالى عالِمٌ بعِلْم (١٠).

أو: مُشتَمِلًا على علم، فيكونُ حالًا مِن المَفعولِ.

⁽۱) «به» من نسخة التفتازاني. هذان التعريفان أقرب إلى تعاريف المتكلمين، وقد نقل نحو الأول منهما الكرماني في «لباب التفاسير» عن ابن عيسى في تفسير قوله تعالى: ﴿ لَوَ أَرَدُنَا آَنَ نَنَفِذَ لَمُو)﴾، وعرَّف «اللعب» بأنَّه فعل يدعو إليه الجهل يروق أوَّلُه ولا ثباتَ له، وانظر غير هذا في «الفروق اللغوية» للعسكري (ص: ٢٥٤)، و«الكليات» للكفوي (ص: ٢٩٩).

 ⁽٢) قال الطّبييُّ: يعني: أنَّه تَمثيلُ؛ لأنَّه مُتعالِ أن يَنسى شيئًا، لكن شبَّه مُعامَلتَه مَع هؤلاءِ المُتكبِّرينَ
 بمُعاملةِ مَن ينسى عبدَهُ من الخير فلا يلتَفِتُ إليه. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٣٩٩).

⁽٣) فعلى هذا الوجه ﴿عَلَىٰعِلْمِ ﴾ حال عن ضميرِ الفاعلِ في ﴿فَصَّلْنَهُ ﴾. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٢٠٠).

⁽٤) هذا من زياداته على «الكشاف»، وهو يريد أنّهُ تعالى يعلمُ بصفةٍ زائِدةٍ على الذّاتِ، وهيَ صفةُ العلمِ، خلافًا للمعتزلة الذين يقولون: يعلم بذاتِهِ، ولا يثبتون له صفة العلم. انظر: «الخصائص» لابن جني (٢/ ٥٦)، و«الانتصاف» لابن المنير (١/ ٥٦)، و«غاية المرام في علم الكلام» للآمدي (ص: ٧٦)، و «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٣٩٦).

وقُرِئَ: «فضَّلناه»(١)؛ أي: على سائر الكتب عالِمِينَ بأنَّه حَقيقٌ بذلك.

﴿ هُدَى وَرَحْتَ لَقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ حالٌ مِن الهاءِ.

(٥٣) - ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ ﴾: هـل يَنتَظِرونَ (٢) ﴿ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ، ﴾: إلَّا مـا يَـؤولُ إليـه أمرُهُ مِـن تَبيُّـنِ صِدْقِه بظهـورِ مَا نطـقَ به مِـن الوَعـدِ والوَعيدِ (٣).

﴿ يَوْمَ يَأْوِيلُهُ مَيْقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ ﴾: تركوهُ تركَ النَّاسِي: ﴿ فَدَّ جَاءَتُ رُسُلُ مَ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ ؛ أي: قد تبيَّنَ أَنَّهُم جاؤوا بالحقِّ ﴿ فَهَل لَنَامِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ اليومَ ﴿ أَوْ نُرَدُ ﴾ ؛ أو هل نردُ إلى الدُّنيا، وقُرِئَ بالنَّصبِ (٤) عطفًا على ﴿ فَيَشْفَعُوا ﴾ ، أو لأنَّ ﴿ أَوْ ﴾ بمعنى: ﴿ إلى أَنْ ﴾ ! فعلى الأوَّلِ المسؤولُ أحدُ الأمرينِ : الشَّفاعةُ ، أو لأنَّ ﴿ أَوْ ﴾ بمعنى: ﴿ إلى النَّاني : أن يكونَ لهم شُفعاءُ إمَّا لأحدِ الأمرينِ ، أو لأمر واحدِ وهو الرَّدُ (٥).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و «الكشاف» (٣/ ١٩٨)، عن ابن محيصن.

⁽٢) فالنَّظرُ في قوله: ﴿ يَظُرُونَ ﴾ بمعنى: الانتظارِ، لا بمعنى: الرُّؤيةِ.

⁽٣) فالتأويل بمعنى: العاقبة، لا بمعنى: التفسير.

⁽٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و «المحتسب» (١/ ٢٥١)، و «الكشاف» (٣/ ١٩٩)، عـن ابن أبي إسحاق.

⁽٥) الأول قراءة الرفع، وفيها تكون ﴿نُردُ ﴾ جملة معطوفة على جملة ﴿هل لَّنَامِن شُفَعَآ ﴾ داخلة معها في حيِّز الاستفهام، فيكون المسؤول وجود الشفعاء أو الردِّ إلى الدنيا، أمّا الثاني فهو النصب، والمسؤول أن يكون لهم شفعاء، أما المطلوب من هؤلاء الشفعاء ففيه تفصيل:

_ إن كان النصب على جواب الاستفهام فالمطلوب من الشفعاء أن يشفعوا للنجاة من العذاب أو الردِّ إلى الدنيا.

_إن كان النصب بـ «أو» التي بمعنى «إلى أن» فالمطلوب من الشفعاء أن يشفعوا للردِّ إلى الدنيا فقط. انظر: «حاشية ابن تمجيد» (٨/ ٣٩٧).

﴿ فَنَغَمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ جوابُ الاستفهامِ الثَّاني (١). وقُرِئَ بالرَّفعِ (٢)؛ أي: فنَحنُ نعمَلُ.

﴿ قَدْ خَيِرُوٓا أَنفُسَهُمْ ﴾ بصرفِ أعمارِهِم في الكفرِ ﴿ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾: بَطَلَ عنهُم فلَمْ يَنفَعْهُم.

(٤٥) - ﴿ إِنَ رَبَّكُمُ اللهُ الَّذِى خَلَقَ السَّمَنُوتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ اَيَّامٍ ﴾؛ أي: في ستَّةِ أوقاتٍ؛ كقولِه: ﴿ وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَ لِلْهُ رُبُرَهُ ﴾ [الأنفال: ١٦] أو: في مقدارِ ستَّةِ أَيَّامٍ؛ فإنَّ المُتعارَفَ زمانُ طلوع الشَّمسِ إلى غُروبِها، ولم يَكُن حينئذٍ.

وفي خلقِ الأشياءِ مدرَّجًا مع القدرةِ على إيجادِه دفعةً دليلٌ للاختيارِ، واعتبارٌ للنُظَّارِ، وحَثُّ على التَّأنِّي في الأُمورِ.

﴿ ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرِّشِ ﴾: استوى أَمرُه، أو: استَوْلَى (١٠).

وعَن أُصحابِنا: أَنَّ الاستواءَ على العرشِ صفَةٌ للهِ بلا كيفٍ، والمعنى: أنَّ له

⁽١) وهو: ﴿ أَوْ نُرَدُّ ﴾ ، فهو بمعنى: أو هل نردُّ؟

⁽٢) انظر: «البحر» (١١٣/١٠)، وفيه: وقرأ الحسن فيما نقل الزمخشري بنصب الدال ورفع اللام، وقرأ الحسن فيما نقل ابن عطية وغيره برفعهما، عطفَ «فَنَعمَلُ» على «تُرَدُّ».

وانظر القراءة برفعهما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٩)، وبنصب الأول ورفع الثاني في «الكشاف» (٣/ ١٩٩).

⁽٣) قوله: «كقولِه: ﴿ وَمَن يُولَهِمْ يَوْمَ يُؤلِهِمْ يَوْمَ يُؤلِهُمْ يَوْمَ عَلَى الوقت؛ لأنَّ التولي لا يكون في طول اليوم بتمامه، بل في مجازًا، فإن المراد باليوم في ﴿ يُوْمَ يُلِهُ ﴾: الوقت؛ لأنَّ التولي لا يكون في طول اليوم بتمامه، بل في وقت من أوقات اليوم. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٣٩٨).

⁽٤) فعلى الأوَّلِ وهو «استوى أمرُه» ليسَ من صفاتِهِ تعالى، وعلى الثَّاني وهو «استولى» يرجعُ إلى صفةِ القدرةِ، وهذا القول نسبه الأشعري لبعض المعتزلة في «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٦٨).

تَعالى استواءً على العَرشِ على الوجهِ الَّذي عناه مُنزَّهًا عن الاستقرارِ والتَّمكُّنِ(١).

والعَرشُ: الجسمُ المُحيطُ بسَائرِ الأَجسامِ(١)، سُمِّيَ به لارتفاعِه أو للتَّشبيهِ بسَريرِ المُلْكِ؛ فإنَّ الأُمورَ والتَّدابيرَ تنزلُ منه. وقيلَ: المُلْكُ.

﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾: يُغَطِّيهِ به، ولم يذكُر عكسَه للعلمِ به، أو لأنَّ اللفظَ يَحتَمِلُهُما(٣)، ولذلكَ قُرِئَ: «يَغْشَى اللَّيلَ النهارُ» بنصبِ اللَّيلِ ورفع النَّهارِ(١٠).

وقراً حمزةُ والكِسائيُّ ويَعقوبُ وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ بالتَّشديدِ فيه وفي الرَّعدِ (٥٠)؛ للدَّلالةِ على التَّكريرِ.

﴿ يَطْلُبُهُ مَثِيثًا ﴾: يَعْقَبُه سَرِيعًا كَالطَّالِ له لا يَفْصِلُ بِينَهُما شيءٌ، و «الحَثيثُ»: فَعِيلٌ مِن الحتِّ، وهو صفَةُ مَصدَرٍ مَحذوفٍ (١)، أو حالٌ مِن الفاعلِ بمَعنى: حاثًا، أو المفعولِ بمعنى: مَحثُوثًا (٧).

⁽۱) هو أحد قولي الأشعري، والخلاف في المسألة قديم واسع. وانظر: «الرد على الجهمية» للدارمي (ص: ۶۰)، و «الإبانة» للأشعري (ص: ۱۰۸)، و «التوحيد» للماتريدي (ص: ۷۶).

⁽٢) قال الآلوسي بعد أن نقل هذا التعريف: ولا تصل إلى حقيقة عِظَمه الأفهام والأوهام، وسمته الفلاسفة فلك الأفلاك ومحدد الجهات، وليس لهم على ذلك برهان ولا أثارة من علم. انظر: «ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة» للآلوسي (ص: ٤٩).

⁽٣) أي: يحتَمِلُ أن يكونَ النَّهارُ مُلحقًا باللَّيلِ وأن يكونَ الليلُ مُلحقًا بالنَّهارِ. انظر: "فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٠٤).

⁽٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٥١)، «الكشاف» (٣/ ١٩٩)، عن حميد بن قيس.

⁽٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٠)، و«النشر» (٢/ ٢٦٩).

⁽٦) فيُعرب مفعولاً مطلقًا. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٠١).

⁽٧) ذكر الوجوه الثلاثة العكبري في « التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٧٤٥) مقدمًا الثاني.

﴿ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنَّبُومَ مُسَخَّرَتِ بِأَمْرِهِ ﴾ بقَضائِه وتَصريفِه (١)، ونصبُها بالعطفِ على ﴿ ٱلسَّمَوَتِ ﴾، ونصبُ ﴿ مُسَخِّرَتِ ﴾ على الحالِ.

وقرأً ابنُ عامرٍ كلَّها بالرَّفعِ على الابتداءِ والخبرِ (٢). ﴿ أَلَا لَهُ ٱلْخَاتُ وَٱلْأَمْ ﴾ فإنَّه الموجدُ والمُتصرِّفِ (٣).

﴿ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُ ٱلْمَاكِمِينَ ﴾: تَعالى بالوَحدانيَّةِ في الألوهيَّةِ، وتعظَّمَ بالتَّفرُّدِ في الرُّبوبيَّةِ (عَلَيْ).

وتحقيقُ الآيةِ _ والله أعلم _: أنَّ الكافرينَ كانُوا مُتَّخذينَ أربابًا، فبيَّنَ لهم أنَّ المُستَحِقَّ للرُّبوبيَّةِ واحدٌ وهوَ اللهُ تَعالى؛ لأنَّه الَّذي له الخلقُ والأمرُ، فإنَّه تَعالى خلقَ العالمَ على تَرتيبٍ قَويمٍ وتَدبيرٍ حَكيمٍ، فأبدَعَ الأَفْلاكَ(٥) ثمَّ زَيَّنَها بالكواكبِ؛ كمَا أشارَ إليهِ بقولِه: ﴿فَقَضَنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [فصلت: ١٢]، وعَمِدَ إلى اتِّخاذِ الأجرامِ السُّفْليَّةِ فَخَلقَ جِسْمًا قابلًا للصُّورِ المُتبدِّلَةِ والهيئاتِ المُختَلِفَةِ(١)، ثمَّ قسَّمَها الأجرامِ السُّفْليَّةِ فَخَلقَ جِسْمًا قابلًا للصُّورِ المُتبدِّلَةِ والهيئاتِ المُختَلِفَةِ(١)، ثمَّ قسَّمَها

⁽۱) هذا مبني على التشبيه كما في «الكشاف» (٣/ ٢٠٠)، وقال الشهاب في «حاشيته»: ويصحُّ حملُهُ على ظاهرِه؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ وَإِذَا أَزَادَ شَيّْنًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٦] على تفسير؛ أي: هذه الأجرامُ العظيمةُ والمخلوقاتُ البديعةُ مذلَّلةٌ منقادةٌ لإرادتِهِ.

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

 ⁽٣) فيهِ لفٌّ ونشرٌ مُرتَّب، فالموجدُ راجعٌ للخلقِ والمتصرِّفُ للأمرِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٤) قيل: ذكر التوحيد هنا مستفاد من الحصر في ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَاتَى وَالْأَمْرُ﴾، وقيل: بل من مطلع الآية: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللهُ ﴾، فهذا ختامٌ ملاحظٌ فيهِ مطلعُهُ، فلله درُّ المُصنَفِّ ـ رحمَهُ اللهُ تعالى ـ في دقّةِ نظرهِ. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٥) قوله: (فأبدع الأفلاك...) كأنَّه مال إلى أن خلق السموات مقدم على الأرض، لكن نُقل إطباق المفسرين على أن الأرض خُلقت أوَّلًا. انظر: (حاشية القونوي) (٨/ ٤٠٢).

⁽٦) قال الخفاجي في «حاشيته»: هو الهيولي. وهي: الأصل والمادة قبل تشكُّلها، كما في «تاج العروس» للزبيدي (٣١/ ١٧٤).

بصُورٍ نَوعِيَّةٍ مُتضادَّةِ الآثارِ والأَفعَالِ^(۱)، وأشارَ إليه بقولِه: ﴿خَلَقَٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [فصلت: ٩]؛ أي: ما في جهَةِ السُّفلِ في يومَينِ.

ثمَّ أَنشَأَ أَنواعَ المواليدِ الثَّلاثةِ (٢) بتَركيبِ موادِّها أَوَّلاً، وتَصويرِها (٣) ثانيًا؛ كمَا قالَ بعدَ قَولِه: ﴿ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ﴾: ﴿ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَسِى مِن فَوْقِهَا وَبَنُركَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقُونَتُهَا فِي مُورةِ السَّجدةِ: أَقُونَتُهَا فِي أَلْقُولِه في سُورةِ السَّجدةِ: ﴿ أَللَّهُ أَلَذِى خَلَقَ ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُ مَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ [السجدة: ٤].

ثمَّ لَمَّا تمَّ له عالَمُ الملكِ عمدَ إلى تدبيرِه كالمَلِكِ الجالسِ على عَرشِهِ لتَدبيرِ المَمْلَكَةِ، فدبَّرَ الأمرَ مِن السَّماءِ إلى الأرضِ بتَحريكِ الأفلاكِ وتَسييرِ الكَواكبِ وتَكُويرِ (١٠) اللَّيالي والأَيَّام.

ثمَّ صرَّحَ بِمَا هُو فَذَلَكَةُ التَّقريرِ (٥) ونتيجَتُه فقالَ: ﴿ أَلَا لَهُ الْخَاقُ وَٱلْأَمْنُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَهُ فَا لَا لَهُ الْخَاقُ وَٱلْأَمْنُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَالَمُينَ ﴾ (١).

⁽۱) وهي العناصر الأربعة: الماء والنار والتراب والهواء. وقد زعم الفلاسفة أنَّ هذه العناصرَ صادرةٌ عن العقلِ العاشرِ من العقولِ العشرةِ، وربطوا الخلق بهذه العناصر. وقد بُولغ أحيانًا في ربط قضايا الغيب والخلق والحروف بهذه العناصر، وهذه المبالغة ناجمة عن التأثر بما نقل عن القدماء من غير المسلمين كأرسطو وزرادشت. وانظر: «تفصيل النشأتين وتحصيل السعادتين» للراغب الأصفهاني (ص: ٢٥)، و«تاريخ ابن خلدون» (١/ ٥٦٥)، و«الفتاوى الحديثية» للهيتمي (ص: ٩١)، و«فيض القدير» للمناوي (٢/ ٣٣)، و«الأديان الوضعية» (ص: ٤٦٥).

⁽٢) أي: المعادن والنبات والحيوان. انظر: «تفسير الرازي» (١٤/ ٢٧٥).

⁽٣) في نسخة الخيالي: «ثم تصويرها».

⁽٤) في نسخة الخيالي: «وتكرير».

⁽٥) في نسخة الخيالي: «التصوير».

⁽٦) كلامه هذا مبنى على مقالة أهل الهيئة، وهو مستفاد بجملته من «تفسير الرازي» (١٤/ ٢٧٢).

ثمَّ أمرَهُم بأَنْ يَدعوهُ مُتذَلِّلينَ مُخلِصِينَ، فقالَ:

(٥٥) - ﴿ أَدْعُواْ رَبَّكُمْ نَضَمُّ عَاوَخُفْيَةً ﴾؛ أي: ذوي تَضرُّع (١) وخُفيَةٍ فإنَّ الإخفاءَ دَليلُ الإخلاصِ ﴿ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾: المُجاوزينَ مَا أَمرُوا به في الدُّعاءِ وغيرِه، نبَّه بهِ على أنَّ الدَّاعيَ ينبَغِي أن لا يطلبَ ما لا يَليقُ به كرتبَةِ الأَنبياءِ والصُّعودِ إلى السَّماءِ.

وقيلَ: هو الصِّياحُ في الدُّعاءِ (٢) والإسهابُ - أي: الإطنابُ والتَّطويلُ (٣) - فيه. وعن النَّبيِّ ﷺ: «سيكونُ قَوْمٌ يعتدونَ في الدُّعاءِ، وحسبُ المرءِ أَنْ يقولَ: اللَّهمَّ إني أَسأَلْكَ الجنَّةَ وما قرَّبَ إليها مِن قَولٍ وعملٍ، وأعوذُ بك مِن النَّارِ وما قرَّبَ

(٥٦) - ﴿ وَلَا نُفُسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ بالكفرِ والمَعاصِي ﴿ بَعْدَ إِصْلَحِهَا ﴾ ببعثِ الأَنبيَاءِ وشرعِ الأَحكام، ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ذَوِي خَوفٍ (٥٠) مِن الردِّ لِقُصورِ

إليها مِن قَولٍ وعَمَلِ " ثمَّ قرأً: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ (١).

⁽١) التَّضَرُّءُ: تفعُّلٌ من الضَّراعة، وهي الذُّلُّ. انظر: ﴿الكشافِ ﴿٣/ ٢٠٠).

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٢٤٩) عن ابن جُريج.

⁽٣) (أي: الإطناب والتطويل) من نسخة التفتازاني. والإسهاب والإطناب والتطويل متقاربة المعاني في اللغة، ولها معان بلاغية اصطلاحية غير مرادة هنا، ولتنظر في: «البديع في نقد الشعر» لأسامة بن منقذ (ص: ١٨٢)، و «الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني (٣/ ١٧١ و ١٧٥)، و «عروس الأفراح» للسبكي (١/ ٥٧٩)، و «الكليات» للكفوى (ص: ١٤١).

⁽٤) رواه أبو داود في «سننه» (١٤٨٠)، من حديث سعد بن أبي وقاص، ورواه ابن ماجه في «سننه» (٣٨٦٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٧٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (٥٧٩)، وصححه، وقال الذهبي في «التلخيص»: فيه إرسال، ورواه أبو يعلى في «مسنده» (٧١٥) بنحوه، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٨٣) من حديث سعد رضي الله عنه، كلاهما عن شعبة، عن زياد بن مخراق، قال: سمعت أبا نعامة، عن مولى لسعد، وهذا إسناد ضعيف لجهالة مولى سعد.

⁽٥) أي: ﴿خَوْفًا﴾ حال بمعنى: خائِفينَ، ويجوزُ أن يكون مفعولاً لأجلِه. انظر: ١حاشية الخفاجي١.

أعمالِكُم وعدمِ استحقَاقِكُم، وطمع في إِجابَتِه تَفَضُّلًا وإحسانًا لفرطِ رَحمَتِه.

﴿إِنَّ رَحْمَتُ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ ترجيحٌ للطَّمع، وتنبيهٌ على ما يُتوسَّلُ به إلى الإجابة، وتذكيرُ ﴿قَرِيبٌ ﴾ لأنَّ الرَّحمةَ بمَعنى: الرُّحم، أو لأنَّه صفّةُ محذوف؛ أي: أمرٌ قريبٌ، أو على تشبيهِه بـ «فَعِيلٍ» الَّذي بمعنى «مَفعولِ»، أو الَّذي هـ و مَصدرٌ كـ «النَّقيضِ» أو للفَرقِ بينَ «القريبِ» من النَّسبِ و «القَريبِ» مِن غيرِه (٢).

(٥٧) _ ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَحَ ﴾ وقرأً ابنُ كثيرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿ الرِّيحَ ﴾ على الوحدَةِ (٣).

﴿ نُشُرًا ﴾ : جَمعُ «نَشُورِ » بِمَعنى : ناشرٍ ، وقرأَ ابنُ عامرٍ : ﴿ نُشْرًا ﴾ بالتَّخفيفِ حيثُ وقعَ ، وحمزَةُ والكِسَائِيُّ : ﴿ نَشْرًا ﴾ بفتحِ النُّونِ حيثُ وقعَ على أنَّه مصدَرٌ في مَوقعِ (عَنَ اللهِ رسالَ » و «النَّشْرَ » في مَوقعِ (عَاصمٌ : ﴿ بُشُرًا ﴾ (هو تخفيفُ « بُشُرٍ » جمعُ بَشِيرٍ ، وقد قُرِئَ به () ، مُتقاربانِ ، وعاصمٌ : ﴿ بُشُرًا ﴾ (هو تخفيفُ « بُشُرٍ » جمعُ بَشِيرٍ ، وقد قُرِئَ به () ،

⁽۱) «النقيض»: صوت الأصابع والمفاصل والأضلاع، وصوت المحامل والرحال. انظر: «العين» (٥/ ٥١)، و«الصحاح» (٣/ ١١١١).

⁽٢) ذكر خمسة وجوه لتوجيهِ تذكيرِ ﴿قَرِيبٌ ﴾ معَ أنَّهُ خبرٌ عن مُؤنَّثٍ، ولهُم في تأويلِهِ وجوهٌ تبلغُ خمسةَ عشرَ وجهاً. وقال الزَّجّاجُ عن هذا الوجهِ الأخير: هذا غلطٌ، كلُّ ما قَرُبَ من مَكانٍ أو نَسَبٍ يَجوزُ فيه التَّذكيرُ والتَّأنيثُ. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٤٥)، و«حاشية الخفاجي».

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٣)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «موضع».

⁽٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٣)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

⁽٦) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٥٥) عن ابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي بخلاف وعاصم بخلاف.

و: "بَشْرًا" بفتح البَاءِ (١) مصدرُ بَشَرَهُ بمعنى: باشِرَاتٍ أو البِشَارَةِ، و: "بُشْرَى" (٢).

﴿بَيْنَ يَدَى رَخْمَتِهِ ﴾: قُدًّامَ رحمَتِه، يعني: المطرَ^(٣)؛ فإنَّ الصَّبَا تُغيرُ السَّحابَ، والشَّمالَ تَجمَعُه، والجَنو بَ تدرُّهُ، والدَّبو رَ تُفَرِّ قُه (٤).

﴿ حَقَّ إِذَا ٓ أَقَلَتْ ﴾؛ أي: حَمَلَتْ، واشتِقاقُه مِن «القِلَّةِ»؛ فإنَّ المُقِلَّ للشَّيءِ يَستَقلُّهُ (٥).

﴿ سَكَابًا ثِقَالًا ﴾ بالماء، جمَعَهُ (١) لأنَّ «السَّحابَ» جمعٌ بمعنى: السَّحائبِ. ﴿ سُقَنَهُ ﴾؛ أي: السَّحابَ، وإفرادُ الضَّمير باعتبارِ اللَّفظِ (٧).

(۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩) عن عاصم من رواية عصمة، و «المحتسب» (۱/ ٢٥٥) عن أبي عبد الرحمن السلمي بخلاف.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩ ـ ٥٠)، و «المحتسب» (١/ ٢٥٥) عن ابن قطيب ومحمد بن السميفع اليماني.

(٣) انظر: «تفسير يحيى بن سلام» (١/ ٤٨٥)، و «الأم» للشافعي (١/ ٢٩١)، و «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٢٧)، وكذا نقله عنه الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣٤٤).

(٤) قال القونوي في «حاشيته» (٨/ ٧٠٤): ولعل تخصيص بعض هذه الخواص ببعض الرياح بطريق الرواية، وأمّا القول بأنه بطريق الحسِّ والمشاهدة فبعيد.

قلت: الرواية فيه عن أبي بكر بن عيّاش أنه قال: لا ينزل من السماء قطرة حتّى يعمل فيها أربع رياح، فالصّبا تهيّجه، والشمال تجمعه، والجنوب تدرّه، والدَّبُور تفرّقه. انظر: "تفسير الثعلبي» (١٢/ ٣٨٥).

- (٥) أي: الحامل للشيء يعدُّه قليلاً. انظر: ١حاشية القونوي، (٨/ ٤٠٧).
 - (٦) أي: ﴿ثِقَالًا﴾.
- (٧) أي: ضمير ﴿سَحَابًا﴾، وهـ و لفـظ فـي اللفـظ جمع فـي المعنى، وقـال الزمخشـري: ولـو حُمل علـي المعنـي كـ «الثقال» لأنّـث. انظـر: «الكشـاف» (٣/٣٠٣).

﴿ لِللَّهِ مَّيِّتِ ﴾: لأجلِهِ، أو لإحيائِهِ، أو لسَقيهِ (١). وقُرِئَ: ﴿ مَيْتٍ ﴾ (١).

﴿ فَأَنْزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ ﴾: بالبلد، أو بالسَّحابِ، أو بالسَّوْقِ، أو بالرِّيحِ (٣)، وكذلك ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ ٤ وَيُحتمَلُ فيه عَوْدُ الضَّميرِ إلى الماءِ، وإذا كانَ للبَلَدِ فالباءُ للإلصاقِ في الأُوَّلِ (١) وللظَّرفيَّةِ في الثَّاني، وإذا كانَ لغَيْرِه (٥) فهي للسَّببيَّةِ.

﴿ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَتِ ﴾ : مِن كُلِّ أَنواعِها ﴿ كَذَلِكَ غُرِّجُ ٱلْمَوْتَى ﴾ الإشارةُ فيه إلى إخراجِ الثَّمراتِ، أو إلى إحياءِ البَلدِ الميتِ؛ أي: كما نُحْيِيه بإحداثِ القُوَّةِ النَّاميَةِ فيه وتَطْرِيَتِها بأنواعِ النَّباتِ والثَّمراتِ نخرجُ الموتى مِن الأَجداثِ ونُحيِيها بردِّ النُّفوسِ إلى موادِّ أبدانِها بعد جمعِها وتَطرِيَتِها بالقُوَى والحَواسِّ (١).

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ فتَعلَمُونَ أنَّ مَن قَدَرَ على ذلك قَدَرَ على هذا.

(٥٨) - ﴿وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ ﴾: الأرضُ الكريـمَـةُ التُّربَةِ ﴿يَغْرُجُ نَبَاتُهُۥبِإِذَٰنِ رَبِّهِـ﴾: بمشيئتِه وتَيسيرِه، عبَرَ به عَن كَثرَةِ النَّباتِ وحُسْنِه وغَزارَةِ نَفعِه؛ لأنَّه أَوقعَه في مُقابَلَةِ:

⁽١) قال أبو حيّان: اللام في ﴿لِبِكَدِ ﴾ عندي لام التبليغ، وقال الزمخشري: «لأجل بلد»، فجعل اللام لام العلة. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٣٩).

⁽٢) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو. انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٣)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

 ⁽٣) قال الطيبي: الباء على الأول بمعنى: «في»، وعلى ما بعدها كما في قولك: «كتبت بالقلم». انظر:
 (قتوح الغيب، للطيبي (٦/ ٤١٣).

قلت: تجنَّبَ ما يُقال بأنها باء الاستعانة أو الآلة تأدُّبًا ومراعاة للمقام.

⁽٤) أي: الموضع الأول، وهو: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ﴾، والموضع الثاني: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِـ ﴾.

⁽٥) أي: لغير البلد من المذكورات بعده. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٠٢).

التطرية: التليين والتجديد، والمراد بالقوى: القوى الغضبية والنامية والعقلية وغيرها، والمراد بالحواس: السمع والبصر وغيرها. انظر: «حاشية القونوي» (٨/٨).

﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ ﴾؛ أي: كالحَرَّةِ والسَّبْخَةِ(') ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ﴾: قليلًا عَديمَ النَّفعِ، ونَصبُه على الحالِ، وتقديرُ الكلامِ: والبَلدُ الَّذي خَبُثَ لا يَخرجُ نَباتُه إلَّا نَكِدًا، فَحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليه مقامَه فصارَ مَرْ فوعًا مُستَترًا.

وقُرِئَ: «يُخرِج»(٢)؛ أي: يخرجُه البلدُ، فيكونُ ﴿ إِلَّا نَكِدُا ﴾ مَفعولًا.

و: ﴿نَكَدَا﴾ على المصدرِ (٣)؛ أي: ذا نكدٍ.

و «نَكْدًا» بالإسكانِ للتَّخفيفِ(١).

﴿كَذَلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْآيَنَتِ ﴾ نُردِّدُها ونُكَرِّرُها ﴿لِقَوْمِرِ يَشَكُرُونَ ﴾ نعمةَ اللهِ فيَتفكَّرُونَ فيها ويَعتَبرونَ بها.

والآيةُ مَثلٌ لِمَن تَدبَّرَ الآياتِ وانتفعَ بها ولِمَن لَمْ يَرْفَع إليها رأسًا ولَمْ يَتأَثَّرُ بِها. (٩٥) - ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَرِّمِهِ - ﴾ جوابُ قَسَمٍ مَحْ ذُوفٍ، ولا تَكادُ تُطلَقُ هذه اللَّامُ إِلَّا مَع «قد» لأنَّها مَظِنَّهُ التَّوقُّعِ؛ فإنَّ المُخاطبَ إذا سَمِعَها توقَّعَ وُقوعَ ما صُدِّرَ بها.

ونوحٌ: ابنُ لَمَكَ بنِ مَتُّوشَلَح بنِ إدريسَ، أَوَّلُ نَبِيٍّ بعدَه، بُعثَ وهو ابنُ خمسينَ سنةً أو أربعينَ.

﴿ فَقَالَ يَقَوْمِ أَعْبُدُوا أَلِنَّهَ ﴾؛ أي: اعبدوهُ وحده؛ لقولِه: ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ، ﴾.

⁽١) «الحَرَّةُ»: أرضٌ ذاتُ حجارةٍ سودٍ، و«السَّبخةِ» بفتح الباء وتسكينها: أرضٌ ذاتُ ملحٍ. انظر: «تاج العروس» (٧/ ٢٦٩) و(١٠/ ٥٧١).

⁽٢) انظر: «شواذ القراءات؛ للكرماني (ص: ١٨٩) عن ابن يعمر وابن أبي عبلة.

⁽٣) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٠).

⁽٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات، (ص: ٥٠) عن طلحة.

وقرأَ الكِسائيُّ: ﴿غيرِه ﴾ بالكسرِ نعتًا أو بدلًا على اللَّفظِ حيثُ وقعَ، إذا كانَ قبلَ ﴿ إِلَهِ ﴾ ﴿ إِلَهِ ﴾ ﴿ إِلَهِ ﴾ ﴿ وَقُرِئَ بالنَّصبِ على الاستثناءِ (١).

﴿ إِنِّ آَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ إنْ لَمْ تُؤمِنُوا، وهو وَعيدٌ وبَيانٌ للدَّاعِي إلى عبادَتِه، واليومُ: يومُ القيامَةِ، أو يومُ نُزولِ الطُّوفانِ.

(٦٠) - ﴿قَالَ ٱلْمَكَأُ مِن قَوْمِهِ * ﴾؛ أي: الأشرافُ، فإنَّهُ م يَملَؤُونَ العُيونَ رُوَاءً: ﴿ إِنَّا لَنَرَكَ فِي ضَلَلٍ ﴾: زوالٍ عَن الحقِّ ﴿ مُبِينٍ ﴾: بَيِّنِ.

(٦١) ـ ﴿ قَالَيَنَقَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَنَاتُ ﴾؛ أي: شَيءٌ مِن الضَّلالِ، بالغَ في النَّفي كما بالَغُوا في الإثباتِ، وعرَّضَ لَهُم بهِ(٣).

﴿ وَلَكِكِنِي رَسُولٌ مِّن رَّبِ ٱلْعَكَمِينَ ﴾ استدراكٌ باعتِبارِ ما يلزَمُه وهـو كـونُه على هُدًى؛ كأنَّه قالَ: ولكنِّي على هُدًى في الغايَةِ لأنِّي رَسولٌ مِن اللهِ.

(٦٢) _ ﴿ أَبَلِغُكُمْ رِسَلَنتِ رَبِي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعَلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَانَعْ لَمُونَ ﴾ صِفَاتٌ لـ ﴿ رَسُولٌ ﴾، أو استئنافٌ، ومساقُها على الوَجهين لبَيانِ كونِه رَسولًا.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۸٤)، و «التيسير» (ص: ۱۱۰).

 ⁽۲) انظر: «الكشاف» (۳/ ۲۰۱)، وذكر ابن خالويه النصب في «المختصر في شواذ القراءات»
 (ص: ٥٠) على أنه لغة تميم.

⁽٣) «الضلال» و «الضلالة» إما أن يكونا مصدرين بمعنى، أو أن التاء للوحدة، فعلى الأول نفي «الضلالة» أبلغ؛ لما تقرر من أن زيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى، وعلى الثاني قالوا: نفي الوحدة أبلغ أيضا، قال صاحِبُ «المثلِ السّائرِ»: الأسماءُ المُفردةُ الواقعةُ على الجنسِ التي يكونُ بينَها وبين واحدِها تاءُ التَّأنيثِ، فإنَّه مَتى أُريدَ النَّفيُ كان استعمالُ واحدِها أبلغَ، ومتى أُريدَ الإثباتُ كان استِعمالُها أبلغَ كما في الآيةِ. وقد نوقش في صحة هذا، لكن أجيب بأنه أبلغ هنا؛ لأنه جاء في جواب كلامهم. انظر: «مجمل اللغة» لابن فارس (ص: ٥٦٠)، و «المثل السائر» لابن الأثير (٢/ ١٦٦)، و «الفلك الدائر» لابن أبي الحديد (٤/ ٢٣٦)، و «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٢٤).

وقرأً أبو عمرو: ﴿أَبْلِغُكُم﴾ بالتَّخفيفِ(١).

وجمعُ الرِّسالاتِ لاختِلافِ أوقاتِها، أو لتَنوُّعِ معانِيها كالعَقائدِ والمَواعظِ والمَواعظِ والأَحكامِ، أو لأنَّ المُرادَبها: ما أوحيَ إليه وإلى الأنبياءِ قبلِه كصُحُفِ شيثٍ وإدريسَ. وزيادَةُ اللَّام في ﴿لَكُمْ ﴾ للدَّلالَةِ على إمحاضِ النُّصح لهم.

وفي ﴿وَأَعْلَرُ مِنَ اللَّهِ﴾ تقريرٌ لِمَا أوعدَهُم'' به، فإنَّ مَعناهُ: أعلَمُ مِن قُدرَتِه وشِدَّةِ بطشِهِ أو مِن جِهَتِه بالوَحي أشياءَ لا عِلْمَ لَكُم بها.

(٦٣) - ﴿ أَوَعِبْتُم ﴾ الهمزةُ للإنكارِ والواوُ للعطفِ على محذوفِ أي: أكذَبُتُم وعَجِبْتُم ﴿ أَنَ جَاءَكُم ﴿ ذِكْرٌ مِن زَيِبَكُو ﴾ : رسالةٌ أَو مَوعِظةٌ وعَلَيْ رَبِيكُ ﴾ : على لسانِ رَجُلٍ ﴿ مِن أَنْ جَاءَكُم ﴿ ذِكْرٌ مِن زَيِبَكُ ﴾ : أو: من جنسِكُم ؛ فإنَّهم كانُوا يَتعجَبونَ مِن إرسالِ البَشرِ ، ويقولونَ : ﴿ وَلَوْ شَاءَ ٱللّهُ لاَزَلُ مَلَيْهِ كُمُ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِينَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَل

﴿لِيُنذِرَكُمُ ﴾ عاقبةَ الكُفْرِ والمعاصي ﴿ وَلِنَنَّقُواْ ﴾ مِنهُما (٢) بسببِ الإنذارِ ﴿ وَلَعَلَّكُمُ تُرْحَوُنَ ﴾ بالتَّقوَى، وفائدةُ حرفِ التَّرجِّي: التَّنبيهُ على أنَّ التَّقوَى غيرُ موجِبٍ والتَّرجُّمُ مِن اللهِ تفضُّلٌ، وأنَّ المتَّقِيَ ينبَغِي أن لا يَعتمدَ على تَقواه، ولا يأمنَ مِن عذابِ اللهِ.

(٦٤) - ﴿ فَكَذَّبُوهُ فَأَنَجَيْنَهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُ ﴾ وهُم مَن آمنَ به، وكانُوا أربعينَ رَجُلًا وأربعينَ امرأةً.

وقيلَ: تسعةً ؛ بنوهُ: سامٌ وحامٌ ويافِثُ، وستةٌ ممَّنْ آمنَ به.

⁽١) انظر: (السبعة) (ص: ٢٨٤)، و(التيسير) (ص: ١١١).

⁽٢) في نسخة الخيالي: (وعدهم).

⁽٣) الضمير يعود للكفر والمعاصى. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿ فِ ٱلْفُلْكِ ﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿ مَعَدُ ﴾ أو بـ ﴿ أَنْجَينا ﴾ ، أو حالٌ مِن الموصولِ أو مِن الضَّميرِ في ﴿ مَعَدُ ﴾ .

﴿وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِيكَ كَنَّهُ أَيِتَا يَكِنِنَا ﴾ بالطُّوفانِ ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوَمًّا عَمِينَ ﴾: عُمْيَ القلوبِ غيرَ مُستبصِرينَ، وأصلُه: عَمِيينَ، فخُفِّفَ، وقُرِئَ: «عامِينَ» (١١)، والأوَّلُ أبلَغُ للالتِه على النَّباتِ(٢).

(٦٥) _ ﴿ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ ﴾ عطفٌ على ﴿ نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ ـ ﴾.

﴿ هُودًا ﴾ عطفُ بيانٍ لـ ﴿ أَخَاهُم ﴾ ، والمرادُ به الواحِدُ مِنْهُم ؛ كقولِهم: «يا أخا العربِ» ، فإنَّه هودُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ رَباحِ بنِ الخلودِ بن عادِ بنِ عوصِ بنِ إرمَ بنِ سامٍ بنِ نُوح.

وقيلَ: هودُ بنُ شَالَخَ بنِ أَرْفَخْشَذ بنِ سَامِ بنِ نوحٍ (٣) ابنِ عمِّ أبي عادٍ (١٠)، وإنَّما جعلَ مِنْهُم لأنَّهم (٥) أفهَمُ لقولِه، وأعرفُ بحالِه، وأرغَبُ في اقتفائِه.

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن عيسى بن سليمان.

 ⁽٢) الأول هو قراءة العامة ﴿عَينَ ﴾، وهي أبلغ لدلالةِ الصَّفةِ المُشبَّهةِ على الثُبوتِ، أما القراءة الشاذة باسم الفاعل (عامين) فتدلُّ على عمى حادثٍ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ دونَ الصفة المشبهة في الدلالةِ على الثُبوتِ. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٤٣٣).

⁽٣) ابن نوح، من نسخة الطبلاوي.

⁽٤) انظر: «تفسير أبي السعود» (٣/ ٢٣٩)، و«روح البيان» لإسماعيل حقي (٤/ ١٤٦)، و«البحر المديد» لابن عجيبة (٢/ ٢٣٠)، و«روح المعاني» (٩/ ١٨٣). ولفظ الآلوسي: هود بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح، وعليه محمد بن إسحاق. وبعض القائلين بهذا قالوا: إن نوحًا ابن عم أبي عاد.

⁽٥) في نسخة الخيالي: (الأنه).

﴿ قَالَ يَنَقَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ ﴾ استأنف به ولم يعطف؛ كأنَّه جوابُ سائل قالَ: فما قالَ لهم حينَ أُرسلَ؟ وكذلك جوابُهُم (١).

﴿أَفَلَا نَنَّقُونَ ﴾ عذابَ اللهِ.

وكأنَّ قومَه كانُوا أقربَ من قومِ نُوحٍ ولذلك قالَ: (٦٦) _ ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ ﴾ إذ كانَ مِن أَشْرافِهِم مَن آمنَ به كمَرْثَد بنِ سَعدٍ ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ ﴾: مُتمَكِّنًا في خفَّةِ عَقلٍ وراسِخًا فيها حيثُ فارقتَ دينَ قَومِك ﴿وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَنذِينِ ﴾.

(٦٧ ـ ٦٩) ـ ﴿ قَالَ يَنقَوْمِ لَيْسَ فِي سَفَاهَةٌ وَلَنكِنِي رَسُولٌ مِّن رَّتِ ٱلْعَكَمِينَ ﴿ الْمَلِينَ الْمَا أَبَلِغُكُمْ رِسَلَتِ رَبِي وَأَنَا لَكُو نَاجِحُ أَمِينُ ﴿ الْوَعِجَبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِن رَّتِكُمْ عَلَى رَجُلِ أَبَلِغُكُمْ لِسُنكَةِ رَفِي وَأَنَا لَكُو نَاجِحُ أَمِينُ ﴿ الْوَبَيْءِ الْأَنبِياءِ الْكَفَرةَ عَن كلماتِهِم الحمقاءِ مِنكُمْ لِلسُنذِرَكُمْ ﴾ سبق تفسيرُه، وفي إجابةِ الأنبياءِ الكَفَرةَ عَن كلماتِهِم الحمقاءِ بما أجابُوا والإعراضِ عن مُقابَلَتِهم كمالُ النُّصحِ والشَّفقةِ وهضمِ النَّفسِ وحُسْنِ المُجادلةِ، وهكذا يَنبغي لكلِّ ناصح.

وفي قولِه: ﴿وَأَنَا لَكُرُ نَاصِحُ أَمِينُ ﴾ تنبيةٌ على أنَّهُم عَرَفوه بالأَمرينِ (٣).

﴿ وَاَذْ كُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفاآهَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوجٍ ﴾؛ أي: في مَساكِنِهم، أو في الأرضِ مِن الأرضِ مِن عَادٍ ممَّنْ ملكَ مَعمورة الأرضِ مِن

⁽۱) قوله: (وكذلك جوابهم) هو قوله بعد: ﴿قَالَ ٱلْمَلَا ﴾. انظر: (حاشية الأنصاري) (۲۰۲). وتوضيح ذلك أنَّ قِصَة هود كانَت مَعطوفةً على قِصَة نُوح، فيُمكِنُ أن يقعَ في خاطرِ السّامعِ: أقال هودٌ ما قال نوحٌ أم قال غَيرَه؟ فكانَ مَظِنة أن يُسألَ: ماذا قال هودٌ لقومِه؟ فقيل: قال ما قال نوح لقومِه: ﴿يَنَقَوْمُ أَعْبُدُوا أَلَةَ مَا لَكُرُ يَنْ إِلَاهِ غَيْرُهُ ﴾. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٤٣٤).

⁽٢) أي: النُّصح والأمانةِ.

رملِ عالج (١) إلى شَحْرِ عُمانَ (١)، خوَّفَهُم من عقابِ اللهِ ثمَّ ذكَّرَهُم بإنعامِه.

﴿ وَزَادَكُمُ فِي ٱلْخَلْقِ بَصِّطَةً ﴾: قامَةً وقوَّة ﴿ فَأَذَّكُرُوٓ اَ ءَالَآءَ اللّهَ اللّهِ ﴾ تعميمٌ بعدَ تَخصيصٍ ﴿ لَعَلَكُو نُفُلِحُونَ ﴾: لكَيْ يُفضيَ بكم ذكرُ النِّعَمِ إلى شُكْرِها المؤدِّي إلى الفَلاح.

(٧٠) - ﴿ قَالُوٓا أَجِعْتَنَا لِنَعْبُدُ أَللَّهَ وَحُدَهُ، وَنَذَرَ مَاكَانَيَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ﴾ استبعَدُوا اختِصاصَ (٣) اللهِ بالعبادةِ والإعراضَ عمَّا أشركَ به آباؤُهم؛ انهماكًا في التَّقليدِ وحُبَّا لِمَا أَلِفُوه.

ومَعنى المجيءِ في ﴿ أَجِنَّنَنَا ﴾: إمَّا المجيءُ مِن مكانٍ اعتزلَ به عَن قومِه، أو من السَّماءِ على التَّهكُّم، أو القصدُ على المجازِ؛ كقَوْلِهم: ذهبَ يَسُبُّنِي (٤).

﴿ فَأَلْنِنَا بِمَا تَعِـ دُنَا ﴾ مِن العذابِ المدلولِ عليه بقولِه: ﴿ أَفَلَا نَتَّقُونَ ﴾.

﴿ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّادِقِينَ ﴾ فيه.

(٧١) _ ﴿ قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم ﴾: قد وجبَ أو حقَّ عَلَيْكُم أو نزلَ عليكُم، على أنَّ المُتوقَّعَ كالواقع.

﴿ مِن رَّبِكُمُ رِجْسُ ﴾ عذابٌ (٥)، من «الارتجاسِ»، وهو الاضطرابُ ﴿ وَعَضَبُ ﴾: إرادةُ انتقام.

⁽١) عالجٌ: موضعٌ مشهورٌ بكثرةِ الرَّملِ. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٢) قوله: ﴿إلى شحر عمان » هو بفتح الشين المعجمة وكسرها وبالحاء المهملة: ساحلُ البحرِ بين عُمانَ وعَدَن. انظر: ﴿الصحاحِ » (مادة: شحر) ، و ﴿حاشية الأنصاري » (٢/ ٢٠٦).

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «تخصيص».

⁽٤) سبب تأويل المجيء هنا؛ لأنه كان بين أظهرهم. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٥) في نسخة الخيالي: (عقاب).

﴿ أَتُجَدِلُونَنِى فِ آسَمَآهِ سَمَّيْتُمُوهَا آنتُمْ وَ اَبَاَؤُكُمُ مَّا نَزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلُطُنِ ﴾ ؛ أي: في أشياءَ سَمَّيْتُموهَا آلهةً وليسَ فيها مَعنى الإلهيَّةِ ؛ لأنَّ المستجقَّ للعبادةِ بالذَّاتِ هو الموجِدُ للكلِّ، وأنَّها لو استحقَّت كانَ استحقاقُها بجعلِه تعالى: إمَّا بإنزالِ آيةٍ أو بنصبِ حُجَّةٍ.

بَيَّنَ أَنَّ مُنتَهى حُجَّتِهم وسندِهِم: أَنَّ الأصنامَ تُسمَّى آلهةً مِن غَيرِ دَليلٍ يدلُّ على تَحقُّقِ المسمَّى، وإسنادُ الإطلاقِ إلى مَن لا يُؤبَه بقولِه؛ إظهارًا(١) لغايةِ جَهالَتِهِم وفَرْطِ غَباوَتِهم.

واستُدلَّ به على أنَّ الاسمَ هو المسمَّى، وأنَّ اللَّغاتِ تَوقيفيَّةٌ(٢)؛ إذ لـو لم يَكُن كذلك لم يتوجَّه الذَّمُّ والإبطالُ بأنَّها أسماءٌ مُخترعَةٌ لم يُنزل اللهُ بها سُلطانًا، وضعفُهُما ظاهِرٌ.

﴿ فَأَنظِرُوا ﴾ لمَّا وضحَ الحقُّ وأنتُم تُصرُّونَ على العنادِ نـزولَ العَذابِ ﴿ إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنـتَظِرِينِ ﴾.

(٧٢) - ﴿ فَأَنَعَيْنَهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ ﴾ في الدِّينِ ﴿ رَِحْمَةِ مِنَا ﴾ عليهِم ﴿ وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِعَايَنْنِنَا ﴾ ؛ أي: استَأْصلنَاهُم ﴿ وَمَا كَانُواْ مُؤْمِنِينَ ﴾ تعريضٌ لِمَن آمَن منهم وتنبيهٌ على أنَّ الفارق بينَ مَن نجَا ومَن هلك هو الإيمانُ (٣).

رُوِيَ: أَنَّهُم كَانُوا يَعبدونَ الأصنامَ، فبعثَ اللهُ إليهم هودًا فكذَّبوهُ وازدادُوا

⁽١) قوله: (وإسناد الإطلاق)؛ أي: إطلاق اسم الإله، (إظهارًا) بالنصب علة لقوله: (بيَّن). انظر: (حاشية القونوي) (٨/ ٤٢٤).

⁽٢) انظر: «الإبهاج في شرح المنهاج» للسبكي (٣/ ٤٩٠ ـ ٥١١).

 ⁽٣) قال الطّيبيُّ: يَعني: إذا سمعَ المُؤمنُ أنَّ الهَلاكَ اختصَّ بالمُكذَّبينَ، وعلمَ أنَّ سببَ النَّجاةِ هو الإيمانُ
 يزيدُ رغبةً فيه، ويعظُمُ قدرُهُ عندَه. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٤٤٣).

عُتُوًا، فأمسكَ اللهُ القطر عَنْهُم ثلاث سِنينَ حتَّى جهدَهُم، وكانَ النَّاسُ حينئذٍ مُسلمُهم ومُشرِكُهُم إذا نزلَ بهم بلاءٌ توجَّهُ وا إلى البيتِ الحرامِ وطلَبُ وا مِن اللهِ الفرجَ، فجَهَّزوا إليه قيلَ بنَ عنزٍ ومَرْثدَ بنَ سعدٍ في سبعينَ مِن أَعيانِهِم، وكانَ الفرجَ، فجَهَّزوا إليه قيلَ بنَ عنزٍ ومَرْثدَ بنَ سعدٍ في سبعينَ مِن أَعيانِهِم، وكانَ إذ ذاكَ بمكَّةَ العمالقة أولادُ عِمْليقَ بنِ لاوذَ بنِ سامٍ، وسَيِّدُهم معاوية بنُ بكرٍ، فلمَّا قَدِمُ واعليه وهو بظاهرِ مَكةَ أنزَلَهُم وأكرَمَهُم وكانُوا أخواله وأصهارَه، فلمَّا قَدِمُ واعليه وهو بظاهرٍ مَكةَ أنزَلَهُم الجرادتانِ قينتانِ (١١) له وفاها رَأى فلمُ فلمُ المَوافِق أن يكلِّمهُم باللَّهو عمَّا بُعثوا له أهمَّه ذلك واستحيَى أن يكلِّمَهُم فيه مخافة أن يظنُّوا به ثقلَ مَقامِهم، فعَلَّم القَيْنتَين:

أَلَا يَا قَيْلُ وَيْحَكَ قُمْ فَهَيْنِم لَعَلَّ اللهَ يَسْقِينَا غَمَامَا فَيَسْقِي أَرْضَ عادًا قَدَ امْسَوْا لا(٢) يُبِينُونَ الكَلَامَا(٣)

حتى غَنَتَا به، فأزعَجَهُم ذلك، فقالَ مَرثَد: واللهِ لا تُسقَوْنَ بدُعائِكُم ولكِنْ إِنْ أَطَعْتُم نبيَّكُم وتبتُمْ إلى اللهِ سُقِيتُم، فقالوا لِمُعاوية: احبسه عنَّا لا يَقْدَمنَّ مَعَنا مكَّة، فإلى اللهِ سُقِيتُم، فقالوا لِمُعاويةَ فقالَ قيلٌ: اللَّهمَّ اسقِ عادًا ما كنتَ فإنَّه قد اتَّبَعَ دينَ هودٍ وتركَ ديننا، ثمَّ دَخلوا مكَّةَ فقالَ قيلٌ: اللَّهمَّ اسقِ عادًا ما كنتَ تسقيهِم، فأنشأَ اللهُ سحاباتٍ ثلاثًا بيضاءَ وحمراءَ وسَوْداءَ، ثمَّ ناداهُ مُنادٍ مِن السَّماءِ: يا قيلُ! اخترَ لنفسِكَ ولقومِكَ فقالَ: اخترتُ السَّوداءَ فإنَّها أكثرُهُنَّ ماءً، فخرجَتْ يا قيلُ! اخترَ لنفسِكَ ولقومِكَ فقالَ: اخترتُ السَّوداءَ فإنَّها أكثرُهُنَّ ماءً، فخرجَتْ

⁽١) القَينةُ: الجاريةُ مُطلقًا، ويُرادُبها الجاريةُ المُغنيَّةُ، وهوَ المُرادُهُنا، وكانَ اسمُ إحداهُما وردةَ والأخرى جرادةَ، فقيلَ لهُما: «جرادتانِ على التَّغليب. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: (ما).

⁽٣) نسب البيتان لمعاوية بن بكر في: «جمهرة أشعار العرب» للقرشي (ص: ٣١)، و (التيجان في ملوك حمير» لابن هشام (ص: حمير» لابن هشام (ص: ٣٤٦)، ولأبي الهجال في (التيجان في ملوك حمير» لابن هشام (ص: ٥٠). و (هَينِم»: أمرٌ مِنَ الهينمةِ، وهي الصَّوتُ الخفيُّ، والمُرادُ: ادعُ.

على عادٍ مِن وادي المغيثِ فاستبشَرُوا بها وقالوا: ﴿ لَا اَعَارِضٌ ثُمُطِرُنَا ﴾ [الأحقاف: ٢٤] فجاءَتْهُم منها ريحٌ عَقيمٌ فأهلَكَتْهُم (١).

ونجَا هودٌ والمؤمنونَ معه(٢) فأتَوْا مكَّةَ وعبدُوا اللهَ فيها حتَّى ماتوا(٣).

(٧٣) - ﴿ وَإِلَىٰ تَمُودَ ﴾ قبيلةٌ أخرى من العربِ سُمُّوا باسمِ أبيهِم الأكبرِ ثمودَ بنِ عابَرَ بنِ إدمَ بنِ سام بنِ نوح.

وقيلَ: سُمُّوا به لقلَّةِ مائهِم، مِن «الثَّمَدِ»، وهو الماءُ القليلُ (١٠).

وقُرِئَ مَصروفًا (°) بتَأويلِ الحيِّ أو باعتبارِ الأصلِ.

وكانَتْ مَساكِنُهُم الحِجْرَ بين الحجازِ والشَّام إلى وادي القُرَى.

﴿ أَخَاهُمْ صَالِحًا ﴾ صالحُ بنُ عبيلِ (١) بنِ آسَفَ بنِ ماسحَ بنِ عبيلِ بنِ خادَرَ بنِ ثمودَ.

⁽١) رواه مطولاً الطبري في (تفسيره) (١٠/ ٢٦٩ ـ ٢٧٤) عن ابن إسحاق.

⁽٢) في نسخة الخيالي: «هود ومن معه من المؤمنين».

⁽٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٤٨) عن ابن سابط عن النبي ﷺ بلفظ: «وكان النبيُّ إذا هلك قومه ونجا هو والصالحون أتاها هو ومن معه فعبدوا الله بها حتى يموتوا، فإنَّ قبر نُوحٍ وهودٍ وصالحٍ وشعَيب بين زَمزَم والرُّكن والمَقام». قال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلأَرْضِ خَلِيفَةٌ ﴾ [البقرة: ٣٠]: وهذا مرسل، وفي سنده ضعف.

 ⁽٤) انظر: «العين» (٨/ ٢٠)، و «الصحاح» (٢/ ٢٥١).

⁽٥) نسبت ليحيى بن وثاب والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و «المحرر الوجيز» (٢٠/٢٠)، و «البحر» (١٦/١٠).

⁽٦) قوله: «ابن عبيد» كذا في النسخ، ومثله في مطبوعات «تفسير البيضاوي» وحواشيه التي بين أيدينا، لكن الطاهر بن عاشور قال في «التحرير والتنوير» (٨/ ٢١٦): هو «ابن عبيل» بلام في آخره وبفتح العين، قال: وفي بعض هذه الأسماء اختلاف في حروفها في كتب التاريخ وغيرها أحسبه من التحريف، وهي غير مضبوطة سوى (عبيل) فإنه مضبوط في سميّه الذي هو جدُّ قبيلته؛ كما في «القاموس». انظر: «القاموس» (مادة: عبل).

﴿ قَالَ يَنْقُومِ ٱعْبُدُوا ٱللّهَ مَا لَكُم مِنْ إِلَه عَنَرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِن رَّتِكُمْ ﴾: معجزةٌ ظاهرةُ الدَّلالةِ على صحَّةِ نبوَّتِي، وقولُه: ﴿ هَنَذِهِ عَنَاقَةُ ٱللّهِ لَكُمْ هَايَةً ﴾ استئنافٌ لِبيانِها، و ﴿ هَايَةً ﴾ نصبٌ على الحالِ والعامِلُ فيها مَعنى الإشارةِ، و ﴿ لَكُمْ مَ ﴾ بيانٌ لِمَن هيَ لهُ آيةٌ.

ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿نَاقَـٰهُ ٱللَّهِ ﴾ بدلًا أو عطفَ بيانٍ، و﴿لَكُمْ ﴾ خبرًا عاملًا في ﴿مَايَـٰهُ ﴾، وإضافةُ النَّاقةِ إلى اللهِ لتَعظيمِهَا، ولأنَّها جاءَتْ من عندِه بلا وَسائطَ وأسباب مَعهودةٍ، ولذلك كانَتْ آيةً.

﴿ فَذَرُوهَا تَأْكُلُ فِي آرْضِ ٱللّهِ ﴾ العشبَ ﴿ وَلَا تَمَسُّوهَا مِسُوّهِ ﴾ نهى عن المسّ الَّذي هو مقدِّمةُ الإصابةِ بالسُّوءِ الجامعِ لأنواعِ الأذى مبالغةً في الأمرِ وإزاحةً للعُذرِ. ﴿ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَا ثُلِيمٌ ﴾ جوابُ النَّهي (١٠).

(٧٤) _ ﴿ وَٱذْكُرُوٓا إِذْ جَعَلَكُوْ خُلُفَآءَ مِنْ بَعَدِ عَادٍ وَبَوَّا كُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾: أرضِ الحِجْرِ ﴿ تَنَّغِذُونَ مِن سُهُولِهَا الصُّورًا ﴾؛ أي: تَبْنُونَ في سُهُولِها، أو مِن سُهُولةِ الأرضِ بما تعملونَ منها كاللَّبِنِ والآجُرِّ (٢).

﴿ وَنَنْحِنُونَ ٱلْجِبَالَ بِيُوتًا ﴾، وقُرِئَ: «تَنْحَتُونَ» بالفتح، و: «تَنْحَاتُونَ» بإشباعِ الفتحة (٣).

وانتصابُ ﴿ يُبُونًا ﴾ على الحالِ المقدَّرةِ، أو المفعولِ على أنَّ التَّقديرَ: بيوتًا مِن الجبال، أو «تَنْحتونَ» بمعنى: تتَّخذونَ.

⁽١) في نسخة الخيالي: «للنهي».

⁽٢) اللَّبنُ: الطُّوبُ الَّذي لم يحرقُ، والآجرُّ: ما أحرقَ منهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن الحسن، وزاد في الأولى نسبتها للأعمش.

﴿ فَأَذْ كُرُوا مَا لَا مَ اللَّهِ وَلَا نَعْمُواْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾.

(٧٥ - ٧٦) - ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ ، ﴾؛ أي: عن الإيمانِ ﴿ لِلَّذِينَ ٱسْتَحْفُواْ مِن قَوْمِهِ ، ﴾ أي: للَّذين استضعفوهُمْ واستذلُّوهُم ﴿ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ بدلٌ من «الذين استُضْعِفُوا» بدلَ الحلِّ إن كانَ الضَّميرُ لـ ﴿ قَوْمِهِ ، ﴾ ، وبدلَ البَعض إن كانَ لـ «الذينَ ».

﴿أَتَمَّ لَمُوكَ أَنَّ صَلِحًا مُّرْسَلُ مِن رَّبِهِ. ﴾ قالوهُ على الاستهزاءِ.

﴿ قَالُواْ إِنَّا بِمَا أَرْسِلَ بِهِ مُوْمِنُونَ ﴾ عدَلُوا به عَن الجوابِ السَّويِّ الَّذي هو «نعم» تَنبيها على أنَّ إرسالَه أظهرُ مِن أَن يَشكَّ فيه عاقلٌ ويَخْفَى على ذي رأي، وإنَّما الكلامُ فيمَن آمَنَ بهِ ومَن كفرَ، فلذلك قالَ: ﴿ قَالَ الَّذِينَ ٱسْتَكَبَرُواْ إِنَّا بِالَّذِي وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّاللَّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّ

(٧٧) - ﴿ فَعَقَرُوا ٱلنَّاقَةَ ﴾: فنحرُوها، أسندَ إلى جميعِهِم فعلَ بعضِهِم للملابسةِ، أو لأنَّه كانَ برضاهُم ﴿ وَعَكَتُواْ عَنْ آمْرِدَيِهِمَ ﴾: واستكبروا عن امتِثالِه (٢٠ ـ وهو ما بلَّغَهُم صالحٌ عليهِ السَّلامُ بقولِه: ﴿ فَذَرُوهَا ﴾ _ ﴿ وَقَالُواْ يَنصَلِحُ ٱثَيْتَنَا بِمَا تَعِدُنَا إِن كُنتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾.

⁽١) قال ابنُ المُنيِّرِ: لو طابَقُوا لقالُوا: إنّا بالذي أُرسِلَ به كافرونَ، لكن عَدَلوا عن ذلكَ لِما فيهِ من إثباتِ رَسَالَتِه، وهم يَجحَدونَها، وقد ثبتَ مثل ذلك على وَجهِ التَّهكُّمِ في قوله: ﴿إِنَّرَسُولَكُمُ ٱلَّذِي ٱلْسِلَ إِلَيْكُمُ لَلَيْكُمُ لَيْكُمُ لَلْ اللَّهُ وَ اللَّهُ وَا فِي التَّحرُّزِ حَذَرًا مِن النَّطِقِ بَثُبُوتِ الرَّسَالَةِ. انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٢٣).

⁽٢) فالأمر على هذا واحد (الأوامر)، وجوَّز في (الكشاف) (٣/ ٢٢٢) أن يكون أحد (الأمور) أيضًا.

(٧٨) - ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَتُ ﴾: الزَّلزلةُ ﴿فَأَصْبَحُواْفِي دَارِهِمْ جَشِمِينَ ﴾: خامدينَ ميِّتينَ .

رُوِيَ: أَنَّهم بعدَ عادٍ عَمَرُوا بلادَهُم وخَلَفُوهُم، وكَثُرُوا وعُمِّرُوا أعمارًا طوالًا لا تَفِي بها الأبنيةُ، فنحتُوا البيوتَ من الجبالِ، وكانُوا في خِصْب وسَعَةٍ، فعَتَوْا وأفسَدُوا في الأرض وعَبَدُوا الأصنامَ، فبعثَ اللهُ إليهم صالحًا من أشرافِهم فأنذرَهُم، فسألوهُ آيةً فقالَ: أيَّةَ آيةٍ تريدونَ؟ قالُوا: اخرُجْ مَعنا إلى عيدِنا فتدعو إلهكَ وندعو آلهتَنَا، فمَن استُجيبَ له اتُّبعَ، فخرجَ مَعَهُم فدعوا أصنامَهُم فلم تُجِبْهُم، ثمَّ أشارَ سيِّدُهُم جُنْدُعُ بن عَمرو إلى صخرةٍ مُنفردَةٍ يقالُ لها: الكاثبةُ، وقالَ له: أخرِجْ مِن هذه الصَّخرةِ ناقةً مُخترجَةً جَوْفاءَ وَبْراءَ (١٠)، فإن فعلَتْ صَدَّقْنَاكَ، فأخذ عليهم صالحٌ مَواثِيقَهُم لئِنْ فعلتُ ذلكَ لتُؤمِنُنَّ؟ فقالوا: نَعَم، فصَلَّى ودَعا ربَّه، فتمخَّضَت الصَّخرةُ تمخُّضَ النُّتُوج بولدِها فانصدعَتْ عَن ناقةٍ عُشَرَاءَ جَوْفَاءَ وَبْرَاءَ ـ كما وصفُوا ـ وهُم ينظرونَ، ثُمَّ نتجَتْ ولدًا مثلَها في العِظَم، فآمنَ به جُنْدُعٌ في جماعة، ومنعَ الباقينَ مِن الإيمانِ ذَوَابُ بن عمرٍ و، والحبابُ صاحبُ أوثانِهِم، وربابٌ كاهِنُهم (١)، فمَكَثَت النَّاقَةُ مع ولدِها ترعى الشَّجرَ وتَرِدُ الماءَ غِبًّا(٣)، فما ترفعُ رأسَها مِن البئرِ حتَّى تَشْرَبَ كلُّ ما فيها، ثمَّ تَتفحَّجَ ﴿ ا فيحلبونَ ما شاؤوا حتَّى تَمتَلِئَ أُوانِيهِم فيشربون ويدَّخِرونَ، وكانَتْ تَصِيفُ بظهرِ الوادي فتهربُ مِنها أنعامُهُم إلى بطنِه، وتَشتُو ببطنِه فتهرُبُ

⁽١) مخترجة: أخرجَت على خلقةِ الجملِ، وقيلَ: تشاكلُ البُّختَ. وجَوفاء: عظيمةُ البطنِ. ووَبراء: كثيرةُ الوبر. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: "بن كاهنهم".

⁽٣) أي: يومًا بعدَ يوم.

⁽٤) التَّفَحُّجُ: هو أن يفرجَ بينَ رِجلَيهِ. انظر: «الصحاح» للجوهري(١/ ٣٣٣).

مَواشيهِم إلى ظَهرِه، فشقَّ ذلك عليهِم، وزيَّنَتْ عقرَها لهم عُنيَزَةُ أَمُّ عَنْمٍ وصدقةُ بنتُ المُختارِ، فعَقروها واقتَسَمُوا لحمَها، فرَقِيَ سَقْبُها(۱) جبَلًا اسمُه: قارَة، فرَغَا ثلاثًا فقالَ صالِحٌ لهم: أُدرِكُوا الفَصيلَ عَسَى أَنْ يُرفعَ عَنْكُم العذابُ، فلَم يقدروا عليه إذ انفجَّتِ(۱) الصَّخرةُ بعدَ رغائِه فدخلَها، فقالَ لهم: تصبحُ وُجوهُكُم غدًا مُصفرَّة وبعدَ غدٍ مُحمرَّةً واليومَ الثَّالثَ مُسودَّةً، ثمَّ يصبَّحُكُم العَذابُ، فلمَّا رَأُوا العَلاماتِ طلبوا أن يقتلوهُ، فَأَنْجاهُ اللهُ إلى أرضِ فِلسُطينَ، فلمَّا كانَ ضحوةُ اليومِ الرَّابعِ تحنَّطُوا وتَكفَّنُوا بالأنطاع، فأتَتُهُم صيحةٌ مِن السَّماءِ فتَقطَّعَت قلوبُهُم فهَلَكُوا(۱).

(٧٩) - ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَنَعُوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِن لَّا يَجْبُونَ ٱلنَّصِحِينَ ﴾ ظاهرُه أَنَّ تَولِّيه عَنْهُم كانَ بعد أَنْ أبصرَ هُم جاثمين، ولعلَّه خاطبَهُم به بعد هلاكِهِم كما خاطبَ رسولُ اللهِ ﷺ أهلَ قليبِ بدرٍ وقالَ: "إنَّا وَجَدْنا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حقًا، فهل وَجَدْتُم ما وَعَدَكُم (١) ربُّكُم حَقًا؟ (٥)، أو ذكرَ ذلك على سبيل التَّحسُرِ عليهِم.

(٨٠) - ﴿ وَلُوطًا ﴾؛ أي: وأرسَلْنَا لوطًا ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ * ﴾: وقتَ قولِه لَهُم، أو: واذكُرْ لُوطًا و ﴿إِذْ ﴾ بدلٌ منه (٦).

(١) السَّقَبُ: الذَّكَرُ من أو لادِ الإبلِ. انظر: ﴿الصحاحِ اللجوهري (١/ ١٤٨).

⁽٢) أي: انشقَّت. انظر: «حاشية الخفاجي».

 ⁽٣) رواه مطولاً الطبري في اتفسيرها (١٠/ ٢٨٦ ـ ٢٩٥) عن ابن إسحاق بعضه، والبعض الآخر عن
 ابن إسحاق عن يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس.

⁽٤) في نسخة الخيالي والتفتازاني: (ما وعد).

⁽٥) رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٥)، من حديث أبي طلحة رضي الله عنه.

 ⁽٦) على تقدير: (وأرسَلنا لوطًا وقتَ قولِه) هو من عطف المفردات، وعلى تقدير: (واذكر لُوطًا) و(إذ)
 بدلٌ هو من عطفِ القِصّةِ على القصّةِ، وهو أفيّدُ. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٤٥٧ _٤٥٨).

﴿ أَتَأْتُونَ ٱلْفَحِشَةَ ﴾ توبيخٌ وتَقريعٌ على تلك الفعلةِ المتمادِيّةِ في القبح.

﴿ مَا سَبَقَكُم عَهَا مِنْ أَحَدِمِنَ أَلَعَنكَمِينَ ﴾: ما فعلَهَا قَبلَكُم أحدٌ قَطُّ، والباءُ للتَّعدِيةِ (١٠)، و ﴿ مِنْ ﴾ الأولى لتأكيدِ النَّفيِ والاستغراقِ، والثَّانيةُ للتَّبعيضِ، والجملةُ استئنافٌ (٢) مقرِّرةٌ للإنكارِ، كأنَّه وبَّخَهم أوَّلًا بإتيانِ الفاحشَةِ ثمَّ باختراعِها فإنَّه أسوأُ.

(٨١) _ ﴿ أَئِنَّكُم لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهُوةً مِن دُونِ ٱلنِّسَكَآءِ ﴾ بيانٌ لـقـولِه: ﴿ أَتَأْتُونَ ٱلْفَحِشَةَ ﴾ وهو أبلَغُ في الإنكارِ والتَّوبيخ.

وقرأَ نافِعٌ وحفصٌ: ﴿ إِنَّكُمْ ﴾ على الإخبارِ المُستأنفِ(٣).

و ﴿ شَهُوةً ﴾ مَفعولٌ له، أو مَصدرٌ في موقع (١) الحالِ. وفي التَّقييدِ بها: وصفُهُم بالبَهيميَّةِ الصِّرفَةِ، وتنبيهُ على أنَّ العاقلَ يَنبَغِي أن يكونَ الدَّاعي له إلى المباشرةِ طلبَ الولدِ وبقاءَ النَّوع، لا قضاءَ الوطرِ.

﴿ بَلُ أَنتُ مَ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ ﴾ إضرابٌ عَن الإنكارِ إلى الإخبارِ عَن حالِهِم الَّتي أَدَّت بهم إلى ارتكابِ أمثالِها، وهي (٥) اعتيادُ الإسرافِ في كلِّ شَيءٍ، أو عَن الإنكارِ عَلَيْها إلى الذَّمِّ على جميعِ معايبِهِم، أو عَن محذوفٍ مثلَ: لا عُذرَ لَكُم الإنكارِ عَلَيْها إلى الذَّمِّ على جميعِ معايبِهِم، أو عَن محذوفٍ مثلَ: لا عُذرَ لَكُم فيه بَلْ أَنتُم قومٌ عادَتُكُم الإسرافُ.

⁽١) قال أبو حيّان: مَعنى التَّعدِيةِ هنا قَلِقٌ جدًّا. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠ /١٧٩).

⁽٢) قال الطّيبِيُّ: أي: مُبتدأةٌ، وهو الاستئنافُ اللُّغَوِيُّ لا الاصطِلاحِيُّ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٥٩).

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٥)، و«التيسير» (ص: ١١١).

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «موضع».

⁽٥) في نسخة التفتازاني: «وهو».

(٨٢) - ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ اللّهِ أَن قَالُواْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ ﴾ ؛ أي: ما جاؤوا بما يكونُ جوابًا عَن كلامِه ، ولكنّهُم قابَلُوا نصحَه بالأمرِ بإخراجِهِ فيمَن معَه من المؤمنينَ مِن قَرْيَتِهِم والاستهزاءِ بهم ، فقالوا: ﴿ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنَطَهَ رُونَ ﴾ ؛ أي: من المؤمنينَ مِن قَرْيَتِهِم والاستهزاءِ بهم ، فقالوا: ﴿ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنَطَهَ رُونَ ﴾ ؛ أي: من الفواحش.

(٨٣) - ﴿ فَٱنْجَيْنَهُ وَٱهْلَهُ ﴾؛ أي: مَن آمنَ به ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتُهُ. ﴾ واهلة (١٠) فإنها كانَت تُسِرُّ الكفرَ.

﴿كَانَتْ مِنَ ٱلْفَنْهِرِينَ ﴾: من الَّذينَ بَقُوا في ديارهم فهَلَكوا(٢)، والتَّذكيرُ لتغليب الذكور.

(٨٤) - ﴿ وَأَمْطَرُنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ﴾؛ أي: نوعًا من المطر عجيبًا، وهو مبيَّنٌ بقولِه: ﴿ وَأَمْطَرُنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِن سِجِيلٍ ﴾ [هود: ٨٦].

﴿ فَأَنظُرَ كَيْفَكَا كَا عَنقِبَهُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ رُويَ أَنَّ لوطَ بنَ هارانَ بنِ تارَخَ لمَّا هاجرَ مع عمِّه إبراهيمَ إلى الشَّامِ نزلَ بالأردنِّ، فأرسلَهُ اللهُ إلى أهلِ " سَدُومَ (١٠ لمَّا هاجرَ مع عمِّه إبراهيمَ إلى الشَّامِ نزلَ بالأردنِّ، فأرسلَهُ اللهُ إلى أهلِ " سَدُومَ اللهُ ليدعُوهُم إلى اللهِ ويَنْهاهُم عمَّا اخترعوهُ من الفاحشةِ، فلَمْ ينتَهُوا عنهَا، فأمطرَ اللهُ عليهم الحجارةَ فهلَكُوا.

وقيلَ: خُسِفَ بالمقيمينَ مِنْهُم، وأُمْطِرت الحِجارَةُ على مُسافرِيهم.

⁽١) اسمُ امرأتِهِ. انظر: «المحبر» لأبي جعفر البغدادي (ص: ٣٨٣)، و (زاد المسير) لابن الجوزي (٦١) اسمُ امرأتِهِ.

⁽٢) ورُوِيَ أَنَّهَا خرجَت معَهُم، فالتفتَت، فأصابَها الحجرُ وهلكَت. انظر: (تفسير عبد الرزاق) (١٢١٨).

⁽٣) في نسخة التفتازاني: (إلى أرض).

⁽٤) بفتح السينِ، وهي قريةُ قَومِ لوطٍ. انظر: "حاشية السيوطي" (٦/ ٣٥٥).

(٨٥) ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَكَ أَخَاهُمْ شُعَيْبُا ﴾؛ أي: وأرسَلْنَا إليهِم وهم أو لا دُمدينَ بنِ إبراهيمَ - شُعيبَ بنَ ميكائيلَ بنِ يشجرَ بنِ مدينَ، وكانَ يقالُ له: خطيبُ الأَنبياءِ (١٠)؛ لحسنِ مُراجعَتِه قومَه.

﴿ قَالَ يَنَقُومِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَ تَكُم بَكِيْنَةُ مِن إِلَهِ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَ تَكُم بَكِيْنَةُ مِن رَبِّكُمْ ﴾ يريدُ: المعجزة الَّتي كانَت له، وليسَ في القرآنِ أنَّها ما هي (٢).

وما رُوِيَ مِن محاربةِ عصا مُوسى للتَّنينِ، وولادةِ الغنمِ الَّتي دفعَها الدُّرعَ خاصَّةً وكانت الموعودة له مِن أولادِها، ووقوعِ عصا آدمَ على يدِه في المرَّاتِ السَّبعِ (٣)= متأخِّرٌ عَن هذه المقاولةِ، ويحتمِلُ أن تكونَ كرامةً لِمُوسى أو إرهاصًا (١) لنُبوَّتِه.

﴿ فَأَوْفُوا اللَّحِيْلَ ﴾؛ أي: آلةَ الكيلِ، على الإضمارِ أو إطلاقِ الكيلِ على المكيالِ؛ كـ «العيشِ» على المعاشِ؛ لقولِه: ﴿ وَٱلْمِيزَاتَ ﴾؛ كما قالَ في سورةِ

⁽۱) روى ابن عساكر عن ابن عباس كما في «الدر المنثور» (۳/ ۰۰۰ ـ ۰۰۱) قال: كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ إذا ذكرَ شُعَيبًا قال: «ذاكَ خَطيبُ الأنبياءِ»، وذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (۱۰/ ۲۰) عن أبي إدريس الخولاني، وذكره ابن منظور في «مختصر تاريخ دمشق» (۱۰/ ۳۱۰) عن الأحنف، ورواه الحاكم في «المستدرك» (۷۱/ ٤٠٧١)، والطبري في «تفسيره» (۱۰/ ۳۲۳)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (۱۰/ ۳۲۳)) عن ابن إسحاق مرسلاً.

 ⁽٢) قال الزَّجَاجُ: قال بعضُ النحويين: لم يكن لشعيبِ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ آيةٌ إلا النُّبوة، وهذا غلطٌ فاحش. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/٣٥٣).

⁽٣) أورد هذه الأخبار الزمخشري، وزعم أنها من معجزات شعيب؛ لأن موسى لم يكن نبيًا بعد، وقد خالفه المصنف فيما ذهب إليه، ولم نقف لهذه الأخبار على مستند يُعتمد عليه، فهي من جملة الإسرائيليات. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٢٩)، و«تفسير الآلوسي» (٩/ ٢٣٥).

⁽٤) هو أن يُظهِرَ اللهُ على يَدِ مَن سَيصيرُ نَبِيًّا خوارقَ العاداتِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٦٥)، و«التعريفات» للجرجاني (ص: ١٦).

هـود: ﴿ أَوْفُواْ ٱلْمِكَيَالَ وَٱلْمِيزَاكَ ﴾، أو: فأوفوا الكيلَ ووزنَ الميـزانِ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ وَٱلْمِيزَاكِ ﴾ مصـدرًا كـ «الميعادِ».

﴿ وَلَا بَنْخَسُوا ٱلنَّاسَ أَشْـيَا ٓهُمّ ﴾: ولا تَنْقُصوهُـم حقوقَهُـم، وإنَّما قالَ: ﴿ أَشْـيَا ٓهُمّ ﴾ للتَّعميمِ تنبيهًا على أنَّهُم كانُوا يبخسونَ الجليلَ والحقيرَ والقليلَ والكثيرَ.

وقيلَ: كانُوا مكَّاسينَ لا يَدَعونَ شيئًا إلَّا مَكَسُوه'''.

﴿ وَلَا نُفْسِدُوا فِ الْأَرْضِ ﴾ بالكفر والحَيْفِ" ﴿ بَمْدَ إِصْلَحِهَا ﴾: بعدما أصلحَ أمرَهَا وأهلَها الأنبياءُ وأتباعُهُم بالشَّرائعِ، أو: أصلَحُوا فيها، والإضافةُ إليها كالإضافةِ في ﴿ بَلْ مَكْرُ اليَّلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] ".

﴿ ذَالِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾ إشارةٌ إلى العملِ بما أمرَهُم به ونهاهُم عنه، ومعنى الخيريَّةِ: إمَّا الزِّيادةُ مُطلقًا، أو في الإنسانيةِ وحسنِ الأُحدوثَةِ (١٠) وجمع المالِ.

(٨٦) - ﴿ وَلَا نَفْعُدُواْ بِكُلِّ صِرَطِ تُوعِدُونَ ﴾: بكلِّ طريقٍ مِن طرقِ الدِّينِ كَالشَّيطانِ، وصِراطُ الحقِّ وإن كانَ واحِدًا لكنَّه يَتشعَّبُ إلى معارفَ (٥) وحُدودٍ وأحكامٍ، وكانُوا إذا رأوا أحدًا يسعى في شيءٍ منها مَنعوهُ.

⁽١) المكس: انتقاص الثمن، والظلم، والجباية. انظر: (تاج العروس) (١٦/ ٥١٥ _ ٥١٥).

⁽٢) الحيف: الظلم. انظر: «مجمع بحار الأنوار» للكجراتي (١/ ٦١٨).

⁽٣) أي: الإضافة على معنى (في). انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٤) أي: الذِّكر الجميل في الدنيا. انظر: •حاشية شيخ زاده؛ (٤/ ٢٥٩).

⁽٥) جمعُ معرفةٍ، والمُرادُ بها معرفةُ اللهِ وصفاتِهِ. انظر: ١-حاشية الخفاجي٠.

وقيلَ: كانُوا يجلسونَ على المراصدِ فيقولونَ لِمَن يُريدُ شُعيبًا: إنَّه كذَّابٌ فلا يَفتِنَنَّكَ عن دينكَ، ويُوْعِدونَ مَن آمَنَ به(١).

وقيلَ: كَانُوا يقطعونَ الطَّريقَ.

﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَكِيلِ اللَّهِ ﴾ يعني: الَّذي قعَدُوا عليه، فوُضِعَ الظَّاهرُ مَوضِعَ المُضمَرِ بيانًا لـ ﴿كل صراط﴾، ودلالة على عِظمِ ما يصدُّونَ عنه، وتقبيحًا لِمَا كانُوا عليه. أو: الإيمانِ بالله.

﴿مَنْ ءَامَنَ بِهِ ، ﴾؛ أي: باللهِ، أو: بكلِّ صراطٍ على الأوَّلِ، و﴿مَنْ ﴾ مفعولُ ﴿تَصدُّونَ ﴾ على إعمالِ الأقربِ، ولو كانَ مفعولَ ﴿تُوعِدُونَ ﴾ لقال: وتصدُّوهم. و﴿تُوعِدُونَ ﴾ بما عطفَ عليه في موضع الحالِ مِن الضَّميرِ في ﴿نَقَعُدُوا ﴾.

﴿وَتَـنَّبُغُونَهُـكَا عِوَجُـا﴾: وتطلبونَ لسبيلِ اللهِ عوجًا بإلقاءِ الشَّبهِ، أو وصفِها للنَّاس بأنَّها معوجَّةٌ.

﴿ وَاذْكُرُوا إِذْكُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ عَددُكُم أَو عُدَدُكم ﴿ فَكَكَّرُكُمْ ﴾ بالبركةِ في النَّسل أو المالِ (٢٠).

﴿ وَٱنظُرُوا كَيْفَكَاكَ عَنِقِبَةُ ٱلمُفْسِدِينَ ﴾ مِن الأُمَم قبلَكُم واعتبِروا بهم.

(۸۷) - ﴿ وَإِن كَانَ طَآبِفَ أَ مِنْ الْمَوْا بِاللَّذِى أَرْسِلْتُ بِهِ - وَطَآبِفَةٌ لَرَ يُوْمِنُوا فَاصْبِرُوا ﴾ فتربَّصُوا ﴿ حَقَّ يَحَكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا ﴾؛ أي: بينَ الفَريقينِ بنصرِ المُحِقِّينَ على المبطِلِينَ، فهوَ وعدٌ للمُؤمنينَ ووعيدٌ للكافرينَ.

⁽۱) على القول الأول يكون القُعودُ على الصَّراطِ تمثيلاً، وعلى هذا حقيقةً، واستظهره أبو حيان، وهو مروي عن ابن عباس، وقتادة، والسدي. انظر: «تفسير الطبري» (۱۱/ ۳۱۳ ـ ۳۱۴)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (۱/ ۱۹۰ ـ ۱۹۲)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٦٨).

⁽٢) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «والمال».

﴿ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَكِمِينَ ﴾ إذ لا معقّب لحُكْمِه (١) ولا حَيفَ فيه.

(٨٨) - ﴿ قَالَ ٱلْمَلَا ٱلْمَلَا ٱلْذِينَ ٱسْتَكَبِّرُوا مِن قَوْمِدِ لَنُخْرِجَنَكَ يَشُمَيْبُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِن القريةِ، أو قريدٍ لَنَخْرِجَنَكَ إِمَّا إخراجُكُم مِن القريةِ، أو عَرْدُكُم في الكفرِ، وشعيبٌ لم يَكُن في مِلَّتِهم قطُّ لأنَّ الأنبياءَ لا يَجُوزُ عليهِم الكفرُ مُطْلَقًا، لكنْ غلَّبوا الجماعة على الواحدِ فخُوطِبَ هو وقومُهُ بخِطابِهِم (٢)، وعلى ذلك أَجرى الجوابَ في قولِه:

﴿ قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَرِهِينَ ﴾؛ أي: كيفَ نَعودُ فيها ونحن كارهونَ لها؟! أو: أتُعيدونَنَا في حالِ كراهَتِنا؟!

(٨٩) ﴿ قَدِ اَفْتَرَيْنَا عَلَى اللّهِ كَذِبًا ﴾: قد اختلَفْنَا عليه ﴿إِنْ عُدَّنَا فِي مِلْنِكُم بِعَدَ إِذْ بَحَيْنَا اللّهُ مِنْ المستقبلِ لأنَّه لم اللهُ عِنْهَا ﴾ شرطٌ جَوابُهُ محذوفٌ دَليلُه: ﴿ قَدِ اَفْتَرَيْنَا ﴾، وهو بمعنى المستقبلِ لأنَّه لم يَقَعْ، لكنَّه جُعلَ كالواقع للمُبالغَةِ، وأُدخلَ عليه ﴿ قَدِ ﴾ لتقريبِه مِن الحالِ؛ أي: قَد افترَيْنَا الآنَ إِنْ هَمَمْنا بالعودِ بعد الخلاصِ مِنْها حيثُ نَزْعُم أَنَّ اللهِ نِدَّا، وأَنَه (٣) قد تبيّنَ لنا أنَّ ما كُنَّا عليه باطلٌ وما أنتم عليه حقٌّ.

وقيلَ: إنَّه جوابُ قَسَم وتقديرُه: واللهِ لقَد افترَيْنَا.

⁽١) أي: لا أحدَ يتعقَّبُهُ ويبحثُ عن فعلِهِ مِن قولِهِم: عقبَ الحاكمُ على حكمِ مَن قبلَهُ إذا تتبَّعَهُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) هذا بناء على أنَّ (عادَ) بمعناه المعروف، وقال ابنُ المُنَيِّر: وقَد يُستعمَلُ (عاد) من أخواتِ (كانَ) بمَعنى: صارَ، فلا يَستَدعِي الرُّجوعَ إلى حالةٍ سابِقةٍ، بل عكس ذلك، وهو الانتقالُ من حالةٍ سابقةٍ إلى حالةٍ مُستَأنفةٍ؛ كَأَنَّهُم قالوا: أو لتصيرُنَّ كُفّارًا في مِلَّتِنا. انظر: (الانتصاف) لابن المنير بهامش (الكشاف) للزمخشري (٢/ ١٢٩).

⁽٣) في نسخة التفتازاني: ﴿أُو أَنهُ ١.

﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ ﴾: وما يَصِحُّ لنا(١) ﴿أَن نَعُودَ فِيهَاۤ إِلَّاۤ أَن يَشَآءَٱللَّهُ رَبُّنَا ﴾ خذلانَنَا وارتِدادَنَا، وفيه دليلٌ على أنَّ الكُفْرَ بِمَشيئَتِه (٢).

وقيلَ: أرادَ به حسمَ طَمَعِهِم في العودِ بالتَّعليقِ على ما لا يَكونُ (٣).

﴿وَسِعَ رَبُنَاكُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾؛ أي: أحاطَ علمُه بكلِّ شيءٍ ممَّا كانَ وما يكونُ مِنَّا ومِنكُم.

﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ في أنْ يُثَبَّنا على الإيمانِ ويُخلِّصَنَا من الأشرارِ.

﴿ رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ ﴾: احكُمْ بينَنا، و «الفَتَّاحُ»: القاضي، و «الفُتَاحَةُ»: الحكومةُ(1).

أو: أَظهِرْ أَمرَنا حتَّى يَنكشِفَ ما بينَنا وبينَهُم، ويتميَّزَ المحِقُّ مِن المبطِلِ، مِن «فَتَحَ المُشكِلَ»: إذا بَيَّنَه.

﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَانِحِينَ ﴾ على المعنييْن.

(٩٠) - ﴿ وَقَالَ ٱلْكُأْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَوْمِهِ - لَهِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَبًا ﴾ وتَرَكْتُم دينكُم ﴿ إِنَّكُمْ لِهَا الْحَمْ بِالبَخْسِ ﴿ إِنَّكُمْ لِهَا لَكُمْ بِالبَخْسِ وَالتَّطفيفِ، وهو سادٌ مَسدَّ جَوابِ الشَّرطِ والقَسَم الموطَّأ بِاللَّم (٥٠).

⁽١) قال الخفاجي: «لا يكونُ» في استعمالِ العربِ بمعنى: لا يصحُّ، ولا يقعُ، وتارةً بمعنى: لا ينبغي، ولا يليقُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) هذا مذهب أهل السُّنة، والمعتزلة يؤولون هذه الآية وأمثالها. انظر: ٩حاشية شيخ زاده، (٤/ ٢٦١).

 ⁽٣) وهذاردٌّ على الزَّمخشريِّ فيما تبعَ فيهِ الزَّجّاجَ، بأنَّ المُرادَمِن ﴿ إِلَّا أَن يَشَآ اَللَّهُ ﴾ التَّابيدُ. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٥٥ - ٢٥٦)، و«الكشاف» (٣/ ٢٣٥)، و«حاشية الخفاجي».

⁽٤) انظر: «المخصص» لابن سيده (٣/ ١٠٤).

⁽٥) أي: جوابٌ للقسمِ بدليلِ عدمِ اقترانِهِ بالفاءِ ومُغنِ عن جوابِ الشَّرطِ، فكأنَّهُ جوابُهُ لإفادتِهِ معناهُ =

(٩١) ـ ﴿ فَأَخَذَتُهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾: الزَّلزَلَةُ، وفي سورةِ الحجرِ: ﴿ فَأَخَذَتُهُمُ الصَّيْحَةُ ﴾ [الحجر: ٣٧](١)، ولعلَّهَا كانَت مِن مَبادِئِها ﴿ فَأَصَّبَحُواْ فِى دَارِهِمْ جَنْثِمِينَ ﴾؛ أي: في مَدينَتِهم.

(٩٢) - ﴿ الَّذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْبًا ﴾ مُبتدَأٌ خبرُه: ﴿ كَأَن لَمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا ﴾؛ أي: استُؤْصِلُوا كأَنْ لَمْ يُغْنَوْاْ فِيهَا ﴾؛ أي: استُؤْصِلُوا كأَنْ لَمْ يُقْيمُوا بها، و «المَغْنَى»: المنزلُ(٢٠).

﴿ اَلَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَبُاكَانُوا هُمُ الْخَسِرِينَ ﴾ دينًا ودُنيَا، لا الَّذينَ صدَّقوهُ واتَّبعوهُ - كما زَعَمُوا - فإنَّهُم الرَّابحونَ في الدَّارينِ، وللتَّنبيهِ على هذا والمبالغَةِ فيه كرَّرَ الموصولَ، واستأنفَ بالجُملَتينِ (٣)، وأتى بِهِمَا اسمِيَّتينِ (١).

وسدُّهِ مسدَّهُ لا أنَّهُ جوابٌ لهُما معًا. انظر: •حاشية الخفاجي٠.

⁽١) وقع سهو من البيضاوي رحمه الله في هذا الموضع؛ فالآية التي في سورة الحجر عن قوم صالح، والآية التي أراد هي التي في سورة هود، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَمَا جَاءَامُرُنَا غَيْنَنَا شُعَيْبًا وَالَذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مِرَحْمَةٍ مِنَا وَأَخَذَتِ النَّينَ ظَلَمُوا الصَّيْعَةُ ﴾ [هود: ٩٤]. انظر: •حاشية الخفاجي.».

وقال ابن التمجيد في (حاشيته) (٨/ ٤٤٩): فلعل المصنف كان قد كتب هذا التأويل في الرجفة الواقعة في قصة قوم صالح فيما قبل، لكن نقله الناسخون عن مواضعه.

قلت: حمل هذا على صنيع النساخ أمر مستبعد جدًّا، والسهو في مثل هذا لا يقدح بمن وقع فيه.

 ⁽٢) وهو في أصل معناه يعود إلى معنى الغنى المعروف، قال الراغبُ: (غني في المكانِ): طالَ مقامُهُ فيهِ
 مُستغنيًا به عن غيره. انظر: (المفردات) (ص: ٦١٦).

⁽٣) يعني: ذكرهما من غير عطف. انظر: (حاشية التفتازاني) (٧٤٧/ب).

⁽٤) هذا لبيان وجه البلاغة والمبالغة في الآية، فهذا المعنى يمكن أن يعبَّر عنه بموصول واحد وجملتين معطوفتين فعليَّتين؛ كقولنا: الذين كذبوا شعيبًا لم يغنوا فيها وكانوا خاسرين، ولكن شتّان بين هذا والبيان القرآني المعجز، ويمكن أن يُلمح في الآيات أيضًا أن هؤلاء القوم لم يعد لهم شيء يذكرون به إلا أنهم كذبوا شعيبًا، فهم غير مستحقين للذكر باسمهم أو صفتهم السابقة، وكذلك يُلمح أن ما عاشوه وعمروه كان في حكم العدم أصلًا، وهم كانوا من أهل الخسار دائمًا.

(٩٣) - ﴿ فَنُولَىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَنَقُومِ لَقَدْآبَلَغْنُكُمُ مِ رِسَلَتِ رَبِّى وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ قالَه تأشُفًا بهم لشدَّة حُزْنِه عليهِم، ثمَّ أنكرَ على نفسِه (١) فقالَ: ﴿ فَكَيْفَ ءَاسَى عَلَى قَوْمِ كَنْفِيهِ ﴿ اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَى عَلَى قَوْمِ كَنْفِيهِم لَكُفُوهِم.

أو قاله اعتذارًا عَن عدمِ شِدَّةِ حُزنِه عليهم، والمعنى: لقَدْ بالغتُ في الإبلاغِ والإنذارِ وبذَلْتُ وسعي في النُّصْحِ والإِشفاقِ فلَمْ تُصَدِّقُوا قولي، فكيفَ آسَى عليكُمْ؟

وقُرِئَ: «فكَيْفَ إِيْسَى» بإمالتينِ (٢).

(٩٤) ـ ﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّاۤ آَخَذُنَاۤ آَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾: بالبؤسِ والضرِّ ﴿لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴾: كي يَتضرَّعُوا ويَتذلَّلُوا.

(٩٥) - ﴿ مُُمَّرِدُ لَنَا مَكَانَ ٱلسَّيِئَةِ ٱلْحَسَنَةَ ﴾؛ أي: أعطيناهُ م بدلَ ما كانُوا فيه من البلاءِ والشَّدَّةِ السَّلامَةَ والسَّعَةَ ابتلاءً لهم بالأمرَينِ.

﴿ حَتَىٰ عَفُواً ﴾ كثروا عَددًا وعُددًا، يُقالُ: «عفا النَّباتُ»: إذا كَثُرَ، ومنه: إعفاءُ اللِّحَرِ (٣).

﴿ وَقَالُواْ قَدْ مَسَى ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَآءُ وَٱلسَّرَآءُ ﴾ كفرانًا لنِعمَةِ اللهِ، ونِسيانًا لذكرِه، واعتقادًا بأنَّه من عادةِ الدَّهرِ يُعاقبُ في النَّاسِ بين الضرَّاءِ والسَّرَّاءِ، وقد مسَّ آباءَنا منه شيءٌ مثلُ ما مسَّنا.

⁽١) قال الطّيبِيُّ: أي: جرَّدَ من نَفسِهِ شَخصًا وأنكرَ عليه حُزنَه على قَومٍ لا يَستَحِقُّونَه. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٨١).

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠). عن يحيى بن وثاب وطلحة. وهو ابن مصرف.

 ⁽٣) و (عفا) حرف من الأضداد. يقال: (عفا الشيء) إذا نقص ودَرَس، و (عفا) إذا زاد. انظر: (الأضداد)
 للأنباري (ص: ٨٦_٨٨).

﴿فَأَخَذْنَهُم بَغْنَةٌ ﴾: فجأةً، ﴿وَهُمْ لايشَعُرُونَ ﴾ بنزولِ العقابِ(١).

(٩٦) ـ ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ يعني: القُرَى المدلولَ عليها بقولِه: ﴿ وَمَاۤ أَرْسَلْنَا فِ قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍ ﴾ وقيلَ: مكَّةَ وما حولَها.

﴿ اَمَنُواْ وَاتَّقَوْاْ ﴾ مكانَ كُفرِهِم وعِصيانِهِم.

﴿لَفَنَحْنَاعَلَيْهِم بَرَكَنتِمِّنَ السَّمَآءِ وَالْأَرْضِ ﴾: لوَسَّعْنا عليهِم الخيرَ ويَسَّرْناه لهم من كلِّ جانب (٢)، وقيلَ: المرادُ: المطرُ والنَّباتُ.

وقرأً ابنُ عامرٍ: ﴿لَفَتَّحْنَا﴾ بالتَّشديدِ.

﴿ وَلَكِنَ كُذَّبُواْ فَأَخَذُنَّهُم بِمَاكَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ من الكفر والمعاصِي.

(٩٧) - ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ فَأَخَذَنَهُم بَغْنَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ، والمعنى: أبعْدَ ذلك أمِنَ أهلُ القُرَى (٣)؟

﴿ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَابِكَتًا ﴾: تبييتًا، أو: وقتَ بياتٍ، أو: مبيَّتًا، أو: مبيِّتينَ (٤)، وهو في الأصلِ مصدرٌ بمَعنى: البيتوتَةِ، ويجيءُ بمعنى: التَّبييتِ كـ «السَّلامِ» بمَعنى: التَّسليمِ. ﴿ وَهُمْ نَابِمُونَ ﴾ حالٌ مِن ضَميرهِم البارزِ، أو المستتر في ﴿ بَيَكَا ﴾.

⁽١) في نسخة التفتازاني: ﴿العذابِ﴾.

⁽٢) يعني: أنَّ ذكرَ السَّماءِ والأرضِ في الآية لتَعميم الجِهاتِ. انظر: ١حاشية السيوطي، (٦/ ٣٦٦).

⁽٣) قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فإن قيل: هَلا جَعَلَ المعطوفَ عليه ﴿فَأَخَذْنَهُم بِمَاكَانُواْيَكُمِيمُونَ ﴾ فإنَّه أقرَبُ؟ قلنا: لأنَّ مَساقَ ﴿وَلَوَأَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ إلى ﴿يَكْسِبُونَ ﴾ مساقُ التَّكريرِ والتَّأْكيدِ بخِلافِ ما قبلَهُ؛ فإنَّه لبَيانِ حالِ القُرى وقِصَةِ هلاكِها قصدًا، فالعَطفُ عليه أنسَبُ وإن كانَ هذا أقربَ. انظر: «حاشية التفتازاني، (٢٤٨/ أ).

⁽٤) هذا لبيان وجوه المعنى المرتبطة بوجوه إعراب ﴿بَيَّكَا ﴾، فهو مفعول مطلق أو ظرف أو حال من الفاعل أو من المفعول.

(٩٨) ـ ﴿ أَوَأَمِنَ أَهَلُ ٱلْقُرَىٰٓ ﴾ وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿ أَوْ ﴾ بالسُّكونِ على التَّرديدِ (١٠).

﴿ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَاضُكَى ﴾: ضَحْوةَ النَّهارِ، وهو في الأصلِ: ضَوءُ الشَّمسِ إذا ارتفعَتْ.

﴿ وَهُمَّ يَلْعَبُونَ ﴾ : يَلْهُونَ مِن فرطِ الغَفْلَةِ، أو : يشتغلونَ بما لا يَنفَعُهُم.

(٩٩) _ ﴿ أَفَا مَنُواْ مَكَرَاللَّهِ ﴾ تـقـريـــرٌ لـقَــولِه: ﴿ أَفَا مِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰ ﴾ (٢)، و ﴿ مَكَرَاللَّهِ ﴾ استعارةٌ لاستدراج (٣) العبدِ وأخذِهِ مِن حيثُ لا يَحتَسِبُ.

﴿ فَلَا يَأْمَنُ مَكَرَا لَلَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾: الَّذينَ خَسِرُوا بالكفرِ وتـركِ النَّظرِ والاعتِبار.

(١٠٠) _ ﴿ أَوَلَرْ يَهِّدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنْ بَعِّدِ أَهْلِهَا ٓ ﴾؛ أي: يَخْلُفُونَ مَن خَلا قبلَهُم ويَرِثُون ديارَهُم، وإنَّما عُدِّيَ ﴿يهد﴾ باللَّام لأَنَّه بمعنى: يُبيِّن (٤٠).

⁽١) انظر: (السبعة) (ص: ٢٨٦)، و(التيسير) (ص: ١١١).

 ⁽۲) قال الطّبييُّ: الهمزةُ في قولِه: ﴿ أَفَ أَمِنُواْ مَكْرَاللّهِ ﴾ للتّقريعِ والتّوبيخِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي
 (۲) (۲) .

⁽٣) الاستدراج ثابت في الكتاب والسنة، فقد قال تعالى: ﴿ وَاللَّذِينَ كُذَّهُوا بِتَايَئِنَا سَنَسْتَدَرِجُهُم مِّنَ حَيْثُ لَايِمَلَمُونَ ﴾ [الأعراف: ١٨٢]، وروى الإمام أحمد (١٧٣١١) عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ قال: ﴿إذَا رَأَيْتَ اللهَ يُعطِي العَبدَ مِنَ الدُّنيا عَلَى مَعاصِيهِ ما يُحِبُّ، فَإنَّما هُوَ استِدراجٌ، وله تعاريف منها: الدنوُّ إلى عذاب الله بالإمهال قليلًا قليلًا، وقد قيل بأن الاستدراج مناف لمذهب المعتزلة، لكن الزمخشري ذكره هنا، وإن كان تأوله في غير هذا الموضع. وانظر: ﴿الكشافُ (٣/ ٢٤١)، ووالتعريفات المجرجاني (ص: ٢٠)، والعاشية الخفاجي».

⁽٤) وذلك لأنَّ الفعل (يهدي) يتعدَّى إلى المفعولِ الأوَّلِ بنفسِه وإلى المفعولِ الثّاني باللامِ أو بـ(إلى)، لكنَّه هنا عُدِّيَ إلى الأوَّلِ باللّام. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩١).

﴿ أَن لَوْنَشَآءُ أَصَبْنَاهُم بِذُنُوبِهِم ﴾: أنَّ الشأنَ لو نَشاءُ أَصَبْناهُم بجزاءِ ذُنوبِهِم كما أَصَبْنا مَن قَبْلَهُم، وهو فاعلُ ﴿ يَهْدِ ﴾، ومَن قَرأَهُ بالنُّونِ(١) جعَلَهُ مَفعولًا.

﴿ وَنَطَبَعُ عَلَى قُلُوبِهِم ﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليهِ ﴿ أَوَلَرْ يَهْدِ ﴾ ؛ أي: يغفلونَ عن الهداية (١٠) ، أو منقطعٌ عنه بمعنى: ونحنُ نَطبَعُ (١٠) ، ولا يجوزُ عَطفُه على ﴿ أَصَبْنَهُم ﴾ على أنَّه بمعنى: وطَبَعْنا ؛ لإفضائِه إلى نفي الطَّبعِ عنهُم ؛ لأنَّه في سياقِ جوابِ ﴿ لَوَ ﴾ (١٠).

﴿فَهُدُلَايَسْمَعُونَ﴾ سماعَ تَفَهُّم واعتِبارٍ.

(۱) القراءة بالياء قراءة الجمهور، وبالنون تنسب لقتادة ومجاهد وأبي عبد الرحمن السلمي ويعقوب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و (إعراب القرآن) للنحاس (٢/ ٦٤ و١٤٠)، و «تفسير البغوي» (٣/ ٢٦٠)، و «روح المعاني» (٩/ ٢٦٥).

(٤) تبع في هذا الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٤٢)، والزمخشري ردَّ به ما أجازه ابن الأنباري، وذكره عنه الواحدي في «البسيط» (٩/ ٢٥٥)، وقد استند الزمخشري في ردِّه إلى أنَّ المعطوف على جواب «لو» له حكم الجواب، وجواب «لو» غير واقع، والإصابة بالذنوب غير واقعة، لكن الطبع واقع، فامتنع العطف، وقد نوقش الزمخشري في هذا بإمكان أن يكون المراد بالطبع نوعًا من الإصابة بالذنوب، أو يكون المراد بالطبع استمراره ودوامه، والطبع وإن كان واقعًا، لكن استمراره غير واقع. وانظر: «تفسير الرازي» (١٤/ ٣٢٣)، و«الانتصاف» (٢/ ١٣٤)، و«وتوح الغيب» (٦/ ٤٩١)، و«حاشية التفتازاني» (٨/ ٢٦٢)، و«البحر» (١/ ٢١٦)، و«وقع في نسخة التفتازاني تقديم وتأخير، فقد في قوله: «لأنه في سياق ...» يعود إلى ﴿أَصَبَنَهُم ﴾. ووقع في نسخة التفتازاني تقديم وتأخير، فقد جاء فيها: «لأنه في سياق جواب لو لإفضائه إلى نفي الطبع عنهُم». والمعنى واحد.

⁽٢) استضعفَ هذا الوجه أبو حيّان ورجَّح ما بعده. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢١٨).

⁽٣) معنى الانقطاع في هذا الوَجِهِ أنَّه استِئنافٌ وإعراضٌ. انظر: (حاشية التفتازاني) (٢٤٨/ ب).

(۱۰۱) - ﴿ تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ ﴾ يعني: قُرَى الأُمَمِ المارِّ ذِكرُهُم ﴿ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَآبِهَا ﴾ حالٌ إن جعلَ ﴿ ٱلْقُرَىٰ ﴾ خبرًا، وتكونُ إفادتُه بالتَّقييدِ بها، وخبرٌ إن جُعِلَت صِفَةً، ويجوزُ أَنْ يكونا خَبَرينِ (١٠).

و ﴿مِنَّ ﴾ للتَّبعيضِ؛ أي: نقصُّ بعضَ أنبائِها، ولها أنباءٌ غيرُها لا نقصُّهَا.

﴿ وَلَقَدْ جَآءَتُهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِنَاتِ ﴾: بالمعجزاتِ ﴿ فَمَا كَانُواْ لِيُوْمِنُوا ﴾ عندَ مجيئهِم بها ﴿ بِمَا كَذَبُوهُ مِن قبلِ الرُّسلِ، بل كانُوا مُستمرِّينَ على التَّكذيب.

أو: فما كانُوا ليؤمِنُوا مدَّةَ عُمرِهِم بما كذَّبُوا به أَوَّلًا حينَ جاءَتْهُم الرُّسُلُ، ولَمْ تُؤثِّرْ فيهِمْ قَطُّ دَعْوَتُهُم المتطاولَةُ والآياتُ المُتتابِعَةُ.

واللَّامُ لتَأكيدِ النَّفيِ، والدَّلالةِ على أنَّهُم ما صلحُوا للإيمانِ لِمُنافاتِه لحالِهم في التَّصميم على الكفرِ والطَّبع على قُلُوبِهِم.

﴿ كَذَالِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ ٱلْكَ فِينَ ﴾ فلا تلينُ شكيمَتُهُم بالآياتِ والنُّذُرِ.

(١٠٢) - ﴿ وَمَاوَجَدُنَالِأَكُ تَرِهِم ﴾: لأكثرِ النَّاسِ، والآيةُ اعتراضٌ، أو: لأكثرِ الأُمَم المَذكورينَ (٢).

﴿ يَنْ عَهْدٍ ﴾ : مِن وَفاءِ عَهدٍ، فإنَّ أكثرَهُم نَقَضُوا ما عَهِدَ اللهُ إليهِم في الإيمانِ

⁽۱) ذكر وجوهًا ثلاثة لإعراب ﴿اَلْقُرَىٰ ﴾ وجملة ﴿نَقُشُ ﴾، وقد تبع في ذلك الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٤٣)، ونوقش في تقييد الإفادة على الوجه الأول بالحال، ونظّر بقولك: هذا خاتمك حديدًا، وقد أجازه سيبويه. وانظر: «الكتاب» (١/ ٣٩٦)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٤)، و«حاشية التفتازاني» (٨٤ / ٢).

⁽٢) فلا يكون اعتراضًا على هذا، وإنَّما هو من تتمّةِ الكلامِ السّابقِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ب).

والتَّقوَى بإنزالِ الآياتِ ونصبِ الحُجَجِ، أو ما عَهِدُوا إليه حينَ كانُوا في ضُرِّ ومَخافَةٍ مثل: ﴿ لَإِنْ أَنجَنَا مِنْ هَذِهِ ـَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّكِرِينَ ﴾ [الانعام: ٦٣].

﴿ وَإِن وَجَدُنَآ أَكُثَرُهُم ﴾؛ أي: عَلِمْناهُم ﴿ لَفَنسِقِينَ ﴾ مِن: ﴿ وَجَدْتُ زَيْدًا ذَا الْحِفَاظِ (١٠) »، لِدُخول ﴿ إِنْ » المحفَّفَةِ واللَّامِ الفارقَةِ، وذلك لا يَسُوغُ (٢) إلَّا في المبتدأِ والخبرِ والأفعالِ الدَّاخلَةِ عليهِما، وعندَ الكوفِيِّينَ ﴿ إِنْ » للنَّفي واللَّامُ بمَعنى ﴿ إِلا ﴾ (٢).

(۱۰۳ ـ ١٠٣) ـ ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ ﴾ الضَّميرُ للرُّسُلِ في قولِه: ﴿ وَلَقَدَّ جَاءَتُهُمْ رُسُلُهُم ﴾ أو للأُمَمِ (١) ﴿ فِي اَيَنِنَا ﴾ يعني: المُعجزاتِ ﴿ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيهُ وَ فَظَلَمُواْ بَهَا ﴾ بأَنْ كفَرُوا بها مكانَ الإيمانِ الَّذي هو مِن حقِّهَا لوُضوحِها، ولهذا المعنى وضعَ «ظَلَمُوا» موضِعَ: كَفَرُوا.

وفرعونُ لقبٌ لِمَن ملكَ مِصرَ ككِسْرَى لملِكِ فارسَ، وكانَ اسمُه: قابوس، وقيلَ: الوليدَ بنَ مُصعبِ بنِ ريَّانَ.

﴿ فَأَنظُرُ كَيْفَ كَاتَ عَنقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿ وَقَالَ مُوسَى يَنفِرْعَوْنُ إِنِي رَسُولُ مِّن رَّبِ الْمَنكِينَ ﴾ إليك، وقولُه: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لَآ أَقُولَ عَلَى اللّهِ إِلَّا ٱلْحَقّ ﴾ لعلّه جوابٌ لتكذيبِه إيّاه في دَعْوَى الرِّسالةِ، وإنَّما لَمْ يَذْكُره لدَلالةِ قولِه: ﴿ فَظَلَمُواْ بَهَا ﴾

⁽١) يُقال: «إِنَّه لذو حِفاظٍ، وذو مُحافظةٍ» إن كانَت له أَنفةٌ. انظر: «الصحاح» للجوهري (٣/ ١١٧٢).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «لا يجوز».

⁽٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٣٠١).

⁽٤) قال الطّيبيُّ: الأوَّلُ وهو أن الضمير للرسل - أوفَقُ؛ لأنَّ تلك القِصّةَ ذُكِرَت تَسليةً لرَسولِ اللهِ ﷺ أصالةً. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٩).

عليه، وكانَ أصلُه: ﴿حقيقٌ عليَّ أَنْ لا أقولَ ﴾ كما قرأَهُ نافِعٌ (١)، فقُلِبَ لأمنِ الإلباس (٢)؛ كقولِه:

وتَشْقَى الرِّمَاحُ بالضَّيَاطِرَةِ الحُمْرِ (٦)

أَوْ لأنَّ مَا لَزِمَكَ فقد لَزِمْتَه (٤).

أو للإغراقِ في وصفِ نفسِهِ (٥) بالصِّدقِ، والمعنى: أنَّه (١) واجبٌ على القولِ الحقِّ أن أكونَ أنا قائِلَه، لا يرضى إلَّا بمِثْلِي ناطِقًا به.

(۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۸۷)، و «التيسير» (ص: ۱۱۱).

(٢) لم يرتضِ هذا أبو حيّان فقال: أصحابُنا يخصُّونَ القلبَ بالضَّرورةِ، فيَنبَغِي أن يُنزَّهَ القُرآنُ.

انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٢٥_٢٢٦). وذكر ابن عصفور في «ضرائر الشعر»

(ص: ٢٧١): أن أمثلة القلب في الشعر كثيرة، وهو وارد في الكلام، لكن ليس بتلك الكثرة،

وذكر الحلبي أنَّ الناس بين مانع له ومجيز، ومفصًل بين ما يفيد معنى بديعًا وما لا يفيد.

انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥١٩).

(٣) عجز بيت لخداش بن زهير، وصدره:

وتَركبَ خَيلٌ لا هَـوادةَ بَينَهـا

والضَّيطَرُ: الرَّجُلُ الضَّخُمُ الذي لا غناءَ عِندَه، وأراد بالحُمرِ: العَجَم؛ لأنَّ الشُّقرةَ غلَبَت عَلَيهِم. انظر: «ديوان خداش بن زهير» (ص: ٧٩)، و «مجاز القرآن» (٢/ ١١٠)، و «معاني القرآن» للأخفش (١/ ١٤١)، و «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٢٥)، و «معاني القرآن» للنحاس (١/ ١٩)، و «حاشية السيوطي» (٦/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

- (٤) ذكر الطيبي أنه إيماء إلى أنَّ الأسلوبَ من الكِنايةِ الإيمائيةِ، لا أنَّ ﴿حَقِيقٌ ﴾ في هذا الوَجه بمعنى:
 اللازم. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٠٢).
 - (٥) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «في الوصف».
 - (٦) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «أنه حق».

أو ضُمِّنَ ﴿حَقِيقٌ ﴾ مَعنى: «حريص»(١).

أو وُضعَ ﴿عَلَىٓ ﴾ مكانِ الباءِ لإفادةِ التَّمكُّنِ؛ كَقَولِهِم: رميتُ على القَوسِ، و: جئتُ على حالِ حسنةِ، ويؤيِّدُه قراءَةُ أُبِيِّ بالباءِ(٢)، وقُرئَ: «حقيقٌ أَنْ لا أقولَ» (٣).

﴿ وَلَدْ جِتْنُكُم بِبَيِّنَةٍ مِن رَّدِكُم فَأَرْسِلْ مَعِي بَنِيَ إِسْرَةٍ بِلَ ﴾: فخلِّهم حتَّى يَرجِعُوا معي إلى الأرضِ المقدسَةِ الَّتي هي وطنُ آبائِهِم، وكانَ قَد استَعْبَدَهُم واستَخْدَمَهُم في الأعمالِ.

(١٠٦) - ﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِنْتَ بِعَايَةٍ ﴾ مِن عندِ مَن أُرسلَكَ ﴿ فَأَتِ بِهَآ ﴾: فأَحْضِرُها عندي؛ ليَثْبُتَ بِها صِدْقُكَ ﴿ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ في الدَّعْوَى.

(١٠٧) - ﴿ فَٱلْفَى عَصَاهُ فَإِذَاهِي ثُعَبَانٌ مَّبِينٌ ﴾: ظاهرٌ أمرُه لا يُشَكُّ في أَنَه ثعبانٌ، وهو الحيَّةُ العظيمةُ.

رُويَ: أَنَّه لمَّا ألقاها صارتْ ثعبانًا أَشْعَرَ (٤) فاغِرًا (٥) فاهُ بين لَحْيَيْه ثمانون ذراعًا، وضَعَ لَحْيَه الأسفلَ على الأرضِ والأعلى على سورِ القصرِ، ثُم توجَّه نحوَ فرعونَ فهربَ منه وأَحْدَثَ، وانهَزمَ النَّاسُ مزدَحِمِين، فماتَ منهم خمسةٌ وعشرون ألفًا،

⁽١) انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٣٨٤_ ٣٨٥).

⁽٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٦)، و «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، كلاهما عن ابن مسعود رضى الله عنه. ونسبها في «الكشاف» (٣/ ٢٤٥) لأبي بن كعب رضى الله عنه.

⁽٣) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٣/ ٦٠)، و«الكشاف» (٣/ ٢٤٥)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

⁽٤) في النسخ الخطية التي بين أيدينا: «أشقر»، وهو اللون المعروف، والتصويب من «تفسير الثعلبي» (٢٤/ ٢٦)، و«الكشاف» (٣/ ٢٤٨)، وتفسير البيضاوي المطبوع مع «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٢٧)، وشرحه الخفاجي والقونوي في «حاشيته» (٨/ ٣٦٣) بأنه كثير الشعر، وفي «حاشية الخفاجي»: وفي نسخة: «أشعراني»، وهو بمعناه.

⁽٥) قوله: «فاغِرًا»؛ أي: فاتحًا. انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٧٨٢).

فصاح فرعونُ: يا موسى، أَنْشُدُكَ بالَّذي أَرْسلكَ خُذْه وأنا أومنُ بك وأُرسِلُ معكَ بني إسرائيلَ، فأخذَه فعادَ عصًا(١).

(١٠٨) ـ ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُ, ﴾ مِن جَيبِه، أو مِن تحتِ إبطِه ﴿ فَإِذَا هِى بَيْضَآهُ لِلنَّظِرِينَ ﴾؛ أي: بيضاءُ بياضًا خارجًا عن العادةِ تجتمِعُ عليها النَّظَّارةُ، أو بيضاءُ للنُّظَّارِ، لا أَنَّها كانَتْ بيضاءَ في جِبِلَّتِها.

رُوِيَ: أَنَّ موسى كَانَ آدمَ شَديدَ الأُدْمَةِ، فأدخلَ يدَهُ في جيبِهِ أو تحتَ إبطِهِ ثمَّ نزعَهَا فإذا هي بيضاءُ نُورانيَّةٌ غلبَ شُعاعُها شعاعَ الشَّمسِ(٢).

(١٠٩) ـ ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَ هَنَذَا لَسَنِمُ عَلِيمٌ ﴾ قيلَ: قالَه هو وأشرافُ قَومِهِ على سبيلِ التَّشاوُرِ في أمرِهِ، فحُكِيَ عنه في سُورَةِ الشُّعراءِ (٣) وعنهم هاهُنا.

(١١٠) - ﴿ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُمْ مِّنْ أَرْضِكُمُ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾: تُشيرونَ في أن نفعلَ.

(۱۱۱ ـ ۱۱۲) ـ ﴿قَالُواْ أَرْجِهُ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي ٱلْمَدَآبِنِ حَشِرِينَ ﴿ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَنجِرٍ عَلِيمٍ ﴾ كَـأَنَّه اتَّفقَتْ عليه آراؤُهُم، فأشاروا به إلى فرعونَ.

و «الإرجاءُ»: التَّأْخيرُ؛ أي: أخِّرْ أمرَه، وأصلُه: ﴿أَرجِنْه ﴾ _ كما قرأ أبو بكرٍ وأبو عمرِو ويعقوبُ _ مِن أَرْجَأْتُ.

 ⁽١) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٦٦/ ٦٣ _ ٦٤) مطولاً عن وهب، وهو خبر فيه مبالغات كثيرة، ولا شك أن وهبًا قد أخذه من الإسرائيليات.

⁽٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٢٦٤)، و «الكشاف» (٣/ ٢٤٨).

 ⁽٣) في سورة الشعراء: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِحَوْلَهُ إِنَّ هَلَا لَسَيْرُ عَلِيثٌ ﴿ يُمِيدُ أَن يُغْرِحَكُمْ مِّن أَرْضِكُم بِسِعْرِمِهِ فَمَاذاً
 تَأْمُرُونَ ﴾ [الشعراء: ٣٤ ـ ٣٥]، ففرعون هو القائل، وهنا ذُكر أن الملأ هم القائلون، والقصة
 واحدة، فبيَّن وجه نسبته لهما.

وكذلك: ﴿أرجئهو﴾ على قراءةِ ابنِ كثيرِ على الأصل في الضَّميرِ.

أو: ﴿أَرْجِهِي﴾ من أَرْجِيتُ؛ كما قرأَ نافعٌ في روايةِ ورشٍ وإسماعيلُ والكسائيُ. وأمَّا قراءَتُه في روايةِ قالونَ: ﴿أَرْجِهِ﴾ بحذفِ الياءِ فللاكتفاءِ بالكسرةِ عنها.

وقراءة حمزة وحفص: ﴿ آرَجِه ﴾ بسكونِ الهاءِ (١١)، فلتَشبيهِ المُنفصِلِ بالمُتَّصلِ، وجعلِ «جِهْ و» كـ «إبْل» في إسكانِ وَسطِه (٢).

وأمَّا قراءةُ ابنُ عامرٍ: ﴿أَرَجِئْهِ ﴾ بالهمزِ وكسرِ الهاءِ فلا يرتضيهِ النُّحاةُ؛ فإنَّ الهاءَ لا تُكسَرُ إلَّا إذا كانَ قبلَها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ، ووجههُ: أنَّ الهمزةَ لَمَّا كانَتْ تُقلَبُ ياءً أُجْرِيَت مجراها(٢٠).

وقراً حَمزةُ والكِسائيُّ: ﴿بِكُلِّ سَحَّارٍ ﴾ (٤) فيه وفي يونسَ، ويؤيِّدُه اتَّفاقُهُم عليه في الشُّعراءِ.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۸۷_۲۸۹)، و «التيسير» (ص: ۱۱۱). واختصر الداني ما فيها من قراءات سبعية بقوله: قرأ ابن كثير وهشام هنا وفي الشُّعراء بالهمز وضم الهاء ووصلها بواو، وأبو عمرو بالهمز والضَّم من غير صلة، وابن ذكوان بالهمز وبكسر الهاء ولا يصلها بياء، وقالون بغير همز ويختلس الكسرة، وورش والكسائيّ بغير همز ويصلان الهاء بياء، وعاصم وحمزة بغير همز ويسكّنان الهاء.

⁽٢) قوله: «وجعل (جِه و) كـ (إبل) في إسكانِ وَسطِه» المراد: (جه) مع الواو من ﴿وَأَخَاهُ ﴾، يعني: وجعل هاء الضمير في ﴿أَرْجِهُ ﴾ الواقع في آخر الكلمة كالحرف الوسط في (إبل) في الإسكان، وأصل (إبل) بسكون الباء: (إبل) بكسرها. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و (حاشية القونوي) (٨/ ٤٦٦).

⁽٣) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي على الفارسي (٤/ ٦٢).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(١١٣) - ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ ﴾ بعدما أرسلَ الشُّرَطَ في طَلَبِهم ﴿ قَالُوٓا أَئِنَ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَعَنُ ٱلْغَلِيِينَ ﴾ استأنف به كأنَّه جوابُ سائلٍ قال: ما قالُوا إذ جاؤُوا؟

وقرأ ابنُ كَثيرٍ ونافِعٌ وحفصٌ: ﴿إِنَّ لَنَا ﴾(١) عـلى الإخبارِ وإيجابِ الأجرِ؛ كَأَنَّهُم قالُوا: لا بُدَّ لَنَا مِن أجرٍ، فالتَّنكيرُ للتَّعظيم.

(١١٤) ـ ﴿ قَالَ نَعَمَ ﴾ إِنَّ لَكُم أُجرًا ﴿وَإِنَّكُمُ لَمِنَ ٱلْمُقَرِّبِينَ ﴾ عطفٌ على ما سدَّ مَسَدَّه ﴿ نَعَمَ ﴾، وزيادةٌ على الجواب لتحريضِهِم.

(١١٦-١١٥) ﴿ قَالُواْ يَكُمُوسَى إِمَّا آَن تُلَقِى وَإِمَّا أَن نَكُونَ غَنُ المُلْقِينَ ﴾ خيَّروا مُوسَى مُراعاةً للأَدَبِ أو إظهارًا للجَلادَةِ، ولكنْ كانَتْ رغبَتُهُم في أَنْ يُلْقُوا قبله (٢٠، فنبَهوا عليها بتَغييرِ النَّظمِ إلى ما هو أبلَغُ، وتعريفِ الخبرِ، وتوسيطِ الفصلِ، أو تأكيدِ ضَميرِهِم المتَّصِلِ بالمُنفَصِلِ (٣).

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۸۹)، و «التيسير» (ص: ۱۱۲).

⁽٢) في نسخة الخيالي: «يلقوا أوَّلاً».

⁽٣) قوله: «فنبَّهوا عليها بتغيير النظم..» تغييرُ النظم إذ لم يقولوا: وإمّا أن نلقي، ووجه كونه أبلغ تكرير الإسناد، و«تعريف الخبر» بالجرّ عطف على «ما هو أبلغ»، وقيل: إنه تفسير له، وقيل: إنه معطوف على «تغيير النظم»، والأوّل أولى، وقوله: «أو تأكيد ضميرهم المتصل» يعني: المستتر في ﴿تُكُونَ ﴾ لأنّه في حكمه بل أشد، وهو معطوف على «توسيط الفصل». انظر: «حاشية الخفاجي».

وعبارة «الكشاف» (٣/ ٢٥١): «فيه ما يدلُّ على رغبتهم في أن يُلقوا قبلَه؛ من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل وتعريف الخبر، أو تعريفِ الخبر وإقحام الفصل».

أمّا الفرق بين أن يكونَ الضَّميرُ مؤكِّدًا وبين أن يكونَ فَصلًا، فقال فيه الطِّيبِيُّ: التَّوكيدُ يرفَعُ التَّجوُّزَ عن المُسنَدِ إليه، فيلزَمُ التَّخصيصُ من تعريفِ الخَبرِ؛ أي: نحن نَفعَلُ الإلقاءَ ألبتَّةَ لا غيرُنا، والفَصلُ يُخصِّصُ الإلقاءَ بهم؛ لأنَّه لتَخصيصِ المسنَدِ بالمُسنَدِ إليه، فيعرى عن التوكيدِ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ١١٥).

فلذلك ﴿ قَالَ أَلْقُوا ﴾ كرمًا وتسامُحًا، أو ازدراءً بهم ووُثوقًا على شأنِهِ(١) ﴿ فَلَمَّا آلْقَوْا سَكَرُواْ أَعْيُكَ ٱلنَاسِ ﴾ بأنْ خيَّلوا إليهَا ما الحقيقَةُ بخِلَافِه.

﴿ وَاَسْتَرْهَ بُوهُمْ ﴾: وأَرْهَبوهم إرهابًا شديدًا؛ كأنَّهُم طلبوا رَهْبَتَهُم (٢). ﴿ وَجَآءُ و بِسِحْرِ عَظِيمٍ ﴾ في فنّه.

رُوِيَ: أَنَّهُم أَلقَوا حِبالًا غِلاظًا وخَشبًا طِوالًا كَأَنَّها حياتٌ مَلاَّت الوادِيَ وركِبَ بعضُها بعضًا(٣).

(١١٧) - ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَىٰ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ﴾ فألقاهَا فصارَتْ حيَّةً ﴿ فَإِذَا
هِى تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ ؛ أي: ما يزوِّرونَه مِن الإفكِ، وهو الصَّرفُ وقلبُ الشَّيءِ عَن
وَجهِهِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿ مَا ﴾ مَصدريَّةً وهي مع الفعلِ بمعنى المفعولِ (١٠).

رُوِيَ: أَنَّهَا لَمَّا تَلقَّفَت حِبالَهُم وعِصِيَّهُم وابتلعَتْهَا بأسرِهَا أَقبَلَتْ على الحاضرينَ فهرَبُوا وازدَحَمُوا حتَّى هلَكَ جَمْعٌ عَظيمٌ، ثمَّ أخذَهَا مُوسَى فصارَت عَصًا كمَا كانَتْ، فقالت السَّحَرَةُ: لو كانَ هذا سِحْرًا لبَقِيَت حِبالُنَا وعِصِيُّنَا(٥٠).

⁽١) أي: وثقة بما كان بصدده من التأييد السماويّ، وأن المعجزة لن يَغلِبها سحرٌ أبدًا. عبارة «الكشاف» (٣/ ٢٥١).

⁽٢) هذه عبارة الزمخشري، وهي تدلَّ على أنَّ «استفعل» بمعنى: «أفعل»، وقد أفادت المبالغة، وفيها توجيه لمعنى المبالغة المستفاد من صيغة «استفعل» التي تفيد الطلب غالبًا. ولم يستظهر ذلك أبو حيان. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٥٢)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٥٢).

⁽٣) انظر: «التفسير البسيط» للواحدي (٩/ ٢٨١). وفي نسخة الخيالي: «بعضها فوق بعض».

⁽٤) أي: تلقف إفكهم، وإفكهم بمعنى: مأفوكهم. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٥٣).

⁽٥) آخره مروي عن الكلبي. انظر: «تفسير القرآن العزيز» لابن أبي زمنين (٢/ ١٣٦).

(١١٨) ـ ﴿ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ ﴾: فثبتَ لظُهورِ أَمرِه ﴿وَبَطَلَمَاكَانُواْيَعْمَلُونَ ﴾ مِن السَّحْرِ والمُعَارَضَةِ(١).

(١١٩) ـ ﴿ فَغُـلِبُواْ هُنَالِكَ وَانقَلَبُواْ صَغِرِينَ ﴾: صارُوا أَذِلَّاءَ مَبْهُوتِينَ، أو: رَجَعُوا إلى المدينَةِ مَقهُورِينَ، والضَّميرُ لفِرعونَ وقومِه.

(۱۲۰) - ﴿ وَٱلْقِى ٱلسَّحَرَةُ سَنجِدِينَ ﴾ جعَلَهُم مُلْقَيْنَ على وُجوهِهِم تَنبيهًا على أنَّ اللهَ ٱلهمَهُم أنَّ اللهَ اللهَ الله السُّجودِ بحيثُ لَمْ يبقَ لَهُم تمالكُ، أو أنَّ اللهَ ٱلهمَهُم ذلك وحملَهُم عليهِ حتَّى ينكسِرَ فِرعونُ بالَّذينَ (٢) أرادَ بهم كسرَ مُوسَى عليهِ السَّلامُ ويَنقَلِبَ الأمرُ عليه، أو مُبالغةً في سرعةِ خُرودِهِم وشِدَّتِه (٣).

(۱۲۱ _ ۱۲۲) _ ﴿ قَالُوٓاْ ءَامَنَا بِرَتِ ٱلْعَكِينَ اللهِ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَـُدُونَ ﴾ أبدَلُـوا الثَّانـيَ مِـن الأوَّلِ لئـلَّا يُتوهَّـمَ أَنَّهُـم أرادوا بـهِ فِرعـونَ.

(١٢٣) - ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ أَآمَنتُمْ بِهِ عَ ﴾: باللهِ، أو: بمُوسَى، والاستِفهامُ فيه للإنكارِ.

وقراً حمزَةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ ورَوْحٌ عَنْ يَعقوبَ بتَحقيقِ الهمزتَينِ على الأصل، وقراً حَفْصٌ: ﴿ اَمَنتُم بِهِ ٤ ﴾ على الإخبارِ (١٠).

⁽١) قال الطّيبيُّ: استُعيرَ للنُّبوتِ الوقعُ؛ لأنَّه في مُقابلِ ﴿وَبَطَلَ﴾، والباطِلُ زائلٌ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١٣).

⁽٢) ذكر الأنصاري في «حاشيته» (٢/ ٦٣١) أن الباء للمعية.

قلت: ولا يبعد أن تكون للآلة والاستعانة، فيكون المعنى: صارت الوسيلة المُعِينة على انكسار فرعون القوم الذين أراد أن يجعل منهم وسيلة مُعِينة على كسر موسى، والله أعلم.

 ⁽٣) يعني: أنَّه تمثيلٌ، شبَّهَ حالهم في سرعةِ الخرورِ وشدَّتِه بحالِ مَن أُلقِيَ. انظر: «حاشية التفتازاني»
 (٢٤٩)أ).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ۲۹۰)، و«التيسير» (ص: ۱۱۲)، و«النشر» (١/ ٣٦٨_٣٦٩). وقرأ رويس =

﴿ فَبَلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُو اللَّهِ الْمَكُرُ مَكُو اللَّهُ وَ اللَّهِ الصَّنيعَ لحيلةٌ احتَلْتُمُوها التَّم ومُوسى ﴿ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ : في مِصرَ قبلَ أَنْ تخرجوا للمِيعادِ ﴿ لِنُخْرِجُواْ مِنْهَا آهْلَهَا ﴾ أنتُم ومُوسى ﴿ فِي الْمَدِينَةِ ﴾ : في مِصرَ قبلَ أَنْ تخرجوا للمِيعادِ ﴿ لِنُخْرِجُواْ مِنْهَا آهْلَهَا ﴾ يعني : القِبْطَ، وتَخْلُصَ لَكُم ولِبَني إسرائيلَ ﴿ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ عاقبة ما فَعَلْتُم، وهو تهديدٌ مُجمَلٌ تفصيلُهُ:

(١٢٤) ـ ﴿ لَأُقَلِمَنَّ أَيْدِيكُمُ وَأَرْجُلَكُمُ مِنْ خِلَفٍ ﴾: مِـن كـلِّ شـقٌ طـرفًا ﴿ثُمَّ لَأَصُلِبَنَّكُمْ أَجْمُعِيكَ ﴾ تفضيحًا لَكُم وتَنْكِيلًا لأَمْثالِكُم.

قيلَ: إِنَّه أُوَّلُ مَن سنَّ ذلك، فشَرَعَهُ اللهُ للقُطَّاعِ تعظيمًا لجُرْمِهِم، ولذلك سمَّاهُ مُحاربَةً لله ورسولِه، ولكنْ على التَّعاقُبِ لفَرْطِ رَحمَتِه (١).

(١٢٥) _ ﴿ قَالُوٓ ا إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾ بالموتِ لا محالة، فلا نُبالِي بوعيدِكَ وإنَّا لَمُنقلِبُونَ إلى رَبِّنَا وثوابِه إن فعلتَ بِنا ذلك؛ كأنَّهم استَطابوهُ شَغَفًا على لقاءِ الله، أو: مصيرُنا ومصيرُك إلى ربّنَا فيَحكُمُ بَيننَا.

(١٢٦) - ﴿ وَمَا لَنِقِمُ مِنَآ ﴾: وما تُنكِرُ مِنَا ﴿ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَا إِنَايَاتِ رَبِّنَا لَمَا جَآةَ تُنَا ﴾ وهـ و خيرُ الأَعْمَالِ وأصلُ المَناقِبِ ليسَ ممَّا يتأتَّى لنَا العدولُ عنه طلبًا لِمَرضاتِكَ. ثمَّ فزعُوا إلى الله فقالوا:

⁼ عن يعقوب كحفص. والإخبار هنا خرج إلى معنى التوبيخ والتقريع. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٥٣).

⁽۱) قوله: «للقطاع»: جمع قاطع وهو من يقطع الطريق، وقوله: «ولذلك سماه»؛ أي: سمى قطع الطريق «محاربة الله» في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا جَزَّ وَالْ اللَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ الآية [المائدة: ٣٣] والمعنى: يحاربون أولياء الله أو عباده لأنّ أحدًا لا يحارب الله، وقوله: «على التعاقب» هو مذهبه، وإلّا فقد يجمع بين بعضها وبعض كما يعلم من كتب الفقه فتدبر. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿ رَبُنَا ٓ أَفْرِغُ عَلَيْنَا صَبُرًا ﴾: أفِضْ عَلَينا صَبْرًا يَعْمُرُنا كما يُفْرغُ الماءُ، أو: صُبَّ عَلَينا ما يُطهِّرُنَا مِن الآثامِ وهو الصَّبرُ على وعيدِ فِرْ عَوْنَ (١) ﴿ وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ ﴾: ثابتينَ على الإسلامِ.

قيلَ: إنَّه فعلَ بهم ما أَوْعَدَهُم.

وقيلَ: إنَّه لم يَقْدِر عَلَيهِم؛ لقولِه تَعالى: ﴿أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَبَعَكُمَا ٱلْغَلِبُونَ ﴾ [القصص: ٣٥].

(١٢٧) _ ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلَا ثُمِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوْمَهُ لِيُفْسِدُواْ فِي ٱلأَرْضِ ﴾ بتغييرِ النَّاس عليكَ ودَعْوَتِهم إلى مُخالَفَتِك.

﴿ وَيَذَرَكَ ﴾ عطفٌ على «يُفْسِدوا» أو جوابٌ للاستفهام بالواو؛ كقولِ الحُطَيْئَةِ: أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَينِي وَبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ (٣) على مَعنى: أيكونُ مِنْكَ تَركُ مُوسى ويكونُ تركه إيَّاكَ.

وقُرِئَ بالرَّفعِ (١) عَلَى أَنَه عَطَفٌ على ﴿ أَتَذَرُ ﴾ أو استئنافٌ أو حالٌ (٥).

⁽١) حمل الكلام على الاستعارة في الوجهين، لكنها تبعية على الوجه الأول، ووقعت في لفظ ﴿أَفْرِغُ ﴾، وأصلية على الثاني، ووقعت في لفظ ﴿صَبّرًا ﴾. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ١٦ ٥ - ٥١٧).

⁽٢) ومن قال: إنه قدر عليهم، حمل آية القصص على الغالبة بالحجة. انظر: «حاشية القونوي» (٨) ٤٧٤).

⁽٣) انظر: «ديوان الحطيئة» (ص: ١٠)، وفيه: «ألم أك محرماً...»، وانظر: «حلية المحاضرة» لابن المظفر الحاتمي (ص: ٦٣ ـ ٦٤).

⁽٤) نسبت لنعيم بن ميسرة والحسن. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٥٦)، و«البحر» (١٠ ٢٥٢).

⁽٥) كونه عطفًا على ﴿أَتَذَرُ﴾ معناه: أتذَرُه وأيذَرُك؛ أي: أتُطلِقُ له ذلك، وكونه حالاً على معنى: أتذَرُه وهو يَذَرُك وآلهتك. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٥٦).

وتُحرِئَ بالسُّكونِ^(۱)؛ كَأَنَّه قَيلَ: يُفْسِدُوا ويَذَرْكَ؛ كَقُولِه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠](٢).

﴿وَءَالِهَتَكَ ﴾: مَعْبُودَاتِكَ، قيلَ: كانَ يَعْبُدُ الكواكِبَ.

وقيلَ: صنعَ لقَومِهِ أصنامًا وأمرَهُم أَنْ يَعْبُدُوهَا تَقَرُّبًا إليه، ولذلكَ قالَ: ﴿أَنَا رَبُكُمُ ٱلْأَغَلَى﴾ [النازعات: ٢٤].

وقُرِئَ: «وإِلَاهَتَكَ»(٣)؛ أي: عِبادَتَكَ.

﴿ قَالَ ﴾ فرعونُ: ﴿ سَنُقَنِلُ آَبُنَآ عَلَمْ وَسَنَتَغِي دِنسَآ هَمُمْ ﴾ كما كُنَّا نفعلُ مِن قبلُ؛ ليُعلَمَ أَنَّا على ما كُنَّا عليه من القهرِ والغَلَبَةِ، ولا يُتوهَّمَ أَنَّه المولودُ الَّذي حكَمَ المُنجِّمُونَ والكهَنَةُ بذهابِ مُلْكِنَا على يدِه.

وقرأً ابنُ كثيرِ ونافعٌ: ﴿سَنَقْتُلُ﴾ بالتَّخفيفِ(١٠).

﴿ وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَامِهُ وَكَ ﴾ غالبونَ، وهُمْ مَقهُورُونَ تحتَ أيدينا (٥٠).

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن أبي رجاء والحسن، و «المحتسب» (١/ ٢٥٦) عن الأشهب العقيلي.

⁽٢) قال التفتازانيُّ: يريدُ أنَّه من قَبيلِ العَطفِ على التَّوهُم؛ فإنَّ جوابَ الاستِفهامِ كثيرًا ما يكونُ بالجَزمِ وتَركِ الفاءِ، فكأَنَّهُ هنا كذلك، فعُطِفَ عليه «يذركَ» بالجَزمِ؛ كما جعلَ ﴿فَأَصَدَّقَ ﴾ بالنَّصبِ في جَوابِ التَّحضيضِ مُنزَّلًا مَنزلةَ «أصَّدَق» بالجَزمِ، فعُطِفَ عليه ﴿وَأَكُن ﴾. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٣٩٧).

⁽٣) تنسب لابن مسعود وعلي وابن عباس وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و «المحتسب» (١/ ٢٥٦)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٤١)، و «البحر» (١/ ٢٥٤).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

 ⁽٥) جاء كلام فرعون بصيغة الجمع؛ فإما أن يكون لتعظيم نفسه، وإما أنَّه قصد نفسه وقومَه، وغلَّب
المتكلم على الغائب. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٧٦).

(١٢٨) - ﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اَسْتَعِينُواْ بِاللهِ وَاصْبِرُوٓا ﴾ لَمَّا سَمِعُوا قَوْلَ فِرْعَوْنَ وَتَضجَّرُوا منه تسكينًا لَهُم: ﴿ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاهُ مِنْ عِبَادِهِ ﴾ وتضجَّرُوا منه تسكينًا لَهُم وتقريرًا للأمرِ بالاستعانة بالله والتَّنبُّتِ في الأمرِ ﴿ وَٱلْعَنقِبَةُ لِلمُتَّقِينَ ﴾ وعدٌ لَهُم بالنُّصرة، وتذكيرٌ لِمَا وعَدَهُم مِن إهلاكِ القِبْطِ وتَوْرِيثِهِم ديارَهُم وتَحقيقٌ له.

وقُرِئَ: «والعاقبةَ» بالنَّصبِ(١) عطفًا على اسم «إنَّ».

واللَّامُ في ﴿ ٱلْأَرْضَ ﴾ تحتمِلُ العهدَ والجنسَ.

(١٢٩) - ﴿ قَالُوٓا ﴾؛ أي: بنو إسرائيلَ: ﴿ أُوذِينَا مِن قَبَلِ أَن تَأْتِينَا ﴾ بالرِّسالَةِ بِقَالِ النَّابِ الرِّسالَةِ بِقَالِ اللَّابِناءِ ﴿ وَمِنْ بَعَدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ بإعادتِه.

﴿ قَالَ عَسَىٰ رَبُكُمُ أَن يُهَلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَغَلِفَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ تصريحًا بما كَنَى عنه أوَّلًا (٢) لَمَّا رَأَى أَنَّهُم لم يَتَسَلَّوْا بذلك، ولعلَّه أَتَى بفعلِ الطَّمَعِ (٢) لعَدَمِ جَزْمِه بأَنَّهُم المُستخلَفُونَ (٤) بأعيانِهِم أو أولادُهم، وقَدْ رُوِيَ أَنَّ مِصْرَ إِنَّما فُتحَ لهم في زمنِ دَاودَ عليهِ السَّلام.

﴿ فَيَنظُرُ كَينَ تَعْمَلُونَ ﴾: فيرى ما تَعمَلُونَ مِن شُكْرٍ وكُفْرانٍ وطَاعَةٍ وعِضْيَانٍ؛ ليجازِيَكُم على حَسَبِ ما يُوجدُ مِنْكُم.

⁽۱) نسبت لأبيِّ وابن مسعود رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«الكشاف» (۳/ ۲۵۸)، و«المحرر الوجيز» (۲/ ٤٤٢)، و«البحر» (۱۰/ ۲۵۵).

⁽٢) أي: بقوله: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ يَلَّهِ يُورِثُهُ مَا مَن يَشَآهُ مِنْ عِبَادِهِ . ﴿ انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٣٤).

⁽٣) أي: عسى.

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «مستخلفون».

(١٣٠) - ﴿ وَلَقَدَّ أَخَذْنَا آمَالَ فِرْعَوْنَ بِٱلسِّنِينَ ﴾: بالجدوبِ لقِلَّةِ الأَمْطارِ والمياهِ، و «السَّنَةُ» غلَبَتْ عَلَى عامِ القَحْطِ لكثرةِ ما يُذكرُ عنه ويُؤرَّخُ به، ثمَّ اشتُقَّ مِنْها فقيلَ: «أسنَتَ القَوْمُ» إذا أَقْحَطُوا(١).

﴿ وَنَقْصِ مِّنَ ٱلثَّمَرَاتِ ﴾ بكثرةِ العاهاتِ ﴿ لَعَلَّهُمَّ يَذَكَّرُونَ ﴾: لكي يَتنبَّهُوا على أنَّ ذلك بشُوْمٍ مُفْرِهِم ومَعاصِيهِم فيَتَعِظُوا، أو ترقَّ (٢) قُلوبُهُم بالشَّدائدِ، فيفزَعُوا إلى اللهِ ويرغَبُوا فيما عندَه.

(١٣١) _ ﴿ فَإِذَا جَآءَتُهُمُ ٱلْحَسَنَةُ ﴾ مِن الخصبِ والسَّعَةِ ﴿ قَالُوا لَنَا هَلَذِهِ . ﴾: لأجلِنا ونحنُ مُستَحِقُّوهَا.

﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِنَةٌ ﴾: جدبٌ وبَلاءٌ ﴿ يَطَّيَرُواْ بِمُوسَىٰ وَمَن مَعَهُ وَ ﴾: يتشاءَمُوا بِهِم، ويقولونَ: ما أصابَتْنَا إلَّا بشُؤْمِهِم، وهذا إغراقٌ في وَصفِهِم بالغَباوَةِ والقَساوَةِ ؛ فإنَّ الشَّدائدَ ترقِّقُ القُلوبَ وتذلِّلُ العَرَائِكَ (٢) وتُزِيلُ التَّماسُكَ، سِيَّمَا بعدَ مُشاهدَةِ الآياتِ، وهم لَمْ تُؤثِّر فيهِم، بَلْ زادُوا عندَها عُتوًّا وانهِمَاكًا في الغيِّ.

وإنَّما عرَّفَ الحسنَةَ وذكرَها مع أداةِ التَّحقيقِ(١) لكثرةِ وُقوعِها وتَعلُّقِ الإرادةِ

⁽۱) التاء في «السنة» منقلبة عن واو، يقالُ: «أسنَى النّاسُ يُسنُونَ»: إذا لَبِثُوا في مَوضِع سَنةٍ، و «أسنتُوا»: إذا أصابَهُم الجدوبة، بقلبِ الواوِ تاءً للفَرقِ بينَهُما؛ فقال المازنيُّ: هذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه. وقال الفرّاءُ: تَوهَّمُوا أَنَّ الهاءَ أصلِيَةٌ إذا وَجدُوها ثالثةً فقلَبوها تاءً. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٤٠٠). وانظر: «الصحاح» للجوهري مادة: سنا (٦/ ٢٣٨٤) ومادة: سنت (١/ ٢٥٤).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «فيتعظوا به وترق».

⁽٣) جمع «عريكة»، وهي سنام الجمل، والنَّفس، ويُراد بها الطبيعة. انظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (٤/ ٢٩٠)، و«المحكم» لابن سيده (١/ ٢٧١)، و«شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم» للحميري (٧/ ٤٤٧٧).

⁽٤) وهي «إذا» الموضوعة لإفادة تحقُّق الشرط. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٧٩).

بإِحداثِها، ونكَّرَ السَّيِّنَةَ وأتى بها مع حرفِ الشَّكِّ (١) لنُدورِها وعدمِ القَصْدِ لها إلَّا بالتَّبع.

﴿ أَلَآ إِنَّمَا طَآيِرُهُمْ عِندَ اللهِ ﴾؛ أي: سببُ خَيْرِهِم وشَرِّهِم عندَه وهـو حكمهُ ومَشيئتُه، أو: سببُ شُؤمِهِم عندَ اللهِ وهو أعمَالُهُم المكتوبةُ عندَه فإنَّها الَّتي ساقَتْ إليهِمْ ما يَسوؤُهُم (٢).

وقُرِئَ: «إنَّما طَيْرُهُم» (٣) وهو اسمُ الجَمْع، وقيلَ: هوَ جَمْعٌ.

﴿ وَلَكِنَّ أَكَ ثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنَّ (١) ما يُصيبُهُم مِن اللهِ تَعالَى، أو مِن شُوْمِ أَعْمَالِهِم. (١٣٢) _ ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا ﴾ أَصْلُها: «ما» الشَّرطِيَّةُ ضُمَّتْ إِلَيْهَا «ما» المزيدةُ للتَّكرير (٥).

وقيلَ: مُركَّبَةٌ مِن «مه» الَّذي يُصوِّتُ به الكافُّ، و «ما» الجزائيَّةِ (١٠).

⁽١) وهو «إن».

 ⁽٢) فهذا الوجه بناء على أنَّ «الطائر» يُطلَقُ على التَّشاؤُم وَحدَه، والأوَّل بناء على أنَّ يُطلَقُ على الحظِّ والنَّصيب سواءٌ كانَ خيرًا أو شرًّا. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٣٠).

 ⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و «المحتسب» (١/ ٢٥٧)، و «المحرر الوجيز»
 (٢/ ٢٦٢)، و «البحر» (١٠/ ٢٦٢).

⁽٤) في نسخة الخيالي: «أي).

⁽٥) هذا مذهب الخليل. انظر: «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (٣/ ٣٥٨)، و«الكتاب» لسيبويه (٤/ ٣١٤).

⁽٦) هذا مذهب الأخفش والزجاج والبغداديين، وأجازه سيبويه. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٦٩)، و «الجنى الداني» للمرادي (ص: ٦١٢)، و «المساعد» لابن عقيل (٣/ ١٣٧). قلت: ثمة قول ثالث في «مهما»، وهو أنها بسيطةٌ لا مُركَّبةٌ، وهو اختيار أبي حيان وابن هشام وغيرهم. انظر: «الارتشاف» لأبي حيان (٤/ ١٨٦٣)، و «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤١٣).

ومَحلُّهَا الرَّفعُ على الابتداءِ، أو النَّصبُ بفعلٍ يُفسِّرُه: ﴿تَأْلِنَا بِهِــ﴾؛ أي: أيَّما شيءٍ تُحْضِرْنَا تَأْتِنَا بِهِ.

﴿ مِنْ اَيَةِ ﴾ بيانٌ لـ ﴿ مَهْمَا ﴾ ، وإنَّما سَمَّوْهَا آيةً على زَعْمِ مُوسَى لا لاعتقادِهِم ، ولذلك قالُوا: ﴿ لِتَسْحَرَا بِهَا فَمَا غَنْ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ؛ أي: لتسحَرَ بها أعيُننا (١) وتُشبِّة علينَا، والضَّميرُ في ﴿ بِهِ ﴾ لِـ ﴿ مَهْمَا ﴾ ذكرَهُ قبل التَّبيينِ باعتبارِ اللَّفظِ، وأَنْتُه باعتبارِ المَعْنَى (١) .

(١٣٣) - ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ ﴾ ما "طاف بهِمْ وغَشِيَ أَمَاكِنَهُم وحروثَهُم مِن مَطَرِ أو سيلِ.

وقيلَ: الجدريُّ، وقيلَ: المُوتَانُ (٢)، وقيلَ: الطَّاعونُ.

﴿وَالْجُرَادَ وَٱلْقُمَلَ ﴾ قيلَ: هو كِبارُ القِردانِ، وقيلَ: أولادُ الجَرادِ قبلَ نباتِ أَجِنحَتُها.

﴿ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ﴾.

رُوِيَ: أَنَّهُم مُطِرُوا ثَمَانِيةَ أَيَّامٍ في ظلمَةٍ شَديدَةٍ لا يقدرُ أحدٌ أَنْ يخرجَ مِن بَيتِهِ، ودخلَ الماءُ بُيوتَهُم حتَّى قامُوا فيه إلى تَراقِيهِم، وكانَتْ بُيوتُ بَنِي إِسرائيلَ مُشتبِكَةً ببيوتِهم ولم يَدْخُل فيهَا قطرةٌ، وركبَ على أراضيهمْ فمَنَعَهُم مِن الحَرْثِ والتَّصرُّفِ

⁽١) كذا في نسخة الطبلاوي، وفي نسخة الخيالي والتفتازاني: (علينا).

 ⁽٢) اللَّطيفةُ فيه _ كما قال الطيبيُ _ هي أنَّ الضَّميرَ الأوَّلَ لَمّا عادَ إلى (مهما) ولفظهُ مُذكَّرٌ ذُكِّر، والضَّميرُ الأوَّلَ لَمّا عادَ إلى (مهما) ولفظهُ مُذكَّرٌ ذُكِّر، والضَّمير الثاني إنَّما رجعَ إليهِ بعدَ ما بُيِّنَ بقولِه: ﴿مِنْ اَلْمَةٍ ﴾، فأنَّثَ بهذا الاعتبارِ. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٥٣٢).

⁽٣) يعني: كثرة الموت. انظر: (حاشية الخفاجي).

فيها، ودامَ ذلك عليهم أسبوعًا فقالوا لموسى: ادعُ لنَا ربَّكَ يَكْشِفْ عَنَّا وَنَحْنُ نُوْمِنُ بِكَ، فدَعَا فكُشِفَ عَنْهُم ونبتَ لهم مِن الكَلَا والزَّرعِ مالم يُعْهَد مِثْلُه ولم يُؤمِنُوا، فبعث اللهُ عليهِم الجرادَ فأكلَت زُرُوعَهُم وثِمارَهُم، ثمَّ أخذَتْ تَأْكُلُ الأَبُوابَ والسُّقوفَ والثَّيابَ، ففزعُوا إليه ثانيًا فدَعا وخرجَ إلى الصَّحراء وأشارَ بعصاهُ نحو المَشرقِ والثيّابَ، ففزعُوا إليه ثانيًا فدَعا وخرجَ إلى الصَّحراء وأشارَ بعصاهُ نحو المَشرقِ والمغربِ فرجعَتْ إلى النَّواحي الَّتي جاءَتْ مِنْها فلَمْ يُؤمِنُوا، فسلَّطَ اللهُ عليهِم القُمَّلَ فأكلَ ما أبقاهُ الجَرادُ، وكانَ يقعُ في أطعِمَتِهِم ويدخلُ بينَ أَثُوابِهِم وجلودِهِم فيمَصُّهَا، ففزعُوا إليه فرُفعَ عنهُم فقالوا: قد تحقَّقْنَا الآنَ أَنَّكَ ساحِرٌ! ثمَّ أرسلَ اللهُ عليهِم الضَّفادعَ بعيثُ لا يُكشفُ ثوبٌ ولا طعامٌ إلَّا وُجِدَت فيه، وكانَتْ تَمْتَلِئُ منها مَضَاجِعُهُم وتَبيُ إلى قُدورِهِم وهي تغلي وأَفُواهِهِم عندَ التَّكلُم، ففزعُوا إليه وتضرَّعُوا، فأخذَ عليهم العهودَ، ودَعا فكشفَ اللهُ عَنْهُم، ثمَّ نَقَضُوا العهدَ، ثمَّ أرسلَ اللهُ عليهم الدمَ عليهم العهودَ، ودَعا فكشفَ اللهُ عَنْهُم، ثمَّ نَقَضُوا العهدَ، ثمَّ أرسلَ اللهُ عليهم الدمَ فضارَت مياهَهُم دمًا حتَّى كانَ يجتمعُ القِبْطيُّ مع الإسرائيليِّ على إناء فيكونُ ما يليه فصارَت مياهمُم دمًا حتَّى كانَ يجتمعُ القِبْطيُّ مع الإسرائيليِّ فيصيرُ دَمًا في فيه (۱). دمًا وما يلي الإسرائيليِّ فيصيرُ دَمًا في فيه (۱).

﴿ اَلِنْتِ ﴾ نصبٌ على الحالِ ﴿ مُفَصَّلَتِ ﴾ مُبيَّنَاتٍ لا تُشكِلُ على عاقلٍ أَنَها آياتُ اللهِ ونِقمَتُه عليهِم، أو: منفصلاتِ لامتِحانِ أَحْوَالِهِم إذ كانَ بينَ كُلِّ اثنينِ مِنْها شهرٌ، وكانَ امتِدادُ كلِّ واحدةٍ أسبوعًا.

⁽۱) هذا مجموع وملخص من روايات متفرقة. انظر: «الكشاف» (۳/ ۲٦٤ _ ۲٦٦)، وانظر أيضًا: «تفسير الطبري» (۱۰/ ۲۸۹)، و«درج الدرر» (۳۹۷)، و«تفسير الطبري» (۲۱/ ۲۸۸)، و«تفسير البغوی» (۳/ ۲۷۱).

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/٣٩٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٤٩)، كلاهما عن زيد بن أسلم، وذكره البغوي في «تفسيره» (٣/ ٢٧٢).

وقيلَ: إنَّ موسى عليه السَّلامُ لبثَ فيهِمْ بعدَما غُلِبَ السَّحَرَةُ عِشرينَ سنةً يُريهِم هذه الآياتِ على مَهَل(١).

﴿ فَأَسْتَكْبَرُوا ﴾ عن الإيمانِ ﴿ وَكَانُواْ قَوْمَا تُجْرِمِينَ ﴾.

(١٣٤) - ﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ ﴾ يعني: العَذابَ المُفصَّلَ، أو الطَّاعونَ الَّذي أرسَلَ اللهُ عليهِم بعدَ ذلك (٢) ﴿ قَالُواْ يَنْمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ﴾: بعهدِهِ عندكَ وهو النُّبوَّةُ، أو: بالَّذي عَهِدَه إليك أَنْ تدعوَهُ به فيجيبكَ كما أجابَكَ في آياتِك، وهو صِلَةُ ﴿ آدْعُ ﴾ (٢)، أو حالٌ مِن الضَّميرِ فيه بمَعنى: ادعُ اللهَ مُتوسِّلًا إليه بما عَهِدَ عِندَكَ، أو مُتعلِّقُ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه التِماسُهُم مثلَ: أَسْعِفْنَا إلى ما نطلبُ مِنْكَ بحقٍ ما عَهِدَ عِندَكَ، أو قَسَمٌ مُجابٌ بقولِه:

﴿ لَبِن كَشَفْتَ عَنَا ٱلرِّجْزَ لَنُوْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَاءِيلَ ﴾؛ أي: أقسمنا بعَهْدِ اللهِ عِندَكَ لِئِنْ كشَفْتَ الرِّجْزَ لِنؤمِنَنَّ ولِنُرْسِلَنَّ (١٠).

(١٣٥) - ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰ آَجَكِ هُم بَلِغُوهُ ﴾ إلى حدُّ مِن الزَّمانِ هُمْ بالِغُوه فمُعذَّبونَ فيه أو مُهلَكُون، وهو وقتُ الغرقِ أو الموتِ.

وقيلَ: إلى أجلِ عَيَّنُوه لإيمانِهِم.

⁽١) أي: بغيرِ عجلةٍ، والخبر رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٤٩) عن نوف الشامي.

⁽۲) رواه الطبري في «تفسيره» (۲۰/۱۰) عن سعيد بن جبير وابن عباس، ويشهد لهذا ما روى الترمذي (۱۰،۲٥) عن أسامة بن زيد: أن النبي ﷺ ذكر الطاعون، فقال: «بَقِيّةُ رِجزٍ، أو عَذابٍ أُرسِلَ عَلَى طائِفةٍ مِن بني إسرائيل، فَإذا وَقَعَ بِأرضٍ وَأنتُم بِها فَلا تَخرُجُوا مِنها، وَإذا وَقَعَ بِأرضٍ وَلَستُم بِها فَلا تَهبِطُوا عَلَيها».

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «هو صلة ادع».

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك ولنرسلن».

﴿إِذَاهُمْ يَنكُثُونَ ﴾ جوابُ (لَمَّا)؛ أي: فلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُم فاجَوَوا النَّكْثُ (١) مِن غيرِ توقُّ في وتأمُّلِ فيه.

(١٣٦) - ﴿ فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾: فأرَدْنَا الانتقامَ مِنْهُمْ (٢) ﴿فَأَغَرَقَنَهُمْ فِٱلْمِدِ ﴾؛ أي: البحرِ الَّذي لا يُدرَكُ قَعْرُه، وقيلَ: لُجَّتِه (٣).

﴿ إِلَّهَ مُكَذَّبُوا بِعَايَنْهِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا غَنِفِاينَ ﴾؛ أي: كانَ إغراقُهُم بسببِ تَكذيبِهِم بالآياتِ وعدمِ فِكْرِهِم فيها حتَّى صارُوا كالغافِلينَ عَنْهَا.

وقيلَ: الضَّميرُ للنِّقمَةِ المَدلولِ عَلَيْها بقولِه: ﴿ فَأَنتَقَمْنَا ﴾.

(١٣٧) - ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسْتَضَّعَفُونَ ﴾ بالاستعبادِ وذَبحِ الأَبناءِ مِن مُستَضْعِفِيهِم ﴿مَشَكِرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَعَكِرِبَهَا ﴾ يعني: أرضَ الشَّامِ مَلَكَها بنو إسرائيلَ بعدَ الفَراعنَةِ والعمالِقَةِ وتمكَّنُوا في نَواحِيها.

﴿ ٱلَّتِي بَدَرَّكُنَا فِيهَا ﴾ بالخصبِ وسَعَةِ العَيشِ.

﴿ وَتَمَتُّ كُلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسِّنَى عَلَى بَنِي ٓ إِسْرَةٍ بِلَ ﴾ ومَضَتْ عَلَيهم، واتَّصَلَت بالإنجاز

⁽۱) تبع المصنفُ في تقدير «فاجؤوا» الزمخشريَّ في «الكشاف» (٣/ ٢٦٨)، وقد أفاده من معنى «إذا» الفجائية، وقدَّره ماضيًا ليصلح جوابًا لـ«لمّا»، وفيه نقاش ينظر في «حاشية السيوطي» (٦/ ٤٠٦). والنّكثُ: النَّقضُ، وأصلُهُ نكثُ الصُّوفِ المغزولِ ليغزلَهُ ثانيًا، فاستعيرَ لنقضِ العهدِ بعدَ إبرامِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٢) إِنَّمَا قَدَّرَ ﴿أَرَدَنَا﴾ لأنَّ ما يعقبُه الإغراقُ هو إرادةُ الانتقامِ، لا هُو بعينِه؛ فإنَّ الإغراقَ عينُ الانتقامِ، ومِنهم مَن يجعَلُ الفاءَ لِمُجرَّدِ التَّفسيرِ كَقُولِهِ: ﴿فَتُوبُواْ إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوۤاْ اَنْفُسَكُمْ ﴾. انظر: ﴿فتوح الغيب للطيبي (٦/ ٥٣٨)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥٠/ أ).

 ⁽٣) وقيل: مطلق البحر، واختُلف فيه: هل هو عربي أو معرب. انظر: «المهذب فيما وقع في القرآن من
 المعرب، للسيوطي (ص: ١٦٦)، و«حاشية الخفاجي».

عِدَتُه إِيَّاهُم بِالنَّصِرِ والتَّمكينِ، وهـو قولُه: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَمُنَ ﴾ إلى قولِه: ﴿مَّاكَانُواْ يَحْذَرُونَ ﴾ [القصص: ٥-٦].

وقُرِئَ: «كلماتُ ربِّك» لتَعدُّدِ المَواعيدِ(١).

﴿ بِمَا صَبُرُوا ﴾: بسبب صبرِهِم على الشَّدائدِ.

﴿ وَدَمَّرْنَا ﴾: وخرَّبْنا ﴿ مَا كَاكَ يَصِّنَعُ فِرْعَوْثُ وَقَوْمُدُ ، ﴾ مِن القُصورِ والعماراتِ ﴿ وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُوكَ ﴾ مِن الجنَّاتِ، أو ما كانُوا يرفعونَ مِن البُنيانِ كصرحِ هامانَ. وقرأَ ابنُ عامرِ وأبو بكرِ: ﴿ يَعْرُشُونَ ﴾ بالضَّمِّ (١).

(١٣٨ ـ ١٤٠) ـ وهذا آخرُ قِصَّةِ فرعونَ وقومِه، وقولُه: ﴿وَجَوْزُنَابِهِنِ إِسْرَهِ يِلَ اللهُ عليهِمْ الْمَحْرَ ﴾ وما بعدَه ذكرُ ما أحدثَهُ بنو إسرائيلَ مِن الأمورِ الشَّنيعَةِ بعدَ أَنْ مَنَّ اللهُ عليهِمْ بالنَّعَمِ الجِسَامِ، وأراهُم مِن الآياتِ العِظَامِ، تَسليَةً لرَسُولِ اللهِ ﷺ ممَّا رَأَى مِنْهُم، وإيقاظًا للمُؤمِنينَ حتَّى لا يَغفُلُوا عَن مُحاسبَةِ أَنفُسِهِم ومُراقبَةِ أحوالِهم.

رُوِيَ: أَنَّ مُوسى عليه السَّلامُ عبر بهم يومَ عاشُوراءَ بعدَ مَهلكِ فِرعونَ وقومِه فَصامُوه شُكْرًا (٣).

﴿ فَأَتَوْا عَلَىٰ قَوْمِ ﴾: فَمَرُّوا عليهِم ﴿ يَعَكُنُونَ عَلَىٰ أَصْنَامِ لَهُمْ ﴾: يُقيمونَ على عِبادَتِها، قيلَ: كانَتْ تماثيلَ بقَرِ، وذلك أوَّلُ شأنِ العِجْلِ (١٠).

⁽١) هي رواية عن عاصم على خلاف المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و «الكشاف» (٣/ ٢٦٩).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

⁽٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٤٩٣) عن الكلبي، وأصله في «البخاري» (٢٠٠٤)، و «مسلم» (٣٠٠٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

⁽٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٤٠٩) عن ابن جريج.

والقَومُ كانُوا مِن العَمالِقَةِ الَّذينَ أُمِرَ مُوسَى بقِتالِهِم، وقيلَ: مِن لَخْمِ (١). وقرأ حَمزَةُ والكِسَائيُّ: ﴿ يَعكِفُونَ ﴾ بالكسر (٢).

﴿ قَالُواْ يَنْمُوسَى ٱجْعَل لَّنَا إِلَنْهَا ﴾: مثالًا نَعبدُهُ ﴿ كَمَا لَهُمْ ءَالِهَ اللَّهُ ﴾ يَعبُدُونَها، و «ما» كافَّةٌ للكافِ.

﴿ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ وصفَهُم بالجَهلِ المُطلَقِ، وأكَّدَهُ لبُعدِ ما صدرَ عنهُم _ بعدَما رَأُوْا مِن الآياتِ الكُبرَى _ عَن العَقل.

﴿ إِنَّ هَا َ هُمَّ وَٰكَآ ۚ ﴾ إشارةٌ إلى القومِ ﴿مُتَبَرُّ﴾: مُكسَّرٌ مُدمَّرٌ ﴿مَا هُمَّ فِيهِ ﴾ يعني: أنَّ اللهَ يهدِمُ دينَهُم الَّذي هُم عليهِ ويُحطِّمُ أصنامَهُم ويجعلُها رُضاضًا (٣).

﴿ وَيَطِلُّ ﴾: مُضْمَحِلٌ ﴿ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ مِن عِبادَتِها وإِنْ قَصَدُوا بها التَّقرُّبَ إلى اللهِ تَعالى.

وإنَّما بالغَ في هذا الكلامِ بإيقاعِ ﴿ هَتَوُلاَءِ ﴾ اسمَ ﴿ إِنَّ ﴾، والإخبارِ عمَّا هُم فيه بالتَّبَارِ وعمًّا فَعَلُوا بالبُطلانِ، وتَقديمِ الخَبرينِ في الجُملتينِ الواقِعَتَينِ خَبرًا لـ ﴿ إِنَّ ﴾ (١٠) للتَّنبيهِ على أنَّ الدَّمارَ لاحقٌ لِمَا هُم فيهِ لا مَحالَةَ، وأنَّ الإحباطَ الكُلِّيَ لازِبٌ (٥) لِمَا مَضَى عَنْهُم تَنفيرًا وتَحذيرًا عَمَّا طَلَبُوا.

⁽۱) رواه الطبري في "تفسيره" (۲۰۹/۱۰ ـ ٤٠٠) عن قتادة، ورواه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٥/ ١٥٥٣) عن أبي عمران الجوني.

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

⁽٣) رُضاضُ الشِّيءِ: فُتاتُه. انظر: «الصحاح» للجوهري (٣/ ١٠٧٨).

⁽٤) قال التفتازاني: ما ذكرَ من تقديمِ الخَبرِ مَبنيٌّ على أنَّ ﴿مَاهُمْفِيهِ﴾ مُبتداً و﴿مُتَبَرُّ﴾ خبرٌ له، وإن كانَ يحتَمِلُ احتمالًا مُساوِيًا أو راجِحًا أن يكونَ ﴿مَاهُمْفِيهِ﴾ فاعِلُ ﴿مُتَبَرُّ﴾. انظر: «حاشية التفتازاني» (١٥٠/أ)، وانظر أيضًا: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٨١).

⁽٥) أي: لازم. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٩١).

﴿ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبَغِيكُمْ إِلَهُ ا﴾: أطلُبُ لَكُم مَعْبُودًا ﴿ وَهُوَ فَضَلَكُمْ عَلَى الْعَبِيكِ الْمَالُةِ الْمَالُةِ الْمُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

(١٤١) - ﴿ وَإِذْ أَنِحَيْنَ كُمُ مِّنَ ءَالِ فِرْعَوْنَ ﴾: واذكُرُوا صَنِيعَه (١) مَعَكُم في هذا الوقتِ.

وقراً ابنُ عامرٍ: ﴿أنجاكم﴾(٢).

﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾ استئنافٌ لبَيَانِ ما أنجاهُمْ مِنهُ، أو حالٌ مِن المخاطبينَ أو مِن آلِ فِرعونَ أو مِنْهُما.

﴿ يُقَنِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴾ بدلٌ منه مُبيِّنٌ.

﴿ وَفِي ذَالِكُم بَلاَءٌ مِن رَبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴾: وفي الإنجاءِ أَو العذابِ نعمَةٌ أو مِحنَةٌ عَظمةٌ.

(١٤٢) - ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ﴾ ذو القعدةَ. وقرأَ أبو عمرٍ و ويَعقوبُ: ﴿ وَوَعَدْنَا ﴾ (٣).

﴿وَأَتْمَمَّنَهَا بِعَشْرِ ﴾ مِن ذي الحِجَّةِ ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ ۚ أَرْبَعِينَ لَيَـلَةُ ﴾ بالغَّا أُربَعِينَ.

رُوِيَ: أَنَّه عليهِ السَّلامُ وعدَ بني إسرائيلَ بمِصرَ أَنْ يأتيَهُم بعدَ مَهْلِكِ فِرعونَ

⁽١) في نسخة التفتازاني: «صنعة الله».

⁽٢) انظر: «التيسير» (ص: ١١٣).

⁽٣) انظر: «التيسير» (ص: ٧٣)، و«النشر» (٢/ ٢١٢).

بِكِتَابٍ مِن اللهِ فيه بَيَانُ مَا يَأْتُونَ وِيَذَرُونَ، فلمَّا هَلَكَ سألَه رَبَّهُ (١) فأمرَهُ بِصَوْمِ ثلاثينَ، فلمَّا أَتمَّ أَنكرَ خُلوفَ فيهِ فتسوَّكَ، فقالَت المَلائِكَةُ: كنَّا نَشُمُّ منكَ رائحَةَ المسكِ فأفسدْتَهُ بالسِّواكِ، فأمرَهُ اللهُ أن يزيدَ علَيْهَا عَشرًا (٢).

وقيلَ: أمرَهُ أن يتخلَّى ثَلاثينَ بالصَّومِ والعبادةِ، ثمَّ أنزلَ عليهِ التَّوراةَ في العشرِ وكلَّمَه فيها.

﴿ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ ٱخْلُفْنِي فِي قَوْمِى ﴾: كُنْ خَلَيْفَتِي فيهِم ﴿ وَأَصَلِحْ ﴾ ما يَجِبُ أَن يُصلحَ في أُمورِهِم، أو: كُنْ مُصلِحًا.

﴿ وَلَا تَنَبِعُ سَكِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾: ولا تتَبعْ مَن سلكَ الإفسادَ، ولا تُطع مَن دَعاكَ إليهِ. (١٤٣) - ﴿ وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَائِنَا ﴾: لوَ قْتِنا الَّذي وَقَتْنَاه (١)، واللَّامُ للاختصاصِ؛ أي: اختصَّ مجيئُه بميقاتِنا (٤٠).

﴿وَكَلَمَهُ وَبُهُ وَ فِيهِ فِي غِيرِ وَسِيطٍ كما يكلَّمُ الملائكةُ، وفيما رُوِيَ: أَنَّ مُوسى عليه السَّلامُ كانَ يسمَعُ ذاكَ الكلامَ مِن كلِّ جِهَةٍ = تَنبيهٌ عَلى أَنَّ سماعَ كلامِه القَديمِ ليس مِن جنسِ سَماع كلامِ المُحدَثينَ.

⁽١) قوله: «سأله ربَّه»؛ أي: الكتابَ.

⁽٢) ورد بنحوه ضمن خبر طويل عن ابن عباس رواه النسائي في «الكبرى» (١١٢٦٣)، ورواه مختصرًا بهذه القطعة ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٥٦). وليس فيهما كلام الملائكة، وهذا ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٤٩٧)، دون راو ولا سند.

⁽٣) في نسخة الخيالي: «وقتنا».

⁽٤) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «لميقاتنا»، والمثبت من نسخة التفتازاني، وهو الموافق لما في «الكشاف» (٣/ ٢٧٤).

﴿ قَالَ رَبِّ أَرِنِ آنَظُرْ إِلَيْكَ ﴾: أرِنِي (١) نفسك بأنْ تُمكِّنَنِي مِن رُؤيَتِك، أو تتجلَّى لي فأنظرَ إليك وأراك، وهو دليلٌ على أنَّ رُؤيتَه تعالى جائزةٌ في الجملة؛ لأنَّ طلبَ المُستحيلِ مِن الأنبياءِ محالٌ، وخصوصًا ما يَقتَضِي الجهلَ باللهِ، ولذلك ردَّه بقولِه: ﴿ لَنَ تَرَكِنِي ﴾ دونَ: لَنْ أُرَى، ولَنْ أُرِيكَ، ولَنْ تَنظُرَ إليَّ، تنبيهًا على أنَّه قاصرٌ عَن رُؤيتِه؛ لتوقُّفِها على مُعَدِّ في الرَّائي لم (١) يُوجَدُ فيه بعدُ.

وجعلُ السُّؤالِ لتَبكيتِ قَومِه الَّذينَ قالُوا: ﴿ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [النساء: ١٥٣] خطأً، إذ لو كانَت الرُّؤيَةُ ممتنعةً لوجبَ أن يُجهِّلهَمُ ويُزيحَ شُبهتَهُم كما فعلَ بهم حين قالُوا: ﴿ وَلاَ يَتَبعَ سَبِيلَهُم كما قالَ لأخيهِ: ﴿ وَلاَ تَنَبِعَ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾.

والاستدلالُ بالجوابِ على استحالَتِها أشدُّ خطأً؛ إذ لا يدلُّ الإخبارُ عَن عدمِ رُؤيتِه إِيَّاه على أَنْ لا يراهُ أَبدًا، وأن (٣) لا يراه غيرُهُ أصلًا، فضلًا عن أَنْ يَدُلَّ على استحالَتِه، ودَعْوَى الضَّرورةِ فيه مكابرَةٌ أو جهالةٌ بحقيقةِ الرُّؤيةِ (١٠).

﴿ قَالَ لَن تَرَسِي وَلَكِنِ ٱنظُر إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُ، فَسَوْفَ تَرَسِي ﴾ استدراكٌ يُريدُ أن يُبيِّنَ به أنَّه لا يُطيقُه.

وفي تعليق الرُّؤيَةِ بالاستقرارِ أيضًا دليلُ (٥) الجوازِ؛ ضرورةَ أنَّ المعلَّقَ على الممكن ممكنٌ.

⁽١) في نسخة الطبلاوي: «إلى».

⁽۲) في نسخة التفتازاني: «ولم».

⁽٣) في نسخة الخيالي: «أو أن».

⁽٤) هذا ردٌّ على الزمخشري الذي أطال في الكلام على الآية للاستدلال على مذهب المعتزلة في نفي الرؤية. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٩)، و «الانتصاف» لابن المنير (٢/ ١٥٢).

⁽٥) في نسخة الخيالي زيادة: «على».

والجبلُ قيلَ: جبلُ زَبِيرٍ (١).

﴿ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَهَلِ ﴾: ظهرَ له عَظَمَتُه، وتصدَّى له اقتدارُهُ وأمرُهُ.

وقيلَ: أعطى لهُ حيَاةً ورُؤيَةً حتَّى رآهُ.

﴿ جَعَكَهُ وَكَ الشَّكِّ ﴾ : مَدكوكًا مُفتَّنًا، و «الدَّكُّ » و «الدَّقُّ » أخوانِ كـ «الشَّكِ » و «الشَّقِّ ».
وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ : ﴿ دَكَّاءً ﴾ (٢) ؛ أي : أرضًا مُستويَةً ، ومنه «ناقةٌ دَكَّاءُ » : للَّتي لا سَنامَ لها.

وقُرِئَ: «دُكًّا»(٣)؛ أي: قِطَعًا دُكًّا جمعُ دَكًّاءَ.

﴿ وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِفًا ﴾: مَعْشيًّا عليه مِن هَولِ ما رأًى ﴿ فَلَمَّاۤ أَفَاقَ قَالَ ﴾ تعظيمًا لِمَا رَأًى: ﴿ سُبْحَننَك تُبْتُ إِلَيْك ﴾ مِن الجراءةِ والإقدام على السُّؤالِ بغيرِ إذنٍ.

﴿وَأَنَا أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ مرَّ تَفسيرُه. وقيلَ: معناه: أَنَا أَوَّلُ مَن آمنَ بأَنَّكَ لا تُرَى في الدُّنيَا.

(١٤٤) _ ﴿ قَالَ يَنْمُوسَى ٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ ﴾: اخــتـرتُــكَ ﴿ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾؛ أي: الموجودينَ في زَمانِكَ، وهارونُ وإن كانَ نبيًّا كانَ مأمورًا باتِّباعِه، ولم يكُنْ كليمًا ولا صاحبَ شَرع.

﴿ رِسْكَتِي ﴾ يعني: أسفارَ التَّوراةِ. وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ: ﴿ برسَالَتِي ﴾ (١٠). ﴿ وَرِكَانِي ﴾: وبتكليمِي إيَّاكَ.

⁽١) انظر: «تفسير السمرقندي» (١/ ٥٤٨). قال الخفاجي في «حاشيته»: والمشهورُ أنَّهُ الطُّورُ.

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و «التيسير» (ص: ١١٣).

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات (ص: ٥١)، و «الكشاف» (٣/ ٢٨١)، عن يحيى بن وثاب.

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

﴿ فَخُذْ مَآ مَا تَيْتُكَ ﴾: أعطيتُكَ مِن الرِّسالَةِ ﴿ وَكُن تِنَ الشَّكِرِينَ ﴾ على النِّعمَةِ فيه. رُويَ: أَنَّ سُؤالَ الرُّؤيّةِ كَانَ يومَ عَرَفَةَ وإعطاءَ التَّوراةِ يومَ النَّحر(١٠).

(١٤٥) ﴿ وَكَتَبْنَالُهُ فِي ٱلْأَلْوَاجِ مِن كُلِ شَيْءٍ ﴾ ممَّا يحتاجونَ إليه من أمرِ الدِّينِ ﴿ مَوْعِظَةُ وَتَفْصِيلًا لِكُلِ شَيْءٍ ﴾ بدلٌ مِن الجارُ والمَجرورِ (٢٠)؛ أي: كتَبْنَا له كلَّ شيءٍ مِن المواعظِ وتَفصيلِ الأحكامِ.

واختُلِفَ في أنَّ الألواحَ كانَتْ عشرةً أو سبعةً، وكانَتْ مِن زُمُرّ فِ^(٣) أو زَبَر جَدٍ أو ياقوتِ أحمرَ، أو صخرةٍ صَمَّاءَ كتبَها اللهُ لِمُوسى فقطَّعَها بيَدِهِ أو شقَّقها (٤) بأصابِعِه، وكانَ فيها التَّوراةُ أو غيرُها.

﴿ فَخُذْهَا ﴾ على إضمارِ القَوْلِ عطفًا على «كَتَبْنا» أو بدلٌ مِن قولِه: ﴿ فَخُذُ مَا اللَّهُ عَلَى إضمارِ القَوْلِ عطفًا على «كَتَبْنا» أو بدلٌ مِن قولِه: ﴿ فَخُذُ مَا اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَا عَلَى اللَّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّه

⁽١) ذكره بنحوه الثعلبي في اتفسيره ١٤/ ١٢) عن الكلبي.

 ⁽٢) هذا مختار الزمخشري في إعراب ﴿مَوْعِظَةٌ ﴾، وأُعربَت مفعولاً به، ومفعولاً لأجله؛ بناء على
 الاختلاف في تعيين مفعول ﴿كتبنا﴾. انظر: «الدر المصون» للحلبي (٥/ ٤٥٢_٤٥٣).

⁽٣) لفظ معرَّب، وهو نوع من الأحجار الكريمة، قال التفتازاني: بالذّالِ المُعجمةِ، وذكر النهرواني أن الدال فيه من لحن العوام، لكن ذكر القلقشندي في «صبح الأعشى» (٢/ ١١٤)، والزبيدي في «تاج العروس» (٨/ ١٤٥) أنَّ الدّال والذال يتعاقبان فيه، وضبط بضمَّ الراء وفتحها. انظر: «الجليس الصالح الكافي» للنهرواني (ص: ١٥٥)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

⁽٤) كذا في نسخنا الخطية، وقيل: «سقَّفَها بأصابِعِه»؛ أي: جعلَها سَقائفَ، وهي الألواحُ، وقال في بعضِ النُسَخِ: «شقَّقَها» بالشِّينِ المُعجمةِ. قال الخفاجي: وهو بمعناه، وليس تحريفًا. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٧٠)، و «حاشية السيوطي» (٦/ ٤١٨)، و «حاشية الخفاجي».

⁽٥) قال الطِّيبيُّ: العَطفُ على ﴿ كتبنا ﴾ أجرَى على سَننِ البَلاغةِ. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٥٧٣).

﴿ بِقُوَةٍ ﴾: بجِدٌ وعَزيمة ﴿ وَأَمْرَ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا ﴾؛ أي: بأحسنِ ما فيها كالصَّبرِ والعفو بالإضافَة إلى الانتصارِ والاقتصاص (١١)، على طريقة النَّدبِ والحثَّ على الأفضلِ؛ كقولِه: ﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلْيَكُم ﴾ [الزمر: ٥٥] أو: بواجبِها، فإنَّ الواجِبَ أحسنُ مِن غيره.

ويجوزُ أن يُرادَ بالأحسنِ: البالغُ في الحُسنِ مُطلقًا لا بالإضافَةِ(٢)، وهو المأمورُ به كقولِهم: الصَّيفُ أحرُّ مِن الشِّتَاءِ(٣).

﴿ سَأُورِيكُو دَارَ ٱلْفَاسِقِينَ ﴾: دارَ فِرعونَ وقومِه بمصرَ خاويةً على عروشِها، أو: مَنازلَ عادٍ وثمودَ وأضرابِهم؛ لتعتبروا فلا تَفْسُقوا، أو: دارَهُم في الآخرةِ وهي جهنَّمُ. وقُرِئَ: «سَأُوريكُمْ»(٤) بمعنى: سأبيِّنُ لَكُم، مِن «أَوْرَيْتُ الزَّنْدَ».

و: «سأُورِثُكُم »(٥)، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

⁽١) قيل: هو مثالٌ للحَسَنِ والأحسَنِ، لا أنَّه مَكتوبٌ في التَّوراةِ بعَينِه؛ فالمقرَّر أنَّ بني إسرائيل كُتب عليهم القصاص قطعًا. انظر: (حاشية التفتازاني) (٢٥١/ب).

 ⁽۲) يعني: أن (أحسن) في آية صفة مشبهة، لا اسم تفضيل. وثمة تفصيل لـحالات (أفعل) ذكره
 الدماميني فمن أراده فلينظر: (مصابيح الجامع) (٧/ ٨٠ ـ ٨١).

⁽٣) أي: الصيف في حرَّه أبلغ من الشتاء في برده، وهذا هو المقصود وقد ذكره ابن الأثير، وذكر ابن مالك للعبارة توجيهات أخرى ليست مرادة هنا. انظر: «الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور» لابن الأثير (ص: ١٤٦)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٥٥-٥٦).

⁽٤) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٨)، و«الكشاف» (٣/ ٢٨٨)، و«البحر» (١٠/ ٣٠٨).

⁽٥) نُسبت لابن عباس وقسامة بن زهير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«البحر» (٣٠٩/١٠).

(١٤٦) ـ ﴿ سَأَصَرِفُعَنَءَايَتِيَ ﴾ المنصوبةِ في الآفاقِ والأنفُسِ ﴿ اَلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِ ٱلْأَرْضِ ﴾ بالطَّبع على قلوبِهِم، فلا يتفكَّرونَ فيها ولا يعتبرونَ بها.

وقيلَ: سأصرِفُهُم عَن إبطالِها وإن اجتهَدُوا؛ كما فعلَ فِرعونُ فعادَ عليه بإعلائِها. أو: بإهلاكِهم (١).

﴿ بِغَيْرِ ٱلْحَقِ ﴾ صلةُ ﴿ يَتَكَبَّرُونَ ﴾؛ أي: يتكبَّرون بما ليس بحقَّ وهو دينُهُم الباطلُ، أو حالٌ مِن فاعِلِه.

﴿ وَإِن يَرَوُّا كُلَّ ءَايَةِ ﴾ مُنزَّلَةٍ، أو مُعجزةٍ ﴿ لَا يُؤْمِنُواْ بِهَا ﴾؛ لعنادِهِم واختلالِ عَقولِهِم بسببِ انهِماكِهِم في الهوى والتَّقليدِ، وهو (٢٠) يُؤيِّدُ الوجة الأوَّلَ (٣٠).

﴿ وَإِن يَرَوَّا سَبِيلَ ٱلرُّشِّدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَكِيلًا ﴾ لاستيلاءِ الشَّيطنَةِ عليهم.

وقرأً حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿الرَّشَدِ﴾ بفتحتينِ^(١)، وقُرِئَ: «الرَّشَادِ»(٥)، وثلاثَتُها لغاتٌ كـ«السُّقْم» و«السَّقَم» و«السَّقَام».

﴿ وَإِن يَكُواْ سَكِيلَ ٱلْغَيَ يَتَخِذُوهُ سَكِيلًا ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُواْ بِثَايَنتِنَا وَكَانُواْ عَنْهَا لَا يَاتِ. عَنْفِلِينَ ﴾؛ أي: ذلكَ الصَّرفُ بسببِ تكذيبِهِم وعدم تَدبُّرِهِم للآياتِ.

(١) «بإهلاكهم» معطوف على «بالطبع»؛ أي: سأصرفُهم عنها وعن الطعن فيها والاستهانة بها وتسميتها سحرًا بإهلاكهم. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٨٩).

⁽٢) (هو): ليس في نسخة التفتازاني. وانظر التعليق الآتي.

 ⁽٣) قوله: (وهو)؛ أي: انهماكُهم في ذلك (يؤيد الوجه الأول)؛ أي: وهو أنَّ الصرفَ: الطَّبعُ على قلوبهم. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ٦٤٦).

⁽٤) انظر: (السبعة) (ص: ٢٩٣)، و(التيسير) (ص: ١١٣).

⁽٥) انظر: «المختصر في شواذ القرآن) (ص: ٥١) عن علي رضي الله عنه، و «البحر» (١٠/ ٣٠٩) عن أبي عبد الرحمن السلمي.

ويجوزُ أَن يُنصبَ ﴿ ذَلِكَ ﴾ على المصدرِ ؛ أي: سأصرفُ ذلك الصَّرفَ بسببِهِ ما (١٠) . (١٤٧) _ ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِاَيَتِنَا وَلِقَ آء ٱلْآخِرَةِ ﴾ ؛ أي: ولِقائِهِم الدَّارَ الآخرة ، أو ما وعدَ الله في الآخرة (١).

﴿حَبِطَتَ أَعْمَالُهُمْ ﴾ لا يَنتفِعونَ بها.

﴿ هَلَ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾: إلَّا جزاءَ أعمالِهِم.

(١٤٨) - ﴿ وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنْ بَعْدِهِ ، فِن بعدِ ذَهابِه للميقاتِ ﴿ مِنْ مُلِيّهِ مَ ﴾ الَّتي استعارُوا من القِبطِ حينَ هَمُّوا بالخروجِ مِن مِصرَ، وإضافَتُها إليهِم لاَنَها كانَتْ في أيديهِم، أو مَلَكُوها بعدَ هَلاكِهِم، وهو جمعُ حَلْي؛ كـ (ثَدْيٍ » و (ثُدِيِّ ».

وقراً حمزَةُ والكِسائيُّ بالكسرِ بالإتباعِ كـ «دِلِيٌّ»(٣)، ويعقوبُ على الإفرادِ(١). هُعِجَلا جَسَدًا ﴾: بدنًا ذالحم (٥) ودَم، أو: جسدًا من الذَّهبِ خاليًا مِن الرُّوحِ،

ونصبه على البدل.

﴿لَهُ خُوَارٌ ﴾: صوتُ البَقرِ.

رُوِيَ: أَنَّ السَّامرِيَّ لَمَّا صاغَ العِجْلَ أَلْقَى في فمِهِ مِن ترابِ أَثْرِ فرسِ جِبريلَ فصارَ حيًّا(١).

⁽١) في نسخة التفتازاني: ﴿بسببها».

⁽٢) قال الزمخشري: يجوز أن يكون من إضافة المصدر إلى المفعول به؛ أي: ولِقائهم الآخرة ومشاهدتِهِم أحوالَها، ومن إضافةِ المصدر إلى الظرف بمعنى: ولقاءِ ما وعَدَالله في الآخرة. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٩٠).

⁽٣) جمع «دلو»، وهو إناء معروف. انظر: «تاج العروس» (٣٨/ ٥٧).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣)، و«النشر» (٢/ ٢٧٢).

⁽٥) في نسخة التفتازاني زيادة: «ذا روح ولحم».

⁽٦) ذكره الواحدي في (البسيط) (٩/ ٣٥٩)، والزمخشري في (الكشاف) (٣/ ٢٩١)، عن الحسن.

وقيلَ: صاغَهُ بنوعٍ مِن الحيَلِ فتدخلُ الرِّيحُ جوفَهُ وتُصوِّتُ.

وإنَّما نسبَ الاتِّخاذَ إليهِم وهو فعلُه؛ إمَّا لأنَّهم رَضُوا به، أو لأنَّ المرادَ اتِّخاذُهُم إيَّاهُ إلهًا.

وقُرِئَ: ﴿جُؤَارٌ ﴾ أي: صياحٌ.

﴿ أَلَدْ يَرَوا أَنَهُۥ لَا يُكُلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَكِيلًا ﴾ تقريعٌ على فَرْطِ ضَلالَتِهِم وإخلالِهِم بالنَّظرِ، والمعنى: أَلَمْ يَرَوا حينَ اتَّخذوهُ إلهًا أنَّه لا يقدرُ على كلامٍ ولا على إرشادِ سَبيلِ كآحادِ البَشرِ حتَّى حَسِبُوا أنَّه خالِقُ الأجسامِ والقُوَى والقُدَرِ (٢).

﴿ اَتَّخَاذُوهُ ﴾ تَكريرٌ للذَّمِّ؛ أي: اتَّخذوهُ إلهًا ﴿ وَكَانُواْ ظَالِمِينَ ﴾: واضعينَ الأشياءَ في غيرِ مَوضِعِها، فلم يكُن اتِّخاذُ العجل بدعًا منهم.

(١٤٩) - ﴿ وَلِمَا سُقِطَ فِ آيدِيهِمْ ﴾ كنايةٌ من أن اشتدَّ ندَمُهُم (٣)، فإنَّ النَّادمَ المتحسِّر يَعَشُّ يدَه غمَّا فتصيرُ يَدُه مَسقوطًا فيها.

⁽١) نسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١) لأبي السمال العدوي، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٩١) لعليَّ رضي الله عنه.

⁽٢) جمع «قُدرة». انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) قوله: «كنايةٌ من أن اشتدَّ ندَمُهُم» هكذا في النسخ الخطية، ومثله في مطبوع البيضاوي مع «حاشية الخفاجي»، وفي مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» (٢٩٨/٤)، و«حاشية الأنصاري» (٢٩٨/٢)، و«حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٨/ ٢٠٥): «كناية عن اشتداد ندمهم»، وقال التفتازاني: جعله كنايةً لا مجازًا؛ لعدم وذكر الأنصاري أن في نسخ: «كناية عمَّن اشتد ندمهم». وقال التفتازاني: جعله كنايةً لا مجازًا؛ لعدم المانع عن الحقيقةِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ب).

وقُرِئَ: «سَقَطَ» (١) على بناءِ الفعلِ للفاعلِ (١)، بمعنى: وقعَ العَضُّ فيها، وقيلَ: معناهُ: سقَطَ النَّدمُ في أَنفُسِهم.

﴿ وَرَأَوْا ﴾: وعَلِمُ وا ﴿ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُوا ﴾ باتِّخاذِ العِجْلِ ﴿ قَالُوا لَبِن لَمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا ﴾ بإنزالِ التَّوراةِ ﴿ وَيَغْفِرُ لَنَا ﴾ بالتَّجاوُزِ عَن الخطيئةِ ﴿ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَسِرِينَ ﴾ .

وقرأًهُمَا حمزةُ والكِسائيُّ بالتَّاءِ، و ﴿ربَّنا﴾ على النِّداءِ").

(١٥٠) - ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى ٓ إِلَى قَوْمِهِ عَضْبَنَ أَسِفًا ﴾: شديدَ الغَضبِ، وقيلَ: حَزِينًا. ﴿ قَالَ بِنْسَمَا خَلَفْتُهُونِهِ مِنْ بَعِّدِي ﴾: فعلتُم بعدي حيثُ عَبدتُم العجلَ، والخطابُ للعَبَدةِ.

أو: قُمْتُم مَقامي فلم تكفُّوا العَبَدةَ، والخطابُ لهارونَ والمؤمنينَ معه.

و «ما» نَكِرَةٌ مَوصوفةٌ تفسِّرُ المستكنَّ في «بئسَ»، والمَخصوصُ بالذَّمِّ مَحذوفٌ تقديرُه: بئسَ خلافةٌ خَلَفْتُمونيها(٤) من بعدي خلافتُكُم(٥).

(۱) نسبت لابن السميفع اليماني. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (۲/ ۳۷۸)، و «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، و «الكشاف» (٣/ ٢٩٢)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٥٥)، و «البحر» (٢/ ٣٢٠). ولم ينسبها الزجاج وابن عطية.

(٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «بناء الفاعل».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٤)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٤) في نسخة الخيالي: «خفلتموني فيها».

(٥) قال الطّبيقُ: ولا يجوزُ أن تكونَ «ما» هي المخصوصُ بالذَّمُّ؛ لأنَّه يَبقَى «بنس» بلا فاعلٍ؛ لأنَّه إنَّما يضمرُ فاعل «بنس» بشرطِ أن يَعقبَه المفسّرُ. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٨٥).

ومعنى ﴿مِن بَعْدِى ﴾: مِن بعدِ انطلاقِي، أو: مِن بعدِ ما رأيتُم مِنِّي مِن التَّوحيدِ والحملِ عليه (١) والكفِّ عمَّا يُنافيه.

﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْ رَبِّكُمْ ﴾: أتركْتُموه غيرَ تـامٌ؛ كأنَّه ضُمِّنَ «عَجِلَ» معنى: سبق، فعُدِّى تَعدِيتَه.

أو: أَعجِلْتُم وعدَ ربِّكُم الَّذي وَعَدنيهِ مِن الأربعينَ وقدَّرتُم مَوْتِي، وغيَّرتُم بعدي كما غيَّرَت الأُممُ بعدَ أَنبيَائِهم.

﴿ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ ﴾: طرحَها مِن شِدَّةِ الغَضبِ وفَرْطِ الضَّجرةِ حميَّةٌ للدِّينِ.

رُوِيَ: أَنَّ التَّوراةَ كَانَت سبعةَ أسباعٍ في سبعةِ ألواحٍ، فلمَّا ألقاها انكسَرَت فرُفعَ ستَّةُ أسباعِها، وكانَ فيها تفصيلُ كلِّ شيءٍ وبقيَ سُبعٌ كانَ فيه المواعظُ والأحكامُ(٢).

﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ آخِيهِ ﴾: بشعرِ رأسِهِ ﴿ يَجُرُّهُۥ إِلَيْهِ ﴾ توهُّـمًا بأنَّه قَصَّرَ في كفِّهم، وهارونُ كانَ أكبرَ مِنه بثلاثِ سِنينَ، وكانَ حمولًا (٣) ليِّنًا، ولذلك كانَ أحبً إلى بني إسرائيلَ.

﴿ قَالَ أَبِّنَ أَمَّ ﴾ ذكرَ الأمَّ ليرقِّقَه عليه، وكانا مِن أب وأمِّ.

وقرأً ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ: ﴿يَا ابنَ أُمُّ﴾ بالكسرِ،

⁽١) أي: الأمر بالتَّوحيد، أو الأمر بالتَّوحيد والتنزيه، وعبَّر عنهما بضمير الفرد؛ لأنهما لا ينفصلان كالشَّيء الواحد.

 ⁽۲) ذكره بتمامه الطبري دون عزو مقدمًا له بـ (قيل)، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٦٣) و ١٥٦٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وتعقبه ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية بقوله:
 ويأباه قوله: ﴿ أَخَذَ ٱلْأَلُواحَ ﴾ لأنَّ الظاهر منه أن المأخوذ هو الـ مُلقَى بعينه.

⁽٣) أي: حليمًا. انظر: (تاج العروس) (٢٨/ ٣٤٣).

وأصلُه: «يا ابنَ أُمِّي» فحُذِفَت الياءُ اكتفاءً بالكسرةِ تخفيفًا كالمُنادَى المضافِ إلى الياءِ، والباقونَ بالفَتح (١) زيادةً في التَّخفيفِ؛ لطولِه، أو تشبيهًا بـ (خمسةَ عشرَ (٢).

﴿إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضَعَفُونِي وَكَادُواْيَقَنُلُونَنِي ﴾ إزاحَةً لتوهُّمِ التَّقصيرِ في حقِّهِ، والمعنى: بذلتُ وُسعِي (٣) في كفِّهِم حتَّى قَهَرُونِي فاستَضْعَفُونِي وقاربُوا قَتْلِي.

﴿ فَلَا تُشْمِتْ فِي الْأَعْدَاءَ ﴾: فلا تفعل بي ما يَشمتونَ بي لأجلِه.

﴿ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ مَعدودًا في عدادِهِم بالمؤاخذةِ أو نسبةِ التَّقصير.

(١٥١) ـ ﴿ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي ﴾ ما صنعتُ بأَخِي ﴿ وَلِأَخِي ﴾ إن فَرَّطَ في كفِّهِم، ضمَّ إليه نفسَه في الاستغفارِ ترضيةً له ودفعًا للشَّماتَةِ عنهُ.

﴿وَأَدْخِلْنَا فِرَحْمَتِكَ ﴾ بمزيدِ الإنعامِ علينا ﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّحِمِينَ ﴾، فأنتَ أرحَهُ بنا مِنَّا على أنفُسِنَا.

(١٥٢) - ﴿ إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَا أَمُمْ غَضَبُ مِن رَّبِهِمْ ﴾ وهو ما أمرَهُم به مِن قتلِ (١٤) أَنفُسِهِم ﴿ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَوْةِ الدُّنْيَا ﴾ وهي خروجُهُم مِن دِيارِهِم، وقيلَ: الجزيَةُ.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۲۹٥)، و «التيسير» (ص: ۱۱۳).

⁽٢) قال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٢١٤): وقالوا: «يا ابنَ أمَّ» و«يا ابنَ عمَّ»، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثرُ في كلامهم من «يا ابنَ أبي» و «يا غلام غلامي». وقد قالوا أيضا: «يا ابنَ أمِّ» و «يا ابنَ عمّ»، كأنَّهم جعلوا الأوَّل والآخر اسمًا، ثم أضافوا إلى الياء؛ كقولك: يا أحدَ عشرَ أقبِلوا. وإن شئت قلتَ: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم.

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «بذل الوسع».

⁽٤) في نسخة الخيالي: اقتلهما.

﴿ وَكَذَالِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ ﴾ على اللهِ، ولا فرية أعظمُ من فريَتِهِم: ﴿ هَٰذَآ إِلَهُ كُمْ وَ إِلَهُ مُوسَىٰ ﴾ [طه: ٨٨]، ولعلَّه لم يفترِ مِثلَها (١١) أحدٌ قبلَهُم ولا بعدَهُم.

(١٥٣) - ﴿ وَالَّذِينَ عَمِلُوا ٱلسَّيِّنَاتِ ﴾ مِن الكُفرِ والمَعاصي ﴿ ثُعَ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا ﴾: مِن بعدِ السَّيّئاتِ ﴿ وَمَامَنُوا ﴾: واشتَغَلوا بالإيمانِ وما هو مُقتضاه مِن الأعمالِ الصَّالحةِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا ﴾: مِن بعدِ التَّوبةِ ﴿لَغَفُورٌ رَّحِيثٌ ﴾ وإِنْ عَظُمَ الذَّنبُ كجريمةِ عبَدَةِ العِجلِ، وكثُرَ كجَراثم بني إسرائيلَ.

(١٥٤) - ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ ﴾: ﴿ سَكَنَ ﴾ وقَدْ قُرِئَ بِهِ (٢) ﴿ عَن مُوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾ باعتذارِ هارونَ، أو بتَوْبَتِهم، وفي هذا الكلامِ مُبالغةٌ وبلاغَةٌ مِن حيثُ إنَّه جَعَلَ الغضبَ الحاملَ له على ما فعلَ كالآمِر به والمُغْري عليه حتَّى عبَرَ عَن سكونِه بالسُّكوتِ (٣).

وقُرِئَ: «سُكِّتَ» و: «أُسْكِتَ» (نَّ على أَنَّ المسكِتَ هو اللهُ، أو أخوهُ، أو أُلْينَ تابوا.

﴿ أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ ﴾ الَّتِي أَلْقَاهَا ﴿ وَفِي نُشَخِّتِهَا ﴾: وفيما نُسخَ فيها؛ أي: كُتبَ، «فُعْلَةٌ » بمعنى مفعولٍ كـ «الخُطبَةِ».

وقيلَ: فيما نُسخَ منها؛ أي: من الألواح المنكسرةِ.

﴿هُدَى﴾: بيانٌ للحقِّ ﴿وَرَحْمَةٌ ﴾ إرشادٌ إلى الصَّلاحِ والخيرِ ﴿لِلَّذِينَ هُمَّ لِرَبِّهِمْ

⁽١) في نسخة التفتازاني: (يفتر مثله).

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات، (ص: ٥١)، و (الكشاف، (٣/ ٢٩٨)، عن معاوية بن قرة.

⁽٣) انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٥٩٥ -٥٩٦)، و(حاشية التفتازاني) (٢٥٢) أ).

⁽٤) القراءتان في (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٥١) عن أبي معاذ النحوي.

يَرْهَبُونَ ﴾ دخلَت اللَّامُ على المفعولِ لضعفِ الفعلِ بالتَّأخيرِ (١)، أو حُذفَ المفعولُ واللَّامُ للتَّعليل، والتَّقديرُ: يرهبونَ مَعاصيَ اللهِ لرَبِّهِم.

(١٥٥) - ﴿ وَاَخْنَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ ﴾؛ أي: مِن قَومِه، فحُذفَ الجارُّ وأُوصلَ الفعلُ الله ﴿ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَنِنَا فَلَمَا آخَذَتُهُمُ ٱلرَّجْفَةُ ﴾ رُوِيَ أَنَّه تَعالى أمرَهُ أن يأتيهُ في سبعينَ مِن بني إسرائيلَ، فاختارَ مِن كلِّ سبطٍ ستَّةً فزادَ اثنانِ، فقالَ: ليتخلَّفْ مِنْكُم رجلانِ، فتشاجَرُوا فقالَ: إنَّ لِمَن قعدَ أجرُ مَن خرجَ، فقعدَ كالَبُ ويوشَعُ، وذهبَ مع الباقينَ (٢). فلَمَّا دَنُوْا من الجبلِ غَشِيه غمامٌ، فدخلَ مُوسى بهم الغَمامَ وخرُّوا سُجَدًا، فسمعوهُ يكلِّمُ موسى يأمرُهُ وينهاه، ثمَّ انكشفَ الغمامُ فأقبَلُوا إليه وقالوا: ﴿ لَن نُوْمِنَ لَكَ حَتَى ذَى الشَّاعِقَةُ أو رجفةُ الجبلِ فَصَعَوُا مِنْهَا. وصُعقُوا مِنْهَا.

﴿ قَالَ رَبِّ لَوَ شِنْتَ أَهْلَكُنَهُم مِن قَبْلُ وَإِيَّنَ ﴾ تمنَّى هلاكَهُم وهلاكه قبلَ أَنْ يَرَى ما رأى، أو بسببٍ آخرَ، أو عَنَى به: إنَّكَ قدرتَ على إهلاكِهِم قبلَ ذلك بحملِ فِرْعَوْنَ على إهلاكِهِم، وبإغراقِهِم في البَحرِ، وغيرِهما، فترحَّمتَ عليهِم بالإنقاذِ منها، وإن ترحَّمتَ عليهِم مرَّةً أُخْرَى لم يَبعُدْ مِن عَميم إحسانِكَ.

﴿ أَتُهْلِكُنَا مِا فَعَلَ ٱلسُّفَهَا مُ مِنَا آ﴾ من العنادِ والتَّجاسُرِ على طلبِ الرُّؤيَةِ، وكانَ ذلك قالَهُ بَعضُهُم.

وقيلَ: المرادُ بـ«ما فعلَ السُّفهاءُ» عبادةُ العجلِ، والسَّبعونَ اختارَهُم موسى

⁽۱) وهذه اللامُ تُعرف بلام التقوية، وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف؛ إما بتأخره نحو: ﴿إِن كُتُتُم لِلرُّهُ وَاللهُ اللهُ ال

⁽۲) انظر: «الكشاف» (۳/ ۲۹۹ ـ ۳۰۰).

لميقاتِ التَّوبةِ عنها(١)، فغشِيَتْهُم هيبةٌ قَلِقُوا مِنْها ورجفُوا حتَّى كادَت تَبِينُ مَفاصِلُهم، وأشرَفُوا على الهلاكِ، فخافَ عليهِم مُوسَى فبكَى ودَعا فكشفَها اللهُ عَنْهُم.

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا فِنْنَكَ ﴾: ابتلاؤُكَ حينَ أسمَعْتَهم كلامَكَ حتَّى طمِعُوا في الرُّ وْيَةِ، أو أو جَدْتَ في العجل خُوارًا فزاغُوا به.

﴿ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآهُ ﴾ ضلالَه بالتَّجاوُزِ عَن حدِّهِ أو باتِّباع (٢) المخايلِ.

﴿ وَتَهْدِى مَن تَشَآهُ ﴾ هداه، فيَقْوَى بها إيمانُه.

﴿ أَنَ وَلِيْنَا ﴾: القائمُ بأمرِنَا ﴿ فَأَغْفِرُ لَنَا ﴾ بمغفرةِ ما قارَفْنَا ﴿ وَٱرْحَمْنَا ۚ وَٱنتَ خَيْرُ ٱلْغَفِرِينَ ﴾ تغفرُ السَّيِّئَةَ وتبدِّلُها بالحسنةِ.

(١٥٦) ـ ﴿ وَأَكْتُبُ لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾: حُسْنَ مَعيشَةٍ وتوفيقَ طاعةٍ ﴿ وَفِي ٱلْآخِرَةِ ﴾ الجنَّة ﴿ إِنَّا هُدُنَا ٓ إِلَيْكَ ﴾: تُبْنَا إليك، مِن «هادَ يَهُودُ»: إذا رجعَ.

وقُرِئَ بالكسرِ(") مِن «هادَه يَهِيدُه»: إذا أمالَه، ويحتمِلُ أن يكونَ مَبنِيًّا للفاعلِ والمفعولِ بمَعْنَى: أمَلْنَا أَنفُسَنَا، أو أُمِلْنَا إليك، ويجوزُ أن يكونَ المضمومُ أيضًا مَبنِيًّا للمفعولِ منه على لغةِ مَن يقولُ: عُودَ المَريضُ(").

﴿ قَالَ عَذَابِى أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءَ ﴾ تَعذيبَه ﴿ وَرَحْ مَتِي وَسِعَتَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ في الدُّنيا: المؤمنَ والكافرَ، بل المكلَّفَ وغيرَه.

⁽١) أي: عن عبادة العجل.

⁽٢) في نسخة الخيالي: (اتباع).

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و «المحتسب» (١/ ٢٦٠)، عن أبي وجزة السعدي.

⁽٤) انظر: «الكتاب» (٤/ ٣٤٣_٣٤٣)، و «شرح المقدمة المحسبة» لابن بابشاذ (٢/ ٣٧٢).

﴿ فَسَأَكَتُبُهَا ﴾: فسأُثْبِتُها في الآخرةِ، أو: فسأكتبُها كتبةً خاصَّةً مِنْكُم يا بني إسرائيلَ.

﴿لِلَّذِينَ يَنَقُونَ ﴾ الكفرَ والمعاصي ﴿ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوْةَ ﴾ خصَّها بالذِّكرِ لإنافَتِها (١٠)، ولاَّنَها كانَتْ أشقَ عليهِم، ﴿ وَٱلَّذِينَ هُم يِئَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فلا يَكفُرونَ بشيءٍ مِنْهَا.

(١٥٧) _ ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ ﴾ مُبتدأٌ خبرُه ﴿ يَأْمُرُهُم ﴾، أو خبرُ مُبتدأً تقديرُه: هم الَّذينَ، أو بدلٌ من «الَّذينَ يَتَقونَ» بدلَ البَعضِ أو الكلِّ، والمرادُ مَن آمنَ مِنْهُم بمحمَّدٍ ﷺ، وإنَّما سَمَّاهُ رسولًا بالإضافَةِ إلى اللهِ ونَبِيًّا بالإضافةِ إلى العبادِ.

﴿ الْأُمِي ﴾ الَّذي لا يَكتبُ ولا يقرأُ، وَصَفَه (٢) به تنبيهًا على أنَّ كمالَ علمِه مع حالِه أحدى مُعجزَ اتِه.

﴿ اَلَّذِي يَجِدُونَهُ وَمَكْنُونًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَئةِ وَٱلْإِنجِيلِ ﴾ اسمًا وصِفَةً.

﴿ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُ لَهُدُ ٱلطَّيِّبَاتِ ﴾ ممَّا حرِّمَ عليهم كالشُّحوم.

﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِ مُ ٱلْخَبِّمِ ﴾ كالدَّم ولحم الخنزيرِ، أو كالرِّبَا والرَّشوةِ.

﴿ وَيَضَعُ عَنْهُمُ إِصْرَهُمُ وَٱلْأَغْلَالُ ٱلَّتِي كَانَتَ عَلَيْهِمْ ﴾: ويخفِّفُ عَنْهُم ما كلِّفُوا به مِن التَّكاليفِ الشَّاقَة؛ كتعيُّنِ القصاصِ في العمدِ والخطأِ، وقطعِ الأعضاءِ الخاطِئَةِ، وقرضِ مَوضعِ النَّجاسةِ، وأصلُ «الإصرِ»: الثُقُلُ الَّذي يأصِرُ صاحبَه؛ أي: يحبسُهُ مِن الحركةِ (٣) لِثِقَلِه. وقرأ ابنُ عامر ﴿ آصَارَهُمْ ﴾ (١٠).

⁽١) الإنافة: الارتفاع والإشراف. انظر: «تاج العروس» (٢٤/ ٤٤٤).

⁽٢) في نسخة الخيالي: (وصف).

⁽٣) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «الحراك». وهما بمعني.

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٥)، و «التيسير» (ص: ١١٣).

﴿ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ ﴾: وعظَّمُوه بالتَّقويَةِ، وقُرِئَ بالتَّخفيفِ(١)، وأصلُه: الممنعُ، ومِنْهُ: التَّعزيرُ.

﴿ وَنَصَكُرُوهُ وَاتَّبَعُوا ٱلنُّورَ ٱلَّذِى آَنْزِلَ مَعَهُ ﴾؛ أي: مع نبوَّتِه؛ يعني: القرآنَ، وإنَّما سمَّاه نورًا لأنَّه بإعجازِه ظاهرٌ أمرُه مظهرٌ غيرَه، أو لأنَّه كاشفُ الحقائقِ (٢) مظهرٌ لها (٣).

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَعَهُو﴾ مُتعلِّقًا بـ﴿اتَّبعُوا﴾؛ أي: واتَّبعوا النُّورَ المنزلَ مع اتِّباع النَّبيِّ، فيكونُ إشارةً إلى اتِّباع الكتابِ والسُّنَّةِ (١٠).

﴿ أُوْلَيْكَ هُمُ ٱلْمُغْلِحُونَ ﴾: الفائزونَ بالرَّحمَةِ الأبديَّةِ.

ومَضمونُ الآيةِ جوابُ دُعاءِ مُوسَى عليهِ السَّلام.

(١٥٨) _ ﴿ قُلْ يَتَأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ الخطابُ عامٌ، وكانَ رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ ﴾ الخطابُ عامٌ، وكانَ رَسولُ اللهِ ﷺ مَبعوثًا إلى كافَّةِ الثَّقَلينِ، وسائرُ الرُّسل إلى أقوامِهِم.

﴿ جَمِيعًا ﴾ حالٌ مِن ﴿ إِلَيْكُمْ ﴾.

﴿ اَلَّذِى لَهُ مُلْكُ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضِ ﴾ صفةٌ لـ ﴿ اللَّهِ ﴾ وإنْ حيلَ بينَهُما بـما هُـ و مُتعلِّقُ المضافِ إليه لأنَّه كالمتَقدِّم عليه، أو مدحٌ مَنصوبٌ (٥٠ أو مَرفوعٌ، أو مُبتدأٌ

⁽۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و «المحتسب» (١/ ٢٦١)، و «المحرر الوجيز» (١/ ٢٦٤)، و «البحر» (١٠/ ٣٥٠).

⁽٢) في نسخة الخيالي: (للحقائق).

⁽٣) «مظهر لها»: ليس في نسخة التفتازاني.

⁽٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

⁽٥) قدَّم هذا الوجه في «الكشاف» (٣٠٦/٣) وأهمل ما بعده، ورجحه التفتازاني. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٢/ب).

خبرُه ﴿لَآ إِلَهَ إِلَّاهُوَ﴾، وهو على الوُجوهِ الأُولِ بَيانٌ لِمَا قبلَه'')، فإنَّ مَن مَلكَ العالمَ كانَ هو الإلهَ لا غيرُه، وفي ﴿يُحِيءوَيُمِيتُ ﴾ مزيدُ تقرير لاختصاصِه بالأُلوهيَّةِ.

﴿ فَنَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلأَثِيِّ ٱلَّذِي يُؤْمِثُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ﴾ ما أنزلَ عليهِ وعلى سائرِ الرُّسُلِ مِن كُتبهِ ووحيه.

وقُرِئَ: «وكَلِمَتِه»(٢) على إرادةِ الجنسِ، أو القرآنِ، أو عيسى؛ تعريضًا لليهودِ، وتنبيهًا على أنَّ مَن لم يُؤمِن به لم يُعتبَرُ إيمانُه، وإنَّما عدلَ عَن التَّكلُّمِ إلى الغيبَةِ لإجراءِ هذه الصِّفاتِ الدَّاعيَةِ إلى الإيمانِ به والاتِّباع له.

﴿وَاُتَّبِعُوهُ لَعَلَكُمْ تَهْـتَدُونَ ﴾ جعلَ رجاءَ الاهتداءِ أَثـرَ الأمرينِ تَنبيهًا على أَنَّ مَن صدَّقَه ولم يُتابِعْهُ بالتزام شَرعِه فهو بَعْدُ في خططِ الضَّلالةِ(٣).

(١٥٩) ـ ﴿ وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰ ﴾ يعني: مِن بَني إِسرائيلَ ﴿ أُمَّةً يُهْدُونَ بِٱلْحَقَّ ﴾: يهدونَ النَّاسَ

مُحِقِّينَ، أو: بكلمة (١٠) الحقِّ ﴿ وَبِهِ ۽ ﴾: وبالحقِّ ﴿ يَعْدِلُونَ ﴾ بينَهُم في الحكمِ. والمرادُ بها (١٠): الثَّابتونَ على الإيمانِ القائمونَ بالحقِّ مِن أهلِ زَمانِه، أَتْبعَ

⁽۱) كونها بيانًا يمكن أن يُحملَ على بيان المعنى، وهو بذلك خالف الزمخشري الذي جعلها بدلاً من جملة الصلة، وهو ما رجحه أبو حيان. انظر: «الكشاف» للزمخشري (۳/ ۳۰٦)، و «البحر المحيط» لأبي حيان (۱۰/ ۳۵۱_۳۵۲).

⁽٢) نسبت لمجاهد في: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، وللثقفي والجحدري_أو اللؤلؤي _ في «شواذ القراءات» للكرماني (ص: ١٩٦).

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «الضلال».

⁽٤) في نسخة الخيالي: (بكلمتي)، وفي هامشها نسخةٌ: (بكلمة».

⁽٥) قوله: ﴿بِهَاۥ؛ أي: بالآية.

ذِكرَهُم ذكرَ أَضدادِهِم على ما هو عادَةُ القُرآنِ تَنبيهًا على أنَّ تَعارُضَ الخيرِ والشَّرِّ وتزاحُمَ أهل الحقِّ والباطل أمرٌ مُستمرٌّ.

وقيلَ: مُؤمِنُو أهلِ الكتابِ.

وقيلَ: قومٌ وراءَ الصِّينِ رآهُم رسولُ اللهِ ﷺ ليلةَ المعراج فآمنوا بهِ(١).

(۱) ذكره أبو الليث في «تفسيره» (۱/ ٥٥٧) عن ابن عباس، والثعلبي في «تفسيره» (۱۲/ ٥٥٩) دون عزو. وذكر أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية بإسناد له من رواية الضحاك عن ابن عباس خبرًا طويلًا في لقاء النبي ﷺ بهم وإيمانهم به، ولا يصح في ذلك شيء، والله أعلم. وقد ذكر في هذه الآية أيضًا خبر: أن بني إسرائيل لمّا قتكوا أنبياءهم وكفروا وكانوا اثني عشر سِبطًا لهم وقد ذكر في هذه الآية أيضًا خبر: أن بني إسرائيل لمّا قتكوا أنبياءهم ويين إخوانهم، ففتح الله لهم نفقًا في الأرض فساروا فيه سنةً ونصفًا حتى خرجوا من وراء الصين، وهم هنالك حُنفاء مسلمون يستقبلون قبلتنا. رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ١٠٥) عن ابن جريج، وبعضه عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده منقطع. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٤١٤)، والواحدي في «البسيط» رضي الله عنهما، وإسناده منقطع. وذكره الثعلبي والضحاك وعطاء والسدي. وليس في الأخبار الواردة في هذه الحكاية ابن الحكاية ما يصح، قال الآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ١٤٤): وضعًف هذه الحكاية ابن الخازن [في «تفسيره» (٢/ ٢٠٠)] وأنا لا أراها شيئًا، ولا أظنك تجدلها سندًا يعول عليه ولو ابتغيت نفقًا في الأرض أو سلمًا في السماء.

وقال أبو شهبة في «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ٢٠٧_ ٢٠٠٨) عن قصة الصين هذه: وهي من خرافات بني إسرائيل ولا محالة... ونحن لا نشك في أن ابن جريج وغيره ممن رووا ذلك إنما أخذوه عن أهل الكتاب الَّذينَ أسلموا، ولا يمكن أبدًا أن يكون متلقًى عن المعصوم ﷺ...

قال: والذي يترجح عندي أن المراد بهم أناس من قوم موسى عليه الصلاة والسلام اهتدوا إلى الحق ودعوا الناس إليه، وبالحق يعدلون فيما يعرض لهم من الأحكام والقضايا، وأن هؤلاء الناس وجدوا في عهد موسى وبعده، بل وفي عهد نبينا على كعبد الله بن سلام وأضرابه... أما ما ذكروه فليس =

(١٦٠) - ﴿ وَقَطَّعْنَهُمُ ﴾: وصيَّرْنَاهُم قطعًا مُتميِّزًا بعضُهم عَن بعضٍ ﴿ أَثْنَتَى عَشْرَةَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُولِلْمُ اللَّالَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

﴿أَمَمًا ﴾ بـدلٌ منه ولذلك جُـمـعَ (٢)، أو تَمييزٌ له على أنَّ كلَّ واحدةٍ مِن اثنتي عشرة أسباطٌ؛ فكأنَّه قيلَ: اثنتي عشرة قبيلةً.

وقُرِئَ بكسرِ الشِّينِ وإسكانِها (٣)، ﴿أُمَمًا ﴾ على الأوَّلِ بدلٌ بعد بَدَلٍ أو نعتُ ﴿أَسَبَاطًا ﴾ .

قلت: يمكن أن يُحمل على أنها قرئت بالكسرة شذوذًا وبالإسكان على الوجه المشهور، وقراءة الكسر ذكرها في «المحتسب» (١/ ٢٦١) عن يحيى والأعمش وطلحة بن سليمان. وبالفتح والكسر ذكرها أبو حيان في «البحر» (١٠/ ٣٥٤) عن الأثمة المذكورين.

⁼ هناك ما يشهد له من عقل، ولا نقل صحيح، بل هو يخالف الواقع الملموس، والمشاهد المتيقن، وقد أصبحت الصين وما وراءها معلومًا كل شبر فيها، فأين هم؟ ثم أي فائدة تعود على الإسلام والمسلمين من التمسك بهذه الروايات التي لا خطام لها ولا زمام؟! وماذا يكون موقف الداعية إلى الإسلام في هذا العصر الذي نعيش فيه إذا انتصر لمثل هذه المرويات الخرافية الباطلة؟! إن هذه الروايات لو صحت أسانيدها لكان لها بسبب مخالفتها للمعقول والمشاهد الملموس ما يجعلنا في حل من عدم قبولها فكيف وأسانيدها ضعيفة واهية؟! وقد قلت غير مرة: إن كونها صحيحة السند فرضًا لا ينافي كونها من الإسرائيليات.

⁽١) أي: ﴿أَثْنَتَىٰ عَشْرَةً ﴾.

 ⁽۲) لأنه لو كان تميزًا لوجب أن يـقـال: سبطًا؛ لأن مميز الأعداد المركبة مفرد. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (۸/ ٥٢٥).

⁽٣) كذا في النسخ الخطية، والنسخ المطبوعة مع عامَّة الحواشي، وقال الأنصاري في «الحاشية» (٣/ ٦٥٥): صوابه: «وفتحها»؛ إذ إسكانُها ليس بشاذٌ، بل هو المشهورُ.

﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَى إِذِ اَسْتَسْقَنْهُ قَوْمُهُ ﴾ في التّيهِ ﴿ أَنِ اَضْرِب بِعَصَاكَ الْخَبَرُ ۖ فَأَنْبَجَسَت ، وحذفُه للإيماءِ على أنَّ مُوسَى لم يَتُوقَفْ في الامتثالِ، وأنَّ ضربَهُ لم يَكُن مُؤثِّرًا يتوقَّفُ عليه الفعلُ في ذاتِه (١).

﴿ مِنْهُ أَثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنَا فَدْعَلِمَ كُلُّ أَنَاسِ ﴾: كلُّ سبطِ ﴿ مَشْرَبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَ وَٱلسَّلُونَ كُوا ﴾ أي: عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَ وَٱلسَّلُونَ كُوا ﴾ أي: وقُلْنَا لَهُم: كلُوا ﴿ مِن طَيِبَتِ مَا رَزَقْنَ كُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَاكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ وَقُلْنَا لَهُم: كلُوا ﴿ مِن طَيِبَتِ مَا رَزَقْنَ كُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَاكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ سبقَ تفسيرُه في سورةِ البقرةِ.

(١٦١) - ﴿ وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ ٱسْكُنُواْ هَاذِهِ ٱلْقَرَّيَةَ ﴾ بإضمارِ: اذكُرْ، والقريةُ: بيتُ المقدس.

﴿وَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ اَلْبَابَ سُجَكَدًا ﴾ مثلَ ما في البقرةِ مَعنى (٢)، غيرَ أنَّ قولَه: ﴿ فكلوا ﴾ فيها بالفاءِ أفادَ تَسبُّبَ سُكناهُم للأكلِ منها، ولم يتعرَّض له هاهنا اكتفاءً بذكرِه ثَمَّ، أو بدلالةِ الحالِ عليهِ.

وأمَّا تَقديمُ ﴿وَقُولُواْ ﴾ على ﴿وَٱدَّخُلُواْ ﴾ فلا أثرَ له في المَعنى لأنَّه لا يُوجِبَ التَّرتيبَ، وكذلك (٣) الواوُ العاطفَةُ سنَهُما.

﴿ نَعْفِرْ لَكُمْ خَطِيَتَ يَكُمْ سَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ وعدٌ بالغُفرانِ والزِّيادةِ عليه بالإثابةِ، وإنَّما أخرجَ النَّانيَ مُخرجَ الاستئنافِ للدَّلالةِ على أنَّه تَفضُّلُ محضٌ ليس في مُقابلةِ ما أُمِرُوا به.

⁽١) فهذا كقوله: ﴿وَمَارَمَيْتَ إِذْرَمَيْتَ﴾. انظر: (حاشية ابن التمجيد) (٨/ ٢٧٥).

 ⁽٢) الآية: (٥٨) منها، وهي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا آذَخُلُواْ مَنذِ وَالْقَهْيَةَ فَكُلُواْ مِنْهَا حَيْثُ شِغْتُمْ رَغَدًا وَالْدَ وَاللَّهِ مَنْهَا وَقُولُواْ حِظَةٌ نَنْفِرْ لَكُرْ خَطَيْهَ كُمُ وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [المق ق: ٥٨].

⁽٣) في نسخة التفتازاني: (وكذا).

وقراً نافعٌ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ: ﴿ تُغْفَرْ ﴾ بالتَّاءِ والبناءِ للمَفعولِ و ﴿ خطيئاتُكم ﴾ بالجمع والرَّفع، غيرَ ابنِ عامرٍ فإنَّه وحدَ، وقرأً أبو عمرٍ و: ﴿ خطاياكُم ﴾ (١).

(١٦٢) _ ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْدَا مِنَ السَّكَاءَ بِمَا كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ مَضى تَفسيرُه في سورةِ البقرةِ.

(١٦٣) ـ ﴿ وَسُئَلَهُمْ ﴾ للتَّقريرِ والتَّقريعِ بقديمِ كُفْرِهم وعِصيانِهِم، والإعلامِ بمَا هو مِن علومِهِم الَّتي لا تُعلمُ إلَّا بتَعليمٍ أو وحي لتكونَ لك(٢) معجزةً عليهِم.

﴿عَنِ ٱلْقَرْكِةِ ﴾: عن خبرِها وما وقع بأهلِها ﴿ٱلَّتِي كَانَتُ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ ﴾: قريبةً منه، وهي أيلةُ: قريةٌ بينَ مدينَ والطُّورِ على شاطئِ البحرِ، وقيلَ: مدينُ، وقيلَ: طَبريَّةُ.

﴿إِذْ يَعَدُونَ فِي ٱلسَّبَتِ ﴾: يَتجاوزونَ حدودَ اللهِ بالصَّيدِ يـومَ السَّبتِ، و﴿إِذْ ﴾ ظرفٌ لـ ﴿كَانَتُ ﴾ أو للمُضافِ المَحذوفِ، أو بدلٌ منه بدلَ الاشتمالِ(٣).

﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ ﴾ ظرفٌ لـ ﴿يَعَدُونَ ﴾، أو بدلٌ بعدَ بدلٍ.

⁽١) قرأ نافع: ﴿تُغفَرِ﴾ مضمومة التّاء ﴿خطيئاتُكم﴾ بالجمع والرفع.

وقرأ ابن عامر: ﴿تُغفر﴾ مضمومة النّاء ﴿خطيئتُكم﴾ بالإفراد والرفع.

وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿نَغْفِر﴾ بالنون ﴿خَطِيناتِكم﴾ بالجمع والنصب. وقرأ أبو عَمرو: ﴿نَغْفِر لكم﴾ بالنُّون ﴿خطاياكم﴾ بغير همزٍ مثل "قضاياكم" ولا تاء فيها. انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٥_٢٩٦)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

⁽٢) في نسخة الخيالي: «ليكون ذلك».

⁽٣) قال أبو حيّان: هذا لا يجوزُ؛ لأنَّ «إذ» من الظُّروفِ التي لا تَنصَرِفُ ولا يدخلُ عليها حرفُ جرِّ، وجعلها بدلًا يُجوِّزُ دخولَ «عن» عليها؛ لأنَّ البَدلَ على نيّةِ تكرارِ العاملِ. انظر: «البحر المحيط» لأبى حيان (١٠/ ٣٦٣).

وقُرِئَ: «يَعَدُّون» (١) وأصلُه: يَعْتَدُونَ، و: «يُعِدُّون» مِن الإعدادِ (٢)؛ أي: يُعِدُّونَ آلاتِ الصَّيدِ يومَ السَّبتِ وقد نُهُوا أن يَشتَغِلُوا فيه بغيرِ العبادةِ.

﴿ يَوْمَ سَنَتِهِمْ شُرَّعً ﴾: يومَ تَعظيمِهِم أمرَ السَّبتِ، مَصدرُ «سَبَتَت اليهودُ»: إذا عظَّمَت " سَبْتَها بالتَّجرُّ دِ للعبادَةِ.

وقيلَ: اسمُ اليومِ، والإضافةُ لاختِصاصِهِم بأحكام فيه.

ويؤيِّدُ الأوَّلَ (1) أَنْ قُرِئَ: «يـومَ إسباتِهم» (٥)، وقولُه: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ ۖ لَا يَتَ

وقُرِئَ: «لا يُسْبِتُون» مِن أَسْبَتَ(٢)، و: «لا يُسبَتُون» على البناءِ للمفعولِ(٧) بمعنى: لا يدخلونَ في السَّبتِ.

و ﴿ شُرَعًا ﴾ حالٌ مِن الحيتانِ، ومَعناه: ظاهرةً على وجهِ الماءِ، من «شَرَعَ عَلَيْها»: إذا دَنا وأشرف.

⁽۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و «المحتسب» (١/ ٢٦٤) عن شهر بن حوشب وأبي نهيك.

⁽٢) دون نسبة في «الكشاف» (٣/ ٣١٥)، و «البحر» (١٠/ ٣٦٣).

⁽٣) في نسخة التفتازاني: (أعظمت).

⁽٤) وهو أنَّ ﴿ سَكِبْتِهِمْ ﴾ في الآية مصدر.

⁽٥) نسبت لعمر بن عبد العزيز. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و «المحرر الوجيز» (١٠/ ٣٦٤)، و «الكشاف» (٣/ ٣١٥)، و «البحر» (١٠/ ٣٦٤).

⁽٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧)، و «الكشاف» (٣/ ٣١٥)، عن علي رضي الله عنه، وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٨)، وأبو حيان في «البحر» (١٠/ ٣٦٤)، نسبتها للحسن وعاصم بخلاف.

⁽٧) انظر: (الكشاف) (٣/ ٣١٥) عن الحسن.

﴿ كَذَلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَاثُواْ يَفْسُقُونَ ﴾: مثلَ ذلكَ البَلاءِ الشَّديدِ نبلوهُمْ بسببِ فِسْقِهِم.

وقيلَ: ﴿كَذَٰلِكَ ﴾ مُتَّصلٌ بما قبلَه؛ أي: لا تأتيهِم مثلَ إتيانِهِم يومَ السَّبتِ، والباءُ متعلِّقٌ بـ﴿يَعَدُونَ ﴾.

(١٦٤) _ ﴿ وَإِذْ قَالَتَ ﴾ عطفٌ عَلى ﴿ إِذْ يَعَدُونَ ﴾ (١).

﴿ أُمَّةٌ مِّنهُمْ ﴾: جماعة مِن أهلِ القريَةِ؛ يعني: صُلحَاءَهُم الَّذينَ اجتهَدُوا في مَوعِظَتِهم حتَّى أَيسُوا مِن اتَعاظِهِم: ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللهُ مُهْلِكُهُمْ ﴾: مُختَرِمُهُم ﴿ أَوْ مُعَظِّتِهم حتَّى أَيسُوا مِن اتّعاظِهِم: ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللهُ مُهْلِكُهُمْ مَا لغةً في أَنَّ الوعظَ لا مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ في الآخرة لتماديهِم في العصيانِ، قالوه مُبالغة في أَنَّ الوعظَ لا ينفَعُ فيهِم، أو سُؤَالًا عن عِلَّةِ الوعظِ ونَفعِه، وكأنَّه تقاولٌ بينَهُم، أو قولُ مَن ارعَوى (٢) عن الوَعظِ لِمَن لَمْ يَرْعَوِ مِنهم.

وقيلَ: المرادُ طائفَةٌ مِن الفرقةِ الهالِكَةِ أَجابُوا بِهِ وُعَّاظَهُم رَدًّا عَلَيهِم وتَهَكُّمًا بهم.

﴿ قَالُواْ مَعْذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِكُمُ ﴾ جوابٌ للسُّؤالِ؛ أي: موعظتُنا إنهاءُ عُذْرٍ إلى اللهِ حتَّى لا نُنْسَبَ إلى تَفريطٍ في النَّهي عَن المنكرِ.

وقرأً حَفضٌ: ﴿مَعْذِرَةً ﴾ بالنَّصبِ على المصدرِ أو العلَّةِ؛ أي: اعتذرنا به معذرَةً، أو وعظناهُمْ مَعذِرَةً.

﴿ وَلَعَلَّهُ مُ يَنَّقُونَ ﴾؛ إذ اليأسُ لا يحصلُ إلَّا بالهلاكِ.

 ⁽١) ولا يجوزُ أن يكونَ مَعطوفًا على ﴿إِذْ تَـ أَتِيهِم ﴾ حتى لا يدخلَ هؤلاءِ في حكمِ أهلِ العُدوانِ. انظر:
 «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٢٩)، و «حاشية التفتازاني» (٢٥٣/ أ).

⁽٢) أي: امتنعَ. انظر: (حاشية القونوي) (٨/ ٢٥١).

(١٦٥) _ ﴿ فَلَمَا نَسُوا ﴾: تَرَكُوا تَرْكَ النَّاسي ﴿ مَا ذُكِرُوا بِهِ ﴾: ما ذكَّرَهُم به صُلَحاؤُهُم ﴿ أَنَجَيْنَا اللَّذِينَ يَنْهُونَ عَنِ السُّوَ وَأَخَذْنَا اللَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ بالاعتداء ومُخالفة أمرِ اللهِ ﴿ بِعَدَابٍ بَعِيسٍ ﴾: شَديدٍ، فَعيلٌ مِن ﴿ بَوُسَ يَبْؤُسُ بَأْسًا ﴾: إذا اشتدَّ.

وقرأً أبو بكرٍ: «بَيْنُس» على فَيْعَلِ كـ «ضَيْغَمٍ» (١).

وابنُ عامرٍ: ﴿بِنْسِ﴾ بكسرِ الباءِ وسُكونِ الهمزةِ (٢) على أنَّه «بَيْسٌ» _ كـ: حَذِرٍ _ كما قُرِئَ (٣)، فخُفِّفَ عنه بنقل حَركتِهَا إلى الفاءِ كـ (كِبْدٍ» في «كَبِدٍ».

وقراً نافعٌ: ﴿بِيْسٍ﴾ على قلبِ الهَمزةِ ياءٌ (١) كما قُلِبَت في «ذيبٍ»، أو على أنَّه فعلُ الذِّمِّ وُصفَ به فجُعلَ اسمًا.

وقُرِئَ: "بَيِّسٍ» - ك : رَيِّسٍ - على قلبِ الهمزةِ ياءٌ ثمَّ إدغامِها(٥).

و ﴿بَيْسٍ ﴾ على التَّخفيفِ كـ: هَيْنِ (١٠)، و: ﴿بائسٍ ١٠٠٠).

⁽١) قراءة أبي بكر بكسر الهمزة بخلاف عنه، والوجه الآخر عنه: ﴿يَكِيبِ ﴾. انظر: «التيسير» (ص: ١١٤). والقراءة بفتح الهمزة عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦) لعاصم، وعزاها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٦٥) لطلحة بن مصرف.

⁽٢) انظر: (التيسير) (ص: ١١٤).

 ⁽٣) نسبت لزيد بن ثابت في «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، ولأبي عبد الرحمن السلمي وطلحة بن مصرف
 في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٩)، و«البحر» (١٠/ ٣٧٠).

⁽٤) انظر: (التيسير) (ص: ١١٤).

⁽٥) نسبت لنصر بن عاصم في «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٠)، و«البحر» (٣٠٠/١٠).

⁽٦) نسبت للحسن، وهيي رواية خارجة عن نافع، وهي خلاف المشهور عنه. انظر: (المحتسب) (١/ ٢٦٥)، و(المحرر الوجيز) (٢/ ٢٩٠)، و(البحر) (٢/ ٣٧٠).

⁽٧) نسبت لأبي رجاء في «المحتسب، (١/ ٢٦٥)، و«المحرر الوجيز، (٢/ ٤٧٠)، و«البحر، =

﴿ بِمَا كَانُواْ يَفْسُقُونَ ﴾: بسببِ فِسْقِهِم.

(١٦٦) - ﴿ فَلَمَا عَتَوْا عَن مَا نُهُوا عَنهُ ﴾: تكبَّرُوا عَن تركِ ما نُهُوا عنه؛ كقولِه: ﴿ وَعَنَ وَالْمُوا عَنه ؛ كقولِه :

﴿ قُلْنَا لَمُنْمَ كُونُواْ قِرَدَةً خَسِئِينَ ﴾؛ كقولِه: ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيَّ ۽ إِذَآ أَرَدْنَاهُ أَن نَقُولَ لَهُۥكُن فَيكُونُ ﴾ [النحل: ٤٠].

والظَّاهرُ يَقتَضِي أَنَّ اللهَ تعالى عــذَّبَـهــم أَوَّلًا بعذابِ شَديدٍ فعَتَوا بعدَ ذلك فَمَسَخهُم، ويجوزُ أَنْ تكونَ الآيةُ الثَّانيةُ تقريرًا وتفصيلًا للأُولى.

رُوِيَ: أَنَّ النَّاهِينَ لمَّا أَيِسُوا عَن اتَّعاظِ المُعتَدِينَ كرهوا مُساكنَتَهُم، فقسموا القرية بجدارٍ فيه بابٌ مَطروقٌ، فأصبَحُوا يومًا ولم يخرُجْ إليهِم أحدٌ من المُعتدينَ، فقالوا: إنَّ لهم شَأْنًا! فدَخَلُوا عليهِم فإذا هُم قردةٌ، فلَم يعرِفُوا أَنسِبَاءَهُم، ولكنَّ القرودَ تعرفُهُم، فجعلَت تَأْتِي أَنسِبَاءَهُم وتَشَمُّ ثِيابَهُم وتدورُ باكيةٌ حولهم، ثمَّ مَاتوا بعدَ ثلاثِ(١).

وعن مجاهدٍ: مُسخَت قلوبُهُم لا أَبْدانُهُم (٢).

(١٦٧) - ﴿ وَإِذْ تَأَذَّ نَ رَبُكَ ﴾؛ أي: أَعْلَمَ، «تفعَّلَ» مِن الإيذانِ بمعناه؛ كـ «التَّوعُّدِ» و «الإيعادِ»، أو: عزمَ؛ لأنَّ العازمَ على الشَّيءِ يُؤذِنُ نفسَه بفعلِه، وأُجرِيَ مجرَى فعلِ القَسَم كـ «عَلِمَ اللهُ» و «شَهِدَ اللهُ»، ولذلك أجيبَ بجَوابِه (٣).

^{= (}۱۰/ ۳۷۱). وقد اعتنى أبو حيان رحمه في «البحر» بجمع ما روي في هذه الكلمة من قراءات، فذكر فيها اثنتين وعشرين قراءة مع شرحها، وقد خرجناها وفصلناها بفضل الله في تحقيقنا له فلتنظر فيه.

⁽۱) وردت في هذه القصة روايات كثيرة عن ابن عباس وابن مسعود وقتادة وأبي صالح وابن زيد وابن رومان. انظر: «تفسير الطبرى» (۱۰/۲۱۰ - ۵۲۶).

⁽۲) رواه الطبرى في «تفسيره» (۲/ ٦٥).

⁽٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٣٦).

﴿لِيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ ٱلْقِيَكَمَةِ ﴾ والمعنى: وإذ أوجبَ ربُّكَ على نفسِه ليسلطنَّ على اليهود ﴿مَن يَسُومُهُمْ شُوّءَ الْعَذَابِ ﴾ كالإذلالِ وضرب الجِزيّةِ.

بعثَ اللهُ عَليهِم بعدَ سُليمانَ عليه السَّلامُ بُخْتَنَصَّرَ ، فخرَّبَ دِيارَهُم وقتلَ مُقاتلتَهُم وسبَى نِساءَهُم وذراريَّهم ، وضربَ الجِزيةَ على مَن بقيَ مِنْهُم ، وكانُوا يؤدُّونَها إلى المجوسِ حتَّى بعثَ اللهُ مُحمَّدًا صلواتُ اللهِ عليهِ ففعلَ ما فعلَ ثمَّ ضربَ عليهم الجِزيةَ ، فلا تزالُ مَضروبةً إلى آخرِ الدَّهرِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْمِقَابِ ﴾ عاقبَهُم في الدُّنيَا ﴿وَإِنَّهُ لَغَغُورٌ رَّحِيثُ ﴾ لِمَن تابَ وآمنَ.

(١٦٨) - ﴿ وَقَطَّمْنَا ثُمُ فِ ٱلْأَرْضِ أَمَمًا ﴾: وفرَّ قْنَاهُم فيها - بحيثُ لا يَكادُ يخلو قطرٌ مِنْهُم - تتمَّةً لإدبارِهِم حتَّى لا يكونُ لهم شوكةٌ قط، و﴿ أَمَمًا ﴾ مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ.

﴿ مِنْهُ مُ الصَّلِحُونَ ﴾ صفةٌ أو بدلٌ مِنه، وهم الَّذينَ آمَنوا بالمدينَةِ ونُظراؤُهُم (١٠)، ﴿ وَمِنْهُم ناسٌ دونَ ذلك (٢٠)؛ أي: مُنحطُّونَ عَن الصَّلاحِ وهم كفَرَتُهُم وفَسَقَتُهم.

﴿وَبَكَوْنَكُمُ بِٱلْحَسَنَتِ وَٱلسَّيِّ اَتِ ﴾: بالنَّعَمِ والنَّقَمِ ﴿لَعَلَهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ ينتبهونَ ويرجعونَ عمَّا كانُوا عليه.

⁽١) هذا مختار الزمخشري، وقال الطِّيبِيُّ: الظّاهرُ خِلافُه لِما يَقتَضيهِ النَّظمُ؛ لقولِه: ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ ﴾ بالفاءِ. انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٢٢)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٣٧).

⁽٢) قوله: (منهم) جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، و (ناسٌ) مبتدأ مؤخر، و (دون ذلك) ظرف مكان متلق بصفة محذوفة من (ناس)، وقال التفتازاني: قد شاع في الاستعمال رُجوعُ المبتدأ والخبرِ ظَرفينِ، واستمرَّ النُّحاةُ على جعلِ الأوَّلِ خبرًا والثّاني مُبتداً بتقديرِ مَوصوفي دونَ العَكسِ. انظر: (حاشية التفتازاني) (٢٥٣/أ).

(١٦٩) _ ﴿ فَخَلَفَ مِنْ بَعَدِهِم ﴾: من بعدِ المذكورينَ ﴿خَلَفُ ﴾ بَدَلُ سَوءٍ، مصدرٌ نُعِتَ به، ولذلك يقَعُ على الواحدِ والجمع.

وقيلَ: جمعٌ (١)، وهو شائعٌ في الشَّرِّ، و (الخَلَفُ) - بالفتح - في الخيرِ. والمرادُ به: الَّذينَ كانُوا في عصرِ رَسولِ اللهِ عليه السَّلامُ.

﴿وَرِثُواْ ٱلْكِنَبَ ﴾: التَّوراةَ مِن أسلافِهِم يقرؤونَها ويَقِفُونَ على ما فيها.

﴿ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا ٱلْأَدَّنَى ﴾: حطامَ هذا الشَّيءِ الأدنى؛ يعني: الدُّنيا، وهو من «الدُّنُوِّ» أو «الدَّناءةِ»، وهو ما كانُوا يأخذونَ مِن الرُّشَا في الحكومةِ، وعلى تحريفِ الكلم، والجملةُ حالٌ من الواوِ(٢٠).

﴿وَيَقُولُونَ سَيُغَفَرُ لَنَا﴾: لا يُؤاخِذُنَا اللهُ بذلك ويتجاوزُ عنه، وهو يحتمِلُ العطفَ والحالَ، والفعلُ مُسندٌ إلى الجارِّ والمجرورِ أو مصدرِ ﴿يَأْخُذُونَ ﴾(٣).

﴿ وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلُهُ يَأْخُذُوهُ ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿ لَنَا ﴾؛ أي: يرجونَ المغفرةَ مصرِّينَ على الذَّنبِ عائدينَ إلى مثلِه غيرَ تائبينَ عنه (١٠).

⁽١) قوله: «جمع» أراد أنه اسم جمع؛ لأنّ أهل اللغة يسمون اسم الجمع جمعًا، فردُّه بأنه ليس من أبنية الجمع غير وارد. انظر: «حاشية الخفاجي».

 ⁽٢) قوله: «والجملةُ حالٌ من الواوِ»؛ أي: جملة ﴿يَأْخُدُونَ ﴾ حال من الواو في ﴿وَرِثُوا ﴾؛ أي: ورثوه
 آخذين عرض الدُّنيا. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٥٣٨).

 ⁽٣) قوله: «والفعل»؛ أي: ﴿سَيُغَفِّرُ ﴾ «مسند إلى الجر والمجرور» وهو ﴿لَنَّا ﴾، «أو مصدرِ يأخذون»؛
 أي: ويجوز أن يكون مسندًا إلى الأخذِ الذي هو مصدرُ ﴿يَأْخُدُونَ ﴾.

⁽٤) تبع الزمخشريَّ في «الكشاف» (٣/ ٣٢٣)، وقد ذهب السمينُ الحلبيُّ إلى أنَّ هذه الجُملةَ مُستأنفةٌ، وهو رَأيُ وقال: إنَّما جعلَ الزَّمَخشَرِيُّ الواوَ للحالِ للغَرَضِ الذي ذكرَهُ من أنَّ الغُفرانَ شَرطُهُ التَّوبةُ، وهو رَأيُ المُعتزِلةِ، وأمّا أهلُ السُّنةِ فيُجوِّزُونَ المَغفِرةَ مع عَدمِ التَّوبةِ. انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥٠٥).

﴿ اَلَةِ يُؤَخَذَ عَلَيْهِم مِيثَتُ الْكِتَكِ ﴾؛ أي: في الكتابِ (() ﴿ أَن لَا يَقُولُواْ عَلَى اللّهِ إِلّا الْحَقّ ﴾ عطف بيانٍ للميثاقِ، أو مُتعلِّقٌ به؛ أي: بأنْ لا يقولوا، والمرادُ: تَوبيخُهُم على البتّ بالمغفرةِ مع عدمِ التَّوبةِ، والدّلالةُ على أنَّه افتراءٌ على اللهِ وخروجٌ عن ميثاقِ الكتاب.

﴿وَدَرَسُواْ مَافِيهِ ﴾ عطفٌ على ﴿أَلَزَيُوْخَذَ ﴾ مِن حيثُ المعنى فـإنَّه تَقريرٌ (٢)، أو على ﴿وَرِثُواْ ﴾ وهو اعتراضٌ.

﴿وَٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَنَّقُونَ ﴾ ممَّا يأخذُ هؤلاءِ ﴿أفلا يَعقِلونَ ﴾ فيعلموا ذلك، ولا يستبدلُوا الأَذْنَى الدَّنيءَ المؤدِّيَ إلى العقابِ بالنَّعيمِ المخلدِ.

وقرأً نافِعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ ويعقوبُ بالتَّاءِ على التَّلوين (٢٠).

(۱۷۰) ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِنَابِ وَأَقَامُواْ الصَّلَوْةَ ﴾ عطفٌ على «الَّذينَ يتَقونَ»، وقوله: ﴿ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ﴾ على تقدير: منهم، أو وضع الظَّاهرِ مَوضِعَ المضمَرِ تنبيهًا على أنَّ الإصلاحَ كالمانعِ مِن التَّضييع.

وقرأً أبو بكرٍ: ﴿ يُمْسِكُونَ ﴾ بالتَّخفيفِ (١). وإفرادُ الإقامةِ لإنافَتِها على سائرِ أنواع التَّمسُّكَاتِ.

(١) قوله: «أي: في الكتاب؛ حمل الإضافة في ﴿يَتِنَّ ٱلْكِتنبِ ﴾ على الإضافة بمعنى (في، انظر:
 ◄ حاشية ابن التمجيد، (٨/ ٥٣٩).

 ⁽٢) أي: ﴿النَّرْقُونَذَ﴾ استفهام بمعنى: التقرير، فهُو بمنزِلةِ الإخبارِ عن الثّابتِ، فصحَّ عَطفُ الجملة الخبريّة ﴿وَدَرَسُوا مَافِيهِ﴾ عليه لعدم المُنافاةِ. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٦٤٠).

⁽٣) انظر: (السبعة) (ص: ٢٥٦)، و(التيسير) (ص: ١٠٢)، و(النشر) (٢/ ٢٩١).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٧)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

(١٧١) - ﴿ وَإِذْ نَنَقَنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ ﴾؛ أي: قَلَعْناهُ ورفعناهُ فوقَهُم، وأصلُ «النَّتْقِ»: الجذبُ.

﴿كَأَنَّهُ اللَّهُ ﴾: سقيفةٌ، وهي كلُّ ما أظلَّكَ.

﴿ وَظَنُواً ﴾ : وتَيقَنُوا ﴿ أَنَهُ وَاقِعُ أَبِهِمٌ ﴾ : ساقطٌ عليهِم ؛ لأنَّ الجبلَ لا يَثبتُ في الجوِّ، ولاَنَّهُم كانُوا يوعَدونَ به ، وإنَّما أطلقَ الظَّنَّ لاَنَه لم يقَعْ مُتعلِّقُه ، وذلك أنَّهم (١) أبوا أن يقبلوا أحكامَ التَّوراةِ لثِقَلِها فرفعَ اللهُ الطُّورَ فوقَهُم وقيل لهم : إن قَبِلْتُم ما فيها وإلَّا ليقعنَّ عليْكُم.

﴿خُذُوا ﴾ على إضمارِ القولِ؛ أي: وقُلْنَا: ﴿خُذُوا ﴾، أو قائلينَ: ﴿خُذُوا ﴾.

﴿ مَآ ءَاتَيْنَكُم ﴾ مِن الكتابِ ﴿ بِقُوَّةٍ ﴾: بجِدٍّ وعزمٍ على تحمُّلِ مَشاقِّهِ، وهو حالٌ مِن الواوِ.

﴿وَٱذْكُرُواْ مَافِيهِ ﴾ بالعملِ بهِ ولا تتركوهُ كالمَنْسِيِّ ﴿لَعَلَكُمْ نَنَقُونَ ﴾ قبائحَ الأعمالِ ورَذائلَ الأخلاقِ.

(۱۷۲) ـ ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتُهُمٌ ﴾؛ أي: أخـرجَ مِن أَصْلابِهِم نَسْلَهُم على ما يَتوالَدُونَ قرنًا بعدَ قرنٍ، و﴿ مِن ظُهُورِهِمْ ﴾ بدلٌ من ﴿ بَنِىٓ ءَادَمَ ﴾ بدلَ البَعض.

وقرأً نافِعٌ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ: ﴿ذُريَّاتِهِم﴾(١).

﴿ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَتِكُمْ ﴾؛ أي: ونصبَ لَهُم دَلائِل رُبوبِيَّتِه، وركَّبَ في عُقولِهِم ما يَدْعُوهُم إلى الإقرارِ بها، حتَّى صارُوا بمنزلةِ مَن قيلَ لهم: ﴿ أَلَسْتُ بِرَتِكُمْ ۖ

⁽١) في نسخة الخيالي: (الأنهم).

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۲۹۷_۲۹۸)، و «التيسير» (ص: ۱۱۶)، و «النشر» (۲/ ۲۷۳).

قَالُوا بَكَى ﴾، فنزَّلَ تمكينَهُم مِن العلمِ بها وتمكُّنَهُم منه بمنزلةِ الإشهادِ والاعترافِ على طريقَةِ التّمثيل(١)، ويدلُّ عليه قولُه:

﴿ قَالُوا بَكَنْ شَهِدْنَا آَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِينَمَةِ ﴾؛ أي: كراهة أَنْ تَقولُوا: ﴿ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَنِفِلِينَ ﴾ لم ننبَّه عليه بدَليلِ.

(١٧٣) - ﴿ أَوْ نَقُولُوٓا ﴾ عطفٌ على ﴿ أَن تَقُولُوا ﴾ ، وقرأَ أبو عمرٍ و كِلَيهِما بالياءِ (٢) ؛ لأنَّ أوَّلَ الكَلامِ على الغيبَةِ.

﴿ إِنَّمَا آشْرِكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِيَّةً مِّنْ بَعْدِهِمْ ﴾ فاقتدَيْنَا بهم؛ لأنَّ التَّقليدَ عندَ قيامِ الدَّليلِ والتَّمكُّنِ من العلمِ به (٣) لا يصلُحُ عُذْرًا.

﴿ أَفَّهُ لِكُنَا مِا فَعَلَ ٱلْمُتَّظِلُونَ ﴾ يعني: آباءَهُم المبطِلينَ بتأسيس الشَّركِ.

وقيلَ: لَمَّا خلقَ اللهُ آدمَ أخرجَ مِن ظَهرِه ذرِّيَّةً كالذَّرِّ، وأحياهُم وجعلَ لَهُم العقلَ والنُّطقَ وألهمَهُم ذلك، لحديثٍ رواهُ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه (١٠).....

⁽۱) تَبِعَ في هذا الزَّمخشريَّ، وقال ابنُ المُنيِّرِ: قَد أجراهُ قومٌ على ظاهرِه وقالوا: لا تُترَكُ الحقيقةُ مَع إمكانِها. وقال السيوطي: والأحاديثُ الصَّحيحةُ مُصرِّحةٌ بذلك. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٢٨)، و (حاشية السيوطي) (٦/ ٤٥٢).

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۲۹۸)، و«التيسير» (ص: ۱۱۶).

⁽٣) الضمير يعود على الدليل. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٤٥).

⁽٤) روى مالكٌ في «الموطأ» (٢): أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ سُيْلَ عن هذِهِ الآيةِ: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُكَ مِنْ بَنِى ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِر ذُرِنَنَهُمْ وَأَشْهَدَمُ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسَتُ مِرَدِكُمْ قَالُوا بَلْنَ شَهِدَنَا أَلَ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِينِمَةِ إِنَّا كُنَا عَنْ هَذَا عَنْ هَذَا عَنْ اللهِ عَلَى عَلَق ادَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ بِيمِينِهِ فاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِّيَةً، فقال: خَلَقتُ هُولًا عِلِلجَنّةِ، وَبِعَمَلِ وَبِعَمَلِ أَهلِ الجَنّةِ يَعْمَلُونَ. ثُمَّ مَسَحَ ظَهرَهُ فاستَخرَجَ مِنهُ ذُرِّيَةً، فقال: خَلَقتُ هُولًا عِلِنَادٍ، وَبِعَمَلِ وَبِعَمَلِ أَهلِ النّارِ يَعْمَلُونَ.

وقَد حَقَّقْتُ الكلامَ فيه في شرحي لكتابِ «المصابيح» (١).

والمقصودُ مِن إيرادِ هذا(٢) الكلامِ هاهنا: إلزامُ اليهودِ بمُقتَضَى الميثاقِ العامِّ بعد ما ألزمَهُم بالميثاقِ المخصوصِ بهم، والاحتجاجُ عَلَيْهِم بالحجَجِ السَّمعيَّةِ والعَقليَّةِ، ومنعُهم عن التَّقليدِ وحَملُهم على النَّظرِ والاستدلالِ، كما قالَ:

فقال رَجُلّ: يا رَسُولَ اللهِ، فَفِيمَ العَمَلُ؟ قال: فقال رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إنَّ اللهَ إِذَا خَلَقَ العَبدَ لِلجَنّةِ، وَإِذَا خَلَقَ استَعمَلَهُ بِعَمَلِ أَهلِ الجَنّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِن أعمالِ أَهلِ الجَنّةِ فَيُدخِلُهُ بِهِ الجَنّة، وَإِذَا خَلَقَ العَبدَ لِلنّارِ، استَعمَلَهُ بِعَمَلِ أَهلِ النّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِن أعمالِ أَهلِ النّارِ فَيُدخِلُهُ بِهِ النّارَ». العَبدَ لِلنّارِ، استَعمَلَهُ بِعَمَلِ أَهلِ النّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِن أعمالِ أَهلِ النّارِ فَيُدخِلُهُ بِهِ النّارَ». ورواه أحمد في "مسنده" (٢١١٦)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (٨/ ٩٧)، وأبو داود في "سننه" (٤٧٠٣)، وقال: هذا حديث حسن ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً، والنسائي في "الكبرى" (١١٢٦)، وابن حبان في "صحيحه" (٢٦٦٦)، والحاكم في "المستدرك" (٤٧) وقال الذهبي في "التلخيص": فيه إرسال، و(٢٠٠١) وقال الذهبي: "على شرط البخاري ومسلم"، وكل الأسانيد عن مسلم بن يسار الجهني عن عمر بن الخطاب، والبيهقي في "الأسماء والصفات" (٢١٠)، ورواه أبو داود (٤٠٧٤) من طريق مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة، قال كنت عند عمر بن الخطاب بهذا الحديث. وأعله ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/٣) بجهالة الراوي عن عمر، ثم قال: لكن معنى هذا الحديث. وأعله ابن عبد البر في "التمهيد" (٢/٣) بجهالة الراوي عن عمر، ثم قال: لكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها، من حديث عمر عمر وغيره.

وقال الفخر الرازي: أطبقَت المُعتَزِلةُ على أنَّه لا يَجوزُ تَفسيرُ الآيةِ بالحَديثِ. ثم ذكر الفخر الرازي لهم عشر حجج، وأجاب عنها. انظر: «تفسير الرازي» (١٥/ ٣٩٨_٤٠٤).

وقال الطّيبيُّ: الواجبُ على المفسِّرِ المُحقِّقِ أن لا يُفسِّرَ كلامَ اللهِ المَجيدِ برَأْيِه إذا وجدَ من جانبِ السَّلفِ الصّالحِ نقلًا مُعتمدًا، فكيفَ بالنصِّ القاطعِ من جانبِ حضرةِ الرِّسالةِ صلواتُ اللهِ على صاحِبها؟! انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٢٥٦).

⁽۱) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (۱/ ١٠٥)، و«تفسير القرطبي» (٩/ ٣٧٦)، و«روح المعاني» (٩/ ٤٥٦).

⁽٢) «هذا» من نسخة التفتازاني.

(١٧٤) - ﴿ وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْآيَنَ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾؛ أي: عَن التَّقليدِ واتِّباعِ الباطلِ.

(١٧٥) - ﴿ وَٱتَّلُ عَلَيْهِمْ ﴾؛ أي: على اليهودِ ﴿ نَبَأَ ٱلَّذِى ٓ ءَاتَيْنَهُ ٓ ءَايَئِنَا ﴾: هو أحدُ عُلماءِ بني إسرائيلَ. أو: أميَّةُ بنُ أبي الصَّلتِ؛ فإنَّه كانَ قد قرأَ الكتبَ وعَلِمَ أَنَّ اللهَ تَعالى مُرسِلٌ رَسُولًا في ذلك الزَّمانَ ورَجَا أن يكونَ هُو، فلمَّا بُعِثَ مُحمَّدٌ عليه السَّلامُ حسَدَهُ وكفَرَ به. أو: بلعمُ بن باعُوراءَ مِن الكَنعانِيِّينَ، أوتي عِلْمَ بعضَ عليه السَّلامُ حسَدَهُ وكفَرَ به. أو: بلعمُ بن باعُوراءَ مِن الكَنعانِيِّينَ، أوتي عِلْمَ بعضَ كتبِ اللهِ ﴿ فَانسَلَخَ مِنْهَا ﴾: مِن الآياتِ بأنْ كفرَ بها وأعرضَ عَنْها ('' ﴿ فَأَتَبَعَهُ مُنْ الضَّالِينَ. وَلَكَ الشَّيْطَانُ ﴾ حتَّى لَحِقَه وقيلَ: استَتُبعَه ﴿ وَلَكَانَ مِنَ ٱلْفَاوِينَ ﴾: فصارَ مِن الضَّالينَ.

رُوِيَ: أَنَّ قومَهُ سألوهُ أَنْ يَدعُو على مُوسَى ومَن معَه فقالَ: كيفَ أَدْعُو على مَن مَعَه الملائكَةُ؟! فألَحُوا عليه حتَّى دَعَا عليهم فبَقُوا في التِّيهِ(٢).

(١٧٦) ﴿ وَلَوْ شِنْنَالُوفَعَنَهُ ﴾ إلى مَنازلِ الأبرارِ مِن العُلَماءِ ﴿ إِمَا ﴾: بسببِ تلكَ الآياتِ ومُلازَمَتِها ﴿ وَلَنَكِنَهُ وَ أَخْلَدَ إِلَى اللَّرَضِ ﴾: مالَ إلى الدُّنيَا وإلى (٣) السَّفالةِ (١) ﴿ وَالنَّبَعُ هَوَنَهُ ﴾ في إيثارِ الدُّنيا واستِرضاءِ قومِه، وأَعْرضَ عَن مُقتَضَى الآياتِ.

وإنَّما علَّقَ رَفْعَه بمشيئةِ اللهِ ثمَّ استدركَ عنه بفعلِ العَبدِ تَنبيهًا على أنَّ المَشيئةَ سببٌ لفعلِه الموجِبِ لرَفْعِه، وأنَّ عدمَهُ دَليلُ عدمِها دلالةَ انتفاءِ المُسبَّب على انتفاء

⁽۱) يقالُ لكلِّ مَن فارقَ الشَّيءَ بالكُليَّةِ: انسلَخَ مِنه، وقيل: ﴿انسلخ منها﴾ مبالغة. انظر: (تفسير الرازي) (۱/ ۲۰٤)، و(فتوح الغيب) للطيبي (٦/ ٦٦٢).

 ⁽٢) رواه الطبري في (تفسيره) (١٠/ ٥٧٩) من قول سالم أبي النضر مطولاً، وبنحوه (١٠/ ٥٧٥) من
 قول ابن عباس.

⁽٣) في نسخة التفتازاني: ﴿أُو إِلَى ۗ).

⁽٤) «السَّفالةُ»: النَّذالةُ. انظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٣٠).

سببِه (١)، وأنَّ السَّببَ الحَقيقيَّ هو المشيئةُ، وأنَّ ما نُشاهِدُه (٢) من الأسبابِ وسائطُ مُعتبرَةٌ في حصولِ المسبَّبِ مِن حيثُ إنَّ المشيئةَ تعلَّقَت به كذلك، وكانَ مِن حَقِّهِ أَن يقولَ: «ولكنَّه أعرَضَ عَنْهَا» فأَوْقعَ مَوقِعَه: ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَنهُ ﴾ مُبالغَةً وتنبيهًا على ما حملَهُ عليه، وأنَّ حبَّ الدُّنيَا رأسُ كلِّ خطيئةٍ.

﴿ فَمَنْكُهُ أَهُ اللَّهِ فَ فَصِفَتُهُ الَّتِي هِ مِ مَثُلٌ فِي الْخِسَّةِ ﴿ كُمَثُلِ ٱلْكَلْبِ ﴾ : كَصِفَتِه في أخسِّ أحوالِه، وهو : ﴿ إِن تَحْمِلُ عَلَيْهِ يَلْهَتْ أَوْ تَتْرُكُ هُ يَلْهَثُ ﴾ ؛ أي : يلهَثُ دائمًا سواءٌ حُملَ عليه بالزَّجِرِ والطَّردِ أو تُرِكَ ولم يُتعرَّضْ لهُ بخِلافِ سائرِ الحيواناتِ لضَعفِ فُؤادِه، و «اللَّهْثُ » : إدلاعُ اللِّسانِ عن التَّنفُّسِ الشَّديدِ، والشَّرطيَّةُ في مَوضعِ الحالِ (٣)، والمعنى : لاهنًا في الحالتينِ، والتَّمثيلُ واقِعٌ مَوقِعَ لازمِ التَّركيبِ الَّذي هو نفي الرَّفع ووضعُ المنزلةِ للمبالغَةِ والبَيانِ.

وقيلَ: لَمَّا دَعا على مُوسى خرجَ لِسانُه فوقعَ على صدرِه، وجعلَ يلهَثُ كالكَلْب.

﴿ ذَالِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِاَيْئِناً فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ ﴾ المذكورة على اليهود؛ فإنّها نحوُ قِصَصِهِم ﴿لَعَلَهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ تَفكُّرًا يؤدِّي بهم إلى الاتِّعاظِ.

⁽١) قوله: «وأنَّ عدمَهُ دَليلُ عدمِها دلالةَ انتفاءِ المُسبَّبِ على انتفاءِ سببِه»؛ أي: عدمُ فعل العبد دليل عدم مشيئة الله تعالى، وفيه رد على المعتزلة حيث قالوا: يريد الله إيمان الكافر وطاعة العاصي مع انتفاء الإيمان والطاعة. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٥٥٠).

⁽۲) في نسخة التفتازاني: «فمشاهده».

⁽٣) أفاد الطيبي أنَّ الجملة الشرطيّة لا تقع بتمامها حالاً إلا أن تخرج عن معنى الشرطيّة؛ كأن تفيد معنى التسوية في نحو: «أتيتُكَ إَن تَأتِني أو لم تَأتني»، ومنه الآية؛ لأنَّ المُرادَ: إن حُملَ عليه أو لم يُحمَل. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٦٨).

(١٧٧) - ﴿ سَآهَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾؛ أي: مشلُ القومِ، وقُرِئَ: «ساءَ مشلُ القَوْمِ» على حذفِ المخصوصِ بالذَّمِّ(١).

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِنَايَئِنَا ﴾ بعدَ قيامِ الحُجَّةِ عليها وعِلْمِهِم بها.

﴿ وَأَنفُسَهُمَ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ إمَّا أَنْ يكونَ دَاخِلًا في الصِّلَةِ مَعطوفًا على ﴿ كَذَّبُوا ﴾ بمَعنى: الَّذينَ جَمَعُوا بين تكذيبِ الآياتِ وظلمِ أنفُسِهِم (")، أو مُنقَطِعًا عنها بمَعنى: وما ظلموا بالتَّكذيبِ إلَّا أَنفُسَهُم؛ فإنَّ وَبالَهُ لا يَتخطًاهَا، ولذلك (") قدَّمَ المفعولَ.

(١٧٨) - ﴿ مَن يَهْدِ اللهُ فَهُو الْمُهْ تَدِى وَمَن يُضَلِلْ فَأُولَكِكَ هُمُ الْخَنِيرُونَ ﴾ تصريحٌ بأنَّ الهُدَى والضَّلالَ مِن اللهِ، وأنَّ هِدايةَ اللهِ (١٤ تختَصُّ ببعض دونَ بعض، وأنَّها مُستلزمَةٌ للاهتداء، والإفرادُ في الأوَّلِ والجَمْعُ في الثَّاني لاعتبارِ اللَّفظِ والمَعنى (٥٠ = تنبيهُ ١٧) على أنَّ المُهتَدِينَ كواحدِ لاتَّحادِ طَريقِهِم، بخلافِ الضَّالِينَ.

والاختِصارُ في الإخبارِ عمَّنْ هداهُ اللهُ بالمُهتَدِي تعظيمٌ لشأنِ الاهتداءِ، وتَنبيهٌ

⁽۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣) عن الجحدري والأعمش. قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٩): ورفع (مثلُ) على هذه القراءة بـ﴿ سَلَةَ ﴾، ولا تجرى (ساءً» مجرى

[«]بئس» إلّا إذا كان ما بعدها منصوبًا.

⁽٢) قال القونوي في «حاشيته» (٨/ ٥٥٢): هو الظاهر الراجح؛ إذا الأصل في الواو العطف، مع الجامع الخيالي أو العقلي.

⁽٣) أي: لإفادة الحصر.

⁽٤) في نسخة الخيالي: (وأن هدايته).

⁽٥) في العبارة لفَّ ونشر مرتَّب؛ أي: والإفرادُ في الأوَّلِ-وهو ﴿فَهُو ٱلْمُهْتَدِى ﴾ ـ لاعتبارِ اللَّفظِ والجَمعُ في الثّاني ـ وهو ﴿فَأَوْلَكِكَ هُمُ ٱلْخَدِيرُونَ ﴾ ـ لاعتبار المَعني ...

⁽٦) خبر «الإفرادُ».

على أنَّه في نفسِهِ كمالٌ جَسِيمٌ ونَفْعٌ عَظِيمٌ لو لم يحصُلْ له غيرُه لكَفَاهُ، وأنَّه المُستلزِمُ للفوزِ بالنِّعم الآجلَةِ والعنوانُ لها.

(١٧٩) - ﴿ وَلَقَدَّ ذَرَأْنَا ﴾: خلَقْنَا ﴿ لِجَهَنَّدَ كَثِيرًا مِنَ ٱلِجَنِّ وَٱلْإِنسِ ﴾ يعني: المُصِرِّينَ على الكفرِ في عِلْمِهِ تَعالى.

﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا ﴾؛ إِذْ لا يُلْقُونَها إلى مَعرِفَةِ الحقِّ والنَّظَرِ في دَلائِلِه.

﴿ وَلَهُمْ أَعَيْنٌ لَا يُبْصِّرُونَ بِهَا ﴾؛ أي: لا يَنْظُرونَ إلى ما خلقَ اللهُ نظرَ اعتِبارٍ.

﴿ وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ الآياتِ والمَواعِظَ سماعَ تَأْمُلِ وتَذَكُّرٍ.

﴿ أُوْلَتَهِكَ كَالْأَنْفَدِ ﴾ في عدم الفقه والإبصارِ للاعتبارِ والاستماعِ للتَّدَبُّرِ، أو: في أنَّ مَشاعِرَهُم وقُواهُم مُتوجِّهَةٌ إلى أسبابِ التَّعيُّشِ مقصورةٌ عليها.

﴿ بَلْ هُمْ أَضَلُ ﴾ فإنَّها تدرِكُ ما يمكنُ لها أن تدركَ مِن المنافعِ والمَضارِّ وتجتهدُ في جذبِها ودَفعِهَا غايةَ جهدِها، وهُمْ لَيْسُوا كذلك، بَلْ أَكثَرُهُم يعلمُ أَنَّه مُعانِدٌ فيَقْدَمُ على النَّارِ.

﴿ أُوْلَيْكِ هُمُ ٱلْعَنْفِلُونَ ﴾: الكاملونَ في الغَفْلَةِ.

(١٨٠) - ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَامُ ٱلْحُسَنَى ﴾ لأنَّها دالَّةٌ على معانٍ هي أحسَنُ المَعانِي، والمرادُ بها الألفاظُ، وقيلَ: الصِّفاتُ.

﴿ فَأَدْعُوهُ بِهَا ﴾: فسمُّوهُ بتلكَ الأسماءِ، ﴿ وَذَرُواْ اَلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آسَمَنَهِهِ ﴾: واترُكُوا تَسمِيَةَ الزَّائغينَ فيها الَّذينَ يُسمُّونَه بما لا توقيفَ فيه، أو رُبَّما يوهِمُ مَعنَى فاسدًا؛ كقولِهِم: يا أبا المكارم، يا أبيضَ الوَجهِ.

أو: لا تُبالوا بإنكارِهِم ما سمَّى به نفْسَهُ؛ كقَوْلِهم: ما نعرِفُ إلَّا رحمانَ اليَمامَةِ.

أو: وَذَرُوهُم وإلحادَهُم فيها بإطلاقِها على الأصنامِ واشتقاقِ أسمائِها منها؛ كـ «اللَّاتِ» مِن اللهِ، و «العُزَّى» من العَزيز، ولا تُوافِقُوهُم عليه (١٠).

أو: أَعرِضُوا عَنْهُم؛ فإنَّ اللهَ مُجازِيهِم كمَا قالَ: ﴿سَيُجِّزُونَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾.

وقرأً حمزَةُ: ﴿ يَلْحَدُونَ ﴾ بالفتحِ (٢)، يُقالُ: ﴿ لَحَدَ ﴾ و ﴿ أَلْحَدَ ﴾ إذا مالَ عن القَصدِ.

(١٨١) ﴿ وَمِعَنْ خَلَقْنَا أَمُّ أُمَّهُ مَهُدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ مِعْدِلُونَ ﴾ ذكرَ ذلك بعدَما بيَّنَ أَنَهُ خلقَ للسَّارِ طائفةً ضالِّينَ مُلحدِينَ عن الحقِّ للدَّلالةِ على أنَّه خلقَ أيضًا للجنَّةِ أُمَّةً هادِينَ بالحَقِّ عادِلِينَ في الأَمرِ، واستدلَّ به على صحَّةِ الإجماعِ (٣)؛ لأنَّ المرادَ أُمَّةً هادِينَ بالحَقِّ عادِلِينَ في الأَمرِ، واستدلَّ به على صحَّةِ الإجماعِ (٣)؛ لأنَّ المرادَ مِنْ أُمَّتِي طائفةٌ مِنْ في كلِّ قرنٍ طائفةٌ بهذه الصَّفَةِ؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ: ﴿ لا تَزالُ مِن أُمَّتِي طائفةٌ على الحقِّ إلى أَنْ يَأْتِي أَمْرَ الله (٥٠)؛ إذْ لَوْ اختصَّ بعَهْدِ الرَّسُولِ عليه السَّلامُ أو غيرِه لم يَكُن لذِكْرِه فائدةٌ؛ فإنَّه مَعلومٌ.

(١٨٢) - ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِعَايَئِنَا سَنَسْتَدَرِجُهُم ﴾: سنسْتَدنِيهِم إلى الهلاكِ قَليلًا قَليلًا المهلاكِ قَليلًا قَليلًا وَأَصِلُ «الاستدراج»: الاستِصْعَادُ أو الاستِنْزَالُ درجَةً بعدَ درجَةٍ.

﴿ مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ما نريدُ بهم، وذلك أَنْ تتواتَرَ عليهِم النِّعَمُ فيَظنُّوا

⁽١) قال ابنُ المُنيِّر: هذا هو الصَّوابُ. انظره في: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٤٠٥)، و «حاشية السيوطي» (٦/ ٤٦٦).

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۲۹۸)، و «التيسير» (ص: ۱۱۶).

 ⁽٣) استدل بها الجويني في (التلخيص) (٣/ ٢٦)، والغزالي في (المستصفى) (ص: ١٣٨) وغيرهم.
 (٤) في نسخة الخيالي: (به).

⁽٥) رواه البخاري في الصحيحه (٧٣١١) عن المغيرة بن شعبة، و(٧٣١٢) عن معاوية بن أبي سفيان، ومسلم في الصحيحه (١٠٣٧) عن معاوية بن أبي سفيان، و(١٩٢١) عن المغيرة بن شعبة، بنحوه.

⁽٦) تقدُّم الكلام عن الاستدراج. وانظر: «الكشاف» (٣/ ٢٤١)، و «التعريفات» للجرجاني (ص: ٢٠).

أَنَّها لطفٌ مِن اللهِ بهم، فيزدادُوا بَطَرًا وانهِمَاكًا في الغيِّ حتَّى يحقَّ عَلَيهِم كلمةُ العَذاب.

(١٨٣) _ ﴿ وَأُمِّلِي لَهُمْ ﴾: وأُمْهِلُهُم، عطفٌ على ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم ﴾.

﴿إِنَّ كَيْدِى مَتِينُ ﴾: إنَّ أَخْذِي شَديدٌ، وإنَّما سَمَّاه كَيْدًا لأنَّ ظاهِرَه إحسانٌ وباطِنَهُ خُذلانٌ(۱).

(١٨٤) - ﴿ أَوَلَمْ يَنَفَكَّرُواً مَا بِصَاحِبِهِم ﴾ يعني: مُحمَّدًا عليه السَّلامُ ﴿ مِنجِنَّةٍ ﴾: من جنونٍ.

رُوِيَ: أَنَّه عليه السَّلامُ صَعِدَ على الصَّفَا فدَعاهُم فَخْذًا فَخْذًا يُحذِّرُهم بأسَ اللهِ، فقالَ قائِلُهُم: إنَّ صاحِبَكُم لَمَجنونٌ باتَ يُهوِّتُ(٢) إلى الصَّباح، فنزلَتْ(٣).

﴿إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ موضَّحٌ إنذارَهُ بحيثُ لا يخفَى على ناظرٍ (١٠).

(١٨٥ ـ ١٨٦) ـ ﴿ أَوَلَدٌ يَنظُرُوا ﴾ نظرَ استِدلالٍ ﴿ فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللّهُ مِن شَيْءٍ ﴾ ممَّا يقَعُ عليه الشَّيءُ مِن الأجناسِ الَّتي لا يمكنُ حَصْرُها؛ ليَدُلَّهُم على كمالِ قدرةِ صانعِها ووحدةِ مُبدِعِها وعِظَمِ شَأْنِ مَالِكِها ومُتولِّي أمرِها؛ ليُظْهرَ لَهُم صحَّةً ما يَدعوهُم إليه.

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۳/ ۳۳۹).

⁽٢) أي: يُصَوِّت. انظر: (تهذيب اللغة) للأزهري (٦/ ٢٠٩).

⁽٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٦٠٢/١٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٢٤)، عن قتادة، بلفظ: «يُصَوِّت»، وهو مَعنى «يُهوِّت» كما تقدم، وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٦٦): إسناده صحيح إلى قتادة.

⁽٤) في نسخة التفتازاني: (ناظره).

﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقَارُبَ أَجَلُهُم ﴾ عطفٌ على ﴿ مَلَكُوتِ ﴾، و «أَنْ » مَصدريَّةٌ ، أو مخقَفَةٌ مِن الثَّقيلَةِ واسمُها ضَميرُ الشَّأَنِ (١١)، وكذا اسمُ ﴿ يَكُونَ ﴾ .

والمعنى: أَوَلم يَنْظُروا في اقترابِ آجالِهِم وتوقُّعِ حُلولِها فيُسارِعُونَ إلى طلبِ الحقِّ والتَّوَجُّهِ إلى ما يُنجيهِم قبلَ مُغافَصَةِ المَوتِ(٢) ونزولِ العَذابِ؟

﴿ فَيَا آَيَ حَدِيثِ بَعْدَهُ ﴾: بعدَ القُرآنِ ﴿ يُؤْمِنُونَ ﴾ إذا لم يُؤمِنُوا به وهو النَّهايَةُ في البيانِ؛ كأنَّه إخبارٌ عَنْهُم بالطَّبعِ والتَّصميمِ على الكُفْرِ بعدَ إلزامِ الحُجَّةِ، والإرشادِ إلى النَّظرِ.

وقيلَ: هو مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿عَسَىٰ أَن يَكُونَ ﴾؛ كأنَّه قيلَ: لعلَّ أَجَلَهم قد اقترَبَ، فما بالُهُم لا يُبادِرُونَ الإيمانَ بالقُرآنِ؟ وماذا يَنتَظِرُونَ بعدَ وُضوحِه؟ فإِنْ لَمْ يُؤمِنُوا به به فبأيِّ حَديثٍ أحقَّ مِنه يُريدونَ أَنْ يُؤمِنُوا به ؟ وقولُه: ﴿ مَن يُصْلِلِ اللهَ فَكَلاهَادِى لَهُ بُكَاللّهُ فَكَلاهَادِى لَهُ بُكَاللّهُ وَلَا يَعْلِلِ اللّهُ فَكَلاهَادِى لَهُ بُكَاللّهُ وَلَا يَعْلِلِ اللّهُ فَكَلاهَادِى لَهُ بُكِاللّهُ وَقُولُه عَن يُصْلِلِ اللّهُ فَكَلاهَادِى لَهُ بُكِاللّهُ وَقُولُه اللّهُ وَالتّعليلِ له.

﴿ وَنَذَرُهُمْ فَي طُغْيَانِهِمْ ﴾ بالرَّفعِ على الاستئنافِ، وقرأَ أبو عَمرو وعاصمٌ ويَعقوبُ بالياءِ لقولِه: ﴿ مَن يُضَلِلِ اللَّهُ ﴾، وحمزَةُ والكِسائيُّ به وبالجزمِ (٣) عطفًا على محلِّ ﴿ فَكَلَاهَادِى لَهُ ﴾ كأنَّه قيلَ: لا يَهْدِه أحدٌ غيرُه و يَذَرْهم ﴿ يَعْمَعُونَ ﴾ حالٌ مِن «هم».

⁽۱) اقتصر في «الكشاف» (۳/ ۳۳۹) على الوجه الثاني، وهو ما رجحه أبو حيان والحلبي، أمّا الأوّل فذكره الكرماني في «غرائب التفسير» (۱/ ٤٢٩) والعكبري في «التبيان» (۱/ ٣٩٥)، وفيه إشكال؛ لأنّ (عسى» فعل جامد لا يؤول بمصدر، وقد نبّه الكرماني على بطلانه في «لباب التفاسير» عند تفسير هذه الآية. وانظر: «الدر المصون» للحلبي (٥/ ٥٢١).

 ⁽٢) يقال: غافصَه الأمرُ: فاجَأه على غرّة منه. انظر: «العين» (٤/ ٣٧٣)، و (أساس البلاغة) للزمخشري
 (٧٠٦/١).

⁽٣) والباقون بالنُّون ورفع الرّاء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥)، و«النشر» (٢/ ٢٧٣).

(١٨٧) - ﴿ يَسْتُلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾: عن القيامَةِ، وهيَ مِن الأَسماءِ الغالبَةِ، وإطلاقُها عليها إمَّا لوُقوعِها بَغتَةً، أو لسُرعَةِ حِسابِها، أو لأنَّها على طُولِها عندَ اللهِ كسَاعَةٍ.

﴿ أَيَّانَ مُرَّسَنِهَا ﴾: مَتى إِرساؤُهَا؛ أي: إِثباتُها واستِقرارُهَا، و ﴿ رُسُوُّ الشَّيءِ »: ثَباتُهُ واستِقرارُه، ومِنهُ: رَسَا الجَبَلُ، وأَرْسَى السَّفينَة.

واشتقاقُ «أَيَّان» مِن «أيِّ»؛ لأنَّ معناه: أيَّ وقتٍ، وهو مِن «أَوَيْتُ إليهِ» لأنَّ البعضَ آو إلى الكُلِّ(''.

﴿ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ﴾ استأثر به، لم يُطلع عليهِ مَلكًا مُقَرَّبًا ولا نَبِيًّا مُرْسَلًا.

﴿لَا يُجَلِّهَا لِوَقَنِهَا ﴾: لا يُظهرُ أَمْرَها في وَقتِها ﴿إِلَّاهُو﴾، والمعنى: أنَّ الخفاءَ بها مُستمِرٌ على غَيرِه إلى وَقتِ وُقوعِها، واللَّامُ للتَّوقيتِ(٢) كاللَّامِ في قَولِه: ﴿ أَقِيرِ الضَّلَاةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّتِينِ ﴾ [الإسراء: ٧٨](٣).

﴿ ثَقُلَتَ فِي ٱلسَّمَوَتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾: عَظُمَت على أَهلِها مِن المَلائِكَةِ والثَّقلينِ لهَوْلِها، وكأنَّه إشارَةٌ إلى الحكمّةِ في إخفائِها.

⁽۱) هذا مبني على كلام ابن جني في «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات» (۱/ ۲٦٨)، والأكثرون يأبون اشتقاق الأسماء غير المتصرفة. انظر: «حاشية السيوطي» (٦/ ٤٧٢).

⁽٢) في نسخة الطبلاوي: (للتأقيت).

⁽٣) يستشهد النحاة بهذه الآية على أنَّ اللام فيها موافقة لـ«بعد». انظر: «الجنى الداني» للمرادي (ص: ١٠١)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٢٨١)، وذهب الواحدي إلى أنها لام السبب أو الأجل. انظر: «تفسير الرازي» (٣١٠/١)، ومصطلح لام التأقيت ظهر عند الأصوليين، وربَّما استخدمه متأخرو النحاة. انظر: «شرح المعالم في أصول الفقه» لابن التلمساني (٢/ ٣١٠)، و«المفهم» للقرطبي (١/ ٢٧٨).

﴿ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْنَةً ﴾: فجأةً على غَفلةٍ؛ كمَا قالَ عليهِ السَّلامُ: «إنَّ السَّاعَةَ تَهيجُ بالنَّاسِ والرَّجلُ يُصلِحُ حوضَهُ، والرَّجلُ يَسقِي ماشِيتَه، والرَّجلُ يُقوِّمُ سِلعَتَه في سُوقِه، والرَّجُلُ يخفضُ مِيزانه ويرفَعُه»(١).

﴿ يَسَعَلُونَكَ كَأَنَكَ حَفِيُّ عَنْهَا ﴾ عالمٌ بها، فَعِيلٌ مِن «حَفِيَ عن الشَّيءِ»: إذا سألَ عَنْه، فإنَّ مَن بالغَ في السُّؤالِ عَن الشَّيءِ والبحثِ عنه استحكَمَ عِلْمُه فيه، ولذلك عُدِّي بـ «عن».

وقيلَ: هي(٢) صِلَةُ ﴿يَسْتُلُونَكَ ﴾.

وقيلَ: هي مِن «الحَفاوَةِ» بمَعنى: الشَّفقَةِ، فإنَّ قُريشًا قالُوا له: إنَّ بَينَنَا وبينَكَ قرابةً فقُل لنا: متى السَّاعةُ (٣٠؟ والمعنى: يَسأَلُونَكَ عَنْها كأنَّكَ حَفِيٌّ تتحَفَّى بهم، مِن «حَفِيَ بالشَّيءِ»: إذا فرحَ، فتخصَّهُم لأجلِ قَرابَتِهِم بتَعليم وَقتِها.

وقيلَ: مَعناهُ: كَأَنَّكَ حَفِيٌّ بِالسُّوَالِ عَنْها تحبُّه؛ أي: [وأنت] تَكُرهُ [السُّوَالَ عنها](١٤)؛ لأنَّه مِن الغيبِ الَّذي استأثرَهُ الله بعِلْمِه.

⁽۱) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (۱۹/ ۲۹۱) عن قتادة عن النبي ﷺ مرسلًا، وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري في «صحيحه» (۲۰۰۱)، ومسلم في «صحيحه» (۲۹۰۶).

⁽٢) أي: (عن).

⁽٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٦٧)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ٢٠٤ و ٢١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٢٨)، عن قتادة.

⁽٤) ما بين معكوفتين من مطبوع البيضاوي مع «حاشية القونوي» (٨/ ٥٦٧)، وقريب منه ما جاء في مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٣٤١)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٢٧٠)، وفيهما: «أى: وأنت تكرهه»، وبهذا يتضح المراد.

قال شيخ زاده: المعنى: يسألونك كأنك حفي تفرح وتسر بالسؤال عنها والحال أنك تكره السؤال =

﴿ قُلُ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ كرَّرَهُ لتكريرِ ﴿ يَشَكُونَكَ ﴾ لِمَا نِيطَ بهِ مِن هذهِ الزِّيادَةِ، وللمُبالغَةِ (١).

﴿ وَلَكِكَنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أنَّ عِلمَهَا عِندَ اللهِ لم يؤيه أحدًا مِن خَلقِه.

(١٨٨) - ﴿ قُل لَآ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعَا وَلَاضَرًّا ﴾ جلبَ نَفْعٍ ولا دفعَ ضرَّ، وهو إظهارٌ للعُبوديَّةِ والتَّبرِّي عَن ادِّعاءِ العلم بالغُيوبِ.

﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ﴾ مِن ذلكَ فيُلهِمَنِي إيَّاهُ ويُوَفِّقَنِي له.

﴿ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَاسْتَكَثَّرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِي ٱلسُّوَّهُ ﴾ ولـو كنـتُ

= عنها لأنها من علم الغيب الذي استأثر الله به.

وقال القونوي: أي: مع أنك تكرهه، ففي عبارته [أي: البيضاوي] نوع مسامحة لظهور مراده.

قلت: وهذا كله موافق لما في «الكشاف» (٣٤٣/٣): وقيل: كأنك حفيٌّ بالسؤال عنها تبحِبُّه وتُؤثِرُه، يعنى: أنك تكرّهُ السؤالَ عنها لأنَّه من عِلم الغيب الذي استأثر الله به ولم يؤتِه أحدًا من خلقه.

تنبيه: وقع في مطبوع البيضاوي مع «حاشية الخفاجي»: «أي: تكثره»، ومثله في «حاشية الأنصاري»، قال الشهاب: وقوله: «تكثره» هذا هو الصحيح، وفي نسخة: «تكره» وهو من تحريف الكتبة، وقيل: صوابه: تؤثره... ثم نقل عبارة «الكشاف» التي ذكرناها.

قلت: والذي ذكره القونوي وشيخ زاده أقرب إلى الصواب والله أعلم، ولعل الأنصاري استشكل لفظ «تكثره»، فقد أورد عقبه عبارة «الكشاف» التي نقلناها ثم قال: أشار إلى ما حرَّره التفتازاني: أن المعنى: أو حفيٌّ بالسؤالِ عنها محبٌّ له فرحٌ به، فيسألونكَ عنها لذلك، وليس كذلك؛ أي: بل تكرهُه.

(۱) في نسخة التفتازاني: «والمبالغة». قال الشهاب في «الحاشية»: قوله: «وللمبالغة» معطوف على قوله: «لما نيط به»، والمبالغة من هذه الزيادة أيضًا لأنّ قوله: «كأنك عالم بها» استبعاد لعلمه بها وهو الحبيب الأكرم على قالم من سواه، ويجوز عطفه على قوله: «لتكرير».

أَعلَمُه لَخالَفَتْ حَالِي ما هي عليه مِن استكثارِ المَنافعِ واجتنابِ المَضارِّ حتَّى لا يَمسَّني سو المَنافعِ سوءً ١٠٠٠.

﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ ﴾: وما أَنَا إِلَّا عَبدٌ مُرسَلٌ للإنذارِ والبِشارَةِ ﴿ لِقَوْمِ يُؤْمِنُونَ ﴾ فإنَّهم المُنتفعُونَ بهما، ويجوزُ أَنْ يكونَ مُتعلِّقًا بالبَشيرِ، ومُتعلَّقُ النَّذيرِ محذوفًا.

(۱۸۹) _ ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِن نَغْسِ وَحِدَةٍ ﴾: هـ و آدمُ ﴿ وَجَعَلَ مِنْهَا ﴾: مِن جَسَدِها مِن ضلع مِن أَضلاعِها، أو: مِن جِنْسِها؛ كقولِه: ﴿ جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱنفُسِكُمْ أَزْوَجًا ﴾ [النحل: ٧٢].

﴿ زَوْجَهَا ﴾: حواء ﴿ لِيَسَكُنَ إِلَيْهَا ﴾ ليستأنِسَ بها ويَطمئِنَ إلَيْهَا اطمئنانَ الشَّيءِ إلى جزيه أو جِنْسِه، وإنَّما ذكَّرَ الضَّميرَ ذَهَابًا إلى المعنى ليناسِبَ ﴿ فَلَمَا تَعَشَّنُهَا ﴾ (١): جامَعَها ﴿ حَمَلَتَ حَمَّلًا خَفِيفًا ﴾ خفَ عليها ولم تلقَ مِنهُ ما تلقَى الحوامِلُ غالبًا من الأذَى، أو: محمولًا خَفيفًا هو النُّطْفَةُ.

﴿ فَمَرَّتْ بِدِ عَ ﴾: فاستمرَّتْ به وقامَتْ وقَعَدَت.

وقُرِئَ: «فمَرَتْ» بالتَّخفيفِ^(٣)، و: «فاستمرَّتْ»^(٤)،.....

(١) في نسخة التفتازاني: (السوء).

⁽٢) قوله: (وإنما ذكّر الضمير)؛ أي: في ﴿لِيَسْكُنُ ﴾ مع أنّه يعود على مؤنث في قوله: ﴿مِن نَفْسٍ وَحِدَةٍ ﴾، وقوله: ﴿ذهابًا إلى المعنى ﴾؛ أي: المراد بالنفسِ في الآية، وهو آدم، (ليناسب) تذكيرَ الضميرِ في قوله: ﴿فَكَنَاتَمَشَهُ ﴾. انظر: (حاشية الأنصاري) (٢/ ١٧٢).

⁽٣) نسبت لابن عباس وأبي العالية. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (١٩/ ٢٦٩)، و«المحرر الوجيز» (١٩/ ٢٨٤)، و«البحر» (١٩/ ٤٤٠). ونسبها في «الكشاف» (٣/ ٣٤٥) ليحي بن يعمر.

⁽٤) نسبت لابن عباس رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و «المحتسب» (١/ ٧٠٠)، و «الكشاف» (٣/ ٣٤٥)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٦)، و «البحر» (١٠/ ٤٤١).

و: «فمارَتْ» (١) مِن «المَوْرِ»، وهو المجيءُ والذَّهابُ، أو مِن «المريةِ»؛ أي: فظنَّتِ الحملَ وارتابَتْ بهِ.

﴿ فَلَمَّا آثَقَلَت ﴾: صارَتْ ذاتَ ثقلٍ بكبرِ الولدِ في بَطنِها. وقُرِئَ على البناءِ للمَفعولِ(٢)؛ أي: أثقَلَها حَمْلُها.

﴿ دَّعَوَا اللَّهَ رَبِّهُمَا لَبِنْ ءَاتَيْتَنَا صَلِحًا ﴾: ولدًا سَوِيًّا قد صلحَ بدنُه ﴿ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّنِكِرِينَ ﴾ لـك على هـذه النِّعمةِ المجدَّدةِ.

(١٩١ ـ ١٩١) ـ ﴿ فَلَمَّا ءَاتَنَهُمَا صَلِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَنَهُمَا ﴾؛ أي: جعلَ أولادُهُما له شُركاءَ فيما آتى أولادُهُما (٣) فسَمَّوْهُ عبدَ العُزَّى وعبدَ مَنافٍ، على حذفِ المُضافِ وإقامةِ المُضافِ إليه مُقامَه، ويدلُّ عليهِ قولُه: ﴿ فَتَعَلَى اللهُ عَمَّا يَثُورُكُونَ * أَيشُرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْنًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴾ يعني: الأصنامَ.

وقيلَ: لَمَّا حملَتْ حوَّاءُ أَتَاهَا إِبليسُ في صُورَةِ رَجُلٍ فقالَ لها: ما يُدريكِ ما في بطنكِ لعلَّهُ بَهيمَةٌ أو كَلْبٌ؟ وما يدريكِ مِن أينَ يَخرجُ؟ فخافَتْ من ذلك وذكرَتْ(١٤) لآدمَ فهُمَّا منهُ، ثمَّ عادَ إليهَا وقالَ: إنِّي مِن اللهِ بمَنزلَةٍ، فإِنْ دَعوتُ اللهَ أن يجعَلَهُ خلقًا

⁽۱) نسبت لعبد الله بن عمرو بن العاص والجحدري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و «المحتسب» (١/ ٢٧٠)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٦)، و «البحر» (١٠/ ٤٤٠).

⁽٢) نسبت لليماني. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«البحر» (١٠/ ٤٤١).

⁽٣) قوله: «جعلَ أولادُهُما له شُركاءَ فيما آتى أولادَهُما» قدر المضاف وهو الأولاد في موضعين دفعًا للإشكال الوارد على ظاهر الآية... فلو لم يقدر للزم نسبتهما إلى الشرك، وهما بريثان منه. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٣٤٣ ـ ٣٤٤).

⁽٤) في نسخة الخيالي زيادة: «ذلك».

مثلَكِ ويسهِّلَ عليكِ خروجَه فسَمِّيهِ عبدَ الحارثِ، وكانَ اسمُه حارثًا في الملائكةِ، فتقبَّلَت(١)، فلَمَّا وَلدَتْ سمَّيَاه عبدَ الحارثِ.

وأمثالُ ذلك لا يليقُ بالأنبياءِ(١).

(١) في نسخة الخيالي: «فقبلت».

(٢) لم يرتض البيضاويُّ هذا القول ودفعه، وقد خالفه في ذلك الطِّبِيُّ فقال في "فتوح الغيب" (٦) لم يرتض البيضاويُّ هذا القولُ مُقتبَسٌ من مِشكاةِ النَّبوّةِ، فقد أخرجَه أحمَدُ والتِّرمذيُّ وحسَّنه والحاكِمُ وصَحَّحَه عن سَمُرة بنِ جُندبٍ قال: قال رَسولُ اللهِ ﷺ: "لَمّا ولدَت حَوّاءُ طافَ بها إليسُ وكان لا يعيشُ لها ولدٌ فقال: سَمِّيهِ عبدَ الحارثِ فإنَّه يَعيشُ، فسَمَّته فعاشَ، فكانَ ذلك من وَحى الشَّيطانِ وأمره».

وزاد الأنصاري أنه قول كثير كابن عباس ومجاهد وسعيد بن المسيب، وهذا كما قال البغوي: ليس إشراكاً في العبادة، ولا أنّ الحارث ربهما؛ فإنّ آدم كان نبياً معصوماً من الشرك، ولكن قصد إلى أنّ الحرث كان سبب نجاة الولد وسلامة أمّة، وقد يُطلق اسم العبد على من لا يُراد به أنّه مملوك، كما يُطلق اسم الرب على من لا يُراد به أنّه معبود. انظر: قحاشية الأنصاري، (٢/ ١٧٣).

وقد ردَّ هذا القول أيضًا شيخ زاده بأنَّ اتباع آدم لأمر الشيطان بعيد مع غزير علمه، مع أنَّ التسمية بعبد الحارث ليست شركًا في الحقيقة؛ لأن أسماء الأعلام لا تفيد معانيها اللغوية، أما القونوي فردَّه بأنَّ خبر الواحد لا يُعمل به إذا خالف ما هو أقوى منه، وهو ما ثبت من وقوع الشرك أو صورة الشرك محال على الأنبياء. انظر: ٥ حاشية شيخ زاده، (٤/ ٣٤٥)، و حاشية القونوي، (٨/ ٥٧٢).

والحديث رواه أحمد في «مسنده» (٢٠١١٧)، والترمذي (٣٠٧٧)، وقال: حديث حسن غريب، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٤٠٠٣)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

لكن الحديث من رواية الحسن عن سمرة، وهو على ما فيه معارض بما ثبت عن الحسن من أنه فسر الآية على غير الوجه الذي في الحديث، قال ابن كثير في (تفسيره) (٣/ ٢٧): ولو كان هذا الحديث عنده محفوظًا عن رسول الله على أنه موقوف على الصحابي، ويحتمل أنه تلقاه من بعض أهل الكتاب.

ويحتمِلُ أَنْ يكونَ الخِطابُ في ﴿خَلَقَكُم ﴾ لآلِ قُصَيِّ مِن قُرَيشٍ؛ فإنَّهم خُلقُوا مِن نفسِ قُصَيِّ، وكانَ له زَوْجٌ مِن جِنسِها عَربيَّةٌ قُرشيَّةٌ، وطلبَا مِن اللهِ الولدَ فأعطاهُما أربعة بنينَ، فسَمَّيَاهُم: عبدَ منافٍ، وعبدَ شَمْسٍ، وعبدَ قُصَيِّ، وعبدَ الدَّارِ، ويكونُ الضَّميرُ في ﴿يُثَمِّرِكُونَ ﴾ لَهُما ولأعقابهما المقتدِينَ بهما(۱).

وقراً نافِعٌ وأبو بكرٍ: ﴿شِركًا﴾ (٢)؛ أي: شِرْكَةً بأَنْ أشركًا فيه غيرَه، أو: ذَوِي شركٍ، وهُم الشُّركَاءُ.

و ﴿ هم ﴾ ضَميرُ الأَصْنَامِ جيءَ به على تَسمِيَتِهِم إيَّاها آلهَةً.

(۱۹۲) - ﴿ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَمُمْ نَصْرًا ﴾؛ أي: لعَبَدَتِهِم ﴿ وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴾ فيدفعونَ عَنْهَا ما يعتريها.

(١٩٣) _ ﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ ﴾؛ أي: المشركينَ ﴿ إِلَى اَلْهُدَىٰ ﴾: إلى الإسلامِ ﴿ لَا يَتَبِعُوكُمْ ﴾ وقَرأَ نافِعٌ بالتَّخفيفِ (٣).

وقيلَ: الخطابُ للمُشركينَ، و ﴿هم﴾ ضَميرُ الأَصنامِ؛ أي: إِنْ تَدعوهُم إلى أَنْ يَهدوكُمْ لا يَتَبِعُوكُم إلى مُرادِكُم ولا يُجيبوكُم (١) كما يُجِيبُكُم اللهُ.

⁽۱) ذكر هذا الزمخشري في «الكشاف» (۳/ ۳٤۷)، وقال: هذا تفسيرٌ حسنٌ لا إشكال فيه، وقد استبعده غيره مُبِرِزاً أكثر من إشكال؛ فقد ذكر سراج الدين عمر بن عبد الرحمن القزويني في «الكشف على الكشاف»: أن المخاطبين لم يُخلقوا من نفس قصي؛ لا كلهم ولا جلهم، وإنما هو مجمّع قريش، وأن القول بأن زوجه قرشية خطأ؛ لأنها إنما كانت بنتَ سيد مكة من خزاعة، وقريش إذ ذاك متفرقون ليسوا في مكة، وأيضاً من أين العلم أنهما وعدا عند الحمل أن يكونا شاكرين لله تبارك وتعالى، ولا كفران أشد من الكفر الذي كانا فيه. ذكر كلامه الآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ٥٣٦).

⁽٢) انظر: (السبعة) (ص: ٢٩٩)، و(التيسير) (ص: ١١٥).

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

⁽٤) في نسخة الخيالي: ﴿ولا يجيبونِ﴾.

﴿ سَوَاهُ عَلَيْكُو أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُوك ﴾ وإنّما لَمْ يَقُل: ﴿ أَمْ صَمَتُم ﴾ للمُبالغة في عدم إفادة الدُّعاء مِن حيثُ إنّه مُسوَّى بالنَّباتِ على الصَّماتِ، أو لأنَّهُم ما كانُوا يدَّعُونَها لحوائِجِهِم، فكأنَّه قيلَ: سَواءٌ عليكُم إحداثُكُم دُعاءَهُم واستمرارُكُم على الصُّماتِ عندَ دُعائِهم.

(١٩٤ ـ ١٩٥) ـ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾؛ أي: تَعبُدُونَهُم وتُسمُّونَهُم آلهةً ﴿عِبَادُ ٱمْثَالُكُمْ ﴾ مِن حَيثُ إنَّها مَمْلُوكَةٌ مُسخَّرَةٌ ﴿فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْكُنتُهُ صَدِقِينَ ﴾ أنَّهُم آلهةٌ.

ويحتمِلُ أَنَّهُم لَمَّا نَحَتُوها بِصُورِ الأَناسيِّ قالَ لهم: إنَّ قُصارَى أَمرِهِم أَنْ يَكُونُوا أَحياءً عُقلاءَ أمثالَكم، فلا يَستَحِقُّونَ عِبادَتَكُم كما لا يَستَحِقُّ بَعضُكُم عبادَةَ بعضٍ، ثمَّ عادَ عليهِ بالنَّقضِ فقالَ: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلُ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدِ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدِ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدِ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدِي بَطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدِي بَطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدِي بَطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدُ يَبْطِشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ ءَاذَاكُ يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾.

وقُرِئَ: «إنِ الَّذِينَ» بتَخفيفِ «إن» ونصبِ «عبادًا»(١) على أنَّها نافيةٌ عَمِلَت عملَ «ما» الحجازيَّةِ، ولم يَثْبُت مِثلُه(٢).

⁽۱) نسبت لسعيد بن جبير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ۵۳)، و «المحتسب» (۱/ ۲۷۰)، و «الكشاف» (۳/ ۳٤۹)، و «المحرر الوجيز» (۲/ ٤٨٩)، و «البحر» (۱/ ٤٤٧).

⁽٢) كذا قال، وقد أثبته كثير من أئمة النحو ومنعه آخرون، فقد أجازه الكسائي كما في «الأزهية» لأبي عبيد الهروي (ص: ٣٥)، و أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٤)، و المغني اللبيب، (ص: ٣٥)، وأجازه أكثرُ الكوفيين كما في «البحر» (١/ ٤٤٧)، ومن البصريين ابنُ السَّرّاج في «الأصول في النحو» (١/ ٢٣٧)، وابنُ جِنِّي في «المحتسب» (١/ ٢٧٢). والفارسيُّ كما ذكر ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩٣).

ومنعه الفرّاء كما في «الأزهية» (ص: ٤٦)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٤)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥)، وأكثرُ البصريين كما في «البحر» (١٠/ ٤٤٨).

و: ﴿ يَبِطُشُونَ ﴾ بالضَّمِّ هاهنا وفي القصص والدُّخانِ (١٠).

﴿ قُلِ اَدْعُواْ شُرَّكَا ٓءَكُمْ ﴾ واستَعِينُوا بهم في عَدَاوَتِي ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ ﴾ فبالِغوا فيما تَقْدِرون عليه من مَكْروهي أنتم وشركاؤكم ﴿ فَلَا نُظِرُونِ ﴾: فلا تُمْهِلُونِي ؛ فإنِّي لا أُبالي بِكُم لوُثوقِي على وِلَايَةِ اللهِ وحِفْظِه.

وقال أبو حيان: والصحيحُ أنه لغةٌ ثبت في النظم والنثر. قال: واختلف النقل عن سيبويه والمبرد.
 قلت: أما سيبويه: فقد نقل عنه جواز الإعمال ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩٣)، ونقله أيضًا السهيلي وأبو بكر بن طاهر كما ذكر أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧٧ و ٢٨٠).

ونُقل عنه المنعُ في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢)، و«الأصول في النحو» (١/ ٢٣٥)، و«الأزهية» (ص: ٤٥)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٣)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٩)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥).

والصواب أنه لم يرد في «الكتاب» أي تصريح بالجواز، والذين نقلوا عن سيبويه ذلك إنما اعتمدوا على تأويل بعض عباراته الواردة فيه، وهي تأويلات مردودة عند غيرهم من العلماء، بل نقل أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧٧) عن ابن عصفور أن الذي يعطيه كلام سيبويه أنها لا تعمل، قال: «لأنه لم يذكرها في نواسخ الابتداء والخبر».

قلت: ويرجِّح القولَ بالمنع عنه أن ممن نقله المبرد في «المقتضب» كما تقدم، وكان أعلم الناس في زمانه بكتاب سيبويه، وقد أخذه عن تلامذة أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه، والذي كان كما قيل: الطريق إلى كتاب سيبويه.

وأما المبرد: فنقل المنع عنه السهيلي كما ذكر أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧٧). لكن كلامه في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢) صريح في جواز الإعمال، ونقل الجواز عنه ابن السراج في «الأصول في النحو» (١/ ٢٣٦)، والهروي في «الأزهية» (ص: ٤٦)، وابن الشجري في «أماليه» (٣/ ٤١٤)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٩)، وابن مالك في «شرح التسهيل» (ص: ٣٥).

(١) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: (النشر) (٢/ ٢٧٤).

(١٩٦) ـ ﴿ إِنَّ وَلِتِي اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِئْبَ ﴾: القرآنَ ﴿ وَهُو يَتَوَلَّى الصَّلِحِينَ ﴾؛ أي: ومِن عادَتِه تَعالى أن يَتولَّى الصَّالحينَ مِن عِبادِهِ فَضْلًا عَن أنبيائِه (١٠).

(١٩٧) - ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدَّعُونَ مِن دُونِهِ ۽ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَاۤ ٱنفُسَهُمْ يَصُرُونَ ﴾ مِن تَمامِ التَّعليلِ لعدمِ مُبالاتِه بهِم (٢).

(۱۹۸) - ﴿ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى ٱلْمُدَىٰ لَا يَسْمَعُوٓ أَوْتَرَىٰهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ يُشبِهونَ النَّاظرينَ إليكَ لاَنَّهُم (٣) صوِّرُوا بصُورَةِ مَن ينظرُ إلى مَن يُواجِهُه.

(١٩٩) - ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾؛ أي: خُذْ ما عَفَا لكَ مِن أفعالِ النَّاسِ، وتسهَّلْ ولا تَطْلُبْ ما يَشُقُّ عليهم، مِن «العَفْو» الَّذي هو ضِدُّ الجهدِ.

أو: خُذِ العَفْوَ عَن المُذنبينَ، أو: الفضلَ وما يَسْهُلُ مِن صَدقاتِهِم، وذلك قبلَ وُجوبِ الزَّكاةِ.

﴿ وَأَمْرُ بِاللَّهِ فِي المعروفِ المُستحسَنِ مِن الأَفعالِ.

﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَهِلِينَ ﴾ فلا تُمارِهِم ولا تُكافِئْهُم بمثلِ أَفْعالِهِم.

وهذه الآيةُ جامِعَةٌ لمكارمِ الأَخلاقِ آمرَةٌ للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ باستِجْمَاعِها.

(٢٠٠) - ﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَانِ نَزْغٌ ﴾: يَنخَسنَّكَ مِنهُ نَخْسٌ؛ أي: وسوسَةٌ تَحمِلُكَ على خلافِ ما أُمِرْتَ به كاعتراء (٤) غضبٍ وفكرٍ، و «النَّزْغُ»

⁽١) في نسخة الخيالي: ﴿أُولِيانُهُۥ

⁽٢) في نسخة الخيالي: (مبالاتهم).

⁽٣) أي: الأصنام.

⁽٤) أي: عروضِهِ. انظر: ١حاشية الخفاجي٠.

و «النَّسْغُ» و «النَّخْسُ»: الغَرْزُ(۱)، شبَّهَ وسوسَتَهُ للنَّاسِ إغراءً لهم عَلى المعاصِي وإزعاجًا بغَرْزِ السَّائقِ ما يَسوقُه (۲).

﴿ فَأَسْتَعِذْ بِاللَّهِ ۚ إِنَّهُ وَسَمِيعُ ﴾ يسمعُ استعاذَتَكَ ﴿ عَلِيمٌ ﴾ يَعلَمُ ما فيهِ صَلاحُ أُمرِكَ فيَحمِلُكَ عليه.

أو: ﴿سَمِيعُ﴾ بأقوالِ مَن آذاكَ ﴿عَلِيمُ ﴾ بأفعالِه فيُجازيهِ عَلَيْها، مُغْنِيًا إيَّاك عَن الانتقام ومُشايعَةِ الشَّيطانِ(٣).

(۲۰۱) - ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوَّا إِذَا مَسَّهُمْ طَنَيْفُ مِنَ ٱلشَّيَطُنِ ﴾: لَمَّةٌ منهُ، وهو اسمُ فاعلٍ مِن «طافَ يَطوفُ»؛ كأنَّها طافَتْ بهِم ودارَتْ حَوْلَهُم فلَمْ تَقدِرْ أَنْ تُوثِّرَ فيهِم، أو من «طافَ بهِ الخَيالُ يَطيفُ طَيْفًا».

وقرأً ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍ و والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿طَيْفٌ ﴾(١) على أنَّه مَصدرٌ، أو تخفيفُ طَيِّفٍ؛ كـ«لَيْنِ» و «هَيْنِ»(٥).

والمرادُ بـ ﴿ الشَّيْطَانِ ﴾: الجنسُ، ولذلك جُمعَ ضميرُهُ (١٠).

﴿ نَذَكَ رُواً ﴾ ما أمرَ اللهُ به ونَهى عنه ﴿ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾ بسببِ التَّذكُّرِ مواقِعَ

⁽١) الغَرز: إدخال إبرة أو نحوها في الجلد. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٨٨).

⁽٢) السائق هنا: راكب الدابّة، وما يسوقه: الدابّة؛ يعني: أنّه استِعارةٌ تبعيّةٌ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٥/ ب).

⁽٣) قوله: (مُشايعة الشَّيطانِ)؛ أي: متابعته في الغضب. انظر: (حاشية القونوي) (٨/ ٨٨).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠١)، و «التيسير» (ص: ١١٥)، و «النشر» (٢/ ٢٧٥).

⁽٥) أي: أصله فَيعلٌ من طاف يَطِيفُ كالين ، أو من طاف يطوف كاهين ، انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٥٤).

⁽٦) أي: في قولِه بعدُ: ﴿ وَإِخْوَنْهُمْ يَمُدُّونَهُمْ ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٧٦).

الخَطأِ ومكايدَ الشَّيطانِ فيتحرَّزُونَ عنها ولا يَتَّبعونَه فيهَا، والآيةُ تأكيدٌ وتقريرٌ لِمَا قبلَها، وكذا قولُه:

(٢٠٢) - ﴿ وَالِخُونَاهُمْ يَمُدُّونَهُمْ ﴾؛ أي: وإخوانُ الشَّياطينِ الَّذينَ لم يَتَّقُوا يَمدُّهم الشَّياطينُ ﴿ فِي ٱلْغَيِّ ﴾ بالتَّزيينِ والحمل عليه.

وقُرِئَ: ﴿ يُمِدُّونَهُم ﴾ مِن أمدَّ (١٠)، و: ﴿ يُمَادُّونَهُم ﴾ (٢)؛ كأنَّهم يُعِينونَهم بالتَّسهيلِ والإغواء، وهؤلاءِ يُعِينونَهم بالاتِّباع والامتِثالِ.

﴿ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ ﴾: لا يمسِكونَ عن إغوائِهِم حتَّى يُرْدُوهم (٣).

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للإخوانِ^(ن)؛ أي: لا يكفُّونَ عَن الغيِّ ولا يُقْصِرونَ كالمُتَّقينَ.

ويجوزُ أَنْ يُرادَ بالإخوانِ الشَّياطينُ، ويرجعُ الضَّميرُ إلى ﴿ٱلْجَنِهِلِينَ ﴾، فيكونُ الخبرُ جاريًا على ما هوَ لَهُ (٥٠).

⁽١) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠١)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

⁽٢) نسبت للجحدري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٧١)، و «البحر» (١٠/ ٤٦٧).

⁽٣) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «يردونهم»، وهي بتشديد الدال في نسخة الطبلاوي، وقد أشار الشهاب في «الحاشية» والقونوي في «الحاشية» (٨/ ٥٦٣) إلى هذه النسخة، قال الشهاب: إثبات النون ليس في النسخة الصحيحة، ولو كان أيضًا فله وجه. ولم يذكر الوجه لكن ذكره القونوي فقال: فتكون «حتى» حينئذ ابتدائية لا جارة كما في الأول.

⁽٤) قوله: (ويجوز أن يكون الضمير للإخوان؟؛ أي: ضمير ﴿يُعْقِيرُونَ ﴾ وما قبله جار على ما قرره. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٧٢٥).

(٢٠٣) - ﴿ وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم نِئَايَةٍ ﴾ مِن القُرآنِ أو مـمَّـا اقترحوهِ ﴿قَالُواْ لَوَلَا أَجْنَبَيْنَهَا﴾: هَلَّا جَمَعْتَها تَقَوُّلًا مِن نَفسِكَ كسائرِ ما تقرؤُه، أو: هَلَّا طَلَبْتَها مِن اللهِ.

﴿ قُلَ إِنَّمَا آَتَيَعُ مَا يُوحَى إِلَى مِن زَيِى ﴾ لستُ بمُختلِقِ للآياتِ، أو: لستُ بمُقترِحِ لها. ﴿ هَنذَا بَصَا إِبرُ مِن ذَيِّكُمُ ﴾: هذا القرآنُ بَصائرُ للقُلوبِ بها تُبصِرُ الحَقَّ وتُدرِكُ الصَّوابَ.

﴿ وَهُدًى وَرَحْمَةُ لِقَوْمِ يُوْمِنُونَ ﴾ سبق تفسيرُهُ.

(٢٠٤) _ ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَأَسْتَمِعُواْ لَهُ, وَأَنصِتُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ نزلَتْ في الصَّلاةِ كانُوا يتكلَّمونَ فيها، فأُمروا باستماعِ قراءةِ الإمامِ والإنصاتِ له(١).

وظاهرُ اللَّفظِ يَقتَضِي وجوبَهُما حيثُ يُقرأُ القُرآنَ مُطلَقًا، وعامَّةُ العُلماءِ على استحبابِهما خارجَ الصَّلاةِ، واحتجَّ بهِ مَن لا يرى القِراءةَ على المأمومِ(١)، وهو ضَعيفٌ.

(٢٠٥) ﴿ وَٱذْكُر رَّبُّكُ فِي نَفْسِكَ ﴾ عامٌّ في الأذكارِ مِن القراءةِ والدُّعاءِ وغيرِ هما.

أو أمرٌ للمأمومِ بالقراءةِ سِرَّا بعد فراغِ الإمامِ عَن قراءتِه، كما هوَ مَذهَبُ الشَّافعيِّ رضيَ اللهُ عنه.

﴿ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ﴾: مُتضرِّعًا وخائِفًا.

﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ ﴾ أو مُتكلِّمًا كلامًا فوقَ السرِّ ودونَ الجَهْرِ؛ فإنَّه أدخَلُ في الخشوع والإخلاص.

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (۸۳۸۰)، والطبري في «تفسيره» (۱۰/ ۲۵۹)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

 ⁽٢) وهم الحنفيّة، واحتجوا بأن الآية نزل في القراءة مع الإمام، ووجه الضعف أنَّ العبرة بعموم اللفظ،
 لا بخصوص السبب. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٥٨٥).

﴿إِلَّفُدُوِّ وَٱلْاَصَالِ ﴾: بأوقاتِ الغُدُوِّ والعَشِيَّاتِ.

وقُرِئَ: «والإيصالُ» (١) وهو مصدرُ «آصَلَ»: إذا دخلَ في الأصيلِ مطابقٌ لـ«الغُدُوِّ»(٢).

﴿ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَلِفِلِينَ ﴾ عَن ذكرِ اللهِ.

(٢٠٦) - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَرَبِكِ ﴾ يعني: مَلائكة الملاِ الأَعْلَى ﴿لَا يَسْتَكْبُرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسْتِحُونَهُ, ﴾: ويُعزِّ هُونَه ﴿وَلَهُ يَسْجُدُونَ ﴾: ويخصُّونَه بالعِبادَةِ والتَّذلُّلِ لا عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ, ﴾ وهو تَعريضٌ بمَن عداهُم مِن المكلَّفينَ، ولذلك شُرعَ السُّجودُ يُشركونَ به غيرَه، وهو تَعريضٌ بمَن عداهُم مِن المكلَّفينَ، ولذلك شُرعَ السُّجودُ للسِّجودُ للسِّجودُ اعتزلَ الشَّيطانُ يَبْكِي لِقِراءَتِه، وعن النَّبيِّ عَلَيْ : ﴿إِذَا قرأَ ابنُ آدمَ السَّجدة فسَجَدَ اعتزلَ الشَّيطانُ يَبْكِي فيقولُ: يا ويلَه، أُمِرَ هذا بالسُّجودِ فعَصَيتُ فيقولُ: يا ويلَه، أُمِرَ هذا بالسُّجودِ فعَصَيتُ فلهُ الجنَّةُ، وأُمِرْتُ بالسُّجودِ فعَصَيتُ فلي النَّارُ ﴾ (").

وعنه عليه السَّلامُ: «مَن قرأً سُورَةَ الأعرافِ جَعَلَ اللهُ يومَ القِيامَةِ بينَهُ وبينَ إبليسَ سِتْرًا، وكانَ آدمُ شَفِيعًا لهُ يومَ القيامَةِ»(٤).

* * *

(۱) نسبت لأبي مجلز لاحق بن حميد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و «البحر» (١٠) نسبت لأبي مجلز لاحق بن حميد.

⁽٢) فـ (الغدو) و (الإيصال) كلاهما مصدر على هذه القراءة. انظر: (حاشية ابن التمجيد) (٨/ ٥٨٦).

⁽٣) رواه مسلم (٨١)، وابن ماجه (١٠٥٢).

⁽٤) قطعة من الحديث الطويل في فضائل السور سورة سورة، رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٩٢)، والواحدي في «الموضوعات» والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٣٤٧)، عن أبيَّ رضي الله عنه. ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٣) وقال: مصنوع بلا شكِّ. وقد تقدم الكلام فيه.





(١) - ﴿ يَسْنَالُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ﴾؛ أي: عن الغنائم (١)، يعني: حكمَها، وإنَّما سُمِّيَت الغَنيمةُ نَفَلًا لأَنَّها عطيَّةٌ مِن اللهِ وفضلٌ؛ كمَا سُمِّيَ به ما يَشْرطُه الإمامُ لمقتحمِ خَطرٍ عطيَّةً له وزيادةً على سَهِمِه.

﴿ قُلِ ٱلْأَنفَالُ بِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾؛ أي: أمرُها مختصٌّ بهمَا، يَقْسِمُها الرَّسولُ على ما يأمرُهُ اللهُ به.

وسببُ نُزولِه: اختلافُ المُسلمينَ في غنائمِ بَدرِ أَنَّها كيفَ تُقسَمُ؟ ومَن يَقسِمُ: المُهاجرونَ مِنهُم أو الأنصارُ(٢)؟

⁽۱) اختلف في معنى الأنفال على أقوال ذكرها الراغب في "المفردات" (ص: ۸۲۰) (مادة: نفل)، فقال: النَّقُلُ قيل: هو الغَنيمَةُ بعَيْبُهَا لكن اختلفتِ العبارةُ عنه لاختلافِ الاغتبَارِ، فإنه إذا اعتبر بكونه مظفوراً به يقال له: غَنيمَةٌ، وإذا اعتبر بكونه مِنْحَةٌ من الله ابتداءً من غير وجوب يقال له: نَفَلٌ، ومنهم من فَرَقَ بينهما من حيثُ العمومُ والخصوصُ، فقال: الغنيمةُ ما حَصلَ مسْتَغْنَما بِتَعَبِ كان أو غيرِ من فَرَقَ بينهما من حيثُ العمومُ والخصوصُ، فقال: الغنيمةُ ما حَصلَ مسْتَغْنَما بِتَعَبِ كان أو غيرِ تعب، وباستحقاقِ كان أو غيرِ استحقاقِ، وقبل الظَفَرِ كان أو بَعْدَهُ. والنَّفُلُ: ما يَحْصُلُ للإنسانِ قبْلُ القِسْمةِ من جُمْلَةِ الغنيمةِ، وقيل: هو ما يَحْصُلُ للمسلمين بغير قتالٍ، وهو الفَيْء، وقيل هو ما يُفْصُلُ من المَتَاعِ ونحوه بَعْدَ ما تُقْسَمُ الغنائمُ، وعلى ذلك حُمِلَ قولُه تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ﴾ لأيفُلُ. أي: الزيادةِ على الواجب، ويقال له: النَّافِلَةُ. قال تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنِّلُ فَتَهَجَدْ بِهِ عَافِلَة لَكَ ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وعلى هذا قوله: ﴿ وَوَهَبْنَالَهُ وَاسْحَقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً لَكَ ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وعلى هذا قوله: ﴿ وَوَهَبْنَالَهُ وَاسْحَقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً لَكَ ﴾ [الإسراء: ٢٩]، وعلى هذا قوله: ﴿ وَوَهَبْنَالَهُ وَاسْحَقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً لَكَ ﴾ [الإنبياء: ٢٧] وهو ولَدُ الوَلَدِ، ويقال: نَفْلتُهُ كذا. أي: أعطينُهُ تَفْلًا.

⁽٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٢٧٦٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٥٥)، الحاكم في «المستدرك» (٢٦٠٧)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

وقيلَ: شرطَ رَسولُ اللهِ ﷺ لِمَن كانَ له غَناءٌ أن ينفِّلَهُ، فتسارعَ شُبَّانُهُم حتَّى قَتَلُوا سبعينَ وأَسَرُوا سَبعينَ، ثمَّ طَلَبُوا نَفَلَهُم وكانَ المالُ قليلًا، فقالَ الشُّيوخُ والوجوهُ الَّذينَ كانُوا عندَ الرَّاياتِ: كُنَّارِدْءًا لكم وفئةً تَنحازونَ إليها، فنزلَتْ، فقسَمَها رسولُ اللهِ ﷺ بينَهُم على السَّواءِ(۱).

ولهذا قيلَ: لا يلزَمُ الإمامَ أن يفيَ بما وعدَ، وهو قولٌ للشَّافعيِّ (٢) رضيَ اللهُ عنه. وعن سَعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ قالَ: لَمَّا كانَ يومُ بدرٍ قُتِلَ أخي عميرٌ وقَتَلْتُ سعيدَ بنَ العاصِ (٣)، وأخذتُ سيفَهُ فأتيتُ بهِ رسولَ اللهِ ﷺ واستَوْهَبْتُه منه فقالَ:

(۱) رواه أبو داود (۲۷۳۷)، والنسائي في «الكبرى» (۱۱۱۳۳)، وابن حبان في «صحيحه» (۹۳،۰٥)، وابن حبان في «المستدرك» (۲۸۷٦)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص». ورواه الطبري في «تفسيره» (۱۱/ ۱۲)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ۲۲۱). قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ۲۷): وأما قوله: «حتى قتلوا سبعين وأسروا سبعين» فليس في هذا الحديث.

قلت: وهذه العبارة التي نبه عليها الحافظ وردت في سياق آخر رواه عبد الرزاق في (تفسيره) (٩٨٨) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وذكره ابن أبي زمنين في (تفسيره) (٢/ ١٦٤) عن الكلبي، والثعلبي في (تفسيره) (١٣/ ٩) عن ابن عباس، وفي رواية عبد الرزاق بعض اختصار. والكلبي متروك.

- (٢) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «قول الشافعي»، والمثبت من نسخة الخيالي، وهو الموافق لعبارة «الكشاف» (٣/ ٣٦١): وعند الشافعي رحمه الله في أحد قوليه: لا يلزم.
- (٣) قبال أبو عبيدٍ: كذا فيه سَعيدُ بن العباصِ، والمحفوظُ عِندَنا العاصُ بنُ سَعيدٍ. انظر: «الأموال» للقاسم بن سلام (٧٥٦).

قال الأستاذ محمود شاكر في طبعته من «تفسير الطبري» (٣٧٤/١٣): فالذي جاء في الخبر هنا «سعيد بن العاص» وَهم، فإن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي متأخر، قُبضَ رسولُ الله ﷺ وله تسع سنين، وهو لم يُشرك قط، وقُتل أبوه العاص بن سعيد بوم بدر كَافراً، أما جده = «ليسَ هذا لي ولا لكَ اطرَحْهُ في القبضِ»، فطرَحْتُه وبي ما لا يعلَمُهُ إلَّا اللهُ مِن قتلِ أخي وأخذِ سَلَبِي، فما جاوزتُ إلَّا قَليلًا حتَّى نزلَتْ سُورَةُ الأنفالِ، فقالَ لي رسولُ اللهِ ﷺ: «سألتَنِي السَّيفَ وليسَ لي، وإنَّه قد صارَ لي فاذهَبْ فخُذْهُ»(١).

وقُرِئَ: «يَسألونكَ عَلَّنْفال» بحذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حَرَكتِها على اللَّامِ وإدغامِ نونِ «عَن» فيها(٢)، و: «يَسألونَكَ الأَنفَال»(٣)؛ أي: يسألكَ الشُّبَّان ما شَرَطْتَ لهم.

﴿ فَاتَقُوا الله ﴾ في الاختلافِ والمشاجرةِ ﴿ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾: الحالَ اللهِ والرَّسولِ. الَّتي بينكُم بالمواساةِ والمساعدةِ فيما رزقَكُم اللهُ، وتسليم أمرِهِ إلى اللهِ والرَّسولِ.

﴿وَأَطِيعُواْ اَللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ فيهِ ﴿إِن كُنتُم مُؤْمِنِينَ ﴾ فإنَّ الإيمانَ يَقتَضِي ذلك، أو إن كنتُم تُؤمِنِينَ ﴾ فالله الإيمانِ بهذه الثَّلاثةِ: طاعةِ الأوامرِ، والاتِّقاءِ عَن المعاصي، وإصلاحِ ذاتِ البينِ بالعَدْلِ والإحسانِ.

سعيد بن العاص بن أمية فمات قبل بدرٍ مشركاً، ويكون الصواب كما قال ابن حجر في «الإِصابة»
 في ترجمة عمير بن أبي وقاص: العاص بن سعيد بن العاص، ويكون الاختلاف إذن في الذي قَتَله:
 أهو علي بن أبي طالب، أم سعد بن أبي وقاص؟

⁽۱) رواه أحمد في «مسنده» (۱۰۵٦)، وسعيد بن منصور في «سننه» (۲٦٨٩)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٣٠٨٥)، وأبو عبيد في «الأموال» (٢٥٦)، وابن زنجويه في «الأموال» (٢١٢٦)، والطبري في «تفسيره» (١١/١).

ووقع في (سنن سعيد بن منصور) مكان عمير: عتبة، وهو تحريف. وأصل الحديث رواه مسلم (١٧٤٨).

⁽٢) تنسب لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

 ⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨) عن ابن مسعود، وزاد ابن جني في «المحتسب»
 (١/ ٢٧٢) نسبتها لجعفر بن محمد بن علي بن الحسين ولأبيه ولجده ولطلحة بن مصرف.

(٢) - ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾؛ أي: الكامِلُون في الإيمانِ ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتُ قُلُوبُهُمْ ﴾ فَزَعَت لذكره استعظامًا له وتهيُّبًا مِن جلالِه.

وقيلَ: هو الرَّجلُ يهمُّ بمعصيَةٍ فيقالُ له: اتَّقِ اللهَ، فيَنْزِعُ عنه خوفًا مِن عقابِه. وقُرِئَ: «وجَلَتْ» بالفَتح (١)، وهي لغةٌ، و: (فَرِقَتْ، (١)؛ أي: خافَتْ.

﴿ وَإِذَا تُلِيَتَ عَلَيْهِمْ ءَايَنَكُهُ وَادَتُهُمْ إِيمَنَا ﴾ لزيادةِ المؤمّنِ به، أو لاطمئنانِ النَّفسِ ورسوخِ اليَقينِ بتظاهُرِ الأدلَّةِ، أو بالعملِ بمَوْجِبِها، وهو قولُ مَن قالَ: «الإيمانُ يزيدُ بالطَّاعةِ وينقصُ بالمعصيّةِ ، بناءً على أنَّ العملَ داخلٌ فيه.

﴿ وَعَلَىٰ رَبِهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾: يفوِّ ضونَ إليه أمورَهُم، ولا يخشَونَ ولا يرجُونَ إلَّا إيَّاه.

(٣-٤)- ﴿ اَلَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَوْةَ وَمِمَّا رَزَقَنَهُمْ يُنفِقُونَ ﴿ اَ أُولَيَهِكَ هُمُ اَلْمُؤْمِنُونَ حَقَّا ﴾ لأنَّهم حقَّقُوا إيمانَهُم بأنْ ضمُّوا إليه مكارِمَ أعمالِ القلوبِ مِن الخشيةِ والإخلاصِ والتَّوكُّلِ ومحاسنَ أفعالِ الجوارحِ الَّتي العِيَارُ (٣) عليهَا الصَّلاةُ والصَّدقةُ.

و ﴿ حَقًّا ﴾ صفة (١) مصدر محذوف، أو مصدرٌ مُؤكِّدٌ كقولِهم: (هو عبدُ اللهِ حقًّا).

﴿ لَكُمْ دَرَجَاتُ عِندَرَيِّهِمْ ﴾: كرامةٌ وعُلوُّ مَنزلةٍ، وقيلَ: درجاتُ الجنَّةِ يرتَقونَها بأعمالِهم.

⁽١) نسبت ليحيى وأبي واقد. انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٥٤).

 ⁽۲) نسبت لابن مسعود. انظر: «تفسير الثعلبي» (۱۳/ ۱۷)، و «الكشاف» (۳/ ۳۶۳)، و «البحر المحيط»
 (۱۱/ ۱۱).

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «المعيار».

⁽٤) في نسخة التفتازاني: (وحقًا منصوب بصفة).

﴿وَمَغَفِرَةٌ ﴾ لِـمَا فَرَطَ مِنْهُم ﴿وَرِزْقُ كَرِيدٌ ﴾ أُعدَّ لَهُم في الجنَّةِ لا ينقطِعُ عَددُهُ ولا يَنتهى أَمدُه.

(٥) - ﴿ كَمَاۤ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ تقديرهُ: هذه الحالُ في كراهتِهِم إيَّاها كحالِ إخراجِكَ للحربِ في كراهتِهِم له، أو صِفَةُ مصدرِ الفعلِ المقدَّرِ في قولِه: ﴿ يَلَهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾؛ أي: الأنفالُ ثبتَتْ للهِ والرَّسولِ عَلَيْ مع كراهتِهِم ثباتًا مثلَ ثباتِ إخراجِك ربُّك من بيتكَ، يعني: المدينةَ؛ لأنَّها مُهاجَرُه ومَسكَنُه، أو بيتَهُ فيها مع كراهتِهِم.

﴿ وَإِنَّ فَرِبِقُا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ ﴾ في موقعِ الحالِ؛ أي: أخرجكَ في حالِ كرا هَتِهِم.

وذلك أنَّ عيرَ قريشٍ أقبلَتْ مِن الشَّامِ وفيها تجارةٌ عَظِيمةٌ ومعها أربعونَ راكِبًا، منهم أبو سفيانَ وعمرُو بنُ العاصِ ومخرمةُ بنُ نوفلٍ وعمرُو بن هشامٍ، فأخبر جبريلُ رسولَ اللهِ عليهما السَّلامُ، فأخبرَ المُسلمينَ فأعجبَهُم تلقيها لكثرةِ المالِ وقلَّةِ الرِّجالِ، فلمَّا خَرَجُوا بلغَ الخبرُ أهلَ مكَّة، فنادى أبو جهلٍ فوقَ الكعبةِ: يا أهلَ مكَّةً! النَّجاءَ النَّجاءَ على كلِّ صعبٍ وذَلُولٍ، عيرُكُم أموالُكُم، إِنْ أصابَها محمَّدٌ لم تُفلِحُوا بعدَها أبدًا(۱).

وقد رأَتْ قبلَ ذلك بثلاثٍ عاتكَةُ بنتُ عبدِ المطَّلبِ أنَّ ملكًا نزلَ مِن السَّماءِ فأخذَ صخرةً مِن الجبلِ ثمَّ حلَّقَ بها (٢)، فلم يبقَ بيتٌ في مكَّةَ إلَّا أصابَه شيءٌ مِنها.

 ⁽۱) انظر: «سیرة ابن هشام» (۱/ ۲۰۲) من قول ابن إسحاق، ورواه ابن جریر (۱۱/ ٤٢) عن ابن
 عباس، و(۱۱/ ٤٣) عن السدي، و(۱۱/ ٤١) عن عروة.

⁽٢) قوله: (حلق بها): التحليق بالشيء: الرمي به إلى فوق. انظر: (فتوح الغيب) للطيبي (٧/ ٢٣).

فحدَّثَتْ بها العَبَّاسَ، وبلغَ ذلك أبا جهلٍ فقالَ: ما يرضَى رِجالُهُم أن يَتنبَّؤُوا حتَّى تَنبَّأ نِساؤُهُم (۱)!

فخرجَ أبو جهلٍ بجميعِ أهلِ مكّة ومضى بهم إلى بدرٍ، وهو ماءٌ كانت العربُ تجتمِعُ عليه لسُوقهِم يومًا في السَّنَةِ، وكانَ رَسولُ اللهِ ﷺ بوادِي ذَفِرانَ (٢٠)، فنزلَ عليه جبريلُ بالوَعدِ بإحدى الطَّائفتينِ: إمَّا العيرُ وإمَّا قريشٌ، فاستشارَ فيه أصحابَه؛ فقالَ بعضُهُم: هلَّا ذكرتَ لَنَا القتالَ حتَّى نتأهَّبَ له، إنَّا خرجنا للعيرِ، فردَّ عليهِم وقالَ: «إنَّ العيرَ مَضَتْ على ساحلِ البَحرِ، وهذا أبو جهلٍ قد أقبَلَ ، فقالوا: يا رسولَ اللهِ عليكَ بالعيرِ ودَعِ العدوَّ، فغضبَ رسولُ اللهِ، فقامَ أبو بكرٍ وعُمَرُ فأحسنَا، ثمَّ قامَ سعدُ بنُ عُبادةَ فقالَ: فانظُرْ أمرَكَ فامضِ، فواللهِ لو سرْتَ إلى عَدَنِ أَبْيَنَ (٣) ما تخلَّف عنك رجلٌ مِن الأنصارِ (١٠).

(١) حديث الرؤيا رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٢٩٧) عن ابن عباس وعروة. ورواه الطبراني في

(الكبير) (٢٤/ ٣٤٤ و٣٤٦) من حديث عاتكة رضى الله عنها صاحبة الرؤيا.

⁽٢) ذفران: بفتح أوّله، وكسر ثانيه ثمّ راء مهملة، وآخره نون: واد قرب وادي الصفراء على طريق بدر. انظر: امعجم البلدان، (٣/ ٦).

⁽٣) أبين: يفتح أوله ويكسر بوزن أحمر ويقال: يبين، وذكره سيبويه في الأمثلة بكسر الهمزة، ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح، وحكى أبو حاتم، قال: سألنا أبا عبيدة كيف تقول: عدن أبين أو إبين، فقال: أبين وإبين جميعًا، وعدن أبين: مَدينة مَعروفة باليَمنِ، منه عدن، سميت برجلٍ مِن حِمْيرَ عَدَنَ بها؟ أي: أَقَامَ. انظر: «معجم ما استعجم من أسماء البلاد» (١/ ٣٠٣)، و «معجم البلدان» (١/ ٢٨)، و «النهاية» مادة: (عدن)، و (٣/ ١٩٢).

⁽٤) كذا ذكر المؤلف قول سعد بن عبادة هنا قبل كلام المقداد وقبل قول النبي ﷺ: «أشيروا علي أيها الناس» يريد بذلك الأنصار، متابعًا في ذلك الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٣٧٠)، وتابعه على ذلك أيضًا بعض المفسرين كأبي البركات النسفي وأبي السعود، وكذا ذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية، وفي ذكره في هذا الموضع إخلال بتسلسل الأحداث، فإن سعد بن =

ثم قالَ مِقدادُ بنُ عمرو: امضِ لِمَا أمركَ اللهُ فإنَّا معكَ حيثُمَا أحببت، لا نقولُ لك كما قالَتْ بنو إسرائيلَ لِمُوسى: ﴿ اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلاً إِنَّا هَاهُنَا فَعَيْدُونَ ﴾ [المائدة: ٢٤] ولكنْ: اذْهَبْ أنتَ وربُّكَ فقاتِلاً إنَّا مَعَكُما مقاتلونَ، فتبسّمَ رسولُ اللهِ ﷺ (١).

عبادة من الأنصار، بل هو من زعمائهم وكبارهم، وموقعه فيهم كموقع سعد بن معاذ من حيث الزعامة والوجاهة، وقد تكلم باسم الأنصار، وصرح في كلامه بنصرتهم للنبي على إذا وقع اللقاء، فلم يبق مسوغ لذكر طلب النبي على بعد ذلك رأي الأنصار، وما جاء من قوله: «أشيروا علي أيها الناس» وهو يريد الأنصار... إلى قول سعد بن مُعاذٍ: لكانك تُريدنا يا رسول الله؟ إلى آخر كلامه. ومن العجيب أن يغيب مثل هذا عن هؤلاءِ الأئمة مع رسوخهم في العلم وسعة اطلاعهم، ولعل السبب في وقوع ذلك هو خلط بعض الروايات ببعضها، فقد روى مسلم (١٧٧٩) القصة بذكر كلام سعد بن عبادة لكن لم يرد فيه بعد ذلك طلب المشورة من الأنصار، ولفظه: عن أنسٍ: أن رسولَ اللهِ شاورَ حين بَلغه إقبالُ أبي سفيانَ، قال: فتكلَّم أبو بكر، فأعْرَض عنه، ثُم تكلَّم عمرُ فأغْرَض عنه، فقام سعدُ بنُ عبادة، فقال: إيَّانا تريدُ يا رسولَ الله؟ والذي نفسي بيده، لو أمَرْتنا أن نُخيضها البحرَ فقام سعدُ بنُ عبادة، ولو أمَرْتنا أن نضرب أكبادها إلى بَرْكِ الغِمَادِ لَفعَلْنا، قال: فندَب رسولُ اللهِ على الناسَ، فانطلقوا حتى نزلوا بدرًا... الحديث.

فليس في هذا الحديث إشكال من حيث التسلسل، لكن ذكر سعد بن عبادة رضي الله عنه في القصة أصلًا فيه نظر نبه عليه الحافظ في «الفتح» (٧/ ٢٨٨) قال: لأن سعد بن عبادة لم يشهد بدرًا، وإن كان يعدُّ فيهم لكونه ممن ضرب له بسهمه...، قال: ووقع عند الطبراني أن سعد بن عبادة قال ذلك بالحديبية، وهذا أولى بالصواب.

قلت: لعل ذكر سعد بن عبادة رضي الله عنه وقع في حديث مسلم بدلًا من ذكر سعد بن معاذ رضي الله عنه.

ثمَّ قالَ: «أشيروا عليَّ أيُّها النَّاسُ» وهو يريدُ الأنصارَ لأَنَّهُم كانُوا عُدَدهم (١)، وقد شَرَطُوا حين بايعوهُ بالعقبةِ أَنَّهُم بُرَآءُ مِن ذمامِهِ حتَّى يَصِلَ إلى دِيارِهِم، فتخوَّفَ أن لا يَرَوْا نُصرَتَه إلَّا على عَدوِّ دَهِمَهُ بالمدينةِ، فقامَ سَعدُ بنُ مُعاذٍ فقالَ: لَكَأَنَّكَ تريدُنا يا رَسولَ الله؟ فقالَ: «أجَل»، قالَ: إنَّا قد آمَنًا بك وصَدَّقنَاكَ وشَهِدْنا أنَّ ما

جِئْتَ به هو الحقُّ، وأعطيناكَ على ذلك عُهودَنا ومَواثِيقَنا على السَّمعِ والطَّاعةِ، فامضِ يا رسولَ اللهِ لِمَا أردتَ فوالذي بعثكَ بالحقِّ لو استعرضْتَ بِنَا هذا البَحْرَ فخُضتَهُ لخُضْناهُ معكَ، ما تخلَّفَ منا رجلٌ واحِدٌ، وما نكرَهُ أَنْ تَلْقَى بنا عَدُوَّنا، وإنَّا لصُبُرٌ عندَ الحربِ صُدُقٌ عندَ اللقاءِ، ولعلَّ اللهَ يُريكَ مِنَّا ما تقرُّ به عينُكَ، فسِرْ بِنَا على بركةِ اللهِ تَعالى.

فنشَّطَه قولُه، ثمَّ قالَ: «سيروا على بَركَةِ اللهِ وأبشِرُوا فإنَّ اللهَ قَدْ وعدَنِي إحدى الطَّائفتينِ، واللهِ لكَأنِّي أنظرُ إلى مصارعِ القَوْمِ»(٢).

(١) قوله: «عُدَدهم» هكذا ضبطت في نسخة التفتازاني والخيالي، وعليه شرح القونوي في «الحاشية» (٩/ ١٧) فقال: هو جمع عدة بضم العين: ما أعد للمحاربة، لكن المراد هنا: ما أعد للمعاونة: إما حقيقة إن قبل بالاشتراك، أو مجازًا وهو الظاهر. وفي نسخة الطبلاوي: (عدوُّهم».

(۲) حديث غزوة بدر رواه مطولاً الطبري في «تفسيره» (۱۱/۱۱) من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن مسلم الزهري، وعاصم بن عمر بن قتادة، وعبد الله بن أبي بكر، ويزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير وغيرهم من علمائنا، عن عبد الله بن عباس، كُلُّ قد حدثني بعض هذا الحديث، فاجتمع حديثهم فيما شُقت من حديث بدر. فذكره ومن ضمنه أكثر ما أورده المؤلف هنا. وانظر: «مغازي الواقدي» (۱۹/۲) وما بعدها، و«السيرة النبوية» لابن هشام (۱۹/۲) وما بعدها، و«المعجم الكبير» (۱۹/۲۶) وما بعدها،

وقصة إراءتهم مصارع القوم رواها مسلم (٢٨٧٣) من حديث أنس عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ، كان يُرينا مَصارِعَ أهلِ بدرٍ بالأمسِ، يقولُ: (هذا مَصْرَعُ فلانٍ غدًا إنْ شاءَ اللهُ)، قال: فقال عمر: فوالذي بَعَثَه بالحقِّ ما أَخطَؤوا الحُدودَ التي حَدَّ رسولُ الله ﷺ. وقيلَ: إنَّه عليه السَّلامُ لمَّا فرغَ مِن بدرٍ قيلَ له: عليكَ بالعيرِ، فناداهُ العبَّاسُ وهو في وثاقِه: لا يصلحُ، فقالَ له: «لمَ»؟ فقالَ: لأنَّ اللهَ وعدَكَ إِحْدَى الطَّائفتينِ وقد أعطاكَ ما وعدَكَ، فكرهَ بعضُهُم قولَه(١).

(٦) - ﴿ يُجَدِدُلُونَكَ فِي ٱلْحَقِيَّ ﴾: في إيثارِكَ الجِهَادَ بإظهارِ الحقِّ لإيثارِهِم تلقِّيَ العيرِ عليه.

﴿بَعْدَ مَا نَبَيَّنَ ﴾ لهم أنَّهُم يُنصرونَ أينَمَا تَوجَّهُوا بإعلام الرَّسولِ.

﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴾؛ أي: يكرهونَ القِتالَ كراهةَ مَن يُساقُ إلى الموتِ وهو يشاهدُ أسبابَه، وكانَ ذلك لقلّةِ عددِهِم وعدم تَأهُّبِهم، إِذْ رُوِيَ أَنَّهُم كانُوا رجَّالةً وما كانَ فيهِمْ إلَّا فارسانِ (٢)، وفيه إيماءٌ إلى أنَّ مُجادلَتُهم كانَ لفرطِ فَزَعِهِم ورُعبِهِم.

(٧) _ ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآبِفَنَيْنِ ﴾ على إضمارِ «اذكر»، و ﴿إِحْدَى ﴾ ثاني مَفْعُولي ﴿ يَعِدُكُمُ ﴾ وقد أبدلَ عنها ﴿ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ بدلَ الاشتمالِ.

﴿ وَقُودُونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُو ﴾ يعني: العير؛ فإنَّه لم يَكُن فيهَا إلَّا أربعونَ فارسًا، ولذلك يَتمنَّوْنَها ويكرهونَ مُلاقاةَ النَّفيرِ لكثرةِ عَددهِم وعُدَدِهم، و ﴿ ٱلشَّوْكِ.

﴿ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ ﴾؛ أي: يُثْبِنَه ويُعْليَه ﴿ بِكَلِمَنِتِهِ ، ﴾ الموحَى بها في هذه الحال، أو بأوامرهِ للملائكةِ بالإمدادِ.

⁽۱) رواه أحمد في «مسنده» (۲۸۷۳)، والترمذي (۳۰۸۰)، وقال: هذا حديث حسن، والحاكم في «المستدرك» (۳۲٦۱)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

 ⁽٢) قال الطّبِيعُ: قيل: هما المِقدادُ بنُ الأسود والزّبيرُ بنُ العوّام. انظر: "فتوح الغيب للطيبي
 (٧/ ٢٨)، رواه الطبراني في "الكبير" (٢٣١)، عن إسماعيل بن أبي خالد عن البهي.

وقُرِئ: «بكَلِمَتِه»(۱).

﴿ وَيَقَطَعَ دَابِرَ ٱلْكَفِرِينَ ﴾ ويستأصِلَهُم، والمعنى: أَنَّكُم تُريدونَ أَنْ تصيبوا مَالًا ولا تلقَوْا مَكروهًا، واللهُ يُريدُ إعلاءَ الدِّينِ وإظهارَ الحقّ وما يُحصِّلُ لكم فوزَ الدَّارينِ.

(٨) - ﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَبُبُطِلَ ٱلْبَطِلَ ﴾؛ أي: فعلَ ما فعلَ، وليسَ بتكريرٍ؛ لأنَّ الأوَّلَ لبيانِ المرادِ وما بينَه وبينَ مُرادِهِم مِن التَّفاوُتِ، والثَّاني لبيانِ الدَّاعي إلى حملِ الرَّسولِ على اختيارِ ذاتِ الشَّوكةِ ونصرِه عليها.

﴿ وَلَوْكُرِهُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ ذلك.

(٩) - ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ﴾ بدلٌ مِن ﴿إِذْ يعدُكُم »، أو متعلِّقٌ بقولِه: ﴿ لِيُحِقَّ الْحَقَ ﴾، أو على إضمارِ «اذكر»، واستغاثتُهم: أنَّهم لَمَّا عَلِمُوا أَنْ لا محيصَ مِن القتالِ أَخْذَوا يَقولُونَ: أي ربِّ انصُرْنا على عدوِّكَ، أَغِثْنَا يا غِياثَ المُستغيثينَ.

وعن عُمرَ رَضيَ اللهُ عنه أنّه عليهِ السَّلامُ نظرَ إلى المشركينَ وهم ألفٌ، وإلى المشركينَ وهم ألفٌ، وإلى الصَّحابةِ وهُم ثلاثُ مئةٍ، فاستقبلَ القِبْلةَ ومدَّ يديهِ يَدعُو: «اللهمَّ أنجِز لي ما وعَدْتَنِي، اللهمَّ إِنْ تَهْلِكُ هذه العِصابةُ لا تُعبَد في الأرضِ» فما زالَ كذلك حتَّى سَقطَ رِداؤُه، فقالَ أبو بكر رضيَ اللهُ عنه: يا نبي الله، كفاكَ مُناشدتَكَ ربَّكَ فإنّه سينجزُ لك ما وعدكَ (").

﴿ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِي مُمِدُّكُم ﴾: بأنِّي مُمدُّكُم، فحُذِف الجارُّ وسُلَّطَ عليه الفعلُ.

⁽١) نسبت لمسلمة بن محارب. انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٥٤).

⁽٢) رواه مسلم (١٧٦٣)، والترمذي (٣٠٨١)، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

وقراً أبو عَمرٍ و بالكسرِ (١) على إرادَةِ القَولِ، أو إجراءِ «استجاب» مُجرى «قال»؛ لأنَّ الاستجابة مِن القَوْلِ.

﴿ إِنَّا أَفِ مِنَ ٱلْمَلَتِ كَةِ مُرْدِفِينَ ﴾: مُتَّبِعينَ المؤمنينَ، أو: بعضَهُم بعضًا، من أردَفْتُه: إذا جئتُ بعدَه، أو: مُتْبِعِينَ بعضَهُم بعضًا المؤمنينَ، أو: أنفسَهُم المؤمنينَ، من أردَفْتُه إيَّاهُ فرَدِفَه.

وقراً نافِعٌ ويَعقوبُ ﴿مُرْدَفين﴾ بفتحِ الدَّالِ (٢)؛ أي: مُتْبَعين أو مُتَبَعين، بمعنى: أَنَّهم كانُوا مقدمَةَ الجيشِ أو سافَتَهُم.

وقُرِئَ: «مُردِّفين» بكسرِ الرَّاءِ وضمِّها، وأصلُها مُرْتَدِفينَ بمعنى مُترادِفينَ، فأدغِمَت التَّاءُ في الـدَّالِ فالتقى ساكنانِ فحُرِّكَت الرَّاءُ بالكسرِ على الأصلِ أو بالضَّمِّ على الإتباع^(٣).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص ٥٤) وهي خلاف المشهور عن أبي عمرو.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٤)، و «التيسير» (ص: ١١٦)، و «النشر» (٢/ ٢٧٥).

(٣) القراءة بكسر الراء في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و «المحتسب» (١/ ٢٧٣). وبضم الراء في «المحتسب» (١/ ٦٠).

وفيها قراءة ثالثة بفتح الراء، ذكرها النحاس في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩١)، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٩٠).

قال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣٠ ٤): جوَّز في الراءِ مع تشديد الدال: كسرُها وفتحها وضمها، والدال مُشدَّدة مكسورة على كل حال، قال سيبويه: الأصل: (مُرْتَدِفِينَ)، فأدغمت التاء في الدال فصارت (مُرَدِّفينَ)، لأنك طرحت حركة التاء على الراء، قال: وإن شئت لم تطرح حركة التاء وكسرت الراء لالتقاء السَّاكنين، والذين ضموا الراء جعلوها تابعة لضمة الميم. وانظر: «الكتاب» (٤٤٤٤).

وقُرِئَ: «بآلافِ»(١) ليوافِقَ ما في سورةِ آل عمران، ووجهُ التَّوفيقِ بينه وبينَ المشهورِ: أنَّ المرادَ بالألفِ: الَّذينَ كانُوا على المقدِّمَةِ أو السَّاقةِ، أو وجوهُهُم وأعيانُهُم، أو مَن قاتلَ مِنْهُم.

واختُلِفَ في مُقاتَلَتِهِم، وقد رُوِيَ أخبارٌ تدلُّ عليهَا(١).

(١٠) ـ ﴿ وَمَا جَعَلَهُ اللّهُ ﴾؛ أي: الإمدادَ ﴿ إِلَّا بُشَــرَىٰ ﴾: إلَّا بشارةً لَكُم بالنَّصرِ ﴿ وَلِيَطْمَهِ فَيُرُولَ مَا بِها مِن الوَجَلِ لَقِلَّتِكُم وذِلَّتِكُم.

﴿ وَمَا النَّصَرُ إِلَا مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ وإمدادُ الملائكةِ وكشرةُ العددِ والأُهَبِ (٣) ونحوُهما وسائطُ لا تأثيرَ لها، فلا تحسَبُوا النَّصرَ مِنْها ولا تياً شوا منه بفَقْدِها.

(١١) - ﴿ إِذْ يُغَيِّقِ كُمُ ٱلنَّعَاسَ ﴾ بدلٌ ثانٍ مِن ﴿إِذ يَعِدُكُم ﴾ لإظهارِ نِعمَةِ ثالثَةٍ ، أو مُتعلِّقٌ بـ ﴿ النَّصَرُ ﴾ أو بما في ﴿ عِندِ ٱللَّهِ ﴾ مِن مَعنى الفعلِ ، أو به جَعَلَ » ، أو بإضمار: اذكُرْ.

(۱) نسبت للسدي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٠٤)، و «الكشاف» (٣/ ٣٧٩)، و «البحر» (١١/ ٢٨)، و «الدر المصون» (٥/ ٦٦٥). و تحرفت في مطبوع «المختصر في شواذ القراءات» إلى: «بالألف».

(٢) منها: ما رواه مسلم (١٧٦٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

ومنها: ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٧٨)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٣)، من طريق ابن إسحاق حدثني أبي إسحاق بن يسار، عن رجل من بني مازن بن النجار، عن أبي داود المازني، وكان شهد بدرًا...، وإسناده ضعيف لإبهام الواسطة بين إسحاق بن يسار والد محمد بن إسحاق وبين أبي داود المازني.

(٣) الأُهَب: جمع الأُهْبةِ وهي: العُدَّة، وأُهْبةُ الحرب: عُدَّتُها. انظر: «الصحاح» (مادة: أهب).

وقراً نافعٌ بالتَّخفيفِ مِن أَغْشَيْتُه الشَّيءَ: إذا غَشَّيْتُه إِيَّاه. والفاعلُ على القراءتينِ هوَ اللهُ تَعالى.

وقرأً ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿يَغْشَاكُم النُّعاسُ ﴾ بالرَّفع(١).

﴿أَمَنَةً مِنْهُ﴾: أمنًا مِن اللهِ، وهو مفعولٌ له باعتبارِ المعنى، فإنَّ قولَه: ﴿يُغَيِّفِيكُمُ ٱلنَّعَاسَ﴾ مُتضمِّنٌ معنى: تنعسونَ، و﴿يَغْشاكُم﴾ بمعناهُ، والأمنَةُ فِعْلٌ لفاعلِه. ويجوزُ أن يرادَ بها الإيمانُ فتكونُ فعلَ المغشِّي (٢٠).

وأن تُجعلَ على القراءةِ الأخيرةِ فعلَ النُّعاسِ على المجازِ لأَنَّها لأَصحابِه، أو لأَنَّه كانَ مِن حَقِّه أن لا يَغشاهم لشدَّةِ الخوفِ، فلمَّا غَشِيَهم فكأنَّه حَصَلَت له أَمَنَةٌ مِن اللهِ لولاها لم يغشَهُم كقولِه:

يَهَابُ النَّومُ أَنْ يَغْشَى عُيُونًا تَهَابُكَ فَهْوَ نَفَّارٌ شَرُودٌ (٢) وَهُرئَ: «أَمْنةً» كرَحْمةٍ (٤)، وهي لغة.

⁽۱) وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بضم الياء وتشديد الشين من التغشية، انظر: «السبعة» (ص: ۲۸۲)، و «التيسير» (ص: ۲۸۲)، و «جامع البيان في القراءات السبع» للداني (۳/ ۱۱۳۵)، و «النشر» (۲/ ۲۷۲)، و سقطت قراءة نافع من مطبوع «التيسير».

⁽٢) قوله: (ويجوز أن يراد بها)؛ أي: بالأمَنةِ على قراءة نصب ﴿النَّمَاسَ ﴾ _ كما صرَّحَ به «الكشاف» _ (الإيمان) بمعنى: الأمانِ، (فتكون)؛ أي: الأمَنةُ بمعنى الإيمان المرادِ به الأمانُ (فعلَ المغشِّي) فيتَّحدُ فيه الفاعلان أيضًا؛ إذ الإنعاسُ والإيمانُ بالمعنى المذكورِ فعلُه تعالى. انظر: (حاشية الأنصاري) (٣/ ١٤).

⁽٣) نسب البيت للزمخشري. انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٨١)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٤٠)، و«حاشية الخفاجي على البيضاوي» (٤/ ٢٥٨)، و«روح المعاني» (١٠/ ٤٤).

⁽٤) انظر: (المحتسب) (١/ ٢٧٣)، و(البحر المحيط) (١١/ ٣٣) عن ابن محيصن والنخعي =

﴿ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّكَمَآءِ مَآءً لِيُطُهِّرَكُم بِهِ ۽ ﴾ مِن الحَدثِ والجَنابةِ ﴿ وَيُذْهِبَ عَنكُرُ رِجْزَ ٱلشَّيْطُانِ ﴾ يعني: الجنابة؛ لأنَّها مِن تَخييلِهِ، أو: وَسوسَتَه وتَخويفَه إيَّاهُـم مِن العطشِ.

رُويَ أَنَّهُم نَزَلُوا في كَثيبٍ أَعْفَرَ تسوخُ فيهِ الأقدامُ على غيرِ ماءٍ، وناموا فاحتَلَم أكثرُهُم وقَدْ غلبَ المُشرِكُونَ على الماءِ، فوَسْوَسَ إليهم الشَّيطانُ وقالَ: كيفَ تُنصرونَ وقد غُلِبْتُم على الماءِ وأَنْتُم تُصَلُّونَ مُحدِثينَ مُجْنِبينَ وتَزعمونَ أَنَّكُم أُولِياءُ اللهِ وفيكُم رَسولُهُ، فأشفَقُوا فأنزلَ اللهُ المطرَ فمُطِرُوا ليلا حتَّى جرى الوادي، فاتّخذُوا الحياضَ على عُدْوَتِه وسَقوا الرِّكابَ واغتَسَلُوا وتوضَّؤُوا، وتلبَّدَ الرَّملُ فأتَذِي بَينَهُم وبينَ العَدوِّ حتَّى ثبتَتْ عليهِ الأَقدامُ وزالَت الوَسْوَسَةُ(۱).

﴿ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ ﴾ بالوثوقِ على لطفِ اللهِ بهم ﴿ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴾ أي: بالمطرِ حتَّى تثبتَ في المعركةِ.

(١٢) - ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ ﴾ بـدلٌ ثالِثٌ أو مُتعلِّقٌ بـ «يُثبِّتَ» ﴿إِلَى ٱلْمَلَتَهِكَةِ أَنِيَ مَعَكُمْ ﴾ فـي إعانَتِهِـم وتثبيتِهِـم، وهـو مفعـولُ ﴿يُوحِى ﴾.

وقُرِئَ بالكسرِ(٢) على إرادةِ القولِ أو إجراءِ الوَحي مُجراه.

﴿ فَتَيْتُوا الَّذِيكَ ءَامَنُوا ﴾ بالبشارة، أو بتكثيرِ سوادِهِم، أو بمحاربةِ أعدائِهِم،

⁼ ويحيى بن يعمر. وقد تقدمت هذه القراءة عند تفسير الآية (١٥٤) من آل عمران، وقالَ المؤلف عندها: كأنها المرةُ من الأمن.

⁽۱) رواه الطبري في (تفسيره) (۱۱/ ۲۷)، وأبو نعيم في (دلائل النبوة) (٤٠٠)، ورواه الطبري في (تفسيره) (٥/ ١٦٦٥ _ ١٦٦٦) عن قتادة، (تفسيره) (٥/ ١٦٦٥ _ ١٦٦٦) عن قتادة، وذكره أبو حفص النسفي في (التيسير في التفسير) عند هذه الآية عن الكلبي.

⁽٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٠٧)، و«البحر المحيط» (١١/ ٣٨)، عن عيسي بن عمر.

فيكونُ قولُه: ﴿ سَأَلَقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُواْ الرُّعْبَ ﴾ كالتَّفسيرِ لقولِه: ﴿ أَنِّي مَعَكُمْ فَنَيْتُوا ﴾.

وفيه دَليلٌ على أنَّهُم قاتَلُوا، ومَن منعَ ذلك جعلَ الخِطابَ فيه معَ المؤمنينَ: إمَّا على تَغييرِ الخطابِ، أو على أنَّ قولَه: ﴿ سَأَلَقِى ﴾ إلى قولِه: ﴿ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ تلقينٌ للمَلائِكَةِ ما يثبِّتونَ المؤمنينَ به؛ كأنَّه قالَ: قولُوا لهم قَوْلِي هذا.

﴿ فَأَضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ ﴾: أعالِيَها الَّتي هي المذابِحُ أو الرُّؤوسُ ﴿ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمُّ كَا كُلَّ بَنَانٍ ﴾: أصابع؛ أي: جزُّوا رِقابَهُم واقطَعُوا أطرافَهُم.

(١٣) ـ ﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى الضَّربِ أو الأمرِ به، والخطابُ للرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ أو لكلِّ أحدِ(١) مِن المُخاطبينَ قبلُ.

﴿ بِأَنَّهُمْ شَاَقُواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾: بسببِ مُشاقَّتِهِم لهمَا، واشتقاقُه مِن الشَّقِّ؛ لأنَّ كُلُّا (٢) مِن المعاداةِ مِن العُدْوَةِ، والمخاصمةِ مُلَّا (٢) مِن الخُصْم وهو الجانِبُ.

﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُ فَكَإِثَ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ تقريرٌ للتَّعليلِ، أو وعيدٌ بما أعدَّ لهم في الأنيا.

(1٤) _ ﴿ ذَالِكُمْ ﴾ الخطابُ فيه مع الكَفَرةِ على طريقَةِ الالتفاتِ، ومحلُّهُ الرَّفعُ؛ أي: الأمرُ ذلكُم، أو: ذلكُم واقعٌ، أو نصبٌ بفعلٍ دلَّ عليه: ﴿فَذُوقُوهُ ﴾ أو غيرُه مثلَ: باشِروا، أو عليكُم، لتكونَ الفاءُ عاطِفَةً.

﴿ وَأَنَ لِلْكَفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّادِ ﴾ عطفٌ على ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ أو نصبٌ على

⁽١) في نسخة التفتازاني: ﴿وَاحِدُ ۗ.

⁽٢) في نسخة الخيالي: (كل واحد).

المفعولِ معه، والمعنى: ذوقوا ما عُجِّلَ لكُم مع ما أُجِّلَ لكم في الآخرةِ، ووُضِعَ الظَّاهرُ فيه مَوضِعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على أنَّ الكفرَ هو سَبَبُ العَذابِ الآجلِ، أو الجمع بينَهُما(١).

وقُرِئَ «وإنَّ» بالكسرِ (٢) على الاستئنافِ.

(١٥) - ﴿ يَكَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوٓ إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ زَحَفًا ﴾ كثيرًا بحيثُ يُسرى لكثرتِهِم كأنهم يزحفونَ، وهو مصدر ُ زَحَفَ الصَّبِيُّ: إذا دبَّ على مقعدِه قليلًا قَليلًا، سُمِّيَ به وجُمِعَ على زُحوفِ، وانتصابُه على الحالِ.

﴿ فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ بالانهزام، فَضلًا عَنْ أَنْ يَكُونُوا مِثْلَكُم أَو أقلَّ مِنْكُم. والأظهَرُ أَنَّها مُحكمةٌ مَخصوصَةٌ بقولِه: ﴿ كَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية [الانفال: ٦٥].

ويجوزُ أن ينتصبَ ﴿ زَحَّفًا ﴾ مِن الفاعلِ والمفعولِ؛ أي: إذا لقيتُمُوهم مُتزاحِفينَ يَدِبُّونَ إِلَيْكُم وتَدِبُّونَ إِليهِم فلا تَنهَزِمُوا. أو مِن الفاعلِ وحدَه ويكونُ إشعارًا بما سيكونُ مِنْهُم يومَ حُنَيْنِ حينَ تَولَّوْا وهُم اثنا عشرَ ألفًا.

(١٦) - ﴿ وَمَن يُولِهِمْ يَوْمَ بِنْ دُبُرَهُۥ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِنَالٍ ﴾ يريدُ: الكرَّ بعدَ الفرِّ، وتغريرَ العَدُوِّ، فإنَّه مِن مَكايدِ الحربِ.

﴿ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِنَةٍ ﴾: أو مُنحازًا إلى فئَةٍ أُخرَى من المسلمينَ على القربِ ليَستعينَ بهم.

ومِنْهُم مَن لَمْ يَعتَبِر القُربَ؛ لِمَا رَوَى ابنُ عُمَرَ رضي اللهُ عنهما: أنَّه كانَ في

⁽١) قوله: «أو الجمع بينهما»؛ أي: بين العاجل والآجل.

⁽٢) نسبت للحسن. انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٥٤)، و(الكشاف) (٣٨٧).

سَرِيَّةِ بعثَهُم رَسولُ اللهِ ﷺ، ففرُّوا إلى المدينَةِ، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! نحنُ الفَرَّارُون، فقالَ: «بَلْ أَنْتُم العَكَّارُونَ وأَنَا فِتَتُكُم»(١).

وانتصابُ ﴿مُتَحَرِّفًا ﴾ و﴿مُتَحَيِّزًا ﴾ على الحالِ، و﴿إِلَّا ﴾ لغوٌ لا عملَ له، أو الاستثناءُ مِن المولِّينَ؛ أي: إلَّا رَجُلًا مُتحرِّفًا أو مُتحيِّزًا، ووزنُ مُتَحَيِّزٍ: «مُتَفَيْعِلٍ» لا «مُتَفعِّلٍ» وإلَّا لكانَ: مُتَحَوِّزًا؛ لأنَّه مِن حازَ يحوزُ.

﴿ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَنَهُ جَهَنَّمُ ۗ وَبِثْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ هذا إِذَا كُمْ يَزِد العَدُوُّ على الضّعف؛ لقولِه: ﴿ ٱلْنَنَ خَفَّكَ ٱللَّهُ عَنكُمُ ﴾ الآية [الأنفال: ٦٦].

وقيلَ: الآيةُ مَخصوصَةٌ بأهلِ بيتِهِ والحاضرينَ معَهُ في الحَربِ.

(١٧) _ ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ ﴾ بقوَّتِكُم ﴿ وَلَكِلَ اللَّهَ قَنَلَهُمْ ﴾ بنصْرِكُم وتَسليطِكُم عليهم وإلقاءِ الرُّعبِ في قُلوبِهِم.

رُوِيَ أَنَّه لَمَّا طلعَتْ قُريشٌ مِن العَقَنْقَلِ(") قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «هذه قريشٌ جاءَت بخيلائِها وفَخرِها يكذَّبونَ رَسولَكَ، اللهمَّ إنِّي أَسأَلُكَ ما وعدْتَنِي»، فأتاهُ جِبريلُ وقالَ له: خُذْ قبضَةً من ترابٍ فارمِهِم بها، فلمَّا التقَى الجَمْعانِ تناوَلَ كَفَّا فِأَتاهُ جِبريلُ وقالَ له: خُذْ قبضَةً من قرابٍ فارمِهِم بها، فلمَّا التقَى الجَمْعانِ تناوَلَ كَفًّا مِن الحصبَاءِ فرَمَى بها في وُجوهِهِم وقالَ: «شاهَتِ الوُجوهُ» فلم يبقَ مُشرِكٌ إلَّا شُغلَ

⁽١) رواه أبو داود في (سننه) (٢٦٤٧)، والترمذي في (سننه) (١٧١٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال الترمذي: هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد.

وفي «النهاية»: العَكَّارُونَ: الكَرَّارونَ إلى الحربِ والعَطَّافونَ نحوَها، يقالُ للرَّجُلِ يُولِّي عَن الحربِ ثمَّ يكرُّ راجعًا إليها: عَكَرَ واعتكر. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (عكر).

⁽٢) العَقَنْقَلُ: الكَثِيبُ العَظِيمُ المُتداخِلُ الرَّملِ، والجمع: عَقاقِلُ. انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (عقنقل).

بعَينَيْهِ، فانهزَمُوا ورَدِفَهُم المُؤمنونَ يقتلُونَهُم ويَأْسِرُونَهُم، ثمَّ لَمَّا انصرَفُوا أقبَلُوا على التَّفاخُرِ فيقولُ الرَّجلُ: قَتَلْتُ وأَسَرْتُ، فنَزَلَت(١).

والفاءُ جوابُ شَرطٍ مَحذوفٍ تقديرُه: إن افتَخَرْتُم بقَتْلِهِم فلَمْ تَقْتُلُوهُم

﴿ وَمَارَمَيْتَ ﴾ يا محمَّدُ رَمْيًا تُوْصِلُه إلى أعينِهِم ولم تقدِرْ عليه ﴿إِذْ رَمَيْتَ ﴾ ؛ أي: أتي بما هو غايّةُ الرَّمي فأوصَلَها إلى أعينِهِم وقد عرفتَ أنَّ اللَّفظَ يُطلَقُ أعينِهِم جميعًا حتَّى انهزَمُوا وتَمكَّنتُم مِن قطع دابِرِهِم، وقد عرفتَ أنَّ اللَّفظَ يُطلَقُ على المُسمَّى وعَلى ما هو كمالُه والمَقصودُ منه.

وقيلَ: مَعناه: ما رميتَ بالرُّعبِ إذ رميتَ بالحصباءِ، ولكنَّ اللهَ رَمَى بالرُّعبِ في قُلوبِهِم.

وقيلَ: إنَّه نزلَ في طعنَةٍ طعنَ بها أبيَّ بنَ خلفٍ يومَ أحدٍ، ولم يخرج منهُ دمٌ فجعلَ يَخورُ حتَّى ماتَ (٢)، أو رميةِ سهمٍ رماهُ يومَ خَيبر نحو الحصنِ فأصابَ كنانةَ بنَ أبي الحقيقِ على فراشِهِ (٣).

(۱) الكلام بهذا السياق مجموع من عدة أخبار. انظر: «تفسير الطبري» (۱۱/ ۸۲_۸۷)، و الفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٦٧٢_١٦٧٣).

(۲) رواه الطبري في (تفسيره) (٦/ ١٠٠ ـ ١٠٢) عن السدي، وابن أبي حاتم في (تفسيره) (٨٩١٠)
 عن ابن المسيب.

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٩١١)، ورواه الطبري كما في «الدر المنثور» (٤/ ٤)، ولم أقف عليه في المطبوع من «تفسير الطبري»، وذكر الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على نسخته من «تفسير الطبري» (١٣/ ٤٤٧): أخشى أن يكون هذا في هذا الموضع من التفسير نقص، فإني وجدت ابن كثير قد ذكر في تفسير هذه الآية [في «تفسيره» (٤/ ٣١)] ما نسبه إلى ابن جرير، وهذا نصه، بترتيبه وتعليقه:

والجُمهور على الأوَّلِ.

وقرأً ابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿ولكِنْ﴾ بالتَّخفيفِ ورفعِ ما بعدَه في المَوضِعين (١).

﴿ وَلِيُسَبِّى ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَامٌ حَسَنًا ﴾: وليُنْعِمَ عليهِم نعمَةً عَظيمَةً بالنَّصرِ والغَنيمَةِ ومُشاهدةِ الآياتِ (٢).

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ ﴾ لاستغاثتِهِم ودُعائِهِم ﴿ عَلِيمٌ ﴾ بنِيَّاتِهِم وأَحْوَالِهِم.

وههنا قولان آخران غریبان جدًا:

أحدهما: قال ابن جرير: حدثني محمد بن عوف الطائي، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان بن عمرو، حدثنا عبد الرحمن بن جبير: أن رسول الله على يوم ابن أبي الحقيق بخيبر، دعا بقوس، فأتي بقوسٍ طويلة، وقال: جيئوني بقوس غيرها. فجاؤوه بقوسٍ كَبْداء، فرمى النبي على الحصن، فأقبل السهم يهوي حتى قتل ابن أبي الحقيق، وهو في فراشه، فأنزل الله ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِكِ اللهُ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِكِ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الله

وهذا غريب، وإسناده جيد إلى عبد الرحمن بن جبير بن نفير، ولعله اشتبه عليه، أو أنه أراد أن الآية تعم هذا كله، وإلا فسياق الآية في سورة الأنفال في قصة بدرٍ لا مَحالة، وهذا مما لا يخفي على أثمة العلم، والله أعلم.

والثاني: روى ابن جرير أيضًا، والحاكم في «مستدركه» بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيّب والزهري أنهما قالا: أنزلت في رمية النبي على الله يعد أبي بن خلف بالحربة في لأمّته، فخدشه في تَرْقُوته، فجعل يتدأدا عن فرسه مرارًا. حتى كانت وفاته بعد أيام قاسى فيها العذاب الأليم، موصولاً بعذاب البرزخ، المتصل بعذاب الآخرة.

وهذا القول عن هذين الإمامين غريب أيضًا جدًّا، ولعلهما أرادًا أن الآية تتناوله بعمومها، لا أنها نزلت فيه خاصة، كما تقدم، والله أعلم.

(١) أي: ﴿ولكن اللهُ قَتَلَهم﴾ ﴿ولكنِ اللهُ رَمَى﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٢) في نسخة التفتازاني زيادة: (فعل ما فعل).

(١٨) - ﴿ ذَلِكُمْ ﴾ إشارةٌ إلى البلاءِ الحسنِ أو القتلِ والرَّميِ، ومحلُّهُ الرَّفعُ؛ أي: المقصودُ، أو الأمر ﴿ ذَلِكُمْ ﴾، وقولُه: ﴿ وأنَّ اللهَ مُوْهِنٌ كيدَ الكافرين ﴾ معطوفٌ عليهِ؛ أي: المقصودُ إبلاءُ المؤمنينَ وتَوهينُ كيدِ الكافرينَ وإبطالُ حِيَلِهِم.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو: ﴿مُوَهِّنُ﴾ بالتَّشديدِ، وحَفصٌ: ﴿مُوهِنُ كَيْدِ﴾ بالإضافَةِ والتَّخفيفِ(١).

(١٩) - ﴿ إِن تَسْتَفْنِحُوا فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ ﴾ خطابٌ (١) لأهلِ مَكَّةَ على سبيلِ التَّهكُم، وذلك أنَّهُم حين أرادُوا الخروجَ تعلَّقُوا بأستارِ الكعبَةِ وقالوا: اللهمَّ انصُرْ أعلى الجُنْدَيْنِ وأهدَى الفِئتَيْنِ وأكرَمَ الحِزْبَيْنِ (٣).

﴿ وَإِن تَننَهُوا ﴾ عن الكُفْرِ ومُعاداةِ الرَّسولِ (١) ﴿ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ لتَضمُّنِه سَلامَةَ الدَّارينِ وخيرَ المَنْزِلَيْنِ.

﴿ وَإِن تَعُودُوا ﴾ لِمُحاربَتِه ﴿ نَعُدُ ﴾ لنَصْرِهِ، ﴿ وَلَن تُغْنِي ﴾: ولن تـدفع ﴿ عَنكُو فَيَنكُمُ ﴾: جماعَتُكُم ﴿ شَيْعًا ﴾ من الإغناءِ أو المضارِّ (٥) ﴿ وَلَوْ كَثُرُتْ ﴾ فتَتُكُم.

﴿وَإِنَّ اللهَ مَعَ المؤمنينَ﴾ بالنَّصرِ والمعونَةِ.

وقرأً نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ: ﴿وَأَنَّ ﴾ بالفتحِ^(١) على: ولأنَّ الله مع المؤمنينَ كانَ ذلك.

⁽١) انظر: (السبعة) (ص: ٣٠٤_٥٠٥)، و(التيسير) (ص: ١١٦).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «الخطاب».

⁽٣) رواه الطبري في (تفسيره) (١١/ ٩٢) عن السدي.

⁽٤) في نسخة الخيالي: (الرسل).

⁽٥) في نسخة التفتازاني: ﴿والمضارِ ﴾.

⁽٦) انظر: (السبعة) (ص: ٣٠٥)، و(التيسير) (ص: ١١٦).

وقيلَ: الآيَةُ خطابٌ للمُؤمنينَ، والمعنى: إن تَسْتَنصِرُوا فقد جاءَكُم النَّصرُ، وإنْ تَسْتَنصِرُوا فقد جاءَكُم النَّصرُ، وإنْ تَنْتَهُوا عَن التَّكاسُلِ في القتالِ والرَّغبةِ عمَّا يَستأثرُهُ الرَّسولُ فهوَ خيرٌ لَكُم، وإن تعودُوا إليه نَعُد علَيْكُم بالإنكارِ أو تهييجِ العدوِّ، ولَنْ تُغنِيَ حينئذِ كثرتُكُم إذا لم يَكُن اللهُ معكُم بالنَّصرِ، فإنَّه مع الكاملينَ في إيمانِهم، ويؤكِّدُ ذلك:

(٢٠) - ﴿ يَتَأَيُّهَا اَلَّذِينَ ءَامَنُواۤ أَطِيعُواْ اَللّهَ وَرَسُولُهُۥ وَلَا تَوَلَّواْ عَنْـهُ ﴾؛ أي: ولا تَتولَّوا عَن الرَّسولِ، فإنَّ المرادَ مِن الآيةِ الأمرُ بطَاعَتِه والنَّهيُ عَن الإعراضِ عنه، وذكرُ طاعةِ اللهِ للتَّوطِئةِ والتَّنبيهِ عَلى أنَّ طاعةَ اللهِ في طاعةِ الرَّسولِ؛ لقولِه: ﴿مَن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ ﴾ [النساء: ٨٠].

وقيلَ: الضَّميرُ للجِهادِ، أو للأمرِ الَّذي دَلَّ عليهِ الطَّاعَةُ.

﴿وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴾ القرآنَ والمواعظَ سماعَ فهمِ وتَصديقٍ.

(٢١) _ ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ قَالُواْ سَكِمْغَنَا ﴾ كالكفَرَةِ أو المُنافِقينَ (١٠) الَّذينَ ادَّعُوا السَّماعَ ﴿ وَهُمَّ لَا يَسَمَعُونَ ﴾ سماعًا يَنتَفعونَ به، وكأنَّهُم لا يَسمعونَ رأسًا.

(٢٢) - ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآتِ عِندَ ٱللَّهِ ﴾: شرَّ ما يدبُّ على الأَرضِ، أو: شرَّ البهائمِ ﴿الصُّمُ ﴾ عَن الحَقِّ ﴿البُّكُمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ إيَّاه، عدَّهُم مِن البَهائمِ ثمَّ جعَلَهُم شَرَّهَا؛ لإبطالِهم ما مُيَّزُوا به وفُضِّلُوا لأجلِه.

(٢٣) - ﴿ وَلَوْعَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾: سعادةً كُتِبَت لهم، أو انتفاعًا (٢٠) بالآياتِ ﴿ لَا شَمَعَهُمْ ﴾ وقَدْ عَلِمَ أَنْ لا خيرَ فيهِم ﴿ لَتَوَلُّوا ﴾ ولم يَنتَفِعُوا بِهِ، أو ارتدُّوا بعدَ التَّصديقِ والقَبولِ ﴿ وَهُم مُعْرِضُونَ ﴾ لعِنادِهِم.

⁽١) في نسخة التفتازاني: «والمنافقين».

⁽٢) في نسخة التفتازاني: ﴿وانتفاعًا».

وقيلَ: كَانُوا يَقُولُونَ للنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلامُ: أَحِي لنا قُصَيًّا؛ فإنَّه كَانَ شيخًا مُبارَكًا حَتَى يشهدَ لك ويؤمنَ بك، والمعنى: لأسمعَهُم كلامَ قُصَيٍّ (١).

(٢٤) - ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ مَامَنُوا ٱسْتَجِيبُوا يِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾ بالطَّاعةِ ﴿إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ وُحُد الضَّميرُ فيه لِمَا سبقَ، ولأنَّ دعوةَ اللهِ تُسمعُ مِن الرَّسولِ.

ورُوِيَ أَنَّه عليهِ السَّلامُ مرَّ على أُبِيِّ بن كعبٍ وهو يُصلِّي فدَعاهُ، فعجَّلَ في صَلاتِه ثمَّ جاءَ، فقالَ: «أَلَمْ تُخْبَرْ ضَلاتِه ثمَّ جاءَ، فقالَ: «أَلَمْ تُخْبَرْ فيمَا أُوحِيَ إِلَي: ﴿أَلَمْ تَلْمَ لُكُمْ تُخْبَرُ فَيمَا أُوحِيَ إِلَي: ﴿أَلَمْ تَلْمِيمُوا لِلْهَ وَلِلرَّسُولِ ﴾؟»(٢).

واختُلفَ فيه، فقيلَ: هذا لأنَّ إجابتَهُ لا تَقطعُ الصَّلاةَ فإنَّ الصَّلاةَ أيضًا إجابةٌ. وقيلَ: إنَّ دُعاءَه كانَ لأمرٍ لا يحتمِلُ التَّأْخيرَ، وللمُصلِّي أن يقطعَ الصَّلاةَ لِمِثْلِه. وظاهرُ الحَديثِ يناسِبُ الأوَّل.

﴿لِمَا يُحِيدِكُمُ ﴾ مِن العُلومِ الدِّينيَّةِ، فإنَّها حياةُ القلبِ والجهلُ مَوْتُه، قالَ: لا تُعْجِبَنَّ الجَهُ ولَ حُلَّتُهُ فَلَا تُعْجِبَنَّ الجَهُ ولَ حُلَّتُهُ فَلَا تُعْجِبَنَّ الجَهُ والأعمالِ. أو: ممَّا يورثُكُم الحياةَ الأَبديَّةَ في النَّعيمِ الدَّائمِ مِن العَقائدِ والأعمالِ.

⁽١) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ٣٠٧)، وقال: قاله بعض المتأخرين.

⁽٢) رواه الترمذي في «سننه» (٢٨٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٤١) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أنس. قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٨): وأخرجه ابن مردويه من الوجه الذي أخرجه منه الترمذي وفي آخره قال: (إني لا جرم يا رسول الله لا تدعوني إلا أجبتك وإن كنت أصلى).

⁽٣) للزمخشري، كما قال الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (٢/ ٢١٠)، وقد ذكر أنه من قصيدة مدح بها الزمخشريُّ الخليفة المؤتمن بالله.

أو: مِن الجِهادِ فإنَّه سببُ بَقائِكُم؛ إذ لو تركوهُ لغَلَبَهُم العدوُّ وقَتَلَهم، أو الشَّهادةِ لقولِه تَعالى: ﴿بَلَ أَحْيَامُ عِندَرَبِهِمْ ﴾.

﴿ وَاعْلَمُوا أَنَ اللّهَ يَعُولُ بَيْنَ الْمَرَّهِ وَقَلِهِ عَلَى تَمثِيلٌ لَغايةِ قُربِهِ مِن العبدِ؛ كقولِه تَعالى: ﴿ وَغَنْ اَقْرَبُ إِلَيْهِمِنْ جَلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦]، وتَنبيه على أنَّه مُطَّلِعٌ على مكنوناتِ القلوبِ ما عسى يغفلُ عنه صاحِبُها، أو حثُّ على المبادرةِ إلى إخلاصِ القُلوبِ وتَصفِيَتِها.

وتصفيتُها قيلَ: أن يَحولَ اللهُ بينَه وبينَ القَلبِ بالموتِ أو غيره، أو تَصويرٌ وتَخييلٌ لتَملُّكِهِ على العبدِ قلبَه، فيفسخُ عزائِمَهُ ويغيِّرُ مَقاصِدَهُ ويَحولُ بينَه وبينَ الكُفْرِ إِنْ أرادَ سَعادتَهُ، وبينَه وبينَ الإيمانِ إنْ قَضَى شَقاوَتَه.

وقُرِئَ: «بينَ المرِّ» بالتَّشديدِ^(۱) على حذفِ الهَمزَةِ وإلقاءِ حَركتِهَا على الرَّاءِ وإجراءِ الوَصل مُجرى الوقفِ على لغةِ مَن يشدِّدُ فيه.

﴿وَأَنَّهُۥ إِلَيْهِ تُعَشِّرُونَ ﴾ فيُجازِيكُم بأعمالِكُم.

(٢٥) - ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَا تَصِيبَنَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً ﴾: اتَّقُوا ذَنْبًا يَعمُّكُم أَثُرُهُ كَإِقْرَارِ المنكرِ بين أَظهُرِهِم (٢٠)، والمداهنةِ (٣) في الأمرِ بالمعروفِ، وافتراقِ الكَلمَةِ، وظهورِ البِدَع، والتَّكَاسُلِ في الجِهادِ، عَلَى أَنَّ قولَه: ﴿لَا تَصِيبَنَ ﴾ إمَّا جَوابُ الكَلمَةِ، وظهورِ البِدَع، والتَّكَاسُلِ في الجِهادِ، عَلَى أَنَّ قولَه: ﴿لَا تَصِيبُ الظَّالمينَ مِنْكُم خاصةً، وفيهِ أَنَّ جوابَ الأَمرِ عَلَى مَعنى: إِنْ أَصابَتُكُم لا تُصيبُ الظَّالمينَ مِنْكُم خاصةً، وفيهِ أَنَّ جوابَ الشَّرطِ مُتردِّدٌ فلا يليقُ به النُّونُ المؤكِّدةُ، لكنَّه لَمَّا تَضمَّنَ معنى النَّهي ساغَ فيه كقولِه الشَّرطِ مُتردِّدٌ فلا يليقُ به النُّونُ المؤكِّدةُ، لكنَّه لَمَّا تَضمَّنَ معنى النَّهي ساغَ فيه كقولِه تَعالَى: ﴿ وَدُخُلُواْ مَسَكِينَ كُمُ الْكَيْمَ الْكَيْمَانُ ﴾ [النمل: ١٨].

⁽١) نسبت للحسن والزهري. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٧٦).

⁽٢) في نسخة الخيالي: ﴿أَظْهِرِكُمَّ ﴾، و (بين أظهرهم اليست في نسخة الطبلاوي.

⁽٣) في نسخة الطبلاوي: (والمراقبة).

وإمَّا صفةٌ لـ ﴿فِتَّنَةً ﴾ و ﴿لَا ﴾ للنَّفي وفيه شذوذٌ؛ لأنَّ النُّونَ لا تَدخُلُ المنفيَّ في غيرِ القسم، أو للنَّهي على إرادَةِ القولِ، كقولِه:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ(١)

وإمّا جوابُ قَسَمٍ مَحذوفٍ كقراءَةِ (٢) مَن قرأً: «لتصيبَنَّ »(٢) وإن اختلفًا في المعنى.

ويحتمِلُ أَنْ يكونَ نهيًا بعدَ الأمرِ باتِّقاءِ الذَّنبِ عَن التَّعرُّضِ للظُّلمِ فإنَّ وَبالَهُ يصيبُ الظَّالمَ خاصَّةً ويعودُ عليه.

و "مِن" في ﴿مِنكُمْ ﴾ على الوُجوهِ الأُولِ للتَّبعيضِ (١)، وعلى الأَخيرينِ للتَّبيينِ،

(۱) الرجز دون نسبة في: «البيان والتبيين» للجاحظ (۲/ ۱۹۳)، و«الكامل» للمبرد (۳/ ۱۱۰)، و«الكامل» للمبرد (۳/ ۱۱۰)، و«تصحيح الفصيح» لابن درستويه (ص: ٤٤٥)، و«الأزمنة والأمكنة» للمرزوقي (ص: ۲۷)، وفيه: وهذا الرجز لم ينسبهُ أحد من الرواة إلى قائله. وقيل: قائله العجَّاج، والله أعلم.

قال العيني: المذق: اللبن الممزوج بالماء فيقل بياضه بمزجه بالماء، فيشبه بلون الذئب. والراجز يصف قومًا أضافوه وأطالوا عليه، ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء حتى إن لونه في العشية لون الذئب. الاستشهاد فيه في قوله: «هل رأيت الذئب قط» وذلك لأنها جملة إنشائية، وظاهرها يشبه أن يكون صفة لقوله: «بمذق» وليس كذلك؛ إذ لا توصف النكرة بالجملة الإنشائية بل إنما توصف بالجمل الخبرية فحينئذ يؤول هذا، والتقدير: جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته: هل رأيت الذئب قط. انظر: «المقاصد النحوية» (٤/ ١٥٥٦).

- (٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «لقراءة».
- (٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) عن ابن مسعود، وهي في «المحتسب» (١/ ٢٧٧) عن علي وزيد بن ثابت وأبي جعفر علي بن الحسين والربيع بن أنس وأبي العالية وابن جماز.
- (٤) قوله: (ومِن في ﴿مِنكُمْ ﴾ على الوجوه الأول»؛ أي: وهي كونُ ﴿لَانتُمِسِبَنَ ﴾ جوابَ الأمر، أو صفة لـ﴿لَانتُمِسِبَنَ ﴾، و(لا) نافية أو ناهية. انظر: (حاشية الأنصاري) (٣/ ٢٤ _ ٢٥).

وفائدَتُه: التَّنبيهِ عـلـى أنَّ الظُّلْمَ مِنْكُم أَقبَحُ مِـن غَـيـرِكُم ﴿وَأَعْلَمُوٓا أَنَّ ٱللَّهَ شَـكِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾.

(٢٦) ﴿ وَاَذْكُرُوٓا إِذْ اَنتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾: أرضِ مكَّةَ، يَستضعِفُكُم قريشٌ، والخِطابُ للمُهاجرينَ.

وقيلَ: للعربِ كافَّةً، فإنَّهُم كانُوا أذلَّاءَ في أيدي فارسَ والرُّومِ.

﴿ تَخَافُوكَ أَن يَنَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ كُفَّارُ قُرَيشٍ، أو مَن عَداهُم فإنَّهُم كانُوا جَمِيعًا مُعادِينَ مُضادِّينَ لهم.

﴿ فَنَاوَىٰكُمْ ﴾ إلى المدينةِ، أو جَعَلَ مأوّى لكُمْ تتحصَّنُونَ بهِ عَن أعادِيكُم.

﴿ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِ ٢ ﴾ على الكُفَّارِ، أو بمُظاهرَةِ الأنصارِ، أو بإمدادِ المَلائِكَةِ يومَ بَدرٍ.

﴿ وَرَزَقَكُمُ مِنَ ٱلطَّيِّبَاتِ ﴾: مِن الغَنائمِ ﴿ لَعَلَكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ هذه النِّعمَ.

(٢٧) _ ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْلَا تَخُونُواْ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ﴾ بتَعطيلِ الفَرائضِ والسُّنَنِ، أو بالغُلولِ في المَغانِم.

ورُوِيَ أَنَّه عليه السَّلامُ حاصرَ بَنِي قُريظَة إِحدى وعِشْرينَ ليلةً، فسَأَلُوا الصُّلْحَ كَمَا صَالَحَ إِخوانَهُم بني النَّضيرِ على أن يَسيرُوا إلى إِخوانِهِم بأَذْرِعَاتٍ وأريحاءَ مِن الشَّامِ، فأبى إلَّا أن يَنزِلُوا على حكم سَعدِ بنِ مُعاذٍ، فأبَوْا وقالُوا: أرسِلْ إلينا أبا لُبابة، وكانَ مُناصِحًا لهم لأنَّ عِيالَه ومالَه في أيديهِم، فبعثه إليهِم فقالوا: ما ترى؟ هل ننزِلُ على حكم سَعدٍ؟ فأشارَ إلى حلقِه أنَّه الذبحُ.

قالَ أبو لبابةَ: فما زالَتْ قدمايَ حتَّى عَلِمْتُ أَنِّي قَد خنتُ اللهَ ورَسولَه فنزَلَتْ، فشدَّ نفسَهُ على ساريةٍ في المسجدِ وقالَ: واللهِ لا أَذوقُ طَعامًا ولا شرابًا حتَّى أَموتَ أو يتوبَ اللهُ عليَّ، فمكثَ سبعةَ أيَّامٍ حتَّى خرَّ مَغشِيًّا عليهِ، ثمَّ تابَ اللهُ عليه، فقيلَ له:

قد تيبَ عليكَ فحُلَّ نفسَك، فقالَ: لا واللهِ لا أحلُّهَا حتَّى يكونَ رسولُ اللهِ هو الَّذي يُحلُّنِي، فقالَ: إنَّ مِن تمامِ تَوْبَتِي أن أهجرَ دارَ قَومِي الَّتي أصبتُ فيها الذَّنبَ، وأن أنخلِعَ مِن مالي، فقالَ عليهِ السَّلام: «يَجزيكَ الثلثُ أَنْ تتصدَّقَ به»(۱).

وأصلُ الخونِ: النَّقصُ؛ كمَا أنَّ أصلَ الوفاءِ التَّمامُ، واستعمالُه في ضدِّ الأمانةِ لتَضمُّنِه إيَّاه.

﴿ وَتَخُونُوٓا أَمَنَاتِكُمُ ﴾ فيما بينكُم، وهو مجزومٌ بالعطفِ على الأوَّلِ، أو مَنصوبٌ على الجواب بالواوِ.

﴿ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ أَنّكُم تَخونونَ، أو: وأنتم علماءُ تُميَّزُونَ الحَسَنَ مِن القَبيحِ.
(٢٨) - ﴿ وَاعْلَمُواْ أَنَمَا آمُولُكُمُ وَأَوْلَكُكُمْ فِتَنَةٌ ﴾ لأنَّهُم سببُ الوُقوعِ في الإثم أو العقابِ (٢٠)، أو محنةٌ مِن اللهِ ليبلُوكُم فيهِم فلا يَحمِلَنَّكُم حبُّهُم على الخيانةِ كأبى لُبابَةً.

وقد ذكره الثعلبي في القسيره (١٣/ ٧٢ - ٧٤) عن الزهري والكلبي، وخبر الزهري رواه الطبري في القسيره (١١/ ١١)، وخبر الكلبي رواه عبد بن حميد كما في اللدر المنثور (٤/ ٤٨). وذكره مطولاً ابن إسحاق كما في السيرة النبوية الابن هشام (٢/ ٢٣٦ - ٢٣٨)، وقال البيهقي في ادلائل النبوة (٤/ ١٥) بعد ذكر طريق ابن إسحاق عن أبيه عن معبد بن كعب بن مالك: هكذا قال ابن إسحاق بإسناده، وزعم سعيد بن المسيّب أنَّ ارتباطه بسارية التَّوبة كان بعد تَخَلُّف عن غزوة تبوك تبوك، حين أعْرَض عنه رسولُ الله على وهو عليه عاتب بما فعل يوم قُريظة ثُم تَخَلَف عن غزوة تبوك فيمن تَخَلَف عن غزوة تبوك فيمن تَخَلَف عن غزوة ابن طلحة، وعَطِية بن سعيد، عن ابن عباسٍ في ارتباطه حين تَخَلَف عن غزوة تبوك عين رواهة علي بن أبي طلحة وعطية عن ابن عباس رواهما الطبري في اتفسيره (١١/ ١٥١ - ١٥٣).

⁽۱) انظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (٤/ ١٥) من طريق معبد بن كعب، و(٥/ ٢٧١) من طريق سعيد بن المسب.

⁽٢) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «والعقاب».

﴿ وَأَنَّ اللَّهَ عِندَهُ وَ أَجَرُ عَظِيمٌ ﴾ لِمَن آثرَ رِضَا اللهِ عَلَيهِم، وراعَى حُدودَهُ فيهِم، فأنيطُوا هِمَمَكُم (١) بما يُؤدِّيكُم إليه.

(٢٩) - ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا إِن تَنَقُواْاللّهَ يَجْعَل لَكُمْ فُرْقَانًا ﴾: هداية في قُلوبِكُم تفرِّقُونَ بها بينَ الحقِّ والباطلِ، أو: نصرًا يفرِّقُ بين المحقِّ والمبطِلِ بإعزازِ المؤمنينَ وإذلالِ الكافرينَ، أو مَخْرَجًا من الشُّبهاتِ، أو نجاةً عمَّا تحذَرُونَ في الدَّارينِ، أو ظُهورًا يَشْهرُ أمرَكُم ويبثُ صِيتَكُم، مِن قولِهِم: بتُّ أفعلَ كذا حتَّى سطعَ الفُرقانُ؛ أي: الصُّبحُ.

﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُمْ سَيِّ اتِكُرُ ﴾: ويسترُها ﴿ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ﴾ بالتَّجاوُزِ والعَفْوِ عنه. وقيلَ: السيِّئاتُ: الصَّغائرُ، والذُّنوبُ: الكبائرُ.

وقيلَ: المرادُ: ما تقدَّمَ وما تأخَّرَ؛ لأنَّها في أهلِ بدرٍ وقد غفرَ اللهُ لهم.

﴿ وَاللَّهُ ذُو الْفَضِّلِ الْعَظِيمِ ﴾ تنبيه على أنَّ ما وعدَهُ لهم على التَّقوى تفضُّلٌ منه وإحسانٌ، وأتَه ليسَ ممَّا يوجِبُ تَقواهُم عليه ؛ كالسيِّدِ إذا وعدَ عبدَه إنعامًا على عمل.

(٣٠) ـ ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ تذكارٌ لِمَا مكرَ قريشٌ به حينَ كانَ بمكَّةً؛ ليشكرَ نعمةَ اللهِ في خلاصِه مِن مَكرِهِم واستيلائِه عليهِم، والمَعنى: واذكُـرْ إذ يمكرونَ بك.

﴿ لِكُثِيتُوكَ ﴾ بالوَثاقِ، أو الحبسِ، أو الإِثخانِ بالجَرحِ، مِن قولِهِم: ضربه حتَّى أَثبتَه لا حراكَ بهِ ولا براحَ.

⁽١) في هامش نسخة الخيالي: «في نسخة: همكم» وعليها «أصح»، وكذا رسمت في نسخة الطبلاوي.

وقُرِئَ: «لَيُثَبَّتُوكَ» بالتَّشديدِ(١)، و: «ليُبَيَّتُوكَ» من البياتِ(١)، و: «ليُقيِّدُوكَ»(١). ﴿ أَوْ يَقْتُلُوكَ ﴾ من مكَّةَ.

وذلك أنَّهُم لَمَّا سَمِعُوا بإسلامِ الأنصارِ ومُبايعَتِهِم فَرِقُوا واجتمَعُوا في دارِ النَّدوَةِ مُتشاورينَ في أمرِه، فدخلَ عليهم إبليسُ في صُورَةِ شيخٍ وقالَ: أنَا مِن نَجدٍ سمعتُ اجتِماعَكُم فأردتُ أَنْ أحضرَكُم ولن تعدَمُوا مِنِي رَأْيًا ونُصْحًا، فقالَ أبو البَخْتَريِّ: رأيي أن تحبسوهُ في بيتٍ وتَسدُّوا منافِذَهُ غيرَ كوةٍ تُلقونَ الله طعامَه وشرابَه مِنْها حتَّى يموتَ، فقالَ الشَّيخُ: بئسَ الرَّأيُ؛ يأتيكُمْ مَن يُقاتِلُكُم مِن قَومِه ويخلِّصُه من أيديكُم.

فقالَ هشامُ بن عمرٍو: رأيِي أَنْ تَحمِلُوهُ على جملٍ فتُخرِجُوه مِن أَرضِكُم فلا يَضرُّكُم ما صنعَ، فقالَ: بئسَ الرَّأيُ، يُفسِدُ قومًا غيرَكُم ويُقاتِلُكُم بهم.

فقالَ أبو جهلٍ: أنا أرى أن تأخُذُوا من كلِّ بطنٍ غُلامًا وتُعطوهُ سَيْفًا، فيضربوهُ ضَربَةً واحدَةً فيتفرَّقَ دمُهُ في القبائلِ، فلا يَقْوَى بنو هاشمٍ على حربِ قريشٍ كلِّهِم، فإذا طلبُوا العَقْلَ عَقَلْنَاه، فقالَ: صدقَ هذا الفتى، فتَفرَّ قُوا على رأيه.

⁽١) انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٥٤) عن يحيى وإبراهيم.

⁽٢) انظر: (تفسير الثعلبي) (١٣/ ٨٢)، و(الكشاف) (٣/ ٤٠٥)، و(البحر المحيط) (١١/ ٨٢)، عن النخعي.

⁽٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٤٠٥) عن ابن عباس، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥): (ليُعْبدوك) عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي.

ولفظ (ليقيدوك) ذكره الطبري في اتفسيره؛ (١١/ ١٣١) تفسيرًا لا قراءة، ثم روى معناه عمن ذكرهم ابن خالويه.

فأتى جبريلُ النَّبيَّ عليهِما السَّلامُ وأخبرَهُ الخبرَ وأمرَهُ بالهِجرَةِ فبيَّتَ عَلِيًّا كرَّمَ اللهُ وَجهَهُ عَلى مَضجَعِه وخرجَ مع أبي بَكرِ رضيَ اللهُ عنهُ إلى الغارِ(١٠).

﴿ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ ﴾ بردِّ مَكرِهِم عليهِم، أو بمجازاتِهِم عليه، أو بمُعاملَةِ الماكرين مَعَهم بأنْ أخرجَهُم إلى بدرٍ وقلَّل المسلمينَ في أعيُنهِم حتَّى حملوا عليهم فقُتلوا.

﴿ وَاللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَكِرِينَ ﴾ إذ لا يؤبَهُ بمكرِهِم دونَ مكرِه، وإسنادُ أمثالِ هذا إنَّما (٢) يَحْسُنُ للمُزاوجَةِ، ولا يجوزُ إطلاقُها ابتداءً لِمَا فيه مِن إيهام الذَّمِّ.

(٣١) _ ﴿ وَإِذَا نُتَلَى عَلَيْهِمْ ءَاكِنَّنَا قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآهُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَاذَآ﴾ هو قولُ النَّضرِ بنِ الحارثِ(٣)، وإسنادُه إلى الجميعِ إسنادُ ما فعلَهُ رئيسُ القومِ إليهِم؛ فإنَّه كانَ قاصَّهُم.

أو: قولُ الَّذينَ ائتمرُوا في أمرِهِ عليه السَّلامُ.

وهذا غايةُ مكابَرَتِهِم وفَرْطُ عِنادِهِم؛ إذ لو استَطاعُوا مِن ذلك فما منعَهُم أن

⁽۱) ذكره بأتم من هذا الثعلبي في القسيره (۱۳/ ۷۷) عن ابن عباس وغيره من المفسرين، ورواه ابن إسحاق_كما في السيرة النبوية الابن هشام (۱/ ٤٨٠) وما بعدها فقال: فحدثني من لا أتهم من أصحابنا، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبر وغيره ممن لا أتهم، عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما، فذكره.

ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٣٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٨٨)، من طريق بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، دون قوله: «فبيت عليًّا...».

⁽٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: (مما).

⁽٣) ذكره الثعلبي في (تفسيره) (١٣/ ٨٤) مطولاً عن ابن عباس، وهو في (تفسير مقاتل) (٢/ ١١٢ _١١٣).

يشاؤوا؟ وقد تحدَّاهُم وقرَّعَهُم بالعجزِ عشرَ سِنينَ، ثمَّ قارَعَهُم بالسَّيفِ فلم يعارِضُوا سواه(١)، مع أنَفَتِهِم وفَرْطِ استنكافِهِم أن يُغْلَبُوا خصوصًا في بابِ البَيانِ.

﴿ إِنَّ هَنَدَآ إِلَّا أَسَطِيرُ ٱلأَوْلِينَ ﴾: ما سطَّرَهُ الأولونَ مِن القصص.

(٣٢)- ﴿ وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَاتَ هَنذَاهُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرَ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِن السَّكَمَآوَا وَاقْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ مَ الجحودِ.

روي أنَّه لمَّا قالَ النضر: "إنْ هذا إلَّا أساطيرُ الأوَّلينَ"، قالَ له النبيُّ عليه السَّلام: "ويلَكَ! إنَّه كلامُ اللهِ" فقالَ ذلك (٢)، والمعنى: إن كانَ القرآنُ حَقًّا منزلًا فأمطِر الحِجارَةَ علينَا عُقوبَةً على إِنكارِه، وائتِنا بعَذابٍ أَلِيمٍ سِواه، والمرادُ مِنه: التَّهكُّمُ، وإظهَارُ اليقينِ، والجزم التَّامُّ على كونِه باطِلًا.

وقُرِئَ: «الحقُّ» بالرَّفعِ (٣) على أنَّ ﴿ هُوَ ﴾ مُبتداً غيرُ فصلٍ، وفائدةُ التَّعريفِ فيه للدَّلالةِ على أنَّ المُعلَّقَ به كونُه حقًّا بالوجهِ الَّذي يدَّعيهِ النبيُّ وهو تنزيلُه، لا الحقَّ مُطلقًا؛ لتَجويزِهِم أَنْ يكونَ مُطابِقًا للواقع غيرَ مُنزَلٍ كأساطيرِ الأوَّلينَ.

⁽١) قوله: الفلم يعارضوا سواه ؟؛ أي: سوى السيفِ، وفي نسخة: السورة ؟ أي: من القرآنِ. انظر: احاشية الأنصاري ٢٩/ ٢٩).

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات (ص: ٥٤)، و «الكشاف (٣/ ٤٠٧)، عن الأعمش.

(٣٣) - ﴿ وَمَا كَانَ ٱللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ وَمَاكَانَ اللهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ وَهُمْ فَهُمْ وَلَامُ لِيَعَذِّبَهُمْ وَالنَّوقُفِ في إجابَةِ دُعائِهِم، واللَّامُ لِيَعْفِرُونَ ﴾ بيانٌ لـ «ما كان» الموجبِ لإِمْهَالِهِم والتَّوقُّفِ في إجابَةِ دُعائِهِم، واللَّامُ لتأكيدِ النَّفيِ والدَّلالةِ على أنَّ تَعذيبَهُم عذابَ استئصالِ والنبيُّ بينَ أَظْهُرِهِم خارجٌ عَن عادَتِه غيرُ مُستَقيمٍ في قضائِه.

والمرادُ باستغفارِهِم: إمَّا استغفارُ مَن بَقِيَ فيهم مِن المؤمنينَ، أو قولُهُم: اللهمَّ غُفرانك (١١)، أو فَرْضُه على مَعنى: لو استغفروا لم يُعذَّبُوا كقولِه: ﴿ وَمَاكَانَرَبُّكَ لِغُفرانكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمِ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧].

(٣٤) _ ﴿ وَمَا لَهُمْ أَلَا يُعَذِّبَهُمُ اللهُ ﴾: وما لَهُم ممَّا يمنَعُ تَعذيبَهُم مَتى زالَ ذلك، وكيفَ لا يُعذَّبونَ ﴿ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ وحالُهُم ذلك، ومِن صَدِّهِم عنه إلجاءُ رَسولِ اللهِ عَلَيْ والمؤمنينَ إلى الهجرةِ وإحصارُهُم عامَ الحُدَيبيةِ.

﴿ وَمَا كَانُوا ٓ أَوْلِيكَ آءَهُۥ ﴾: مُستحِقِّينَ وِلاَيَةَ أَمرِهِ مع شِرْكِهِم، وهو ردُّ لِمَا كانُوا يَقولونَ: «نحنُ وُلاةُ البيتِ والحرم فنصدُّ مَن نشاءُ ونُدخِلُ من نَشاءُ».

﴿إِنْ أَوْلِيَآوُهُۥ إِلَّا ٱلْمُنَّقُونَ ﴾ مِن الشِّركِ الَّذينَ لا يعبدونَ فيه غيرَه، وقيلَ: الضَّميرانِ للهِ.

﴿ وَلَكِكِنَّ أَكُثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ أَنْ لا وِلايةَ لهُم عليهِ؛ كَأَنَّه نبَّهَ بأَنَّ الأكثرَ مِنْهُم مَن يعلَمُ ويُعانِدُ، أو أرادَ به الكُلَّ كما يرادُ بالقلَّةِ العدمُ.

(٣٥) _ ﴿ وَمَاكَانَ صَلَا لَهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ ﴾؛ أي: دعاؤُهم، أو ما يسمُّونهُ صلاةً، أو ما يضعونَ موضعَها ﴿ إِلَّا مُكَا يَهُكُو: إذا صَفَرَ، وقُوئَ بالقصر كالبُكا(٢٠).

⁽١) في نسخة الخيالي: «اغفر»، والمثبت من نسخة التفتازاني.

⁽٢) نسبت لعباس عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥).

﴿وَتَصَدِينَةَ ﴾: تصفيقًا، تفعلةٌ من الصَّدَى، أو من الصَّدِّ على إبدالِ أحدِ حرفيِ التَّضعيفِ بالياءِ.

وقُرِئَ: «صلاتَهم» بالنَّصبِ(١) على أنَّهُ الخبرُ المقدَّمُ، ومَساقُ الكلامِ لتَقريرِ استِحقاقِهم العذابَ، أو عدم ولايتِهم للمَسجِدِ فإنَّها لا تليقُ بمن هذهِ صلاتُهُ.

رُويَ أَنَّهم كانُوا يطوفونَ عراةً، الرَّجالُ والنساءُ مشبَّكينَ بينَ أصابِعِهم يَصفِرونَ فيها ويصفِّقُونَ(٢).

وقيلَ: كانُوا يفعلُونَ ذلكَ إذا أرادَ النَّبيُّ أن يُصلِّيَ يخلطونَ عليهِ^(٣)، ويُرُونَ أَنَّهم يصلُّونَ أيضًا.

﴿ فَذُوقُواْ الْعَذَابَ ﴾ يعني: القتلَ والأسرَ يومَ بدرٍ، وقيلَ: عذابَ الآخرةِ، واللَّامُ يحتمِلُ أن تكونَ للعهدِ، والمعهودُ: ائتنا بعذابِ.

﴿بِمَاكُنتُهُ تَكُفُرُونَ ﴾ اعتقادًا وعملًا.

⁽۱) هي قراءة عن عاصم رواها ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٣٠٥) من طريقين عن حسين عن أبي بكر عن عاصم، ونسبت للأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و «المحتسب» (١/ ٢٧٨). وقالَ ابن خالويه: رويت عن علي. و (مكاءً) في هذه القراءة بالرفع كما في المصدرين المذكورين.

⁽٢) روى البخاري (١٦٦٥)، ومسلم (١٢١٩)، عن عروة رضي الله عنه قال: كان الناس يطوفون في الجاهلية عراة إلا الحمس، والحمس قريش وما ولدت، وكانت الحمس يحتسبون على الناس، يعطي الرجل الرجل الثياب يطوف فيها، وتعطي المرأة المرأة الثياب تطوف فيها، فمن لم يعطه الحمس طاف بالبيت عرياناً.

⁽٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٦٤ _ ١٦٥) عن سعيد ومجاهد.

(٣٦) - ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنفِقُونَ أَمُّواَ لَهُمْ لِيَصُدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ نزلت في المطعِمِينَ يومَ بدرٍ، وكانُوا اثني عشرَ رجلًا من قريشٍ يُطعمُ كلُّ واحدٍ منهم كلَّ يومٍ عشرَ جُزُرٍ (١٠).

أو في أبي سفيانَ استأجرَ ليومِ أُحدٍ ألفينِ من العربِ سوى مَن استجاشَ من العربِ وأنفقَ عليهم أربعينَ أوقيَّةً (٢).

أو لأصحابِ العيرِ؛ فإنَّهُ لمَّا أصيبَ قريشٌ ببدرٍ قيلَ لهم: أَعينوا بهذا المالِ على حَرْب محمَّدٍ لعلَّنا نُدْرِكُ منهُ ثارَنا، ففعَلُوا (٣).

والمرادُ بسبيلِ اللهِ: دينُهُ واتِّباعُ رسولِهِ.

﴿ فَسَيُنفِقُونَهَا ﴾ بتَمامِها، ولعلَّ الأولَّ إخبارٌ عن إنفاقِهم في تلكَ الحالِ وهوَ إنفاقُ أُحُدٍ. إنفاقُ بدرٍ، والنَّاني إخبارٌ عن إنفاقِهم فيما يُستقبَلُ وهو إنفاقُ أُحُدٍ.

ويحتمِلُ أن يرادَ بهما واحدٌ على أنَّ مساقَ الأوَّلِ لبيانِ غرضِ الإنفاقِ ومساقَ الثَّاني لبيانِ عاقبتهِ وأنَّهُ لم يقَعْ بعدُ.

﴿ ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِ مَ حَسْرَةً ﴾: نَدَمًا وغمًّا؛ لفواتِها مِن غيرِ مقصودٍ، جعلَ ذاتَها تصيرُ حسرةً ـ وهي عاقبةُ إنفاقِها ـ مبالغةً.

﴿ثُمَّ يُغْلَبُونَ ﴾ آخرَ الأمرِ، وإن كانَ الحربُ بينهم سجالًا قبلَ ذلكَ.

﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓ اللَّهِ اللَّذِينَ ثَبَتُوا على الكفرِ مِنْهُم إذ أسلمَ بعضُهم ﴿ إِلَى جَهَنَّ مَ يُحْشَرُونَ ﴾: يساقونَ.

⁽۱) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (۱۳/ ۹۳) عن الكلبي ومقاتل. وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (۱/ ۱۶۶ - ۱۹۲)، و «المغازي» للواقدي (۱/ ۱۶٤).

⁽٢) رواه الطبري في اتفسيره ١ (١١/ ١٧٠ ـ ١٧١) عن سعيد بن جبير وابن أبزي والحكم بن عتيبة.

⁽٣) رواه الطبري في اتفسيره (١١/ ١٧٣) من طريق ابن إسحاق عن مشايخه.

(٣٧) _ ﴿ لِيَمِيزَ ٱللهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِبِ ﴾: الكافرَ مِن المؤمنِ، أو: الفسادَ من الصَّلاح، واللَّامُ متعلِّقةٌ بـ ﴿ يُحَتَّمُونَ ﴾ أو ﴿ يُعْلَبُونَ ﴾ .

أو: ما أنفقَهُ المشركونَ في عَداوةِ رَسولِ اللهِ ﷺ ممَّا أنفقَهُ المسلمونَ في نصرتهِ، واللَّامُ متعلقةٌ بقولهِ: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ﴾.

وقرأً حمزةُ والكِسائيُّ ويعقوبُ: ﴿ليُمَيِّزَ﴾ مِن التَّمييزِ (١)، وهو أبلغُ مِن المَيْزِ.

﴿ وَيَجْعَلَ ٱلْخَيِيثَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضِ فَيَرَ كُمَهُ بَجِيعًا ﴾: فيَجمعَهُ ويضمَّ بعضَهُ إلى بعضٍ حتَّى يتراكَبُوا (٢) لفَرْطِ ازدِحَامِهم، أو يضمَّ إلى الكافرِ ما أنفقَهُ ليزيدَ بهِ عذابَهُ كمالِ الكافِرِينَ.

﴿ فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ ﴾ كلَّهُ ﴿ أَوْلَئَمِكَ ﴾ إشارةٌ إلى الخبيثِ لأَنَّهُ مقدَّرٌ بالفريقِ الخبيثِ، أو إلى المنفقينَ ﴿ هُمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾: الكاملونَ في الخسرانِ؛ لأنَّهم خَسِرُوا أنفسَهم وأموالَهم.

(٣٨) ﴿ قُل لِللَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ يعني: أباسفيانَ وأصحابَهُ، والمعنى: قُلْ لأَجلِهم. ﴿ إِن يَنتَهُوا ﴾ عَن مُعاداةِ الرَّسولِ بالدُّخولِ في الإسلامِ ﴿ يُغَفَرُ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ مِن ذُنوبِهِم.

وقُرِئَ بالتَّاءِ والكافِ على أنَّه خاطَبَهم (٣).

و: «يَغفِرْ» على البناءِ للفاعل(؛) وهوَ اللهُ.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ٩٢)، و«النشر» (٢/ ٢٤٤).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: (يتراكموا).

⁽٣) أي: (إن تَنتَهوا يغفر لكم) نسبت لابن مسعود. انظر: االمختصر في شواذ القراءات، (ص: ٥٦).

⁽٤) انظر: (البحر المحيط) (١١/ ٩٩).

﴿ وَإِن يَعُودُوا ﴾ إلى قتالِهِ ﴿ فَقَدْ مَضَتْ سُنَتُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ _ الَّذينَ تحزَّبوا على الأنبياءِ _ بالتَّدميرِ كما جَرى على أهل بدرٍ، فلْيَتوقَّعوا مثلَ ذلك.

(٣٩) - ﴿ وَقَائِلُوهُمْ حَتَى لَاتَكُونَ فِتَانَةٌ ﴾: لا يُوجَدَ فيهم شِرْكٌ ﴿ وَيَكُونَ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ كُلُّهُ، لِللَّهِ ﴾: وتضمَحِلَّ عنهمُ الأديانُ الباطلةُ.

﴿ فَإِنِ ٱنتَهَوَّا ﴾ من الكفرِ ﴿ فَإِنَ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ فيُجازِيهِم على انتهائِهِم عنهُ وإسلامِهم.

وعن يعقوبَ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالتاءِ(١)، على معنى: فإنَّ اللهَ بما تعملونَ مِن الجهادِ والدَّعوةِ إلى الإسلامِ والإخراجِ مِن ظُلْمَةِ الكفرِ إلى نورِ الإيمانِ بصيرٌ فيُجازِيكُم، ويكونُ تعليقُهُ بانتهائِهم دلالةً على أنَّهُ كما يَستدعي إثابتَهم للمُباشَرةِ يَستدعي إثابةً مُقاتلِيهم للتَّسبُّب.

(٤٠) - ﴿ وَإِن تَوَلَّوا ﴾ وَلم يَنتَهُوا ﴿ فَأَعَلَمُوا أَنَ اللَّهَ مَوْلَكُمُم ﴾: ناصِرُكم، فَثِقُوا بهِ ولا تُبالوا بمُعَاداتِهم.

﴿ فِعْمَ ٱلْمَوْلَى ﴾ لا يضيعُ مَن تولَّاهُ ﴿ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾: لا يُغلبُ مَن نصَرَهُ.

(٤١) _ ﴿ وَٱعْلَمُوٓ النَّمَا غَنِمْتُم ﴾؛ أي: الَّذي أَخَذْتُموهُ مِن الكَفَّارِ قهرًا ﴿ مِن شَيْءٍ ﴾ ممَّا يقعُ عليهِ اسمُ الشَّيءِ حتَّى الخيط.

﴿ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ، ﴾ مبتدأً خبرُهُ محذوفٌ؛ أي: فثابتٌ أنَّ للهِ خُمُسهُ. وقُرِئَ: «فإنَّ» بالكسر (٢).

والجمهورُ على أنَّ ذكرَ اللهِ للتَّعظيمِ كما في قولِه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ أَحَقُ أَن

انظر: «النشر» (۲/ ۱۷٦).

⁽٢) هي رواية الجعفي عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥).

يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: ٦٢]، وأنَّ المرادَ قَسْمُ الخُمسِ على الخمسةِ المعطوفينَ: ﴿ وَلِلرَّسُولِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلْرَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَيْهُ عَالَ: للهِ خمسُهُ يصرَفُ إلى هؤلاءِ الأخصِّينَ بهِ.

وحكمُهُ بعدُ باقٍ، غيرَ أنَّ سهمَ الرَّسولِ _ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ _ يُصرفُ إلى ما كانَ يَصرفُهُ إليهِ من مصالح المسلمينَ كما فعلهُ الشَّيخانِ(١٠).

وقيلَ: إلى الإمام.

وقيلَ: إلى(٢) الأصنافِ الأربعةِ.

وقالَ أبو حنيفةَ: سَقَطَ سهمُهُ وسَهُمُ ذوي القُربي بوفاتِهِ وصارَ الكلُّ مصروفًا إلى النَّلاثةِ الباقيةِ.

وعن مالكِ: الأمرُ فيهِ مفوَّضٌ إلى رأي الإمام يَصْرِفهُ إلى ما يراهُ أهمّ.

وذهبَ أبو العَالِيَةِ إلى ظاهرِ الآيةِ وقالَ: يُقسَمُ ستَّةَ أقسامٍ، ويصرَفُ سهمُ اللهِ إلى الكعبةِ؛ لِمَا روى أنَّهُ عليهِ السَّلامُ كانَ يأخذُ منهُ قبضةً فيجعلُها للكعبةِ، ثمَّ يَقْسِمُ ما بقيَ على خمسةِ أقسام (٣).

وقيلَ: سهمُ اللهِ لبيتِ المالِ.

وقيلَ: هوَ مضمومٌ إلى سهم الرَّسولِ.

⁽۱) رواه الطبري في «تفسيره» (۱۹۷/۱۱) من طريق الأعمش عن إبراهيم قال: كان أبو بكر وعمر رضي الله رضي الله عنهما يجعلان سهم النبي على ألكراع والسلاح. فقلت لإبراهيم: ما كان على رضي الله عنه يقول فيه؟ قال: كان على أشدًهم فيه.

⁽٢) في نسخة التفتازاني: (وقيل في).

⁽٣) رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» (٣٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٢٩٨)، وأبو داود في «المراسيل» (٣٧٤)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ١٨٩).

وذَوُو القُربى: بنو هاشم وبنو عبدِ المطَّلبِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عليهِ السَّلامُ قسَّمَ سهمَ ذوي القربى عليهِما، فقالَ لهُ عثمانُ وجبيرُ بنُ مطعمٍ: هؤلاءِ إخوتُكَ بنو هاشمٍ لا ننكرُ فضلَهم لمكانكَ الَّذي جعلكَ اللهُ منهم، أرأيتَ إخوانَنا مِن بني المطَّلبِ أعطيتَهم وحرَمْتَنا وإنَّما نحنُ وهم بمنزلةٍ، فقالَ عليهِ السَّلامُ: "إنَّهم لم يفارقونا في جاهليةٍ ولا إسلامٍ»، وشبَّكَ بينَ أصابعهِ(۱).

وقيلَ: بنو هاشمٍ وحدَهم.

وقيلَ: جميعُ قريشٍ، والغنيُّ والفقيرُ فيهِ سواءٌ.

وقيلَ: هوَ مخصوصٌ بفقرائِهم كسهم ابنِ السَّبيلِ.

وقيلَ: الخمسُ كلُّهُ لهم.

وقيلَ: المرادُ باليَتامي والمساكينِ وابنِ السَّبيلِ مَن كانَ مِنهم، والعطفُ للتَّخصيصِ.

والآيةُ نزلت ببدرٍ (٢).

وقيلَ: كانَ الخُمسُ في غزوةِ بني قَيْنُقاعَ بعدَ بدرٍ بشهرٍ وثلاثةِ أيامٍ للنَّصفِ من شوَّالَ على رأس عشرينَ شهرًا من الهجرةِ (٣).

⁽۱) رواه أبو داود في "سننه" (۲۹۸۰)، وابن ماجه في "سننه" (۲۸۸۱)، ورواه البخاري في "صحيحه" (۳۱٤۰)، ولم يرد في روايته: "إنَّهم لم يفارقُوني في جاهليَّةٍ ولا إسلامٍ"، وكذا ما بعده من قول الراوي: (وشبك بين أصابعه). ورواه أيضاً الإمام أحمد في "المسند" (۱۳۷۶)، والنسائي (۱۳۷۷).

⁽٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٨٩) عن الكلبي.

⁽٣) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤١٨) عن الواقدي.

﴿إِن كُنتُدَ ءَامَنتُم بِاللهِ ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ دلَّ عليهِ ﴿وَاعْلَمُوا ﴾؛ أي: إن كنتُم آمنتُم باللهِ فاعلَموا أنَّهُ جَعَلَ الخمسَ لهؤلاءِ فسلِّموهُ إليهم واقتَنِعوا بالأخماسِ الأربعةِ الباقية؛ فإنَّ العلمَ العمليَّ إذا أُمرَ بهِ لم يُرَد منهُ العلمُ المجرَّدُ؛ لأنَّهُ مقصودٌ بالعَرَضِ والمقصودُ بالذَّاتِ هو العملُ.

﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا ﴾ محمدٌ من الآياتِ والملاثكةِ والنَّصرِ.

وقُرِئَ: «عُبُدِنا» بضمَّتينِ (١٠)؛ أي: الرسولِ والمؤمنينَ.

﴿ وَوَمَ ٱلْفُرْقَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهُ فُرِقَ فِيهِ بِينَ الحقِّ والباطلِ.

﴿يَوْمَ ٱلْنَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾: المسلمونَ والكفَّارُ.

﴿ وَٱللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَدِيرٌ ﴾ فيقدرُ على نصرِ القليلِ على الكثيرِ والإمدادِ بالملائكةِ.

(٤٢) - ﴿ إِذَا نَتُم بِالْمُدُوةِ الدُّنِيَا ﴾ بدلٌ مِن ﴿ وَوْمَ الْفُرْقَانِ ﴾ ، و «العدوة » بالحركاتِ الثَّلاثِ: شطُّ الوادي ، وقد قرئ بها ، والمشهورُ الضمُّ والكسرُ وهو قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوبُ (١).

﴿ وَهُم بِالْمُدُووَ ٱلْقُصْوَىٰ ﴾: البُّعْدَى مِن المدينةِ، تأنيثُ الأقصى، وكانَ قياسُهُ

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات؛ (ص: ٥٥) عن بعضهم، و «البحر المحيط» (١١ / ١١٣) عن زيد بن علي.

⁽٢) وقرأ باقي السبعة بالضم. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر» (٢/ ٢٧٦). أما القراءة بفتح العين فنسبت إلى الحسن وزيد بن علي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٠)، و«البحر» (١١/ ١١٤).

قلبَ الواوِ كالدُّنيا والعُليا تفرقةً بينَ الاسمِ والصَّفةِ، فجاءَ على الأصل كالقَوَدِ^(١) وهو أكثرُ استعمالًا من القُصْيَا.

﴿ وَٱلرَّكَ ﴾ ؛ أي: العيرُ، أو: قُوَّادُها ﴿ اَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ : في مكانٍ أسفلَ من مكانِكُم، يعني : السَّاحلَ، وهو منصوبٌ على الظَّرفِ واقعٌ موقعَ الخبرِ، والجملةُ حالٌ من الظَّرفِ قبلَهُ، وفائدتُها: الدَّلالةُ على قوَّةِ العدوِّ، واستظهارِهم بالرَّكبِ، وحرصِهِم على المقاتلةِ عنها، وتوطينِ نفوسِهم على أن لا تخلُو مراكزُهُم (٢٠)، ويبذُلوا منتهى جُهدِهم، وضعفِ شأنِ المسلمينَ، والْتِيَاثِ (٣) أمرِهم، واستبعادِ غلبتِهم عادةً.

وكذا ذكرُ مراكزِ الفريقينِ؛ فإنَّ العُدوةَ الدُّنيا كانَت رِخوةً تسوخُ فيها الأرجلُ ولا يُمْشَى فيها إلَّا بتعبِ ولم يكن بها (٤) ماءٌ، بخلافِ العُدوةِ القُصوى.

وكذا قولُه: ﴿ وَلَوْ تَوَاعَدَتُم لَا خَتَلَفَتُم فِي الْمِيعَدِ ﴾؛ أي: لو تواعدْتُم أنتُم وهمُ القتالَ ثمَّ علمتُم حالَكُم وحالَهُم لاختلفتُم أنتم في الميعادِ هيبةً منهُم ويأسًا منَ الظَّفَرِ عليهم؛ ليتحقَّقوا أنَّ ما اتَّفقَ لهُم من الفتح ليسَ إلَّا صُنعًا من اللهِ خارقًا للعادةِ فيزدادُوا إيمانًا وشكرًا.

⁽۱) قوله: «كالقود»: يعني: القياس أن تُقلب واوها ألفًا كأشباهه، فتركوه على ما كان، كذلك ﴿ٱلْقُصَّوَىٰ﴾. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١١٠). والقود بالتحريك: القصاص، وبالتسكين: مصدر قاد.

⁽٢) قال الشهاب الخفاجي: قوله: (أن لا تخلو مراكزهم) من الإخلاء؛ أي لا يجعلوها خالية منهم، ولو كان من الخلل كان (مراكزهم) منصوباً بنزع الخافض، أو مضمَّناً معنى ما يتعدّى بنفسه، والأوّل أولى. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) في نسخة الطبلاوي: «وإلباث»، قال الشهاب الخفاجي: (والتياث أمرهم) أي صعوبته والتباسه عليهم من قولهم: التاثت عليه الأمور والبست واختلطت. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٤) في نسخة التفتازاني: "فيها".

﴿ وَلَكِنَ ﴾ جمعَ بينكُم على هذا (١) الحالِ من غيرِ ميعادٍ ﴿ لَيَقْضَى اللَّهُ أَمْرُا ﴾ كَانَ مُفْعُولًا ﴾: حقيقًا بأن يُفْعَلَ، وهوَ نصرُ أوليائهِ وقهرُ أعدائِهِ.

وقولُه: ﴿لَيَهَ الكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَى عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ بدلٌ منهُ، أو متعلِّقٌ بقولِه: ﴿مَفْعُولًا ﴾ والمعنى: ليموتَ مَن يموتَ عن بيِّنةٍ عاينها، ويعيشَ مَن يعيشُ عن حجَّةٍ شاهدَها، لئلَّا يكونَ لهُ حجَّةٌ ومعذرةٌ، فإنَّ وقعةَ بدرٍ من الآياتِ الواضحةِ.

أو ليَصْدُرَ كُفرُ مَن كَفرَ وإيمانُ مَن آمنَ عن وضوحِ بيِّنةٍ، على استعارةِ الهلاكِ والحياةِ للكفرِ والإسلامِ، والمرادُ بـ ﴿مَنْ هَلَكَ ﴾ و ﴿مَنْ حَتَ ﴾: المشارِفُ للهلاكِ والحياةِ، أو مَن هذا حالُهُ في علمِ اللهِ وقضائهِ.

وقُرِئَ: «ليَهْلَكَ» بالفتح (٢).

وقراً ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو بكرٍ ويعقوبُ: ﴿مَنْ حَبِيَ﴾ بفكِّ الإدغامِ (٣) للحملِ على المستقبل.

﴿ وَإِنَ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ بكفر مَن كَفَرَ وعقابهِ، وإيمانِ مَن آمنَ وثوابِه، ولعلَّ الجمعَ بينَ الوصفينِ لاشتمالِ الأمرينِ على القولِ والاعتقادِ.

(٤٣) - ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ﴾ مقدَّرٌ بـ: اذكر، أو بدلٌ ثانٍ من ﴿ يَوْمَ الْفُرْقَانِ ﴾، أو متعلِّقُ بـ ﴿ عَلِيمُ ﴾؛ أي: يعلمُ المصالحَ إذ يقلِّلُهم في عينِكَ في رؤياكَ، وهو أن تُخبرَ بهِ أصحابَكَ فيكونَ تثبيتًا لهم وتشجيعًا على عدوِّهم.

⁽١) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «هذه».

 ⁽۲) هي رواية عصمة عن أبي بكر عن عاصم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)،
 و «البحر المحيط» (۱۱/ ۱۱۳) وزاد أبو حيان نسبتها للأعمش.

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر» (٢/ ٢٧٦). وقراءة ابن كثير من رواية البزي.

﴿ وَلَوَ أَرَىٰكُهُمُ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ ﴾: لَجَبُنْتُم ﴿ وَلَنَنَزَعْتُمْ فِ ٱلْأَمْرِ ﴾ في أمرِ القتالِ، وتفرَّقت آراؤُكُم بينَ الثَّباتِ والفِرارِ.

﴿ وَلَكِ نَا اللَّهَ سَلَّمَ ﴾: أَنْعَمَ بالسَّلامةِ من الفشلِ والتَّنازُعِ.

﴿إِنَّهُ،عَلِيمُ إِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ يعلمُ ما سَيكونُ فيها وما يغيِّرُ أحوالها.

(٤٤) - ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُم إِذِ الْتَقَيْتُم فِي أَعَيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾ الضَّميرانِ مفعولا «يُرِي»، و﴿ قَلِيلًا ﴾ الضَّمين - حتَّى قالَ ابنُ مسعودٍ و﴿ قَلِيلًا ﴾ حالٌ من الثَّاني، وإنَّما قلَّلَهم في أعينِ المسلمين - حتَّى قالَ ابنُ مسعودٍ لِمَن إلى جنبِهِ: أتراهُم سبعين؟ فقالَ: أُراهُم مئة (١) - تثبيتًا لهُم وتصديقًا لرُؤيا الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ.

﴿ وَيُقَلِّلُكُ مُ فِي آعَيُنِهِم ﴾ حتَّى قالَ أبوجهل: إنَّ محمَّدًا وأصحابَهُ أَكَلَةُ جزورٍ (٢٠).

وقلَّلهم في أعينهم قبلَ التحامِ القتالِ ليجتَرِؤُوا عليهم ولا يستعدُّوا لهم، ثمَّ كثَّرَهُم حتَّى يرونَهم مثلَيهم لتُفاجِئَهمُ الكثرةُ فتبهتَهُم وتكسِرَ قلوبَهُم، وهذا مِن عظائمِ آيات تلكَ الوقعةِ، فإنَّ البصرَ وإن كانَ قد يرَى الكثيرَ قليلًا والقليلَ كثيرًا لكنْ لا على هذا الوجهِ، ولا إلى هذا الحدِّ، وإنَّما يُتصوَّرُ ذلكَ بصدِّ اللهِ الأبصارَ عن إبصارِ بعضٍ دونَ بعضٍ معَ التَّساوي في الشُّروطِ.

﴿لِيَقْضِىَ اللَّهُ أَمْرًاكَاكَ مَفْعُولًا ﴾: كرَّرَهُ لاختلافِ الفعلِ المعلَّلِ بهِ، أو لأنَّ

⁽۱) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٨٣٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٢١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٧١٠).

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٦٧٨) عن ابن عباس رضي الله عنه.

قوله: «أكلة جزور» يُضرب في القلة والأمر الذي لا يُعبأ به، يقال: هم أكلة رأس؛ أي: قليل يشبعهم رأس واحد، وهو جمع آكل. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١١٩).

المرادَ بالأمرِ ثَمَّ الاكتفاءُ على الوجهِ المحكيِّ، وهاهنا إعزازُ الإسلامِ وأهلهِ، وإذلالُ الشِّركِ وحزبهِ ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴾.

(٤٥) ـ ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَئُوٓ إِذَا لَقِيتُدّ فِثَ ۗ ﴾: حارَبْتُم جماعةً، ولم يَصِفها لأنَّ المؤمنينَ ما كانُوا يلقونَ إلَّا الكفَّارَ، واللِّقاءُ ممَّا غلبَ في القتالِ.

﴿فَأَتْبُتُوا ﴾ للقائِهم ﴿وَأَذْكُرُواْ اَللَّهَ كَثِيرًا ﴾ في مواطنِ الحربِ داعينَ لهُ مستظهِرينَ بذكرهِ مترقِّبينَ لنصرِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ لُقْلِحُونَ ﴾: تظفرونَ بمرادِكُم من النُّصرةِ والمَثوبةِ.

وفيهِ تنبيهٌ على أنَّ العبدَ ينبغي أن لا يَشْغَلَهُ شيءٌ عن ذكرِ اللهِ، وأن يلتجئَ إليهِ عندَ الشَّدائدِ ويُقبلَ عليهِ بشراشرهِ (١) فارغَ البالِ واثقًا بأنَّ لطفَهُ لا ينفكُ عنهُ في شيءٍ منَ الأحوالِ.

(٤٦) - ﴿وَأَطِيعُوا أَللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلا تَنْزَعُوا ﴾ باختلافِ الآراءِ كما فعلتُم ببدرٍ أو أُحدٍ ﴿ فَنَفَشَلُوا ﴾ جوابُ النَّهي، وقيلَ: عطفٌ عليهِ، ولذلكَ قرئَ: (وتذهبْ ريحُكُم) بالجزم (٢)، والرِّيحُ مُستعارةٌ للدَّولةِ من حيثُ إنَّها في تمشِّي أمرِها ونفاذِهِ مشبَّهةٌ بها في هبوبها ونفوذِها.

وقيلَ: المرادُ بها الحقيقةُ؛ فـإنَّ النُّصرةَ لا تكونُ إلَّا بريحٍ يبعثُها اللهُ، وفـي الحديثِ: «نُصِرْتُ بالصَّبَا وأُهْلِكَتْ عادٌ بالدَّبور»(٣).

⁽١) يُقال: أَلْقَى عليه شَرَاشِرَه، أي: نَفْسَه، ويُقال: بل هي مَحَبَّةُ النَفْس. انظر: «المنجد في اللغة» (ص: ٨٨). وقال الطيبي: ألقى عليه شراشره، أي: جملته، وصرف إليه همه. انظر: «فتوح الغيب» (١/ ٦٣٦).

⁽٢) عزاها ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٣٦) لهبيرة عن حفص عن عاصم. وقرئ كذلك أيضًا لكن بالياء: (ويذهبُ) نسبت لعيسى بن عمر في «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٣٦)، و «البحر» (١١/ ١٢٤). وقراءة الجمهور: ﴿ وَتَذْهَبُ رِعُكُمُ ﴾.

⁽٣) رواه البخاري (١٠٣٥)، ومسلم (٩٠٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿ وَأَصْبِرُوٓ أَ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّنبِرِينَ ﴾ بالكلاءة والنُّصرَةِ (١).

(٤٧) - ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيكِهِم ﴾ يعني: أهلَ مكةَ حينَ خرجُوا منها لحمايةِ العيرِ ﴿ بَطَرًا ﴾: فخرًا وأَشَرًا ﴿ وَرِفَآءَ النَّاسِ ﴾ ليثنُوا عليهِم بالشَّجاعةِ والسَّماحةِ، وذلكَ أنَّهم لمَّا بلَغُوا جُحْفَةَ وافاهُم رسولُ أبي سفيانَ: أن ارجِعُوا فقد سلِمَت عيرُكُم، فقالَ أبو جهل: لا واللهِ حتَّى نَقْدَمَ بدرًا ونشربَ فيها الخمورَ وتَعْزِفَ علينا القِيَانُ ونُطعِمَ بِها من حَضَرَنا منَ العربِ (٢). فوافَوها ولكن شُقُوا كأسَ المَنايا، وناحَت عليهِم النَّوائحُ، فنهى المؤمنينَ أن يكونوا أمثالَهم بَطِرِينَ مُرائِينَ، وأمرَهُم بأن يكونوا أهلَ تقوَى وإخلاصٍ من حيثُ إنَّ النَّهيَ عنِ الشَّيءِ أمرٌ بضدِّهِ.

﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ معطوفٌ على ﴿بَطَرًا ﴾ إن جُعلَ مصدرًا في موضع الحالِ، وكذا إن جُعلَ مفعولًا لهُ لكنْ على تأويلِ المصدَرِ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ فيجازيكُم عليهِ.

(٤٨) _ ﴿ وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَانُ ﴾ مقدَّرٌ بـ: اذكر.

﴿أَعَمَالُهُمْ ﴾ في معاداةِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ وغيرِها بأن وسوسَ إليهم ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّى جَارٌ لَكُمْ ﴾ مقالةٌ نفسانيَّةٌ (٣)، والمعنى: أنَّه

⁽١) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «والنصر».

⁽٢) رواه الطبري في اتفسيره (١١/ ٢١٧ ـ ٢٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وعروة بن الزبير ومحمد بن إسحاق.

⁽٣) قوله: «مقالة نفسانية»؛ أي: حديث نفسي ووسوسة في قلوبهم لا أن الشيطان تمثل ظاهرًا وتكلم به، وعلى هذا فالقول في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ مُ أَلْيُومَ مِنَ النَّاسِ ﴾ مجاز عن الوسوسة، والنكوص استعارة تمثيلية، ولذا قال المصنف في تفسير (نكص)؛ أي: بطل كيده. يدل عليه ما ذكره الزمخشري عن الحسن من قوله: كان ذلك على سبيل الوسوسة ولم يتمثّل لهم. انظر: «حاشية =

ألقَى في رُوعِهم وخيَّلَ إليهم أنَّهم لا يغلبونَ ولا يُطاقُونَ لكثرةِ عَددِهم وعُدَدهم، وأُلَّه فيما يظنُّونَ أنَّها قرباتٌ مجيرٌ لهم، حتَّى قالُوا: اللهمَّ انصُر وأوهمَهُم أنَّ اتِّباعَهُم إيَّاهُ فيما يظنُّونَ أنَّها قرباتٌ مجيرٌ لهم، حتَّى قالُوا: اللهمَّ انصُر أَهْدَى الفئتينِ وأفضلَ الدِّينينِ.

و ﴿لَكُمُ ﴾ خبرُ ﴿لَا غَالِبَ ﴾ أو صفتُهُ، وليسَ صِلتَه وإلَّا لانتصبَ كقولِكَ: «لا ضاربًا زيدًا عندنا».

﴿ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئْتَانِ ﴾؛ أي: تَلاقي الفريقانِ ﴿ نَكُصَ عَلَى عَقِبَيْهِ ﴾: رجعَ القهقَرَى؛ أي: بطلَ كيدُهُ وعادَ ما خَيَّلَ إليهم أنَّهُ مجيرُهُم سببَ هلاكِهم.

﴿ وَقَالَ إِنِي بَرِى ۗ مِن حَالِهِم لَمَّا رأى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّ أَخَاثُ ٱللَّهَ ﴾؛ أي: تبرَّأُ منهم وخاف عليهم وأيسَ من حالِهم لَمَّا رأى إمدادَ اللهِ المسلمينَ بالملائكةِ.

= الجاربردي» (۹/ ۱۰۰)، وقول الحسن في «الكشاف» (۳/ ۲۲۸).

وقد تعقب كل هذا وضعّفه: ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية فقال: ولا يخفّى ضعفه؛ فإن قوله: ﴿وَإِنِّ جَارٌ لَكُمْ مُ ليس مما يُلْقَى بالوسوسة، وكذا النُكوص على عقبيه وما بعده من الأقوال، وليس مما يُلْقَى بها.

قلت: وقول الحسن لعله يريد به ما رواه الطبري في (تفسيره) (١١/ ٢٢٤) عن حميد بن هلال قال: قال الحسن _ وتلا هذه الآية: ﴿ وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَنُ أَعَمَلَهُمْ ﴾ الآية، قال _: سار إبليس مع المشركين ببدر برايته وجنوده، وألقى في قلوب المشركين أن أحدًا لن يغلبكم وأنتم تقاتلون على دين آبائكم، ولن تغلبوا كثرة، فلما التقوا ﴿ نَكُصَ عَلَ عَقِبَيْهِ ﴾ يقول: رجع مدبرًا وقال: ﴿ إِنِي بَرِئَةُ يَنِكُمُ إِنِي الْمَرْدُنُ ﴾، يعنى: الملائكة.

فلعل الزمخشري ذكره بمعناه أخذًا مما جاء فيه من قوله: (وألقى في قلوب المشركين أن أحدًا لن يغلبكم...) فالإلقاء في القلوب فيه إشارة إلى أن ذلك كان عن طريق الوسوسة، لكن الخبر صريح في أنه كان قد خرج معهم وأن نكوصه عند رؤيته الملائكة لم يكن بطلان كيد_كما فسره المصنف _ بل نكوصا حقيقةً، وسيأتي قريبًا من الخبر عن ابن عباس وغيره من تمثله بسراقة ما يؤيده.

وقيل: لمَّا اجتمعَتْ قُريشٌ على المسيرِ ذكرتْ ما بينَهم وبينَ كنانةَ من الإِحْنَةِ وَكَادَ ذلكَ يُثنيهِم، فتمثَّل لهم إبليسُ بصورةِ سراقةَ بن مالكِ الكِنانيِّ وقال: لا غالبَ لكمُ اليومَ وإني مجيرُكم من بني كِنانةَ، فلمَّا رأى الملائكةَ تنزلُ نكصَ، وكانَ يدهُ في يدِ الحارثِ بن هشامٍ، فقالَ لهُ: إلى أين؟ أتخذلُنا في هذهِ الحالةِ؟ فقالَ: إنِّي أرى ما لا ترونَ (۱)، ودفعَ في صدرِ الحارثِ فانطلقَ، وانهزَمُوا، فلمَّا بلغوا مكَّةَ قالُوا: هزمَ النَّاسَ سراقةُ، فبلغهُ ذلكَ فقالَ: واللهِ ما شعرتُ بمسيرِكُم حتَّى بلَغَنْنِي هزيمَتُكم، فلمَّا أسلَمُوا علمُوا أَنَّهُ الشَّيطانُ (۱).

وعلى هذا يحتمِلُ أن يكونَ معنى قولِهِ: ﴿إِنَّ آَخَانُ اللَّهَ ﴾: إني أخافُهُ أن يصيبَني مكروهًا من الملائكةِ أو يهلِكني، ويكونَ الوقتُ هو الوقتَ الموعودَ؛ إذ رأى فيهِ ما لم يرَ قبلهُ، والأوَّلُ ما قالهُ الحسنُ واختارَهُ ابنُ بحرِ (٣).

﴿ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَ ابِ ﴾ يجوزُ أن يكونَ من كلامِهِ وأن يكونَ مستأنفًا.

(٤٩) _ ﴿ إِذَ يَكُولُ ٱلْمُنَافِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَثُ ﴾: والذينَ لم يطمئنُّوا إلى الإيمانِ بعدُ وبقيَ في قلوبهم شبهةٌ، وقيلَ: همُ المشركونَ.

⁽١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٢١-٢٢٣) عن ابن عباس والسدي وعروة بن الزبير وابن إسحاق.

⁽٢) ذكره الثعلبي في اتفسيره ا (١١٧/١٣)، والبغوي في اتفسيره ا (٣/ ٣٦٦)، عن الكلبي.

⁽٣) قوله: «والأول»؛ أي: ما تقدم من كون قول الشيطان كان وسوسة، وكونه قول الحسن قد تقدم الكلام عليه، وكونه اختيار ابن بحر ذكره أبو السعود في «تفسيره» (٤/ ٢٦). وابن بحر هو محمد بن بحر الأصفهاني، وقد أكثر بعض المفسرين النقل عنه كالماوردي والرازي وأبي حيان، وتارة يسمونه ابن بحر، وتارة أبا مسلم الأصفهاني، وهو مفسر معتزلي قال عنه ياقوت في «معجم الأدباء» (٦/ ٢٤٣٨): كان كاتباً مترسلًا بليغًا متكلمًا جدلًا، له «جامع التأويل لمحكم التنزيل» على مذهب المعتزلة، و«الناسخ والمنسوخ»، وكتاب في النحو، وجامع رسائله، مولده سنة (٤٥٢هـ)، وتوفي سنة (٢٥٢هـ).

وقيلَ: المنافقونَ، والعطفُ لتغايرِ الوصفينِ.

﴿غَرَّ هَا وَكُولَا ﴾ يعنون: المؤمنينَ ﴿دِينُهُم ﴿ حَتَّى تعرَّضُوا لَمَا لَا يَدَيْ لَهُم بِهِ، فَخرَجُوا وَهُم ثلاثُ مئةٍ وبضعةً عشرَ إلى زُهاءِ الألفِ.

﴿ وَمَن يَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ ﴾ جوابٌ لهم ﴿ فَإِنَ اللَّهَ عَزِيزُ ﴾: غالبٌ لا يـذلُّ مـن استجارَ بهِ وإنْ قلَّ ﴿ حَكِيدُ ﴾ يفعلُ بحكمتِهِ البالغةِ ما يستبعدُه العقلُ ويعجزُ عن إدراكِهِ.

(٠٠) - ﴿ وَلَوْتَرَيَّ ﴾: ولو رأيتَ، فإنَّ «لو» تجعلُ المضارعَ ماضيًا عكسَ «إنْ».

﴿إِذْيَتُوَفَى اللَّذِينَ كَفَرُواْ الْمَلَتَ كُهُ ﴾ ببدر، و ﴿إِذْ ﴾ ظرف ﴿ تَرَى ﴾ ، والمفعولُ محذوفٌ ؛ أي: ولو تَرى الكفرة - أو حالَهم - حينتذ، والملائكة فاعلُ ﴿ يَتَوَفَى ﴾ ، ويدلُّ عليهِ قراءة ابنِ عامر بالتَّاء (١) ، ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ اللهِ عزَّ وجلَّ ، وهو مبتدأٌ خبرُه: ﴿ يَضْرِيوُنَ وَجُوهَهُمْ ﴾ والجملة حالٌ من ﴿ الَذِينَ كَفَرُوا ﴾ واستُغنيَ فيه بالضَّميرِ عنِ الواوِ، وهو على الأوَّلِ حالٌ مِنهم أو من الملائكة ، أو منهما لاشتمالهِ على الضَّمير.

﴿ وَأَدَّبُكُوهُمْ ﴾: ظهورَهُم وأستَاهَهم، ولعلَّ المرادَ تعميمُ الضَّربِ؛ أي: يضربونَ ما أقبلَ منهُم وما أدبرَ.

﴿وَذُوقُواْعَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ عطفٌ على ﴿يَضْرِبُونَ﴾ على إضمارِ القولِ؛ أي: ويقولونَ: ذوقُوا، بشارةً لهم بعذابِ الآخرةِ.

وقيلَ: كانَت معَهُم مقامعُ مِن حديدٍ كلَّما ضربُوا الْتَهَبِ النَّارُ منها.

وجوابٌ «لو» محذوفٌ لتفظيعِ الأمرِ وتهويلِهِ.

⁽١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٧)، و «التيسير» (ص: ١١٦).

(١٥) - ﴿ ذَلِكَ ﴾ الضربُ والعذابُ ﴿ بِمَاقَدَمَتَ أَيْدِيكُمُ ﴾: بسببِ ما كسَبْتُم من الكفر والمعاصى وهو خبرٌ لـ ﴿ ذَلِكَ ﴾.

﴿ وَأَتَ اللّهَ لَيْسَ بِظُلَو ِ لِلْتَجِيدِ ﴾ عطفٌ على «ما» للدَّلالةِ على أنَّ سببيَّتهُ مقيَّدةٌ بانضمامهِ إليهِ؛ إذ لولاهُ لأَمْكنَ أن يعذِّبَهم بغيرِ ذنوبِهم لا أن لا يعذِّبَهم بذنوبِهم؛ فإنَّ تركَ التَّعذيبِ مِن مستحقِّه ليسَ بظلم شرعًا ولا عقلًا حتَّى ينتهضَ نفيُ الظلمِ سببًا للتعذيب.

و «ظلَّامٌ» للتَّكثيرِ لأجلِ العبيدِ.

(٥٢) - ﴿ كَدَأْبِ الرِفِرْعَوْنَ ﴾؛ أي: دأبُ هؤلاءِ مثلُ دأبِ آلِ فرعونَ، وهو عملُه م وطريقُهم الله في دأبُوا فيه؛ أي: دامُوا عليهِ ﴿ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾: من قبلِ آلِ فرعونَ ﴿ كَفَرُوا بِكَايَتِ اللَّهِ ﴾ تفسيرٌ لدأبِهم ﴿ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ﴾ كما أخذَ هؤلاءِ ﴿ وَإِنَّا اللَّهَ قَوِيُّ شَكِيدُ الْعِقَابِ ﴾ لا يغلبُهُ في دفعهِ شيءٌ.

(٥٣) _ ﴿ وَالِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما حلَّ بهم ﴿ وَأَنَ اللهُ ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ﴿ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

⁽١) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «والرسل».

وأصلُ ﴿يَكُ ﴾: يكونُ، فحذفتِ الحركةُ للجزمِ، ثمَّ الواوُ لالتقاءِ السَّاكنينِ، ثمَّ النُّونُ لشبههِ بالحروفِ اللَّينةِ تخفيفًا.

﴿وَأَكَ اللَّهَ سَمِيعٌ ﴾ لِمَا يقولونَ ﴿عَلِيمٌ ﴾ بما يفعلونَ.

(٥٤) _ ﴿ كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِ مُّ كَذَّبُواْ بِعَايَنتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكُنَّهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ ﴾ تكريرٌ للتَّأْكيدِ، ولِمَا نيطَ بهِ من الدَّلالةِ على كفرانِ النَّعمِ بقولهِ: ﴿ بِعَايَنتِ رَبِّهِمْ ﴾، وبيانُ ما أَخذَ بهِ آلَ فرعونَ.

وقيلَ: الأوَّلُ لتشبيهِ الكفرِ والأخذِ بهِ، والثَّاني لتشبيهِ التَّغييرِ في النَّعمةِ بسببِ تغييرِهم ما بأنفُسِهم.

﴿ وَكُلُّ ﴾ من الفرقِ المكذِّبةِ أو مِن غرقي القِبطِ وقتلي قريشٍ ﴿ كَانُواْ طَلِمِينَ ﴾ أنفسَهُم بالكفر والمعاصِي.

(٥٥) - ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَاتِ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾: أصرُّوا على الكُفرِ ورسَخوا فيهِ ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فلا يُتوقَّعُ منهم إيمانٌ (١١)، ولعلَّهُ إخبارٌ عن قومٍ مطبوعينَ على الكُفرِ بأنَّهم لا يؤمنونَ، والفاءُ للعطفِ والتَّنبيهِ على أنَّ تحقُّقَ المعطوفِ عليهِ يستدعي تحقُّق المعطوفِ.

(٥٦) ـ وقوله: ﴿ اللَّذِينَ عَنهَدتَ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِ كُلِّ مَرَّةٍ ﴾ بدلٌ من ﴿ اللَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ بدلَ البعض للبيانِ والتّخصيص، وهم يهودُ قريظةَ عاهدَهُم رسولُ اللهِ عَلَيْهُ أَن لا يمالِئُوا عليهِ فأعانُوا المشركينَ بالسّلاحِ وقالوا: نَسينَا، ثمَّ عاهَدهُم فنكثُوا ومالَؤُوهم عليهِ يومَ الخندقِ، وركبَ كعبُ بن الأشرفِ إلى مكَّة فحالَفَهُم، و «مِن» لتضمين المعاهدةِ معنى الأخذِ، والمرادُ بالمرَّةِ: مرَّةُ المعاهدةِ والمحاربةِ (٢٠).

⁽١) في نسخة التفتازاني: ﴿إِيمانهم،

⁽٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: (أو المحاربة).

﴿ وَهُمْ لَا يَنَقُونَ ﴾ سُبَّة الغدرِ ومغبَّتَهُ، أو: لا يتقونَ اللهَ فيهِ، أو نصرَه للمؤمنينَ وتسليطَهُ عليهم.

(٥٧) - ﴿ فَإِمَّانَثْقَفَنَهُمُ ﴾: فإمَّا تُصادِفنَّهم وتظفرنَّ بهم ﴿فِ ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدُ بِهِم ﴾: ففرِّق عن مُناصبَتِكَ ونكِّل عنها بقتلِهم والنَّكايةِ فيهم ﴿مَنْ خَلْفَهُمُ ﴾: مَن وراءَهم من الكفرةِ.

والتَّشريدُ: تفريقٌ على اضطرابٍ.

وقُرِئَ: «شَرِّذْ» بالذَّالِ المعجمةِ (١١)، وكأنَّهُ مقلوبُ: شَذِّرْ.

و: «مِنْ خَلْفِهِم» (٢)، والمعنى واحدٌ، فإنَّهُ إذا شرَّدَ مَن وراءَهُم فقد فعلَ التَّشريدَ في الوراءِ (٣).

﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾: لعلَّ المشرَّدينَ يتَّعظونَ.

(٥٨) - ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَ مِن قَوْمٍ ﴾ معاهدينَ ﴿ خِيانَةً ﴾ نَقْضَ عهدِ بأماراتِ تلوحُ لكَ ﴿ فَأَنْبِذَ إِلَيْهِمَ ﴾: فاطرَحْ إليهم عهدَهُم ﴿ عَلَى سَوَآءٍ ﴾: على عدلِ وطريقِ قصدِ في العداوةِ (١٠)، ولا تناجِزهُم الحربَ فإنَّهُ يكونُ خيانةً منك.

أو: على سواءٍ في الخوفِ أو العلم بنقضِ العهدِ.

⁽۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) عن ابن مسعود، و «المحتسب» (۱/ ۲۸۰) عن الأعمش.

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» عن أبي حيوة (ص: ٥٥).

⁽٣) في نسخة الخيالي: «في ورائهم».

⁽٤) قوله: «على عدل وطريق قصد..»؛ أي: انبذها وأنت على طريق قصدٍ؛ أي: مستقيم؛ أي: ثابتًا على عهدك فلا تبغتهم بالقتال بل أعلمهم به. انظر: «حاشية الخفاجي».

وهو في موضع الحالِ من النَّابذِ على الوجهِ الأوَّلِ؛ أي: ثابتًا على طريقٍ سويٍّ، أو منهُ أو من المنبوذِ إليهم أو منهُما على غيرهِ (١١).

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُآلِينِينَ ﴾ تعليلٌ للأمر بالنَّبذِ، والنهي عن مناجزةِ القتال المدلولِ عليه بالحالِ على طريق الاستئناف.

(٩٥) - ﴿ وَلَا تحسبَنَّ ﴾ خطابٌ للنبيِّ عليهِ السَّلامُ، وقوله: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُواْ ﴾ مفعو لاهُ.

وقراً ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحفصٌ بالياءِ(٢) على أنَّ الفاعلَ ضميرُ «أحدٌ»، أو ﴿مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾، أو ﴿أَنْفِيهُمْ ﴾، أو ﴿أَنْفِيهُمْ ﴾، أو ﴿أَنْفِيهُمْ ﴾، أو ﴿أَنْفِيهُمْ ﴾،

أو على تقديرِ: أنْ سبقُوا(٤)، وهو ضعيفٌ لأنَّ «أنْ» المصدريَّةَ كالموصولِ فلا تُحذفُ(٥).

(١) هذا على غير الوجه الأول.

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٧)، و «التيسير» (ص: ١١٧)، و «النشر» (٢/ ٢٧٧). وقد تكلم الزمخشري على هذه القراءة بأنها ليست بنيرة، كما زعم تفرد حمزة بها، فتعقبه العلماء وردوا عليه في الأمرين: في زعمه تفرد حمزة بها، وفي ادعائه أنها غيرُ نيِّرة. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٤٠)، و «البحر» (١٤٠/١١)، و «روح المعاني» (١٢/ ١٣٠).

⁽٣) قوله: «فحذف للتكرار»؛ أي: التكرار المعنوي؛ إذ (أنفسَهم) هم ﴿الَّذِينَ كَفُرُوا ﴾ في المعنى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

⁽٤) قوله: «أو على تقدير أنْ: سبقوا» عطفٌ في المعنى على قوله: «والمفعولُ الأولُ أنفسَهم»؛ أي: إذا جُعِل ﴿الذِّينَ كَفَرُوا ﴾ فاعلًا، فمفعولا (حَسِبَ): الأولُ (أنفسَهم)، والثاني ﴿سَبَعُوا ﴾، أو مفعولاه بتقدير (أنْ)، وهي مع مدخولِها سادٌ مسدَّ المفعولين. انظر: (حاشية الأنصاري) (٣/ ٤٨).

⁽٥) قوله: «لأن (أنْ) المصدريَّة كالموصول، فلا تحذف» يجاب بأنَّ (أنْ) ليست مصدريَّة، بل مخففةٌ من الثقيلة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

أو على إيقاعِ الفعلِ على ﴿أنهم لا يُعْجِزون﴾ بالفتحِ على قراءةِ ابنِ عامرٍ (١٠)، وأنَّ ﴿لَا﴾ صلة، و﴿سَبَقُوا ﴾ حالٌ بمعنى: سابقينَ؛ أي: مُفلِتينَ.

والأظهرُ أنَّهُ تعليلٌ للنَّهيِ (٢)؛ أي: لا تحسبنَّهُم سبقُوا فأفلَتُوا لأنَّهم لا يفوتونَ اللهَ أو لا (٢) يجدونَ طالبَهُم عاجزًا عن إدراكِهم، وكذا إن كُسرت «إنَّ» إلَّا أنَّهُ تعليلٌ على سبيلِ الاستئنافِ، ولعلَّ الآيةَ إزاحةٌ لِمَا يحذرُ به من نبذِ العهدِ وإيقاظِ العدوِّ.

وقيلَ: نزلت فيمَن أفلتَ مِن فَلِّ المشركينَ (١٠).

(٦٠) _ ﴿ وَأَعِدُوا ﴾ أَيُّها المُؤمنونَ ﴿ لَهُم ﴾: لناقضِي العهدِ أو للكُفَّارِ ﴿ مَّا السَّطَعْتُم مِن قُوَّةٍ ﴾: مِن كُلِّ ما يُتقوَّى بهِ في الحربِ.

وعَن عُقبَةَ بنِ عامرٍ: سمعتُه عليهِ السَّلامُ يقولُ على المنبَرِ: «ألا إنَّ القوَّةَ الرَّميُ» قالَها ثلاثًا (٥٠). ولعلَّه عليهِ السَّلامُ خصَّه بالذِّكر لأنَّه أقواه (٢٠).

﴿ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ ﴾: اسمٌ للخَيْلِ الَّتِي تُربَطُ في سَبيلِ اللهِ، فِعَالٌ بمعنى

⁽١) وباقي السبعة بكسر الهمزة. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

قوله: «أو على إيقاع الفعل...» عطف على قوله: «على تقدير أنْ سبقوا»، وأنْ مع مدخولها قائمٌ مقامَ المفعولين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨ _ ٤٩).

⁽٢) قوله: «والأظهر أنه»؛ أي: (أنهم لا يعجزون). انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٩).

⁽٣) في نسخة الطبلاوي والخيالي والتفتازاني: «ولا».

⁽٤) عن ابن شهاب الزهري. انظر: «الكشاف» (٣/ ٤٣٧)، و«البحر المحيط» (١١/ ١٤١).

⁽٥) رواه مسلم (١٩١٧) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

⁽٦) قوله: «ولعله عليه الصلاة والسلام خصَّه»؛ أي: الرميَ؛ «لأنه أقواه»؛ أي: أقوى ما يُتقوَّى به في الحرب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٩).

مَفعولٍ، أو مَصْدَرٌ سُمِّيَ به، يُقالُ: رَبَطَ رَبْطًا ورِبَاطًا، ورابَطَ مُرابَطَةً ورِبَاطًا، أو جمعُ رَبيطٍ كَفَصِيلٍ وفِصَالٍ.

وقُرِئَ: «رُبُّطِ الخَيْلِ» بضمِّ الباءِ وسُكونِها جمعُ رِبَاطٍ (١)، وعطفُهَا على القُوَّةِ كعَطفِ جبريلَ وميكائيلَ على الملائكةِ.

﴿ تُرْهِبُونَ بِدِ ﴾: تُخَوِّفونَ به، وعَنْ يَعقوبَ: ﴿ تُرُهِّبُونَ ﴾ بالتَّشديدِ (٢)، والضَّميرُ لـ ﴿ مَّا اَسْتَطَعْتُم ﴾ أو للإعدادِ.

﴿عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ﴾ يعني: كُفَّارَ مَكَّة ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ ﴾: مِن غيرِهِم مِن الكَفَرَةِ، قيلَ: الفرسُ.

﴿لَا نَعْلَمُونَهُمُ ﴾: لا تَعرِفُونَهُم بأَعيَانِهِم ﴿اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾: يَعرِفُهُم.

﴿ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِ سَبِيلِ اللَّهِ يُوفَّ إِلَيْكُمُ ﴾ جزاؤُه ﴿ وَأَنتُمْ لَا نُظُلَمُونَ ﴾ بتضييع العَملِ ونقصِ (٣) النَّوابِ.

(٦١) ـ ﴿ رَإِن جَنَحُوا ﴾: مَالُوا، ومنه: الجَنَاحُ، وقد يُعدَّى باللَّام و «إلى».

﴿ لِلسَّلِّمِ ﴾: للصُّلحِ أو الاستسلامِ، وقرأَ أبو بكرٍ بالكَسْرِ (١٠).

﴿ فَأَجْنَحُ لَمَا ﴾ وعاهِدْ مَعَهُم، وتأنيثُ الضَّميرِ لحملِ السِّلْمِ على نَقيضِها فيه، قالَ: السِّلْمُ تَأْخُذُ مِنْ هَا مَا رَضِيتَ بهِ والحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرَعُ (٥٠)

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) بالضم عن الحسن وبالسكون عن أبي حيوة.

⁽٢) هي رواية رويس عن يعقوب، وباقي العشرة بالتخفيف. انظر: ﴿النشرِ ﴾ (٢/ ٢٧٧).

⁽٣) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «أو نقص».

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

⁽٥) البيت للعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن ندبة. انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٢٩ و ٢٥٥)، =

وقُرِئَ: «فاجْنُح» بالضَّمِّ (١).

﴿ وَتَوَكَّلُ عَلَى اللَّهِ ﴾: ولا تخَفْ مِن إبطانِهِم خِداعًا فيه (٢)، فإنَّ اللهَ يَعصِمُكَ مِن مَكرِهِم ويحيقُه بهم.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ﴾ لأقوالِهِم ﴿ٱلْعَلِيمُ ﴾ بنيَّاتِهِم.

والآيةُ مَخصوصَةٌ بأهلِ الكتابِ لاتِّصالِها بقِصَّتِهِم.

وقيلَ: عامَّةٌ نسَخَتْهَا آيَةُ السَّيفِ.

(٦٢) ـ ﴿ وَإِن يُرِيدُوٓا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾: فإنَّ مُحْسِبَكَ اللهُ وكافيكَ قالَ جريرٌ:

إِنِّي وَجَدْتُ مِنَ المَكَارِمِ حَسْبَكُمْ أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا (٣) ﴿ هُوَ ٱلَذِي ٓ أَيْدَكَ بَضَرِهِ وَ وَإِلَّمُ وَمِنِينَ ﴾ جميعًا.

⁼ و «اللسان» (مادة: أبس)، و «المقاصد النحوية» للعيني (۲/ ۲۱۲)، و «خزانة الأدب» للبغدادي (۱۸/۶) وفيه: الجرع: جمع جرعة: وهي منْ الفم. وتقدم عند تفسير الآية (۲۰۸) من سورة البقرة.

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و «المحتسب» (١/ ٢٨٠)، عن الأشهب العقيلي.

⁽٢) «فيه»: ليس في نسخة التفتازاني.

⁽٣) كذا ذكره المصنف، وقد تبع فيه الزمخشريّ في «الكشاف» (٣/ ٤٤)، ولم أقف عليه في «ديوان جرير»، ولا وجدت من نسبه لجرير قبل الزمخشري، وعزاه ابن داود الظاهري في «الزهرة» (١/ ٢٣٦) لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وكذا في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧٦)، و «تاريخ دمشق» (٢٩/ ١٨١)، و ونسب في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٥٥)، و «أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص: ٣٩٩) لعبد الرحمن بن حسان. ونسب في «الحماسة البصرية» (٢/ ٢٦٥)، و «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/ ٢٦٨)، و «ربيع الأبرار» للزمخشري (٤/ ٤٠٠) لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت. ونسبه ابن عبد ربه الأندلسي في «العقد الفريد» (٢/ ٣٥٥) لبعض المحدثين ولم يسمه، والله أعلم.

(٦٣) ﴿ وَأَلَفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ مع ما فيهِمْ مِن العَصبِيَّةِ والضَّغينَةِ في أَدْنَى شيءٍ، والتَّهالُكِ على الانتقامِ بحيثُ لا يكادُ يَأْتَلِفُ فيهِمْ قَلبانِ، حتَّى صارُوا كنَفْسٍ واحدَةٍ، وهذا مِن مُعجِزَاتِه صلواتُ اللهِ عليهِ، وبيانُه:

﴿ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا آلَفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾؛ أي: تَنَاهى عَداوَتهم إلى حَدِّ لو أَنفَقَ مُنفِقٌ في إِصلاحِ ذاتِ بَينِهِم ما في الأرضِ مِن الأَمْوالِ لم يَقدِرْ عَلى الأُلفَةِ والإِصْلاح. الأُلفَةِ والإِصْلاح.

﴿ وَلَكِ نَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ ﴾ بقُدرَتِه البالغَةِ فإنَّه المالكُ للقُلُوبِ يقلِّبُها كيفَ يَشاءُ.

﴿إِنَّهُ,عَزِيزٌ﴾: تامُّ القُدرَةِ والغَلَبَةِ لا يَعْصَى عليه ما يريدُه ﴿حَكِيثٌ ﴾ يَعلَمُ أَنَّه كيفَ ينبَغِي أَنْ يفعلَ ما يُريدُه.

وقيلَ: الآيةُ في الأَوسِ والخَزْرَجِ(١)؛ كانَ بينَهُم إِحَنٌ لا أمدَ لها، ووقائِعُ هَلَكَت فيها سادَاتُهُم، فأَنْسَاهُم اللهُ ذلكَ وألَّفَ بينَهُم بالإسلامِ حتَّى تَصافَوْا وصارُوا أَنْصارًا.

(٦٤) _ ﴿ يَكَأَيُّهَا اَلَيِّيُ حَسَّبُكَ اللَّهُ ﴾: كافيكَ ﴿ وَمَنِ اَتَبَعَكَ مِنَ اَلْمُؤْمِنِينَ ﴾ إمَّا في محلِّ النَّصب على المفعول معَهُ، كقولِه:

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَاشْتَجَرَ القَنَا (٢) فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ (٣)

⁽١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٥٦) عن ابن إسحاق.

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «وانشقت القنا»، وهذا الصدر ليس في نسخة الخيالي.

⁽٣) بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (١/ ٢١٤)، و«الصحاح» (مادة: عصا)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٤٨)، وعزاه في «ذيل الأمالي» (ص: ١٤٠) لجرير، وليس في ديوانه. ونسبه الباقولي في «إعراب القرآن» (٣/ ٨٧٠) للبيد، وليس في ديوانه. وقال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (٧/ ١٩١): قائله مجهول.

أو الجرِّ (١) عَطْفًا على المَكْنِيِّ عندَ الكُوفِيِّينَ.

أو الرَّفعِ عَطْفًا على اسمِ اللهِ؛ أي: كفاكَ اللهُ والمُؤمنونَ.

والآية نزلَتْ بالبَيْدَاءِ في غَزْوَةِ بَدْرٍ (٢).

وقيلَ: أسلَمَ معَ النَّبِيِّ ثَلاثَةٌ وثَلاثُونَ رَجُلًا وسِتُّ نِسوَةٍ، ثمَّ أسلَمَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنهُ فنزَلَتْ ""، ولذلكَ قالَ ابنُ عبَّاسِ: نزلَتْ في إسلامِه "".

(٦٥) - ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّيِّ كَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾: بالِغْ في حَثِّهِم عليهِ، وأصلُه: الحَرْضُ، وهو أَنْ يَنْهَكَهُ المرضُ حتَّى يُشْفِي على الموتِ.

ورواه الطبراني في «الكبير» (١٢٤٧٠)، والآجري في «الشريعة» (١٣٥٣)، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠)، من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨): (فيه إسحاق بن بشر الكاهلي، وهو كذاب).

وقالَ القرطبي في «تفسيره» (١٠/ ٦٧) تعقيبًا على هذا الخبر: (وقع في السيرة خلافه..) وانظر كلامه ثمة، وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٣٤٢).

(٤) رواه البزار في «مسنده» (٣٤٩٥ ـ كشف) من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس، والنضر هو ابن عبد الرحمن الخزاز، وهو متروك كما في «التقريب».

وذكره أبو حفص النسفي في «تفسيره» عند هذه الآية من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا الإسناد أضعف من الذي قبله، فالكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

⁽١) في نسخة التفتازاني: «والجر».

⁽٢) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٢٣١) عن ابن عباس، والماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ٣٣١) عن الكلبي، فلعله مما رواه الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وذكر هذا القول أيضا ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٤٥) عن النَّقَاش. وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما فيما رواه البخاري (٤٦٤٥) عن سورة الأنفال فقال: (نزلت في بدر). وذكر عنه الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٣٣١): أن سورة الأنفال كلَّها مدنية إلَّا هذه الآية فإنها نزلت بالبيداء.

⁽٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٧٢٨) عن سعيد بن جبير.

وقُرِئَ: «حَرِّص» مِن الحِرْصِ^(١).

﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَدَيْرُونَ يَغْلِبُوا مِاثَنَيْنَ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ مِّاثَةٌ يَغْلِبُوا الْفَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ شرطٌ في مَعنى الأمرِ بمصابرةِ الواحدِ للعَشرةِ، والوَعدِ بأنَّهُم إِنْ صَبَرُوا غَلَبُوا بعونِ اللهِ وتَأْييدِه.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونَافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿تَكُن﴾ بالتَّاءِ في الآيتينِ، ووافَقَهُم البصريَّانِ في ﴿وإِنْ تَكُن مِنْكُم مائَةٌ ﴾(٢).

﴿ بِأَنَهُ مُ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ بسببِ أنَّهُم جَهَلَةٌ باللهِ واليومِ الآخرِ لا يَثْبتونَ ثباتَ المُؤمنينَ رجاءَ الثَّوابِ وعَوَالي (٣) الدَّرجاتِ قَتَلُوا أو قُتِلُوا، ولا يَستَحِقُّونَ من الله إلَّا الهوانَ والخُذْلَان.

(٦٦) - ﴿ ٱلْنَنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمُ وَعَلِمَ أَكَ فِيكُمْ ضَعْفاً فَإِن يَكُن مِنكُم مِأْنَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِأْنَيَيْنَ وَإِن يَكُن مِنكُمْ ٱللَّهُ يَغْلِبُوٓا ٱلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ لَمَّا أُوجَبَ على الواحدِ مُقاومَةَ العشرةِ والنَّباتَ لَهُم وتَقُلَ ذلكَ علَيْهِم خفَّفَ عَنْهُم بمُقاوَمَةِ الواحدِ الاثنينِ.

وقيلَ: كانَ فيهِمْ قِلَّةٌ فأُمِرُوا بذلك، ثمَّ لَمَّا كَثُرُوا خَفَّفَ عَنْهُم، وتكريرُ المَعنى الواحدِ بذكرِ الأعدادِ المتناسبَةِ للدَّلالةِ على أنَّ حكمَ القَليل والكثيرِ واحدٌ.

والضَّعفُ: ضَعْفُ البَدَنِ، وقيلَ: ضَعْفُ البَصيرَةِ، وكانُوا مُتفاوِتينَ فيها، وفيه لُغتانِ: الفَتْحُ وهو قِراءَةُ عاصِمٍ وحَمْزَةَ، والضَّمُّ وهو قراءَةُ البَاقينَ^(؛).

⁽١) حكاها الأخفش. انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٥٥).

 ⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۳۰۸)، و«التيسير» (ص: ۱۱۷)، و«النشر» (۲/ ۲۷۷). والبصريان: أبو عمرو من السبعة، ويعقوب من العشرة.

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «وعالي».

⁽٤) انظر: (السبعة) (ص: ٣٠٨_٣٠٩)، و(التيسير) (ص: ١١٧).

﴿ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّنبِرِينَ ﴾ بالنَّصرِ (١) والمعونَةِ، فكيفَ لا يَعلبونَ؟

(٦٧) ـ ﴿ مَاكَاتَ لِنَيِيّ ﴾ وقُـرِئَ: «للنَّبِيِّ» (٢) على العهدِ ﴿أَن يَكُونَكُهُۥ أَسَرَىٰ ﴾ وقرأ البَصريَّانِ بالتَّاءِ (٢).

﴿ حَتَىٰ يُثَخِرَ فِي ٱلأَرْضِ ﴾: يُكثر القتلَ ويُبالِغَ فيه، حتَّى يُذِلَّ الكُفْرَ ويُقِلَّ حِزبَهُ، ويُعِزَّ الإسلامَ ويَستولِيَ أهلُه، مِن أثخنَه المرضُ: إذا أثقلَهُ، وأصلُه: الثَّخانَةُ.

وقُرئ: «يُتَخِّنَ» بالتَّشديدِ للمُبالغَةِ (١٠).

﴿ زُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا ﴾ حطامُها بأخذِكُم الفِداءَ.

﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُٱلْآخِرَةَ ﴾ يريدُ لَكُم ثوابَ الآخرةِ، أو سببَ (٥) نيلِ الآخرةِ مِن إعزازِ دينِهِ وقمع أعدائِهِ.

وقُرِئَ بجرِّ «الآخرةِ» (١) على إضمارِ المضافِ كقولِه:

أَكُلَّ امْرِي تَحْسَبِينَ امْرَأً وَنَارِ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا(٧)

⁽١) في نسخة التفتازاني: «بالنصرة».

⁽٢) نسبت لأبي الدرداء وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (٢/ ٢٧٧).

⁽٤) نسبت ليزيد بن القعقاع ويحيى بن يعمر . انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠). ويزيد بن القعقاع هو أبو جعفر أحد القراء العشرة لكن هذه القراءة خلاف المشهور عنه.

⁽٥) في نسخة التفتازاني: «وسبب».

⁽٦) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٨١) عن ابن جماز.

⁽٧) البيت بيت لأبي دؤاد الإيادي، كما في «الكتاب» لسيبويه (١/ ٦٦)، و «الأصمعيات» (ص: ١٩١). وعزاه المبرد في «الكامل» (١/ ٢٢٩) و (٣/ ٧٥) لعدي بن زيد العبادي.

﴿ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ ﴾ يُغلِّبُ أُولِياءَهُ على أعدائِه ﴿ حَكِيدٌ ﴾ يعلمُ (١) ما يليقُ بكُلِّ حالٍ ويخصُّه بها (١)، كما أمرَ بالإثخانِ ومنعَ عَن الافتداءِ حين كانَت الشَّوكَةُ للمُشركينَ، وخيَّر بينةُ وبينَ المنِّ لَمَّا تَحوَّلَت الحالُ وصارَت الغَلبَةُ للمُؤمِنينَ.

رُوِيَ أَنّه عليهِ السّلامُ أُتي يومَ بدرٍ بسَبعينَ أسيرًا فيهم العَبَّاسُ وعَقِيلُ بنُ أبي طالبِ، فاستشارَ فيهم فقالَ أبو بكرِ: قومُكَ وأهلُكَ استَبْقِهِم لعلَّ اللهَ يَتُوبُ عليهم، وخُذْ مِنْهُم فديَةً تُقوِّي بها أصحابَك، وقالَ عمر: اضرِبْ أعناقَهُم فإنَّهُم أئمَّةُ الكفرِ، وإنَّ اللهَ أغناكَ عن الفِداءِ، مكِّنِي مِن فلانٍ لنسيبٍ له ومَكِّنْ عَلِيًّا وحمزَةَ مِن أخويهما فلنضرِبْ أعناقَهُم، فلم يهوَ ذلك رَسولُ اللهِ وقالَ: "إنَّ اللهَ ليُليِّنُ قلوبَ رجالٍ حتَّى تكونَ أشدً من الحجارَةِ، تكونَ ألينَ مِن اللبنِ، وإنَّ اللهَ يشدِّدُ قلوبَ رجالٍ حتَّى تكونَ أشدً من الحجارَةِ، وإنَّ اللهَ يشدِّدُ قلوبَ رِجالٍ حتَّى تكونَ أشدً من الحجارَةِ، وإنَّ اللهَ يشدِّدُ قلوبَ رِجالٍ حتَّى تكونَ أشدً من الحجارَةِ، وإنَّ اللهَ يشدِّدُ قلوبَ رِجالٍ حتَّى تكونَ أشدً من الحجارَةِ، وإنَّ مثلُك يا عمرُ مثلُ نوحٍ قالَ: ﴿لَانَذَرْعَلَ ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَفِرِينَ دَيَارًا﴾ ورَحِيدٌ ﴿ البراهيمَ قالَ: ﴿ وَلَانَذَرْعَلَ ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَفِرِينَ دَيَارًا ﴾ [ابراهيم: ٣٦]، ومَثلَكَ يا عمرُ مثلُ نوحٍ قالَ: ﴿ لاَنذَرْعَلَ ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَفِرِينَ دَيَارًا ﴾ [نوح قالَ: ﴿ لاَنذَرْعَلَ ٱلأَرْضِ مِنَ ٱلْكَفِرِينَ دَيَارًا ﴾ [نوح قالَ: ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ عَنْ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

فدخلَ عُمَرُ على رسولِ اللهِ ﷺ فإذا هو وأبو بَكرٍ يبكيَانِ فقالَ: يا رسولَ الله! أخبِرْني فإنْ أُجِدْ بكاءً بَكَيْتُ وإلَّا تَباكَيْتُ، فقالَ: «أَبْكِي على أصحابِكَ في أخذِهِم الفِداءَ، ولقَدْ عُرِضَ عليَّ عذابُهُم أَدْنَى من هذه الشَّجَرةِ» لشجرةٍ قريبةٍ (٣).

والآية (١) دليلٌ على أنَّ الأنبياءَ يَجتَهِ دُون، وأنَّه قَدْ يكونُ خَطَأٌ ولكن لا يُقرُّونَ عليهِ.

⁽١) في نسخة الخيالي: «يفعل».

⁽٢) في نسخة الخيالي: (به).

⁽٣) رواه مسلم (١٧٦٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

⁽٤) في نسخة الخيالي: «وفيه».

(٦٨) ـ ﴿ لَوَلَاكِنَبُ مِنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾: لولا حكمٌ مِن اللهِ سبقَ إثباتُه في اللَّوح (١)، وهو أن لا يعلقبَ المخطئ في اجتهادِهِ، أو أن لا يعذّبَ أهلَ بدرٍ، أو قومًا بما لم يصرِّح لهم بالنَّهي عنه، أو أنَّ الفِديَةَ الَّتي أخذوهَا ستَحِلُّ لهم.

﴿لَمَسَكُمْ ﴾: لنالَكُم ﴿فِيمَآ أَخَذْتُمْ ﴾ من الفِداءِ ﴿عَذَابُ عَظِيمٌ ﴾ رُوِيَ أَنَّـه عليه السَّلامُ قالَ: «لو نزلَ العذابُ لَمَا نجَا منه غيرُ عمرَ وسعدِ بنِ مُعاذٍ»(٢)، وذلك لأنَّه أيضًا أشارَ بالإثخانِ.

(٦٩) ـ ﴿ فَكُلُواْ مِمَّا غَنِمْتُمْ ﴾ من الفديةِ فإنَّها مِن جُملةِ الغَنائمِ، وقيلَ: أمسَكُوا عن الغَنائمِ فنزلَت (٣٠)، والفاءُ للتَّسبيبِ (١٠)، والسَّببُ مَحذوفٌ تقديرُه: أَبَحْتُ لَكُم الغنائمَ فكُلُوا. وبنحوِه تشبَّثَ مَن زعمَ أنَّ الأمرَ الواردَ بعدَ الحظرِ للإباحَةِ.

﴿ حَلَالًا ﴾ حالٌ مِن المغنوم، أو صِفَةٌ للمَصدرِ ؛ أي: أكلًا حَلالًا، وفائدتُهُ: إزاحَةُ ما وقعَ في نفوسِهِم منه بسببِ تلك المعاتبةِ أو حُرمتِها على الأوَّلينَ، ولذلك وصفَهُ بقولِه: ﴿ طَيِّبًا وَٱتَّقُوا اللهَ ﴾ في مخالفَتِه ﴿ إَكَ اللهَ عَفُورٌ ﴾ غفرَ لَكُم ذنبَكُم ﴿ رَحِيمٌ ﴾ أباحَ لَكُم ما أخَذْتُم.

(٧٠) - ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلنَّبِيُ قُل لِمَن فِيَ أَيْدِيكُم مِّرَ ﴾ ٱلْأَسْرَى ﴾ وقرأً أبو عَمْرٍو: ﴿ مِن الْأُسَارَى ﴾ (٥٠).

⁽١) في نسخة الخيالي زيادة: «المحفوظ».

⁽٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٨٣) عن ابن إسحاق كما ذكر المؤلف لكن دون ذكر عمر. وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٧٠): ورواه الواقدي في «المغازي» من وجه آخر منقطع بمعناه، وروى ابن مردويه من حديث ابن عمر رفعه: «لو نزل العذاب ما أفلت منه إلا ابن الخطاب».

⁽٣) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٢٦٠) عن المفسرين.

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «للتسبب».

⁽٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

﴿ إِن يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا ﴾: إيمانًا وإخلاصًا ﴿ يُؤَتِّكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنكُمْ مِن الفداءِ.

رُوِيَ أَنَها نَزَلَت في العبّاسِ كلّفَهُ رَسولُ اللهِ أن يفدِيَ نفسه وابنيْ أخوَيْه عقيلِ بنِ أبي طالبٍ ونوفلِ بنِ الحارثِ فقالَ: يا محمّدُ! تركتني أتكفّفُ قريشًا ما بقيت، فقالَ: «فأينَ الذّهبُ الّذي دفعتهُ إلى أمّ الفَضلِ وقتَ خُروجِكَ وقلتَ لها: إني لا فقالَ: «فأينَ الذّهبُ اللهِ وعُبيدِ اللهِ وعُبيدِ اللهِ وعُبيدِ اللهِ وعُبيدِ اللهِ وعُبيدِ اللهِ وعُبيدِ اللهِ وقُثَمَ، فقالَ العبّاسُ: وما يُدريك؟ قالَ: «أخبرَنِي به رَبّي» قالَ: فأشهدُ أنّكَ صادِقٌ وأنْ لا إله إلّا اللهُ وإنّكَ لرَسُولُه، واللهِ لم يطلِعْ عليهِ أحدٌ إلّا اللهُ، ولقدْ دفعتهُ إليها في سوادِ اللّيلِ، قالَ العبّاسُ: فأبدلني اللهُ خيرًا من ذلك، لي الآنَ عِشرونَ عبدًا إنّ أدناهُم ليضربُ في عشرينَ ألفًا، وأعطاني زمزَمَ ما أُحبُ أَنَّ لي بها جميعَ أموالِ أهلِ مَكّةَ، وأنا أنتظرُ المغفرَة مِن ربّكُم (۱۰). يعني الموعودَ بقولِه: ﴿وَيَغْفِرُ لَكُمُّ وَاللّهُ عَلْمُ رُبُولُهُ وَعَدْ اللهِ مَكّةً وأنلَهُ اللهُ مَكّةً وأنا أنتظرُ المغفرَة مِن ربّكُم (۱۰). يعني الموعودَ بقولِه: ﴿وَيَغْفِرُ لَكُمُّ وَاللّهُ عَمْورُ رَجِيهٌ ﴾

⁽۱) رواه الحاكم في «المستدرك» (۹۰۹ه) مِن حَديثِ عائشة رضي الله عنها، وقال الذهبي في «التلخيص»: على شرط مسلم. وروى نحوه الإمام أحمد في «المسند» (۳۳۱۰) من طريق ابن إسحاق قال: حدثني من لا أتهم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، والبيهقي في «دلائل النبوة» (۳/ ۱۶۲) من طريق ابن إسحاق، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن الزهري وجماعة سماهم. ورواه ابن سعد في «الطبقات» (۶/ ۱۵) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وروى قول العباس في آخره: (فأبدلني الله...) أيضاً الطبري في «تفسيره» (۱۱/ ۲۸۲ _ ۲۸۲) من طرق عن ابن عباس دون ذكر إعطائه زمزم. وهذا لم أجده سوى في خبر الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عند ابن سعد.

(٧١) - ﴿ وَإِن يُرِيدُوا ﴾ يعني: الأُسَارَى ﴿ فِيَانَنَكَ ﴾: نقضَ ما عهدوكَ ﴿ فَقَدْ خَانُواۤ اللَّهَ ﴾ بالكفر ونقضِ ميثاقِه المأخوذِ بالعقلِ ﴿ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُم ﴾ ؛ أي: فأمكنكَ مِنْهُم كما فعلَ يومَ بدرٍ ، فإن أعادوا الخِيانَةَ فسيُمَكِّنُكَ مِنْهُم ﴿ وَاللَّهُ عَلِيدُ حَكِيدُ ﴾.

(٧٢) ـ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَءَامَنُوا وَهَاجَرُوا ﴾ وهم المهاجرونَ هاجَرُوا أوطانَهُم حُبًّا للهِ ولرَسولِه.

﴿وَجَهَدُواْ بِأَمْوَلِهِمْ ﴾ فصرَفُوهَا في الكُراعِ والسِّلاحِ، وأنفَقُوهَا على المحاويجِ ﴿وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ أَللَهِ ﴾ بمباشرةِ القِتالِ.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا وَنَصَرُوٓا ﴾ هم الأنصارُ، آوَوُا المهاجرينَ إلى دِيارِهِم ونَصَروهُم على أعدائِهِم.

﴿ أُولَكِ لَهُ بَعْضُهُمْ أَولِيكَهُ بَعْضِ ﴾ في الميراثِ، وكانَ المهاجرونَ والأنصارُ يَتوارثونَ بالهجرةِ والنُّصرَةِ دونَ الأقاربِ، حتَّى نُسِخَ بقولِه: ﴿ وَأُولُواْ ٱلأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوَلَى بِبَعْضِ ﴾ [الأنفال: ٧٥] أو بالنُّصرَةِ والمُظاهرَةِ.

﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِن وَلَيْتِهِم مِن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُوا ﴾؛ أي: مِن تَولِّيهِم في الميراثِ.

وقرأً حمزَةُ: ﴿وِلَايَتِهِم﴾ بالكسرِ(١) تَشْبيهًا لها بالعملِ والصَّناعَةِ كالكِتابَةِ والإمارَةِ، كأنَّه بتَولِّيهِ صاحِبَهُ يزاوِلُ عمَلًا.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۳۰۹)، و «التيسير» (ص: ۱۱۷). قال أبو حيان في «البحر» (۱۱/ ۱۷۲): قال الزجاج: بالفتح من النصرة والنسب، وبالكسر بمنزلة الإمارة، ويجوز الكسر لأنَّ في تولي بعض القوم بعضًا جنسًا من الصناعة والعمل وكل ما كان من جنس الصناعة مكسورٌ مثلُ القصارة والخياطة. قال: وتبع الزمخشري الزجاج فقال: (وقرىء من ولايتهم بالفتح والكسر؛ أي: من توليهم في الميراث، ووجه الكسر أنَّ تولى بعضهم بعضًا شبه بالعمل والصناعة...).

﴿ وَإِنِ ٱسۡتَنصَرُوكُمُ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيۡكُمُ ٱلنّصَرُ ﴾: فواجبٌ عليكُم أَنْ تَنْصُروهُم على المُشركين.

﴿ لِلَّا عَلَىٰ قَوْمِ بَيْنَكُمُ وَبَيْنَهُم مِيئَتُ ﴾: عهدٌ؛ فإنَّه لا ينقضُ عهدُهُم لنَصرِهِم عليهِم ﴿ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾.

(٧٣) _ ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوَلِيآهُ بَعْضٍ ﴾ في الميراثِ أو المؤازرَةِ، وهو بمفهومِهِ يَدلُّ على منع التَّوارُثِ أو المؤازرةِ بينَهُم وبينَ المُسلمينَ.

﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾: إِنْ لا تفعلوا ما أُمِرْتُم به من التَّواصُلِ بينكُم وتَولِّي بعضِكُم لبَعضِ حتَّى في التَّوارُثِ وقطعِ العَلائقِ بينكُم وبينَ الكُفَّارِ ﴿ تَكُنُ فِتَنَةٌ فِي اللَّرْضِ ﴾: تحصُلْ فِتنَةٌ فيها عظيمةٌ وهي ضعفُ الإيمانِ وظهورُ الكُفرِ ﴿ وَفَسَادُ كَبِيرٌ ﴾ في اللَّين، وقُرئ: «كثيرٌ » ().

(٧٤) - ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَنهَدُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا وَّغَمَرُوا وَالَهَ سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا وَّغَمَرُوا أَوْلَئَهِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقَّا ﴾ لَمَّا قَسَمَ المؤمنينَ ثلاثةَ أقسام بيَّنَ أنَّ الكامِلينَ في الإيمانِ مِنْهُم هم الَّذينَ حقَّقُوا إيمانَهُم بتَحصيلِ مُقتضاه مِن الهجرةِ والجهادِ وبذلِ المالِ ونُصرةِ الحقِّ، ووعدَ لَهُم الموعدَ الكريمَ، فقالَ: ﴿ لَمُّمُ مَّغْفِرَةٌ وَزِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ لا تبعة له ونصرةِ الحقّ، ووعد لَهُم الموعدَ الكريمَ، فقالَ: ﴿ لَمَّمُ مَغْفِرَةٌ وَزِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ لا تبعة له ولا منّة فيه، ثمّ ألحقَ بهم في الأمرينِ مَن سيلحَقُ بهم ويتّسِمُ بسِمَتِهم فقالَ:

(٧٥) _ ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُواْ وَجَنهَدُواْ مَعَكُمْ فَأُولَتِيكَ مِنكُو ﴾؛ أي مِـن جُملَتِكُم أَيُّها المُهاجرونَ والأنصارُ.

﴿وَأُولُواْ اَلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوَلَىٰ بِبَعْضِ﴾ في التَّوارُثِ مِن الأجانِبِ ﴿فِكِنْبِ اللَّهِ ﴾: في حُكمِهِ، أو في اللُّوح، أو في القُرآنِ. واستدلَّ به على توريثِ ذَوِي الأرحام.

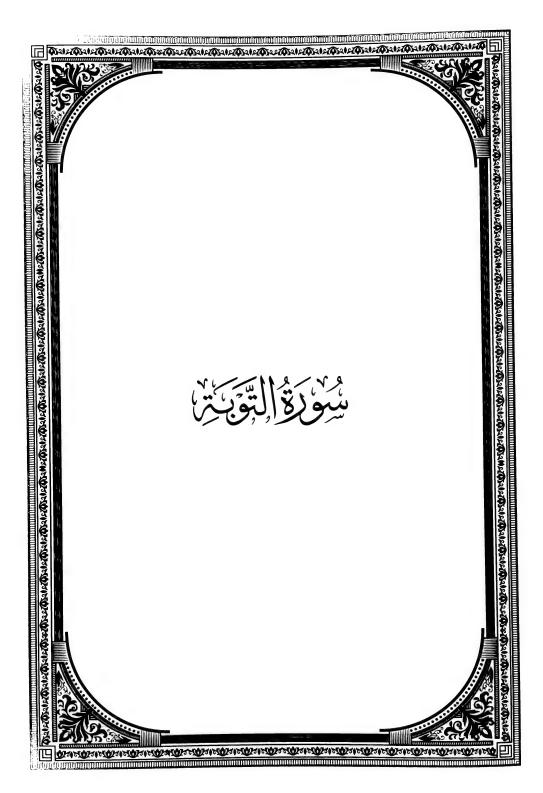
⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥٦) عن عيسى بن سليمان الحجازي عن الكسائي.

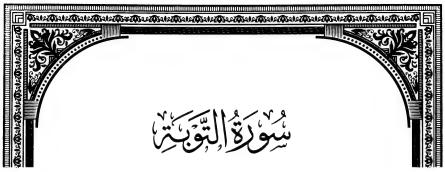
﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ مِن المَواريثِ، والحكمَةِ في إناطَتِهَا بنِسبَةِ الإِسلامِ والمظاهرةِ أوَّلًا، واعتبارِ القرابةِ ثانيًا.

عن النَّبِيِّ عَلَيْهِ: «مَن قرأً سُورةَ الأنفالِ فأنَا شَفيعٌ له يومَ القيامَةِ وشاهِدٌ أنَّه بريءٌ مِن النِّفاقِ وأُعطِيَ عشرَ حَسَناتٍ بعددِ كلِّ مُنافِقٍ ومُنافِقَةٍ وكانَ العَرْشُ وحمَلَتُهُ يَستَغفِرُونَ لهُ أيَّامَ حياتِه»(١).

* * *

⁽١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٨)، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً.





مدنيَّةٌ، وقيلَ: إلَّا آيتينِ مِن قولِه: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُوكُ ﴾(١)

وهبي آخرُ ما نزلت (٢)، ولها أسماءٌ أُخرُ: التَّوبَةُ، والمُقَشْقِشَةُ، والبَحُوثُ، والمُقَشْقِشَةُ، والبَحُوثُ، والمُبَعْثِرَةُ، والمُنقِّرَةُ، والمُثِيرَةُ، والمُثنِّرَةُ، والمُثنِّرَةُ، والمُثنِّرَةُ، والمُثنِّرَةُ، والمُثنَّكِّلَةُ، والمُشَرِّدَةُ، والمُدَمْدِمَةُ، وسورةُ العَذابِ؛ لِمَا فيها مِن التَّوبَةِ المُؤمنينَ (٣)، والقَشْقَشَةِ مِن النِّفاقِ، وهي التَّبرُّؤُ منه، والبحثِ عَن حالِ المُنافقينَ وإثارَتِها والحفرِ عَنْهَا، وما يُخزِيهِم ويَفضَحُهُم ويُنكِّلُهُم ويُشَرِّدُ بهم ").

انظر: «تفسير مقاتل» (۲/ ۱۵٤).

⁽٢) رواه البخاري (٤٣٦٤)، ومسلم (١٦١٨)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

 ⁽٣) أي: في قولِه: ﴿ لَقَدَتًا كَ اللَّهُ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّهِ عَلَى النَّائِيَةِ الَّذِينَ (٣) أي: في قولِه: ﴿ وَعَلَى النَّائِيةِ الَّذِينَ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُو

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «ويشردهم».

⁽٥) هذا تعليل للتسميات السابقة، وفيه لفّ ونشر مرتب، وقد سكت فيه عن «المبعثرة» و «المنقّرة»، و «سورة العذاب» لوضوح معانيها مما ذكر. وانظر: «جمال القراء وكمال الإقراء» للسخاوي (١/ ١٩٨)، وقال الشهاب الخفاجي في «حاشيته»: وليس في السُّور أكثرُ أسماءً منها.

وآيُها مئةٌ وثَلاثونَ، وقيلَ: تسعٌ وعِشرونَ(١).

وإنَّما تُرِكَت التَّسمِيةُ فيها لأنَّها نَزَلَت لرَفع الأمانِ و «بسم اللهِ» أمانٌ (٢٠).

وقيلَ: كَانَ النَّبِيُّ عَلَيْهُ إِذَا نِزَلَتْ عَلَيهِ سُورَةٌ أَو آيَةٌ بِيَّنَ مَوضِعَهَا وتُوفِّيَ وَلَم يُبَيِّن موضِعَها، وكانت قِصَّتُها تُشابِهُ قِصَّةَ الأَنفالِ وتناسِبُها؛ لأنَّ في الأنفالِ ذِكرَ العُهودِ وفي ﴿بَرَآءَةٌ ﴾ نبذُها فضُمَّتْ إليها(٣).

وقيلَ: لَمَّا اختَلَفَت (١) الصَّحابَةُ في أَنَّهُما سورةٌ واحِدَةٌ هي سابعةُ السَّبعِ الطِّوالِ أو سُورتانِ، تُرِكَت بينَهُما فُرْجَةٌ، ولَمْ يُكتَب «بسم اللهِ»(٥).

⁽١) هي مثة وتسع وعشرون آية في الكوفي، وثلاثون في عدد الباقين. انظر: «البيان في عدّ آي القرآن، للداني (ص: ١٦٠).

⁽٢) رواه ابن الأعرابي في «معجمه» (٥٦٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٧٣) عن ابن عباس قال: سألت علي بن أبي طالب: لم لم يكتب في براءة «بسم الله الرحمن الرحيم»؟ قال: لأن «بسم الله الرحمن الرحيم» أمان، وبراءة ليس فيها أمان، نزلت بالسيف.

وروى نحو قول على الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ١٦٤) عن سفيان بن عُييَنة.

⁽٣) رواه أبو داود (٧٨٦)، والترمذي (٣٠٨٦)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٩٥٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٣)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٧٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن عثمان رضي الله عنه. وقال الترمذي: «هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس»، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. ولكنه حديث تفرد بروايته يزيد الفارسي، ويكاد يكون مجهولاً كما ذكر الشيخ أحمد شاكر في «المسند» (٣٩٩) وقال: فلا يقبل منه مثل هذا الحديث ينفرد به، وفيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءة وسماعاً وكتابة في المصاحف، وفيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان كان يثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له، تطبيقاً للقواعد الصحيحة التى لا خلاف فيها بين أثمة الحديث.

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «اختلف».

⁽٥) انظر: «تفسير عبد الرزاق» (٢/ ١٢٩)، و «لباب التفاسير» للكرماني.

(١) - ﴿بَرَاءَةُ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾؛ أي: هذه براءَةٌ، و ﴿مِنَ ﴾ ابتدائيَّةٌ مُتعلِّقَةٌ بمَحذوفٍ تَقديرُهُ: واصِلَةٌ مِن اللهِ ورسولِه، ويجوزُ أن تكونَ ﴿بَرَآءَةٌ ﴾ مبتدأٌ لتَخصُّصِها بصِفَتِها، والخبرُ: ﴿إِلَى اللَّذِينَ عَنهَدتُم مِّنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾.

وقُرِئَ بنَصبِها(١) على: اسمَعُوا براءةً.

والمعنى: أنَّ اللهَ ورَسولَهُ بَرِتَا من العَهْدِ الَّذي عاهَدْتُم به المشركينَ، وإنَّما عُلُقَت البراءَةُ باللهِ وبرَسُولِه والمعاهدَةُ بالمسلمينَ للدَّلالةِ على أنَّه يَجِبُ عليهِم نَبْدُ عُهودِ المُشرِكِينَ إلَيْهِم وإِنْ كانَتْ صادِرَةً بإذنِ اللهِ واتِّفاقِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ فإنَّهُما بَهُو المُشرِكِينَ إلا ناسًا مِنْهُم بني ضَمْرةَ بَرِقَا مِنْهُما اللهُ فأمرَهُم بني ضَمْرة وبني كِنانَةَ، فأمرَهُم بنبذِ العَهدِ إلى النَّاكثينَ، وأَمْهَلَ المُشركينَ أربعةَ أشهُر ليسيروا أين شَاؤُوا(٣)، فقالَ:

(٢) - ﴿ فَسِيحُوا فِي ٱلْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ﴾: شوَّالٍ وذِي القعدةِ وذِي الحِجَّةِ والمحرَّم؛ لأنَّها نزلَتْ في شَوَّالٍ (٤٠).

وقيلَ: هي عِشرونَ مِن ذي الحِجَّةِ والمحرَّمُ وصفرُ ورَبيعٌ الأوَّلُ وعشرٌ مِن ربيعِ الآخِرِ (٥٠)؛ لأنَّ التَّبليغَ كانَ يومَ النَّحرِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّها لَمَّا نزلَت أرسلَ رسولُ اللهِ عَلِيًّا راكبَ العَضباءِ (١٠) ليقرَأَهَا على أهلِ الموسمِ، وكانَ قَدْ بعثَ أبا بَكرٍ أميرًا

⁽١) انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٦٥) عن عيسي بن عمر.

⁽٢) أفاد الشهاب أنه يجوز أن يكون بذلك دلَّ على أنَّ المعاهدةَ لم تكنْ واجبة، بل مباحةٌ مأذونةٌ، فنسبَتْ إليهم، بخلافِ البراءةِ فإنَّها واجبةٌ بإيجابهِ تعالى، فلذا نُسبَتْ للشَّارع.

⁽٣) في نسخة الطبلاوي: (يسيروا حيث يشاؤوا).

⁽٤) رواه الطبري في اتفسيره ١ (١١/ ٣١٠) عن الزهري.

⁽٥) انظر: «تفسير عبد الرزاق» (٢/ ١٣٢) عن معمر، وقتادة، والكلبي.

⁽٦) ﴿العَضْبَاءُ﴾: لقبُ ناقةِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأصلُ معناه: المشقوقة الأذن، قال الطيبيُّ: ولم تكن ناقتُه =

على الموسمِ فقيلَ: لو بعثتَ بها إلى أبي بكرٍ، فقالَ: «لا يُؤَدِّي عنِّي إلَّا رَجلٌ مِنِّي»، فلمَّا دنا عليٌّ سمعَ أبو بكرِ الرُّغاءَ فوقفَ فقالَ: هذا رغاءُ ناقةِ رَسولِ اللهِ، فلمَّا لَحِقَه قالَ: أميرٌ أو مَأمورٌ؟ قالَ: مَأمورٌ، فلمَّا كانَ (() قبلَ التَّرويَةِ خطبَ أبو بكرٍ وحدَّتُهُم عن مناسِكِهِم، وقامَ عليٌّ يومَ النَّحرِ عندَ جمرةِ العَقبَةِ فقالَ: يا أَيُّها النَّاسُ، إنِّي رَسُولُ رسولِ اللهِ إلَيْكُم، فقالوا: بماذا؟ فقرأً عليهِم ثلاثينَ أو أربعينَ آيةً ثمَّ قالَ: أُمِرْتُ بأربع: أن لا يقربَ البيتَ بعدَ هذا العامِ مُشرِكٌ، ولا يطوفَ بالبيتِ عريانٌ، ولا يَدخُلُ الجنَّةَ إلَّا كلُّ نفسٍ مُؤمِنَةٍ، وأن يُتمَّ إلى كلِّ ذي عهدٍ عهدُه (()).

روى بعضه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (١٣٤٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر، نؤذن بمنى: أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان قال حميد بن عبد الرحمن: ثم أردف رسول الله على علياً، فأمره أن يؤذن ببراءة، قال أبو هريرة: فأذن معنا علي في أهل منى يوم النحر: «لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان». وانظر أيضاً: حديث أبي هريرة عند البخاري (٤٦٥٥)، وأحمد (٧٩٧٧)، والنسائى (٧٩٧٧).

وروى بعضه البيهقي في (دلائل النبوة) (٥/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

⁼ الشريفة كذلك. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٦٦).

⁽١) في نسخة التفتازاني زيادة: «يوم».

⁽٢) هو مُلفَقٌ مِن عِدّةِ أحاديثَ، كما قال السيوطي في (حاشيته) (٧/ ١١)، فقد روى بعضه الإمام أحمد في (المسند) (١٢٩٧) عن علي رضي الله عنه، بلفظ: (لما نزلت عشر آيات من براءة على النبي على النبي الله عنه النبي على أهل مكة، ثم دعاني النبي على فقال لي: (أدرك أبا بكر، دعا النبي الله أبا بكر فبعثه بها ليقرأها على أهل مكة، ثاقرأه عليهم فلحقته بالجحفة فأخذت فحيثما لحقته فخذ الكتاب منه، فاذهب به إلى أهل مكة، فاقرأه عليهم فلحقته بالجحفة فأخذت الكتاب منه، ورجع أبو بكر إلى النبي الله فقال: يا رسول الله، نزل في شيء؟ قال: لا، ولكن جبريل جاءني، فقال: (لان يؤدي عنك إلا أنت أو رجل منك). وانظر أيضاً: حديث على عند أحمد (٩٤٥)، و(الأباطيل والمناكير) للجوزقاني (١٢٧).

ولعلَّ قولَه: «لا يؤدي عنِّي إلَّا رجلٌ مِنِّي»، ليسَ على العُموم، فإنَّه عليه السَّلامُ بَعَثَ لأنْ يؤدِّيَ عنه كثيرًا لم يكونوا مِن عِترَتِه (١) بل هو مخصوصٌ بالعهود؛ فإنَّ عادةَ العَربِ أَنْ لا يتولَّى العَهدَ ونقضَه على القبيلَةِ إلَّا رجلٌ مِنْهَا، ويدلُّ عليه أنَّه في بعضِ الرِّواياتِ: «لا يَنبَغِي لأحدٍ أن يبلِّغَ هذا إلَّا رجلٌ مِن أَهْلِي (١٠).

وعزا بعضه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ١٢٤) إلى ابن مردويه وابن حبان [في «صحيحه» (٦٦٤٤)] من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وانظر أيضاً: حديث جابر عند الدارمي في «سننه» (١٩١٥)، والنسائي (٢٩٩٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٦٤٥).

وحديث أنس عند أحمد (١٣٢١٤)، والترمذي (٣٠٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (٢٠٩٠). قلت: وقد روى نحوه الترمذي (٣٠٩١) في حديث واحد دون تلفيق من حديث ابن عباس رضي الله عنه، ولفظه: «بعث النبي على أبا بكر وأمره أن ينادي بهؤلاء الكلمات، ثم أتبعه عليا، فبينا أبو بكر في بعض الطريق إذ سمع رغاء ناقة رسول الله على القصواء، فخرج أبو بكر فزعا فظن أنه رسول الله وغير فإذا هو علي، فدفع إليه كتاب رسول الله وأمر عليا أن ينادي بهؤلاء الكلمات فانطلقا فحجا، فقام علي أيام التشريق، فنادى: «ذمة الله ورسوله بريئة من كل مشرك، فسيحوا في الأرض أربعة أشهر، ولا يحجن بعد العام مشرك، ولا يطوفن بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن». وكان على ينادي، فإذا عبى قام أبو بكر فنادى بها». قال الترمذي: «حديث حسن غريب».

- (١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: اعشيرته ، وعِتْرةُ الرجل: نسلُه ورهطه الأَدْنَوْنَ. انظر: الصحاح ، للجوهري (٢/ ٧٣٥).
- (٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٠١٩)، والترمذي (٣٠٩٠)، وقال: «حديث حسن غريب». وهو مما ضعفه بعض العلماء واستنكروه، فقد أورده الجوزقاني في «الأباطيل» (١٣١/١) من عدة روايات، وقال: فهذه الروايات كلها مضطربة مختلفة منكرة، واستنكره أيضاً ابن تيمية في هنهاج السنة» (٥/٦٣)، ونقل عن الخطابي قوله في كتاب «شِعارِ الدِّينِ»: وقولُه: «لا يُؤدِّي عَنِي الارَجُلِّ مِنْ أهْلِ بَيْتِي» هو شيءٌ جاء به أهلُ الكوفةِ عن زيد بنِ يُثيع، وهو متَّهَم في الرواية منسوبٌ إلى الرفض، وعامّةُ مَن بَلَغَ عنه غيرُ أهل بيته، فقد بَعث رسولُ الله ﷺ أسعد بن زُرارة إلى المدينة =

وانظر أيضاً: حديث ابن عباس عند الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣١٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٤٥).

﴿وَأَعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُمُعْجِزِي اللَّهِ ﴾: لا تفوتونَه وإنْ أمهَلَكُم.

﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ مُخْزِى ٱلْكَفِرِينَ ﴾ بالقتلِ والأَسْرِ في الدُّنيا، والعَذابِ في الآخرَةِ.

(٣) - ﴿ وَأَذَنُ مِنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِ * إِلَى ٱلنَّاسِ ﴾ ؛ أي: إعلامٌ ، فَعَالٌ بمعنى الإِفْعَالِ كـ «الأَمَانِ» و «العَطَاءِ»، ورفعُه كرفع ﴿بَرَآءَهُ ﴾ على الوَجهينِ (١٠).

﴿ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ﴾: يومَ العيدِ؛ لأنَّ فيه تمامَ الحَجِّ ومُعظمَ أفعالِه، ولأنَّ الإعلامَ كانَ فيه، ولِمَا رُوِيَ أَنَّه عليه السَّلامُ وقفَ يومَ النَّحرِ عندَ الجَمَراتِ في حجَّةِ الوَداع فقالَ: «هذا يومُ الحجِّ الأكْبَرِ» (٢٠).

وقيلَ: يومُ عَرفَةَ؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ: «الحبُّ عرفَةُ»(٣).

ووُصفَ الحجُّ بـ﴿ أَلْأَكْبَرِ ﴾ لأنَّ العمرة تُسمَّى الحجَّ الأصغرَ (١٠)، أو لأنَّ

يدعو الناسَ إلى الإسلام ويُعلِّم الأنصار القرآن ويُقَقَّهُهم في الدِّين، وبَعث العلاءَ بنَ الحضرميِّ إلى البحرين في مثل ذلك، وبَعث معاذًا وأبا موسى إلى اليمن، وبَعث عَتَابَ بنَ أسِيدِ إلى مكة، فأين قولُ مَن زعم أنه لا يُبلِّغُ عنه إلّا رجلٌ من أهل بيته؟

⁽١) أي: خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وهذا أذانٌ، أو مبتدأ خبره ما بعده، أو خبره ﴿أَنَّالْنَاسَ ﴾. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٣٤).

⁽٢) رواه أبو داود (١٩٤٥)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٧٦)، وصححه ووافقه الذهبي عن ابن عمر. ورواه أيضاً ابن ماجه (٣٠٥٨)، وعلقه البخاري بعد الحديث (١٧٤٢).

⁽٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٧٧٤)، وأبو داود (١٩٤٩)، والتَّرمذي (٨٨٩)، والنَّساثي (٣٠١٦)، وابن ماجه (٣٠١٥)، وابن حِبّان في «صحيحه» (٣٨٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (١٧٠٣)، والدّارقطني في «سننه» (٢٥١٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩٨١٢) عن عبد الرَّحمن بن يَعمر.

⁽٤) روى الشافعي في «الأم» (٢/ ١٤٥) أن في الكتاب الذي كتبه النبي ﷺ لعمرو بن حزم أن العمرة هي الحج الأصغر.

المُرادَ بِ ﴿ الْحَبِّ ﴾ ما يقَعُ في ذلك اليومِ من أعمالِه فإنَّه أكبَرُ مِن باقي الأعمالِ، أو لأنَّ ذلك الحجَّ اجتمعَ فيه المسلمونَ والمشركونَ، ووافقَ عِندَهُ (١) أعيادُ أهلِ الكتابِ (٢)، أو لأنَّه ظهرَ فيه عزُّ المُسلمينَ وذلُّ المُشركينَ.

﴿أَنَّ اللَّهَ ﴾؛ أي: بأنَّ الله ﴿بَرِيٓ، مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾؛ أي: مِن عُهودِهِم ﴿وَرَسُولُهُ, ﴾ عطفٌ على المُستكنِّ في ﴿بَرِيٓ، ﴾ (")، أو على محلِّ «إنَّ واسمِها في قراءة مَن كسرَها (ن) إجراءً للأذانِ مُجرى القَولِ (٥٠).

وقُرِئَ بالنَّصبِ(١) عطفًا على اسم ﴿أَنَّ ﴾، أو لأنَّ الواوَ بمعنى «مع».

⁽١) في نسخة التفتازاني والطبلاوي: «عيده». وفي نسخة الخيالي: «عيدهم» وفي الهامش كالمثبت نسخة.

وقال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٣٠): وهذا لا يُسمى بهِ يومُ الحج الأكبر؛ لأنَّه أعيادُ غير المسلمين إنما فيها يعظم كفر بالله، فليست من الحج الأكبر في شيء.

 ⁽٣) وجاز للفاصل، ويحتملُ أن يكونَ مُبتدأً مَحذوفَ الخبرِ؛ أي: ورَسولُه كذلك. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٢/ب).

⁽٤) نسبت للحسن ويحيى وإبراهيم وعيسى. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

 ⁽٥) وأمّا على المشهورة بفتح ﴿أنَّ ﴾ فقالَ أبو البقاءِ: إنَّه عندَ المُحقّقينَ غَيرُ جائزٍ؛ لأنَّ المَفتوحة لها مَوضِعٌ غَيرُ الابتداء بخِلافِ المَكسورة. وأجازه ابن الحاجب لأنَّه عدَّ المفتوحة هنا بحكم المكسورة.
 انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٣٥)، و«أمالي ابن الحاجب» (٢/ ٥٥١ - ٥٥٥).

⁽٦) نسبت لابن عباس وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦)، و «تفسير الثعلبي» (١٣/ ١٩٣)، و «المحرر الوجيز» (٣/ ٧).

ولا تكريرَ فيه (١)؛ فإنَّ قولَه: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ اللَّهِ ﴾ إخبارٌ بثبوتِ البراءةِ، وهذه إخبارٌ بوُجوبِ الإعلام بذلك، ولذلك علَّقَه بالنَّاسِ ولم يخصَّ بالمعاهَدينَ.

﴿ فَإِن تُبَتُّمُ ﴾ من الكفر والغَدْرِ ﴿ فَهُوَ ﴾: فالتَّوبُ () ﴿ خَيْرٌ لَكُمْ مَ وَإِن تَوَلَيْتُمُ ﴾ عن التوبَةِ، أو: ثبتُم على () التَّولِّي عن الإسلامِ والوَفاءِ ﴿ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى اللَّهِ ﴾: لا تَفُوتُونَهُ طلبًا ولا تُعجِزُونَه هَربًا في الدُّنيا، ﴿ وَيَشِرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابِ اللَّهُ عَلَى الاَّذِيهِ ﴾ في الآخرةِ.

(٤) - ﴿ إِلَّا الَّذِينَ عَنهَدتُم مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ است ناءٌ مِن ﴿ الْمُشْرِكِينَ ﴾ او است دراك (٤) - ﴿ إِلَّا اللَّذِينَ عَنهَ وَأَن أُمِرُ وا بنبذِ العهدِ إلى النَّاكثينَ: ولكنِ الّذينَ عاهدوا مِنْهُم ﴿ ثُمُ لَمَ يَنقُصُوكُمْ شَيًّا ﴾ مِن شُروطِ العَهدِ ولم ينكثوهُ، أو لم يَقْتُلوا مِنْكُم ولَمْ يَضرُّوكُم قطُ ﴿ وَلَمْ يُظَنِهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا ﴾ مِن أعدائِكُم ﴿ فَأَتِمُواْ إِلَيْهِمْ عَهَدَمُرُ إِلَى يَضرُّوكُم قطُ ﴿ وَلَمْ يُظنِهِرُواْ عَلَيْكُمْ أَحَدًا ﴾ مِن أعدائِكُم ﴿ فَأَتِمُواْ إِلَيْهِمْ عَهَدَمُرُ إِلَى مَامِ مُدَّتِهِم، ولا تُجرُوهم مُجرى النَّاكثينَ.

﴿إِنَّاللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ تعليلٌ وتنبيةٌ على أنَّ إِتمامَ عَهدِهِم مِن باب التَّقوَى.

(٥) - ﴿ فَإِذَا ٱنسَلَخَ ﴾: انقضَى، وأصلُ الانسلاخِ: خُروجُ الشَّيءِ ممَّا لابَسَهُ، مِن سَلْخ الشَّاةِ.

﴿ ٱلْأَشَّهُ لِلْفُرُمُ ﴾ الَّتِي أُبِيحَ للنَّاكثينَ أَنْ يَسيحوا فيها.

⁽١) قوله: (ولا تكرير فيه)؛ أي: في ذكر ﴿بَرِيٌّ ﴾. انظر: (حاشية الأنصاري) (٣/ ٦٣).

⁽٢) في نسخة الطبلاوي: (فالتوبة).

⁽٣) في نسخة الطبلاوي: (أو تبتم عن).

⁽٤) قولُهُ: (أو استدركُ)؛ أي: استثناءٌ منقطعٌ، وسمّاهُ استدراكاً؛ لأنّهُ يقدّرُ بـ (لكنْ). انظر: (حاشية الخفاجي). وعلى الأول هو استثناء متصل. انظر: (حاشية التفتازاني) (٢٦٢/ب)، و(الانتصاف) (٢/ ٢٤٥).

وقيلَ: هي رجبٌ وذو القعدَة وذو الحِجَّة والمُحرَّمُ، وهذا مُخِلُّ بالنَّظمِ مُخالِفٌ للإجماعِ (١)، فإنَّه يَقتَضِي بقاءَ حُرمَةِ الأَشهُرِ الحُرُمِ؛ إذ ليسَ فيما نزلَ بعدُ ما يَنسَخُها. ﴿فَأَقَنُلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ النَّاكثينَ ﴿حَيْثُ وَجَدتُمُوهُم ﴿ مِن حلِّ أو حرمٍ. ﴿وَخُذُوهُم ﴿ فَ وَأُسِروهُم، و «الأَخِيذُ»: الأَسِيرُ.

﴿ وَأَحْصُرُوهُمْ ﴾: واحبِسُوهُمْ، أو: حيلوا بينَهُم وبينَ المسجدِ الحَرام.

﴿ وَاَقَعُدُواْ لَهُم ۚ كُلَّ مَ صَدِ ﴾: كلَّ ممرً ؛ لئلَّا يَتبسَّطُوا في البلادِ، وانتصابُه على الظَّرفِ (١).

﴿ فَإِن تَابُوا ﴾ عَن الشِّركِ بالإيمانِ ﴿ وَأَقَامُوا الصَّلَوْةَ وَءَاتَوُا الزَّكَوْةَ ﴾ تصديقًا لتَوبَتِهِم وإيمانِهِم.

﴿ فَخَلُواْ سَبِيلَهُمْ ﴾: فدَعُوهُم ولا تتعرَّضُوا لهم بشيءٍ مِن ذلك، وفيه دليلٌ على أنَّ تاركَ الصَّلاةِ ومانعَ الزَّكاةِ لا يُخلَّى سبيلُه.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ تعليلٌ للأمرِ؛ أي: فخلُّوهُم لأنَّ اللهَ غَفورٌ رَحيمٌ غَفَر لهم ما سلف، ووعدَ لهم الثَّوابَ بالتَّوبَةِ.

⁽۱) قوله: «وهذا مخل بالنظم مخالف للإجماع» هو مخل بالنظم لأنّه يأباه ترتب هذا على ما قبله بالفاء مع تعريف الأشهر فهو يقتضي توالي هذه الأشهر وأن يكون المراد بها الأشهر المذكورة، ومخالفته للإجماع لأنّه قام على أنّ الأشهر الحرم يحل فيها القتال، وأن حرمتها نسخت، وعلى تفسيره بها يقتضي بقاء حرمتها. انظر: «حاشية الخفاجي»، و«حاشية القونوي» (٩/ ١٥٥).

⁽٢) سبق إلى القول بذلك الزجّاج، وردَّه أبو علي الفارسي؛ لأنَّ «المرصدَ»: المكانُ الذي يرصَدُ فيه العدوُّ، فهو مكانٌ مَخصوصٌ لا يُحذَفُ الحرفُ مِنه إلا سَماعًا، وصحَّح أبو حيّان انتصابه على الظرفية؛ لأن عامله من معناه؛ فمعنى ﴿اقعدوا لَهُمْ كُلُّ مَرْصَدٍ ﴾: ارصدوهم في كُلُّ مرصَدٍ يُرصَدُ فيه. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٣١)، و «الإغفال» لأبي علي الفارسي (٢/ ٣٠٣)، و «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ١٩٥).

(٦) _ ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾ المأمورِ بالتَّعرُّضِ لهم ﴿ آسْتَجَارَكَ ﴾: استأمنَكَ وطلبَ مِنكَ جِواركَ ﴿ فَأَجِرُهُ ﴾ فأمِّنْه ﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَانَمَ اللهِ ﴾ ويتدبَّره ويطَّلِعَ على حقيقةِ الأمرِ ﴿ ثُمَّ أَبَلِغُهُ مَأْمَنَهُ ، ﴾: موضعَ أمنِه إِنْ لم يُسلِم.

و ﴿ أَحَدُ ﴾ رفعٌ بفعلٍ يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ لا بالابتداءِ؛ لأنَّ «إنْ» مِن عَوامِلِ الفعلِ. ﴿ ذَالِكَ ﴾ الأمنُ أو الأمرُ ﴿ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ما الإيمانُ، وما حَقيقَةُ ما تَدعوهُم إليه، فَلا بُدَّ مِن أَمانِهِم ريثَمَا يَسمَعُونَ ويَتدبَّرُونَ.

(٧) - ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهَدٌ عِندَ ٱللّهِ وَعِندَرَسُولِهِ ۗ ﴿ استفهامٌ بمعنى الإنكارِ والاستبعادِ لأنْ يكونَ لهم عهدٌ ولا يَنكثوه مع وغرَة (١) صدورِهِم، أو لأنْ يَفِيَ اللهُ ورَسولُه بالعَهدِ وهُم نكثُوهُ.

وخبرُ ﴿ يَكُونُ ﴾: ﴿ كَيْفَ ﴾، وقُدِّم للاستفهام، أو: ﴿ لِلمُشْرِكِينَ ﴾ أو: ﴿ عِندَ اللّهِ ﴾، وهـو (٢) على الأوَّلَيْنِ صِفَةٌ للعَهدِ أو ظرفٌ له أو لـ ﴿ يَكُونُ ﴾، و ﴿ عِندَ اللّه على الأخيرينِ حالٌ مِن العَهدِ، و ﴿ لِلمُشْرِكِينَ ﴾ إن لم يَكُن خبرًا فتَبيئ (٢).

﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ عَهَدَتُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ هم المستثنونَ قبل، ومحلُّهُ النَّصبُ على الاستثناء، أو الجرُّ على البدلِ، أو الرَّفعُ على أنَّ الاستثناءَ مُنقطِعٌ؛ أي: ولكنِ الَّذينَ عاهَدْتُم مِنْهُم عند المسجدِ الحرام.

﴿ فَمَا اَسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ ﴾؛ أي: فتربَّصُوا أمرَهُم؛ فإن استقامُوا على

⁽١) الوَغْرةُ: شدّةُ توقّدِ الحرّ. ومنه قيل: في صدره عليَّ وَغْرٌ؛ أي ضِغْنٌ وعداوةٌ. انظر: «الصحاح» للجوهري (٢/ ٨٤٦).

⁽٢) قوله: ﴿وهو ﴾؛ أي: ﴿عِندَ أَللَّهِ ﴾. انظر: ﴿حاشية الأنصاري ۗ (٣/ ٦٦).

⁽٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (٢/ ٦٣٦).

العهدِ فاستَقيمُوا على الوَفاءِ، وهو كقولِه: ﴿فَأَلِتُواۤ إِلَيْهِمْ عَهَدَهُمْ ﴾ [التَّوبة: ٤] غيرَ أَنَّه مُطلَقٌ وهذا مُقيَّدٌ، و «ما» تحتمِلُ الشَّرطيَّةَ والمَصدريَّةَ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ سبقَ بيانُه.

(٨) - ﴿ كَيْفَ ﴾ تكرارٌ لاستبعادِ ثَباتِهِم على العَهدِ أو بقاءِ حُكمِهِ مع التَّنبيهِ على العلَّةِ، وحُذِفَ الفعلُ (١) للعلم به؛ كمَا في قولِه:

وَخَبَّرْ تُمَانِي أَنَّمَا المَوْتُ بالقُرى فَكَيْفَ وَهَاتَا هَضْبَةٌ وَقَلِيبُ(٢)

أي: فكيفَ ماتَ؟!

﴿ وَإِن يَظْهَرُواْ عَلَيْكُمُ ﴾؛ أي: وحالُهُم أَنَّهِم إِنْ يظفَرُوا بِكُم ﴿ لَا يَرْقُبُواْ فِيكُمُ ﴾ لا يُرَاعوا فيكُم ﴿ إِلَّا ﴾ حَلْفًا، وقيلَ: قرابةً، قالَ حَسَّان:

لَعَمْرُكَ إِنَّ إِلَّكَ مِنْ قُرَيْشٍ كَالِّلَ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ النَّعَامِ(٣)

وقيلَ: ربوبيَّةً، ولعلَّه اشتُقَّ للجِلْفِ مِن «الأَلِّ»، وهو الجُوّارُ؛ لأَنَّهُم كانُوا إذا تَحَالَفُوا رَفَعُوا به أصواتَهَم وشهروهُ، ثمَّ استُعيرَ للقَرابَةِ لأَنَّها تَعقدُ بينَ الأقاربِ ما لا يعقدُهُ الجِلْفُ، ثمَّ للرُّبوبيَّةِ والتَّربيَةِ.

⁽١) قوله: «وحذف الفعل»؛ أي: (يكون) «للعلم به» من قوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهَدُ ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٦٦).

⁽٢) البيت لمحمد بن كعب الغنوي يرثي أخاه، ومعناه: قُلْتُما لي: إنَّ مَن سكنَ القُرَى مَرِضَ للوَباءِ الذي فيها، فكيفَ ماتَ أخي في بَرِّيَةٍ، وهذه هضبةٌ وبثرٌ، لا قرية وعمران؟ انظر: «الكتاب» (٣/ ٤٨٧)، و «الأصمعيات» (ص: ٩٧)، و «طبقات فحول الشعراء» (١/ ٢١٢)، و «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٣٤)، و «المقتضب» للمبرد (٢/ ٢٨٨)، و «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٣٣)، و «شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/ ٢٤٢)، و «الحماسة البصرية» (١/ ٣٣٣).

⁽٣) انظر: «ديوان حسان» ط دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٦،١٤٢٧م (ص: ٢٣٤). والسَّقبُ: ولـ د الناقة الذكر، والرَّأل: ولـ دُ النَّعام.

وقيلَ: اشتقاقُه مِن «ألَّلَ الشَّيءَ»: إذا حدَّدَهُ، أو مِن «ألَّ البَرقُ»: إذا لمعَ. وقيلَ: إنَّهُ عِبريٌّ بمَعنى: الإلهِ؛ لأنَّه قُرِئَ: «إِيلًا» (١) كـ «جبْرئلَّ » و «جبْرئيلَ ». ﴿ وَلَا ذِمَّةً ﴾: عهدًا، أو حَقًّا يعابُ على إغفالِه.

﴿ يُرْضُونَكُم بِأَفْوَهِ هِمْ ﴾ استئنافٌ لبَيانِ حالِهِم المُنافِيةِ لثَبَاتِهم على العَهدِ المُؤدِّيةِ إلى عدمِ مُراقبَتِهِم عندَ الظَّفرِ، ولا يجوزُ جَعْلُه حَالًا مِن فاعلِ ﴿ لَا يَرْقُبُوا ﴾ فإنَّهُم بعدَ ظُهورِهِم لا يُرضُوْنَ، ولأنَّ المرادَ إِثباتُ إِرضائِهِم المؤمنينَ بوعدِ الإيمانِ والطَّاعةِ والوفاءِ بالعَهدِ في الحالِ، واستبطانُ (٢) الكُفْرِ والمُعاداةِ بحيثُ إن ظَفِروا لم يُبْقُوا عليهم، والحاليَّةُ تُنافيهِ.

﴿وَتَأَنِى قُلُوبُهُمْ ﴾ ما تتفوَّهُ به أفواهُهُم ﴿وَأَكَثَرُهُمُ فَسِقُونَ ﴾: متمرِّدُونَ لا عقيدة تَزَعُهُم ولا مُروءة تَرْدَعُهم (٣)، وتخصيصُ الأكثرِ لِمَا في بعضِ الكفرةِ مِن التَّفادِي عَن الغَدْرِ والتَّعفُّفِ عمَّا يجرُّ أُحدوثَةَ السُّوءِ (٤).

(٩ ـ ١٠) ـ ﴿ أَشُتَرُواْ بِعَايَتِ ٱللَّهِ ﴾: استبدَلُوا بالقرآنِ ﴿ ثُمَنَا قَلِيلًا ﴾: عَرَضًا يَسِيرًا، وهو اتّباعُ الأهواءِ والشَّهواتِ، ﴿ فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِهِ ۦ ﴾: دينه المُوصلِ إليه، أو سَبيلِ بَيتِهِ بحصرِ الحُجَّاجِ والعُمَّارِ، والفاءُ للدَّلالةِ على أنَّ اشتِراءَهُم أَدَّاهُم إلى الصَّدِّ.

⁽۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧)، و «المحتسب» (٢٨٣/١)، عن عكرمة وطلحة بن مصرف.

⁽٢) الاستبطانُ الإخفاءُ في الباطنِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) قال الطّيبِيُّ: الكافرُ إذا وصفَ بالفسقِ دلَّ على نهايةِ ما هو فيه مِن الكُفرِ. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٨٥).

⁽٤) قوله: «تَزَعُهُم»: تكفُّهُم وتمنعُهُم، و«التَّفادي»: التَّحامي والتَّباعُدُ، و«الأحدوثةُ»: ما يتحدَّثُ بهِ النّاس مِنَ القبائِح لاشتهاره. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿إِنَّهُمْ سَاءً مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ عملُهُم هذا أو ما دلَّ عليه قولُه: ﴿ لَا يَرْقُبُونَ فِي مُؤْمِنِ إِلَّا وَلَاذِمَّةً ﴾ فهو تفسيرٌ لا تكريرٌ.

وقيلَ: الأوَّلُ عامٌّ في المُناقضينَ، وهذا خاصٌّ بالَّذينَ اشتَرَوْا، وهُم اليَهودُ أو الأَعرابُ الَّذينَ جمعَهُم أبو سفيانَ وأطعمَهُم.

﴿ وَأُولَتِهِكَ هُمُ ٱلْمُعْتَدُونَ ﴾ في الشَّرارَةِ(١).

(١١) ـ ﴿ فَإِن تَابُوا ﴾ عن الكفرِ ﴿ وَأَقَامُوا ٱلصَّلَاةَ وَءَاتَوُا ٱلزَّكَاةَ فَإِخُواَنُكُمْ ﴾: فهُمْ إخوانُكُم ﴿ فِي ٱلدِّينِ ﴾ لهم ما لَكُم وعَلَيهِم ما عَليكُم.

﴿ وَنُفَصِّلُ ٱلْآيَنَتِ لِقَوْمِ يَعْلَمُونَ ﴾ اعتراضٌ للحَثِّ على تأمُّلِ ما فصَّلَ مِن أحكامِ المُعاهَدِينَ (٢) أو خصالِ التَّائبينَ (٣).

(١٢) - ﴿ وَإِن نَكَثُواْ أَيْمَنَهُم مِّنَ بَعَدِ عَهْدِهِمٌ ﴾: وإن نكثُ وا ما بايَعُ وا عليه مِن الأَيمانِ أو الوفاءِ بالعُهودِ ﴿ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمٌ ﴾ بصريحِ التَّكذيبِ وبقبيحِ الأَحكامِ ﴿ فَقَنِلُواْ أَبِمَةَ ٱلْكُفْرِ ﴾ ؛ أي: فقاتِلُوهُم، فوضعَ ﴿ أَبِمَةَ ٱلْكُفْرِ ﴾ مَوضِعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على أنَّهم صارُوا بذلك ذَوِي الرِّئاسةِ والتَّقدُّمِ في الكفرِ أحقًاءَ بالقتلِ.

وقيلَ: المرادُ بالأئمَّةِ: رؤساءُ المُشركينَ، فالتَّخصيصُ إمَّا لأنَّ قَتلَهُم أهمُّ وهُم أَحَقُّ به، أو للمَنع مِن مُراقبَتِهِم.

⁽١) بمعنى: الشَّرِّ. انظر: «تاج العروس» (١٢/ ١٥٣).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «المجاهدين».

 ⁽٣) والاعتراضُ بين ﴿ وَإِن تَابُوا ﴾ و﴿ إِن نَكْتُوا ﴾. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٣/ أ).

وقراً عاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ وروحٌ عَن يعقوبَ: ﴿أَبِهَةَ ﴾ بتَحقيقِ الهمزتينِ على الأصلِ(١٠)، والتَّصريحُ باليَاءِ لَحْنٌ(١٠).

﴿إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَنَ لَهُمْ ﴾؛ أي: لا أيمانَ لَهُم على الحَقيقَةِ، وإلَّا لَمَا طَعَنُوا ولم يَنْكُثُوا، وفيه دليلٌ على أنَّ الذِّمِّيَّ إذا طعنَ في الإسلامِ فقَدْ نكثَ عهدَهُ، واستشهدَ بهِ الحنفيَّةُ على أنَّ يمينَ الكافرِ ليسَ يَمينًا، وهو ضَعيفٌ؛ لأنَّ المرادَ نفيُ الوثوقِ عليها، لا أنَّها ليسَتْ بأيمانٍ؛ لقولِه تَعالى: ﴿ وَإِن نُكَثُوا أَيْمَنَهُم ﴾.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿لا إيمانَ ﴾ (٣) بمَعنى: لا أمانَ أو لا إسلامَ، وتشبَّفَ به مَن لَمْ

وقالَ الأنصاري في «حاشيته» (٣/ ٦٩): وهو مردودٌ، فالجمهورُ من النحاة والقرّاء على جواز قلب الهمزة الثانية حرفَ لين، فبعضُهم على جعلها بينَ بينَ، وبعضُهم على قلبها ياءً خالصةً. وانظر أيضًا في الرد عليه كلام الآلوسي في «روح المعاني» (١٠/ ٤٤٢). أما السيوطي فقال: مرادُه اللَّحنُ الخَفيُ عندَ القُرّاءِ، لا الجَلِيُّ الذي هو خلافُ ما تَقتضيه قواعِدُ النَّحوِ. ثمَّ نقل عن «المفصل» للزمخشري و «شرحه» لابن الحاجب إجازته. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٢٨)، وانظر: «المفصل» (ص: ٤٩١)، و «الإيضاح» لابن الحاجب (٢/ ٣٤٧).

⁽۱) انظر: "التيسير" (ص: ۱۱۷)، و"النشر" (۱/ ۳۷۹) وقد ذكر ابن الجزري خلافًا بين الرواة عمن قرأ بين بين، وذهب آخرون إلى أنها تجعل ياء بين بين، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تجعل بين بين، وذهب آخرون إلى أنها تجعل ياء خالصة، وهذا الوجه الثاني لم يذكره الداني في "التيسير" لكنّة أشار إليه في "جامع البيان" كما ذكر ابن الجزري. وانظر: "جامع البيان في القراءات السبع" للداني (۲/ ۲۱۵).

⁽٢) كذا قال المؤلف تبعًا للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٧٦)، ومثله فعل ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية. وقد ردَّ الأثمة على الزمخشري، فقال أبو حيان في «البحر المحيط» (١١/ ٢٠٩): وذلك دأبه في تلحين المقرِثين، وكيف يكون ذلك لحنًا وقد قرأ به رأس البصريين النُّحاة أبو عمرو بن العلاء، وقارئ مكّة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول ﷺ نافع؟!

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٢)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

يقبَلْ توبةَ المُرتدِّ، وهو ضعيفٌ؛ لجَوازِ أَنْ يكونَ بمَعنى: لا يؤمنونَ، على الإخبارِ عَن قوم مُعيَّنينَ، أو: ليسَ لهم إيمانٌ فيُراقَبوا لأجلِه.

﴿لَعَلَهُمْ يَنتَهُونَ ﴾ متعلِّقٌ بـ «قاتِلوا»؛ أي: ليَكُن غرَضُكُم في المُقاتلَةِ أن يَنتَهُوا عمَّا هُم عليهِ، لا إيصالَ الأذيَّةِ بهم كما هو طريقَةُ المؤذِينَ.

(١٣) _ ﴿ أَلَا نُقَائِلُونَ قَوْمًا ﴾ تحريضٌ على القتالِ؛ لأنَّ الهمزةَ دخلَتْ على النَّفي للإنكارِ، فأفادَت المُبالغةَ في الفعلِ.

﴿نَكَثُوا أَيْمَنَهُمْ ﴾ الَّتي حَلَفُوهَا معَ الرَّسولِ والمُؤمنينَ على أَنْ لا يُعاوِنُوا عَلَيْهِم، فعاوَنُوا بَنِي بَكرٍ على خُزاعةَ ﴿وَهَكُولِهِإِخْرَاجِ ٱلرَّسُولِ ﴾ حينَ تَشاوَرُوا في أَمرِهِ بدَارِ النَّدوَةِ عَلى ما مَرَّ ذِكرُهُ في قَولِه: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفُرُوا ﴾ [الأنفال: ٣٠].

وقيلَ: هُم اليَهودُ؛ نَكَثُوا عَهْدَ الرَّسولِ، وهَمُّوا بإخراجِهِ مِن المَدينَةِ.

﴿وَهُم بَكَ عُوكُمْ أَوَكَ مَرَّةٍ ﴾ بالمعاداةِ والمقاتلةِ؛ لأنَّ عليهِ السَّلامُ بَدَأُهُم بالدَّعوةِ وإلزامِ الحُجَّةِ بالكتابِ والتَّحدِّي به، فعَدَلُوا عَن مُعارضَتِه إلى المُعاداةِ والمُقاتلةِ، فمَا يمنَعُكُم أَنْ تُعارِضُوهُم وتُصادِمُوهُم؟

﴿أَتَخْشَوْنَهُمْ ﴾: أتتركونَ قِتالَهُم خَشيةَ أَنْ ينالَكُم مَكروةٌ مِنْهُم؟ ﴿فَاللَّهُ أَحَقُ أَن تَخْشَوْهُ ﴾ فقاتِلُوا أعداءَهُ ولا تَتْرُكوا أمرَهُ ﴿إِن كَنْتُم مُؤّمِنِينَ ﴾ فإنَّ قَضِيَّةَ الإيمانِ أَنْ لا يُخشَى إلَّا مِنْه (۱).

⁽۱) قوله: ﴿ إِلا منه ﴾؛ أي: إِلا من الله. وقال الطّبِيُّ: وذلك أنَّ المُؤمِنَ إذا اعتقدَ أن لا ضارَّ ولا نافِعَ إلا اللهُ، وأنَّ أحدًا لا يقدرُ أنْ يَضُرَّه ويَنفَعَه إلا بإذنِه ومَشيئتِه فلا يخافُ إلا رَبَّه. انظر: ﴿ فتوح الغيب ﴾ (٧/ ١٩٢).

(١٤) ـ ﴿قَنتِلُوهُمْ ﴾ أمرٌ بالقَتالِ بعدَ بيانِ مُوجبِهِ والتَّوبيخِ على تَركِه والتَّوبيخِ على تَركِه والتَّوبيخِ على تَركِه

﴿ يُعَذِّبَهُمُ اللهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَضُرَّكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ وَعدٌ لهم إِنْ قاتَلُوهُم بالنَّصرِ علَيْهِم والتَّمكُّنِ مِن قَتْلِهِم وإذلالِهِم ﴿ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمِ مُوَمِنِينَ ﴾ يعني: بني خُزاعةَ.

وقيلَ: بُطونًا مِن اليَمنِ وسباً (٢) قَدِمُوا مكَّةَ فأسلَمُوا، فلقُوا مِن أهلِهَا أَذَى شَديدًا، فشكَوْا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ فقالَ: «أبشِرُوا فإنَّ الفَرَجَ قَريبٌ» (٣).

(١٥) - ﴿ وَيُـذَهِبُ غَيِّظَ قُلُوبِهِمَ ﴾ لِمَا لقُوا مِنْهُم، وَقَدْ أَوْفَى اللهُ بما وعدَهُم، والآيةُ مِن المعجزاتِ (١٠).

﴿ وَيَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَى مَن يَشَاءُ ﴾ ابتداءُ إخبارٍ بأنَّ بعضَهُم يتوبُ عَن كُفرِه، وقَدْ كانَ ذلك أيضًا. وقُرِئَ ﴿ ويتوبَ ﴾ بالنَّصبِ (٥) على إضمارِ «أنْ » على أنَّهُ مِن جملةِ ما أجيبَ بهِ الأمرُ ؛ فإنَّ القِتالَ كمَا تسبَّبَ لتَعذيبِ قَوْمٍ تَسبَّبَ لتَوبَةِ قومٍ آخرينَ.

﴿ وَاللَّهُ عَلِيمٌ ﴾ بما كانَ وما سيكونُ ﴿ عَكِيمُ ﴾ لا يفعلُ ولا يحكُمُ إلَّا على وَفْقِ الحكمة.

(٢) سَبَأَ: اسمُ بلدةِ بلقيس، ولقبُ عبدِ شمسِ بنِ يعربَ، ويجمعُ قبائِلَ اليمنِ، يصرفُ ولا يصرفُ. انظر:
 «حاشية الخفاجي».

⁽١) في نسخة التفتازاني: ﴿والتوعيدِ».

⁽٣) كذا ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٧٨) ونسبه لابن عباس، وتابعه عليه المصنف وأبو حيان وأبو السعود والآلوسي في تفاسيرهم، ولم أجده مسندًا.

⁽٤) لِما فيها مِنَ الإخبارِ عنِ الغيبِ فهيَ مِن إعجازِ القرآنِ الدَّالِّ على تصديقِ النَّبيِّ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٥) رويت عن أبي عمرو ويعقوب. انظر: «النشر» (٢/ ١٧٨).

(١٦) ﴿ أَمْ حَسِبْتُكُمْ ﴾ خطابٌ للمُؤمنينَ حينَ كَرِهَ بَعضُهُم القِتالَ، وقيلَ: للمُنافِقينَ.

و﴿ أَمَّ ﴾ مُنقطِعَةٌ، ومَعنى الهَمزَةِ فيها التَّوبيخُ على الحُسبانِ.

﴿ أَن تُتَرَكُواْ وَلَمَّا يَعُلَمِ اللَّهُ ٱلَّذِينَ جَهَدُواْ مِنكُمُ ﴾: ولم يَتبيَّنِ الخُلَّصُ مِنْكُم _ وهُم الَّذينَ جاهَدُوا مِن غيرِهِم، نَفى العلمَ وأرادَ نفي المَعْلُومِ للمُبالغَةِ، فإنَّهُ كالبُرهانِ عليهِ مِن حَيثُ إنَّ تَعلُّقَ العِلم بهِ مُستلزِمٌ لوُقوعِهِ.

﴿ وَلَمْ يَتَخِذُوا ﴾ عطفٌ على ﴿ جَنهَ دُوا ﴾ داخلٌ في الصَّلَةِ ﴿ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ . وَلَا اللهِ مَا اللهُ مَا اللهِ مَا المِلْمَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مَا اللهِ مُنْ اللهِ مَا اللهِ

و «ما» في «لَمَّا» مِن معنى التَّوقُّعِ مُنبِّهٌ على أنَّ تبيُّنَ ذلك مُتوقَّعٌ.

﴿وَاللَّهُ خَبِيرُ بِمَا تَعَمَّلُونَ ﴾: يعلَمُ غَرضَكُم مِنهُ، وهو كالمُزيحِ لِمَا يُتوهَّمُ مِن ظاهرِ قولِه: ﴿وَلَمَا يَعْلَمِ اللَّهُ ﴾.

(١٧) - ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾: ما صَحَّ لهم ﴿أَن يَعْمُرُواْ مَسَنِجِدَ اللهِ ﴾ شيئًا مِن المسجدِ الحرام.

وقيل: هو المرادُ، وإنَّما جُمعَ لأنَّه قبلةُ المساجدِ وإمامُها(١)، فعامِرُه كعامرِ الجَميع، ويدلُّ عليهِ قراءَةُ ابنُ كثيرِ وأبي عمرو ويَعقوبُ بالتَّوحيدِ(٢).

﴿ شَنِهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِم بِأَلْكُفْرِ ﴾: بإظهارِ الشّركِ وتكذيبِ الرَّسولِ، وهو

⁽١) جعلَ المسجدَ الحرامَ كالإمامِ للمساجدِ لتوجُّهِ محاريبِها إليهِ تَوجُّهَ المقتدي لجهةِ إمامِهِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۳۱۳)، و «التيسير» (ص: ۱۱۸)، و «النشر» (۲/۸۷).

حالٌ مِن الواوِ(١)، والمعنى: ما استقام لَهُم أن يجمَعُوا بينَ أَمْرَينِ مُتنافِيَينِ: عمارةِ بيتِ اللهِ وعبادةِ غيرِه.

رُوِيَ: أَنَّه لَمَّا أُسِرَ العَبَّاسُ عَيَّرَهُ المسلمونَ بِالشِّركِ وقطيعَةِ الرَّحِمِ، وأغلظَ لهُ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه في القولِ، فقالَ: تذكرونَ مَساوِئنا وتكتمونَ مَحاسِننَا! إنَّا لنعمرُ المسجدَ الحرام ونحجبُ الكَعْبَةَ ونَسقِي الحَجِيجَ ونفكُ العَانيَ، فنزَلَت (٢).

﴿ أُوْلَئِهِكَ حَبِطَتَ أَعْمَالُهُمْ ﴾ الَّتي يفتَخِرونَ بها بما قارَنَها مِن الشَّركِ، ﴿ وَفِي النَّارِ هُمْ خَلِدُونَ ﴾ لأجله.

(١٨) - ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَوْةَ وَءَاتَى ٱلرَّحَوْةَ ﴾؛ أي: إنَّما تَستقيمُ عمارَتُها لهو لاءِ الجامعين للكَمَالاتِ العلميَّةِ والعَمليَّةِ، ومن عمارَتِها تزيينُها بالفُرُشِ، وتنويرُهَا بالسُّرُجِ، وإدامَةُ العِبادَةِ والذِّكْرِ ودَرسِ العِلْم فيها، وصِيَانَتُها ممَّا لَمْ تُبْنَ له كحديثِ الدُّنيَا.

وعَن النَّبِيِّ ﷺ: «قالَ اللهُ تَعالى: إنَّ بُيوتي في أَرْضي المساجدُ، وإنَّ زُوَّارِي فيها عُمَّارُهَا، فطُوبى لعبدٍ تَطهَّرَ في بيتِهِ ثمَّ زارَنِي في بَيتِي، فحقٌّ على المزورِ أن يكرمَ زائرَهُ "".

⁽١) أي: الضمير في ﴿ يَعْمُرُوا ﴾.

⁽٢) روى نحوه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٧٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧٦٨/٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما، ورواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٨١) عن الضحاك. وذكره بهذا اللفظ الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ١٨)، والواحدي في «البسيط» (١٠/ ٣٢٨) وفي «أسباب النزول» (ص: ٣٤٣)، والبغوي في «تفسيره» (٤/ ١٩) عن ابن عباس رضى الله عنهما.

⁽٣) روى الطبراني في «المعجم الكبير» (٦١٣٩)، و(٦١٤٥) عن سلمان رضي الله عنه: «مَن تَوضَّا في بيتِه فأحسَنَ الوُضوءَ ثمَّ أتَى المَسجِدَ فهو زائرُ اللهِ، وحَقُّ على المَزورِ أن يُكرِمَ زائرَه، قالَ الهيشمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٣١): رواه الطبراني في الكبير وأحد إسناديه رجاله رجال الصحيح. وصحح =

وإنَّما لَمْ يذكُر الإيمانَ بالرَّسولِ لِمَا عُلمَ أَنَّ الإيمانَ باللهِ قَرينُه وتمامُهُ الإيمانُ بهِ (١)، ولدَلالَةِ قولِه: ﴿وَأَقَامَ ٱلصَّلَوْةَ وَءَاتَى ٱلرَّكَوْةَ ﴾ عليه.

﴿ وَلَوْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾؛ أي: في أبوابِ الدِّينِ، فإنَّ الخشيَةَ عن المَحاذيرِ جِبِلِّيَّةُ لا يكادُ العاقلُ (٢) يتمالَكُ عنها.

﴿ فَعَسَى أُولَكِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ ﴾ ذكرَهُ بصِيغَةِ التَّوقُّعِ قطعًا لأطماع المُشركينَ في الاهتداء والانتِفاعِ بأَعمَالِهِم، وتوبيخًا لهم بالقَطْعِ بأَنَّهُم مُهتَدُونَ، فإنَّ هؤلاءِ معَ كمَالِهِم إذا كانَ اهتِداؤُهُم دائرًا بينَ «عَسَى» و «لَعَلَّ» فما ظنُّكَ بأَضْدادِهِم؟ ومَنْعًا للمُؤمنينَ أن يَغْتُرُوا بأحوالِهم ويَتَكِلُوا علَيْها.

(١٩) _ ﴿ أَجَعَلَتُمُ سِقَايَةَ ٱلْحَاجَةِ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْخُرَامِ كُمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيُوْمِ الْآخِرِ وَجَهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (السّقَايَةُ » و (العِمَارَةُ » مَصدرُ ﴿ أَسْقَى » و (عَمَرَ » فلا يُشبّهان بالجشثِ ، بل لا بدَّ مِن إضمارٍ تَقديرُ ه: أَجَعَلْتُم أَهلَ سِقايَةِ الحاجِ كَمَنْ آمنَ ، أو: أَجَعَلْتُم سِقايَةَ الحاجِ كَمَنْ آمنَ ، أو: أَجَعَلْتُم سِقايَةَ الحاجِ كايمانِ مَن آمَنَ .

ويؤيِّدُ الأوَّلَ قراءَةُ مَن قرأً: ﴿ سُقاةَ الحاجِّ وعَمَرةَ المسجدِ ﴾ (٣).

السيوطي إسناده في «الدر المنثور» (١٤٢/٤). وروى عبد الرزاق في «مصنفه» (٢١٦٦٠)، وفي «تفسيره» (٢٠٥١) ومن طريقه الطبري في «تفسيره» (٢١/١٧)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢٦٨٢) عن عمرو بن مَيمونِ قال: كانَ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يقولون: «إنَّ بيوتَ اللهِ في الأرضِ المُساجِدُ، وإنَّ حقًا على اللهِ أن يُكرمَ مَن زارَهُ فيها».

 ⁽١) يمكنُ أَنْ يُقالَ: إِنَّ المُرادَ بـ﴿مَنْ ءَامَنَ ﴾ الرَّسولُ وأصحابُه؛ لأَنَّهم الأحَقُّ بعمارةِ مَساجِدِ اللهِ وهو الذي يَدعو النّاسَ إلى تَوحيدِ اللهِ تَعالى وذكرِه وعِبادَتِه، فلمّا كانَ داخلًا في لَفظِ (مَن) لَمْ يُحْسُن أَن يُقال: ورسولِه. انظر: (فتوح الغيب» (٧/ ١٩٨).

⁽٢) في نسخة الطبلاوي والخيالي: «الرجل».

⁽٣) وهي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٨).

والمعنى: إنكارُ أَنْ يُشبَّهَ المشركونَ وأعمالُهُم المحبَطةُ بالمؤمنينَ وأعمالِهِم المثبَّةِ، ثمَّ قرَّرَ ذلك بقولِه: ﴿لَا يَسْتَوُبُنَ عِندَ اللَّهِ ﴾، وبيَّنَ عدمِ تَساوِيهِم بقولِه: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الظَّلْمِينَ ﴾ أي: الكفرَةُ ظَلَمَةٌ بالشِّركِ ومعاداةِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ مُنهَمِكُونَ في الضَّلالةِ، فكيفَ يُساوُونَ الَّذينَ هَدَاهُم اللهُ ووقَّقَهُم للحقِّ والصَّوابِ؟

وقيلَ: المرادُ بـ ﴿ الظَّالِمِينَ ﴾: الَّذينَ يُسوُّونَ بينَهُم وبينَ المُؤمنينَ.

(٢٠) _ ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَهَدُوا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمُولِهِمْ وَٱنفُسِمِمْ أَعْظُمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ﴾: أعلى رُتبَةً وأكثر كرامَةً ممَّنْ لَمْ يَستَجْمِع هذه الصِّفاتِ، أو مِن أَهلِ السِّقايَةِ والعمارةِ عندَكُم.

﴿ وَأُولَئِكَ هُرُ الْفَآبِرُونَ ﴾ بالثَّوابِ ونيلِ الحُسْنَى عندَ اللهِ دونكُم.

(٢١) - ﴿يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةِ مِنْهُ وَرِضْوَنِ وَجَنَّنَتٍ لَمُّمْ فِيهَا﴾: في الجنَّاتِ ﴿قِيــُهُ مُقِيــهُ ﴾: دائمٌ. وقرأً حمزَةُ: ﴿يَبْشُرُهُم ﴾ بالتَّخفيفِ(١).

وتَنكيرُ المُبشِّرِ بهِ إشعارٌ بأنَّه وَراءَ التَّعيينِ والتَّعريفِ(٢).

(٢٢) ـ ﴿ خَالِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾ أكَّدَ الخلودَ بالتَّأبيدِ لأَنَّه قـد يُستعمَلُ للمُكثِ الطَّويل.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُ وَ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ يُستحقّرُ دونَهُ ما استوجَبوهُ لأجلِهِ، أو نعمُ الدُّنيا.

(٢٣) ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَاتَتَخِذُواْ ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَنَكُمْ أَوْلِيآ ۽ ﴿ نزلَت في المُهاجرينَ، فإنَّهُم لَمَّا أُمِرُوا بالهجرةِ قالُوا: إن هاجَرْنا قطَعْنَا آباءَنا وأبناءَنا وعَشائِرَنا وذهبَتْ تِجارَاتُنا وبَقينَا ضائِعينَ (٣).

⁽۱) انظر: «التيسير» (ص: ۸۸_۸۸).

⁽٢) يعنى: أنَّهُ للتَّعظيم. انظر: «حاشية الخفاجي».

 ⁽٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٢٤٠)، والواحدي في «البسيط» (١٠/ ٣٤١)، من رواية جويبر
 عن الضحاك عن ابن عباس. وجويبر متروك، والضحاك لم يسمع من ابن عباس.

وقيلَ: نزلَتْ نهيًا عَن مُوالاةِ التِّسعَةِ الَّذينَ ارتَدُّوا ولَحِقُوا بمكَّةَ (١).

والمعنى: لا تتَّخِذُوهُم أولياءَ يمنَعُونَكُم عَن الإيمانِ ويَصُدُّونَكُم عَن الطَّاعَةِ؛ لقولِه: ﴿إِنِ ٱسۡتَحَبُّوا ٱلۡكُفْرَعَلَى ٱلۡإِيمَـٰنِ ﴾: إن اختاروه وحَرَّضُوا(٢) عليه.

﴿ وَمَن يَتُولَهُ مِن كُمْ فَأُولَيْكَ هُمُ الظّلِمُونَ ﴾ بوضعِهِم المُوالاةَ في غيرِ مَحلِّها. (٢٤) _ ﴿ قُلُ إِن كَانَ ءَابَ آؤُكُمْ وَأَبْنَ أَوُكُمْ وَإِخْونُكُمْ وَأَزْوَجُكُمْ وَأَزْوَجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ﴾ أقرِبَاؤُكُم، مأخوذٌ مِن «العِشْرَةِ»، وقيلَ: مِن «العَشرةِ»؛ فإنَّ العَشيرَةَ جَماعَةٌ ترجِعُ إلى عقد كعقد العَشرةِ (٣).

وقرأً أبو بكرٍ: ﴿وعَشِيرَاتُكُم﴾ (٤). وقُرِئَ: «وعَشَائِرُكُم» (٥).

 ⁽١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٢٤٢) عن مقاتل، وهو في «تفسير مقاتل» (٢/ ١٦٤)، وفيه:
 «السبعة» بدل «التسعة».

⁽٢) في نسخة التفتازاني والخيالي: «حرصوا». وقال الشهاب الخفاجي: «حرَّضوا» بالضّادِ المُعجمةِ مِنَ «التَّحريضِ»، وقعَ كلٌّ منهُما في النُّسخِ، وهما مُتقارِبانِ معنَّى، والأُولى أولى.

 ⁽٣) العِشرة: المخالطة، والعشرة العدد المعروف، وهو العدد الكامل الكثير الذي لا عدد بعده إلا وهو مركب منه. انظر: (تاج العروس) (١٣/ ٥٣).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢١٣)، و (التيسير) (ص: ١١٨).

⁽٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن الحسن.

⁽٦) يعني: رواجها، والرَّواجُ ضدُّ الكسادِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٧) أي: الامتناع عنه.

﴿ فَلَرَ بَصُواْ حَتَىٰ يَأْتِ ٱللَّهُ بِأَمْرِهِ ﴾ جوابٌ ووَعيدٌ، والأمرُ: عُقوبَةٌ عاجِلَةٌ أو آجِلَةٌ أو آجِلَةٌ (١)، وقيلَ: فتحُ مكَّة (١).

﴿ وَاللَّهُ لَا يَهُدِى الْقَوْمَ الْفَسِقِينَ ﴾: لا يُرشِدُهُم. وفي الآيةِ تَشديدٌ عَظيمٌ وقلَّ مَن يَتخلَّصُ عنه (٣).

(٢٥) - ﴿ لَقَدَّ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾ يعني: مواطِنَ الحَربِ، وهي مَواقِعُها.

﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾: ومَوطِنَ يومٍ حُنَيْنٍ، ويجوزُ أن يُقدَّرَ: في أيَّامِ مواطِنَ، أو يفسَّرَ الموطِنُ بالوَقتِ كـ «مَقْتَل الحُسَيْنِ» (٤٠).

ولا يمنَعُ إبدالُ قولِه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتُكُمْ كَثُرَتُكُمْ ﴾ منهُ أن يُعطَفَ على

⁽١) ذكره الماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ٣٤٩) عن الحسن.

⁽۲) روي عن مجاهد في «تفسيره» (ص: ٣٦٦)، و«تفسير الطبري» (۱۱/ ٣٨٥)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٧٧٢).

⁽٣) قال الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٨٨): وهذه آيةٌ شديدةٌ لا ترى أشدٌ منها، كأنها تَنْعَى على الناس ما هم عليه من رَخاوة عَقْدِ الدِّين واضطرابِ حبل اليقين، فليُنْصِفُ أورعُ الناس وأتقاهم من نفسه: هل يجدُ عنده من التصلُّب في ذات الله والثباتِ على دِين الله ما يَستجبُّ له دينَه على الآباء والأبناء والإخوان والعشائر والمال والمساكن وجميع حظوظ الدنيا ويتجرَّدُ منها لأجله...

⁽٤) تبع في هذين التقديرين الزمخشري، وإنما أراد أن يكون من عطف المكان على المكان على الأول، ومن عطف الزمان على الزمان على الثاني، والزمخشري إنما أراد مراعاة المناسبة، وهو الأليق بالبلاغة، وإلا فيجوز عطف الزمان على المكان وعكسه، فيقال: ضرب زيدٌ عمرًا يوم الجُمعةِ وفي المَسجدِ. انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٤٨٩)، و«الدر المصون» للحلبي (٦/ ٣٦)، و«فتوح الفيبي للطبيي (٧/ ٢٠٧).

مَوضِعِ ﴿ فِي مَوَاطِنَ ﴾؛ فإنَّه لا يَقتَضِي تَشارُكَهُما فيمَا أُضِيفَ إليهِ المَعطوفُ حتَّى يَقتَضِي كثرَتَهُم وإعجابَها إيَّاهُم في جَميع المواطِنِ(١).

و «حُنَيْنٌ»: واد بينَ مكَّةَ والطَّائفِ، حاربَ فيه رَسولُ اللهِ ﷺ والمُسلمونَ ـ وكانُوا اثنَيْ عشرَ أَلْفًا، العشرُ الَّذينَ حَضَروا فتحَ مَكَّةَ وألفانِ انضمُّوا إليهم من الطُّلُقاءِ (٢٠ _ هوازِنَ وثَقيفًا وكانُوا أربعةَ آلاف، فلمَّا التَقُوا قالَ رسولُ الله ﷺ أو أبو بكرٍ أو غيرُهُ مِن المُسلمينَ: لَنْ نُغلَبَ اليَوْمَ مِن قِلَّةٍ (٣)، إعجابًا بكثرَتِهِم، واقتتلُوا

⁽۱) هذا رَدُّ لقولِ الزمخشري في «الكشاف» (۳/ ٤٩٠): على أنَّ الواجبَ أن يكونَ ﴿يوم حُنَيْنِ﴾ منصوبًا بفعلٍ مُضمَرٍ لا بهذا الظّاهرِ، وموجِبُ ذلك أنَّ قولَه: ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمُ ﴾ بدلٌ من ﴿يوم حُنَيْنِ﴾ فلو جُعلَ ناصبُه هذا الظاهرَ لم يَصِحَّ؛ لأنَّ كثرَتَهُم لم تُعجِبْهُم في جَميعِ تلكَ المَواطنِ، ولم يكونوا كثيرًا في جميعِها، فبقِيَ أن يكونَ ناصِبُه فعلًا خاصًا به، إلا إذا نُصِبَ ﴿إِذَ ﴾ بإضمارِ: اذكر. قال السيوطي: وقد تَكلَّم النّاسُ على كلامِ الزَّمخشرِيِّ هذا فمِن مُتعقِّبٍ ومِن مُقرِّرٍ. ثم ذكر في ذلك بحثًا طويلًا فمن شاء فلينظره في «حاشية السيوطي» (٧/ ٤٢ ـ ٤٥).

⁽٢) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ١٢٣) عن الربيع. والطُّلقاءُ: جمعُ طليقٍ، وهوَ المُطلقُ مِن أسرٍ ونحوِه، وغلبَ على الَّذينَ مَنَّ عليهِمُ النَّبيُّ عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ بالإطلاقِ يومَ الفتحِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) قوله: «قال رسول الله ﷺ، وقيل: أبو بكر» كذا ذكر المصنف هذين القولين تبعًا للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٩١)، وهما قولان مردودان لم يردا من طريق يُعرف، ولا يحتاجان عناء البحث عنهما، إذ كيف يتصور أن يقول النبي ﷺ مثل هذا الكلام البعيد عن فهم حقيقة الشرع وهو المبلّغ عن ربه والمعلم للناس وأعلم الناس بهذا الدين وما يصح وما لا يصح فيه؟ فكيف يغيب عنه أن الناصر هو الله سبحانه لا كثرة الجنود؟! وكذلك لا يتصور مثل هذا من الصديق أعظم الصحابة فهمًا لدين الله وتصديقًا به ودفاعًا عنه، وأجلّهم مكانة، وأقواهم إيمانًا، وإنما يتصور مثل هذا من أولئك الّذينَ كانوا حديثي عهد بالدين، أو الذينَ لم يترسخ الإيمان في قلوبهم، وقد خرجوا مع الجيش وكانوا فيه كثرة كالطلقاء وأمثالهم، ويؤيد ما قلنا ما جاء من روايات في ذلك؛ فقد روى الطبري في «تفسيره» =

قِتَالًا شَديدًا، فأدرَكَ المُسلمينَ إعجابُهُم واعتِمادُهُم على كَثرَ تِهِم فانهَزَمُوا حتَّى بلغَ فلَّهُم مَكَّةَ، وبَقِيَ رَسولُ اللهِ في مَركزِهِ ليسَ معَهُ إلَّا عمُّهُ العَبَّاسُ آخذًا (١) بلِجامِه وابنُ عمِّه أبو سفيانَ بنُ الحارثِ، وناهيكَ بهذا شهادَةً على تَناهي شَجاعَتِه، فقالَ للعبَّاسِ وكانَ صَيِّتًا: «صِحْ بالنَّاسِ» فنادى: يا عبادَ الله! يا أصحابَ الشَّجرَةِ! يا أصحابَ الشَّجرَةِ! يا أصحابَ سُورَةِ البَقرَةِ! فكرُّوا عُنُقًا واحِدًا(١) يقولون: لَبَيْكَ لَبَيْكَ، ونزَلَت المَلائِكَةُ فالتَقَوْا معَ المُشركينَ فقالَ عليهِ السَّلام: «هذا حِينَ حَمِيَ الوَطِيسُ»(١)

السدي: أن القائل هو رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ولم يعينه، وكذا روى عن قتادة أنه قال: "وذكر لنا أن رجلًا قال...،، ومثله روى البيهقي في "الدلائل، (٥/ ١٢٣) عن الربيع وزاد: فشق ذلك على رسول الله ﷺ.

وكذا رواه دون تعيين البزار في «مسنده» (١٨٢٧ _ كشف) من حديث أنس، وفيه: «قال غلام منا من الأنصار...».

وقد ذكر الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٣٤٦)، وفي «الوسيط» (٢/ ٤٨٧)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٣/ ٤٨٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن قائل ذلك هو سلمة بن سلامة. وهو أيضًا بعيد؛ لأن هذا صحابي كبير شهد العقبتين وبدرًا وأحدًا والمشاهد، فلا يخبر عنه بلفظ: اغلام من الأنصار»، علمًا أن خبر ابن عباس الذي ورد فيه أنه سلامة قد ذكره الواحدي في «تفسيريه» من رواية عطاء عن ابن عباس، وهذا الطريق قد كثر وروده عند الواحدي، وإسناده ساقط كما تقدم بيانه عند تفسير قوله تعالى: ﴿ قُلُ مَن كَانَ عَدُواً لِجِبْرِيلَ ﴾ [البقرة: ٩٧].

ثم الظاهر أن قائل هذه العبارة ليس ممن شهد المشاهد مع النبي رضي الأن المسلمين في كل الغزوات والسرايا التي سبقت تلك المعركة ما هزموا في واحدة منها من قلة، فلا يخطر ببال من هذا حاله أن يقول تلك العبارة أو يعتقد بها، وإنما من يفكر بمثل هذا هو أولئك الله يشهدوا المشاهد، والأمر عندهم أن الغلبة تتعلق بالكثرة، كما هو معتقد أهل الجاهلية.

- (١) في نسخة التفتازاني: ﴿أَخِذَا.
- (٢) أي: رجعوا جماعةً واحدةً أو دفعةً واحدةً. انظر: (حاشية الخفاجي).
- (٣) قولُهُ: (حمىَ الوطيسُ) من الكلم التي لم يُسبق إليها ﷺ كما قال ابن دريد والسهيلي، وأصلُ =

ثمَّ أخذَ كفًّا مِن التُّرابِ فرَمَاهُم ثمَّ قالَ: «انهزَمُوا وربِّ الكعبَّةِ» فانهزَمُوا(١).

﴿ فَكُمْ تُغْنِ عَنَكُمْ ﴾؛ أي: الكثرَةُ ﴿ شَيْعًا ﴾ مِن الإغناء، أو مِن أَمْرِ العَدُوِّ (٢).

﴿ وَضَاقَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتُ ﴾: برُحْبِها؛ أي: سَعَتِها، لا تجدونَ فيهَا مَفَرًّا تَطمَئِنُّ إليهِ نُفوسُكُم مِن شِدَّةِ الرُّعْب، أو لا تثبتونَ فيهَا كمَنْ لا يَسَعُه مكانُه.

﴿ ثُمَّ وَلَيْتُهُ ﴾ الكفَّارَ ظُهورَكُم (٣) ﴿ مُدْبِرِينَ ﴾: مُنهزِمِينَ، و «الإدبارُ»: الذَّهابُ إلى خلف، خلافَ الإقبالِ.

(٢٦) - ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتُهُ ﴾: رحمتَهُ الَّتي سَكَنُوا بها وأَمِنُوا ﴿عَلَىٰ رَسُولِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الَّذينَ انهزَمُوا، وإعادَةُ الجارِّ للتَّنبيهِ على اختِلافِ حَالَيْهِمَا (١٠).

= معنى الوطيسِ: التَّنُّورُ، وهذهِ استعارةٌ بليغةٌ، ومعناهُ: اشتدَّت الحربُ. انظر: «المجتنى» لابن دريد (ص: ٣)، وقد عقد باباً لما سمع من النبي و له يسمع من غيره قبله، و «الروض الأنف» للسهيلي (٧/ ٢٧٥).

قال الشهاب الخفاجي: وفيه نُكتةٌ أُخرى قلَّ مَن تنبَّه لها، وهيَ ما قالَهُ ياقوتٌ في «معجمِ البلدانِ» (١/ ٢٨١): إنَّ «أوْطاس» وادٍ في ديارِ هَوازنَ، وبهِ كانَتْ وقعةُ حنينٍ، وفيها قالَ النَّبيُ ﷺ: «حميَ الوطيسُ». ثم قال: واسمُ الوادي: أوطاس، وهوَ منقولٌ مِن جمعِ وطيسٍ كـ«يمينٍ» و«أيمانٍ»، ففيهِ توريةٌ، فانظرْ لفصاحتِه ﷺ، ومقاصدِه في البلاغةِ، ورميِه بسهام البراعةِ إلى أغراضِها.

- (١) رواه مسلم (١٧٧٥) و(١٧٧٧) من حديث العباس وسلمة بن الأكوع رضي الله عنهما.
 - (٢) ونصب ﴿شَيُّنَا ﴾ على أنَّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ على التقدير الأول، ومفعولٌ به على الثاني.
- (٣) قدَّر مفعولين حتَّى يظهر أن المراد بالإدبار: ضد الإقبال، ولا يُظنَّ أن المراد: أعرضتم. انظر: «حاشية الخفاجي».
- (٤) بما أن الأصل عدم إعادة الجارِّ أشار إلى نكتة إعادته، وهي بيانُ التَّفاوُتِ بينَهُما؛ فإنَّ رسول الله ﷺ لم يضطرب، أمّا هُم فقلقوا واضطربوا حتَّى فرُّوا، ثم أنزل الله سكينته على كلِّ حسب حاله. قال الخفاجي: قيلَ: ولو أخَّر نُكتةَ إعادةِ الجارِّ عن هذا لكانَ أولى؛ لجريها فيهما، وفيه نظرٌ. قلتُ: لأن تفاوت الحال بين رسول الله ﷺ والمنهزمين أظهر من تفاوت الحال بين رسول الله ﷺ والثابتين معه.

وقيلَ: هم الَّذينَ ثَبَتُوا معَ الرَّسُولِ ولَمْ يَفِرُّوا.

﴿ وَأَنزَلَ جُنُودًا لَرَ تَرَوَّهَا ﴾ بأَعْيُنِكُم؛ يعني: الملائكة، وكانُوا خمسَة آلاف، أو ثمانية، أو سِتَّة عشر، على اختلافِ الأقوالِ.

﴿وَعَذَّبَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ بالقتلِ والأَسْرِ والسَّبِي ﴿وَذَلِكَ جَزَآهُ الكَافِرينَ ﴾؛ أي: ما فُعِلَ بهِمْ جزاءُ كُفْرِهِم في الدُّنيَا (١).

(٢٧) - ﴿ ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعَدِ ذَلِكَ عَلَى مَن يَشَاءُ ﴾ مِنْهُم بالتَّوفيقِ للإِسْلامِ ﴿ وَاللَّهُ عَنْهُم ويَتَفَضَّلُ عَلَيهِم.

رُوِي: أَنَّ نَاسًا مِنْهُم جَاؤُوا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ وأسلَمُوا وقالوا: يا رَسولَ اللهِ!
انتَ خَيرُ النَّاسِ وأبرُّهُم، وقد سُبِيَ أَهْلُونَا وأَوْلادُنَا وأُخِذَتْ أَمْوالُنَا وقد سُبِيتْ يومَئذِ
ستَّةُ آلافِ نفسٍ وأُخِذَ مِن الابلِ والغَنمِ ما لا يُحْصَى _ فقالَ: «اختارُوا إمَّا سَبايَاكُم
وإمَّا أَموالُكُم»، فقالوا: ما كُنَّا نَعدِلُ بالأحسابِ شَيئًا(٢)، فقامَ رسولُ الله فقالَ: «إنَّ
هؤلاءِ جاؤُوا مُسلِمينَ وإنَّا خَيَّرْناهُم بينَ الذَّرارِي والأَموالِ فلَمْ يَعدِلُوا بالأحسابِ
شَيئًا، فمَنْ كانَ بيدِهِ سَبْيٌ وطابَتْ نَفسُهُ أَنْ يردَّهُ فشأَنه (٣)، ومَن لا فَليُعْطِنا وليَكُن قرضًا
علينَا حتَّى نُصِيبَ شيئًا فنُعطيَه مكانَه» فقالوا: رَضِينَا وسَلَّمْنَا، فقالَ: «إنِّي لا أُدري لعلَّ فيكُمْ مَن لا يَرْضَى فمُرُوا عُرَفاءَكُم فليَرْفَعُوا إِلَيْنَا»، فرَفَعُوا أَنَّهُم قَدْ رَضُوا(٤).

⁽١) في نسخة الخيالي: «الدين».

⁽٢) الحَسَبُ: ما يَعدُّهُ الرَّجلُ مِن مَفاخِرِ آبائِه، وكنوا بذلك عَن اختيارِ الذَّراري والنِّساءِ عن استرجاعِ الأموالِ؛ لأنَّ تركَهُم في ذُلِّ الأسرِ يُفضِي إلى الطَّعنِ في أحسابِهِم. انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري (١/ ١٨٨)، و «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ب).

⁽٣) أي: فيلزم شأنه. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ب).

⁽٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٢٦٢/١٣) عن أنس رضي الله عنه، ورواه بنحوه البخاري (٤٣١٨ ـ ٢٣١٩)، والإمام أحمد في «المسند» (١٨٩١٤)، من حديث مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة =

(٢٨) - ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓ إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسُ ﴾ لخبثِ باطِنِهِم، أو لأنَّه يجبُ أن يُجتنَبَ عَنْهُم كما يُجتنَبُ عن الأَنجاسِ، أو لأَنَّهم لا يتطهَّرُونَ ولا يتجنَّبونَ عَن النَّجاساتِ فهُمْ مُلابِسونَ لها غالِبًا، وفيهِ دليلٌ عَلى أنَّ ما الغالبُ نَجاسَتُه نجسٌ.

وعن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ أَعْيانَهُم نجِسَةٌ كالكِلابِ(١).

وقُرِئَ: «نِجْسٌ» بالسُّكونِ وكسرِ النُّونِ (٢)، وهو كـ «كِبْدٍ» في كَبِدٍ، وأكثرُ ما جاءَ تابعًا لـ «رِجسِ»(٣).

﴿ فَلَا يَقْرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾ لنَجاسَتِهِم، وإنَّما نَهَى عَن الاقترابِ للمُبالغَةِ أو للمنع عَن دُخولِ الحرم.

وقيل: المرادُ بهِ النَّهيُ عَن الحجِّ والعُمرةِ لا عَن الدُّخولِ مُطلَقًا، وإليهِ ذهبَ أبو حنيفة، وقاسَ مالكٌ سائرَ المساجدِ على المسجدِ الحرامِ في المنعِ (١٠)، وفيه دليلٌ على أنَّ الكُفَّارَ مُخاطبونَ بالفُروع (٥٠).

رضي الله عنهما. وبنحوه أيضاً رواه النسائي (٣٦٨٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٦٧٢٩)
 و(٧٠٣٧)، من حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما.

⁽١) ذكره الطبري في «تفسيره» (١١/ ٣٩٨) وقال: وهذا قولٌ رُوِي عن ابن عباس من وجه غير حميد، فكر هنا ذكر ه

⁽٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٣/ ٢٠) عن أبي حيوة، وذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦) عن بعضهم، لكن اقتصر على تقييد الجيم بالسكون ولم يقيد النون.

 ⁽٣) انظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ص: ٥٣٢)، و«جمهرة اللغة» لابن دريد (١/ ٤٧٦)، و«الإتباع»
 لأبي الطيب اللغوي (ص: ٩٩).

⁽٤) انظر: «الأم» للشافعي (١/ ٧١)، و«التجريد» للقدوري الحنفي (٢/ ٧٧٢ ـ ٧٧٣)، و«الإشراف على نكت مسائل الخلاف» للقاضي عبد الوهاب المالكي (١/ ٢٨٦).

⁽٥) هو قول مالك ورواية عن الشافعي وأحمد، وهو مذهب الأشعري وأكثر الشافعية والحنابلة والمالكية، وبعض الحنفية. انظر: «روضة الناظر وجنة المناظر» لابن قدامة (١/ ١٦٠ _ ١٦٥)، =

﴿ بَمْ دَ عَامِهِمْ هَ كَذَا ﴾ يعني: سنَة براءة، وهي التَّاسِعَةُ، وقيلَ: سنةَ حجَّةِ الوَداعِ. ﴿ وَإِنَّ خِفْتُ مُ عَيِّلَةً ﴾: فقرًا بسببِ مَنعِهِم مِن الحرمِ وانقطاعِ ما كانَ لَكُم مِن قُدومِهِم مِن المكاسبِ والأَرفاقِ.

﴿ فَسَوْفَ يُغَنِيكُمُ اللَّهُ مِن فَضَّلِهِ ٤ ﴾: مِن عطائِهِ وتَفضُّلِه بوجهِ آخرَ، وقد أنجزَ وعدَهُ بأنْ أرسلَ السَّماءَ عليهِم مِدرارًا، ووفَّقَ أهل تَبالةَ وجُرَشَ (١) فأسلَمُوا وامتارُوا لهم (٢)، ثمَّ فتحَ عليهِم البلادَ والغَنائمَ وتوجَّه إليهم النَّاسُ مِن أقطارِ الأرضِ.

و قُرئ: «عائِلَةً» (٦) على أنَّها مَصدَرٌ كـ «العافِيَةِ»، أو حالٌ (١).

﴿إِنْ شَكَآءَ ﴾ قيَّدَه بالمَشيئَةِ لتَنقطعَ الآمالُ إلى اللهِ، ولينبِّهَ على أنَّه مُتفضِّلٌ في ذلك، وأنَّ الغِنَى الموعودَ يكونُ لبَعضٍ دونَ بعضٍ وفي عامٍ دونَ عامٍ.

﴿إِنَ ٱللَّهَ عَلِيمٌ ﴾ بأحوالِكُم ﴿حَكِيمٌ ﴾ فيما يُعطِي ويمنَعُ.

(٢٩) - ﴿ قَائِلُوا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾؛ أي: لا يؤمنونَ بهما على ما يَنبَغِي كما بَيَّنَاه في أوَّلِ البَقرةِ، وإيمانُهم كلا إيمانٍ.

و «شرح المعالم في أصول الفقه» لابن التلمساني (١/ ٣٤٢)، و «المهذب في علم أصول الفقه المقارن» لعبد الكريم النملة (١/ ٣٤٦_٣٦٦).

⁽١) كلاهما من بلاد اليمن. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٥٢).

⁽٢) بعدها في نسخة التفتازاني: «مكة».

⁽٣) نسبت لابن مسعود. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و «المحتسب» (١/ ٢٨٧).

⁽٤) في «حاشية الخفاجي»: يعني: أنه إما مصدر بوزن فاعلة كالعافية، أو اسم فاعل صفةٌ لموصوفٍ مؤنثٍ مقدَّر؛ أي: حالًا عائلةً؛ أي: مفقرة، فقوله: «أو حال» يعني: أو صفةُ حال، وفي نسخة: «أو حالًا» بالنصب؛ أي: أو تقديره: خفتُم حالًا عائلة، ففي كلامه تعقيدٌ وإيجاز مُخل.

قلت: ولعله ليس في الأمر تعقيد ولا إيجاز مخل، بل وهم من المصنف سببه عبارة «الكشاف» (٣/ ٩٩٨): «أو حالًا عائلة»، فلعله توهم أنها تعرب حالًا، والله أعلم.

﴿ وَلَا يُحُرِّمُونَ مَا حَرَّمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﴾: ما ثبتَ تحريمُه بالكِتابِ والسُّنَّةِ، وقيلَ: رسولُه هو النِي يزعمونَ اتَّباعَهُ، والمعنى: أنَّهُم يخالفونَ أصلَ دينِهِم المنسوخِ اعتقادًا وعَمَلًا.

﴿ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ ﴾ الثَّابِتَ الَّذي هو ناسِخٌ لسائر الأديانِ ومُبْطلُها. ﴿ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَبَ ﴾ بيانٌ لـ ﴿ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾.

﴿ حَتَّى يُعُطُوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾: ما تقرَّرَ عليهِم أَنْ يعطوهُ، مُشتَقٌ من «جَزَى دَينَه»: إذا قَضاه.

﴿عَن يَدِ ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿يُعُطُوا ﴾؛ أي: عَن يدٍ مُؤاتيَةٍ (١)، بمعنى: مُنقادِينَ.

أو: عَن يَدِهِم، بمَعنى: مُسلِّمينَ بأيديهِم غيرَ باعثينَ بأيدي غيرِهِم، ولذلك مُنعَ مِن التَّوكيل فيه.

أو: عَن غِنِّي، ولذلك قيلَ: لا تُؤخَذُ مِن الفَقيرِ.

أو: عَن يدٍ قاهرَةٍ عليهم، بمَعنى: عاجِزينَ أذلَّاءُ (٢).

أو: مِن ﴿ٱلْجِزْيَةَ ﴾(٢) بمَعنى: نقدًا مسلَّمةً عَن يدٍ إلى يدٍ.

أو: عن إنعامِ عليهِم، فإنَّ إِبقاءَهُم بالجِزيَةِ نعمةٌ عَظِيمَةٌ.

﴿ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ : أذلَّاءُ، وعَن ابنِ عبَّاسٍ: تؤخَذُ الجزيَةُ مِن الذمِّيِّ وتوجَأُعُنقُهُ (١).

 ⁽١) أي: موافقة غير ممتنعة، يقال: واتيته على الأمر مواتاة: إذا وافقته وطاوعته. انظر: «حاشية شيخ زاده»
 (٤) /٤).

⁽٢) اختار هذا الوجه ابن المنيِّر. انظر: (الانتصاف) (٢٦٢/٢).

 ⁽٣) عطف على قوله: (من الضمير)؛ أي: أو حال من ﴿الْجِزْيَةَ ﴾.

⁽٤) رواه ابن أبي حاتم في "تفسيره" (٦/ ١٧٨٠) بلفظ: ﴿حَتَّى يُمْطُواْ ٱلْجِزِّيَةَ عَن يَدِ وَهُمْ صَنفِرُوكَ﴾ قال: ويُلكَزُّونَ. ولم أقف في هذا على خبر مرفوع، ولعله يمكن أن يقال: إن هذا يختلف باختلاف الأزمان، والله أعلم.

ومفهومُ الآية يقتَضِي تخصيصَ الجزيّة بأهلِ الكتابِ، ويُؤيِّدُهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عنهُ لَمْ يَكُن يأخذُ الجِزيّة مِن المجوسِ حتَّى شَهِدَ عنده عبدُ الرَّحمنِ بن عوفِ: أَنَّه علهُ لَمْ يَكُن يأخذُ الجِزيّة مِن المجوسِ هَجَر (١)، وأنه قال: «سُنُّوا بهِمْ سُنَّة أهلِ الكِتَابِ» (٢)، وذلك لأنَّ لهم شبهة كتابٍ فألْحِقُوا بالكتابِيِّينَ، وأمَّا سائرُ الكفرَةِ فلا تُؤخذُ مِنْهُم الجزيّةُ عِندَنا.

وعندَ أبي حَنيفَةَ: تؤخَذُ مِنْهُم إلَّا مِن مُشرِكِي العَرَبِ؛ لِمَا رَوى الزُّهرِيُّ أَنَّه عليهِ السَّلامُ صَالَحَ عبدةَ الأوثانِ إلَّا مَن كانَ مِن العرب^(٣).

وعند مالكٍ: تؤخَّذُ مِن كلِّ كافرٍ إلَّا المُرتدَّ (١).

وأقلُّها في كلِّ سنةٍ دينارٌ، سواءٌ فيهِ الغَنِيُّ والفَقِيرُ.

⁽۱) رواه البخاري (۳۱۵٦) عن عمرو قال: كنت كاتباً لجزء بن معاوية عم الأحنف، فأتانا كتاب عمر بن الخطاب قبل موته بسنة: فرقوا بين كل ذي محرم من المجوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ أخذها من مجوس هجر.

⁽٢) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ٢٧٨)، والشافعي في «الأم» (٤/ ١٨٣)، والبزار في «مسنده» (١٠٥٦)، عن جعفر بن محمد بن عليًّ عن أبيه: أن عمر بن الخطاب ذَكَر المجوسَ فقال: ما أدري كيف أصنعُ في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوفي: أشهدُ لَسمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «سُنُوا بهم سُنةٌ أهلِ الكتاب». وقد ذكر الإمام الشافعي أنه منقطع، وقال البزار: والحديث مرسل ولا نعلم أحداً قال: عن جعفر عن أبيه عن جده إلا أبو علي الحنفي عن مالك. قال: وجده علي بن الحسين. وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٢/ ١١٤ ـ ١١٦): هذا حديث منقطع؛ لأن محمد بن علي لم يلق عمر ولا عبد الرحمن بن عوف... وذكر نحوه ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٣٧٥)، ولكن قال ابن عبد البر: معناه متصل من وجوه حسان.

⁽٣) رواه عبد الرزاق في النفسيره؛ (١٠٧٠)، والمصنفه؛ (١٩٢٥٩). وزاد : وقَبِلَ الجزيةَ من أهل البحرين وكانوا مجوسًا.

⁽٤) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٤/ ٣٧ - ٤٣).

وقالَ أبو حنيفة: على الغَنِيِّ ثمانيَةٌ وأربعونَ دِرهمًا، وعلى المتوسِّطِ نِصفُهَا، وعلى المتوسِّطِ نِصفُهَا، وعلى الفَقِيرِ الكَسُوبِ.

(٣٠) - ﴿ وقالَتِ اليهودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللهِ ﴿ إِنَّمَا قَالَهُ بَعضُهُم مِن مُتَقدِّمِيهِم أَو مَمَّنْ كَانُوا بِالمدينَةِ، وإِنَّمَا قَالُوا ذلك لأنَّه لم يبقَ فيهِم بعدَ وقعَةِ بُخْتَنَصَّرَ مَن يحفَظُ التَّوراةَ، وهو لَمَّا أحيَاهُ اللهُ بعدَ مئةِ عام أَمْلَى عليهِم التَّوراةَ حِفْظًا، فتَعجَّبُوا من ذلك وقالوا: ما هذهِ إلَّا لأنَّهُ ابنُ اللهُ (٣)، والدّليلُ على أنَّ هذا القولَ كانَ فيهِم: أنَّ الآيةَ وُرِئَت عليهِم فلم يُكذَّبُوا مع تهالُكِهِم على التّكذيبِ.

وقراً عاصِمٌ والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿عُنَيْرُ﴾ بالتَّنوينِ ('' عَلَى أَنَّه عربيٌّ مُخبَرٌ عنه بـ ﴿ابْنُ ﴾ غيرَ مَوصوفِ به، وحذفُه (٥) في (١) القراءةِ الأُخرَى: إمَّا لمَنع صرفِه للعُجمَةِ والتَّعريفِ، أو لالتقاءِ السَّاكنيْنِ تَشبيهًا للنُّونِ بحروفِ اللِّينِ، أو لأنَّ الابنَ وصفٌ والخبرَ مَحذوفٌ مثل: معبودُنا أو صاحِبُنا، وهو مُزيَّفٌ لأَنَّه يؤدِّي إلى تَسليمِ النَّسبِ وإنكارِ الخبر المُقدَّرِ (٧).

⁽١) أي: كثير الكسب. انظر: «تاج العروس» (٤/ ١٤٦).

⁽٢) ونسب هذا لعمر رضي الله عنه. انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٤/ ٢٩٠)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٥/ ٣٣١)، و«المبسوط» للسرخسي (١١/ ٧٨)، و«التيسير في التفسير» لأبي حفص النسفي عند هذه الآية.

⁽٣) انظر: «تفسير مقاتل» (٢/ ١٦٧)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٣٢).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٣)، و«التيسير» (ص: ١١٨)، و«النشر» (٢/ ٢٧٩).

⁽٥) أي: حذف التنوين.

⁽٦) في نسخة التفتازاني: "من".

 ⁽٧) يعني: لو تعلق الإنكار بقولهم: عزير بنُ الله معبودُنا، لتوجه الإنكار إلى كونه معبودًا لهم، وحصل
 التسليم بالنسب؛ أي: بكونه ابن الله، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا. انظر: «حاشية شيخ زاده» =

﴿ وَقَالَتِ ٱلنَّصَ رَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْثُ ٱللهِ ﴾ هـ و أيضًا قولُ بَعضِهِم، وإنَّما قالُوه استحالةً لأَنْ يكونَ وُلِدَ بلا أب، أو لأَنْ يفعلَ ما فعلَهُ مِن إبراءِ الأكمَهِ والأَبْرَصِ وإحياءِ المَوْتَى مَن لَمْ يَكُن إِلهًا.

﴿ ذَالِكَ قَوْلُهُم بِأَفُوهِ هِمْ إِمَّا تَأْكِيدٌ لِنِسبَةِ هذا القَولِ إليهِم، ونفيٌ للتَّجوُّزِ عنها (١)، أو إشعارٌ بأنَّهُ قولٌ مُجرَّدٌ عَن بُرهانٍ وتَحقيقٍ، مماثلٌ للمُهمَلِ الَّذي يُوجَدُ في الأَفواهِ ولا يوجَدُ مَفهومُهُ في الأَعيانِ.

﴿ يُضَاهُونَ قُولَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾؛ أي: يُضاهي قُولُهُم قُولَ الَّذينَ كَفَرُوا، فَحُذِفَ المُضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مقامَه.

﴿ مِن قَبَّلُ ﴾؛ أي: مِن قَبلِهِم، والمرادُ: قُدَماؤُهُم، على مَعنى أنَّ الكُفرَ قَديمٌ فيهم، أو المُشركونَ الَّذينَ قالُوا: الملائِكَةُ بَناتُ اللهِ، أو اليهودُ عَلى أنَّ الضَّميرَ للنَّصارَى.

والمضاهاةُ: المشابهَةُ، والهَمزُ لُغَةٌ فيه، وقد قرأَ بهِ عاصِمٌ (٢)، ومنه قولُهُم: «امرأَةٌ ضَهْيَأٌ» ـ على فَعْيَلِ (٦) ـ للتِي شابَهَتِ الرِّجالَ في أَنَّها لا تَحِيضُ.

^{= (}٤/ ٤٥٤). وهذا التعليل الأخير لم يرتضه الجرجاني والزمخشري، وزيَّفه الجرجاني بمثل ما ذكر المصنف، وناقش في ذلك الرازي والطيبي، ولكن التفتازاني رأى أنه غير مندفع. انظر: «دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص: ٣٧٧)، و«الكشاف» للزمخشري (٣/ ٥٠١)، و«تفسير الرازي» (٢٩/ ١٦)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٢٢٤)، و«حاشية التفتازاني» (٢٦٤/ ب).

⁽۱) فهو مثل ﴿ طَائِمِرِ يَطِيرُ بِعِنَاكَيْهِ ﴾ و «رأيته بعيني» على هذا الوجه، وهذا الوجه لم يُذكره الزمخشري في «الكشّاف»، وقالَ أصحابُ الحَواشِي: إنَّه غيرُ مُناسبِ للمقام. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٥٩)، وانظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦)، و «حاشية التفتازاني» (٢٦٥/ أ).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٤)، و «التيسير» (ص: ١١٨).

⁽٣) هذا مبني على تجويز للزجاج أورده احتمالاً في «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٤٣ _ ٤٤٤)، وهو =

﴿ قَلَ نَلَهُ مُ اللهُ هلك، أو تعجُّبٌ مِن شناعَةِ قولِهِم (١).

﴿أَنَّ يُؤْفَكُونَ ﴾: كيفَ يُصرَفُونَ عَن الحقِّ إلى الباطل؟!

(٣١) _ ﴿ أَغَكُذُوٓا أَخْبَارَهُمْ وَرُهُبِكُنَهُمْ أَرْبَكَابًا مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ بأنْ أطاعُوهُم في تَحريمِ ما أحلَّ اللهُ وتحليلِ ما حرَّمَ (١)، أو بالسُّجودِ لَهُم ﴿ وَٱلْمَسِيحَ ابْنَا للهِ.

﴿ وَمَا أُمِرُوا ﴾؛ أي: وما أُمرَ المُتَّخِذونَ أو المُتَّخَذونَ أربابًا، فيكونُ كالدَّليلِ على بطلانِ الاتِّخاذِ.

﴿ إِلَّا لِيَعَبُ دُوٓا ﴾: ليُطيعوا ﴿ إِلَهُ الْحِدَا ﴾ وهو اللهُ تَعالى، وأمَّا طاعَةُ اللهِ. الرُّسُل وسائر مَن أمرَ اللهُ بطَاعتِه فهو في الحقيقَةِ طاعَةُ اللهِ.

⁼ مخالف لقول سيبويه؛ فقد نصَّ على أن الهمزة زائدة، ووزن "ضَهْيَأً" عنده: فَعْلَا، ففي "الكتاب" (3/ ٣٢٥): وكذلك الهمزة لا تُزاد غير أولى إلا بثبت، فمما ثبت أنها فيه زائدة قولهم: ضهياً؛ لأنك تقول: ضَهْياء؛ كما تقول: عمياء. وانظر: "شرح كتاب سيبويه" للسيرافي (٥/ ٢١٣)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٤/ ١٨٠).

⁽۱) المفاعلة على القول الأول مقصودة، والمعنى: الدعاء عليهم بأن يتصدّوا لمحاربة الله، فإنّ من قاتَلَ الله فَمَقْتُولٌ، ومن غالبه فهو مغلوب، وعلى القول الثاني معنى ﴿وَكَنْلَهُ مُ الله ﴾: قتلهم الله. انظر: «المفردات» للأصفهاني (ص:٦٥٦).

⁽٢) روى الترمذي (٣٠٩٥) عن عدي بن حاتم، قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب. فقال: «يا عديُّ اطرح عنك هذا الوَثنَ»، وسمعته يقرأ في سورة براءة: ﴿ اَتَّفَكُدُوۤا اَحْبَارَهُمْ وَرُهُبَكُهُمُ اللهُمُ وَاللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ اللهُمُ عندا حديث غريب، لا نعر فه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين - أحد رواته - ليس بمعروف في الحديث.

﴿ لَآ إِلَىٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ صِفَةٌ ثانيَةٌ، أو استئنافٌ مقرِّرٌ للتَّوحيدِ.

﴿ سُبْكَ نَهُ عَمَا أَيْشَرِكُونَ ﴾ تنزيةٌ لَهُ عَن أن يكونَ له شَرِيكٌ.

(٣٢) _ ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا ﴾: يُخمِدُوا ﴿ نُورَ اللّهِ ﴾: حجَّتَه الدَّالَّةَ على وَحدانيَّتِه وتقدُّسِهِ عَن الوَلدِ، أو القرآنَ، أو نبوَّةَ محمَّدِ عليهِ السَّلامُ ﴿ بِأَفَوْ هِمِمْ ﴾: بشركِهِم أو تكذيبِهِم.

﴿ وَيَأْبَ اللَّهُ ﴾: لا يرضَى ﴿ إِلَّا أَن يُتِ مَّ نُورَهُ ﴾ بإعلاءِ التَّوحيدِ وإعزازِ الإسلامِ. وقيلَ: إنَّه تَمثيلٌ لحالِهِم في طَلبِهِم إبطالَ نبوَّةِ مُحمَّدٍ عليهِ السَّلامُ بالتَّكذيبِ بحالِ مَن يطلبُ إطفاءَ نُورٍ عَظيم مُنبَثِّ (١) في الآفاقِ يريدُ اللهُ أَنْ يزيدَهُ بنَفخِه (٢).

وإنَّما صَحَّ الاستثناءُ المفرَّغُ والفعلُ موجَبٌ لأنَّه في مَعنى النَّفي (٣).

﴿ وَلَوْكَرِهُ ٱلْكَنْفِرُونَ ﴾ محذوفُ الجوابِ لدلالةِ ما قبلَه عليه.

(٣٣) _ ﴿ هُو اللَّذِي اَرْسَلَ رَسُولَهُ، بِاللَّهُ دَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ، عَلَى ٱلدِّينِ الشَّوَلَةُ، بِاللَّهُ دَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ، عَلَى ٱلدِّينِ صَلَّا اللّهُ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

⁽١) أي: مُنتَشِرٌ. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٦٣).

⁽٢) «بنفخه» متعلق بقوله: «إطفاء». انظر: «حاشية الخفاجي»، وقال الطيبي: رُوعِيَ في كلِّ مِن الممثَّلِ والمُمثَّلِ به مَعنى الإفراطِ والتَّفريطِ، حيثُ شَبَّة الإبطالَ بالإطفاء بالفم، ونَسَبَ النُّورَ إلى اللهِ تعالى، وما شأنُ نُورٍ يُضافُ إلى اللهِ تَعالى؟ وكيفَ السَّبيلُ إلى إطفائِه لا سِيَّما بالفَمِ؟ انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٢٢٩).

⁽٣) لأن معنى «يأبي»: لا يَرضَى أو لا يريدُ. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ٦٣).

والضَّميرُ في ﴿لِيُظْهِرَهُ ﴾ للدِّينِ الحَقِّ أو للرَّسولِ، واللَّامُ في ﴿الدِّينِ ﴾ للجنسِ؛ أي: على سائرِ الأديانِ فينسَخُهَا، أو على أهلِهَا فيخذلُهُم.

(٣٤) _ ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ اَمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ ٱلْأَخْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَنطِلِ ﴾: يأخذُ ونَها بالرُّشَا في الأَحكامِ، سُمِّيَ أَخذُ المالِ أَكْلًا لأَنَّه الغَرَضُ الأَعظَمُ مِنه.

﴿ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾: دينِه.

﴿وَٱلَّذِينَ يَكُنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ يجوزُ أَنْ يُرادَ بهِ الكَثيرُ مِن الأحبارِ والرُّهبانِ، فيكونُ مُبالغةً في وَصفِهِم بالحرصِ على المالِ والضِّنِّ بها، وأَنْ يرادَ المُسلمونَ الَّذينَ يجمعونَ المالَ ويَقتَنُونَهُ ولا يُؤدُّونَ حقَّه، ويكونُ اقتِرانُهُ بالمُرتَشينَ مِن أَهلِ الكتابِ للتَّغليظِ، ويدلُّ عليهِ: أَنَّه لَمَّا نزلَ كَبُرَ على المسلمينَ، فذكرَ ذلك عُمرُ رضيَ اللهُ عنهُ لرسولِ اللهِ ﷺ فقالَ: "إنَّ اللهَ لَمْ يَفْرِضِ الرَّكاةَ إلَّا ليُطيِّبَ بها مَا بَقِيَ مِن أَموالِكُم» (۱).

وقولُه عليهِ السَّلامُ: «ما أُدِّيَ زَكاتُه فليسَ بكَنْزِ»(٢)؛ أي: بكنزِ أُوْعِدَ

⁽۱) رواه أبو داود (۱۹۶۶) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصحح النووي إسناده في «المجموع» (۱۳۸۲)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (۱۶۸۷) وصححه، وفي إسناده عثمان أبو اليقظان وهو ضعيف. وانظر: «السنن الكبرى» للبيهقي (٤/ ٨٣).

⁽۲) روي عن إبن عمر مرفوعًا وموقوفاً: فالمرفوع رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤/ ٨٣) من طريق محمد بن جبير عن سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً وقال: ليس هذا بمحفوظ، وإنما المشهور عن سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر موقوفاً. ورواه الطبراني في «الأوسط» (٨٢٧٩) وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٢٦) من طريق سويد بن عبد العزيز عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، ولفظه: «كل مال وإن كان تحت سبع أرضين يؤدى زكاته فليس بكنز، وكل مال لا يؤدى =

عليه؛ فإنَّ الوَعيدَ على الكنزِ مع عدم الإنفاقِ فيما أَمرَ اللهُ أن يُنفقَ فيه. وأما قولُه: «مَن تَركَ صَفْرَاءَ أو بَيْضَاءَ كُوِيَ بها»(١) ونحوُه، فالمرادُ مِنْها: ما لم يُؤدِّ حقَّها؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ فيما أوردَهُ الشَّيخانِ مَرْوِيًّا عَن أَبِي هُريرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «ما مِن صاحِبِ ذَهَبٍ ولا فِضَّةٍ لا يُؤدِّي مِنها حَقَّها إلَّا إذا كانَ يومُ القِيامَةِ صُفِّحَت لهُ صَفائِحُ مِن نارٍ فيكُوى بها جَنْبُهُ وجَبِينُهُ وظهرُه» (١).

زكاته وإن كان ظاهراً فهو كنز» قال ابن عدي: رفعه سويد إلى النبي على وغيره يرويه موقوفاً. وسويد ضعيف كما في «التقريب». والموقوف رواه الشافعي في «مسنده» (٦١٢ ـ ترتيب السندي)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٧١٤) و (٧١٤). وفي الباب عن أم سلمة قالت: «كنتُ ألبَسُ أوضاحاً مِنْ ذَهَبِ، فقلت: يا رسولَ الله، أكنزٌ هو؟ قال: «ما بلغ أن تُوَدَّى زكاتُه، فزُكِّي، فليس بكنزٍ» أخرجه أبو داود (١٥٦٤) واللفظ له، والحاكم في «المستدرك» (١٤٣٨)، من طريق عطاء عن أم سلمة. ورجاله ثقات إلا أن عطاء وهو ابن أبي رباح ـ لم يسمع من أم سلمة فيما قاله علي بن المديني. ومع ذلك فقد صححه ابن القطان، وجوَّد إسناده الحافظ العراقي، فيما نقله عنهما الحافظ ابن حجر في «الفتح» فقد صححه ابن القطان، وجوَّد إسناده الحافظ العراقي، غيما نقله عنهما الحافظ ابن حجر في «الفتح» (٣/ ٢٧٢). وروى البخاري في «صحيحه» (١٤٠٤): عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه سُئل عن هذه الآية فقال: من كنزها فلم يؤدِّ زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلمّا أنزلت جعلها الله طهرًا للأموال. وقد ترجم له البخاري بقوله: (باب ما أدي زكاته فليس بكنز).

(۱) رواه البخاري في «التاريخ الكبير» (٦/ ٢٠)، والطبري في «تفسيره» (١١/٤٢٧)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٨٠) من حديث أبي ذر رضي الله عنه. قال البخاري: فيه نظر. قلت: إسناده ضعيف لجهالة أحد رواته، ويشهد له ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١٤٦١) بإسناد صحيح من حديث أبي ذر أيضًا، ولفظه: «أيّما ذهبٍ أو فضةٍ أُوكِيَ عليه، فهو كَيٌّ على صاحبه حتى يُفْرِغَهُ في سبيلِ اللهِ إفراغًا». ورواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦٣٧)، وفي «مسند الشاميين» (٢٤٧)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣١٢/٣)، مِن حَديثِ أبي أُمامةً. قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ١٥٥): «فيه بقية، وهو مذلس».

(٢) رواه البخاري (١٤٠٢)، ومسلم (٩٨٧/ ٢٤) واللفظ له.

﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ هو الكَيُّ بهِمَا.

(٣٥) - ﴿ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِ نَارِ جَهَنَّمَ ﴾؛ أي: يومَ تُوقَدُ النَّارُ ذاتَ حَمْيِ شَديدٍ عليها، وأصلُه: تُحْمَى بالنَّارِ، فجُعلَ الإحماءُ للنَّارِ مُبالغةً، ثُمَّ حُذِفَت النَّارُ وأُسنِدَ الفِعلُ إلى الجارِّ والمَجرورِ تَنبيهًا على المَقصودِ، فانتقلَ مِن صيغَةِ التَّأنيثِ إلى صيغَةِ التَّذكيرِ، وإنَّما قالَ: ﴿عَلَيْهَا ﴾ والمذكورُ شَيئانِ؛ لأنَّ المُرادَ بهمَا دَنانيرُ ودراهِمُ كثيرةٌ كمَا قالَ عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنهُ: «أربعةُ آلافٍ ومادونَها نفقةٌ، وما فوقَها كنزٌ »(١)، وكذا قولُه: ﴿وَلَا يُنفِقُونَهَا ﴾.

وقيلَ: الضَّميرُ فيهِما للكنوزِ أو الأموالِ؛ فإنَّ الحُكمَ عامٌّ، وتخصيصُهُما بالذِّكرِ لأنَّهُما قانونُ (٢) التَّموُّلِ.

أو: للفضَّةِ، وتخصيصُها لقُربِها ودلالةِ حُكمِها على أنَّ الذَّهبَ أَوْلَى بهذا الحُكم (٣).

﴿ فَتُكُوكَ بِهَا جِمَاهُهُمْ وَجُوْبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ﴾ لأنَّ جمعَهُم وإمسَاكَهُم كانَ لطلبِ الوجاهَةِ بالغِنَى والتَّنعُّمِ بالمطاعمِ الشَّهيَّةِ والملابسِ البَهِيَّةِ، أو لأنَّهُم ازورُّ وا(1) عن السَّائلِ وأعرَضُوا عنه وولَّوه ظهورَهُم، أو لأنَّها أشرَفُ الأعضاءِ الظَّاهرةِ؛ فإنَّها

⁽۱) رواه أبن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٧٨٨)، وعبد الرزاق في «مصنفه» (١٥٠)، وفي «التفسير» (١٠٧٥)، والطبري في «تفسيره» (٢١/ ٤٢٧) عن عليِّ بن أبي طالب موقوفًا.

⁽٢) القَوانينُ: الأُصولُ، الواحِدُ قانونٌ، وليسَ بعَربيِّ. انظر: "الصحاح" للجوهري (٦/ ٢١٨٥).

⁽٣) هذا الذي اختاره الرّاغب، وقال: أُعِيدَ الضَّميرُ للفِضّةِ دونَ الذَّهبِ لأنَّ حبسَ الفِضّةِ عَن النّاسِ أعظَمُ ضَرَرًا، والحاجةُ إليها أمَسُّ، ومَنعُها للمَضرّةِ أجلَبُ. انظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (١/ ١٧٧).

⁽٤) أي: انحرفوا وعدلوا عنه. انظر: (الصحاح) للجوهري (٢/ ٦٧٣).

المشتمِلةُ على الأعضاءِ الرَّئيسيَّةِ الَّتي هي الدِّماعُ والقلبُ والكبدُ، أو لأَنَها أصولُ الجهاتِ الأربَع الَّتي هي مقاديمُ البَدنِ ومآخيرُه وجَنْباهُ.

﴿ هَاذَا مَا كَنَرْتُمُ ﴾ على إرادةِ القَوْلِ ﴿ لِأَنفُسِكُمُ ﴾: لِمَنفَعَتِها وكانَ عينَ مَضرَّتِها وسببَ تَعذيبِها ﴿ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمُ تَكَيْرُونَ ﴾؛ أي: وبالَ كَنزِ كُم، أو: ما تكيزُ ونَه.

وقُرِئَ: «تَكُنُزون» بضمِّ النُّونِ(١٠).

(٣٦) - ﴿ إِنَّ عِـدَّةَ ٱلشُّهُورِ ﴾؛ أي: مبلغَ عَدَدِها ﴿ عِندَٱللَّهِ ﴾ معمولُ ﴿عِـدَّةَ ﴾ لأنَّها مصدرٌ.

﴿ أَنْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَنِ اللّهِ ﴾: في اللوحِ المَحفوظِ، أو: في حكمِهِ، وهو صِفَةٌ لـ ﴿ أَنْنَا عَشَرَ ﴾، وقولُه: ﴿ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَنُوَتِ وَالْأَرْضَ ﴾ مُتعلَقٌ بما فيه مِن مَعنى النُّبوتِ ('')، أو بـ «الكتابِ» إن جُعلَ مَصدرًا، والمعنى: إنَّ هذا أمرٌ ثابِتٌ في نفس الأمرِ منذُ خلقَ اللهُ الأجرامَ والأَزْمِنَةَ.

﴿ مِنْهَا آرَبَعَتُهُ حُرُمٌ ﴾ واحدٌ فَرْدٌ وهو رجبٌ، وثلاثَةٌ سَرْدٌ: ذو القعدةِ وذو الحِجَّةِ والمحرَّمُ (٣).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات (ص: ٥٧) عن يحيى بن يعمر وأبي السمال.

⁽٢) قوله: «بما فيه»؛ أي: بالذي في كتاب الله «من معنى الثبوت» بيانٌ لـ «ما»، والمعنى: أنَّ ﴿ يَوْمَ خَلَقَ ﴾ متعلَّقٌ بما تعلَّقُ به ﴿ فِي كِتَبِ اللهِ ﴾ من نحو: ثابتٌ، وعليه فالكتابُ صفةٌ لا مصدرٌ كما أشار إليه بقوله الآتي: «أو بالكتاب إن جعل مصدرًا»؛ أي: لا صفةً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٨٦).

⁽٣) هذا ثابت في أحاديث صحاح منها ما رواه البخاري (٣١٩٧) عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي على الله عنه عن النبي على الرَّمانُ قَدِ اسْتَدارَ كَهَيْتَيهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّماواتِ والْأَرْضَ السَّنةُ اثْنا عَشَرَ شَهْرًا مِنْها أَرْبَعةٌ حُرُمٌ ثَلاثةٌ مُتَوالِياتٌ: ذُو الْقَعْدةِ وَذُو الْحِجّةِ والْمُحَرَّمُ وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمادَى وَشَعْبانَ ٩.

﴿ وَاللَّهِ اللَّهِ السَّلامُ، والعربُ وَرِثوه مِنْهُما.

﴿ فَالا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾: بهتكِ حُرْمَتِها وارتكابِ حَرامِها، والجمهورُ على أنَّ حُرمَة المقاتلةِ فيها منسوخةٌ (٢)، وأوَّلُوا الظُّلمَ بارتكابِ المعاصي فيهنَّ فإنَّه أعظَمُ وزرًا؛ كارتكابِها في الحرم وحالَ الإحرام.

وعَن عَطاءٍ: أَنَّه لا يحلُّ للنَّاسِ أن يَغزُوا في الحرمِ وفي الأشهرِ الحرُّمِ إلَّا أن يُغزُوا في الحرمِ وفي الأشهرِ الحرُّمِ إلَّا أن يُقاتَلُوا (٣).

ويؤيِّدُ الأُوَّلَ مَا رُويَ أَنَّه عليه السَّلامُ حاصرَ الطَّائفَ وغزا هوازِنَ بحُنينٍ في شَوَّالٍ وذِي القعدَةِ (١٠).

﴿وَقَائِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَافَة كَمَايُقَائِلُونَكُمْ كَافَة ﴾: جميعًا، وهي مصدرُ «كفَ عَن الشَّيءِ»، فإنَّ الجَميعَ مَكفوفٌ عَن الزِّيادةِ، وقعَ موقِعَ الحالِ(٥٠). ﴿وَاَعْلَمُوا أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُنَّقِينَ ﴾ بشارةٌ وضَمانٌ لهم بالنُّصرَةِ بسبب تقواهُم.

⁽١) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «القيم».

⁽٢) انظر: «الناسخ والمنسوخ» للقاسم بن سلام (١/٢٠٦ ـ ٢٠٨).

⁽٣) رواه أبو عبيد في «الناسخ والمنسوخ» (٣٨٨)، ومن طريقه الجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٣٩٠)، وذكره الثعلبي في اتفسيره» (١٣/ ٣٥٧). وعطاءٌ هو ابن أبي رباح.

⁽٤) رواه الواقدي في «المغازي» (٢/ ٣٠٥) عن الزهري، وأبو عُبَيد في «الأموال» (٤٥٤) عن سعيد بن المسيب. وتعقب ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية هذا الاستدلال بقوله: وفيه نظر؛ لأنَّ غزوَ هوازن بحنين كان في شوّال فلا تأييد فيه، وأما محاصرة الطّائف فقيل: إنَّه عليه السلام حاصره بقيّة الشَّهر المذكور، فلما دخل ذو القعدة انصرف عنه وأتي الجِعْرانة وأحرم منها للعمرة.

⁽٥) انظر: (شرح درة الغواص؛ للشهاب الخفاجي (ص:٢٠٢_٢٠٤).

(٣٧) - ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيَّ ﴾؛ أي: تأخيرُ حُرمَةِ الشَّهرِ إلى شهرِ آخرَ؛ كانُوا إذا جاءَ شَهرٌ حَرامٌ وهم محاربونَ أحلُّوهُ وحرَّمُوا مَكانَهُ شَهْرًا آخرَ، حـتَّى رَفَضُوا خصوصَ الأَشْهُر واعتبروا مجرَّدَ العَددِ(١).

وعن نافع برواية ورش: ﴿إِنَّمَا النَّسِيُّ﴾ بقلبِ الهمزةِ ياءً وإدغامِ الياءِ فيها(٢). وقُرئ: «النَّسْئُ» بحذفِها(٢).

و: «النَّسْءُ» و: «النَّسَاء» و: ﴿النَّسِيَّهُ ﴾ (٤)، وثلاثتُها مَصادِرُ «نَسأَهُ»: إذا أخَّرَهُ.

﴿ ذِيكَادَةً فِي ٱلْكُفْرِ ﴾ لأنَّه تَحريمُ ما أحلَّه (٥) اللهُ وتَحليلُ ما حرَّ مَه (١)، فهو كفرٌ آخرُ ضَمُّوهُ إلى كُفرِهِم (٧).

﴿ يَضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَروا ﴾ ضَلالًا زائِدًا (() . وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وحَفْصٌ : ﴿ يُصَـٰلُ ﴾ على البناءِ للمفعولِ، وعَن يعقوبَ : ﴿ يُضِلُّ ﴾ على أنَّ الفعلَ للهِ () .

(١) انظر: «الوجيز» للواحدي (ص:٤٦٣).

(٢) هي قراءة ورش عن نافع، ووافقه حمزة وهشام وقفًا. انظر: «التيسير» (ص: ١١٨).

(٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٨٧) عن الزهري وجعفر بن محمد والعلاء بن سيابة والأشهب.

(٤) ﴿ النَّبِيَّ ﴾ قراءة السبعة عدا ورشًا كما تقدم، و(النَّساء) عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) لهارون، و(النَّسء) عزاها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٨٧) لابن كثير، وهي خلاف المشهور عنه.

(٥) في نسخة التفتازاني: ﴿أحلُّ ، وفي نسخة الطبلاوي: ﴿لتحريم ما أحل ﴾.

(٦) في نسخة الطبلاوي: احرما.

(٧) يعني: أنَّهُم لمّا توارثوهُ على أنَّهُ شريعةٌ، ثمَّ استحلُّوهُ كانَ ذلكَ ممّا يعدُّ كفراً. انظر: (حاشية الخفاجي).

(٨) لأنَّ أصلَ الضَّلالِ ثابتٌ لهُم قبلَهُ، فالمُرادُ زيادتُهُ فيكونُ لهُم زيادةَ كفرِ على كفرٍ، وضلالٍ على ضلالٍ فهم في ظلماتٍ بعضُها فوقَ بعضٍ. انظر: «حاشية الخفاجي».

(٩) وقرأ خلف كقراءة حمزة والكسائيِّ وحفص، وباقي العشرة بفتح الياء وكسر الضاد. انظر: «السبعة» =

﴿يُحِلُّونَهُ عَامًا ﴾ يحلُّونَ النَّسيءَ مِن الأَشْهُرِ الحُرمِ سنةً ويُحرِّمونَ مَكانَهُ شَهْرًا آخرَ، ﴿وَيُحَرِّمُونَهُ, عَامًا ﴾ فيتركونَهُ على حُرمَتِه.

قيلَ: أوَّلُ مَن أحدَثَ ذلك جُنادَةُ بنُ عَوفِ الكِنانِيُّ، كانَ يقومُ على جَمَلٍ في الموسمِ فيُنادِي: إنَّ آلهتكُم قد أَحلَتْ لَكُم المحرَّمَ فأَحِلُّوهُ، ثمَّ يُنادِي في القابلِ: إن آلِهَتكُم قَدْ حَرَّمَت عليكُم المُحرَّمَ فحَرِّمُوه (١٠).

والجملتانِ تَفسيرٌ للضَّلالِ، أو حالٌ.

﴿لَيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللهُ ﴾؛ أي: ليوافِقُوا عدَّةَ الأربعَةِ المحرَّمَةِ، واللَّامُ مُتعلِّقَةٌ بـ ﴿ يُحَرِّمُونَه ﴾ أو بمَا دلَّ عليه مجموعُ الفِعلَين.

﴿ فَيُحِلُّواْ مَا حَكَّرَمَ اللَّهُ ﴾ بمواطأةِ العدَّةِ وحدَهَا مِن غَيرِ مُراعاةِ الوَقتِ.

^{= (}ص: ٣١٤)، و «التيسير» (ص: ١١٨)، و «النشر» (٢/ ٢٧٩).

⁽۱) رواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (۱۱/ ۲۵۶) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وفي فاعل هذا خلاف فقد روى الطبري أيضًا (۱۱/ ٤٥٤) عن قتادة أنه أبو تُمامة صفوان بن أمية أحد بني فُقيم بن الحارث ثم أحد بني كنانة. وذكر الثعلبي في «تفسيره» (۱۳۸ / ۳۲۶)، والبغوي في «تفسيره» (۱۶/ ۶۶ ـ ۷۷). عن الكلبي أنه نعيم بن ثعلبة، وكذا أورده الجرجاني في «درج الدرر» (۱/ ۷۲۶) من رواية محمَّد بن مروان عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسناد ساقط معروف. والقول بأن فاعل ذلك هو نعيم بن ثعلبة ذكره أيضاً الماوردي في «النكت والعيون» (۱/ ۳۲۱) عن الزبير بن بكار. وذكره ابن الجوزي في «زاد المسير» (۱/ ۳۵۶) عن الفراء، وهو في «معاني القرآن» للفراء (۱/ ۳۳۶). وأورده ابن عطية في «المحرر الوجيز» (۱/ ۳۳۳) عن أبي علي البغدادي، لكنه تعقبه بقوله: واسم نعيم لم يعرف في هذا، وما أرى ذلك إلا كما حكى النقاش: من بني فقيم كانوا يسمون: القلامس، واحدهم: قَلَمَّس، وكانوا يُفتون العرب في الموسم، يقوم كبيرهم في الحجر ويقوم آخر عند الباب ويقوم آخر عند الركن فيفتون. قال ابن عطية: فهم على هذا عدة، منهم نعيم، وصفوان، ومنهم ذرية القلمَس حذيفة بن عبد، وغيرُهم.

﴿زُيِّنَ لَهُمْ سُوَّءُ أَعْمَـٰ لِهِمْ ﴾، وقُرِئَ على البِناءِ للفاعِلِ (١) وهوَ اللهُ تَعالى، والمعنى: خذَلَهُم وأَضَلَّهُم حتَّى حَسِبُوا قَبِيحَ أَعْمَالِهِم حسنًا.

﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى الْقَوْمَ الْكَنْفِرِينَ ﴾ هِدايةً مُوصِلَةً إلى الاهتداءِ.

(٣٨) _ ﴿ يَكَأَيُّهُمَا الَّذِينَ ءَامَنُواْ مَا لَكُوْ إِذَا قِيلَ لَكُوْ اَنفِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ اَثَاقَلَتُدُ﴾: تَباطَأْتُم.

وقُرِئَ: «تَثَاقَلْتُم» على الأصلِ (٢)، و: «آثَّاقَلْتُم» على الاستفهامِ (٣) للتَّوبيخِ. ﴿ إِلَى اَلْأَرْضِ ﴾ مُتعلِّقٌ بهِ؛ كأنَّهُ ضُمَّنَ مَعنى الإخلادِ والميلِ فعُدِّيَ بـ «إلى».

وكانَ ذلكَ في غَزوَةِ تبوكَ؛ أُمِرُوا بها بعد رُجوعِهِم مِن الطَّائفِ في وقتِ عُسرَةٍ وقَيْظِ مع بُعْدِ الشُّقَّةِ (٤) وكثرةِ العدقِ، فشَقَّ عليهم.

﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ وغرورِها ﴿ مِنَ ٱلْآخِرَةِ ﴾: بدلَ الآخرةِ وَنَعيمِهَا ﴿ فَمَا مَتَنعُ ٱلْآخِرَةِ ﴾: في جنبِ الآخرةِ ﴿ إِلَّا قِلْيَـلُ ﴾ مُستَحْقَرٌ.

(٣٩)- ﴿إِلَّا نَنفِرُوا ﴾: إِنْ لا تَنْفِرُوا إلى ما استُنفِرْتُم إليه ﴿ يُعَذَبُّ عَدَابًا الْمِيهُ عَدَابًا الْمِيهُ ﴿ وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾: أليمًا ﴾ بالإهلاكِ بسبب فظيع كقَحْطٍ وظُهورِ عَدُوِّ ﴿ وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ﴾: ويستَبْدِل بِكُم آخرينَ مُطيعينَ كأَهْل اليَمَنِ (٥) وأبناءِ فارِسَ (١).

(۱) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧) عن ابن مسعود، و «البحر» (١١/ ٢٧٧) عن زيد بن علي.

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٧)، و «الكشاف» (٣/ ١٧٥)، عن الأعمش.

⁽٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات، (ص: ٥٧) عن أبي عمرو، ونبه أنها بالمد.

⁽٤) ضمير «بها» للغزوة، والقيظُ: شدّةُ حرّ الصَّيفِ، والشُّقّةُ: مسافةٌ بعيدةٌ يشقُّ قطعُها. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٥) انظر: «تفسير الطبري» (٢١/ ٢٣٥) عن شريح بن عبيد.

⁽٦) روى الترمذي (٣٢٦١) عن أبي هريرة أنه قال: قال ناس من أصحاب رسول اللَّه ﷺ: يا رسول =

﴿ وَلَا تَضُــُرُوهُ شَيْئًا ﴾: لا يقدَحُ تَثاقُلُكُم إذا تثاقلتُم (١) في نصرِ دينِه شيئًا، فإنَّه الغَنِيُّ عَن كُلِّ شيءٍ وفي كلِّ أَمْرٍ.

وقيلَ: الضَّميرُ للرَّسولِ(٢)؛ أي: ولا تَضرُّوهُ؛ فإنَّ اللهَ وعدَ له بالعِصمَةِ والنُّصرَةِ، وعدُهُ حتُّ.

﴿ وَٱللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ فيقدرُ عَلى التَّبديلِ وتغييرِ الأسبابِ والنُّصرَةِ بلا مددٍ؛ كمَا قالَ:

(٤٠) ﴿ إِلَّا نَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ ﴾؛ أي: إِنْ لَمْ تَنصروهُ فَسَيَنْصرُهُ اللهُ كَمَا نَصَرَهُ اللهُ ﴿ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِكَ ٱشْنَيْنِ ﴾ ولم يَكُن مَعَه إلَّا رَجلٌ واحِدٌ، فحُذِفَ الجزاءُ وأُقيمَ ما هوَ كالدَّليل عليه مُقامَه.

أو: إِنْ لَمْ تَنصروهُ فَقَد أُوجَبَ اللهُ له النَّصرَ حتَّى نصرَهُ في مثلِ ذلك الوقتِ فلَنْ يخذُله في غيره (٣).

وإسنادُ الإخراجِ إلى الكفرةِ لأنَّ همَّهُم بإخراجِه أو قتلِه تسبَّبَ لإذن اللهِ له بالخُروجِ.

اللَّه، من هؤلاء الذين ذكر اللَّه: إن تولينا استبدلوا بنا ثم لا يكونوا أمثالنا؟ قال: وكان سلمان بجنب رسول اللَّه ﷺ، قال: فضرب رسول اللَّه ﷺ، قال: «هذا وأصحابه. والذي نفسي بيدِه، لو كان الإيمانُ مَنُوطًا بالثُّريّا لتناولَهُ رجالٌ مِنْ فارِسَ».

⁽١) في نسخة التفتازاني: «إذ لا يقدح تثاقلهم»، وفي نسخة الطبلاوي: «إذ لا يقدح تثاقلكم».

⁽٢) وعلى الأوَّلِ لـ (الله). انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٦/أ).

⁽٣) نقل الطيبي عن ابن المنير أنَّ الفرق بين الوَجهينِ عسيرٌ، وغايَتُه: أنَّه في الأوَّلِ: وُعدَ بنَصرٍ مُستقبَلِ أُكُدَ تَحقيقُهُ بوجودِ نَصرهِ مِن قَبلُ، وفي الثاني: إخبارٌ باستمرارِ نَصرٍ ماضٍ. والأمرُ فيهما مُتقارِبٌ، واستظهر أبو حيان الوجه الأول. انظر: "فتوح الغيب" (٧/ ٢٤٨)، و"البحر المحيط" (١١/ ٢٨١).

وقُرِئَ: «ثَانِيْ اثنينِ» بالسُّكونِ (١) على لُغَةِ مَن يُجرِي المنقوصَ مُجرى المقصورِ في الإعراب، ونصبُهُ على الحالِ.

﴿ إِذْ هُمَا فِ ٱلْفَارِ ﴾ بدلٌ مِن ﴿ إِذْ أَخْرَبَهُ ﴾ بدلَ البَعضِ إِذ المرادُ به زَمانٌ مُتَّسِعٌ، و «الغارُ »: نَقْبٌ في أعلى مسيرةِ ساعَةٍ، مَكَثَا فيه ثلاثًا.

﴿إِذْيَكُولُ ﴾ بدَلٌ ثانٍ أو ظرفٌ لـ﴿ثَانِي ﴾ ﴿لِصَنَحِيهِ، ﴾ وهو أبو بكرٍ: ﴿لَا تَحْدَرُنْ إِنَ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ بالعِصْمَةِ والمَعونَةِ.

رُوِيَ: أَنَّ المُشركينَ طَلَعُوا فوقَ الغَارِ، فأشفَقَ أبو بكرٍ على رَسولِ اللهِ، فقالَ عليهِ السَّلامُ: «ما ظنَّكَ باثنينِ اللهُ ثالِثُهُما»(٣) فأعماهُم عَن الغارِ، فجعَلُوا يتردَّدُونَ حولَهُ فلَمْ يرَوْهُ(١).

⁽١) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٨٩) عن أبي عمرو.

⁽Y) قوله: "في يمني مكة"؛ أي: على طريق اليمن، قال الزمخشري في "الجبال والأمكنة والمياه" (ص: ۷۷): ثور: من جبال مكة بالمفجر من خلف مكة على طريق اليمن، يسمى ثور أطحل.

⁽٤) رواه ابن سعد في «الطبقات» (١/ ١٧٧ و ٢٢٩)، والبزار في «مسنده» (٤٣٤٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠ / ٤٤٣)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٢٢٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢/ ٤٨٣). ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٤٢٠)، من طريق عون بن عمرو القيسيّ، عن أبي مُصعب المكّيّ قال: أدركتُ زيدَ بن أرْقَمَ وأنسَ بن مالك والمغيرة بن شعبة يتحدثون، فذكره. وقال العقيلي: عوين بن عمرو القيسي عن الجريري وغيره، ولا يتابع عليه... وأبو مصعب رجل مجهول. وانظر: «نصب الراية» (١/ ١٢٣).

وقيلَ: لَمَّا دَخَلَا الغارَ بعثَ اللهُ حمامَتينِ فباضَتَا في أسفلِه، والعنكبوتَ فنسَجَتْ عليهِ(١).

﴿ فَأَنْ زَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُ ، ﴾: أَمَنَتَهُ الَّتِي تَسْكُنُ عَنْدَهَا القُلُوبُ ﴿ عَلَيْهِ ﴾: على النَّبِيِّ عليهِ السَّلامُ، أو على صاحبِهِ (١)، وهو الأظهَرُ لأنَّه كانَ مُنزَعِجًا.

﴿ وَأَيْتَكَدُهُ، بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوِّهَ ﴾ يعني: الملائكة، أنزَلَهُم ليَحرسُوهُ في الغَارِ، أو ليُعينوهُ على أو ليُعينوهُ على أو ليُعينوهُ على العَدُوِّ يومَ بدرٍ والأحزابِ وحُنينٍ، فتكونُ الجُملَةُ مَعطوفَةً على قولِه: ﴿ نَصَكَرَهُ ٱللَّهُ ﴾.

﴿ وَجَعَكَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَكُرُواْ ٱلسُّفَٰكَى ﴾ يعني: الشَّركَ، أو دَعْوَةَ الكُفْر.

﴿وَكَلِمَةُ ٱللّهِ هِ الْمُلْكَا﴾ يعني: التَّوحيدَ، أو دَعوةَ الإسلامِ، والمعنى: وجعلَ ذلك بتَخليصِ الرَّسولِ عَن أيدي الكُفَّارِ إلى المدينَةِ فإنَّه المبدأُ له، أو بتأييدِهِ إيَّاهُ بالملائكةِ في هذه المواطِنِ، أو بحفظِهِ ونصرِهِ له حيثُ حضرَ.

وقرأً يَعقوبُ: ﴿ وَكَلِمَةَ اللهِ ﴾ بالنَّصبِ (٣) عَطْفًا على ﴿ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ ﴾،

⁽۱) هو تتمة الحديث السابق، وقصة نسج العنكبوت رواها أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (۳۲۵۱) بإسناد معيف كما ذكر محققوه، لكن قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/ ٤٥١) عنه: هذا إسناد حسن، وهو من أجودٍ ما رُوي في قصة نسج العنكبوت على فم الغار.

⁽٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣١٩٣٨) وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٠١) عن حبيب بن أبي ثابت، وفيه: «فأما النبي ﷺ فقد كانت السكينة عليه قبل ذلك»، وروى نحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٠١) عن ابن عباس رضى الله عنهما.

⁽٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).

والرَّفعُ أَبلَغُ لِمَا فيهِ مِن الإشعارِ بأنَّ كَلِمَةَ اللهِ عالِيَةٌ (١) في نَفسِهَا، وإن فاقَ غيرُهَا فلا ثباتَ لتَفوُّقِهِ ولا اعتبارَ، ولذلك وُسِّطَ الفَصلُ (١).

﴿ وَأَللَّهُ عَزِيثُ حَكِيثُ ﴾ في أمرِه وتَدبيرِه.

(٤١) ـ ﴿ أَنفِرُواْ خِفَافًا ﴾ لنشاطِكُمْ له (٣) ﴿ وَثِقَ الله ﴾ عنه؛ لِمَشقَّتِه عَلَيكُم. أو: لقِلَّةِ عِيالِكُم ولكَثرَتِها.

أو: رُكبانًا ومُشاةً.

أو: خِفافًا وثِقالًا مِن السِّلاح.

أو: صِحاحًا ومِراضًا، ولذلكَ لَمَّا قالَ ابنُ أمَّ مَكتومٍ لرَسُولِ اللهِ ﷺ: أَعَلَيَّ أَنْ أَنفِرَ؟ قالَ: «نعم» حتَّى نزلَ: ﴿ لَيْسَ عَلَ ٱلأَعْمَىٰ حَرَجٌ ﴾ [النور: ٦١](٤).

﴿وَجَنِهِدُواْ بِأَمُولِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ بما أَمْكَنَ لَكُم مِنْهُما كِلَيْهِما أو أحدِهِما.

﴿ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ مِن تَركِه ﴿ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ الخيرَ عَلِمْتُم أَنَّه خَيرٌ، أو: إِن كنتُمْ تَعَلَمُونَ أَنَّه خَيْرٌ؛ إذ إخبارُ اللهِ تَعالى به صِدقٌ فبادِرُوا إليه.

⁽١) في نسخة الخيالي: «عليّة».

 ⁽۲) ضمير الفصل: ﴿وِي وَكِيد لـ﴿كِلِكَة ﴾، وكونه ضمير رفع يرجح قراءة الرفع فيها، وقد مال عامة الشراح والمعربين إلى ترجيحها. انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري
 (۲/ ١٤٥٠)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٢٥١)، و«حاشية التفتازاني» (٢٦٦/ ب).

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «لنشاطكم للنفور».

⁽٤) ذكره الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٤٩)، ورواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٦١) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه. وهذا خامس الوجوه التي فسَّرَ بها الخفّة والثُقلَ.

(٤٢) - ﴿ لَوْ كَانَ عَرَضَا قَرِيبًا ﴾؛ أي: لو كانَ ما دُعُوا إليه نَفْعًا دُنيويًّا قريبًا سهلَ المأخذِ ﴿ وَسَفَرًا قَاصِدًا ﴾: متوسِّطًا ﴿ لَآتَبَعُوكَ ﴾: لوافقوكَ.

﴿ وَلَكِئَ بَعُدَتُ عَلَيْهِمُ ٱلشُّقَةُ ﴾: المسافَةُ الَّتي تُقْطعُ بمشقَّةٍ. وقُرِئَ بكسرِ العَينِ والشِّين (۱).

﴿ وَسَيَحْلِفُونَ إِلَا لَهِ ﴾؛ أي: المُتخلِّفُونَ إذا رجعْتَ مِن تَبوكَ (٢) مُعتَذِرينَ.

﴿ لَوِ ٱسۡ تَطَعْنَا ﴾ يقولونَ: لَوْ كَانَ لَنَا استطاعَةُ العُدَّةِ أَو البَدنِ، وقُرِئَ: «لَوُ اسْتطَعْنا» بضمِّ الواوِ (٣) تَشْبيهًا لها بواوِ الضَّميرِ في قولِه: ﴿ أَشْتَرُوا ٱلضَّلَالَةَ ﴾ [البقرة: ١٦].

﴿ لَخَرَجْنَامَعَكُمُ ﴾ سادٌ مَسدٌ جَوابَي القسمِ والشَّرطِ (١٠)، وهذا مِن المُعجِزَاتِ لاَنَه إخبارٌ عمَّا وقعَ قبلَ وُقوعِه.

﴿ يُهُلِكُونَ أَنفُسَهُمْ ﴾ بإيقاعِهَا في العَذابِ، وهو بدلٌ مِن ﴿ سَيَحْلِفُونَ ﴾؛ لأنَّ الحَلِفَ الكاذِبَ إيقاعٌ للنَّفس في الهلاكِ(٥)، أو حالٌ مِن فاعلِه.

⁽۱) أي: «بَعِدتُ عليهم الشِّقَّةُ» نسبت لعيسى بن عمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)، و «الكشاف» (٣/ ٥٢٣).

⁽٢) أي: من غزوة تبوك، وتبوكُ محلٌّ سُمِّي بعين ماء فيه. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٢) عن الأعمش.

⁽٤) وفي قولِه: ﴿ لَوَرَجْنَا ﴾ مذهبان: أحدُهُما: أنَّ ﴿ لَمَرَجْنَا ﴾ جوابُ القسم، وجوابُ لو محذوفٌ على قاعدةِ اجتماعِ القسم والشَّرطِ إذا تقدَّمَ القسم، وهوَ اختيارُ ابنِ عصفورِ رحمَهُ اللهُ. والآخرُ: أنَّ ﴿ لَمَرَجَنَا ﴾ جوابُ «لو»، و«لو» وجوابُها جوابُ القسم، وهوَ اختيارُ ابنِ مالكِ رحمَهُ اللهُ. أما كلام المصنف فقيل: إنه لم يقل به أحد، وقيل: لمّا حذف جوابُ «لو»، ودلَّ عليهِ جوابُ القسمِ، جُعلَ كأنَّهُ سدَّ مسدَّ الجوابَين. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٥) استبعد هذا الوجه أبو حيان، وأجازه الحلبي. انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٢٨٩)، و: «الدر المصون» (٦/ ٥٥).

﴿ وَاللَّهُ يَعْلُمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ في ذلك لأنَّهُم كانُوا مُستطيعينَ الخُروجِ.

(٤٣) ـ ﴿ عَفَا أَلِلَّهُ عَنكَ ﴾ كنايةٌ عَن خَطيْه في الإذنِ؛ فإنَّ العَفْوَ مِن روادِفِه (١).

﴿ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ ﴾ بيانٌ لَمَّا كُنِيَ عنهُ بالعَفْوِ والمُعاتبَةِ عليه، والمعنى: لأيِّ شيءٍ أَذِنْتَ لَهُم في القُعودِ حينَ استَأْذَنُوكَ واعتَلُوا بأكاذيبَ وهَلَّا تَوقَّفْتَ ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا ﴾ في الاعتذارِ ﴿وَتَعْلَمَ ٱلْكَنذِبِينَ ﴾ فيه.

قيلَ: إنَّما فعلَ رسولُ اللهِ ﷺ شَيئينِ لَمْ يُؤمَرْ بهمَا: أَخذَهُ للفِداءِ (٢)، وإذنَه للمُنافقينَ (٣)، فعاتبَهُ اللهُ عليهمَا.

(٤٤) - ﴿ لَا يَسْتَغَذِنُكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ أَن يُجَدِهِدُوا بِأَمْوَلِهِمْ وَٱنفُسِهِمْ ﴾؛ أي: ليسَ مِن عادَةِ المُؤمنينَ أَنْ يَستأذِنوكَ في أَنْ يُجاهِدُوا^(١)،

⁽١) الروادف هنا بمعنى: التوابع، وقد تبع المصنف في هذا الزمخشري، لكنه تلطّف وتأدب في العبارة، فعبارة (الكشاف، (٣/ ٥٢٥): ﴿عَمَا اللّهُ عَنك ﴾ كنايةٌ عن الجناية، لأن العَفْوَ رادِفٌ لها، ومعناه: أخطأت وبئس ما فعلت. وقد تعقب الزمخشريَّ الكثيرُ من العلماء، وبينوا خطأه فيما قاله، وإساءته لسيد الأولين والآخرين؛ كالطيبي في (فتوح الغيب، (٧/ ٢٥٥)، وأبي حيان في (البحر، (٢٩٢/١١)، وأبي السعود في (تفسيره) (٤/ ٦٩)، والآلوسي في (روح المعاني، (٠١/ ٣٥٣). وقد ألف البدر النابلسي كتابًا في الردِّ على الزمخشري في كلامه هذا سمّاهُ ﴿جَنَةَ النَاظِر وجُنَة المُناظِر في الانتصارِ مِن أبي القاسم للطاهر،؛ والمراد بأبي القاسم الزمخشريُ، وبالطاهر النبيُ ﷺ وذكر السبكي أن هذا من جملة الأسباب التي دعته إلى الانكفاف عن إقراء (الكشاف، وخلاصة الكلام أن هذه العبارة تقال لمن لم يذنب أصلًا، وأن في تقديم العفو على العتاب إشعار بالتعظيم لمن توجَّة له الخطاب. وانظر: (حاشية السيوطي، (٧/ ٨٥ ـ ٨٨).

⁽٢) في نسخة التفتازاني: ﴿أَخِذُ الفداءِ﴾.

⁽٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٤٧٩) عن عمرو بن ميمون.

⁽٤) قال الطَّبِيُّ: نفيُ العادةِ مُستفادٌ مِن نَفي فعلِ المستقبَلِ، والمرادُبه الاستمرارُ على نحو: (فلانٌ يقرِي الضَّيفَ ويَحمِي الحَريمَ). انظر: (فتوح الغيب) (٧/ ٢٥٦).

فإنَّ الخُلَّصَ مِنْهُم يبادرونَ إليهِ ولا يوقفونَهُ على الإذنِ فيه فضلًا أَنْ يَستأذِنُوا ('' في التَّخلُّفِ عنه، أو: أَنْ يَستأذِنُوكَ في التَّخلُّفِ كراهَةَ أَنْ يُجاهِدُوا.

﴿ وَأَللَّهُ عَلِيمٌ اللَّهُ مَنَّقِينَ ﴾ شهادةٌ لَهُم بالتَّقوَى وعِدَةٌ لهم بثَوابِه.

(٤٥) - ﴿ إِنَّمَا يَسْتَتَذِنُكَ ﴾ في التَّخلُفِ ﴿ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ تخصيصُ الإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ في الموضعينِ للإشعارِ بأنَّ الباعِثَ على الجهادِ والوازعَ عَنه الإيمانُ وعدمُ الإيمانِ بهمَا.

﴿وَارْتَابَتُ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾: يَتحيَّرونَ (١٠).

(٤٦) ﴿ وَلَوْ أَرَادُوا ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُوا لَهُ ﴾: للخروجِ ﴿ عُدَّةً ﴾: أَهْبَةً (")، وقُرِئَ: (عُدَّهُ) بحذفِ التَّاءِ عندَ الإضافَةِ (١٠)؛ كقولِه:

وأخلفوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذي وَعَدوا(٥)

إِنَّ الخَلِيطَ أَجَـدُّوا البينَ فانجَرَدُوا

وهو بلا نسبة في «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٢٥٤)، و«تفسير الطبري» (١٧/ ٣٢٤)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٩٧)، و«الخصائص» لابن جني (٣/ ١٧١).

⁽١) في نسخة الخيالي: "يستأذنوك".

⁽٢) يعني: «التَّردُّدُ» مجازٌ أو كنايةٌ عنِ التَّحيُّرِ؛ لأنَّ المتحيِّر لا يقرُّ في مكانٍ وأصلُ معنى التَّردُّدِ الذَّهابُ والمجيءُ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) ما يحتاجُ إليهِ المسافرُ كالزّادِ والرّاحلةِ. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٦٨).

⁽٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٢) عن محمد بن عبد الملك بن مروان.

⁽٥) عجز بيت نسب للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب في «العباب الزاخر» (مادة: خلط)، و «اللسان» (مادة: غلب)، و «المقاصد النحوية» (٢٠٩٦/٤)، وعزاه السمين في «الدر المصون» (٦/ ٥٧) لزهير، وصدره:

و (عِدُّه) بكسرِ العينِ بإضافَةٍ وبغَيرِها (١).

﴿وَلَكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱلْبِعَائَهُمْ ﴾ استدراكٌ عَن مَفهومِ قولِه: ﴿وَلَوَ أَرَادُوا اللَّهُ عَن مَفهومِ قولِه: ﴿وَلَوَ أَرَادُوا اللَّهُ رَبِّ كَانَّه قَالَ: مَا خَرَجُوا ولكن تَثْبَطُوا لأَنَّه تَعالَى كَرِهَ انبِعَاثَهُم؛ أي: نُهوضَهُم للخُروجِ ﴿فَثَبَطَهُمْ ﴾: فحَبَسَهُم بالجُبنِ والكَسَلِ (١٠).

﴿ وَقِيلَ اَقْعُدُواْ مَعَ ٱلْقَدِينَ ﴾ تمثيلٌ لإلقاءِ اللهِ كراهَةَ الخُروجِ في قُلُوبِهِم، أو وَسوَسَةِ (٣) الشَّيطانِ بالأمرِ بالقُعودِ، أو حكايةُ قَولِ بَعضِهِم لبَعضِهِم، أو إذنِ (١) الرَّسولِ لهم، و ﴿ ٱلْقَدِيرِينَ ﴾ يحتَمِلُ المَعذورينَ وغيرَهُم، وعلى الوَجهينِ لا يخلو عَن ذَمِّ (٥).

(٤٧) - ﴿ لَوْ خَرَجُواْ فِيكُمْ مَّا زَادُوكُمْ ﴾ بخُرُ وجِهِم شَيئًا ﴿ إِلَّا خَبَالًا ﴾: فسادًا وشَرًّا، ولا يَستلزِمُ ذلكَ أَنْ يكونَ لَهُم خَبَالٌ حتَّى لَوْ خرَجَوُا زادُوا؛ لأنَّ الزِّيادَةَ باعتبارِ أعمِّ العامِّ الَّذي وقعَ مِنهُ الاستثناءُ مُنقَطِعًا، ولأجلِ هذا التَّوهُم جُعلَ الاستثناءُ مُنقَطِعًا، وليسَ كذلك لأنَّه لا يكونُ مُفرَّعًا(٧).

⁽١) نسبت القراءتان لزر بن حبيش. انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (٥٨).

⁽٢) التَّشِيطُ: التَّعويقُ والصَّرفُ عمّا يريدُ فعلَهُ. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٣) معطوف على (إلقاءِ).

⁽٤) معطوف على (قول).

⁽٥) لأن الأمر خرج عن معناه الحقيقي إلى معنى التوبيخ. انظر: (حاشية الخفاجي).

⁽٦) أي: ما زادوكُم شيئًا إلاّ الخبالَ على صلاحِكُم.

⁽٧) أي: توهَّمَ بعضُ المعربينَ الاستثناءَ مفرَّغًا مُنقطِعًا بتقديرِ: ما زادوكُم قوَّةً وخيرًا لكنْ شرًّا وخبالًا، فلا يصعُّ صناعةً، فلا يحونُ إلّا مُتَّصلًا، فلا يصعُّ صناعةً، وهذهِ مِنَ الفوائِدِ الَّتِي لم يصرُّحْ بها النُّحاةُ. انظر: وحاشية الخفاجي).

﴿ وَلَأَ وَضَعُواْ خِلَالَكُمْ ﴾: ولأسرَعُوا رَكائِبَهُم بينكُم بالنَّميمَةِ والتَّضريبِ(١)، أو الهزيمَةِ والتَّخذيلِ، مِن (وَضَعَ البعيرُ وَضْعًا»: إذا أَسَرَعَ.

﴿ بَبَغُونَكُمُ ٱلْفِئْنَةَ ﴾ يريدونَ أَنْ يفتنوكُم بإيقاعِ الخلافِ فيما بينكُم والرُّعبِ في قلوبِكُم، والجملةُ حالٌ مِن الضَّميرِ في «أوضعوا».

﴿ وَفِيكُمُ سَمَّعُونَ لَمُمُ ﴾: ضَعَفَةٌ يَسمَعونَ قَوْلَهُم ويُطيعُونَهُم، أو: نَمَّامُونَ يَسمَعُونَ حَديثكُم للنَّقل إليهِم (٢).

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمُ ۚ إِالظَّالِلِمِينَ ﴾ فيَعْلَمُ ضَماثِرَهُم ومَا يَتأتَّى مِنْهُم.

(٤٨) _ ﴿ لَقَدِ ٱبْتَعَوْا ٱلْفِتْ نَهَ ﴾: تشتيتَ أَمْرِكَ وتَفريقَ أَصْحَابِكَ ﴿ مِن قَبْ لُ ﴾ يعني: يومَ أُحُدٍ؛ فإنَّ ابنَ أُبِيٍّ وأصحابَهُ كمَا تَخَلَّفُوا عن تَبوكَ بعدَما خَرَجُوا مَع الرَّسُولِ إلى ذي جدة (٣) أسفَلَ مِن ثَنِيَّةِ الوَداعِ انصرَفُوا يومَ أُحُدٍ (٤).

﴿وَقَـُكَبُوا لَكَ ٱلْأَمُورَ ﴾ ودبَّرُوا لك المَكايِدَ والحِيَلَ، ودَوَّرُوا الآراءَ في إِبطالِ أَمْرِكَ.

⁽١) التضريب بين القوم: الإغراء. انظر: «الصحاح» للجوهري (١٦٨/١).

⁽٢) اللام على الوجه الأول للتقوية، وعلى الثاني للتعليل. انظر: (حاشية الخفاجي».

⁽٣) قوله: (على ذي جدة) كذا وقع عند الثعلبي (٣٩ / ٣٩١) والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٤٧)، والذي في «تفسير الطبري» (١١/ ٤٩٠) و «تاريخه» (٣/ ٣٠١): «وضرب عبد الله بن أبي عسكره على حدة أسفل منه بحذاء ذباب جبل بالجبانة أسفل من ثنية الوداع». وذُباب: جبل صغير يقع في شمال المدينة بالقرب من ثنية الوداع من جهة الشمال. وانظر: «المدينة بين الماضي والحاضر» للعياشي (ص: ٧٤). وقال الشهاب الخفاجي: ذو جدة مكانٌ بقربِه - أي: ثنية الوداع -، ولم أزَلهُ ضبطًا، وأظنّهُ مِن تحريفِ النّساخ. قلت: ولم أقف عليه في كتب البلدان أيضًا.

⁽٤) انظر: «تفسير الطبري» (١١/ ٤٩٠)، و «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٣٩٢) و «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٤٧).

﴿ حَتَىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ ﴾: النَّصرُ والتَّأييـدُ الإلهيُّ ﴿ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾: وعَلَا دِينُهُ ﴿ وَهُمْ كَارِهُونَ ﴾ أي: على رغم مِنْهُم.

والآيتانِ لتَسلِيَةِ الرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ والمُؤمنينَ عَـلـى تخلُّفِهِم، وبَيانِ ما ثَبَّطَهُم اللهُ لأجلِهِ وكرهَ انبعائهُم لَهُ، وهتكِ أستارِهِم، وكَشْفِ أَسْرارِهِم، وإزاحَةِ اعتِذارِهِم؛ تَدارُكًا لِمَا فَوَّتَ الرَّسولُ بالمبادرَةِ إلى الإذنِ، ولذلكَ عُوتِبَ عليهِ.

(٤٩) - ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَكُولُ أَثَذَن لِي ﴾ في القُعودِ ﴿ وَلَا نَفْتِنِي ﴾: ولا تُوقِعْنِي في الفِتْنَةِ؛ أي: العِصيانِ والمُخالفَةِ بأَنْ لا تأذنَ لي، وفيه إشعَارٌ بأنَّه لا محالةَ مُتخلِّفٌ أَذِنَ له أو لم يَأذَنْ.

أو في الفتنَةِ بسببِ ضَياعِ المالِ والعِيالِ؛ إذ لا كافلَ لَهُم بَعدِي.

أو في الفِتنَةِ بنساءِ الرُّومِ؛ لِمَا رُوِيَ: أنَّ جدَّ بنَ قيسٍ قالَ: قَدْ عَلِمَتِ الأَنصارُ أَنِي مُولَعٌ بالنِّساءِ فلا تَفْتِنِّي ببناتِ أصفَرَ، ولكنِّي أُعينُكَ بمَالي فاترُكْنِي (١).

﴿ أَلَا فِى ٱلْفِتْــٰنَةِ سَــُقَطُوا ﴾؛ أي: إنَّ الفِتنَةَ هي الَّتي سَقَطُوا فيها _ وهي فِتْنَةُ التَّخلُّفِ أو ظهورِ النِّفاقِ _ لا ما احترزُوا عنه.

﴿ وَإِنَ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةً الْإِلْكَ فِرِينَ ﴾: جامعَةٌ لَهُم يومَ القِيامَةِ، أو الآن الإحاطةِ أسبابِها بهِم (١).

⁽۱) رواه الطبراني في «الكبير» (١٢٦٥٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناده يحيى الحماني وهو ضعيف كما قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٠). وانظر: «سيرة ابن هشام» (٥/ ٥١٦)، و «تفسير الطبري» (١١/ ٤٩٤)، و «تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ١٨٠٩) و «أسباب النزول» للواحدي (٢٤٦). وقد رواه ابن إسحاق ومن طريقه الطبري عن الزهري وجماعة من أشياخه مرسلًا، ورواه ابن أبي حاتم متصلًا من طريق ابن إسحاق ثنا سعيدُ بنُ عبد الرحمن بنِ حسانَ بنِ ثابتٍ عن جابر بن عبد الله قال: سمعتُ رسولَ اللهِ على النهِ على النهِ قيسٍ .. فذكره بنحوه.

⁽٢) فعلَى الأوَّلِ المجازُ في ﴿مُحيطة ﴾ حيثُ استعملَ في الاستقبالِ، وعلى النَّاني في ﴿جَهَنَّهُ ﴾ حيثُ =

(٥٠) - ﴿ إِن تُصِبُكَ ﴾ في بعضِ غَزَواتِك ﴿ حَسَنَةٌ ﴾: ظَفَرٌ وغَنيمَةٌ ﴿ وَغَنيمَةٌ ﴿ وَغَنيمَةٌ ﴿ وَغَنيمَةٌ ﴿ وَغَنيمَةٌ ﴾ لَفَرْطِ حَسَدِهِم.

﴿ وَإِن تُصِبُك ﴾ في بَعضِها ﴿ مُصِيبَةُ ﴾: كسرٌ أو شِدَّةٌ كمَا أصابَ يومَ أحدٍ ﴿ يَعَوُلُواْ قَدُ أَخَذَنَا آمَرَنَا مِن قَبُلُ ﴾ تبَجَّحُوا بانصِرافِهِم واستحمَدُوا آراءَهُم في التَّخلُّفِ ﴿ وَيَكَوَلُواْ ﴾ عَن مُتحدَّثِهم بذلك (١) ومُجتمَعِهم له، أو عَن الرَّسولِ ﴿ وَهُمَ التَّخلُّفِ ﴿ وَيَكَوَلُواْ ﴾ عَن مُتحدَّثِهم بذلك (١) ومُجتمَعِهم له، أو عَن الرَّسولِ ﴿ وَهُمَ مَن حُونَ ﴾: مَسرورونَ.

(٥١) - ﴿ قُل لَن يُصِيبَ نَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا ﴾: إلَّا ما اختصَّنا بإثباتِه وإيجابِه مِن النُّصرَةِ أو الشَّهادةِ، أو ما كُتِبَ لأجلِنا في اللَّوحِ لا يتغيَّرُ بموافَقتِكُم ولا بمُخالَفَتِكُم.

وقُرِئَ: «هَلْ يُصِيبُنا» (٢)، و: «هل يُصَيِّبُنا» (٦)، وهو مِن فَيْعَلَ لا مِن فَعَّلَ؛ لأنَّه

⁼ استعملَ في الأسبابِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٧/أ).

⁽١) قوله: «عن متحدَّثهم»: اسم مكان «بذلك»؛ أي: بذلك الحديث، وهو قولهم: ﴿قَدْ أَخَذْنَا أَمْرَنَا مِن قَبْلُ﴾.

⁽۲) نسبت لابن مسعود وطلحة بن مصرف. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (۲/ ۱۲۲)، و «تفسير الثعلبي» (۳/ ۲۰۱)، و «الكشاف» (۳/ ۵۳۳)، و «المحرر الوجيز» (۳/ ۲۲)، و «البحر» (۱۱/ ۲۰۲).

⁽٣) نسبت لطلحة بن مصرف ولأعين قاضي الري. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٤)، و«الكشاف» (٣/ ٥٣٣)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٤٢)، و«البحر» (٣٠٢/١١). وقرئ أيضًا: (قل لن يصيبنًا) بتشديد النون مع (لن)، كما في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٢٢) عن أعين قاضي الري، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨) عن طلحة بن مصرف، وضعفها النحاس وابن عطية وأبو حاتم - كما نقل عنه ابن عطية - قالوا: ولا يجوز ذلك لأن النون لا تدخل مع (لن)، فلا يؤكّد بالنون ما كان خبرًا، ولو كانت لطلحة بن مصرف لجازت لأنها مع (هل)، قال الله عز وجل: ﴿هَلْ يُدُهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيفُك ﴾ [الحج: ١٥].

مِن بناتِ الواوِ؛ لقولِهِم: صابَ السَّهمُ يَصُوبُ، واشتِقاقُهُ مِن الصَّوابِ؛ لأَنَّه وقوعُ الشَّيءِ فيما قُصِدَ به، وقيلَ: مِن الصَّوبِ.

﴿ هُوَمَوْلَنْنَا ﴾: ناصِرُنا ومُتولِّي أُمورِنا ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ لأنَّ حقَّهُم (١) أن لا يَتوكَّلُوا على غيره (٢).

(٥٢) ـ ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا ﴾: تَنتَظِرونَ بنا ﴿إِلَّا إِحْدَى ٱلْحُسَّ نَيَـ يَٰنِ ﴾: إلَّا إحدى العاقِبتَينِ اللّتينِ كُلُّ مِنهُما حُسنَى العَواقِبِ^(١): النُّصرَةُ والشَّهادةُ.

﴿ وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُ بِكُمْ ﴾ أيضًا إحدى السُّوْأَيَيْنِ (١٠): ﴿ أَن يُصِيبَكُو ٱللَّهُ بِعَذَابِ مِّنْ عِنْدِهِ ٤ ﴾: بقارعَةٍ مِن السَّماءِ ﴿ أَوْ بِأَيَّدِينَا ﴾: أو بعذابٍ بأيدينا، وهوَ القَتلُ على الكُفر.

﴿ فَتَرَبَّصُوٓا ﴾ ما هو عاقِبَتُنا ﴿إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّضُونَ ﴾ ما هو عاقِبَتُكُم.

(٥٣) - ﴿ قُلْ أَنفِقُواْ طَوَعًا أَوْ كَرَهًا لَن يُنقَبَلَ مِنكُمْ ﴾ أمرٌ في مَعنى الخبر؛ أي: لن يُتقبَّلُ مِنكُم نَفقاتُكُم أَنْفقتُمْ طَوْعًا أو كرهًا، وفائدَتُه: المبالغةُ في تَساوِي الإِنفاقينِ في عَدمِ القَبولِ؛ كَأَنَهم أُمِرُوا بأَنْ يُمتَحَنُوا فيُنفقُوا ويَنظُروا هل يُتقبَّلُ مِنْهُم؟ وهو جوابُ قولِ جَدِّ بنِ قيسٍ: وأعينُكَ بمالي.

ونَفيُ التَّقبُّلِ يحتمِلُ أمرينِ: أن لا يُؤخذَ مِنْهُم، وأن لا يُثابوا عليهِ.

وقولُه: ﴿إِنَّكُمْ كُنتُدٌ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ تَعليلٌ له على سَبيلِ الاستئنافِ، وما بعدَهُ بيانٌ وتَقريرٌ لَه.

⁽١) في نسخة التفتازاني: (حقه).

⁽٢) قدَّم ﴿على اَللَّهِ ﴾ ليفيد تخصيص التوكُّل به تعالى. انظر: (فتوح الغيب، (٧/ ٢٦٧).

⁽٣) ذلك بحسبِ اختلافِ جهاتِ الحُسنِ. انظر: ﴿حاشية التفتازاني (٢٦٧/ أ).

⁽٤) تثنية «السُّوأى» نقيضُ الحُسنَى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٩٨).

(٤٥)-﴿ وَمَامَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَنْتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ حَصَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِ ، ﴾؛ أي: وما مَنعَهُم قَبولَ نَفقاتِهِم إلَّا كُفرُهُم.

وقراً حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿أَن يُقْبَلَ ﴾ بالياءِ (١)؛ لأنَّ تَأنيثَ النَّفقاتِ غيرُ حَقيقيٍّ. وقُرئ: «يَقبَلَ» على أنَّ الفعلَ لله (١).

﴿ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّكَاوَةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى ﴾: مُتثاقِلينَ، ﴿ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَسُوهُونَ ﴾؛ لأنَّهُم لا يَرجون بهمَا ثوابًا، ولا يخافونَ على تركهِمَا عِقابًا.

(٥٥) _ ﴿ فَلَا تُعْجِبُكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَآ أَوْلَدُهُمْ ﴾ فإنَّ ذلكَ استِدراجٌ ووَبالٌ لهم، كما قالَ: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِي ٱلْحَيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ بسببِ ما يُكابِدونَ لجَمْعِها وحِفظِها مِن المتاعبِ وما يرونَ فيها من الشَّدائدِ والمَصائب.

﴿ وَتَزْهَقَ أَنفُكُمُ مَ وَهُمْ كَفِرُونَ ﴾ فيموتوا كافرينَ مُشتَغلينَ بالتَّمتُّعِ عَن النَّظرِ في العاقبةِ، فيكونُ ذلك استِدراجًا لهم، وأصلُ «الزُّهوقِ»: الخروجُ بصُعوبةٍ (٣).

(٥٦) _ ﴿ وَيَعْلِفُونَ بِأَللَهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾: لَمِن جملةِ المسلمين ﴿ وَمَا هُم مِنكُو ﴾ لَكُفْرِ قُلوبِهِم ﴿ وَلَكِكَنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرَقُونَ ﴾: يَخافونَ مِنْكُم أَن تفعَلُوا بهم ما تفعلونَ بالمُشركينَ، فيُظهرونَ الإسلامَ تَقِيَّةً.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۳۱۵)، و «التيسير» (ص: ۱۱۸).

⁽٢) أي: (أن يَقْبَل منهم نفقاتِهِم) ذكرها الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٥٣٧) عن السلمي، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ٢٦٧) عن الجحدري، قال: وقرأ أبو مجلز وأبو رجاء: (أن يَقبل) بنصب التاء على التوحيد.

قلت: وقد جاء: (أن نَقْبَل منهم نفقتَهم) بالنون ونصب النفقة؛ كما في «المحرر الوجيز» (٣/ ٥٥)، و«البحر» (١١/ ٣٠): (أن تَقْبل منهم نفقاتهم) عن بعضهم، بالتاء في مطبوعه.

⁽٣) ذكره الكرماني في «لباب التفاسير».

(٥٧) ـ ﴿ لَوْ يَجِـدُونَ مَلَجَنًا ﴾: حصنًا يلجؤونَ إليه ﴿أَوْمَغَـٰزَاتٍ ﴾: غِيرَانًا ﴿أَوْ مُذَّخَلًا ﴾: نفقًا يَنجَحِرُونَ فيه، مُفْتَعَلٌ مِن «الدُّخولِ».

وقرأً يَعقوبُ: ﴿مَدْخَلًا﴾ مِن دَخَلَ (١).

وقُرِئَ: «مُدْخَلًا»(٢)؛ أي: مكانًا يُدخِلُونَ فيه أنفسَهُم، و: «مُتَدَخَّلًا» (٣)، و: «مُنْدَخَلًا» (١)، و: «مُنْدَخَلًا» (١)، و: «مُنْدَخَلًا» (١)، إن مِن تَدَخَّلَ وانْدَخَلَ.

﴿لَوَلَوْا إِلَيْهِ ﴾: لأقبلُوا نحوَه ﴿وَهُمْ يَجْمَحُونَ ﴾: يُسرِعونَ إسراعًا لا يَردُّهُم شَيءٌ كالفَرَسِ الجَموح. وقُرِئ: «يَجْمِزُونَ» (٥٠)، ومنهُ: الجَمَّازَةُ (١٠).

(٥٨) - ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ ﴾: يَعيبُكَ، وقرأ يعقوبُ: ﴿ يَلْمُزُكَ ﴾ بالضَّمِّ (٧).

وابنُ كثيرٍ: «يُلامِزُكَ» (^).

﴿ فِي ٱلصَّدَقَاتِ ﴾: في قِسْمَتِها.

انظر: «النشر» (۲/ ۲۷۹).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٥) عن مسلمة بن محارب، و «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨) عن عبد الله بن مسلم.

- (٣) انظر: (المختصر في شواذ القراءات) (ص: ٥٨)، و (الكشاف) (٣/ ٥٤٠)، عن أبي بن كعب رضى الله عنه.
- (٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٩٥) عن أبيِّ رضي الله عنه. قال ابن جني: ومنفعل في هذا شاذ؛ لأن ثلاثيَّه غير متعدعندنا.
 - (٥) انظر: (المحتسب) (١/ ٢٩٦)، و(الكشاف) (٣/ ٤١٥)، عن أنس رضي الله عنه.
- (٦) «الجَمّازة» بالفتح: فرس عبد الله بن حَنتُم، وقيل: فرس أمية بن حَنتُم، وهو أكرم خيول العرب. انظر: «الحلبة في أسماء الخيل» للتاجي (ص: ٨١)، و «تاج العروس» (مادة: جمز).
 - (٧) انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٩).
- (٨) رواها حماد بن سلمة عن ابن كثير، والمشهور عنه كقراءة الجمهور. انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥).

﴿ فَإِنَّ أَعُطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِن لَمْ يُعْطَوُا مِنْهَا إِذَاهُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ قيلَ: إنَّها نزَلَت في أبي الجوَّاظِ المنافقِ قالَ: ألا ترونَ إلى صاحبِكُم، إنَّما يقسمُ صدقاتِكُم في رُعاةِ الغَنَمِ ويزعمُ أنَّه يعدِلُ (۱)؟!

وقيلَ: في ابنِ ذي الخُويصرَةِ (٢) رأسِ الخَوارجِ، كانَ رسولُ اللهِ ﷺ يقسمُ غنائمَ حُنينٍ، فاستعطفَ قلوبَ أهلِ مكَّةَ بتوفيرِ الغَنائمِ عليهِم، فقالَ: اعدِلْ يا رسولَ الله! فقالَ: «ويلكَ إِنْ لم أَعْدِل فمَنْ يَعدِلُ؟» (٣).

و ﴿إِذَا ﴾ للمُفاجأةِ نائبٌ مَنابَ الفاءِ الجزائيَّةِ(١٠).

(٥٩) _ ﴿ وَلَوْ أَنَهُ مَرَضُوا مَآءَاتَهُ مُرَاللَهُ وَرَسُولُهُ ﴾: ما أعطاهُم الرَّسولُ مِن الغَنيمَةِ أو الصَّدَقَةِ، وذكرُ الله للتَّعظيم والتَّنبيةِ على أنَّ ما فعلَهُ الرَّسولُ كانَ بأمرِهِ.

﴿ وَقَالُواْ حَسَبُنَا اللَّهُ ﴾: كفانا فضلُه ﴿ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ، ﴿ صَدَقَةً أَو غَنيمَةً أُخرى ﴿ وَرَسُولُهُ ﴾ فيؤتينَا أكثرَ ممَّا آتانا ﴿ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَغِبُونَ ﴾ في أَنْ يُغنِينَا مِن فَضلِه.

والآيةُ بأسرِها في حيِّزِ الشَّرطِ، والجوابُ مَحذوفٌ تَقديرُه: لكانَ خيرًا لهم.

⁽۱) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٧٦): لم أجده. وانظر: «تفسير مقاتل» (۲/ ١٧٥)، و «تفسير الثعلبي» (۲/ ٤١٨)، و «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٤٩) كلاهما عن الكلبي.

⁽٢) اسمُه حُرقوصٌ، وممن ذكر ذلك ابن بشكوال في «غوامض الأسماء المبهمة» (٢/ ٥٤٤)، وانظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ١٠٠).

⁽۳) رواه البخاري (۳۲۱۰) و(۲۱۲۳) و(۲۹۳۳)، ومسلم (۱۰۱۶ / ۱۶۸)، من حدیث أبي سعید الله عنه.

⁽٤) انظر: «الجني الداني في حروف المعاني» للمرادي (ص: ٣٧٦-٣٧٦).

ثمَّ بيَّنَ مَصارِفَ الصَّدقاتِ تَصويبًا وتَحقيقًا لِمَا فعلَهُ الرَّسولُ عليهِ السَّلامُ فقالَ: (٦٠) _ ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَكِينِ ﴾؛ أي: الزَّكواتُ لهولاءِ المَعدودينَ دونَ غيرهِم، وهو دَليلٌ على أنَّ المرادَ باللَّمزِ لَمْزُهُم في قَسْمِ الزَّكواتِ دونَ الغنائم.

والفَقيرُ: مَن لا مالَ له ولا كَسبَ يقَعُ مَوقِعًا من حاجَتِه، مِن «الفَقَارِ»؛ كأنّه أُصيبَ فَقارُهُ، والمسكينُ: مَن له مَالٌ أو كَسْبٌ لا يكفيه، مِن «السُّكونِ»؛ كأنَّ العجزَ أُسكنهُ، ويدلُّ عليه (۱) قولُه تَعالى: ﴿ أَمَّ السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَنِكِينَ ﴾ [الكهف: ٧٩]، وأنّه عليهِ السَّلامُ سألُ المسكنةَ وتعوَّذَ من الفَقر(٢).

وقيلَ: بالعكسِ، لقولِه: ﴿ أَوْمِسْكِينَا ذَا مَثْرَبَةٍ ﴾ [البلد: ١٦](٣).

﴿وَٱلْعَنِمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾: السَّاعينَ في تحصيلِها وجَمعِها.

⁽۱) أي: على هذا التفريق. وانظر: «الزاهر في غريب ألفاظ الشافعيَّ للأزهري (ص:١٩٤_ ١٩٥)، و«لباب التفاسير» للكرماني.

⁽۲) روى الترمذي (۲۳۵۲) مِن حديث أنس أنّه ﷺ قال: «اللهمّ أحيني مِسكينًا وأمِتني مِسكينًا واحشُرني في زُمرةِ المَساكين». ورواه ابن ماجه (۲۱۲) والحاكم في «المستدرك» (۲۹۱۱) من حديث أبي سعيد، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (۴/ ۲٤٠ ـ ۲٤۱): «رواه الترمذي من حديث أنس أتم منه أيضًا واستغربه، وإسناده ضعيف، وفي الباب عن أبي سعيد رواه ابن ماجه، وفي إسناده ضعف أيضًا، وله طريق أخرى في المستدرك من حديث عطاء عنه، وطوله البيهقي، ورواه البيهقي من حديث عبادة بن الصامت، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» وطوله البيهقي، ورواه البيهقي من حديث عبادة بن الصامت، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (۸/ ۹۹۹): «في إسناده ضعف، وفي متنه نكارة». وروى تعوذه ﷺ من الفقر البخاري (۱۳۷۵)، ومسلم (۸/ ۹۹۹)، من حديث عائشة رضي الله عنها. وأبو داود (۱۵۶۶)، والنسائي (۲۶۰۰) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

⁽٣) قائله الإمام أبو حنيفة. انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٢٥٩).

﴿ وَٱلْمُوَلَّفَةِ فُلُو بُهُمَ ﴾: قـومٌ أَسـلَـمُوا ونِيَّتُهُم ضَعيفَةٌ فيه فيستألِفُ قُلوبَهُم، أو أشرافٌ يَترقَّبُ بإعطائِهِم ومُراعاتِهِم إسلامَ نُظَرائِهِم، وقد أَعْطَى رَسولُ اللهِ عُيينةَ بنَ حصنٍ والأقرعَ بنَ حابسٍ والعَبَّاسَ بنَ مِرداسٍ لذلك.

وقيلَ: أشرافٌ يُستَأْلَفُونَ على أن يُسلِمُوا؛ فإنَّه عليهِ السَّلامُ كانَ يُعطيهِم مِن خُمسِ الخمسِ، والأصحُّ أنَّه كانَ يُعطيهِم مِن خُمُسِ الخُمسِ الَّذي كانَ خاصَّ مالِه، وقد عُدَّ مِنْهُم مَن يُؤلَّفُ قلبُهُ بشيءٍ مِنها على قتالِ الكُفَّارِ ومانعي الزَّكاةِ(١).

وقيلَ: كانَ سهمُ المؤلَّفَةِ لتكثيرِ سَوادِ الإسلامِ، فلمَّا أعزَّهُ اللهُ وأكثرَ أهلَهُ سقَط. ﴿ وَفِي ٱلرِّفَابِ ﴾ وللصَّرفِ في فكِّ الرِّقابِ بأن يُعاونَ المكاتَبُ بشيءٍ مِنْها على أداءِ النُّجوم.

وقيلَ: بأَنْ تُبتاعَ الرِّقَابُ فتُعتقَ، وبه قالَ مالِكٌ وأحمَدُ (٢)، أو بأن يُفدَى الأُسارَى. والعدولُ عَن اللَّامِ إلى «في» للدلالةِ على أنَّ الاستحقاقَ للجِهةِ لا للرِّقابِ (٣)، وقيلَ: للإيذانِ بأنَّهم أحَقُّ بها.

﴿ وَٱلْفَكْرِمِينَ ﴾: المَديونينَ لأَنفُسِهِم في غيرِ مَعصيةٍ إذا لم يَكُن لَهُم وَفاءٌ، أو لإصلاحِ ذاتِ بينٍ وإن كانُوا أغنِياء؟ لقولِه عليهِ السَّلامُ: «لا تحلُّ الصَّدَقَةُ لغنيٌّ إلَّا لخمسَةٍ: لغازِ في سَبيلِ اللهِ، أو لغارم، أو رجلٍ اشتراها بمالِه، أو

⁽١) وذلك عندما يكونون بإزاء قوم كفار أو مانعي زكاة في موضع بعيد لا يبلغهم جيش المسلمين إلا مهوونة كثيرة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٤٧٧).

⁽٢) انظر: «الإشراف على مذاهب العلماء» لابن المنذر (٣/ ٩١ - ٩٢).

⁽٣) لأن المكاتب مثلاً لا يملك ما يُدفع له، وإنَّما يُصرف في جهته ومصلحته. انظر: «حاشية القونوي» (٦٠ / ٢٦٠).

رجلٍ لهُ جارٌ مِسكينٌ فتُصُدِّقَ على المسكينِ فأهدَى المسكينُ للغنيِّ، أو لعاملٍ عليها »(١).

﴿ وَفِ سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾: وللصَّرفِ في الجهادِ بالإنفاقِ على المتطوِّعَةِ وابتياعِ الكُراعِ والسِّلاحِ.

وقيلَ: وفي بناءِ القَناطرِ والمصانعِ.

﴿وَأَبْنِ ٱلسَّبِيلِ ﴾: المسافرِ المُنقطع عَن مالِه.

﴿ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ ﴾ مصدرٌ لِمَا دلَّ عليهِ الآية؛ أي: فرضَ لهم الصَّدقاتِ فرضَةً، أو حالٌ مِن الضَّميرِ المُستكنِّ في ﴿ لِلْفُ قَرَاءِ ﴾.

وقُرِئَ بالرَّفع(٢) على: تلك فَريضَةٌ.

﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ يضَعُ الأشياءَ في مَواضِعِها.

وظاهرُ الآيةِ يَقتَضِي تخصيصَ استِحقاقِ الزَّكاةِ بالأصنافِ الثَّمانيَةِ، ووجوبَ الصَّرفِ إلى كلِّ صنفٍ وُجدَ مِنْهُم، ومراعاةَ التَّسويَةِ بينَهُم قضيةً للاشتراكِ (٣)، وإليه

⁽۱) رواه بمعناه أبو داود (۱۲۳۱)، وابن ماجه (۱۸۶۱)، ورواه الحاكم في «المستدرك» (۱۶۸۰)، وصححه، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

 ⁽۲) نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «تفسير الثعلبي» (۱۳/ ٤٤٦)، و «الكامل في القراءات» للهذلي (ص:
 ۵٦٣). قال الزجاج في «معاني القرآن» (۲/ ٤٥٧): ولا أعلمه قرئ به.

وقالَ الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٤٤٤): والرفع في (فريضة) جائز لو قرئ به.

 ⁽٣) قوله: «قضية للاشتراك»؛ أي: لاقتضاء الاشتراك ذلك الصرف وتلك التسوية؛ إذ الأصناف المذكورة مشتركون في الاستحقاق بناء على أن لام ﴿ لِلْفُقَرَآءِ ﴾ للاستحقاق: انظر: «حاشية القونوي» (٢٦٣/٩).

ذهبَ الشَّافعيُّ (۱)، وعَن عُمَرَ وحُذيفةَ وابنِ عبَّاسٍ وغيرِهِم مِن الصَّحابَةِ والتَّابعينَ جوازُ صرفِها إلى صنفٍ واحدِ (۲)، وبه قالَ الأئمَّةُ الثَّلاثَةُ، واختارَهُ بعضُ أصحابِنا، وبه كانَ يُفتي شَيخِي ووالدِي رحمَه اللهُ، على أنَّ الآيةَ بيانُ أنَّ الصَّدقةَ لا تخرجُ مِنْهُم، لا إيجابُ قَسْمِها عليهِم (۳).

(٦١) - ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُوِّذُونَ ٱلنَّيِقَ وَيَقُولُونَ هُو أَذُنَّ ﴾ يسمَعُ كلَّ ما يُقالُ له ويُصدِّقُه، سُمِّيَ بالجارحَةِ للمُبالغَةِ؛ كأنَّه مِن فَرطِ استِماعِه صارَ جُملَتُه آلةَ السَّماعِ؛ كما سُمِّيَ الجاسوسُ عَينًا لذلك، أو اشتُقَّ لَه «فُعُلٌ» مِن ﴿ أَذِنَ أَذَنَا»: إذا استمعَ (٤٠)؛ كَ ﴿ أَنْفِ » و ﴿ شُلُلِ » (٥٠).

رُوِيَ أَنَّهم قالُوا: مُحمَّدٌ أَذُنُّ سامِعَةٌ، نقولُ ما شِئنَا ثمَّ نأتيهِ فيُصدِّقُنَا بما نقولُ (١٠).

﴿ قُلُ أُذُنُ كَيْرٍ لَكُمْ ﴾ تصديقٌ لهم بأنَّه أذنٌ ولكنْ لا على الوجهِ الَّذي ذَمُّوا بهِ ، بَل مِن حيثُ إنَّه يسمَعُ الخيرَ ويقبَلُهُ ، ثمَّ فسَّرَ ذلكَ بقولِه: ﴿ يُؤْمِنُ بِأَللَّهِ ﴾ يصدِّقُ به

⁽١) قال الرازي: لا دلالةَ في الآيةِ على قولِ الشّافعيِّ رضيَ اللهُ عنه في أنَّه لا بُدَّ مِن صَرفِها إلى الأصنافِ. انظر: «التفسير الكبير» (١٦/ ٨٢).

⁽٢) رواه عنهم الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٣١ ـ ٥٣٤).

⁽٣) قال الطّبِيقُ: يَعني: لم يَقُل أَحَدٌ: إنَّ كلَّ شَيءٍ يغنمُ بعينِه يجبُ تَفريقُ ذلك الشَّيءِ على الطَّوائفِ كلِّها، وأيضًا أنَّ الحُكمَ الثّابتَ في مَجموعٍ لا يُوجِبُ ثبوتَه في كلِّ جزءٍ مِن أجزائِه. انظر: "فتوح الغيب" (٧/ ٢٨٠)، و«حاشية السيوطي» (٧/ ١٠٤).

⁽٤) قوله: «أو اشتق له فعل من أذِنَ أَذَنَا» عطف على «سُمِّيَ»، يعني: اشتُقَّ للنبيِّ وصفٌ بوزن «فُعُل» من مصدر أذِنَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٠٣).

⁽٥) ﴿أَنْفَ»: روضةٌ لم ترع أو كأسٌ لم تُشربْ قبل، و ﴿شُلُل» بمعنى: مطرودٍ وخفيفٍ في الحاجةِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٣٧) عن مجاهد.

لِمَا قامَ عِندَهُ مِن الأَدلَّةِ ﴿ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾: ويُصدِّقُهُم لِمَا عَلِمَ مِن خُلوصِهِم، واللَّامُ مَزيدَةٌ للتَّفرِقَةِ بينَ إيمانِ التَّصديقِ - فإنَّه بمَعنى: التَّسليم - وإيمانِ الأمانِ (١٠).

﴿ وَرَحْمَةُ ﴾؛ أي: وهو رحمَةٌ ﴿ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُرُ ﴾: لِمَن أظهرَ الإيمانَ، حيثُ يقبَلُه ولا يكشِفُ سِرَّهُ، وفيه تنبيهٌ على أنَّه ليسَ يقبَلُ قولَكُم جَهْلًا بحالِكُم بَلْ رِفْقًا بِكُم وَترتُّمًا عليكُم.

وقرأً حمزَةُ ﴿ورَحمةٍ﴾ بالجرِّ (٢) عطفًا على ﴿خَيْرٍ ﴾.

وقُرِئَ بالنَّصبِ(٣)على أنَّها عِلَّهُ فعلٍ دلَّ عليه ﴿أَذُنُ خَيْرٍ ﴾؛ أي: يأذَنُ لَكُم رحمَةً. وقرأَ نافِعٌ ﴿أَذْنُ﴾ بالتَّخفيفِ فيهما(١).

وقُرِئَ: «أَذَنَّ خيرٌ »(٥) على أنَّ «خيرٌ » صِفَةٌ له أو خبرٌ ثانٍ (١٦).

⁽۱) فإيمان التصديق يتعدى باللام؛ كقوله تعالى: ﴿ أَنْوَمِنُ لَكَ وَٱلْتَبَعَكَ ٱلْأَرْدَلُونَ ﴾ ، وإيمان الأمان يتعدَّى بنفسه؛ كقوله تعالى: ﴿ وَوَهَمَ اللَّهُ مِنْ خَوْفٍ ﴾ ، ويقي إيمان الاعتقاد ويتعدى بالباء؛ كقوله تعالى: ﴿ وَامَنَ النَّسُولُ بِمَا أَنْزِلَمْ إِلَيْهُ مِن رَبِّهِ ، وقصد المصنف التفريق بين الأولين. وقد حمل بعض أرباب الحواشي قوله: ﴿ إيمان الأمان ، على أنه بمعنى الأمان من الخلد في النار ، وهو المقابل للكفر ، وقد غرَّهم أنَّ هذا هو المعنى المذكور في الآية مع معنى التصديق ، لكن في حمل كلام المصنف عليه تكلف ، والله أعلم . انظر: ١ حاشية شيخ زاده » (٤/ ٤٨١).

⁽٢) انظر: (السبعة) (ص: ٣١٥)، و(التيسير) (ص: ١١٨).

⁽٣) انظر: (الكامل في القراءات) للهذلي (ص: ٥٦٣)، و (الكشاف) (٣/ ٥٤٦)، عن ابن أبي عبلة.

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٥)، و «التيسير» (ص: ٩٩).

⁽٥) نسبت لجمع منهم علي رضي الله عنه والحسن والسلمي وقتادة وابن أبي إسحاق وأشهب العقيلي والأعشى والبرجمي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«المعلي» (٣/ ٤٥٣)، و«البحر (١٣/ ٤٥٣)، و«البحر الوجيز» (٣/ ٥٣)، و«البحر المحط» (١١/ ٣٣٤).

⁽٦) فـ «خير» بمَعنى أفْعل التفضيل؛ أي: أُذُنَّ أكثرُ خيرًا لَكُم. انظر: «التبيان في إعراب القرآن، للعكبري (٢/ ٦٤٨).

﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَاكُ أَلِيمٌ ﴾ بإيذائِه.

(٦٢) - ﴿ يَعْلِفُونَ بِأَللَّهِ لَكُمُ ﴾ على مَعاذيرِهِم فيمَا قالوا أو تخلَّفُوا (١٠ ﴿ لِيُرْضُوكُمُ ﴾: لتَرْضُوا عَنْهُم والخطابُ للمُؤمنينَ ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ وَ اَحَقُ أَن يُرْضُوهُ ﴾: أحقُ بالإرضاء بالطَّاعة (١٠ والوفاق، وتوحيدُ الضَّميرِ لتَلازُم الرِّضاءَيْنِ، أو لأنَّ التَّقديرَ: واللهُ أحَقُ أَنْ يُرضوهُ والرَّسولُ كذلك (١٠).

﴿إِن كَانُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ صِدقًا.

(٦٣) _ ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓ أَنَّكُم ﴾: أنَّ الشأنَ، وقُرِئَ بالتَّاءِ (١٠).

﴿ مَن يُحَادِدِ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ ، يُشاقِق، مُفاعَلةٌ (٥) مِن الحدِّ.

﴿ فَأَنَ لَهُ نَارَ جَهَنَمَ خَلِدًا فِيهَ ﴾ على حذفِ الخبرِ؛ أي: فحقٌ أنَّ له (١٠)، أو على تكريرِ «أنَّ» للتَّأْكيدِ (٧٧)، ويحتمِلُ أن يكونَ مَعطوفًا على ﴿أَنَّهُۥ ﴾، ويكونَ الجَوابُ مَحذوفًا تقديرُهُ: مَن يُحادِد الله ورَسولَهُ يَهلكْ (٨).

⁽١) في نسخة التفتازاني: «وتخلفوا».

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «أحق بإرضاء الطاعة».

 ⁽٣) في هذا إشارةً إلى أنَّ ﴿ أَحَقُ ﴾ خبر ﴿ فَاللهُ ﴾؛ لأنَّه المتبوعُ المُستقلُّ، وفي كلامِ سيبويهِ أنَّه للثّاني؛
 لكونِه أقربَ معَ السَّلامةِ مِن الفَصل بينَ المُبتدَأِ والخَبرِ. انظر: "حاشية التفتازاني" (٢٦٧/ب).

⁽٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٥٦/١٣)، و«الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٦٣)، ونسبها: للأصمعي عن نافع، وأبي حاتِم عن المفضل، والبربري عن الحسن.

⁽٥) في نسخة الخيالي: «يفاعل».

⁽٦) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٣٣٩- ٣٤).

⁽٧) في هذا بحث ومناقشة نقلها السيوطي في «حاشيته» (٧/ ١٠٨).

⁽٨) قال أبو حيّانَ: هذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّهم نَصُّوا على أن حذفَ الجوابِ إنَّما يكونُ إذا كانَ فعلُ الشَّرطِ =

وقُرِئ: «فإنَّ» بالكسرِ (١).

﴿ ذَلِكَ ٱلْحِزْى ٱلْعَظِيمُ ﴾ يعني: الإهلاكُ الدَّائمُ.

(٦٤) - ﴿ يَحَدُرُ الْمُنَافِقُونَ أَنَ تُنَزَّلُ عَلَيْهِمْ ﴾: على المؤمنينَ ﴿ سُورَةٌ لَنَبِنُهُم بِمَا فِي قُلُوبِمْ ﴾ وتهتكُ عليهِمْ أستارَهُم، ويَجوزُ أَنْ تَكونَ الضَّمائرُ للمُنافقينَ، فإنَّ النَّازلَ فيهِم كالنَّازلِ عَليهِم مِن حيثُ إنَّهُ مَقروءٌ ومُحتَجُّ به عليهِم، وذلك يدلُّ على تردُّدِهِم أيضًا في كُفرِهِم، وأنَّهُم لم يكونوا على بتِّ في أَمْرِ الرَّسولِ بشَيءٍ.

وقيلَ: إنَّه خبرٌ في مَعنى الأَمرِ.

وقيلَ: كَانُوا يقولُونَه فيما بينَهُم استهزاءً؛ لقولِه: ﴿قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓ اللَّهَ عُمْرِجُ ﴾: مُبرِزٌ أو مُظْهِرٌ ﴿مَّا تَحَدُرُونَ ﴾؛ أي: ما تحذرونَهُ مِن إنزالِ السُّورَةِ فيكُم، أو: ما تحذرونَ إِظهارَهُ مِن مَساويكُم.

(٦٥) - ﴿ وَلَهِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَ إِنَّمَا كُنَّا خَوْشُ وَنَلْعَبُ ﴾ رُوِي: أنَّ ركب المنافقينَ مَرُّوا على رَسولِ اللهِ في غزوةِ تَبوكَ فقالوا: انظُرُوا إلى هذا الرَّجُلِ يريدُ أَنْ يفتحَ قُصورَ الشَّامِ وحُصونَهُ، هيهاتَ هيهاتَ! فأخبرَ اللهُ به نبيَّهُ، فدَعاهُم فقالَ: «قلتُم كذا وكذا» فقالوا: لا واللهِ ما كُنَّا في شَيءٍ مِن أَمرِكَ وأمرِ (٢) أصحابِك، ولكِنْ كُنَّا في شيءٍ مِن أَمرِكَ وأمرِ (٢) أصحابِك، ولكِنْ كُنَّا في شيءٍ مِن أَمرِكَ وأمرِ (٢) أصحابِك،

ماضِيًا أو مضارِعًا مَجزومًا بـ(لم)، وهنا ليسَ كذلك. انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٣٣٩).

⁽١) انظر: (المحرر الوجيز) (٣/ ٥٤) عن ابن أبي عبلة.

⁽٢) في نسخة التفتازاني: «أو أمر».

⁽٣) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٤٤٥ - ٥٤٥)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «تفسيره» (١١٠٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٣٠)، عن قتادة. وعزاه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٠) لزيد بن أسلم ومحمد بن كعب.

﴿ قُلَ أَبِاللَّهِ وَمَايَنِهِ ، وَرَسُولِهِ ، كُنتُمُ تَسْتَهْ زِمُونَ ﴾ توبيخًا على استهزائِهِم بمن لا يَصِحُ الاستهزاءُ به، وإلزامًا للحُجَّةِ عليهم، ولا تَعْبأ باعتذارِهِم الكاذبِ(١٠).

(٦٦) _ ﴿ لَا تَعْنَذِرُوا ﴾: لا تشتَغِلُوا باعتِذارَاتِكُم؛ فإنَّها مَعلومَةُ الكَذِبِ ﴿ فَدَ كَنَوْتُمُ ﴾: بعد إظهارِكُم الكُفرَ بإيذاءِ الرَّسولِ والطَّعنِ فيه ﴿ بَعْدَ إِيمَنِكُو ﴾: بعد إظهارِكُم الإيمانَ.

﴿إِن يُعْفَ عن طائفةٍ مِنْكُم﴾ لتَوْبَتِهِم وإخلاصِهِم، أو: لتَجنَّبِهِم عن الإيذاءِ والاستِهزاءِ ﴿تُعذَّبُ طائفةٌ بِأَنَّهم كانُوا مُجرمينَ﴾: مُصرِّينَ على النَّفاقِ، أو: مُقْدِمينَ على الإيذاءِ والاستهزاءِ.

وقرأً عاصِمٌ بالنُّونِ فيهما(٢)، وقُرِئَ باليَاءِ وبناءِ الفاعلِ فيهِما(٣)، وهو الله.

و: «إِن تُعْفَ» بالتَّاءِ والبناءِ على المفعولِ^(١) ذهابًا إلى المعنى؛ كَأَنَّه قالَ: إِنْ تُرحَمْ طَائِفَةٌ.

(٦٧) _ ﴿ ٱلمُنَافِقُونَ وَٱلْمُنَافِقَاتُ بَعَضُهُ م مِّنَ بَعْضِ ﴾؛ أي: مُتشابهَةٌ في النَّفاقِ والبُعدِ عَن الإيمانِ كأبعاضِ الشَّيءِ الواحدِ.

وقيلَ: إنَّه تَكذيبُهُم في حَلِفِهم باللهِ إنَّهُم لَمِنكُمْ، وتَقريرٌ لقولِه: ﴿وَمَا هُم مِّنكُو ﴾، وما بعدَه كالدَّليل عليهِ؛ فإنَّه يدلُّ على مُضادَّةِ حالِهِم لحالِ المُؤمنينَ، وهو قولُه:

⁽١) قوله: «ولا تعبأ» بالخطاب للنبي ﷺ والجزم بـ «لا» الناهية، وهو معطوف على ﴿قُلُ ﴾؛ إذ الأمر بالقول المذكور يستلزم النهي عن الاعتناء باعتذارهم الكاذب. انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٢٧٣).

⁽۲) انظر: «السبعة» (ص: ۳۱٦)، و «التيسير» (ص: ۱۱۸).

⁽٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١٢٦/٢) عن الجحدري.

⁽٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٨)، و «المحتسب» (١/ ٢٩٨)، عن مجاهد. زاد ابن جنى في هذه القراءة: (تُعذَّبُ طائفةٌ).

﴿ يَأْمُرُونَ بِالْمُنْكِرِ ﴾: بالكُفرِ والمَعاصِي ﴿ وَيَنْهَونَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ ﴾: عن الإيمانِ والطَّاعةِ ﴿ وَيَقْبِضُونَ أَيْدِيَهُمْ ﴾ عن المبارِّ (١)، وقبضُ اليَدِ كِنايَةٌ عَن الشُّعِ.

﴿ نَسُوا اللَّهَ ﴾: أغفَلُوا ذكرَ اللهِ وترَكُوا طاعتَهُ ﴿ فَنَسِيَهُمْ ﴾ فتركَهُمْ مِن لُطْفِهِ وَفَضلِهِ (٢).

﴿ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ هُمُ ٱلْفَاسِقُونَ ﴾: الكامِلُونَ في التَّمرُّدِ والفُسوقِ عَن دائرةِ الخَير.

(٦٨) - ﴿ وَعَدَاللَّهُ ٱلْمُنَافِقِينَ وَٱلْمُنَافِقَاتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾: مقدّرينَ الخلودَ (٣).

﴿ مِي حَسَّبُهُم ﴾ عقابًا وجَزاءً، وفيه دَليلٌ على عظم عَذابِها (١٠).

﴿ وَلَعَنَهُ مُ اللَّهُ ﴾: أبعدَهُم مِن رَحمَتِه وأهانَهُم ﴿ وَلَهُمْ عَذَابُ مُقِيمٌ ﴾ لا يَنقَطِعُ، والمرادُبه: ما وُعدوهُ أو ما يُقاسُونه مِن تَعب النِّفاقِ.

(٦٩) - ﴿ كَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾؛ أي: أَنتُم مثلُ الَّذينَ، أو: فعلْتُم مثلَ فِعْلِ الَّذينَ مِن قَبلِكُم.

⁽١) جمع مبرَّة، وهي بمعنى: البرِّ. انظر: «معجم اللغة العربية المعاصرة» (١/ ١٨٨).

 ⁽۲) في الآية مشاكلة، وقد أوَّل النسيان في الموضعين؛ أما نسيان المنافقين فلأن الناسي غير مكلَّف،
 وأما إسناد النسيان إلى الموللا سبحانه فلاستحالته. انظر: «حاشية التفتازاني» (۲٦٨/ أ)، و«تفسير أبي السعود» (٤/ ٨٠).

⁽٣) قوله: «مقدرين الخلود»؛ أي: ﴿ خَلِينَ فِيهَا ﴾ حال مقدرة لأن الخلود غير مقارن للوعد، فهو نظير قولك: مررت برجل معه صقر يصيد به غدًا.

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «عقابها».

﴿كَانُوٓا أَشَدَ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَأَمَوْلَا وَأَوْلَـٰدُا ﴾ بيانٌ لتَشبيهِهِمْ بهِمْ، وتَمثيلُ حالِهِم بحَالِهِم.

﴿ فَأَسْتَمْتَعُوا بِخَلَقِهِمْ ﴾: نَصيبِهم مِن مَلاذً الدُّنيَا، واشتقاقُهُ مِن «الخَلقِ» بمَعنى: التَّقديرِ، فإنَّه ما قُدِّرَ لصاحبهِ.

﴿ فَأَسْتَمْتَعْتُم بِخَلَقِكُو كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَقِهِم ﴾ ذمَّ الأُوَّلِينَ باستِمْتَاعِهِم بحظوظِهِم المُخْدَجَةِ (١) مِن الشَّهواتِ الفانيَةِ، والتِهائِهم بها عن النَّظرِ في العاقبَةِ والسَّعيِ في تَحصيلِ اللَّذائذِ الحقيقيَّة تَمهيدًا لذمِّ المُخاطَبينَ بمُشابَهتِهِم واقتفاءِ أثرِهِم.

﴿وَخُضْتُمُ ﴾: ودَخَلْتُم في الباطلِ ﴿كَالَّذِي خَاضُوٓا ﴾: كالَّذينَ خاضُوا، أو: كالفَوْجِ الَّذي خاضُوا، أو: كالخوضِ الَّذي خاضُوهُ.

﴿ أُولَكِيكَ حَبِطَتَ أَعْمَنْكُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَاوَٱلْآخِرَةِ ﴾ لم يَستَحِقُّوا عليها ثوابًا في الدَّارين ﴿ وَأُولَكِيكَ هُمُ ٱلْخَسِرُونَ ﴾ الَّذينَ خَسِرُوا(١) الدُّنيا والآخرة.

(٧٠) _ ﴿ أَلَةَ يَأْتِهِمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوجٍ ﴾ أُغرِقُوا بـالـطُّـوفانِ ﴿وَعَـادٍ ﴾ أُهلِكُوا بالرِّيحِ ﴿وَثَمُودَ ﴾ أُهلِكُوا بالرَّجفَةِ.

﴿ وَقَوْمِ إِبْرَهِمَ ﴾ أُهلِكَ نمروذُ ببعوضٍ، وأُهلِكَ أصحابُه.

﴿ وَأَصْحَدِ مَدِّينَ ﴾: وأهلِ مدينَ، وهُم قومُ شُعيبٍ، أُهْلِكُوا بالنَّارِيومَ الظُّلَّةِ.

﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتِ ﴾: قرياتِ قومِ لوطٍ، ائْتَفَكَت بهم؛ أي: انقلَبَتْ بهِمْ فصارَ عاليْها سافلَها، وأُمطِرُوا حجارةً مِن سِجِّيل.

⁽١) أي: الناقصة. انظر: (أساس البلاغة) للزمخشري (١/ ٢٣٢).

⁽٢) بعدها في نسخة التفتازاني: «في».

وقيـلَ: قريـاتُ المُكذِّبيـنَ المُتمرِّدينَ، وائتفاكُهُـنَّ: انقلابُ أحوالِهِـنَّ مِن الخيرِ إلى الشَّـرِّ(١).

﴿ أَنَهُمْ رُسُلُهُم ﴾ يعني: الكلَّ ﴿ بِأَلْبَيِّنَاتِ ۚ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ ﴾؛ أي: لم يَكُن مِن عادَتِه ما يشابِهُ ظلمَ النَّاسِ كالعُقوبَةِ بلا جُرْم.

﴿ وَلَكَكِنَ كَانُوٓا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ حيثُ عَرَّضوها للعِقابِ بالكُفرِ والتَّكذيبِ. (٧١) - ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَتُ بَعْضُعُمْ آوْلِيَآهُ بَعْضٍ ﴾ في مُقابِلَةِ قولِه: ﴿ ٱلْمُنَفِقُونَ وَالْمُنَفِقَتُ بَعْضُهُ حِينًا بَعْضِ ﴾.

﴿ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكِرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَوْةَ وَيُؤْتُونَ الصَّلَوْةَ وَيُؤْتُونَ اللَّمَانِ الأمورِ ﴿ أُولَاتِهَ كَا مَالَةً ﴾ لا محالة، الرَّكُوةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ ﴾ لا محالة، فإنَّ السِّينَ مُؤكِّدةٌ للوُقوع (١٠).

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِينٌ ﴾: غالبٌ على كلِّ شيءٍ لا يَمتَنِعُ عليهِ ما يُريدُه ﴿حَكِيتُ ﴾ يضعُ الأَشياءَ مَواضِعَهَا.

(٧٢) - ﴿ وَعَدَ اللّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِى مِن تَعْنِهَا ٱلْأَنَّهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً ﴾: تستطيبُها النَّفسُ، أو: يَطيبُ فيها العَيشُ، وفي الحَديثِ: أَنَّها قُصُورٌ مِن اللُّؤلؤِ والزَّبر جَدِ واليَاقوتِ الأحمَر (٣).

⁽١) انظر: (الكشاف) (٣/ ٥٥٤).

⁽٢) وضَّحه ابن هشام بأنَّ السِّينَ مَوضوعةٌ للدلالةِ على الوقوعِ مع التَّاتُّعر، فإذا كانَ المَقامُ ليسَ مَقامَ تَأخيرِ لكونِه بِشارةٌ تَمحَّضَت لإفادةِ الوُقوعِ، ويتحقيق الوُقوعِ يَصِلُ إلى درجةِ الوُجوبِ. انظر: (مغنى اللبيب) (ص: ٨٧٠).

 ⁽٣) روى ابن أبي حاتم في (تفسيره) (٦/ ١٨٣٩) عن عمران بن حصين، وروى أيضاً البزار في (مسنده)
 (٣٥٦٣)، والطبري في (تفسيره) (٥٥٨/١١)، والطبراني في (المعجم الأوسط) (٤٨٤٩)، =

﴿ فِ جَنَّتِ عَدِّنِ ﴾: إقامةٍ وخُلودٍ، وعنهُ عليهِ السَّلامُ: «عدنٌ دارُ اللهِ الَّتي لم ترَهَا عينٌ ولم تخطُر على قلبِ بشرٍ، لا يَسكنُهَا غيرُ ثلاثةٍ: النَّبيُّونِ والصِّدِّيقونَ والشُّهداءُ، يقولُ اللهُ تعالى: طُوبي لِمَن دخلَكِ »(١).

و«الكبير» (١٦٠/١٨)، وابن المبارك في «الزهد» (١٥٧٧)، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/ ٤٢٤)، من حديث أبي هريرة وعمران بن حصين رضي الله عنهما أنهما سُئلا عن تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَسَدِكِنَ طَلَّبَةً فِي جَنَّتِ عَدِّن ﴾ فقالا: على الخبير سقطت، سألنا عنها رسولَ اللهِ ﷺ فقال: «قصرٌ مِن لؤلؤ في الجنّةِ في ذلك القَصر سبعونَ دارًا مِن ياقوتةٍ حمراءً، في كلِّ دار سَبعونَ بيتًا مِن زُمردةِ خضراءَ، في كلِّ بيتِ سبعونَ سريرًا، على كلِّ سرير سبعونَ فراشًا من كلِّ لونٍ، على كلِّ فراش امرأةٌ مِن الحُورِ العِينِ، في كلِّ بيتٍ سبعونَ مائدةً، في كلِّ مائدةٍ سبعونَ لونًا مِن كلِّ طعام، في كلِّ بيتٍ سبعونَ وَصِيفًا ووصيفةً، فيُعطى المؤمنُ مِن القوّةِ في كلِّ غَداةٍ ما يأتي على ذلك كلِّه». قالَ البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا عمران بن حصين وأبا هريرة، ولا نعلم لهما طريقاً يروى عنهما إلا هذا الطريق، وجسر بن فرقد لين الحديث وقد روى عنه أهل العلم وحدثوا عنه والحسن فلا يصح سماعه من أبي هريرة من رواية الثقات عن الحسن». وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢٠/ ٢٨٦): «وهذا الحديث غريب، بل الأشبه أنه موضوع، وإذا كان الخبر ضعيفًا لم يمكن اتصاله، فإن جسرًا هذا ضعيف جدًّا». وقال ابن الجوزي: «موضوع». (١) رواه البزار في «مسنده» (٤٠٧٩)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٦٠) عن أبي الدرداء رضي الله عنه. وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، وزيادة بن محمد لا نعلم روى عنه غير الليث». وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٤١٢): «فيه زيادة بن محمد، وهو ضعيف». ورواه الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» (٣/ ١١٥٢) بلفظ: ﴿إِنَ اللهِ عز وجل ينزل في ثلاث ساعات بقين من الليل، فيفتح الذكر في الساعة الأولى التي لم تره عين، فيمحو الله ما شاء ويثبت ما يشاء، ثم ينزل في الساعة الثانية إلى جنة عدن وهي داره التي لم ترها عين ولن تخطر على قلب بشر وهي مسكنه لا يسكنها معه من بني آدم غير ثلاثة، وهم النبيون والصديقون والشهداء"، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٨٠). قلت: وبهذا اللفظ رواه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٢٨)، والبزار في «مسنده» (٤٠٧٩)، وابن خزيمة =

ومَرجِعُ العَطفِ فيها يحتمِلُ أَنْ يكونَ إلى تَعدُّدِ المَوعودِ لكلِّ واحدٍ، أو للجَميعِ على سَبيلِ التَّوزيعِ، أو إلى تَغايُرِ وَصفِه، وكأنَّه وصفَهُ أوَّلًا بأنَّه مِن جنسِ ما هُو أَبْهَى الأَماكنِ الَّتِي يَعرِفُونَها لتَميلَ إليهِ طِباعُهُم أوَّلَ ما يقرعُ أسماعَهُم، ثمَّ وَصفَهُ بأنَّه مَحفوفٌ بطيبِ العَيشِ مُعرَّى عَن شَوائبِ الكُدُوراتِ الَّتِي لا تَخْلُو عَن شيءٍ مِنْها أَماكنُ الدُّنيَا وفيها ما تَشتَهِيه الأَنفُسُ وتَلَذُّ الأعينُ، ثمَّ وصفَهُ بأنَّه دارُ إقامَةٍ وثباتٍ في جِوارِ العِلِيِّينَ لا يَعتريهِم فيهَا فناءٌ ولا تَغيرُ، ثمَّ وَعدَهُم بِمَا هو أكبَرُ مِن ذلك فقالَ:

﴿ وَرِضْوَنُ مِن اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ لأنَّه المبدأُ لكلِّ سَعادةٍ وكرامَةٍ والمؤدِّي إلى نَيلِ الوُصولِ والفَوزِ باللِّقاءِ.

وعنه عليه السَّلامُ: «إنَّ اللهَ تَعالى يَقُولُ لأهلِ الجنَّةِ: هَلْ رَضِيتُم؟ فيقُولُونَ: وَمَا لَنا لا نَرْضى وقد أَعْطَيْتَنا ما لَمْ تُعطِ أَحدًا مِن خَلقِك، فيقُولُ تَعالى: أنا أُعطيكُم أَفضَلَ مِن ذلك؟ قالَ: أحلُّ عليكُمْ رِضُوانِي فلا أَسخَطُ عليكُم أَبدًا»(١).

﴿ذَلِكَ ﴾؛ أي: الرِّضوانُ، أو جميعُ ما تقدَّمَ ﴿هُوَالْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ الَّذي تُستَحْقَرُ دونَه الدُّنيَا وما فيهَا.

(٧٣) - ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلنَّيِّ جَهِدِ ٱلْكُفَّارَ ﴾ بالسَّيفِ ﴿ وَٱلْمُنَفِقِينَ ﴾ بالزامِ الحُجَّةِ وإقامَةِ الحُدودِ.

﴿ وَاَغْلُظْ عَلَيْهِمْ ﴾ في ذلك ولا تُحابِهِم ﴿ وَمَأْوَنَهُمْ جَهَنَامٌ وَبِنْسَ الْمَصِيرُ ﴾ مَصيرُ هُم .

في «التوحيد» (٤٦). وابن الجوزي في «العلل» (٢١). قال ابن الجوزي: هذا الحديث من عمل
 زيادة بن محمد، لم يتابعه عليه أحد.

⁽١) رواه البخاري (٦٥٤٩)، ومسلم (٢٨٢٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٧٤) - ﴿ يَعْلِفُونَ بِأَللّهِ مَا قَالُوا ﴾ رُوِي: أَنّه عليهِ السّلامُ أقامَ في غزوَةِ تبوك شهرينِ ينزلُ عليهِ القُرآنُ ويَعيبُ المُتخلّفينَ، فقالَ الجُلاسُ بنُ سُويدٍ: لئن كانَ ما يَقولُ محمَّدٌ لإخوانِنَا حقًّا لنَحْنُ شَرٌّ مِن الحَميرِ، فبلغَ رَسولَ اللهِ ﷺ، فاستَحْضرَهُ فحلفَ باللهِ ما قالَهُ، فنزلَتْ(١).

فتابَ الجُلاسُ وحَسُنَتْ تَوْبَتُه(٢).

﴿ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَ فَرُواْ بَعْدَ إِسْلَىٰهِمْ ﴾ وأظهَرُوا الكُفْرَ بعدَ إظهارِ الإسلام.

﴿ وَهَمُواْ بِمَا لَرِّ يَنَالُوا ﴾ مِن قتلِ الرَّسولِ، وهوَ: أنَّ خمسةَ عشرَ مِنْهُم توافَقُوا عندَ مَرجِعِه مِن تبوكَ أَنْ يَدفَعُوهُ عَن راحِلَتِه إلى الوادِي إذا تسنَّمَ العقبَةَ باللَّيلِ، فأخذَ عمَّارُ بنُ ياسرٍ بخِطامِ راحِلَتِه يقودُها وحُذَيفَةُ خلفَها يَسوقُها، فبينَمَا هُما كذلكَ إذ سَمِعَ حُذيفَةُ بوقعِ أَخْفَافِ الإبلِ وقَعْقَعَةِ السِّلاحِ، فقالَ: إليكُمْ إليكُمْ يا أعداءَ اللهِ، فهرَبُوا(٣).

⁽۱) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (١٨٣٠٣)، ورواه أيضاً عبد الرزاق في «مصنفه» (١٨٣٠)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٦٩) عن عروة وابن إسحاق ومجاهد. ورواه ابن أبي حاتم في «أخبار «تفسيره» (٦/ ١٨٤٣) عن كعب بن مالك وابن عباس رضي الله عنهم. ورواه ابن شبة في «أخبار المدينة» (٥/ ٧٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٤٢)، والبيهقي في «الدلائل» (٤/ ٥٧)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

⁽٢) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (١٨٣٠٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٧٦)، عن عروة بن الزبير. وذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٥٥٧) عن عطاء عن ابن عباس.

وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٥/ ٧٠)، والواحدي في «البسيط» (١٠/ ٥٥٧)، والبغوي في «تفسيره» (١/ ٧٠)، عن الكلبي.

⁽٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٩٢) عن أبي الطفيل بلفظ: «لما أقبل رسول الله ﷺ من =

أو إخراجِه وإخراجِ المُؤمنينَ مِن المدينَةِ.

أو بأن يُتَوِّ جُوا عبدَ اللهِ بنَ أبيِّ وإِنْ لم يرضَ رَسولُ اللهِ (١).

﴿ وَمَا نَقَمُوا ﴾: وما أنكرُوا، أو ما وَجَدُوا ما يُوْرِثُ نقمَتَهُم ﴿ إِلَّا أَنَ أَغْنَى هُمُ ٱللهُ وَرَسُولُهُ مِن نَصَلِهِ مِن العَيشِ، فلمَّا وَرَسُولُهُ مِن فَضَلِهِ عَ ﴾؛ فإنَّ أكثرَ أهلِ المَدينَةِ كانُوا مَحَاويجَ في ضنكِ مِن العَيشِ، فلمَّا قَدِمَهُم رَسولُ اللهِ ﷺ بَدِيَتِه قَدِمَهُم رَسولُ اللهِ ﷺ بَدِيتِه اثني عشرَ ألفَ دِرهَمِ فاستَغْنَى (٢). والاستثناءُ مُفرَّغٌ مِن أعمَّ المَفاعيلِ أو العِلَلِ (٣).

غزوة تبوك أمر منادياً فنادى: إن رسول الله أخذ العقبة، فلا يأخذها أحدٌ، فبينما رسول الله على حذيفة ويسوق به عمار إذ أقبل رهط متلثّمون على الرواحل، غشوا عماراً وهو يسوق برسول الله على وأقبل عمار يضرب وجوه الرواحل، فقال رسول الله على لحذيفة: «قد، قد، حتى هبط رسول الله على فلما هبط رسول الله على نزل ورجع عمار، فقال: «يا عمار، هل عرفت القوم؟» فقال: قد عرفت عامة الرواحل والقوم متلثمون، قال: «هل تدري ما أرادوا؟» قال: الله ورسوله أعلم، قال: «أرادوا أن ينفروا برسول الله على فيطرحوه» قال: فسأل عمار رجلاً من أصحاب رسول الله على فقال: نشدتك بالله، كم تعلم كان أصحاب العقبة؟ فقال: أربعة عشر، فقال: إن كنت فيهم فقد كانوا خمسة عشر، فعذر رسول الله، وما علمنا ما أراد القوم، فقال عمار: أشهد أنَّ الاثني عشر الباقين حرب لله ولرسوله في الحياة الدنيا ويوم يقوم الأشهاد». فقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٩٥): «رجاله رجال الصحيح». ورواه البزار في «مسنده» قال الهيثمي في «الدلائل» (٥/ ٢٦٠) من حديث حذيفة رضي الله عنه. ورواه البنهقي أيضاً مسلم (٢٨ ٢٠٠) من طريق أبي الأسود عن عروة، ومن طريق يونس عن ابن إسحاق. وأصل القصة عند مسلم (٢٥ ٢٠٢) عن حذيفة رضي الله عنه.

⁽١) روي عن السدي. انظر: (تفسير ابن أبي حاتم) (٦/ ١٨٤٥).

⁽۲) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (۱۸۳۰۳)، والطبري في «تفسيره» (۱۱/ ٥٧٤)، عن عروة بن الزبير.

⁽٣) أي: في قوله: ﴿وَمَا نَقَـمُوٓا إِلَّا أَنْ أَغْنَـهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ مِن فَضَّلِهِۦ ﴾ للاستثناء وجهان: أحدهما: أنَّهُ =

﴿ فَإِن يَتُوبُواْ يَكُ خَيْرًا لَمُتُم ﴾ هـو الَّـذي حملَ الجلاسَ على التَّوبَةِ (١)، والضَّميرُ في ﴿ يَكُ ﴾ للتَّوبِ.

﴿ وَإِن يَـ تَوَلَّوا ﴾ بالإصرارِ عـلى النَّفاقِ ﴿ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَنْيَا وَٱلْأَرْضِ مِن وَلِيِّ وَلَانْصِيرٍ ﴾ فيُنَجِّيهِمْ مِن العَذابِ.

(٧٥) _ ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ عَنهَدَ اللّهَ لَبِنْ النّبيّ عَلَيْ وقالَ: ادعُ اللهَ أَنْ يَرْزُقَنِي اللهَ اللّهَ، فقالَ عليهِ السّه الله أَنْ يَرْزُقَنِي اللهُ مَالًا لأَعْطِينَ ﴾ نَزَلَتْ في ثَعلبَة بنِ حاطب، أَتَى النّبيّ عَلَيْ وقالَ: ادعُ اللهَ أَنْ يَرْزُقَنِي مالًا، فقالَ عليهِ السّلامُ: ﴿ يَا ثعلبَةُ، قليلٌ تؤدِّي شُكْرَهُ خيرٌ مِن كثيرٍ لا تُطيقُهُ ﴾ فراجَعه وقالَ: والذي بعثكَ بالحقِّ، لَئِنْ رَزَقَنِي اللهُ مالًا لأُعْطِينَ كلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ. فدعا لَهُ فاتّخذَ غَنمًا فنَمَتْ كما يَنْمَى الدُّودُ حتَّى ضاقَتْ بها المدينَةُ، فنزلَ وادِيًا وانقطَعَ عَن الجماعَةِ والجُمعَةِ، فسألَ عنهُ رَسولُ اللهِ عَيْ فقيلَ: كَثُرَ مالُهُ حتَّى لا يَسَعُهُ وادٍ، فقالَ: ﴿ وَالجُمعَةِ، فسألَ عنهُ رَسولُ اللهِ عَيْ فقيلَ: كَثُرَ مالُهُ حتَّى لا يَسَعُهُ وادٍ، فقالَ: ﴿ وَمَرَّا الجماعَةِ وَالجُمعَةِ، فسألَ عنهُ رَسولُ اللهِ عَيْ فقيلَ: كَثُرَ مالُهُ حتَّى لا يَسَعُهُ وادٍ، فقالَ: ﴿ وَمَرَّا الْحَيْمَةُ فَا النّاسُ بصَدقاتِهِم، ومَرَّا بنعلبَةَ فسألاهُ الصَّدقَةَ وأقر آاهُ الكِتابَ الّذي فيه الفرائِضُ (٢) فقالَ: ما هذهِ إلَّا جِزيَةٌ ، ما هذهِ إلا أختُ الجِزيَةِ، فارجِعَا حتَّى أَرَى رَأْيِي. فنزلَتْ، فجاءَ ثعلبَةُ بالصَّدقَةِ فقالَ النّبيُ: ﴿ إِنَّ اللهُ مَنعَنِي أَنْ أَقِبَلَ مِنْكَ »، فجعلَ يَحثُو التُرابَ على رأسِه، فقالَ: «هذا النّبيُّ: ﴿ إِنَّ اللهُ مَنعَنِي أَنْ أَقِبَلَ مِنْكَ »، فجعلَ يَحثُو التُرابَ على رأسِه، فقالَ: «هذا

مفعول به؛ أي: وما كرهُوا وعابُوا شيئًا إلا إغناءَ الله إيّاهم، وهو من باب قولهم: (ما لي عندك ذنبٌ إلا أن أحسنت إليك)؛ أي: إن كان ثَمَّ ذنبٌ فهو هذا، فهو تهكُمٌ بهم.

والثاني: أنَّهُ مفعولٌ من أجله، وعلى هذا فالمفعولُ به محذوف، تقديره: وما نقموا منهم الإيمانَ لشيءٍ إلاَّ لأجل إغناء الله إيّاهم.

وانظر: «اللباب في علوم الكتاب» لابن عادل (١٤٨/١٠).

⁽۱) رواه عبد الرزاق في «المصنف» (۱۸۳۰۳)، والطبري في «تفسيره» (۱۱/ ٥٧٦)، عن عروة بن الزبير.

⁽٢) في نسخة الخيالي: «الصدقة» وفي هامشها: «في نسخة: الفرائض»، وفي نسخة الطبلاوي: «الفرض».

عَمَلُك (١)، فقَدْ أَمَرْتُكَ فلَمْ تُطِعْنِي " فقُبِضَ رَسولُ اللهِ ﷺ، فجاءَ بها إلى أبي بكرٍ فلم يَقْبَلْهَا، ثمَّ جاءَ بها إلى عُمَرَ في خِلافَتِه فلم يَقْبَلْهَا، وهَلَكَ في زَمانِ عُثمانَ (٢).

(٧٦) _ ﴿ فَلَمَّآ ءَاتَنهُ م مِّن فَضَّلِهِ ـ بَخِلُواْ بِهِ ـ ﴾: مَنَعُوا حَقَّ اللهِ منه ﴿ وَتَوَلَّواْ ﴾ عَن طاعَة الله ﴿ وَهُمُ مُتَعْرِضُونَ ﴾: وهم قومٌ عادَتُهُم الإعراضُ عَنْهَا.

(٧٧) _ ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ ﴾؛ أي: فجَعَلَ اللهُ عاقِبَةَ فِعْلِهِم ذلك (٣) نِفاقًا وسوءَ اعتِقادٍ في قُلوبِهِم، ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّميرُ للبُخلِ، والمعنى: فأورَثَهُم البُخلُ نِفاقًا مُتمكِّنًا في قُلوبِهِم (١٠).

﴿ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ ، ﴾: يَلقونَ الله بالموتِ، أو يلقونَ عملَه؛ أي: جزاءَه، وهو يومُ القيامةِ.

﴿ بِمَا أَخْلَفُواْ اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ ﴾: بسبب إخلافهم ما وَعدوه من التَّصدُّقِ والصَّلاحِ. ﴿ وَبِمَا كَانُواْ يَكُذِبُونَ ﴾: وبكونِهِم كاذِبينَ فيهِ ؛ فإنَّ خُلفَ الوَعدِ مُتضمِّنٌ للكَذِبِ مُستقبَحٌ مِن الوَجهينِ ، أو المقالِ مطلقًا (٥٠).

⁽١) أي: منعَ اللهُ إيايَّ قبولَ صدقتِك جزاءَ عَملِك. انظر: (فتوح الغيب) (٧/ ٣٠٩).

⁽۲) رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (۲۲۵۳)، والطبري في «تفسيره» (۱۱/ ۵۷۸)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (۱۸/ ۱۸٤۷)، والطبراني في «المعجم الكبير» (۷۸۷۳)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ۲۸۹ ـ ۲۹۲) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، قال البيهقي: «هذا حديث مشهور فيما بين أهل التفسير، وإنما يروى موصولًا بأسانيد ضعاف». وقال الذهبي في «تجريد أسماء الصحابة» (ص: ۲۶): «منكرٌ بمرّة».

⁽٣) (ذلك): ليست في نسخة الخيالي.

⁽٤) لم يرتضه التفتازاني، وقال: ينافيه كون الضمائر سابقًا ولاحقًا لله، فالملاثمُ لسياقِ النَّظمِ كونُه أيضًا لله. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٨/ب).

⁽٥) قوله: «أو المقال؛ عطف على ضمير «فيه»، «مطلقًا» عن التقييد بما وَعدُوه. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٥٧).

وقُرِئَ: «يُكَذِّبُونَ» بالتَّشديدِ(١).

(٧٨) _ ﴿ أَلَرَ يَعُلُوا ﴾؛ أي: المنافقونَ، أو: مَن عاهدَ الله. وقُرِئَ بالتَّاءِ على الالتفاتِ (٢٠).

﴿ أَنَ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ ﴾: ما أُسرُّوهُ في أَنفُسِهِم مِن النِّفاقِ أو العزمِ على الإخلافِ.

﴿ وَنَجْوَدُهُمْ ﴾: وما يَتناجونَ بهِ فيمَا بينَهُم مِن المَطاعِنِ، أو تَسمِيَةِ الزَّكاةِ جِزيَةً. ﴿ وَأَنَكَ اللَّهُ عَلَىٰ مُ ٱلْفُهُوبِ ﴾ فلا يَخْفَى عليهِ ذلك.

(٧٩) - ﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ﴾ ذَمٌّ مَرفوعٌ أو مَنصوبٌ، أو بَدلٌ مِن الضَّميرِ في ﴿ سِرَّهُمْ ﴾.

وقُرِئَ: ﴿يَلْمُزونَ ﴾ بالضم(٣).

﴿ٱلْمُطَّوِّعِينَ ﴾ المُتطوِّعينَ ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِي ٱلصَّدَقَاتِ ﴾.

رُوِيَ: أَنَّه عليهِ السَّلامُ حثَّ على الصَّدقَةِ، فجاءَ عبدُ الرَّحمنِ بنُ عوفِ بأربعَةِ الرَّعمةِ الرَّعمةِ النَّه عليهِ السَّلامُ حثَّ على الصَّدقَةِ، فجاء عبدُ الرَّعمةُ وأَمْسَكْتُ لعِيالي أربعَةً، الآفِ دِرهَم وقالَ: لي ثمانيَةُ الآفُ لكَ فيما أَعْطَيْتَ وفيما أَمْسَكْتَ»(٤)، فباركَ اللهُ لكَ فيما أَعْطَيْتَ وفيما أَمْسَكْتَ»(٤)، فباركَ اللهُ على اللهُ علي اللهُ على الله على الله على الله علي الله على الله الله على الله على الله على الله على الله على الله على الله الله على الل

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩) عن أبي رجاء والحسن.

⁽٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩) عن على رضى الله عنه والسلمي.

⁽٣) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

⁽³⁾ رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٨٩)، وابن مردويه كما في «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٨٩). ورواه أبو الشيخ في «تفسيره» عن الحسن مرسلاً مطولاً كما في «الدر المنثور» (٤/ ٢٥٢)، وللقصة شواهد رواها مفرقة الطبري في «تفسيره» (١١/ ٨٨٥ - ٥٩٦) عن ابن عباس وجمع من التابعين. ومن شواهده حديث أبي هريرة رضي الله عنه عند البزار (٢٢١٦ - كشف الأستار). وانظر: «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٥٤)، و«تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٧٨)، و«الدر المنثور» للسيوطي (٤/ ٢٤٩).

لهُ حتَّى صُولِحَتْ إِحْدَى امرأتيهِ عَنْ نِصفِ الثُّمُنِ على ثَمانينَ ألفَ دِرْهَمِ(١). وتَصدَّقَ عاصِمُ بنُ عَدِيٍّ بمئةِ وَستِي تمرًا(٢).

وجاءَ أبو عقيلِ الأنصاريُّ بصاعِ تمرٍ فقالَ: بِتُّ ليلتي أجرُّ بالجريرِ^(٣) على صاعَبنِ، فتركْتُ صاعًا لعِيالِي وجِئتُ بصاعٍ، فأمرَه رَسولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَنْثُرُهُ على الصَّدقاتِ^(٤).

- (٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٩٦) عن ابن إسحاق، وانظر: «سيرة ابن هشام» (٢/ ٥٥١).
- (٣) يريدُ أنَّه كان يستقي الماء بحبل، والجرير: حبل من أدم نحو الزمام. انظر: «النهاية في غريب الحديث؛ لابن الأثير (١/ ٢٥٩).
- (٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٩٨) عن أبي عقيل، ورواه أيضاً عنه ابن أبي شيبة في «مسنده» (٩٨٥)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٩٣٥)، قالَ الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٣٣): «رواه الطبراني، ورجاله ثقات، إلا أن خالد بن يسار لم أجد من وثقه ولا جرحه». وخبر أبي عقيل رواه البخاري (١٤١٥)، ومسلم (١٠١٨) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه بلفظ: «لما أمرنا بالصدقة كنا نتحامل، فجاء أبو عقيل بنصف صاع، وجاء إنسان بأكثر منه، فقال المنافقون: إن الله لغني عن صدقة هذا، وما فعل هذا الآخر إلا رئاء، فنزلت: ﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِرُونَ اللَّمُ عَلَى اللَّهُ مِنْ مِنْ فَلَ الصَّدَقَةِ عِنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ فَلَ الصَّدَقَةِ عِنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ فَلَ الصَّدَقَةِ عَنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ فَلَ الصَّدَقَةِ عَنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ فَلَ الصَّدَقَةِ عَنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ فَلَ الصَّدَةُ فَلَ اللَّهُ مِنْ مَنْ فَلَ الصَّدَقَةُ عَنْ وَالْزِينَ لَاللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ عَنْ مِنْ السَّدَقَةُ عَنْ وَالْزِينَ لَا يَعْ اللَّهُ مَنْ اللَّهُ عَنْ مِنْ اللَّهُ عَنْ مِنْ اللَّهُ عَنْ مُنْ اللَّهُ عَنْ مِنْ اللَّهُ مَنْ مَنْ اللَّهُ عَنْ مِنْ اللَّهُ عَنْ مَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ مَنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَالَ السَّدَقَةُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ السَالَ الْمُنْ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ ال

⁽۱) رواه عبد الرزاق في "تفسيره" (٢٥٢٥٦) عن عمروبن دينار بلفظ: "إن امرأة عبد الرحمن بن عوف أخرجها أهله من ثلث الثمن بثلاثة وثمانين ألف درهم". ورواه ابن أبي الدنيا في "إصلاح المال" (٤٣٠)، وابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (١٣٠٥) عن صالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف بلفظ: "صولحت امرأة عبد الرحمن بن عوف على ثمنها. ثلث الثمن بثلاثمائة وثمانين ألفاً"، وفي لفظ (١٣٠٧): "صالحنا امرأة عبد الرحمن بن عوف التي طلقها في مرضه من ربع الثمن على ثلاثة وثمانين ألفاً"، وذكره مقاتل في "تفسيره" (١٨/١٥)، والثعلبي في "تفسيره" (١٨/٥٠)، وولواحدي في "أسباب النزول" (ص: ٢٥٥)، وذكره السمرقندي في "تفسيره" (٢/١٧) وفيه: "قلد تنخريج أحاديث الكشاف" للزيلعي (٢/ ٨٩).

فلَمَزَهُم المُنافِقونَ وقالوا: ما أعطى عبدُ الرَّحمنِ وعاصمٌ إلَّا رِياءً، ولقَدْ كانَ اللهُ ورَسولُه لغَنِيَّينِ عَن صاعِ أبي عَقيلٍ، ولكنَّهُ أحبَّ أن يُذكِّر بنفسِه ليُعطى منَ الصَّدقاتِ، فنزلَت (۱).

﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّاجُهْدَهُرَ ﴾: إلَّا طاقَتَهُم، وقُرِئَ بالفَتحِ (١)، وهو مصدَرُ جَهدَ في الأمر: إذا بالَغَ فيه.

﴿ فَيَسَخُرُونَ مِنْهُمٌ ﴾: يَسْتَهزِئُونَ بِهِمْ ﴿ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمٌ ﴾: جازاهُمْ على سُخريتِهِم؛ كقولِه: ﴿ أَللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥]، ﴿ وَلَمُمْ عَذَابُ أَلِيمٌ ﴾ على كُفرِهِم.

(٨٠) - ﴿ ٱسْتَغْفِرُ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ ﴾ يريدُ بهِ التَّساوِيَ بينَ الأَمرينِ في عدمِ الإفادَةِ لَهُم؛ كمَا نصَّ عليهِ بقَولِه: ﴿ إِن تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾.

رُوِيَ: أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ أُبِيِّ - وكانَ مِن المُخلصينَ - سأَلَ رَسولَ اللهِ وَ اللهِ عَلَى مَرَضِ أَبِيهِ أَنْ يستغفِرَ له ففعلَ، فنزلَتْ، فقالَ عليه السَّلامُ: لأَزيدَنَّ على السَّبعينَ (٣)، فنزلَتْ: ﴿ سَوَآءُ عَلَيْهِ مَ أَسَّتَغْفَرْتَ لَهُمَ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرُ اللهُ لَمُمْ ﴾ السَّبعينَ (٣)، فنزلَتْ: ﴿ سَوَآءُ عَلَيْهِ مَ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرُ اللهُ لَمُمْ ﴾ السَّبعينَ (٣)،

⁽١) ذكر الخبر مطوَّلاً بقريب من هذا السياق البغوي في «تفسيره» (٤/ ٧٩)، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٨٣).

⁽٢) نسبت لعطاء والأعرج ومجاهد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩).

⁽٣) قال ابن حجر «الكافي الشافي» (ص: ٧٨): «لم أجده بهذا السياق، وأصله في المتفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لما توفى عبد الله بن أبي جاء ابنه إلى رسول الله على فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه فأعطاه، ثم سأله أن يصلي عليه، فقام يصلي عليه، فأخذ عمر رضي الله عنه بثوبه فقال: أتصلي عليه وقد نهاك الله أن تصلي عليه؟ فقال: «إنما خيرني فقال: ﴿أَسَتَغْفِرُ لَمُمُ أَوْلَاسَتَغْفِرُ لَمُ الله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلَّى عليه فَانْزِل الله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلَّى عَلَيه مَاتَ أَبِدًا ﴾ في الآية، وسأزيده على السبعين فصلى عليه، فأنزل الله تعالى: ﴿ وَلَا تُصَلَّى عَلَيْهُم مَاتَ أَبِدًا ﴾ في المتحدة عليهم. لفظ مسلم ". قلت: رواه البخاري (٤٦٧٠)، ومسلم (٢٤٠٠).

⁽٤) كذا ذكر المؤلف هذه القصة، وتابع فيها الزمخشري في "الكشاف" (٣/ ٥٦٣)، وأورد عليهما أنّ =

وذلك لأنَّه عليهِ السَّلامُ فَهِمَ مِن السَّبعينَ العَددَ المَخصوصَ لأنَّه الأصلُ، فجوَّزَ أن يكونَ ذلك حَدًّا يخالِفُه حكمُ ما وراءَهُ، فبيَّنَ لَهُ أنَّ المرادَ بهِ التَّكثيرُ دونَ التَّحديدِ، وقَدْ شاعَ استِعمالُ السَّبعَةِ والسَّبعينَ والسَّبعِ مئةٍ ونحوِها في التَّكثيرِ؛ لاشتمالِ السَّبعةِ على جملةِ أقسام العَددِ فكأنَّه العَدَدُ بأسرِه (۱).

﴿ ذَلِكَ بِأَنَهُمْ كَ فَرُوا بِ اللّهِ وَرَسُولِهِ ٤ إِشَارةٌ إلى أَنَّ اليأسَ مِن المغفِرةِ وعَدمَ قَبُولِ استغفارِكَ ليسَ لِبُخْلٍ مِنَّا ولا قُصورٍ فيكَ، بل لعدم قابِليَّتِهِم بسببِ الكُفر الصَّارفِ عَنْهَا.

﴿وَاللّهُ لاَ يَهْدِى الْقَوْمَ الْفَسِقِينَ ﴾: المُتمرِّدينَ في كُفْرِهِم، وهو كالدَّليلِ على الحُكْمِ السَّابقِ، فإنَّ مَغفرةَ الكافرِ بالإقلاعِ عَن الكُفرِ والإرشادِ إلى الحقِّ، والمُنهَمِكُ في كُفْرِهِ المَطبوعُ عليهِ لا يَنقَلِعُ ولا يَهْتَدِي. والتَّنبيهِ (٢) على عُذرِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ في استغفارِه، وهو عَدَمُ يأسِهِ عَن إيمانِهِم ما لَمْ يَعْلَم أَنَّهُم مَطبوعونَ على الضَّلالةِ، والممنوعُ هو الاستغفارُ بعدَ العلم؛ كقولِه: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّيِ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الضَّلالةِ، والممنوعُ هو الاستغفارُ بعدَ العلم؛ كقولِه: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّيْ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الضَّنَعْفِرُوا لِلمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْنَى مِنْ بَعْدِمَا بَدَيَّ كَالْمَ أَنَهُمُ أَصَحَبُ النَّحِيمِ ﴾ [التَّوبة: ١١٣].

(٨١) - ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلِّفُونَ بِمَقَّعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾: بقُعودِهِم عَن الغَزوِ خلفَهُ، يُقالُ: أقامَ خِلافَ الحيِّ؛ أي: بعدَهُم، ويجوزُ أن يكونَ بمَعنى: المُخالفَةِ، فيكونُ انتصابُهُ على العِلَّةِ أو الحالِ.

سورة براءة آخر ما نزل فكيف تكون آية سورة النافقين نازلة بعدها؟! قاله الشهاب في «الحاشية».

⁽١) انظر: (مشارق الأنوار على صحاح الآثار) للقاضي عياض (٢/ ٢٠٥).

 ⁽٢) معطوف على «الدليلِ» فهو مجرور، ويجوز عطفه على محل الجار والمجرور، فيكون مرفوعًا.
 انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٢٩٧).

﴿ وَكُوهُوَا أَن يُجَلِهِ دُوا بِأَمَوَ لِهِ مَ وَالْنَسِمِ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ ﴾ إيشارًا للدَّعَةِ والخَفْضِ على طَاعَةِ اللهِ، وفيه تَعريضٌ بالمُؤمنينَ الَّذينَ آثَرُوا عليها تحصيلَ رِضَاهُ ببذلِ الأَموالِ والمُهَج.

﴿ وَقَالُواْ لَانَنْفِرُواْ فِي ٱلْحَرِّ ﴾؛ أي: قاله بعضُهُم لبَعضٍ، أو قالوه للمُؤمنينَ تَثبيطًا. ﴿ قُلُ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّحَرًا ﴾ وقد آثَرْتُموهَا بهذه المُخالفَةِ ﴿ لَوَكَانُواْ يَفْقَهُونَ ﴾ أنَّ مآبَهُم إليها _ أو أنَّها كيفَ هي؟ _ ما اختاروها بإيثارِ الدَّعَةِ على الطَّاعةِ.

(٨٢) ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ فَلِيلا وَلْبَكُوا كَثِيراً جَزَاءً إِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ إخبارٌ عمَّا يَوُولُ إليه حالُهُم في الدُّنيا والآخرة، أخرجَهُ عَلى صِيغَةِ الأَمرِ للدَّلالَةِ على أَنَّه حَتمٌ واجِبٌ (١٠)، ويجوزُ أَنْ يكونَ الضَّحِكُ والبُكاءُ كِنَا يَتَينِ عَن السُّرورِ والغَمِّ، والمرادُمِن القِلَّةِ العدمُ (١٠).

(٨٣) ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَى طَآبِهَ مِ مَنْ مَ وَانْ رَدَّكَ إلى المدينَةِ وفيها طائفَةٌ مِن المُتخلِّفينَ؛ يعني: مُنافقيهِم؛ فإنَّ كُلَّهُم لم يَكونُوا مُنافقينَ، أو من بقيَ مِنهُم، وكانَ المُتخلِّفُونَ اثنَىْ عشرَ رَجُلًا.

﴿ فَاسَّتَغَذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ ﴾ إلى غزوةٍ أُخْرَى بعدَ تبوكَ ﴿ فَقُل لَن تَخْرُجُوا مَعِي أَبَدًا وَلَن نُقَيْلُواْ مَعِي عَدُوًا ﴾ إخبارٌ في مَعنى النَّهي للمُبالغَةِ ﴿ إِنَّكُو رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَنَّ وَكَانَ أَسِقاطُهُم عن ديوانِ الغُزاةِ عُقوبَةً لَهُم على تخلُّفِهِم، و وَأَوَّلَ مَرَةٍ ﴾ هي الخرجَةُ إلى غزوة تَبُوكَ.

⁽١) وذلك أنَّ الأمرَ لا يحتملُ الصَّدقَ والكذبَ كما يحتَمِلُه الخبرُ. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣١٧).

⁽٢) والمعنى: أنَّهم ليس لهم ضحك، ولا ينبغي أن يكون لهم، فالقلّةُ يُرادُ بها النَّفيُ المحضُ في قولِهم: أقلُّ رجُلٍ يقولُ ذلكَ، وقلَّما يقومُ زيدٌ. انظر: «الكتاب» (٢/ ٣١٤)، و«المقتضب» للمبرد (٤/ ٤٠٤)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ١٢٦).

⁽٣) في نسخة الطبلاوي والتفتازاني: «لهم».

﴿ فَأَقَعُدُواْ مَعَ ٱلْخَلِفِينَ ﴾؛ أي: المُتخلِّفينَ؛ لعدمِ لياقَتِهِم للجِهَادِ كالنِّساءِ والصِّبيانِ. وقُرِئ: «معَ الخَلِفين»(١) على قصرِ ﴿ ٱلْخَلِفِينَ ﴾.

(٨٤) - ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدِ مِّنْهُم مَّاتَ أَبْدًا ﴾ رُوِيَ: أَنَّ ابنَ أُبِيِّ دَعَا رسولَ اللهِ في مَرَضِه فلمَّا دخلَ عليه سألَهُ أَنْ يَستَغفِرَ له ويُكفِّنَهُ في شِعارِه الَّذي يَلِي جَسَدَه ويُصلِّيَ عليه، فلمَّا ماتَ أرسلَ قَمِيصَهُ ليكفَّنَ فيه وذهبَ ليُصلِّيَ عليه، فنزَلَتْ (١٠).

وقيلَ: صلَّى عليهِ ثمَّ نَزَلَت (٣).

وإنَّما لم يُنْهَ عَن التَّكفينِ في قَميصِه ونُهِيَ عَن الصَّلاةِ عليه لأنَّ الضِّنَّةَ بالقَميصِ كانَ مُخِلَّا بالكَرم، ولأنَّه كانَ مُكافأةً لإلباسِهِ العَبَّاسَ قميصَهُ حينَ أُسِرَ ببدرِ(١٠).

⁽١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و المحتسب (١/ ٢٩٨)، عن مالك بن دينار.

⁽۲) روى الحاكم في «المستدرك» (۱۲٦٢)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٨٥)، والإمام أحمد في «المسند» (٢١٧٥٨)، وأبو داود (٢٠٩٤)، والضياء في «المختارة» (١٣٢٨)، عن أسامة بن زيد، قال: خرج رسولُ الله عَيْقِ عبد كُنتُ أنهاكَ عن حُبَّ يَهُود» قال: فقد أبغضهم أسعَد بن زُرارةً فَمَهُ؟ فلما مات أتاه ابنه فقال: يا قال: «قد كُنتُ أنهاكَ عن حُبَّ يَهُود» قال: فقد أبغضهم أسعَد بن زُرارةً فَمَهُ؟ فلما مات أتاه ابنه فقال: يا رسول الله، إنَّ عبد الله بن أُبيَّ قد ماتَ، فأعطني قميصَك أكفَّنه فيه، فنزع رسولُ الله عَيْقُ قميصَه فأعطاه إياه. ورواه عبد الرزاق في «تفسيره» (١١١)، والطبري في «تفسيره» (١١١)، عن قتادة. ورواه البيهقي (١٨ / ٢١٤)، مطولاً عن الواقدي. وروى أبو يعلى (٢١١٤)، والطبري (١١/ ٢١٢)، من رواية يزيدَ الرقاشي عن أنس: أن رسول الله عَيْقُ أراد أن يصلي على عبد الله بن أبيُّ، فأخذ جبريل بثوبه وقال: في الصحيحين: أنه عَيْقُ صلى عليه. وقد رواه البخاري (١٣٦٦)، ومسلم (٢٤٠٠).

⁽٣) هذا ثابت في أحاديث صحيحة سبق ذكرها في التعليق السابق.

⁽٤) رواه البخاري (٣٠٠٨) من رواية ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر قال: لما كان يوم بدر أتي بأسارى، وأتي بالعباس ولم يكن عليه ثوب، فنظر النبيُّ ﷺ له قميصاً، فوجدوا قميص عبد الله بن =

والمرادُ مِن الصَّلاةِ: الدُّعاءُ للمَيِّتِ والاستغفارُ له، وهو مَمنوعٌ في حقِّ الكافرِ، وللمرادُ مِن الصَّلاةِ: الدُّعاءُ للمَيِّتِ والاستغفارُ له، وهو مَمنوعٌ في حقِّ الكافرِ ولذلك رَتَّبَ النَّهيَ على قولِه: ﴿مَّاتَ أَبَدًا ﴾ يعني: الموتَ على الكُفرِ، فإنَّ إحياءَ الكافرِ للتَّعذيبِ دونَ التَّمتُّع، فكأنَّهُ لَمْ يُحْيَ (١).

﴿ وَلَا نَقُمُ عَلَىٰ قَبْرِهِ ۚ ﴾: ولا تَقِفْ عندَ قبرِهِ للدَّفنِ أو الزِّيارَةِ (١٠).

﴿إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَسِقُونَ ﴾ تَعليلٌ للنَّهي، أو لتأبيدِ المَوتِ. (٨٥) _ ﴿ وَلَا تُعْجِبُكَ أَمُونَكُمْ وَأَوَلَكُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الدُّنيا وَتَزْهَقَ انفُسُهُمْ وَهُمْ صَكَفِرُونَ ﴾ تكريرٌ للتَّاكيدِ، والأمرُ حقيقٌ به؛ فإنَّ الأبصارَ طامِحةٌ إلى الأموالِ والأولادِ، والنَّفُوسَ مُعتبطةٌ عليها، ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه في فريقٍ غيرِ الأولادِ، والنَّفُوسَ مُعتبطةٌ عليها، ويجوزُ أَنْ تكونَ هذه في فريقٍ غيرِ الأولِي.

(٨٦) - ﴿ وَإِذَآ أَنْزِلَتَ سُورَةً ﴾ مِن القُرآنِ، ويجوز أن يُرادَ بها بَعضُها: ﴿ أَنَّ عَامِنُواْ بِاللهِ ﴾: بأَنْ آمِنُوا باللهِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿ أَنْ ﴾ المُفسِّرةَ. ﴿ وَجَنِهِ دُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَعَذَنَكَ أُولُواْ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمَ ﴾: ذوو الفَضلِ والسَّعَةِ. ﴿ وَقَالُواْ ذَرْنَا نَكُن مَّعَ ٱلْقَنعِدِينَ ﴾ الَّذينَ قَعَدُوا لعُذْرِ.

⁼ أبي يَقْدُرُ عليه، فكساه النبي عَلَيْ إياه، فلذلك نزع النبي عَلَيْ قميصَه الذي ألبسه. قالَ ابن عيينة: كانت له عند النبي عَلَيْ يَدُ فأحبَ أن يكافئه.

⁽۱) اختار المصنف تعليق ﴿أَبَدًا ﴾ بـ ﴿مَاتَ ﴾؛ أي: حياة الكافر التي سيحياها في الآخرة لا تُعدُّ حياة؛ لأنها لتعذيبه لا لمتعته، ولذلك وصف موته بأنه أبديٌّ. قال الشهاب الخفاجي: جعلَ ﴿أَبَدًا ﴾ ظرفًا مُتعلِّقًا بقولِهِ: ﴿مَاتَ ﴾، والَّذي ذكرَهُ غيرُهُ أَنَّهُ مُتعلِّقٌ بالنَّهي، وهوَ الظَّاهرُ، وما ارتكبَهُ المُصنَّفُ _ رحمَهُ اللهُ _ أمرٌ لا داعي إليهِ، سِوى أنَّهُ رآهُ وجهًا صحيحًا ونظرًا خفيًّا فعدلَ إليهِ اعتمادًا على أنَّ الآخرَ طريقةٌ مسلوكةٌ واضحةٌ لا حاجَة لذكرها.

⁽٢) في نسخة التفتازاني: ﴿وَالزَّيَادَةِ﴾.

(٨٧) _ ﴿ رَضُوا بِأَن يَكُونُوا مَعَ ٱلْخَوَالِفِ ﴾: مع النّساءِ، جمعُ خالِفَةٍ، وقد يُقالُ: «الخالِفَةُ»: الَّذي لا خيرَ فيه.

﴿وَطُهِمَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ ما في الجهادِ ومُوافقَةِ الرَّسولِ مِن السَّعادَةِ، وما في التَّخلُّفِ عنه مِن الشَّقاوَةِ.

(٨٨) - ﴿ لَكِينِ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بَهَ مَدُواْ بِأَمْوَلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ﴾؛ أي: إن تَخلَّفَ هؤلاءِ ولَمْ يُجاهِدُوا فقد جاهَدَ مَن هوَ خَيرٌ مِنْهُم.

﴿ وَأُولَكَ مِكُ مُ اللَّهُ مِنَافَعُ الدَّارِينِ: النَّصِرُ والغَنيمَةُ في الدُّنيَا، والجَنَّةُ والجَنَّةُ و والكّرامَةُ في الآخرَةِ، وقيلَ: الحُورُ؛ كقولِه تَعالى: ﴿ فِيهِنَّ خَيْرَتُ حِسَانٌ ﴾ [الرحمن: ٧٠]، وهي جمعُ «خَيْرَةٍ» تخفيفُ «خَيّرَةٍ».

﴿وَأُولَكِيكَ هُمُ ٱلْمُقْلِحُونَ ﴾: الفائزونَ بالمطالبِ.

(٨٩) - ﴿ أَعَدَّ اللهُ لَهُمْ جَنَّتٍ تَجَوِي مِن تَعْتِهَا ٱلأَنْهَثُرُ خَلِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ بيانٌ لِمَا لَهُم مِن الخَيراتِ الأُخرَويَّةِ.

(٩٠) - ﴿ وَجَاءَالْمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَمُكُمْ ﴾ يعنسي: أسدًا وغَطَفانَ؟ استأذنوا في التَّخلُّفِ مُعتذرينَ بالجهدِ وكثرةِ العِيالِ.

وقيلَ: هم رَهْطُ عامرِ بنِ الطُّفيلِ قالُوا: إنْ غَزَوْنَا معكَ أغارَتْ طيِّئٌ على أهالينا ومَواشينا (۱).

و «المعذِّرُ»: إمَّا مِن «عَذَّرَ في الأَمرِ»: إذا قَصَّرَ فيه موهمًا أنَّ له عُذْرًا ولا عُذْرَ له، أو مَن «اعتذَرَ»: إذا مهَّدَ العُذرَ، بإدغامِ التَّاءِ في الذَّالِ ونَقلِ حركتِها إلى العَينِ، ويجوزُ كَسْرُ العَينِ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، وضمُّها للإتباع لكن لم يُقْرَأ بهما.

⁽١) ذكره الثعلبي في اتفسيره ا (١٣/ ٥٢٢)، والبغوي في اتفسيره ا (٤/ ٨٣)، عن الضحاك.

وقرأً يعقوبُ: ﴿المُعذِرون﴾ (١) مِن «أعذَرَ»: إذا اجتهدَ في العُذْرِ.

وقُرِئَ: «المُعَّذِّرونَ» بتشديدِ العَينِ والذَّالِ على أنَّه مِن «تَعذَّرَ» بمَعنى: اعتَذَرَ (٢)، وهو لَحْنُ ؛ إذ التَّاءُ لا تُدغَمُ في العينِ.

وقد اختُلِفَ في أنَّهُم كانُوا مُعتَذرينَ بالتَّصنُّعِ، أو بالصِّحَّةِ فيكونُ قولُه: ﴿وَقَعَدَ اللَّهِ وَرَسولَهُ اللَّهَ وَرَسولَهُ وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ وَرَسُولَهُ في غيرِهِم، وهُم مُنافقُو الأعرابِ الَّذينَ كَذَبُوا اللهَ ورَسولَهُ في ادِّعاءِ الإيمانِ، وإن كانُوا هُم الأوَّلينَ فكذِبُهُم بالاعتذارِ.

﴿ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ ﴾: مِن الأَعرابِ، أو من المعذّرينَ، فإِنَّ مِنْهُم مَن اعتذَرَ لكسَلِهِ لا لكُفْرِه ﴿ عَذَابُ ٱلِيكُ ﴾ بالقَتل والنَّارِ.

(٩١) - ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلضُّعَفَآءِ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ ﴾ كالهَرْمَى والزَّمْنَى ﴿ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ ﴾ كالهَرْمَى والزَّمْنَى ﴿ وَلَا عَلَى ٱلْمَرْضَىٰ ﴾ كالهَرْمَى والزَّمْنَى ﴿ وَلَا عَلَى ٱلْفَرِهِم؛ كَجُهَيْنَةَ وَمُزَيْنَةَ وَبنو عُذَرَةَ ﴿ وَمَرَّجُ ﴾: إثمٌ في التَّاتُر ﴿ إِذَا نَصَحُوا لِللّهِ وَرَسُولِهِ ، ﴾ بالإيمانِ والطَّاعةِ في السِّرِّ والعَلانيةِ كما يفعَلُ المُوالِي النَّاصِحُ ، أو: بما قَدَرُوا عليهِ فِعلًا أو قَوْلًا يعودُ على الإسلام والمُسلمينَ بالصَّلاح.

﴿مَاعَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلِ ﴾؛ أي: ليسَ عليهِمْ جُناحٌ، ولا إلى مُعاتَبَتِهِم سَبيلٌ، وإنَّما وضَعَ ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ مَوضِعَ الضَّميرِ للدلالَةِ على أَنَّهُم مُنخَرِطُونَ في سلكِ المُحسنينَ غيرُ مُعاتَبينَ لذلك.

⁽۱) انظر: «النشر» (۲/ ۲۸۰).

⁽۲) نسبت لمسلمة (وهو ابن محارب) في «تفسير الثعلبي» (۱۳/ ۵۲۲)، و «المحرر الوجيز» (۳/ ۷۰)، و «البحر» (۱۱/ ۳۸۹)، و «روح المعاني» (۱۰/ ۲۱)، وهي دون نسبة في «الكشاف» (۳/ ۵۷۳). و «البحر» (۱۱/ ۳۸۹)، و «روح المعاني» (۱/ ۲۱)، وهي دون نسبة في الكشاف» (۳/ ۵۷۳). وكل من أوردها تعقبها بما تعقبها به المؤلف من امتناع إدغام التاء في العين، ولذلك قال أبو حاتم كما نقل عنه ابن عطية وأبو حيان: (وهي غلط منه أو عليه). يعني: مسلمة الذي نقلت عنه القراءة.

﴿ وَاللَّهُ عَنَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ لَهُم، أو للمسيءِ فكيفَ المحسنُ؟

(٩٢) _ ﴿ وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَا آتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ ﴾ عطفٌ عَلَى ﴿ الضُّعَفَاءِ ﴾ أو على ﴿ الشُّعَفَاءِ ﴾ أو على ﴿ الشُّعَفِينِينَ ﴾ ، وهُم البَكَّاؤُونَ: سبعةٌ مِن الأنصارِ: مَعقِلُ بنُ يَسادٍ ، وصَخرُ بن خَنساءَ ، وعبدُ اللهِ بنُ كعبٍ ، وسالمُ بنُ عُميرٍ ، وثعلبَةُ بنُ عَنمَةَ ، وعبدُ اللهِ بنُ مغفّلٍ ، وعُلْبةُ بنُ زيدٍ ، أَتَوْا رَسولَ اللهِ ﷺ وقالوا: نَذرْنا الخُروجَ (١٠) معكَ ، فاحمِلْنا على الخفافِ المَرقوعَةِ والنّعالِ المَخصوفَةِ نَغزُ و مَعَكَ ، فقالَ عليه السّلامُ: ﴿ لا أَجِدُ ، فتولَوْ وهم يَبكونَ (١٠).

وقيلَ: هم بنو مُقرِّنٍ: مَعقِلٌ وسُويْدٌ والنُّعمانُ (٣).

وقيل: أبو مُوسى وأصحابُه(٤).

﴿ قُلْتَ لَا آجِدُمَا آجِلُكُمْ عَلَيْهِ ﴾ حالٌ مِن الكافِ في ﴿ أَتَوَكَ ﴾ بإضمارِ «قد».

﴿ قُولُوا ﴾ جوابُ ﴿ إِذَا ﴾ ﴿ وَآعَيُنُهُمْ تَفِيضُ ﴾: تَسيلُ ﴿ مِنَ ٱلدَّمْعِ ﴾؛ أي: دمعُها؛ فإنَّ ﴿ مِن التَّميزِ (٥) ، دمعُها؛ فإنَّ ﴿ مِن ﴾ للبَيانِ، وهي مع المجرورِ في محلِّ النَّصبِ على التَّمييزِ (٥) ،

⁽١) كذا في النسخ الخطية نسخة التفتازاني والطبلاوي والخيالي، وهو موافق لما في «لباب التفاسير» للكرماني، ولعل صوابه: نُدبنا للخروج، كما في مصادر التخريج.

⁽٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٥٢٤)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٧).

⁽٣) رواه سعيد بن منصور في «سننه _ التفسير» (١٠٣١)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٣٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٦٢)، عن مجاهد دون تسميتهم، ووردت تسميتهم في «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٥٢٥)، و«أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٥٧).

⁽٤) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٥٩٥) عن الحسن. وانظر حديث أبي موسى رضي الله عنه في «صحيح البخاري» (٣١٣٣)، و«صحيح مسلم» (١٦٤٩).

⁽٥) قال أبو حيّانَ: لا يجوزُ أنْ يكونَ مَحلُّ ﴿مِنَ ٱلدَّمِعِ﴾ النَّصبَ على التَّمييزِ؛ لأنَّ التَّمييزَ الذي أصلُه =

وهو أبلَغُ مِن: يفيضُ دمعُها؛ لأنَّه يدلُّ على أنَّ العينَ صارَتْ دمعًا فَيَّاضًا(١).

﴿ كَزَنًّا ﴾ نصبٌ على العلَّةِ، أو الحالِ، أو المصدّرِ لفعلٍ دلَّ عليهِ ما قبله.

﴿ أَلَّا يَحِدُوا ﴾؛ أي: لئلَّا يَجِدُوا، مُتعلِّقٌ بـ ﴿ حَزَنًا ﴾ أو بـ ﴿ تَفِيضُ ﴾.

﴿ مَا يُنفِقُونَ ﴾ في مَغْزَاهُم.

(٩٣) - ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ ﴾ بالمُعاتبَةِ ﴿عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَغَذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيآ هُ﴾: واجدونَ للأُهبَةِ.

﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْمَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ استئنافٌ لبَيانِ ما هو السَّببُ لاستئذانِهِم مِن غَيرِ عُذرٍ، وهو رِضاهُم بالدَّناءةِ والانتظام في جُملَةِ الخَوالفِ إيثارًا للدَّعَةِ.

﴿ وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ حتَّى غَفَلُوا عَن وَخامَةِ العاقِبَةِ ﴿ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ مَغبَّته.

(9٤) - ﴿ يَعْمَدُورُونَ إِلَيْكُمُ ۚ ﴾ في التَّخلُّفِ ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ﴾ مِن هذهِ السَّفرَةِ ﴿ وَلَ لَا تَعْتَدُرُوا ﴾ بالمعاذيرِ الكاذِبَةِ ؛ لأنَّه ﴿ لَنَ نُوحَدُ لَكُمْ ﴾ : لن نُصدِّقَكُم ؛ لأنَّه ﴿ وَلَا نَبُو مِن الشَّهُ مِن الشَّرِ والفَسادِ.

﴿ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمُ وَرَسُولُهُ ﴾: أتتُوبونَ (١) عـن الكُفرِ أم تَثبتونَ عليه؟ وكأنَّه استتابَةٌ وإمهالٌ للتَّوبَةِ.

 ⁼ فاعلٌ لا يجوزُ جَرُّهُ بـ(مِن)، وأيضًا فإنَّه معرفةٌ، ولا يُجوِّزُ تَعريفَ التَّمييزِ إلا الكوفِيُّون. انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٣٩٦).

⁽۱) قال الطيبي: يَعني: جرَّدَ مِن الدَّمعِ أَعيُنًا، وجُعِلَت كَأَنَّها دموعٌ فائضةٌ، أما التفتازاني فقال: وأمّا حديثُ التَّجريدِ فالأوْلَى تركُه، ورأى أن بلاغته لأنه من باب التفسير بعد الإبهام. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٢٨)، و«حاشية التفتازاني» (٢٦٩/ب).

⁽٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «أتنيبون».

﴿ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَى عَدِيرِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَدَدةِ ﴾؛ أي: إليه، فوضعَ الوصفَ موضِعَ النَّهُ مُطَّلِعٌ على سِرِّهِم وعَلَنِهِم لا يفوتُ عَنْ عِلمِهِ شيءٌ مِن ضَمائرِهِم وأعمالِهِم.

﴿ فَيُنَيِّ ثُكُمُ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ بالتَّوبيخِ والعِقابِ عليه.

(٩٥) _ ﴿ سَيَعْلِفُونَ بِاللّهِ لَكُمْ إِذَا انقَلَتَ ثُمّ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُواْ عَنْهُمْ ﴾ فلا تُعاتِبُوهُم، ﴿ فَأَعْرِضُواْ عَنْهُمْ ﴾ ولا توبّخُوهُم؛ ﴿ إِنَّهُمْ رِجْسُ ﴾ لا ينفَعُ فيهِم التَّأنيبُ، فإنَّ المقصودَ مِنه التَّطهيرُ بالحَمْلِ على الإنابَةِ، وهؤلاء أرجاسٌ لا تَقبَلُ التَّطهيرَ، فهو عِلَّةُ الإعراضِ وتركِ المُعاتبَةِ.

﴿وَمَأْوَنِهُمْ جَهَنَـٰمُ﴾ مِن تَمامِ التَّعليلِ، وكأنَّه قالَ: إنَّهُم أَرجاسٌ مِن أهلِ النَّارِ لا ينفَعُ فيهِم التَّوبيخُ في الدُّنيَا والآخرةِ، أو تعليلٌ ثانٍ، والمعنى: أنَّ النَّارَ كَفَتْهُم عِتابًا فلا تتكلَّفُوا عتابَهُم.

﴿جَنَرَانَا بِمَاكَاثُواْ يَكْسِبُونَ ﴾ يجوزُ أَنْ يكونَ مصدرًا وأَنْ يكونَ عِلَّةً.

(٩٦) _ ﴿ يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِرَّضَوَا عَنْهُمْ ﴾ بحَلِفِهم، فتستدِيمُوا عليهِمْ ما كُنْتُم تَفعلونَ بهم.

﴿ فَإِنْ تَرْضُواْ عَنْهُمْ فَإِنَ ٱللَّهَ لَا يَرْضَىٰ عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْفَاسِقِينَ ﴾؛ أي: فإنَّ رِضاءَ كُم لا يَسْتَلْزِمُ رِضاءَ اللهِ، ورضاؤُكُم وحدَكُم لا ينفَعُهُم إذا كانُوا في سخطِ اللهِ وبصددِ عِقابِه.

أو: إن أمكنَهُم أن يلبِّسُوا عليكُم لا يُمكِنُهُم أن يلبِّسُوا عـلـى اللهِ، فلا يَهتِكَ سِترَهُم (١) ولا يُنزِلَ الهوانَ بِهِم.

والمقصودُ مِن الآيةِ: النَّهيُ عَن الرِّضا عَنْهُم والاغترارِ بمَعاذيرِهِم بعدَ الأمرِ بالإعراضِ وعدمِ الالتفاتِ نحوَهُم.

⁽١) في نسخة الخيالي والطبلاوي: «سرَّهم».

(٩٧) ﴿ ٱلْأَعْرَابُ ﴾: أهـ لُ الـبَـدوِ ﴿ أَشَدُّكُ فَرًا وَنِفَاقًا ﴾ مِـن أهل الحضرِ ؛ لتَوَحُّشِهِم وقَسَاوَتِهم، وعَدَمِ مُخالطَتِهِم لأَهلِ العلمِ، وقلَّةِ استِماعِهِم للكِتابِ والسُّنَةِ.

﴿وَأَجَدُرُ أَلَايَعْ لَمُوا﴾: وأحقُّ بأَنْ لا يعلَمُوا ﴿حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ ﴾ مِن الشَّرائع؛ فرائِضِها وسُنَنِها.

﴿ وَٱللَّهُ عَلِيدُ ﴾ يعلَمُ حالَ كُلِّ أحدٍ مِن أهلِ الوبَرِ والمَدرِ.

﴿ حَكِمٌ ﴾ فيما يُصيبُ به مُسيئَهُم ومُحسِنَهُم عِقابًا وتَوابًا.

(٩٨) _ ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَخِذُ ﴾: يَعُدُّ ﴿ مَا يُنفِقُ ﴾: يصرفُهُ في سَبيلِ اللهِ ويتصدَّقُ به ﴿ مَغْ رَمًا ﴾: غرامَةً وخُسرانًا؛ إذ لا يحتسِبُهُ عندَ اللهِ ولا يرجو عليهِ ثوابًا، وإنَّما يُنفِقُ رِياءً أو تَقِيَّةً.

﴿وَيَتَرَبَّصُ بِكُو ٱلدَّوَآبِرَ﴾: دوائرَ الزَّمانِ ونُوَبَه لينقلبَ الأَمرُ عَلَيكُم فيتخلَّصَ مِن الإنفاقِ.

﴿عَلَيْهِمْ دَآبِرَهُ ٱلسَّوْءِ ﴾ اعتراضٌ (١) بالدُّعاءِ عليهم بنَحوِ ما يَتربَّصونَهُ، أو الإخبارِ عَن وقوعِ ما يَتربَّصونَ عليهم، و «الدَّائِرَةُ» في الأَصلِ مَصدَرٌ أو اسمُ فاعلٍ مِن «دارَ يَدورُ»، وسُمِّيَ به عُقبةُ الزَّمانِ (١).

و ﴿ ٱلسَّوْءِ ﴾ بالفَتحِ: مَصدَرٌ أُضيفَ إليه للمُبالغَةِ؛ كقولِكَ: رَجُلُ صِدْقٍ.

⁽١) هـذا الاعتراضُ بين كَلامَيْنِ، لا في أثناءِ الكَلامِ، ولا في آخرِ الكَلامِ. انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٩/ ب).

 ⁽٢) أصلُ «العقبة»: اعتقابُ الرَّاكبينِ وتناوُبُهُما، ويُقالُ: لللَّهرِ عُقَبٌ ونُوَبٌ ودُولٌ؛ أي: مرَّةً لهُم ومرَّةً عليهم. انظر: «حاشية الخفاجي».

وقراً ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿السُّوْءَ﴾ هنا وفي الفتحِ (١) بضمِّ السِّينِ (١). ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ ﴾ لِمَا يَقولونَ عندَ الإنفاقِ ﴿عَلِيكُ ﴾ بما يُضمِرُونَ.

(٩٩) _ ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَيَتَخِذُمَا يُنفِقُ قُرُبُنتِ عِندَ ٱللّهِ ﴾: سببَ قُرباتٍ، وهي ثَاني مَفعولَيْ ﴿ يَتَّخِذُ ﴾، و﴿عِندَ ٱللّهِ ﴾ صِفَتُها، أو ظرفٌ لـ ﴿ يَتَّخِذُ ﴾ (٣).

﴿ وَصَلَوَاتِ ٱلرَّسُولِ ﴾: وسببَ صلواتِه؛ لأنّه عليه السَّلامُ كانَ يَدعُو للمُتصدِّقينَ ويستغفِرُ، ولذلك سُنَّ للمُصَدِّقِ (٤) أن يَدْعُوَ للمُتصدِّقَ عندَ أَخدِ صَدَقتِهِ، لكن ليسَ لَهُ أن يُصَلِّي عليه كما قالَ عليهِ السَّلامُ: «اللَّهمَّ صلِّ على آلِ أبي أَوْفَى» (٥)؛ لأنّه منصبُه فلَهُ أن يتفضَّلَ بهِ على غيره.

﴿ أَلَا إِنَّهَا قُرُبَةً لَهُمْ ﴾: شَهادَةٌ مِن اللهِ بصِحَّةِ مُعتقَدِهِم، وتَصديقٌ لرَجَائِهِم، على الاستئنافِ مع حرفِ التَّنبيهِ و «إنَّ» المحقِّقَةِ للنِّسبَةِ، والضَّميرُ لنَفَقَتِهِم.

وقرأً ورشٌ: ﴿قُرُبةٌ ﴾ بضمِّ الرَّاءِ (٦).

⁽١) أي: سورة الفتح، في قوله تعالى: ﴿ وَيُعَاذِبُ ٱلْمُنَافِقِينَ وَٱلْمُنَافِقَاتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكِينَ الظَّ آيَتِهِ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّدٌ وَسَاءَتَ مَصِيرًا ﴾ [الفتح: ٦].

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٦)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «ليتخذوا».

⁽٤) قوله: (المصدق) بتخفيف الصاد وتشديد الدال المكسورة؛ أي: لآخِذِ الصدقةِ. انظر: (حاشية الأنصاري) (٣/ ١٢٣).

⁽٥) رواه البخاري (١٤٩٧)، ومسلم (١٠٧٨)، وأبو داود (١٥٩٠)، والنسائي (٢٤٥٩)، وابن ماجه (١٧٩٦)، عن عبد الله بن أبي أوفى، ولفظه: كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم، قال: «اللهمَّ صلً على آلِ فلانِ»، فأتاه أبي بصدقته، فقال: «اللهمَّ صلً على آلِ أبي أوفى».

⁽٦) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

﴿سَيُدُخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ ﴾ وعدٌ لَهُم بإحاطَةِ الرَّحمَةِ عليهِم، والسِّينُ لتَحقيقِه، وقولُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفُورُ رُجِيمٌ ﴾ لتقريرِه.

قيلَ: الأُولَى فـي أَسدٍ وغَطَفانَ وبني تَميمٍ، والثَّانيَةُ في عبدِ اللهِ ذي البِجادَيْنِ^(١). وقومِه^(۲).

(١٠٠) - ﴿ وَٱلسَّنبِقُوكَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَاجِرِينَ ﴾: همُ الَّذينَ صَّلُوا إلى القِبلتينِ، أو الَّذينَ شَهِدُوا بَدْرًا، أو الَّذينَ أسلَمُوا قبلَ الهجرةِ.

﴿وَٱلْأَنْصَارِ﴾: أهلِ بيعَةِ العَقبَةِ الأُولى، وكانُوا سبعةً، وأهلِ العقبَةِ الثَّانيةِ وكانُوا سبعينَ، والَّذينَ آمنوا حينَ قَدِمَ عليهم أبو زرارةَ مُصعَبُ بنُ عُميرٍ.

وقُرِئَ بالرَّفع عطفًا على ﴿وَٱلسَّنبِقُونَ ﴾(٣).

﴿وَٱلَّذِينَآتَبَعُوهُم بِإِحْسَنِ ﴾: اللَّاحقونَ بالسَّابقينَ مِن القَبيلتينِ، أو: مَن اتَّبعوهُم بالإيمانِ والطَّاعَةِ إلى يوم القيامَةِ.

﴿ رَضِي اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ بقَبولِ طاعَتِهِم وارتضاءِ أَعمَالِهِم ﴿ وَرَضُواْ عَنْهُ ﴾ بما نَالوا مِن نعمِه الدِّينيَّةِ والدُّنيويَّةِ.

﴿وَأَعَدَهُمُ جَنَّتٍ تَجَرِي تَحَتَهَا ٱلْأَنْهَالُ وقرأَ ابنُ كَثيرٍ: ﴿مِن تَحتِها ﴾ كما هوَ في سائرِ المَواضعِ (١) ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا أَبَدَأُذَلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾.

⁽۱) هو عبدُ اللهِ بن عبدِ نهم المُزنيُّ، سُمِّيَ ذا البِجادَيْنِ لأَنَّه حينَ أرادَ المَسيرَ إلى رسولِ اللهِ ﷺ قطعَتْ أُمُّه بِجادًا لها شقَّينِ، فاتَّزَر بواحِدٍ، وارتَدى بالآخر، والبجاد: الكساء، ماتَ في عَصرِ النَّبِيِّ ﷺ. انظر: «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣/ ٣٠٠)، و«نزهة الألباب في الألقاب» لابن حجر (١/ ٢٨٠).

⁽٢) قوله: « الأولى»؛ أي: ﴿ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْـرَمًا ﴾، و«الثانية»؛ أي: ﴿ وَمِنَ ٱلأَعْــرَابِ مَن نُوْمِر مِن بِاللَّهِ ﴾.

⁽٣) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨٠).

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٧)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

(١٠١) - ﴿ وَمِمَّنْ حَوْلَكُمُ ﴾؛ أي: وممَّنْ حولَ بلدَتِكُم؛ يعني: المدينةَ ﴿ مِّنَ اللَّهُ عَرَابِ مُنَافِقُونَ ﴾ وهم جُهَيْنَةُ ومُزَيْنَةُ وأسلَمُ وأَشجَعُ وغِفارٌ كانُوا نازلينَ حَوْلَها.

﴿ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ﴾ عطفٌ على ﴿ ممَّن حولَكُم ﴾ ، أو خبرٌ لِمَحذوفٍ صِفَتُه ﴿ مَرَدُواْ عَلَى ٱلنِّفَاقِ ﴾ (١) ، ونظيرُهُ في حذفِ الموصوفِ وإقامَةِ الصِّفَةِ مُقامَه قولُه:

أنا ابن جُلَا وطَلَاعُ الثَّنايَا(٢)

وعلى الأوَّلِ صِفَةٌ للمُنافقينَ فُصِلَ بينَها وبينَه بالمعطوفِ على الخبرِ^(١٦)، أو كلامٌ مُبتدَأٌ لبيانِ تَمرُّنِهم وتَمهُّرهِم في النِّفاقِ.

﴿لَاتَعْلَمُهُو ﴾: لا تَعرِفُهُم بأعيانِهِم، وهو تقريرٌ لِمَهارَتِهِم فيه وتَنوُّقِهِم (١٠) في تَحامي مواقِعِ التُّهَمِ إلى حدَّ أخفى عليك حالَهُم مع كمالِ فِطنَتِكَ وصِدقِ فِر اسَتِك.

مَتى أضَع العمامة تَعرِفُونِي

انظر: «الكتاب» (٣/ ٢٠٧)، و «الأصمعيات» (ص: ١٧)، و «طبقات فحول الشعراء» (٢/ ٥٧٩)، و «الشعر والشعراء» (١/ ٢٠٣). و تمثّل به الحجاج في خطبته المشهورة. انظر: «البيان والتبيين» (٢/ ٢١)، و «تاريخ الطبري» (٦/ ٢٠٢). واستشهد به المصنف على أنه بمعنى: أنا ابن رجلٍ جلا؛ أي: كشفَ الأمورَ وأوْضَحَها. وثمة أقوال أخرى في معناه. انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٤٥٦)، و «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٢٥٥).

⁽۱) أي: ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ﴾ خبرًا مقدمًا لمبتدأ محذوفٍ واقع بعده موصوفٍ بقوله: ﴿مَرَدُواً ﴾، والتقدير: ومن أهل المدينة قوم او: ناس مردوا. انظر: •حاشية شيخ زاده • (٤/ ٥٠٩).

⁽٢) صدر بيت لسُحَيم بنِ وثيل الرِّياحيِّ، وعجزه:

⁽٣) قال أبو حيّانَ: هذا بَعيدٌ؛ للفَصل بين الصَّفةِ ومَوصوفِها. انظر: «البحر المحيط» (١١/١١).

⁽٤) التَّنوُّقُ: التَّصنُّعُ والتَّكلُّفُ بإظهارِ النِّيقَةِ، وهيَ الحذقُ وما يعجبُ النَّاظرَ. انظر: «حاشية الخفاجي».

﴿ غَنُ نَعْلَمُهُمْ ﴾ ونَطَّلعُ على أُسرارِهِم، إن قدرُوا أن يلبِّسُوا عليك لم يَقدِرُوا أن يلبِّسُوا علينا.

﴿ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ﴾ بالفَضيحةِ والقَتلِ، أو: بأحدِهِما وعذابِ القبرِ، أو: بأخذِ الزَّكاةِ ونهكِ الأَبدانِ ﴿ مُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ ﴾: إلى عَذابِ النَّارِ.

(۱۰۲) _ ﴿ وَءَاخَرُونَ أَعْتَرَفُواْ بِذُنُومِهِمْ ﴾ ولم يَعتَذِرُوا عَن تَحلُّفِهِم بالمعاذيرِ الكاذبَةِ، وهم طائفةٌ مِن المُتخلِّفينَ أُوثَقُوا أَنفُسَهِم على سوارِي المسجدِ لَمَّا بلَغَهُم ما نزلَ في المُتخلِّفينَ، فقرِمَ رسولُ اللهِ ﷺ، فدخلَ المسجِدَ على عادَتِهِ فصلَّى ركعتينِ فرآهُم، فسألَ عنهُم فذُكِرَ له أنَّهم أقسَمُوا أن لا يحلُّوا أنفسَهُم حتَّى تحلَّهُم، فقالَ: ﴿ وَأَنا أَقْسِمُ أَنْ لا أَحُلَّهُم حتَّى أُؤمَرَ فيهم ﴾، فنزلَتْ، فأطلَقَهُم (١٠).

﴿ خَلَطُواْ عَمَلًا صَلِحًا وَ ءَاخَرَ سَيِّنَا ﴾: خلطُوا العمَلَ الصَّالِحَ الَّذي هو إظهارُ النَّدمِ والاعترافُ بالذَّنبِ بآخرَ سَيِّع هو التَّخلُفُ وموافقَةُ أهلِ النِّفاقِ، والواوُ إمَّا بمعنَى الباء؛ كما في قولِهِم: «بِعتُ الشَّاءَ شاةً ودِرْهَمًا »(٢)، أو للدلالَةِ على أنَّ كلَّ واحدٍ مِنْهُما مَخلوطٌ بالآخرِ (٣).

⁽۱) رواه الطبري في «تفسيره» (۱۱/ ۲۰۱)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٧٢)، وابن مردويه كما في «الكافي الشاف» (ص: ٨٠)، من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما. وهو منقطع علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس ولم يره، لكن ذكر النحاس في «إعراب القرآن» (٣/ ٧٣) عن أحمد بن حنبل قوله: بمصر صحيفة في التّفسير رواها عليُّ بن أبي طلحة لو رحل فيها رجل إلى مصر قاصداً ما كان كثيراً. وذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا إسناد ضعيف جدًا.

⁽٢) قال ابن الحاجب: أصلُه: شاةٌ بدِرهَمٍ؛ أي: شاةٌ مَع دِرهَمٍ، ثمَّ كَثُرُ ذلك فأبدَلُوا مِن باءِ المصاحبةِ واوًا وجبَ أن يعربَ ما بعدَها بإعرابِ ما قبلَها، كقَوْلِهم: «كلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه»، وقولهم: «امرءًا ونفْسَه». انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» (١/ ٣٤٠).

⁽٣) قيل: إنَّ هذا نوعٌ لَطيفٌ مِن البَديع يُسمَّى الاحتِباكَ، والاحتباك في اللغة: شد الإزار وإحكامه، =

﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ﴾: أن يقبلَ توبتَهُم، وهي مدلولٌ علَيْهَا بقولِه: ﴿أَعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ ﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ يتجاوَزُ عَن التَّائبِ ويتفضَّلُ عليه.

(١٠٣) _ ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَلِهِمْ صَدَقَةٌ ﴾ رُوِيَ: أَنَّهُم لَمَّا أُطلِقُوا قالُوا: يا رَسولَ اللهِ، هذه أموالُنا الَّتي خَلَّفَتْنَا فتصدَّقْ بها وطَهِّرْنا، فقالَ: «ما أُمِـرْتُ أن آخذَ مِن أموالِكُم شيئًا» فنزلَتْ (١٠٠).

﴿ تُطَلِّهِ رُهُمْ ﴾ مِن الذُّنوبِ، أو حبِّ المالِ المؤدِّي بهم إلى مثلِه.

وقُرِئَ: «تُطْهِرُهُم» (٢) مِن «أَطْهَرَه» بمَعنى: طَهَرَه، و: «تُطَهِّرُهُم» بالجزمِ (٣) جوابًا للأمر.

﴿ وَتُزَكِّمِهم بِهَا ﴾: وتُنَمِّي بها حَسنَاتِهِم، وترفَعُهُم إلى منازلِ المخلِصينَ. ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِم إللهُ عليهم بالدُّعاءِ والاستغفار لهم.

وهو في الاصطلاح: أن يجتمع في الكلام متقابلان، ويحذف من كل واحد منهما مقابله؛ لدلالة الآخر عليه، فقوله: ﴿خَلَفُواْعَمَلُاصَلِعَارَءَاخَرَسَيْتًا﴾؛ أي: عملاً صالحاً بسيء، وآخر سيئاً بصالح، وللبقاعي فيه كتاب سماه: الإدراك لفن الاحتباك. انظر: «الغريب المصنف» لابن سلام (٢/ ٤٣١)، و«التعريفات» للجرجاني (ص: ١٢)، و«نظم الدرر في تناسب الآيات والسور» للبقاعي (١/ ٢٢٥) و (٩/ ١٠)، و«معترك الأقران في إعجاز القرآن» للسيوطي (١/ ٢٤٢).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٥٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٧٤)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٥/ ٢٧٢) من حديث ابن عباس، وهو قطعة من الخبر السابق.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩)، و«المحتسب» (١/ ٣٠١)، عن الحسن.

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٤/ ٣٨) عن مسلمة بن محارب، و «الكامل في القراءات» للهذلي (ص:
 ٥٦٤) عن على رضى الله عنه والحسن.

﴿إِنَّ صَلَوَاتِكَ سَكَنُّ لَهُمْ ﴾ تَسْكُنُ إليها نُفوسُهُم وتَطمئِنُّ بها قُلوبُهُم، وجمعُهَا لتَعدُّدِ المَدعوِّ لَهُم، وقرأَ حمزَةُ والكِسائِيُّ وحفصٌ بالتَّوحيدِ(١).

﴿ وَأَلَّهُ سَمِيعٌ ﴾ باعترافِهِم ﴿ عَلِيدٌ ﴾ بندامَتِهم.

(١٠٤) _ ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا ﴾ الضّميرُ إمَّا للمَتُوبِ عليهِم، والمرادُ: أن يُمكَّنَ في قلوبِهِم قَبولُ تَوْبَتِهِم والاعتدادُ بصَدقاتِهِم، أو لغيرِهِم والمرادُ بهِ التَّحضيضُ عَلَيْها.

﴿ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَيَقَبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾ إذا صَحَّت، وتَعْدِيَتُه بـ (عـن) لتضمُّنِه مَعنى التَّجاوُز.

﴿ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَاتِ ﴾: يقبَلُها قبولَ مَن يأخذُ شَيئًا ليُؤدِّي بدلَه.

﴿ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلتَّوَابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾: وأنَّ مِن شَأَنِه قبولَ توبَةِ التَّائبينَ والتُّفضُّلَ عليهِم.

(١٠٥) _ ﴿ وَقُلِ اَعْمَلُواْ ﴾ ما شِئتُمْ ﴿ فَسَكِرَى اللَّهُ عَمَلَكُو ﴾ فإنَّه لا يخفَى عليه خيرًا كانَ أو شَرًّا ﴿ وَرَسُولُهُ وَ اَلْمُؤْمِنُونَ ﴾ فإنَّه تعالى لا يُخْفي عَنهُم (٢) كما رأيتُمْ وتَبيَّنَ لَكُم.

﴿ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَلِمِ ٱلْعَيْبِ وَٱلشَّهَدَةِ ﴾ بالموتِ ﴿ فَيُنْتِثُكُمُ بِمَا كُنْتُمُ تَعْمَلُونَ ﴾ بالمجازاةِ عليهِ.

(١٠٦) ﴿ وَءَاخَرُونَ ﴾ مِن المُتخلِّفينَ ﴿ مُرْجَؤُونَ ﴾: مُؤخَّرُونَ ؛ أي: موقوفٌ أمرُهُم، مِن «أرجَأْتُه»: إذا أَخَّرْتُه. وقرأَ نافِعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ وحفضٌ: ﴿ مُرْجَوْنَ ﴾ بالواو (٣)، وهما لُغتانِ.

⁽۱) انظر: «السبعة» (ص: ۳۱۷)، و«التيسير» (ص: ۱۱۹).

 ⁽٢) أي: لا يخفي ذلك عنهم بل يُعلِمهم به كما تبيّن لكم من تفضيح بعض وتصديق آخرين. انظر:
 «حاشية الخفاجي».

⁽٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧ ـ ٢٨٩)، و «التيسير» (ص: ١١٩).

﴿ لِأَمْرِ اللَّهِ ﴾ في شَأْنِهِم ﴿ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ ﴾ إِنْ أَصَرُّوا على النِّفاقِ ﴿ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ إِنْ تَابُوا، والتَّرديدُ للعبادِ(١١)، وفيه دليلٌ على أنَّ كِلَا الأَمرينِ بإرادةِ اللهِ تعالى.

﴿وَأَلَّهُ عَلِيدُ ﴾ بأحوالِهِم ﴿حَكِيثٌ ﴾ فيما يفعلُ بهم.

وقُرِئَ: «والله غفورٌ رَحيمٌ»(۲).

والمرادُ به ولاءِ كعبُ بنُ مالكِ، وهِلالُ بنُ أُميَّةَ، ومُرَارةُ بن الرَّبيعِ، أَمَرَ رسولُ اللهِ ﷺ أصحابَهَ أن لا يُسلِّمُوا عليهِم ولا يُكلِّمُوهُم، فلَمَّا رَأَوْا ذلك أخلَصُوا نِيَّاتِهِم وفَوَّضُوا أمرَهُم (") إلى اللهِ فرَحِمَهُم اللهُ تَعالى (1).

(١٠٧) _ ﴿ وَالَّذِينَ اَتَّخَدُواْ مَسْجِدًا ﴾ عَطفٌ على ﴿ وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ ﴾، أو مبتدأٌ خبرُه مَحذوفٌ؛ أي: وفيمَن وَصَفْنا الَّذينَ اتَّخذُوا، أو مَنصوبٌ على الاختصاص.

وقرأً نافعٌ وابنُ عامرٍ بغيرِ واوٍ^(ه).

﴿ضِرَارًا ﴾: مُضارَّةً للمُؤمنينَ.

⁽١) قال الزَّجَاجُ: «إِمّا» لُوقوعِ أحدِ الشَّيئينِ، واللهُ تَعالى عالِمٌ بما يَصيرُ إليه أمرُهُم، إلا أنَّ هذا للعبادِ خُوطِبُوا بما يَعْلَمونَ، والمعنى: ليَكُن أمرُهُم عِندَكُم على هذا في الخوفِ والرَّجاءِ. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٨).

⁽٢) انظر: (الكشاف) (٣/ ٥٨٩) عن ابن مسعود رضى الله عنه.

⁽٣) في نسخة الخيالي: «أمورهم».

⁽٤) كون هؤلاء هم المرادون بالآية رواه الطبري في (تفسيره) (١١/ ٦٧٠ ـ ٦٧١) عن مجاهد وقتادة وعكرمة والضحاك وابن إسحاق. أما حديث تخلفهم فرواه مطولًا البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩)، من حديث كعب بن مالك رضى الله عنه.

⁽٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

رُوِيَ: أَنَّ بَنِي عَمْرِو بِنِ عَوْفٍ لَمَّا بَنَوا مَسجدَ قُبَاءٍ (١) سَأَلُوا رسولَ اللهِ أَن يأتِيهُم، فأتاهُم فَصَلَّى فيه، فحَسَدَتْهُم إخوانُهُم بنو غَنْم بن عوفٍ فبَنَوْا مَسجِدًا على قصدِ أن يَوُّمَّهُم فيهِ أبو عامر الرَّاهِبُ إذا قَدِمَ مِن الشَّامِ، فلمَّا أَتمُّوهُ أَتُوْا رَسولَ اللهِ عَلَيْ فقالوا: إنَّا قَدْ بنينَا مَسجِدًا لذي الحاجَةِ والعِلَّةِ واللَّيلةِ المطيرةِ والشَّاتيَةِ، فصلِّ فقالوا: إنَّا قَدْ بنينَا مَسجِدًا لذي الحاجَةِ والعِلَّةِ واللَّيلةِ المطيرةِ والشَّاتيَةِ، فصلِّ فيه حتَّى نَتَّخِذَهُ مُصلِّى، فأخذَ ثوبَهُ ليقومَ مَعَهُم، فنزَلَتْ، فدعا بمالكِ بن الدُّخشُمِ ومعنِ بنِ عديِّ وعامرِ بنِ السَّكنِ والوحشيِّ فقالَ لهم: انطلقوا إلى هذا المسجدِ الظَّالم أهلُه فاهْدِموه وأَحْرِقوه، ففُعِلَ، واتُخِذَ مكانُه كُناسةً (١).

⁽۱) قباء موضع بقرب مدينة النبي على يعلى يعلى يعلى يعلى المدون ومثله «حراء». انظر: «المقتضب» للمبرد (٣/ ٣٥٧)، و «المصباح المنير» للفيومي (٢/ ٤٨٩).

⁽۲) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٤٧ ـ • ٥)، وتلميذه الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٥٩)، وتلميذه البغوي في «تفسيره» (٤/ ٩٣ ـ ٩٤)، ونسبوه للمفسرين. وقال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٨١): «لم أجده بهذا السياق إلا في الثعلبي بلا إسناد، وليس صدره بصحيح، فإن مسجد قُباء كان قد أسس والنبي على بقباء أول ما هاجر، وبني مسجد الضرار وكان في غزوة تبوك، فبينهما تسع سنين». قلت: وفي ذكر أن الباعث على بنائه حسدهم الإخوانهم نظر، ولو كان ذلك بسبب الحسد لما بالغ القرآن في ذمهم، والرسول عليه السلام في هدمه وتحريقه وجعل مكانه كناسة تلقى فيها الجيف والقمامة، فإن الله سبحانه قد أخبرنا أنهم إنما بنوه ضراراً وكفراً وتفريقاً، وذلك أن أبا عامر الراهب وهو الذي سمّاه رسولُ الله على الفاسق، كان قد قال لرسول الله يلى يوم ونين، فلمّا انهزمَتْ هوازِنُ أحد: لا أُجِدُ قوماً يقاتلونك إلّا قاتلتُك معهم، فلم يَزَلُ يقاتلُه إلى يوم حنين، فلمّا انهزمَتْ هوازِنُ خرج هارِباً إلى الشام، وأرسل إلى المنافقين أن استعدوا بما استطعتُم من قوّةٍ وسلاحٍ فإني ذاهب خرج هارِباً إلى الشام، وأرسل إلى المنافقين أن استعدوا بمن المدينة، فبنوا ذلك المسجد ثم طلبوا من النبي الى قيصر وآتِ بجنودٍ ومُخرجٌ محمداً وأصحابَه من المدينة، فبنوا ذلك المسجد ثم طلبوا من النبي الساماً ومنطلقاً لشقً صف المسلمين؛ ليكسبوه الشرعية فيما إذا قدم الفاسق إليه؛ ليجعلوا ذلك أساساً ومنطلقاً لشقً صف المسلمين. وانظر قصتهم فيما رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٧٢)

﴿وَكُفُرًا ﴾: وتقويةً للكُفرِ الَّذي يُضمِرونَه ﴿وَتَقْرِبِهَا بَيْنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يريدُ: الَّذينَ كانُوا يَجتَمِعُونَ للصَّلاةِ في مَسجدِ قباء.

﴿ وَإِرْصَادًا ﴾ : ترقُبًا ﴿ لِمَنْ حَارَبَ اللّهَ وَرَسُولُهُ مِن قَبْلُ ﴾ يعني : الرَّاهِبَ ؛ فإنَّه قالَ لرَسولِ اللهِ عَلَيْتُ يومَ أُحدٍ : لا أُجِدُ قومًا يُقاتِلُونَكَ إلَّا قاتَلْتُكَ مَعَهُم، فلم يَزَلْ يُقاتِلُه إلى يَومٍ حُنَينٍ ، [حتَّى] انهزمَ مع هوازنَ ، وهربَ إلى الشَّامِ ؛ ليأتي مِن قيصَرَ بجُنودٍ يُحارِبُ بهِم رسولَ اللهِ ، وماتَ بقِنَسْرينَ وحيدًا (١٠).

وقيلَ: كانَ يجمَعُ الجُيوشَ يومَ الأَحزابِ فلَمَّا انهَزَمُوا خرجَ إلى الشَّام.

و ﴿ مِن فَبَـٰ لُ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ ﴿ حَارَبَ ﴾ ، أو بـ ﴿ أَخَنَدُواْ ﴾ ؛ أي: اتَّخَذُوا مسجدًا مِن قبلِ أَنْ ينافق هؤ لاءِ بالتَّخلُّفِ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّه بُنِي قُبيلَ غزوةِ تَبُوكَ، فسألُوا رسولَ اللهِ أَنْ ينافق هؤلاءِ بالتَّخلُّفِ؛ لِمَا رُوِيَ: أَنَّه بُنِي قُبيلَ غزوةِ تَبُوكَ، فسألُوا رسولَ اللهِ أَنْ ينافق هؤلاءِ بالتَّخلُوب بنفرٍ وإذا قَدِمْنَا إِنْ شاءَ اللهُ صلَّيْنَا فيه، فلمَّا قَفَلَ كُرِّرَ عليهِ، فنزَلَت (٢).

﴿ وَلِيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدُنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَى ﴾: ما أَرَدْنَا ببنائِه إلَّا الخصلَةَ الحُسْنَى، أو الإرادة الحُسْنَى (٢)، وهي الصَّلاةُ والدِّكُو والتَّوسِعَةُ على المصلِّينَ.

﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَلْذِبُوكَ ﴾ في حَلْفِهِم.

= جبير وقتادة وابن زيد وغيرهم. وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٥٣٠) عن ابن إسحاق.

⁽١) وقِنَسرينُ: فتحها أبو عبيدة سنة (١٧هـ)، وكانت هي وحمص شيئًا واحدًا. انظر: (معجم البلدان) (٤٠٣/٤).

⁽٢) رواه الطبري في اتفسيره (١١/ ٦٧٢ ـ ٦٧٣) من طريق ابن إسحاق عن الزهري، ويزيد بن رومان، وعبدالله بن أبي بكر، وعاصم بن عمر بن قتادة، وغيرهم.

 ⁽٣) فعلى الأول ﴿الْحُسنى ﴾ مفعول به، وعلى الثاني مفعول مطلق، وعدَّ أبو حيان الثاني متكلَّفًا. انظر:
 «البحر المحيط» (١١/ ٤٢٩)، و«حاشية القونوى» (٩/ ٣٣٥).

(١٠٨) - ﴿ لَانَقُمُ فِيهِ أَبَدًا ﴾ للصّلاةِ ﴿ لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقُوى ﴾ يَعني: مَسجِدَ قباء - أُسَّسَهُ رَسولُ اللهِ وصلَّى فيه أيَّامَ مقامِه بقباءَ مِن الاثنينِ إلى الجُمُعَةِ - لاَنَّه أُوفَقُ للقِصَّةِ (١)، أو: مَسجِدَ رَسولِ اللهِ لقولِ أبي سَعيدٍ: سألتُ رَسولَ اللهِ عنه فقالَ: «هو مَسجِدُكُم هذا» مَسجِدُ المَدينةِ (٢).

﴿ مِنْ أَوْلِيَوْمِ ﴾ مِن أَيَّامِ وُجودِه، و «مِن» يَعمُّ الزَّمانَ والمكانَ (٣)؛ كقولِه: لِمَـنِ الدِّيَـارُ بقُنَّـةِ الحِجْرِ أَقْوَيْسنَ مِـن حِجَـجٍ وَمِـنْ دَهـرِ (١)

- (۱) تبع في هذا الترجيح الزمخشريَّ في «الكشاف» (۳/ ۹۲)، وقال التفتازاني في «حاشيته على الكشاف» (۲۷۰/ب): لأنَّ المُوازنة بين مَسجِدينِ بُنِيا بقُباء وتَرجيحَ أحدِهِما على الآخرِ أوقعُ وأدخَلُ في المناسبةِ مِن الموازنةِ بينَ مَسجدٍ بقُباء ومَسجدٍ بالمدينةِ، سِيَّما وقَد بنى مَسجِدَ الضِّرادِ بنو غَنْمِ بنِ عوفٍ طَلَبًا للفَضلِ والزِّيادةِ على إخوانِهِم بني عمرِو بن عوفِ الذين بَنَوا مَسجِدَ قُباء. لكن القول الثاني مستند لحديث صحيح صريح عن رسول الله ﷺ، ولا قول مع قوله، قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (۳/ ۸۲): يليق القول الأول بالقصة، إلا أن القول الثاني روي عن رسول الله على «روح عن رسول الله علماء الجمع بين القولين ـ كما ذكر الآلوسي في «روح المعاني» (۱۰/ ۹۰) ـ لكنه قال بعد نقل كلامهم: ولا يخفى بُعدُ هذا الجمع.
- (٢) رواه مسلم (١٣٩٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه بلفظ: «دخلت على رسول الله على أبي بيت بعض نسائه، فقلت: يا رسول الله، أي المسجدين الذي أسس على التقوى؟ قال: فأخذ كفا من حصباء، فضرب به الأرض، ثم قال: «هو مسجدكم هذا» لمسجد المدينة». ورواه الترمذي (٢٠٩٩)، والنسائي (٢٩٧)، بلفظ: «هو مسجدي هذا». وله شاهد من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢١١٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٨٤) وصححه.
- (٣) يعني: تأتي لابتداء الغاية المكانيّة والزمانيّة، وهذا مَذهبُ الكوفِيِّنَ، ورَجَّحه المُتأخرونَ، والبَصريُّونَ يَمنعونَ مَجيئَها لابتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ، ويُقدِّرونَ هنا: مِن تأسيسِ أوَّلِ يومٍ. انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (١/ ٣٠٦_ ٣١١)، و«حاشية السيوطي» (٧/ ١٥٩).
- (٤) البيت لزهير بن أبي سلمي، وهو مطلع قصيدة له في مدح هرم بن سنان. انظر: «ديوان زهير بن =

﴿ اَحَقُ اَن تَعُومَ فِيهِ ﴾: أولى بأَنْ تُصلِّي فيه ﴿ فِيهِ وِجَالُ يُجِبُونَ اَن يَنطَهَ رُوا ﴾ مِن المعاصِي والخصالِ المَذْمُومَةِ طَلبًا لِمَرضاةِ اللهِ، وقيلَ: مِن الجنابَةِ فلا يَنامونَ عليها. ﴿ وَاللّهُ يُجُبُ الْمُطَهِ وِن ﴾: يَرْضَى عَنْهُم ويُدْنِيهِم مِن جَنابِه إدناءَ المُحِبِّ حَبِيبهُ. وَاللّهُ يُجُبُ الْمُطَهِ وِن ﴾: يَرْضَى عَنْهُم ويُدْنِيهِم مِن جَنابِه إدناءَ المُحِبِّ حَبِيبهُ. قيلَ: لَمّا نَزلَت مَشَى رَسُولُ اللهِ يَجَيُّ ومعَهُ المُهاجرونَ حتَّى وقفَ على بابِ مسجدِ قباءٍ فإذا الأنصارُ جُلُوسٌ فقالَ: «أمؤمنونَ أنتُمْ؟» فسَكتُوا، فأعادَها، فقالَ عُمَرُ: إنَّهُم مُؤمِنونَ وأنا مَعَهم، فقالَ عليهِ السَّلام: «أترضونَ بالقضاءِ؟» قالُوا: نعَمْ، قالَ: «أتسكُرُونَ في الرَّخاءِ؟» قالُوا: نعَمْ، قالَ: «أتشكُرُونَ في الرَّخاءِ؟» قالُوا: نعَمْ، قالَ عليهِ السَّلامُ: «مؤمنونَ وربِّ الكَعبَةِ»، فجلسَ ثمَّ قالَ: «يا معشَرَ الأَنصارِ! قالَ اللهُ عَزَ وجلَّ قد أَثْنَى عليكم فما الَّذي تصنعونَ عندَ الوُضوءِ وعند الغائطِ؟» فقالُوا: يا رسولَ اللهِ! نُتْبِعُ الغائطَ الأحجارَ الثَّلاثةَ ثمَّ نتبعُ الأحجارَ الماءَ، فتَلَا: ﴿ وَجَالُ يُجِبُونَ أَن يَنْطَهَ رُوا ﴾ (١).

أبي سلمى ط دار الكتب العلمية، (ص: ٤٥)، و «البيان والتبيين» (١٧٧)، و «الشعر و الشعراء» (١/ ١٣٧)، و «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٤٧٨)، و «تهذيب اللغة» (١٥/ ٣٤٠). و وقيل: هذا البيت مع البيتين بعده مصنوعة مزيدة على قصيدة زهير. انظر: «الحلل في شرح أبيات الجمل» للبطليموسي (ص: ١٢٥ – ١٢٦)، وانظر: «المقاصد النحوية» (٣/ ١٢٥٣)، و «شرح شواهد المغني» للسيوطي (٢/ ٣٥٧ – ٤٧٤). وقوله: «لمن الديار» استفهامُ تعجُّب من شدة خرابها، حتى كأنها لا تُعرف ولا يُعرف أصحابها وسكانها، والقُنَّةُ: أعلى الجبل، وأقوَينَ: خلَوْنَ، والدَّهر: الأبد الممدود. انظر: «شرح أبيات مغني اللبيب» للبغدادي (٢/ ٢٣).

ورُوي: «مذحجج ومذدهر»، وعليها تكون «مذ» حرف جر، والعامل فيها «أقوين»، ولا شاهد فيه. انظر: «أمثال العرب» للمفضل الضبي (ص: ١٦١)، و «الجمل في النحو اللخليل (ص: ١٦١)، و «درة الغواص» (ص: ٢٨١)، و «الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (١/ ٣١٠). وفي نسخة الخيالي: «شهر».

⁽١) قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٨١): «لم أجده هكذا، وكأنَّه ملفق من حديثين: ذكر المخرِّج =

(١٠٩) - ﴿ أَفَكَنُ أَسَسَ بُنْكَنَهُ, ﴾: بنيانَ دينِه ﴿ عَلَىٰ تَقُوىٰ مِنَ اللّهِ وَرِضَوَنٍ خَيْرُ ﴾: على قاعدَةٍ مُحكَمَةٍ هي التَّقوَى مِن اللهِ وطلبُ مَرضاتِه بالطَّاعَةِ ﴿ أَم مَنْ أَسَكَسَ بُنْكَنَهُ, عَلَىٰ شَفَاجُرُفٍ هَادٍ ﴾: على قاعدَةٍ هي أضعَفُ القواعدِ وأرخاها ﴿ فَأَنَّهَارَ بِدِهِ فِي نَارِجَهَنَّمَ ﴾: فأدَّى به - لخَورهِ وقلَّةِ استِمْسَاكِه - إلى السُّقوطِ في النَّارِ. وإنَّما وضعَ شفَا الجُرُفِ - وهو ما جرَفَهُ الوادِي - الهائرِ في مقابلةِ التَّقوى تَمثيلًا

يعني: الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ١٠٣) _ أولهما من الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: دخل رسول الله ﷺ على عمر ومعه أناس، فقال: «أمؤمنون أنتم؟» فسكتوا، ثلاث مرات، فقال عمر رضى الله عنه: يا رسول الله، نؤمن بما أتيتنا به، ونحمد الله في الرخاء، ونصبر في البلاء، ونرضى بالقضاء، فقال «مؤمنون ورب الكعبة» انتهى.

وهذا فيه من المخالفة بين السياقين ما لا يخفى، وأما الثاني فروى ابن مردويه من طريق ابن عباس نحوه». وحديث ابن عباس على ما فيه من المخالفة _ رواه الطبراني في «الأوسط» (٩٤٢٧)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٥٤): في إسناده يوسف بن ميمون وثقه ابن حبان، والأكثر على تضعيفه.

وأما القسم الثاني من الحديث وهو قوله: فجلس ثم قال: «يا معشر الأنصار، إن الله قد أثنى عليكم...»، فقد روى نحوه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٤٨٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٨٣)، والطبراني في «الكبير» (٣٤٨/١٧)، من حديث عويم بن ساعدة الأنصاري رضي الله عنه. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١/ ٢١٢): «فيه شرحبيل بن سعد، ضعفه مالك وابن معين وأبو زرعة، ووثقه ابن حبان». وقال الحافظ في «التقريب»: «وفي سماعه من عويم نظر».

وروى نحوه أيضًا ابن ماجه (٣٥٥)، والدارقطني في «السنن» (١٧٤) من حديث أبي أيوب وأنس وجابر رضي الله عنهم. وصعفه الحافظ في «التلخيص الحبير» (١/ ١١٣). وقال الدارقطني: عتبة بن أبي حكيم (أحد رجال الإسناد) ليس بقوي. وأصل استنجاء أهل قباء بالماء عند أبي داود (٤٤)، والترمذي (٣١٠)، وابن ماجه (٣٥٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي على قال: «نزلت هذه الآية في أهل قباء: ﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا﴾ [التوبة: ١٠٨]»، قال: «كانوا يستنجون بالماء، فنزلت فيهم هذه الآية».

لِمَا بَنَوْا عليهِ أَمرَ دِينِهِم في البُطلانِ وسرعةِ الانطماسِ، ثمَّ رَشَّحَه بانهيارِه في النَّارِ، ووضعَهُ في مُقابلَةِ الرِّضوانِ تَنبيهًا على أنَّ تأسيسَ ذلك على أمرٍ يحفَظُهُ مِن النَّارِ ويُوصِلُه إلى رِضوانِ اللهِ وُمقتضياتِه الَّتي الجنَّةُ أدناهَا، وتأسيسَ هذا ـ على ما هم بسبيهِ على صددِ الوقوعِ في النَّارِ ساعةً فساعَةً، ثمَّ إنَّ مَصيرَهُم إلى النَّارِ لا محالةَ (۱).

وقرأً نافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿أُسِّسَ﴾ على البناءِ للمفعولِ (٢).

وقُرِئَ: «أساسُ بُنيانِه» و: «أُسُّ بنيانِه» على الإضافةِ، و«أُسُسُ»، و«آسَاسُ» و«آسَاسُ» بالفتحِ والمدِّ، و«إِسَاسُ» بالكسرِ (٣)، وثلاثتُها جمعُ أُسِّ (١).

و: «تَقْوَى» بالتَّنوينِ (٥) على أنَّ الألفَ للإلحاقِ _ لا للتَّأنيثِ _ كـ ﴿تَتُرَى ﴾ (١) [المؤمنون: ٤٤].

وقرأً ابنُ عامرٍ وحمزَةُ وأبو بكرٍ: ﴿جُرْفٍ﴾ بالتَّخفيفِ (٧).

(۱) انظر: «الكشاف» (۳/ ۹۹ ٥).

⁽٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

⁽٣) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٩_ ٦٠)، و «المحتسب» (١/ ٣٠٣)، و «الكشاف» (٣/ ٥٩٦).

⁽٤) قال الشهاب الخفاجي: فيهِ تسمُّعُ؛ لأنَّ «إِسَاس» بالكسرِ جمعُ أُسُّ، و «أُسُس» جمعُ أَسَاسٍ، و «آسَاس» بالمدِّ جمعُ أَسَسٍ كما في «الصِّحاح». وانظر: «الصحاح» للجوهري (٣/ ٩٠٣).

⁽٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و (الكشاف» (٩٦/٣٥)، عن عيسى بن عمر. وقال ابنُ جنّي في (المحتسب» (١/ ٣٠٤): حكى ابنُ سَلّام: قالَ سيبويه: كان عيسى بنُ عُمَر يُقرِئ: على ابنُ سَلّام قالَ سيبويه: كان عيسى بنُ عُمَر يُقرِئ: على أيِّ شيءٍ نُوِّنَ؟ قال: لا أُدرِي، ولا أعرِفُه، قلت: فهل نوَّنَ أحدٌ عيرُه؟ قال: لا. ثم ذكر ابن جني أنَّ قياسَه أن تكون الألف للإلحاق لا للتأنيث، كما قال المصنف.

⁽٦) بالتنوين أيضًا، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. انظر: «التيسير» (ص: ١٥٩).

⁽٧) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٨)، و«التيسير» (ص: ١١٩).

﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّالِمِينَ ﴾ إلى ما فيه صَلَاحُهُم ونَجَاتُهُم (١).

(١١٠) - ﴿ لَا يَزَالُ بُنْيَنَهُ مُ ٱلَّذِى بَنَوًا ﴾: بِناؤُهُم الَّذي بَنَوْهُ، مَصدَرٌ أُريدَ به المفعولُ وليس بجَمْع، ولذلك قد تَدخلُهُ النَّاءُ، ووُصِفَ بالمفرَدِ، وأُخبِرَ عنهُ بقولِه: ﴿ رِبَهُ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾؛ أي: شَكَّا ونِفاقًا، والمعنى: أنَّ بِناءَهُم هذا لا يَزالُ سببَ شَكِّهِم وَنَزايُدِ نِفاقِهِم فإنَّه حَمَلَهُم على ذلك، ثمَّ لَمَّا هَدَمَه الرَّسولُ رسخَ ذلك في قُلوبِهِم وازدادَ بحيثُ لا يزولُ وَسْمُهُ (۱) عَن قُلوبِهم.

﴿ إِلَّا أَنْ تُقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ قِطَعًا بحيثُ لا يبقى لها قابِليَّةُ الإدراكِ والإضمارِ، وهو في غايَةِ المُبالغَةِ (٣)، والاستثناءُ مِن أعمِّ الأزمِنَةِ.

وقيلَ: المرادُ بـ «التَّقطُّعِ»: ما هو كائنٌ بالقَتلِ، أو في القبرِ، أو في النَّارِ. وقيلَ: التَّقطُّعُ بالتَّوبَةِ ندمًا وأَسَفًا.

وقرأً يَعقوبُ: ﴿إلى ﴾ بحرفِ الانتهاءِ (١)، و: ﴿تَقَطَّعَ ﴾ بمَعنى: تَتقَطَّعَ، وهو قراءةُ ابنِ عامرِ وحمزَةَ وحفصِ (٥).

وقُرِئَ: «يُقَطَّعَ» بالياءِ و «تُقْطَعَ» بالتَّخفيفِ و «تُقَطِّعَ قُلوبَهُم» على خطابِ

⁽١) في نسخة التفتازاني: «أي: ما فيه صلاح ونجاة»، وفي نسخة الطبلاوي: «إلى ما فيه صلاح ونجاح».

⁽٢) الوسمةُ: السِّمَةُ والعلامَةُ، وأصلُ معناهًا: الكَيُّ. انظر: «حاشية الخفاجي».

 ⁽٣) قال الطّبِيعُ: أي: كنايةٌ على أنَّ الريبةَ باقيةٌ مُتمكنةٌ فيها غيرُ زائلةٍ، فلو صُوِّرَ أنَّ قلوبَهُم تقطعُ وتفرقُ
 قِطعًا قِطعًا حتَّى تخرجَ الريبةُ مِنها لزالَت، وأمّا ما دامَتْ سالمة مُجتمعةً فالريبةُ باقيةٌ متمكنةٌ فيها.
 انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٧٠).

⁽٤) قرأ بها يعقوب مع الإمالة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٨١).

⁽٥) وقرأ باقي السبعة بضم التاء، وهي التي صدر بها المؤلف. انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٠). و «النشر» (٢/ ٢٨١).

الرَّسولِ أو كلِّ مخاطَبِ (۱)، «ولو قطعت» على البناءِ للفاعلِ والمَفعولِ (۱). ﴿وَاللَّهُ عَلِيمُ ﴾ بنيَّاتِهِم ﴿ حَكِيمُ ﴾ فيما أمرَ بهدم بنائِهِم (۱).

(١١١) _ ﴿ إِنَّ اللَّهَ اَشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمَوَٰ لَكُم بِأَتَ لَهُمُ المُخَدِّقَ ﴾ تمثيلٌ لإثابَةِ اللهِ إيَّاهُم الجنَّةَ على بَذلِ أَنفُسِهِم وأموالِهم في سَبيلِه.

﴿ يُقَائِلُونَ فِي سَكِيلِ ٱللَّهِ فَيَقَّ نُلُونَ وَيُقَّ نَلُونَ ﴾ استئنافٌ ببيانِ ما لأجلِه الشِّراءُ. وقيلَ: ﴿ يُقَائِلُونَ ﴾ في مَعنى الأمرِ.

وقراً حمزَةُ والكِسائيُّ بتقديمِ المبنيِّ للمَفعولِ(١٠)، وقد عرفتَ أنَّ الواوَ لا تُوجِبُ التَّرتيبَ، وأنَّ فعلَ البعض قَدْ يُسنَدُ إلى الكلِّ(٥٠).

﴿ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ مَصدرٌ مؤكِّدٌ لِمَا دلَّ عليه «الشِّراءُ»؛ فإنَّه في مَعنى الوَعدِ. ﴿ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا ﴾ مَصدرٌ مؤكِّدٌ لِمَا دلَّ عليه الشِّراءُ»؛ فإنَّه في مَعنى الوَعدِ. ﴿ وَاللَّهُ رَانِهُ عَلَى القُرآنِ.

⁽۱) انظر هذه القراءات في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و «المحرر الوجيز» (٣/ ٨٦)، و «الكشاف» (٣/ ٥٩٨)، و «البحر المحيط» (١١/ ٤٣٧).

⁽٢) نسب لابن مسعود: (ولو قُطِّعَتْ قلوبُهم) على البناء للمفعول. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤٥٢)، و«المصاحف» لابن أبي داود (ص: ١٧٧)، و«الكشاف» (٣/ ٩٩٩).

وعـن طلحة: (ولو قطَّعْتَ قلوبَهم) على البناء للفاعل. انظر: «الكشاف» (٣/ ٩٩٥)، و«البحر» (٢١/ ٤٣٨). وأورد ابن خالويه عن طلحة أنه قرأ: (حتى تقطع قلوبهم). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠).

⁽٣) في نسخة الخيالي: "بنيانهم".

⁽٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

⁽٥) أي: أنَّ المُرادَيَقتلُ بعضٌ ويُقتَلُ بعضٌ، لكنَّهُ أسندَ إلى الجميعِ فعلَ بعضِهِم؛ لأنَّ المُجاهدينَ كنفسٍ واحدَةِ. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٦) في نسخة الخيالي: «مذكور»، وليس في نسخة الطبلاوي: «فيهما كما أُثبتَ».

﴿ وَمَنْ أَوْفَ بِعَهْدِهِ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ مُبالغَةٌ في الإنجازِ وتقريرٌ لكونِه حَقًّا.

﴿ فَٱسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعْتُم بِهِ ِ ﴾: فافرَحُوا به غايةَ الفَرَحِ، فإنَّه أوجبَ لَكُم عَظائِمَ المَطالبِ؛ كما قالَ: ﴿ وَذَالِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ (١).

(١١٢) - ﴿التَّنَبِبُونَ ﴾ رفعٌ على المدحِ؛ أي: هم التَّائبونَ، والمرادُ بهم: المؤمنونَ المذكورونَ، ويجوزُ أَنْ يَكونَ مبتدأً خَبَرُه مَحذوفٌ تَقديرُهُ: التَّائبونَ مِن أهلِ الجنَّةِ وإن لم يُجاهِدُوا؛ كقولِه: ﴿وَكُلَّا وَعَدَاللهُ ٱلْخُسَىٰ ﴾ [النساء: ٩٥]، أو خبرُه ما بعدَهُ؛ أي: التَّائبونَ عَن الكُفرِ على الحقيقةِ هُم الجامِعونَ لهذه الخصالِ.

وقُرِئَ بالياءِ(١) نَصْبًا على المدح أو جَرًّا صفةً لـ ﴿ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾.

﴿ ٱلْعَكِيدُونَ ﴾ الَّذينَ عَبَدُوا اللهَ مُخلِصينَ له.

﴿ٱلْحَيْمِدُونَ ﴾ لنَعْمائِه، أو لِمَا نابَهُم مِن السَّرَّاءِ والضَّرَّاءِ.

﴿ السَّكَ بِحُونَ ﴾: الصَّائمونَ؛ لقولِه عليهِ السَّلام: «سياحَةُ أُمَّتِي الصَّومُ» (٣) شُبَّهَ

⁽۱) قال في «الكشّاف» (٣/ ٢٠٠): لا تَرى تَرغيبًا في الجِهادِ أحسَنَ ولا أَبلَغَ مِن هذه الآيةِ. وقال الشهاب: لأنَّهُ أَبرزَهُ في صورَةِ عقدِ عاقِدُهُ ربُّ العزَّةِ، وثمنُهُ ما لا عينٌ رَأَتْ، ولا أذنٌ سَمِعَتْ، ولا خطرَ على قلبِ بشرٍ، ولم يجعلِ المعقودَ عليهِ كونَهُم مقتولينَ فقط، بل إذا كانُوا قاتلينَ أيضًا لإعلاءِ كلمتِهِ ونصرِ دينِهِ، وجعلَهُ مُسَجَّلًا في الكتبِ السَّماويَّةِ، وناهيكَ بهِ مِن صَكَّ، وجعلَ وعدَهُ حقًّا، ولا أحدَ أوفي مِن واعدِه، فنسيئتُهُ أقوى مِن نقدِ غيرِهِ. وانظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤).

⁽٢) نسبت لأبيَّ وابنِ مسعود والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و «المحتسب» (٢/ ٣٠٤).

⁽٣) رواه الطبري في التفسيره (١١/١٢)، والعقيلي في الضعفاء (١/ ٣١٧)، وابن عدي في الكامل (١/ ٣١٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا. وقالَ العقيلي: فيه حكيم بن خذام كان يرى القدر، منكر الحديث.

بِهَا لأَنَّه يَعُوقُ عَنِ الشَّهواتِ، أو لأنَّه رِياضَةٌ نفسانيَّةٌ يُتوصَّلُ بِها إلى الاطِّلاعِ على خفايَا الملكِ والمَلكوتِ.

أو: السَّائحونَ للجهادِ، أو لطلَبِ العلم.

﴿ الرَّكِعُونَ ٱلسَّنجِدُونَ ﴾ في الصَّلاةِ.

﴿ اَلْأُمِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾: بالإيمانِ والطَّاعَةِ ﴿ وَٱلْتَاهُونَ عَنِ ٱلْمُنْكَرِ ﴾: عَن الشِّركِ والمَعاصِي، والعاطِفُ فيه للدَّلالةِ على أنَّه بما عُطِفَ عليه في حكم خصلةٍ واحدةٍ ؛ كأنَّه قالَ: الجامعونَ بينَ الوَصفَيْنِ، وفي (١) قولِه: ﴿ وَٱلْمَنْفُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ﴾ واحدةٍ ؛ كأنَّه قالَ: الجامعونَ بينَ الوَصفَيْنِ، وفي (١) قولِه: ﴿ وَٱلْمَنْفُونُ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ﴾ والشَّرائع للتَّنبيهِ على أنَّ ما قبلَهُ مُفصَّلُ الفضائِلِ وهذا مُجمَلُها.

وقيلَ: إنَّه للإيذانِ بأنَّ التَّعدادَ قد تمَّ بالسَّابِعِ مِن حيثُ إنَّ السَّبِعةَ هو العددُ التَّامُّ، والثَّامِنُ ابتداءُ تعدادِ آخرَ مَعطوفِ عليه، ولذلك تُسمَّى واوَ الثَّمانِيَةِ (٢).

ورواه الطبري في «تفسيره» (١١/١٢) عن أبي هريرة موقوفًا، وصوب وقفه ابن كثير عند تفسير
 هـذه الآية.

ورواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١٥) عن عائشة رضي الله عنها موقوفًا بلفظ: (سياحة هذه الأمة الصيام). وقد روي هذا من قول جمع من الصحابة والتابعين، فقد رواه الطبري في «تفسيره» (١٢/ ١١ $_{-}$ ٥١) عن أبي هريرة وعائشة كما تقدم، وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم، وعن سعيد بن جبير ومجاهد والحسن والضحاك وعطاء.

⁽١) أي: والعاطف في قولِه... للتنبيه...

⁽٢) ذكرها الثعلبي في "تفسيره" (١٧/ ٨٦)، والثعالبي في "فقه اللغة" (ص: ٢٤٨). وقد عدَّها الكرماني من العجائب، وقال في "غرائب التفسير وعجائب التأويل" (١/ ٤٦٧): هذا شيء لا يعرفه النحاة. وقال ابن هشام في "المغني" (ص: ٤٧٤): ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي.

﴿وَبَشِرِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ يعني به: هـؤلاءِ المَوصـوفينَ بتلك الفَضائلِ، ووَضَعَ ﴿الْمُؤْمِنِينَ ﴾ مَوضِعَ ضميرِهِم للتَّنبيهِ على أنَّ إيمانَهُم دَعاهُم إلى ذلك، وأنَّ المؤمِنَ الكامِلَ مَن كانَ كذلكَ، وحُذِفَ المبشَّرُ به للتَّعظيمِ كأنَّه قيلَ: وبَشِّرُهُم بما يَجِلُّ عَن إحاطَةِ الأَفهام وتَعبيرِ الكَلامِ.

(١١٣) _ ﴿ مَاكَاتَ لِلنَّيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ أَنْ يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ رُوِيَ: أَنَّه عليهِ السَّلامُ قالَ لأبي طالبٍ لَمَّا حضرَهُ الوَفاةُ: «قُلْ كَلِمَةً أَحاجُ لكَ بها عندَ الله» فأبى، فقالَ: «لا أزالُ أستغفِرُ لكَ ما لم أُنَّهَ عنه»، فنزلَت (١).

وقيلَ: لَمَّا افتتَحَ^(۱) مَكَّةَ خرجَ إلى الأبواءِ^(۱) فزارَ قبرَ أُمِّهِ، ثمَّ قامَ مُستعبِرًا (أنهُ فقالَ: «إنِّي استَأْذَنْتُهُ ربِّي في زيارةِ قبرِ أُمِّي فأَذِنَ لي، واستأذَنْتُهُ في الاستغفارِ لَهَا فلَمْ يأذَنْ لي وأنزلَ عليَّ الآيتينِ (٥٠).

⁽۱) رواه بنحوه البخاري (٣٨٨٤)، ومسلم (٢٤) من طريق سعيد بن المسيب عن أبيه المسيب بن حزن رضى الله عنه، ورواه بهذا اللفظ الطبري في «تفسيره» (٢١/ ٢٢) عن سعيد بن المسيب مرسلاً.

⁽٢) في نسخة الخيالي: «فتح».

⁽٣) الأبواءُ: جبلٌ بين مَكَّةَ والمدينةَ، وعندَه بلدٌ يُنسَبُ إليه. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢٠/١).

⁽٤) أي: باكيًا.

⁽٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٠٤٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وروى مسلم (٩٧٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه زار النبي على قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله، فقال: «استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكر الموت». وليس فيه أن الآية نزلت في ذلك، لكن روي عن ابن مسعود نحو هذه القصة على أنها سبب نزول الآية، رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٨٩٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٩٢)، والبيهقي في «الدلائل» (١/ ١٨٩٤).

﴿ وَلَوْ كَانُواْ أُولِى قُرُكَ مِنْ بَعَدِمَا تَبَيَّكَ لَهُمْ أَنَهُمْ أَصَحَبُ ٱلجَحِيمِ ﴾ بأنْ ماتُوا على الكُفرِ، وفيه دليلٌ على جوازِ الاستغفارِ لأحيائِهِم فإنَّه طلبُ تَوفيقِهم للإيمانِ، وبه دَفَعَ النَّقضَ باستغفارِ إبراهيمَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لأبيهِ الكافرِ فقالَ:

(١١٤) _ ﴿ وَمَا كَانَ آسَتِغْفَارُ إِبْرَهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَ آ إِيّاهُ ﴾ وعدَها إيتاهُ ﴾ وعدَها إبراهيمُ أباه بقولِه: ﴿لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ ﴾ [الممتحنة: ٤]؛ أي: لأَطْلُبَنَّ مَغْفِرَتَكَ بالتَّوفيق للإيمانِ فإنَّه يَجُبُّ ما قبلَه، ويدلُّ عليه قراءَةُ مَن قرأً: «أباه» (١).

أو: وعدَهَا إبراهيمَ أبوه، وهي الوعدُ بالإيمانِ.

﴿ فَلَمَّا لَبَيَّنَ لَهُۥ أَنَّهُۥ عَدُوُ لِلَّهِ ﴾ بـأَنْ مـاتَ على الكُفرِ، أو أوحيَ فيـه بأنَّهُ لَنْ يُؤمِنَ ﴿ وَلَمَ اللهُ عَلَا اللهُ اللهُ عَلَى الكُفرِ، أو أوحيَ فيـه بأنَّهُ لَنْ يُؤمِنَ ﴿ تَبَرَّأُ مِنْهُ ﴾: قطعَ استغفارَهُ.

﴿إِنَّ إِبْرَهِيمَ لَأَوَّهُ ﴾ يكثِرُ التَّأَوُّه، وهو كِنايَةٌ عن فَرْطِ تَرحُّمِه ورِقَّةِ قَلبِه ﴿ عَلِيمٌ ﴾: صبورٌ عَلى الأذى، والجُملَةُ لبيانِ ما حملَهُ على الاستغفارِ له مع شَكاسَتِهِ (٢) عليهِ.

(١١٥) ﴿ وَمَاكَا َ اللّهُ لِلْحِبْلَ قَوْمًا ﴾؛ أي: ليُسمّيهُم ضُلَّا لَا، أويؤاخِذَهُم (٣) مُؤاخذَتَهُم، ﴿بَعَدَ إِذْ هَدَنهُمُ ﴾ للإِسلامِ ﴿حَقَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾: حتَّى يبينَ لَهُم خطرَ ما يَجِبُ اتِّقاؤُه، وكأنَّه بيانُ عُذرِ الرَّسولِ عليه السَّلامُ في قولِه لعمِّه، أو لِمَن استغفَرَ لأسلافِهِ المُشركينَ قبلَ المنع.

⁽۱) نسبها الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٠٤) لحماد الراوية والحسن، وأوردها ابن خالويه لحماد وحده، ثم قال: ويقال: إنه صحفه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (٢٠). وذكره الكرماني في «شواذ القراءات» (ص: ٢٢٢) عن الأعرج والحسن. وقال السيوطي (٧/ ١٧٥): قد عَدُّوا هذه تصحيفًا لا قراءةً، ثم ذكر خبرًا في ذلك.

⁽٢) الشَّكاسَةُ: الشِّدَّةُ وسوءُ الخلق. انظر: «حاشية الخفاجي».

⁽٣) في نسخة التفتازاني: «ويؤاخذهم».

وقيل (١): إنَّه في قومٍ مَضَوْا على الأمرِ الأوَّلِ في القبلَةِ والخَمرِ ونحوِ ذلك. وفي الجُملَةِ دَليلٌ على أنَّ الغافِلَ غيرُ مُكلَّفٍ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيكُم ﴾ فيعلمُ أمرَهُم في الحالَينِ.

(١١٦) - ﴿إِنَّ اللَّهُ اللَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَحْيِء وَيُمِيثُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ لَمَّا مَنعَهُم عَن الاستغفارِ للمُشركينَ وإن كانُوا أُولِي قُرْبَى، وتَضمَّنَ ذلك وجوبَ التَّبُّ وِ عَنْهُم رأسًا، بَيَّنَ لَهُم أَنَّ اللهَ مالكُ كلِّ مَوجودٍ ومُتولِّي أَمرِهِ والغالبُ عليه، ولا يَتأتَّى لهم ولايةٌ ولا نُصرَةٌ إلَّا منه؛ ليَتوجَّهُوا إليه ويَتبرَّ وُوا عَمَّا عَداهُ حتَّى لا يَبْقى لَهُم مَقصودٌ فيمَا يأتونَ ويَذرونَ سِوَاهُ.

(١١٧) _ ﴿ لَقَد تَابَ اللّهُ عَلَى النّبِيّ وَالْمُهَا جِرِينَ وَالْأَنصَارِ ﴾ مِن إذنِ المُنافقينَ في التّخلُّفِ، أو برَّأَهُم عَن علقةِ الذُّنوبِ؛ كقولِه: ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللّهُ مَا تَقَدَمُ مِن ذَنْكِكَ وَمَا تَأَخَرَ ﴾ [الفتح: ٢].

وقيلَ: هو بعثُ على التَّوبَةِ، والمعنى: ما مِن أَحَدِ إلَّا وهو مُحتاجٌ إلى التَّوبَةِ حتَّى النَّبِيُّ والمُهاجرونَ (٢) والأنصارُ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَتُوبُورُ أُ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا ﴾ [النور: ٣١] إِذْ ما مِن أَحدِ إلَّا وَلَهُ مَقامٌ يُستنقَصُ دونَهُ ما هو فيهِ، والتَّرقِّي إليه توبةٌ مِن تلك النَّقيصَةِ، وإظهارٌ (٣) لفَضلِها بأنَها مَقامُ الأنبياءِ والصَّالحينَ مِن عبادِه.

﴿ اَلَّذِينَ اَتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْمُسْرَةِ ﴾: في وقتِها، وهي حالُهُم في غَزوَةِ تبوكَ:

⁽١) في نسخة التفتازاني: «قيل».

⁽٢) في نسخة الخيالي والتفتازاني: «والمهاجرين».

⁽٣) قوله: «وإظهارٌ» عطف على قوله: «بعثٌ على التوبة». انظر: «حاشية القونوي» (٩/ ٣٥٦).

كانُوا في عُسرَةِ الظَّهرِ يَعْتقِبُ العَشرةُ على بعيرِ واحدٍ، والزَّادِ(١١) حتَّى قيلَ: إنَّ الرَّجُلينِ كانا يَقتَسِمانِ تمرةً، والماءِ(٢) حتَّى شَرِبُوا الفظَّ(٣).

﴿ مِن بعدِ ما كادَ تَزِيغُ قلوبُ فريقِ منهم ﴾ عَن الثَّباتِ على الإيمانِ أو اتِّباعِ الرَّسُولِ، وفي ﴿ كَادَ ﴾ ضميرُ الشَّأْنِ أو ضَميرُ القَومِ والعائدُ عليهِ الضَّميرُ في ﴿ كِنْهُمْ ﴾ (٤).

وقراً حمزةُ وحَفضٌ: ﴿يَزِيغُ ﴾ بالياءِ (٥)؛ لأنَّ تأنيثَ القُلوبِ غيرُ حَقيقيٍّ. وقُرِئَ: «مِن بعد ما زاغَتْ قلوبُ فريقِ مِنْهم» (١) يعني: المتخلِّفينَ.

﴿ ثُمَّةَ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ تكريرٌ للتَّأكيدِ، وتَنبيهٌ على أنَّه يُتابُ عليهِمْ مِن أجلِ ما كابَدُوا مِن العُسرَةِ، أو المرادُ (٧) أنَّه تابَ عليهِمْ لكَيْدُودَتِهِم (١) ﴿ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوثُ رَجِيمٌ ﴾.

⁽١) معطوف على «الظهر».

⁽٢) معطوف على «الزّادِ».

 ⁽٣) الفظُّ: ماء الكرش، ومنه قولهم: افْتَظَّ الرجل، وهو أن يسقي بعيره، ثم يشدُّ فمه لئلا يجترَّ، فإذا أصابه
 عطش شقَّ بطنه فعصر فرثه فشربه. انظر: «الصحاح» (٣/ ١١٧٦).

⁽٤) قال التفتازاني: إذ لا سبيلَ إلى جعلِ ﴿ قُلُوبُ ﴾ اسمَ ﴿ كَادَ ﴾ لِما ذكروا من أنَّ تقديمَ خبرِه على اسمِه خِلافُ وَضعِ العربيّةِ، ولا إلى جَعلِه من بابِ التَّنازُعِ وإعمالِ الثَّاني، وإلا لقيل: «كادت». انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٧١/ب).

⁽٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣١٩)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

 ⁽٦) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠)، و«المحرر الوجيز» (٣/ ٩٣)، و«البحر» (١١/ ٤٥٦).

⁽٧) في نسخة الخيالي: «والمراد».

⁽٨) مصدرُ «كادًا»، كـ: الكَيْنُونةِ مصدر «كانَ»، والبَيْنونةِ مصدر «بان». انظر: «ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان (٣/ ١٣٦٦)، و«حاشية الخفاجي».

(١١٨) - ﴿ وَعَلَى ٱلثَّلَاثَةِ ﴾ وتابَ على الثَّلاثَةِ: كعبِ بنِ مالكِ وهِ اللهِ بنِ أُمَيَّةً ومرارةً بنِ الرَّبيع.

﴿ ٱلَّذِينَ خُلِفُوا ﴾: تخلَّفُوا عَن الغَزْوِ، أو: خُلِّفَ أَمْرُهُم؛ فإنَّهُم المُرجَؤونَ.

﴿حَتَىٰ إِذَا صَافَتَ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾؛ أي: برُحبِها؛ لإعراضِ النَّاسِ عَنْهُم بالكُليَّةِ، وهو مَثَلٌ لشدَّةِ الحيرةِ.

﴿وَضَاقَتَ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ ﴾: قلوبُهُم مِن فَرْطِ الوحشَةِ والغمِّ بحيثُ لا يَسَعُها أُنسٌ وسُرورٌ.

﴿ وَظُنُّواً ﴾: وعلمُوا ﴿ أَن لَا مُلْجَا مِنَ ٱللَّهِ ﴾: من سَخَطِه ﴿ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾: إلَّا إلى استِغفارِهِ.

﴿ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴾ بالتَّوفيقِ للتَّوبَةِ ﴿ لِيَتُوبُوا ﴾، أو: أنزلَ قَبولَ توبَتَهُم ليُعَدُّوا في (١) جُملَةِ التَّوَّابِينَ، أو: رجعَ عليهم بالقَبولِ والرَّحمَةِ مرَّةً بعدَ أُخرَى ليَستقيمُوا على تَوْبَتِهم.

﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ النَّوَّابُ﴾ لِمَن تاب ولو عادَ في اليومِ مائةَ مرَّةٍ ﴿الرَّحِيمُ ﴾ مُتفضِّلٌ عليهِ بالنَّعَم.

(١١٩) - ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ﴾ فيما لا يرضاهُ ﴿ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّدِقِينَ ﴾ في السَّدِقِينَ ﴾ في أَيْمَانِهِم وعُهُودِهِم، أو: في دينِ اللهِ نيَّةً وقولًا وعَمَلًا، وقُرِئَ: «من الصَّادقينَ » (٢).

⁽١) في نسخة الخيالي: «من».

⁽۲) نسبت لابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، انظر: «تفسير الطبري» (۱۲/ ۱۸)، و «تفسير ابن أبي حاتم» (۱/ ۱۹۰۲)، و «تفسير الثعلبي» (۱۲/ ۱۲۳)، و «المحرر الوجيز» (۳/ ۹۵).

أو: في تَوبَتِهِم وإنابَتِهِم، فيكونُ المرادُبِهِ هؤلاءِ النَّلاثَةَ وأضرابَهُم.

(١٢٠) _ ﴿ مَاكَانَ لِأَهَلِ ٱلْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ أَن يَتَخَلَّفُواْ عَن رَّسُولِ ٱللَّهِ ﴾ نهيٌّ عبَّرَ عَنْهُ بصيغَةِ النَّفي للمُبالغةِ (١).

﴿ وَلَا يَرْغَبُواْ بِأَنفُسِمِ مَعَن نَفْسِهِ ٤٠ ؛ لا يَصونُوا أَنفُسَهُم عمَّا لَمْ يَصُنْ نَفسَهُ عنه، ويُكابِدُوا معه ما يكابِدُه مِن الأَهوالِ.

رُوِي: أَنَّ أَبَا خَيثَمَةَ بِلغَ بُستانَهُ وكانَتْ لهُ امر أَةٌ حسناءُ فرشَتْ لَهُ في الظِّلِّ وبسطَتْ لَهُ الحَصيرَ، وقرَّبَتْ إليهِ الرُّطبَ والماءَ الباردَ، فنظرَ فقالَ: ظِلِّ ظَليلٌ، ورطبٌ يانِعٌ، وماءٌ باردٌ، وامرأةٌ حَسناءُ، ورَسولُ اللهِ في الضِّحِ (٢) والرِّيحِ ؟ ما هذا بخيرٍ. فقامَ فرحلَ ناقتَهُ وأخذَ سيفَهُ ورُمحَهُ ومرَّ كالرِّيحِ، فمَدَّ رَسولُ اللهِ طَرْفَهُ إلى الطَّريقِ فإذا براكبِ يَزْهاهُ السَّرابُ (٣) فقالَ: «كُنْ أَبَا خيثمَةَ » فكانَه، ففرح بهِ رسولُ اللهِ ﷺ واستغفر لَه (١).

⁽١) قال الشهاب: هو نهي بليغ الأنَّ معناهُ لا ينبغي، ولا يستقيمُ، ولا يصحُّ، وهوَ أبلغُ مِن صريحِ النَّهيِ، وإذا نُهُوا عن أن يتخلَّفُوا عنهُ، وأن يرغبُوا بأنفسِهِم عن نفسِهِ وجبَ عليهِم أن يصحبوهُ في البأساءِ والضَّرَّاءِ. وفي نسخة الخيالي: «للتَّاكيدِ».

⁽٢) الضِّعُّ: الشمس. أو: ضوؤها إذا استمكن من الأرض، وقولهم: جاء فلان بالضِعِّ والريح؛ أي: بما طلعت عليه الشمسُ وما جرت عليه الريحُ. انظر: "الصحاح» للجوهري (١/ ٣٨٥)، و"تاج العروس» للزبيدي (٦/ ٥٦٤).

⁽٣) قوله: «يَزهاه السَّرابُ»؛ أي: يدفَّعُه. انظر: «حاشية السيوطي» (٧/ ١٨٢).

⁽٤) رواه البيهقي في «الدلائل» (٥/ ٢٢٣) من طريق ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم: أن أبا خيثمة...، وهو في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٥٢٠) عن ابن إسحاق قوله. ورواه الطبراني في «الكبير» (١٩٤٥) من حديث سعد بن خيثمة، وإسناده ضعيف لضعف يعقوب بن محمد الزهري. انظر: «مجمع الزوائد» (١٩٣٦). وورد ذكر لحاق أبي خيثمة بالنبي عيد، وقوله عليه الصلاة والسلام: «كن أبا خيثمة» ضمن حديث كعب بن مالك رضي الله عنه الطويل في رواية مسلم (٢٧٦٩).

وفي «لا يرغبوا» يجوزُ النَّصبُ والجزمُ.

﴿ ذَلِكَ ﴾ إشارةٌ إلى ما ذَلَّ عليهِ قولُه: ﴿ مَاكَانَ ﴾ مِن النَّهِي عَن التَّخلُّفِ أُو وُجوبِ المشايعةِ ﴿ إِأَنَّهُم ﴾: بسببِ أَنَّهُم ﴿ لا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ ﴾ مِن العَطشِ ﴿ وَلا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ ﴾ مِن العَطشِ ﴿ وَلا يَصَبُّ ﴾: تعبُ ﴿ وَلا يَعَمُصُهُ ﴾: مجاعةٌ ﴿ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا يَطَعُونَ مَوْطِئًا ﴾: ولا يَصَبُّ ﴾: تعبُ ﴿ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُو نَيْلًا ﴾ يغضِبُهُم وطؤه ﴿ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُو نَيْلًا ﴾ ينوسِبُهُم وطؤه ﴿ وَلا يَنَالُونَ مِنْ عَدُو نَيْلًا ﴾ كالقتلِ والأسرِ والنَّهبِ ﴿ إِلَّا كُيْبَ لَهُ مِبِهِ عَمَلُ صَلِحٌ ﴾: إلَّا استوجَبُوا به الثَّوابَ، وذلك ممَّا يُوجِبُ المُشايعةَ.

﴿ إِنَ ٱللّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ على إحسانِهِم، وهو تَعليلٌ لـ ﴿ كُنِبَ ﴾ وتنبيهٌ عَلى أنَّ الجهادَ إحسانٌ: أمَّا في حَقِّ الكُفَّارِ فلأنَّه سَعْيٌ في تَكميلِهِم بأقصَى ما يُمكنُ كضربِ المُداوِي للمَجنونِ، وأمَّا في حقِّ المؤمنينَ فلأنَّه صِيانَةٌ لَهُم عَن سَطوةِ الكُفَّارِ واستِيلائِهِم.

(۱۲۱) ـ ﴿ وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً ﴾ ولو عِلاقةً (') ﴿ وَلَا كَبِيرَةً ﴾ مثلَ مثلَ ما أنفقَ عُثمانُ في جيشِ العسرَةِ (۲) ﴿ وَلَا يَقَطَعُونَ وَادِيًّا ﴾ في مَسيرِهِم، وهو كلُّ مُنعرَج ينفذُ فيه السَّيلُ، اسمُ فاعلِ من «وَدَى»: إذا سالَ، فشاعَ بمَعنى الأَرضِ.

﴿ إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ ﴾: أُثْبِتَ لهم ذلك ﴿ لِيَجْزِيَهُمُ ٱللهُ ﴾ بذلك ﴿ أَحْسَنَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾: جزاءَ أحسَنِ أعمالِهِم، أو أحسَنَ جزاءِ أعمَالِهِم.

⁽١) أي: ما يُعلَّق به السيف وغيره.

⁽٢) روى الترمذي (٣٧٠١) عن عبد الرحمن بن سمرة أنَّ عثمان جاء إلى النبي ﷺ بألف دينار حين جهز جيش العسرة. قال: فرأيت النبي ﷺ يقلبها في حجره ويقول: "مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا عَمِلَ بَعْدَ النَّوْمِ" مرَّتَينِ.

(١٢٢) - ﴿ وَمَاكَاتَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَافَّةَ ﴾: وما استقامَ لَهُم أَنْ يَنفِرُوا جَمِيعًا؛ فإنَّهُ (١) جَمِيعًا وأنه والمَعاشِ. يخلُّ بأمرِ المَعاشِ.

﴿ فَلَوَلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةِ مِّنْهُمْ طَآبِفَةٌ ﴾: فهَلَّا نفرَ مِن كلِّ جماعَةٍ كثيرةٍ _ كقَبيلَةٍ وأهل بلدَةٍ _ جماعةٌ قليلةٌ (١٠).

﴿ لِلَّهِ مَا فَي ٱلدِّينِ ﴾: ليَتكلَّفُوا الفقاهَةَ (٣) فيه، ويَتجَشَّمُوا مشاقَّ تَحصيلِها.

﴿ وَلِلُمُنذِرُوا فَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓ الِآلِيمِ ﴾: وليَجعَلُوا غايَةَ سَعْيِهِم ومُعظمَ غَرضِهِم مِن الفَقاهَةِ إرشادَ القَوْمِ وإنذارَهُم، وتَخصيصُهُ بالذِّكرِ لأنَّه أهمُّ، وفيهِ دليلٌ عَلى أنَّ التَّفقُهَ والتَّذكيرَ مِن فُروضِ الكِفايَةِ، وأنَّه يَنبَغِي أَنْ يكونَ غرضُ المُتعلِّمِ فيه أن يستقيمَ ويُقيمَ، لا التَّرفُّعَ على النَّاسِ والتَّبشُطَ في البلادِ.

﴿لَعَلَّهُمْ يَحُذُرُونَ ﴾: إرادةً أَنْ يَحذَرُوا عمَّا يُنذَرونَ منهُ.

واستُدلَّ به على أنَّ أخبارَ الآحادِ حُجَّةٌ؛ لأنَّ عُمومَ كلِّ فِرقَةٍ يَقتَضِي أَنْ ينفرَ مِن كلِّ ثلاثةٍ تفرَّدُوا بقريةٍ طائفَةٌ إلى التَّفقُّهِ لتُنذِرَ فِرقتَها كَيْ (٤) يتذكَّرُوا ويَحذَرُوا، فلو لم

⁽١) أي: نفورهم جميعًا للجهاد أو طلب العلم.

⁽٢) قال الطّبِيُّ: كأنَّه استنبطَ مِن استعمالِ التَّنزيلِ الفرقَ بينَ الفرقةِ والطَّائفةِ؛ لأنَّ القياسِ أن يَنتزعَ من الكثيرِ القليلَ، وإلا فالجوهريُّ لم يفرِّق بينَهُما. انظر: (فتوح الغيب، (٧/ ٤٠١). قلت: ذكر الجوهري في (الصحاح، (١٣٩٧) عن ابن عبّاس رضي الله عنهما: أنَّ (الطائفة، الواحد فما فوقه. وقال (٤/ ١٥٤٢): الفرقة: طائفة من الناس.

⁽٣) مصدرُ افَقُهُ يَفْقُهُ ا: إِذَا صَار فَقِيهاً. انظر: (تهذيب اللغة) (٥/ ٢٦٣).

⁽٤) في نسخة التفتازاني: «لكي».

يُعتَبر الإخبارُ ما لم يَتواتَر لم يُفِد ذلك، وقد أشبَعْتُ القولَ فيهِ تقريرًا واعتِراضًا في كتابي «المرصاد» (١).

وقد قيلَ: للآيةِ مَعنَى آخَرُ، وهُوَ أَنَّه لَمَّا نزلَ في المُتخلِّفينَ ما نزلَ سبقَ المُؤمنونَ المَن النَّفيرِ وانقَطَعُوا عَن التَّفقُّهِ فأُمِرُوا أَنْ يَنْفِرَ مِن كلِّ فِرقَةٍ طائفَةٌ إلى الجهادِ ويبقى أعقابُهُم يَتفقَّهونَ حتَّى لا ينقطِعَ التَّفقُّهُ الَّذي هو الجهادُ الأكبَرُ؛ لأنَّ الجدالَ بالحُجَّةِ هو الأصلُ والمقصودُ مِن البعثةِ، فيكونُ الضَّميرُ في ﴿لِيَنفَقَهُواْ ﴾، ﴿وَلِيننِرُوا ﴾ هو الأصلُ والمقصودُ مِن البعثةِ، فيكونُ الضَّميرُ في ﴿لِينفَقَهُواْ ﴾، ﴿وَلِيننِرُوا ﴾ لبواقي الفِرَقِ بعدَ الطَّوائفِ النَّافرةِ للغزوِ وفي ﴿رَجَعُواْ ﴾ للطَّوائفِ؛ أي: ولينذِرُوا البَواقي قومَهُم النَّافرينَ إذا رَجَعُوا إليهِم بما حصلُوا أَيَّامَ غيبَتِهِم مِن العُلومِ.

(١٢٣) _ ﴿ يَتَأَيُّهَا اَلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَائِلُواْ اَلَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ اَلْكُفَّادِ ﴾ أُمِرُوا بقِتالِ اللهِ عَلَيْهُ أُوَّلًا بإنذارِ عَشيرتَهِ؛ فإنَّ الأقربَ أحقُّ بالشَّفقَةِ والاستصلاح.

وقيلَ: هُمْ يَهودُ حوالي المدينَةِ كَقُرَيْظَةَ والنَّضِيرِ وخَيْبَرَ.

وقيلَ: الرُّومُ؛ فإنَّهم كانُوا يَسكنونَ الشَّامَ وهو قَريبٌ مِن المدينَةِ.

﴿ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةٌ ﴾: شِدَّةً وصَبرًا على القتالِ، وقُرِئَ بفتحِ الغينِ وضمِّها (٢)، وهما لُغتانِ فيها.

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُنَّقِينَ ﴾ بالحراسةِ والإعانةِ.

⁽١) هو كتاب «مرصاد الأفهام إلى مبادئ الأحكام» وهو شرح لكتاب «منتهى السُّول والأمَل في علمَي الأصول والجَدَل» لابن الحاجب في أصول الفقه. وانظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣/ ٢٠٧).

⁽٢) قرأ بالضم أبان بن عثمان، وبالفتح المفضل عن عاصم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠).

(١٢٤) ـ ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتَ سُورَةٌ فَمِنَهُم ﴾: فمِنَ المُنافقينَ ﴿ مَن يَـ قُولُ ﴾ إنكـارًا واستهزاءً: ﴿ أَيُّكُمْ زَادَتُهُ هَٰذِهِ ۦ ﴾ السُّورَةُ ﴿ إِيمَنَا ﴾؟!

وقُرِئَ: "أَيُّكُم" بالنَّصبِ (١) على إضمارِ فعل يُفسِّرُه ﴿ زَادَتُهُ ﴾.

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتُهُمْ إِيمَنَا ﴾ بزيادَةِ العلمِ الحاصِلِ مِن تَدَبُّرِ السُّورَةِ وانضمامِ الإيمانِ بها وبمَا فيها إلى إيمانِهِم ﴿ وَهُرُ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ بنُزولِها؛ لأنَّه سببٌ لزِيادَةِ كمالِهِم وارتفاع دَرجَاتِهِم.

(١٢٥) _ ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِ مَ مَرَضُ ﴾: كفرٌ ﴿ فَزَادَتُهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِ مَ وَصُلُولُ ﴾: كفرًا بها مَضمومًا إلى الكُفْرِ بغيرِها ﴿ وَمَاتُواْ وَهُمْ كَنفِرُونَ ﴾: واستَحْكَمَ ذلكَ فيهمْ حتَّى ماتُوا عليه.

(١٢٦) - ﴿ أُولَا يَرُونَ ﴾ يعني: المنافقينَ، وقُرِئَ بالتَّاءِ (٢).

﴿أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ ﴾: يُبتلُونَ بأصنافِ البليَّاتِ، أو بالجهادِ مع رَسولِ اللهِ ﷺ، فيعاينونَ ما يظهَرُ عليه من الآياتِ.

﴿ فِ كُلِّ عَامِ مَّ رَّهً أَوْمَرَّ تَيْنِ ثُمُّ لَا يَتُوبُونَ ﴾: لا ينتهونَ ولا يَتوبونَ مِن نِفاقِهِم ﴿ وَلَا هُمُ يَذَكُرُونَ ﴾: ولا يعتبرونَ.

(١٢٧) - ﴿ وَإِذَا مَا أُنزِلَتُ سُورَةً لَظَ رَبَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ﴾: تغامَزُوا بالعُيونِ إنكارًا لها وسخريةً وغيظًا لِمَا فيها مِن عُيوبِهم.

﴿ هَلَ يَرَنَكُمُ مِّنَ آَحَدِ ﴾؛ أي: يقولونَ: هَلْ يَراكُم أَحَدٌ إِنْ قُمْتُم من حضرةِ الرَّسولِ؟ فإن لَمْ يرَهُم أحدٌ قامُوا، وإن يرهم أحدٌ أقامُوا.

⁽۱) انظر: «الكشاف» (۳/ ۲۱۸) عن عبيد بن عمير، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦٠): حكاه الكسائي عن بعض القراء.

⁽٢) قرأ حمزة بالتاء والباقون بالياء. انظر: «السبعة» (ص: ٣٢٠)، و«التيسير» (ص: ١٢٠).

﴿ ثُمَّ ٱنصَرَفُوا ﴾ عن حضرتِهِ مَخافَةَ الفَضيحَةِ ﴿ صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُم ﴾ عن الإيمانِ، وهو يحتمِلُ الإخبارَ والدُّعاءَ (١) ﴿ بِأَنَّهُمْ ﴾: بسببِ أَنَّهُم ﴿ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ لسوءِ فَهمِهِم أو عَدمِ تَدبُّرِهِم.

(۱۲۸) ـ ﴿ لَقَدْ جَآءَ كُمْ رَسُوكُ مِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾: مِن جنسِكُم، عربيٌّ مِنْأَنفُسِكُمْ ﴾: مِن جنسِكُم، عربيٌّ مِثلُكُم.

وقُرِئَ: «مِن أَنْفَسِكُم» (٢)؛ أي: مِن أَشرَ فِكُم.

﴿ عَزِيزُ عَلَيْهِ ﴾: شديدٌ شاقٌّ ﴿ مَا عَنِــتُّمْ ﴾: عَنتُكُم ولقاؤُكُم المكروة.

﴿ حَرِيثُ عَلَيْكُم ﴾؛ أي: على إيمانِكُم وصَلاح شَأنِكُم.

﴿ بِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ مِنْكُم ومِن غَيرِكُم ﴿ رَءُ وَثُ رَّحِيهُ ﴾ قدَّمَ الأبلغَ مِنْهُما ـ وهو الرَّووفُ؛ لأنَّ (٢) الرَّافَةَ شِدَّةُ الرَّحمَةِ ـ مُحافظةً على الفواصل.

(١٢٩) - ﴿ فَإِن تَوَلَّوا ﴾ عن الإيمانِ بكَ ﴿ فَقُلُ حَسِّمِ اللهُ ﴿ فَإِن تَوَلَّوا ﴾ فإنَّه يكفيكَ مَعرَّتَهُ م (١٠٠ ويُعينُكَ عَلَيهِ م ﴿ لَا إِلَهَ إِلَا هُوَ ﴾ كالدَّليلِ عليه ﴿ عَلَيْهِ مَ وَكَالَتُهُ ﴾ فلا أرجو ولا أخافُ إلَّا مِنْه.

⁽۱) اقتصر الزمخشري في «الكشاف» (۳/ ۲۱۹) على الدعاء، وقيل: هو أوفق بالمقام. انظر: «حاشية التفتازاني» (۲۷۲/ ب).

 ⁽۲) نسبت إلى النبي ﷺ وفاطمة وابن عباس رضي الله عنهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات»
 (ص: ۲۰)، ونسبها ابن جني في «المحتسب» (۱/ ۳۰٦) لعبد الله بن قسيط المكي.

⁽٣) في نسخة الخيالي: «فإن».

⁽٤) تأتي «المعرّةُ» منها: الأمرُ القبيحُ المَكروهُ، والأذى، وهذان المعنيان يحتملهما السياق، ولها معان أخر منها: الإثم، وشِدّة الحَرْب، والجناية، والدِّية، والغُرم، وتلوُّن الوجه غضبًا، وأصل «المعرّة» من «العَرِّ» وهو الجَرَب. انظر: «الصحاح» (٢/ ٧٤٧)، و «المخصص» لابن سيده (٢/ ٥٠)، و «تاج العروس» (١/٣).

﴿ وَهُورَبُ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ المُلْكِ العَظيمِ، أو الجسمِ الأَعظَمِ (١) المحيطِ الَّذي تنزلُ منه الأحكامُ والمقاديرُ، وقُرِئَ: «العَظيمُ» بالرَّفع (٢).

وعن أُبِيِّ (٣): أنَّ آخرُ ما نزلَ هاتان الآيتانِ (١٠).

وعَن النَّبِيِّ عَيَّيُّ: «ما نزلَ القُرآنُ عليَّ إلَّا آيةً آيةً وحَرْفًا حَرْفًا ما خَلا سورةَ براءة و ﴿ قُلْ هُو اللهُ أَحَدُ ﴾ ، فإنَّهما أُنزِلتَا عليَّ ومعَهُما سَبعونَ ألفَ صفِّ مِن الملائكَة » (٥).

(١) في نسخة التفتازاني: «العظيم».

⁽٢) نسبت لمجاهد وابن مُحَيْضِن وحُمَيد، ومحبوب عن ابن كَثير، وأهل مكة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٦١)، و«الكامل في القراءات» للهُذَلي (ص: ٥٦٥_٥٦٦).

⁽٣) في نسخة التفتازاني زيادة: «بن كعب».

⁽٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائده على «المسند» (٢١١١٣) و(٢١٢٢٦)، والطبري في «تفسيره» (١٢/ ٢٠١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٥٣٣)، وابن أبي داود في «المصاحف» (ص: ٥٦ و ١١٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦/ ١٩١٩)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٩٦) وصححه، والضياء في «المختارة» (١١٥٥). قال ابن حجر في «المطالب العالية» (١٤/ ١٨٦): هذا إسنادٌ حسن.

⁽٥) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ١٥٨) من حديث عائشة رضي الله عنها بإسناد واه كما قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٨٣). قال التفتازاني: هذا يخالِفُ ما أوردَهُ في فَضيلةِ سُورةِ الأنعامِ مِن أنّها نَزلَت جُملةً، وقال السيوطي: ويخالِفُ ما ثبتَ في الأحاديثِ الصَّحيحةِ الواردةِ في أسبابِ نُزولِ كثيرٍ مِن آياتِ براءةَ أنّها نَزلت مُنفردةً على حِدتِها بحيثُ يقطعُ مَن له أذنى نَظرٍ في الحَديثِ أنَّ السُّورةَ لم تَنزلُ جُملةً. انظر: انظر: احاشية السيوطي، (٧/ ١٩٢).